

المستشار
أحمد سمير أبوشادي

مجموعة المبادئ القانونية
التي قررتها

المجموعة العمومية للقسم الاستشاري

للفتوى والتشريع
بمجلس الدولة

معلقا عليها
في عشر سنوات
يناير ١٩٦٠ - يناير ١٩٧٠

الجزء الثاني

من خ إلى ف من قاعدة ٦٩٦ إلى ١٣٢٠ من صفحة ١٠٨٩ إلى صفحة ٢١٦

المستشار
أحمد سمير أبو ساري

مجموعة المبادئ القانونية
التي قررتها

الجمعية العمومية للقسم الاستشاري

للفتوى والتشريع بمجلس الدولة
معلقاً عليها

في عشر سنوات
يناير ١٩٦٠ إلى يناير ١٩٧٠

الجزء الثاني. من خ إلى ف من قاعدة ٦٩٦ إلى ١٢٤٠ من صفحة ٨٩ إلى صفحة ٢١٦



* خِلمة عسكرية

خدمة عسكرية

٦٩٦ - جريمة التهرب من الخدمة العسكرية - تكييف هذه الجريمة وازره - لا يعول ارتكابها دون تولي الوظائف العامة - عدم حساب مدة السجن ضمن مدة التجنيد .

تنص المادة ١٢٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة على أن « يشترط فيمن يعين في وظائف المستخدمين الخارجيين عن الهيئة ما يأتي :

(١) ٠٠٠ (٢) ٠٠٠ (٣) الا يكون محكوما عليه في جناية أو في جريمة مخلة بالشرف ما لم يكن قد رد اليه اعتباره » وتنص المادة ١٣٠ على أن « تنتهي خدمة المستخدم الخارج عن الهيئة لأحد الاسباب الآتية :

(١) ٠٠٠٠ (٧) صدور حكم في جناية أو في جريمة مخلة بالشرف ».

ويستفاد من هذين النصين أنه يشترط لتولي هذه الوظائف ألا يكون الموظف قد سبق الحكم عليه في جناية أو في جريمة مخلة بالشرف ، وهذا الشرط لازم سواء للتعيين في الوظيفة أو للاستمرار فيها بحيث اذا تخلف عند اتعيين أو أثناء شغله الوظيفة زالت عن الموظف الاهلية اللازمة لشغل الوظيفة العامة . وغنى عن البيان أن الجرائم التي تحول دون تولي الوظائف العامة هي تلك التي تسرى في شأنها قواعد رد الاعتبار والقول بغير ذلك يؤدي الى حرمان المحكوم عليه في جريمة لا يرد فيها الاعتبار من تولي الوظائف العامة اطلاقاً وهو أمر بعيد عن قصد المشرع .

ولما كانت جريمة الهروب من الخدمة العسكرية تعد من قبيل الجرائم العسكرية البحتة اذ لا مثيل لها بين جرائم القانون العام كما أنها لم ترد ضمن الجرائم التي أشار اليها القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية وبهذه المثابة لا تعتبر سابقة في العود ولا تسرى في شأنها قواعد رد الاعتبار فلا يحول ارتكابها دون تولي الوظائف العامة ولا يستتبع انتهاء الخدمة .

وطبقاً للفقرة الرابعة من المادة ٢٢١ من قانون الاحكام العسكرية يحرم العسكري من ماهيته وخلفته عن كل يوم من مدة السجن وكل يوم أثناء مدة الغياب أثناء الهروب ويستفاد من ذلك أن المشرع يستهدف عدم حساب مدة السجن ضمن مدة التجنيد .

٦٩٧ - خدمة عسكرية - طلب الجند اعادته الى العمدل - تقديمه بعد الافراج عنه بعد قضائه العقوبة الحكوم بها عليه في جريمة الهروب من الخدمة العسكرية وذلك في خلال الميعاد المحدد في المادة ٦١ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٥ - اعتباره مقدما في الميعاد .

تنص المادة ٦١ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية معدلة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ على أن « يعاد الموظف أو المستخدم أو العامل الى الوظيفة أو العمل المحتفظ له به اذا أراد طلب ذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسريحه من الخدمة الالزامية واذا لم يقدم الموظف أو المستخدم أو العامل طلبه في الميعاد أو لم يتسلم عمله خلال عشرة أيام من تاريخ أمر العودة للعمل جاز رفض طلب اعادته ما لم يكن التأخير لعذر قهري » .

ويستفاد من هذا النص أن المشرع يشترط لعودة الموظف أو العامل الى عمله بعد تسريحه أن يقدم طلبا بذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسريحه والمقصود بالتسريح في هذا الشأن هو رفع يد السلطات العسكرية عنه تماما وعلى مقتضى ذلك فان ميعاد الثلاثين يوما يبدأ في حالة المستخدم المشاز اليه من تاريخ الافراج عنه بعد تنفيذ العقوبة التي قضى بها المجلس العسكري ضده في جريمة الهروب من الخدمة العسكرية .

ومن حيث أن العقوبة المذكورة قد انتهت في ٣ من أغسطس سنة ١٩٥٦ وقد قدم طلب الاعادة الى العمل في ١٣ من هذا الشهر ومن ثم يكون هذا الطلب مقدما في الميعاد القانوني المحدد في المادة ٦١ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية .

(٤٨٣) ١٩٦١/٦/٢٩

٦٩٨ - جريمة التهرب من الخدمة العسكرية لا تعول دون اعادة التعيين وان كانت تسقط حق الموظف في الاحتفاظ بوظيفته اثناء مدة تجنيده .

ان اقتراف جريمة الهروب من الخدمة العسكرية وان كان لا يحول دون تولي الوظائف العامة ولا يعتبر سببا من اسباب انتهاء الخدمة لانها احدي الجرائم العسكرية البحتة التي لا نظير لها بين جرائم القانون العام كما أنها لم ترد في ضمن الجرائم التي أشار اليها قانون الخدمة العسكرية والوطنية فلا تعتبر سابقة في العود ولا تسرى في شأنها قواعد رد الاعتبار ، ان اقتراف تلك الجريمة رغم ذلك يسقط حق الموظف في الاحتفاظ بوظيفته وفي العودة اليها بعد انقضاء فترة تجنيده . ذلك لأن حكمة الاحتفاظ للموظف بوظيفته أثناء تجنيده مردها الى مراعاة هذا الواجب الوطني الذي يقوم الموظف بتأديته والذي لا يجوز أن يضار بسببه وهذه الحكمة تنتفي بطبيعة الحال عند هروب

الموظف من الخدمة العسكرية . وقضلا عن ذلك فإن الاحتفاظ بالوظيفة للموظف أثناء تجنيده وجواز شغلها مؤقتا خلال مدة التجنيد مع اخلائها عند عودته أمر يستند من بعض الوجوه الى أن مدة التجنيد محددة سلفا في القانون بحيث لا تلتزم الجهة الادارية الاحتفاظ للمجنّد بوظيفته في الوقت الذي لا يكون فيه قائما بخدمته الانزامية بل هاربا من أدائها وقد تطول مدة هروبه الى حد يخل باستقرار العمل في الجهات الادارية وعن ثم فإن الحكم الصادر من مجلس عسكري في جريمة الهروب من الخدمة العسكرية لا يحول دون تولى الوظائف العامة ومن ثم فليس ما يمنع من اعادة تعيينه تعيينا جديدا متى رأت الجهة الادارية ذلك .

٤٨٢ (١٩٦١/٦/٢٩)

٦٩٩ - المادة ١٥ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية - نصها على تشكيل لجنة طبية عليا لاعادة الكشف على المجنّد الذي لا تتوفر فيه شروط اللياقة الطبية - اختصاصها بناء على تكليف مدير عام التجنيد باعادة الكشف الطبي على المجنّد الذي يتقدم بشكوى جديدة مدعومة بالمستندات الكافية .

ان المادة ١٥ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ تنص على أنه « يلحق بمناطق التجنيد قومسيون طبي خاص أو أكثر يؤلف من اخصائيين متنوعين لا يقل عددهم عن خمسة ويصدر بتعيينهم قرار من مدير ادارة التجنيد . وتكون قرارات هذا القومسيون نهائية . ومع ذلك يجوز اذا دعت الاحوال وفي أى وقت بناء على أمر مدير ادارة التجنيد توقيع الكشف الطبي مرة ثانية على الاشخاص المنصوص عليهم في الفقرة (أ) من البند أولا من المادة ٧ وفي الفقرة الثانية من المادة ٢١ .

ويكون ذلك بمرضهم على لجنة طبية عليا تشكل برئاسة نائب مدير الخدمات الطبية لشئون التجنيد وعضوية ثلاثة أطباء اخصائيين لا تقل رتبة كل منهم عن رائد يختارهم مدير ادارة التجنيد من أطباء القومسيونات ممن لم يسبق لهم توقيع الكشف على الشخص المعروض على هذه اللجنة . ويجوز لهذه اللجنة بعد موافقة مدير ادارة التجنيد الاستعانة بطبيب أو أكثر من الأطباء الاخصائيين بادارة الخدمات الطبية على أن يكون رأيهم استشاريا .

ومفاد هذا النص أنه يجوز لمدير التجنيد أن يطلب اعادة الكشف الطبي أمام اللجنة العليا - التي بين النص تشكيلها - على الاشخاص المنصوص عليهم في الفقرة (أ) من البند أولا من المادة ٧ من القانون المذكور وهؤلاء الاشخاص هم « من لا تتوافر فيهم شروط اللياقة الطبية للخدمة العسكرية والوطنية » .

وعدم اللياقة الطبية لا يتصف بها فحسب من يقرر قومسيون التجنيد

عدم لياقته طبيا بل يتصف بها أيضا من يتقرر تجنيده رغم عدم توافر هذه اللياقة لديه ، يؤيد هذا النظر ما جاء بمذكرة القانون الإيضاحية تطبيقا على المادة ١٥ المذكورة من أنه « نظرا لما ثبت في العمل من أن كثيرا من الشكاوى ترد الى ادارة التجنيد تفيد أن شبانا أعفوا من الخدمة بسبب عدم اللياقة الطبية مع أنهم لا تقين لها أو أنهم غير لا تقين وجندوا رغم ذلك ٠٠٠ لذلك رؤى اضافة فقرة جديدة الى المادة ١٥ تنص على « جواز اعادة الكشف الطبي مرة ثانية على الاشخاص المنصوص عليهم في الفقرة (أ) من البند أولا من المادة ٧ وذلك بمرضهم على لجنة طبية عليا » .

ولا وجه لعقد الاختصاص باعادة الكشف الطبي على المجندين للقومسيون الطبي العسكري العام استنادا الى الامر العسكري رقم ٣٤٧ لسنة ١٩٥٦ لأن حكمه في هذا الشأن لا يتفق وأحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بل ان هذا القانون لم يشر أصلا الى القومسيون الطبي العسكري العام ولم يذكر - في معرض بيانه للجهات الطبية المختصة بأمر التجنيد - سوى القومسيونات الطبية الملحقه بمناطق التجنيد واللجنة الطبية العليا المنصوص على تشكيلها واختصاصاتها في المادة ١٥ لتكون هذه اللجنة الجهة التي يطلب اليها مدير التجنيد اعادة الكشف الطبي على من لا تتوافر فيه شروط اللياقة الطبية للخدمة العسكرية والوطنية سواء أكان ممن قرر قومسيون التجنيد عدم لياقتهم أو ممن قرر لياقتهم وهم غير لا تقين كما سبق .

(٥٩٠ (١٩٦٣/٦/٨)

♦♦ V - المواد ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية - مجازتها التطوع للخدمة في القوات المسلحة أو في كتائب الاعمال الوطنية مع سريان الاحكام الخاصة بالتجنيد الزمها على التطوعين ما عدا اليعاد الذي يستحقون فيه التبرع - علم شمول هذا الحكم ما نصت عليه المادتان ٥٩ و ٦٣ من اللوينة المجندين في التمين وحساب مدة التجنيد في الخدمة الفوجات التي يمينون فيها .

عالج القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية في الباب الخامس منه ، أحكام التطوع فنص في المادة ٣٤ على أنه يجوز لكل شخص يبلغ سن الالتزام بالخدمة ولم يطلب بعد للتجنيد أو لم يصبه دور التجنيد أو كان معفى منه أن يتطوع للخدمة بالقوات المسلحة أو كتائب الاعمال الوطنية بموافقة وزارة الحربية مدة مساوية لمدة الخدمة الإلزامية ، وهذا هو الاصل في التطوع ، وأجازت المادة ٣٥ كذلك لكل شخص لم يبلغ سن الخدمة الإلزامية أن يتطوع في القوات المسلحة بموافقة وزارة الحربية وذلك طبقا للشروط التي يضعها وزير الحربية بقرار منه . ونصت

الفقرة الأخيرة من هذه المادة على أن « تسرى على هؤلاء المتطوعين الأحكام الخاصة بالمجندين الزاماً عدا الميعاد الذين يستحقون فيه التسريح من الخدمة » . وفي المادة ٣٦ أجاز القانون لكل شخص يبلغ سن الإلزام بالخدمة أو لم يبلغ تلك السن أن يتطوع بالخدمة بالقوات المسلحة بشرط أن يكون من أصحاب الحرف أو المهن أو المؤهلات التي تحتاج إليها تلك القوات ويحددها وزير الحربية بقرار منه ، واستثناء من أحكام المادتين السابقتين يكون هذا التطوع لمدة لا تقل عن خمس سنوات .

كما أن ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٣٥ من القانون من أنه « تسرى على هؤلاء المتطوعين الأحكام الخاصة بالمجندين الزاماً فيما عدا الميعاد الذي يستحقون فيه التسريح من الخدمة » إنما يقصد به أن المتطوعين المشار إليهم يخضعون ، في فترة تطوعهم ، للأحكام والقواعد والنظم التي يخضع لها المجندون الزاماً طوال مدة تجنيدهم ، وهي الأحكام والقواعد والنظم التي تنظم أوضاع هؤلاء في هذه المدة بالنسبة إلى الخدمة العسكرية فيها . وآية ذلك أن الشارع استثنى منها ، الأحكام الخاصة بميعاد التسريح من الخدمة إذ يدل ذلك على أن المقصود بالأحكام الخاصة بالمجندين الواجبة السريان على المتطوعين هي أحكام الخدمة ذاتها ، وبذلك تكون « أحكام الخدمة للمتطوعين » هي الأحكام التي تسرى بالنسبة إلى من جند الزاماً ويستثنى من ذلك الحكم الخاص بتحديد الموعد الذي يستحق فيه التسريح من الخدمة ، ومن ثم فيعامل أفراد كلتا الطائفتين ، في خصوص الخدمة معاملة واحدة هي تلك المقررة بالنسبة إلى المجندين من حيث نظم الترقى والاجازات والتأديب وأسباب انتهاء الخدمة بغير فناء مدتها وما إلى ذلك من أحكام .

وعلى مقتضى ما تقدم - فإن ما يكون مقرراً في شأن المجندين بخاصة من أحكام تنظم أوضاعاً خاصة بهم ، في غير شئون الخدمة بالقوات المسلحة كذلك الأحكام التي تقرر الاحتفاظ للمجندين بوظائفهم مدة التجنيد والاحتفاظ لهم ، في هذه الفترة ، بما يستحقون خلالها من علاوات وترقيات في هذه الوظائف ، وكالأحكام الخاصة بتقرير أولوية لهم في التعيين بالوزارات والمصالح والهيئات العامة والخاصة ، مثل هذه الأحكام لا تسرى في شأن المتطوعين ، إلا بنص خاص - ومن قبيل هذه الأحكام التي تضمنتها المواد من ٥٨ إلى ٦٢ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ ونحوها كالحكم الذي تضمنته المادة ٦٣ منه أيضاً فهذه أحكام ، بطبيعتها ، وطبقاً لما نؤكد صحتها ووفقاً للحكمة التي اقتضت تقريرها وهي أن أداء الخدمة الإلزامية عمل وطني لا يصح أن يضار به الموظف أو المستخدم أو العامل المجند ولا المجند غير الموظف مما يستوجب ألا يكون للتجنيد من أثر في خصوص تفويت فرصة عمل أو تضييع وظيفة ، أو حرمان من مزاياها ، هذه الأحكام وفقاً لذلك كله ، إنما قررت للمجندين بخاصة ، ومن المعلوم ، أن هذه الأحكام هي في جملتها الأحكام التي كان يتضمنها القانون رقم ٢٢٦ لسنة

١٩٥١ الخاص بحظر استخدام أحد بين سن الثامنة عشرة والثلاثين سنة إلا بعد تقديم شهادة معاملة وبالاحتفاظ للمجندين بوطانهم وإلى هذا أشارت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ الذي ألغى القانون الأول . ومن المسلم ، أن المتطوعين ما كانوا يقيدون من هذه الأحكام الخاصة بالمجندين في الفترة السابقة على تنفيذ القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ مع وجود ثمة نص مماثل لنص المعرة الثانية من المادة ٣٥ من هذا القانون في القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ السابق عليه هو نص الفقرة الثانية من المادة ٤٣ منه التي كانت تنص على أن « أحكام الخدمة للمتطوعين هي كأحكامها لمن جند بالاقتراع من جميع الوجوه عدا الموعد الذي يستحق فيه التسريح من الخدمة » .

ومما يؤكد عدم سريان الأحكام الخاصة بالمجندين في غير شئون الخدمة بالقوات المسلحة على المتطوعين أنه حين أراد الشارع في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ إجازة قيد المجندين كمنتسبين بالكلية والمعاهد وأراد إفادة المتطوعين أيضا من هذا الحكم نص صراحة على ذلك فقر في الفقرة الأخيرة من المادة ٥٧ معدلة أنه « يجوز قيد المجندين والمتطوعين كمنتسبين بالكلية والمعاهد والمدارس المشار إليها إذا قدموا ترخيصا من هيئة الإدارة المختصة بالموافقة على انتسابهم » ، إذ لو كان ذكر (المجندين) يفيد لزوما بحكم المادة ٣٥ سريان النص على المتطوعين لما كان ثمة من ضرورة لإيراد كلمة (المتطوعين) في النص . وانص على (المتطوعين) في هذا المقام بالذات دليل على عدم سريان الأحكام الأخرى الواردة في المواد الثانية من ٥٨ إلى ٦٣ ، في شأن المتطوعين لعدم ورود نص مماثل ولقيام الدليل على تخصيص حكم هذه المواد جميعا بالمجندين وحدهم من عبارات المواد ذاتها ومن القصد منها . وهذا المعنى من الواضح بكان بالنسبة إلى المادتين ٥٩ و ٦٣ بالذات ، إذ الأولى تتضمن أحكاما مؤداها أنه يجوز للمجنّد التقدم للتوظيف في وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات الاعتبارية العامة على أن يكون وجوده في التجنيد ، بعد التعيين في الوظيفة في حكم الإعارة وأن للمجنّد ولن أتم خدمته الإلزامية الأولية في التعيين على زملائه المرشحين معه في نفس مرتبة النجاح أو الناجحين معه في امتحان المسابقة ، وأنه يجوز للموضوعين تحت الطلب للخدمة في كتائب الأعمال الوطنية التقدم للتوظيف في وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات الاعتبارية . والمادة الثانية تعرض للمجندين المنصوص عليهم في المادة ٢ التي تخفض مدة التجنيد بالنسبة إلى بعض الفئات الذين لم يسبق توظيفهم أو استخدامهم فتحتفظ لهم بأقدمية في التعيين تساوى أقدمية زملائهم في التخرج من الكليات أو المعاهد أو المدارس وذلك عند تقديمهم للتوظيف في وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات عقب إتمامهم مدة الخدمة الإلزامية مباشرة بشرط أن يثبتوا أن تجنيدهم قد حرّمهم من التوظيف مع زملائهم الذين تخرجوا معهم ، وبواضح من ذلك كله أن المادتين تقرران

أحكاماً خاصة بمن يؤدي الخدمة العسكرية بطريق الإلزام لا بطريق التطوع وانما فيما تقررانه من أولوية في التعيين أو أقدمية انما تواجهان حالة المجند ومن أتم الخدمة الإلزامية حتى يكون له السبق على من لم يجند أو يؤد الخدمة الإلزامية من المتقدمين للتوظيف أو يكون له التساوى مع من عين منهم فعلا متى كان أداء الخدمة الإلزامية هو الذي حرم المجند من التوظيف معهم .

ولهذا فقد انتهى رأى الجمعية الى أن ما تقررته المادة ٥٩ من قانون الخدمة العسكرية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ من أولوية في التعيين للمجندين وما تقررته المادة ٦٣ من هذا القانون من حساب مدة تجنيدهم في أقدمية الدرجات التي يعينون فيها بالشروط المبينة فيها انما يسرى في شأن المجندين الزاماً دون المتطوعين .

(٢٠٨٨) (١١٦٣/١١/٤)

(تعليق)

عدلت الجمعية العمومية بهذه الفتوى عن رأيها السابق في الفتوى رقم ٢١٩ بتاريخ ١٩٥٩/٣/٩ وإن كانت في فتاها السابقة قد تناولت موضوع أولوية المتطوعين في التعيين بطريقة عرضية بمناسبة تفسير المقصود بأولوية التعيين (كتابنا فتاوى الجمعية العمومية ق ١٦٢ ص ٢٥٧) .

٧٠٩ - القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية الإلزامية - مدة الاحتياط - بدايتها .

ان المادة ٤٤ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية الإلزامية تنص على أن « تنتهى فترة الخدمة العسكرية الإلزامية بالنقل الى الاحتياط ويجرى هذا النقل سنوياً على دفعات يقرها وزير الحربية » ، وتنص المادة ٤٥ على أن « ينقل كل مجند الى الاحتياط في أول دفعة يحل موعدها بعد انقضاء المدة المقررة لخدمته » ، ومقتضى هذين النصين أن مدة الاحتياط تبدأ من تاريخ انتهاء مدة التجنيد الإلزامية وينقل كل مجند الى الاحتياط في أول دفعة يحل موعدها بعد انقضاء المدة المقررة لخدمته ولا تبدأ مدة الاحتياط الا من هذا التاريخ .

(١١٦٧/٥/٩) ٥٥٢

٧٠٩ - حساب مدة الاستعانة بإجازة استثنائية إجماعية كاملة - عدم انطباق هذا الحكم قبل نقل المجند الى الاحتياط - المستبقون بالخدمة بقرار من شعبة التنظيم والإدارة بعد انتهاء

مدة خدمتهم الإلزامية أصبحوا بعد العمل بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ يستحقون ما يليها .
كاملة .

ان ما تنص عليه المادة ٥٠ من هذا القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدل
بالقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٦ من احتساب مدة استدعاء رجال الاحتياط
من موظفي الحكومة ومستخدميها أجازة استثنائية بماية كاملة لا تنطبق قبل
نقل المجند الى الاحتياط ولا يستحق المجند الذي يستبقى بعد انتهاء مدة
الخدمة الاجبارية وقبل نقله الى الاحتياط الاجازة الاستثنائية بمرتبة المشار
اليها ، على أن هذا لا يسرى على من يستبقون بعد اتمام مدة خدمتهم
الإلزامية بقرار من شعبة التنظيم والادارة بعد العمل بالقانون رقم ١٠٦
لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين
وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة والذي تنص المادة ١١ منه على أنه
يجوز لشعبة التنظيم والادارة استبقاء بعض المجندين الذين أتموا مدة
خدمتهم الإلزامية واستحقوا النقل الى الاحتياط لمدة ستة شهور فأقصر بحيث
لا يتجاوز ذلك مدة سنة من التاريخ المحدد لنقلهم الى الاحتياط وتخصص
تلك المدة من خدمة الاحتياط وتطبق عليهم جميع النظم والقرارات الخاصة
بأفراد الاحتياط ، ومقتضى ذلك أن المستبقين بالخدمة بقرار من شعبة التنظيم
والادارة بعد انتهاء مدة خدمتهم الإلزامية أصبحوا بعد العمل بهذا القانون
يعاملون طبقاً لاحكام المادة ٥٠ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار
اليها لا من تاريخ سابق اذ ليس لهذا القانون أثر رجعي .

وترتيباً على ما تقدم كله فان المجندين من الصاملين بالحكومة الذين
استبقوا بعد اتمام مدة خدمتهم الإلزامية تطبق عليهم جميع النظم والقرارات
الخاصة بأفراد الاحتياط عن مدد الاستبقاء اللاحقة للعمل بالقانون رقم ١٠٦
لسنة ١٩٦٤ وتعتبر مدة الاستبقاء أجازة استثنائية بماية كاملة تطبيقاً
لنصر المادة ٥٠ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ - المعدل بالقانون رقم
٣١٨ لسنة ١٩٥٦ ولا يسرى هذا الحكم عن المدد السابقة على العمل بالقانون
رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى استحقاق المجندين المستبقين في
الخدمة بعد انتهاء خدمتهم الإلزامية واستحقاقهم النقل الى الاحتياط استحقاق
هؤلاء المجندين لمرتبتهم المقررة لوظائفهم بعد العمل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة
١٩٦٤ .

(١٩٦٧/٥/٩) ٥٥٤

٧٥٣ - القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية - مصر
ثلاثة ١١ منه على حساب مدة استدعاء رجال الاحتياط اجازة استثنائية بماية كاملة لمن يستدعى

من العاملين بالحكومة - تصير عبارة (ماعية كاملة) بأنها ذات الناحية التي كانت تصرف له قبل استئصالها من جميع البدلات المقررة .

ان المادة ٥١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية معدلة بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٣ تنص على أنه « يجوز في حالة الحرب أو الطوارئ استدعاء رجال الاحتياط كلهم أو بعضهم بقرار من وزير الحربية يبين فيه كيفية طلبهم - وتحسب مدة الاستدعاء أجازة استثنائية بماهية كاملة بالنسبة لمن يستدعى من موظفي الحكومة ومستخدميه وعمالها وتحمل الشركات والمؤسسات الاعلية الفرق بين ماهيات رجال الاحتياط من موظفيها ومستخدميه وعمالها الذين يتم استدعاؤهم وفقا لهذه المادة وبين ما تدفعه وزارة الحربية لهم عن المدة التي يصدر بها قرار من وزير الحربية على ألا تزيد عن اثني عشر شهرا فإذا زادت مدة الاستدعاء عن ذلك أدت وزارة الحربية هذا الفرق عن المدة الزائدة » .

ولما كانت القاعدة الاصولية العامة في التفسير مقتضاها ان تفسير النصوص القانونية يجب أن يتم في ضوء الحكمة التشريعية التي دعت الى اصداها ونية المشرع دون الوقوف عند المعنى الحرفي للالفاظ ومن ثم يجب عند تفسير المادة ٥١ من القانون المشار اليه مراعاة هدف الشارع من عدم الاضرار بالمستدعى الى الاحتياط بسبب هذا الاستدعاء باعتبار أنه يؤدي خدمة عامة وواجبا وطنيا ومن ثم فلا يجوز بحال أن يكون استدعاؤه لخدمة القوات المسلحة في حالتي الحرب والطوارئ سببا في الاضرار به بانقاص أي جزء من مرتبه أو بدلاته .

ولما كان معنى المرتب في فقه القانون الاداري يختلف عن معنى الاجر في فقه القانون المدني ومرد ذلك الى اختلاف طبيعة علاقة الموظف بالدولة وهي علاقة لائحية عن طبيعة علاقة الاجر بصاحب العمل وهي علاقة تعاقدية، فمرتب الموظف تحدده القوانين واللوائح بصفة عامة وموضوعية هذا التحديد لا يقوم على الموازنة بين العمل وما يقابله من جزاء فحسب بل يراعى في تحديده ما ينبغي أن يتوافر للموظف من مزايا مادية وأدبية تتناسب مع المركز الاجتماعي اللائق بالوظيفة مما يجنب الموظف انشغال البال بطلبات الحياة وضروراتها ومن ثم يكفل حسن سير المرافق العامة التي يقوم عليها ولهذا فإن المرتب في عموم معناه لا يقتصر على المبالغ المحددة أساسا بصفة أصلية للموظف بحسب درجة وظيفته بل يشمل كذلك جميع المزايا المتعلقة بالوظيفة مادية كانت أو أدبية عينية كانت أو نقدية اذ تعتبر من ملحقات المرتب الاصل وتأخذ حكمه كالمرتبات الإضافية وبدل السفر وعلاوة الغلاء وبدل السكن وبدل الاغتراب وبدل العدوي للطبيب وبدل التمثيل وميزة التعليم المجاني .

وفي ضوء هذا الفهم للقانون فإن المستدعى من رجال الاحتياط من

العاملين المدنيين بالدولة يعتبر في فترة الاستدعاء بحكم القانون المشار اليه في اجازة استثنائية بماهية كاملة هي ذات الماهية التي كانت تصرف له قبل استدعائه شاملة جميع بدلاته وتؤديها له جهته الاصلية شأنه في ذلك شأن العامل في اجازته الاستثنائية بتقاضى ماهيته وبدلته كاملة غيرمنقوصة وذلك بالشروط والايضاح المبينة بالمادة المذكورة .

لذلك انتهى رأى الجمعية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى أن المستدعى للخدمة العسكرية من رجال الاحتياط من العاملين المدنيين بالدولة يعتبر في فترة الاستدعاء في اجازة استثنائية بماهية كاملة هي ذات الماهية التي كانت تصرف له قبل استدعائه شاملة جميع بدلاته وتؤديها له جهته الاصلية .

وعلى ذلك فان السيد / ٠٠٠٠ صراف خزينه البحر الاحمر يستحق بدل الإقامة وبدل الصرافة طوال مدة استدعائه .

٧٧١ (١٩٦٧/١/٢١)

٧٠٤ - تقدير درجة كفاية للوظف المجدد - لا تقتصر به القوات المسلحة - بقاء الجهة التي ينتمي اليها العامل للخدمة بمرتبة دون غيرها بتقدير كفايته - تملأ التذير طوال مدة التجنيد بموجب استمطاب التقارير السابقة على التجنيد .

ان المادة ٢٩ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن « يخضع لنظام التقارير السنوية جميع العاملين لغاية وظائف الدرجة الثالثة وتقدم هذه التقارير عن كل سنة ميلادية خلال شهرى يناير وفبراير من السنة التالية ويكون ذلك على أساس تقدير كفاية العامل بمرتبة ممتاز أو جيد أو متوسط أو دون المتوسط أو ضعيف - وتعد هذه التقارير كتابة وطبقا للاوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية » ، وتنص المادة ٣٠ من هذا القانون على أنه يجب الحصول على تقرير عن مستوى أداء كل عامل معار داخل الجمهورية أو منتدب من الجهة المعار أو المنتدب اليها اذا طالت مدة الإعارة أو الانتداب عن ثلاثة شهور وفقا لاحكام المادة ٢٩ .

وان المادة ١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية تنص على أن « تفرض الخدمة العسكرية أو الوطنية على كل مصري من الذكور أتم الثامنة عشرة من عمره » .

وان المادة ٦٢ من هذا القانون تنص على أن « يحتفظ للموظف أو المستخدم أو العامل أثناء وجوده في الخدمة العسكرية أو الوطنية بما يستحقه من ترقية وعلاوات كما لو كان يؤدي عمله فعلا وتضم مدة خدمته فيها لمدة عمله وتحتسب في المكافأة أو المعاش » .

ولما كان نظام التقارير السنوية عن العاملين المدنيين بالدولة قد شرع للوقوف على مدى صلاحية العامل للوظيفة المسندة إليه ومقدار كفايته للقيام بأعبائها على أساس عمله وسلوكه في هذه الوظيفة عن السنة المعد عنها التقرير .

ولما كان الأصل في تقدير كفاية العامل المنتدب أو المعار داخل الجمهورية إذا طالت مدة اعارته أو انتدابه عن ثلاثة شهور هو للجهة المعار أو المنتدب إليها طبقاً لما تقضى به المادة ٣٠ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه إلا أن العامل في الوظائف المدنية المجند طبقاً لقانون الخدمة العسكرية والوطنية لا يعتبر من العاملين المدنيين في القوات المسلحة وإنما يؤدي خدمة عسكرية الزامية طبقاً لما تقضى به المادة الأولى من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ - المعدل بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٢ ولا يعتبر من العاملين المدنيين في القوات المسلحة وعلى ذلك فإن تقدير كفايته لا تختص به القوات المسلحة - ولا يرتب نص المادة ٦٢ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية اختصاصاً للقوات المسلحة في تقدير كفاية العاملين المدنيين بالدولة المجندين وإنما مؤداه الاحتفاظ لهم أثناء وجودهم في الخدمة العسكرية أو الوطنية بما يستحقونه أثناء وجودهم من ترقية وعلاوات كما لو كانوا يؤدون أعمالهم فعلاً وأن تضم مدة خدمتهم فيها لمدة عملهم وتحسب في المكافأة أو المعاش ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٢٩ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية سالف الذكر من جواز تعيين المجند في وزارات الحكومة والهيئات الاعتبارية العامة والشركات وأن يكون وجوده في التجنيد بعد التعيين في الوظيفة في حكم الاعارة ولا يرتب اختصاصاً للقوات المسلحة في تقدير كفاية المجندين بالنسبة لوظائفهم المدنية طبقاً لما تقضى به نصوص قانون العاملين ذلك أن هذه الاعارة ليست اعارة حقيقية وإنما هي حكمية لا يترتب عليها من أحكام الاعارة سوى ما نصت عليه المادة ٦٢ سالف الذكر وليس من بينها اختصاص القوات المسلحة بتقدير كفاية العامل المجند .

وتستمر الجهة التي كان يتبعها العامل المجند قبل تجنيده هي المختصة دون غيرها بتقدير كفايته وهو أمر يتعذر عليها نظراً لوجود هذا العامل في التجنيد والأصل أن يعتد بتقديره السابق على تجنيده ما دام أنه لم يطرأ ما يغير منه . وعلى ذلك فإن العامل المجند يستصحب مدة تجنيده تقديرات كفايته الواردة في تقاريره السابقة على تجنيده حتى يعود لوظيفته المدنية وذلك بالنسبة لاستحقاقه العلاوات والترقيات أو الحرمان منها .



• راتب •

• رد غیر المستحق •

• رسوم •

راتب

(أ) علاوات •

١ - علاوة دورية وعلاوة الترقية •

أولا : مباحها •

ثانيا : علاوة الترقية •

ثالثا : استحقاقها •

رابعا : تأجيلها والحرمان منها •

٢ - العاملون في القطاع العام •

أولا : علاوة دورية •

ثانيا : علاوة استثنائية •

ثالثا : علاوة اضافية •

(ب) اعانة غلاء المعيشة •

١ - الميعنون بصفة غير منتظمة •

٢ - الراتب الذي تقدر على اساسه •

٣ - تاريخ استحقاقها •

٤ - زيادتها وخفضها •

٥ - خصمها من البدلات •

٦ - خصم فرق الكادرين •

٧ - خصم الزيادة المترتبة على تطبيق قانون المعادلات •

٨ - الفاؤها •

٩ - العاملون بالقطاع العام •

١٠ - مسائل متنوعة •

(ج) إعانة اجتماعية •

(د) بدلات •

١ - بدل انتقال •

أولا : عيديات •

ثانيا : العاملون بالقطاع العام •

٢ - بدل سفر •

أولا : بدل السفر داخل الجمهورية •

ثانيا : بدل سفر خارج الجمهورية •

ثالثا : بدل السفر خارج الجمهورية للعاملين في القطاع العام :

رابعا : تبادل الموظفين بين الاقليتين وقت الوحدة •

٣ - بدل تفرغ أو تخصص •

أولا : بدل تفرغ أو تخصص للمهندسين •

ثانيا : بدل تفرغ للأطباء •

٤ - بدل طبيعه عمل •

أولا : عيديات •

ثانيا العاملون في القطاع العام •

٥ - بدل تمثيل •

أولا : عيديات •

ثانيا : العاملون بالقطاع العام •

٦ - بدل اقامه •

٧ - بدل أشعة •

٨ - بدل ملابس •

- ٩ - بدل حضور الجلسات واللجان .
- ١٠ - بدل صرافة .

(هـ) مكافآت

- ١ - مكافأة عن الاعمال الاضافية .
 - أولا : قواعد منحها .
 - ثانيا : عدم جواز الجمع بينها وبين بدل التفرغ .
- ٢ - مكافأة عن الاعمال الاضافية للعاملين بالقطاع العام .
 - أولا : مقابل ساعات العمل الزائدة .
 - ثانيا : مقابل الاجازات .
- ٣ - مكافأة انتاج .
 - أولا : عموميات .
 - ثانيا : العاملون بالقطاع العام .
- ٤ - مكافأة تشجيعية .
 - أولا : عموميات .
 - ثانيا : العاملون في القطاع العام .

(و) اجور ومرتبات ومكافآت علاوة على المرتب الاصل .

- ١ - نطاق تطبيق التشريعات المحددة لها .
- ٢ - عدم سريان التحديد .
- ٣ - سريان التحديد .
- ٤ - الاعارة والنسب .
- ٥ - استرداد المبالغ المنصرفة زيادة عن النسب المقررة .

(ز) حده الأقصى .

- (ح) تحديد أجر العاملين بالقطاع العام .

(ط) مسائل متنوعة •

- ١ - الراتب خلال مدة الوقف •
- ٢ - الراتب خلال مدة الاعتقال •
- ٣ - الراتب خلال مدة الفصل •
- ٤ - تحويله على البنوك •
- ٥ - الحجز عليه والحسم منه •

(أ) علاوات

- ١ - علاوة دوريه وعلاوة الترقية •

أولا : ميمادما •

ثانيا : علاوة الترقية •

ثالثا : استحقاقها •

رابعا : تأجيلها والحرمان منها •

- ٢ - العاملون في القطاع العام •

أولا : علاوة دورية •

ثانيا : علاوة استثنائية •

ثالثا : علاوة اضافية •

- ١ - علاوة دورية وعلاوة الترقية •

أولا : ميمادما •

ثانيا : علاوة الترقية •

ثالثا : استحقاقها •

رابعا : تأجيلها والحرمان منها •

أولا : ميمادما

٧٠٥ - مواعيد العلاوات الدورية العادية ومدى تأثرها بمنح العلاوة المقررة بمقتضى

القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ •

تنص المادة ٤٢ من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
على أن : (١)

« يمنح الموظف علاوة اعتيادية طبقاً للنظام المقرر بالجدول المرافقة
بحيث لا يجاوز المرتب نهاية مربوط الدرجة ولا تمنح العلاوة الا لمن يقوم
بعمله بكفاية ٠٠ » .

وتنص المادة ٤٣ على « استحقاق العلوات الاعتيادية في أول مايو
التالي لمضى الفترة المقررة من تاريخ التعيين أو منح العلاوة السابقة ٠٠ ولا
تغير الترقية موعد العلاوة الاعتيادية » (٢) .

وتنص المادة الثالثة من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ بشأن تعديل
بعض أحكام القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على أن « تمنح علاوة اضافية للموظفين
من الدرجات التاسعة الى الدرجة الرابعة الذين أمضوا سنتين بدون علاوة
لبلوغهم نهاية مربوط الدرجة اعتباراً من أول مايو التالي لصدر هذا القانون
وتكون هذه العلاوة بنفس درجة كل منهم ولا يجوز منحها الا لثلاث مرات
في كل درجة مع مراعاة أحكام المواد ٣١ و٤٢ و٤٣ و ٤٤ » .

ويستفاد من هذين النصين أن العلاوة الاضافية المقررة بالقانون رقم
١٢٠ لسنة ١٩٦٠ تختلف عن العلاوة الدورية العادية التي تمنح طبقاً لاحكام
القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ذلك لان هذه العلاوة العادية تمنح في حدود
الدرجة المالية للموظف بداية ونهاية بحيث اذا بلغ نهاية مربوط وقت
العلوات أما العلاوة الاضافية المستحدثة فانها لا تستحق الا عند بلوغ نهاية
المربوط ووقف العلاوة العادية وانقضاء سنتين منذ بلوغ نهاية هذا المربوط
دون منح علوات ، كما أن استحقاق العلاوة العادية لا يتقيد بعدد معين من
مرات المنح في حين أن العلاوة الاضافية لا تتكرر أكثر من ثلاث مرات وعلى
مقتضى ذلك لا يجوز الخلط بين هذين النوعين من العلوات المستقل احدهما
عن الآخر ومن ثم يتعين صرف كل منهما في مواعيدهما الخاصة دون اعتداد
بمواعيد صرف الأخرى .

فاذا كانت آخر علاوة دورية منحت للموظف في الدرجة الرابعة
الكتابية هي التي اكتمل بها مربوط الدرجة الرابعة في أول مايو سنة ١٩٥٧
ثم حل شهر مايو سنة ١٩٥٩ فلم يمنح علاوة لبلوغ راتبه نهاية مربوط ثم
صدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ فمنح بمقتضاها علاوة اضافية استثنائية

(١) تقابل وتطابق في المعنى المادة ٣٥ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

(٢) نفى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بأنه « يستحق العلاوة
الدورية في أول مايو التالي لانقضاء سنة واحدة من تاريخ الانتحاق بالخدمة او منح العلاوة
السابقة » .

فى أول مايو سنة ١٩٦٠ ثم رقى الى الدرجة الثالثة الكتابية فله اغسطس
سنة ١٩٦٠ ومنح علاوة الترقية ومن ثم فان مواعيد العلاوة الدورية
المستحقة فى الدرجة الجديدة يحل بعد مضي عامين من تاريخ آخر علاوة دورية
منحت له ، ولا يتاثر بميعاد منحه العلاوة الاستثنائية ويستحق هذا الموظف
علاوته الدورية فى أول مايو سنة ١٩٦١ تاريخ انقضاء سنتين من أول مايو
سنة ١٩٥٩ .

٥٨٤ (١٩٦١/٨/١٩)

٧٠٦ - المعهد العالى للصحة العامة - العلاوات الدورية المستحقة للمعيدين به -
كيفية حساب مواعيدها بعد تقلدهم الى المعهد .

طبقا لنص المادة ١٥ من القانون رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٥٥ فى شأن انشاء
المعهد العالى للصحة العامة ، تسرى الاحكام المنظمة لمرتبات المعيينين
بالجامعات على مرتبات معيدى المعهد ، وباستقراء هذه الاحكام بين ان
المشرع قد جعل تاريخ وصول مرتب معيد الجامعة الى ٢٤٠ جنيها سنويا
أساسا لحساب موعد علاوته الدورية أى أنه يبدأ فى منح المعيد علاوة دورية
على مرتبه (مقدارها ٣٠ جنيها سنويا) بعد مضي سنتين من تاريخ بلوغ
المرتب ٢٤٠ جنيها سنويا . ولما كان ذات الحكم يطبق فى شأن معيدى المعهد،
ومن ثم قانهم بدورهم يمنحون علاواتهم الدورية بعد مضي سنتين من تاريخ
بلوغ مرتبتهم ٢٤٠ جنيها سنويا . ولا عبرة عندئذ بتاريخ استحقاقهم للعلاوة
فى الجهات التى كانوا يعملون بها قبل التحاقهم بالمعهد لان مواعيد العلاوة
فى هذه الجهات كانت تحسب من تاريخ بدء تعيينهم أو من تاريخ منح العلاوة
السابقة أما فى المعهد فان هذه المواعيد تحسب من وقت بلوغ مرتبتهم ٢٤٠
جنيها سنويا . ولما كان المعيدون قد نقلوا من هذه الجهات فانهم يخرجون
من نطاق الاحكام المقررة لمنح العلاوات بها لتسرى فى شأنهم الاحكام التى
تنظم مرتباتهم وعلاواتهم فى المعهد .

وبما أن النقل من الكادر العام الى الكادر الخاص لا يعتبر بمثابة تعيين
جديد فى خصوص استحقاق العلاوة الاعتيادية ومن ثم لا يكون لمثل هذا
النقل أثر على موعد استحقاق العلاوة الدورية (١) على أن أعمال هذه القاعدة
منوط بعدم تنظيم هذا الموضوع على نحو مغاير بنص خاص يحول دون
تطبيقها .

ولما كان الكادر الخاص بالجامعات الذى يسرى على معيدى المعهد قد

(١) سبق للجمعية العمومية أن قررت ذلك فى لفتوى رقم ٤٣٢ بتاريخ ١٦/٦/١٩٥٦
(كتابنا فتاوى الجمعية العمومية قاعدة ٢٧٤ من ٤٥٤) .

تضمن نصاً خاصاً يقضى باستحقاق العلاوة بعد مضي سنتين من تاريخ بلوغ المرتب ٢٤٠ جنيها سنوياً . ومن ثم لا يكون ميعاد استحقاق العلاوة في الكادر العام محلاً للاعتبار عند تحديد هذا الميعاد بعد النقل الى الكادر الخاص وانما يعني فحسب بالحكم الوارد في هذا الكادر الاخير .

ولما كان معيلو المعهد قد رفعت مرتباتهم الى اكثر من ٢٤٠ جنيها سنوياً بمقتضى قرار من وزير الصحة تطبيقاً للمادة ١٥ مكرراً من قانون انشاء المعهد بعد تعديله في سنة ١٩٥٦ . واعتباراً من أول أبريل سنة ١٩٥٧ ، ومن ثم فانهم يستحقون أول علاوة دورية مقدارها ٣٠ جنيها سنوياً بعد انقضاء سنتين من تاريخ بلوغ مرتباتهم ٢٤٠ جنيها سنوياً (أو أكثر) أي في أول أبريل سنة ١٩٥٩ ثم يمنحون علاوة أخرى بعد سنتين وهكذا الى أن يصل المرتب الى ٤٢٠ جنيها سنوياً .

(٢٤٤) (١٩/٣/١٩٦٠)

٧٥٧ - استحقاق العلاوة الدورية ينشأ بعد انقضاء فترة معينة في صورتين : اما من تاريخ التعيين أو من التاريخ منح العلاوة السابقة - النقل من كادر عام الى كادر خاص في صدد استحقاق العلاوات الدورية لا يعتبر أمينا عتلاً - استصحاب موعد العلاوة الدورية نقلاً من الكادر العام .

انه طبقاً لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين وغيره من القوانين الخاصة التي عمل بها مع هذا القانون اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٤ ومنها القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ ورقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ المشار اليهما فإن استحقاق العلاوة الدورية ينشأ في حق العامل بعد انقضاء فترة معينة في صورتين : أما من تاريخ التعيين أو تاريخ منح العلاوة السابقة . وانه وفقاً لما انتهت اليه الجمعية العمومية للقسيسم الاستشاري بجلستها المنعقدة في ٣٠ مايو سنة ١٩٥٦ أن النقل من الكادر العام الى الكادر الخاص في صدد استحقاق العلاوات الدورية لا يعتبر تعييناً مبتدأً ذلك أن علاقة الموظف بالدولة لم تنقطع بهذا النقل بل أن خدمته تظل متصلة ولا يعدو الامر ان يكون مجرد نقل من وظيفة الى أخرى في خدمة الدولة مما يستتبع عدم المساس بمركزه القانوني وأنه لا يجوز أن يكون لنقل هذا النقل أثر على موعد استحقاق العلاوة الاعتيادية الدورية فلا يقطع سريان مدة هذه العلاوة بل تحسب المدة التي سرت في صالح الموظف في ظل الكادر العام ويمنح العلاوة بعد انقضاء سنتين من تاريخ تعيينه الاول أو تاريخ منحه العلاوة الاعتيادية السابقة .

وعلى ذلك فإن السادة . . . وقد عينوا في وظائف مندوبين مساعدين نقلاً من الكادر العام فانهم يستصحبون مواعيد علاواتهم الدورية نقلاً من

الكادر العام ولما كانت آخر علاوة دورية استحقها الاول في اول مايو سنة ١٩٦٣ وكان الثانى قد عين بالكادر العام في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٢. ثم عينا في وظيفة مندوب مساعد بمجلس الدولة في ٢٠ من ابريل سنة ١٩٦٤ أى قبل العمل بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ بتعديل قانون تنظيم مجلس الدولة الذى جعل العلاوة سنوية والذى عمل به اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٦٤ وبذلك يكون قد مضى عليهما فى هذا التاريخ أكثر من سنتين تاريخ منح الاول علاوته السابقة ومن تاريخ تعيين الثانى بالكادر العام وبذلك يستحقان علاواتهما الدورية فى اول يوليو سنة ١٩٦٤ .

ولا محل لتطبيق هذا النظر على المندوبين المساعدين الذين عينوا فى وظائفهم الفنية بعد اول يوليو سنة ١٩٦٤ وكانوا من قبل فى الكادر العام لان القاعدة السابقة انما تسرى على اعضاء مجلس الدولة الشاغلين لوظائفهم فى اول يوليو سنة ١٩٦٤ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ دون من عين منهم بعد ذلك من الكادر العام والذين تحدت مواعيد علاواتهم الدورية فى الكادر العام وفقا للتفسير التشريعى رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ الذى يقضى بان العاملين الذين حصلوا على علاواتهم الدورية فى اول مايو سنة ١٩٦٣ يستحقون علاواتهم الدورية وفقا لحكم المادة ٣٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فى اول مايو سنة ١٩٦٥ باعتباره اول ميعاد لاستحقاق العلاوة يأتى فى ظل سريان قانون العاملين الجديد ويستصحب هؤلاء مواعيد علاواتهم الدورية التى تحدت لهم فى الكادر العام بعد تعيينهم فى وظيفة مندوب مساعد .

لما الاستاذ / ٠٠٠٠ فانه يحتفظ بميعاد علاوته الدورية فى الكادر العام قبل تعيينه فى وظيفة مندوب مساعد واذا منح آخر علاوة دورية به فى اول مايو سنة ١٩٦٤ فانه يستحق علاوته فى وظيفة مندوب مساعد فى اول مايو سنة ١٩٦٥ .

(٩٠٤) ١٩٦٧/٧/٢٠

٧٠٨ - صدور القرار الجمهورى دلم ١٠٣٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن استكمال تنظيم المؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الاراضى المستصلحة - نقله الى ميزانية هذه المؤسسة اعتمادات جديدة تقلا من ميزانيات هيئات ومؤسسات اخرى - توفيه نائب رئيس الوزراء للزراعة والى نقل العاملين الذين يعملون بهذه القطاعات الى المؤسسة وبالعكس - تعيين احد هؤلاء العاملين فى وظيفة مساعد مدير بالمؤسسة المذكورة - هو فى حقيقته نقل ينبنى عليه استصحاب المذكور ميعاد علاوته الدورية .

ان القرار الجمهورى رقم ١٠٣٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن استكمال تنظيم المؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الاراضى المستصلحة قد نقل الى

ميزانية هذه المؤسسة اعتمدات جديدة نقلا عن ميزانيات الهيئات والمؤسسات المشار اليها به ، واذ كان هذا النقل يستلزم نقل العاملين الذين يعملون بالقطاعات التي نقلت ميزانياتها فقد فوضت المادة الرابعة منه نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى ووزير الاصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى فى نقل العاملين من والى المؤسسة المصرية العامة لتعمير الاراضى والمؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الاراضى المستصلحة وذلك حتى نهاية السنة المالية ١٩٦٦/٦٥ ، ولقد صدر القرار الجمهورى رقم ١٦٨٧ لسنة ١٩٦٦ بتعيين المهندس مدير الادارة العامة للشئون الزراعية بالمؤسسة المصرية العامة لتعمير الاراضى فى وظيفة مساعد مدير شئون الانتاج والمناطق بالمؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الاراضى المستصلحة بالفئة الاولى بمرتب سنوى قدره ١٢٠٠ جنيه مضافا اليه ٦٠٠ جنيه بدل تمثيل .

ونظرا الى أن هذا القرار انما هو قرار بنقل المذكور من المؤسسة التى كان يعمل فيها الى المؤسسة لتى نقلت اليها الاعتمادات ولا يعتبر هذا النقل تعيينا جديدا وينبنى على ذلك أن يستصحب المذكور ميعاد علاوته الدورية .

ونظرا الى أن آخر علاوة دورية منحها كانت فى أول يناير سنة ١٩٦٦ فان ميعاد علاوته التالية يكون من أول يناير سنة ١٩٦٧ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن قسار رئيس الجمهورية الصادر فى ٢ مايو سنة ١٩٦٦ بتعيين المهندس المذكور بالفئة الاولى بالمؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الاراضى المستصلحة هو قرار نقل وبذلك فانه يستصحب ميعاد علاوته الدورية قبل نقله ويستحقها فى أول يناير سنة ١٩٦٧ .

(٢٩٧ (١٩٦٨/٤/٢٣)

٧٠٩ - شغل العامل وظيفة جديدة بطريق التعيين الجديد نتيجة اجتياز مسابقة تعيين ووضعه تحت الاختبار - هو تعيين جديد وليس نقلا أو إعادة تعيين - فتر ذلك فى تحديد ميعاد استحقاق العلاوة الدورية .

متى كان شغل العاملين لوظائفهم الجديدة تم بطريق التعيين الجديد نتيجة اجتيازهم مسابقات للتعيين ووضعوا تحت الاختبار ، فان الامر لا يكون فى التكييف القانونى السليم نقلا من كادر الى آخر أو إعادة تعيين ، وقد نشأت لهؤلاء العاملين مراكز قانونية جديدة غير المراكز التى كانت تنتظمهم فى الجهات التى كانوا يعملون بها وانتهت بانتهاء خدمتهم فى تلك الجهات ، كما لا يمكن بحال من الاحوال أن تعتبر المراكز الجديدة امتدادا لمراكزهم السابقة خاصة مع اختلاف القواعد التى خضعوا ويخضعون لها واختلاف الاشخاص المعنوية التى التحقوا بها عن تلك التى كانوا تابعين لها

قبل التعيين ولعلم تماثل الدرجات الجديدة مع الدرجات السابقة ، ومن ثم يكون منطوق استحقاق هؤلاء العاملين لعلاواتهم الدورية هو انتقضاء المدد المقررة قانونا من تاريخ تعيينهم الجديد بقضى النظر عن مدد خدمتهم السابقة والتي لم تضم لاقدميه الدرجة والرتب .

(١٩٦٦/٥/٢٨) ٥٥٤

٧١ - الاحتفاظ بالرتب السابق للمعامل عند إعادة تعيينه في كادر أعلى أو درجة أعلى بشرط عدم مفاوذة نهاية للرابط - اعتبار التعيين في هذه الحالة بمثابة النقل من ناحية استصحاب المرتب الأعلى وموعد العلاوة - اعتبار التعيين جديدا إذا كان منبت الصلة بالعلاقة الوظيفية السابقة - وكان هناك فاصل زمني .

ان المادة ٤٢ من نظام موظفي الدولة المدنيين الصادر بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ كانت تنص على أن « يمنح الموظف علاوة اعتيادية طبقا للنظام المقرر بالجداول المرافقة بحيث لا يجاوز المرتب نهاية مربوط الدرجة ولا تمنح العلاوة إلا لمن يقوم بعمله بكفاية وتقرير ذلك يرجع فيه الى لجنة شئون الموظفين المختصة على أساس من التقارير السنوية » ، وان المادة ٤٣ من هذا النظام كانت تنص على أن « تستحق العلاوات الاعتيادية في أول مايو التالي لمضى الفترة المقررة من تاريخ التعيين أو منح العلاوة السابقة وتصرف العلاوات طبقا للفتات المبينة في جدول الدرجات الملحق بهذا القانون ولا تغير الترقية موعد العلاوة الاعتيادية ويصدر بمنح العلاوات قرار من لجنة شئون الموظفين المختصة » .

وان المادة ٣٥ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه « مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٢٢ و ٣٧ يمنح العامل علاوة دورية كل سنة طبقا للنظام المقرر بالجدول المرافق لهذا القانون وبحيث لا يجاوز المرتب نهاية مربوط الدرجة ويصدر بمنح العلاوة قرار من الوزير المختص أو من يمارس سلطاته » .

وتستحق العلاوة الدورية في أول مايو التالي لانهاء سنة واحدة من تاريخ الالتحاق بالخدمة أو منح العلاوة السابقة » .

وتنص المادة ١ من قرار التفسير التشريعي رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ الصادر من اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين على أن العامل الذي يعاد تعيينه في الكادر العالي أو الكادر المتوسط أو في درجة أعلى يحتفظ بالمرتب الذي كان يتقاضاه في الكادر أو الدرجة الأدنى ولو كان يزيد على أول مربوط الدرجة المعاد تعيينه فيها وبشرط ألا يجاوز نهاية مربوطها .

وفي ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٦٧ صدر القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ بتعديل مواعيد استحقاق العلاوات الدورية ونص في المادة ١ منه على أن « يستبدل بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار إليها النص الآتي :

« ومع ذلك تستحق العلاوة الدورية في أول مايو التالي لانتهاه سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة أو سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة ويعتبر التحاقاً بالخدمة في تطبيق هذا الحكم إعادة التعيين في أدنى الدرجات ولو كان ذلك نتيجة الحصول على مؤهلات أثناء الخدمة .

وتمنح أول علاوة دورية تستحق بعد الحصول على أية ترقية في أول مايو التالي لانقضاء سنة على الترقية » .

ونص في المادة ٢ منه على أنه « استثناء من أحكام جميع النظم والكادرات الخاصة بمنح للعاملين المدنيين والعسكريين العاملين بتلك النظم والكادرات أول علاوة دورية تستحق بعد الالتحاق بالخدمة أو بعد الحصول على أية ترقية وذلك بعد انقضاء سنة من التاريخ الذي كان محددًا لاستحقاقها طبقاً لأحكام تلك النظم والكادرات » .

فالتعيين في الوظيفة العامة إذا كان منبت الصلة بالحالة الوظيفية السابقة وكان هناك فاصل زمني اعتبر ذلك تعييناً جديداً من كافة الوجوه سواء من ناحية المراتب أو موعد العلاوة .

أما إذا كان التعيين في كادر أعلى في نطاق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه فإن هذا التعيين من ناحية استصحاب المراتب الأعلى وميعاد العلاوة يعتبر بمثابة النقل ويسرى في شأنه حكم التفسير التشريعي رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ سالف البيان .

(٣٥) (١١/٤/١٩٦٨)

٧١١ - تعيين أعضاء قسم قضايا وزارة الاوقاف الذي انقضى القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ - في وظائف فنية أو ادوية لا تقل من حيث الدرجة عن درجاتهم الحالية خلال مدة انقضاء ثلاثة اشهر - اثر ذلك في مواعيد العلاوات الدورية .

صدر القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ بضم قضايا وزارة الاوقاف الى ادارة قضايا الحكومة - وقضى في مادته الاولى بأن « يلغى قسم قضايا وزارة الاوقاف وتحل ادارة قضايا الحكومة محله في اختصاصاته المبينة في القوانين واللوائح » ، كما تضمنت المادة الثالثة منه كيفية تسوية حالة أعضاء هذا القسم بعد الفائه فنصت على أنه « استثناء من أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ يجوز خلال تاريخ اسبق من تاريخ العمل بهذا القانون تعيين الموظفين

الفنيين بقسم قضايا وزارة الاوقاف في الوظائف الماثلة لوظائفهم بإدارة قضايا الحكومة متى توافر فيهم الشرط المبين في البند (٢) من المادة ٥٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ٠ أما الذين لا يعينون في إدارة قضايا الحكومة فيحتفظون بدرجاتهم ومراتبهم الحالية بصفة شخصية لمدة اقصاها ثلاثة أشهر يعينون خلالها في وظائف فنية وإدارية لا تقل من حيث الدرجة عن درجته الحالية » .

وتطبيقا لذلك تم تعيين عدد من الموظفين الفنيين بقسم قضايا الاوقاف الملحق في وظائف ماثلة لوظائفهم بإدارة قضايا الحكومة أما الباقون الذين لم يعينوا بالإدارة المذكورة فقد طلبت وزارة الاوقاف الإبقاء على خمسة منهم للعمل بها . كما اتفقت مع وزارة العدل على نقل الباقي منهم - وعددهم أربعة - للعمل بأقسام الاحوال الشخصية بديوان وزارة العدل .

وقد انشئت درجة مدير عام بوزارة العدل للسيد / الذي كان مستشارا مساعدا بقسم قضايا وزارة الاوقاف بمسرتب قدره ٩٧ جنيتها شهريا وصدر القرار الجمهوري رقم ١٩٣٢ لسنة ١٩٥٩ في ١٩/١٠/١٩٥٦ بتعيين سيادته مديرا عاما بوزارة العدل على أن يعمل بهذا القرار اعتبارا من ١٩٥٩/٧/١ كما صدر القرار الوزاري رقم ٧٢١ لسنة ١٩٥٩ الى ٥٩/١١/٢ باعتبار السيد المذكور في درجة مدير عام (١٣٠٠/١٢٠٠ ج) بديوان وزارة العدل من أول يوليو سنة ١٩٥٩ مع منحه أول مربوط الدرجة ومقداره ١٠٠ جنيه في الشهر من أول أغسطس سنة ١٩٥٩ .

وحيث أن المادة الخامسة من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ قد قضت بأن تعيين أعضاء قسم قضايا وزارة الاوقاف الملحق في الوظائف الجديدة - لإلغاء هذا القسم - لا يغير من مواعيد علاواتهم الدورية وعلى ذلك فلا محل لتطبيق نص المادة ٤٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التي تقضي بأن تستحق العلاوة الاعتيادية في أول مايو التالي لمضي الفترة المقررة من تاريخ التعيين أو منح العلاوة السابقة . فهذا الحكم العام لا يطبق على الأعضاء المذكورين عند نقلهم الى الكادر العام لورود حكم خاص بهم واجب التطبيق في هذه الحالة هو حكم المادة الخامسة سالفة الذكر ومن ثم فإن تعيين السيد المذكور في وظيفة مدير عام بوزارة العدل لا يغير من ميعاد استحقاق سيادته لعلاواته الدورية .

(١٠٤٢ (١٢/٣/١٩٦٠)

ثانيا : علاوة الترقية

٧١٢ - تعيين وكيل الوزارة المساعد وكيلا للوزارة - اعتباره ترقية - استحقاقه الربوط للقرر لهذه الوظيفة من أول الشهر التالي لتاريخ صدور القرار الجمهوري بالترقية .

انه ولئن كانت المادة ٢٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة (١) تنص على أن « تعيين وكلاء الوزارات ومن في درجتهم يكون بقرار جمهوري » . مما يفهم منه أن تقليد وظيفة وكيل وزارة ، يكون بالتعيين فيها وأنه بهذه المثابة لا يجوز وصفه بالترقية اذا ما كان المعين يشغل قبل تعيينه درجة أدنى . لئن كان الأمر كذلك إلا أن المادة ٣٨ من القانون ذاته (٢) تفيد في جلاء أن درجة (وكيل وزارة) هي من الدرجات التي تجري الترقية اليها شأنها في ذلك شأن الدرجة الاولى ، وما يعلوها من درجات ، اذ تنص هذه المادة على أنه « أما الترقيات من الدرجة الثانية الى الدرجة الاولى ومن الاولى الى ما يعلوها من درجات فكلها بالاختيار دون قيد بالاقتضية » . ، واذا كانت كل الدرجات التي تعلو الدرجة الاولى من الدرجات التي نصت المادة ٢٠ من القانون المذكور على أن تعيين الموظفين فيها يكون بقرار جمهوري فإنه يستفاد من ربط حكم هذه المادة بالمادة ٣٨ سالفة الذكر أن التعيين في الوظائف المذكورة لا يعد تعيينا مجردا الا اذا كان التعيين لأول مرة فاذا كان المعين موظفا في الخدمة وقت التعيين فإن التعيين في الحقيقة يعد (ترقية) بالمعنى المقرر لهذه الكلمة الاخيرة وبغض النظر عن اللفظ الذي يستعمل في القرار الصادر في هذا الشأن ، اذ لا يجوز في التكييف القانوني الوقوف عند مجرد اللفاظ بل العبرة بالمعاني . ومن ثم فإن تعيين من يكون في الخدمة في وظيفة من الوظائف الرئيسية من درجة مدير عام فما فوقها يتضمن في الوقت ذاته ترقية له الى الدرجة المقررة لتلك الوظيفة .

والعمول عليه في ذلك أن تكون هذه الدرجة في ضمن الدرجات التي عني قانون نظام موظفي الدولة ببيان قواعد التعيين فيها والترقية اليها ، ولا جدال في أن درجة وكيل وزارة من بين الدرجات المذكورة .

وعلى هدى ما تقدم ، يكون التكييف الصحيح للقرار الجمهوري الصادر في أول مارس سنة ١٩٦٠ بتعيين السيد الأستاذ/ وكليلا لوزارة الخزانة - أنه وإن صدر بمباراة تفيد التعيين في ظاهرها الا أنه ينطوي على ترقية له من درجة وكيل وزارة مساعد الى درجة وكيل وزارة ومتى كان الأمر كذلك - فإنه يستحق المربوط الثابت لدرجة وكيل وزارة من أول الشهر التالي لصدور القرار الجمهوري سالف الذكر طبقا للمادة ٣٧ من قانون نظام موظفي الدولة (٣) التي تنص على أن « كل ترقية تعطى الحق في علاوة من علاوات الدرجة المرقى اليها الموظف او بدايتها أو مربوطها الثابت أيهما أكبر وتستحق علاوة الترقية من أول الشهر التالي للترقية » . والقول باستحقاق السيد الأستاذ/ للمربوط الثابت المقرر

(١) تقابل وتطابق في المعنى المادة ١٦ فقرة أولى من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

(٢) تقابل وتطابق في المعنى المادة ٣١ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

(٣) تقابل وتطابق المادة ٢٠ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

لدرجة وكيل وزارة من تاريخ تعيينه فيها باعتباره تاريخ مباشرته العمل استنادا الى أن المادة ٢١ من قانون نظام موظفي الدولة (١) تنص على أن يمنح الموظف عند التعيين أول مربوط الدرجة المقررة للتوظيف أو المربوط الثالث لها . ويستحق الموظف مرتبه من تاريخ تسلمه العمل ، ، هذا القول مردود بأن المادة ٢١ المذكورة ، إنما تتحدث عن موظف يعين لأول مرة على ما هو واضح من سياقها وبذلك فإن حكمها لا ينصرف الى من يكون موظفا ويكون التعيين بالنسبة اليه منظوبا على ترقية . (٢)

(٦٠٦) ١٩٧٠/٧/٢٠

٧١٣ - تعيين وكيل الوزارة وزيرا - اعتباره تعيينا - استحقاقه نائب الوزير من تاريخ مباشرة أعمال منصبه .

ان هذا النظر المقرر في شأن ترقية وكيل الوزارة المساعد الى درجة وكيل وزارة (٣) لا يصدق في شأن وكيل الوزارة الذي يعين وزيرا ذلك لان منصب الوزير في الاصل وطبقا لاحكام الدستور منصب سياسي ولا تدخل درجة الوزير في ضمن الدرجات التي تكفل قانون نظام موظفي الدولة ببيان قواعد التعيين فيها والترقية اليها . ومن ثم فإن تعيين السيد وكيل وزارة الحزائنة وزيرا لها يعتبر تعيينا منبث الصلة بالتوظيف التي كان سيادته يشغلها وقتئذ ، والتي تعتبر نهاية المطاف بالنسبة لموظفي الوزارة وخاتمة الدرجات بالنسبة لسلم التدرج الوظيفي فيها فتقف عندها درجات الترقية وعلى مقتضى ذلك فإن ما انتهى اليه ديوان الموظفين من استحقاق سيادته المرتب المقرر لدرجة الوزير من تاريخ مباشرته العمل - يقوم على أساس صحيح من القانون .

(٦٠٦) ١٩٦٠/٧/٢٠

ثالثا : استحقاقها

٧١٤ - العلاوة الجديدة الصادر بمنحها قرار مجلس الوزراء في ١٩٤٦/١١/١٢ - استحقاقها عند اجراء تسوية طبقا لقانون المصادات الدوائية - شروط بتوافر جميع الشروط التي اوردها هذا القرار لمنحها .

ان كادر سنة ١٩٣٩ نص في الفقرة الثانية من الاحكام المؤقتة لمنح

(١) تقابل وتطابق المادة ١٧ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

(٢) يلاحظ أن درجة وكيل وزارة مساعد قد ألغيت ودمجت في درجة وكيل وزارة -

(٣) المشار اليه في الفتوى السابقة .

العلاوات على أنه « الى أن يتحقق في اعتمادات الوظائف بالميزانية على حسب متوسط الدرجات وفر بينها وبين الماهيات الفعلية يسمح بمنح العلاوات الاعتيادية والعلاوات المكملة للماهية الى بداية الدرجة يوقف صرفها بصفة عامة » ، وللتخفيف من أثر هذه القاعدة صدرت عدة قرارات من مجلس الوزراء تقضى بمنح علاوات بشروط معينة ومن بينها قراره الصادر في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ ، وقد جاء في مذكرة وزارة المالية التي تقدمت بها الى مجلس الوزراء والتي صدر القرار المذكور استنادا اليها ، أن « الوزارة بعد أن استعرضت أحوال الموظفين رأت رعاية لحالتهم ومساعدة الى التخفيف عنهم أن يمنحوا علاوة عامة وفقا للقواعد الآتية :

١ - ٠٠٠٠

٤ - لا تمنح العلاوة للموظفين والمستخدمين الذين انتفعوا بتحسين في ماهياتهم نتيجة تطبيق قواعد الانصاف أو الكادرات الخاصة فيما عدا المنسبين والخمسة الخارجين عن هيئة العمال الذين كان كل التحسين الذي نالوه في الانصاف هو رفع ماهياتهم الى ٣ جنيئات شهريا . على أن من تكون الزيادة التي منحها في الانصاف تقل عن مقدار العلاوة الجديدة يمنح الفرق » .

ويستفاد من ذلك أن القرار المذكور حدد لاستحقاق هذه العلاوة شروطا معينة فإن لم تتوافر هذه الشروط جميعها في شأن الموظف فإنه لا يفيد من القرار ولا يمنح العلاوة التي قررها .

ومن حيث أن قرار مجلس الوزراء السالف الذكر ينص على أنه لا تمنح العلاوة للموظفين والمستخدمين الذين انتفعوا بتحسين في ماهياتهم نتيجة لتطبيق قواعد الانصاف أو الكادرات الخاصة فيما عدا المنسبين والخمسة الخارجين عن هيئة العمال الذين كان كل التحسين الذي نالوه في الانصاف هو رفع ماهياتهم الى ثلاثة جنيئات شهريا .

على أن من تكون الزيادة التي منحها في الانصاف تقل عن مقدار العلاوة الجديدة يمنح الفرق » . ويستفاد من هذا النص أن مجلس الوزراء يوجب توافر هذا الشرط مع غيره من الشروط الاخرى لمنح العلاوة التي قررها في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ فإذا لم يتوافر في الموظف فلا يمنح العلاوة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه يشترط لاستحقاق العلاوة التي قررها مجلس الوزراء في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ عند تسوية حالة الموظفين تطبيقا لقانون المعادلات الدراسية أن تتوافر فيهم جميع الشروط التي شرطها هذا القرار لمنح العلاوة .

(تعليق)

راجع في شروط تطبيق قرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٦ أحكام المحكمة الإدارية العليا في الطعون أرقام ٧١٧ لسنة ٣ ق بجلاسة ١٩٥٨/١١/٢٢ و ٧٥٨ لسنة ٢٢ بجلاسة ١٩٥٧/١/١٢ وللسنة ٣ ق بجلاسة ١٩٥٧/١١/٢٠ و ٥٦ لسنة ٤ ق بجلاسة ١٩٥٩/٩/١٠ (كتابنا المحكمة الإدارية العليا القواعد أرقام ١٣٨٦ و ١٨٩٠ و ١٨٩٨ ص ١٤٤٣ ١٩٦٥ و ١٩٧١) .

٧١٥ - موظفو الإذاعة - تسوية حالتهم وظا لأحكام القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٣
والمرسوم الصادر في ١٩٥٤/١/٩ - زيادة مرتباتهم وقت صدور هذا المرسوم على المرتبات المستحقة بعد التسوية ودخولها في حدود الدرجات التي سويت حالتهم عليها - لا تؤثر في استحقاقهم علاواتهم الاعتيادية المقررة بشرط عدم مجاوزة نهاية مربوط الدرجة أو في استحقاقهم علاوة الترقية متى توافرت شروطها .

تنص المادة ١٣ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن الإذاعة المصرية المعدلة بالقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٣ - في فقرتها الأولى على أن « تسرى في شأن جميع موظفي الإذاعة ومستخدميها الأحكام المنصوص عليها في قانون نظام موظفي الدولة والقوانين الأخرى المنظمة لشئون الموظفين » .

وتنص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه على أن « تتبع في تسوية حالة موظفي الإذاعة ومستخدميها الحاليين القواعد التي يصدر بها مرسوم » فإذا ترتب على التسوية وضع أحدهم في درجة يقل مربوطها عن مرتبه الحال « بقي محتفظا به بصفة شخصية » .

ونصت المادة السابعة من المرسوم الصادر في ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ بالقواعد التي تتبع في تسوية حالات موظفي الإذاعة ومستخدميها على أنه « إذا تساوى المرتب الحال للموظف مع مرتبه بعد التسوية أو قل عنه « منح المرتب الذي وصل اليه بالتسوية » أما إذا زاد مرتبه الحال عن مرتبه بعد التسوية فيحتفظ له به شخصية إلى أن يصل إلى الدرجة المعدلة له » .

وظاهر من هذه النصوص أن الشارع في صدد تنظيم شئون موظفي الإذاعة اتخذ قاعدة عامة أصلية نص عليها في المادة ١٣ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ - معدلة بالقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٣ سالف الذكر - مؤداهما خضوع هؤلاء الموظفين لأحكام قانون موظفي الدولة وقد خرج الشارع على هذا الأصل في المادة الرابعة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٣ المذكور في تحديد قواعد تسوية حالات موظفي الإذاعة إذ نص في تلك المادة على أن تحدد تلك القواعد بموجب مرسوم خاص (صدر في ٩ يناير سنة ١٩٥٤)

وأراد الشارع بذلك أن يتم تحديد ألقميات هؤلاء الموظفين ورواتبهم وفقا لهذه القواعد . وأنه متى تم ذلك فإن قواعد التسوية هذه تكون قد استنفدت أغراضها بعد أن انتجت آثارها التي قصدها المشرع . ويرجع فيما عداها مما لم يرد في شأنه نص خاص إلى القواعد العامة في قانون نظام موظفي الدولة .

وترتبيا على ذلك فإن علاوات موظفي الإذاعة الذين تتم تسوية حالاتهم وفقا للقواعد الخاصة المشار إليها وترقياتهم تسلك المجرى الطبيعي للامور وتخضع لأحكام القوانين المنظمة لشئون موظفي الدولة وفقا لحكم المادة ١٣ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ سالف الذكر ما دام الشارع قد نص على ذلك صراحة . وما دام لم يخرج على هذا النص الصريح في شأن العلاوات والترقيات كما فعل بالنسبة إلى تسوية حالات أولئك الموظفين التي أحاله في تنظيمها إلى قواعد خاصة معينة يصدر بها مرسوم . ويؤيد هذا النظر ما جاء في المادة السابعة من المرسوم الصادر في ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ المشار إليه من النص على احتفاظ الموظف الذي تسوى حالته وفقا للقواعد الواردة في ذلك المرسوم - بمرتبه قبل التسوية إلى أن يصل إلى (الدرجة) المعادلة له - إذ أن هذه العبارة الأخيرة تكشف عن أن الشارع لا يقصد التزام المقارنة بين راتب الموظف قبل التسوية وإن علا وبين راتبه وفقا للتسوية والا لاستبدال بالعبارة المشار إليها العبارة الآتية (إلى أن يصل إلى المرتب المعادل له) .

ومن حيث أن الراتب الذي يستحق للموظف وفقا لحكم القانون ينشأ له مركزا قانونيا بشأنه لا يجوز المساس به إلا بمقتضى نص في القانون ومن ثم فإن الموظف يحتفظ براتبه ولو زاد على مربوط الدرجة التي عين فيها أو سويت حالته عليها أخذا بالأصل المسلم في هذا الخصوص حتى لا تضطرب أحواله المعيشية . وقد جرى التشريع على هذا الأصل في النصوص القانونية الخاصة بهذه المسألة والتي تقسم ذكرها .

ومعنى كآان الأمر كذلك فليس ثمة تعارض بين احتفاظ الموظف براتبه ولو زاد على بداية مربوط الدرجة التي سويت حالته عليها وبين استحقاقه للعلاوات الاعتيادية المقررة له قانونا ما دام المرتب مضافا إليه هذه العلاوات لا يتجاوز نهاية مربوط تلك الدرجة وذلك تطبيقا لحكم المادة ٤٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة (١) التي تنص على أن « يمنع الموظف علاوة اعتيادية طبقا للنظام المقرر بالجدول المرافقة بحيث لا يتجاوز المرتب نهاية مربوط الدرجة » . ويؤيد هذا النظر أن الشارع عند

(١) قابل وتطابق في المعنى للمادة ٣٥ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ مع ملاحظة أن الملاحظة في هذا القانون سنوية .

تنفيذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة قد نهج هذا النهج اذ قضى في الفقرة الخامسة من المادة ١٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه بأن « يحتفظ بمواعيد العلاوات الدورية للموظفين الذين يتقاضون مرتبات توازي أو تزيد على بدايات الدرجات الجديدة مع مراعاة ما جاء بالمادة ٤٢ من هذا القانون » .

وفيما يتعلق بالترقية فإن تنظيمها مرده الى المادة ٣٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر (١) التي تنص على أن « كل ترقية تعطى الحق في علاوة من علاوات الدرجة المرقى اليها الموظف أو بدايتها أو مربوطها » .
الثابت أيهما أكبر . وتستحق علاوة الترقية من أول الشهر التالي للترقية» .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن موظفي الاذاعة الذين سويت حالاتهم بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٣ والمرسوم الصادر بتاريخ ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ سالف الذكر - ممن كانت مرتباتهم وقت صدور المرسوم المذكور تزيد على مرتباتهم بعد التسوية وتدخل في حدود الدرجات التي سويت حالاتهم عليها - هؤلاء الموظفون يستحقون علاواتهم الاعتيادية المقررة لهم قانونا بشرط عدم مجاوزة نهاية مربوط الدرجة وفقا لحكم المادة ٤٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ كما يمنحون عند ترقيةهم علاوة الترقية متى توافرت شروطها وفقا لحكم المادة ٣٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر .

(١٩٦٠/٧/٢٨) ٦٢٤

٧١٦ - عم استحقاق للوقف للملاوات الدورية التي يعمل ميعاد استحقاقها بعد احواله للاستيداع - لقصد تنظيم الاستيداع .

يبين من استقراء نصوص القانون رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٩ - باضافة فصل تاسع الى الباب الاول من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة خاص باحوالة الموظفين المعينين على وظائف دائمة الى الاستيداع (٢) - ومن المذكرة الايضاحية للقانون المذكور أن الاستيداع نظام يؤدي الى حرمان الموظف مؤقتا من العمل مع جواز اعادته اليه وذلك بقصد معالجة وضع الموظف الذي يلحق به أحد الاسباب التي تبرر انهاء خدمته اذ تقتضي

(١) تقابل وتطابق في المعنى المادة ٢٠ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

(٢) نظم الفصل العاشر من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ احكام الاحالة الى استيداع بما لا يخرج عن الاحكام التي سبق وان تضمنها القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الملغى وبما لا يغير ما جاء في هذه الفتوى .

الءءالة كما يقتضى صالح الموظف والصالح العام معا اءالة الموظف عئءءة الى الاسءءءاء لءءرة مءءءة بءلا من اسءاء قرر باءهاء ءءمءه . وءءاقضى الموظف ءلال هءه المءة نسبة من مرءبه وءنظر ءلالها فى ءءءىر ما اذا كان الموظف صالحا للوءءة الى الءءمة ام أن الصالح العام يقتضى الاسءءفاء نءائيا عن ءءماءه .

فءظام الاسءءءاء اءن هو فظام وظىفى من فوع ءاص اذا بمءءضاء ءبقى العلاءة الوظيفية ءائمة بىن الموظف المءال الى الاسءءءاء والمءوءمة طيلة مءءة الاسءءءاء والءى اقصاصها سءءان من ءارىء قرر الاءالة .

ولا ءنقضى هءه العلاءة الا باءء أمرىن ، اما باءضاء ءلك المءة واما باءالة الموظف الى المءاش بئا على طلبة . الا أن العلاءة الوظيفية بىن الموظف والمءوءمة ءلال مءءة الاسءءءاء لا ءكون مكءملة ومسءوفية لشرائطها القاءونية - كما ىنظمها قاءون موظفى الءولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - بل هى علاءة ناقصة . فمن ناءية ، ىءرب على اءالة الموظف الى الاسءءءاء اعءبار الوظيفية الءى كان ىشغلها شاغرة ، كما أن اءءفاظ الموظف بءرءه ومرءبه ءلال فءرة الءالءة أشهر الاءى من ءارىء الاءالة انما ىكون بصفة شءصية ولءكمة اقصاصء عنها المءءرة الاءضاحية للقاءون رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٩ ، وهى ءمكن الموظف ءلال هءه المءة من ءءبىر شئون معىشءه على أساس اءءمال اءهاء ءءمءه أو ءءفىضى راءبه بمء هءه المءة . كما أنه بمء اءهاء الفءرة المءءورة ىصرف للموظف نصف مرءبه الاصلى فقط من وفورات الباب الاءول من مىزانىة الوزارة الءى ىءبعها ، كما أن للموظف المءال الى الاسءءءاء أن ىقوم باى عمل ءارءى لءسابه الءاص أو لءى الفىر وءلك ءءى ىسءطىء ءءبىر شئون معىشءه بما ىءفق مع ءفض راءبه الى النصف ، على ءلاف الاسءل الءى وضاءه قاءون فظام موظفى الءولة ، والءى مقءضاءه أن ىءظر على الموظف آءاء اى عمل للفىر بمرب أو بمكافاة ولو فى غير ساءات العمل الرسمى (المءاءة ٧٨) أو المءع بىن وظىفتىن أو اى عمل آءر من شأنه الاضرار باءاء واءىاء الوظيفية أو لا ىءفق مع مقءضىاءها (المءاءة ٧٩) أو عموما المءع بىن وظىفته وآبة وظيفة آءرى ءسبما قضى بءلك القاءون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ .

فوضء الموظف اءن ءلال مءءة الاسءءءاء هو وضاء مؤقت غير مسءقر اذا ىمر ءلال هءه المءة بمءرءة اءءقال هى مءرءة وسط بىن مءرءة العلاءة الوظيفية المكءملة وبىن مءرءة انقصاص هءه العلاءة وانقضاءها باءهاء مءءة ءءمة الموظف - اما باءهاء مءءة الاسءءءاء أو باءالة الموظف الى المءاش بئا على طلبة - أو اكءمال هءه العلاءة من ءءءء باءاءة الموظف الءى كان مءالا الى الاسءءءاء الى الءمة وعلى ءلك فرغم قىام العلاءة الوظيفية بىن الموظف والمءوءمة ءلال مءءة الاسءءءاء فان هءه العلاءة لىسء مكءملة ومن ثم فانها لا ءربب الآءار والمزايا الءى ءءربب قاءونا على بقاءها كءلمة كالءرقية واسءءقاق المءلوات الءورية وبءلك ىكون مءرء الموظف ءلال مءءة الاسءءءاء مءءءا

بحيث لا يجوز ترتيب أية مزايا أخرى للموظف أكثر مما كان يستحق عند حالته الى الاستيداع ومن ثم فإنه لا يجوز ترقيته خلال هذه المدة ، كما لا يجوز منحه علاوة دورية ويبقى مركزه القانوني مجمداً على هذا الوضع الى أن تنتهي مدة الاستيداع أو يطلب حالته الى المعاش خلال هذه المدة أو يعاد الى الخدمة .

ولا يسوغ الاحتجاج بالقول بأن النص في المادة ١١٦ مكرر (٣) على عدم صرف أية فروق للموظف المحال الى الاستيداع - عن مدة الاحالة الى الاستيداع - عند اعادته الى الخدمة يفيد استحقاق هذه الفروق أصلاً - كما يذهب الى ذلك الديوان - ذلك أن نص المادة ١١٦ مكرر (٣) يتناول في الحقيقة معالجة وضع الموظف المحال الى الاستيداع عند اعادته الى الخدمة إذ يعاد الى أقدميته الأصلية وفي الدرجة التي وصل اليها زملاؤه حتى ولو كانوا قد رفقوا الى درجة أعلى أو استحقوا علاوات دورية خلال الفترة التي كان الموظف محالاً فيها الى الاستيداع وفي هذه الحالة تعتبر خدمة الموظف متصلة وكأنه لم يسبق حالته الى الاستيداع وكان مقتضى هذا الوضع ونظراً لما قد يترتب من زيادات في مرتب الموظف نتيجة لترقيته الى الدرجة الاعلى بأثر رجعي أو حصوله على علاوة دورية حتى يتساوى مع زملائه طبقاً لحكم المادة المشار اليها كان مقتضى ذلك أن يحصل الموظف على فروق مالية عن الماضي خلال المدة التي كان محالاً فيها الى الاستيداع ولذلك حرص المشرع على النص على عدم أحقية الموظف في المطالبة بأية فروق مالية عن مدة حالته الى الاستيداع ليقطع دابر كل خلاف يحتمل أن يثور في تفسير هذا النص في المستقبل وفي هذا المعنى تأكيد لما سبق القول به من تجميد المركز المالي للموظف المحال الى الاستيداع خلال مدة الاحالة .

ويضاف الى ما تقسم أن المادتين ٤٢ و ٤٣ من قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تقضيان بأن العلاوة الاعتيادية تستحق في أول مايو التالي لمضى سنتين من تاريخ التعيين أو منح العلاوة السابقة وانها لا تمنح الا لمن يقوم بعمله بكفاية وأن تقرير ذلك مرجعه الى لجنة شئون الموظفين المختصة على أساس من التقارير السنوية ، ومفاد ذلك أنه يشترط لمنح العلاوة الاعتيادية أن يكون الموظف قد أمضى في العمل فعلاً المدة المقررة من تاريخ تعيينه أو حصوله على العلاوة السابقة ، وأن يكون خلالها قد أدى عمله بكفاية ترضى عنها لجنة شئون الموظفين كي تقررها اذا كان يستحق أو لا يستحق منحه هذه العلاوة والموظف - في حالة الاستيداع - لا يؤدي عملاً حتى يمكن الحكم عليه بأنه أدى أو لم يؤدي عمله بكفاية خصوصاً وأنه جاء في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه أن الاستيداع نظام يؤدي الى حرمان الموظف مؤقتاً من العمل مع جواز اعادته اليه .

فاذا كان الموظف قد أحيل الى الاستيداع وبقي كذلك حتى انتهت خدمته بناء على طلبه ومن ثم لا يستحق العلاوة الدورية التي حل ميعاد استحقاقها

في اول مايو سنة ١٩٦٠ الى خلال فترة الاستيداع التى كان مركزه المالى مجمدا خلالها وبالتالى فان معاشه يسوى على اساس عدم استحقاقه لهذه العلاوة الدورية .

٢٠ (١٩٦٢/١/٩)

دائبا : تاجيلها والحرمان منها

٧١٧ - قرار تاجيل العلاوة أو الحرمان منها - معوه طبقا للمادة ١٤١ وما بعدها من قانون موظفى الدولة جاز اذا كان صادرا من الجهة التأديبية المختصة بخلاف ما اذا كان صادرا من لجنة شئون الموظفين بسبب ضعف كفاية الموظف .

تنص المادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على (١) أنه «يقدم التقرير السرى عن الموظف من رئيسه المباشر ثم يعرض ٠٠٠٠ ويترتب على تقديم تقرير بدرجة ضعف حرمان الموظف من أول علاوة دورية مع تخطيه فى الترقية ٠٠٠٠» ، وتنص المادة ٤٢ على أنه (٢) « يمنح الموظف علاوة اعتيادية طبقا للنظام المقرر بالمداول المرافقة ولا تمنح العلاوة الا لمن يقوم بعمله بكفاية وتقرير ذلك يرجع فيه الى لجنة شئون الموظفين المختصة على اساس من التقارير السنوية ٠٠ » وتنص المادة ٤٣ على أنه (٣) « تستحق العلاوات الاعتيادية فى أول مايو ويصدر بمنح العلاوات قرار من لجنة شئون الموظفين المختصة » ، وتنص المادة ٤٤ على أنه (٤) « لا يجوز تاجيل العلاوة الاعتيادية أو الحرمان منها الا بقرار من لجنة شئون الموظفين » .

ويبدو من هذه النصوص أن أحكامها تربط بين استحقاق العلاوة وكفاية الموظف فى عمله فلا تمنح العلاوة الا لمن يقوم على عمله بكفاية على النحو الذى تقرره لجنة شئون الموظفين التى تمارس اختصاصا تقديريا فى وزن الكفاية بما يتفق مع الحق والواقع وبما يؤثر فى المراكز القانونية للموظفين من حيث العلاوات الدورية .

ويتضح من ذلك أن قطاع الكفاية يتميز بسماته المستقلة وآثاره المحددة على اختلاف فى ذلك مع قطاع التأديب الذى يجد مجاله فى نطاق آخر هو نطاق الجريمة والعقاب .

والحرمان من العلاوة أو تاجيلها قد يتم بحكم تأديبى من المحكمة

(١) تقابل وتطابق فى المعنى المادة ٣٣ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

(٢) تقابل وتطابق فى المعنى المادة ٣٥ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

(٣) تقابل وتطابق فى المعنى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

(٤) ليس لها مقابل فى القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

التأديبية المختصة التي ورثت اختصاصات هيئات التأديب عملا بالمادة ٣١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ (المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩) بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية وذلك جزاء ذنوب ادارية أو مالية تعلق بالموظف وهذا وضوح ينتمى الى نظام التأديب ذنباً وجزاء ولا يشتهر بالوضوح السابق الخاص بالكفاية الوظيفية .

وباستعراض أحكام محو الجزاءات التأديبية وآثارها الواردة بنصوص الباب الرابع من قانون موظفي الدولة يبين أن قواعده انما تتعلق بالعقوبات التأديبية التي توقع على الموظف وفي ذلك تقول المادة ١٤١ من هذا القانون .
« يجوز للموظف أن يطلب محو الجزاء وآثاره بعد مضي سنتين من تاريخ صدور القرار الصادر به نهائياً اذا كانت العقوبة هي الإنذار فإذا كانت هي اللوم أو الخصم ... » .

ويخلص من جميع ما تقدم أن تأجيل العلووة الدورية لا يعتبر عقوبة تأديبية الا في حالة توقيع تلك العقوبات على عاتق موظف ارتكب ذنباً ادارياً أو مالياً وحوكم تأديبياً أمام الهيئة التأديبية المختصة أما اذا صدر تأجيل العلووة من لجنة شئون الموظفين خارج نطاق التأديب فانه لا يعد من قبيل العقوبات التأديبية . وان أحكام محو الجزاءات وآثارها لا ترد الا على العقوبات التأديبية فلا تسرى على تأجيل العلووة الذي تقرره لجنة شئون الموظفين خارج نطاق التأديب .

ويتضح بمراجعة كادر سنة ١٩٣١ الذي كان سارياً وقت وقوع عقوبة العلووة الخاصة بالسيد المروضة حالته أنه جاء خلوا من تنظيم خاص في ذلك الصدد ولم يسند الى لجنة شئون الموظفين سلطة تأجيل العلووة الاعتيادية كمقوبة تأديبية . ومن ثم فان قرارها المشار اليه لا يعتبر جزاء تأديبياً ترد عليه أحكام محو الجزاءات .

٧٧٨ (١٩٦٣/٧/٢٤)

(تعليق)

نقلت محو الجزاءات المادة ٧١ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ . وقد سبق أن قضت المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٢٤٧٧ لسنة ٦ بجلسته ١٩٦٣/٢/٩ بأن الحرمان من العلووة بقرار من لجنة شئون الموظفين لا يعتبر من قبيل العقوبات التأديبية (كتابنا المحكمة الادارية العليا ق ١٤٠٤ ص ١٤٦٦) .

٧١٨ - الحالات التي يجوز فيها للجنة شئون الموظفين حرمان الموظف من علاوة الدورية - حالتان : الأولى أن يحصل الموظف على تقرير بدرجة ضئيلة فيحرم حينئذ من أول علاوة دورية تستحق له عقب هذا التقرير ، والثانية أن تقرر لجنة شئون الموظفين حرمان الموظف

من علاوة لا يثبت لديها من غير أن تتضمنها التقارير السرية أو الجزاءات التي وفقت عليه .

تنص الفقرة الثانية من المادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام الدولة (١) على أن :

« ويترتب على تقديم تقرير بدرجة ضعيف حرمان الموظف من أول علاوة دورية مع تخطيه في الترقية في السنة التي قدم فيها هذا التقرير » .

وتنص المادة ٤٢ من ذات القانون (٢) على أن : « يمنح الموظف علاوة اعتيادية طبقاً للنظام المقرر بالمداول المرافقة بحيث لا يجاوز المرتب نهاية مربوط الدرجة ولا تمنح العلاوة إلا لمن يقوم بعمله بكفاية وتقدير ذلك يرجع فيه إلى لجنة شؤون الموظفين المختصة على أساس من التقارير السرية » .

وتنص المادة ٤٣ (٣) على أن : « تستحق العلاوات الاعتيادية في أول مايو التالي لمضي الفترة المقررة من تاريخ التعيين أو منح العلاوة السابقة وتصرف العلاوات طبقاً للفتاات المبينة في جدول الدرجات الملحق بهذا القانون ولا تغير الترقية موعد العلاوة الاعتيادية ويصدر بمنح العلاوات قرار من لجنة شؤون الموظفين المختصة » .

وتنص المادة ٤٤ (٤) على أنه : « لا يجوز تأجيل العلاوة الاعتيادية أو الحرمان منها إلا بقرار من لجنة شؤون الموظفين المختصة وتأجيل هذه العلاوة يمنع استحقاقها في مدة التأجيل المبينة في القرار الصادر به ولا يترتب على التأجيل تغير موعد استحقاق العلاوة التالية » .

أما الحرمان من هذه العلاوة فيسقط حق الموظف فيها » .

ومن حيث أنه تبين من النصوص المتقدمة أن الحرمان من العلاوة الدورية يقع في إحدى حالتين :

الحالة الأولى - أن يقدم في شأن الموظف تقرير بدرجة ضعيف فيترتب عليه وجوباً حرمان الموظف من أول علاوة دورية تستحق له عقب تقديم هذا التقرير ومن ثم فإن المركز القانوني للموظف من حيث حرمانه من هذه العلاوة يترتب في حقه بقوة القانون وكتطبيق مباشر وحتى لحكم المادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ السالف ذكرها .

(١) تقابل وتطابق في المعنى المادة ٣٣ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

(٢) تقابل وتطابق في المعنى المادة ٣٥ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

(٣) تقابل وتطابق في المعنى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

(٤) ليس لها مقابل في القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

ويترتب على ما تقدم بحكم اللزوم اعتبار قرار لجنة شئون الموظفين الذي يصدر بالحرمان قرارا صادرا بناء على سلطة مقيدة بحيث لا تتمتع اللجنة في إصداره بأية سلطة تقديرية من حيث المنح أو الحرمان ومن ثم لا يعدو دورها في هذه الحالة مجرد التدخل لتسجيل حكم القانون والكشف عنه متى قامت في شأن الموظف شرائط انطباقه والتي تنحصر في مجرد تقديم تقرير عنه بدرجة ضعيف ودون أن يكون للجنة أن تأخذ في الاعتبار أية عناصر أخرى سوى هذا التقرير فتترتب عليه نتيجته الحتمية وهي الحرمان من العلاوة .

الحالة الثانية - أن تقرر لجنة شئون الموظفين استنادا الى سلطتها التقديرية المخولة لها بمقتضى المواد ٤٩ و ٤٣ و ٤٤ السالف ذكرها حرمان الموظف من علاوته الدورية ولو لم تكن كفايته قد قدرت بدرجة ضعيف وذلك استنادا الى ما يثبت لدى اللجنة من عناصر لم تتضمنها التقارير السرية أو جزاءات تكون قد سبق توقيعها على الموظف مما تأخذه اللجنة في الاعتبار عند تقرير مدى كفاءته في القيام بعمله في مجال تقدير منحه العلاوة أو الحرمان منها .

١٠٣١ (١٩٦٣/٩/٢٤)

(تعليق)

لم يجز القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ حرمان الموظف من علاواته الدورية. الا في الحالة الاولى الواردة في هذه الفتوى دون الحالة الثانية حيث لم يورد هذا القانون نصا مقابلا لنص المادة ٤٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الملقى . وقد سبق للجمعية العمومية ان تعرضت لهذا الموضوع بما لا يخرج عما جدد في هذه الفتوى في فتواها رقم ٥١١ بتاريخ ١٩٥٧/٩/١١ (كتابنا فتاوى الجمعية العمومية في ٢٧٦ ، ٢٧٧ ص ٤٥٥ ، ٤٥٦) .

٢ - العاملون في القطاع العام

• أولا : علاوات دورية

• ثانيا : علاوة استثنائية

• ثالثا : علاوة اضافية

اولا : علاوة دورية

٧١٩ - الهيئة العامة للبتروك - العلاوات الدورية لموظفيها خلال فترة وضعهم على مروطات ثابتة ثم بعد وضعهم على درجات بميزانية الهيئة عن السنة المالية ١٩٥٨ - ١٩٥٩ .

(١) كانت وظائف الهيئة العامة للبتترول في المرحلة السابقة على أول يولية سنة ١٩٥٨ تاريخ تطبيق ميزانية السنة المالية ١٩٥٨/١٩٥٩ مدرجة بالميزانية على أساس ربط ثابت شامل ليس له بداية ولا نهاية . وقد جرت الهيئة في هذه المرحلة على منح موظفيها مرتبات مقطوعة شاملة اعانة الغلاء وجميع العلاوات الاضافية الاخرى مستهدية في ذلك بالربط الثابت المقرر للوظائف والواردة في الميزانية كما درجت الهيئة على منح موظفيها - بصفة غير منتظمة - زيادات في المرتبات لا تأخذ صفة العلاوة الدورية .

ولما كانت العلاوات الدورية لا تستحق الا اذا كان الموظف معيناً على اعتماد مقسم الى درجات ذات بداية ونهاية ذلك أن العلاوات الدورية هي من خصائص الربط المتغير ذي البداية والنهاية ولا يمكن تصور قيامها في حالة الربط الثابت الذي ليس له بداية ولا نهاية ومن ثم فانه يلزم لمنح الموظف علاوات دورية أن يكون شاغلاً درجة مالية اذا كان الموظف يشغل وظيفة بمربوط ثابت فانه لا يمنح علاوات دورية اذ أن الاعتماد المالي لا يسمح بمنحه علاوات في هذه الحالة إنما يجب منحه مربوط الوظيفة كله فاذا كان يمنح أقل من هذا المربوط فانه يستحق الباقي على أساس أنه باقى المرتب المقرر لوظيفته لا على أساس أنه علاوة دورية ، ولذلك فانه يستحقه من تاريخ شغل الوظيفة ذات المربوط الثابت ويستحق الزيادة كلها دون نظر الى فئات أو مواعيد العلاوة لأن هذه الزيادة جزء من راتبه الاصل الثابت الذي يستحقه منذ بدء شغل الوظيفة .

ولما كانت وظائف الهيئة العامة للبتترول - خلال هذه المرحلة مدرجة كلها بالميزانية برابط ثابت لكل منها ولم تكن مقسمة الى درجات ذات بداية ونهاية ومن ثم فانه لا يجوز منح موظفي الهيئة علاوات دورية خلال هذه المرحلة على أنه يتعين في أثنائها منح كل موظف المربوط الثابت المقرر لوظيفته بأكمله ، فاذا كان يمنح مرتباً يقل عن هذا المربوط الثابت وجب على الهيئة أن تصرف له باقى المربوط بصفته هذه لا باعتباره علاوة دورية ، ولذلك فان الموظف يستحق صرف باقى المربوط اعتباراً من تاريخ شغل الوظيفة ذات المربوط الثابت وليس من تاريخ استحقاق العلاوة الدورية كما أنه يمنح باقى المربوط كله سواء زاد أو قل عن فئة العلاوة الدورية .

هذا مع مراعاة أن المقصود بالمربوط الثابت هو المربوط المقرر في الميزانية لكل وظيفة وإرادة فيها والذي قرر بطريقة اجمالية بحيث يشمل اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية والمرتبات الاضافية الاخرى كبديل للتخصص وساعات العمل الاضافية لمساعدى المهندسين ومرتب الخطر .

اما المرحلة التالية لتطبيق ميزانية الهيئة العامة للبتترول للسنة

المالية ١٩٥٩/٥٨ - اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٥٨ ، وقد تضمنت هذه الميزانية جسدولا للمرتبات حول الوظائف من المربوط الثابت الى المربوط المتغير على اساس درجات ذات بداية ونهاية وقامت الهيئة المذكورة بوضع موظفيها على الدرجات الجديدة الواردة في الميزانية وفي بداية المربوط المقرر لكل درجة اعتبارا من التاريخ المشار اليه وهو تاريخ تطبيق الميزانية المشار اليها - وذلك بمقتضى القرار رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٨ - وليس من شك في استحقاق هؤلاء الموظفين علاوات دورية في هذه المرحلة ذلك لان خصائص المربوط المتغير ذى البداية والنهائية أن يقترون دائما بمنح علاوات دورية تصل بالمرتب المقرر للدرجة من بدايته الى نهايته .

(١٩٦١/٩/٧) ٦٣٠

٧٢٠ - وضع موظفي الهيئة العامة للبترول على درجات معينة ذات بداية ونهاية - استحقاق هؤلاء الموظفين للعلاوات الدورية المقررة لهذه الدرجات .

ان من مقتضى تعديل نظام الهيئة العامة للبترول الى نظام الدرجات ذات البداية والنهائية أن يستحق الموظفون العلاوات الدورية المقررة لهذه الدرجات طبقا للمادة ٤٠ من لائحة موظفي وعمال الهيئة العامة للبترول الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٦ لسنة ١٩٦٠ والتي تقضى بأن يمنح الموظف علاوة اعتيادية طبقا للنظام المقرر بجدول المرتبات بصفة دورية بحيث لا يجاوز المرتب نهاية مربوط الدرجة .

(١٩٦٢/١٠/٢٣) ٦٩١

٧٢١ - الهيئة العامة للبترول - بدء تدوين استحقاق العلاوات الدورية بعد وضعهم على درجات معينة السنة المالية ١٩٥٨/١٩٥٩ - منحها من اول مايو سنة ١٩٥٩ التالى لصدور منه لائحة بالنسبة الى قضا ستنين في الخطة قبل هذا التاريخ .

ان المادة ٤٠ من لائحة موظفي وعمال الهيئة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٦ لسنة ١٩٦٠ تقضى بأن يمنح الموظف علاوة اعتيادية طبقا للنظام المقرر بجدول المرتبات بصفة دورية بحيث لا يجاوز المرتب نهاية مربوط الدرجة - كما تقضى المادة ٤١ من اللائحة المذكورة بأن تستحق العلاوات الاعتيادية في اول شهر مايو وتصرف طبقا للفتات المبينة بجدول المرتبات .

ولما كانت المادة ١٣ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة تقضى بأن تسرى على موظفي المؤسسات العامة احكام قانون الوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القرار الصادر بانشاء

المؤسسة أو اللوائح التي يضمها مجلس الادارة . وكانت الهيئة العامة للبتترول - طبقا لقانون انشائها والقوانين المعدلة له مؤسسة عامة أى شخصا من أشخاص القانون العام فان مقتضى ذلك اعتبار موظفيها موظفين عموميين تسرى عليهم الاحكام العامة فى شأن التوظيف والتي تسرى على موظفى الحكومة فيما لم يرد فيه نص خاص فى قانون انشائها أو لوائحها الداخلية .

ولما كان جدول المرتبات - الخاص بموظفى الهيئة المذكورة لما يصدر بعد أعمالا لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٤ من لائحة الهيئة ، ومن ثم فانه لا يمكن التعويل - فى هذا الصدد - على نص المادتين ٤٠ و ٥١ من اللائحة سالفة الذكر - واللتين تحيلان فى شأن تحديد فئات ومواعيد العلاوات الدورية الى هذا الجدول ومقتضى ذلك اعتبار النصوص الواردة فى لائحة الهيئة المذكورة بتحديد فئات ومواعيد العلاوات الدورية معطلة غير قابلة للتنفيذ بعد .

وتطبيقا لحكم المادة ١٣ من قانون المؤسسات العامة رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ - يكون قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هو الواجب التطبيق فى هذا الخصوص وذلك بالقدر الذى تسمح به الاوضاع الخاصة بالهيئة ونظام وظائفها والدرجات المالية المعتمدة لهذه الوظائف ويتعين على مجلس ادارة الهيئة - باعتباره السلطة المهيمنة على شئونها وتصريف امورها ووضع السياسة العامة التى تسير عليها دون التقيد بالنظم الادارية والمالية المتبعة فى المصالح الحكومية طبقا لنص المادة الخامسة من القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ - أن يطبق الاحكام الواردة فى قانون موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وجدول المرتبات المرافق له وذلك بأن يستعير من تلك الاحكام فئات وفترات ومواعيد منح العلاوات الدورية بعد تقرب ترتيب الوظائف فى الهيئة الى ما يماثلها فى جدول الوظائف العامة المرافق لقانون نظام موظفى الدولة المذكور .

ولما كانت ميزانية الهيئة حتى السنة المالية ١٩٥٨/٥٧ تصد رمتمضمنة وظائف ذات ربط ثابت ومن ثم فانه لم يكن ثمة مجال لمنح موظفى الهيئة علاوات دورية باعتبار أن اوضاع الميزانية لم تكن تسمح فى ذلك الوقت بمنح علاوات . ثم صدرت ميزانية الهيئة للسنة المالية ١٩٥٨/١٩٥٩ اعتبارا من اول يولييه سنة ١٩٥٨ متضمنة درجات مالية ذات بداية ونهاية أى أن الميزانية خالفت اوضاعها السابقة وهدفت الى تدرج مرتبات الموظفين من بداية الدرجات المالية الى نهايتها ولا يتسنى ذلك الا بمنح علاوات دورية أى أن مبدأ منح العلاوات الدورية لم يتقرر - فى الهيئة - الا فى السنة المالية ١٩٥٨/١٩٥٩ وذلك يقتضى منح الموظفين علاوات فى حدود نهاية ربط كل درجة اعتبارا من شهر مايو التالى لصدر الميزانية المشار اليها أى اعتبارا

من أول مايو سنة ١٩٥٩ بالنسبة الى من قضى سنتين في خدمة الهيئة قبل ذلك التاريخ ثم تستحق العلاوة التالية في ١/٥/١٩٦١ .
(٦٣٠) (١٩٦١/٩/٧)

٧٢٢ - موعيد العلاوات الدورية التي تستحق لموظفي مؤسسة النقل العام بمدينة القاهرة من كانوا في الاصل لدى جهات حكومية أخرى قبل عملهم بهذه المؤسسة .

استعارت مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة بعض موظفي الحكومة ثم عينتهم فيها بصفة نهائية ، وطالب هؤلاء الموظفون باستحقاق علاواتهم الدورية بالمؤسسة في مواعيد استحقاقهم لها في الجهات الحكومية التي كانوا يعملون بها قبل إعارتهم وتعيينهم في المؤسسة .

ويعرض الامر على ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الاسكان والمرافق، رأت انه نظرا لامتتع المؤسسة بشخصية معنوية مستقلة عن الدولة وميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة فان تعيين هؤلاء الموظفون بالمؤسسة يعتبر تعيينا جديدا ، ومن ثم يستحقون العلاوة الدورية في أول مايو التالى لمضى الفترة المقررة لمنح العلاوة الدورية ، من تاريخ تعيينهم في المؤسسة ، بصرف النظر عن تاريخ استحقاقهم لآخر علاوة تعيينهم في وظائفهم السابقة ، وترى المؤسسة أن تعيين الموظفون المذكورين فيها لا يعتبر - في حقيقته - تعيينا جديدا .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للمقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٢ من فبراير ١٥ من أبريل سنة ١٩٦٤ ، فاستبان لها أن الراى قد استقر - لديها ولدى المحكمة الادارية العليا - على أن النقل من كادر الى آخر (من الكادر المتوسط الى الكادر العالي ، أو من الكادر العام الى كادر خاص أو العكس) لا يعتبر - في خصوص استحقاق العلاوات الدورية تعيينا مبتدأ ، إذ أن المقصود بالتعيين المبتدأ - في هذا الخصوص - هو التعيين لأول مرة في خدمة الدولة ، ولذلك تعتبر خدمة الموظف في كل من الكادرين متصلة ، ولا يعدو أن يكون مجرد نقل من وظيفة الى أخرى في خدمة الدولة ، لا يمس المركز القانوني للموظف المنقول ، ولا يكون له أثر على موعد استحقاقه علاوته الدورية ، فتحسب في حقه المدة التي قضاها في الكادر الاول - المنقول منه - ضمن المدة التي تستحق بانقضاءها العلاوة في الكادر الآخر - المنقول اليه - وبذلك يمنح علاوته الاعتيادية في أول مايو التالى لمضى سنتين من تاريخ تعيينه في الكادر الاول - أو من تاريخ منحه العلاوة السابقة فيه طبقا لنص المادة ٤٣ من قانون موظفي الدولة ٣٦٠ لسنة ١٩٥١ .

ولما كان تعيين أحد موظفي الوزارات والمصالح الحكومية في احدى

المؤسسات العامة التي تقوم على مرفق عام ، لا يعتبر تعيينها مبتدأ - في خصوص استحقاق علاوته الدورية - مثله في ذلك مثل الموظف الذي ينقل من كادر عام الى كادر خاص ومن ثم لا يسكون لهذا التعيين اثر على موعد استحقاقه علاوته الدورية ، فتحسب في حقه المدة التي قضاها في الحكومة ضمن المدة التي يستحق بانقضائها العلاوة في المؤسسة العامة المنقول اليها .

وتطبيق هذه القاعدة في الحالة المعروضة ، فانه لما كانت المادة ٨٢ من لائحة نظام موظفي مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة ، وقد قضت بان تظل مواعيد العلاوات الدورية محسوبة لكل موظف كما هي قبل العمل بهذه اللائحة دون تغيير ، فان مقتضى هذا النص هو ان موظفي الحكومة الذين عينوا في مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة قبل العمل باللائحة المشار اليها في ١١ من يونيو سنة ١٩٦٢ يحتفظون بموعد علاواتهم الدورية في المؤسسة ويستحقون هذه العلاوات في اول مايو التالى لحضى سنتين من تاريخ تعيينهم في الحكومة ، او من تاريخ منحهم العلاوة السابقة فيها ، وذلك باعتبار ان تعيين الموظفين المذكورين بالمؤسسة سألغة الذكر لا يعتبر تعيينا مبتدأ - في خصوص استحقاق العلاوات الدورية - ومن ثم لا يستتبع المساس بالمراكز القانونية لهؤلاء الموظفين ولا يؤثر على موعد استحقاق علاواتهم الدورية في تلك المؤسسة ، فتحسب في حقهم المدة التي قضوها في الحكومة ضمن المدة التي يستحقون بانقضائها العلاوة في المؤسسة المشار اليها ، وذلك بصرف النظر عن تاريخ تعيينهم في هذه المؤسسة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى استحقاق موظفي الحكومة الذين عينوا بمؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة - قبل العمل بلائحة موظفي هذه المؤسسة في ١١ من يونيو سنة ١٩٦٢ - لعلاواتهم الدورية في اول مايو التالى لحضى سنتين من تاريخ تعيينهم في الحكومة ، او من تاريخ منحهم العلاوات السابقة فيها - وليس في اول مايو التالى لحضى سنتين من تاريخ تعيينهم بالمؤسسة المذكورة .

٣٦٨ (١٩٦٤/١/٢٨)

ثانيا : علاوة استثنائية

٧٢٣ - شركات عامة - منح علاوات استثنائية او زيادة في المرتبات والاجور لبعض العاملين بها - ليس من سلطة مجلس ادارتها في ظل سريان احكام القرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ .

يبين من استقراء احكام لائحة موظفي وعمال الشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ سنة ١٩٦١ ان المشرع قد تقيا من اصدار هذه اللائحة وضع نظام خاص بموظفي وعمال الشركات التابعة للمؤسسات

العامة ، وذلك لاستقرار أوضاع العاملين في تلك الشركات ولتوحيد المعاملة فيما بينهم للقضاء على الفروق بين الموظفين والعمال في مختلف الشركات المذكورة وذلك بأن ضمن هذه اللائحة أحكام التعمين والترقية وتحديد المرتبات والاجور والمكافآت والعلاوات وغير ذلك مما يتعلق بشئون الموظفين والعمال في الشركات المشار اليه .

ولما كان المشرع قد نظم - في اللائحة المذكورة - حالات منح المكافآت والعلاوات لموظفي وعمال الشركات فأجاز في المادة ١٥ من اللائحة لمجلس ادارة الشركة منح مكافآت تشجيعية للموظفين والعمال الذين يؤدون خدمات ممتازة او اعمالا تساعد على زيادة الانتاج أو خفض تكاليفه وكذلك لمن يقوم بأعمال أو بحوث دراسية تؤدي الى تحسين الانتاج أو ابتكار أنواع جديدة فيه . وأجاز في المادة ١٦ لمجلس ادارة الشركة الموافقة على منح موظفيها وعمالها منح انتاج سنوية اذا حققت الشركة أرباحا يرجع الفضل الأكبر في تحقيقها الى مجهودات موظفي الشركة وعمالها . كما خول في المادة ٢٠ مجلس ادارة الشركة سلطة تقرير مبدأ منح العلاوات أو عدم منحها في ختام كل سنة مالية بالنسبة الى جميع الموظفين والعمال . وعلى ذلك يكون المشرع قد أجاز لمجلس ادارة الشركة أن يقرر منح مكافآت تشجيعية للموظفين والعمال الذين يؤدون خدمات أو أعمال ممتازة ومنح انتاج سنوية اذا حققت الشركة أرباحا يرجع الفضل فيها لموظفيها وعمالها كما خوله سلطة منح العلاوات في ختام كل سنة مالية وذلك بالنسبة الى جميع موظفي وعمال الشركة .

ومن حيث أنه لذلك تكون سلطة مجلس ادارة الشركة - في تقرير منح المكافآت والعلاوات - قد تحددت - طبقا لاحكام اللائحة سالفة الذكر - في منح المكافآت التشجيعية ومنح الانتاج السنوية وكذلك العلاوات في ختام السنة المالية ، ومن ثم فانه وفقا لاحكام هذه اللائحة لا يجوز لمجلس الادارة تقرير منح علاوات استثنائية أو زيادة المرتبات أو الاجور لبعض العاملين في الشركة اذ لم يرد نص في اللائحة المذكورة يخول مجلس ادارة الشركة هذا الحق والقول بغير ذلك يؤدي الى الخروج على مقتضى أحكام اللائحة، وما تغية المشرع باصدارها من القضاء على التفرقة في المعاملة بين موظفي وعمال سائر الشركات التابعة للمؤسسات العامة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احقية مجلس ادارة شركة الطيران العربية المتحدة في تقرير منح علاوات استثنائية أو زيادة المرتبات أو الاجور لبعض العاملين بالشركة وذلك في ظل تطبيق أحكام لائحة نظام

موظفي وعمال الشركات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة
١٩٦١ . (١)

(١٩٦٢/١٢/٨) ١٣٨٥

٧٢٤ - عاملون بالقطاع العام - علاوة استثنائية - ميزانية - سلطة مجلس الإدارة في
منح علاوة استثنائية واحدة خلال السنة الواحدة للعامل الذي يبذل جهدا خاصا يحقق للشركة
ربحا أو اقتصادا في النفقات أو زيادة في الانتاج - شرط منح هذه العلاوة .

ان المادة ١٤ من لائحة العاملين بالشركات الصادرة بقرار رئيس
الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ كانت تنص على أنه « يجوز لمجلس إدارة
الشركة منح علاوة استثنائية واحدة خلال السنة المالية الواحدة للعامل الذي
يبذل جهدا خاصا يحقق للشركة ربحا أو اقتصادا في النفقات أو زيادة في
الانتاج ، ولا يغير منح العلاوات الاستثنائية من مواعيد استحقاق العلاوة
العادية » ، وكانت هذه اللائحة تسري على العاملين في المؤسسات العامة
بمقتضى المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ الى ان
صدر نظام العاملين بالقطاع العام بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة
١٩٦٦ الذي سرت أحكامه طبقا للمادة الاولى من هذا القرار على العاملين
بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، وتنص الفقرة الاولى
من المادة ٣٢ منه على أنه « يجوز لمجلس الإدارة في حدود الاعتمادات المخصصة
بالميزانية منح علاوة استثنائية واحدة بفئة العلاوة الدورية للعامل بالمؤسسة
أو بالوحدة الاقتصادية التابعة لها اذا بذل جهدا خاصا يحقق ربحا أو
اقتصادا في النفقات أو زيادة في الانتاج ولا يغير منح العلاوات الاستثنائية
من مواعيد استحقاق العلاوات الدورية » .

ومفهوم هذين النصين أن شرط منح العلاوة الاستثنائية أن يتحقق
مجلس الإدارة أن العامل قد بذل جهدا خاصا يحقق للشركة ربحا أو اقتصادا
في النفقات أو زيادة في الانتاج وأن هذا الجهد الخاص الذي من شأنه أن
يحقق ما تقدم هو مناط منح العلاوة الاستثنائية بصرف النظر عن الأرقام
التي تسفر عنها الميزانية سواء بالنسبة للإرباح أو النفقات أو الانتاج فقد
يبذل العامل جهدا خاصا يؤدي الى اقتصاد في النفقات أو زيادة في الانتاج
يقف دون ظهور أثرهما في الميزانية تقاس أو احوال باقي العاملين أو ظروف
الانتاج والتسويق ولا يشترط لمنح العلاوة الاستثنائية أن تنتهي السنة
المالية ، ونتيجة لذلك فإنه يجوز منح العلاوة الاستثنائية خلال السنة المالية
وليس بعد انتهائها متى تحقق مجلس الإدارة بما له من سلطة تقديرية من

توافر شروط منحها وفي حدود الاعتمادات المقررة . وإن شرط قيام الاعتماد المالى اللازم لمواجهة اعباء منح العلاوات الاستثنائية هو شرط لازم سواء فى ظل العمل بلائحة العاملين بالشركات وحتى قبل صدور كتاب دورى وزارة الخزانة أو فى ظل العمل بنظام العاملين بالقطاع العام لانه من المقرر انه متى كانت القرارات الادارية فى شأن العاملين من شأنها ترتيب اعباء مالية فان اثرها لا يكون حلالا الا بقيام الاعتماد المالى اللازم لمواجهة هذه الاعباء .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أنه يشترط فى القرارات الصادرة من مجلس ادارة الشركة أو المؤسسة بمنح العاملين بها علاوات استثنائية طبقا للمادة ١٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والسارية احكامه على المؤسسات العامة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ وكذلك العلاوات الاستثنائية التى تمنح طبقا للمادة ٣٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ أن يثبت لمجلس الادارة بما له من سلطة تقديرية فى تقييم عمل العامل وما بذله من جهد أن عمله من شأنه أن يحقق ربحا أو اقتصادا فى النفقات أو زيادة فى الانتاج دون توقف على نتيجة الميزانية .

وعلى ذلك فان القرارات الصادرة من مجلس ادارة الثروة المالية بمنح علاوات استثنائية لبعض العاملين بها فى السنوات ١٩٦٣ و ١٩٦٤ و ١٩٦٥ يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمجلس ادارة المؤسسة التحقق من توافر الشروط الخاصة بمنحها متى توافر الاعتماد المالى اللازم لها .

(١٠٢٨) ١٩٦٧/٩/٢٥

٧٢٥ - قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٧٥ لسنة ١٩٦٤ بمنح العاملين بالمؤسسات العامة والشركات التابعة لها علاوة استثنائية من علاوات الدرجة الوضعية فيها ولو جاوز الرتب نهاية مربوط الدرجة ، أو بداية مربوطها ايهما اكبر - للتصعيد بالدرجة فى مفهوم هذا القرار .

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٧٥ لسنة ١٩٦٤ بمنح علاوة استثنائية للعاملين بالمؤسسات العامة تقضى بمنح العاملين فى المؤسسات العامة والشركات التابعة لها التى كانت تطبق حتى تاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٩٦٤ نظام المرتبات الوارد فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة أو نظام المرتبات والاجور الوارد فى كادر عمال الحكومة أو كادر عمال المصانع الحربية ، بمنحهم فى أول يوليو سنة ١٩٦٤ علاوة من علاوات الدرجة الوضعية فيها بعد أدنى قدره ١٢ جنيها سنويا ولو جاوز المرتب نهاية مربوط تلك الدرجة ، أو يمنحون بداية مربوط الدرجة ايهما اكبر .

ومفهوم الدرجة في هذا النص ، التي يمنحون علاوتها أو بدايتها هي الدرجة التي تسوى حالة العاملين عليها طبقا للتعاقد المنصوص عليه في لائحة العاملين بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ اذ هي الدرجة التي قد تكون بدايتها أكبر من مرتب العامل قبل التعاقد مضافا اليه العلاوة الاستثنائية ، أما الدرجة التي كان العامل موضوعا عليها قبل التعاقد فلا يمكن أن يقل راتبه فيها عن بدايتها .

وقد حسم قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٩ لسنة ١٩٦٦ في شأن تسوية العاملين في المؤسسات العامة والشركات التابعة له كل خلاف في شأن أقضية العاملين الذين تسوى حالاتهم بحسب التعاقد المنصوص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وذلك في المادة الاولى من القرار ٢٧٠٩ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر والتي تقضى به فقرتها الاولى بأنه استثناء من حكم المادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين في الشركات تحدد اقسامية العاملين في المؤسسات العامة والشركات التابعة لها في الفئات التي سويت حالتهم عليها بعد التعاقد اعتبارا من ١/٧/١٩٦٤ على ألا تصرف الفروق المالية المترتبة على ذلك الا اعتبارا من أول السنة المالية التالية لتاريخ تصديق مجلس الوزراء على قرار مجلس ادارة المؤسسة المختصة بهذا التعاقد .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن مؤدى نص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٧٥ لسنة ١٩٦٤ بمنح علاوة اضافية للعاملين في المؤسسات المنصوص عليها فيه ولو جاوز المرتب نهاية مربوط الدرجة أو منحهم بداية مربوطها أيها أكبر ، هو أن تكون علاوة من علاوات الدرجة التي تسوى حالاتهم عليها بالتطبيق للائحة العاملين في الشركات الصادرة بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .

(١٢٤٨ / ١١ / ١٩٦٦)

ثالثا : علاوة اضافية

٧٢٦ - العلاوات التي كانت شركات التأمين تقوم بصرفها الى العاملين بها عند حصولهم على مؤهل دراسى عام أو على مؤهل خاص في الدراسات التاليمية - لا يجوز تقريرها بعد العمل باللائحة لمن يحصل على مؤهل جديد .

بالنسبة للعلاوات التي كانت شركات التأمين تقوم بصرفها الى العاملين بها حين يحصلون على مؤهل دراسى عام أو مؤهل خاص في الدراسات التاليمية - وعما اذا كان يجوز صرفها بعد العمل باللائحة الى من يحصل على مؤهل فان الجدول المرفق باللائحة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد حدد المرتب الخاص بكل وظيفة تحديدا شاملا ولم يبق مجال

بعد هذا المرتب الشامل للحصول على رواتب أخرى ، الا بالرجوع والاستناد الى أحكام اللائحة أو أحكام قانون العمل أيها أكثر سخاء . ولما كانت اللائحة وقانون العمل لا يتصان على منح علاوات بسبب الحصول على مؤهل دراسي عام أو خاص فلا يصح استمرار الشركات في منح هذه العلاوات حين الحصول على مؤهل وانما يبقى للعامل الحصول فقط على العلاوة الدورية السنوية بنشروط المنصوص عليها في المادة ٢٢ من اللائحة ، وعلى العلاوة الاستثنائية الواحدة خلال السنة المالية الواحدة - وذلك اذا بذل جهدا خاصا يحقق للشركة ربحا أو اقتصادا في النفقات أو زيادة في الإنتاج ، ودون أن يشترط منح العلاوة الاستثنائية من مواعيد استحقاق العلاوة العادية - وهذا ما نصت عليه المادة ١٤ من اللائحة ، كما يجوز - طبقا للمادة ١٣ من اللائحة - لمجلس ادارة الشركة منح مكافآت تشجيعية للعامل الذي يؤدي خدمات ممتازة أو أعمالا أو بحوثا تساعد على زيادة الإنتاج أو المبيعات أو خفض تكاليفه أو تحسينه أو ابتكار أنواع جديدة منه .

فهذه العلاوات الدورية السنوية (العادية) والعلاوة الاستثنائية الواحدة خلال السنة المالية الواحدة هي ما يمكن أن يمنح للعامل اذا توافرت الشروط المنصوص عليها في المادتين ١٣ و ١٤ من اللائحة أما ما عدا ذلك من علاوات كملاوات المؤهل - محل المسألة - فهذه لم يصبح هناك سند أو أساس قانوني لمنحها بعد العمل باللائحة ، اذ أن اللائحة وقانون العمل أصبحا اعتبارا من تاريخ العمل باللائحة هما المرجع والاساس لكل صرف أو استحقاق وتسرى أحكام اللائحة على العقود المبرمة بين الشركة والعامل بها حتى ولو كانت سابقة على صدور اللائحة .

وترتبيا على ما تقدم يبين أنه منذ العمل بلائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة أصبح لا يجوز منح علاوة لمن يحصل على مؤهل دراسي عام أو خاص في الدراسات التأهيلية .

٦٢٠ (١٦٦٥/٦/٢٧)

٧٢٧ - المادة ٢٧ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ - سلطة مجلس ادارة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية في تقرير منح العاملين البدلات المقررة للعاملين للتأمين بالدولة - لا يتدرج ضمن هذه البدلات الرواتب الانشائية المقررة لمؤهلات معينة كراتب الماجستير أو الدكتوراه .

يؤخذ من نص المادة ٢٧ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ قبل تعديلها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ أن لمجلس ادارة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية التابعة لها أن تقرر منح العاملين بالمؤسسة أو الوحدة البدلات المقررة للعاملين

المدينين بالدولة وقد قيد المشرع منح هذه البدلات بالتحقق من توافر الشروط والاموضاع المقررة لتقرير البديل بالمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية مما يضع قيذا على البدلات التي تسفل في سلطة مجلس الادارة وهي أن تكون من البدلات المتصلة بنوع العمل وطبيعته بالمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية فلا يندرج في هذه البدلات الرواتب الاضافية المقررة لمؤهلات معينة كالرواتب التي قررهما للعاملين المدينين بالجهاز الاداري للدولة قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن الرواتب الاضافية للحاصلين على الماجستير أو الدكتوراه المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ اذ أن المزايا المالية التي تقررت بموجب هذا القرار للحاصلين على مؤهلات معينة هي رواتب اضافية لا تندرج في مدلول البدلات عموما فضلا عن مدلول البدلات التي عنتها المادة ٢٧ سالفه الذكر .

وقد أكد المشرع هذا المعنى حين عدل نص المادة ٢٧ سالفه الذكر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ بحيث أصبحت تنص على أنه « يجوز لمجلس الادارة منح العاملين الخاضعين لأحكام هذا النظام البدلات المهنية بالنفقات المقررة للعاملين المدينين بالدولة وبالشروط والاموضاع التي يقررها المجلس على أن تعتمد من الوزير المختص » .

كما يجوز للمجلس وضع نظام لمنح بدلات خاصة تقتضيها طبيعة العمل أو مكانه على أن يعتمد هذا النظام من الوزير المختص » .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري الى أن راتب الماجستير أو الدكتوراه المقرر للعاملين المدينين بالدولة بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ هو راتب اضافي مقرر لمؤهل معين ولا يعتبر من البدلات التي نصت عليها المادة ٢٧ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ سواء قبل تعديلها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ أو بعده .

(١٠٣٣) (١٩٦٧/١/٢٤)

(ب) اعانة غلاء المعيشة

(تعليق)

يلاحظ أن المادة ٩٤ من قانون العاملين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ نصت على أنه « يستمر العاملون في تقاضي مرتباتهم الحالية بما فيها اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية وتضم اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية الى مرتباتهم الاساسية اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٦٤ وتلقى من هذا التاريخ جميع القواعد والقرارات المتعلقة بهما بالنسبة للخاضعين لأحكام هذا القانون » .

كما قضت المادة الاولى من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع احكام وقتية للعاملين المدنيين بالدولة « ٠٠٠٠٠ ولا يجوز أن يترتب على ضم اعانة الغلاء والاعانة الاجتماعية أن يقل صافي ما يقبضه العامل عن صافي ما يقبضه عن شهر يونيو سنة ١٩٦٤ والا تحملت الحزينة العامة الفروق حتى يزول باستحقاق العامل لطاوة دورية او يحصلوه على ترقية » .

- ١ - المعينون بصفة غير منتظمة .
- ٢ - الراتب الذي تقدر على أساسه .
- ٣ - تاريخ استحقاقها .
- ٤ - زيادتها وخفضها .
- ٥ - خصمها من البدلات .
- ٦ - خصم فرق الكادريين .
- ٧ - خصم الزيادة المترتبة على تطبيق قانون المعادلات .
- ٨ - الفاؤها .
- ٩ - الماملون بالقطاع العام .
- ١٠ - مسائل متنوعة .

١ - المعينون بصفة غير منتظمة

٧٢٨ - العمال المؤقتون بمعمل تكرير البترول الحكومي بالسويس التابع للهيئة العامة للبترول - مدى استحقاق هؤلاء العمال لاعانة غلاء المعيشة .

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ بقضى بمنح الموظفين والمستخدمين والعمال المعينين بصفة غير منتظمة ، على اعتمادات مؤقتة بالميزانية ، اعانة غلاء معيشة بمد مضي سنة من تاريخ تعيينهم على أساس ماهياتهم أو أجورهم في اليوم التالي لمضي سنة عليهم بالخدمة ، ومن كان منهم في الخدمة ومضت عليه سنة بها ولم تصرف له هذه الاعانة تمنح اليه من تاريخ هذا القرار على أساس ماهيته أو أجره في ذلك التاريخ ، بشرط ألا تكون الماهية أو الاجر الذي تقاضاه الموظف أو المستخدم أو العامل يزيد على ما هو مقرر لمؤهلته أو ما هو مقرر طبقا لقواعد التعيين ، وفي حالة حصوله على ماهية أو أجر يزيد على الماهية أو الاجر القانونيين ، تنضم هذه الزيادة من اعانة غلاء المعيشة .

وبين من استعراض نصوص القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٣. بإنشاء مجلس إدارة معمل تكرير البترول الحكومي بالسويس والقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء الهيئة العامة للبترول ، والقانونين رقم ٣٣٢ لسنة ١٦٥٦ ورقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ - أن ما جاء بهذه القوانين - من عدم تقييد مجلس إدارة كل من معمل تكرير البترول الحكومي بالسويس والهيئة العامة للبترول بالقوانين واللوائح الخاصة بموظفي الحكومة - رهن بإصدار مجلس الإدارة المذكور لوائح أو وضع قواعد تنظم شئون الموظفين والمستخدمين والعمال ، سواء منها الدائمين والمؤقتين ، أو اتخاذ إجراءات عامة ، تدل دلالة قاطعة على اتجاه مجلس الإدارة الى الأخذ بنظام معين يخالف ما تقضى به القوانين واللوائح الخاصة بموظفي الحكومة ومصالحها ومستخدميهá وعالها - وقد تعبر الميزانية الخاصة بالمعمل عن نية مجلس الإدارة فى انتهاز نظام خاص بكيفية معاملة موظفي ومستخدمى وعمال المعمل من الناحية المالية (المرتبات) والأجور والمكافآت والعلاوات وإعانة غلاء المعيشة والمرتبات الإضافية الأخرى - فإذا لم تظهر نية مجلس الإدارة فى مخالفة القواعد العامة المنظمة لشئون موظفي ومستخدمى وعمال الحكومة ومصالحها فلا وجه للقول بامتناع تطبيق تلك القواعد العامة على موظفي ومستخدمى وعمال معمل تكرير البترول الحكومي بالسويس (أو الهيئة العامة للبترول) .

ولم تصدر أية قواعد تنظم الشئون الوظيفية للعمال المؤقتين الذين عينوا بمعمل تكرير البترول الحكومي على بند الإنشاءات الجديدة كما لم تتجه نية مجلس إدارة المعمل الى معاملتهم على أساس معين ، بل منحهم الاجر المقرر للوظيفة التى يشغلها كل منهم ، دون ان تمنحهم إعانة غلاء المعيشة المقررة ، لا على أساس قاعدة خاصة تحرمهم منها ، ولكن باعتبار أنهم عمال مؤقتون ، فى حين أن إعانة غلاء المعيشة كانت تصرف فعلا للعمال الدائمين وان كانت تنسج فى أجورهم المقطوعة التى كانت تصرف لهم بصفة شاملة تتضمن إعانة الغلاء ، قبل وضعهم على درجات ذات بداية ونهاية اعتبارا من ميزانية السنة المالية ١٩٥٩/٥٨ ، ولم تبد من مجلس إدارة معمل تكرير البترول الحكومي أية نية فى عدم تطبيق قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ على العمال المؤقتين المعينين بالمعمل على بند الإنشاءات الجديدة (وهو اعتماد طبيعته مؤقت) أو حرمانهم من التمتع بما جاء به من أحكام تنطبق بصفة عامة على جميع موظفي ومستخدمى وعمال الدولة .

ويخلص مما تقدم أن قرار مجلس الوزراء سالف الذكر ينطبق على العمال المؤقتين الذين عينوا بمعمل تكرير البترول الحكومي بالسويس على بند الإنشاءات الجديدة ، ومن ثم يتعين منحهم إعانة غلاء المعيشة بعد مضي سنة من تاريخ تعيينهم ، وبشرط ألا يزيد الاجر الذى كان يمنح لهم على الاجر المقرر لمهنتهم طبقا لقواعد التعيين فى المعمل (دون ارتباط بكادر العمال ، اذا كان العمال الدائمون المعينون على درجات بالميزانية يتقاضون

أجورا تختلف عن الاجور المقررة لمهنهم في كادر العمال) فاذا كان هذا الاجر يزيد على ما هو مقرر لمهنهم طبقا لقواعد التعيين في العمل فان هذه الزيادة تخصم من اعانة غلاء المعيشة - طبقا للاحكام الواردة في قرار مجلس الوزراء المشار اليه .

(١١٦١/٨/١٥) ٥٧٢

(تعليق)

اصدرت المحكمة الادارية العليا اكثر من مائة حكم في سنة ١٩٦٢ و ١٩٦٤ و ١٩٦٥ بعكس البدا التي اقيمت عليه هذه الفتوى وكان ذلك بمناسبة تطبيق قرار مجلس الوزراء المؤرخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٢ على عمال المجالس البلدية ومجالس المديرية المعينين بصفة غير منتظمة وكانت هذه المجالس قد جرت على تطبيق القواعد التنظيمية الخاصة باعانة غلاء المعيشة لموظفي وعمال الحكومة على موظفيها وعمالها الدائمين وعلى اعتماد المبالغ اللازمة لذلك في ميزانياتها وقد قالت المحكمة العليا انه « ليس من شأن ذلك التزام هذه المجالس تطبيق القاعدة التي استحدثها قرار مجلس الوزراء سالف الذكر على عمالها المؤقتين ما لم يتوافر المسال اللازم لذلك ويعتمد في الميزانية » (راجع كتابنا المحكمة الادارية العليا ق ١٤١٧ ص ١٤٨١) .

٧٢٩ - استحقاق المعينين بمكافآت شاملة لاعانة غلاء المعيشة لفروة للعاملين في منطقة القناة من تاريخ استحقاقهم اعانة الغلاء طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ وبالشروط الواردة فيه مع مراعاة ما ينفي به قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤ بتقرير نائب اصفى للعاملين في بعض المناطق .

ان مجلس الوزراء اصدر في ٢٠ يوليو سنة ١٩٤٧ قرارا بزيادة اعانة الغلاء التي تمنح لموظفي الحكومة ومستخدميها وعمالها بمنطقة القناة بنسبة ٥٠٪ ثم اصدر في ٣ أكتوبر سنة ١٩٤٨ قراره بصرف هذه الاعانة لموظفي ومستخدمي وعمال محافظات سيناء والبحر الاحمر والصحراء الشرقية وفي ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٢ اصدر قرارا بمنح الموظفين والمستخدمين والعمال الذين يعينون على اعتمادات مؤقتة اعانة غلاء المعيشة بعد مضي سنة من تاريخ تعيينهم على أساس ماهياتهم أو أجورهم في اليوم التالي لمضي السنة ، اما من يكون منهم الآن بالخدمة ومضى عليه سنة ولا تصرف له هذه الاعانة فتمنح اليه من تاريخ موافقة مجلس الوزراء على أساس ماهيته أو أجره في ذلك التاريخ وذلك بشرط ألا تكون الماهية أو الاجر الذي يتقاضاه الموظف أو المستخدم أو العامل يزيد عما هو مقرر لمؤهله أو ما هو مقرر طبقا لقواعد التعيين وأنه في حالة ما اذا كانت الماهية أو الاجر يزيد على ما هو مقرر قانونا فتخصم هذه الزيادة من اعانة الغلاء .

وسيت أن مفاد هذا القرار استحقاق الموظفين والمستخدمين والعاملين المعينين على اعتمادات أى المعينين بمكافآت شاملة لاعانة غلاء المعيشة بعد مضي سنة من تاريخ تعيينهم على أن تحسب هذه الاعانة على أساس ما هيأتهم أو أجورهم فى اليوم التالى لمضى السنة دون الزيادة الحاصلة فيها مع خصم الزيادة من الاعانة المستحقة وهو ما استقر عليه قضاء المحكمة الادارية العليا - (١)

ومن حيث أن زيادة اعانة غلاء المعيشة الصادر بها قرار مجلس الوزراء فى ٢٠ من يوليو سنة ١٩٤٧ انما تستحق لكل من يستحق أصلا اعانة غلاء المعيشة طبقا لقرارات مجلس الوزراء وينبنى على ذلك استحقاق المعينين بمكافآت شاملة لاعانة غلاء المعيشة المقررة للعاملين فى القناة بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٤٧/٧/٢٠ من تاريخ استحقاقهم اعانة الغلاء طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٢ وبالشروط الواردة فيه ويستحق السيد / الذى عين بالادارة الطبية بسيينا بمكافأة شاملة قدرها ١٢ جنيها اعانة غلاء المعيشة المقررة للعاملين فى هذه المنطقة على هذا الاساس .

ومن حيث أن المادة الاولى من القرار الجمهورى رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤ - المعدل بالقرار الجمهورى رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦ - ينص على إلغاء القرارات واتقواعد الخاصة باعانة الغلاء الاضافية المقررة للعاملين فى المناطق المشار اليها ، وتنص المادة الثانية منه على أن « يمنح العاملون الذين يكون مقر عملهم وقت العمل بهذا القرار فى إحدى الجهات المقرر لها اعانة غلاء اضافية بمقتضى القرارات المشار اليها راتباً اضافياً يعادل قيمة اعانة الغلاء الاضافية المستحقة لكل منهم فى هذه الجهات - وبالنسبة الى من يستمرون فى العمل بهذه الجهات فإنه يتم استهلاك هذا المرتب بالحصم منه بنصف قيمة ما يستحق للعامل من علاوات ترقية فى المستقبل » .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن السيد / المعين بمكافأة شاملة اعتباراً من ١٩٥٢/١٠/٩ يستحق اعانة غلاء المعيشة المقررة بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٠ يوليو سنة ١٩٤٧ وذلك اعتباراً من تاريخ استحقاقه لاعانة الغلاء المقررة للمعينين على اعتمادات مؤقتة بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٢/١٠/٢٩ وبالشروط الواردة فى هذا القرار مع مراعاة ما يقضى به قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤ المعدل بالقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦ من تاريخ نفاذها .

٢ - الراتب الذى تقدم على اساسه

٧٣٠ - اعانة غلاء المعيشة - تثبيت قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٢/٣/١٩٥٠ الاعانة على الماهيات والاجور المستحقة فى آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ - كيفية حساب هذه الماهيات والاجور .

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ يقضى بتثبيت اعانة غلاء المعيشة على الماهيات والمرتبات والاجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال فى آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وقد تضمن كتاب وزارة المالية الدورى رقم ف ٢٣٤ - ٢٧/١٣ الذى أصدرته تنفيذا لهذا القرار القواعد الآتية :

• أولا : يكون مقدار اعانة الغلاء التى تستحق للموظف أو المستخدم أو العامل عن شهر ديسمبر سنة ١٩٥٠ والاشهر التالية هو مقدار اعانة الغلاء التى استحققت له على أساس يوم ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

وبناء على ذلك فان الموظف الذى ظلت ماهيته دون تغير طول شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ يمنح اعانة الغلاء عن شهر ديسمبر سنة ١٩٥٠ والاشهر التالية بنفس مقدار الاعانة الذى صرف له عن شهر نوفمبر المشار اليه .

أما اذا كانت ماهيته قد زيدت خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ فيعمل حساب الاعانة كالمثال الآتى :

موظف له ثلاثة أولاد - كانت ماهيته ٢١ جنيها شهريا فى الدرجة السادسة لغاية ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٠ رقى بصفة استثنائية ابتداء من ١٦ من الشهر المذكور الى الدرجة الخامسة بماهية ٢٥ جنيها من هذا التاريخ . لتحديد اعانة الغلاء له طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ يفترض أنه حصل على ماهية ٢٥ جنيها عن شهر نوفمبر المذكور بأكمله وبعمل حساب الاعانة له افتراضا على أساس هذه الماهية عن الشهر كله .

والاعانة التى تستحق له على هذا الاساس الفرضي هى التى تصرف له عن شهر ديسمبر سنة ١٩٥٠ والاشهر التالية له .

ومن حيث أنه يستفاد من هذه النصوص أن تثبيت اعانة غلاء المعيشة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ يكون على أساس الماهيات والمرتبات والاجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال فى آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ . وأنه يجب عند تثبيت اعانة الغلاء على هذا الأساس التفرقة بين فرضين :

الفرض الاول : وهو الفرض الذى لم يتغير فيه المركز القانونى للموظف

من حيث راتبه أو أجره خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وفى هذا الغرض لا تقوم أية صعوبة فتثبت اعانة الغلاء على أساس راتبه فى شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

الغرض الثانى : وهو الذى يتغير فيه المركز القانونى للموظف من حيث راتبه أو أجره خلال الشهر المذكور تبعاً لترقيته ، وفى هذا الغرض تثبت اعانة الغلاء على أساس مرتبه الاخير أى بعد اضافة علاوة الترقية اليه . ولا يغير من هذا النظر ولا يؤثر فيه ان علاوة الترقية التى تمت فى شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ لم تصرف الا فى أول ديسمبر سنة ١٩٥٠ تطبيقاً للمادة ٣٧ من قانون نظام موظفى الدولة ذلك ان حق الموظف قد تعلق بعلاوة الترقية منذ تاريخ ترقبته اما ارجاء صرف علاوة الترقية الى أول الشهر التالى للشهر الذى تمت فيه الترقية فانه مجرد تنظيم مالى لا يترتب عليه المساس بحق الموظف فى الترقية وفى علاوتها منذ تقريرها ومن ثم فلا يجوز الاعتداد فى هذا الصدد بتاريخ صرف علاوة الترقية التالى لتاريخ الترقية ونشوء الحق فى علاوتها وقد أقرت المحكمة الادارية العليا هذا النظر فى حكمها الصادر بجلسة ٨ من مايو سنة ١٩٥٨ فى الطعن رقم ٧٤٥ لسنة ٣ قضائية (١) حيث قضت بأن « قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ بتثبيت اعانة غلاء المعيشة على أساس الماهيات والمرتبات والاجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال فى آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ قد جعل الاعانة المستحقة عن شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ هى أساس التثبيت ، ولما كانت هذه بدورها تنسب الى الماهية أو المرتب أو الاجر المستحق عن هذا الشهر فان الحال لا يخلو من أحد أمرين : اما أن مركز الموظف القانونى من حيث ماهيته أو مرتبه أو أجره لم يتغير خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ وعندئذ لا تقوم أية صعوبة فى التطبيق ، ولما أن مركزه تغير فى هذا الخصوص خلال الشهر المذكور تبعاً لترقيته ، وعندئذ تثبت اعانة الغلاء على أساس ما نال مرتبه من تحسين بسبب هذه الترقية ، ويتخذ مرتبه بأكمله فى درجته التى رقى اليها وبدون تجزئة أساساً فرضياً لذلك ، حتى ولو لم تبعاً الترقية من أول الشهر بل تمت خلاله » . ثم استطردت المحكمة قائلة بصدد المثال الذى أورده كتاب المالية المشار اليه بأنه « تطبيق سليم لقران مجلس الوزراء بحسب روحه وقهواه كما انه يتسق مع الاصول القانونية العامة ومع العدالة حتى لا تمس المراكز القانونية التى اكتسبها هؤلاء بسبب ترقبتهم السابقة فى شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ الذى اتخذ أساساً للتثبيت » . وانتهت المحكمة الى « أنه تأسيساً على ما تقدم ، فما دام مركز المدعى القانونى قد تغير بالتحسين تبعاً لترقيته . . . خلال شهر نوفمبر سنة

١٩٥٠ فانه لا ينبغي اصدار ذلك بل يجب اتخاذ مرتب درجته التى رقى اليها بأكمله أساسا افتراضيا لربط اعانة الغلاء المستحقة وتثبيتها ٠٠٠٠ ٠

لهذا انتهت الجمعية العمومية الى أن التطبيق السليم لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ المشار اليه يقتضى أن تثبت اعانة غلاء المعيشة للموظفين الذين نالت مرتباتهم تحسينات خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ على أساس ما نال هذه المرتبات من تحسين وأن يتخذ المرتب بأكمله دون تجزئة أساسا لتثبيتها ٠

٧٣٩ (١٩٥٩/١٠/٢٧)

(تعليق)

علاوة على حكم المحكمة الادارية العليا المشار اليه فى هذه الفتوى فقد استقرت احكام المحكمة الادارية العليا فى الطعون ارقام ٦٣٤ لسنة ٥ ق بجلسة ١٩٦٠/١١/٥ ، ٢٠٦٧ لسنة ٦ ق بجلسة ١٩٦٤/٦/٢١ ، ٢٤٩ لسنة ٥ ق بجلسة ١٩٦٠/٥/٢١ على أن « العبرة بالمهية أو الاجر أو المرتب المستحق للموظف أو العامل فى آخر شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ دون ما يصرف منها فى هذا التاريخ اذ الصرف اثر من آثار الراتب أو الاجر » (كتابنا المحكمة الادارية العليا فى ١٤٢٦ ، ١٤٢٧ ، ١٤٢٨ ، ص ١٤٩٣ ، ١٤٩٤ ، ١٤٩٥) ٠

٧٣١ - تثبت اعانة الغلاء على المرتبات والاجور والمعاشات فى آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٠/١٢/٣ - العبرة بالمرتب أو الاجر الفعلى المستحق فى هذا التاريخ والتقدير للمؤهلات طبقا لقواعد الانصاف - تعديل التقدير المال للمؤهلات بمقتضى قانون العادلات الدراسية واعادة تسوية حالة حملتها تسوية التفاضلية توند الى ١٩٥٠/١١/٣٠ أو قبل ذلك - لا اعتماد بالزيادة فى المرتب الناتجة عن ذلك فى مجال اعانة الغلاء ٠

فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ اصدر مجلس الوزراء قرارا قضى « بتثبيت اعانة غلاء المعيشة على الماهيات والمرتبات والاجور والمعاشات المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال وارباب المعاشات فى آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ » ، ثم اصدر مجلس الوزراء قرارا آخر فى ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ تضمن استثناءين من القاعدة المتقدمة ، أولهما خاص بالموظفين الذين ثبتت اعانة غلاء المعيشة لهم على أساس مرتباتهم فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم حصلوا على شهادات دراسية أعلى فى هذا التاريخ أو بعده وعينوا بالدرجات والماهيات المقررة لهذه المؤهلات الجديدة ، وهؤلاء نص على أن يعاملوا على أساس منحهم اعانة الغلاء على الماهية الجديدة من تاريخ الحصول عليها ، والثانى متعلق بعمال اليومية والخدم الخارجين عن هيئة العمال الذين

ثبتت اعانة الغلاء بالنسبة اليهم على أساس أجورهم أو ماهياتهم في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم نقلوا الى درجات أعلى في الوظائف المخصصة للتعين من الخارج باعتباره تعييناً جديداً ، وهؤلاء قضى بمعاملتهم على أساس منحهم اعانة الغلاء على الاجور أو الماهيات الجديدة اعتباراً من تاريخ الحصول عليها وقد عدل هذا الاستثناء الاخير بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من مارس سنة ١٩٥٣ - وذلك بتصميمه على حالات نقل عمال اليومية الى درجات أعلى دون التقيد بأن يكون هذا النقل الى الوظائف المخصصة للتعين من الخارج أو بالترقية حتى لا يمتاز جديد على قديم ولكي يتسنى اعمال قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ بغير اخلال فى المعاملة بين القسما والجدد .

ومعاد ما تقدم أن القاعدة التى يقوم عليها بناء النظام القانونى لاعانة غلاء المعيشة لا تسمح بامتياز الموظف الجديد على الموظف القديم ولما كانت القواعد السارية في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ فى شأن تسعير المؤهلات عند التعيين هي قواعد الانصاف فان المرتبات التى تقدرها هذه القواعد للمؤهلات المختلفة عند التعيين هي التى تثبت عليها اعانة غلاء المعيشة لمن عينوا فى ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ولا يغير من هذا النظر أن يكون القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ فى شأن المادلات الدراسية قد عدل التقدير المالى لكثير من المؤهلات التى سبق تقديرها بقواعد الانصاف مما ترتب عليه اعادة تسوية حالات حملة هذه المؤهلات تسوية افتراضية ترتد فى الماضى الى تاريخ التعيين الذى قد يقع فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ أو قبل ذلك التاريخ ، ذلك أن الممول عليه فى تقدير اعانة الغلاء عند تثبيتها هو المركز القانونى للموظف فى شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وأن التغيير فى هذا المركز الذى ينبغى أخذه فى الاعتبار هو التغيير الذى نشأ سببه القانونى خلال هذا الشهر أو قبله - ومن ثم فلا اعتداد بالتغيير الذى نشأ سببه القانونى بعد الشهر المذكور ولو كان يرتد بآثره فى الماضى الى هذا الشهر أو قبله ، كما لا يغير من هذا النظر الاستثناءان اللذان أوردهما مجلس الوزراء على الاصل العام - وهو تثبيت اعانة غلاء المعيشة على الماهيات والمرتبات والاجور والمعاشات المستحقة فى آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ بقراريه الصادرين فى ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ وفى ١٨ من مارس سنة ١٩٥٣ اذ أن هذين الاستثناءين مقصوران على علاج بعض حالات الذين كانوا فى الحصة قبل ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وثبتت اعانة غلاء المعيشة لهم على أساس ماهياتهم أو أجورهم فى ذلك التاريخ ، وعلى هذا فإن من عينوا بعد التاريخ المذكور يخرجون - بحكم النص وبحكم أن الاستثناء لا يقبل القياس عليه أو التوسع فى تفسيره - من مجال تطبيق قرارى مجلس الوزراء أنفى الذكر .

ومما يؤكد اتجاه قصد الشارع الى تثبيت اعانة غلاء المعيشة على المرتب أو الاجر الفعلى المستحق للموظف أو المستخدم أو العامل فى ٣٠ من نوفمبر

سنة ١٩٥٠ دون المرتب أو الاجر الفرضى ، مسلكه عندما ثبتت هذه الاعانة لأول مرة بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من يوليو سنة ١٩٤٤ الذى كان يقضى « بحذف كل زيادة فى اعانة الغلاء ترتبت على تحسين حالة الموظفين أو رفع مستوى كادرم حتى ولو كان الواقع أو التحسين بمقتضى قانون » ، لأن القانون انما تعرض للماهية دون الاعانة ، وتنفيذا لهذا القرار اصدرت وزارة المالية الكتاب الدورى رقم ٢٣٤ - ٢٧/١٣ المؤرخ ١٦ من أغسطس سنة ١٩٤٤ الذى تضمن حظر زيادة اعانة غلاء المعيشة بسبب الزيادة المترتبة على تنفيذ قواعد الانصاف وذلك سواء بالنسبة الى الموظفين الموجودين بالخدمة وقت التثبيت أو بالنسبة الى الموظفين الجدد ، بحيث ثبتت اعانة الغلاء على أساس المرتبات المقررة لمؤهلات المذكورين جميعا دون الاعتداد بالتسويات التى قضت بها قواعد الانصاف ، يضاف الى ما تقدم ان الحكمة الاساسية من تثبيت اعانة غلاء المعيشة هي ضغط الاعتماد المخصص لها فى الميزانية الى حدود لا يجاوزها ، بحيث يقترن تثبيت هذه الاعانة بالاعتمادات المالية التى رتبته الدولة سياستها المالية على أساسها حتى لا تستمر الاعتمادات المخصصة للاعانة المذكورة فى تزايد متلاحق بما يؤثر على سياسة الدولة فى المجالات الاقتصادية والانتاجية ، ولا سيما انه يتضح من تقصى القرارات المتتالية التى صدرت فى شأن هذه الاعانة أن المشرع كان ينظر اليها باعتبارها عبئا يبهظ الميزانية ، مما حدا به الى تخفيضها واقتطاع أى تحسين يطرأ على مرتب الموظف منها فى مناسبات عدة الى أن ألغيت أحكامها نهائيا بموجب القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن العاملين المدنيين بالدولة الامر الذى يتنافر مع القول بزيادة هذه الاعانة فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، لمجرد زيادة المرتب فى هذا التاريخ طبقا لاحكام قانون المعادلات الدراسية زيادة فرضية لم تدخل فى مجال الواقع الا اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون فى سنة ١٩٥٣ ، وهو القانون الذى اقترن بخفض اعتمادات الاعانة المذكورة ويخصم كل زيادة فى الماهية مترتبة على تنفيذه منها بالنسبة الى المتقاعدين بأحكامه ، مما يتعارض مع زيادة هذه الاعانة بسببه ، ولا سيما أن الشارع لم يجز صرف أية فروق عن الماضى ، ولم يقصد من التسويات الفرضية سوى الوصول الى تحديد المرتب المستحق للموظف اعتبارا من تاريخ نفاذ قانون المعادلات الدراسية .

لذلك انتهى الرأى الى أن اعانة غلاء المعيشة تثبت على أساس المرتبات الفعلية المستحقة طبقا للقواعد القانونية التى كانت سارية فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، دون الاعتداد بما لحق هذه المرتبات من زيادات بسبب التسويات الفرضية التى تمت تنفيذا لاحكام قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ .

(١٩٦٦/٧/٣٠) ٧٧٢

(١٩٦٧/٥/١٠) ٥٦٠

(تعليق)

اقرت المحكمة الادارية العليا هذا الرأى وبفس الاسباب الواردة فى هذه الفتوى وذلك فى الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٨ ق بجلسته ١٩٦٦/٢/٦ والطعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٨ ق بجلسته ١٩٦٧/١٠/٢٩ (مجموعة احكام المحكمة الادارية العليا الصادرة عن المكتب الفنى بمجلس الدولة السنة ١١ ق ٥٠٧ والسنة ١٣ ق ٦ ص ٣٠) .

٧٣٢ - القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بشأن المعادلات الدراسية - تسعيرة شهادات الدراسات التكميلية للفنون الطرزية (صلاحية التدريس) ب ٨٥٥ جم فى الدرجة السابعة للمشتغلات بالتدريس - وجوب تثبيت اعانة غلاء العيشة للمستحقة لحاملات هذه الشهادات على اساس هذا الرتب اعتبارا من تاريخ التعيين او الحصول على هذا المؤهل أيهما اقرب وفقا لاحكام القانون المذكور - تعيين احدهن فى الدرجة السابعة بمرتب ١٢ جنيها شهريا بعد اجتيازها امتحان مسابقة - لا يوجب تثبيت اعانة الغلاء للقررة لها على اساس هذا الرتب .

اذا كان الثابت أن السيدة صاحبة الشأن كانت حاصلة عند تعيينها بوزارة التربية والتعليم - اعتبارا من ٧ اكتوبر سنة ١٩٥٠ على شهادتين الاولى هى دبلوم الفنون الطرزية الثانوية سنة ١٩٤٨ ومرتب هذه الشهادة طبقا لقواعد الانصاف ٥٠٠ مليم و ٦ جنيها شهريا ، والثانية شهادة صلاحية التدريس سنة ١٩٥٠ - ولم يكن قد حدد لها راتب معين فى تاريخ التعيين وقد منحت هذه السيدة مرتب الشهادة الاولى الى حين تقدير مرتب الشهادة الاخرى .

ويبين من احكام قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ أن شهادة صلاحية التدريس قد سعت لاول مرة بمقتضى هذا القانون اذ نص فى الجدول الملحق به (البند ٦١ فقرة ج) على أن شهادات الدراسات التكميلية للفنون الطرزية مقدر لها ٨ جنيها و ٥٠٠ مليم فى السابعة للمشتغلات بالتدريس وأفادت الادارة العامة للامتحانات ان هذه الشهادة هى بذاتها شهادة صلاحية التدريس وقد نصت المادة الاولى من هذا القانون باعتبار حملة المؤهلات الواردة بالجدول المرفق به فى الدرجة وبالمهية أو المكافاة المحددة لكل منهم وفقا لهذا الجدول وتحدد أقدمية كل منهم فى تلك الدرجة من تاريخ تعيينه بالحكومة أو من تاريخ حصوله على المؤهل أيهما اقرب تاريخا ومقتضى ذلك أن المرتب المقرر لشهادة صلاحية التدريس الحاصلة عليه السيدة صاحبة الشأن قبل ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ هو ٨ جنيها و ٥٠٠ مليم ومن ثم يتعين تثبيت اعانة الغلاء المستحقة لها على اساس هذا الرتب وذلك بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ .

ومن حيث انه لا وجه للقول بتثبيت اعانة الغلاء لهذه السيدة على أساس المرتب الذى عينت به طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ وهو ١٢ جنيه شهريا وذلك بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ اذ تعتبر أنها عينت تعيينا جديدا بمؤهل جديد ، لا وجه لهذا القول لانه وان كانت هذه السيدة قد منحت مرتب ١٢ جنيها شهريا فى الدرجة السابعة بمقتضى القرار الصادر فى ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ الا أن هذه المرتب لم يمنح لها لحصولها على مؤهل جديد بل انه فى واقع الامر مقابل للخبرة الخاصة التى حصلت عليها هذه السيدة فى التفصيل والخياطة والتى كشف عنها نجاحها فى امتحان المسابقة وهى خبرة تفوق خبرة زميلاتها الحاصلات على ذات المؤهل ولكنهن لم ينجحن فى هذا الامتحان .

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم انتهى رأى الجمعية الى أن اعانة الغلاء المستحقة للسيدة الحاصلة على دبلوم الفنون الطرزية الثانوية سنة ١٩٤٨ وشهادة صلاحية التدريس سنة ١٩٥٠ تثبت على أساس مرتب ٨ جنيهات و ٥٠٠ مليم .

٥١٣ (١٩٦٢/٨/١١)

٧٣٣ - الهيئة العامة للسكك الحديدية والهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية والهيئة العامة للبريد - تثبيت اعانة غلاء المعيشة لموظفيها على اساس المايات التى استحدثت فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ بالنسبة لمن كان فى الخدمة فى هذا التاريخ وعلى اساس الماية القردة للمؤهل بالنسبة لمن دخل الخدمة بعده .

بتاريخ ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ صدرت قرارات رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بهيئة سكك حديد مصر ، ورقم ٢١٩١ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بهيئة بريد مصر ، ورقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية وقد أعادت هذه القرارات تنظيم شئون الموظفين تنظيما كاملا ووضعت قواعد لتعيينهم وترقياتهم وعلاواهم على نحو يختلف عن القواعد التى صدر بها القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة كما تضمن التنظيم الجديد تغييرا فى نظام الدرجات الى مراتب وزيادة مربوطها وكذلك زيادة فئات العلاوات .

وقضت هذه القرارات بأن يمنح الموظف عند التعيين الحد الأدنى لمرتبة الوظيفة او مرتبتها الثابت وفقا للجداول المرافقة لهذه الانظمة (المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ من هذه القرارات على التوالى) .

كما نصت على نقل الموظفين الموجودين فى الخدمة بهذه الفئات فى أول يوليو سنة ١٩٦٠ وقت العمل بهذه القرارات الى الكادر الجديد الملحق بها

والى المراتب المبينة بها طبقا لقواعد وضعتها ، ومنح كل موظف عند نقله الى المرتبة الجديدة بداية هذه المرتبة أو مرتبة اعالى أيهما أكبر (المواد ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٥ من هذه القرارات على التوالى) .

الا أن هذه القرارات لم تتعرض لتنظيم استحقاق موظفى هذه الهيئات لاعانة غلاء المعيشة .

ولما كانت المادة ١٢ من القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء هيئة عامة لشئون سكك حديد مصر قد نصت على أن تسرى نى شأن موظفى الهيئة ومستخمنىها القوانين واللوائح والقواعد التنظيمية المطبقة حاليا كما تسرى جميع القواعد القانونية الحالية المنظمة لشئون السكك الحديدية وذلك حتى يتم اصدار غيرها .

ورددت الحكم ذاته المادة ١٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٠ لسنة ١٥٧ بإنشاء مؤسسة عامة لشئون بريد مصر والمادة ١٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠٩ لسنة ٢٩٥٧ بإنشاء مؤسسة عامة لشئون المواصلات السلكية واللاسلكية والمادة ١٣ من قانون المؤسسات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ .

وتفريعا على ما تقدم فان قرارات مجلس الوزراء بتقرير اعانة غلاء المعيشة وتثبيتها وتخفيضها المطبقة على موظفى ومستخمنى الحكومة تكون واجبة التطبيق على موظفى الهيئات سالفة الذكر ومن بين هذه القرارات قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ الذى قضى بتثبيت الاعانة على ائاميات والمرتبات والاجور المستحقة للموظفين والمستخمنين والعمال فى آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ وقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ بالموافقة على معاملة الموظفين الذين ثبتت لهم الاعانة على أساس ماهياتهم فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم حصلوا على شهادات دراسية أعلى بعد هذا التاريخ وعينوا بالدرجات والمهام المقررة لمؤهلاتهم الجديدة على أساس اعانة الغلاء على الماهية المقررة لمؤهلاتهم نى ٣٠/١١/١٩٥٠ من تاريخ الحصول عليها حتى لا يمتاز جديد على قديم .

وبين من هذين القرارين أن القاعدة هى تثبيت اعانة الغلاء بالنسبة الى من كان فى الخدمة فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ على أساس الماهية التى استحققت له فعلا فى هذا التاريخ . أما من دخل الخدمة بعد التاريخ المذكور فتثبت له الاعانة على أساس الماهية المقررة لمؤهلاته فى التاريخ المشار اليه وأن هذه القاعدة تنطبق على موظفى ومستخمنى الحكومة كما تنطبق على موظفى ومستخمنى الهيئات سالفة الذكر سواء من عين بها قبل أول يوليو سنة ١٩٦٠ أو من عين بعد هذا التاريخ .

٧٣٤ - القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩ باعتبار ما تم في شأن نقل موظفي ديوان الاوقاف المخصوصة الى وزارة الاوقاف بحالتهم صحيحة - مقتضى ذلك ان اشرع اعتماد ماضي خدمة موظفي ديوان الاوقاف المخصوصة برواتبهم التي كانوا يتقاضونها في وزارة الاوقاف - تثبيت اعانة غلاء المعيشة بالنسبة اليهم على الماهيات والمرتبات المستحقة لهم في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

انه ولئن كان ديوان الاوقاف المخصوصية لم تتوافر له من الميزات والخصائص ما يجعله فرعاً من الحكومة أو مصلحة تابعة لها أو مؤسسة عامة كما ان العاملين به قبل نقلهم الى وزارة الاوقاف في أول أغسطس سنة ١٩٥٢ لم يعتبروا موظفين عموميين .

الا ان مقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ بالموافقة على أن يكون نقل موظفي هذا الديوان بحالتهم من حيث الدرجة والماهية مع الاحتفاظ لهم بأقدمياتهم في درجاتهم ومواعيد علاواتهم وكذا القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩ باعتبار ما تم في شأن نقل موظفي ديوان الاوقاف المخصوصية الملكية سابقاً الى وزارة الاوقاف بحالتهم من حيث الدرجة والمرتب والاحتفاظ لهم بأقدمياتهم ومواعيد علاواتهم صحيحة ، أن مقتضى القرار والقانون سالفى الذكر أن الشارع قد اعتمد ماضي خدمة موظفي ديوان الاوقاف المخصوصية ورواتبهم التي كانوا يتقاضونها في هذا الديوان وعلاواتهم الدورية فيه كما لو كانوا يتقاضونها في وزارة الاوقاف .

ومن حيث أن مجلس الوزراء كان قد قرر بجلسته المنعقدة في ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٠ تثبيت اعانة غلاء المعيشة على الماهية والمرتبات والاجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الراتب الذي تثبت على أساسه اعانة غلاء المعيشة بالنسبة للسيد/ ... الذي كان موظفاً بديوان الاوقاف المخصوصية الملكية سابقاً ونقل الى وزارة الاوقاف اعتباراً من ١/٨/١٩٥٢ هو راتبه الذي كان يستحقه في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، تاريخ تثبيت اعانة الغلاء .

(١٢٧٥ / ١٢/١٩٦٦)

٧٣٥ - اعانة غلاء المعيشة - تثبيتها بالنسبة الى عيالات الشرف والمساعدين وغيرهم الصنف والساكنين المتقاعدين ومجدي الخدمة على اساس الرواتب المستحقة نتيجة تسوية حالتهم وفقاً لاجرام القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ في ٣٠/١١/١٩٥٠ او على اساس رواتبهم قبل هذه التسويات في هذا التاريخ اي الاعانتين اكبر وذلك بمقتضى المادة الاولى من القرار الجمهوري رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٢ - عدم سريان هذا الحكم على من تركوا من هؤلاء الموظفين خدمة القوات المسلحة قبل اول نوفمبر سنة ١٩٦١ .

تنص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٢ بشأن تثبيت اعانة غلاء المعيشة بالنسبة الى ضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعساكر المتطوعين ومجدي الخدمة على أنه « تثبت اعانة غلاء المعيشة بالنسبة الى ضباط الشرطة والمساعدين وضباط الصف والعساكر والمتطوعين ومجدي الخدمة على أساس الرواتب التي استحققت نتيجة لتسوية حالاتهم وفقا لاحكام القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ - وعلى أساس رواتبهم قبل هذه التسويات في هذا التاريخ أي الاعانتين أكبر » ، وتنص المادة الثانية على أن « تثبت اعانة غلاء المعيشة بالنسبة الى من يعين بعد صدور هذا القرار على أساس الرواتب التي تكون قد استحققت نتيجة لتسوية حالات نظرائهم وفقا لاحكام القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٢ » ، كما تنص المادة الرابعة على أن « ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من أول نوفمبر سنة ١٩٦١ » .

ومن حيث أنه وقد تحدد تاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٦١ للعمل بقرار رئيس الجمهورية المشار اليه بصريح نص مادته الرابعة فإن الطوائف المشار اليها في المادة الاولى من القرار لا تفقد من الحكم الواردة بها الا اذا ثبت لافرادها الصفة المبينة في هذه المادة في أول نوفمبر سنة ١٩٦١ - فاذا كان منهم من ترك خدمة القوات المسلحة قبل هذا التاريخ وفقد بذلك تلك الصفة فانه لا يعمل باحكام القرار ولا يفيد منها - طالما أن شرط ذلك هو البقاء في خدمة القوات المسلحة في أول نوفمبر سنة ١٩٦١ طبقا لنص المادة الرابعة من القرار .

ومن حيث أنه لا يغير من هذه النتيجة التي استخلصت استخلاصا مباشرا وسائفا من صريح احكام القرار أن تكون مذكرته الايضاحية قد تضمنت عبارة تفيد سريانه على أفراد القوات المسلحة من ضباط الشرف والمساعدين والذين كانوا في الخدمة أو ظلوا بها حتى تاريخ صدور هذا القرار . لأن مقتضى ما ورد بالمذكرة على هذا الوجه أن يسرى القرار على من ترك خدمة القوات المسلحة من تلك الطوائف قبل العمل بالقرار مما يعتبر تعديلا أو تعديلا لمادته الرابعة وهو ما لا يجوز ومن ثم لا مندوحة من التضيعة بما ورد في المذكرة الايضاحية متعارضا مع نصوص هذا القرار تقريبا للحكم القطعي الوارد في النص على الاتجاه الوارد في سياق المذكرة الايضاحية طالما لم يترجم بعبارة تنص عليه في صلب القرار .

ومن حيث أنه ترتيبا على ذلك لا يفيد من قرار رئيس الجمهورية المشار اليه أفراد القوات المسلحة الموضحة صفاتهم في مادته الاولى اذا كانوا قد تركوا خدمة القوات المسلحة قبل تاريخ العمل بهذا القرار في أول نوفمبر سنة ١٩٦١ واذا كان القرار قد طبق بالمخالفة لذلك فانه يكون تطبيقا غير متفق مع القانون يتعين العدول عنه الا اذا صدر قرار من رئيس الجمهورية

بأقرار ما تم من هذا التطبيق أو بتعديل القرار الاول بما يسمح بسريانه على
من تركوا الخدمة قبل العمل به .

(١٩٦٤/١١/١٨) ١٠٠٠

٧٣٦ - علاوة تغرف - تعتبر جزءا من الراتب وتحسب ضمن المرتب الذى يتخذ
أساسا لتثبيت اعانة غلا المعيشة .

ان علاوة دبلوم مدرسة التلغراف المنصوص عليها فى قرار مجلس
الوزراء الصادر فى ٣ من مايو سنة ١٩٥٠ تعتبر تسعيرا لهذا المؤهل ، ومن
ثم فإنها تعتبر جزءا من الراتب ، على ما يستفاد صراحة من الامثلة المشار
اليها فى كتاب المالية المورى الصادر تنفيذا لقواعد الانصاف فى شأن تسوية
حالة حملة الشهادات الاضافية المبينة بالكشف رقم ٤ الملحق بهذا الكتاب .

ولما كان قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٣ من مايو سنة ١٩٥٠
المشار اليه سابقا على قراره الصادر بتاريخ ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ فى
شأن تثبيت اعانة غلا المعيشة على الماهيات والمرتبات والاجور المستحقة
للموظفين فى آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ومن ثم فان العلاوة الواجبة بقرار ٣ من
مايو سنة ١٩٥٠ تدخل فى ضمن المرتب الذى يتخذ أساسا لحساب اعانة
غلا المعيشة .

٤٧٧ (١٩٦١/٦/٢٥)

٧٣٧ - اعانة غلا المعيشة - تثبيتها - تثبيت الاعانة للحصول على مؤهل اضافى من
غير ما ورد فى قرارى رئيس الجمهورية الصادرين فى ١٩٥٧/١٢/٢٠ و ١٩٥٨/٤/٢٧ يكون
على اساس المرتب دون الراتب الاضافى .

يستفاد من استعراض النصوص المتعلقة بتثبيت اعانة غلا المعيشة
أنه تخفيفا من اعباء الميزانية قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ١١ من
يوليو سنة ١٩٤٤ تثبيت اعانة غلا المعيشة وتخفيضها فى بعض الاحوال ،
وفى ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٠ صدر قرار مجلس الوزراء برفع القيد الخاص
بتثبيت اعانة غلا المعيشة وقرر أن تمنح تلك الاعانة لجميع الموظفين
والمستخدمين والعمال باليومية على أساس الماهية الفعلية التى يتناولها كل
منهم ثم عاد فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ فأصدر قرارا بتثبيت اعانة غلا
المعيشة على الماهيات والاجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال فى آخر
نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وقد تضمن كتاب وزارة المالية رقم ف ٢٢٤/١٣/٢٧
المرخ ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ الصادر تنفيذا لقرار مجلس الوزراء
الخاص بتثبيت اعانة غلا المعيشة ان « كل زيادة يحصل عليها الموظف أو

المستخدم أو العامل فى ماهيته أو أجره بعد ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ لا يترتب عليها أى زيادة فى اعانة غلاء المعيشة .

ولما صدر قانون موظفى الدولة وعمل به من أول يولييه سنة ١٩٥٢ وعند اعتماد ميزانية ١٩٥٢ - ١٩٥٣ أقر مجلس الوزراء المذكورة الملحقه بمشروع تلك الميزانية ، وقد تضمنت هذه المذكرة : « أن بعض الموظفين سينتفعون عند نقلهم الى درجات الكادر الجديد بزيادة فى مرتباتهم الحالية كما أن البعض الآخر منهم سيحصل على زيادة فى المرتب نتيجة الترقية أو منح العلاوة وفقاً لنظام الكادر المشار اليه ، وذلك بحصوله على علاوة تزيد على قيمة العلاوة التى كان يحصل عليها فيما لو كان قد رقى أو منح علاوة على أساس قواعد الكادر السابق وانه ينبغي استقطاع ما يوازى تلك الزيادات مما يحصل عليه هؤلاء الموظفون من اعانة غلاء المعيشة على أن ينفذ ذلك ابتداء من أول يولييه سنة ١٩٥٢ » وبناء على ذلك أصدر ديوان الموظفين كتابه الدورى رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٢ وجاء فى البند (رابعا) منه انه : « بالنسبة للموظفين المعيّنين فى ١/٧/١٩٥٢ أو بعد هذا التاريخ هؤلاء يمنحون اعانة غلاء المعيشة عندما يحل موعد استحقاقها على أساس المرتبات التى نالها زملاؤهم المعينون فى ٣٠/١١/١٩٥٠ (تاريخ تثبيت هذه الاعانة) أو بداية مربوط الدرجة فى الكادر الجديد ايها الأقل ويخصم من الاعانة التى تستحق لهم على هذا الأساس مقدار الزيادة (ان وجدت) بين المرتب الذى كان مقررا للتعيين فى نفس الدرجة أو المرتب فى الكادر السابق وبينه فى الكادر الحالي » .

ويلخص مما تقدم أن الموظف الذى عين فى وظيفته أو حصل على المؤهل الإضافى - ما عدا ما ورد فى قرارى رئيس الجمهورية فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٧ و ٢٧ ابريل سنة ١٩٥٨ - وذلك فى أول يولييه سنة ١٩٥٢ أو بعد هذا التاريخ لا يمنح راتبا اضافيا عن هذا المؤهل الإضافى (١) تطبيقا للمادة ٢١ من قانون موظفى الدولة ولا يدخل هذا الراتب فى حساب المرتب المتخذ أساسا لتثبيت اعانة غلاء المعيشة والا كان فى ذلك مخالفة لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ بتثبيت اعانة غلاء المعيشة على أساس المرتبات فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ واحياء لقواعد الانصاف التى أنهى قانون موظفى الدولة العمل بها وقت نفاذه .

ولا يجوز الاحتجاج فى هذه الحالة بأن اعانة غلاء المعيشة تمت الآن بالنسبة للموظفين المعينين فى أول يولييه سنة ١٩٥٢ أو بعد هذا التاريخ على أساس مرتبات افتراضيه لا على أساس مرتبات فعلية ، ذلك أن اعانة غلاء المعيشة تثبت بالنسبة لهؤلاء الموظفين اما على أساس المرتب الذى ناله

زعمائهم المعينون فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ أو على أساس بداية مربوط الدرجة فى الكادر الملحق بقانون موظفى الدولة أيهما أقل فإذا ثبتت اعانة غلاء المعيشة على الأساس الأول ، فإنها تثبت على أساس مرتب يحصل عليه الموظف فعلا اعتبارا بأنه يقل عن أول مربوط الدرجة المعين فيها ، ويكون الحكم كذلك من باب أولى إذا ثبتت الاعانة على أول مربوط الدرجة إذا كان أقل من مرتب الزميل المعين فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، ومن ثم فإن الاعانة فى جميع الأحوال تثبت على أساس مرتب فعلى لا على أساس مرتب افتراضى .

ولا يجوز الاحتجاج كذلك بما ورد فى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ من معاملة الموظفين الذين تثبت لهم اعانة غلاء المعيشة على أساس ماهياتهم فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم حصلوا على شهادات دراسية أعلى من هذا التاريخ أو بعده وعينوا بالدرجات والمهام المقررة للمؤهلات الجديدة على أساس منحهم اعانة الغلاء على أساس المهام الجديدة من تاريخ الحصول عليها ، لا يجوز الاحتجاج بهذا النص لانه ورد استثناء على الاصل المقرر الذى يقضى بأن كل زيادة يحصل عليها الموظف فى راتبه أو أجره بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ لا يترتب عليها زيادة فى اعانة غلاء المعيشة ، ويشترط لأعمال هذا الاستثناء أن يكون الموظف فى الخدمة قبل ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وأن تكون اعانة غلاء المعيشة قد تثبت له على أساس مرتبه فى هذا التاريخ ثم يحصل بعد ذلك على شهادات دراسية أعلى وأن يعين بالدرجة أو المهام المقررة لمؤهله الجديد ، فإذا لم تتحقق هذه الشروط كلها أو بعضها بطل أعمال الاستثناء وتعين الرجوع الى القاعدة العامة المشار اليها ولما كانت هذه الشروط غير متوافرة فى الحالة موضوع النظر ، فلا محل لأعمال هذا الاستثناء .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الموظف الذى عين بعد أول يولية سنة ١٩٥٢ أو حصل بعد هذا التاريخ على مؤهل اضافى لا يدخل فى المؤهلات الاضافية المشار اليها بقرارى رئيس الجمهورية الصادرين فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ و ٢٧ من أبريل سنة ١٩٥٨ لا يستحق راتبا اضافيا عن هذا المؤهل ولا يدخل هذا الراتب فى حساب مرتبه المتخذ أساسا لتثبيت اعانة غلاء المعيشة .

(١٩٥٩/١٢/٢٤) ٨٩٧

٧٣٨ - تثبت اعانة غلاء المعيشة - الاصل فى تثبيتها أن يكون على أساس الامهات والاجور والمكاشات المستحقة للموظفين والمستفيدين والأعمال فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ إذا حصل الموظف على مؤهل أعلى وعين فى الدرجة والراتب المقررين لهذا المؤهل الجديد - القصود بالماهية الجديدة فى هذه الحالة .

أصدر مجلس الوزراء فی یولیة ١٩٤٤ قرارا بتثبيت اعانة غلاء المعيشة التي تمنح للموظفين والمستخدمين والعمال وتنفيذا لهذا القرار صدر كتاب المانية الدوری المؤرخ ١٦ من أغسطس سنة ١٩٤٤ قاضيا بأن كل زيادة فی الماهية التي يحصل عليها الموظف أو المستخدم أو العامل بالیومية اعتبارا من ١١ من یولیة سنة ١٩٤٤ لا یترتب علیها زيادة فی اعانه الغلاء ویطبق هذا علی الترقیات والعلوات العادية والاستثنائية وتسوية الحالات وتعديل بعض الكادرات وأن الموظفين الجدد الذین رفعت مرتباتهم الابتدائية المقررة لمؤهلاتهم طبقا لقواعد الانصاف یلاحظ منحهم اعانة الغلاء علی أساس الماهیات التي كانت تمنح لمؤهلاتهم قبل الانصاف أو التحسين . وفی ١٦ من فبرایر سنة ١٩٥٠ صدر قرار من مجلس الوزراء برفع القید الخاص بتثبيت اعانة الغلاء اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٥٠ ویمنح هذه الاعانه لجميع الموظفين والمستخدمين والعمال علی أساس الماهية الفعلية التي يتناولها كل منهم .

وفی ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ عاد مجلس الوزراء فقرر تثبيت الاعانة علی الماهیات والمرتبات والاجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال فی آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وتنفيذا لهذا القرار صدر كتاب المانية الدوری رقم ف ٢٣٤ - ٢٧/١٣ المؤرخ ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ وينص هذا الكتاب علی ما یأتی : -

أولا - یكون مقدار اعانة الغلاء التي تستحق للموظف أو المستخدم أو العامل عن شهر ديسمبر سنة ١٩٥٠ والاشهر التالية هو مقدار اعانة الغلاء التي استحققت علی أساس يوم ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

ثانيا - كل زيادة يحصل علیها الموظف أو المستخدم أو العامل فی ماهيته أو أجره بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ لا یترتب علیها زيادة فی اعانة الغلاء . وفی ٦ من ینایر سنة ١٩٥٢ وافق مجلس الوزراء علی مذكرة قدمتها اليه اللجنة المالية برقم ٤٣٧/١ متنوعة م ٨ (ب) جاء فیها أن الموظفين حملة المؤهلات الذین عينوا بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ یمنحون اعانة غلاء المعيشة علی أساس ماهياتهم المقررة لمؤهلاتهم بالانصاف ومن حیث أن الموظفين والمستخدمين والعمال الذین حصلوا علی شهادات دراسية ومنحوا الماهیات المقررة لها بعد صدور قرار مجلس الوزراء فی ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ طبقا لقرار مجلس الوزراء المذكور الخاص بتثبيت اعانة الغلاء فانهم دائبوا الشكوى ویلتمسون منحهم الاعانة علی الماهیات والاجور الجديدة - ولذلك تقترح وزارة المالية معاملة الموظفين الذین تثبت لهم اعانة الغلاء علی أساس ماهياتهم فی ٣٠ من نوفمبر ١٩٥٠ ثم حصلوا علی شهادات دراسية أعلى من هذا التاريخ أو بعده وعینوا بالدراجات أو الماهیات المقررة للمؤهلات الجديدة - علی أساس منحهم اعانة الغلاء علی الماهیات الجديدة من تاریخ حصولهم علیها وذلك حتی لا یبتاز جدید علی قديم أسسوة بما اتبع بعد تثبيت اعانة الغلاء فی أول أغسطس سنة ١٩٤٢ .

ولما عمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة ابتداء من أول يولييه سنة ١٩٥٢ قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ استقطاع ما يوازي الزيادة التي حصل عليها الموظفون بسبب تطبيق الكادر الجديد المرافق للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من إعانة غلاء المعيشة . وبتاريخ ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ قرر مجلس الوزراء سريان القاعدة المتقدم ذكرها على من يعينون في ظل الكادر الملحق بقانون التوظيف ، وتنفيذا لهذا القرار أصدر ديوان الموظفين كتابه الدوري رقم ٢٨ سنة ١٩٥٢ وقد جاء في البند (رابعا) منه أنه بالنسبة للمعينين في أول يولييه ١٩٥٢ (تاريخ نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١) أو بعد هذا التاريخ - هؤلاء يتمتعون بإعانة الغلاء عندما يحل موعد استحقاقها على أساس المرتبات التي نالها زملاؤهم المعينون المجدد في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ تاريخ تثبيت إعانة الغلاء أو بداية مربوط الدرجة في الكادر الجديد أيهما أقل .

ويستفاد من هذه القرارات أن الأصل في تثبيت إعانة غلاء المعيشة أن يكون على أساس الماهيات والاجور والمعاشات المستحقة للموظفين والمستخمين والعمال في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وأن أية زيادة يحصلون عليها بعد هذا التاريخ لا يترتب عليها زيادة إعانة الغلاء وأنه استثناء من هذا الأصل إذا حصل الموظف الذي تثبتت إعانة الغلاء الخاصة به على أساس راتبه المستحق في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ على شهادات دراسية أعلى وعين في الدرجة وبالراتب المقررين لهذا المؤهل فإنه في مثل هذه الحالة يعاد حساب إعانة الغلاء التي تمنح له على أساس الراتب الجديد من تاريخ الحصول عليه .

والمقصود بالماهية الجديدة في هذه الحالة هي الماهية المقررة للمؤهل في تاريخ تثبيت الإعانة أي في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وأساس ذلك أن ثمة قاعدة أساسية تهيم على التنظيم القانوني لإعانة الغلاء وهي عدم امتياز الموظف الجديد على الموظف القديم . وليس من شك في أن القول بغير ذلك يؤدي إلى تفاوت في مقدار الإعانة التي تمنح للحاصلين على نفس المؤهل إذا اختلف تاريخ التعيين الأمر الذي يتنافى مع ما قصده المشرع من تثبيت الإعانة على مرتبات شهر نوفمبر ١٩٥٠ .

ولما كان المرتب المقرر لذوي المؤهلات العالية أو الجامعية في تاريخ تثبيت الإعانة هو ١٢ جنيها فمن ثم يتعين اتخاذ هذا المرتب أساسا لتثبيت إعانة غلاء المعيشة بالنسبة إلى الموظفين الذين يحصلون على مؤهلات عالية أو جامعية أثناء الخدمة .

٩٢١ (١٩٦١/١٢/٩)

(تعليق)

نفس هذا المعنى سبق أن قررته الجمعية العمومية في الفتوى رقم ١٥٨ بتاريخ ١٩٥٨/٣/٣٠ (كتابنا فتاوى الجمعية العمومية ق ٢٧٨ ص ٤٧٠) .

٧٣٩ - اعانة غلاء المعيشة - اعضاء مجلس الدولة - تثبيت الاعانة بالنسبة لمن يحصل من المندوبين الساعدين او غيرهم من الموظفين العموميين على المؤهلات اللازمة للتعين في وظيفة مندوب ويعين في هذه الدرجة وفقا لقانون تنظيم مجلس الدولة - يكون عمل اساس للرتب الجديدة .

انه لتحديد الاساس الذي تثبت عليه اعانة الغلاء لمن يحصل من المندوبين الساعدين او غيرهم من الموظفين العموميين على المؤهلات اللازمة للتعين في وظيفة (مندوب) ويعين في هذه الدرجة وفقا للمادتين ٥٢ و ٧١ معدلة بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة او المادتين ٥٥ و ٧٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم مجلس الدولة في الجمهورية العربية المتحدة التي يشترط للتعين في وظيفة (المندوب) الحصول على دبلوم معهد العلوم الادارية والمالية بكلية الحقوق او دبلوم من دبلومات الدراسة العليا أحدهما في القانون العام . فانه يلاحظ ان هؤلاء المندوبين الساعدين والموظفين العموميين قد حصلوا أثناء الخدمة على مؤهلات دراسية أعلى من المؤهلات التي التحقوا بالخدمة على أساسها وذلك بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وعينوا بالدرجات والرواتب المقررة لهذه المؤهلات (درجة مندوب التي يبدأ مربوطها بمبلغ ٣٠ جنيها) وبذلك توافرت في شأنهم شروط أعمال الاستثناء الوارد بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ وحكمته تشجيع الموظفين وترغيبهم في الاستزادة من العلم والتحصيل فيرفع بذلك مستوى انتاجهم ويعود بالنفع على أداة الحكم في الدولة ومن ثم تثبت اعانة الغلاء المستحقة لهم على أساس مرتباتهم الجديدة في وظيفة مندوب ومن تاريخ الحصول على هذه المراتب . وغنى عن البيان أن هذا الاستثناء لا يسرى على من عين في وظيفة مندوب قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة أو خلال فترة الاربعة الشهور التالية لهذا التاريخ والمشار اليها بالفقرة الثانية من المادة ٧٧ من هذا القانون أعمالا للرخصة المقررة بالفقرة الثالثة من هذه المادة التي تجيز خلال الفترة المذكورة شغل الوظائف الحالية أو المنشأة بمجلس الدولة دون التقيد بالشروط المنصوص عليها في البند (٥) من المادة ٥٢ والمادتين ٥٣ و ٥٤ وإنما يسرى في شأنهم الاصل العام المقرر في شأن تثبيت اعانة غلاء المعيشة فيثبت بالنسبة اليهم على أساس مرتباتهم التي كانوا يحصلون عليها في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠

(١٦٦٠/٤/١٦) ٣٠٨

٧٤٠ - اعانة غلاء المعيشة - تثبيتها - يكون على اساس الرتب المستحق في ١٩٥٠/١١/٣٠ لا يفر من ذلك زيادة وأتب للوظف عند نقله من الكادر العام الى الكادر الخاص - تثبيتها على الرتب مضافا اليه الزيادة - شرطه .

قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠
تثبيت اعانة غلاء المعيشة على الماهيات والمرتبين والاجور المستحقة للموظفين.
والمستخدمين والعمال فى آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وتنفيذا لهذا القرار
صدر كتاب الادارة العامة لمستخدمى الحكومة بوزارة المالية رقم ف٢٣٤-١٣/٢٣
بتاريخ ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ ونص فيه على ما يأتى :

• أولا : يكون مقدار اعانة الغلاء التى تستحق للموظف أو المستخدم أو
العامل عن شهر ديسمبر سنة ١٩٥٠ والاشهر التالية هو مقدار اعانة الغلاء
الذى استحققت له على أساس يوم ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

ثانيا : كل زيادة يحصل عليها الموظف أو المستخدم أو العامل فى ماهيته
أو أجره بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ لا يترتب عليها زيادة فى اعانة الغلاء
على أنه فى حالة تغيير الحالة الاجتماعية بالزيادة أو النقص يراعى زيادة الاعانة
أو خفضها بالنسب المقررة حسب عدد الاولاد ابتداء من أول يناير التالى
لهذا التغيير .

وفى ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ وافق مجلس الوزراء على مذكرة قدمتها
اللجنة المالية برقم ٤٣٧/١ متنوعة م ب جاء بها « أن الموظفين حملة المؤهلات
الذين عينوا بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ يمنحون اعانة غلاء المعيشة على
أساس ماهياتهم المقررة لمؤهلاتهم بالانصاف بالنسبة للمؤهلين .

وحيث أن الموظفين والمستخدمين والعمال الذين حصلوا على شهادات
دراسية ومنحوا الماهيات المقررة لها . بعد صدور قرار مجلس الوزراء فى ٣
من ديسمبر سنة ١٩٥٠ يمنحون جميعا اعانة غلاء المعيشة الآن على أساس
ماهياتهم فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ طبقا لقرار مجلس الوزراء المذكور الخاص
بتثبيت اعانة الغلاء فانهم دائبو الشكوى ويلتمسون منحهم الاعانة على الماهيات
والاجور الجديدة .

ولذلك تقترح وزارة المالية معاملة الموظفين الذين ثبتت لهم اعانة الغلاء
على أساس ماهياتهم فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم حصلوا على شهادات
دراسية أعلى من هذا التاريخ أو بصدده وعينوا بالدرجات أو الماهيات المقررة
للمؤهلات الجديدة على أساس منحهم اعانة الغلاء على الماهية الجديدة من تاريخ
الحصول عليها .

وبين من استقراء الاحكام التى تضمنتها قرارات مجلس الوزراء السالفة
الذكر ما يأتى :

أولا : أن الاصل العام فى شأن استحقاق اعانة غلاء المعيشة يقضى بتثبيتها
على الماهيات والاجور والمعاشات المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال فى
٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

ثانيا : أن كل زيادة يحصل عليها الموظف أو المستخدم أو العامل في راتبه أو أجره بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ لا يترتب عليها زيادة في اعانة الغلاء ، مع مزاكاة أنه في حالة تغير الحالة الاجتماعية بالزيادة أو النقص تزداد اعانة أكله أو تخففى بالنسبة المقررة حسب عدد الأولاد ابتداء من أول يناير التالى لهذا التغير .

ثالثا : استثناء من هذا الأصل العام قرر مجلس الوزراء فى ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ معاملة الموظفين الذين ثبتت لهم اعانة الغلاء على أساس ماهياتهم فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم حصلوا على شهادات دراسية أعلى من هذا التاريخ أو بعده وعينوا بالدرجات أو الماهيات المقررة للمؤهلات الجديدة على أساس منحهم اعانة الغلاء على الماهية الجديدة من تاريخ الحصول عليها .

ويؤخذ من ذلك أنه يشترط لأعمال هذا الاستثناء أن يكون الموظف فى الخدمة قبل ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وأن تكون اعانة الغلاء قد ثبتت له على أساس مرتبه فى هذا التاريخ ثم يحصل بعد ذلك على شهادات دراسية أعلى وأن يعين بالدرجة أو الماهية المقررة للمؤهلات الجديدة فإذا تخلفت هذه الشروط كلها أو بعضها بطل أعمال الاستثناء وتعين تطبيق القاعدة التى تقضى بأن كل زيادة يحصل عليها الموظف أو المستخدم أو العامل فى راتبه أو أجره بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ لا يترتب عليها زيادة فى اعانة الغلاء سواء كانت هذه الزيادة مترتبة على ترقية أو علاوة دورية أو نقل نوعى .

فإذا كان الثابت أن مندوبى مجلس الدولة قد نقلوا كلاهما نقلا نوعيا من الكادر العام الى كادر خاص هو كادر مجلس الدولة وقد أفاد كلاهما من هذا النقل زيادة فى راتبه ولم يكن مرد هذه الزيادة الى حصولهما على مؤهلات أعلى وتعيينهما فى الدرجة والراتب المقررين لهذه المؤهلات . فعلى مقتضى ما تقدم تسرى عليهم القاعدة العامة التى قررها مجلس الوزراء فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، ومن ثم فلا يعتد به من زيادة راتبهما بسبب تعيينهما نعيمنا جديدا . مندوبين بمجلس الدولة زيادة مناسبة فى اعانة غلاء المعيشة المستحقة لكل منهما وتظل هذه الاعانة مثبتة على أساس راتبهما فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

(١٩٥٩/١١/١٠) ٧٧٤

(تعليق)

يلاحظ أن هذه الفتوى توضحها الفتاوى الواردة فى القواعد اللاحقوتوى التى تفرق بين التعيين (المبتلى) بأن يكون التعيين فى أدنى درجات الكادر الخاص وفى هذه الحالة تسوى اعانة غلاء المعيشة على أساس هذا الراتب دون النظر الى الرتب السابق والتعيين « غير المبتلى » وهو الذى تسرى عليه أحكام هذه الفتوى .

٧٤١ - اعانة غلاء المعيشة - تثبيتها - الاصل ان يكون على الماهيات والاجور
والعائلات المستحقة في ١٩٥٠/١١/٣٠ - الاستثناءات التي ترد على هذا الاصل .

يتبين من استعراض قرارات مجلس الوزراء المنظمة لموضوع تثبيت اعانة
غلاء المعيشة أن هذا المجلس قرر بجلسته المنعقدة في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٠
تثبيت اعانه غلاء المعيشة على الماهيات والمرتبات والاجور المستحقة للموظفين
والمستخدمين والعمال في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وتنفيذا لهذا القرار صدر
كتاب الادارة العامة لمستخلمي الحكومة بوزارة المالية رقم ف ٢٣٤ - ٢٣/١٣
بتاريخ ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ وينص هذا الكتاب على ما يأتي :

« أولا - يكون مقدار اعانة الغلاء التي تستحق للموظف أو المستخدم أو
العامل عن شهر ديسمبر سنة ١٩٥٠ والاشهر التالية هو مقدار اعانة الغلاء
التي استحققت على أساس يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

ثانيا - كل زيادة يحصل عليها الموظف أو المستخدم أو العامل في
ماهيته أو أجره بعد ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ لا يترتب عليها زيادة في اعانة
الغلاء » .

وفي ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ وافق مجلس الوزراء على مذكرة قسمتها
اليه اللجنة المالية برقم ٤٣٧/١ متنوعة أم (ب) وقد جاء بها « أن الموظفين
حملة المؤهلات ٠٠ الذين عينوا بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ يمنحون اعانة
غلاء المعيشة على أساس ماهيتهم المقررة لمؤهلاتهم بالانصاف بالنسبة للمؤهلين .

وحيث أن الموظفين والمستخدمين والعمال الذين حصلوا على شهادات
دراسية ومنحو الماهيات المقررة لها ٠٠ بعد صدور قرار مجلس الوزراء في
٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ يمنحون جميعا اعانة غلاء المعيشة الآن على أساس
ماهياتهم في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ طبقا لقرار مجلس الوزراء المذكور الخاص
بتثبيت اعانة الغلاء فأنهم دائبو الشكوى ويلتمسون منحهم الاعانة على الماهيات
والاجور الجديدة .

ولذلك تقترح وزارة المالية معاملة الموظفين الذين تثبت لهم اعانة الغلاء
على أساس ماهياتهم في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم حصلوا على شهادات دراسية
أعلى من هذا التاريخ أو بعده وعينوا بالدرجات أو الماهيات المقررة للمؤهلات
الجديدة على أساس منحهم اعانة الغلاء على الماهية الجديدة بعد تاريخ الحصول
عليها » .

ويقضى كتاب ديوان الموظفين رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٢ الصادر تنفيذا
لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ في البند الرابع
منه « انه بالنسبة للمعينين في اول يولية سنة ١٩٥٢ ، (وهو تاريخ نفاذ
القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١) أو بعد هذا التاريخ هؤلاء يمنحون اعانة

الغلاء عندما يحل موعد استحقاقها على أساس المراتب التى نالها زملاؤهم المميّنون الجدد فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ (تاريخ تثبيت هذه الاعانة) أو من بداية الدرجة فى الكادر الجديد أيهما أقل ، ويستفاد من هذه القرارات: أن الاصل العام فى شأن استحقاق اعانة غلاء المعيشة بقضى بتثبيتها على الماهيات والاجور والمعاشات المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وأن كل زيادة يحصل عليها الموظف أو المستخدم أو العامل فى ماهيته أو أجره بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ لا يترتب عليها زيادة فى اعانة الغلاء .

وانه استثناء من هذا الاصل العام يتغير الاساس الذى تثبت عليه اعانة الغلاء فى الحالتين الآتيتين :

أولاً - اذا كانت اعانة الغلاء مثبتة للموظف على أساس ماهيته فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم حصل على شهادات دراسية أعلى من هذا التاريخ أو بعده ، وعين فى الدرجة والراتب المقرر للمؤهل الجديد ففى هذه الحالة يمنح اعانة الغلاء على أساس الراتب الجديد ومن تاريخ الحصول عليه .

ثانياً - اذا كان الموظف معيناً فى إحدى درجات الكادر الإدارى أو الفنى العالى ثم أعيد تعيينه فى أدنى وظائف كادر خاص ففى هذه الحالة تثبت اعانة الغلاء المستحقة له على أساس مرتبه (١) فى الكادر الخاص دون المرتب الذى كان يتقاضاه طبقاً للكادر العام وذلك استناداً الى أن تعيينه فى أدنى وظائف الكادر الخاص يعتبر تعييناً جديداً أى بمثابة التعيين لأول مرة .

وأن نقل الموظف من كادر الى آخر فى غير الحالة السابقة وإن اعتبر تعييناً جديداً الا أنه لا يعد تعييناً مبتدئاً ولا يقتضى تغيير الاساس الذى ربطت عليه اعانة الغلاء المستحقة له ومن ثم تظل هذه الاعانة محسوبة له على أساس راتبه فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ تطبيقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ ولكتاب الادارة العامة لمستخدمى الحكومة بوزارة المالية رقم ٢٣/١٣/٢٢٤ بتاريخ ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ الصادر تنفيذاً لهذا القرار والذى يقضى بأن « كل زيادة يحصل عليها الموظف أو المستخدم أو العامل فى ماهيته أو أجره بعد ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ لا يترتب عليها زيادة فى اعانة الغلاء » .

(٣٠٨) (١٦/٤/١٩٦٠)

٧٤٢ - اعانة غلاء المعيشة - اعضاء مجلس الدولة - تثبيت الاعانة بالنسبة للمنتولين

اليه من الكادر العام أساسه .

(١) هذا المبدأ سبق أن قرره الجمعية العمومية فى الفترة رقم ٥٧٤ بتاريخ ١٩٥٩/٨/٢٢

(كتابنا فتاوى الجمعية العمومية قاعدة ٢٨٩ ص ٤٧٤) .

أن الأساس الذى تثبت عليه اعانة غلاء المعيشة لأعضاء مجلس الدولة المنقولين اليه من الكادر العام - على مقتضى ما تقدم (١) - يختلف تبعاً لما إذا كان هذا النقل قد تم إلى أدنى الوظائف الفنية بالمجلس وهي وظيفة مندوب مساعد أم أن النقل كان إلى وظيفة أعلى من هذه الوظيفة ففي الحالة الأولى تثبت اعانة غلاء المعيشة على أساس الراتب الجديد وهو الراتب المقرر لوظيفة المندوب المساعد وذلك استناداً إلى أن تعيينه في أدنى الوظائف الفنية بمجلس الدولة يعتبر تعييناً ممتداً أى بمثابة التعيين لأول مرة وفي الحالة الثانية حيث يتم النقل إلى وظيفة أعلى من وظيفة المندوب المساعد فإن هذا النقل وإن اعتبر تعييناً جديداً إلا أنه لا يعتبر تعييناً ممتداً فلا يقتضى تغيير الأساس الذى ربطت عليه اعانة غلاء المعيشة للموظف ومن ثم تظل هذه الاعانة محسوبة له على أساس راتبه في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

(٣٠٨ ١٦/٤/١٩٦٠)

٧٤٣ - اعانة غلاء المعيشة - تثبيتها بالنسبة لرجال النيابة الادارية - يكون على أساس مرتب وظيفة مساعد النيابة الادارية بالنسبة لمساعدى النيابة ، وعلى أساس الرواتب التى كان يتقاضاها وكلا النيابة الادارية ووُساؤها المنقولين من الكادر العام في ٣٠/١١/١٩٥٠

يبين من استعراض قرارات مجلس الوزراء المنظمة لموضوع تثبيت اعانة غلاء المعيشة أن الاصل العام في شأن استحقاق اعانة غلاء المعيشة يقتضى بتثبيتها على الماهيات والاجور والمعاشات المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وإن كل زيادة يحصل عليها الموظف أو المستخدم أو العامل في ماهيته أو أجره بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ لا يترتب عليها زيادة في اعانة الغلاء .

وإن استثناء من هذا الاصل العام تثبيت اعانة الغلاء على غير هذا الأساس وذلك عند تعيين موظفى الكادر الادارى أو الفني العالى في أدنى وظائف كادر خاص ففي هذه الحالة تثبت اعانة الغلاء المستحقة لهم على أساس رواتبهم في الكادر الخاص دون تلك التى كانوا يتقاضونها في الكادر العام وذلك استناداً إلى أن تعيينهم في أدنى وظائف الكادر الخاص يعتبر تعييناً جديداً أى بمثابة التعيين لأول مرة وأن نقل الموظف من كادر إلى آخر في غير هذه الحالة وإن اعتبر تعييناً جديداً إلا أنه لا يعد تعييناً ممتداً ولا يقتضى تغيير الأساس الذى ربطت عليه اعانة الغلاء المستحقة له ومن ثم تظل هذه الاعانة محسوبة له على أساس راتبه الذى كان يتقاضاه في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ تطبيقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ ولكتاب الادارة العامة

لستخدمى الحكومة بوزارة المالية رقم ٢٣٤/١٣/٢٧ الصادر فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ تنفيذاً لهذا القرار والذى يقضى بان « كل زيادة يحصل عليها الموظف أو المستخدم أو العامل فى ماهيته أو أجره بعد ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ لا يترتب عليها زيادة فى اعانة الغلاء » .

وعلى مقتضى ما تقدم فإن الأساس الذى تثبت عليه اعانة غلاء المعيشة المستحقة لأعضاء النيابة الادارية الذين كانوا يشغلون درجات فى الكادر العام يختلف تبعاً لما اذا كانت نقلهم قد تم الى أدنى الوظائف الفنية بها وهى وظيفة (مساعد) أم أن النقل كان الى وظيفة أعلى من هذه الوظيفة ففى الحالة الاولى تثبت اعانة غلاء المعيشة على أساس الراتب الجديد وهو الراتب المقرر لوظيفة مساعد النيابة الادارية وذلك استناداً الى أن تعيينه فى أدنى الوظائف الفنية بالنيابة الادارية يعتبر تعييناً مبتدئاً أى بمثابة التعيين لأول مرة ، وفى الحالة الثانية حيث يتم النقل الى وظيفة أعلى من وظيفته المساعد فإن هذا النقل وان اعتبر تعييناً الا أنه لا يعتبر تعييناً مبتدئاً ، ومن ثم فهو لا يقتضى تغيير الأساس الذى ربطت عليه اعانة غلاء المعيشة للموظف وتظل هذه الاعانة محسوبة له على أساس راتبه الذى كان يتقاضاه فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن اعانة غلاء المعيشة المستحقة لمساعدى النيابة الادارية تثبت على أساس رواتبهم الجديدة التى يتقاضونها فى وظيفة (مساعد) أما اعانة الغلاء المستحقة لوكلاء النيابة الادارية ورؤسائها فتظل مثبتة على أساس رواتبهم التى كانوا يتقاضونها فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

(٤٠١) ١٩٦٠/٥/١٧

(تعليق)

سبق للجمعية ان قررت نفس المبدأ الوارد فى هذه الفتوى فى فتاوها رقم ٥٧٤ بتاريخ ١٩٥٩/٨/٢٥ (كتابنا فتاوى الجمعية العمومية قاعة ٢٨٩ ص ٤٧٤) .

٧٤٤ - الاصل فى تثبيت اعانة غلاء المعيشة ان يكون على اساس المعايير والاحجور والمعايير المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ دون تأخير اية زيادة تفرق على الراتب بعد ذلك على اعانة الغلاء فلا يزيد بازيد الراتب - استثناء ان يردان على هذا المبدأ .

يبين من استقصاء قرارات مجلس الوزراء المنظمة لموضوع تثبيت اعانة غلاء المعيشة ان مجلس الوزراء اصدر فى ١١ من يولييه سنة ١٩٤٤ قراراً بتثبيت اعانة غلاء المعيشة التى تمنح للموظفين والمستخدمين والعمال وتنفيذاً م ٧٤ فتاوى

لهذا القرار صدر كتاب وزارة المالية الدورى المؤرخ فى ١٦ من أغسطس سنة ١٩٤٤ فأضيا بأن كل زيادة فى الماهية يحصن عليها الموظف أو المستخدم أو العامل باليومية اعتبارا من ١١ يولية سنة ١٩٤٤ لا يترتب عليها زيادة اعانة الغلاء ويطبق هذا على الترقيات والملاوات العادية والاستثنائية وتسوية الحالات وتعديل بعض الكادرات ٠٠٠ وأن الموظفين الجدد الذين رفعت الماهيات الابتدائية المقررة لمؤهلاتهم طبقا لقواعد الانصاف يلاحظ منحهم اعانة غلاء على أساس الماهيات التى كانت تمنح لمؤهلاتهم قبل الانصاف أو التحسين . وفى ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٠ صدر قرار من مجلس الوزراء برفع القيد الخاص بتثبيت اعانة غلاء المعيشة اعتبارا من اول مارس سنة ١٩٥٠ ويمنح هذه الاعانة لجميع الموظفين والمستخدمين والعمال باليومية على أساس الماهية الفعلية التى يتناولها كل منهم .

وفى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ عاد مجلس الوزراء فقرر تثبيت اعانة غلاء المعيشة على الماهيات والمرئيات والاجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال فى آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وتنفيذا لهذا القرار صدر كتاب وزارة المالية رقم ف ٢٣٤ - ٢٧/١٣ المؤرخ فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ وينص . هذا الكتاب على ما يأتى :

اولا - يكون مقدار اعانة الغلاء التى تستحق للموظف أو المستخدم أو العامل عن شهر ديسمبر سنة ١٩٥٠ والاشهر التالية هو مقدار اعانة الغلاء التى استحققت على أساس يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

ثانيا - كل زيادة يحصل عليها الموظف أو المستخدم أو العامل فى ماهيته أو اجره بعد ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ لا يترتب عليها زيادة فى اعانة الغلاء .

وفى ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ ، وافق مجلس الوزراء على مذكرة قدمتها اليه اللجنة المالية برقم ٤٣٧/١ متنوعة ٨٠ (ب) جاء فيها أن الموظفين حملة المؤهلات ٠٠٠ الذين عينوا بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ يمنحون اعانة غلاء المعيشة على أساس ماهياتهم المقررة لمؤهلاتهم بالانصاف .

ومن حيث أن الموظفين والمستخدمين والعمال الذين حصلوا على شهادات دراسية ومنحوا الماهيات المقررة ٠٠٠ بعد صدور قرار مجلس الوزراء فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٠ يمنحون جميعا اعانة غلاء المعيشة الآن على أساس ماهياتهم فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، طبقا لقرار مجلس الوزراء المذكور الخاص بتثبيت اعانة الغلاء فانهم دائبو الشكوى ويلتمسون منحهم الاعانة على الماهيات والاجور الجديدة . ولذلك تقترح وزارة المالية معاملة الموظفين الذين ثبتت لهم اعانة الغلاء على أساس ماهياتهم فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم حصلوا على شهادات دراسية أعلى من هذا التاريخ أو بعده وعينوا بالدرجات أو الماهيات المقررة للمؤهلات الجديدة - على أساس منحهم اعانة الغلاء على الماهيات الجديدة من تاريخ الحصول عليها .

ولما عمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن نظام موظفى الدولة ابتداء من أول يولية سنة ١٩٥٢ قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ استقطاع ما يوازى الزيادة التى حصل عليها الموظفون بسبب تطبيق الكادر الجديد المرافق للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من اعانة غلاء المعيشة .

وبتاريخ ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ ، قرر مجلس الوزراء سريان القاعدة المقدم ذكرها على من يعينون فى ظل الكادر الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة وتنفيذا لهذا القرار أصدر ديوان الموظفين كتابه الدورى رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٢ وقد جاء فى البنسـد (رابعا) منه أنه « بالنسبة للمعينين فى أول يولية سنة ١٩٥٢ (تاريخ نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١) أو بعد هذا التاريخ هؤلاء يمنحون اعانة الغلاء عندما يحل ومعد استحقاقها على أساس المرتبات التى نالها زملاؤهم المعينون الجدد فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ (تاريخ تثبيت اعانة الغلاء أو بداية الدرجة فى الكادر الجديد) » أيهما أقل .

ويستفاد من هذه القرارات :

أولا - أن الاصل فى تثبيت اعانة غلاء المعيشة أن يكون على أساس الماهيات والاجور والمعاشات المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وأن كل زيادة يحصل عليها الموظف أو المستخدم أو العامل فى ماهيته أو أجره بعد هذا التاريخ لا يترتب عليها زيادة فى اعانة الغلاء .

ثانيا - أنه استثناء من هذا الاصل يتغير الأساس الذى تثبت عليه اعانة الغلاء فى حالتين :

الأولى : اذا حصل الموظف الذى تثبت اعانة غلاء المعيشة المستحقة له على أساس راتبه فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ على شهادات دراسية أعلى من هذا التاريخ أو بعده وعين فى الدرجة وبالراتب المقررين لهذه الشهادات الجديدة فانه فى مثل هذه الحالة يعاد حساب اعانة الغلاء التى تمنح له على أساس الراتب الجديد اعتباراً من تاريخ الحصول عليه .

والثانية : اذا كان الموظف معيناً فى إحدى درجات الكادرين الفنى العالى والادارى ثم أعيد تعيينه فى أدنى وظائف إحدى الهيئات أو الجهات التى تنظم شئون موظفيها قواعد خاصة فانه فى مثل هذه الحالة تثبت اعانة الغلاء التى تمنح لمثل هذا الموظف على أساس مرتبه فى الكادر الخاص ذلك أن تعيينه فى هذا الكادر الخاص وفى أدنى درجاته يعتبر تعييناً مبتدأً فيعامل على أساس أنه عين لأول مرة وتحسب اعانة غلاء المعيشة له على أساس مرتبه الذى يتقاضاه

فى هذا الكادر لا على أساس الراتب الذى تثبت على أساسه اعانة الغلاء عنمما
كان يشغل وظيفة من وظائف الكادر العام .

أما نقل الموظف من كادر الى آخر فى غير الحالة السابقة كما لو نقل الى
وظيفة أعلى من أدنى درجات الوظائف فى كادر خاص فانه وان كان يعتبر
تعيينا جديدا ، الا أنه لا يعد تعيينا مبتداً ومن ثم فلا يعامل الموظف فى مثل
هذه الحالة معاملة من يعين لأول مرة وإنما تظل اعانة غلاء المعيشة محسوبة له
على أساس راتبه فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

٩٢٧ (١٢/٧/١٩٦١)

٧٤٥ - اعانة غلاء المعيشة - حسابها بالنسبة لمن يعين فى وظيفة (معيد) باحدى
الجامعات - يكون على أساس الراتب المقرر لهذه الوظيفة فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ سواء
كان هذا التعيين مبتداً او كان بطريق النقل من احدى وظائف الكادر العام - حسابها بالنسبة
للمعيد الذى يعين مدرسا باحدى الجامعات - يكون على أساس الراتب المقرر لهذه الوظيفة فى
٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ اما اذا كان منتقلا من الكادر العام فان الاعانة تظل محسوبة على
أساس الراتب الذى كان يتقاضاه فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

ان مقتضى تطبيق القواعد المتقدمة (١) أن الراتب الذى تحسب على
أساسه اعانة غلاء المعيشة المستحقة لمن يعين فى وظيفة (معيد) باحدى الجامعات
هو الراتب المقرر لهذه الوظيفة فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ويستوى فى
هذا الحكم أن يكون من يعين فى هذه الوظيفة موظفا سابقا فى احدى وظائف
الكادر العام أولا يكون .

أما من يعين فى وظيفة (مدرس) باحدى الجامعات فان الراتب الذى
تحسب على أساسه اعانة غلاء المعيشة يختلف تبعا لما اذا كان التعيين من
الخارج ام كان بطريق النقل من احدى وظائف الكادر العام ام كان بطريق
الترقية من وظيفة (معيد) ففي الحالة الاولى تحسب اعانة الغلاء على أساس
الهامية المقررة لوظيفة (المدرس) فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ تطبيقا للاصل
العام فى حساب هذه الاعانة لمن يعين لأول مرة . وفى هذه الحالة الثانية ،
فانه وان كان تعيين من كان موظفا فى احدى وظائف الكادر العام فى وظيفة
مدرس يعتبر تعيينا جديدا لاختلاف طبيعة العمل فى كل من الوظيفتين الا أنه
لا يعتبر تعيينا مبتداً ومن ثم فلا يكون ثمة محل لتغيير الأساس الذى ربطت
بناء عليه اعانة غلاء المعيشة وإنما تظل اعانة الغلاء الخاصة بذلك الموظف مثبتة
على أساس الراتب الذى كان يتقاضاه فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، بغض

النظر عن الراتب الذى حصل عليه فى وظيفة مدرس تطبيقا للاصل العام المشار اليه فيما تقدم والذى يقضى بعدم زيادة الاعانة تبعا لما يطول على الراتب من زيادة ايا كان سببها .

وانه وان كان الاصل العام يقضى بتثبيت اعانة غلاء المعيشة على اساس المرتب الذى كان يتقاضاه المعيد فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ الا ان تعيينه المعيد فى وظيفته مدرس يستلزم حصوله على شهادة (الدكتوراة) تطبيقا لقانون الجامعات وبذلك تتوافر مبررات الاستثناء المنصوص عليه فى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ بالنسبة الى من يحصل على مؤهل اعلى ويعين فى الدرجة وبالمهامة المقررة لهذا المؤهل طبقا لاحكام هذا القرار مما يقتضى حساب اعانة الغلاء على اساس المهامة الجديدة اعتبارا من تاريخ الحصول عليها .

وغنى عن البيان ان المهامة التى تربط على اساسها اعانة غلاء فى هذه الحالة هو الراتب المقرر لوظيفة مدرس فى تاريخ تثبيت الاعانة ومقداره ٣٦٠ جنيهها سنويا بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٠ لهذا انتهى رأى الجمعية الى ما يأتى :

أولا - تحسب اعانة غلاء المعيشة التى تستحق لمن يعين فى وظيفة (معيد) باحدى الجامعات على اساس المرتب المقرر لهذه الوظيفة فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ سواء اكان هذا التعيين مبتدأ أو كان بطريق النقل من احدى وظائف الكادر العام .

ثانيا - تحسب اعانة غلاء المعيشة للمعيد الذى يعين مدرسا باحدى الجامعات على اساس الراتب المقرر لهذه الوظيفة فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠

ثالثا - تظل اعانة غلاء المعيشة التى تمتع لمن يعين مدرسا باحدى الجامعات محسوبة على اساس الراتب الذى كان يتقاضاه فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ متى كان تعيينه بطريق النقل من الكادر العام الى وظيفة (مدرس)

(٩٢٧) (١٩٦١/١٢/٧)

٧٤٦ - الموظفون الذين تركوا الخدمة ثم أعيدوا اليها يمنحون اعانة الغلاء التى كانوا يحصلون عليها قبل ترك الخدمة اذا كان التعيين فى احدى درجات الكادر ، لما اذا كان التعيين فى درجة اعل فليكون النطاق بالحالة القانونية التى يصل اليها الموظف فى تاريخ تثبيت الاعانة .

أصدر مجلس الوزراء فى يولية سنة ١٩٤٤ قرارا بتثبيت اعانة غلاء المعيشة التى تمتع للموظفين والمستخدمين والعمال وتنفيذا لهذا القرار صدر كتابه المالية الدورى المؤرخ ١٦ من أغسطس سنة ١٩٤٤ قاضيا بأن كل زيادة فى المهامة التى يحصل عليها الموظف أو المستخدم أو العامل باليومية اعتبارا من

١١ من يولية سنة ١٩٤٤ لا يترتب عليها زيادة فى اعانة الغلاء وطبق هذا على الترقيةات والملاوات العادية والاستثنائية وتسوية الحالات ونمعديل بعض الكادرات وأن الموظفين الجدد الذين رفعت الماهيات الابتدائية المقررة لمؤهلاتهم قبل الانصاف أو التحسين يلاحظ منحهم اعانة غلاء المعيشة على أساس الماهيات التى كانت تمنح لمؤهلاتهم قبل الانصاف أو التحسن . وفى ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ صدر قرار مجلس الوزراء برفع القيد الخاص بتثبيت اعانة الغلاء اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٥٠ وتمنح هذه الاعانة الى جميع الموظفين والمستخدمين والعمال على أساس الماهية الفعلية التى يتناولها كل منهم .

وفى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ عاد مجلس الوزراء بقرار تثبيت الاعانة على الماهيات والمرتبات والاجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال فى آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ - وتنفيذا لهذا القرار صدر كتاب المالية الدورى ورقم ف ٢٣٤ - ٢٧/١٣ المؤرخ فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ وينص هذا الكتاب على ما يأتى :

أولا - يكون مقدار اعانة الغلاء التى تستحق للموظف أو المستخدم أو العامل عن شهر ديسمبر سنة ١٩٥٠ والاشهر التالية هو مقدار اعانة الغلاء التى استحققت على أساس يوم ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

ثانيا - كل زيادة يحصل عليها الموظف أو المستخدم أو العامل فى الماهية أو الاجر بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ لا يترتب عليها زيادة فى اعانة الغلاء .

وفى ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ وافق مجلس الوزراء على مذكرة قدمت اليه اللجنة المالية برقم ٤٣٧ متنوعة م ٨ (ب) جاء فيها أن الموظفين حملة المؤهلات الذين عينوا بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ يمنحون اعانة غلاء المعيشة على أساس ماهياتهم المقررة لمؤهلاتهم بالانصاف .

ولما كان الموظفون والمستخدمون والعمال الذين حصلوا على شهادات دراسية ومنحوا الماهيات المقررة لها . بعد صدور قرار مجلس الوزراء فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ يمنحون جميعا اعانة غلاء المعيشة الآن على أساس ماهياتهم فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ طبقا لقرار مجلس الوزراء المذكور الخاص بتثبيت اعانة الغلاء فانهم دائبوا الشكوى ويلتمسون منحهم الاعانة على الماهيات والاجور الجديدة . ولذلك تقترح وزارة المالية معاملة الموظفين الذين تثبت لهم اعانة الغلاء على أساس ماهياتهم فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم حصلوا على شهادات دراسية أعلى من هذا التاريخ أو بعده وعينوا بالدرجات أو الماهيات المقررة للمؤهلات الجديدة - على أساس اعانة الغلاء على الماهيات الجديدة من تاريخ حصولهم عليها وذلك حتى لا يمتاز جديد على قديم أسوة بما اتبع بعد تثبيت اعانة الغلاء فى أول أغسطس سنة ١٩٤٢ .

ولما عمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن موظفي الدولة ابتداء من يولية سنة ١٩٥٢ قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ استقطاع ما يوازي الزيادة التي حصل عليها الموظفون بسبب تطبيق الكادر الجديد المرافق للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من اعانة غلاء المعيشة . وبتاريخ ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ قرر مجلس الوزراء سريان القاعدة المتقدم ذكرها على من يعينون في ظل الكادر الملحق بقانون التوظيف ، وتنفيذا لهذا القرار اصدر ديوان الموظفين كتابه الدوري رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٢ ، وقد جاء في البند (رابعا) منه أنه بالنسبة للمعينين في أول يولية سنة ١٩٥٢ (تاريخ نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١) أو بعد هذا التاريخ - هؤلاء يمنحون اعانة الغلاء عنسما يحل موعد استحقاقها على أساس المرتبات التي نالها زملاؤهم المعينون الجدد في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ تاريخ تثبيت اعانة الغلاء أو بداية الدرجة في الكادر الجديد أيهما أقل .

ويستفاد من هذه القرارات أن الاصل في تثبيت اعانة غلاء المعيشة أن يكون على أساس الماهيات والاجور والمعاشات المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وأن أية زيادة يحصلون عليها بعد هذا التاريخ لا يترتب عليها زيادة في اعانة الغلاء ما لم تتوافر بالنسبة لهم شروط الاستثناء المنصوص عليها في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ فإذا توافرت هذه الشروط فإن الاعانة تمنح لهم على أساس الماهية المقررة للموئل الجديد بالنسبة الى الموظفين أو الدرجة الجديدة بالنسبة الى عمال اليومية .

على هذا الأساس فإن الموظفين الذين تركوا الخدمة لاي سبب من الاسباب بعد تاريخ التثبيت لاعانة الغلاء ثم اعيدوا الى الخدمة بعد ذلك وضمت مدة خدمتهم السابقة الى مدة خدمتهم الحالية فهؤلاء يمنحون اعانة الغلاء التي كانوا يحصلون عليها من قبل تركهم الخدمة ما دامت شروط الاستثناء المشار اليها فيما تقدم لم تتوافر في حالتهم .

أما بالنسبة الى الموظفين الذين الحقوا بالخدمة بعد تاريخ تثبيت اعانة الغلاء فإن ثمة قاعدة أساسية تهيم على التنظيم القانوني لاعانة غلاء المعيشة وهي عدم امتياز الموظف الجديد على الموظف القديم ومقتضى ذلك أن تثبت اعانة الغلاء الخاصة بالموظف الجديد على أساس المرتب المقرر لشئله المعين الجديد في تاريخ تثبيت الاعانة .

وتجرى هذه القاعدة على اطلاقها اذا عين الموظف الجديد في أدنى درجات الكادر سواء منح أول مربوط الدرجة أو مرتبا يزيد على ذلك أما اذا عين في درجة أعلى نتيجة لحساب خدمته السابقة بالتطبيق للقواعد التنظيمية العامة في شأن ضم مدد الخدمة السابقة فليس من شك في أن الاقلية الاعتبارية التي ترتبها هذه القواعد هي اقلية قانونية يترتب عليها كافة الآثار المترتبة

على الاقنمية الاصلية ومن بينها الاعتماد بالحالة القانونية التى يصل اليها
الموظف فى تاريخ تثبيت الاعانة واتخاذ المرتب الفرضى المستحق له فى هذه
التاريخ أساسا لحساب اعانة الغلاء .

(١٩٦١/١٢/٧) ١٢٨

٧٤٧ - سرد القواعد المقررة فى شأن اعانة غلا المعيشة - الماهية التى تثبت عليها
اعانة غلا المعيشة بالنسبة الى المستشارين والقضاة الذين عينوا فى وظائفهم من الخارج واسم
بعد ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

يبين من استعراض القواعد الاساسية المقررة فى شأن اعانة غلا المعيشة
انه بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٤١ صدر قرار من مجلس الوزراء بمنح اعانة
غلاء المعيشة للموظفين والمستخدمين والعمال .

وبتاريخ ٦ من أغسطس سنة ١٩٤٤ صدر كتاب دورى من وزارة المالية
تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من يولية سنة ١٩٤٤ قضى بتثبيت
الاعانة على الماهية التى تستحق للموظف فى التاريخ المذكور مجردة مما يكون
قد ناله من زيادة نتيجة لمنحه علاوة أو ترقية استثنائية على خلاف قواعد
الكادر العام ، ومما يكون قد ناله نتيجة لتحسين حالته كالزيادة للمرتب على
تطبيق قواعد الانصاف ، كذلك تضمن هذا الكتاب فيما تضمنه من أحكام
أن الموظفين الجدد الذين رفعت ماهياتهم الابتدائية المقررة لمؤهلاتهم طبقا
لقواعد الانصاف تثبت لهم الاعانة على أساس الماهيات التى كانت تمنح
لمؤهلاتهم قبل الانصاف أو التحسين حتى لا يمتاز جديد على قديم .

وبتاريخ ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ صدر قرار مجلس الوزراء برفع
قيد التثبيت فأصبحت الاعانة تمنح على أساس الماهية التى يتقاضاها الموظف .

وبتاريخ ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ صدر قرار من مجلس الوزراء بتثبيت
اعانة غلا المعيشة على المرتبات والاجور المستحقة للموظفين والعمال فى آخر
نوفمبر سنة ١٩٥٠ وقضى كتاب المالية الدورى الصادر فى ٣١ من ديسمبر
سنة ١٩٥٠ تنفيذا لهذا القرار بأن كل زيادة يحصل عليها الموظف أو المستخدم
أو العامل فى ماهيته بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ لا يترتب عليها زيادة
فى اعانة الغلاء .

وبتاريخ ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ صدر قرار مجلس الوزراء بالموافقة
على معاملة الموظفين الذين تثبت لهم اعانة غلا المعيشة على ماهياتهم فى ٣٠ من
نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم حصلوا على شهادات دراسية أعلى بعد هذا التاريخ
وعينوا بالدرجات المقررة لمؤهلاتهم الجديدة على أساس منحهم اعانة غلا المعيشة
على الماهية الجديدة من تاريخ الحصول عليها حتى لا يمتاز جديد على قديم .

ويستفاد من هذه القرارات أن ثمة قاعدة أساسية تهيمن على التنظيم القانوني لقرارات اعانة غلاء المعيشة - هي عدم امتياز الموظف الجديد على الموظف القديم وقد أبرزت هذه القاعدة كل من قرارى مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١١ من يولية سنة ١٩٤٤ و٦ من يناير سنة ١٩٥٢ المشار اليهما - ومن ثم فإنه لما كانت اعانة غلاء المعيشة قد ثبتت على الماهيات المستحقة فى آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ فإن مقتضى الاصل المشار اليه هو أن تثبت هذه الاعانة لمن عين من الموظفين بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ تاريخ تثبيت الاعانة على أساس المرتبات المقررة لئلا يمتاز جديدا على قديم .

كذلك يتضح من النصوص المشار اليها أن قاعدة المثلل هذه لها معنى خاص فى مفهوم قرارات مجلس الوزراء الخاصة باعانة الغلاء اذ هي تتحدد بالماهية المقررة لمؤهل الموظف فى التاريخ المتخذ اساسا لتثبيت الاعانة ، وهذا المعنى ظاهر بوضوح فى كتاب المالية المورى الصادر تنفيذا لقرار مجلس الوزراء المؤرخ ١١ من يولية سنة ١٩٤٧ اذ تضمن هذا الكتاب النص صراحة على تثبيت الاعانة بالنسبة الى من يعين بعد هذا التاريخ بالماهية المقررة لمؤهله بمقتضى قواعد الانصاف على أساس الماهية المقررة لمؤهله قبل العمل بالقواعد المذكورة . كذلك ترددت هذه القاعدة فى مذكرة وزارة المالية التى صدرت بالموافقة عليها قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ فجاء فى اكثر من موضع من هذه المذكرة أن المقصود بالماهية التى تثبت عليها الاعانة بالنسبة لمن يعين بعد تاريخ قيد التثبيت - هي الماهية المقررة لمؤهل الموظف فى تاريخ أعمال قاعدة تثبيت الاعانة .

ويخلص مما سبق أن القاعدة الواجبة التطبيق قانونا فى تثبيت اعانة غلاء المعيشة بالنسبة الى من يعين بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ هي تثبيت هذه الاعانة على أساس الماهية المقررة للمؤهل فى التاريخ المذكور سواء عين الموظف فى أدنى درجات الكادر أو فى درجة أعلى ، وسواء أكن تعيينه فى نطاق الكادر العام أو إحدى الكادرات الخاصة .

فإذا كان تعيينه بإحدى الكادرات الأخيرة تثبت له الاعانة على الماهية المقررة لمؤهله فى التاريخ المتخذ أساسا لأعمال قاعدة التثبيت ، أى على أول مربوط أدنى درجات الكادر الذى عين فيه ، وبذلك تكون قاعدة المثلل قد عملت بمضمونها - كما حددته قرارات اعانة غلاء المعيشة وبلا تفرقة بين كادر عام وكادر خاص ، فتثبت الاعانة بالنسبة الى جميع موظفى الكادرات المختلفة على أسس موحدة وعلى مقتضى قواعد متماثلة مادام المصدر التشريعى فيما يتعلق بتطبيق القاعدة فى حق الجميع هو مصدر واحد .

على مقتضى ذلك فإن من عين من الخارج فى وظيفة قاض أو مستشار

مباشرة بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ تثبت له الاعانة على ماهية قدرها ١٥
جنيها وهي أول مربوط أدنى وظائف كادر القضاء فى التاريخ المشار اليه .

والقول بأن مؤدى هذا الرأى هو ايجاد تفرقة بين المذكورين وبين من
كانوا يشغلون الوظائف التى عينوا فيها فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ مما
يتعين معه تثبيت الاعانة لهم على أساس المرتبات المقررة لوظائفهم فى التاريخ
المشار اليه - هذا القول مردود بما سلف بيانه وهو القاعدة طبقاً لقرارات
مجلس الوزراء الخاصة باعانة غلاء المعيشة وهي أن تثبت الاعانة بالنسبة الى
من عين بعد ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ على أساس المرتب المقرر لمؤهل الموظف
فى هذا التاريخ لا على أساس المرتب المقرر لمثل الوظيفة التى عين بها .

وفضلاً عن ذلك ، فان مؤدى هذا القول هو تمييز الموظف الجديد على
الموظف القديم وهو أمر حرصت قرارات اعانة غلاء المعيشة على تلافيه طبقاً
لما أشرنا اليه آنفاً - وبيان ذلك أنه لو عين قاضيان مثلاً فى أول يناير سنة
١٩٦٠ أحدهما من الخارج والآخر بطريق الترقية لتثبت الاعانة لاول على ماهية
قدرها ٤٥ جنيها ولكانت اعانة الغلاء للثانى مثبتة على ماهية قدرها ١٥ جنيها
وذلك بالرغم من تماثل مركزيهما بالنظر الى تاريخ التعيين فى وظيفة قاضى -
ولا خلاف بينهما سوى أن أحدهما شغل الوظيفة بطريق الترقية من وظيفة
أدنى ، بينما شغلها الآخر بطريق التعيين المباشر . وهو اختلاف أن برر امتياز
الاول على الثانى بالنظر الى مدة خدمته فى الوظائف السابقة على وظيفة قاضى ،
لا يبرر بأية حال من الاحوال تمييز الثانى على الاول .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن اعانة غلاء المعيشة بالنسبة الى
من عين فى وظائف المستشارين والقضاة من الخارج بعد ٣٠ من نوفمبر سنة
١٩٥٠ ، تثبت على ماهية قدرها خمسة عشر جنيها وهي الماهية المقررة للمؤهل
فى هذا التاريخ .

(١٢٥) ١٩٦٢/٢/١٧

٧٤٨ - عمال - اعانة غلاء المعيشة - تثبيتها على الاجور المستحقة فى ٣٠ من نوفمبر
سنة ١٩٥٠ - اتفاد الاجر القانونى دون الفصل باسماء هؤلاء التثبيت - اعمال الائز الرسمى
للتسوية التى تتم طبقاً لقواعد تنظيمية وتثبيت الاعانة على الاجر المستحق نتيجة لها - وجوب
حذف نسبة الـ ٢١٪ التى تقدر ودها بقرار مجلس الوزراء فى ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ اعتباراً
من تاريخ نفاذه من ١٤ من فبراير سنة ١٩٥١ من الاجر الألى ثبتت على أساسه الاعانة طبقاً
لقرار مجلس الوزراء فى ٢٤ من يونيه سنة ١٩٥١ .

انه عن تثبيت اعانة غلاء المعيشة على الاجور الفرضية التى تستحق
لعمال اليومية فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ تاريخ أعمال قاعدة التثبيت

نتيجة لتسوية حالتهم على مقتضى قاعدة قانونية لاحقة فى نفاذها أو صدورهما على التاريخ السالف الذكر وذلك فى ضوء ما قضت به المحكمة الإدارية العليا فى القضيتين رقم ٥٥٢ لسنة ٣٢٩٩ ورقم ٢٤٩ لسنة ٥٠ فإنه يبين من الاطلاع على القضية الاولى انه وإن كان موضوعها قد انصب أساسا على بحث مدى أحقية العامل الذى طبق عليه الكادر فى أول مايو سنة ١٩٤٥ وخرج من الخدمة قبل ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ فى الافادة من قرار مجلس الوزراء الصادر فى هذا التاريخ فيما قضى به من رد الـ ١٢٪ التى سبق أن خصمت من العمال عند تسوية حالتهم طبقا لاحكام الكادر الا أن المحكمة قد تعرضت فى أسباب حكمها للحالة محل البحث فى التدليل على ما انتهت اليه من نتيجة تتحصل فى عدم استحقاق العامل المذكور لاسترداد الـ ١٢٪ فقد جاء فى الحكم انه لما كان القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥١ ، الصادر بفتح اعتماد اضافي لمواجهة صرف الفروق المالية المترتبة على تنفيذ قرار مجلس الوزراء المشار اليه قد صدر فى ١٤ من فبراير سنة ١٩٥١ فقد أوضح كتاب وزارة المالية الدورى ملف رقم ٢٣٤ - ٤٣/٩ الصادر فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٥١ أن التكملة المشار اليها تصرف من تاريخ صدور القانون المذكور لا من ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ وقد أقر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٤ من يونية سنة ١٩٥١ مذهبته اليه وزارة المالية من تعيين ذلك التاريخ مبدأ لصرف هذه الفروق اذ قضى بأن تظل الاعانة مثبتة كما هي فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ قبل رد الـ ١٢٪ مؤيدا بذلك اعتبار تلك الفروق غير مستحقة الا من ١٤ فبراير سنة ١٩٥١ لا قبل ذلك وأن استحقاقها ليس بأثر رجعى منعطفا على الماضى ٠ ، ٠

أما فى القضية رقم ٢٤٩ لسنة ٥٠ فقد حكمت المحكمة بتثبيت الاعانة على الاجر المستحق فرضا فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ واستندت فى ذلك الى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٨ مارس سنة ١٩٥٣ والذى قضى بالموافقة على تثبيت الاعانة لعمال اليومية الذين تثبت لهم الاعانة فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم نقلوا الى درجات أعلى بعد ذلك التاريخ على أساس أول مربوط درجاتهم الجديدة من تاريخ الحصول عليها سواء أكان النقل فى حدود الوظائف المخصصة للتعيين من الخارج أو للترقية وذلك حتى لا يمتاز قديم على جديد . فقد جاء فى الحكم أنه « باستلهم روح هذا القرار والالتفات الى أهدافه ومرايمه يتحتم القول بأن تحسين أجر المظمون لصالحه بزيادة مربوط درجته وتدرج أجره فى نطاقها بأثر رجعى طبقا لقرار مجلس الوزراء فى ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ أجدر بالاعتبار فى مقام تثبيت الاعانة من مجرد تحسين يطرأ عليه نتيجة لترقيته أو نقله الى درجة أعلى بعد ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ذلك أن التحسين الاول انما نشأ عن إعادة تسوية انتراضية بحيثنا يعتبر مستحقا لاجر فرضى مقداره ١٥٠ مليا فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ بحكم الاثر الرجعى للتسوية التى أوجبها قرار مجلس الوزراء فى ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ ولا يقدح فى ذلك أن يكون استحقاقه لفروق الاجر

المرتبة على هذه التسوية ممتنعا قبل تاريخ نفاذ القرار المذكور لأن حظر صرف الفروق المالية عن الماضي لاعتبارات مالية لا تنفي استحقاق هذا الاجر افتراضا قبل ذلك ومؤدى هذا لزوم تثبيت اعانة الغلاء على مقدار الاجر طبقا للتسوية الفرضية .

وجدير بالذكر انه بالإضافة الى هذا الحكم فقد واجهت المحكمة ذات الموضوع فى قضية أخرى هي القضية رقم ١٣٤ لسنة ٥ القضائية وقد قضت فيها بتثبيت الاعانة على الاجر المستحق فرضا فى تاريخ . اتبثبت استنادا الى أن قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ وقد قضى بتثبيت الاعانة على أساس الماهيات والاجور المستحقة فى آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ فانه العبرة - تكون بالاجر المستحق فى هذا التاريخ دون ما يصرف منه اذ الصرفه أثر من آثار استحقاق المرتب أو الاجر .

ويبين من استعراض هذه الاحكام أن قضاء المحكمة الادارية العليا قد استقر على تثبيت اعانة غلاء المعيشة للعامل على الاجور الفرضية التي استحققت لهم فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ نتيجة لتسوية حالتهم على مقتضى قاعدة قانونية لاحقة فى صدورهما او نفاذها على هذا التاريخ أما حكم المحكمة الادارية العليا فى القضية رقم ٥٥٦ لسنة ٣ القضائية فانه لم يتعلق أساسا بالمسألة محل البحث وانما بمسألة أخرى سبق بيانها وان ما ورد فى اسبابه متعلقا بتثبيت اعانة الغلاء لعمال اليومية بعد صدور قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ يونية سنة ١٩٥٠ لم يكن مثار منازعة أو خلاف فضلا عن ذلك فانه لا تعارض بين ما جاء باسبابه وبين قضاء المحكمة فى القضية رقم ٢٤٩ لسنة القضائية ورقم ٦٣٤ لسنة ٥ القضائية ذلك أن موافقة الحكم بأن اعانة الغلاء تظل مثبتة على الاجر الذى استحق فعلا للعامل فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ وقبل رد الـ ١٢٪ الى تقرر ردها بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ يونية سنة ١٩٥٠ المشار اليه والمنفذ اعتبارا من ١٤ فبراير سنة ١٩٥١ - تاريخ فتح الاعتماد - هذه الموافقة لم تستند فى أساسها الى مقتضى تطبيق القواعد العامة التى تحكم اعانة الغلاء الى سبيل اختطته المحكمة فى تفسير قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ بتثبيت الاعانة المذكورة وانما استندت المحكمة فى ذلك الى نص صريح هو قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٤ يونية سنة ١٩٥١ فى خصوص مدى تأثير تثبيت الاعانة للعمال بعد رد الـ ١٢٪ وهي تمثل احدى المزايا التى صدر بها قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ يونية سنة ١٩٥٠ وليست كل ما ورد من مزايا فى هذا القرار أو غيره من القرارات اللاحقة . ومن ثم فان هذه الميزة وحدها (الـ ١٢٪) هي التى لا تدخل فى الاجر الذى تثبت عليه الاعانة وذلك اعمالا لاحكام قرار مجلس الوزراء السالف الذكر أما ما عداهما من مزايا ما ورد منها فى قرار مجلس الوزراء انصاحر فى ١١ يونية سنة ١٩٥٠ أو غيره من القرارات اللاحقة فانها تخفى مدى

المستحقاق الاعانة عنها وتأثرها بقيد التثبيت للقواعد العامة وهذه تشير الى
استحقاقها حسبما أفادت عنه المحكمة العليا في حكمها المشار اليهما ما دامت
- وأن تراخت آثارها الطيبة الى ما بعد تاريخ اعمال قاعدة التثبيت - تعتبر
مستحقة قرضاً في تاريخ اعمال هذه القاعدة .

ويتضح مما سبق أنه وفقاً لفضاء المحكمة الادارية العليا فان المعول
عليه في تثبيت الاعانة لعمال اليوميه هو بالاجر المستحق قانوناً في ٣٠ من
نوفمبر سنة ١٩٥٠ نتيجة لتسوية حالتهم وفقاً لقاعدة قانونية لاحقة في
صدرها أو نفاذها على هذا التاريخ ما دامت وإن تراخت آثارها المالية الى
ما بعد التاريخ المذكور تعتبر مستحقة قرضاً في تاريخ اعمال قاعدة التثبيت
وذلك فيما عدا نسبة الـ ١٢٪ التي تقرر ردها بقرار مجلس الوزراء الصادر
في ١١ يونيه سنة ١٩٥٠ المنفذ اعتباراً من ١٤ من فبراير سنة ١٩٥١ تاريخ
فتح الاعتماد فبهذه تستبعد من الاجر الذى تثبت عليه اعمالاً لنصوص قرار
مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ من يونيه سنة ١٩٥١ .

٧٤٩ - تشغيل العمال أيام الجمع يعتبر عملاً اضافياً لا من قبيل أيام العمل الفعلية
- ففهم عن تشغيلهم أيام الجمع أجراً اضافياً - عدم استحقاقهم اعانة غلاء المعيشة من هذا
الاجر الإضافي .

إن تشغيل العمال أيام الجمع يعتبر عملاً اضافياً يتقاضون عنه أجراً
اضافياً ومن ثم فلا تعتبر أيام الجمع من قبيل أيام العمل الفعلية التي يستحق
عنها العمال اعانة غلاء المعيشة وذلك أن أيام الجمع - هي في الاصل أيام راحة
لا يجوز تشغيل العمال فيها وبالتالي لا يجوز صرف أجور لهم عنها لمخالفة
ذلك للقواعد المالية ، وإنما يجوز ذلك استثناء إذا اقتضته الضرورة وأملت
المصلحة العامة وسحبت الاعتمادات المالية المترتبة في الميزانية بمنح أجور عن
هذه الايام - وقد جاء بكتاب وزارة المالية الدورية ملف رقم ٢٣٤ - ٥٣/٩ المؤرخ
المؤرخ ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ بشأن صرف مبلغ على الحساب لعمال
اليومية ومن غى حكمهم تنفيذاً لكادر العمال أنه :

« ترى وزارة المالية تيسيراً عليهم أن يصرف على الحساب الآن ما يوازي
أجرة شهرين من الاجور الحالية لا تدخل فيها اعانة الغلاء ويكون تقدير
الأجرة على أساس ٢٥ يوماً في كل من الشهرين ، كما ورد في كتاب وزارة
المالية (مراقبة مستغنى الحكومة) ملف رقم ف ٢٣٤ - ٥٣/٩ مؤرخ
يونيه سنة ١٩٦٤ في شأن تطبيق كادر العمال على مساقى السيارات
والوتوسيكلات - انه اللجنة المالية قررت بجلستها المعقودة في ٢٨ من مايو
سنة ١٩٤٦ - ٣ جعل أساس أيام العمل للطائفتين ٢٥ يوماً في الشهر
لا ٣٠ يوماً ، وقد ردد كتاب وزارة المالية (المراقبة العامة لمستغنى الحكومة)

ملف رقم ف ٢٣٤ - ١/٣٣٠ الصادر فى ٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ بشأن المستخدمين الذين حوت وظائفهم من اليومية الى درجات والمستخدمين الذين كانوا باليومية ثم وضعوا على درجات بعد ديسمبر سنة ١٩٤٤ انه (ب) ينح كل منهم فى الدرجة التى وضع عليها ماهية تعادل أجرته اليومية مضروبة فى ٢٥ يوما ومن يكون قد استحق فى الفترة من أول مارس سنة ١٩٤٨ لغاية الآن علاوة اعتيادية أو علاوة ترقية طبقا لقواعد كادر العمال تضاف هذه العلاوة لماهيته من تاريخ استحقاقها وتحسب على أساس ٢٥ يوما أيضا .

وايد هذا النظر التفسير الذى تضمنه قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٥٠ - والذى رده كتاب وزارة المالية الدورى رقم ٢٣٤ - ١/٢١٤ جزء ثان الصادر فى ٣٠ مارس سنة ١٩٥٢ بشأن كيفية تحديد المرتب عند النقل من اليومية الى الدرجات اذ جاء به ما يأتى .

« قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٥٠ المبدأ الآتى : عمال اليومية - الحاصلون على مؤهلات دراسية وغير الحاصلين على مؤهلات - عندما يوضعون على الدرجات طبقا للقواعد والاحكام المقررة تحدد مرتباتهم على أساس الاجر اليومى مضروباً فى ٢٥ يوما وترى وزارة المالية اتباع هذا المبدأ أيضا عند النقل من اليومية الى الدرجات الخارجة عن الهيئة » . كما توضح ذلك كله بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ الصادر بقواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية حيث قضى بأن يكون حساب مجموع ما استحقه عامل اليومية فى ٣٠ من يونية سنة ١٩٦٤ على أساس أجره اليومى فى هذا التاريخ مضموما اليه اعانة الفلاه مضروباً فى ستة وعشرين .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم جميعه أن أجر عامل اليومية يحسب فى جملته بعد استبعاد أيام الجمع - لكون الاصل فيها أنها أيام الراحة الأسبوعية التى لا يعمل فيها ولا يتقاضى بالتالى اجرا عنها - وأن الاصل أن يخصص العامل وقته وجهده لاداء واجبات وظيفته وأن يقوم بنفسه بالعمل المنوط به فى أوقاته الرسمية - أو الذى يكلف اداؤه ولو فى غير هذه الاوقات علاوة على الوقت المعين لها متى اقتضت مصلحة العمل ذلك . والقاعدة الاساسية التى تحكم استحقاق العامل اجرا عما جاوز أيام العمل الرسمية هى وجوب التزام حدود الاعتمادات المالية المقررة لذلك فى الميزانية فان وجدت هذه الاعتمادات منح الاجر وأن لم توجد أو وجدت ولم تستلمت الاجر وحق البديل بيوم الراحة فلا تثرى على جهة الادارة اذا هى منحت العامل فى هذه الحالة بدلا من أيام الجمع التى عمل فيها بغير أجر - أيام راحة بمقدار عددها جملة أو قرادى اذ ينتقل حقه عندئذ من الاجر الى الراحة .

ومن حيث أنه متى كان ذلك - وكان الاصل الا يعمل العامل فى أيام الجمع وبالتالى لا يتقاضى عنها اجرا ولا تدخل فى مدلول أيام العمل الرسمية -

- إلا أنه إذا اقتضت مصلحة العمل تشغيل العامل في أيام الجمع - فهو لا شك يعرض عن هذه الأيام التي تعتبر في الأصل أيام راحة له ، ويتم ذلك التعويض بأن يصرف إليه أجرا اضافي عن هذه الأيام إذا وجدت الاعتمادات المالية التي تسمح بالصرف - وتنفيد المصلحة في ذلك بضابط الاعتمادات المالية التي لا سلطان لها في تقريرها بل مرجع الامر الى جهة أخرى هي السلطة التشريعية صاحبة الاختصاص وحدها في ذلك - أما إذا لم توجد الاعتمادات المالية التي تسمح بالصرف استحق العامل أيام راحة أخرى بدلا عن أيام الجمع التي اشتغلها وفي الحالين لا يتصور أن يمنح العامل اعانة غلاء المعيشة عن أيام الجمع ما دامت هذه الأيام ليست داخلة في أيام العمل الرسمية . وما دام العامل إذا اشتغلها لا يكون له حق أصلا في أن يتقاضى عنها أجرا ما لم تكن الاعتمادات المالية المدرجة بميزانية المصلحة تسمح بذلك - وانما حقه الاصيل هو أن يحصل على أيام راحة بدلا عنها - وحتى لو سمحت الاعتمادات المالية بصرف أجور عن أيام الجمع هذه - فإن هذا الاجر انما يعتبر من قبيل الاجر الاضافي فتسرى عليه أحكامه وقبوه طبقا للقرارات الوزارية المنظمة له أي أن أيام الجمع ليست من قبيل أيام العمل الفعلية بالمعنى المفهوم - واعانة غلاء المعيشة لا تستحق عن أيام الجمع ما دامت ليست أيام عمل فعلية وانما تستحق عن أيام العمل الفعلية ولو تجاوزت أيام العمل الرسمي والمحددة بخمسة وعشرين يوما .

ولهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن أيام الجمع التي قد يشتغلها العمال بناء على مقتضيات العمل لا تعتبر من قبيل أيام العمل الفعلية المشار إليها بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ الذي يقضى بحساب اعانة غلاء المعيشة لعمال اليومية على أساس أيام العمل الفعلية ومن ثم فلا يمنح عنها هؤلاء العمال اعانة غلاء معيشة .

(١٩٦٤/١١/١٧) ٩٩٦

٣ - تاريخ استغلالها

٧٥٥ - علم جواز صرف اعانة غلاء المعيشة الا لمن له خدمة ثلاثة اشهر على الاقل سواء ضمن مدة خدمته الحالية أو ضمن مدة خدمة سابقة في الحكومة - ثبوت أن للدوق مدة خدمة سابقة تزيد عن ثلاثة اشهر يوجب استغلاله اعانة الغلاء من تاريخ اعادته تعيينه .

يبين من كتاب وزارة المالية رقم ٢٣٤ - ٢٧/١٣ الصادر بتاريخ ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤١ وكتابها بذات الرقم المؤرخ ٦ من يناير سنة ١٩٤٢ أنه لا يجوز صرف اعانة غلاء المعيشة الا لمن له خدمة ثلاثة اشهر على الاقل عند استحقاقها وذلك سواء أكانت هذه الخدمة ضمن مدة خدمة حالية أم ضمن مدة خدمة سابقة في الحكومة فمن يعاد تعيينه في الحكومة وكان له مدة

خدمة سابقة تزيد على ثلاثة أشهر يستحق صرف اعانة الغلاء من تاريخ اعادة تعيينه دون أن ينتظر ثلاثة أشهر .

وبما أنه ثابت من الاوراق ومن القرار الوزارى رقم ٦٩٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر بتسوية حالة الشاكي أنه كانت له مدة خدمة سابقة تزيد على ثلاثة أشهر بمصلحة الطب البيطرى بوزارة الزراعة عند اعادة تعيينه بمصلحة الطرق والكبارى فانه يستحق صرف اعانة الغلاء المقررة له بمجرد تعيينه فى تلك المصلحة دون انتظار تطبيقا لما سبق بيانه .

(١٩٦٢/٤/١١) ٢٦٦

٧٥١ - وضع موظفى الهيئة العامة للبتروك على درجات معينة اعتبارا من اول يولية

سنة ١٩٥٨ - استحقاقهم اعانة غلاء المعيشة اعتبارا من تاريخ العمل بالترابطة التى حولت وظائف الهيئة من الرطب الثابت الى درجات ذات بداية ونهاية .

اذا كان المركز الذى شغله السيد/ بالقرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٦ قد استقر وتحصن بحيث لا يجوز المساس به ومن ثم فليس فى اغفال القرار رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٨ بوضع موظفى الهيئة على الدرجات المبينة قرين كل منهم ومنهم بذاته المربوط المقرر للدرجة اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٥٨ ، ليس فى اغفال هذا القرار المذكور ما يمس مركزه القانونى بين موظفى الهيئة باعتباره يشغل وظيفة رئيس اقسام ذلك المركز الذى تحدد واستقر له من قبل بالقرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٦ .

واذا شغل وظيفة رئيس اقسام بالهيئة فانه يستحق غلاء المعيشة المقرر لهذه الوظيفة اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٥٨ تاريخ تنفيذ ميزانية الهيئة عن السنة المالية ١٩٥٩/٥٨ التى حولت وظائف الهيئة من الرطب الثابت الى درجات ذات بداية ونهاية والتى تم نقل موظفى الهيئة عليها بمقتضى القرار رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٨ اعتبارا من التاريخ سالف الذكر .

(١٩٦٢/١٠/٢٣) ٦٦١

٤ - زيادتها وخصمها

٧٥٢ - منح اعانة غلاء المعيشة لمن يستفيدون من الواعد الانصاف على اساس الماهيات

التي كانت تمنح لموظفيهم قبل الانصاف او التصحيح - عدم استحقاقهم كذلك من الزيادة فى اعانة غلاء المعيشة المقررة بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٤٤/١١/٢٣ اذا كان ما نالوه من تصحيح يوزنى او يجاوز مقدار الزيادة .

يبين من كتاب وزارة المالية الدورى رقم ٣٣٤ - ٢٧/١٣ الصادر بتاريخ

١٦ من أغسطس سنة ١٩٤٤ تنفيذًا لقرار مجلس الوزراء المؤرخ ١١ من يونيو سنة ١٩٤٤ أنه نص في البند السابع منه على أن « الموظفين الجدد الذين رفعت الماهيات الابتدائية المقررة لمؤهلاتهم طبقاً لقواعد الانصاف يلاحظ منحهم اعانة غلاء على أساس الماهيات التي كانت تمنح لمؤهلاتهم قبل الانصاف أو التحسين، كما جاء بالبند الرابع من كتاب وزارة المالية الدوري رقم ٢٣٤ - ١٣/٢٧ بتاريخ ٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ الصادر تنفيذًا لقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ ما يأتي « كل من انتفع أو ينتفع بتحسين في ماهيته أو أجره نتيجة تطبيق قواعد الانصاف أو الكادرات الخاصة لا تصرف له الزيادة في اعانة الغلاء اذا كان ما ناله من تحسين يوازي أو يجاوز مقدار هذه الزيادة أما اذا قل عنها فيصرف اليه الفرق ٠٠٠ » .

ولما كانت قواعد الانصاف قد طبقت على الشاكي بمقتضى الحكم الصادر لصالحه من اللجنة القضائية بتاريخ ٢٩ من أبريل سنة ١٩٥٣ وكان من نتيجة تطبيق تلك القواعد عليه أن انتفع بزيادة في مرتبه فأصبح خمسة جنيهات بدلا من ثلاثة جنيهات - الامر الذي يقتضى بالتالى تطبيق قرارى مجلس الوزراء المشار اليهما عليه وذلك بأن تثبت اعانة غلاء الميشة المستحقة له على أساس مرتبه قبل تطبيق قواعد الانصاف عليه أى ثلاثة جنيهات كما لا تصرف له الزيادة المقررة في اعانة الغلاء اذ أن ما ناله من تحسين في مرتبه يجاوز الزيادة في اعانة الغلاء ، وتفصيل ذلك أن اعانة الغلاء كانت بمقدار ٥٦٪ من مرتبه قبل زيادتها الى ١٠٠٪ بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ وواضح أن التحسين الذى ناله فى مرتبه ومقداره جنيهان يجاوز الزيادة فى اعانة الغلاء التى كان يتقاضاها ومقدارها ٤٤٪ من مرتبه قبل انصافه .

لذلك فانه لا يستحق اعانة الغلاء على أساس النسب المرتفعة التى قررها مجلس الوزراء فى ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ .

(١٩٦٢/٤/١١) ٣٦١

٧٥٣ - اعانة غلاء الميشة - قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٥٣ بتطليق اعانة غلاء الميشة - عدم سريانه على اعانة الغلاء المقررة لوظفى الحكومة المصرية بالسودان .

قضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ من يونيه سنة ١٩٥٣ بتخفيض اعانة غلاء الميشة بنسب مختلفة متفاوت بحسب ماهية الموظف أو المستخدم أو العامل أو صاحب المعاش ، وقد جاء بملذكرة اللجنة المالية المرفوعة الى مجلس الوزراء والتي وافق عليها بقراره المشار اليه أن الحفض الذى تعنيه ينصب على الاعانة التى تصرف « طبقاً للفتاى والقواعد التى قررها مجلس الوزراء بقراره الصادر فى ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ وما تلاه من قرارات » .

م ٧٥ فتاوى

وسبق أن قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٢ منح الموظفين المدنيين والعسكريين والعمال المصريين الموجودين بالسودان اعانة غلاء حسب الفئات المقررة للموظفين المقيمين بمصر ، الا أنه عدل هذا القرار فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٥٢ وقرر منح موظفى الحكومة المصرية بالسودان اعانة غلاء المعيشة مساوية للفئات المقررة للموظفين المصريين والبريطانيين فى حكومه السودان حتى لا يقل مستوى معيشة الموظف المصرى هناك عن مستوى نظيره فى الحكومة المذكورة ثم حدد المجلس فئات هذه العلاوة بقراره الصادر بتاريخ ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ وبذلك أصبح لهؤلاء الموظفين نظام خاص بهم يختلف عن نظيره السارى على الموظفين المقيمين بمصر ومن ثم خرج أولئك الموظفون من نطاق قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ وما تلاه من قرارات .

وبخلص مما تقدم أن قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٣٠ من يونيه سنة ١٩٥٢ يقتصر أثره على تعديل اعانة غلاء المعيشة الصادر بها قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ وما تلاه من قرارات معدلة وأن ذلك القرار الأخير وتعديلاته لا تسرى على اعانة الغلاء المقررة لموظفى الحكومة المصرية بالسودان .

٥٤ (١٩٦١/١/١٤)

٥ - خصمها من الديات

٧٥٤ - اعانة غلاء المعيشة - رفع القيد الخاص بتثبيت هذه الاعانة مع زيادة فئاتها نسب مختلفة طبقاً لاحكام قرار مجلس انوزوا الصادر فى ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ ونص المادة الرابعة من هذا القرار على أن تخصم من مرتب الشخص أو التفرغ أو أى مرتب آخر مماثل حصل عليه الموظف منذ سنة ١٩٤٥ ، فيما عدا بدل الملابس للضباط ، قيمة الزيادة التى يحصل عليها الموظف فى الاعانة - المقصود بالزيادة الواجب خصمها طبقاً لحكم هذه المادة .

فى ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ أصدر مجلس الوزراء قراراً برفع القيد الخاص بتثبيت اعانة غلاء المعيشة مع زيادة فئات هذه الاعانة بنسب مختلفة، وقد نصت المادة الرابعة من هذا القرار على أن يخصم من مرتب الشخص أو التفرغ أو أى مرتب آخر مماثل حصل عليه الموظف منذ سنة ١٩٤٥ فيما عدا بدل الملابس للضباط - قيمة الزيادة التى يحصل عليها الموظف فى الاعانة .

وفى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ أصدرت وزارة مالية - تفسيراً للمادة الرابعة المذكورة - الكتاب الدورى رقم ٢٣٤ - ٢٧/١٣ م ٤٣ الذى جاء فيه : أن الزيادة فى اعانة غلاء المعيشة التى تخصم من بدل الشخص تطبيقاً لحكم الفقرة الرابعة من الكتاب الدورى رقم ٢٣٤/١٣/٢٧ المؤرخ فى

٢٥ من مارس سنة ١٩٥٠ والمتضمن أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ بتعديل فئات الاعانة المذكورة هي الفرق بين اعانة الغلاء بعد رفع القيد الخاص بتثبيت الاعانة أى القيمة التى يستحقها الموظف كاعانة بالفئات القديمة طبقا لما يستولى عليه من ماعية الآن وبين ما يستحقه من علاوة غلاء المعيشة حسب الفئات الجديدة طبقا لماهيته الحالية

ومن حيث أن قرار مجلس الوزراء المشار اليه قد عنى أساسا بتوليد أثرين ، الاول هو الغاء القيد الخاص بتثبيت اعانة الغلاء ، والثاني ، زيادة فئات هذه الاعانة بنسب مختلفة . ويبدو من ذلك أن الزيادة في اعانة الغلاء انما تولدت عن الاثر الثانى للقرار لانه الاثر الذى رتب لكل موظف زيادة فيما يستحقه من الاعانة . أما الاثر الاول للقرار فانه لم يزد في الاعانة مباشرة وانما حرر المرتب الذى تحسب عليه من قيد التثبيت لتتطابق الاعانة مع المرتب بنفس فئاتها دون أى زيادة .

وترتبيا على ذلك فان الزيادة الواجب خصمها طبقا للمادة الرابعة من القرار هي تلك التى ترتبت على زيادة نسب الاعانة ، دون الفرق الذى أسفر عنه الغاء التثبيت . وهو التفسير الذى ذهب اليه الكتاب الدورى لوزارة المالية المشار اليه ، ومن ثم يعتبر التفسير تطبيقا سليما للمادة الرابعة من قرار مجلس الوزراء آنف الذكر .

ومن حيث أن تطبيق هذه المادة بحيث يتم خصم الفرق الذى أسفر عن الغاء التثبيت والزيادة التى نشأت عن زيادة فئات الاعانة ، هذا التطبيق يؤدى الى خصم ما يتجاوز المقصود فى المادة الرابعة المذكورة التى لا ينصرف حكمها الا الى الزيادة الناشئة عن رفع فئات الاعانة كما سبق .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الكتاب الدورى رقم ٢٣٤/١٣/٢٧م المشار اليه هو التفسير السليم الذى تطبق على مقتضاء المادة الرابعة من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ .

١٧٧ (١٦٤/٣/١٢)

٧٥٥ - نص القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ على منح بدل تخصص للمهندسين مع خصم الزيادة المترتبة في اعانة غلاء المعيشة من هذا البديل - وجوب وقف هذا الخصم اذا ما تلاتت هذه الزيادة على اثر تفضي اعانة الغلاء .

ان المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بتقرير بدل تخصص للمهندسين ويفتح اعتمادات اضافية في ميزانية السنة المالية ١٩٤٩/١٩٥٠ نصت المادة على أنه « اعتبارا من أول فبراير سنة ١٩٥٠ يمنح بدل

التخصص طبقا للفئات التي أقرها مجلس الوزراء بتاريخ ٣ من يونيه سنة ١٩٤٩ لجميع المهندسين المشتغلين بأعمال هندسية بحتة الحاصلين على شهادة جامعية أو ما يعادلها وذلك مع مراعاة الشروط التي فرضها قرار مجلس الوزراء الصادر قى ١٩٤٩/١٢/٢٨ بشأن وقف صرف بدل التفتيش والمكافآت عن ساعات العمل الاضافيه وكذا الشروط التي نص عليها قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٩٥٠/٢/١٩ الخاص بزيادة اعانة الغلاء ، ورجوب خصم هذه الزيادة من بدل التخصص ، ونص قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ فى مادته الاولى على رفع القيد الخاص وتثبيت اعانة غلاء المعيشة بحيث تمنح على أساس المرتب أو الاجر الفعلى الذى يتقاضاه الموظف أو المستخدم أو العامل ، كما نص فى المادة الثانية على زيادة اعانة غلاء المعيشة بفئات معينة ، ونصت المادة الرابعة على أن تخصص تلك الزيادة من مرتب التخصص أو التفرغ أو أى مرتب آخر مماثل حصل عليه الموظف منذ عام ١٩٤٥ . وتطبيقا لهذا القرار زادت اعانة الغلاء التى يحصل عليها الموظف أو المستخدم أو العامل وفقا للفئات الواردة بهذا القرار كما نقص من جهة أخرى المرتب الاضافى بمقدار هذه الزيادة فأصبحت اعانة الغلاء الفعلية التى يحصل عليها هى الاعانة المقررة بحد زيادتها بالقرار المذكور طبقا للفئات المحددة به .

غير أن مجلس الوزراء عاد فى ٣٠ من يونيه سنة ١٩٥٣ وقرر خفض مقدار اعانة الغلاء التى تصرف لكل موظف ومستخدم وعامل باليومية وصاحب معاش اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٥٣ على أن يكون الخفض بنسبة مئوية من المبلغ الذى يتقاضاه بالفعل كل منهم .

ومن حيث أن تخفيض اعانة غلاء المعيشة قد شمل اعانة الغلاء بعد زيادتها ودون اعتداد بخصم هذه الزيادة من بدل التخصص . ومن ثم فإن الاستمرار فى خصم تلك الزيادة من هذا البديل رغم التخفيض الذى طرأ على اعانة الغلاء يضاعف من أثر التخفيض فى الاعانة بالنسبة لمن يستحقون بدل التخصص الامر الذى يتعين معه وقف خصم تلك الزيادة بمقدار التخفيض فى اعانة غلاء المعيشة غير أنه لما استمرت بعض الوزارات والمصالح فى خصم اعانة غلاء المعيشة من بدل التخصص رغم تلاشى هذه الزيادة كليا أو جزئيا بعث ديوان الموظفين بكتابة المؤرخ فى ٢٩ مايو سنة ١٩٥٧ الى مصلحة الطرق والكبارى الذى جاء به ان الديوان قد استقر رايه على وقف خصم ما يوازى الزيادة فى اعانة الغلاء من بدل التخصص عند تلاشى هذه الزيادة بالتخفيض المقرر بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ من يونيه سنة ١٩٥٣ أو أى تخفيض آخر .

٦ - خصم فرق الكاديين

٧٥٦ - احكام خصم الزيادات التي تسعت الرواتب نتيجة تطبيق القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من اعانة غلاء المعيشة - اعتبار الزيادة في نهاية رتب الدرجة في الكادر الجديد عنها في الكادر القديم زيادة في الراتب - وجوب خصمها كاملة من اعانة غلاء المعيشة .

يبين من تقصى القواعد المتعلقة بخصم الزيادات المترتبة على تنفيذ جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة من اعائه غلاء المعيشة انه :

١ - في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ وافق مجلس الوزراء على مذكرة وزارة المالية بمشروع الميزانيه العامه للدولة عن السنة المالية ١٩٥٢/١٩٥٣ التي بدأ منها نفاذ الكادر الذي تضمنه جدول المرتبات والوظائف الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة .

وقد ورد بتلك المذكرة أن تكاليف قسم ٢٢ الخاص باعانة الغلاء بلغت في ميزانية ١٩٥١ (٢٧) مليوناً من الجنيهات ثم زادت في ميزانية السنة التالية الى (٢٩) مليوناً من الجنيهات أما في السنة المالية ١٩٥٢/١٩٥٣ فيبلغ مقدار ما ينتظر صرفه فيها (٣٢) مليون جنيه وانه « لما كان بعض الموظفين سينتفعون عند نقلهم الى الكادر الجديد بزيادة في ماهياتهم الحالية فقد رؤى استقطاع ما يوازي هذه الزيادة مما يحصلون عليه من اعانة غلاء المعيشة ولن تتأثر حالتهم بهذا الاجراء ما دام أن جملة الاجر والاعانة لن تتغير وأن ما سينالونه من تحسين بتطبيق الكادر سيضم الى ماهياتهم الاصلية ويدخل مستقبلا في حساب معاشهم بدلا من علاوة مؤقتة للغلاء تكون خاضعة للتخفيض في أي وقت . وكذلك الحال فيمن يحصلون على زيادة في الماهية نتيجة الترقية أو منح علاوة وفقا للنظام الجديد فيخصم من اعانة غلاء المعيشة التي يحصلون عليها وقت الترقية أو العلاوة مقدار فرق العلاوة وفقا لاحكام الكادر الجديد وبين العلاوة التي كانوا يحصلون عليها وفقا للكادر السابق» .

٢ - في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ وافق مجلس الوزراء على تعميم القواعد التي تضمنها قراره سالف الذكر على ضباط الجيش والبوليس والكونستبلات بالنسبة الى الزيادة في مربوط الدرجة وفي العلاوة التي طرات بموجب القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥١ الخاص برجال الجيش والقانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥١ الخاص برجال البوليس (الشرطة) .

٣ - في ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٤ وافق مجلس الوزراء على مذكرة تقدمت بها وزارة المالية والاقتصاد اشارت فيها الى انه قد اتخذت خلال السنتين الماليتين ١٩٥٣/٥٢ ، ١٩٥٤/٥٣ عدة اجراءات قصد بها ضغط المصروفات فتتأبقت القرارات والقوانين التي انصبت تارة على اعانة الغلاء

الحاصة بالموظفين والمستخدمين وتارة على علاواتهم الدورية وترقياتهم . وقد تشابهت بعض هذه القرارات بحيث أصبح تطبيقها معقداً وغير واضح المعالم . وبالمثل اختلفت تفسيراتها اختلافاً بينا ، ومن بين هذه القرارات بالنسبة الى اعانة غلاء المعيشة قرارا مجلس الوزراء في ١٧ من اغسطس و ٨ من اكتوبر المذكوران وأوضحت الوزارة وجهة نظرها تفسيراً لهذه القرارات طالبة اعتماد مذكرتها « كتفسير موحد للاحكام الحاصة بالقرارات المشار اليها ولاقرار ما بها من احكام أخرى وحتى يكون صدورها بقرار من مجلس الوزراء وهو الجهة التي أصدرت القرارات المشار اليها مانعا من الاختلاف في التأويل ومن المنازعات القضائية بشأنها » هذا وقد تضمنت المذكرة ثمانية بنود تتعلق الاول منها بخصم الزيادة المترتبة على تنفيذ الكادر العام الجديد والكادرات الحاصة الجديدة وفي ذلك ورد بالمذكرة ما نصه « بنيت تقديرات ميزانية سنة ١٩٥٣/٥٢ على أساس خصم التحسينات التي قررها النظام الجديد لموظفي الدولة في شتى نواحيه . سواء في بداية ربط الدرجات أو في مقدار العلاوات من اعانة غلاء المعيشة وعلى ذلك :

(أ) اذا ارتفعت ماهية الموظف بمجرد نقله الى الكادر الجديد خصم مقدار الزيادة في الماهية من اعانة الغلاء .

(ب) اذا حصل الموظف ابتداء من أول يولية سنة ١٩٥٢ على علاوة من علاوات درجته بالفئات الجديدة المقررة في الكادر الجديد تخصم الزيادة في العلاوات من اعانة الغلاء .

(ج) اذا رقي موظف فحصل على بداية الدرجة المرقى اليها وكان في هذه البداية زيادة عما كان عليه الحال في بداية ربط الدرجة المائلة في الكادر تقديم تخصم هذه الزيادة من اعانة غلاء المعيشة .

وبين ما سبق أن مجلس الوزراء قرر قاعدة تنظيمية عامة تفضي بان يستقطع من اعانة غلاء المعيشة التي تمنح لكل موظف ما يوازي أية زيادة في المرتب يصيبها نتيجة تنفيذ جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة بما اشتمل عليه من زيادة في بداية ربط الدرجات أو في نهايتها أو في مقدار العلاوات ، وتطبيقاً لهذه القاعدة العامة بخصم من اعانة غلاء المعيشة ما يوازي الزيادة التي يحصل عليها الموظف عند نقله بدرجته الى الدرجة المائلة في هذا الجدول وهي الزيادة التي تتمثل في الفرق بين مرتبه وبين بداية مربوط هذه الدرجة ان كانت من الدرجات التي ريدت بداية ربطها أو في العلاوات التي تمنح له ان أثر أن يمنح بدلاً من هذا انفازق علاوة من علاوات الدرجة طبقاً لما نص عليه في المادة ١٣٥ من هذا القانون . ويخصم من اعانة غلاء المعيشة كذلك كل زيادة في مقدار العلاوة العادية أو علاوة الترقية يحصل عليها الموظف بعد العمل بذلك القانون اذ أن هذه الزيادة تعتبر تحسيناً في حالة الموظف تتحقق له نتيجة تنفيذ القانون

المشار اليه ويتعين من ثم الخصم من اعانة غلاء المعيشة واذا كانت الدرجة التي يشغلها الموظف من الدرجات التي زيد نهاية مربوطها فان كل علاوة تمنح له بعد بلوغ مرتبه نهاية مربوط المقر لدرجته في الكادر القديم تخصم بأكملها من اعانة غلاء المعيشة اذ أنه لما كانت زيادة نهاية ربط الدرجة في الجدول الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هي التي مكنت حصوله على مثل هذه العلاوة التي ما كانت تمنح لو بقي مربوط الدرجة على ما كان عليه من قبل فان مقدار العلاوة يعتبر في حقيقته فارقا بين العلاوة في الكادرين الجديد والقديم .

ولا يجدى القول بعدم جواز خصم الزيادة في نهاية ربط الدرجة في الجدول الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ عنها في الكادر القديم بدعوى أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ بقواعد خصم الزيادات الناشئة عن تطبيق القانون المشار اليه لم يقض صراحة بذلك فهذا القول مردود بأن القرار تضمن قاعدة عامة مطلقة من مقتضاها خصم ما يحصل عليه الموظف من زيادة في مرتبه نتيجة تطبيق الجدول الملحق بالقانون سالف الذكر وأنه من ثم يتعين اعمال هذه القاعدة في كل حالة يزيد فيها المرتب زيادة ما كانت تتاح لولا ما استحدثه القانون من زيادة في بدايه ربط الدرجات وفي نهايتها وفي مقدار العلاوات .

ويؤيد هذا النظر ما ورد بنص صريح في مذكرة اللجنة المالية التي وافق عليها مجلس الوزراء في ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ من أنه « وترى وزارة المالية والاقتصاد الموافقة على ما اقترحت وزارة الداخلية من الخصم من اعانة الغلاء المقررة للضباط بما يوازي ما يخصم من رجال الادارة للمدنيين المقابلة درجاتهم لمرتب هؤلاء الضباط فقط ما دامت الوظائف النظامية والادارية قد انتظمها ووجد بينها كادر واحد مساواة وتوحيداً للمعاملة بين الهيئتين المشرفتين على الامن . وعدم الموافقة على ما يقترحه ديوان الموظفين من الاكتفاء بخصم الزيادة في بداية ربط الدرجة وعدم خصم الزيادة في نهاية الربط من الاعانة اذ أن هذه الزيادة في نهاية الربط تعتبر بلا شك تحسينا يستوجب خصمه من اعانة الغلاء تطبيقاً لقرارى مجلس الوزراء في ١٧ من أغسطس ، ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ سالف الذكر كما أنه يحمل الميزانية عبثاً جسيماً لا مبرر له » .

ولكل ما تقدم فانه تطبيقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ يتعين استقطاع ما يوازي كل علاوة ينالها الموظف بعد بلوغ مرتبه نهاية ربط الدرجة في الكادر القديم من اعانة غلاء المعيشة لان العلاوة بأكملها تعتبر زيادة حصل عليها الموظف نتيجة تطبيق الجدول الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الزيادة في نهاية ربط الدرجة

فى الكادر الجديد عنها فى الكادر القديم تعتبر زيادة فى الراتب ويتعين خصمها كاملة من اعانة غلاء المعيشة .

(٧٨٥) ١٦/٢٤/ ١٩٦٢)

(٢٨٧) ٣/١٦/ ١٩٦٣)

٧٨٧. - قرار مجلس الوزراء، فى ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ - نصه على خصم ما يوازى الزيادة فى الماهية بما لتطبيق كادر سنة ١٩٥٢ او نتيجة الترقية او منح علاوة وفقا للنظام الجديد من اعانة غلاء المعيشة - مناط خصم هذه الزيادة - هو وجود تصنيفات فى ماهية الموظف عند نقله او ترقية وفقا للكادر الجديد .

يبين من استقراء القواعد التى تنظم موضوع الخصم من اعانة غلاء المعيشة انه فى اول ديسمبر سنة ١٩٤١ أصدر مجلس الوزراء قرارا بمنح اعانة غلاء معيشة للموظفين والمستخدمين والعمال بنسبه معينه من الماهية او الاجر الشهري تختلف باختلاف الماهية او الاجر الشهري والحالة الاجتماعية للموظف او المستخدم او العامل . ثم أصدر - بعد ذلك - ثلاثة قرارات أخرى فى ٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٢ و ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ و ٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٣ - على التوالى - قضت بزيادة فئات اعانة غلاء المعيشة حتى بلغت بالقرار الاخير فى بعض الاحوال ٩٠٪ من المرتب بدون حد أقصى .

وفى ١١ من يولية سنة ١٩٤٤ أصدر مجلس الوزراء قرارا يسنهدف التخفيف من أعباء الميزانية وذلك بتثبيت اعانة غلاء المعيشة بصفة عامة وبتخفيض قيمتها فى بعض الحالات ثم عاد فأصدر فى ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ قرارا بزيادة اعانة غلاء المعيشة حتى بلغت نسبتها فى بعض الاحيان الى ١٠٠٪ من المرتب بلا حد أقصى ونص فى هذا القرار على أن كل من انتفع أو سينتفع بتحسين فى ماهيته أو أجره نتيجة تطبيق قواعد الانصاف أو الكادرات الخاصة لا تصرف له الزيادة فى اعانة الغلاء اذا كان ما ناله من تحسين يوازى أو يجاوز مقدار هذه الزيادة أما اذا قل عنها فيصرف له الفرق، كما أصدر فى ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ قرارا برفع القيد الخاص بتثبيت اعانة غلاء المعيشة وبزيادة فئاتها على أن يخصم من مرتب الشخص أو التفرغ أو أى مرتب آخر مماثل حصل عليه الموظف . - سنة ١٩٤٥ - فيما عدا بدل الملابس للضباط قيمة الزيادة التى يحصل عليها الموظف فى الاعانة ويسرى هذا الحكم على مرتب التفيتش ومرتب الانتقال الثابت بما لا يزيد عن نصف المرتب .

وأخيرا أصدر مجلس الوزراء فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ قرارا بتثبيت اعانة غلاء المعيشة على الماهيات والمرتبات والاجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال فى آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

وفي ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ وافق مجلس الوزراء على مذكرة وزارة المالية بمشروع الميزانية العامة للدولة عن السنة المالية ١٩٥٢/٥٣ التي بدأ منها نفاذ الكادر الذي تضمنه جدول المرتبات والوظائف الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة تبعاً لنفاذ هذا القانون اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٥٢ وقد ورد بتلك المذكرة أن تكاليف قسم ٢٢ الخاص باعانة الغلاء بلغت في ميزانية سنة ١٩٥١ : ٢٧ مليون من الجنيهاً ثم زادت في ميزانية السنة التالية إلى ٢٩ مليوناً من الجنيهاً أما في السنة المالية ١٩٥٢/٥١ فيبلغ مقدار ما ينتظر صرفه فيها ، ٣٢ مليون جنيه وأنه « لما كان بعض الموظفين سيستقنعون عند نقلهم إلى الكادر الجديد بزيادة في ماهياتهم الحالية فقد رُوي استقطاع ما يوازي هذه الزيادة مما يحصلون عليه من اعانة غلاء المعيشة ولن تتأثر حالتهم بهذا الاجراء ما دام ان جملة الاجر والاعانة لن تتغير وان ما سينالونه من تحسين بتطبيق الكادر سينضم الى ماهياتهم الاصلية . ويدخل مستقبلاً في حساب معاشهم بدلاً من علاوة مؤقتة للغلاء تكون خاضعة للتخفيض في أي وقت وكذلك الحال فيمن يحصلون على زيادة في الماهية نتيجة الترقية او منح علاوة وفقاً للنظام الجديد فيخصم من اعانة غلاء المعيشة التي يحصلون عليها وقت الترقية أو العلاوة مقدار فرق العلاوة وفقاً لاحكام الكادر الجديد وبين العلاوة التي كانوا يحصلون عليها وفقاً للكادر السابق » .

وفي ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ وافق مجلس الوزراء على تعميم القواعد التي تضمنها قراره سالف الذكر على ضباط الجيش والبوليس والكونستبلات بالنسبة الى الزيادة في مربوط الدرجة وفي العلاوة التي طرأت بموجب القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥١ الخاص برجال الجيش والقانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥١ الخاص برجال البوليس (الشرطة) .

وفي ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ وافق مجلس الوزراء على مذكرة لوزارة المالية والاقتصاد بأن يكون الخصم من اعانة الغلاء بما يعادل نصف علاوة الترقية وأن يكون ذلك مقصوداً على من رقوا من أول فبراير سنة ١٩٥٣ ومن يرقون بعد هذا التاريخ .

وفي ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ وافق مجلس الوزراء على مذكرة لوزارة المالية بتخفيض مقدار ما يصرف من اعانة لكل موظف ومستخدم وعامل وصاحب معاش على أن يكون الحفض بنسبة مئوية من المبلغ الذي يتقاضاه بالفعل كل واحد منهم من علاوة الغلاء ثم أورد القرار نسبة الحفض في فئات اعانة الغلاء .

وفي ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٤ وافق مجلس الوزراء على مذكرة تقدمت بها وزارة المالية والاقتصاد أشارت فيها الى أنه قد اتخفت خلال السنتين الماليتين ١٩٥٣/٥٢ و ١٩٥٤/٥٣ عدة اجراءات قصد بها ضغط المصروفات

فتتبعت القرارات والقوانين التي انصبت تارة على اعانة غلاء الخاصة بالموظفين والمستخدمين وتارة على علاواتهم الدورية وترقياتهم وقد تشابكت بعض هذه القرارات بحيث أصبح تطبيقها معقدا وغير واضح المعالم وبالمثل اختلفت تفسيراتها اختلافا بينا ومن بين هذه القرارات بالنسبة الى اعانة غلاء المعيشة قرارا لمجلس الوزراء في ١٧ من اغسطس ، ٨ من اكتوبر المذكورين وأوضحوا اوزارة وجهة نظرها تفسيراً لهذه القرارات طالبة باعتبار مذكرتها كتفسير موحد للاحكام الخاصة بالقرارات المشار اليها ولاقرار ما بها من احكام اخرى وحتى يكون صدورها بقرار من مجلس الوزراء وهو الجهة التي اصدرت القرارات المشار اليها مانعا من الاختلاف في التأويل ومن المنازعات القضائية بشأنها ، هذا وقد تضمنت المذكرة ثمانية بنود يتعلق الاول منها بخصم الزيادة المترتبة على تنفيذ الكادر العام الجديد والكادرات الخاصة الجديدة وفي ذلك ورد بالمذكرة ما نصه « بنيت تقديرات ميزانية سنة ١٩٥٢/١٩٥٣ على أساس خصم التحسينات التي قررها النظام الجديد لموظفي الدولة في شتى نواحيه سواء في بداية ربط الدرجات أو في مقدار العلاوات من اعانة غلاء المعيشة وعلى ذلك » .

(أ) اذا ارتفعت ماهية الموظف بمجرد نقله الى الكادر الجديد خصم مقدار الزيادة في الماهية من اعانة الغلاء .

(ب) اذا حصل الموظف ابتداء من اول يولية سنة ١٩٥٢ على علاوة من علاوات درجته بالفئات الجديدة المقررة في الكادر الجديد تخصم الزيادة في العلاوة من اعانة الغلاء .

(ج) اذا رقي موظف فحصل على بداية الدرجة المرقى اليها وكان في هذه البداية زيادة عما كان عليه الحال في بداية ربط الدرجة الماثلة في الكادر القديم تخصم هذه الزيادة من اعانة غلاء المعيشة » .

وفي ٢٣ من أبريل سنة ١٩٥٨ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٨ ويقضى بأن « يرد الى اعانة غلاء المعيشة نصف ما تقر خصمه منها بناء على قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٧/٨/١٩٥٢ و ٨/١٠/١٩٥٢ مقابل الزيادة في بداية أو نهاية مربوط الدرجات الواردة بجدول المرتبات التي تقررت ابتداء من اول يولية سنة ١٩٥٢ » .

وبين من استقراء قرارات مجلس الوزراء المشار اليها أن المشرع في سبيل التخفيف من اعباء الميزانية قد سلك عدة طرق مختلفة ففي بعض الاحياز يرى تثبيت اعانة غلاء المعيشة وفي البعض الآخر يرى تخفيض الاعانة أما المسلك الثالث فهو الخصم من اعانة الغلاء وهذا المسلك الاخير هو ما التزمه المشرع في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من اغسطس سنة ١٩٥٢ اذ قضى باستقطاع ما يوازي الزيادة في الماهية التي سينتفع بها الموظفون عند

نقلهم الى الكادر الجديد مما يحصلون عليه من اعانة غلاء المعيشة وكذلك الحال فيمن يحصلون على زيادة في الماهية نتيجة الترقية او منح علاوة وفقا للنظام الجديد .

وعلى هذا فان مناهط الخصم من اعانة غلاء المعيشة - طبقا لاحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ - أن تكون هناك زيادة او تحسينات في ماهية الموظف عند نقله الى الكادر الجديد او نتيجة الترقية او منح علاوة وذلك تحقيقا لسياسة الحكومة في ضغط المصروفات والتخفيف من أعباء الميزانية العامة نتيجة لتنفيذ الكادر الجديد بتعويضها عن الزيادات المترتبة على تنفيذ الكادر المذكور بالخفض من بند آخر من بنود الميزانية وهو الخاص باعانة غلاء المعيشة دون أن يترتب على ذلك اخلال بمبدأ المساواة الواجبة بين فئة واحدة من الموظفين في ظروف مماثلة فاذا لم يترتب على تنفيذ الكادر الجديد زيادة ماهية الموظف أو تحسين في حالته فقد انتفتت الحكمة من اجراء الخصم . فاذا ما رقى الموظف الى درجة أعلى تتحدد في ماهيتها وعلاوتها مع الدرجة نفسها في الكادر القديم مما يكون من شأنه عدم أفادة الموظف في الكادر الجديد بأكثر مما هو مقرر في الكادر القديم فان اعانة الغلاء تظل خالصة للموظف دون أى خصم منها لعدم وجود تحسين في الدرجة الجديدة عنها في الكادر القديم .

ومما يدعم هذا النظر أن المستفاد من مذكرة اللجنة المالية عن مشروع ميزانية السنة المالية ١٩٥٢/١٩٥٣ قسم ١٢ اعانة غلاء المعيشة التي وافق عليها مجلس الوزراء في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ هو أن مجلس الوزراء قصد من أعمال القاعدة التي قررها - والخاصة باستقطاع ما يوازي الزيادة التي سينتفع بها الموظفون في ماهياتهم عند نقلهم الى الكادر الجديد مما يحصلون عليه من اعانة غلاء المعيشة - الى تغطية العجز المتوقع حدوثه بسبب تطبيق الكادر الجديد المرافق لقانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ مع الإشارة الظاهرة فيه الى انه لن يترتب على اجراء هذا الخصم إن تتأثر حاله الموظفين ما دام جملة الاجر والاعانة لن تتغير عما كانوا يتقاضونه طبقا للكادر القديم والقرار على هذا النحو صريح في ان كلا الغرضين مواجهة اعباء الميزانية وعدم الاضرار بالموظفين هما عماد القرار المذكور . وترتيباً على ذلك فان الموظف الذي لا تتغير حالته نتيجة تطبيق الكادر الجديد لا يكون محلاً لأي خصم من اعانة الغلاء المستحقة له ذلك ان الميزانية لم تتحمل بزيادته ما نتيجة تطبيق الكادر الجديد عندئذ عليه والامر في هذا الشأن يستوى بالنسبة للموظفين الذين في الخدمة ولن يعينون بعد نفاذ احكام قانون التوظيف او بالنسبة لهؤلاء الذين يرقون الى اية درجة اعلى . وإقول بغير ذلك يؤدي الى ان يضار الموظف الذي لم يزد مربوط درجته طبقا للكادر الجديد عن مربوطها في الكادر السابق عند الترقية بمقدار الخصم الذي صادف اعانة غلاء معيشته

مع انها مشبته بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ قبل صدور قانون التوظف على نحو يضمن استقرارها وليس من شك في ان القاعدة التي تضمنتها قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥١ لم تتضمن اصلا أى تخفيض لاعانة غلاء المعيشة كالتخفيض الذى قرره مجلس الوزراء بقراره الصادر في ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٣ لأن هذا التخفيض دائم في حين ان استقطاع الزيادة المترتبة على تطبيق احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من اعانة غلاء المعيشة مؤقت يتقضى بانقضاء علته التى تحصل - على مقتضى قرارى مجلس الوزراء مالى الذكر الصادرين في ١٧ من أغسطس و ٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ - في حالة واحدة هي حصول الموظف على المزايا التى رتبها قانون التوظف وهي لم تعد متحققه في شأن الموظف الذى يرقى الى الدرجة الخامسة استنادا الى اتحاد مربوط هذه الدرجة في الكادريين والخصم المشار اليه يدور مع علته وجودا وعدما .

كما ان القاعدة التى وافق عليها مجلس الوزراء في ١٧ أغسطس سنة ١٩٥٢ لم يقصد بها استهلاك اعانة غلاء المعيشة تدريجيا نتيجة تطبيق الكادر الجديد ذلك ان هذا الكادر قصد به تحسين المرتبات وغاية الامر انه حالت دون ذلك اعتبارات مالية اقتضت خصم الزيادة المترتبة على تطبيق هذا الكادر من اعانة الغلاء وهذا الاجراء مرهون بقيام سببه وهو تحقيق زيادة في مرتب الموظف نتيجة تطبيق احكام الكادر الجديد عليه والدليل على ان قرار مجلس الوزراء المذكور لم يقصد بالقاعدة سائلة الذكر استهلاك اعانة غلاء المعيشة ما اسفر عنه المشرع نفسه حين صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٥٨ في ٢٣ من ابريل سنة ١٩٥٨ متضمنا النص على ان يرد الى اعانة غلاء المعيشة التى تصرف للموظفين والمستخدمين الخارجين عن الهيئة نصف ما تقرر خصمه منها بناء على قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٧ من اغسطس و ٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ مقابل الزيادة في بداية او نهاية مربوط الدرجات بجدول المرتبات التى نفذت من اول يولية سنة ١٩٥٢ . وهذا النص واضح الدلالة في أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من اغسطس سنة ١٩٥٢ لم يقصد سوى سد العجز في الميزانية الذى ترتب على تنفيذ الكادر الجديد ولم يقصد به اصلا الى استهلاك اعانة غلاء المعيشة .

ولذلك فانه اذا ما رقى الموظف الى الدرجة الخامسة المقرر لها مرتب ٢٥ جنيها شهريا بعلوة مقدارها ٢٤ جنيها لكل سنتين وهو ذات التقدير الوارد في الكادر القديم لا يفيد من اية زيادة في الماهية المقررة للدرجة الجديدة عما كان مقررا لها في الكادر القديم ومن ثم فانه يمنع اعانة غلاء المعيشة المقررة كاملة دون اجراء خصم حتى تتحقق المساواة في المعاملة الواجبة

بين الموظفين الموجودين فى مراكز قانونية واحدة تلك المساواة التى تقوم عليها القواعد التنظيمية العامة دون تفرقة بين من رقى للدرجة الخامسة قبل تنفيذ قانون الموظفين ومن رقى اليها فى ظله .

(١٩٦٣/٤/٢٥) ٥٠٠

تعليق

أقرت المحكمة الادارية العليا ما جاء بهذه الفتوى وذلك فى الظعن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٦ ق بجلسته ١٩٦٣/٣/٣ (كتابنا المحكمة الادارية العليا قى ١٣٩٧ ص ١٤٦٠) الا انه عقب صدور هذا الحكم وكثرة القضايا التى رفعت بطلب تطبيق هذا البدا تدخل الشرع فى الامر واصدر القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٣ وذلك طبقا لما هو موضح بالبدا المنشور بالقاعدة التالية .

٧٥٨ - قاعدة خصم الزيادة فى المرتبات من اعانة غلاء المعيشة ، التى تضمنها قرارا مجلس الوزراء فى ١٩٥٢/٨/١٧ و ١٩٥٢/١٠/٨ مفسرة بالقانون ٤١ لسنة ١٩٦٣ - المططوبون باحكام هذه القاعدة - هم الموظفون الذين ينقلون الى الكادر الجديد الملحق بقانون التوظيف او يرقون او يحصلون على علاوة او يعينون ابتداء فى ظل العمل باحكامه ما دام يترتب على النقل او الترقية او العلاوة او التعيين زيادة فى مرتبتهم لم تكن فى الكادر القديم - سريان الخصم ولو تمت الترقية الى درجة أعلى لم يلحق ربطها المالى تحسن فى جدول المرتبات طبقا للقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٣ ولاحكام القرار الجمهورى رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٨ .

انه فى ١٧ من اغسطس سنة ١٩٥٢ وافق مجلس الوزراء على مذكرة وزارة المالية والاقتصاد الخاصة بمشروع ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٥٣/١٩٥٢ والتى بدأ فيها نفاذ الكادر الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٥٢ . وقد ورد بتلك المذكرة ان تكاليف قسم ٢٢ الخاص باعانة الغلاء بلغت فى ميزانية سنة ١٩٥١ - ٢٧ مليوناً من الجنيهات ثم زادت فى ميزانية السنة التالية الى ٢٩ مليوناً من الجنيهات لما فى السنة المالية ١٩٥٢ / ١٩٥٣ فيبلغ ما ينتظر صرفه فيها ٣٢ مليوناً من الجنيهات وانه لما كان بعض الموظفين سينتفعون عند نقلهم الى الكادر الجديد بزيادة فى ماهياتهم الحالية فقد رؤى استقطاع ما يوازي هذه الزيادة مما يحصلون عليه من اعانة غلاء المعيشة ولن تتأثر حالتهم بهذا الاجراء مادام جملة الاجر والاعانة لن تتغير وان ما سربنا لونه من تحسن بتطبيق الكادر سيضم الى ماهياتهم الاصلية ويدخل مستقيلا فى حساب معاشاتهم بدلا من علاوة مؤقتة للغلاء تكون خاضعة للتخفيض فى أى وقت :

وكذلك الحال فيمن يحصلون على زيادة في الماهية نتيجة للترقية او منح علاوة وفقا لنظام الكادر الجديد فيخصص من اعانة غلا العيشة التي يحصلون عليها وقت الترقية او العلاوة مقدار فرق العلاوة وفقا لاحكام الكادر الجديدين العلاوة التي كانوا يحصلون عليها وفقا لقواعد الكادر السابق .

وفي ٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ وافق مجلس الوزراء على مذكرة اخرى لوزارة المالية والاقتصاد تضمنت ما لاحظه ديوان الموظفين على مذكرة الوزارة السابقة والتي وافق عليها مجلس الوزراء في ١٧/٨/١٩٥٢ من انه قد اشير فيها الى الكادر الجديد ولم يذكر صراحة ما اذا كان المقصود هو الكادر الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالموظفين المدنيين ام انه يتناول ايضا الكادرين الصادر بهما القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٠ الخاص بمرتبات رجال الجيش والقانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٠ الخاص بمرتبات رجال البوليس ، ومن ناحية اخرى لم يبين في تلك المذكرة ايضا ما يتبع بشأن من يعينون في ظل النظام الجديد . ولذلك يقترح الديوان استصدار قرار جديد من مجلس الوزراء بـسريان القاعدة المشار اليها آنفا على كل من ضباط الجيش والبوليس والكونستبلات وعلى من يعينون في ظل النظام الجديد . وقد بحثت اللجنة المالية اقتراح ديوان الموظفين ورأت الموافقة عليه حتى يكون الاستقطاع شاملا للزيادات المترتبة على تنفيذ النظام الجديد بشتى نواحيه . وقد وافق مجلس الوزراء على هذه المذكرة في ٨/١٠/١٩٥٢ وفقا لما تقدم ذكره .

وبين من الاطلاع على قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ و ٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ السالف ذكرهما ان - الموظفين المخاطبين بأحكامهما ينقسمون الى اربع فئات :

الاولى : وتشمل الموظفين الذين ينقلون الى درجات الكادر الجديد الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة اعتبارا من ١/٧/١٩٥٢ فينتفعون بزيادة في مرتباتهم نتيجة نقلهم .

الثانية : وتشمل الموظفين الذين يرقون الى درجات اعلى في الكادر الجديد تزيد في مربوطها المالى عن مثيلاتها في الكادر القديم (كادر سنة ١٩٣٩) فيحصلون على علاوة الترقية او علاوة من علاوات الدرجة المرقون اليها ايها اكبر .

الثالثة : وتشمل الموظفين الذين يحصلون على علاوات دورية تزيد في مقدارها على مثيلاتها في الكادر القديم .

الرابعة : وتشمل الموظفين الذين يعينون ابتداء من ادنى درجات الكادر الجديد وتكون ذات مربوط مقرر له بداية اعلى من بداية مربوط الدرجة المائلة في الكادر القديم .

وبعبارة أخرى فإن قرارى مجلس الوزراء المشار اليهما ينطبقان فى شأن كل موظف ينقل الى الكادر الجديد او يرقى او يحصل على علاوة او يعين ابتداء فى ظل العمل بأحكامه مادام يترتب على النقل او الترقية او الحصول على العلاوة او التعيين ان يحصل على زيادة فى مرتبه لم يكن ليئنها فى ظل الكادر القديم ومن ثم تخصم هذه الزيادة من اعانة الغلاء المقررة له .

هذا وقد صدر القرار الجمهورى رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن رد ما خصم من اعانة غلاء المعيشة وقضى فى المادة الاولى منه بان يرد الى اعانة غلاء المعيشة التى تصرف للموظفين والمستخدمين الخارجين عن الهيئة نصف ما تقرر خصمه منها بناء على قرارى مجلس الوزراء سالفى الذكر . ثم صدر القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٣ بشأن استمرار خصم الزيادات المترتبة على نفاذ قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من اعانة غلاء المعيشة عند الترقية الى أى درجة اعلى وقضى فى مادته الاولى بأن يستمر خصم الزيادات المترتبة على نفاذ جدول المرتبات الملحق بقانون نظام موظفى الدولة من اعانة غلاء المعيشة طبقا لاحكام قرارى مجلس الوزراء المذكورين ولاحكام القرار رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ولو تمت الترقية الى درجة اعلى لم يلحق ربطها المالى تحسين فى جدول المرتبات الملحق بهذا القانون ، وقضى فى المادة الثانية بان يعتبر صحيحا ما تم خصمه تطبيقا لحكم المادة السابقة من اول يونيو سنة ١٩٥٢ الى وقت نفاذ هذا القانون ، وقضى فى المادة الثالثة منه بان يعمل به اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٥٢ .

(١٨٥) ١٩٦٤/٣/١٥

٧٥٩ - قاعدة خصم فرق الكادريين من اعانة غلاء المعيشة - القول باعتبارها حكما
انتقاليا او قاعدة وقتية قررت لصالح الميزانية فلا تتضمن حكما عاما دالما الاثر - غير صحيح .

لاحجة للقول بان القصد من اصدار قرار مجلس الوزراء فى ١٧ من اغسطس و ٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ بشأن خصم فرق الكادريين هو التخفيف عن ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٥٣/١٩٥٢ وذلك بالخصم من اعانة الغلاء بمقدار الزيادة فى المرتبات الناشئة عن تطبيق الكادر الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذى نفذ اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٥٢ تاريخ بدء العمل بتلك الميزانية ، وانه لم يقصد بقرارى مجلس الوزراء ان يتضمن نصا عاما دائما الاثر بل نصا خاصا انتظم احكاما وقتية تعالج الموقف الناشئ من تطبيق الكادر الجديد ومن ثم لم تتضمن احكامها خفضا لاعانة الغلاء على سبيل الدوام بل خصما منها مقابل ما طرأ على المرتب من تحسين - ذلك ان هذه الحجة مردودة بما نص عليه القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٣ من استمرار خصم الزيادات المترتبة على نفاذ جدول المرتبات الملحق بقانون نظام موظفى الدولة

من اعانة غلاء المعيشة طبقا لاحكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ١٧ من اغسطس ٨٠ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ ولاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٧ سنة ١٩٥٨ المشار اليه ، ولو تمت الترقية الى درجة اعلى لم يلحق ربطها المالى تحسين فى جدول المرتبات الملحق بهذا القانون ، وبان يعتبر صحيحا ما تم خصمه تطبيقا للمقرارات المشار اليها اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٥٢ الى وقت صدور هذا القانون وبان يعمل بالقانون باثر رجعى اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٥٢ ، ومن ثم فانه - استنادا الى ما يتضح فى جلاء ووضوح من مواد هذا القانون ، وما قصد اليه المشرع من اعتباره قانونا مفسرا لاحكام قرارى مجلس الوزراء المشار اليهما يسرى من تاريخ العمل بهما فى اول يوليو سنة ١٩٥٢ - يعمين القول بان الخصم الذى اصاب اعانة الغلاء نتيجة الزيادات فى المرتبات المشار اليها انما هو خصم دائم مستمر ذو نتيجة بديهية وهى التخفيض الدائم لاعانة الغلاء بمقدار ما خصم منها ، اذ التخفيض هو النتيجة الحتمية المنطقية للخصم ، فاذا ما افصح المشرع عن ارادته فى كون الخصم دائما مستمرا غير موقوت باستمرار الموظف شاغلا للدرجة التى ترتب على شغله اياها الزيادة فى مرتبه ، فان التخفيض - باعتباره النتيجة الحتمية للخصم - يكون بنوره غير موقوت ، بل يقع تخفيضا دائما متى تحقق موجبه ، وهو الزيادة فى المرتب نتيجة الانتفاع بالكادر الجديد - وبناء على ذلك تكون احكام قرارى مجلس الوزراء فى ١٧ من اغسطس و ٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ المشار اليهما - مفسرين بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٣ - احكاما عامة دائمة الاثر فى شأن اعانة غلاء المعيشة .

ولا يسوغ الاحتجاج بان قاعدة الخصم من اعانة غلاء المعيشة حسبا ورد بها قرارا مجلس الوزراء سالفا الذكر هى قاعدة انتقالية خاصة بالموظفين الذين كانوا معاملين طبقا لكادر سنة ١٩٣٩ ونقلوا الى الكادر الجديد الملحق بنظام موظفى الدولة وقد صدرت هذه القاعدة ملحقه بمشروع ميزانية الدولة ١٩٥٣/١٩٥٢ والغرض منها هو تغطية العجز المتوقع حدوثه بالميزانية بسبب تطبيق الكادر الجديد ، ومن ثم فان هذه القاعدة قاصرة الاثر على موظفى الدولة وعلى الضباط والكونسبلات ممن تنطبق عليهم الظروف المتقدمة ، وبالتالي لا تسرى على موظفى المؤسسات العامة الذين يجرى فى حقهم نظام خاص وتتمتع مؤسساتهم بميزات مستقلة - ذلك ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ قد نص صراحة على انطباق قواعده خصم فرق الكادرين على من يعينون فى ظل النظام الجديد أى على من يعينون لاول مرة على احدى درجات الكادر الجديد ، وهؤلاء لا يكونون قد سبق معاملتهم بكادر سنة ١٩٣٩ مثال ذلك الحريجين الجدد الذين يتمون دراساتهم بعد اول يوليو سنة ١٩٥٢ فيعينون فى احدى درجات الكادر الجديد المنفذ اعتبارا من هذا التاريخ ، ومن ثم فلا يشترط فى قاعدة الخصم ان يكون الموظف قد سبق معاملته فعلا بكادر سنة ١٩٣٩ .

ومن ناحية اخرى فان قاعدة الخصم ليست قاعدة انتقالية على اطلاقها ، ذلك انها ولئن كانت بالنسبة للموظفين الذين كانوا موجودين بالخدمة في وقت نفاذ الكادر الجديد في اول يوليو سنة ١٩٥٢ فنقلوا الى الدرجات الجديدة التي تضمنها ، الا انها قاعدة عامة دائمة بالنسبة الى كل موظف يحصل على زيادة في مرتبه نتيجة الترقية او استحقاقه علاوة دورية بمقدار يزيد على مثلتها في الكادر القديم وكذلك فهي دائمة بالنسبة لكل موظف يعين مستقبلا ويزيد فوق مربوط الدرجة المعين فيها على اول مربوط الدرجة القديمة المقابلة .

ويجوز القول بتاقيت هذه القاعدة استنادا الى انها قد صدرت ملحقه بمشروع ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٥٢/١٩٥٣ لتغطية العجز المتوقع حدوثه بالميزانية بسبب تطبيق الكادر الجديد ، ذلك ان هذا التطبيق لا يعدو ان يكون المناسبة التي صدرت فيها او تسببها القاعدة ، ولكنها وفقا لما تضمنته من احكام قاعدة دائمة غير مؤقتة استمر تطبيقها في الميزانيات المختلفة من ميزانية سنة ١٩٥٢/١٩٥٣ حتى الآن ، وهو ما افصح عنه القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٣ وعذكرته الايضاحية في عبارات جلية لا تحتاج الى تاويل او تفسير .

(١٨٥) (١٩٦٤/٣/١٥)

تعليق

سبق للجمعية العمومية ان قررت في الفتوى رقم ٢٨٤ بتاريخ ٢٧/٧/١٩٥٣ ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ اكتوبر سنة ١٩٥٢ بشأن خصم فرق الكادرين لا يزال قائما بكافة مشتلاته (كتابنا فتاوى الجمعية العمومية ق ٢٨٣ ص ٤٦٢) .

٧٦٠ - الهيئة العامة للسكك الحديدية والهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية والهيئة العامة للبريد - تثبيت اعانة غلاء المعيشة لموظفيها على اساس اللوائح التي استنقت في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ بالنسبة لمن كان في الخدمة في هذا التاريخ وعلى اساس اللائحة المقررة للموظف بالنسبة لمن دخل الخدمة بعده - علم جواز خصم الزيادة التي حصل عليها موظفو هذه الهيئات نتيجة تطبيق القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من اعانة غلاء المعيشة المستنقة لهم اعتبارا من اول يولييه سنة ١٩٦٠ سواء بالنسبة لمن عين قبل او بعد هذا التاريخ .

بتاريخ ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ صدرت قرارات رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بهيئة سكك حديد مصر ، ورقم ٢١٩١ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بهيئة بريد مصر ، ورقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية وقد اعادت هذه القرارات تنظيم شئون الموظفين تنظيميا كاملا ووضعت قواعد لتعيينهم وترقياتهم

م ٣٦ تكرر

وعلاواتهم على نحو يختلف عن القواعد التى صدر بها القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة كما تضمن التنظيم الجديد تغييرا فى نظام الدرجات الى مراتب وزيادة مربوطها وكذلك زيادة فئات العلاوات .

وقضت هذه القرارات بأن يمنح الموظف عند التعيين الحد الأدنى لمرتبة الوظيفة او مرتبتها الثابت وفقا للجداول المرافقة لهذه الانظمة (المواد ١٠ و ١١ و ١٢ من هذه القرارات على التوالى) .

كما نصت على نقل الموظفين الموجودين فى الخدمة بهذه الهيئات فى اول يوليو سنة ١٩٦٠ وقت العمل بهذه القرارات الى الكادر الجديد الملحق بها والى المراتب المبينة بها طبقا لقواعد وضعتها ، ويمنح كل موظف عند نقله الى المرتبة الجديدة بداية هذه المرتبة او مرتبه الحالى ايها اكبر (المواد ٦٢ و ٦٣ و ٦٥ من هذه القرارات على التوالى) .

الا ان هذه القرارات لم تتعرض لتنظيم استحقاق موظفى هذه الهيئات لاعانة غلاء المعيشة .

ولما كانت المادة ١٢ من القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء هيئة عامة لشئون سكك حديد مصر قد نصت على ان تسرى فى شأن موظفى الهيئة ومستخدميه القوانين واللوائح والقواعد التنظيمية المطبقة حاليا كما تسرى جميع القواعد القانونية الحالية لمنظمة لشئون السكك الحديدية وذلك حتى يتم اصدار غيرها .

وردت الحكم ذاته المادة ١٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٠ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء مؤسسة عامة لشئون بريد مصر والمادة ١٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء مؤسسة عامة لشئون المواصلات السلكية واللاسلكية والمادة ١٣ من قانون المؤسسات العامة رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ .

وتفريعا على ما تقدم فان قرارات مجلس الوزراء بتقرير اعانة غلاء المعيشة وتثبيتها وتخفيضها المطبقة على موظفى ومستخدمى الحكومة تكون واجبة التطبيق على موظفى الهيئات سالفة الذكر ومن بين هذه القرارات قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ الذى قضى بتثبيت الاعانة على الماهيات والمرتبات والاجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال فى آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ وقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ بالموافقة على معاملة الموظفين الذين ثبتت لهم الاعانة على اساس ماهياتهم فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم حصلوا على شهادات دراسية اعلى بعد هذا التاريخ وعينوا بالدرجات والماهيات المقررة لمؤهلاتهم الجديدة على اساس اعانة الغلاء على الماهية المقررة لمؤهلاتهم فى ٣٠/١١/١٩٥٠ من تاريخ الحصول عليها حتى لا يمتاز جديد على قديم .

وبيين من هذين القرارين ان القاعدة هي تثبيت اعانة الغلاء بالنسبة الى من كان في الخدمة في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ على اساس الماهية التي استحققت له فعلا في هذا التاريخ . اما من دخل الخدمة بعد التاريخ المذكور فتثبت له الاعانة على اساس الماهية المقررة لمؤهلاته في التاريخ المشار اليه وان هذه القاعدة تنطبق على موظفي ومستخدمى الهيئات سألقة الذكر سواء من عين بها قبل اول يولية سنة ١٩٦٠ او من عين بعد هذا التاريخ .

ومن حيث أنه باستقراء قرار مجلس الوزراء الصادر بجلسته المنعقدة في ١٧ من اغسطس سنة ١٩٥٢ الذى قضى باستقطاع الزيادة في المرتب التى يحصل عليها الموظفون عند نقلهم الى الكادر الجديد مما يحصلون عليه من اعانة غلاء المعيشة وقرار مجلس الوزراء الصادر بجلسته المنعقدة في ٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ الذى قضى بسرمان هذه القاعدة على من يعينون فى ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يبين ان هذين القرارين وان قصد بهما تخفيف اعباء الميزانية بخفض مصروفات اعانة غلاء المعيشة بما يقابل هذا القدر السابق الاشارة اليه ، الا ان الامر لم يكن يتضمن تخفيضا لاعانة غلاء المعيشة كالتخفيض الذى قرره مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ لان هذا التخفيض دائم فى حين ان استقطاع الزيادة المترتبة على تطبيق احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من اعانة غلاء المعيشة مؤقت ينقضى بانقضاء علته .

ولما كانت علة الاستقطاع من اعانة غلاء المعيشة بمقتضى القرارين فى شان موظفي الهيئات الثلاثة بعد ان صدرت نظم خاصة بها حلت محله احكام القانون المشار اليه وقضيت مزايأ جديدة انتمجت بمقتضاها الزيادة التى قررها القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى المرتب الجديد ولم تعد متميزة فيه ومن ثم فلا وجه لاعمال حكم الاستقطاع سالف الذكر من اعانة غلاء المعيشة المستحقة لموظفي هذه الهيئات اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٦٠ تاريخ سريان نظمها الخاصة سواء بالنسبة الى من عين قبل هذا التاريخ او من عين بعده .

(١٠١) (١٩٦٢/٢/٥)

٧ - خصم الزيادة التراتبية على تطبيق قانون العداوات

٧٦١ - التسويات التى قررها القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ - ليس من الرها تعطيل احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - خصم الزيادة التراتبية عليها من اعانة غلاء المعيشة - تطبيق هذا الحكم على سبيل الدوام والاستمرار .

ان القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ قد استهدف انصاف الموظفين المعينين

قبل اول يوليو سنة ١٩٥٣ الحاصلين على المؤهلات الدراسية المشار اليها في الجدول المرافق له قبل ذلك التاريخ وذلك بتسوية حالاتهم بالتطبيق لاحكام ذلك القانون متى توافرت فيهم الشروط المطلوبة فتد اقسيمتهم في الدرجة المقررة لمؤهلاتهم الى تاريخ تعيينهم بالحكومة او تاريخ حصولهم على المؤهل ايها اقرب تاريخا اذا كانوا في الدرجة المقررة لمؤهلهم ، ومنحون الدرجة المقررة لمؤهلهم مع ارجاع اقسيمتهم فيها الى تاريخ تعيينهم او تاريخ حصولهم على المؤهل ايها اقرب تاريخا اذا كانوا في درجة اقل من الدرجة المقررة لمؤهلهم ، ومن ثم فمجال اعمال هذا القانون مقصور على اجراء التسويات لهؤلاء الموظفين بحسب حالتهم عند اجراء التسوية وفقا لاحكامه دون ان تمتد آثاره الى مايجاوز ذلك فليس من شأن هذا القانون ان يعطل احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في خصوص ترقيةات الموظفين الى الدرجات المقررة لمؤهلاتهم المحددة فيه او ان يمنع من هذه الترقيةات انتظارا لتسوية حالاتهم اذ لم يتضمن القانون نصا يقضي بذلك بل تعتبر هذه الترقيةات نافذة منتجة آثارها من التاريخ المعين لذلك وليس ما يمنع بعد ذلك من اعمال احكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بارجاع اقسمة المرقين الى تاريخ تعيينهم او حصولهم على المؤهل ايها اقرب تاريخا اذ تلحقهم هذه التسوية سواء اكانوا في الدرجة المقررة لمؤهلهم ام في درجة اقل منها ومرد ذلك الى ان الترقية العادية والتسوية طبقا للقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ قد لا تتساويان في آثارهما وانما قد تتميز احدهما عن الاخرى كما ان الترقية العادية تمنح الموظف ميزة لا تسعفه بها احكام قانون المعادلات فيمنما تصرف علاوة الترقية كاملة في حالة الترقية العادية اذ بها تخصم من اعانة الغلاء المقررة في الحالة الثانية بالتطبيق للمادة الخامسة من القانون المذكور فالتسوية والحالة هذه بالتطبيق لاحكام قانون المعادلات لا تغني عن الترقية العادية .

ويستفاد مما تقدم ان قانون المعادلات لا يعطل احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة وليس من شأنه ان يحول دون تطبيق هذه الاحكام في خصوص ترقيةات الموظفين وان اثر الترقية يختلف في هذا القانون عن اثر التسوية تطبيقا لقانون المعادلات ذلك ان علاوة الترقية تمنح كاملة غير منقوصة في حالة الترقية العادية وفقا لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بينما تخصم الزيادة المترتبة على تنفيذ قانون المعادلات من اعانة الغلاء في حالة التسوية تطبيقا لاحكام هذا القانون .

وغنى عن البيان ان هذا الاثر يظل قائما دون تعديل او تغيير فيسبتمبر سرف اعانة غلاء المعيشة كاملة لمن يرقى ترقية عادية ويستمر خصم الزيادة في المرتب المترتبة على تطبيق قانون المعادلات من اعانة غلاء المعيشة ولا يقف خصمها لاي سبب من الاسباب وذلك اعمالا للمادة الخامسة من هذا القانون التي جاء نصها صريحا قاطعا في هذا المعنى . يؤيد هذا النظر ان خصم

الزيادة في الراتب من إعانة غلاء المعيشة في هذه الحالة يعتبر مقابلا لما نال الموظف من تحسين في مركزه المالي بسبب الترقية التي أصابته وفقا لقانون المعادلات وبسبب ما ظفر به من سبق في أقدمية الدرجة التي يرقى إليها وهذه مزايا ذات أثر دائم في مركزه لم يكن ليحصل عليها لولا تطبيق قانون المعادلات .

ويخلص من كل ما تقدم أن المشرع اذ نص صراحة في المادة الخامسة من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ في شأن المعادلات الدراسية على أن تخصص الزيادة في الماهيات المترتبة على تنفيذ هذا القانون من إعانة الغلاء المقررة لكل موظف يستفيد من أحكامه فإنه يعني استمرار هذا الخصم الذي قرره كمقابل لما يحصل عليه الموظف من مزايا هذا القانون وهي مزايا ذات أثر دائم في مركز الموظف ومستقبله ولم يدر بخلاف المشرع أن يقف هذا الخصم عندما يرقى بالأقدمية إلى الدرجة التي حصل عليها الموظف طبقا لقانون المعادلات من كان يليه في أقدمية الدرجة السابقة ولا لغير ذلك من الأسباب .

(٢٧١) ١٩٦٠/٤/١١

(تعليق)

أيدت الجمعية العمومية هذا الرأي بفتوتها المنشورتين في القاعدتين التاليتين وقد أقرته المحكمة الإدارية العليا بأحكامها الصادرة في الطعون أرقام ١١٤٥ لسنة ٨ ق بجلسة ١٩٦٦/٢/٦ ، ١٤٤٤ لسنة ٨ ق بجلسة ١٩٦٧/٩/٢ (مجموعة أحكام المحكمة الإدارية العليا الصادرة عن المكتب الفني بمجلس الدولة - السنة ١١ ق ٥١ ص ٤١٢ ، السنة ١٢ ق ١٤٠ ص ١٢٤٥) .

٧٦٢ - المادة الخامسة من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ في شأن المعادلات الدراسية - نصها على خصم الزيادة في الماهيات المترتبة على تنفيذ هذا القانون من إعانة الغلاء المقررة لكل موظف يستفيد من أحكامه - عدم وقف هذا الخصم عندما يرقى بالأقدمية الموظف الذي يليه إلى الدرجة التي وضع عليها من استناد من قانون المعادلات .

يبين من استقراء الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا في القضية رقم ١٨٣٤ لسنة ٢ القضائية (١) والذي استند إليه ديوان الموظفين في كتابه المؤدى رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر أن قانون المعادلات لا يعطل أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة وليس من شأنه

(١) هذا الحكم منشور في كتابنا المحكمة الإدارية العليا قاعدة ١٩٦٧ ص ٢٠٣٥ .

أن يحول دون تطبيق هذه الاحكام فى خصوص ترقية الموظفين وإن أثر
اتركه يخلط فى هذا القانون عن أثر اتسويه تطبيقا لقانون المعادلات ذلك
ان علاوة الترقية تمنح كامله غير منقوصه فى حالة الترقية العادية وفقا لاحكام
القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بينما تخصم الزيادة المترتبة على تنفيذ قانون
المعادلات المدراسية من اعانة الغلاء فى حالة اتسوية تطبيقا لاحكام هذا القانون
ويظل هذا الاثر قائما دون تعديل أو تغيير فيستمر صرف اعانة غلاء المعيشة
كامله لمن يرقى ترقية عادية ويستمر خصم الزيادة فى المرتبة المترتبة على
تطبيق قانون المعادلات من اعانة غلاء المعيشة ولا يقف خصمها لى سبب من
الاسباب وذلك اعمالا للمادة الخامسة من هذا القانون اتى جاء نصها صريحا
فاطما فى هذا المعنى ، يؤيد هذا النظر ان خصم الزيادة فى المرتبة من اعانة
علاء المعيشة فى هذه الحالة يعتبر مقابلا لما نال الموظف من تحسين فى مركزه
ناتى بسبب الترقية التى أصابته وفقا لقانون المعادلات وبسبب ما ظفر به
من سبق فى أقدمية الدرجة التى رقى اليها وهذه المزايا ذات أثر دائم فى
مركزه ولم يكن ليحصل عليها لولا تطبيق قانون المعادلات .

وبخلص مما تقدم أن المشرع اذ نص صراحة فى المادة الخامسة من
القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ فى شأن المعادلات المدراسية على أن تخصم
الزيادة فى الماهيات المترتبة على تنفيذ هذا القانون من اعانة الغلاء المقررة
لكل موظف يستفيد من أحكامه كان يعنى استمرار هذا الخصم الذى قرره
كمقابل لما يحصل عليه الموظف من مزايا هذا القانون وهى مزايا
ذات أثر دائم فى مركز الموظف ومستقبله ولم يهدف المشرع الى أن يقف هذا
الخصم عندما يرقى بالاقدمية الى الدرجة التى حصل عليها الموظف طبقا لقانون
المعادلات من كان يليه فى أقدمية الدرجة السابقة - كما يذهب ديوان الموظفين
- ولا يخير ذلك من الاسباب .

ولذلك فإن ما ذهب اليه ديوان الموظفين من تفسير لنص المادة الخامسة
من قانون المعادلات المدراسية المشار اليها - فى كتابه العوزى رقم ٢٤ لسنة
١٩٥٩ - يفترق السند القانونى ولا يتأتى استخلاصه من باب القياس على
ما قضت به المحكمة الادارية العليا فى القضية رقم ١٨٢٤ لسنة ٢ قضائية -
فى حالة موظف كان يستحق الترقية الى الدرجة السابعة عن طريق اتسوية
طبقا لاحكام قانون المعادلات المدراسية وحل دوره فى الترقية الى هذه الدرجة
بالاقدمية المطلقة طبقا لاحكام قانون موظفى الدولة ففصلت المحكمة العليا بين
مجال الترقية طبقا لاحكام قانون موظفى الدولة ومجال اتسوية بالتطبيق
لاحكام قانون المعادلات المدراسية وقررت أن أعمال احكام أحد القانونين
المذكورين لا يحول دون أعمال احكام القانون الاخير ولم تتعرض صراحة أو
ضمنيا لخصوصية وقف خصم الزيادة فى الماهيات المترتبة على تنفيذ احكام
قانون المعادلات من اعانة الغلاء المقررة لكل موظف يستفيد من أحكامه .

٧٦٣ - خصم الزيادة في الماهيات المترتبة على تنفيذ قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ من اعانة غلاء المعيشة المقررة لكل موقف يستفيد من احكامه - استمرار خصم هذه الزيادة عندما يرقى بالاقدمية الى الدرجة التي حصل عليها الموظف طبقا لاحكام هذا القانون من يليه في اقلية الدرجة السابقة .

ان المادة الخامسة من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ في شأن المعادلات الدراسية نصت على أن تخصص الزيادة في الماهيات المترتبة على تنفيذه من اعانة الغلاء المقررة لكل موظف يستفيد من احكامه .

ومن حيث أن المشرع اذ نص على ذلك فانما عني استمرار خصم الزيادة المذكورة كعقاب لما يحصل عليه الموظف من مزايا هذا القانون وهي مزايا ذات أثر دائم في مركز الموظف ومستقبله ، ولم يهدف المشرع الى أن يقف هذا الخصم عندما يرقى بالاقدمية الى الدرجة التي حصل عليها الموظف طبقا لقانون المعادلات الدراسية من كان يليه في اقلية الدرجة السابقة كما ذهب ديوان الموظفين بكتابه الدوري رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٩ ، ولا لغير ذلك من الاسباب وعلى هذا استقر الرأي لدى الجمعية العمومية .

ومن حيث انه لذلك فان ما ذهب اليه ديوان الموظفين بكتابه الدوري المشار اليه من أن الزيادة في المرتب المترتبة على استحقاق درجة أعلى نفاذا لقانون المعادلات تعين أن يتوقف خصمها من اعانة الغلاء المستحقة للموظف اذ ارقى الى درجته من كان يليه في اقلية الدرجة السابقة قيا سا على ما قضت به المحكمة الادارية العليا في القضية رقم ١٨٣٤ سنة ٢ ق ، هذا القول يفتقد السند القانوني : اولاً لأنه لا يتفق مع ما استقر عليه رأى الجمعية العمومية كما سبق ، ولأنه لا يتأتى استخلاصه من باب القياس على ما قضت به المحكمة الادارية العليا في القضية المشار اليها ذلك لأن هذه القضية تتعلق بحالة موظف كان يستحق الترقية الى الدرجة السابعة عن طريق التسوية طبقا لاحكام قانون المعادلات الدراسية وحل دوره في الترقية الى هذه الدرجة بالاقدمية المطلقة طبقا لاحكام قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ففصلت المحكمة العليا بين مجال الترقية طبقا لاحكام قانون موظفي الدولة ومجال التسوية بالتطبيق لاحكام قانون المعادلات الدراسية وقررت أن أعمال احكام أحد القانونين المذكورين لا يحول دون اعمال احكام القانون الآخر . ولم تعرض صراحة أو ضمناً - لخصوصية وقف خصم الزيادة في الماهيات المترتبة على تنفيذ احكام قانون المعادلات الدراسية من اعانة الغلاء المقررة لكل موظف يستفيد من احكامه طبقا للمادة الخامسة من هذا القانون .

ولقد كان حكم المحكمة المشار اليه تحت نظر الجمعية العمومية عند تفسيرها للمادة الخامسة المذكورة بجلستها المتعقدة في ١٣ مارس سنة ١٩٦٣

ولم تر فى اسبابه مقنعا للعدول عن رايها السابق بجلستى ٢٣ مارس سنة ١٩٦٠ ، ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٦٣ .

ومن حيث أنه ترتيبا على ما تقدم يكون غير سليم فى القانون ما أجرى
نعض موظفى وزارة العدل من تسويات ترتب عليها وقف خصم الزيادة فى
ماهياتهم الناجمة عن تطبيق قانون المعادلات الدراسية من اعانة الغلاء منذ
ترقية الاحداث منهم فى الدرجة السابقة الى الدرجة التى قررهما لهم ذلك
القانون وذلك استنادا الى كتاب دورى ديوان الموظفين رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٩
ويتعين اعادة هذا الخصم فورا واستمراره .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن القاعدة المنصوص عليها فى
المادة الخامسة من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ فى شأن المعادلات الدراسية
هى قاعدة مطلقة واجبة النفاذ على سبيل الدوام والاستمرار ، ولا يجوز وقف
الخصم عندما يرقى بالأقلية الى الدرجة التى حصل عليها الموظف طبقا لقانون
المعادلات من كان يليه فى أقلية الدرجة السابقة ولا لى سبب آخر ، وذلك
خلافا للتفسير الذى ذهب اليه ديوان الموظفين بكتابه الدورى رقم ٢٤ لسنة
١٩٥٩ ، ويتعين تبعا لذلك أن تلقى فورا التسويات التى أجرتها وزارة العدل
استنادا الى هذا الكتاب الدورى .

٩٠٢ (١٩٦٤/١٠/٢٥)

٧٦٤ - معادلات دراسية - حكم المادة الخامسة من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص
بالمعادلات الدراسية - لا يطبق على حالات الموظفين المرفق وفقا لحكم المادة ٤٠ مكررا من القانون
رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، فلا يمتد الخصم من اعانة الغلاء الى الزيادة
فى الماهية المترتبة على الترقية وفقا لحكم هذه المادة .

تنص المادة الاولى من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات
الدراسية على أنه « استثناء من أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن
نظام موظفى الدولة يعتبر حملة المؤهلات المحددة فى الجدول المرافق لهذا
القانون ، فى الدرجة وبالمهية أو المكافاة المحددة لمؤهل كل منهم وفقا لهذا
الجدول ، وتحدد أقلية كل منهم فى تلك الدرجة من تاريخ تعيينه بالحكومة
أو من تاريخ حصوله على المؤهل أيهما أقرب تاريخا ، مع مراعاة الإقليميات
النسبية الاعتبارية المشار إليها فى المادتين ٦ و ٧ من هذا القانون بالنسبة
لحملة المؤهلات المحددة بهما » ، وأن المادة الخامسة منه تقضى بأن « تخصم
الزيادة فى الماهيات المترتبة على تنفيذ هذا القانون من اعانة الغلاء المقررة
لكل موظف يستفيد من أحكامه » .

ومن حيث أن المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن

نظام موظفي الدولة كانت تنص قبل تعديلها بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ على أنه « مع عدم الإخلال بنصوص المادتين ٣٥ و ٤١ إذا قضى الموظف حتى تاريخ نفاذ هذا القانون خمس عشرة سنة في درجة واحدة أو خمسة وعشرين سنة في درجتين متتاليتين أو ثلاثين سنة في ثلاث درجات متتالية ويكون قد قضى في الدرجة الأخيرة ٤ سنوات على الأقل اعتبر مرفق إلى الدرجة التالية بصفة شخصية ما لم يكن التقريران الأخيران عنه بدرجة ضعيف » .

وإذا كان أحد الشروط التي تنص عليها المادة ٤٠ مكررا سالفة الذكر وهو شرط المدة التي يتعين أن يعصمها الموظف في درجة واحدة أو أكثر يتحقق نائرا من آثار قانون المعادلات الدراسية ، إلا أن النتيجة التي تترتب على نواصر شروط المادة ٤٠ مكررا وهي اعتبار الموظف مرفق بحكم القانون ، أنها تتم ذاتها مباشرة لأعمال حكم القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة .

ولما كانت المادة الأولى من قانون المعادلات الدراسية قد صدرت استثناء من أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة كما يبين من المذكرة الإيضاحية لهذا القانون كما أن هذا القول يصلق على سائر نصوصه فقد صدرت جميعا باستثناء من أحكام قانون نظام موظفي الدولة .

وتقضي القاعدة الأصولية بأن الاستثناء لا يجوز التوسع فيه ولا القياس عليه ومن ثم يتعين أن يقتصر الحصر الوارد في المادة الخامسة من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ سالف الذكر على الزيادة في الراتب التي تتحقق تنفيذاً للقانون المذكور فلا يمتد إلى الزيادة في الماهية المترتبة على الترقية وفقاً لحكم المادة ٤٠ مكررا من قانون نظام موظفي الدولة .

لهذا انتهى الرأي إلى أنه لا يجوز أعمال حكم المادة الخامسة من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية في شأن الترقية التي تتم بالتطبيق لحكم المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة .

٤١٥ (١٩٦١/٥/١٦)

(تعليق)

خالفت المحكمة الإدارية العليا الرأي الوارد في هذه الفتوى وقضت في الطعن رقم ١١٤١ لسنة ٨ ق بجلسة ١٩٦٧/٧/٢ بأن « أية زيادة يحصل عليها الموظف كآثر من آثار الأقدمية الاعتبارية التي منحها إياه قانون المعادلات الدراسية ومن بينها الترقية طبقاً للمادة ٤٠ مكررا يتعين خصمها من إعانة غلاء الميشية » (مجموعة أحكام المحكمة الإدارية العليا الصادرة عن المكتب الفني بمجلس الدولة - السنة ١٢ ق ١٣٦ ص ١٢٢٢) .

٧٦٥ - خصم الزيادة الترتبية على التسويات التي تتم تطبيقا لاحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بشأن المعادلات الدراسية من اعانة الغلاء طبقا لحكم المادة الخامسة من هذا القانون - لا يترتب على هذا الخصم ازدواج أو تكرار للخصم (فرق الكادريين) الذي سبق أن تم بالنسبة للعلاوة ما استجفت قبل نفاذ قانون المعادلات لاستقلال نطاق الخصم طبقا لهذا القانون عن نفاذه طبقا للقواعد السابقة على نفاذه .

في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ صدر قرار من مجلس الوزراء بالموافقة على مذكرة اللجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة للسنة ١٩٥٣/١٩٥٢ (رسم اعانة غلاء المعيشة) جاء بها : أنه لما كان بعض الموظفين سينتفعون عند نقلهم إلى الكادر الجديد بزيادة في ماهياتهم الحالية فقد رُئي استقطاع ما يوازي هذه الزيادة مما يحصلون عليه من اعانة غلاء المعيشة ، ولن تتأثر حالتهم بهذا الاجراء ما دامت جملة الاجر والاعانة لن تتغير وان ما سيئا لونه من تحسين بتطبيق الكادر سيضم الى ماهياتهم الاصلية ويدخل مستقبلا في حساب معاشهم بدلا من علاوة مؤقتة للغلاء تكون خاضعة للتخفيض في أي وقت . وكذلك الحال فيمن يحصلون على زيادة في الماهية نتيجة الترقية أو منح علاوة وفقا لنظام الكادر الجديد فيخصم من اعانة غلاء المعيشة التي يحصلون عليها وقت الترقية أو العلاوة مقدار فرق العلاوة وفقا لاحكام الكادر الجديد وبين العلاوة التي كانوا يحصلون عليها وفقا لقواعد الكادر السابق .

وبتاريخ ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ صدر قرار من مجلس الوزراء تضمن فيما تضمنه من احكام الموافقة على سريان القواعد المشار اليها آنفا على من يعينون في ظل النظام الجديد .

ويوضح من نص هذين القرارين انهما يمثلان قاعدة من قواعد اعانة غلاء المعيشة صدرت من مجلس الوزراء بما له من سلطة في تنظيم منح هذه الاعانة وأن القصد منها هو تخفيض ما يحصل عليه الموظف من اعانة الغلاء بقدر ما سيحصل عليه من زيادة في مرتبه الاصلية نتيجة لتطبيق الكادر المرافق لقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة الملغى اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٥٢ وهما بهذه المثابة لن يمسا ما يحصل عليه الموظف من زيادة في مرتبه الاصلية نتيجة لتطبيق القانون المشار اليه ، وان اتخذ المشرع من هذه الزيادة ضابطا في تحديد مقدار ما يخصم من اعانة الغلاء . ونتيجة لذلك فانه اذا ما استحق للموظف علاوة دورية في ظل هذا القانون زاد مرتبه الاصلية بمقدارها كاملة غير منقوصة حسسما وودت في جدول المرتبات المرافق ، وان كانت اعانة الغلاء التي يتقاضاها ينزل عليها حكم التخفيض بمقدار الفرق بين قيمة العلاوة وفقا لهذا الجدول وبين قيمتها في ظل الكادر السابق ،

وقد نص قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ في مادته

الاولى على أنه « استثناء من أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة يعتبر حمله المؤهلات المحددة في الجدول المرافق لهذا القانون في الدرجة والمهنية أو المكافأة المحددة لمؤهل كل منهم وفقا لهذا الجدول . وتحدد أقدمية كل منهم في تلك الدرجة من تاريخ تعيينه بالحكومة أو من تاريخ حصوله على المؤهل أيهما أقرب تاريخا » . كما نص في المادة الخامسة منه على أن « تخصم الزيادة في الماهيات المترتبة على هذا القانون من اعانة الغلاء المقررة لكل موظف يستفيد من أحكامه » . ومن المستقر في تطبيق المادة الاولى من القانون المذكور وتسوية حالة الموظفين طبقا لها أن تجرى التسوية بوضع الموظف في الدرجة والمرتبة المحددة لمؤله بقتضى هذا القانون اعتبارا من بدء تعيينه ، ثم تدرج حالته وفقا لاحكام الكادرات المختلفة التي طبقت عليه منذ تعيينه في خصوص استحقاقه للعلاوات الدورية سواء من حيث مقدارها أو ميعاد استحقاقها .

وتطبيقا لهذه الاحكام سواء ما كان منها مستخلصا من قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٧ من أغسطس ، ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ المشار اليهما أو من قانون المعادلات الدراسية فان الموظف اذا ما استحققت له علاوة في أول مايو سنة ١٩٥٣ أى قبل تسوية حالته طبقا لاحكام القانون المذكور - باعتبار أنه لم ينفذ الا من ٢٢ من يوليو سنة ١٩٥٣ - ففي هذه الحالة تكون العلاوة قد منحت له بفتنتها المحددة في الجدول المرافق للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ كاملة غير منقوصة وان كانت اعانة الغلاء التى يتقاضاها مستخفض بمقدار الفرق بين قيمة هذه العلاوة وبين قيمتها طبقا للكادر السابق . فاذا ما سويت حالته بعد ذلك طبقا لاحكام قانون المعادلات واستحققت له علاوة دورية في أول مايو سنة ١٩٥٣ ، فان هذه العلاوة ستمنح له كاملة بدورها وبفتنتها المحددة في الجدول المرافق للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ دون أن تخصم الزيادة الطارئة في قيمة هذه العلاوة نتيجة لتنفيذ لقانون المذكور من اعانة غلاء المعيشة وذلك لسبق خصم هذه الزيادة وتطبيق حكم قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٧ من أغسطس ، ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ وقت أن استحققت العلاوة فعلا في أول مايو سنة ١٩٥٣ ، ولأن الغرض من تسوية المعادلات هو مجرد تحديد المرتبة الاصل على مقتضى احكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ مما يتعين معه أن تتم التسوية ابتداء بمناى عن احكام قرارات اعانة غلاء المعيشة ومنها قرارا مجلس الوزراء المشار اليهما .

وعلى هذا فاذا ما طبقت المادة الخامسة من قانون المعادلات بعد ذلك ، وخصمت الزيادة في الماهية المترتبة على تنفيذ أحكامه من اعانة الغلاء ، فإن هذا لا يعنى بآية حال ان هذه الاعانة قد خفضت مرتين بقيمة الزيادة في العلاوة الدورية التى استحققت فعلا في أول مايو سنة ١٩٥٣ وقبل اخراء تسوية المعادلات ، ذلك أنه بمقارنة قيمة العلاوة الدورية التى استحققت فعلا

في أول مايو سنة ١٩٥٣ بقيمة العلاوة التي استحققت في هذا التاريخ بمقتضى التسوية ، فلن يخرج الحال عن أحد فرضين : فاما أن تكون الدرجة التي سيوضع عليها الموظف بمقتضى التسوية ماثلة للدرجة التي كان يشغلها قبل اجراء التسوية ، وفي هذه الحالة لن يكون ثمة اختلاف في قيمة العلاوة التي استحققت للموظف فعلا في أول مايو سنة ١٩٥٣ وبين قيمتها بمقتضى التسوية ، اذ في الحالتين ستمنح للعلامة بقيمة كاملة وبذات الفئة طبقا للجدول المرافق للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وهو أمر لا يتصور معه نشوء أى زيادة في الماهية الاصلية التي ستسفر عنها تسوية المعادلات بالنظر الى هذه العلاوة . وبانتفاء هذه الزيادة فان تطبيق المادة الخامسة المشار اليها على الماهية الاصلية التي تسفر عنها التسوية سيكون عديم الاثر بالنسبة للعلامة التي استحققت في أول مايو سنة ١٩٥٣ ، مما يستحيل معه القول بازدياد الخصم من اعانة الغلاء بقيمة الزيادة في هذه العلاوة متى طبقت المادة الخامسة المشار اليها . أما اذا كانت الدرجة التي سيوضع عليها الموظف بمقتضى التسوية تعلو على الدرجة التي كان يشغلها قبل اجراء التسوية المذكورة ففي هذه الحالة وان زادت فئة العلاوة التي منحت في أول مايو سنة ١٩٥٣ بمقتضى هذه التسوية عن تلك التي منحت له فعلا في هذا التاريخ ، وتحقق تبعا لذلك زيادة في الماهية بالنظر الى هذه العلاوة تكون واجبة للخصم من اعانة الغلاء التي يتقاضاها الموظف ، وذلك تطبيقا لحكم المادة الخامسة سالفة الذكر ، الا أن اجراء هذا الخصم لا ينطوي بأية حال على تكرار للخصم الذي سبق أن تم وقت أن استحققت فعلا علاوة أول مايو سنة ١٩٥٣ ، وذلك لاختلاف قاعدة الخصم ومادته في الحالتين ، اذ أن تخفيض الاعانة الذي تم في تاريخ استحقاق العلاوة الفعلية وقع بمقدار الفرق بين قيمة هذه العلاوة وقت أن استحققت طبقا للقانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وبين قيمتها في ظل الكادر السابق ، أما الخصم الذي تم طبقا لقانون المعادلات ، فبين قيمتها وقت أن استحققت فعلا في أول مايو سنة ١٩٥٣ - مقدرة طبقا لاحكام القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - وبين قيمتها طبقا لهذا القانون أيضا بحسب فئة العلاوة في الدرجة الاعلى التي قدرها قانون المعادلات ، وهذا الخصم على ما هو ظاهر لا علاقة له بالخصم الذي تم تنفيذا لاحكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٧ من أغسطس و ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ - والمصطلح على تسميته بفرق الكادريين - ولا ينطوي اصلا على تكرار الخصم الاخير .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن تطبيق المادة الخامسة من قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ، وخصم الزيادة في الماهية المترتبة على تنفيذ احكام هذا القانون من اعانة الغلاء ، لا يترتب عليه - في جميع الحالات - ازدواج خصم فرق الكادريين بالنسبة الى العلاوة الدورية التي استحققت في أول مايو سنة ١٩٥٣ ، قبل نفاذ القانون سالف الذكر .

٧٦٦ - المادة ٥ من قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ - خصم الزيادة في المرتب للترقية على التسوية من اعادة غلاء المعيشة - سريان هذا الخصم على اللوطف الذي يستفيد من احكام هذا القانون - تسوية حالة اللوطف طبقا لقواعد الانصاف الصادرة في يناير سنة ١٩٤٤ - عدم جواز خصم الزيادة في المرتب من اعادة الغلاء .

ان قاعدة خصم الزيادة المترتبة على تنفيذ قانون المعادلات الدراسية من اعادة غلاء المعيشة - التي قضت بها المادة الخامسة من القانون المشار اليه هي قاعدة واجبة النفاذ على سبيل الدوام والاستمرار ولا يجوز أن يقف هذا الخصم عندما يرقى بالاقضية الى الدرجة التي حصل عليها الموظف طبقا لقانون المعادلات من كان يليه في اقدمية الدرجة السابقة ولا لغير ذلك من الاسباب .

ومن حيث أن نص المادة الخامسة من قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ - المشار اليه - واضح وصريح في أن خصم الزيادة في الماهية من اعادة غلاء المعيشة - انما يسرى على الموظف الذي يستفيد من احكام هذا القانون أى على الموظف الذي سويت حالته بالتطبيق لاحكام قانون المعادلات الدراسية . ولما كانت حالة الموظف المحكوم لصالحه كما قررت صراحة محكمة القضاء الادارى في حكمها - لم تسو على أساس هذا القانون وانما سويت طبقا لقواعد الانصاف الصادرة في يناير سنة ١٩٤٤ وفي تاريخ سابق على صدور ذلك القانون . ومن ثم فلا يكون ثمت وجه لتطبيق حكم المادة الخامسة سائفة الذكر على حالة الموظف المذكور وبالتالي فلا يجوز خصم الزيادة في الماهية المترتبة على تسوية حالته - طبقا لقواعد الانصاف من اعادة غلاء المعيشة المقررة له . واذا كانت المحكمة قد طبقت على هذا الموظف قانون المعادلات الدراسية فإن هذا التطبيق قد جاء قاصرا على الحكم الذي أورده المادة الثالثة من القانون المشار اليه التي قضت بدم صرف الفروق المالية المترتبة على تنفيذ حكمه الا من تاريخ هذا التنفيذ وعن المدة التالية له فقط .

لهذا انتهى الراى الى أنه لا يجوز خصم الزيادة في الماهية المترتبة على تسوية حالة السيد / طبقا لقواعد الانصاف - من اعادة غلاء المعيشة المقررة له .

(١٩٦٣/٢/٧) ٣٦٦

A - الفصل ١٢

٧٦٧ - اعادة غلاء المعيشة - قاعدة تكملة الاعانة - الفصل ١٢ دجى بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ - نطاق هذا الفصل .

تنص المادة الاولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ على ما يأتى : « مع عدم الاخلال بالاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة والقرارات النهائية من اللجان القضائية والاحكام النهائية من المحاكم الادارية تعتبر ملفاة من وقت صدورها قرارات مجلس الوزراء الصادرة فى ١٢/٦/١٩٤٣ و ١١/٢٣/١٩٤٤ و ٢/١١/١٩٥٠ و ٢٧/١٢/١٩٥١ فيما يتعلق بالحكم الذى يقضى بأنه لا يجوز أن يقل جملة ما يصرف من ماهية أو أجر أو معاش مع اعانة غلاء المعيشة الى موظف أو مستخدم أو عامل أو صاحب معاش عن جملة ما يتقاضاه منهما من يقل عنه ماهية أو اجرا أو معاشا » .

كما ينص قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ على ما يأتى :

« أولا - الغاء قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٧/١٢/١٩٥١ - الذى اقر قاعدة التكملة -

ثانيا - من يحصل الآن على تكملة فى ماهيته أو أجره أو معاشه نتيجة للاوضاع الحالية يستمر فى صرفها الى أن تزداد ماهيته بأى شكل فتلقى التكملة » .

وبين من استعراض نصوص القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ انه لم يشر الى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٩/١٠/١٩٥٢ لا فى ديباجته ولا فى نصوصه رغم نصه على جميع القرارات الاخرى التى قصد الى الغائها مما يدل على أن المشرع لم يقصد الى الغاء هذا القرار أسوة بالقرارات الاخرى المنصوص عليها . ومن ثم يظل هذا القرار ساريا منتجا لآثاره بعد صدور القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ .

ويؤيد هذا النظر ان الحكمة التى من أجلها استثنى الشارع من صدرت لهم احكام نهائية من هذا القانون هى توفى المساس بمراكز قانونية استقرت وحقوق اكتسبت قبل صدوره . وهذه الحكمة متوافرة أيضا فيمن حصلوا على التكملة قبل صدور القانون مما يقتضى التسوية بينهما احتراماً للمراكز المستقرة والحقوق المكتسبة .

وقد جاء فى المذكرة الايضاحية للقانون فى هذا الصدد « ان أحداً لن يضار بذلك (أى بالغاء القرارات المشارة بها) فلن تمس الاعانة التى يتقاضاها الموظفون الآن وانما المقصود ألا تتحمل الدولة فى الوقت الحاضر صرف فروق عن الماضى تجمعت بسبب قرارات كانت معطلة فعلا » .

ويخلص من كل ما تقدم أن قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ سالف الذكر لا يزال قائماً معمولاً به بعد صدور القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ .

٧٦٨ - العاملون للعينون في كادر خلس نقلا من الكادر العام بروتابهم الشاملة لاعانة غلاء المعيشة ، لا يستحقون اعانة غلاء معيشة جديدة - تطبيق ذلك على للتدوين للساعدين الذين عينوا بمجلس الدولة نقلا من الكادر العام في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ .

استبان للجمعية العمومية من استقراء الاحكام المنظمة لقواعد اعانة غلاء المعيشة أن مناط منحها هو ألا تكون أجرة العاملين شاملة لهذه الاعانة كما تقوم على ميدأين أساسيين هما عدم ازدواج منحها وألا يمتاز الموظف الجديد على الموظف القديم في استحقاقه لها .

ولما كانت رواتب العاملين بأحكام الكادر العام التي تحدد على وفق الفقرة الاولى من المادة ٩٤ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والمادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين الى الدرجات المصادلة لدرجاتهم الحالية التي تقضى بأن يمنح العامل مرتبا يعادل مجموع ما استحقه في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٤ من مرتب واعانة غلاء المعيشة واعانة اجتماعية مضافا اليه علاوة من علاوات الدرجة المنقول اليها بعد أدنى قدره ١٢ جنيها سنويا ، أن هذه الرواتب التي تحددت وفقا لما تقدم كذلك الرواتب المقررة بكل درجة من درجات الجدول المرافق لقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ هي رواتب شاملة لاعانة غلاء المعيشة .

وأن العامل المعين في كادر خاص نقلا من الكادر العام براتبه في الكادر العام الشامل لاعانة غلاء المعيشة اذ أعيد منحه هذه الاعانة في الكادر الخاص فإن من شأن ذلك ازدواج المنح وامتيازه على أقرانه القدامى في الكادر الخاص الذين لم يستحقوا اعانة غلاء معيشة واحدة ، فإن مقتضى ذلك أن المتدوين المساعدين الذين عينوا بمجلس الدولة نقلا من الكادر العام في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ ، لا يستحقون اعانة غلاء معيشة جديدة بعد تعيينهم في وظائفهم الجديدة ، طالما احتفظوا بروتابهم التي كانت لهم في الكادر العام مضافا اليها اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية ، على أنه اذا قلت هذه الرواتب عن بداية درجة مندوب مساعد التي عينوا فيها مضافا اليها اعانة غلاء المعيشة فيمنحون البداية المذكورة والاعانة .

(١٣٩٤ / ١٢ / ١٩٦٦)

٧٦٩ - اعانة غلاء المعيشة - مناط منحها لا يكون اجر العامل شاملا للاعانة - عدم جواز ازدواج منحها أو امتياز الموظف الجديد على الموظف القديم في استحقاقه لها - تعيين أحد العاملين في كادر خاص نقلا من الكادر العام براتبه في الكادر الآخر الشامل لاعانة الغلاء - يصتغ معه استحقاق اعانة الغلاء التي استمر بها في هذا الكادر الخاص حتى قول يولييه سنة ١٩٦٥ - استحقاقه مع ذلك بداية ربط الوظيفة المنقول اليها في الكادر الخاص مع اعانة الغلاء المقرر لها متى كان مجموعها يزيد عن مرتبه المنقول به .

ان الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ انتهت الى أن مناه مناع اعانة غلا المعيشة هو ألا تكون أجور العاملين شاملة لاعانة غلا المعيشة كما تقوم على مبدآن أساسيين هما عدم ازدواج منحها والا يمتاز الموظف الجديد على الموظف القديم في استحقاقه لها . (١)

ولما كانت رواتب العاملين العاملين بالكادر العام التي تحدت على وفق الفقرة الأولى من المادة ٩٤ من قانون نظام العاملين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والمادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين الى الدرجات المادلة لدرجاتهم الحالية والرواتب المقررة لكل درجة من درجات الجدول المرافق للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ هي رواتب شاملة لاعانة غلا المعيشة فان العامل المعين في كادر خاص نقلا من الكادر العام براتبه في الكادر العام الشامل لاعانة غلا المعيشة لا يستحق اعانة غلا المعيشة التي استمر العمل بها بالنسبة لبعض الوظائف الخاصة حتى أول يوليو سنة ١٩٦٥ على أنه اذا قل راتبه بالكادر العام عن بداية ربط درجة مندوب مساعد واعانة غلا المعيشة المقررة له في هذه الوظيفة فيمنع البداية المذكورة والاعانة .

ومن حيث أن ادارة شؤون العاملين بالمجلس أوضحت أن مرتب كل من الاساتذة بالكادر العام مضافا اليه اعانة غلا المعيشة يقل عن بداية ربط وظيفة مندوب مساعد واعانة غلا المعيشة المقررة له في هذه الوظيفة حتى أول يوليو سنة ١٩٦٥ وعلى ذلك فانه طبقا للفتوى المشار اليها يستحق السادة المذكورون بداية ربط درجة مندوب مساعد واعانة غلا المعيشة المستحقة لهم في وظائف مندوبين مساعدين حتى أول يوليو سنة ١٩٦٥ .

اما الاستاذ/ فان مرتبه بالكادر العام الذي احتفظ به عند تعيينه في وظيفة مندوب مساعد يزيد عن بداية ربط درجة مندوب مساعد واعانة غلا المعيشة المقررة لمن هو في مثل حالته الاجتماعية فانه يحتفظ بالمرتب الأكبر وهو مرتبه في الكادر العام ولا يستحق اعانة غلا معيشة أخرى في وظيفته الفنية بمجلس الدولة اذ سبق أن ضم الى راتبه اعانة غلا المعيشة وقت أن كان بالكادر العام في أول يوليو سنة ١٩٦٤ .

ولا يضر من هذا النظر ترقيته بعد ضم اعانة غلا المعيشة الى راتبه الى الدرجة السادسة بالكادر العام وقبل تعيينه في وظيفة مندوب مساعد اذ أن الترقية المذكورة قد تمت بعد أول يوليو سنة ١٩٦٤ الى درجة روعي في تحديد راتبها الفاء اعانة غلا المعيشة المقررة للعاملين بالكادر العام .

٧٧٠ - الفاء الاعتمادات الخاصة بإعانة غلاء المعيشة والإعانة الاجتماعية في ميزانية الخدمات للسنة المالية ١٩٦٦/٦٥ بالنسبة إلى العاملين كافة بما فيهم العاملون بكادرات خاصة - انظر ذلك : ضم إعانة غلاء المعيشة إلى رواتب أعضاء مجلس الدولة اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٦٥ بناء على التفسير التشريعي رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ .

انه ولئن كانت الفقرة الاولى من المادة ٩٤ من قانون نظام العاملين المدنيين الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تقضى بأن يستمر العاملون في تقاضي مرتباتهم الحالية بما فيها إعانة غلاء المعيشة والإعانة الاجتماعية وتضمنان إلى مرتباتهم الاصلية اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٦٤ وتلغى من هذا التاريخ جميع القواعد والقرارات المتعلقة بهما بالنسبة للخاضعين لاحكام هذا القانون ، وقد استثنى من الخضوع لاحكامه بمقتضى المادة الاولى من قانون اصداره وظائف القوات المسلحة والشرطة والوظائف التي تنظمها قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين .

وقد ألغيت هاتان الإعانتان وضممتا إلى رواتب العاملين في الشرطة بمقتضى المادة ١٤٠ من قانون هيئة الشرطة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ وكذلك ألغيتا بالنسبة لوظائف القوات المسلحة بالنص على ذلك في جدول فئات الرواتب الملحق بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ بتعديل احكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شان شروط الحزمة والترقية لضباط القوات المسلحة كما ألغيتا بالنسبة لرجال السلكين الدبلوماسي والقنصلي بما نص عليه في المادة الرابعة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٦٤ بتعديل جدول الوظائف والمرتبات الملحق بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي .

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠١٠ لسنة ١٩٦٥ يربط ميزانية الدولة للخدمات للسنة المالية ١٩٦٦/٦٥ ولم يورد الاعتمادات الخاصة بهاتين الإعانتين بالنسبة للعاملين كافة بما فيهم العاملون بكادرات خاصة وبذلك لم يعد ثمة مصرف مالي لهاتين الإعانتين اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٦٥ وتضمن إعانة غلاء المعيشة إلى رواتب أعضاء مجلس الدولة من هذا التاريخ بناء على التفسير التشريعي رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ .

(١٣٩٤) (١٩٦٦/١٢/٢٦)

٩ - العاملون بالقطاع العام

(تعليق)

اعتباراً من ١٩٦٢/١٢/٢٩ تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة

م ٧٧ فتوى

لا تسرى القواعد الخاصة باعانة غلا المعيشة على العاملين بشركات القطاع العام نفاذا لنص المادة الثانية من قرار اصدار هذه اللائحة حيث قضت بأنه « لا تسرى القواعد والنظم الخاصة باعانة غلا المعيشة على العاملين بأحكام هذه اللائحة » ، وقضت المادة ٦٤ من هذه اللائحة بأن « يستمر العاملون في تقاضي مرتباتهم الحالية بما فيها اعانة غلا المعيشة وذلك بصفة شخصية حتى تتم تسوية حالاتهم طبقا للأحكام الواردة في هذه المادة » . واعتبارا من ٩ مايو سنة ١٩٦٣ سرت هذه القواعد كذلك على العاملين بالمؤسسات العامة لتطبيق هذه اللائحة عليهم بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ . ولاحظ أن المؤسسات العامة غير ذات الطابع الاقتصادى التى لم يستقر وضعها القانونى واستمرت تطبيق الأحكام التى كانت سارية عليها قبل صدور القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ، لعدم صدور قرار جمهورى باعتبارها مؤسسة أو هيئة طبقا لأحكام القانونين ٦٠ و ٦١ لسنة ١٩٦٣ (راجع تعليقنا فى باب مؤسسات عامة على الفصل الثانى الخاص بالتشريعات المنظمة للعاملين فيها) فإن اعانة غلا المعيشة ألغيت كذلك بالنسبة للعاملين بهذه المؤسسات اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون العاملين المدنيين بالدولة وذلك تطبيقا للمادة ٩٤ من هذا القانون .

ونظرا لاختلاف الراى بشأن القواعد التى كانت تحكم قواعد اعانة غلا المعيشة بالنسبة للعاملين بالمؤسسات العامة - قبل الفأنا - ونظرا لأن بعض المؤسسات لم تطبق قواعد خصم فرق الكادرين وتغطي هذه الاعانة وتثبيتها صدر القرار الجمهورى رقم ٤٦٢١ لسنة ١٩٦٥ بشأن التجاوز عن استرداد الفروق التى صرفت لبعض العاملين بالمؤسسات العامة والشركات التابعة لها . وقد قضت المادة الاولى منه على أنه « يتجاوز عن استرداد الفروق التى صرفت فى الفترة من ١٧/١٠/١٩٦١ الى ٣٠/٦/١٩٦٤ للعاملين بالمؤسسات العامة والشركات التابعة لها الذين طبق عليهم قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه والتى كان يخصمها من اعانة غلا المعيشة تطبيقا لقرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ١٧/٨ ، ٨/١٠/١٩٥٢ المشار اليهما واعتبارا من ١/٧/١٩٦٤ يحتفظ لهؤلاء العاملين بالزيادة فى مرتباتهم الناشئة عن علم الخصم على أن تستهلك هذه الزيادة مما يحصل عليه العامل فى المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية » .

٧٧١ - قاعدة خصم فرق الكادرين من اعانة غلا المعيشة - سريانها فى شأن موظفى وعمال المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى فى ظل العمل بأحكام اللائحة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ مدلة بالقرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ .

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١

باصدار لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة - المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ - تنص على أن « تسرى أحكام النظام المرافق على موظفى وعمال المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى والمؤسسات التى يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية ويلغى كل حكم يخالف أحكام هذا النظام بالنسبة الى هذه المؤسسات » .

ونصت المادة الاولى من اللائحة المذكورة على أن « تسرى على موظفى المؤسسات العامة الحاضرين لاحكام هذا النظام أحكام القوانين والنظم السارية على موظفى الدولة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذه اللائحة » . ونصت المادة ١٥ من هذه اللائحة على أن « تسرى على موظفى ومستخلمي وعمال المؤسسات العامة قواعد غلام المعيشة المقررة بالنسبة الى موظفى الدولة ومستخلميها وعمالها ، أما الموظفون والمستخلمون والعمال الموجودون فى المؤسسات عند العمل بهذه اللائحة فتثبت بالنسبة لهم اعانة الغلاء التى يحصلون عليها اذا كانت تزيد على النسب المقررة لموظفى الحكومة » .

وفى ما عدا النصوص المتقدمة لم تتضمن اللائحة المشار اليها أى تنظيم تفصيلى لقواعد منح اعانة غلام المعيشة اكتفاء بما قرره من الاحالة فى ذلك الى القواعد المقررة بالنسبة الى موظفى الدولة ومستخلميها وعمالها .

وقد الحق بتلك اللائحة جدول للدرجات والوظائف ، قسم الوظائف الى اربع فئات ، الفئة الاولى تشمل الوظائف العليا (التوجيهية) ، وحصرها فى وظيفة رئيس مجلس الادارة وقرر لها مربوطا ثابتا ذا خمس مراتب . والثانية وظائف التنفيذ وهى وظائف الكادرين الادارى والفنى العالى وقسمها الى ست مراتب مقرر لكل منها درجة معينة تبدأ من الدرجة السادسة حتى الدرجة الاولى صعودا ، وبالمثل كان التنظيم فى الفئتين الثالثة والرابعة الخاصتين بالوظائف الفنية المتوسطة والوظائف الكتابية اذ قرر لكل وظيفة درجة من درجات الكادر الفنى المتوسط والكادر الكتابى ، الامر الذى يبين منه أن هذا الجدول هو بذاته الجدول الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة فيما قرره من تقسيم الوظائف الى وظائف الكادر الفنى والادارى العالى ثم وظائف الكادر الفنى المتوسط ثم وظائف الكادر الكتابى ، كما نص فى القاعدة (١) من القواعد الملحقه به على أن « تسرى فيما يتعلق بتحديد المرتبات ومدد الترقية والعلاوات وفئاتها جميع احكام والقواعد المقررة أو التى تقرر فى شأن موظفى الدولة » .

وبين مما سبق أن لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة سالفة الذكر - قضت بأن تسرى على هؤلاء الموظفين والعمال أحكام النظم والقوانين السارية على موظفى الحكومة فيما لم يرد بشأنه نص خاص بها ، واذ جاءت هذه اللائحة خالية من أى نص يبين القواعد التى تحسب على أساسها اعانة

غلاء المعيشة لموظفي وعمال المؤسسات العامة الذين تسرى في شأنهم تلك اللائحة ، وهم موظفو وعمال المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي وذلك طبقاً لصريح نص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية باصدار اللائحة المشار اليها فان مقتضى ذلك هو الرجوع الى قواعد اعانة الغلاء المقررة بالنسبة لموظفي الدولة ومستخدميه وعمالها وهو ما قرره المادة ١٥ من اللائحة في عبارات واضحة صريحة .

وبناء على ذلك يطبق في شأن موظفي وعمال المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي في ظل العمل باحكام اللائحة المشار اليها ، كافة القواعد الحكومية المنظمة لاعانة الغلاء ومن بين هذه القواعد ما تضمنته احكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٧ من أغسطس ، ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ سالفى الذكر ، من قواعد خصم فرق الكادرين من اعانة غلاء المعيشة ، والقرار الجمهورى رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن رد نصف ما تقرر خصمه من اعانة غلاء المعيشة بناء على قرارى مجلس الوزراء المشار اليهما ، والقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٣ بشأن استمرار خصم فرق الكادرين من اعانة غلاء المعيشة طبقاً لاحكام قرارى مجلس الوزراء المذكورين ولاحكام القرار الجمهورى رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه وباعتبار ما تم خصمه - من أول يوليو سنة ١٩٥٢ الى وقت نفاذ هذا القانون - صحيحاً .

ولما تقدم ، فانه اعمالاً لصريح نص المادتين ١ و ١٥ من لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ - يتعين تطبيق احكام قرار مجلس الوزراء الصادرين في ١٧ من أغسطس و ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ والقرار الجمهورى رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٨ والقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٣ فيما تضمنته من قواعد خصم فرق الكادرين من اعانة غلاء المعيشة - على موظفي المؤسسات العامة الحاضرين لاحكام اللائحة سائلة الذكر .

وانه لا يسوغ القول بأن كادر موظفي وعمال المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي الذى تضمنته اللائحة المشار اليها هو كادر خاص متميز يدرجته عن الكادر الذى أورده القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى الجدول المرافق له ذلك أن هذه الحجة محدودة بأنه وإن كان ذلك لا ينال من كون الكادر الذى تضمنته هذا الجدول هو بذاته الكادر الملحق بقانون موظفي الدولة ، أو على الأقل كادر مطابق لهذا الاخير تمام المطابقة ، إذ أن الدرجات التى قررت لوظائف المؤسسات هى بعينها الدرجات التى تضمنتها كادراتها نظام موظفي الدولة ، فوظيفة رئيس مجلس الادارة قرر لها مرتب ذو مربوط ثابت مقسم الى خمس مراتب الاولى ١٤٠٠ ج ، والثانية ١٥٠٠ ج ، والثالثة ١٦٠٠ ج ، والرابعة ١٨٠٠ ج ، والخامسة ٢٠٠٠ ج ، وهى ذات المرتبات المقررة فى الجدول الملحق بقانون نظام موظفي الدولة لدرجات وكيل وزارة

والدرجة الممتازة أما وظيفة مدير المؤسسة ونائب المدير أو مدير التنفيذ فقد قرر لها درجة مدير عام (رئيس مصلحة) ودرجة مدير عام أولى على التوالي ، وهكذا بالنسبة لباقي وظائف الكادرين الإداري والفني العالي ووظائف الكادر الفني المتوسط والوظائف الكتابية ، الأمر الذي يبين منه ان تسميات الوظائف التي تضمنتها الكادر الملحق باللائحة المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي هو من قبيل تحديد الوظائف الذي يرد في الميزانية قرين الدرجات المقررة لها ، لبيان الدرجة التي يستحقها شاغل الوظيفة وهو أمر استلزمته طبيعة اجراء التعادل بين الوظائف التي كانت موجودة في تلك المؤسسات وقت صدور اللائحة وبين الوظائف التي تضمنتها الجدول الملحق بهذه اللائحة بغية توحيد الوظائف في جميع المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي وهو ما قصد اليه المشرع من اصدار اللائحة المذكورة ، ومن ثم فلا يخل ايراد تسمية الوظائف بالجدول بالتطابق القائم بين الكادر الذي تضمنه كادر موظفي الدولة ، تؤكد ذلك القاعدة (أ) من القواعد الملحقة بالجدول المشار اليه والتي تنص على أن تسرى فيما يتعلق بتحديد المرتبات ومدد الترقية والعلاوات وفئاتها جميع الاحكام والقواعد المقررة أو التي تقرر في شأن موظفي الدولة وهو ما يعتبر تطبيقاً للنص العام الوارد في المادة الاولى من اللائحة السالف ذكرها . وعلى ذلك فلا يكون صحيحاً القول باستقلال المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي في ظل العمل باللائحة المشار اليها بنظام خاص أو بكادر مستقل متميز في درجاته عن الكادر العام ، ولا وجه للقول بأن علة الخصم من إعانة الغلاء بمقتضى قرارى مجلس الوزراء المشار اليهما هي حصول الموظف على المزايا التي رتبها القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، ولا تتحقق هذه العلة في شأن موظفي الهيئات العامة التي صدرت لها نظم خاصة بها حلت محل احكام هذا القانون وتضمنت مزايا جديدة انتمجت بمقتضاها الزيادة التي قررها هذا القانون في المرتب الجديد ، وذلك أنه يشترط لعدم خصم فرق الكادرين من إعانة الغلاء المقررة لموظفي الدولة عامة - طبقاً لهذا القول - أن تكون هذه المؤسسة تطبق كادراً مستقلاً بوظائف متميزة في مربوطها المالي عن الوظائف التي تضمنها الكادر العام ، بحيث تكون الزيادة التي نالها هؤلاء الموظفين في مرتباتهم قد انتمجت فعلاً في مرتب الوظيفة الجديدة المغايرة لوظائف ذلك الكادر ، وأصبحت الزيادة غير متميزة حتى يمكن اجراء المقارنة بين الكادر القديم والجديد . وعلى ذلك ينتفى سند هذا القول اذا كانت المؤسسة العامة تطبق ذات الكادر أو كادراً مطابقاً في درجاته المالية للدرجات التي تضمنها الكادر العام مقسماً إياها الى درجات في الكادر الفني العالي وأخرى في الكادر الفني المتوسط وثالثة في الكادر الكتابي على نحو مطابق تماماً لما ورد بالكادر العام ، وذلك على نحو ما ورد بالكادر الملحق باللائحة نظام موظفي وعمل المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ معدلاً بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ ، وهو كادر

مطابق تماما للكاندر العام الملحق بقانون نظام موظفى الدولة وفقا لما سبق
ايضاها .

ولا يجوز الاستناد الى أن تطبيق احكام كادر نظام موظفى الدولة على
موظفى المؤسسات العامة لم يخلف مزايا جديدة لموظفى المؤسسات العامة
حيث كانت القواعد السارية على موظفى المؤسسات العامة اسخى بكثير مما
تضمنته قواعد نظام موظفى الدولة الامر الذى دعا الى هروب موظفى الحكومة
الى المؤسسات العامة ، ودعا المشرع الى توحيد النظم المتبعة فى الجهتين لمنع
هذا الهروب ، ومن ثم تنتفى الحكمة من اعمال قواعد الخصم فى اعانة الغلاء
فى حق هؤلاء ، ذلك أن القاعدة الاصولية تقضى بأن لا محل لتقصى حكمة
النص طالما أن علة الحكم الذى تضمنه واضحة متوافرة ، واذا كان الحكم هو
انطباق قواعد خصم فرق الكادرين من اعانة الغلاء ، وكانت علة هي خضوع
موظفى المؤسسات العامة لكادر مطابق للكاندر العام ولقواعد اعانة الغلاء
الحكومية وقد ثبت قيام هذه العلة فى شأن هؤلاء الموظفين ومن ثم يقوم الحكم
فى شأنهم ، بما يفرضه من خصم فرق الكادرين من اعانة الغلاء المستحقة
لكل منهم .

ويخلص مما تقدم جميعا أن قاعدة خصم الزيادة فى المرتبات (فرق
الكادرين) من اعانة غلاء المعيشة التى تضمنها قراره مجلس الوزراء الصادران
فى ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ و ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ - مفسرة
بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٣ - تسرى فى شأن موظفى وعمال المؤسسات
العامة ذات الطابع الاقتصادى وقت أن كان مطبقا فى شأنهم لائحة نظام
موظفى وعمال المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨
لسنة ١٩٦١ المشار اليهما .

ومن حيث أن المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية مؤسسة عامة
ذات طابع اقتصادى ، تسرى فى شأن موظفيها احكام لائحة نظام موظفى
وعمال المؤسسات العامة سالفة الذكر ، ومن ثم فان موظفى هذه المؤسسة
الذين عينوا بالكادر التنفيذى (الفنى والادارى الصالى) وبالكادر الفنى
المتوسط والكتابى ، هؤلاء جميعا تطبق فى شأنهم قواعد خصم فرق الكادرين
من اعانة غلاء المعيشة - طبقا لاحكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ١٧
من أغسطس و ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٣
المشار اليها - وكذلك الامر بالنسبة الى موظفى الحكومة الذين نقلوا الى
المؤسسة المذكورة .

(١٨٥) (١٥ / ٢ / ١٩٦٤)

٧٧٢ - القواعد التى تحكم اعانة غلاء المعيشة المستحقة لموظفى المؤسسة المصرية العامة
للغزل والنسيج من التقولين والعارين لهذه المؤسسة من الوزارات والمصالح - نص اللجنة ١٥ من

لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ على سريان قواعد غلاء المعيشة الخاصة بموظفي الدولة على موظفي ومستشفى وعمال المؤسسات العامة مع تثبيت الإعانة بالنسبة للموجودين من هؤلاء في الخدمة عند العمل بهذه اللائحة إذا كانت تزيد على النسب المقررة لموظفي الدولة - عدم جواز زيادة إعانة الغلاء التي تمنح للمتقولين من الحكومة عما كانوا يتقاضونه وهم بغيرها مع احتفاظ المستعيرين في الاعارة بإعانة الغلاء التي كانت تمنح لهم وفقا لأحكام اللائحة الداخلية للمؤسسة .

ان نقل موظفي الحكومة الى المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج يعتبر تعيينا - في التكييف القانوني الصحيح - ذلك أن نظام النقل وفقا لما تقضى به المادة ٤٧ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة يتحدد أصلا بقيام الموظف بعمله في وظيفة أخرى في ذات المصلحة أو الوزارة أو في مصلحة أو وزارة أخرى وهي جهات تجمعها وحدة الشخصية القانونية الثابتة للحكومة المركزية وفروعها من وزارات ومصالح وهو ما يستفاد منه أن النقل لا يكون الا في نطاق جهة تجمع بين فروعها المختلفة ووحدة الشخصية القانونية ، الامر الذي على مقتضاه يعتبر نقل الموظف من الحكومة الى إحدى المؤسسات ، تعيينا في حقيقته وطبيعته القانونية ، وقد كان مقتضى هذا الاصل اعتبار الموظف المنقول الى المؤسسة معينا بها ، في تطبيق قرارات مجلس الوزراء الخاصة بإعانة غلاء المعيشة - والتي تسرى على موظفي المؤسسات العامة طبقا لما قضت به الفقرة الاولى من المادة ١٥ من لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ والتي نصت على أن « تسرى على موظفي ومستشفى وعمال المؤسسات العامة قواعد غلاء المعيشة المقررة بالنسبة الى موظفي الدولة ومستشفى وعمالها » - كان مقتضى ذلك أن تثبيت إعانة غلاء المعيشة لمثل هذا الموظف على أساس الماهية المقررة لمثله في تاريخ التثبيت (٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠) الى على الماهية المقررة في التاريخ المذكور للمؤهل الحاصل عليه وقت تعيينه بالمؤسسة ، يستوى بعد ذلك أن يكون تعيينه قد تم في أدنى درجات الكادر أو في درجة أعلى كل ذلك ما لم ترجع اقليمته بالمؤسسة - نتيجة لضم منه ختمته الحكومية - الى تاريخ أعمال قاعدة التثبيت فحينئذ تثبت له الإعانة على الماهية المستحقة له فرضا في هذا التاريخ باعتبار أن الممول عليه في تثبيت الإعانة هو المرتب المستحق قانونا في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ولو كان الاستحقاق نتيجة لتسوية حالته وفقا لقاعدة قانونية لاحقة في صدورها أو نفاذها على هذا التاريخ .

ومن حيث أنه ولئن كان ما سبق هو مؤدى تطبيق القواعد العامة الا أنه وقد نصت لائحة نظام موظفي المؤسسات العامة المشار اليها في مادتها الثامنة على أنه « يجوز نقل الموظفين من مؤسسة عامة الى أخرى أو الى الحكومة

أو منها ٠٠ ؁ فانها تكون قد استهدفت بهذا النص - وهى فى ذلك لا تخالف قاعدة قانونية أعلى منها فى مراتب التدرج التشريعى من جملة القواعد الواجبة التطبيق على موظفى المؤسسات العامة - عدم التزام قواعد التعيين وشروطه وآثاره فى خصوص تعيين موظفى الحكومة بالمؤسسات العامة ، والاعتداد فى هذا الصدد بكافة الآثار التى يرتبها القانون على نطاق النقل ، ومن ذلك استصحاب الموظف المنقول فى وظيفته المنقول إليها وضمه فى وظيفته الحكومية المنقول منها ، سواء من حيث درجته أو مرتبه أو ما يتقاضاه من اعانة علاء . وعلى ذلك فانه لا يجوز أن تجاوز اعانة الغلاء التى تمنح للموظفين المنقلين من الحكومة الى المؤسسة المذكورة - تاريخ نفاذ قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ - ما كان يمنح لهم مع اعانة وهم فى خدمة الحكومة .

ولا حجة فى القول بتحديد الاعانة بالنسبة الى الموظفين المذكورين بما كان يصرف لهم وقت اعارتهم الى المؤسسة وفق أحكام لائحتها الداخلية استنادا الى ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١٥ من لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة المشار إليها ، من أن الموظفين والمستخدمين والعمال الموجودين بالمؤسسات عند العمل بهذه اللائحة تثبت بالنسبة اليهم اعانة الغلاء التى يحصلون عليها اذا كانت تزيد عن النسب المقررة لموظفى الدولة ، وذلك على أساس أن هؤلاء الموظفين كانوا بخدمه المؤسسة وقت صدور هذه اللائحة ، وان كان ذلك بطريق الاعارة واستمروا بخدمتها الى أن نقلوا إليها بعد العمل بأحكام اللائحة المذكورة - لا حجة فيما سبق ، لانه وان كانت هذه الفقرة تطبق على كافة من وجد بخدمة المؤسسة من الموظفين عند العمل باللائحة المشار إليها ، سواء أكان هؤلاء من المعينين أو المعارين ، الا انه لا جدال من ناحية أخرى فى أن مناط تطبيقها فى حق الآخرين أن يستمر لهم وضعمهم باعتبارهم معارين ، لأن هذا الوصف يمثل فى حقهم المركز القانونى الذى تولد عنه حقهم فى المعاملة وفقا لأحكام هذه الفقرة وغيرها من نظم المؤسسة ، أما لو انتهت فانه بانتهاؤها ينتهى المركز القانونى المنشأ للحق السالف الذكر ، ولا يكون ثمة وجه بعدئذ لاستمرار معاملتهم وفقا لأحكام هذه الفقرة أو غيرها من القواعد التى حكمت علاقتهم بالمؤسسة بوصفهم من المعارين إليها . ومؤدى كل ذلك أن من انتهت اعارته من هؤلاء الموظفين ينقضى حقه فى المعاملة وفقا للنظم التى تسير عليها المؤسسة ، ومنها أحكام الفقرة الثانية من المادة ١٥ السالفة الذكر وتحدد حقوقه بما آل اليه وضعه القانونى بعد انتهاء اعارته . ولما كان نقل الموظفين المذكورين الى المؤسسة اجراء من شأنه أن ينهى صفتهم كموظفين معارين ، ومن ثم فهو ينطوى على انتهاء اعارتهم الى المؤسسة وتعيينهم بها فى ذات الوقت . والحقيقة الاولى من شأنها أن تفقد هؤلاء الحق فى المعاملة وفقا لأحكام الفقرة الثانية من المادة ١٥ المشار إليها ، وذلك طبقا لما سلف بيانه كما أن الحقيقة الثانية - باعتبارهم معينين بالمؤسسة تعيينا يتحد فى آثاره مع نظام النقل من شأنها

أن تؤدي الى تحديد استحقاقهم في اعانة الغلاء بما كانوا يتقاضونه منها وهم بخدمة الحكومة على الوجه السابق ايضاحه . وعلى مقتضى ما تقدم فانه لا يجوز أن تجاوز اعانة الغلاء التي تمنح لمن نقل الى المؤسسة من هؤلاء الموظفين ، ما كان يصرف لهم من هذه الاعانة وهم بخدمة الحكومة .

وفيما يتعلق بمن استمر معاراً من هؤلاء الموظفين بعد صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ لعلم انتهاء اعارته أو لتجديده فانه يحتفظ لهذه الفئة بما كان يصرف لها من اعانة وفق أحكام اللائحة الداخلية للمؤسسة ، تطبيقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٥ من اللائحة الصادرة بالقرار الجمهوري المشار اليه ، والتي قضت بأن الموظفين والمستخدمين والعمال الموجودين في المؤسسات عند العمل بهذه اللائحة تثبت بالنسبة اليهم اعانة الغلاء التي يحصلون عليها اذا كانت تزيد عن النسب المقررة لموظفي الدولة . ذلك أن عبارة « الموظفين والمستخدمين والعمال الموجودين في المؤسسات » تنصرف بحسب منطوقها وصيغتها الى كافة موظفي المؤسسة الموجودين بها وقت صدور اللائحة ، سواء أكانوا من المعيّنين أو المعارين إذ أن الموظف المعار بحسب وضعه يدخل في عداد موظفي الجهة المستعيرة .

هذا وباقتراض أن عبارة الفقرة الثانية المشار اليها لا تنصرف بحسب صيغتها الى الموظفين المعارين ، فان ذلك لا يحول بين هذه الفئة وبين الاستفادة من الحكم المنصوص عليه في تلك الفقرة ذلك أن الاستفادة مما نصت عليه المادة ٥١ من قانون نظام موظفي الدولة من أن مرتب الموظف المعار على جانب الهيئة المستعيرة ، أن الاصل هو خضوع الموظف المعار في استحقاقه لأجوره للقواعد التي تسير عليها الجهة المستعيرة فيستحق له كل مرتب تقررته هذه الجهة متى قام في حقه سبب الاستحقاق بلا تفرقة بينه وبين غيره من الموظفين الاصليين . وقد طبقت مؤسسة الغزل والنسيج هذا الاصل ، ونتيجة لذلك استحق الموظفون المذكورون عند بدء اعارتهم اعانة الغلاء وفق أحكام اللائحة الداخلية للمؤسسة . ومن ثم فإذا استمرت اعارتهم بعد صدور القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ، تعين الاحتفاظ لهم بما كانوا يتقاضونه في هذا الصدد ، وذلك تطبيقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ١٥ المشار اليها باعتبار أنها لا تعدو أن تكون قاعدة من قواعد تنظيم الاجور التي تسير المؤسسة على مقتضاها ، وهي بهذه المثابة تسري على كافة موظفي المؤسسة بلا تفرقة بين من كان معيناً منهم ومن كان معاراً .

ويخلص مما سبق أن من كان معاراً الى المؤسسة واستمرت اعارته بعد صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ يحتفظ له باعانة الغلاء التي منحت له قبل صدور هذا القرار وذلك تطبيقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٥ من لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار

الجمهورى المذكور ، وفى ذلك يستوى من استمرت اعارته لعدم انتهاء مدتها أو لتجديدها ، اذ أن تجديد الاعارة - شأنه فى ذلك شأن استمرارها لعدم انتهاء مدتها - لا يترتب عليه نشوء علاقة استخدام جديد ، فهو لا يعدو أن يكون امتدادا لمدة الاعارة وليس من آثاره - تبعا لذلك - المساس بالقواعد والشروط الموضوعية التى تخضع لها الاعارة فيظل من تجددت اعارته خاضعا لذات القواعد التى كانت تحكم استحقاقه وهى - فى خصوص الحالة المعروضة - تقرر له الاحتفاظ بما كان يتقاضاه من اعانة غلاء ، وفق أحكام اللائحة الداخلية للمؤسسة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه لا يجوز أن تجاوز اعانة غلاء المعيشة ، التى تمنح لمن نقل من موظفى الحكومة الى المؤسسة المصرية العامة للنفط والنسيج ، ما كان يصرف لهم من هذه الاعانة وهم بخدمة الحكومة وأنه يتعين الاحتفاظ لمن استمرت اعارته من الموظفين المذكورين بالمؤسسة سالفة الذكر - بعد العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة ، لعدم انتهاء مدة الاعارة أو لتجديدها ، باعانة الغلاء التى كانت تمنح له وفق أحكام اللائحة الداخلية للمؤسسة ، قبل العمل بالقرار الجمهورى المشار اليه .

١٩٧ (١٩٦٤/٣/١٢)

٧٧٣ - المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة - اعانة غلاء المعيشة المستحقة لموظفيها وعمالها - خضوع منها للقواعد المقررة بالنسبة لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها - قرار رئيس مجلس ادارة هذه المؤسسة بتقرير منح اعانة غلاء المعيشة على نحو يباين ما هو مقرّر لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها من حيث التثبيت أو الحفظ النسبى - صدوره مشوبا بصيب مخالفة القانون ومن سلطة غير مختصة باصداره قانونا - انعدام هذا القرار - اثر صدور القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بصدر قانون المؤسسات العامة على ذلك .

لا جدال فى صريان قواعد غلاء المعيشة المقررة بالنسبة الى موظفى الدولة ومستخدميها وعمالها على موظفى وعمال المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية وذلك أن المادة ١٠ من القانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن المؤسسات التعاونية قد نصت على أنه « مع مراعاة ما نص عليه فى هذا القانون تسرى على المؤسسات العامة التعاونية الاحكام الخاصة بالمؤسسات العلمية والمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى » .

ومن بين هذه الاحكام ما نصت عليه المادة ١٥ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة (ذات الطابع الاقتصادى) المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ من أنه :

« تسرى على موظفي ومستخلمي وعمال المؤسسات العامة قواعد غلاء المعيشة المقررة بالنسبة إلى موظفي الدولة ومستخدميها وعمالها » .

وطبقا لهذا النص الأخير فإن ما يجب تطبيقه على موظفي وعمال المؤسسة العامة التعاونية الزراعية فيما يتعلق بإعانة غلاء المعيشة هو قواعد غلاء المعيشة المقررة بالنسبة إلى موظفي الدولة ومستخدميها وعمالها ، وما دام قرار رئيس مجلس إدارة المؤسسة المذكورة بتطبيق قواعد إعانة غلاء المعيشة قد صدر في ظل قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ فمن ثم ما كان يجوز له أن يقرر منح إعانة الغلاء لموظفي وعمال المؤسسة على نحو يغير قواعد إعانة غلاء المعيشة المقررة بالنسبة إلى موظفي الدولة ومستخدميها وعمالها سواء من حيث التثبيت أو الحفظ النسبي - ذلك أن القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ قد عمل به اعتبارا من ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٦١ ، ومن قرار رئيس مجلس الإدارة قد صدر في ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٦١ ، ومن ثم فما كان يجوز لمصدر هذا القرار أن يخالف أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة والتي تقرر تطبيقها في شأن موظفي وعمال المؤسسات التعاونية العامة بمقتضى المادة ١٠ من القانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ التي سبق ذكرها .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن نص المادة ٩ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٣٧ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء المؤسسة العامة التعاونية الزراعية قد نص على أن :

« يصدر مجلس الإدارة لوائح لتنظيم أعمالها تتضمن القواعد التي تتبع في إدارتها والتي يجرى عليها العمل في حساباتها وإدارة أموالها وكافة الشئون المالية والفنية وتعيين موظفيها وعمالها وترقيتهم ونقلهم وتأديبهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافآتهم ومعاشهم » .

ويبين من الأوراق أنه بتاريخ ٤ من يوليو سنة ١٩٦١ أصدر مجلس الإدارة لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسة وورد فيها نص المادة ١٥ كالآتي :

« تسرى على موظفي المؤسسة القواعد وفئات إعانة غلاء المعيشة المقررة قانونا لموظفي الحكومة . ويجوز لمجلس الإدارة ألا يتقيد بالقواعد الخاصة بتخفيض الإعانة أو الخصم منها أو تثبيتها وذلك في حدود الاعتمادات المقررة » .

واستبان للجمعية العمومية - من الأوراق - أنه عقب صدور هذه اللائحة أعد مشروع مذكرة للعرض على مجلس الإدارة بشأن إعانة غلاء المعيشة انتهت إلى الموافقة على اقتراح تطبيق فئات إعانة غلاء المعيشة دون تثبيت أو خفض على جميع موظفي وعمال المؤسسة اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٦١ وأن اعتمادات الميزانية تسمح بالصرف ولكن هذه المذكرة لم

تعرض على مجلس الادارة الا أن رئيس المجلس أشر عليها بتاريخ ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٦١ بما يفيد موافقته عليها وأن يجرى تطبيقها لضرورة ذلك لصالح العمل ثم تعرض على مجلس الادارة فور انعقاده حيث أن تشكيله الجديد لم يصدر بعد - واذن فإن فئات اعانة غلاء المعيشة دون تثبيت أو خفض التي قررت لموظفي المؤسسة لم تصدر من مجلس الادارة وهو صاحب السلطة في وضع النظم الخاصة بكافة الشئون المالية وبالموظفين - طبقاً لنص المادة ٩ من قرار انشاء المؤسسات وإنما صدرت بناء على موافقة رئيس مجلس ادارة المؤسسة وهو وحده لا يملك سلطة اصدار هذه القواعد .

ورأت الجمعية العمومية أنه طالما أن الامر لم يعرض على مجلس الادارة فإن القرار الصادر من السيد رئيس مجلس الادارة بالمخالفة لاحكام المادة ١٥ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ والواجب تطبيقه في شأن المؤسسة المذكورة تطبيقاً للمادة ١٠ من القانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه - هذا القرار يكون مشوباً بعيب مخالفة القانون فضلاً عن صدوره من سلطة غير مختصة باصداره قانونياً مما يجعله قد صدر منعماً والقرار المعلوم لا يرتب أثراً ولا تلحقه حصانة ومن ثم فلا وجه للقول بأن الموظفين والعمال التابعين للمؤسسة قد اكتسبوا حقوقاً من هذا القرار المعلوم ويكون ما صرف اليهم من مبالغ على غير أساس سليم من القانون ويتعين استرداده - باعتباره رد غير المستحق .

وقالت الجمعية العمومية ان القواعد الصحيحة الواجب تطبيقها فيما يتعلق باعانة غلاء المعيشة هي القواعد المقررة بالنسبة الى موظفي الدولة ومستخلميها وعمالها وهذه القواعد الحكومية تسرى ككل من حيث التثبيت على مرتبات وأجور ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وبالنسب المقررة ومن حيث التخفيض النسبي الذي أجرى على اعانة الغلاء بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ ويطبق في شأن هؤلاء قواعد خصم فرق الكادريين المنصوص عليها في قرارات مجلس الوزراء الصادرين في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ و ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ والقرار الجمهوري رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٨ - بشأن رد نصف ما تقرر خصمه من اعانة غلاء المعيشة بناء على قرارات مجلس الوزراء المشار اليهما والقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٢ بشأن استمرار خصم فرق الكادريين من اعانة الغلاء طبقاً لاحكام قرارات مجلس الوزراء المذكورين ولاحكام القرار الجمهوري رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٨ (المشار اليه) وما يترتب على ذلك من آثار .

وأشارت الجمعية العمومية الى أن من مقتضى نص المادة ٣٥ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة - أن المؤسسة العامة- التعاونية الزراعية باعتبارها مؤسسة عامة قائمة في مفهوم المادة ٣٥ المشار

اليها تظل بوضعها الحالي حتى يصدر قرار رئيس الجمهورية باعتبارها مؤسسة عامة في مفهوم القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المذكور . فتظل هذه المؤسسة محكومة بنظمها الحالية التي تسير وفقا لها باعتبارها قواعد مؤقتة تحكم سيرها الى ان يبت في امرها بقرار من رئيس الجمهورية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان المؤسسة العامة التعاونية الزراعية ليست مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي في مفهوم أحكام القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي وهي لا تعتبر مؤسسة عامة في ظل أحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة ما لم يصدر باعتبارها كذلك قرار من رئيس الجمهورية والى ان يبت في امرها بقرار من رئيس الجمهورية فتظل محكومة بنظمها الحالية التي تسير وفقا لها باعتبارها قواعد مؤقتة تحكم سيرها ومن ثم فتسرى على موظفيها وعمالها كافة قواعد غلاء المعيشة المقررة بالنسبة الى موظفي الدولة ومستخدميها وعمالها وما يترتب على ذلك من آثار .

(٤٠١) (١٩٦٤/٥/١٤)

(تعليق)

صدر القرار الجمهوري رقم ٢٧٠٨ لسنة ١٩٦٦ بشأن التجاوز عن
تحصيل ما تم صرفه الى بعض العاملين بالمؤسسة التعاونية الزراعية .

٧٧٤ - سريان أحكام النظام والقوانين السارية بالنسبة لموظفي الحكومة وعمالها على موظفي وعمال المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي فيما لم يرد بشأنه نص خاص بها ، وذلك بصفة مستمرة دائمة ، ما لم يصدر تشريع خاص بالإعفاء من تطبيق هذه القواعد أو من بعضها - تطبيق نظام معين على فئة معينة يوجب تطبيقه ككل - مثال بالنسبة لتطبيق قواعد اعانة غلاء المعيشة المقررة بالنسبة لموظفي الحكومة وعمالها على موظفي وعمال المؤسسة للصناعة التعاونية الاستهلاكية .

متى كانت المؤسسة المصرية العامة الاستهلاكية مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي فيعتين أن تسرى في شأن موظفيها وعمالها أحكام النظم والقوانين السارية على موظفي الحكومة فيما لم يرد بشأنه نص خاص بها ومن هذه النظم قواعد غلاء المعيشة المقررة بالنسبة الى موظفي الدولة ومستخدميها وعمالها - فيطبق في شأن موظفي وعمال المؤسسة المذكورة قواعد خصم فرق الكادريين من اعانة غلاء المعيشة ويستمر الخصم بالنسبة الى من يرقى من هؤلاء الموظفين الى درجة أعلى لم يلحق ربطها المالي أى تحسين (الدرجة الخامسة مثلا) ويطبق في شأنهم - ومن باب أولى - قاعدة التخفيض النسبي

المقررة بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ فتختص اعانة غلاء المعيشة طبقا لقرار مجلس الوزراء المشار اليه بمقدار ١٠٪ بالنسبة الى من يتناولون ماهية أو أجر أو معاشا لا يزيد على عشرة جنيهات وبمقدار ١٢٥٪ بالنسبة الى من يتناولون ماهية أو أجرا أو معاشا أكثر من عشرة جنيهات الى عشرين جنيها شهريا . وأساس ذلك كله ما نصت عليه المادة ١٥ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ من أنه :

« يسرى على موظفي وعمال المؤسسات العامة قواعد غلاء المعيشة بالنسبة الى موظفي الدولة ومستخلميها وعمالها . . . »

هذا ولم تر الجمعية العمومية محلا للمقول بأن هذا التخفيض النسبي الذي تقرر اجراؤه بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ من مبلغ الاعانة - لا يشكل قاعدة من قواعد غلاء المعيشة - ذلك أن هذا التخفيض النسبي يتمخض قاعدة عامة تسرى على كافة الموظفين والمستخمين والعمال وهو نظام دائم مستمر يمس دون أدنى شك النسب الأصلية المقررة لاعانة غلاء المعيشة فهو في حقيقته انقاص لنسبة اعانة غلاء المعيشة المقررة أصلا بمقدار ١٠٪ أو ١٢٥٪ حسب الاحوال وعلى التفصيل الموضح بقرار مجلس الوزراء المشار اليه . وهو في ضوء الرأي الذي انتهت اليه فتوى الجمعية العمومية بجلستها المنعقدتين في ١٩ من يونيو سنة ١٩٦٣ و ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٣ في شأن تطبيق قواعد خصم فرق الكادريين من اعانة غلاء المعيشة على موظفي المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي - يكون شأنه شأن قواعد خصم فرق الكادريين نظاما دائما مستمرا لا يقف عند سنة مالية معينة أو لمواجهة ظرف خاص وانما يستمر التخفيض النسبي استمرار خصم الزيادات المترتبة على نفاذ جدول المرتبات الملحق بقانون نظام موظفي الدولة من اعانة غلاء المعيشة .

وأشارت الجمعية العمومية الى أن كل نظام حكومي متعلق بأعانة غلاء المعيشة يسرى في شأن موظفي وعمال المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي وهو يسرى بصفة دائمة مستمرة ما لم يصدر تشريع خاص بإعفاء موظفي وعمال هذه المؤسسات العامة من هذه القواعد أو من بعضها . وبطبيعة الحال - حين يطبق نظام معين على فئة معينة يتعين أن يطبق ككل فلا يتصور القول بأن التخفيض النسبي الذي تقرر اجراؤه من اعانة غلاء المعيشة بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ ليس جزءا من النظام الحكومي الخاص بقواعد اعانة غلاء المعيشة ولا تسوغ التفرقة بين موظفي وعمال الحكومة وموظفي وعمال المؤسسات العامة ما لم يكن ثمة نص خاص يقضي بذلك .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى أن قاعدة التخفيض من اعانة غلاء المعيشة المقررة بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ تسرى فى شأن موظفى وعمال المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية .

(٤٢٠) ١٩٦٤/٥/١٨

٧٧٥ - اعانة غلاء المعيشة - سريان ذات الاحكام المطبقة بشأنها على موظفى الدولة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى قوانين تنظيم هذه المؤسسات - قواعد التخفيض النسبى من هذه الاعانة وتثبيتها وخمسم لرق الكتدرين قواعد موضوعية دائمة تشكل جزءا من التنظيم العام لهذه الاعانة - سريانها على موظفى وعمال هذه المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى .

ان المادة ١٣ من قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ نصت على أن « تسرى على موظفى المؤسسات العامة أحكام قانون الوظائف العامة فيما لم يرد به نص خاص فى القرار الصادر بإنشاء المؤسسة أو اللوائح التى يضعها مجلس الادارة » ، ونصت المادة ٢٢ من القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى على أن « تسرى فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا القانون أحكام قانون المؤسسات العامة » ، ونصت المادة الاولى من القرار الجمهورى رقم ٢٩٢٨ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة على أن « تسرى أحكام النظام المرافق على موظفى وعمال المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى والمؤسسات التى يصدر بتعديلها قرار من رئيس الجمهورية ويلغى كل حكم يخالف أحكام هذا النظام بالنسبة الى هذه المؤسسات » ، ونصت المادة الاولى من اللائحة المذكورة على أن « يسرى على موظفى المؤسسات العامة الخاضعين لاحكام هذا النظام أحكام القوانين والنظم السارية على موظفى الدولة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذه اللائحة » ، ونصت المادة ١٥ من هذه اللائحة على أن « تسرى على موظفى ومستخدمى وعمال المؤسسات العامة قواعد غلاء المعيشة المقررة بالنسبة الى موظفى الدولة ومستخدمىها وعمالها » .

وبين من النصوص صالفة الذكر أنه طبقا لاحكام قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى ، ولائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة الصادر بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ - تسرى على موظفى المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى أحكام القوانين والنظم السارية على موظفى الدولة - فيما لم يرد بشأنه نص خاص - وإذا جاءت لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة - المشار اليها - خالية من أى نص ببيان القواعد التى تحسب على أساسها اعانة غلاء المعيشة لموظفى وعمال

المؤسسات العامة الذين تسرى في شأنهم تلك اللائحة فان مقتضى ذلك هو الرجوع الى قواعد غلاء المعيشة المقررة بالنسبة الى موظفي الدولة ومستخدميها وعمالها وهو ما قضت به المادة ١٥ من تلك اللائحة في عبارات واضحة وصريحة . وبناء على ذلك يطبق في شأن موظفي وعمال المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي - في ظل العمل بأحكام اللائحة سالفة الذكر - كافة القواعد الحكومية المنظمة لاعانة غلاء المعيشة بالنسبة الى موظفي الدولة ومستخدميها وعمالها - ومن بين هذه القواعد ما تضمنه أحكام قرارات مجلس الوزراء الخاصة بالتخفيض النسبي من اعانة غلاء المعيشة وتثبيتها وبالحصص منها بما يعادل التحسين الذي طرأ على مرتبات موظفي الدولة بموجب القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ (فرق الكادرين) .

اما فيما يتعلق بالفترة السابقة على العمل بلائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة سالفة الذكر - وطبقا لنص المادة ١٣ من قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ - فان القواعد الحكومية المنظمة لاعانة غلاء المعيشة والمقررة بالنسبة الى موظفي الدولة ومستخدميها وعمالها - والمشار اليها - انما تسرى في شأن موظفي وعمال المؤسسات العامة التي يرد في القرار الصادر بإنشائها أو في اللوائح التي يضعها مجلس إدارتها نص خاص يتناول بالتنظيم القواعد التي تحسب على أساسها اعانة غلاء المعيشة فيها .

وليس ثمة ما يدعو الى النظر في القواعد الحكومية المنظمة لاعانة غلاء المعيشة - السابق الإشارة اليها - سعيا الى تحديد ما يلائم منها وضبح المؤسسات العامة وما لا يلائم ذلك أن سريان أحكام قانون الوظائف العامة - أو أحكام القوانين والنظم السارية على موظفي الدولة - على موظفي المؤسسات العامة ، انما تقرر بالنظر الى وضع هؤلاء الموظفين باعتبارهم موظفين عموميين وفقا لما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لقانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ، ومؤدى ذلك أن الدفع الى تقرير سريان أحكام القوانين والنظم السارية على موظفي الدولة - على موظفي المؤسسات العامة - هو المساواة بينهم في المعاملة الأمر الذي لا يتأتى الا اذا شخصوا جميعا الى نفس النظم والقواعد بغض النظر عن الظروف التي تحكم الميزانية العامة للدولة أو ميزانية المؤسسات العامة - وما اذا كانت الاولى توجب اجراء تعديل في فئات أو نسب اعانة غلاء المعيشة مما قد لا تصادفه الثانية .

كما وأنه ليس مقبولا ما يقال من أن الاحالة الواردة في القوانين واللوائح المنظمة لوضع موظفي المؤسسات العامة - انما تنصرف الى الاحكام والنظم ذاتها المطبقة على موظفي الدولة بغض النظر عن تفصيلاتها التطبيقية التي قد تقتضيها ظروف مالية معينة ، ذلك أن الصحيح هو أن الاحالة تنصرف

الى القواعد والنظم على الوجه وبالضرورة التى يتم بها تطبيقها على موظفى الدولة طالما كان ما استهدفه المشرع هو المساواة بين موظفى المؤسسات العامة وموظفى الحكومة ، باعتبارهم جميعا موظفين عموميين .

ولا يستقيم من ناحية أخرى القول بأن قواعد التخفيض النسبى من اعانة غلاء المعيشة وتثبيتها وخضم فرق الكادرين اجراءات اقتضتها ظروف ميزانية الدولة ولا تنطبق لذلك على موظفى المؤسسات العامة - الذين يحصلون على مرتباتهم من ميزانيات لم تحط بها تلك الظروف - ذلك أن مؤدى هذا القول ، أن القواعد المشار اليها تكون مؤقتة ويكون أعمالها مرهونا باستمرار الظروف التى أوجبتها ومن البين أن هذه النتيجة لا تطابق الواقع القانونى أو الواقع المادى التطبيقى فتلك القواعد والنظم انصفت بالدائمية لا بالتوقيت المرتبط بظروف الميزانية التى تقررت فى ظلها ، وبذلك أضحت تعديلات موضوعية دائمة لقواعد صرف اعانة غلاء المعيشة مما يشكل جزءا من التنظيم العام الدائم لهذه الاعانة .

٧٠٨ (١٩٦٥/٨/١)

٧٧٦ - هيئة مديرية التحرير - اعانة غلاء المعيشة المستحقة لرئيس مجلس الإدارة ونائب المدير العام وباقى موظفيها - هي الاعانة المقررة بالنسبة لموظفى الدولة - تطبيق الاحكام المتعلقة بها وبغضاة التخفيض النسبى والتثبيت وخضم فرق الكادرين - سواء فى المدة السابقة أو لاحقة لصدور القرار الجمهورى رقم ٣٣١٨ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء الهيئة وذلك حتى فترة العمل بلانحة نظام موظفى وعامل المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ - بصدور القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ والعمل به من ١٩٦٣/٥/٩ - سريان لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - وذلك اعتبارا من حلا التاريخ بما تضمنته من إلغاء القواعد والنظم الخاصة بهذه الاعانة وتقرير الاختلاف بها بصفة شخصية .

يبين من تقصى المراحل التى مرت بها هيئة مديرية التحرير - اعتبارا من صدور القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء مؤسسة مديرية التحرير ثم اندماجها فى الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى بموجب القرار الجمهورى رقم ١٠٤٣ لسنة ١٩٥٧ - ثم تبعيةها للمؤسسة المصرية لتعوير الاراضى وفقا لاحكام القرار الجمهورى رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الاعلى للمؤسسات العامة الى أن صدر القرار الجمهورى رقم ٣٣١٨ لسنة ١٩٦٢ بشأن هيئة مديرية التحرير - يبين من تقصى تلك المراحل أنه لم يرد نص خاص فى التشريعات التى حكمت الهيئة المذكورة - ينظم قواعد خاصة باعانة غلاء المعيشة لموظفيها ومن ثم - وفقا لما سبق - فان القواعد الحكومية المنظمة لاعانة غلاء المعيشة والمقررة بالنسبة الى موظفى الدولة - تسرى فى

شأن موظفي هذه الهيئة وذلك سواء بالنسبة الى الفترة السابقة على تاريخ العمل بأحكام لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ - طبقا لنص المادة ١٣ من قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ - أو بالنسبة الى الفترة التالية لتاريخ العمل بأحكام اللائحة المشار اليها - طبقا لنص المادة الاولى والمادة ١٥ من هذه اللائحة التي قضت المادة ١٩ من القرار الجمهوري رقم ٣٣١٨ لسنة ١٩٦٢ بشأن هيئة مديريةية التحرير بسريانها في شأن موظفي وعمال الهيئة باعتبار هذه الهيئة مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي وفقا لنص المادة الاولى من قرار انشائها الاخير .

وعلى ذلك فليس للتغيرات التي طرأت على وضع الهيئة المذكورة من خضوعها لقانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ثم القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ولائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ - ليس لتلك التغيرات من أثر فيما يتعلق بسريان القواعد الحكومية المنظمة لاعانة غلاء المعيشة على موظفي الهيئة المذكورة شأنهم في ذلك شأن سائر موظفي الدولة والمؤسسات العامة الاخرى ومقتضى ذلك هو سريان القواعد الخاصة بالتخفيض النسبي من اعانة غلاء المعيشة وتثبيتها والحصص منها بما يعادل فرق الكادريين على موظفي هيئة مديريةية التحرير وذلك سواء في الفترة السابقة على صدور القرار الجمهوري رقم ٣٣١٨ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه أو في الفترة التالية لصدور هذا القرار وسواء قبل العمل بلائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات سالفة الذكر أو بعد العمل بهذه اللائحة .

ولا وجه للاحتجاج بأن الهيئة لم تكن تطبق أى نظام للمرتبات ولم يكن لها كادر معين حتى تاريخ صدور القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن تسوية حالات موظفيها وعمالها - وان هذا القانون قد يتضمن قواعد خاصة لتسوية حالات هؤلاء حتى يتم وضعهم على الدرجات التي وردت في ميزانية الهيئة للسنة المالية ١٩٦٣/٦٢ - ولم يتضمن أحكاما خاصة باعانة غلاء المعيشة ولذلك تحسب هذه الاعانة على أساس وضع الموظف بعد التسوية ولا يجري في شأنها التخفيض النسبي أو التثبيت أو خصم فرق الكادريين - ولا وجه لهذا الاحتجاج ذلك أن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه لم يغير من أمر خضوع موظفي هيئة مديريةية التحرير لأحكام لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة الصادر بها القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ وهي اللائحة التي تسرى على موظفي وعمال الهيئة طبقا لنص المادة ١٩ من القرار الجمهوري رقم ٣٣١٨ لسنة ١٩٦٢ بانشائها وانما كل ما فعله هذا القانون انه نظم شروط وأوضاع نقل موظفي وعمال الهيئة الى درجات الجدول الملحق باللائحة سالفة الذكر - ولهذا فان أحكام هذه اللائحة تسرى على هؤلاء

الموظفين والعمال فيما لم ينظمه هذا القانون - ومنها الاحكام الخاصة بتقرير سريان قواعد اعانة غلاء المعيشة المقررة بالنسبة الى موظفي الدولة - وهذا ما اشارت اليه المذكرة الايضاحية للقانون المذكور - حين نصت على انه - « وغنى عن البيان انه فيما عدا الاحكام الخاصة التي تضمنها هذا المشروع فيسرى على الموظفين والعمال الوارد ذكرهم في هذا المشروع ، جميع الاحكام والقواعد المعمول بها بالنسبة الى موظفي وعمال المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي » ، وعلى ذلك فانه عند تسوية حالات موظفي هيئة مديرية التحرير - طبقا للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ - بوضعهم في درجات من درجات الجول المرافق لهذا القانون والمائل لجول الدرجات الملحق باللجنة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ يتعين أن يجرى حساب اعانة غلاء المعيشة المستحقة لهم - بمراعاة القواعد الحكومية المنظمة لمنح هذه الاعانة والتي تسرى عليهم طبقا لاحكام القرار الجمهوري رقم ٣٣١٨ لسنة ١٩٦٢ بانشاء الهيئة ولاحكام نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة سالفة الذكر .

ولا يسوغ القول بأن القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة - قد ألغى بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بمرىان أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين بالمؤسسات العامة - وأن القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن المؤسسات العامة لم يتضمن نصا مماثلا لنص المادة ١٣ من قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الذي كان يقضى بالرجوع الى القواعد العامة للتوظيف فيما لم يرد به نص خاص وأنه بذلك ينتفى أساس تطبيق قواعد اعانة غلاء المعيشة المقررة بالنسبة الى موظفي الدولة على موظفي المؤسسات العامة ، وذلك أن القول غير منتج في خصوص المسألة محل البحث - اذ أنه يتعلق بالوضع الحاصل بعد ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ وبالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليهما في حين أن البحث يتعلق بالفترة السابقة على ذلك التاريخ - والتي كان ينطبق خلالها على موظفي الهيئة أحكام قانون نظام موظفي الدولة ثم أحكام لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ومن المقرر أنه في هذه الفترة تسرى على موظفي الهيئة الاحكام المنظمة لمنح اعانة غلاء المعيشة وفئاتها وقواعد التخفيض النسبي والتثبيت وخضم فرق الكادرين ، اما اعتبارا من ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ الذي قضى في مادته الاولى بمرىان أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦

لسنة ١٩٦٢ على العاملين في المؤسسات العامة فان القواعد الخاصة باعانة غلاء المعيشة لا تسرى - بصفة مطلقة - على العاملين في المؤسسات العامة - ومن بينهم العاملون بالهيئة المذكورة - وذلك طبقا لنص المادة الثانية من القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة - على أن يحتفظ هؤلاء العاملون ببقية اعانة غلاء المعيشة التي كانوا يتقاضونها قبل ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ وذلك بصفة شخصية الى أن تتم تسوية حالاتهم طبقا للتعاقد المتخصص عليه في المادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات المشار إليها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن احكام اعانة غلاء المعيشة المقررة بالنسبة الى موظفي الدولة - وبخاصة قواعد التخفيض النسبي والتثبيت وخصم فرق الكادرين - تسرى على اعانة غلاء المعيشة المستحقة للسيد رئيس مجلس ادارة هيئة مديرية التحرير والسيد نائب المدير العام وباقي موظفي الهيئة المذكورة سواء في المدة السابقة أو اللاحقة لصدور القرار الجمهوري رقم ٣٣١٨ لسنة ١٩٦٢ بانشاء الهيئة وحتى نهاية فترة نفاذ احكام لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بصدور القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ والعمل به اعتبارا من ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ - على أن تسرى في شأن هذه الاعانة - اعتبارا من هذا التاريخ - احكام لائحة نظام العاملين بالشركات المشار إليها بما تضمنته من الغاء للقواعد والنظم الخاصة باعانة غلاء المعيشة وتقرير احتفاظ العاملين بهذه الاعانة بصفة شخصية .

(٧٠٨ / ٨ / ١٩٦٥)

٧٧٧ - للمؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة - سريان الاحكام الخاصة بالمؤسسات ذات الطابع الاقتصادي عليها باعتبارها مؤسسة عامة تعاونية تنمى للقانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٦٠ - خضوع موظفيها تبعا لذلك للائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ - سريان قواعد اعانة غلاء المعيشة المقررة في شأن العاملين العاملين بالدولة عليهم - ضم اعانة الغلاء اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ الى الراتب الاساسي مع الغاء جميع القواعد والقرارات المتعلقة بها اعتبارا من هذا التاريخ - عدم تأثر الاعانة الواجب خصمها بالتغييرات التي تتم في الحالة الاجتماعية خلال شهر يونيو سنة ١٩٦٤ .

سبق أن انتهى رأى الجمعية بجلسته ٦ من مايو سنة ١٩٦٤ (١) - الى أن المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة - ليست مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي في مفهوم احكام القانون رقم ٣٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم

المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي وأنه من ثم لا تعتبر مؤسسة عامة في تطبيق احكام قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ - طبقا لنص المادة ٣٤ من هذا القانون - ما لم يصدر باعتبارها كذلك قرار من رئيس الجمهورية ، وفقا لحكم المادة ٣٥ من القانون الاخير - وانه الى أن يبت في أمرها بقرار من رئيس الجمهورية - تظل محكمة بنظمتها الحالية التي تسير وفقا لها باعتبارها قواعد مؤقتة تحكم سيرها .

ومن حيث أن المادة ١٠ من القانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن المؤسسات العامة التعاونية تنص على أنه « مع مراعاة ما نص عليه في هذا القانون تسرى على المؤسسات العامة التعاونية الاحكام الخاصة بالمؤسسات العامة والمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي » ، ومن ثم تسرى على المؤسسات المذكورة - باعتبارها مؤسسة عامة تعاونية - الاحكام الخاصة بالمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي وبالتالي تسرى في شأن العاملين بها احكام لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، معدلة بالقرار الجمهوري رقم ١٠٨٠ سنة ١٩٦٢ .

ومن حيث أن المادة ١٥ من اللائحة سائفة الذكر تنص على أن : « تسرى على موظفي ومستخلمي وعمال المؤسسات العامة قواعد غلاء المعيشة المقررة بالنسبة الى موظفي الدولة ومستخلميها وعمالها .. » ، ومقتضى هذا النص هو سريان جميع القواعد والقرارات المتعلقة باعانة غلاء المعيشة (والاعانة الاجتماعية) المقررة في شأن العاملين المدنيين بالدولة (موظفي الدولة ومستخلميها وعمالها) على العاملين بالمؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة ، فتظل مطبقة بالنسبة اليهم هذه القواعد والقرارات الخاصة باعانة غلاء المعيشة (والاعانة الاجتماعية) التي كان معمولاً بها في ظل العمل باحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة وذلك حتى اول يوليو سنة ١٩٦٤ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن اصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الذي نصت المادة ٩٤ منه على أن « يستمر العاملون في تقاضى مرتباتهم الحالية بما فيها اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية وتضم اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية الى مرتباتهم الاصلية اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٦٤ وتلغى من هذا التاريخ جميع القواعد والقرارات المتعلقة بهما بالنسبة للخاضعين لاحكام هذا القانون » ، وعلى ذلك فانه اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٦٤ تضم اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية الى المرتبات الاصلية الخاصة بالعاملين في المؤسسة المذكورة ، وتلغى جميع القواعد والقرارات المتعلقة بهما اعتبارا من هذا التاريخ أيضا ، بحيث لا يجوز أن يترتب على ضم اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية الى المرتب الاصلى ، أن يقل صافى ما يقبضه العامل في المؤسسة عن صافى ما قبضه عن شهر يونيو سنة ١٩٦٤ والا تحملت المؤسسة بالفرق

حتى يزول باستحقاق العامل لعلاوة دورية أو بحصوله على ترقية ، ذلك وفقا
لنص المادة الاولى من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع احكام وقتية
للعاملين المدنيين بالدولة .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بمدى جواز تغيير اعانة غلاء المعيشة والاعانة
الاجتماعية تبعا لتغير الحالة الاجتماعية (زواج - طلاق - ميلاد - وفاة)
لبعض العاملين في المؤسسة سالفة الذكر - اعتبارا من أول شهر يونيه سنة
١٩٦٤ - فقد صدر التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٤ ونص في المادة
الاولى منه على أن : التغيرات في الحالة الاجتماعية للعامل التي
حدثت في خلال شهر يونيه سنة ١٩٦٤ (كالزواج والطلاق وميلاد الاولاد
أو وفاتهم) والتي كان من شأنها التأثير في الاعانة التي يستحقها من أول
شهر يوليو ، لا تؤثر في مقدار هذه الاعانة سواء بالزيادة أو النقصان . ولا
يعتد بتلك التغيرات في تحديد مقدار الاعانة التي تضاف الى المرتب اعتبارا من
١/٧/١٩٦٤ ، ووضح من صراحة هذا النص أنه لا يترتب على التغيرات
في الحالة الاجتماعية لبعض العاملين في المؤسسة المذكورة - اعتبارا من أول
شهر يونيو سنة ١٩٦٤ - اجراء أى تغيير في اعانة غلاء المعيشة والاعانة
الاجتماعية - سواء بالزيادة أو النقصان - ولا يعتمد بتلك التغيرات في تحديد
مقدار الاعانة التي تضاف الى مرتباتهم الاصلية اعتبارا من أول يوليو سنة
١٩٦٤ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه اعتبارا من أول يوليو سنة
١٩٦٤ تضاف اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية الى المرتبات الاصلية
الخاصة بالعاملين في المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة ، وتلقى
بالنسبة اليهم جميع القواعد والقرارات المتعلقة بهاتين الاعانتين .

ولا يترتب على التغيرات في الحالة الاجتماعية لهؤلاء العاملين التي
حدثت اعتبارا من أول شهر يونيه سنة ١٩٦٤ تغيير مقدار اعانة غلاء المعيشة
أو الاعانة الاجتماعية التي تضاف الى مرتباتهم الاصلية اعتبارا من أول يوليو
سنة ١٩٦٤ - سواء بالزيادة أو النقصان .

١٩٤ (١٩٦٥/٢/٢٠)

VVA - لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار
الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - الفأوها للنظم الخاصة باعانة غلاء المعيشة ونصها على
استمرار العاملين في تلقى مرتباتهم الحالية بما فيها هذه الاعانة بصفة شخصية حتى تتم تسوية
حالتهم طبقا لاحكامها - عدم جواز زيادة قيمة اعانة الغلاء المستقة للعاملين الموجودين في خدمة
الشركات في توزيع العمل باللائحة نتيجة لتغير حالتهم الاجتماعية بعد هذا التاريخ .

اعتبارا من ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، عمل بأحكام لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة وتضمنت المادة (٢) من قرار اصدار هذه اللائحة النص على أنه « ولا تسرى القواعد والنظم الخاصة باعانة غلاء المعيشة على العاملين بأحكام هذا القرار » ، وأوجب المادة ٦٣ من اللائحة ذاتها ، على كل شركة أن تضع جدولا بالوظائف والمرتبات الخاصة بها في حدود الجدول المرفق باللائحة على أن يعتمد بعد موافقة مجلس ادارة الشركة عليه من مجلس ادارة المؤسسة المختصة ونصت المادة ٦٤ على أن « تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة بالجدول المشار اليه بالمادة السابقة خلال مدة لا تتجاوز ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القرار » ويصدر بهذا التعادل قرار من مجلس ادارة المؤسسة المختصة بناء على اقتراح مجلس ادارة الشركة ولا يسرى هذا القرار الا بعد التصديق عليه من المجلس التنفيذي وينح العاملون المرتبات التي يحددها القرار الصادر بتسوية حالتهم طبقا للتعادل المنصوص عليه اعتبارا من أول السنة المالية التالية . ومع ذلك يستمر العاملون في تقاضي مرتباتهم الحالية بما فيها اعانة الغلاء وذلك بصفة شخصية حتى تتم تسوية حالاتهم طبقا للاحكام السابقة . على أنه بالنسبة للعاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيد على المرتبات المقررة لهم بمقتضى التعادل المشار اليه فيمنحون مرتباتهم التي يتقاضونها فعلا بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة مما يحصل عليه العامل في المستقبل من بدلات أو علاوات ترقية .

وازاء ذلك ثار التساؤل عما اذا كان من مقتضى الاحكام المتقدمة أن تجمد اعانة الغلاء التي تمنح للعاملين الموجودين بخدمة الشركات في تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه بحيث لا تتغير بالزيادة تبعا لتغير الحالة الاجتماعية لكل منهم أم لا ؟

وقد استبان للجمعية العمومية للقسم الاستشاري أن لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، المشار اليها قد أخذت بنصوصها المتقدم بيانها بمبدأ اعتبار الاجر المقرر لكل وظيفة مما ينظمها جدول الوظائف والمرتبات الخاص بكل شركة والواجب وضحه واعتماده طبقا للمادة ٦٣ منها شاملا لاعانة غلاء المعيشة . وبذلك لا يضاف اليه أى علاوة بسبب غلاء المعيشة . ومن ثم جاء الجدول الخاص بالمرتبات والتي تمنح للعاملين في كل فئة من الفئات التي يتضمنها والمرفق باللائحة مقصورا على تحديد أول وبداية المربوط المقرر لكل فئة وفئة العلاوة النورية المقررة وعلى الاشارة الى بدل التمثيل الذى يجوز منحه طبقا لما نص عليه في المادة ١١ من اللائحة دون اضافة أى علاوات أو مرتبات أخرى مما تضاف الى المرتب وتعتبر جزءا منه طبقا للمادتين ٦٨٤ من القانون المدني و ٣ من قانون العمل كالعلاوات التي تصرف بسبب غلاء المعيشة وأعباء

العائلة والمنح . وتأكيدا لذلك جاءت المادة ٢ من قرار إصدار هذه اللائحة ونصت على أنه « ولا تسرى القواعد والنظم الخاصة بإعانة غلاء المعيشة على العاملين بأحكام هذا النظام » .

ويؤخذ من ذلك أن الأحكام المنظمة لقواعد منح إعانة غلاء المعيشة وتحديد أحوال استحقاقها وفئاتها ، أصبحت من تاريخ العمل بأحكام اللائحة المشار إليها غير سارية بالنسبة إلى العاملين في الشركات ومن يعملون بأحكام هذه اللائحة .

ولما كانت المادتان ٦٣ و ٦٤ من هذه اللائحة بعد إذ أوجبتا تسوية حالات العاملين في الشركات طبقا للتعادل الذي يجب إقراره بين الوظائف الواردة في جدول الوظائف والمرتبات الذي يوضع طبقا للمادة ٦٣ منها وبين الوظائف الواردة في جدول وظائف الشركة المعمول به من قبل قد احتفظت لهؤلاء العاملين بمرتباتهم التي يتقاضونها فعلا وذلك بصفة شخصية وكانت المادة ٦٤ قد نصت إلى جانب ذلك على أنه قبل إجراء هذه التسوية يستمر العاملون في تقاضي مرتباتهم الحالية بما فيها إعانة الغلاء ، لما كان ذلك فإن مؤداه أن اللائحة قد احتفظت للعاملين الموجودين في خدمة الشركات في تاريخ العمل بها بإعانة غلاء المعيشة التي كانوا يتقاضونها في هذا التاريخ فعلا والمقصود بذلك هو قيمة هذه الإعانة في التاريخ المذكور محسوبة على أساس القواعد المقررة والمنظمة لها ووفقا لحالة العامل في هذا التاريخ ومن ثم يكون ما يحتفظ للعامل به منها هو هذه القيمة التي تعتبر جزءا من أجره على أن تبقى بحالتها دون زيادة مما كانت تقتضيه أحكام القواعد المنظمة لها فيما لو كانت سارية إذ من الواضح أنه بعد تقرير عدم سريان القواعد في حق العاملين المشار إليهم لا يكون ثمة أساس لإجراء أي زيادة في قيمتها المستحقة في التاريخ المشار إليه لأن إجراء مثل هذه الزيادة يفترض بقاء هذه القواعد سارية بالنسبة إليهم .

وعلى مقتضى ما تقدم يحتفظ للعاملين الموجودين في خدمة الشركات التابعة للمؤسسات العامة في تاريخ العمل بلائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإعانة غلاء المعيشة التي كانوا يتقاضونها فعلا في هذا التاريخ . ولا يرد على قيمة هذه الإعانة محسوبة وفقا للقواعد المنظمة لها والتي أوقف سريانها بالنسبة لهم من هذا التاريخ - أي زيادة مما يقتضيه أعمال هذه القواعد - وغنى عن البيان أنه بعد تحديد المرتب المستحق لكل عامل من هؤلاء وفقا للتسوية التي تجري لها طبقا لأحكام اللائحة المشار إليها وهو المرتب الذي يعتبر على ما سلف الايضاح مرتبا شاملا يجرى استهلاك الفرق بين المرتب الذي يتقاضاه كل منهم فعلا بما في ذلك إعانة الغلاء وبين المرتب الذي يحدد له مما يتقرر له في المستقبل من بدلات أو علاوات ترقية .

لهذا انتهى الرأى الى عدم جواز تغيير قيمة اعانة الغلاء المستحقة
للعاملين الموجودين فى خلسة الشركات فى تاريخ العمل بأحكام لائحة نظام
العاملين فى الشركات التابعة للمؤسسات العامة بالزيادة لتغير حالاتهم بعد
هذا التاريخ .

(٢٠٧٥) ١١/١٧/١٩٦٣)

١٠ - مسائل متنوعة

٧٧٩ - للوظف المنقول من الحكومة الى مؤسسة عامة يستصحب حالته الوظيفية -
سريان قواعد غلاء المعيشة المقررة بالنسبة للعاملين بالحكومة على من ينقل منهم من حيث تشييت
الاعانة او تطبيقها النسبى او خصم فرق الكاديين .

ان المادة ٨ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ سنة ١٩٦١ باصدار
لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة تنص على أنه « يجوز نقل
الموظفين من مؤسسة عامة الى أخرى أو الى الحكومة أو منها بشرط موافقة
الموظف ٠٠٠ » ، ومفاد هذا النص أنه يجوز نقل الموظف من مؤسسة عامة
الى أخرى أو الى الحكومة أو منها - ولم يقيد هذا النقل الا بشرط موافقة
الموظف الذى يراد نقله فلا يكون ثمة مجال بعد العمل بالقرار الجمهورى
رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه - للقول بأن هذا النقل ينطوى على
تعيين وذلك انه ولئن كان النقل من الحكومة الى المؤسسات العامة وبالعكس
أمر غير جائز قبل صدور ذلك القرار الا أنه منذ صدوره والعمل به يكون
النقل من الحكومة الى المؤسسات العامة - نقلا بالمعنى الاصطلاحي المفهوم
لكلمة (النقل) ولما كان الموظف المنقول من جهة الى أخرى يستصحب حالته
الوظيفية فان المفروض أن ينقل الموظف باعانة غلاء المعيشة التى كان يحصل
عليها فى الحكومة ويترتب على هذه القاعدة أن تظل الاعانة مثبتة على الحالة
التي كانت عليها قبل النقل - متى كان النقل من الحكومة الى المؤسسة قد تم
فى ظل العمل بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ هذا وان المادة ١٥
من هذا القرار الجمهورى تنص على أنه :

« تسرى على موظفى ومستخلى وعمال المؤسسات العامة قواعد غلاء
المعيشة المقررة بالنسبة الى موظفى الدولة ومستخلى وعمالها .

لما الموظفون والمستخلى وعمال الموجودون فى المؤسسات عند العمل
بهذه اللائحة فتثبت بالنسبة اليهم اعانة الغلاء التى يحصلون عليها اذا كانت
تزيد عن النسب المقررة لموظفى الدولة » .

ومن مقتضى هذا النص أن موظفى ومستخلى وعمال المؤسسات العامة

انما تسرى عليهم قواعد غلاء المعيشة المقررة بالنسبة الى العاملين في الحكومة وهذه القواعد تسرى أصلا ككل من حيث التثبيت أو التخفيض النسبي أو خصم فرق الكادريين أي أنه لا توجد مغايرة في هذه القواعد بالنسبة الى الموظفين المنقولين من الحكومة الى المؤسسات العامة - سوى أنهم منقولون ولما كان النقل قد أصبح أمرا جائزا بين الحكومة والمؤسسات العامة فلا يكون ثمة محل للنقل بأن النقل من الحكومة الى المؤسسة العامة يترتب عليه تغيير في حالة الموظف المنقول من حيث تثبيت اعانة غلاء المعيشة فما دام الامر أمر نقل والموظف المنقول يستصحب حالته الوظيفية فان من بين ما يستصعبه اعانة غلاء المعيشة التي كان يحصل عليها قبل النقل • وهو يستصحبها بحالتها من حيث التثبيت والخصم النسبي وخصم فرق الكادريين •

(١٧٥٢) ١٩٦٥/٥/٢٢

٧٨ • - نقل من المؤسسات العامة الى الحكومة - الموظف يستصحب حالته الوظيفية الا انه لا يستصحب النظام الذي كان مطبقا عليه ، ويخضع للنظم الخاصة بالجهة المتول بها •

ان الموظف المنقول يستصحب حالته الوظيفية التي كان عليها بالمؤسسة قبل نقله الى الحكومة - فان الموظف المنقول من مؤسسة عامة الى الحكومة - يظل يمنح اعانة غلاء المعيشة التي كان يحصل عليها اثناء تبعيته المؤسسة عامة وبالتطبيق للفقرة الثانية من المادة ١٥ من القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ اذ أنه يكون قد نشأ له مركز قانوني ذاتي في استمرار احتفاظه بهذه الاعانة فهو حين يعاد نقله الى جهة حكومية ينقل بحالته الوظيفية التي كان عليها عند النقل - مع مراعاة أن يخضع لقاعدة خصم فرق الكادريين المطبقة في الحكومة وفي المؤسسات العامة التي كانت تخضع لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر - الا أن هذا الموظف وأمنائه بعد نقلهم الى الحكومة يخضعون - باعتبار علاقتهم بالدولة علاقة تنظيمية - لما قد يصدر من قواعد جديدة منظمة لهذه العلاقة وذلك تأسيسا على أنهم وإن كان يستصحبون حالتهم الوظيفية - الا أنهم لا يستصحبون النظم المغايرة للقواعد الحكومية المعمول بها • فاستصحاب حالتهم الوظيفية يضمن لهم الحصول فقط على اعانة غلاء المعيشة التي كانوا يحصلون عليها قبل نقلهم فلا يجوز المساس بها كآثر من آثار النقل - لكنهم بعد النقل يخضعون لأي تنظيم جديد يصدر في أي شأن من شئون الوظيفية ومن ذلك أيضا وطبيعة الحال الانظمة الجديدة لاعانة غلاء المعيشة وبعبارة أدق لا يخضع هؤلاء الموظفون للقواعد السارية وقت نقلهم على موظفي الحكومة من حيث التثبيت ومن حيث التخفيض النسبي - ما لم تكن هذه القواعد كانت مطبقة عليهم في المؤسسات أو الهيئات العامة المنقولين منها - وإن كانوا يخضعون

للقواعد خصم فرق الكادرين باعتبار أن هذه القواعد واجبة التطبيق في الحكومة وفي المؤسسات العامة الخاضعة لاحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ولو أن الموظف المنقول الى الحكومة لم يكن خاضعاً لقاعدتي التثبيت والتخفيض النسبى - فمثل هذا الموظف عند نقله الى جهة حكومية يظل محتفظاً باعانة غلاء المعيشة التى كان يحصل عليها قبل النقل . وهذا الاحتفاظ أساسه أن الموظف المنقول يستصحب حالته الوظيفية التى نشأ له مركز قانونى ذاتى فى استمرار الاحتفاظ بها ، ولا يقدح فى هذا النظر أن يكون الموظف المنقول من مؤسسة عامة الى الحكومة - موظفاً حكومياً أصلاً قبل نقله الى المؤسسة اذ أن العبرة بالجهة التى يتبعها الموظف عند النقل - والعبرة أيضاً بحالته المنقول بها ودون تمقّب الموظف فى الجهات السابقة . ما دام وضعه المنقول منه وبه وهو الذى يجب التعويل عليه . ولا يغير من ذلك أن يكون قد أفاد من هذا النقل طالماً أن الفائدة القانونية أى تطبيقاً للقواعد القانونية المقررة كان يكون الموظف ينقله من الحكومة الى مؤسسة عامة قبل صدور القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ قد اعتبر نقله بمثابة تعيين جديد - فحصل على اعانة غلاء معيشة أكثر من اعانة غلاء المعيشة التى كان يحصل عليها وقت ان كان فى الحكومة ثم جاءت الفقرة الثانية من المادة ١٥ من القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه واحتفظت لهذا الموظف باعانة غلاء المعيشة التى يحصل عليها وقت العمل بهذا القرار الجمهورى فهذا المركز القانونى الذاتى فى استمرار الاحتفاظ بهذه الاعانة هو مركز مستمد من قاعدة قانونية وحين ينتقل مرة ثانية من المؤسسة العامة الى الحكومة - ويكون من أثر هذا النقل أن يستصحب حالته الوظيفية المنقول بها - لا يكون ثمة وجه لتعديل هذا المركز القانونى بقصد حرمانه من فائدة حقها له القانون .

(١٧٥٣ (١٩٦٥/٥/٢٢)

٧٨٨ - احقية الموظف الذى يجمع بين اللغاش والترتب طبقاً للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ فى الحصول على اعانة غلاء معيشة عن مرتبه .

يبين من الاطلاع على كتاب المالية الدورى رقم ف ٢٣٤ - ٣٧/١٣ المؤرخ فى ٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٢ الصادر تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء فى أول ديسمبر سنة ١٩٤١ بناء على التفويض المنصوص عليه فى المادة الخامسة من هذا القرار - انه يقضى فى مادته السادسة بأن « تتبع الاعانة الماهية فتصرف كاملة أو متقوصة لئلا تصرف » .

ومن هذا النص يتضح أن الاصل هو استحقاق اعانة غلاء المعيشة تبعاً لاستحقاق المرتب الاصلى . وأنها تدور فى استحقاقها وجوداً وعدمها مع

هذا المرتب • وعلى مقتضى هذا الاصل فان من يعاد الى الخدمة من اصحاب المعاشات تستحق له اعانة الغلاء عن مرتب الوظيفة التي أعيد اليها • ويزيل كل شك في هذا الصدد أن قرارات مجلس الوزراء الخاصة بإعانة الغلاء قد تضمنت من النصوص ما يفيد تطبيق الاصل المشار اليه في حق من يعاد الى الخدمة من أرباب المعاشات فقضت الفقرة ب من البند الاول من كتاب المالية المؤرخ في ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٤٢ الصادر تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٢ بأن أرباب المعاشات الذين أعيدوا أو يعادون للخدمة بإهمية أو مكافأة أو بأجر فوق المعاش المقرر لهم تحسب الاعانة بالنسبة لهم على أساس مجموع المعاش مع الماهية أو المكافأة أو الاجر وتتولى الوزارات التي يتبعونها صرف الاعانة •

ومن كل ذلك يبين أحقية صاحب المعاش متى أعيد الى الخدمة ورخص له في الجمع بين المعاش والمرتب في تقاضى اعانة الغلاء عن مرتبه طبقا للقواعد والشروط المقررة في هذا الصدد •

ولا يفر من هذا النظر الاستناد الى نصوص القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ الخاصة بجواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة والمعاش أو غيره من قوانين المعاشات • ذلك أن هذه القوانين في تقريرها لقاعدة عدم جواز الجمع بين المرتب والمعاش لم تكن بهذه القاعدة الاساسية بحق صاحب المعاش في تقاضى مرتبه وملحقاته متى أعيد الى الخدمة وانما قصد بها المساس بحقه في المعاش بتقرير وقفه (٥٤م من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ و ٥١م من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ و ٤١م من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ و ٤٣م من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠) • وكذلك الامر بالنسبة الى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه فنصوص هذا القانون فيما تضمنته من تنظيم لم تستحدث قاعدة عدم جواز الجمع بين المرتب والمعاش ولم تأت بقيد يرد على استحقاق صاحب المعاش لمرتبه بعد أن يعاد الى الخدمة • اذ كل ما أضافه هذا القانون هو تقرير امكان الاستثناء من قاعدة عدم جواز الجمع بين المرتب والمعاش بمفهومها المقرر وفقا لقوانين المعاشات والذي يعنى وقف المعاش • وبذلك يتجه هذا القانون بحكمه الى المعاش الذى يصرف للموظف الذى يعاد الى الخدمة دون أن يتناول بالتعديل أو التحديد مقدار الراتب أو المكافأة التى تمنح للموظف •

ولا حجة في القول بأن منح مثل هذا الموظف اعانة غلاء أو أجر ا اضافيا قد يترتب عليه مجاوزة مجموع ما يتقاضاه للحدود التى تدخل في اختصاص وزير الحزاة طبقا للقانون ٢٥ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه مما يجعل الترخيص بالجمع بين المرتب والمعاش من اختصاص رئيس الجمهورية وليس من اختصاص وزير الحزاة • وذلك في الحالات التى يكون الترخيص فيها قد صدر من الجهة المذكورة • ذلك أن هذا الاحتجاج مردود بأنه كما لا تتور

شبهة في أن عبارة المعاش في تطبيق نصوص القانون المشار اليه المتعلقة ببيان السلطة المختصة بالترخيص بالجمع بين المرتب والمعاش لا يقصد بها سوى المعاش مجردا مما يستحق عنه من اعانة غلاء فكذلك الامر بالنسبة الى المرتب فانه لا يقصد به في تطبيق هذه النصوص سوى المرتب الاصيل ولا ينصرف بأية حال الى اعانة الغلاء أو المكافاة عن ساعات العمل الإضافية .

ومن حيث أنه يخلص مما سبق أن قوانين المعاشات بما في ذلك القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ قد خلت من كل قيد في صدد استحقاق صاحب المعاش لمقابل عمله متى أعيد الى الخدمة سواء في صورة مرتب أصلي أو تبعي ومتى كان الامر كذلك فإن هذا الاستحقاق يبقى على الاصل وهو عدم التمييز بينه وبين سائر موظفي الدولة في صدد استحقاق اعانة الغلاء .

لذلك انتهى رأى الجمعية الى استحقاق من يعاد الى الخدمة من اصحاب المعاشات لاعانة الغلاء .

٥٨٧ (١٩٦٣/٦/٨)

(ج) اعانة اجتماعية

٧٨٢ - استحقاق الموظف الاعانة الاجتماعية كاملة اذا كان في اجازة مرضية بنصف او ربع راتب متى كان راتبه يقل عن عشرين جنيها في الشهر ، وجرمائه منها اذا كان في اجازة بدون راتب - استغفله الاعانة في حالة الانقطاع عن العمل دون عذر مقبول حتى لو خصمت ايام الانقطاع من راتبه ، متى كان الراتب الشهري للموظف يقل أيضا عن عشرين جنيها .

ينص قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ على أن « تقرر منح علاوة اجتماعية مقدارها جنيها شهريا عند زواج الموظف لأول مرة . . . يقصر المنح على من يكون راتبه أقل من عشرين جنيها » كما ينص قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من أغسطس سنة ١٩٤٤ على أن « تقطع الاعانة عند بلوغ ماهية الموظف عشرين جنيها في الشهر » .

وظاهر من هذين القرارين أن مناط استحقاق الموظف للعلاوة الاجتماعية هو قيام رابطة الزوجية وعدم بلوغ مرتبه عشرين جنيها في الشهر ، ولما كان هذا الشرط يتحقق في شأن الموظف المتزوج اذا كان في اجازة مرضية بنصف أو ربع مرتب مادام راتبه الشهري يقل عن العشرين جنيها ومن ثم يكون مستحقا لهذه العلاوة .

والقول بغير ذلك أي تبعية العلاوة للمرتب الاصيل فيصرف نصفها أو ربعها بحسب الأحوال - فضلا عن مخالفته لاحكام القرارات المنظمة لهذه العلاوة قد يؤدي الى خفض العلاوة الى نصف جنيها أو ربعه وذلك تقرير لقيمة مالية تخالف القيمة التي حددها القانون . والعلاوة بهذه القيمة اما أن

يستحقها الموظف متى تحققت فيه شرط استحقاقها وإما أن يحرم منها كلها إذا انحسر عنه هذا الشرط . يؤيد هذا النظر أن العلاوة المذكورة تختلف شرط استحقاقها في شأنه وهو الحصول على راتب يقل عن عشرين جنيها كما أن هذه العلاوة من ملحقات المرتب وتوابعه فإذا كان الموظف محروما من المرتب فإنه يحرم من ثم من ملحقاته وتوابعه . وليس ثمة تعارض بين هذا القول وبين القول باستحقاق الموظف علاوته كاملة أثناء إجازته المرضية براتب مخفض ذلك لأن القاعدة لا تختلف في الحالتين ومرد هذه القاعدة - كما سلف - هو توافر أو عدم توافر شرط استحقاق العلاوة ، فبينما يقوم هذا الشرط في حالة الإجازة المرضية بنصف أو ربع راتب لأن ثمة مرتبا يتقاضاه الموظف فإن هذا الشرط لا يتوافر في حالة الإجازة بدون راتب حيث ينتفى الشرط المشار إليه وهو الحصول على راتب تضاف إليه العلاوة .

وفيما يتعلق بالموظف الذي لم يبلغ راتبه عشرين جنيها في الشهر ويكون في إجازة مرضية بدون راتب فإنه لا يستحق العلاوة المذكورة لتختلف شرط استحقاقها في شأنه وهو الحصول على راتب يقل عن عشرين جنيها كما أن هذه العلاوة من ملحقات المرتب وتوابعه فإذا كان الموظف محروما من المرتب فإنه يحرم من ثم من ملحقاته وتوابعه . وليس ثمة تعارض بين هذا القول وبين القول باستحقاق الموظف علاوته كاملة أثناء إجازته المرضية براتب مخفض ذلك لأن القاعدة لا تختلف في الحالتين ومرد هذه القاعدة - كما سلف - هو توافر أو عدم توافر شرط استحقاق العلاوة ، فبينما يقوم هذا الشرط في حالة الإجازة المرضية بنصف أو ربع راتب لأن ثمة مرتبا يتقاضاه الموظف فإن هذا الشرط لا يتوافر في حالة الإجازة بدون راتب حيث ينتفى الشرط المشار إليه وهو الحصول على راتب تضاف إليه العلاوة .

وفيما يتعلق بالموظف الذي يحرم من راتبه مدة انقطاعه عن العمل دون إذن ولعذر غير مقبول وهذه المدة لا يجاوز مداها خمسة عشر يوما والا اعتبر الموظف مستقيلا من وظيفته فإن هذا الموظف يستحق العلاوة كاملة لذات الأسباب التي تقدم ذكرها في حالة حصول الموظف على راتب مخفض أثناء إجازته المرضية ذلك لأن الأصل في الحالتين واحد والقاعدة القانونية التي يبحث على هديها استحقاق العلاوة مشتركة والحلاف في الحالتين لا يتناول إلا السبب الذي ينتقص المرتب من أجله وهو سبب لا ينال من هذه الأصول وتلك القاعدة .

واستحقاق الموظف للعلامة الاجتماعية في حالة حصوله على راتبه منخفضا إما كان سبب ذلك هو استحقاق مشروط بالآ يكون مرتب الموظف قد بلغ عشرين جنيها في الشهر فإذا بلغ المرتب هذا الحد فإن الموظف لا يستحق العلاوة الاجتماعية ولو كان الراتب المنخفض الذي يحصل عليه يقل عن هذا الحد أى يقل عن عشرين جنيها في الشهر ذلك لأن هذا الموظف تقطع عنه العلاوة الاجتماعية بصريح عبارة قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من أغسطس سنة ١٩٤٤ المشار إليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن الموظف المتزوج يستحق العلاوة الاجتماعية كاملة إذا كان في إجازة مرضية بنصف أو ربع مرتب متى كان راتبه يقل عن عشرين جنيها في الشهر ولا يستحق هذه العلاوة إذا كان في إجازة بدون راتب كما أن الموظف المتزوج يستحق العلاوة الاجتماعية

كاملة اذا انقطع عن عمله لعذر غير مقبول وخصمت أيام الانقطاع من راتبه ، وذلك متى كان راتبه يقل عن عشرين جنيها في الشهر .

١٦٣ (١٠/١١/١٩٦٠)

٧٨٣ - اعانة اجتماعية - تقديرها بمبلغ جنيه واحد تمنح للموظف عند زواجه لأول مرة - صدور قرار مجلس الوزراء في ٢٩ من يولييه سنة ١٩٥١ بقطع مبلغ الاعانة من اول الشهر التالي لتاريخ طلاق الزوجة او وفاتها - الاعتماد في ذلك بتاريخ وقوع الطلاق بصرف النظر عن كونه رجيا او مانئا .

قرر مجلس الوزراء بجلساته المنعقدة في ٣٠ من يناير و ١٢ و ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٤٤ منح اعانة اجتماعية بصفة مرتب اضافي مقدارها جنيه واحد في الشهر ، وذلك عند زواج الموظف لأول مرة على أن تقطع هذه الاعانة عند وفاة الزوجة أو طلاقها . وفي ٢٩ من يولييه سنة ١٩٥١ أصدر مجلس الوزراء قرارا يقضى بأن « يستقطع مبلغ الاعانة الاجتماعية من أول الشهر التالي لتاريخ طلاق الزوجة أو وفاتها » .

ومفاد ذلك ان الاعانة الاجتماعية انما تمنح للموظف عند زواجه لأول مرة وتقطع عنه بوفاة الزوجة أو طلاقها وذلك من أول الشهر التالي لتاريخ الوفاة أو الطلاق بمعنى أن الحق في الاعانة الاجتماعية المشار اليها انما ينشأ بالزواج وينقضى بالوفاة أو الطلاق .

والواضح من نصوص قرارات مجلس الوزراء سالفة الذكر أن المناط في قطع الاعانة الاجتماعية هو وقوع الطلاق بصرف النظر عما اذا كان رجيا أو مانئا ودون ارتباط بما يتقرر للزوجة المطلقة من نفقة على زوجها خلال فترة عدتها فاذا ثبت وقوع الطلاق وجب أن تقطع الاعانة الاجتماعية اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ وقوعه دون أن يتراخى ذلك الى انتهاء العدة . اذ لا مجال للاجتهاد مع صراحة النص كما وأنه لا يجوز التوسع في تفسير القواعد التنظيمية التي ترتب اعباء مالية على الخزنة العامة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم استحقاق الموظف للاعانة الاجتماعية - عند طلاق زوجته - اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ وقوع الطلاق .

٢٠٧٣ (١٧/١١/١٩٦٣)

(د) بدلات

١ - بدل انتقال .

أولا : عمومات

آانيا : الماملون بالقطاع العام •

٢ - بـدل مصفر •

أولا : بـدل السفر داخل الجمهورية •

آانيا : بـدل السفر خارج الجمهورية •

آالآا : بـدل السفر خارج الجمهورية للماملين بالقطاع العام •

رابعا : تبادل المولفين بين الاقليمين وقت الوحدة •

٣ - بـدل تفرغ أو تخصص •

أولا : بـدل تفرغ أو تخصص للمهندسين •

آانيا : بـدل تفرغ للأطباء •

٤ - بـدل طبيعة عمل •

أولا : عموميات •

آانيا : الماملون بالقطاع العام •

٥ - بـدل تمثيل

أولا : عموميات •

آانيا : الماملون بالقطاع العام •

٦ - بـدل إقامة

٧ - بـدل أشعة

٨ - بـدل ملابس

٩ - بـدل حضور الجلسات واللجان

١٠ - بـدل صرافة •

١ - بـدل انتقال

أولا : عموميات •

آانيا : الماملون بالقطاع العام •

٧٨٤ - جواز الجمع بين الكفالة عن الأعمال الإضافية ومصروفات الانتقال في ظل لائحة بدل السفر الصادرة في سنة ١٩٢٥ - عدم جواز الجمع منذ تاريخ العمل باللائحة بدل السفر الجديدة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٨ .

يبين من استقصاء النصوص التشريعية المنظمة لموضوع منح المكافآت عن الأعمال الإضافية ومصروفات الانتقال أن المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة تنص على أنه : « يجوز للوزير المختص أن يمنح الموظف مكافأة عن الأعمال الإضافية التي يطلب اليه تأديتها في غير أوقات العمل الرسمية طبقا للقواعد التي يحددها مجلس الوزراء » وأن المادة ٥٥ من القانون ذاته تنص على أن « للموظف الحق في استرداد المصروفات التي يتكبدها في سبيل الانتقال لتأدية مهمة حكومية وذلك على الوجه والشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأي ديوان الموظفين » .

وبين من استعراض نصوص لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة سنة ١٩٢٥ أن المادة الخامسة والعشرين منها تنص على ما يأتي : « الموظفون والمستخدمون الذين يستدعون إلى الحضور إلى محل عملهم في غير ساعات العمل المعتادة التي تقرها المصالح التابعون لها أو في يوم العطلة الأسبوعي أو في الأعياد الرسمية يجوز أن ترد لهم مصاريف انتقالهم الفعلية إذا رأى رئيس المصلحة موجبا لذلك مع مراعاة أحكام المواد المتقدمة » .

ولا ترد هذه المصاريف إلا إذا كان محل إقامة الموظف على مسافة لا تقل عن كيلو متر ونصف كيلو متر من مقر عمله .

ولا يجوز في أي ظروف أخرى أن يسترد موظف أو مستخدم أي مبلغ للانتقال بين محل إقامته ومحل عمله » .

وقد عدل هذا النص في لائحة بدل السفر الجديدة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ فنصت المادة ٢٦ منه على ما يأتي :

« الموظفون الذين يستدعون للحضور إلى مقر أعمالهم في غير ساعات العمل المقررة أو في أيام العطلة الأسبوعية أو في الأعياد الرسمية يجوز أن ترد لهم مصاريف انتقالهم الفعلية بشرط ألا تقل المسافة بين المسكن ومحل العمل عن اثنين كيلو متر على أنه لا يجوز صرف أجور انتقال للموظفين الذين تصرف لهم أجور إضافية » .

ويستفاد من مجموع هذه النصوص أن للموظف كقاعدة عامة أن يسترد ما ينفقه من مصروفات في سبيل الانتقال لأداء مهمة حكومية معينة تطبيقا
٢٩ تم

للمادة ٥٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة وقد نظمت المادة ٢٥ من لائحة بدل السفر السابقة موضوع استرداد مصروفات الانتقال في سبيل أداء الموظف أعماله العادية فأجازت استرداد هذه المصروفات بشرطين :

أولهما : أن يدعى الموظف لأداء عمله في غير وقته المقرر أو في يوم العطلة الأسبوعي أو في الإعياد الرسمية .

والثاني : أن يكون محل إقامة الموظف على مسافة لا تقل عن كيلو متر ونصف من مقر عمله .

ولم يقيد المشرع رد مصروفات الانتقال بأى شرط أو قيد آخر مما يدل على جواز رد هذه المصروفات التي ينفقها الموظف في سبيل الانتقال لتأدية أعمال إضافية في غير أوقات العمل الرسمية سواء تقاضى عن هذه الأعمال أجورا إضافية أم لم يتقاضى عنها شيئا .

ولكن المشرع عدل عن هذا المبدأ في اللائحة الجديدة لبذل السفر الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ إذ نص في المادة ٢٦ من هذه اللائحة على أنه « لا يجوز صرف أجور انتقال للموظفين الذين يصرف لهم أجور إضافية » ومن ثم فقد أصبح محظورا أن يجمع الموظف بين الأجور الإضافية ومصروفات الانتقال وذلك من تاريخ العمل بلائحة بدل السفر الجديدة المشار إليها .

لهذا انتهى الرأي إلى أنه يجوز في ظل لائحة بدل السفر السابقة الصادرة في سنة ١٩٢٥ الجمع بين المكافأة عن الأعمال الإضافية ومصروفات الانتقال متى توافرت شروط استردادها الواردة في المادة ٢٥ من اللائحة المشار إليها ، ولا يجوز ذلك منذ تاريخ العمل بلائحة بدل السفر الجديدة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ .

٥٦٨ (١٩٦٠/٧/٦)

٧٨٥ - بدل الانتقال الثالث - مناط استحقاق موظفي مصلحة الضرائب اياه - هو ان يتم الانتقال فعلا .

تضمنت مذكرة اللجنة المالية رقم ١٥/١٠ مالية المرفوعة الى مجلس الوزراء ما يلي : « سبق أن وافقت وزارة المالية في أكتوبر سنة ١٩٤١ على تقرير مرتب انتقال للمأموري مصلحة الضرائب ومساعدى المأمورين على النحو الآتى ٠٠٠ مع ضرورة استيفاء الشروط الآتية : أن يقدم كل منهم كشفا أسبوعيا بجميع انتقالاته ومصاريفه لحضرة مديره المحلى حتى يستطيع

حضرته مراقبة الاعمال وخط السير ٣ ، ٠٠٠ - مرتب الانتقال هذا هو كل ما يمكن صرفه سواء زادت مصاريف الانتقال على ذلك أو نقصت عنه .

وقد استمر صرف هذا المرتب من أول أكتوبر سنة ١٩٤١ الى أن أصدرت المصلحة أمرا بإيقاف صرفه من أول فبراير سنة ١٩٤٥ و ٠٠٠٠٠ والاستعاضة عنه بصرف الاجور الفعلية لتجولات المأمورين ومساعدتهم وذلك لارتفاع أجور كافة وسائل النقل وقلتها ٠٠٠٠ ولضمان حسن سير العمل تقترح المصلحة تقرير مرتب انتقال ثابت للموظفين الفنيين جميعا ومديرين ومأمورين ومساعدى مأمورين على اختلاف درجاتهم وكذلك المفتشين الإداريين لأن طبيعة أعمالهم مماثلة لعمل حضرات الموظفين الفنيين من حيث الانتقال فضلا عن أن للناحية الادارية أهميتها القصوى فى حسن سير العمل بالمصلحة بصفة عامة .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الموضوع ورأت الموافقة على منح الموظفين الفنيين وكبار موظفى المصلحة والمحصلين ومنوبى الجوز مرتب انتقال حسب الفئات المشار إليها فى هذه المذكرة وذكرت اللجنة المالية أن هذا المرتب يعتبر نظير الانتقال فى داخل منطقة العمل ويصرف اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٠ .

وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ١٢/٢٨/١٩٤٩ على رأى اللجنة المالية المبين فى هذه المذكرة .

ويخلص مما سلف أن مرتب الانتقال إنما تقرر منحه لبعض موظفى مصلحة الضرائب لحكمة معينة أفصحت عنها فى جلاء وفى صورة لا يعترىها غموض مذكرة اللجنة المالية وهى تعويضهم بصفة اجمالية جزائية ببدل ثابت عما يتكبذونه من نفقات فى انتقالاتهم خارج عملهم الرسمى لاداء أعمال وظائفهم . ومن ثم يكون الانتقال الفعلى هو مناط استحقاق هذا الراتب . وقد أقرت المحكمة الادارية العليا هذا المبدأ فى حكمها الصادر بتاريخ ١٠ من يناير سنة ١٩٥٩ (١) وقد جاء بأسباب هذا الحكم أنه اذا كانت علة تقرير بدل الانتقال هى الانتقال الفعلى فان شرط استحقاقه هو الانتقال فعلا

ويتخلف هذا الشرط بعدم تحقق هذا الانتقال ويتحدد النطاق الزمنى لاستحقاق هذا البدل متجددا بحكم طبيعته شهرا بشهر بقطع النظر عن الانتقالات الحاصلة فى الشهور الاخرى قلت أو كثرت ذلك أن هذا البدل هو مزية من مزايا الوظيفة العامة منوط منحه بتوافر الحكمة التى دعت الى تقريره وهى عدم تحميل الموظف ما اقتضت طبيعة وظيفته أن ينفقه فى سبيل

(١) فى الطعن رقم ٦١ لسنة ٤ ق (منشور بكتابتنا للحكمة الادارية العليا قاعدة ٦٦٦

أدائها لا أن يكون مصدر ربح له . ومن أجل هذا نصت المادة ١٣ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للموظفين الدائمين والمؤقتين والخارجين عن هيئة العمال التي وافق عليها مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ على أنه « يحق لموظفي الحكومة ومستخفيها أن يستردوا المصاريف التي اضطروا إلى صرفها في خدمة الحكومة عن أجره السفر بالسكك الحديدية أو بالراكب أو بالترامواي الخ » ، كما أن المادة ٥٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة - وهي التي صدر تنفيذها لها فيما بعد قرار من رئيس الجمهورية بأصدار لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال في ١٨ من يناير سنة ١٩٥٨ - تنص على أن « للموظف الحق في استرداد المصروفات التي يتكبدها في سبيل الانتقال لتأدية مهمة حكومية » .

والاصل - مستفاداً مما تقدم - أن يقف صرف مرتب الانتقال عند حد استرداد المصروفات الفعلية والضرورية التي يضطر الموظف إلى إنفاقها في سبيل انتقالاته لتأدية أعمال وظيفته بيد أنه رؤى من قبل التيسير في الإجراءات والمحاسبة وتبدير اعتمادات الميزانية بالنظر إلى طبيعة العمل في مصلحة الضرائب - جعل مقدار هذا المرتب ثابتاً بطريقة جزائية كثرت الانتقالات أو قلت مادامت قد تحققت بالفعل ، لكن ليس معنى تحديد رقم ثابت في هذه الحالة أن يكون المرتب مستحقاً دائماً وقصت انتقالات في شهر ما أم لم تقع لتعارض ذلك مع الحكمة التي أقيم عليها منحه وهي رد المصروفات التي أنفقها الموظف في انتقال تم بالفعل بل معنى تحديد المرتب برقم ثابت أن مقداره معين بصفة اجمالية ويستحق متى تحقق سببه .

وفضلاً عما تقدم فإن المادة ٣٥ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار من رئيس الجمهورية في ١٨ من يناير سنة ١٩٥٨ تنص على أنه « يجوز بقرار من وزير المالية والاقتصاد وبناء على اقتراح ديوان الموظفين تقرير راتب ثابت لمقابلة مصروفات الانتقال الفعلية لأغراض مصلحة ولا يمنح هذا الراتب إلا للموظفين الذين يشغلون وظائف يستدعي القيام بأعمالها المصلحة استعمال إحدى وسائل النقل استعمالاً متواصلاً ومتكرراً » . وظاهر من هذا النص أن راتب الانتقال إنما يستحق كمقابل لنفقات انتقال تمييزاً عن فئات انتقال فعلي يقتضى استعماله إحدى وسائل النقل استعمالاً متواصلاً ومتكرراً ومن ثم يكون المرد في استحقاق هذا الراتب هو حصول الانتقال فعلاً .

ويخلص من كل ما تقدم أن راتب الانتقال مقرر لمواجهة ما ينفقه الموظف فعلاً في انتقالاته التي يقتضيها القيام بعمله فلا يجوز توجيهه إلى غير هذا الغرض كما لا يكفي لاستحقاق هذا الراتب أن تكون الوظيفة مما تقتضى الانتقال حسب طبيعتها وإنما يتعين لاستحقاقه أن يتم الانتقال فعلاً .

لهذا انتهى الرأى الى أنه يشترط لاستحقاق راتب الانتقال المشار اليه أن يتم الانتقال فعلا فان تخلف هذا الشرط فلا يستحق الراتب عن الفترة الزمنية المقرر عنها على نحو ما قضت به المحكمة الادارية العليا .

(٧٥٢) (١٩/١/١٩٦٠)

٧٨٦ - بدل الانتقال الثابت - شرط استحقاقه هو الانتقال فعلا - عدم جواز صرف هذا البديل عن فترة الاجازات .

ان المادة ٣٥ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ تنص على أنه « يجوز بقرار من وزير المالية والاقتصاد وبناء على اقتراح ديوان الموظفين تقرير راتب ثابت لمقابلة مصروفات الانتقال الفعلية لأغراض مصلحة » ، ولا يمنع هذا الراتب الا للموظفين الذين يشغلون وظائف يستدعي القيام بأعمالها المصلحية استعمال احدى وسائل النقل استعمالا متواصلا متكررا » .

وان السيد وزير الخزانة قد وافق بكتابه المؤرخ ١٩ من يونية سنة ١٩٦٣ الموجه للسيد الدكتور وكيل وزارة الصحة على منح بعض طوائف العاملين راتب انتقال ثابتا بالفئات التي حددها .

ومن حيث أن بدل الانتقال الثابت هو مزية من مزايا الوظيفة العامة مناط استحقاقها رهن بتوفر الحكمة التي دعت الى تقريرها وهي تعويض العاملين بصفة اجمالية جزافية عما يتكبدهم من نفقات تقتضيها انتقالاتهم في وقت عملهم الرسمي لأداء أعمال ووظائفهم فشرط استحقاقه هو الانتقال فاذا لم يتم الانتقال تخلف هذا الشرط ومن ثم لا يسوغ صرف البديل المذكور لمن قرر لهم الا بقدر المدة من الشهر التي يقومون فيها بالعمل ، دون تلك التي كانوا خلالها في اجازة ايا كان نوعها والا أصبح هذا البديل مصفد ربح للعاملين ووجه الى غير الغرض منه الامر الذي تنتفي معه علة تقريره ، وهذا هو ما سبق أن انتهى اليه رأى الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٦٠ في شأن بدل الانتقال الثابت لموظفي مصلحة الضرائب، وما جرى عليه قضاء المحكمة الادارية العليا - ولا وجه في هذا للقياس على مرتبات أخرى بذاتها مقاييرة في ظروفها .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى عدم استحقاق العاملين من الاطباء والمراقبين الصحيين والحكيمات لبديل الانتقال الثابت المقرر لهم بحكم وظائفهم وذلك عن أيام الاجازات .

(٧٠) (١٩/١/١٩٦٦)

ثانيا : العاملون بالقطاع العام

٧٨٧ - عدم وجود قواعد منظمة لمصروفات الانتقال صادرة من السلطة المختصة -
لا ينفي حق العامل في استرداد ما أنفقه من مصروفات بسبب خدمات أداها للشركة التي يتبعها .

أن من حق العامل استرداد مصروفات الانتقال التي يكون قد دفعها من ماله الخاص بسبب خدمات أداها للشركة التي يتبعها وتلزم الإدارة برد هذه المصروفات وفقا للقواعد التي تنظمها وتحدد مقدارها وكيفية استردادها ، سواء كان أداة ذلك هو قرار من مجلس الإدارة في ظل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ أو قرار من المجلس التنفيذي في ظل العمل بأحكام لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، وإذا لم تكن هناك قواعد مقررة من السلطة التي تملك ذلك فهذا لا ينفي حق العامل في استرداد ما أنفقه من مصروفات تكبدها بسبب خدمات أداها للشركة وذلك استنادا الى قاعدة عدم جواز الاثراء بلا سبب .

(١٣١٣) (١١/١٢/١٩٦٦)

(تعليق)

يلاحظ ان المادة ٥٣ من القرار الجمهوري ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ الذي حل محل القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تقضي بأن « تطبيق الفئات الخاصة بمصاريف الانتقال وبدل السفر المقررة بالنسبة للعاملين المدينين بالدولة » ، ولرئيس الوزراء بقرار منه أن يستثنى من هذه الفئات في الحالات التي تقتضي ذلك وله أن يضع القواعد الاخرى المنظمة لمصاريف الانتقال وبدل السفر » .

٧٨٨ - قرار رئيس الوزراء رقم ١٦٤١ لسنة ١٩٦٤ بمرين أحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ على العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة - لا يسري على الوقائع التي تمت في ظل العمل بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ - التوصية الصادرة من اللجنة الاستشارية للمؤسسات العامة التيمونية في ظل العمل بالقرار الجمهوري المشار اليه - نص هذه التوصية على تقدير مصروفات الانتقال التي يتلقاها رؤساء وأعضاء مجالس ادارة الشركات اذا استغنوا عن السيارات المخصصة لهم - تنطبق الشركات لهذه التوصية خلال الفترة السابقة على قرار رئيس الوزراء رقم ١٦٤١ لسنة ١٩٦٤ صحيح .

لما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٤١ لسنة ١٩٦٤ الذي قضى في مادته الاولى بمرين أحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة

بالقرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ على العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ، انما يسرى على الوقائع التي تتم بعد نفاذه دون تلك السابقة عليه . ومن ثم فانه في الفترة السابقة على العمل بهذا القرار بالنسبة للشركات التي لم تصدر مجالس ادارتها بياناً محدداً لبدل السفر ومصاريف الانتقال في ظل العمل بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، فان صدور توصية من اللجنة الاستشارية للمؤسسات العامة التموينية - وفقاً لاختصاصها في معلونة الوزير في دراسة المسائل التنظيمية - بتقدير مصروفات الانتقال التي ينفقها رؤساء وأعضاء مجالس ادارات الشركات اذا ما استغنوا عن السيارات المخصصة لهم ، ان مثل هذه التوصية وقد نفذتها الشركات بعد اختيار رؤساء وأعضاء هذه المجالس لاستعمال سياراتهم الشخصية والحصول على مصروفات الانتقال سالفة الذكر ، تكون بمثابة مقدار ما ينفق هؤلاء في فيما يؤدونه للشركة من مصاريف الانتقال وقد قبل رؤساء وأعضاء مجالس ادارة الشركات هذا القدر وصرف لهم خلال الفترة السابقة على العمل بقرار رئيس الوزراء رقم ١٦٤١ لسنة ١٩٦٤ فيكون ماتم صرفه استناد الى هذه التوصية صحيحاً ليجوز استرداده .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز استرداد المبالغ التي دفعت كمصروفات انتقال لرؤساء وأعضاء مجالس ادارة الشركات التابعة للمؤسسة المصرية الاستهلاكية العامة في حالة عدم استعمالهم سيارات الشركات المخصصة لهم قبل صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٤١ لسنة ١٩٦٤ وذلك استناد الى التوصية الصادرة من اللجنة الاستشارية للمؤسسات العامة التموينية تأميساً على قاعدة الاثراء بلا سبب .

(١٩٦٢/١٢/١١)

٢ - بدل سفر

تعليق

ينظم هذا البديل القرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ والذي مازال معمولاً به في ظل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة حيث نصت المادة ٢ فقرة ٢ من قانون اصلاحه على انه « ان يتم وضع اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون تستمر اللوائح والقرارات المعمول بها في شئون الموظفين والعمال قبل العمل بهذا القانون سارية فيما لا يتعارض مع احكامه » .

أولاً : بدل السفر داخل الجمهورية .

ثانياً : بدل السفر خارج الجمهورية .

- ثالثا : بدل السفر خارج الجمهورية للماملين بالقطاع العام .
- رابعا : تبادل الموظفين بين الاقليتين وقت الوحدة .

اولا : بدل السفر داخل الجمهورية

٧٨٩ - شروط منح بدل السفر وتكليفه - اعتباره تعويضا للموظف عن المصروفات المالية والضرورية التي ينفقها في سبيل اداء المهمة التي يكلف بها خلال مدة السفر .

تنص المادة ٥٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة - على ان « للموظف الحق في استرداد المصروفات التي يتكبدها في سبيل الانتقال لتأدية مهمة حكومية وله الحق في راتب بدل سفر مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تقيده عن الجهة التي بها مقر عمله الرسمي ، وذلك على الوجه والشروط والاوضاع التي يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد » .

وبناء على هذا التفويض اصدر السيد رئيس الجمهورية القرار رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال . وقد تضمنت نصوص المواد ٥ ، ١٦ منها شروط منح بدل السفر فنصت المادة الاولى على أن « بدل السفر هو الراتب الذي يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تقيده عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي في الاحوال الآتية :

- (١) القيام بالاعمال التي يكلف بها من قبل الحكومة (٢)
- (٣) الليالي التي تقضى في السفر بسبب النقل أو أداء مهمة مصلحية

ونصت المادة الخامسة ، على أنه « لا يجوز أن تزيد مدة النذب لمهمة واحدة على شهرين الا بموافقة وكيل الوزارة المختص . . . وفي الحالات التي يرجح فيها امتداد مدة النذب ، بحيث يجاوز فيها الشهرين ، يجوز - اذا رغب الموظف - أن يصرف اليه استمارات سفر له ولعائلته ونقل متاعه على نفقة الحكومة وفي هذه الحالة لا يصرف اليه بدل سفر عن مدة الانتداب ولا يجوز أن تزيد المدة التي يصرف فيها بدل السفر على ستة شهور » .

ونصت المادة ١٦ على أنه « لا يدفع بدل السفر لاحد الموظفين الا بمقتضى اقرار يوقعه بنفسه ويقدمه للرئيس التابع له مباشرة قبل آخر الشهر التالي للشهر الذي يعود فيه الى محل اقامته ، يقر فيه ان غيابه كان ضروريا لخدمة الحكومة ، وانه كان غائبا مدة الليالي التي يطلب عنها بدل سفر وعلى الرئيس المباشر أن يتحقق من صحة البيانات الواردة في الاقرار المقدم له ، ومتى اقتنع بصحتها يرفعها لرئيس المصلحة لاعتمادها منه » .

ويبين من هذه النصوص ، أن بدل السفر ، يمنح للموظف ، تعويضا

له عن المصروفات الفعلية والضرورية التي ينفقها في سبيل أداء مهمة يكلف بها وتقتضى منه التفتيش عن الجهة التي بها مقر عمله الرسمي وأنه لذلك يقف عند حد استرداد النفقات الضرورية فيخفف في أحوال معينة بمقدار الربع (٢م) ، كما يخفف بمقدار الخمس اذا زادت المهمة عن شهرين (٢م) كما أنه لا يمنع الا لمدة لا تزيد على ستة أشهر ، مما يستفاد منه أنه يشترط لمنحه أن تكون المهمة مؤقتة بحيث تنتهي مظنة النقل . ومن ثم لا يستحق هذا البديل الا اذا كان الموظف قد ندب للعمل في جهة غير التي بها مقر عمله الرسمي تمهيدا لنقله ، وفي كل الاحوال لا يستحق البديل المذكور الا اذا اتخذ الموظف اجراءات طلبه خلال الشهر الذي يعود فيه الى محل اقامته المعتاد ولذلك يسقط الحق في البديل اذا لم يتقدم بطلبه خلال ذلك الميعاد .

وغنى عن البيان ، أنه متى توافرت شروط استحقاق بديل السفر واتخذ الموظف اجراءات طلبه في الميعاد المقرر لذلك قانونا وجب منحه له ولا يجوز منعه عنه .

ونظام بديل السفر ، هو من الانظمة القانونية المتعلقة بالوظيفة العامة مما يجعل المرجع في استحقاقه الى القانون واللائحة السالف الاشارة اليها ، ومن ثم يكون الموظف بالنسبة الى نظام البديل المشار اليه في مركز قانوني تنظيمي عام لا يختلف من موظف الى آخر ، لذلك لا يجوز للموظف أن يتفق مع الادارة على أن تعامله على نحو مخالف لاحكام هذا النظام سواء بالزيادة من المزايا المقررة فيه أو بالانقاص منها ويصدق هذا بالنسبة الى المستقبل وحيث يصل الامر الى تقرير قاعدة خاصة في شأن الموظف بالاستثناء من القاعدة العامة المقررة في القانون واللائحة المنظمين لبديل السفر . أما حين ينوب الموظف فعلا لاداء مهمة في جهة غير الجهة التي بها مقر عمله الرسمي فان مركزه بالنسبة للبديل الذي يستحق عنه هذه المهمة هو مركز قانوني ذاتي من شأنه أن يولد له حقا في اقتضاء مقابل بديل السفر .

(٥٣٧) ١٩٦٢/٨/١٧

(تعليق)

اوضحت المحكمة الادارية العليا في الطعون ارقام ١١ لسنة ١ ق بجلسة ١٩٥٥/١٢/٢١ و ١٥٥ لسنة ١ ق بجلسة ١٩٥٦/١/٢١ و ٢٤٩٧ لسنة ٦ ق بجلسة ١٩٦٥/٢/٢١ أن منح بديل السفر منوط بالا يكون مصدره ربح للموظف وأن يكون عن مدة مؤقتة تنتهي معها مظنة النقل وأن تستوفي الاجراءات والمواعيد التي تنص عليها لائحة بديل السفر وأن الميعاد الذي حددته لائحة بديل السفر ميعاد سقوط (كتابنا المحكمة الادارية العليا في ١٦٦ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ٤)

٧٩ - حق الموظف في القضاء بدل السفر - هو حق مالي - جواز التزول عنه ليسقط الحق في البديل حينئذ بغيره شروط استحقاقه .

ان مقابل بدل السفر حق مالي ، واذا كان هذا شأنه (١) فليس ثمة ما يحول قانونا دون أن يتنازل الموظف عنه ، لان هذا الحق المالي ليس في ذاته من الحقوق المتعلقة بالنظام العام - وغنى عن البيان أنه طبقا للقواعد العامة لا يصح الاتفاق المخالف لقاعدة أمرة أما الحقوق المالية التي تقرر على أساس تلك القاعدة فليس في المبادئ العامة ما يحول دون التنازل عنها ومن ثم يكون تنازل الموظف عن بدل السفر ، الذي هو في التكليف الصحيح دين عادي للموظف قبل الحكومة ، يستحقه بمقتضى النص الذي يجيز له استرداد مقابل النفقات الفعلية التي يتكبدها بسبب تقيبه عن الجهة التي بها مقر عمله وعلى ما سلف البيان فان هذا التنازل جائز لان كل الديون يصح أن تكون محلا للتنازل ، الا أن يمنع القانون من ذلك بنص (٢) .

ومتي تقرر ما سبق ، فان التنازل عن بدل السفر ، يكون جائزا قانونا سواء أتم ذلك عند الندب أو يتم بعد انتهاء مدة الندب ، لانه في الحالة الأخيرة يكون الحق المقرر فيه قد نشأ فعلا اذا كان الموظف قدم طلبه في الميعاد المقرر لذلك فيصح تنازل الموظف عنه بلا خوف . وفي الحالة الأولى فان تنازل الموظف عن البديل المذكور مقننا ، جائز أيضا وفقا للقواعد العامة لانه اسقاط الحق مالي يعرف الموظف كنهه ويعرف مداه ويعرف كذلك أثر تصرفه في شأنه ذلك أن تنازل الموظف عن البديل بعد القيام بالمهمة المنتدب لها يعد من قبيل اسقاط الحق في البديل ، وبهذا الاسقاط لا ينشأ الحق فيه ، ومن ثم لا يتعلق به حق الموظف الى ما بعد انتهاء المهمة ، وتبعاً لذلك لا تنشغل به ذمة الجهة التي يتبعها فلا تكون قد أصبحت مدينة به في أي وقت وما دامت لائحة بدل السفر تسقط الحق فيه اذا لم يتقدم الموظف بطلبه في ميعاد معين - فانه ليس ثمة ما يحول قانونا دون أن يقرر الموظف اسقاط الحق فيه ولو قبل بدء المهمة المنتدب لادائها ، اذ الامر لا يخرج عن أنه اقرار منه بأنه لن يتقدم بهذا الطلب في الميعاد ، وذلك ليس ممنوعا قانونا .

وعلى مقتضى ما تقدم فانه متى تبين أن الإدارة حين نصت في قرار ندب موظف ما على عدم منحه بدل سفر انما فعلت ذلك بناء على رغبة أربابها فان

(١) راجع القاعدة السابقة .

(٢) قضت المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٠٦٩ لسنة ٥ في جلسة ١٩٦٣/٢/٢٤ بأن مقابل بدل السفر هو من قبيل الحقوق المالية التي يستطيع الموظف بإرادته التصرف فيها بكافة التصرفات القانونية في مواجهة الجهة الإدارية (كتابنا المحكمة الإدارية العليا قاعدة ١٨٠ من ١٩) .

قرارها هذا يكون في محله لانه تقرير لمتضى تنازل جائز في القانون وإعمال
لآثاره .

وغنى عن البيان ، أن مثل هذا التنازل السابق ، يكون ملحوظا عند ندب
هذا الموظف بالذات وانه اذا كانت الإدارة قد راعت ذلك عند ندبه فانه
لا يجوز له وقد تم الندب بناء على طلبه المقترن بهذا التنازل أن يتحلل منه
ويطالب بالبدل مع أنه رتب أمره ابتداء على أنه لن يتقاضاه وإلا لكان الندب
مصدر ربح سعى اليه تحقيقا لمصلحة ذاتية له والإدارة تهدف الى تمكين
الموظف من مثل ذلك عند تقرير الندب .

وتطبيقا لذلك ، دانه إذا كان الثابت أن ندب السيد الاستاذ
رئيس النيابة من أسوان الى القاهرة خلال المدة من أول يولية سنة ١٩٦١ الى
١٥ من أغسطس سنة ١٩٦٢ ، قد تم بناء على طلبه الذى قرنه بتنازل منه
عن طلب أى بدل سفر عن هذه المدة فانه من ثم لا يكون له من حق في أن
يتقاضى بدل سفر عن تلك المدة ، ولذلك يكون الطلب المقدم منه في هذا
الحصص غير جدير بالقبول وخاصة وأن هذا الطلب قدم بعد الميعاد المقرر
قانونا لتقديم طلبات بدل السفر مما يسقط الحق في البدل بقرض توافر
شروط استحقاقه ولا يجدى في هذا الاعتذار بأن النص في قرار الندب على
عدم منح بدل لسفر يعتبر سببا لتأخير الطلب في تقديمه ذلك أنه في
الاحوال التى يكون فيها مثل هذا النص غير ذى اثر ما دامت شروط منح
البدل قد توافرت ولم يصدر من الموظف تنازل عنه يجب لحفظ الحق في البدل
اتخاذ الاجراء المعتبر شرطا أساسيا لنشوء الحق فيه في الميعاد . فإن فات
الموظف ذلك سقط حقه في البدل . وانساقط لا يعود . والتعلل بأن الموظف
لم يتبين أن النص في قرار ندبه على عدم منحه بدل سفر هو نص غير ذو
أثر الا بعد فوات انعياد ، غير مقبول لأن الخطأ في فهم القانون لا يقبل عذرا
عنه انفعال حكم القانون أو عدم مراعاته .

لهذا ، انتهى رأى الجمعية الى عدم استحقاق السيد الاستاذ
رئيس النيابة لبدل سفر عن ندبه من أسوان الى القاهرة فى المدة من أول
يولية الى ١٥ أغسطس سنة ١٩٦١ .

٥٣٧ (١٩٦٢/٨/١٧)

٧٩١ - حرمان الموظف الذى يتعب لمدة أكثر من شهرين من بدل السفر اذا ما صرف
استعارات سفر لمالكته ونقل امتته ، وكذلك اذا ما قبض عند بدء الندب مرتب نقل بوطع
٢٥٪ من المرتب .

تنص المادة ٥ من لائحة بداء السفر الصادرة بقرار رئيس الجمهورية

رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ على أنه « لا يجوز أن تزيد مدة التنب لمهمة واحدة على شهرين الا بموافقة وكيل الوزارة المختص ، فيما عدا أفراد القوات المسلحة ، فتكون الموافقة للقائد العام أو من ينوبه وفي الحالات التي يرجح فيها امتداد التنب بحيث يجاوز الشهرين يجوز - اذا رغب الموظف - أن يصرف اليه استمارات سفر له ولعائلته ونقل متاعه على نفقة الحكومة - وفي هذه الحالة لا يصرف اليه بدل سفر عن مدة الانتداب وتعتبر تلك الاستمارات بدلا من رأب بدل السفر ، ولا يجوز أن تزيد المدة التي يصرف فيها بدل السفر على ستة شهور » .

ويؤخذ من هذا النص ، أنه في الحالات التي يرجح فيها أن مدة تنب الموظف لمهمة ما ، تجاوز شهرين ، يجوز اذا أراد الموظف ذلك ، أن يصرف له استمارات سفر له ولعائلته ولنقل متاعه على نفقة الحكومة ، وتكون هذه الاستمارات بدلا من رأب بدل السفر ، وهو الرأب الذي يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تقيبه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الاصل ، في أحوال منها حالة تنبده للقيام بعمل في غير الجهة التي بها هذا المقر ومن ثم لا يصرف له في حالة حصوله على الاستمارات المشار اليها ، بدل سفر عن مدة الانتداب .

ومن الواضح أن هذا النص ، اذ يقرر ذلك فإنه يكون قد منح الموظف المنتدب ما يعتبر بدلا عن رأب بدل السفر الذي يحق له أصلا أن يتقاضاه . وهذا البدل هو استمارات سفر عائلته ، واستمارات نقل متاعه . وهذه الاستمارات لم تكن لتصرف اليه أصلا ، وقد جعل الشارع مقابل حصول الموظف عليها ، عدم منح بدل سفر له ويصدر هذا الحكم عن المبدأ الاساسي الذي يقوم عليه منح البدل وهو ألا يكون هذا البدل مصدر ربح للموظف . ولذلك رأى الشارع أنه والاصل أن هذا البدل هو مقابل المصروفات الفعلية والضرورية التي ينفقها الموظف في سبيل خدمة الحكومة ، مما يوجب أن يقف عند حد استرداد هذه المصروفات فإنه من ثم لا يستحق هذا البدل في الحالة التي يغير فيها الموظف محل اقامته بصفة لها طابع الاستقرار المؤقت فينقل متاعه ويصطحب أسرته معه ، الى الجهة التي بها مقر العمل الذي تنسب اليه ، اذ في هذه الحالة لا يكون الموظف قد تكلف في سبيل أداء هذا العمل الا مقابل سفر أسرته من الجهة التي بها مقر عمله الاصل الى الجهة التي بها مقر عمله الذي تنب اليه ، ومقابل نقل متاعه الى هذه الجهة . وذلك كله يكون أصلا باستمارات سفر لعائلته واستمارات نقل لمتاعه . وهذا ما تقرر المادة ٥ السالف الإشارة اليها منحه للموظف ، وتحرمه في مقابل ذلك من رأب بدل السفر على ما سلف البيان .

وزيادة في توضيح ما سلف ، تجب الإشارة الى أن الموظف المنتدب - يستحق بدل رأب سفر مما اشارت اليه المادة (٦) من اللائحة ، يصرف اليه

عن كل ليلة يتغيب فيها عن الجهة التي بها مقر عمله الاصل بسبب ندبه ، للعمل في جهة غيرها ، وذلك بالفئات المنصوص عليها في المادة (٢) من هذه اللائحة ، وبمراعاة الاحكام في المواد التالية لها والواردة في الباب الاول منها والخاص ببذل السفر . ويستحق الى جانب ذلك اجر سفره والاصل أن يكون هذا السفر بموجب استمارة خاصة (م ٤٤) ، على أنه اذا لم يتيسر للموظف الحصول على هذه الاستمارة صرف له ثمنها اذا قدم شهادة من مكتب صرف التذاكر التي يكون قد حصل عليها لسفره (م ٤٦) ، والا رد اليه ثمن السفر بدرجة أقل من الدرجة التي يحق له السفر فيها (م ٤٧) . واذا كان السفر على سكك حديدية أو سفين خصوصية لا تقبل استمارات السفر التي تصدرها الحكومة ، كان للموظف الحق في استرداد ثمن التذكرة التي اشتراها (م ٥٢) ويستحق أيضا مصروفات انتقال ، وهي مقابل ما ينفقه في الذهاب من محل اقامته المؤقت في الجهة التي تدب اليها الى محل عمله المؤقت ، وذلك وفقا لما بينته المادتان ٢٩ و ٣٠ من اللائحة . ولا يحق لهذا الموظف الحصول على استمارات سفر لاهله ، ولا لتابعيه ، اذ ذلك لا يكون الا في حالة النقل (م ٤٩ ، م ٥٠) ، ولا يحق له أيضا الحصول على استمارة أو استمارات نقل في قطار البضاعة عن الامتعة والادوات المنزلية ولا على استمارة نقل في قطار الركاب لامتعته الشخصية ، اذ ذلك أيضا مقرر للموظف المنقول (م ٥٣) . ولكن يجوز أن تصرف له استمارة نقل قطارات الركاب لنقل أمتعته وموئنه بشرط ألا تزيد زنتها على مائة كيلو جرام (م ٥١) وفي ضوء ذلك فإن ما تقرره المادة (٥) من صرف استمارة سفر ، للعائلة الموظف المتنقل واستمارات لنقل أمتعته ، انما هو تقرير لما لم يكن مستحقا له أصلا في حالة النذب والمقابل لذلك ، هو حرمانه من بدل السفر ، حوله في الحصول على هذا أو ذاك الخيار .

ومتي تقرر ذلك ، فانه من ثم تكون المادة (٥) بتقريرها الحكم الذي سلف شرحه قد عاملت الموظف الذي يرجع امتداد ندبه لمدة تتجاوز شهرين على أساس اعتباره في حالة طلبه استمارات سفر لاسرته ، واستمارات لنقل أمتعته ، معاملة الموظف المنقول ، ومن ثم قصت بعدم صرف بدل سفره ، لا انتفاء المقتضى لصرفه .

واصطحابا لهذه المعاملة ، فانه كان من حق الموظف المنقول أن يصرف في حالة استعماله السكك الحديدية لنقل أمتعته مرتب نقل قدره ٢٠٪ من مرتبه ، وأن يصرف في حالة النقل من الباب الى الباب ، هذا المرتب بنسبة ٥٪ أو ١٠٪ من مرتبه ، على حسب الاحوال التي بينتها المادة ٦٧ من اللائحة ، وكان من حقه في حالة ما اذا رغب في عدم استعمال السكك الحديدية ونقل محتاعه بمعرفته أن يصرف مرتب نقل بواقع ٢٥٪ من مرتبه الشهري على ألا تصرف اليه استمارات نقل بالسكك الحديدية أو أجور النقل بالسيارات

(٦٨م) وكان مرتب النقل يشمل على مصروفات حزم ونقل المتاع أجور العربات التي يستأجرها الموظف للانتقال بها هو وأسرته وأجور نقل وحمل متاعه بها في ذلك المتاع المرخص له في نقله بقطار الركاب (٧٠م) - لما كان ذلك من حق الموظف المنقول كبديل عن استمارات نقل أمتعته وأمتعته أسرته بقطار البضاعة وبقطار الركاب ، فإن من حق الموظف المنتدب الذي يرغب في عدم صرف بدل سفر عن مدة ندبه ، على أن يصرف بدلا عن ذلك استمارات سفر لعائلته ولنقل متاعه أن يحصل على هذا المرتب بدلا من استمارات نقل أمتعته . ومن ثم فإذا ما حصل عليه برغبته ، لم يكن له بعد ذلك ، الا مقابل استمارات سفر عائلته فقط ، أما بدل السفر فلا حق له فيه ، لانه صرف ما يعتبر طبقا للمادة (٥) بدلا منه .

وعلى مقتضى ما سبق فانه اذا ما رغب الموظف عند ندبه لمهمة تتجاوز مدتها شهرين أن يصرف اليه استمارات سفر لعائلته ولنقل أمتعته من الجهة التي بها مقر عمله الاصل الى الجهة التي بها مقر العمل الذي انتدب لادائه فانه متى استجابت الادارة لهذه الرغبة ، فمنحته هذه الاستمارات ، فانه لا يكون من حقه الحصول على بدل سفر عن مدة ندبه . ويكون الحكم كذلك فيما اذا حصل الموظف عند ندبه ، على مرتب نقل قيمته ٢٥٪ من مرتبه الاصل مما يعتبر في حكم اللاتحة بدلا عن استمارات نقل الامتعة وعن مرتب النقل الذي يمنح لمن ينقل متاعه بهذه الاستمارات وعن مصروفات حزم وحمل هذه الامتعة وعن أجور انتقال الموظف وأسرته . وهذا جميعه ، مجرد تطبيق لحكم النصوص السالف بيانها وشرحها ، وهو الى ذلك مقتضى الحكمة من تقرير راتب بدل السفر للموظف المنتدب مقابل النفقات الضرورية التي يتكبدتها بسبب مبيته في غير الجهة التي بها مقر عمله الاصل اذ أنه متى نقل الموظف أمتعته الى الجهة التي بها مقر العمل الذي ندب له ، ونقل أسرته أو حصل على مقابل هذا النقل فانه بذلك يكون قد استقر مؤقتا في هذه الجهة بعد اذ ترك الجهة التي بها مقر عمله الاصل ، فلا يتكبد عندئذ الا النفقات التي ينفقها عادة في سبيل معيشته وأسرته ، فلا تكون ثمة نفقات اضافية بسببه لاندب بعد اذ حصل على مقابل النقل .

وغنى عن البيان ، أنه متى ارتضى الموظف الحصول على استمارات سفر عائلته ونقل أمتعته أو حصل على مرتب النقل ، مما يغطي ذلك ، فانه يكون قد آثر ذلك على بدل السفر فلا يكون له بعد ذلك أن يعود فيما ارتضاه لنفسه أو يرجع عما اختاره ، بعد اذ مضى ذلك ونفذ وغنى عن البيان ، أن الموظف الذي يحصل على مرتب النقل وهو مقابل نقل أمتعته وأمتعته أسرته ، لا يكون له بعد ذلك الا الحصول على مقابل استمارات سفر أسرته .

وتطبيقا لما تقدم ، فانه والثابت أن السيد/ ٠٠٠٠ رئيس لقسم بالرقابة الادارية ، قد صرف في تاريخ انتقاله الى القاهرة ، الجهة التي ندب

لها مرتب نقل قدره ٢٥٪ من مرتبه ، فانه بذلك لا يكون له حق في بدل سفر عن مدة ندبه .

وغنى عن البيان أن له بعد أن حصل على مقابل استمارات النقل وأكثر منه وهو مرتب النقل ، فإن له أن يحصل على استمارات سفر لعائلته أو على مقابلها في حالة ما إذا قدم شهادة من مكتب صرف تذاكر سفرها ، أو على أقل من هذا المقابل إذا لم يقدم هذه الشهادة على ما سلف تفصيله .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم استحقاق السيد / لبذل سفره مدة ندبه ، ما دام قد صرف عند ندبه مرتب نقل ، وكل ما له هو صرف مقابل أجر سفر أسرته ، بالشروط والأوضاع المقررة لذلك قانونا .

(٣٠١) (١٩٦٤/٤/٢)

٧٩٢ - تذاكر سفر مجانية - المادة ٧٨ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال - ترخيصها للموظفين بمحافظتي قنا وأسوان هم وعائلاتهم بالسفر ثلاث مرات كل سنة - للقصود بالعائلة في مجال هذا النص .

ان المادة ٧٨ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقرار الجمهوري رقم ١٤٦٠ لسنة ١٩٦٠ تنص في فقرتها الثانية على أن « یرخص للموظفين بمحافظتي قنا وأسوان بالسفر هم وعائلاتهم دون الحدم ثلاث مرات في كل سنة ميلادية اثنتين بالمجان والثالثة بربع أجرة » .

والغرض من منح هذه الميزة للعاملين بهذه الجهات النائية ومن بينها محافظة أسوان هو التيسير عليهم وذلك بالترخيص لهم في صرف استمارات سفر مجانية بهم ولعائلاتهم الى الجهة التي يختارونها وقد يتعذر على الموظف الحصول على سكن مناسب له ولعائلته في مثل هذه المناطق النائية فيترك بعض أفراد عائلته في البلد المنقول منها أو في بلده الاصلی أو قد يضطر الى ترك أولاده في القاهرة أو غيرها من المدن ليتلقوا العلم في مدارس أو معاهد ليس لها مثیل في المحافظة التي يعمل بها ، فمثل هذا الموظف كما يحتاج الى السفر لعائلته في إجازته فانه يحتاج الى حضورها للإقامة معه في مقر عمله وخاصة في أثناء العطلات حيث يستلعي معظم العاملين أولادهم وزوجاتهم للإقامة معهم والعودة بعد انتهائهما ، لهذه الاعتبارات شرعت تسهيلات السفر ومنحت لعائلة الموظف حتى يتسنى لها الحضور الى مقر عمل عائلتها ومشاركته الإقامة في هذه المناطق ، وعلى ذلك فان العبرة ليست بمحل إقامة عائلة الموظف وانما بوصفهم من عائلته الذين يقوم فعلا باعتنائهم فهؤلاء هم الذين

يفيدون من امتياز استمارات السفر المجانية المقرر في المادة ٧٨ سلافة الذكر سواء أكانوا مقيمين معه في محل عمله أو غير مقيمين وهي ميزة قررها المشرع لهم فلا يجوز الانقاص منها بدعوى أن عائلة الموظف لا تقيم معه في محل عمله .

وترتبا على ما تقدم فانه اذا ثبت أن الأنسة ٠٠٠٠ المدرسة بأسوان تعمل فعلا والدتها واخواتها الثلاثة الذين صرفت لهم استمارات سفر مجانية من أسوان الى القاهرة وبالعكس فانه يحق لهم الاستفادة من الامتياز المقرر بالمادة ٧٨ من لائحة بدل السفر يستوى في ذلك أن يكونوا مقيمين معها أو غير مقيمين .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه يقصد بعائلات الموظفين الذين يخصص لهم في الاستفادة من الميزة المقررة في المادة ٧٨ من لائحة بدل السفر ومصارييف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ والمعدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦٠ لسنة ١٩٦١ من يعولهم الموظف فعلا من أفراد عائلته سواء أكانوا مقيمين معه في محل عمله أو غير مقيمين فيه .

وعلى ذلك فان ثبت أن الأنسة المذكورة المدرسة بأسوان تعول فعلا والدتها واخواتها فانه يحق لهم الاستفادة من هذه الميزة .

(١٩٦٧/١٠/٩) ١٠٨٧

ثانيا : بدل السفر خارج الجمهورية

٧٩٣ - مستحق بدل السفر بفئات معينة حددت في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ مرعى فيها أن تكون على أساس الجنيه المصرى قبل تخفيض العملة وذلك بالنسبة الى البلاد التي لم تخفض عملتها أو خفضت بنسبة اقل من نسبة تخفيض العملة المصرية .

بتاريخ ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ قررت الحكومة المصرية وبعض الحكومات الاخرى خفض قيمة عملاتها ، وفى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ أصدر مجلس الوزراء قرارا يقضى بأن كل من ينسحب للعمل في قطر لم تخفض عملته أو خفضت بنسبة اقل من نسبة تخفيض العملة المصرية يمنح بدل السفر بفئات معينة حددها على أساس ما كان يساويه الجنيه المصرى قبل تخفيض عملة البلد الذى تؤدي فيه المهمة .

وقد تبين لديوان المحاسبة عند مراجعة مستندات الصرف الخاصة

بالمصانع الحربية « انها حاسبت أحد موظفيها الموفدين الى ألمانيا على أساس أن نسبة تخفيض الجنيه المصرى الى المارك الألماني هي ٤٤٪ فى حين أنها ١٤٢٪ / وطلب حصر المبالغ التى صرفت الى هؤلاء الموفدين على خلاف حكم القانون ، وعندئذ تقدم وكيل وزارة الحربية بمذكرة الى مجلس ادارة المصانع الحربية يطلب فيها الموافقة على اعفاء هؤلاء الموظفين من فروق سعر العملة المطلوبة منهم استنادا الى أنها صرفت اليهم دون سعى من جانبهم ، فرأى المجلس استفتاء وزارة المالية بالاشتراك مع مجلس العولة فى الامر . وقد رأت وزارة المالية أن هذه المبالغ تعتبر ديونا حكومية واجبة التحصيل . أما ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الحربية فذهبت الى عدم جواز مطالبتهم برد ما صرف اليهم من زيادة فى فرق سعر العملة لأن هذه الفروق انما صرفت بسبب خطأ الادارة فى تفسير قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ . ثم تقدمت وزارة الحربية بمذكرة الى مجلس الادارة استعرضت فيها رأى وزارة المالية ورأى ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الحربية المشار اليهما وطلبت الموافقة على اعفاء هؤلاء المبعوثين من الفروق المطلوبة منهم والتي تبلغ حوالى عشرة آلاف جنيه فوافق المجلس على ذلك بجلسته المنعقدة فى ٨ من مايو سنة ١٩٥٧ .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ فاستبان لها أنه عقب التغيير الذى طرأ على مستوى الاسعار وقيمة النقد خفضت بعض الدول ومنها مصر قيمة عملتها ورغبة فى ايجاد التعادل بين سعر الجنيه المصرى قبل التخفيض وبعده أصدر مجلس الوزراء قرارا فى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ نص فى البند (ثامنا) منه على أنه « لا كان بعض الاقطار لم تخفض عملتها مطلقا والبعض الآخر خفض عمله تخفيضاً أقل من تخفيض العملة المصرية بأن من يندب الى أحد تلك الاقطار يمنح بدل السفر بالفتات المتقدم ذكرها على أساس ما كان يساويه الجنيه المصرى قبل ذلك التخفيض فى البلد الذى تتم فيه المهمة » . ويستفاد من هذا القرار أنه اذا نسب موظف لاداء مهمة فى بلد من البلاد التى تكون قد خفضت عملتها فان بدل السفر الذى يمنح له يكون على أساس ما كان يساويه الجنيه المصرى فى البلد الذى تودى فيه المهمة مقوما بعملة ذلك البلد قبل التخفيض حتى لا يضار بسبب تخفيض العملة فلم يضع القرار قاعدة عامة بتحديد نسبة التخفيض بـ ٤٢٪ فى جميع الاحوال - كما ذهبت الى ذلك القنصلية المصرية بفرنكفورت عند محاسبة الموفدين من موظفى المصانع الحربية الى ألمانيا بل ان نسبة التخفيض تختلف باختلاف البلد الذى تودى فيه المهمة .

وقد حاسبت ادارة المصانع الحربية موظفيها المشار اليهم الذين اوفدوا الى ألمانيا فى مهمات رسمية على أساس أن فرق سعر العملة بين الجنيه

المصري والمارك الألماني هو ٤٢٪ في حين أنه محدد بنسبة ١٤٢٪ ، ومن ثم تكون المعنوية قد تمت على أساس مخالف للقانون ويتعين استرداد ما صرف الى هؤلاء الموظفين من فروق سعر العملة زيادة عما يستحقون اعمالا لحكم المادة ٢/١٨٩ من القانون المدني التي تنص على أن « كل من تسلم على سبيل الوفاء ما ليس مستحقا له وجب عليه رده » .

ولما كانت الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ معدلة بالقانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٢ بشأن عدم جواز الحجز على مرتبات الموظفين أو مكافآتهم أو معاشاتهم أو حوآلتها الا في احوال خاصة تنص على أنه « لا يجوز اجراء حجز أو خصم و توقيع حجز على المبالغ الواجبة الاداء من الحكومة والمصالح العامة ومجالس المديريات والمجالس البلدية والقروية للموظف أو المستخدم مدنيا كان أو عسكريا بصفة مرتب أو أجر أو راتب اضافي أو حق في صندوق ادخار أو معاش أو مكافأة أو أى رصيد من هذه المبالغ الا فيما لا تجاوز الربع وذلك لوخاء نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص أو ما يكون مطلوبا لهذه الهيئات من الموظف أو المستخدم بسبب يتعلق بأداء وظيفته لاسترداد ما صرف اليه بغير وجه حق من المبالغ المذكورة أو بصفة بدل سفر تمثيل أو ثمن عهدة شخصية وعند التزام تكون الاولوية للدين النفقة » ، ويستفاد من هذا النص أن لجهة الادارة الحق في استرداد ما صرف بغير وجه حق الى موظفيها من راتب أو أجر أو مكافأة أو معاش أو بدل سفر أو بدل تمثيل وذلك بطريق الخصم من الراتب في حدود الربع ، ومن ثم فان الجمعية العمومية انتهت الى أنه يتعين استرداد ما صرف الى موظفي المصانع الحربية من فروق سعر العملة المتقزم ذكرها التي حصلوا عليها زيادة عما يستحقون وذلك وديا وبالا فتحصل بطريق الخصم من الراتب في حدود الربع .

(١٠٢٧ / ١١ / ١٩٦٧)

٧٩٤ - بدل السفر ومصروفات الانتقال أثناء تذب فلووظف لانا : مجلة خراج الجمهورية العربية المتحدة طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية الصادر في ١٨ من يناير سنة ١٩٥٨ - نص المادة العاشرة من هذا القرار على شمول بدل السفر عن كل ليلة لاجور المبيت ومصروفات الانتقال المحلية داخل المدن - شمول هذا البدل ومصروفات الانتقال بين المدينة والمطار .

تنص المادة ١٠ (أولا) من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية في ١٨ من يناير سنة ١٩٥٨ على أن « الموظف الذي ينذب الى احدى البلدان الاجنبية يصرف له بدل سفر عن كل ليلة على الوجه الآتي - ويشمل هذا البدل أجور المبيت ومصروفات

الانتقال المحلية داخل المدن « ومفاد ذلك أن المشرع وقد أجمع مصاصريف الانتقال داخل المدن في بدل السفر بالنسبة إلى الموظف المنتقل إلى بلد أجنبي يكون في واقع الأمر قد عطل الأحكام الخاصة بمصروفات الانتقال داخل المدن بالنسبة إلى هذا الموظف فلا يجوز له الاستناد إلى أي حكم منها . ولا ريب أنه قد عني بعبارة داخل المدن الواردة في النص ، الانتقال الذي يتم أو يجري داخل مدينة واحدة وليس بين مدينتين ومن ثم فإن الانتقال من المطار إلى داخل المدينة يعتبر انتقالا داخليا تدخل مصروفاته ضمن بدل السفر إذ ليس فيما جرى عليه الحال من إنشاء المطارات بعيدة عن المدن ما يجعل منه انتقالا بين مدينتين يتيح حقا في مصروفات مفردة للانتقال ومن باب أولى تأخذ مصروفات الانتقال من مقر الإقامة إلى مقر العمل نفس الحكم فتدخل بدورها ضمن بدل السفر وفي ضوء هذا النظر يكون نائب مجلس الدولة الموفد في مهمة رسمية بسويسرا غير محق في اقتضاء مصروفات انتقال مقابل تنقله من المطار إلى مقر عمله أو من إقامته إلى مقر عمله سواء وقع هذا الانتقال في مواعيد العمل المقررة أو خارج هذه المواعيد .

٦٩٠ (١٩٦٢/١٠/٢٣)

٧٩٥ - اللائحة الصادرة سنة ١٩٥٨ - نصها في الفقرة أولا (أ) من المادة ١٠ على أن بدل السفر الذي يتمتع من ينسحب إلى بلد أجنبي يشمل أجور المبيت ومصروفات الانتقال المحلية داخل المدن - وذلك تعطيل الأحكام الخاصة بمصروفات الانتقال داخل المدن بالنسبة لهذا الموظف - يعتبر المصروفات التي يشملها بدل السفر مصروفات الانتقال من المطار إلى المدينة أو العكس وأجور نقل الأمتعة وحملها - مصروفات الانتقال إلى مدينة أخرى تقتضيها طبيعة للمهنية لا تدخل في بدل السفر .

إن الفقرة الأولى من المادة ١ من لائحة بدل السفر ومصاصريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية المنشور بالوقائع المصرية في ١٨ يناير سنة ١٩٥٨ العدد ٥ مكرر (أ) تنص على أن « بدل السفر هو الراتب الذي يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تقيده عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي » .

وإن الفقرة أولا (أ) من المادة ١٠ من هذه اللائحة تنص على أن الموظف الذي ينسحب إلى إحدى البلدان الأجنبية يصرف له بدل سفر عن كل ليلة على الوجه الآتي - ويشمل هذا البديل أجور المبيت ومصروفات الانتقال المحلية داخل المدن » .

وأن الفقرة الأولى من المادة ١١ من اللائحة المذكورة تنص على أن

« مصروفات الانتقال هي ما يصرف للموظف في نظير ما يتكلفه فعلا من نفقات بسبب أداء الوظيفة من أجور سفر وانتقال ونقل أمتعة وحملها » .

ويبين من هذه النصوص أن المشرع وقد أجمع مصاريف الانتقال داخل المدن من أجور سفر وانتقال ونقل أمتعة وحملها في بدل السفر بالنسبة الى الموظف المنتدب الى بلد أجنبي فيكون في واقع الامر قد عطل الاحكام الخاصة بمصروفات الانتقال داخل المدن بالنسبة الى هذا الموظف فلا يجوز الاستناد الى أى حكم منها ولا ريب أنه قد عني بصارة داخل المدن الواردة في النص الانتقال الذي يتم أو يجري داخل مدينة واحدة وليس بين مدينتين ومن ثم فان الانتقال من المطار الى داخل المدينة وبالعكس يعتبر انتقالا داخليا تدخل مصروفاته ضمن بدل السفر اذ ليس فيما جرى عليه الحال من انشاء المطارات بعيدة عن مساكن المدن ما يجعل الانتقال منها الى المدينة أو العكس انتقالات غير محلية يتيح حقا في مصروفات للانتقال ، اما الانتقالات التي تقتضيها طبيعة المأمورية الى مدينة غير تلك التي كلف الموظف أداء المأمورية فيها فان مصاريفها لا تعتبر مصروفات انتقال محلية داخل المدن فلا تدخل في بدل السفر ، أما رسوم المطارات فلا يشملها بدل السفر اذ لا تعتبر داخلة في مصاريف الانتقال المحلية .

لذلك انتهى رأى الجمعية الى أن بدل السفر الذي يصرف للموظف الذي يندب الى احدى البلدان الاجنبية يشمل أجور المبيت ومصروفات الانتقال المحلية داخل المدن وتعتبر مصروفات الانتقال بين المطار الى المدينة أو العكس وكذلك أجور نقل الامتعة الشخصية وحملها مصروفات انتقال محلية يشملها بدل السفر .

اما الانتقالات التي تتضمنها طبيعة المأمورية الى مدينة أخرى غير التي كلف الموظف بأداء مأموريته فيها فان مصاريف الانتقال اليها لا تعتبر مصروفات انتقال محلية ولا تدخل في بدل السفر .

٣٩٦ (١٩٦٨/٤/٢٣)

٧٩٦ - بدل السفر عن مدة الاجازات للرضية - قرار وزير الصحة رقم ٧٧٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن لائحة اللجان الطبية - عدم استحقاق بدل السفر الا لما يتبع الموظف الاجراءات المنصوص عليها في هذه اللائحة .

لما كان حكم المادة ٢/٦ من لائحة بدل السفر مقصورة الاثر على الموظفين المنتدبين لهام في داخل الجمهورية وقد ظلت اللائحة من نص خاص ينظم حالة الموظفين المنتدبين لهام في البلاد الاجنبية فان حكم هذه الحالة

الآخيرة هو الحكم العام في استحقاق بدل السفر عن أيام الإجازة المرضية مع اتباع الإجراءات الخاصة بطلب هذه الإجازة في الخارج وهي الإجراءات التي رسمتها المادة ١٢ من قرار وزير الصحة رقم ٧٧٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن لائحة اللجان الطبية الصادرة في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ والتي توجب على الموظف في حالة مرضه إخطار أقرب سفارة أو قنصلية تابعة للجمهورية العربية المتحدة في حدود الدولة الموجود فيها التي تقوم بإحالتها أما على الطبيب الملحق بها أو على الطبيب المعتمد لديها ثم تتولى بعد اعتمادها لصحة توقيع الطبيب إرسال نتيجة الكشف إلى الوزارة أو المصلحة التابع لها وعلى الوزارة أو المصلحة إرسال هذه النتيجة إلى الإدارة العامة للقومسيونات الطبية لاعتمادها من المدير العام ، كذا فقد نصت المادة ١٣ من ذات القرار على عدم قبول للشهادات الطبية الصادرة من أطباء خصوصيين لمنح إجازات مرضية . وإذا كان الثابت أن الموظف لم يتبع شيئا من الإجراءات المتقدمة وهي الإجراءات اللازمة لإثبات حالته المرضية فإنه لا يستحق بدل سفر عن الأيام المطالب بها .

(٦١٠ / ١٠ / ١٩٦٢)

(تعليق)

قضت المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٢٤٩٧ لسنة ٦ ق بعلامة ١٩٦٥/٢/٢١ بأن « الموظف لا يستحق بدل سفر عن مدة الإجازات الاعتيادية إلا إذا قررت الجهات الطبية المختصة أن حالته لا تسمح بعودته لمحل عمله » (كتابنا المحكمة الإدارية العليا ق ١٧١ م ص ١٨١) .

٧٩٧ - نص المادة الثالثة من اللائحة بدل السفر على تطبيق بدل السفر بمقدار الرجع في حالة الإلابة بمنزل مما أعدته الحكومة أو سلطة أو هيئة محلية أو باستراحات البسولة والشركات - وجوب تطبيق هذا الحكم على حالة النائب خارج الجمهورية .

إن المادة الأولى من لائحة بدل السفر الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ قد عرفت بدل السفر بأنه الراتب الذي يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تقيده عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي ، كما قضت المادة العاشرة من هذه اللائحة بأن الموظف الذي يندب إلى إحدى البلدان الأجنبية يصرف له بدل سفر عن كل ليلة ويشمل هذا البديل أجور المبيت ومصروفات الانتقال المحلية داخل المدن . فبدل السفر إذن يمنح كمقابل للنفقات الضرورية الفعلية التي يتحملها الموظف المنتدب في جهة غير جهة مقر عمله الرسمي وهذه النفقات تشمل - فيما تشمله - أجور المبيت .

ومن حيث أن المحكمة التي دعت الى تقرير بدل السفر تقتضى أن يقف عند حد استرداد النفقات الضرورية الفعلية التي ينفقها الموظف في الجهة التي انتدب اليها ، علاوة على مصروفات معيشته الاعتيادية وذلك أعمالا لمبدأ أساسي هو ألا يكون هذا البديل مصدر ربح أو اثرء للموظف على حساب الدولة .

ومن حيث أن المادة الثالثة من لائحة بدل السفر المشار اليها نصت على أن « يخفى بدل السفر بمقدار الربع في حالة الإقامة بمنزل مما أعاتته الحكومة أو سلطة أو هيئة محلية واستراحات البنوك والشركات ويدخل في مدلول عبارة (منازل الحكومة) عربات السكك الحديدية التابعة لسكك حديد الحكومة والحيام والباخر وكل ما عداها مما تكون الحكومة مالكة أو مسانجرة لها . . . » ، فمقتضى هذا النص هو تخفيض بدل السفر بمقدار الربع إذا أقام الموظف على نفقة الحكومة حتى لا يثرى على حساب الدولة . وإذا كان هذا النص يسرى أصلا بالنسبة الى الموظفين المتدبين داخل الجمهورية إلا أنه يتعين أعمال هذا النص في مجال النذب خارج الجمهورية إذا قام الموظف في مكان أعدته له حكومة الدولة الاجنبية ، وذلك حتى لا يثرى الموظف على حساب الدولة إذا ما صرف بدل السفر كاملا رغم عدم تحمله نفقات المبيت، وباعتبار أن هذه النفقات تدخل ضمن العناصر التي يشملها بدل السفر الذي يصرف للموظف الذي يندب الى احدى البلدان الاجنبية طبقا للمادة العاشرة من لائحة بدل السفر المشار اليها .

ومن حيث أن الموظفين المعارين الى الجزائر كانا بيتان على حساب حكومة الجزائر (وزارة التصنيع والطاقة الجزائرية) فإنه أعمالا لحكم المادة الثالثة من لائحة بدل السفر - سألقة الذكر - يتعين تخفيض بدل السفر المستحق لهما - عن مدة ايفادهما للجزائر - بمقدار الربع ، ومن ثم فإن كلا منهما يستحق فقط ثلاثة أرباع بدل السفر المقرر .

١٥٦ (١٣/٢/١٩٦٥)

٧٩٨ - تعمل الدولة الاجنبية أو الهيئة الدولية نفقات سفر وإقامة الموظف الموفد اليها في مهمة علمية أو تدريبية - يعتبر من قبيل نزوله في خيطة تلك الدولة أو الهيئة - استحقاقه نصف ثلث بدل السفر التي كانت تصرف له لو لم يكن مستضالا - تلقى الموظف مبالغ أخرى من هذه الدولة أو الهيئة كبديل سفر مما يزيد على مقتضيات الفيزالة - بموجب خصم هذه المبالغ من نصف بدل السفر المستحق صرفه .

ان الاتفاق على أن تتحمل الدولة الاجنبية أو الهيئة الدولية نفقات سفر وإقامة الموفد اليها في مهمة علمية أو تدريبية أثناء المهمة الموفد فيها ،

انما يعتبر من قبيل نزول الموظف في ضيافة تلك الدولة أو الهيئة ، ومن ثم فانه يستحق نصف فئات بدل السفر التي كانت تصرف له لو لم يكن ضيفا وذلك «وفقا للفقرة (سابعة) من المادة العاشرة من لائحة بدل :السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ - التي ما زال معمولا بها في ظل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ طبقا لنص المادة الثانية من هذا القانون - والتي تنص على أنه « اذا نزل الموظف في ضيافة إحدى الدول أو الهيئات الأجنبية خفضت فئات بدل السفر التي تصرف اليه الى النصف » .

على أنه اذا تقاضى الموظف مبالغ أخرى من الدولة الأجنبية أو الهيئة الدولية ، كبذل سفر ، مما يزيد على مقتضيات الضيافة ، فانه يتعين خصم هذه المبالغ من نصف بدل السفر المستحق صرفه ، وذلك استنادا الى الفقرة (سادسا) من المادة العاشرة من اللائحة آنفة الذكر التي تنص على أنه « اذا صرف للموظف المنتدب في مؤتمر أو هيئة أجنبية أى مبلغ وحب عليه أن يبلغ الوزارة أو المصلحة التي يتبعها قبل تقديمه طلب صرف بدل سفره ومصاريف انتقاله لخصم ما يعادل المبلغ الذي صرف له مما يستحقه من بدل السفر ومصاريف الانتقال » . فاذا كان بدل السفر الذي تقاضاه الموظف من الدولة الأجنبية أو الهيئة الدولية هو مقابل للضيافة وبقيدها فحسب ، أو مما يدخل في مقتضياتها ، فانه في هذه الحالة لا يخصم من نصف بدل السفر المستحق له طبقا للمادة العاشرة من اللائحة المشار اليها، بل يصرف له نصف بدل السفر كاملا .

ومن حيث أنه يبين من الوقائع - كما وردت في الاوراق - أنه في ٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ صدر قرار السيد رئيس الوزراء رقم ٢٦٩٣ لسنة ١٩٦٤ بأبفاد السيدين / ٠٠٠٠٠ الى بودابست لحضور الحلقة الدراسية عن التحكم في الغاز في الصناعة ، في المدة من ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ الى ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ ، على أن يتحمل مكتب العمل الدولي بدل السفر ونفقاته ، وذلك وفقا لكتاب المكتب المؤرخ اول يوليو سنة ١٩٦٤ ، الذي وجه به الدعوة لحضور هذه الحلقة ، والذي جاء به أن مكتب العمل الدولي سيزود المشتركين في الحلقة بتذكرة سفر بالطائرة بالدرجة السياحية وسيحجز لهم مكان الإقامة طول مدة الحلقة ، ويصرف لكل منهم بدل سفر يومي للإقامة ومصاريف المعيشة ، ولن يطلب من المشتركين دفع مصاريف السفر المحلية والمتعلقة بالزيارات والرحلات التي تنظمها الحلقة نفسها وأن المكتب سيقوم بدفع بدل السفر اليومي للمشاركين في الحلقة على أساس الفئات التي يحددها مجلس إدارته .

وظاهر ما تقدم أن مكتب العمل الدولي قد حمل على عاتقه نفقات سفر وإقامة السيدين المذكورين خلال مدة انعقاد الحلقة الدراسية آنفة الذكر ، ومن

ثم فانهما يعتبران قد نزلا في ضيافة المكتب المذكور ، بوصفه من الهيئات المولية - ويستحقان - والحالة هذه - نصف بدل السفر المقرر قانونا ، وفقا لنص الفقرة (سابع) من المادة العاشرة من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ، على أن يتخصم من هذا النصف ما يعادل ما يكون قد صرفه لهما المكتب المشار اليه من مبالغ أخرى - وذلك طبقا لنص الفقرة (سادسا) من المادة العاشرة من تلك اللائحة ، ما لم تكن هذه المبالغ هي مقابل الضيافة أو مما يدخل في مقتضياتها ، فانه في هذه الحالة يصرف لهما نصف بدل السفر كاملا .

٤٥٥ (١٩٦٦/٥/١٢)

٧٩٩ - قرار رئيس الجمهورية رقم ٥١٠ لسنة ١٩٦٢ بشأن إيفاد بعض المهندسين الى جمهورية مالي - نص المادة الاولى منه على التصريح بسفر زوجاتهم على نفقة البعثة لمن اراد - وجوب شمول التصريح بالضرورة الاولاد الصغار الذين يرتبطون بوالدتهم - قيام الجهة المختصة بسفر تدابير سفر هؤلاء في محله .

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٥١٠ لسنة ١٩٦٢ بشأن إيفاد بعض المهندسين الى جمهورية مالي ، ينص في المادة الاولى منه على أن « يوفد السادة الآتى بيانهم الى جمهورية مالي لعمل الباحث والدوامات التفصيلية لمشروع انشاء الطرق وذلك لمدة عام . ويمنح كل منهم مبلغ خمسين جنيها مصروفات استعداد السفر - كما يمنح كل منهم مبلغ سبعين جنيها بدل تمثيل تصرف لهم مرة واحدة عند وصولهم ، ويمنح كل منهم بدل السفر الموضح امام كل منهم بالكامل وطوال مدة اقامتهم بجمهورية مالي ، كما تصرف مرتباتهم لاسرهم بالجمهورية العربية المتحدة ويصرح بسفر زوجاتهم على نفقة البعثة لمن اراد ذلك » .

ولئن كان النص المتقدم قد اقتصر في عبارته على التصريح بسفر زوجات السادة المهندسين الموفدين الى جمهورية مالي على نفقة البعثة بمقتضى القرار الجمهوري المشار اليه دون ذكر الاولاد ، الا أن هذا التصريح يشمل بالضرورة وبحكم اللازم الاولاد الصغار الذين يرتبطون بوالدتهم ارتباطا لا يمكن معه فصلهم عنها أو استغنائهم عن رعايتها بسفرها دونهم .

وعلى ذلك فاذا كان كل من المهندس رئيس البعثة والمهندس وكيل البعثة ، قد اصطحب معه زوجته ، كما اصطحب معه اولاده الصغار الذين لا غنى لهم عن ملازمة والديهم ، فان سفر هؤلاء الاولاد باعتباره مرتبطا بسفر الزوجات يجرى مجراه فيما يتعلق بنفقاته . ولما كان الحاصل فعلا أن مصلحة الطرق والكبارى باعتبارها الجهة المختصة قد قررت صرف تدابير

سفر الى جمهورية مالي للولاد المذكورين فانه لا يكون ثمة وجه لمطالبة
السجنين المذكورين برد قيمة هذه التذاكر .

(١٠٦٧) ١١/١٤ / ١٩٦٥)

♦ ٨ - السفير هو رئيس بعثة التمثيل الدبلوماسية في الخارج ويمثل دولته - سلطته
في ترحيل من تقتضى الضرورة ترحيله من مواطني الجمهورية للوجود في الخارج - هي سلطة
تقديرية - وجوب تحمل الجهة الموفدة ان تحمل نفقات عودته .

ان السفير باعتباره رئيسا لبعثة التمثيل الدبلوماسية في الخارج ويمثلا
لدولته منوطا به رعاية مصالحها والحفاظ على سمعتها - قوام على ترحيل من
تقتضى الضرورة ترحيله من مواطني الجمهورية العربية المتحدة ، لاسباب
تتعلق بسمعة البلاد وأمنها وسلامتها - وهو في سبيل اعمال هذه الرخصة
يتمتع بسلطة تقديرية مردها الى وضعه الخاص في الخارج الذي يتيح له وزن
العلاقات فيما يتعلق بالتصرفات التي تصدر من رعايا الجمهورية في الخارج
وما يتخذ حيالها من اجراءات ولا يحد سلطته هذه سوى عيب اساءة استعمال
السلطة .

ولما كان يبين من الاوراق ان قرار ترحيل مدير المعرض الدائم لمنتجات
الجمهورية العربية المتحدة ببورما هو وعائلته وخادمته وان استند أصلا الى
الاسباب التي ناقشتها النيابة الادارية والتي انتهت فيها الى حفظ الموضوع
قطعيا لعدم المخالفة الا ان عدم قيام هذه المخالفة من الناحية الادارية لم
المالية لا ينفي عن مسلك السيد مدير المعرض ازاء السيد السفير ما ارتآه
هذا الاخير في ذلك المسلك من معنى قدر أنه يتطوى على مساس بمصلحة
البلاد في الخارج ، ما دام لم يقد دليل من الاوراق على وقوع اساءة لاستعمال
السلطة من جانب السيد السفير .

ومهما يكن من أمر فان قرار ترحيل السيد مدير المعرض لم يترتب
عليه ضرر أصاب الهيئة العامة لتنمية الصادرات التابعة لوزارة الاقتصاد ،
ولا سيما أنه ورد بكتاب السيد وكيل وزارة الاقتصاد والخزينة الموجه الى
السيد السفير وكيل وزارة الخارجية في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ أنه
« باستطلاع رأي السيد وكيل الوزارة المشرف على هيئة تنمية الصادرات
فقد أبدى سيادته انه طالما أن السيد السفير قد أخذ على عاتقه القيام
باجراءات افتتاح المعرض بمعاونة مكتب التمثيل التجاري بالسفارة ، وازاء
تصميم السيد السفير على ترحيل السيد مدير المعرض ، فانه لا مانع لدى
سيادته من الموافقة على ترحيله دون ادنى مسئولية على وزارة الاقتصاد »

هنا إلى أن الأصل في مصروفات الانتقال أن تتحمل بها الجهة الموفدة ذهاباً وعودة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن الهيئة العامة لتنمية الصادرات التابعة لوزارة الاقتصاد هي التي تتحمل نفقات عودة مدير المعرض الدائم لمنتجات الجمهورية العربية المتحدة ببورما .

١٢٤٣ (١٩٦٥/١٢/٢٦)

ثالثاً : بدل السفر خارج الجمهورية للعاملين بالقطاع العام

« تعليق »

تنص المادة ٢٦ من القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بأن
« يمنح العاملون الذين يعملون خارج الجمهورية العربية المتحدة الرواتب الإضافية التي يصدر بها قرار من مجلس الوزراء » .

٨٠١ - العاملون بالخدمة العامة للنقل الجوي وشركة الطيران العربية المتحدة -
على احتيتهم أثناء الإجازة الاعتيادية أو الرضائية في البدلات والرواتب بالخارج .

إن قرار مجلس إدارة شركة الطيران العربية المتحدة بتحديد بدلات التمثيل والرواتب بالخارج قد قضى في البند (ثانياً) منه بمنح الموظف الذي يشغل إحدى الوظائف في الخارج المقرر لها استعمال سيارة في دواعي العمل ٠٠٠ بدل انتقال بمعدل الشهر ثلاثين جنيهاً ، لمدة أقصاها شهران أو تاريخ شراء السيارات أيهما أقرب ٠٠٠٠ ، ونص في البند (ثالثاً) على منح الموظف في العامل بالخارج بدل اغتراب يتراوح بين ستين جنيهاً لمدير المنطقة وأربعين جنيهاً للعامل الفنى ٠٠٠ ، ونص في البند (رابعاً) على صرف بدل تمثيل أصلي ، يتراوح بين خمسين جنيهاً لمدير المنطقة وعشرة جنيهاً لضباط الحجز أو الحركة ونص في البند (خامساً) على منح بدل تمثيل إضافي يتراوح بين ٢٣٪ ، ١٥٠٪ تختلف بحسب اختلاف الدرجات والبلدان . ونص في البند (سادساً) على صرف بدل غلاء إضافي عن الأولاد سواء أقاموا معه في مقر عمله الجديد خارج الجمهورية أو تركهم في مقر عمله السابق داخل الجمهورية وهو يتراوح بين خمسة جنيهاً وجنيتين عن كل ولد يعوله العامل بحسب درجته . ونص في البند (سابعاً) على بدل السكن إذ قضى بالتزام الشركة بتأثيث منزل لمدير المنطقة أو رئيس المكتب أو مندوب الشركة فيما يتراوح بين ٧٥٠ جنيهاً ، ١٥٠٠ جنيه وتتحمل ٨٠٪ من قيمة إيجار السكن وكذلك استهلاك المياه والنور والتدفئة

والتهوية . ونص في البند (ثامنا) على صرف بدل مناخ لمن يعمل في البلاد التي تقع في الحزام بين خطي عرض ٢٢ درجة شمالا وجنوبا بفئات تتراوح بين عشرين جنيها وثلاثين جنيها حسب درجة العامل .

ومن حيث أن البديل - بصفة عامة - مقرر لأغراض الوظيفة ، وذلك لمواجهة ما تتطلبه بحسب وضعها وإيجاباتها من نفقات . فالحكمة من توفير البديل هي مواجهة ما يتكبده الموظف من أعباء ونفقات اضافية في سبيل قيامه بتأدية واجبات وظيفته المقرر لها البديل وفقا لما تقتضيه طبيعة العمل في هذه الوظيفة وظروف أداء العمل وإذا كان مناط استحقاق البديل هو أن يكون الموظف أو العامل قائما بعمل وظيفة من الوظائف المقرر لها ذلك البديل الا أنه يكفي لاستحقاق البديل أن تكون صلة الموظف بالوظيفة المقرر لها البديل قائمة لم تنقطع ، ومن ثم يستحق البديل للموظف أو العامل القائم بعمل وظيفة مقرر لها البديل حتى أثناء الاجازات سواء كانت اعتيادية أو مرضية ، إذ أن مركز الموظف - أثناء قيامه بالاجازات المصرح له بها قانونا - لا يختلف عن مركز القائم بأعمال الوظيفة فعلا طالما أن صلته بالوظيفة لم تنقطع بنقله أو اعارته أو نديه الى وظيفة أخرى غير تلك المقرر لها البديل .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بمسئولية استحقاقه البدلات الصادر بتقريرها قرار مجلس ادارة شركة الطيران العربية المتحدة أثناء الاجازات الاعتيادية أو المرضية فإنه بالنسبة الى بدل الانتقال الذي حددته البند (ثانيا) من القرار المشار اليه وهو الذي يمنح للموظف الذي يشغل وظيفة في الخارج من الوظائف المقرر لها استعمال سيارة لنوع العمل كتعويض له عما يتكبده من نفقات في انتقالاته لتأدية أعمال وظيفته ، فإنه لما كان هذا البديل هو عبارة عن مرتب شهري ثابت مقرر بطريقة جزافية وهو يستحق شهريا بصرف النظر عن الانتقالات الحاصلة في الشهور المختلفة على مر السنة - قلت أو كثرت - وسواء وقعت انتقالاته في شهر من الشهور أو لم تقع ، ومن ثم فإنه لا يؤثر في استحقاق هذا البديل قيام الموظف باجازة اعتيادية أو مرضية طالما أن صلته بالوظيفة المقرر لها البديل لم تنقطع خلال تلك الاجازة .

وبالنسبة الى بدل الاغتراب ، وهو الذي نص عليه في البند (ثالثا) من القرار صالف الذكر فإنه يعتبر تعويضا للموظف أو العامل عن اغترابه عن وطنه ومن ثم فإن مناط استحقاق هذا البديل هو أن يكون مقر عمل الموظف أو العامل بالخارج حتى ولو تقيب عنه بعض الوقت ، وبالتالي فإن هذا البديل يستحق للموظف أو العامل أثناء الاجازات سواء قضاها بمقر عمله بالخارج أو قضاها بالجمهورية أو أية دولة أخرى غير التي بها مقر عمله ، ما دامت صلته بالوظيفة المقرر لها البديل قائمة أثناء الاجازة .

وفيما يتعلق ببطل التمثيل الاصلي والاضافى ، وهو الذى تضمنه بالنص البنندان (رابعا وخامسا) من القرار المذكور ، فانه لما كان هذا البطل مقررًا لمواجهة الاعباء والتفقات التى يتكبدها الموظف أو العامل فى سبيل الظهور بالمظهر اللائق بوظيفته ، وهو يدور وجودا وعندما مع شغل الوظيفة المقرر لها البطل - بحيث يستحق الموظف أو العامل البطل طالما أنه شغل الوظيفة المقرر لها ، ولا يؤثر فى استحقاقه لهذا البطل انقطاعه عن القيام بأعمال وظيفته ، بصفة عارضة - لقيامه بأجازة اعتيادية أو مرضية - إذ أن ذلك لا يقطع صلته بالوظيفة المقرر لها البطل .

وفيما يخص ببطل الغلاء الاضافى وهو الذى نص عليه فى البند (سادسا) فانه يعتبر جزءا لا يتجزأ من الاجر طبقا لنص المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والمادة ٦٨٣ من القانون المدنى ومن ثم فان هذا يدور وجودا وعندما مع الاجر الذى يحصل عليه وبالتالي فانه يستحقه أثناء اجازته وإذا كان منوط استحقاق هذا البطل هو الموظف أو العامل طالما أنه شاغل لوظيفته فانه يستحق هذا البطل مع أجره شغل الموظف أو العامل لوظيفة بالخارج مقررًا لها البطل فانه لا يؤثر فى استحقاقه اقامة الاولاد - الذين يصرف عنهم هذا البطل - فى مقر العمل بالخارج أم بمقر العمل السابق داخل الجمهورية .

وبالنسبة الى بطل السكن وهو الذى نص عليه فى البند (سابعا) فانه يظل مستحقا للموظف أو العامل طالما أنه محتفظ بسكنه تبعًا لاحتفاظه بوظيفته بالخارج ، أى طالما أن رتبته العمل بالخارج قائمة حتى لو كان الموظف أو العامل فى اجازة اعتيادية أو مرضية وسواء قضاها فى مقر عمله بالخارج أو قضاها داخل الجمهورية أو فى بلد خارجى آخر غير ذلك الذى يقع فيه مقر عمله .

وأخيرا فانه بالنسبة الى بطل المناخ المتصوص عليه فى البند (ثامنا) فان حكمه هو ذات حكم بطل الاغتصاب ومن ثم فان منوط استحقاقه هو أنه يكون مقر عمل الموظف أو العامل بالخارج ، حتى لو تقيب عنه بعض الوقت ، وبالتالي فان هذا البطل يستحق للموظف أو العامل أثناء الاجازات بصرفه النظر عن مكان قضاء الاجازة أى سواء قضاها بمقر عمله بالخارج أو قضاها فى الجمهورية أو أية دولة أخرى غير التى بها مقر عمله ما دامت صلته بالوظيفة المقرر لها البطل قائمة أثناء الاجازة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى استحقاق العاملين بالمؤسسة العربية العامة للنقل الجوى وشركة الطيران العربية المتحدة لجميع البدلات المقررة لهم وذلك أثناء الاجازة الاعتيادية أو المرضية .

وابسا : تبادل الموظفين بين الاقليمين وقت الوحدة

٨٠٢ - نظام تبادل الموظفين بين اقليمي الجمهورية - القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٨ في شأن توحيد فئات بدل السفر للموظفين المدنيين عند الانتقال من اقليم لآخر والقرار الجمهوري رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن تبادل الموظفين بين الاقليمين - اختلاف مجال تطبيق كل من هذين التشريعين - معيار التفرقة بينهما .

يبين من استقصاء التشريعات المنظمة لموضوع تبادل الموظفين بين اقليمي الجمهورية أن المشرع أصدر في يوم واحد وهو ٧ من يونية سنة ١٩٥٨ القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٨ في شأن توحيد فئات بدل السفر للموظفين المدنيين عند الانتقال من اقليم لآخر والقرار الجمهوري رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن تبادل الموظفين بين الاقليمين .

وقد حدد في المادة الاولى من القانون المشار اليه فئات بدل السفر الذي يمنح لمن ينسب من الموظفين من أحد اقليمين الجمهورية لاداء مهمة في الاقليم الآخر ، ووضع في المادة الثانية حدا أقصى لمدة النسب لاداء مهمة واحدة وهو ثلاثة أشهر ، وأجاز تجديد هذه المدة مرة واحدة بحيث لا تتجاوز مدة النسب التي يستحق عنها بدل السفر ستة أشهر - وجاء في المذكرة الايضاحية لهذا القانون أن الضرورة المتعلقة بمقتضيات الوحدة أو للتنمية الاقتصادية ونمو الخدمات العامة تقتضي تبادل الخبرات والخدمات بين اقليمي الجمهورية مما يتعين معه تكليف بعض الموظفين القيام بهذه الواجبات في الاقليم الآخر غير المعينين به أصلا ، الامر الذي يترتب عليه استحقاقهم لبدل السفر (تعويضات انتقال) .

أما القرار الجمهوري فقد أجاز في مادته الاولى تبادل الموظفين في الجمهورية العربية المتحدة من أحد اقليميهما الى الاقليم الآخر - كما نص في المادة الثانية منه على أن « يحتفظ للموظف أثناء قيامه بالمهمة المكلف بها بوظيفته الأصلية على أنه يجوز شغلها أثناء غيابه بطريق النسب أو الوكالة » وتنص المادة الثالثة منه على أن « يستحق الموظف مرتب الوظيفة المسمى لها بالاقليم الآخر وتوابعه ومتمماته أثناء القيام بالمهمة ويمنح بالإضافة إلى ذلك ما يعادل مرتبه الأصلي لمدة أقصاها ثلاث سنوات فإذا استطلت المدة الى أطول من ذلك منح ما يعادل نصف المرتب المذكور ويمنح بدل سفر (تعويضات انتقال) لمدة شهر من بدء المهمة » وقد رددت المذكرة الايضاحية لهذا القرار ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون بيانا لاهله وحكمته .

ويستفاد من مجموع هذه النصوص في ضوء مذكرتيهما الايضاحيتين أن المشرع يستهدف من هذين التشريعين تنظيم تبادل الموظفين بين اقليمين الجمهورية وتحديد ما يستحقونه من رواتب اضافية موحدة بسبب انتقالهم

من مقر عملهم الاصلى بأحد الاقليمين الى الاقليم الآخر تنظيماً موقوناً في فترة الانتقال الى حين توحيد العملة والتشريعات الخاصة بالموظفين في الاقليمين كما جاء في المذكرة الايضاحية للقرار الجمهوري وقد نظم القرار الاحكام الخاصة بتبادل الموظفين من حيث تحديد مركزهم القانوني أثناء هذا التبادل وما يستحقونه من مرتبات اضافية في هذه الحالة فتضمن قواعد مالية لمعامله الموظفين على أساسها في فترة الانتقال المذكورة على نحو يشبه الى حد بعيد نظام الاعارة . أما القانون فقد حدد فئات بدل السفر التي يستحقها الموظفون على اختلاف درجاتهم ورواتبهم عند نديهم من أحد الاقليمين للعمل في الاقليم الآخر ، كما وضع حداً أقصى لمدة النذب وهو ثلاثة اشهر للمهمة الواحدة ومع ذلك أجاز تجديد هذه المدة مرة واحدة ومقتضى ذلك أن مدة النذب التي يستحق عنها بدل سفر لا تجاوز ستة أشهر .

وبين من ذلك أن معيار التفرقة بين مجال تطبيق كل من القانون والقرار هو معيار زمني منوط بمرى الفترة التي يستغرقها أداء المهلة في الاقليم الآخر فمتى كانت هذه الفترة في حدود ستة أشهر وجب تطبيق القانون وإن جاوزت هذا الحد تعين تطبيق القرار .

وعلى ذلك فإن ما تذهب اليه وزارة الخزانة في الاقليم الشمالى في التفرقة بين مجال أعمال كل من القانون والقرار من أن معيار التفرقة بينهما يقوم على تحديد الصفة التي يتم بها النذب فمتى كان النذب لمهمة موقونة ولو طالمت مدتها وجب تطبيق القانون وإن كان لشغل وظيفة في الاقليم الآخر طبقت احكام القرار - هذا المذهب مردود بأن شغل الوظيفة على النحو الذى تعنيه وزارة الخزانة هو وفقاً للتكييف القانونى الصحيح نقل من وظيفة في أحد الاقليمين لشغل وظيفة في الاقليم الآخر وقد جاءت نصوص القرار في ضوء مذكرته الايضاحية قاطعة في الدلالة على أن المشرع لا يعنى بتبادل الموظفين بين الاقليمين نقلهم المعروف في نظم التوظيف ولو أنه يقصد الى هذا المعنى لمبر عنه بلفظه الاصلاحي المعروف ، يؤيد هذا النظر :

أولاً - أن المشرع انما يستهدف بالقانون والقرار سالفى الذكر وضع نظام لتبادل الموظفين بين الاقليمين لأداء مهام معينة قد يطول أمدها وقد يقصر وهذا النظام موقوت بفترة الانتقال حتى يتم توحيد العملة والتشريعات المنظمة لقواعد التوظيف في الاقليمين وهو الى نظام الاعارة المنصوص عليه في الفصل الرابع من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة أقرب منه الى أى نظام آخر من هذا القبيل كما تدل على ذلك المادة الثانية من القرار الجمهوري التي تقضى بالاحتفاظ للموظف أثناء قيامه بالمهمة

المكلف بها بوظيفته - مع اجازة شغلها بطريق التدب أو الوكالة وكذلك الفقرة الأولى من المادة السادسة من القرار ذاته التى تقضى بادخال مدة التبادل فى حساب التقاعد والمعاش والمكافأة والترفيح والترقية واستحقاق العلاوة والاقلمية .

ثانيا - ان شغل الوظيفة كما يكون بطريق النقل على نحو ما تعنيه وزارة الخزانة فانه يتم أيضا بطريق التسبب أو الاعارة ومن ثم فلا وجه للاستناد الى ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقرار الجمهورى فى هذا الصدد من ان قيام الموظف بالمهمة فى الاقليم الآخر غير التابع له هو فى حقيقته شغل للوظيفة التى سيقوم بأعبائها على أن هذه العبارة انما وردت بالمذكرة تبريرا لمنح الموظف راتب الوظيفة التى سيشغلها وتوابعه ومتمماته اخذا بقاعدة الاجر نظير العمل وذلك على غرار نظام الاعارة .

ثالثا - ان مدة ندب الموظف لاداء مهمة فى أحد الاقليمين قد تجاوز ستة أشهر وليس ثمة مانع قانونى يحول دون ذلك فاذا طبق القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٨ دون القرار الجمهورى فى هذه الحالة وقف صرف راتب بدل السفر عند انتهاء الستة الأشهر الأولى وهى الحد الاقصى للمدة التى يستحق عنها الموظف هذا الراتب وذلك دون تعويضه عما تقتضيه اقامته فى الاقليم الآخر من نفقات اضافية رأى المشرع ضرورة تعويضه عنها فأصدر تحقيقا لهذا الغرض القرار الجمهورى رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٥٨ متضمنا القواعد المالية لمعاملة الموظفين على مقتضاها متى استطلت فترة المهمة التى عهد اليهم اداؤها فى الاقليم الآخر .

رابعا - ان المعيار الزمنى المشار اليه للتفرقة بين مجالى أعمال القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٨ والقرار رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٥٨ هو ذات المعيار الذى اخذ به المشرع فى القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن علاوة الاقليم وبدل السفر لافراد القوات المسلحة عند تبادلهم وانتقالهم من اقليم الى الآخر فى الجمهورية العربية المتحدة على نحو ما أشارت اليه اللجنة الأولى مفصلا فى اسباب فتواها فى الموضوع .

ويخلص مما تقدم أن القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٨ هو الواجب التطبيق متى كانت مدة التسبب من أحد الاقليمين لاداء مهمته فى الاقليم الآخر لا تجاوز ستة شهور فان جاوزت المدة هذا الحد تعين تطبيق القرار رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٥٨ .

٨٠٣ - تقام تبادل الموظفين بين الاقليمين الجمهورية - الاقليم الذى يتحمل بدل السفر عند التنب بمقتضى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٨ - هو الذى ينتدب للعمل به .

ان الاصل العام فى تعيين الجهة التى تؤدى راتب بدل السفر الذى يستحقه الموظف عند نديه تطبيقا للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٨ يقضى بأن الاجر مقابل العمل وقد اشارت المذكرة الايضاحية للقرار الجمهورى رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٥٨ الى هذا الاصل فتمت اقتضت حاجة العمل بأحد الاقليمين الاستعانة بموظفين ذوى خبرة من الاقليم الاخر التزم الاقليم الاول اداء راتب بدل السفر الذى يستحقه الموظف فى هذه الحالة وذلك دون اعتداد بما اذا كان القيام بالهمة فى الاقليم الاخر تم بناء على طلب هذا الاقليم أم أنه تم دون طلب منه ما دامت حاجة العمل هى التى اقتضته - وقد التزم المشرع هذا الاصل :

أولا : فى المادة الخامسة من القرار الجمهورى المشار اليه التى تلقى على عاتق الاقليم الذى تؤدى له الخدمات والنفقات الاخرى عدا الراتب الاصلى ومصروفات الانتقال والسلفة المشار اليها فى المادة الرابعة من القرار - وغنى عن البيان أن راتب بدل السفر يدخل فى ضمن تلك النفقات الاخرى المتقدم ذكرها كما يدخل فى ضمنها راتب الوظيفة التى يقوم الموظف بأعبائها فى الاقليم الاخر وتوابعه ومتماته .

وثانيا : فى المادة ١٥ من لائحة بدل السفر ونصها « تتحمل الوزارات والمصالح التى أدبت المأمورية لصالحها نفقات بدل السفر » .

٢٢٧ (١٩٦٠/٣/١٥)

٨٠٤ - القرار الجمهورى رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تبادل الموظفين بين الاقليمين للعمل بالقرار الجمهورى رقم ٥١٣ لسنة ١٩٥٩ - المقصود بعبارة (لترتب الاصل) الواردة فى مواد ٣ و ٤ و ٥ ، من هذا القرار -

تنص المادة الثالثة من القرار الجمهورى رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تبادل الموظفين بين الاقليمين معدلة بالقرار الجمهورى رقم ٥١٣ لسنة ١٩٥٩ على أن « يستحق الموظف المكلف مرتب الوظيفة المسمى لها بالاقليم الاخر وتوابعه ومتماته أثناء القيام بالهمة ويمنح بالإضافة الى ذلك ما يعادل مرتبه الاصلى » ويستفاد من هذا النص أن المشرع يستهدف جميع الموظف بين راتبه الذى كان يتقاضاه فعلا فى اقليمه الاصلى وبين الراتب المسمى للوظيفة التى يكلف القيام بأعبائها فى الاقليم الاخر وتوابعه ومتماته وحكمة ذلك كما أفصح عنها المذكرة الايضاحية للقرار الجمهورى المشار اليه - « هى

ان قيام الموظف بمهمة في غير الاقليم التابع لها سيكبده نفقات كبيرة لما يتطلبه الامر من اعالته لاسرته بالاقليم الاصلى التابع له الى جانب ما يتحمله من نفقات الاتفاق على نفسه .

وعبارة (الراتب الاصلى) التى وردت فى المواد ٣ و ٤ و ٥ من القرار الجمهورى سالف الذكر ، لا تقتصر على المبلغ المحدد اساسا وبصفة اصلية للموظف بحسب درجة وظيفته ، بل تشمل كذلك مزاياها النقدية التى تستحق للموظف بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية المحيطة به . ومن هذه المزايا اعانة غلاء المعيشة التى تقررت فى الاقليم المصرى منذ سنة ١٩٤١ لمواجهة ارتفاع نفقات المعيشة اذ يراعى فى تقدير الراتب الاصلى ما ينبغى ان يتوافر للموظف من طمأنينة واستقرار يكفلان انصرافه لاداء عمله دون شغله بشئون العيش وضروراته .

٢٧٢ (١٩٦٠/٤/٤)

٨٠٥ - تعويضات الانتقال بين الاقليمين المقررة بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٨ -
استطاع المستشار المساعد بقعة البدل المقررة للمدير العام ومن فى حكمه .

تنص المادة الاولى من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٨ فى شأن توحيد فئات بدل السفر (تعويضات الانتقال) للموظفين المدنيين عند انتقالهم من اقليم لآخر على ان « يصرف بدل السفر للموظفين داخل الجمهورية العربية المتحدة عند الانتقال من اقليم لآخر للقيام بأعمال يكلفون بها على النحو الآتى (الجدول) »

ويستفاد من هذا النص ، ان المشرع التزم فى تقدير فئات بدل السفر معيارين أولهما - معيار الوظيفة ، وقد حدد به وظائف معينة هى وظائف « نواب الوزراء » فما فوق ومن فى حكمهم « وظائف مديرى العموم » فما فوق ومن فى حكمهم وثانيهما - معيار « المرتب » وقد حدد به فئات البدل بالنسبة الى ما عدا الوظائف السابقة .

يؤيد هذا النظر أن جدول تحديد فئات بدل السفر قد صدر بعبارة (الوظيفة أو المرتب) .

وبين من مقارنة الراتب المقرر للمستشار المساعد بالراتب المحدد لدرجة مدير عام ، ان الوظيفة الاولى تبدأ بمربوط مقداره ٩٠٠ جنيه سنويا وتنتهى بمربوط مقداره ١٣٠٠ جنيه سنويا ومقدار علاوتها الدورية ٨٤ جنيها كل سنتين . وان درجة مدير عام تبدأ براتب مقداره ١٢٠٠ جنيه سنويا وتنتهى براتب مقداره ١٣٠٠ جنيه ومتوسط ربطها ١٢٥٠ جنيها وعلاوتها الدورية ١٠٠ جنيه بعد سنتين أما الدرجة السابقة على درجة مدير

عام وهي الدرجة الاولى فان بداية ربطها ٩٦٠ جنيها ونهايتها ١١٤٠ جنيها وعلاوتها الدورية ستون جنيها كل سنتين ويخلص من ذلك أن درجة مدير عام تتفق مع درجة « المستشار المساعد » في نهاية الربط ، أما متوسط ربطها وعلاوتها الدورية فهما وإن كانا أقل من متوسط ربط الدرجة الاولى وعلاوتها الدورية مما يرجح اعتبار درجة المستشار المساعد في حكم درجة (مدير عام) في تطبيق القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٨ السالف الذكر وذلك دون اعتداد في هذا الصدد بالراتب الفعلي الذي يتقاضاه (المستشار المساعد) ذلك أن الراتب يتدرج ويتحدد بعوامل بعيدة عن مركز الوظيفة ومستواها مما يستتبع اختلافا في المعاملة بين شاغلي الوظيفة الواحدة مع أن مركز الوظيفة متحد لم يتغير يؤيد هذا النظر أن المشرع سوى في المعاملة بين وظيفة مدير عام وموظفي المرتبتين الاولى والممتازة في الاقليم الشمالي مع أن المرتبة الاولى تبدأ براتب شهري مقطوع مقداره ٨٥٠ ليرة وهو يعادل بالنقد المصري ٤٠٠ مليم و ٩٤ جنيها . وهذا المبلغ يقل عن بداية مربوط درجة (مدير عام) .

لهذا انتهى الرأي إلى أن درجة المستشار المساعد بمجلس الدولة بوزارة قضائيا الحكومة ، تعتبر في تطبيق القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٨ في حكم درجة (مدير عام) ومن ثم يستحق المستشار المساعد عند انتقاله الى الاقليم الشمالي بدل سفر مقداره ٧٠ ليرة عن الليلة الواحدة .

(٢٨٢) ١٩٦٠/٥/٩

(تعليق)

حسم المشرع هذا الموضوع بالقرار الجمهوري رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ في شأن معادلة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام وقد نص في الجدول المرفق له على أن درجة مستشار مساعد تعادل الدرجة الاولى طبقا للقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ (مدير عام طبقا للقانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الملكي) .

٣ - بدل تفرغ او تخصص

اولا : بدل تفرغ او تخصص للمهندسين .

ثانيا : بدل تفرغ للأطباء .

اولا : بدل تفرغ او تخصص للمهندسين

٨٠٦ - بدل التفرغ للمهندسين - تنص اللوائح الخاصة بمنح هذا البدل - شروط

راتب (٥ - بدلات (٣) بدل تفرغ
(أولا : بدل تفرغ للمهندسين)

- ١٢٨٣ -

منح هذا البدل والاستثناء الواردة عليها - يشترط لمنحه أن يكون الموظف حائزا على لقب (مهندس) وأن يكون شغلا وظيفة هندسية مخصصة في البزائية للمهندس ، وأن يكون مشغلا بأعمال هندسية بحث أو قائما بالتعليم الهندسي - يستثنى من هذه الشروط أولئك المهندسون الموجودون في الخدمة في أول أغسطس سنة ١٩٥٧ .

كان السيد المهندس يشغل الى ما قبل أول نوفمبر سنة ١٩٥٧ وظيفة مدير الإدارة الهندسية بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق المقرر لها الدرجة الأولى بالكادر الفني العالي وكان يتقاضى بدل تفرغ لاستيفائه الشروط الواجب توافرها لاستحقاق هذا البدل ، ولما خلت وظيفة الأمين العام المساعد للمصلحة المقرر لها درجة (مدير عام) رأت وزارة العدل أن ترشحه للتميين فيها فتقدمت الى المجلس التنفيذي بذكره أوضحت فيها أن عملية الشهر من شقين قانوني وهندسي وأن كلا الشقين متداخل في الآخر وممتزج به ، ولذلك وكل القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ هذه العملية الى هيئة واحدة وجعل عليها أن تقوم بمراجعة الطلبات من الناحية المساحية بما في ذلك القيام بمعاينة العقار على الطبيعة وفق مستندات التملك وهذا ما يقتضى أن يتوافر في الهيئة التي تقوم على عملية الشهر عنصران أحدهما قانوني وثانيهما هندسي ، حتى تتحقق بوجود هذا الأخير الغاية النبذاه من نظام الشهر . ولما كانت ميزانية مصلحة الشهر تتضمن وظيفة وكيل وزارة مساعد كما تتضمن وظيفة أمين عام للمصلحة بدرجة مدير عام وكان شاغلا هذه الوظيفة من القانونيين فإنه لذلك ترشح الوزارة المهندس لوظيفة الأمين العام المساعد للمصلحة المقرر لها درجة مدير عام وقد أقر المجلس التنفيذي ما ارتأته وزارة العدل وصدر بناء على ذلك قرار جمهوري بتميين السيد المهندس في الوظيفة المشار إليها اعتبارا من أول نوفمبر سنة ١٩٥٧ وقد استمر يتقاضى بدل التفرغ حتى قلمت الى الوزارة شكوى في هذا الشأن فاستطلعت رأى ديوان الموظفين في الموضوع فرأى الديوان عدم أحقيته في صرف بدل تفرغ ولما كان الرأى يخالف رأى ادارة الفتوى والتشريع المختصة فانكم تستطلعون الرأى في الموضوع .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسيم الاستشاري للفتوى والتشريع بمجلس الدولة فاستبان لها من استقصاء التشريعات المنظمة لقواعد منح بدل التفرغ للمهندسين ان مجلس الوزراء وافق في ٣ من يولييه سنة ١٩٤٩ على منح مهندس مصلحة الري ومهندس الري والصرف بمصلحة الميكانيكا بدل تخصص بالفئات المبينة وأنه في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ قرر منح هذا البدل بالفئات ذاتها للمهندسين الحاصلين على بكالوريوس الهندسة أو ما يعادلها ممن يشتغلون بمصالح وضعتها القرار . ولما زادت اعانة غلاء المعيشة في سنة ١٩٥٠ قرر مجلس الوزراء في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ خصم هذه الزيادة من بدل التخصص وصدر بعد ذلك

القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ الذي قضى بتعميم صرف بدل التخصص بالفئات التي سبق أن أقرها مجلس الوزراء في سنة ١٩٤٩ لكل المهندسين الذين تتوافر فيهم الشروط المبينة به وفي ١٣ من يولية سنة ١٩٥٧ صدر القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ في شأن بدل التفرغ للمهندسين قضى بإلغاء القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه وعدل تسميته فسماه بدل التفرغ ثم خول في المادة الثانية منه لرئيس الجمهورية منح بدل تفرغ للمهندسين وذلك للطوائف والشروط والفتاات التي ينص عليها القرار الذي يصدر في هذا الشأن . وقد بينت المادة لاولى من القرار الجمهورى رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ الصادر في هذا الشأن شروط استحقاق بدل التفرغ فنصت على أن « يمنح بدل تفرغ للمهندسين الحائزين على لقب مهندس بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة المهن الهندسية للمعدل بالقرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ ، بشرط أن يكونوا شاغلين لوظائف هندسية مخصصة في الميزانية للمهندسين ، وأن يكونوا مشتغلين بصفة فعلية بأعمال هندسية بحتة أو قائمين بالتعليم الهندسي » .

ومع ذلك .يمنح البديل المذكور الى المهندسين الموجودين حاليا في الخدمة ممن عملوا بأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٥ ولا تتوافر فيهم الشروط الواردة في الفقرة السابقة وذلك بشرط قيامهم بأعمال هندسية ، .

وظاهر من هذا النص أن استحقاق بدل التفرغ مفوط أصلا بتوافر شروط ثلاثة ، أولها - أن يكون الموظف حائزا على لقب (مهندس) طبقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة للمهندسين المعدل بالقرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ التي تحدد من يعتبر مهندسا في حكم القانون المشار اليه ومن يمنح لقب مهندس ، وثانيهما - أن يكون المهندس شاغلا وظيفه هندسية مخصصة في الميزانية لمهندس ، وثالثهما - أن يكون المهندس مشتغلا بأعمال هندسية بحتة أو قائما بالتعليم الهندسي ، وقد أورد المشرع على هذا الاصل استثناء فقضى بأن يمنح بدل التفرغ لمن لا تتوافر في شأنه الشروط المشار اليها من المهندسين الموجودين في الخدمة في أول أغسطس سنة ١٩٥٧ اذا سبقت معاملتهم بأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ ومنحوا بدل تخصص بالتطبيق له وبشرط أن يكونوا مشتغلين بصفة فعلية بأعمال هندسية .

وبين مما تقدم أن المشرع لم يشترط لمنح بدل التفرغ أعمالا للاستثناء سالف الذكر سوى شرطين - أولهما - سبق منح بدل تخصص طبقا لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ ، وثانيهما - الاشتغال فعلا بأعمال هندسية بحتة ومن ثم فلا يجوز استحداث شروط أخرى غير واردة بالنص لمنح بدل التفرغ في هذه الحالة . أما الشرط الخاص بأن تكون الوظيفة التي يشغلها المهندس مخصصة في الميزانية لمهندس فانه لا يشترط الا بالنسبة الى من لم

يسبق معاملته بأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ وكذلك فيمن عومل به ولكنه لم يكن موجودا في الخدمة في أول أغسطس سنة ١٩٥٧ .

وعلى مقتضى ذلك فانه متى كان الثابت من الاوراق ان السيد المهندس . . . الامين العام المساعد لمصلحة الشهر العقاري وهو من المهندسين الحائزين على لقب مهندس طبقا لقانون نقابة المهن الهندسية كان يمنع بدل تخصص بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بتقرير بدل التخصص ، وانه يقوم فعلا بأعمال هندسية بعته ، فانه يستحق بدل تفرغ بالفئات المبينة في قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ مسالف الذكر ولا يحول دون استحقاقه بدل التفرغ أن تكون وظيفته غير مخصصة في الميزانية لمهندس ، لان هذا الشرط غير لازم لمن كان في وظيفة على نحو ما تقدم .

(١٩٦١/٢/٢) ١٩٦١

(تعليق)

التشريعات الصادرة في شأن بدل التخصص وبدل التفرغ للمهندسين هي القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بتقرير بدل تخصصي للمهندسين وقد ألفي بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ في شأن بدل التفرغ الذي نصت المادة الثانية منه على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية منح بدل تفرغ للمهندسين » وقد صدر نفاذا لهذا النص قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ .

وقد كان القانون ٦٧ لسنة ١٩٥٠ يشترط فيمن يستحق هذا البدل شرطين أولهما أن يكون مشغلا بأعمال هندسية بعته وثانيهما أن يكون حاصلا على شهادة جامعية أو ما يعادلها أو حاصلا على لقب مهندس .

وقد قررت الجمعية العمومية في الفتوى رقم ٤٩٧ بتاريخ ١٩٥٧/٩/٧ ان الحصول على لقب مهندس يجب أن يكون صادرا من نقابة المهن الهندسية (كتابنا فتاوى الجمعية العمومية ق ٢٩٤ ، ٢٩٥ ص ٤٨٥ ، ٤٨٦) ، وهذا ما سبق أن قررته المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ١ ق بجلسته ١٩٥٦/١/٢١ (كتابنا المحكمة الإدارية العليا ق ١٨٤ ص ١٩٥) .

الا أن القرار الجمهوري رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ اضاف الى الشرطين السابقين شرطا ثالثا هو أن يكون شاعلا لأحد الوظائف الهندسية المختصة في الميزانية للمهندسين وقد قررت المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٥ ق بجلسته ١٩٦٠/١١/٢٦ بأن المهندس الموقوف يستحق هذا البدل بعد نفاذ القانون الجديد ان كان وقت مسعوده يتوافر فيه الشرطين اللذين قررهما القانون ٦٧ لسنة ١٩٥٠ الملقى وإن لم يتوافر فيه الشرط الثالث

الذي أضافه القرار الجمهوري رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ وذلك نفاذا لما نص عليه في الفقرة الثانية من المادة الأولى من هذا القرار من أن هذا البدل يمنح للمهندسين الموجودين حالياً في الخدمة ممن عوملوا بالقانون ٦٧ لسنة ١٩٥٠ ولا تتوافر فيهم الشروط المذكورة في هذا القرار بشرط قيامهم بأعمال هندسية بحتة (كتابنا المحكمة الإدارية العليا ق ١٨٨ ص ١٩٨) . وقد أكدت المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٧ ق بجلسته ١٩٦٤/٥/٣١ أن « ليس كل مهندس وإن كان حاصلاً على لقب مهندس أن يستحق بدل التفرغ أن لم تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في القرار الجمهوري رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ أو لم يرق بأعمال هندسية بحتة إن كان بين المهندسين الموجودين بالخدمة وقت العمل بهذا القرار » (كتابنا المحكمة الإدارية العليا ق ١٩٠ ص ٢٠٠) . كما قالت المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٨ ق بجلسته ١٩٦٦/٢/٦ أنه بعد العمل بالقرار الجمهوري رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ « ليس يكفي لاستحقاق المهندس الحائز على لقب مهندس أن يكون مشغلاً بصفة فعلية بأعمال هندسية بحتة بل يكفي أن يكون شاغلاً لوظيفة هندسية متخصصة في الميزانية لمهندس » (مجموعة أحكام المحكمة الإدارية العليا الصادرة عن المكتب الفني بمجلس الدولة - السنة ١١ ق ٤٩ ص ٤٠٣) . وقد أوضحت المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٩ ق بجلسته ١٩٦٨/٦/٢ أن القيام بالتدريس لا يعتبر اشتغالا بالأعمال الهندسية البحتة وأن القانون ٦٧ لسنة ١٩٥٠ الملغى لم يسو بين الاشتغال بالأعمال الهندسية البحتة وبين القيام بالتعليم الهندسي خلافاً للقرار الجمهوري رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ ومن ثم فإن من كان حاصلاً على لقب مهندس ويشغل وظيفة غير متخصصة في الميزانية للمهندسين وكان قائماً بتدريس المواد الهندسية في ظل القانون ٦٧ لسنة ١٩٥٠ فإنه لا يفيد من الفقرة الثانية من المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ التي تقضي بمنح هذا البدل للمهندسين المعاملين بالقانون ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بشرط قيامهم بأعمال هندسية بحتة (مجموعة أحكام المحكمة الإدارية العليا الصادرة عن المكتب الفني بمجلس الدولة السنة ١١ ق ١٣٩ ص ١٨٣) .

٨٠٧ - بدل التفرغ للمهندسين - حكم هذا البدل بالنسبة لمن يشغل وظيفة تعلو في

مربوطها درجة المدير العام العادية - عدم استحقاقه في هذه الحالة لأن منح البدل منوط بأن يكون المهندس شاغلاً لأحدى الدرجات من السادسة إلى الأولى ومدير عام دون ما يعلو ذلك .

كان السيد المهندس ٠٠٠ يشغل درجة مدير عام بمربوط (١٢٠٠ - ١٣٠٠ ج) بالهيئة العامة للسكك الحديدية ثم وضع في مرتبة مساعد المدير العام المقرر لها راتب مقداره ١٤٠٠ جنية مستوفياً بعد العمل بالنظام الجديد

لوظفى الهيئة ، وقد ثار الخلاف حول استحقاقه بدل التففرغ فاستطلعت الهيئة رأى ادارة الفتوى والتشريع للسكك الحديدية فعرضت الامر على اللجنة الثالثة للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع فافتت بجلستها المنعقدة فى ٣ من اكتوبر سنة ١٩٦٠ بعدم استحقاق بدل التففرغ .

وقد عقببت الهيئة على هذه الفتوى بكتاب جاء فيه ان مرتب التففرغ يمنح على أساس الدرجة لا على أساس المرتب كما أنه يتعين التزام حكم المادة ٦٥ من الاحكام الانتقالية للقرار الجمهورى رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ فى معرفة قصد المشرع فى شأن المراتب التى توازى درجة مدير عام وطلبت الهيئة عرض الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع لابداء رأيها فيه .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية بجلستها المنعقدة فى ٧ من فبراير سنة ١٩٦١ فاستبان لها ان المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ الصادر فى ١٣ من يولية سنة ١٩٥٧ بشأن بدل التففرغ الخاص بالمهندسين تنص على ما يأتى : « يمنح البديل المشار اليه كاملا بالفئات الآتية : -

٩ جنيهات شهريا لمهندسى الدرجات السادسة والخامسة والرابعة والثالثة .

١١ جنيها شهريا لمهندسى الدرجات الثانية والاولى ومدير عام .

ويعرهم من هذا البديل كل من يعمل فى الخارج » .

ويؤخذ من هذا النص أن منح بدل التففرغ للمهندسين منوط بأن يكون المهندس معينا فى احدى الدرجات من السادسة الى درجة مدير عام فمن كان فى درجة من هذه الدرجات استحق بدل التففرغ حتما ومن لم يكن فى واحد منها لا يستحق هذا البديل .

وبتطبيق النص المشار اليه على حالة السيد المهندس بين انه كان يشغل وظيفة مدير الشئون العامة والافراد بالهيئة العامة للسكك الحديدية فى درجة مدير عام وعلى أثر تنفيذ التنظيم الجديد للهيئة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بشأن نظام موظفى الهيئة العامة للسكك الحديدية وضع فى مرتبة مساعد المدير العام المقرر لها راتب مقداره ١٤٠٠ جنيه سنويا مجاوزا بذلك الحد الاقصى للمرتبات المقررة لها بدل تففرغ هذا الحد الذى يقف عند درجة مدير عام ذلك لان الراتب الذى يعلو هذه الدرجة يبلغ مستوى يقتضى عن بدل التففرغ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع

الى عدم استحقاق السيد المهندس بدل التفرغ المقرر للمهندسين
بعد نقله الى مرتبة (مساعد المدير العام) براتب مقداره ١٤٠٠ جنيه سنويا
بالمهينة العامة للسكك الحديدية .

(١٩٦١/٢/١١) ١٥٨

(تعليق)

قضت المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ١ ق بجلسته
١٩٥٦/١/٢١ والطعن رقم ١٦٧٥ لسنة ٢ ق بجلسته ١٩٦٨/٣/٨ بأن
مهندسى الدرجة السابعة لا يمنحون بدل تخصص (كتابنا المحكمة الادارية
العليا ١٨٥ ، ١٨٦ ص ١٩٥ - ١٩٦) .

٨٠٨ - بدل التفرغ المقرر للمهندسين - عدم جواز جمع اعضاء هيئة التدريس بكليه
الهندسة بين هذا البديل وبين المكافاة عن الدروس والمحاضرات والتدريبات العملية الزائدة على
التصاحب والاممال الاستحقاقات انما كان هذا في داخل كليتهم .

ان المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح
بدل تفرغ للمهندسين تنص على أنه « لا يجوز الجمع بين بدل التفرغ وبين بدل
التفتيش او المكافاة عن ساعات العمل الاضافية » ، ومقتضى هذا النص هو
عدم جواز الجمع بين بدل التفرغ الممنوح للمهندسين طبقا للقرار الجمهوري
رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر ، وبين المكافاة التى تمنح للمهندسين
مقابل ما يقومون به من اعمال اضافية ، والمقصود بالعمل الاضافي - فى هذا
الخصوص - هو العمل الذى يعتبر امتدادا للعمل الاصيل للمهندس او تكملة
له ، فاذا كان العمل الآخر الذى يؤديه المهندس بالاضافة الى عمله الاصيل
منبت الصلة بهذا العمل الاخير ، بحيث لا يعتبر امتدادا او تكملة له فانه لا
يعتبر عملا اضافيا ، فى تطبيق حكم المادة الثالثة المشار اليها ، ومن ثم فانه
يجوز الجمع بين المكافاة عنه وبين بدل التفرغ (١) .

وتنص المادة ٢٠٨ من اللائحة التنفيذية بقانون تنظيم الجامعات الصادر
بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١١ لسنة ١٩٥٩ على أن « يمنح اعضاء هيئة
التدريس والمعيدون وسائر القائمين بالتدريس فى كليات الجامعات مكافآت

(١) سبق ان اقرت الجمعية العمومية فى الفتوى رقم ٤٦٥ بتاريخ ١٩٥٧/٨/٢١ ان
المقصود بالعمل الاضافي هو العمل المتصل بالعمل الاصيل الذى تقتضى الوظيفة اداؤه فلا يتناول
التخصيص للمهندس فى أن يزاول فى غير اوقات العمل الرسمية اعمالا لدى جهة غير حكومية
(كتابنا فتاوى الجمعية العمومية تائفة ٢٩١ ص ٤٨١) .

مالية بالفئات المبينة بعد عند ندبهم للاقاء دروس أو محاضرات أو القيام بتمارين عملية في غير جامعاتهم ، وينحون مكافآت بالفئات المذكورة عند قيامهم بالقاء دروس أو محاضرات أو تمارين عملية في جامعاتهم اذ زاد عدد ساعات الدروس والمحاضرات والتمارين العملية التي يقومون بها اسبوعيا على ثمان ساعات بالنسبة الى الاساتذة وعشر بالنسبة الى الاساتذة المساعدين وتمنع المكافأة عن التقدير الذي يزيد على هذا النصاب ٥٠٠ ، وتنص المواد من ٢١٢ الى ٢٣٠ من اللائحة المذكورة - الخاصة بمكافآت الامتحان - على الامتحانات التي يمنح عنها مكافآت لاعضاء هيئة التدريس ومدرسي اللغات والمعيدين المعينين بصفة أصلية في الكلية .

ومن حيث أنه وفقا للقواعد المتقدمة ، فلما كانت الدروس والمحاضرات التي يندب أعضاء هيئة التدريس للقيام بها في كلياتهم زيادة على النصاب القانوني المقرر وكذلك أعمال الامتحانات تعتبر امتدادا لعملهم الاصيل وتكيلة له ، ومن ثم فلا يجوز الجمع بين المكافأة بينها وبين بدل التفرغ أما الاعمال التي يندبون اليها في غير كلياتهم سواء في نفس الجامعة أو في جامعة أخرى فانها تعتبر عملا آخر غير العمل الاصيل المنوط بهم ولهذا فلا يسرى عليها حظر عدم الجمع بين بدل التفرغ وبين المكافأة عن الاعمال الاضافية على النحو السالف بيانه . ولهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه لا يجوز لاعضاء هيئة التدريس والمعيدين بكلية الهندسة بجامعة عين شمس أن يجمعوا بين بدل التفرغ المقرر للمهندسين بمتقضى القرار الجمهوري رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ وبين المكافأة عن الدروس والمحاضرات والتمارين العملية الزائدة على النصاب وأعمال الامتحانات التي يندبون للقيام بها في كليتهم .

٦٥٥ (١٩٦٢/١٠/١١)

٨٥٩ - جواز ندب الموظفين الفنيين وكلية الهندسة للقيام بالتدريس العمل في القسم الكلية - جواز الجمع بين بدل التفرغ المقرر للمهندسين وبين المكافأة عن التدريس بالنسبة هؤلاء .

فيما يتعلق بمدى جواز ندب الموظفين الفنيين بكلية الهندسة بجامعة عين شمس من غير أعضاء هيئة التدريس - للقيام بالتدريس العملي في أقسام كلية الهندسة ومدى جواز جمعهم بين المكافأة عن هذا التدريس وبين بدل التفرغ المقرر منحه للمهندسين فإن المادة ٢١٠ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات تنص على أن يمنح من يندب للتدريس من غير أعضاء هيئة التدريس والمعيدين مكافأة تعادل ٢٪ من مبدأ مربوط الدرجة عن الدرس الواحد اذا كان موظفا عاملا ، فإن لم يكن موظفا عاملا عين مجلس

الجامعة المختص مكافأة بما لا يتجاوز ثلاثة جنيهاً عن الدرس الواحد
وبين من هذا النص أنه يجوز التذب للتدريس من غير أعضاء هيئة التدريس
والعبدن ، مقابل مكافأة تحدد بالكيفية المبينة بالمادة المذكورة .

ولما كان الثابت من كتب الجامعة أن العمل الاصلي المنوط بهؤلاء
المهندسين هو صيانة الآلات في المعامل واعدادها للتدريس أما العمل المطلوب
تدبهم اليه فهو المعاونة في التدريس العمل فانه تطبيقاً للاحكام المتقدمة تكون
هذه الاعمال الاخيرة منبئة الصلة بعملهم الاصلي ولهذا فلا يرد عليها حظر
الجمع بين بدل لتفرغ وبين المكافأة عن هذه الاعمال .

٦٥٥ (١١/١٠/١٩٦٢)

٨١٠ - مهندسو الاذاعة - أجور اضافية - جواز جمعهم بينها وبين بدل التفرغ المقرر
بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ بشأن بدل التفرغ للمهندسين - عدم استحقاق هؤلاء مكافأة
السهرة الا باعتبارها عملاً اضافياً - لا ينفي من ذلك صدور القرار الجمهوري رقم ١٨٣ لسنة
١٩٥٨ بتنظيم هيئة الاذاعة أو القرار الجمهوري رقم ١٣٦١ لسنة ١٩٥٨ بزيادة النظام الداخلي
لهيئة الاذاعة .

كان ديوان المحاسبة قد استطلع رأى الجمعية العمومية للقسم
الاستشاري في مدى جواز الجمع بين المكافأة التي تمنح لمهندسي الاذاعة نظير
ما يقومون به من أعمال اضافية ، والمكافأة التي ينالونها مقابل العمل كمرافقي
سهرة (١) وبين بدل التفرغ الذي يتقاضونه بصفتهم مهندسين .

وقد انتهى رأى الجمعية بجلستها المنعقدة في ١٤ من يناير سنة
١٩٥٩ (٢) الى أن مهندسي الاذاعة يستحقون مكافآت عن الاعمال الإضافية ،
ويظل استحقاقهم لها قائماً حتى بعد ١٣/٧/١٩٥٧ (تاريخ العمل بالقانون
رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ بشأن بدل التفرغ للمهندسين) مع ملاحظة عدم
تجاوز المكافأة ٢٥٪ من المرتب الاصلي ، وان استحقاقها في هذه الحدود لا
يكون الا من ٢٦/١٢/١٩٥٣ (تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٥٣ لسنة ١٩٥٣
المعدل للمادة ١٣ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن الاذاعة) ، وانهم لا
يستحقون عن السهرة مكافأة الا باعتبارها عملاً اضافياً .

ويرى ديوان الموظفين أن الجمعية لم تعرض في هذه الفتوى لبيان أثر

(١) قررت الجمعية العمومية في الفتوى رقم ٥٧ بتاريخ ١١/١٠/١٩٥٩ أن مكافأة السهرة
لا تعدو وان تكون مكافأة عن عمل اضافي (كتبنا فتاوى الجمعية العمومية قاعدة ٢٠٣ - ٥٠١)
(٢) هذه الفتوى منشورة بؤلفنا فتاوى الجمعية العمومية قاعدة ٢٩٥ ص ٤٨٦ .

- صدور القرار الجمهورى رقم ١٨٣ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم الاذاعة والقرار الجمهورى رقم ١٣٦١ لسنة ١٩٥٨ المتضمن لائحة النظام الداخلى لهيئة الاذاعة - على مبدأ الجمع بين المكافأة الإضافية المقررة بالمادة ١٣ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٣ صالف الذكر ، وبدل التفرغ وكذا مكافأة السهرة .

ولهذا يطلب الديوان إعادة عرض المسألة على الجمعية العمومية لإبداء الرأى فيها فى ضوء القرارين الجمهوريين رقمى ١٨٣ لسنة ١٩٥٨ و ١٣٦١ لسنة ١٩٥٨ المشار اليهما .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة فى ١٨ مايو سنة ١٩٦٠ فاستبان لها أن الرأى الذى انتهت اليه بجلستها المنعقدة فى ١٤ من يناير سنة ١٩٥٩ قد بنى على أن المادة ١٣ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ المعدلة بالقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٣ التى تقضى بأنه « استثناء من قاعدة سريان الاحكام المقررة فى قانون موظفى الدولة والقوانين الاخرى المنظمة لشئون التوظيف يتقاضى موظفو الاذاعة أجرا اضافيا لا يزيد على ٢٥٪ من مرتباتهم نظير ما يقومون به من عمل يمتد الى غير ساعات العمل فى الحكومة » - على أن هذه المادة تخرج مهندسى الاذاعة من عموم الحكم المقرر فى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ ثم فى القرار الجمهورى رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ الصادر تطبيقا للقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ والقاضى بحظر الجمع بين بدل التفرغ وبين المكافأة عن ساعات العمل الإضافية . ولئن كان القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ صالف الذكر والقوانين المعدلة له قد ألغى بالقانون رقم ٥٩٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن الاذاعة المصرية الا أن حكم المادة ١٣ من القانون الاول قد بقى ساريا طبقا للمادة ١٧ من القانون رقم ٥٩٢ لسنة ١٩٥٥ والتى نصت على أن يستمر العمل بالقواعد السارية قبل صدوره على موظفى ومستخلى وعمال الاذاعة حتى تصدر لائحة النظام الداخلى . وقد بينت المذكرة الايضاحية للقانون المذكور أسباب ايراد حكم المادة ١٧ منه فقالت بأنه أريد به اتقاء حدوث الفراغ الناجم من الفاء القانون القديم فى الفترة ما بين الفاء القانون القائم وصدور لائحة النظام الداخلى التى مستكمل بيان القواعد الخاصة بشئون الموظفين والشئون المالية والادارية . وواضح من ذلك أن بقاء العمل بالقواعد التى كانت سارية على موظفى الاذاعة قبل صدور القانون رقم ٥٩٢ لسنة ١٩٥٥ موقت بأجل معين ، وهو تاريخ صدور لائحة النظام الداخلى للاذاعة على أن تكون هذه اللائحة متضمنة للاحكام الخاصة بموظفى الاذاعة .

ومن حيث أن صدور القرار الجمهورى رقم ١٨٣ لسنة ١٩٥٨ ، الخاص بتنظيم الاذاعة والقرار الجمهورى رقم ١٣٦١ لسنة ١٩٥٨ بلائحة النظام الداخلى للاذاعة - لا يغير من الوضع المتقدم شيئا ، وليس من شأنه انهاء الاجل الذى حدد للعمل بالقواعد التى كانت سارية على موظفى الاذاعة قبل صدور

القانون رقم ٥٩٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن الإذاعة ذلك لانه وان يكن ظاهر المادة ١٧ من القانون الاخير يوحى بأن العمل بالقواعد السارية على موظفي الإذاعة قبل صدوره ينتهي بمجرد صدور لائحة النظام الداخلي للإذاعة وهي اللائحة التي نصت المادة ٦ منه على أن يكون صدرها بقانون ، أنه وان يكن ظاهر النص يوحى بما سلف ، الا أن الغاية من تقرير حكمه والحكمة من توقيته بالأجل المذكور يدل كلاهما على أن هذا الظاهر ليس هو المقصود باطلاق لان المادة ١٧ حين جعلت من صدور لائحة النظام الداخلي للإذاعة ، أجلا تنتهي به المدة المقررة للعمل بالقواعد السارية من قبل على موظفي الإذاعة - انما قيدت ذلك ضمنا بشرط أن تكون هذه اللائحة قد تضمنت بيان القواعد الخاصة بشئون الموظفين على ما يستفاد من عبارات المذكرة الإيضاحية للقانون المشار اليها .

وعلى مقتضى ما سبق - فانه لما كان القرار رقم ١٨٣ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم الإذاعة قد نص في المادة ٥ منه على أن يضع مجلس الإدارة مشروع اللائحة الداخلية للمؤسسة . وكذلك اللوائح الخاصة بالميزانية وشئون الموظفين والحسابات ، ويصدر بها قرار من رئيس الجمهورية وينص في المادة ٦ منه على أن « يستمر النظام المعمول به في الإذاعة حاليا طبقا لأحكام القانون رقم ٥٩٢ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القرار أو مع القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن المؤسسات العامة ، وذلك حتى تصدر القرارات التنظيمية للعمل » - فان مؤدى ذلك أن القرار الجمهوري بتنظيم الإذاعة قد أكد الحكم الوارد في المادة ١٧ من القانون رقم ٥٩٢ لسنة ١٩٥٥ ، وإعادة تقريره بالنص عليه ، ولكنه فصل بين اللائحة الداخلية للإذاعة ، وبين اللوائح الخاصة بالموظفين والحسابات فلم يضمن اللائحة الاولى أى حكم من الاحكام الخاصة بالموظفين وأشار الى صدور لائحة خاصة بهذه الاحكام . ولما تصدر هذه اللائحة بعد . وبهذا فان الاجل الذي حدد لانهاء العمل بالاحكام التي كان معمولا بها قبل صدور القانون رقم ٥٩٢ لسنة ١٩٥٥ قد أصبح تاريخ صدور اللائحة الخاصة بموظفي الإذاعة بدلا من تاريخ صدور « لائحة النظام الداخلي » يدل على ذلك أن نصوص القرار رقم ١٣٦١ لسنة ١٩٥٨ بلائحة النظام الداخلي للإذاعة تنظم جميعها اختصاصات كل من مجلس الإدارة ومدير الهيئة وكيفية مباشرة هذه الاختصاصات ، دون أن تعرض صراحة ولا ضمنا لبيان أى حكم خاص بموظفي الإذاعة .

وبين مما تقدم أن اللائحة الخاصة بشئون موظفي الإذاعة لما تصدر بعد ومن ثم فان الاحكام التي كان معمولا بها قبل صدور القانون رقم ٥٩٢ لسنة ١٩٥٥ تظل سارية على نحو ما انتهت اليه الجمعية في فتواها المشار اليها في كتاب ديوان الموظفين ولا أثر لصدور القرارين الجمهوريين رقم ١٨٣ لسنة ١٩٥٨ ورقم ١٣٦١ لسنة ١٩٥٨ المشار اليهما في كتاب الديوان آنف

الذكر ، على الراى المذكور الذى صدر صحيحا متفقا مع احكام القوانين والقرارات النافذة وقت صدوره ومنها القراران الجمهوريان السالف ذكرهما .

لهذا انتهى راي الجمعية الى تأييد فتواها السابقة فى هذا الموضوع .

٤٧٥ (١٩٦٠/٥/٣٠)

(تعليق)

صدر بتنظيم الاذاعة القرار الجمهورى رقم ٧١٧ لسنة ١٩٥٩ ثم صدر بتنظيمها القرار الجمهورى رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٦ وبمقتضاها اعتبرت الاذاعة هيئة عامة ويسرى على العاملين بها القواعد التى تنظم شئونهم بما لا يتعارض مع احكام هذا القرار .

٨١١ - بدل التفرغ المستحق للمهندسين - الاستمرار فى الحسم منه بمقدار الزيادة المترتبة على تطبيق قواعد التيسير الصادر بها قرار مجلس الوزراء فى ١٧/٥/١٩٥٠ - اعتبار هذا الحسم فى حكم الصحيح بنص القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ .

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ بشأن بدل التفرغ للمهندسين نصت على أن « يعتبر فى حكم الصحيح الحسم الذى تم من بدل التخصص وفقا لاحكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ » وبالإطلاع على قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ يبين أنه وضع قواعد خاصة بالترقيات ومنح علاوات معينة لبعض الموظفين والمستخدمين ولما كانت بعض طوائف الموظفين قد منحت منذ سنة ١٩٤٥ مرتبا اضافيا مثل بدل التخصص وبدل التفرغ ٠٠٠٠ الخ . وينتفع بزيادة قرار مجلس الوزراء المشار اليه على أن « الموظف الذى منح منذ سنة ١٩٤٥ مرتبا اضافيا مثل بدل التخصص وبدل التفرغ ٠٠٠٠ الخ . وينتفع بزيادة فى ماهيته نتيجة تطبيق القاعدة المشار اليها يخصم من المرتب الاضافى الذى يستولى عليه ما يوازى مقدار هذه الزيادة ٠٠٠٠ »

ومن حيث أنه تطبيقا لهذا النص جرت الهيئة على خصم الزيادة نتيجة تطبيق قواعد التيسير الصادر بها قرار مجلس الوزراء سالف الذكر من بدل التخصص واستمرت فى الحسم رغم صدور القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة الذى لم يتضمن حكما مماثلا للحكم الذى ورد بقرار مجلس الوزراء المذكور . وقد سبق للجمعية العمومية للقسم الاستشارى أن رأت بجلستها المنعقدة فى ١٨ من مارس سنة ١٩٥٦ عدم جواز الحسم من بدل التخصص بالنسبة للزيادة فى المرتبات الناشئة عن تطبيق قواعد التيسير وذلك اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٥٢ تاريخ نفاذ

قانون نظام موظفي الدولة لالغائه قاعدة الخصم سائلة الذكر ضمناً بعدم النص عليها . وقد تأييدت هذه الفتوى بحكم المحكمة الإدارية العليا الصادرة بتاريخ ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥٦ (حكما في الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٢ القضائية) (١) :

ومن حيث أن القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر قضى بأن يعتبر في حكم الصحيح كل خصم تم من بدل التخصص تطبيقاً لقاعدة الخصم التي وردت بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ فمن ثم لا تجوز المطالبة برد الفروق الناشئة عن إجراء هذا الخصم في أي وقت سابق على تاريخ نفاذ القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر ولذلك انتهى الرأي الى عدم أحقية مهندسى الهيئة في استرداد الفروق الناشئة عن تطبيق قواعد التيسير والسابق خصمها من بدل التخصص .

(١٠٠٠ / ١٠ / ١٩٦٣)

٨١٢ - قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ في شأن منح بدل تفرغ للمهندسين - تغييره مهندسى الرى في الجمع بين بدل التفتيش وبدل التخصص أو منحهم بدل التفرغ الكامل وحده - انتهاء حق الخيار المقرر لهؤلاء المهندسين بمضى مدته أو باستعماله - عدم جواز العلول عن الرغبة التي يبديها للمهندس سواء قبل انقضاء المدة المحددة أو بعد انقضاءها .

تنص المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ في شأن منح بدل التفرغ للمهندسين على أنه « لا يجوز الجمع بين بدل التفرغ وبين بدل التفتيش أو المكافأة عن ساعات العمل الإضافية ، ومع ذلك يجوز لمهندسى الرى الموجودين حالياً في الخدمة أن يختاروا خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القرار الجمع بين بدل التفتيش وبدل التخصص طبقاً للقواعد المعمول بها الآن بشأن الخصم من هذا البدل أو منحهم بدل التفرغ المنصوص عليه في المادة الثانية وحده كاملاً » .

ويخلص من هذا النص أن حق الخيار المقرر لمهندسى الرى ينتهى بأقرب الاجلين انقضاء ثلاث سنوات على تاريخ العمل بالقرار الجمهورى المذكور أو ابداء المهندس رغبته في الحصول على بدل التفرغ بدلا من الجمع بين بدل التفتيش وبدل التخصص بالقواعد المعمول بها في شأن الخصم منه (وهو خصم الزيادة في اعانة الغلاء طبقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من فبراير سنة ١٩٥٠ من قيمة بدل التخصص) فاذا أبدى مهندس الرى هذه

الرغبة استنفذ حقه في الخيار والتزم باختياره ولا يصح له نقضه والعدول عنه سواء قبل انقضاء السنوات الثلاثة المذكورة أو بعد انقضائها .

ولا يغير من ذلك أن يبنى مهندس الرى عدوله على أن اختياره قام على فهم خاطئ منه للقانون في شأن مدى الخصم من بدل التخصص ، وأنه لو كان الفهم الصحيح لذلك الذى انتهى اليه رأى الجمعية العمومية للتقسيم الاستشارى تحت نظره عند الاختيار لآثر في رغبته ولكان اختياره ما طلب عند استعماله اياه أول مرة ، ذلك لان رأى الجمعية العمومية انما يكشف عن حكم القانون القائم باعتبار الحكم الصحيح من وقت العمل بالقانون الذى تم الاختيار فى ظله ، فالجمعية العمومية لا تضيف برأياها حكما للقانون وبالتالي يكون الاختيار قد تم فى ظل قواعد لم يعدل منها الى غيرها واذا كانت هذه القواعد قد تعرضت لبحث أوضح صحة تفسيرها فان ذلك لا يؤثر فى سلامة الاختيار وإلزامه لصاحبه وليس من شأن التفسير السليم لقواعد إعانة الغلا أن يضيف حكما جديدا للمادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بحيث يكون للمهندس أن يعدل عن اختياره خلافا لما يبين من واضح سياق تلك المادة .

ولا وجه لقياس هذه الحالة على ما ارتأته الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة فى ٥ من يونية سنة ١٩٦٥ فى شأن تحديد ميعاد الاختيار المنصوص عليه فى المادة الثانية من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ للمأذونين الذين يشغلون بالتدريس واعتبار هذا الميعاد من تاريخ علم المأذونين بفتوى الجمعية العمومية التى انتهت الى عدم جواز اشتغال المأذونين بالتدريس لا من تاريخ العمل بالقانون المذكور طبقا لمادته الثانية ، (١) لا وجه لهذا القياس لان الامر فى حالة المأذونين قد طبع بالشك والغموض بالنسبة الى مدى اعتبار المأذونية وظيفية فى تطبيق ذلك القانون وعن وقت صدوره حتى حسم الامر بفتوى الجمعية العمومية وقبل ذلك ثار الجدل عميقا فى هذا الشأن حتى ليحوز القول بأن تنفيذ هذا القانون على المأذونين كان متوقفا على تفسير أحكامه وايضاح مفهومه ، وذلك بعكس الحال فى شأن مهندسى الرى - فى الجبلية المروضة - لان نص المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه لا يمتوره أى ظل من الشك فى فهم مقصوده ومن ثم لا يسوغ القول بأن تطبيقه يتوقف على تفسير أحكامه .

لذلك انتهى الرأى الى أن حق الخيار المقرر لمهندسى الرى فى المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل التفرغ للمهندسين ينتهى بضى مدة الخيار إلى باسعمال هذا الحق ولا يجوز بعد ذلك إعادة الاختيار بعد انتهاء الحق فيه بانقضاء مدته .

(تعليق)

سبق أن انتهت الجمعية العمومية في الفتوى رقم ٤٨٧ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٤ إلى أن القاعدة التي أقرها القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ والقرار الجمهوري المنفذ له رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن عدم جواز الجمع بين بدل التخصص وبدل التفتيش سارية على كافة طوائف المهندسين الذين منحهم هذا القرار بدل تفرغ مع استثناء مهندسى الرى الذين حولهم حق الحيار المشار اليه في المادة الثانية على النحو المبين في المادة الثالثة (كتابنا فتاوى الجمعية العمومية ق ٢٩٢ ص ٤٨٢) .

٨١٣ - بدل تفرغ - استحقاقه - ايلاد للمهندس في اجازة دراسية يعوتب لدواصة هندسية مرتبطة بعمله - عدم انقشاع رابطة التوقف - اعتبار دواسته اثناء الاجازة استمرارا لعمله الاصل .

ان علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح التي تصدر في هذا الشأن ومركز الموظف مركز قانوني عام يخضع في تنظيمه لما تقرره هذه القوانين واللوائح من احكام ويتفرع عن ذلك أنه اذا تضمنت نظم التوظيف مزايا للوظيفة أو للموظف وشرطت للانفاذة منها شروطا فان حق الموظف في الانفاذة منها يكون منوطا بتوافر تلك الشروط ، فان توافرت في حقه فلا يجوز حرمانه منها متى توافرت شرائطها .

ومن حيث أن الفقرة الاولى من المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين تنص على أن « يمنح بدل تفرغ للمهندسين الحائزين على لقب مهندس بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه بشرط أن يكونوا شاغلين لوظائف هندسية مخصصة في الميزانية لمهندسين وأن يكونوا مشغولين بصفة فعلية بأعمال هندسية بحتة أو قائمين بالتعليم الهندسي » .

ويؤخذ من هذا النص أن منح بدل التفرغ منوط بتوافر شروط ثلاثة هي :

اولا : أن يكون الموظف حائزا على لقب مهندس بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ في شأن نقابة المهن الهندسية .

ثانيا : أن يكون شاغلا لوظيفة هندسية مخصصة في الميزانية لمهندس أو أن يكون قائما بالتعليم الهندسي .

ثالثا : أن يكون مشغولا بصفة فعلية بأعمال هندسية بحتة .

وتفريعا على ذلك فان منح بدل التفرغ منوط بتوافر شروط اذا قامت

بالمهندس يستمر صرفه له مدة وجوده في اجازة طالما ظل شاعلا للوظيفة الهندسية التي كان مشغولا فيها بأعمال هندسية بحتة واستمر صرف مرتب الوظيفة له أثناء الاجازة ذلك أن المشرع حين نظم الاجازات في الفصل السادس من الباب الثاني من القانون قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وعدد أنواعها وهي الاجازات العارضة والاجازات الدورية والمرضية والدراسية والاجازات الخاصة واجازة الوضع لم يقطع صلة الموظف بالوظيفة التي يعمل بها ولم يحرمه من مرتب هذه الوظيفة ومن اياها الابصيرة جزئية في حالة الاجازة المرضية وحين تتجاوز الاجازة المدد المصرح فيها باجازة مرضية بمرتب كامل أو بنصف مرتب أو بربع مرتب بل أنه بالنسبة للأمراض التي يطول أمد الشفاء فيها منح العامل اجازة غير محددة المدة بمرتب كامل حتى يشفى أو تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة الى عمله وذلك في الاحوال التي نص عليها القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ في شأن رعاية الموظفين والعامل المرضى بالدرن والجزام والأمراض العقلية والأمراض المزمنة.

ومن حيث أن المشرع نص في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على نوعين من الاجازات الدراسية اجازة دراسية بمرتب واجازة دراسية بدون مرتب وبين في القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح أحوال منح كل نوع من هذين النوعين من الاجازات ونص هذا القانون في المادة ١٥ على أن يكون منحها لتحقيق غرض من الأغراض المبينة في المادة الأولى من هذا القانون وهي القيام بدراسات علمية أو فنية أو عملية أو الحصول على مؤهل علمي أو كسب مران عملي وذلك لسد نقص أو حاجة تقتضيها مصلحة عامة كما تطلبت المادة ١٨ من هذا القانون شرطا أساسيا في منحها أن تكون الجهة التي يتبعها الموظف في حاجة ماسة الى نوع الدراسة التي سيقوم بها وأن تكون هذه الدراسة ذات صلة وثيقة بعمله الذي يقوم به .

ولما كانت الاجازة ايا كان نوعها سواء كانت دورية أو مرضية أو دراسية أو استثنائية لا تقطع صلة الموظف بالوظيفة التي كان شاعلا لها وهذا هو الشأن بالنسبة للمهندس الذي يشغل وظيفة هندسية ويمنح اجازة دراسية ومتى كانت الاجازة الدراسية بمرتب فانه لا يجوز طبقا للمادة ٤٨ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ شغل وظيفته مدة الاجازة بمرتب وعلى ذلك فان دراسته خلال الاجازة تعتبر امتدادا لعمله الاصيل بحسب النصوص السابقة مما لا يسوغ معه حرمان المهندس من بدل التفرغ خلال الاجازة الدراسية شأنها في ذلك شأن أنواع الاجازات الاخرى التي نص عليها قانون العاملين والتي يكون منحها بمرتب ما دام أن قانون البعثات لم يحرمه منها .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى أن المهندس الموفد باجازة دراسية

بمرتب لدراسة هندسية مرتبطة بعمله يستحق بدل التفرغ المقرر بقرار
رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ .

٥٦٧ (١٩٦٧/٥/١١)

ثانيا : بدل تفرغ للاطباء

٨١٤ - سرد التشريعات المنظمة لبدل التفرغ المقرر للاطباء الشاغلين لوظائف بالحكومة

- مناط استحقاقه هو شغل الطبيب لوظيفة تقتضي الحرمان من مزولة مهنته في الخارج - عدم
استحقاق هذا البديل عن المدة الواقعة بين تاريخ فصل الطبيب لانقطاعه وتاريخ اعادته الى الخدمة
تقليدا لحكم محكمة القضاء الاداري بالغاء قرار فصله .

بتاريخ ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ صدر قرار وزاري بانهاء خدمة
الدكتور الطبيب من الدرجة الاولى بوزارة الصحة لانقطاعه عن العمل
خمس عشر يوما دون اذن أو عذر مقبول . فاقام سيادته الدعوى رقم ٩٥٦
لسنة ١٢ قضائية أمام محكمة القضاء الاداري طاعنا في قرار انهاء الخدمة
المشار اليه بالالغاء . وفي ٦ من يناير سنة ١٩٦٠ قضت المحكمة بالغاء
القرار الخاص بانهاء خدمته مع ما يترتب على ذلك من آثار .

وتنفيذا لهذا الحكم أصدرت الوزارة القرار رقم ٧٥٨ في ٢٤ من ديسمبر
سنة ١٩٦٠ باعادته الى عمله وصرف مرتبه عن مدة فصله ماعدا مرتب بدل
طبيعة العمل .

وقد طالب الدكتور (.) بصرف البديل عن المدة من تاريخ فصله
الى تاريخ اعادته الى الخدمة ، وقدم اقرارا بأنه لم يزاول مهنة الطب أثناء
مدة الفصل .

وباستطلاع رأي ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الصحة بمجلس الدولة
رأت بكتابها رقم ٨٠ المؤرخ اول أبريل سنة ١٩٦١ أن مرتب طبيعة العمل
يأخذ حكم المرتب ، وأن المقرر أن الاجر مقابل العمل ، فإذا لم يؤد الموظف
عملا فانه لا يستحق اجرا الا اذا كان عدم أدائه لعمله راجعا لحظا من جهة
الادارة وتسبب عنه حرمان الموظف من مرتبه فانه يكون مستحقا لتعويض .
غير انه وان كان المرتب هو خير أساس لتقدير التعويض الا أنه لا يرتبط به
لزما - فقد يساوى التعويض المرتب الذي كان يتقاضاه الموظف وقد يختلف
عنه زيادة أو نقصا وذلك تبعا لمقدار الضرر الذي عاد على الموظف بسبب
حرمانه من عمله وبالتالي من مرتبه . وانتهت الادارة الى أنه اذا اطمأنت
الوزارة الى اقرار الطالب بعدم مزاولته المهنة خلال مدة فصله وتيقنت من أنه
لم يستفد فوائد أخرى خلال هذه المدة ما كان يستفيدها لو ظل في وظيفته ،
فلا مانع في هذه الحالة من صرف راتب طبيعة العمل اليه .

غير أن الوزارة ترى أنه وإن لم يثبت لها ما إذا كان الدكتور قد راول المهنة خلال مدة فصله أو لم يزاولها ، إلا أنه لم يكن ثمة ما يحول دون مزاولته المهنة طيلة السنوات الثلاث التي ظل فيها بعيداً عن خدمة الحكومة ، فإذا كان قد تقاعس عن ذلك فإنه يجب أن يتحمل نتيجة تقاعسه ، وإن بدل طبيعة العمل إنما يمنح للطبيب توصيهاً له عن حرمانه من مزاولته مهنته في الوقت الذي يكون فيه موظفاً عمومياً حتى يتفرغ كليةً لحصله بالوزارة وهو أمر لم يكن متحققاً في الدكتور طيلة مدة فصله .

فبان لها من استعراض وقائع الموضوع وفتوى ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الصحة ان القرار الوزاري رقم ٧٥٨ بتاريخ ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ باعادة الدكتور ٠٠٠٠٠ المفضول الى العمل تنفيذا للحكم الصادر لصالحه في الدعوى رقم ٩٥٦ لسنة ١٢ القضائية ليس من شأنه استحقاق الطبيب المذكور لراتبه الذي كان يتقاضاه خلال مدة فصله ذلك ان استحقاق المرتب رهن بقيام الموظف بالعمل - فاذا كان خلال مدة فصله لم يؤد عملا للوزارة فانه بداية واعمالا للقاعدة المتقدمة لا يستحق اجرا - وانما قد يستحق الموظف تعويضا اذا ما توافرت مسئولية الادارة باركانها المعروفة وهم الخطأ والضرر وعلاقة السبب بين هذين العنصرين .

وقد تقرر بدل مرتب طبيعة العمل في أول الامر بقرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٤ من يولية سنة ١٩٤٨ ، ٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ ، ١١ من اغسطس سنة ١٩٥٣ و اخيرا بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ الذي يقرر في المادة الثامنة منه منح جميع الاطباء الشاغلين لوظائف تقتضي الحرمان من مزاوله المهنة في الخارج (كل الوقت) بدل تفرغ بالكامل بواقع ١٨٠ جنيها سنويا وذلك استثناء من احكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٩ فبراير سنة ١٩٥٠ ، ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ كما نصت المادة الحادية عشرة من ذات القرار على جواز نوابا طباء نصف الوقت الذين تتطلب وظائفهم التفرغ للعمل كل الوقت مع غلق عناذاتهم مقابل تعويضهم ببدل عبادة في

فترة الندب كما يجوز نقسل الطبيب الى وظيفة كل الوقت وفي هذه الحالة تسرى عليه أحكام هذا القرار مع حرمانه من بدل العيادة .

ويستفاد من هذه الاحكام أمران - الاول ان مرتب بدل طبيعة العمل أو بدل التفرغ كما اسماء القرار الجمهوري رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ يمنح للاطباء الشاغلين لوظائف تقتضى الحرمان من مزاولة المهنة فى الخارج أى أطباء كل الوقت ، والحكمة من تقرير هذا البديل هر حرمان الطبيب من مزاولة مهنته فى الخارج . والثانى ان شغل الطبيب لوظيفة كل الوقت رهن بإرادة الادارة وليس متوقفا على رغبة الطبيب ، ومن ثم فإنه فى كل حالة يرتفع فيها عن الطبيب حظر مزاولة مهنته فى الخارج ، فإنه لا يكون مستحقا لهذا البديل .

ولما كان الدكتور ٠٠٠٠ أثناء فصله من الخدمة ، حرا فى مزاولة مهنته فى الخارج فإنه على مقتضى الحظر المتقدم لا يكون مستحقا لبديل مرتب طبيعة عمل سواء زاول المهنة خلال هذه الفترة لم يزاولها - اذ أن امتناعه من مزاولتها كان بإرادته وحده دون دخل للوزارة ، ومن ثم فإن هذا البديل لا يدخل ضمن عناصر التعويض عن الضرر الذى لحقه من جراء فصله .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أن الدكتور ٠٠٠٠ لا يستحق بدل مرتب طبيعة عمل عن المدة الواقعة بين تاريخ فصله وتاريخ اعادته الى الخدمة بوزارة الصحة .

(١٨ / ٢ / ١٩٦٢)

٨١٥ - صدور التكليف استنادا الى القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن التبعة العامة - اعتبار المكلف طبقا لهذا القانون فى حكم الممار أثناء مدة تكليفه - عدم استحقاق المكلف طوال مدة تكليفه بمل التفرغ للقرر لوظيفته الأصلية .

مضى كان التكليف قد صدر استنادا الى أحكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن التبعة العامة معذلا بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٣ الذى تنص المادة ٢٣ منه على أن يعامل من يكلف أو يستدعى طبقا لاحكام هذا القانون معاملة المجند وذلك بالنسبة الى تعيينه فى الحكومة أو مصالحها أو الهيئات العامة واعتباره فى حكم الممار أثناء مدة تكليفه واستدعائه ، وهى التى جاءت صريحة فى اعتبار المكلف أو المستدعى فى حكم الممار وفقا لاحكام القانون المذكور ومعاملته على مقتضى هذا الوضع طوال فترة تكليفه أو استدعائه .

ومن حيث أنه سبق للجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع أن انتهت بجلستها المنعقدة فى ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ و ٢٤ من اكتوبر سنة ١٩٦٢ ، ٣ من يولية سنة ١٩٦٣ الى عدم استحقاق الموظف

المعار لبدل طبيعة العمل المقرر له في وظيفته الاصلية وذلك تأسيسا على ان شرط استحقاق بدل طبيعة العمل هو ان يكون الموظف شاعلا احدى الوظائف المقرر لها هذا البدل وقائما بعملها فعلا .

وتقريرا على ذلك ولما كان المكلف - حسبما تقدم - يأخذ حكم المعار فانه لا يستحق بدل طبيعة العمل المقرر لوظيفته الاصلية بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ وهو الموصوف بأنه بدل تفرغ أو عيادة والذي لا يعدو أن يكون في حقيقة تكييفه من بدلات طبيعة العمل التي تمنح بسبب طبيعة الوظيفة وظروفها ولدواعي العمل الذي تقتضيه وان اختلفت مسمياتها ، ذلك أن البدلات التي تقرر لاجراض الوظيفة ، والتي يرتبط منحها بقيام الموظف فعلا بعمل الوظيفة المقررة لها هذه البدلات لا تستحق للموظف الذي لا يقوم بعملها فعلا بسبب كونه معاريا للعمل في وظيفة غيرها .

لذلك انتهى الرأى الى عدم أحقية السيد الدكتور لبدل التفرغ موضوع البحث طوال مدة تكييفه بالقوات المسلحة .

(٦٤٨) ١٩٦٦/٦/١٤

(تعليق)

صدر على اثر هذه الفتوى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٧ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن التعبئة العامة وقد نص على أن « يستبدل بنص الفقرة الاولى من المادة ١٧ من القانون ٨٧ لسنة ١٩٦٠ النص الآتي : تؤدى الوزارات والمصالح ووحدات الادارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها الى العاملين بها طوال مدة استدعائهم او تكليفهم او نديهم المرتبات والاجور والبدلات والعلاوات التي لها صفة الدوام والتي كانوا يتقاضونها من جهة عملهم الاصلية قبل التكليف او الاستدعاء او التندب » . وبذلك نسخ الشارع ما جاء بهذه الفتوى .

٤ - بدل طبيعة عمل

اولا : عوميات .

ثانيا : الماملون بالنطاق العام .

اولا : عوميات

٨١٦ - قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ بتقرير داتب طبيعة عمل لرجال القضاء واعضاء مجلس الدولة وادارة قضايا الحكومة ومن في حكمهم - عدم انتفاع احكامه على الموظفين العاملين بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ومن قبله القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

تنص المادة الاولى من القرار الجمهورى رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ بمنح رجال القضاء وأعضاء النيابة والموظفين الذين يشغلون وظائف قضائية بديوان وزارة العدل أو بمحكمة النقض أو بالنيابة العامة وللأعضاء الفنيين بمجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة والنيابة الإدارية وذلك بالفئات الآتية ٠٠ :

ويبين من هذا النص أن المشرع قد حدد فئات الموظفين الذين يحق لهم الإفادة من القرار الجمهورى المشار اليه على سبيل الحصر - وليس على سبيل المثال وهذه الفئات هي (١) رجال القضاء (٢) أعضاء النيابة العامة (٣) الموظفون الذين يشغلون وظائف قضائية بديوان وزارة العدل أو بمحكمة النقض أو بالنيابة العامة (٤) الأعضاء الفنيون بمجلس الدولة (٥) الأعضاء الفنيون بإدارة قضايا الحكومة (٦) الأعضاء الفنيون بالنيابة الإدارية . وينبنى على ذلك أن مناط الإفادة من البديل المذكور - أن يكون الموظف منتسبا إلى إحدى طوائف الموظفين المشار إليها فإن فقد هذا الشرط لم يكن له ثمة حق فى المطالبة بهذا البديل .

ومن حيث أنه باستظهار الحالة الوظيفية للسيد ٠٠٠ من واقع ملف خدمته - يبين أنه كان يعمل مستشارا مساعدا بقسم قضايا وزارة الاوقاف ثم عين بقتضى القرار الجمهورى رقم ١٩٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى درجة مدير عام بديوان عام وزارة العدل اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٥٩ برأب مستوى مقداره ١٢٠٠ جنيه فى الدرجة (١٢٠٠ / ١٣٠٠ جنيه) ثم نوب للعمل بدار الافتاء المصرية اعتبارا من ٩ من يناير سنة ١٩٦٢ - ثم ألغى نذبه من ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٦٢ والحق للعمل عضوا فنيا بإدارة التشريع بوزارة العدل .

ومن حيث أنه يخلص من ذلك أن السيد المذكور يشغل درجة مدير عام بوزارة العدل - ويخضع بالتالى لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ (ومن قبل لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة) ومن ثم فإنه لا يدخل فى عداد فئات الموظفين الذين يحق لهم الإفادة من أحكام القرار الجمهورى رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ولذلك فإنه لا يستحق رأب طبعة العمل الصادر به هذا القرار .

ولا يغير من ذلك كون السيد المذكور يعمل عضوا فنيا بإدارة التشريع بوزارة العدل إذ لا يدخله هذا العمل فى عداد الموظفين الذين يشغلون وظائف قضائية ذلك أنه يبين من الاطلاع على ميزانية وزارة العدل (عن السنة المالية ١٩٦٤/٦٣) أن الوظائف القضائية بإدارة التشريع قد وردت مقصورة على العاملين بقانون السلطة القضائية - (مدير بدرجة مستشار ووكيل بدرجة

رئيس محكمة ابتدائية ووكيل للتشريع المقارن بدرجة رئيس محكمة ابتدائية وأربعة أعضاء بدرجة قاض (دون المعلمين بأحكام الكادر العام - ومنهم السيد المذكور .

٩٩٤ (١٧/١١/١٩٦٤)

٨١٧ - قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ بتقرير رأب طبعة عمل لرجال القضاء وأعضاء مجلس الدولة وإدارة القضاء ومن في حكمهم - شروط استحقاقه أن يكون الموظف شاغلا إحدى الوظائف الواردة في النص وأن يكون قائما بعمل هذه الوظيفة - اعارة أحد الموظفين إلى وظيفة أخرى تمنع من استحقاقه بدل طبعة العمل المقرر له في وظيفته الأصلية .

تنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ على أن « يمنح رأب طبعة عمل لرجال القضاء وأعضاء النيابة العامة والموظفين الذين يشغلون وظائف قضائية بديوان وزارة العدل أو بمحكمة النقض أو بالنيابة العامة وللأعضاء الفنيين بمجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة وذلك بالفئات الآتية :

جنيه

- ١٤ شهريا للمستشارين ومن في درجتهم وما يعلوها وما يماثلها
- ٩ شهريا لرؤساء المحاكم والنيابات والقضاة ومن في حكمهم .
- ٦ شهريا لوكلاء النيابة ومساعدى النيابة ومن في حكمهم » .

ومن حيث أنه يبين من هذا النص أن المشرع قد قرر منح رأب لرجال القضاء وغيرهم ممن ورد بيانهم في نص المادة الأولى من القرار الجمهوري المذكور وأطلق عليه اسم (رأب طبعة عمل) ، ويستفاد من هذه التسمية المحكمة التي تقرر من أجلها منح هذا الراتب ألا وهي طبعة العمل الذي تستلزمه وظائف معينة حددها الشارع في نص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر . ومن ثم فإنه متى تقرر أن الشارع قد قرر هذا المرتب في واقع الامر لظروف العمل الذي تفرضه الوظائف المشار إليها فالمفروض أن يكون القيام بعمل هذه الوظائف عنصرا من عناصر استحقاق هذا المرتب .

وعلى هذا يكون منطابق استحقاق مرتب طبعة العمل بتوافر شرطين :
الأول : أن يكون الموظف شاغلا لوظيفة من الوظائف التي حددها نص

المادة الأولى المشار إليه .

الثانى : أن يكون الموظف قائما بعمل هذه الوظيفة .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على المادتين ٥١ و ٥٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن نظام موظفى الدولة (١) والمادة ٦٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة أن الاعارة أثرين قانونين :

الاول : انقضاء علاقة الموظف بالوظيفة العامة مدة الاعارة ويتمثل ذلك فى خلو الوظيفة ويترتب على هذا الحل عدم اضطلاع الموظف بأعباء الوظيفة العامة كما يترتب عليه عدم تقاضى الموظف مرتب وظيفته ويجوز شغل الوظيفة بصفة مؤقتة مدة الاعارة .

الثانى : اتصال علاقة الموظف بالوظيفة العامة مدة الاعارة من وجوه هى أن تدخل مدة الاعارة فى حساب المعاش أو المكافأة كما تدخل فى استحقاق العلاوة والترقية .

ومن ثم فإن الأثر الاول هو تخلى الموظف المعار عن أعباء وظيفته فهو لا يشغلها مدة الاعارة من حيث أنها مصدر مالى أى درجة ومن حيث مقتضيات ما ترتبه من عمل وبالمعنى العام لا يشغل الموظف المعار وظيفته طوال مدة الاعارة .

ولما كان من المتعين لاستحقاق مرتب طبيعة العمل أن يكون الموظف شاغلا لوظيفة من الوظائف التى حددها نص المادة الاولى من القرار الجمهورى سالف الذكر فينبى على هذا عدم استحقاق عضو مجلس الدولة المعار لمرتب طبيعة العمل أثناء مدة اعارته .

ولا يسوغ الاحتجاج بأن نص المادة الاولى من القرار الجمهورى المذكور قد ورد عاما شاملا وان حكمة هذا البند متوفرة فى حالة اعارة أعضاء مجلس الدولة للشئون القانونية بالمؤسسة إذ أن ارتباطهم بمجلس الدولة ما زال قائما وتصرف مرتباتهم من الجهة المعارين إليها على أساس مرتباتهم فى الجهة الاصلية . ذلك أن الحكمة من تقرير هذا المرتب تكمن فى طبيعة العمل الذى يقوم به الموظف بالنص فقد قدر المشرع أن عمل القاضى أو عضو مجلس الدولة ... الخ ذو طبيعة خاصة استدعت فى تقديره هذا الراتب . فالراتب غير مقرر للوظيفة فحسب وانما هو مقرر أصلا لما تفرضه هذه الوظيفة من أعباء مفروض أن يكون شاغلا قائما بها تطبيقا لقاعدة عامة أوردها المادة ٧٣ من قانون موظفى الدولة وتقضى بأن يقوم الموظف بنفسه بالعمل المنوط

(١) تقابل المادتين ٤٥ و ٤٦ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

به وأن يؤديه بقعة وأمانة وعليه أن يخصص وقت العمل الرسمي لاداء واجبات وظيفته .

كما لا يسوغ الاستناد الى ارتباط أعضاء المجلس به أثناء مدة الاعارة وأن مرتباتهم تصرف من الجهة المعارين اليها على أساس مرتباتهم في الجهة الاصلية وأن طبيعة الاعارة كنظام قانوني لا يرتب انفصام الصلة بين الموظف المعار ووظيفته الاصلية انفصاماً تاماً والا كان الاجراء نقلاً لا اعارة . ذلك ان هذه الصلة تكون أثناء الاعارة متراخية الى أن تنتهي الاعارة فتعود الصلة بين الموظف الذي كان معاراً وبين وظيفته الاصلية وإذا كانت المؤسسة تصرف للسادة المعارين اليها من أعضاء مجلس الدولة رواتبهم على الاساس الذي يعاملون به في مجلس الدولة فان نص المادة ٦٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ لا يشترط في خصوص المرتب سوى ألا تقل الدرجة المالية للوظيفة المعار اليها عن درجة الوظيفة التي يشغلها فليس هناك اذن مانع من أن يعار العضو الى وظيفة درجتها المالية اعلا من درجة العضو .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم استحقاق السادة المعارين الى المؤسسة من الاعضاء الفنين بمجلس الدولة لبدل طبيعة العمل المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ طوال مدة اعارتهم .

(١٩٦٢/١١/٢٠) ٧٧٩

(١٩٦٢/٧/١٥) ٧٣٨

(١٩٦٦/١٠/١٣) ١٠٤٣

٨١٨ - قرار رئيس مجلس الامة في ٢ من أغسطس سنة ١٩٦٠ - منحه بدل طبيعة عمل للموظفين بالامانة العامة بالمجلس - اقتصاص منح هذا البدل للموظفين العاملين بالمجلس فعلاً - الموظف بمجلس الامة والستدب للعمل خارجه - عدم استحقاقه هذا البدل .

تنص المادة الاولى من قرار رئيس مجلس الامة الصادر في ٢ أغسطس سنة ١٩٦٠ على أن « يمنح الموظفون العاملون بالمجلس بدل طبيعة عمل قدره ٢٥٪ من متوسط مربوط الدرجات أو ربطها الثابت مضافاً اليه ٢٪ من المرتب الاصل عن كل ليلة لمن يستمر عمله منهم الى ما بعد الساعة الثانية عشرة ليلاً وذلك بعد اقصى قدره خمسة وعشرون جنيهاً وبعد ادنى قدره ثلاثة جنيهاً شهرياً » .

وجاء في مذكرة هذا القرار أنه « نظراً الى أن العمل في سكرتيرية المجلس يختلف اختلافاً ظاهراً عن العمل في أى جهاز آخر من أجهزة الدولة فليس هناك ساعات محددة له ، وانتهاء الجلسة ليس هو نهاية عمل الموظف

بل يستدعى الامر بقاء الموظف واستمراره في العمل احيانا حتى الصباح الباكر حيث تكون المواصلات العادية قد توقفت مما يضطر معه الموظفون الى استعمال سيارات الاجرة مما يرهق ميزانيتهم ، ولا يقف عند هذا الحد من الارهاق المادي والبدني فان طبيعة العمل يستدعى عودته في صباح اليوم التالي مهما امتد سهره لمباشرة عمله في جلسات اللجان وفي الاعداد لجلسات المجلس ، فضلا عن أن العمل في المجلس يقتضي مظهرا خاصا لموظفيه يتكبدون في مواجهته نفقات اضافية لا يتحملها غيرهم من موظفي الدولة ونظرا الى أن المكافأة التي تمنح لموظفي مجلس الامة ليست مكافأة اضافية طبقا للتحليل القانوني لاحكام القوانين والقرارات الخاصة بمكافآت العمل الإضافية ... فالعمل الذي يمنح عنه موظفو الامانة العامة مكافآتهم هو العمل الاصيل الرئيسي لغالبيت هؤلاء الموظفين الذي يتعين أن يؤديه في غير الاوقات المحددة بصفة عامة . وكذلك فان هذه المكافآت يتعين أن يراعى فيها ولا شك طبيعة العمل وأهميته ودقته وأداؤه في كثير من الاحيان في مواعيد غير مناسبة وبسرعة قد تكون غير عادية مما يخرج به عن العمل الإضافي العادي الذي يمكن تقديره بعدد الساعات ... »

وجاء في المذكرة المشار اليها ما يلي :

« وواضح أن المقصود بالاقتراح العروض هم الموظفون والعمال الذين يقومون بالخدمة فيه فضلا ... »

ويبين من استقراء المذكرة التي رفعت الى رئيس مجلس الامة في شأن منح الموظفين والعمال والعاملين في مجلس الامة بدل طبيعة عمل أنها حددت بجلاء من يفيد من هذا البديل ومن يستحقه ، وهم الموظفون والعمال الذين يقومون بالخدمة في المجلس فعلا ، فهؤلاء هم الذين قد يستدعى الامر بقاءهم واستمرارهم في العمل وأحيانا حتى الصباح الباكر حيث تكون المواصلات العادية قد توقفت مما يضطرهم الى استعمال سيارات الاجرة مما يرهق ميزانيتهم وهم الذين تستدعى طبيعة عملهم عودتهم في صباح اليوم التالي مهما امتد سهرهم لمباشرة عملهم في جلسات اللجان وفي الاعداد لجلسات المجلس ، وهم الذين يتطلب منهم العمل في المجلس فعلا مظهرا خاصا يتكبدون في مواجهته نفقات اضافية . وهؤلاء الموظفون الذين يعملون في المجلس فعلا وهم الذين عناهم قرار رئيس مجلس الامة بمنح بدل طبيعة العمل هم الذين يتصور استمرارهم في العمل الى ما بعد الساعة الثانية عشرة ليلا ، طبقا لما جاء بنص المادة الاولى من قرار منح بدل طبيعة العمل سالف الذكر .

وان لفظ العاملين الذين عناهم قرار رئيس مجلس الامة انما يعني الموظفين العاملين في المجلس فعلا ، والذين يتكبدون اعباء اضافية بسبب

عدهم فى المجلس ساعات غير محددة ، لا تنتهى بانتهاء الجلسات التى قد تستمر الى ساعات متأخرة من الليل ، بل قد يستدعى الامر بقاء الموظف واستمراره فى العمل حتى الصباح الباكر ثم قد يعود فى صباح اليوم التالى مهما امتد سهره لمباشرة عمله فى جلسات اللجان وفى الاعداد لجلسات المجلس - فكل من لا يتحمل هذه الاعباء الاضافية التى تقتضيها طبيعة العمل فى المجلس ولا يواجه الارهاق المادى والبدنى الذى اريد ببدل طبيعة العمل أن يعوضه ، لا يمكن أن يفيد من أحكام هذا القرار حتى ولو كان من موظفى مجلس الامة الاصلين طالما أنه لا يعمل فى المجلس ذاته .

ولا يقدر فى هذا النظر ولا يغير منه ما أفتت به الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة فى ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ من استحقاق بدل طبيعة العمل للموظف المنتدب دون الموظف المعار (١) ، والتى قامت على أن الموظف المنتدب يشغل قانونا وظيفته الأصلية ويتمتع بمميزاتا ويتناول تعويضاتها المالية وإن لم يؤد عملها - ذلك أن القرار الصادر بمنح بدل طبيعة عمل للموظفين العاملين فعلا فى مجلس الامة - قد حدد فى صراحة من يفيد منه ، وهم الموظفون القائمون بالخدمة فى المجلس فعلا سواء أكانوا أصليين بالمجلس أو موظفين منتدبين الى المجلس من جهات أخرى ويتمتع التزام ما قضى به القرار الذى يعتبر وحدة سند المنح وأساسه وتطبيق القرار على من توارثت فيه الشروط الواردة فى القرار ، ذلك أن البديل - موضوع البحث - إنما تقرر منحه للتعويض عن اعباء ونفقات اضافية ، فمن يتحمل هذه الاعباء والنفقات هو الذى يستحق البديل ، أما من لا يتحملها ولا يتعرض لها فهو لا يستحقها .

وإن بدل طبيعة العمل المقرر للعاملين فى خدمة مجلس الامة ليس منحة يتقاضاها كل موظف بالمجلس ، سواء أكان قائما بالعمل فى المجلس أو كان يعمل خارجه ، وإنما هو بدل مقرر على ما سبق ايضاحه - لمن يتحمل اعباء أو نفقات اضافية تستدعيها طبيعة العمل فى المجلس ذاته ، ومن لا يتحمل هذه الاعباء والنفقات الاضافية لا يمكن أن ينشأ له حق فى تقاضى البديل عنها .

(٤٠٠) (١٩٦٤/٥/١٤)

٨١٩ - تعمل دوائر الحكومة ومؤسساتها العامة كامل رؤاب والوفيات وأجود
لستدعين منها كميات احتياط حدة دعوتهم للخدمة بالقوات المسلحة - عدم شمول هذا الحكم

ما يكون مقراً للوظائف الاصلية من بدلات متصلة بطبيعة العمل فيها - عدم استحقاق من يستحق للخدمة بالقوات المسلحة من شاطئ تلك الوظائف للبدلات المقررة لوظائفهم الاصلية .
تنص المادة ٣١ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة تنص على أن « تتحمل كل من دوائر الحكومة ومؤسساتها العامة كامل رواتب وتعويضات وأجور المستدعين منها كضباط عن مدة دعوتهم للخدمة بالقوات المسلحة » .

ويتعين - في صدد بيان المبالغ التي تتحمل بها الجهات الخدمية والمؤسسات العامة بالنسبة الى المستدعين منها كضباط احتياط - التفرقة بين ما يتقاضاه الموظف من مرتبات أو أجور أو تعويضات مقررة كميزة من مميزات الوظيفة بحيث يكون مناط منحها هو مجرد تعيينه فيها وبين ما يصرف للموظف من بدلات مقابل قيامه فعلاً بعمل ذي ظروف معينة وطبيعة خاصة فيقتصر تحمل الجهات الحكومية والمؤسسات العامة على المرتبات أو الاجور أو التعويضات التي من النوع الاول باعتبارها من مميزات الوظيفة التي يشغلها الموظف والتي رتب حياته على أساسها وذلك دون البدلات المتصلة بطبيعة العمل في الوظائف الاصلية والتي يرتبط منحها بالقيام فعلاً بأداء أعباء الوظيفة التي قرر البديل من أجلها لانتفاء مناط منحها باستدعاء الموظف كضابط احتياط وعدم قيامه بأداء العمل الذي قرر البديل استناداً الى طبيعته الخاصة والظروف المحيطة به .

وقد قضى القرار الجمهوري رقم ١٦٣٩ لسنة ١٩٥٩ بمنح مرتب بدل تفتيش لمفتشي الإيرادات بالهيئة العامة للسكك الحديدية الذين يعملون بأقسام الهيئة وذلك للنهوض بأعباء تلك الوظائف وتشجيع الإقبال عليها نظراً للشقة البالغة التي يكابدها هؤلاء المفتشون في التفتيش على المحطات المنتشرة في قسمهم على مسافات طويلة وحتى يتسنى للمفتشين الظهور بالمظهر اللائق . كما أن مجلس ادارة المصانع الحربية وافق بجلسته المنعقدة في ٧ من فبراير سنة ١٩٥٤ على منح بدل مصانع لجميع المهندسين والموظفين مدنيين وعسكريين ممن يعملون بالمصانع والادارات والأقسام التابعة لها وكان أساس منح هذا البديل هو طبيعة العمل بالمصانع الحربية واختلافه عن العمل بالمصالح الحكومية من حيث المسئولية وساعات العمل وما يتحمله القائمون بالعمل في المصانع من تبعات تتطلب جهوداً مضيئة . وأخيراً فإن القرار الجمهوري رقم ٧٦ لسنة ١٩٦١ بشأن منح بدل طبيعة عمل لخريجي المعهد الصحي قضى في المادة الاولى منه بأن يمنح خريجو المعهد الصحي الذين يشغلون وظائف حكومية بدل طبيعة عمل بواقع خمسة جنيهات شهرياً تصرف بالكامل بشرط قيامهم فعلاً بالأعباء المخصصة لوظائفهم .

وبين مما تقدم أن البدلات الثلاث المشار اليها (بدل التفتيش وبدل

المصانع وبدل طبيعة العمل) انما تتصل بطبيعة العمل في الوظائف الاصلية ومن ثم فان مناط استحقاقها هو القيام فعلا بأعباء الوظائف التي تقررت هذه البدلات من أجل طبيعة العمل فيها ولذلك فهي لا تستحق لمن يستدعي من تلك الوظائف كضباط احتياط لعدم قيامه بأعباء وظيفته الاصلية خلال فترة استدعائه (١)

٥٤٩ (١٩٦٣/٥/٢١)

٨٢٠ - المادة ٣١ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة - نصها على تحمل الحكومة والمؤسسات العامة كامل رواتب وتعويضات وأجور المستدعين كضباط احتياط كافة المقررات المالية المقررة لوظائفهم الاصلية بما فيها بدلات طبيعة العمل التي كانوا يتفاوضونها في هذه الوظائف .

ان المادة ٣١ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة ، كانت تنص - قبل تعديلها بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ - على أنه « تتحمل كل من دوائر الحكومة ومؤسساتها العامة كامل رواتب وتعويضات وأجور المستدعين منها كضباط احتياط عن مدة دعوتهم للخدمة بالقوات المسلحة » .

ومن حيث أن صياغة هذه المادة تؤكد أن تطبيقها يجب أن يتم بحيث لا يستبعد من مستحققات المستدعي كضباط احتياطى ، في وظيفته الاصلية ، أى عنصر من مقرراتها المالية أيا كانت طبيعته وأساس استحقاقه ، والقول بغير ذلك - أى باستبعاد البدلات المقررة في الوظيفة الاصلية من المستحققات المالية للمستدعي - يعطل دلالة لفظ (كامل) الذى صدرت به عبارة الرواتب والتعويضات والاجور الواردة بالنص ويقعده عن انتاج أى أثر له ، ويجعله بالقليل تزييدا لا محال له ، وهو ما لا يجوز - كما أن مثل ذلك القول يجعل لفظ (التعويضات) بدوره عديم الاثر لان الرواتب والاجور تعنى المقررات المالية التي لا تدخل فيها البدلات ، فاذا كان المشرع لم يقصد استحقاق المستدعي بدلات وظيفته الاصلية لاكتفى بذكر الرواتب والاجور وما أورد (التعويضات) في النص أما وقد أوردنا فان ذلك يعبر عن ارادة المشرع في استحقاق المستدعي ميزات الوظيفة الاخرى غير المرتب الاصلى أو الاجر ، ومن ذلك البدلات المقررة في الوظيفة .

(١) عدلت الجمعية العمومية عن هذا الراى بفتراتها المشهورة في القاعدة التالية .

ومن حيث أنه يترتب على ذلك أن المستدعين كضباط احتياط يستحقون طبقا للنص المتقدم ، مختلف البدلات المقررة في وظائفهم الأصلية طوال مدة دعوتهم للخدمة بالقوات المسلحة .

ومن حيث أن هذا النظر تأكد على وجه قاطع بتعديل المادة ٣١ المشار إليها بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ بحيث أصبحت تنص على أنه تتحمل كل من دوائر الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها كامل رواتب وتعويضات وأجور ومكافآت والميزات الأخرى للمستدعين منها كضباط احتياط عن مدة دعوتهم للخدمة بالقوات المسلحة .

وجاء بالمذكرة الإيضاحية لقانون التعديل « كما رؤى تعديل نص المادة (٣١) بما يكفي حسم الخلافات في التفسير التي ثارت بشأن تطبيقها ... وتضمن النص المقترح لهذه المادة مريان حكمها على الشركات التابعة للمؤسسات العامة ... كما أكد أن المقصود بالرواتب والتعويضات والأجور كامل الميزات المقررة للضباط في وظيفته المدنية فلا يجوز أن يكون استدعاؤه لخدمة القوات المسلحة سببا في انقاص شيء منها » .

وظاهر من النص بعد التعديل - في ضوء ما جاء بالمذكرة الإيضاحية - أنه كان مقصودا من باديء الأمر ، ومن قبل التعديل ، ألا يحرم الضباط المستدعى من أي ميزة مالية من ميزات وظيفته الأصلية ، ولا تعدو البدلات المختلفة أن تكون ميزة من هذا القبيل ، الأمر الذي يؤكد النظر السابق بآيانه .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن موظفي الحكومة والمؤسسات العامة الذين يستدعون كضباط احتياط يستحقون طوال مدة استدعائهم بدلات طبيعة العمل التي كانوا يتقاضونها .

٤٠٢ (١٩٦٤/٥/٦)

ثانيا : العاملون في القطاع العام

٨٢١ - جواز تقرير بدل طبيعة عمل للعاملين بالشركات طبقا للقرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ بقرار من مجلس إدارة الشركة - إلغاء هذه اللائحة بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ الصادر باللائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ونقل الاختصاص بتقرير هذا البديل إلى رئيس الجمهورية - لا أثر لذلك على قرارات مجالس إدارة الشركات الصادرة بتقرير بدل طبيعة عمل في ظل اللائحة الملغاة .

إن المادة ٣١ من لائحة نظام موظفي وعمال الشركات الصادرة بالقرار

الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ تنص على أنه « يجوز لمجلس الإدارة أن يمنح الموظفين والعمال الذين يعملون في ظروف خاصة بدل طبيعة عمل بعد أقصى قدره ٥٠٪ من المرتبات المقررة للوظائف التي يشغلونها ٠٠٠ »

ثم صدر القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ، ونص في المادة الثانية منه على أن « تلغى لائحة نظام موظفي وعمال الشركات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ كما يلغى كل نص يخالف أحكام النظام المرافق لهذا القرار ٠٠٠ » ، ونصت المادة ١٠ من لائحة نظام العاملين بالشركات المشار إليها على أنه « يجوز تقرير بدل طبيعة عمل للعاملين بالشركة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح الوزير المختص » .

ولما كانت العبرة في صحة القرار هي بالقوانين التي صدر القرار في ظلها بصرف النظر عما يصدر بعد ذلك من قوانين أو ما يستجد من ظروف يكون من شأنها زوال السند القانوني للقرار ، لذلك فإن القرار الصادر ممن يملك سلطة إصداره قانونا يظل نافذا ولو زال بعد ذلك السند القانوني لسلطة مصدره ، ما دام أنه لم يتقرر العاؤه بنص صريح .

ومن حيث أنه ولئن كانت المادة الثانية من القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قضت بإلغاء لائحة نظام موظفي وعمال الشركات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ وكذلك كل نص يخالف أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ كما قضت المادة العاشرة من هذه اللائحة الأخيرة بجواز تقرير بدل طبيعة عمل للعاملين في الشركة بقرار من رئيس الجمهورية ، وكان مقتضى ذلك زوال السند التشريعي لاختصاص مجلس إدارة الشركة في منح العاملين بها بدل طبيعة عمل ، وانتقال هذا الاختصاص إلى رئيس الجمهورية إلا أنه لا يترتب على ذلك - بالتبعية - إلغاء القرارات التي أصدرتها مجالس إدارة الشركات بمنح بدل طبيعة عمل للعاملين في تلك الشركات في ظل العمل بأحكام لائحة نظام موظفي وعمال الشركات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ واستنادا إلى الاختصاص المخول لها بمقتضى نص المادة ١١ من هذه اللائحة إذ المقصود بالإلغاء في حكم تطبيق نص المادة الثانية من القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ هي أحكام اللائحة القديمة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ وكذلك كل قاعدة تنظيمية تتضمن أحكاما مخالفة للأحكام التنظيمية الواردة في لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ولما كانت القرارات الصادرة من مجالس إدارة الشركات بمنح بدل طبيعة عمل للعاملين في تلك الشركات ليست قرارات تنظيمية بالمعنى المقصود في مجال الإلغاء طبقا لنص المادة الثانية من القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ فإن حكم هذه المادة

لايشملها بالالفاء بالتالي تظل هذه القرارات قائمة وناظفة - بعد العمل بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ولائحة نظام العاملين بالشركات الصادر بها - ما دام أنه لم ينص صراحة على الفائها ، يؤكد ذلك أن لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ أجازت فى المادة ١٦ منها لمجلس ادارة المؤسسة أن يمنح الموظفين والمستخلىين والعمال الذين يعملون فى ظروف خاصة بدل طبيعة عمل ، ولما صدر القرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ واستبدل بنص المادة ١٦ من اللائحة المذكورة نصا جديدا نقل الاختصاص بمنح بدل طبيعة العمل من مجلس ادارة المؤسسة الى رئيس الجمهورية نص فى المادة الثانية منه - صراحة - على الفاء جميع القرارات التى أصدرتها مجالس ادارة المؤسسات العامة بالمخالفة لاحكام المادة ١٦ المشار اليها . فلو أن القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قصد الى الفاء القرارات التى أصدرتها مجالس ادلة الشركات بمنح بدل طبيعة عمل للعاملين فى تلك الشركات لنص على ذلك صراحة على نحو ما قضى به القرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ سنة ١٩٦٢ بالنسبة الى القرارات التى أصدرتها مجالس ادارة المؤسسات العامة بمنح البديل المذكور لموظفى ومستخلىي وعمال تلك المؤسسات .

لذلك انتهى الرأى الى أنه لا يترتب على الفاء لائحة نظام موظفى وعمال الشركات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ - طبقا لنص المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام لعاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة - ونقل اختصاص مجالس ادارة الشركات فى منح بدل طبيعة العمل الى رئيس الجمهورية طبقا لنص المادة ١٠ من هذه اللائحة الاخيرة - لا يترتب على ذلك الفاء القرارات التى أصدرتها مجالس ادارة الشركات بمنح بدل طبيعة عمل للعاملين فى تلك الشركات فى ظل العمل بأحكام لائحة نظام موظفى وعمال الشركات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ومن ثم تبقى هذه القرارات نافذة بعد العمل بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

(٤٤) (١٩٦٥/١/١٤)

(تعليق)

نفى المادة ٢٧ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ معدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ وهى التى حلت محل نص المادة ١٠ من القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بأنه « يجوز لمجلس الادارة منح العاملين الخاضعين لاحكام هذا النظام البدلات الهنيئة بالفئات المقررة للعاملين المدنيين بالدولة وبالشروط والافوضاع التى يقرها

المجلس - على أن تعتمد من الوزير المختص - كما يجوز للمجلس وضع نظام
لمنح بدلات خاصة بتفسيها طبيعة العمل لا مكانه على أن يعتمد هذا النظام
من الوزير المختص » .

وقد صدر القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٩ بالفاء قرارات مجالس ادارة
الشركات التابعة لمؤسسة استصلاح الاراضي في شأن منح بدل طبيعة عمل
للعاملين بالمراكز الرئيسية بهذه الشركات .

٨٢٢ - العاملون بالمؤسسات العامة - سلطة مجلس ادارة المؤسسة في ظل القانون رقم
٣٢ لسنة ١٩٥٧ والقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ في تقرير بدل طبيعة عمل للعاملين
بها - سلب هذا الاختصاص من مجلس الادارة وانتقله لرئيس الجمهورية وحده بمقتضى التعديل
الصادر بالقرار الجمهوري رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ - نص المادة الثانية من هذا القرار على الفاء
جميع القرارات التي اصدرتها مجالس ادارة المؤسسات العامة بالمخاطفة لما سبق - اصدار بعض
المؤسسات قرارات من مجالس ادارتها بعد هذا التعديل بتقرير بدل طبيعة عمل - يجعل
قراراتها عديمة - وجوب استرداد ما صرف بعد التعديل استنادا للقرارات التي اعتبرت ملغاة .

ان المادة السابعة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون
المؤسسات العامة كانت تنص على اختصاص مجلس ادارة المؤسسة بما يأتي :

« ١ - ٢ - وضع اللوائح المتعلقة بتعيين موظفي المؤسسة
وعملها وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم واجورهم ومكافآتهم
ومعاشهم وفقا لاحكام هذا القانون وفي حدود قرار رئيس الجمهورية الصادر
بانشاء المؤسسة » كما كانت المادة ١٦ من قرار رئيس الجمهورية رقم
١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ تنص على أنه « يجوز لمجلس ادارة المؤسسة أن يمتنع
الموظفين والمستخدمين والعمال الذين يعملون في ظروف خاصة بدل طبيعة
عمل بعد أقصى قدره ٤٠٪ من المرتبات المقررة للوظائف التي يشغلونها
ويشمل بدلات الإقامة والحظر والعدوى والتفتيش » .

ويجوز بقرار جمهوري أن تزيد النسبة عن الحد الأقصى المشار اليه ،
الا أنه صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ بتعديل
بعض أحكام لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة ناصا على أن
« يستبدل بنصوص المواد ٤ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ٣٣ من لائحة نظام موظفي
وعمال المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة
١٩٦١ المشار اليه النصوص الآتية :

مادة ١٦ - يجوز بقرار من رئيس الجمهورية وبناء على اقتراح المجلس
الاعلى للمؤسسات العامة منح الموظفين والمستخدمين والعمال الذين يعملون

في ظروف خاصة بدل طبيعة عمل ويشمل هذا البدل على وجه الخصوص بدلات الإقامة والخطر والعنوى والتفتيش ، وبذلك أصبح لا اختصاص لمجلس ادارة المؤسسة في تقرير بدلات طبيعة عمل للعاملين بها وانهقد هذا الاختصاص لرئيس الجمهورية وحده أيا كانت طبيعة هذا البدل ومقداره ، وواقع الامر أن بدلات السماعة والآلة الكاتبة والقيادة التي سبق منحها للعاملين بمؤسسة مصر لا تعدو أن تكون في حقيقتها من قبيل بدلات طبيعة العمل وأن اختلفت تسمياتها اذ تمنح مقابل ما يتحمله العامل من أعباء ونفقات اضافية بسبب ما تقتضيه طبيعة العمل وظروفه .

ومن حيث أن القرارات الصادرة من مجلس ادارة مؤسسة مصر بمنح هذه البدلات بفرض استمرار الظروف التي دعت الى منحها ما كان يمكن أن يستمر سريانها في ظل تعديل المادة ١٦ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه بعد الذي نصت عليه المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ الذي استحدث هذا التعديل أن « تلقى جميع القرارات التي أصدرتها مجالس ادارة المؤسسات العامة بالمخالفة لاحكام المادتين ١٦ و ١٧ المشار اليهما ، لتغير الاداة القانونية اللازمة لتقرير البدلات المذكورة » .

ومتى كان الامر كذلك وكانت مؤسسة مصر وكذا المؤسسة المصرية العامة لاستصلاح الاراضي التي نقل اليها موظفو المؤسسة الاولى وعملها بعد تصفيتها ونقل موظفيها وعملها الى المؤسسات النوعية الجديدة تطبيقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بانشاء المجلس الاعلى للمؤسسات العامة ، تعتبر كلتاها من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي وفقا للمادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣١٥ لسنة ١٩٦٢ بتنظيم المؤسسة العامة لاستصلاح الاراضي ، وبهذه المثابة تسري في شأن العاملين بها احكام لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ والمعدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ ووفقا لنص المادة الاولى من قرار اصدار هذه اللائحة فإن القرارات الصادرة من مجلس ادارة مؤسسة مصر بالمخالفة لاحكام المادة ١٦ من اللائحة المذكورة معدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ تكون ملغاة اعتبارا من تاريخ العمل بهذا التعديل - كما أن قرارات مجلس ادارة المؤسسة العامة لاستصلاح الاراضي الصادرة بجلسته المنعقدة في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٦٢ - أي بعد التاريخ المشار اليه - باستمرار منح العاملين المنقولين من مؤسسة مصر بدلات طبيعة العمل التي كانوا يتقاضونها تعتبر منعلة لانطوائها على غضب للسلطة والاختصاص لقيامها على مخالفة لاحكام اللائحة سالفة الذكر التي توجب استصدار قرار من رئيس الجمهورية بذلك بناء على اقتراح المجلس الاعلى للمؤسسات العامة .

وتأسيسا على ما تقدم فانه ما كان يجوز الاستمرار في منح البدلات المشار اليها للعاملين المنقولين من مؤسسة مصر الى المؤسسة المصرية العامة لاستصلاح الاراضي بعد تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ ، واذا كان صرفها قد تم دون سند من القانون فانه يتعين استردادها ممن صرفت لهم بغير وجه حق . ولا يغير من هذا النظر ما سبق ان ارتأته الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ في شأن قرارات مجالس ادارة الشركات الصادرة في ظل العمل بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بمنح العاملين بها بدل طبيعة عمل لحلول قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات من نص مسائل لنص المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ فيما قضى به من الغاء جميع القرارات التي أصدرتها مجالس ادارات المؤسسات العامة بالمخالفة لاحكام المادة ١٦ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، بعد تعديلها على النحو السالف بيانه ، فضلا عما هو مقرر من اختلاف المراكز القانونية للعاملين في المؤسسات العامة عن المراكز القانونية للعاملين في الشركات لكون الاولى مراكز تنظيمية لائحية بينما الثانية تعاقدية (١) .

لذلك انتهى الرأي الى أنه كان يتعين وقف صرف بدلات الآلة الكاتبة وسماعة التليفون والقيادة للعاملين المنقولين من مؤسسة مصر الى المؤسسة المصرية العامة لاستصلاح الاراضي اعتبارا من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ آنف الذكر ، واذا تم صرف هذه البدلات بالمخالفة لذلك فانه يتعين استرداد ما صرف لهؤلاء العاملين دون وجه حق .

٥٦٤ (١٩٦٦/٥/٢٩)

٨٢٣ - الادارات القانونية بالمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي - تنظيمها نظريا
خلافا بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ - لا يلزم منه توفير مزاياء وظيفية لأعضاء هذه الادارات ينحدون بها دون باقي موظفي الادارات الاخرى بالمؤسسة - منح بدلات طبيعة عمل بالنسبة لموظفي المؤسسات بالقرار الجمهوري رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ يسرى بالضرورة على موظفي الادارات القانونية .

انه وان كان قد أفرد للادارات القانونية بالمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي بتنظيم خاص بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٧٠ لسنة

١٩٦١ الا أن المتبع لاحكام هذا القرار يبين أنها قد هدفت في المقام الاول وبغيت اعتبارا رئيسيا هو توفير نوع من الاستقلال لهذه الادارات حتى تضطلع بالمسؤوليات التي ناطها بها ذلك القرار في جو من الحيدة والضمآن . ولم يذهب القرار بغير أى حكم من أحكامه الى توفير مزايا وظيفية لاعضاء هذه الادارات بنفردون بها دون باقى موظفى المؤسسة فى اداراتها الاخرى بل ان نصوص القرار - على العكس من ذلك - قد حرصت دائما فى تبينها لما تعرضت له من الشئون الوظيفية لاعضاء الادارات القانونية الى التسوية فى الحكم بينهم وبين باقى موظفى المؤسسة لما يتردد الاحكام الواردة بنظام هؤلاء الموظفين الصادر بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ أو بالأحالة الى هذه الاحكام - فالمادة الثالثة من قرار تنظيم الادارات القانونية رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ تنص على أن « يضع مجلس ادارة المؤسسة لائحة بنظام العمل فى الادارة المذكورة وترتيب الوظائف والدرجات فيها فى حسب القواعد المقررة فى القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة » . والمادة الرابعة من ذلك القرار تنص على أن « يجوز لمجلس الادارة التعيين فى غير أدنى الدرجات ومراعاة الخدمة السابقة والخبرة السابقة الخاصة للمعينين فى هذه الادارة » ، وهذا النص يكاد يكون ترديدا متطابقا للحكم الوارد بالمادة الرابعة من القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ . وتنص المادة الخامسة من القرار الجمهورى رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ على أنه « يجوز لمجلس الادارة أن يمنح بدلات طبيعة عمل ومكافآت تشجيعية لمن يبذلون نشاطا ظاهرا فى خدمة القضايا والمسائل التى يباشرونها وذلك مع مراعاة الاحكام التى تتضمنها لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة المشار اليها » .

ويتضح من ذلك أن القرار رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ قد ساول فى الحكم - بالترديد والإحالة - بين أعضاء الادارة القانونية وباقى موظفى المؤسسة ، ذلك فيما يتعلق بالتعيين فى غير أدنى الدرجات ومنح بدلات طبيعة العمل بحيث يسرى على هؤلاء الاعضاء ما يسرى على أولئك الموظفين .

وبتعديل أحكام التعيين فى غير أدنى الدرجات ومنح بدلات طبيعة عمل بالنسبة الى موظفى المؤسسة بمقتضى القرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ الذى عدل بعض أحكام لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة فان هذا التعديل يسرى بالضرورة وبحكم التزام التفسير المتفق مع الاتجاه الذى تقياه ذلك القرار على أعضاء الادارة القانونية . ذلك أن هؤلاء الاعضاء لا يعدون أن يكونوا من موظفى المؤسسة فيسرى فى شأن تعيينهم فى غير أدنى الدرجات بها القواعد المتعلقة بذلك التى أوردها القرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ طالما أن ترتيب الوظائف والدرجات بالادارة القانونية

دائب (٥ - جلات (٥) بدل
تمثيل - أولا : عموميات)

- ١٣١٧ -

انما يتم في حدود قواعد القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ وذلك
بصريح نص المادة الثالثة من قرار تنظيم الادارات القانونية رقم ١٥٧٠ لسنة
١٩٦١ .

وما يصدق على ذلك يصدق على منح بدلات طبيعة العمل اذ لما كان منح
هذه البدلات لاعضاء الادارة القانونية يتم بمراعاة الاحكام الواردة بالقرار
الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ وذلك طبقا لنص المادة الخامسة من القرار
الجمهوري رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ ومن ثم فان التعديل الذي اوردته القرار
الجمهوري رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ على المادة ١٦ من القرار الجمهوري رقم
١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ في شأن منح بدلات طبيعة العمل يسرى قانونا على منح
هذه البدلات لاعضاء الادارة القانونية .

وترتبا على ما تقدم فان المادة ١٦ المذكورة تسرى بعد تعديلها على
اعضاء الادارة القانونية فلا يجوز منحهم بدل طبيعة عمل الا بقرار من رئيس
الجمهورية ويكون منحهم هذا البديل بغير هذه الاداة مخالفا لحكم المادة ١٦
المذكورة . ولما كانت المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠
لسنة ١٩٦٢ تنص على أن تلتقى جميع القرارات التي اصدرتها مجالس ادارة
المؤسسات العامة بالمخالفة لاحكام المادة ١٦ المشار اليها فان القرارات التي
اصدرتها اى مؤسسة بمقتضى اى سلطة فيها بمنح اعضاء الادارة القانونية
وسائر موظفيها بدل طبيعة عمل ملغاة بقوة القانون من تاريخ العمل بالقرار
الجمهوري رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ .

٥٨٩ (١٩٦٣/١٠/٢٣) .

٥ - بدل تمثيل

اولا : عموميات

ثانيا : العاملون بالقطاع العام

اولا : عموميات

٨٢٤ - تعويض التمثيل المقرر للوزراء - عدم جواز تجده بعدد مناصب الوزارة التي

تسند الي وزير واحد .

جرت مديرية الخزانة المركزية بالاقليم الشمالى على منح الوزير الذى
تسند اليه وزارتان أو أكثر تعويض التمثيل المقدر لكل وزارة وذلك تنفيذا
لقتوى ديوان المحاسبات الصادرة بتاريخ ٢١ من يولييه سنة ١٩٥٤ والتي

تنص بأن هذا التعويض مقرر للاتفاق على شئون الوظيفة وأعبائها لا على شئون الموظف الخاصة .

ولما صدر القانون رقم ٥٣ والقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٩ بتحديد تعويض التمثيل لرئيس المجلس التنفيذي والوزراء بالأقليم الشمالي استطلعت وزارة الحزاة رأى إدارة الفتوى والتشريع المختصة بمجلس الدولة فيما إذا كان يجوز للسيد رئيس المجلس التنفيذي أن يجمع بين تعويض التمثيل المخصص له بوصفه رئيسا للمجلس التنفيذي وبين تعويضات التمثيل المقررة للوظائف الأخرى التي يشغلها . وبتاريخ ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ رأت اللجنة المختصة بقسم الفتوى والتشريع بالأقليم الشمالي استحقاق سيادته لتعويض التمثيل المقرر له بصفته رئيسا للمجلس التنفيذي دون تعويضات التمثيل المقررة للوظائف الأخرى التي يقوم بأعبائها لأن تعويض التمثيل بحسب طبيعته هو مبلغ من المال مخصص لمواجهة مصروفات فعلية ينفقها الموظف ليظهر بالمظهر الاجتماعي اللائق بالوظيفة وهو بهذه المثابة أمر يترك بشاغل الوظيفة لا بالوظيفة ذاتها ولا بتعدد بتعدد الوظائف التي يشغلها الموظف شأنه في ذلك شأن المرتب .

ونظرا إلى أن السيد رئيس المجلس التنفيذي طلب إعادة النظر في الموضوع وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٤ من يناير سنة ١٩٦١ فاستبان لها من تقصى نظم تعويضات التمثيل أنها وفقا للتكليف القانوني الصحيح مرتبات تخصص لمواجهة مصروفات فعلية ينفقها الموظف أثناء قيامه بأعباء منصب عام ليظهر بالمظهر الاجتماعي اللائق بهذا المنصب .

وقد اقتصر القانون رقم ٥٣ والقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٩ قداقتصرأ على تحديد مقدار تعويض التمثيل المقرر لرئيس المجلس التنفيذي والوزراء بالأقليم الشمالي دون أن تنظم أحكام صرفه ومن ثم يتعين الاستهداء بالحكمة التي تقيهاها المشرع من تقرير تعويض التمثيل وهي توفير المظهر الاجتماعي اللائق بشاغل الوظيفة وذلك عند ابداء الرأي في جواز الجمع بين أكثر من تعويض تمثيل من التعويضات المقررة للسادة الوزراء عند شغلهم أكثر من منصب وزاري لأحدى هذه الوزارات .

وتتحقق هذه الحكمة بمنح الوزير تعويض التمثيل المقرر لمنصبه الذي راعى المشرع في تقديره أن يكفل له ما يقتضيه منصبه من الظهور بمظهر كريم لائق به وبمنصبه السامي ، فإذا ما أسند إليه منصب وزاري آخر أو أكثر فإن حكمة منح تعويض التمثيل المقرر لها تنتفي ذلك أن تعويض التمثيل المقرر لمنصبه الأصلي قد كفل له الظهور بالمظهر اللائق بمنصب الوزارة وهو أمر لا يختلف من وزارة إلى أخرى ، ومن ثم فإن تعويض تمثيل واحد كفي

لظهور الوزير بالمظهر اللائق بأى منصب وزارى يتولاه دون حاجة الى مزيد من هذه التعويضات .

أما عن تعويضات التمثيل التى صرفت تطبيقا لرأى ديوان المحاسبات فان هذه التعويضات قد صرفت على خلاف حكم القانون المتقدم ذكره ومن ثم يتعين استردادها ممن حصلوا عليها طبقا لما استقر عليه الرأى فى الجمعية العمومية وفقا لاحكام رد غير المستحق .

(١٤٤ (١٣/٢/١٩٦١)

٨٢٥ - الحكمة من تقرير بدل التمثيل لبعض الوظائف - استحقاق الموظف الذى يقوم بأعباء وظيفة مقرر لها بدل تمثيل لهذا البديل سواء أكان مينا بها أصلا أو يشغلها بطريق التندب .

يشار البحث فيما اذا كان بدل التمثيل المقرر لاحدى الوظائف يستحق لل قائم بأعمالها يستوى فى ذلك أن يقوم بها أصيل فى الوظيفة أو منتدب لها أم أن هذا البديل لا يستحق الا للأصيل سواء أكان قائما بأعمال الوظيفة المقرر لها هذا البديل أم كان منتدبا لوظيفة أخرى .

وتقرير بدل التمثيل بقصد به مواجهة ما تتطلبه الوظيفة بحسب وضعها وواجباتها من نفقات تقتضيها ضرورة ظهور من يشغلها بالمظهر الاجتماعى اللائق بها ومتى كان الامر كذلك وكانت هذه هي الحكمة التى تغياها المشرع من تقرير بدل التمثيل فانه يتعين التعويل عليها فى تحديد مدى استحقاقه للموظف متى ندب الى وظيفة مقرر لها مثل هذا البديل ، ولا شك أنه وهو يقوم بواجباتها ويؤدى أعمالها يكون فى مركز من حيث واقع الاشياء لا يختلف فى كثير أو قليل عن مركز من كان شاغلا للوظيفة بطريق التمين وتتوافر فى حقه حكمة استحقاق هذا البديل ، وتزولا على هذا المنطق وللحكمة ذاتها اذا كان الاصيل فى الوظيفة مندوبا لعمل آخر فانه لا يستحق هذا البديل ، ويخلص مما تقدم أن الحكمة التى دعت الى تقرير بدل التمثيل توجب صرفه للموظف متى ندب الى وظيفة مقرر لها هذا البديل وتقتضى أن يحرم منه من يندب من مثل هذه الوظيفة الى وظيفة أخرى غير مقرر لها بدل تمثيل . وتفريعا على ذلك فان بدل التمثيل المقرر لمدير عام مصلحة المساحة لا يستحق الا للمهندس/ الذى قام بأعباء هذه الوظيفة وبأشر واجباتها طوال مدة ندبه اليها .

ولا ينال من هذه النتيجة ما قضت به المادة ٢٧ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات من تحمل المصلحة المنتدب منها الموظف بماهيته طوال فترة ندبه ذلك أن هذه القاعدة تنصرف الى الماهية الاصلية دون المرتبات

المخصصة للصرف على أغراض الوظيفة ، يؤيد ذلك أن الفقرة الثانية من ذات المادة قد استثنت من القاعدة المذكورة بدل السفر ومصاريف الانتقال فقضت بأن يخصم بها على حساب المصلحة المنتدب إليها الموظف ولا شك أن هذا الاستثناء هو الواجب التطبيق بالنسبة الى بدل التمثيل اذ يدخل في مفهوم المبالغ المقررة لأغراض الوظيفة وهذا النظر هو الذي أخذت به اللائحة المالية فنصت صراحة في المادة ٢٠ منها على أن بدل التمثيل يعتبر من المبالغ المخصصة للصرف على أغراض الوظيفة وسألت بينه وبين مرتب الانتقال الثابت وبدل السفر فيما تضمنته من حكم .

٣٥٦ (١٩٦٣/٤/٧)

٨٢٦ - بدل تمثيل - شرط استحقاقه أن يكون الموظف في ذات الدرجة المالية المقرر لساغها بدل التمثيل اذ لا يكفي مجرد القيام بأعمال الوظيفة - التفرقة بين ما اذا كان القيام بأعمال هذه الوظيفة يتم عن طريق التدب أو الاعارة - وبين ما اذا كان يتم أعمالا لنصيا للقانون - استحقاق بدل التمثيل المقرر لهذه الوظيفة في الحالة الأولى دون الثانية - مثال قيام وكيل جامعة الأزهر بأعمال المدير .

أن القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها ، قد نص في المادة ٤٤ منه على أن « يكون لجامعة الأزهر وكيل يعاون المدير في إدارة شئونها العلمية والإدارية والمالية ويقوم مقامه عند غيابه » ، ونص في المادة ٦١ على أن « مرتبات مدير الجامعة ووكيلها وأعضاء هيئة التدريس والمعيدين وقواعد تطبيقها ومكافآت الاساتذة غير المتفرغين يحددها الجدول الملحق باللائحة التنفيذية لهذا القانون » ، ونص في المادة ١٠٠ على أن « تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون في مدى أربعة أشهر من تاريخ صدوره ويعمل به من تاريخ صدورها وللوزير المختص إصدار ما يراه من قرارات تنظيمية أو تكميلية مؤقتة تتعلق بشئون الأزهر وهيئاته بما لا يتعارض مع نصوص هذا القانون وذلك خلال الفترة التي تعد فيها اللائحة التنفيذية لحين صدورها » .

وأعمالا لهذا النص الأخير - فقد أصدر السيد وزير الاوقاف وشئون الأزهر في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ القرار رقم ٣١ لسنة ١٩٦٢ ونص في المادة الأولى منه على أنه « الى حين أن تصدر اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ والى أن يعمل بها يكون مرتب وكيل جامعة الأزهر ١٨٠٠ جنيه سنويا » .

وبتاريخ ٥ من مارس سنة ١٩٦٣ أصدر السيد الوزير قراره رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣ ونص في المادة الأولى منه على أن « يطبق في شأن أعضاء هيئة التدريس والمعيدين بجامعة الأزهر جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ١٨٤

لسنة ١٩٥٨ المشار اليه - وهو قانون تنظيم الجامعات - وذلك بصفة مؤقتة الى أن تصدر اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

وبتاريخ ٢٤ من مارس سنة ١٩٦٤ صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الازهر والهيئات التي يشملها ونص في المادة الاولى منه على أن « تضاف الى القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه للنصوص الآتية :

م ٥٦ مكررا « يعامل أعضاء هيئة التدريس والمعلمون بجامعة الازهر من حيث المرتبات والرواتب الإضافية معاملة نظرائهم في جامعات الجمهورية العربية المتحدة على أن يعتبر الاستاذ بجامعة الازهر نظيرا للاستاذ في كرسى بهذه الجامعات » .

م ٢/٤١ « وتسرى عليه (أى على مدير جامعة الازهر) جميع الاحكام التي تطبق على مدير الجامعة في الجمهورية العربية المتحدة » .

م ٢/٤٤ « وتسرى عليه (أى على وكيل جامعة الازهر) جميع الاحكام التي تطبق على وكيل الجامعة في الجمهورية العربية المتحدة » .

وبالرجوع الى القانون الذى يطبق على مدير ووكيل الجامعة في الجمهورية العربية المتحدة - وهو القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ معدلا بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تنظيم الجامعات فى الجمهورية العربية المتحدة - يبين أنه قد نص على أن :

« يتقاضى مدير الجامعة بدل تمثيل مقداره ١٥٠٠ جنيه سنويا » .

« ويتقاضى وكيل الجامعة بدل تمثيل مقداره ٩٠٠ جنيه سنويا » .

ومن حيث أنه يبين من ذلك أنه منذ أن صدر القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ وحتى صدور القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٤ الذى سوى فى المعاملة بين مدير ووكيل جامعة الازهر وبين المدير والوكيل فى الجامعات الاخرى - لم تكن هناك قواعد تنظيمية عامة تنتظم تقرير أو تحديد بدل التمثيل لمدير ووكيل جامعة الازهر وإنما كان الرد فى ذلك الى القرارات التى تصدر من رئيس الجمهورية فى كل حالة على حدة باعتبارها المختص بذلك ، ولهذا فقد ورد بميزانية جامعة الازهر تأشيرة مفادها عدم جواز صرف بدل التمثيل الا بمقتضى قرار جمهورى وكان من مقتضى هذا أن صدر القرار الجمهورى رقم ١٦٢٦ لسنة ١٩٦٣ فى ١٢ من أغسطس سنة ١٩٦٣ بتقرير هذا البدل وتحديد نص على أن « يمنح السيد الدكتور/ ٠٠٠٠٠٠ وكيل جامعة الازهر - بدل تمثيل قدره ٦٠٠ جنيه سنويا من تاريخ تعيينه فى هذه الوظيفة وذلك بصفة شخصية » .

واذ كان القرار الجمهوري رقم ٥٦٧ لسنة ١٩٦٤ قضى بمنح السيد الدكتور/ بدل التمثيل المستحقين لسيادته خلال فترة توليه منصبه وكيل ومدير جامعة الازهر بالفئات المقررة لمديرى ووكلاء الجامعات الاخرى فى ذلك الوقت الا أنه لا يمكن اتخاذ حكم هذا القرار قاعدة عامة مجردة تطبق فى شأن غيره اذ أنه لا يمدو أن يكون قرارا فرديا قصد به شخص بذاته وحكمه حكم القرار السابق الاشارة اليه الصادر فى خصوص السيد الدكتور/ والذي قضى صراحة بأن يصرف البديل (بصفة شخصية) وذلك يؤكد أن منح بدل التمثيل لمدير أو وكيل جامعة الازهر لم يكن ليتقرر لاي منهما بالأعمال لقاعدة تنظيمية عامة - وانما كان يصدر فى شأنه قرارات شخصية فى كل حالة على حدة .

ويخلص من ذلك أنه فى الفترة السابقة على العمل بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه لم تكن هناك قاعدة تنظيمية عامة تحدد مقدار بدل التمثيل المستحق لمدير جامعة الازهر ، ومن ثم فانه لا محل لبحث استحقاق السيد الدكتور/ وكيل جامعة الازهر لهذا البديل (غير المحدد قانونا) ابان قيامه بأعمال المدير أثناء خلو منصبه اذ أن السيد المذكور لا يستحق خلال تلك الفترة ، سوى بدل تمثيل الذى تقرر له بقتضى القرار الجمهوري رقم ١٦٢٦ لسنة ١٩٦٣ .

ومن حيث أنه بالنسبة الى الفترة اللاحقة للعمل بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فانه بصدر هذا القانون أصبح بدل التمثيل المستحق سواء لمدير جامعة الازهر أو وكيلها محددًا تنتظمه قاعدة عامة مؤداها استحقاق المدير لبديل مقداره ١٥٠٠ جنيه والوكيل ٩٠٠ جنيه سنويا - طبقا لاحكام انقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ معدلا بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تنظيم الجامعات فى الجمهورية العربية المتحدة - ومن ثم فانه اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر يستحق السيد (الدكتور) بدل تمثيل مقداره ٩٠٠ ج سنويا وهو البديل الذى أصبح مقررًا لوكيل جامعة الازهر ولا يستحق السيد المذكور البديل المقرر لمدير جامعة الازهر ومقداره ١٥٠٠ جنيه سنويا أثناء قيامه بأعمال المدير ، ذلك أنه لا يكفى مجرد قيام الموظف بأعمال وظيفة معينة لينال ما هو مقرر لشاغلها من بدل تمثيل ، بل يجب أن يكون - فضلا عن ذلك - فى ذات الدرجة المالية المقررة لشاغل هذه الوظيفة أو ما فى حكمها وانقول بغير ذلك يؤدى الى أن يصرف مثلا الى موظف من الدرجة الاولى بدل التمثيل المقرر لمدير مصلحة متى قام بأعمال هذا المدير ، وهو ما لا يجوز طالما أنه ليس فعلا فى درجة المدير ووفقا للاداة القانونية المقررة للمعين والتي تختلف باختلاف ما اذا كان التعيين فى الدرجة الاولى أو فى درجة المدير العام .

كما وأنه يتعين علاوه على ما تقدم النظر الى الكيفية التى تم بها شغل

الموظف للوظيفة المقرر لها بدل التمثيل والتفرقة في ذلك بين ما اذا كان قيام الموظف بأعمال هذه الوظيفة قد تم عن طريق النذب أو الاعارة مما يعتبر بمثابة التعيين وبين ما اذا كان حله في القيام باختصاصات الوظيفة قد تم اعمالا لنص ورد في القانون ، والتفرقة - تبعا لذلك - في استحقاق البديل ، يمنحه في الحالة الاولى دون الثانية ، ومثل الحالة الاخيرة حالة حلول وكيل الجامعة محل مديرها عند غيابه ، فهذا الحلول انما يتم طبقا لنص المادة ٤٤ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ والتي تنص على أنه « يكون لجامعة الازهر وكيل يعاون المدير في ادارة شئونها العلمية والادارية والمالية ويقوم مقامه عند غيابه » ، ومن هذا يبين أن المشرع في معالجته لاختصاصات وكيل الجامعة قد حددها بمعاونة المدير في حالة وجود هذا الاخير ، وبالحلول محله أثناء غيابه ، ومن ثم فان قيام وكيل الجامعة بأعمال مديرها أثناء غيابه انما هو امر من مقتضيات وواجبات وظيفته كوكيل للجامعة وما كان ذلك يخاف سلفا على المشرع حين نظم حقوق وكيل الجامعة الوظيفية سواء من ناحية المرتب الاصيل أو مرتب بدل التمثيل إذ أن المشرع حينذاك كان مائلا في ذهنه أهمية وظيفة وكيل الجامعة الذي يعاون المدير في اداء اختصاصاته ويحل محله في ممارسة هذه الاختصاصات أثناء غيابه فيجمع في شخصه الوظيفتين ويقوم بأعمالهما بصفته الوكيل وبالتالي فقد حدد المشرع مستحقاته من مرتب أصلي ومرتب بدل تمثيل بمراعاة كل هذه الظروف .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن السيد (الدكتور) وكيل جامعة الازهر لا يستحق - منذ تاريخ تعيينه حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه - الا بدل التمثيل الذي تقرر له بمقتضى القرار الجمهوري رقم ١٦٢٦ لسنة ١٩٦٣ ، أما بالنسبة الى الفترة اللاحقة على العمل بالقانون المذكور ، فانه يستحق بدل التمثيل المقرر لوكيل الجامعة - بمقتضاه ٩٠٠ جنيه سنويا - دون البديل المقرر لمدير الجامعة .

(٢٨٤) ٩٦٥/٤/١٠

٨٢٧ - بدل التمثيل المقرر لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي بمقتضى المادة ٢٢ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ - مناه استحقاقه ان يكون الموظف عضوا في السلك الدبلوماسي او القنصلي - نص للمادة ٥٤ على منح هذا البديل للموظفين للتعيين من الوزارات الاخرى لشغل وظائف مستشارين او سكرتيرين او ملحقين فنيين ببعثات التمثيل الدبلوماسي - اقتصر هذا البديل على هذه الفئة من للتعيين - عدم استحقاقه ان يتدب القيام بحدى وظائف السلكين في الديوان العام بالوزارة .

ان المادة ٢٢ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي تنص على أن « يمنح أعضاء السلكين الدبلوماسي

والقنصل اعانة غلاء معيشة واعانة عائلية وبدل تمثيل وذلك على الوجه والشروط والاضاع التي يوصل بها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الخارجية .

وتنص المادة الثانية من لائحة شروط الخدمة في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي - الصادر بالقرار الجمهوري رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ في ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ والمعدلة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ٣ من يناير سنة ١٩٦٢ - تنص على أن « يصرف لاجراء السلكين الدبلوماسي والقنصلي بدل تمثيل أصلي لمواجهة النفقات التي يستلزمها تمثيل الجمهورية العربية المتحدة تمثيلاً لائفاً وذلك بالفتات الآتية :

اولاً - بالنسبة لاجراء البعثات التمثيلية .

ثانياً - بالنسبة لاجراء السلك الدبلوماسي بالديوان العام لغاية درجة سكرتير ثالث » .

وبين من ذلك أن المادة ٢٢ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي تقضي بمنح اجراء السلكين الدبلوماسي والقنصلي بدل تمثيل كما وأن المادة الثانية من لائحة شروط الخدمة في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي تقضي بصرف بدل تمثيل أصلي لاجراء السلكين الدبلوماسي والقنصلي ، ثم فرقت في شأن تحديد فئات هذا البديل بين اجراء البعثات التمثيلية وبين اجراء السلك الدبلوماسي بديوان عام وزارة الخارجية ، فهذه لنصوص صريحة في أن بدل التمثيل يمنح لاجراء السلكين الدبلوماسي والقنصلي بمعنى انه يشترط لمنح هذا البديل ان يكون الموظف عضواً في السلك الدبلوماسي أو القنصلي ، وعلى ذلك فليس كل من يقوم بعمل احدي وظائف هذين السلكين يستحق بدل التمثيل المشار اليه ، وبالتالي فلا يستحق هذا البديل للمتدربين للقيام بعمل احدي وظائف السلكين الدبلوماسي أو القنصلي ، ما دام أنهم ليسوا فعلاً من اجراء هذين السلكين ، فمنع البديل اذن مرتبط بصفة العضوية وليس بطبيعة العمل في ذاته .

يؤيد ذلك أن المادة ٥٤ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر تنص على أنه « يجوز لوزير الخارجية أن ينوب موظفين من الوزارات الاخرى بالاتفاق مع الوزير المختص لشغل وظائف مستشارين أو سكرتيرين أو ملحقيين فنيين ببعثات التمثيل الدبلوماسية ويمنح هؤلاء المرتبات الإضافية وبدل التمثيل والمبالغ الاخرى المقررة للوظائف التي يشغلونها » ، ويستدل من هذا النص أنه لو أن نص المادة ٢٢ من القانون المشار اليه كان كفيلاً بمنح الموظفين المتدربين من الوزارات الاخرى للقيام بعمل وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي بدل التمثيل المقرر للوظائف التي يشغلونها في فترة الانتداب لما كان دافع للنص في المادة ٥٤ المذكورة على منح موظفي

الوزارات الاخرى الذين يندبون لشغل وظائف مستشارين أو سكرتيرين أو ملحقين فنيين ببعثات التمثيل الدبلوماسي بدل التمثيل المقرر للوظائف التي يشغلونها طبقاً للفئات المحددة بالبنـد (اولا) من المادة الثانية من لائحة شروط الخدمة في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي بالنسبة لأعضاء البعثات التمثيلية ، ومقتضى ذلك أن منح بدل تمثيل للموظفين المنتدبين من الوزارات الاخرى لشغل وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي انما يقتصر فحسب على من يندب من هؤلاء الموظفين لشغل وظائف مستشارين أو سكرتيرين أو ملحقين فنيين ببعثات التمثيل الدبلوماسي - وفقاً لنص المادة ٥٤ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه - ومن ثم فان من يندب من موظفي الوزارات الاخرى لشغل إحدى وظائف السلك الدبلوماسي بالديوان العام لوزارة الخارجية لا يمنح بدل التمثيل المقرر بالنسبة الى أعضاء السلك الدبلوماسي في ذلك الديوان طبقاً للبنـد (ثانياً) من المادة الثانية من اللائحة سائلة الذكر .

- وعلى ذلك فان السادة المعروضة حالتهم لا يستحقون بدل التمثيل .
المقرر لأعضاء السلك الدبلوماسي بديوان عام وزارة الخارجية عن مدة نديهم للعمل بهذه الوزارة - وبصرف النظر عن أنهم كانوا يقومون فعلاً خلال مدة نديهم بعمل وظائف دبلوماسية بديوان عام الوزارة المذكورة - ما دام أنهم لم يكونوا شاغلين لوظائف ببعثات التمثيل الدبلوماسي ولم يكونوا معتبرين فعلاً من أعضاء أى من السلكين الدبلوماسي أو القنصلي .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فانه في خصوص الحالة المعروضة يتعذر القول باستحقاق السادة المذكورين لهذا البدل عن مدة نديهم للعمل في ديوان عام وزارة الخارجية ، استناداً الى ما تضمنته نشرة وزارة الخارجية رقم ١٧/ت لسنة ١٩٦٢ الصادرة بتاريخ ٣ من مايو سنة ١٩٦٢ من أنه لا يصرف للمنتدبين بدل تمثيل أصلي خلال مدة نديهم ، هذا بالإضافة الى أن أوضاع الميزانية ووفوراتها لم تكن تسمح بصرف بدل تمثيل للسادة المذكورين خلال مدة نديهم بمعنى أنه لم يكن يوجد الاعتماد المالي اللازم لمواجهة الصرف بهذا البدل للسادة المذكورين خلال فترة نديهم مما يقطع بعدم أحقيتهم في صرف هذا البدل عن تلك الفترة .

(٢٧٥) ١٩٦٥/٣/٤

٨٢٨ - أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي - بدل تمثيل - الحكمة من تقريره
لهؤلاء الأعضاء - مناط استحقاقه القيام بالعمل بأعباء الوظيفة .

ان الحكمة من تقرير بدل تمثيل لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي هي تمكينهم من تمثيل بلادهم تمثيلاً لائقاً وذلك بالاتفاق على ما يقتضيه

ظهورهم بمظهر كريم في حياتهم الاجتماعية على اختلاف عناصرها من مسكن وملبس وغير ذلك حفظاً لكرامة بلادهم التي يمثلونها . أى أن هذا البديل لم يقرر مقابل عمل الموظف ولكنه مقرر لأغراض الوظيفة ومظهرها ومن مقتضى ذلك أنه لا يستحق للموظف الا عند قيام سببه وهو ضرورة الاتفاق على ما تقتضيه الوظيفة من مظاهر تتفق وكرامة الدولة وذلك يستتبع بطريق الزوم قيام الموظف فعلاً بأعمال الوظيفة أى أن بدل التمثيل يدور وجوداً وعلماً مع القيام الفعلي بأعباء الوظيفة وعدم القيام بها .

وعلى مقتضى ما تقدم لا يستحق أعضاء هذين السلكين بدل التمثيل خلال الفترة من تاريخ صدور لائحة شروط الخدمة في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي حتى تاريخ اختطافهم بتسلم العمل ذلك لأنهم لم يقوموا بأعمال وظيفتهم خلال هذه الفترة .

(٨٦٣) ١٩٥٩/١٢/٢

٨٢٩ - الرواتب الإضافية المستحقة لأعضاء الهيئات الدبلوماسية - مناط استحقاقها وتاريخ انتهاء هذا الاستحقاق - تفصيل ذلك وبيان الرواتب الإضافية المنصوص عليها في لائحة شروط الخدمة في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي - تطبيق هذه القواعد على الموظفين الفنين والاداريين بوزارة التربية الذين يتدربون للعمل بالخارج .

تنص المادة العاشرة من لائحة شروط الخدمة في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي الصادرة بقرار من رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ على أن « يستحق رئيس البعثة الدبلوماسية رتبة من تاريخ وصوله مقر وظيفته ويستحق أعضاء البعثة التمثيلية وموظفوها الاداريون والكتابيون رواتبهم من تاريخ مباشرة كل منهم للعمل بمقر وظيفته »، وتنص المادة الحادية عشرة على أن « تنتهي حقوق أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي والموظفين الاداريين والكتابيين الملحقين بالبعثات في المرتبات والرواتب أى في بدل التمثيل الاصلى والاضافى ٠٠٠٠ والعلاوة العالمية وبدل الاغتراب الاصلى والاضافى :

١) عند الاحالة الى المعاش أو الفصل من الخدمة .

٢) بالنسبة لرؤساء الهيئات الدبلوماسية - ابتداء من اليوم التالى لتاريخ انتهاء مهمتهم سواء بتقديم أوراق استدعائهم أو بمغادرتهم لمقر أعمالهم .

ب) وبالنسبة لباقي أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي والموظفين الاداريين والكتابيين بالبعثة ابتداء من اليوم التالى لتاريخ مغادرتهم لمقر أعمالهم .

(٢) وفي حالة النقل الى وزارة أو مصلحة أخرى ابتداء من تاريخ مغادرة
العضو أو الموظف الإداري أو الكتابي مقر عمله .

ومفاد هذين النصين أن المشرع قد حدد المدة التي يستحق عنها أعضاء
البعثات الدبلوماسية المرتبات والرواتب أي بدل التمثيل الاصيل والاضافي
والعلاوة العائلية وبدل الاغتراب فجعلها بالنسبة الى رئيس البعثة الفترة
التي تبدأ من تاريخ وصوله الى مقر وظيفته وتنتهي في تاريخ مغادرته هذا
المقر أو انتهاء مهمته حسب الاحوال . أما بالنسبة الى باقي أعضاء البعثة فقد
حددها المشرع بالفترة التي تبدأ من تاريخ مباشرة العمل وتنتهي في تاريخ
مغادرة مقر الوظيفة ، وقد راعى المشرع في تحديدها المدة أنها هي الفترة التي
تؤدي خلالها فعلا أعمال وظائفهم التي تقتضي اتفاق هذه المرتبات الاضافية
للظهور بالمظهر الكريم اللائق لمناصبهم ، ومن ثم ينتهي الحق في هذه المرتبات
متى انتهت مقتضيات تقريرها .

وعلى مقتضى ذلك لا يستحق عضو البعثة المنقول الى الديوان العام
الرواتب المشار اليها منذ تاريخ مغادرته مقر وظيفته . ولا وجه للقول
باستمرار استحقاق عضو البعثة المنقول الى الديوان العام الرواتب والمرتبات
المشار اليها حتى تاريخ وصوله الى اقليم الدولة استنادا الى استمرار تمتعه
بالصفة الدبلوماسية حتى هذا التاريخ ، ذلك لأن مناه استحقاق هذه
الرواتب ليس هو الاتصاف بالصفة الدبلوماسية فحسب ، وإنما هو تمييز
الموظف عما ينقله فعلا من نفقات يقتضيها شغل مناصب السلكن الدبلوماسي
والقنصلي ، ويؤيد هذا النظر النص على استحقاق أعضاء البعثات المحالين الى
المعاش أو المفصولين هذه المبالغ حتى تاريخ انتهاء المهمة أو مغادرة مقر الوظيفة
اذ يظل استحقاقهم قائما رغم انحسار صفة الوظيفة عنهم .

ولما كانت لائحة شروط الخدمة في وظائف السلكن الدبلوماسي
والقنصلي المشار اليه تسري على موظفي وزارة التربية والتعليم بالخارج من
الفنيين والإداريين وذلك بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من
يولييه سنة ١٩٥٥ وقرار رئيس الجمهورية الصادر بتاريخ ١٣ من أغسطس
سنة ١٩٥٦ .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى أن أعضاء البعثات الدبلوماسية وكذلك
موظفي وزارة التربية والتعليم الذين يندبون للعمل بالخارج ويعاملون معاملة
هؤلاء الأعضاء ينتهي استحقاقهم الرواتب والمرتبات المنصوص عليها في لائحة
شروط الخدمة في وظائف السلكن الدبلوماسي والقنصلي منذ تاريخ مغادرتهم
مقر أعمالهم وذلك في حالة نقلهم الى الديوان العام .

(تعليق)

قضت المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١٢٠٤ لسنة ٨ ق بجلسته ١٩٦٦/١٠/٣٠ والظعن رقم ١٣٣٠ لسنة ٨ ق بجلسته ١٩٦٧/١١/٥ بأنه « طبقا للقرارين المذكورين لا يعامل موظف وزارة التربية والتعليم الذي يعمل بالخارج معاملة نظرائه من رجال السلك السياسي من حيث بدل الاغتراب المقابل لبذل التمثيل ومرتب الزواج وخلافه مما نص عليه في هذين القرارين الا اذا كان شاغلا لوظيفة فنية او ادارية بالكادر العالي مما اشار اليه وصفا وتحديدا القرار الجمهوري آنف الذكر ومن ثم فلا يمتد نطاق تطبيق هذين القرارين الى من عدى هؤلاء من موظفي الادارة لجرد أنهم يعملون في الخارج »

(مجموعة احكام المحكمة الادارية العليا - الصادرة عن المكتب الفني بمجلس الدولة السنة ١٢ ق ٣ ص ١٦ ، والسنة ١٣ ق ٨٠ ص ٤٠) .

ثانيا : العاملون في القطاع العام

(تعليق)

يلاحظ ان بدل التمثيل بالنسبة للمؤسسات العامة وشركات القطاع العام تنظمه حاليا نص المادة ٢٨ من القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام ويقضى بأنه « يحدد بقرار من رئيس الجمهورية بدل التمثيل المقرر لرؤساء مجالس الادارة ، كما يجوز بقرار من الوزير المختص تقرير بدل تمثيل لشاغلي وظائف الفئتين الاولى والعالية وللمعينين من اعضاء مجلس الادارة . ويكون صرف هذا البذل وفقا للاسس والقواعد التي يصدر بها قرار من رئيس الوزراء ، وذلك في ضوء الامكانيات وما تحقق من اهداف في ختام كل سنة مالية » .

ونفاذا لهذا النص اصدر رئيس الوزراء القرار رقم ٢٧٦٠ لسنة ١٩٦٧ بشأن اسس وقواعد صرف بدل التمثيل بالقطاع العام لشاغلي وظائف الفئات الممتازة والعالية .

٨٣٠ - نص المادة ١٧ من لائحة نظم موظفي وعمال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ على جواز منح بدل تمثيل لبعض الوظائف الرئيسية بالمؤسسة بملققي قرار من مجلس الادارة - عدم جواز منح اعضاء مجلس ادارة المؤسسة بدل تمثيل طبقا لنص هذه المادة الا اذا كان عضو مجلس الادارة مديرا للمؤسسة او نائيا للمدير او مديرا عاما مساعدا او مديرا لادارة المؤسسة فانه يجوز حينئذ صرف بدل تمثيل بالثلاث المصعدة بهذه المادة حتى تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ ، اما بعد العمل به فلا يمنح

احد من أعضاء مجلس الإدارة بدلا ما سوى مدير المؤسسة الذى تقابل وظيفته في الحكومة
وظيفة رئيس مصلحة من درجة مدير عام .

ورد في مشروع ميزانية المؤسسة المصرية العامة للسكان والتعمير في
الباب الاول من المصروفات الخاص بالمرتبات والاجور والمكافآت تحت البند «ج»
رواتب ، مبالغ مخصصة كراتب تمثيل للسادة رئيس مجلس الإدارة ومدير
عام المؤسسة وأعضاء مجلس الإدارة ، تصرف في حدود القوانين المقررة .
وبجلسة ٦ من يناير سنة ١٩٦٢ وافق مجلس ادارة المؤسسة على تقرير مبلغ
٦٠٠ جنيه سنويا تصرف مشاهرة كبذل تمثيل مؤقت لكل من السادة أعضاء
مجلس الإدارة فيما عدا السيد مدير عام المؤسسة فيكون البذل بالنسبة
اليه ٨٠٠ جنيه على أن يصرف البذل من تاريخ صدور القرار بتعيينهم أعضاء
في مجلس الإدارة ، وذلك الى أن يتم تحديد مرتبات نهائية لهذا البذل .

ولما كانت المادة ١٧ من لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة
الصادرة بالقرار الجمهوري ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ تقضي بأنه يجوز لمجلس الإدارة
منح بدل تمثيل لبعض الوظائف الرئيسية ، وكان مجلس ادارة المؤسسة
مشكلا من أعضاء متفرغين يشرف كل منهم على قطاع من قطاعات المؤسسة
بصفة مستمرة ، لذلك فقد ثار التساؤل عما اذا كان يمكن صرف بدل التمثيل
لأعضاء مجلس ادارة المؤسسة بصفة مؤقتة ، على أن يسوى فيما بعد عند
اعتماد الميزانية أو عند صدور القواعد المنظمة لصرف البذل ، شأنه في ذلك
شأن المرتبات التي يتقاضاها أعضاء المجلس الى حين صدور القواعد المحددة
لصرف مكافآت العضوية .

وقد صدر قرار السيد رئيس الجمهورية في ٥ من مارس سنة ١٩٦٢
باعتماد ميزانية المؤسسة بما في ذلك المبالغ التي قررت في البند « ج »
رواتب لمواجهة رواتب تمثيل مجلس الإدارة ، كما وردت في مشروع الميزانية ،
على أن يكون صرف هذه المبالغ طبقا للنظام الذى يضعه مجلس ادارة المؤسسة .
ويثور التساؤل عن مدى جواز صرف بدل تمثيل لأعضاء مجلس الإدارة
والخصم به على البند « ج » رواتب المدرج بميزانية المؤسسة .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢٧ من يونيه سنة ١٩٦٢ فاستبان لها أن
المؤسسة المذكورة تعتبر طبقا لنص المادة الاولى من القرار الجمهوري رقم
١٦٠٧ لسنة ١٩٦١ من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ، ومن ثم
فان جميع ما تضمنته لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة الصادرة
بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ من احكام - تسرى على موظفي
وعمال هذه المؤسسة وذلك تطبيقا لنص المادة الاولى من القرار الجمهوري
باصدار اللائحة سالفة الذكر .

ومن حيث أن المادة ١٧ من اللائحة المشار إليها تنص على أنه « يجوز لمجلس الإدارة منح بدل تمثيل لبعض الوظائف الرئيسية في حدود الفئات الآتية : -

مدير المؤسسة ٨٠٠ جنيه سنويا

نائب المدير أو المدير العام المساعد ٦٠٠ جنيه سنويا

مدير ادارة ٣٦٠ جنيه سنويا

ويجوز لمجلس الإدارة منح بدل تمثيل لبعض الوظائف بمقررات أدنى مما ورد في الفقرة الأولى » .

ومفاد هذا النص أن منح بدل التمثيل يكون وفقا للفقرة الأولى لوظائف رئيسية معينة ورد ذكرها على سبيل الحصر في صدر المادة المذكورة ، وهي وظيفة مدير المؤسسة ونائبه والمدير العام المساعد ومدير الإدارة وليس لمجلس الإدارة سلطة مطلقة في منح هؤلاء الموظفين ما يرى تقريره من مبالغ كبديل تمثيل بل أن سلطته محدودة بالفئات المقررة في المادة سالفة الذكر وهي على التوالي ٨٠٠ جنيه ، ٦٠٠ جنيه ، ٣٦٠ جنيه سنويا .

وعلى ذلك فإن سلطة مجلس الإدارة في منح بدل التمثيل بالنسبة إلى الوظائف الرئيسية مقيدة بأن يقرر البديل لبعض هذه الوظائف وليس كلها بل وللبعض التي ورد ذكره على سبيل التحديد دون غيره كما أن هذه السلطة مقيدة بفئات البدلات السابق بيانها ، بحيث لا يجوز تجاوزها ، ومن ثم فإنه لما كان أعضاء مجلس الإدارة لم يرد ذكرهم ضمن الوظائف الرئيسية التي يجوز منح شاغلها بدل تمثيل فإنه لا يجوز منحهم هذا البديل ، على أنه إذا كان المدير العام داخلا في تشكيل مجلس الإدارة ، أو كان أحد أعضاء مجلس الإدارة هو في ذات الوقت نائبا للمدير أو مديرا مساعدا أو مديرا لإدارة المؤسسة ، فليس ثمة ما يمنع في هذه الحالة من منحه بدل التمثيل المقرر بالمادة ١٧ المشار إليها وفي حدود الفئات المبينة بها وهو إذ يتقاضى هذا البديل فإنما يتقاضاه بصفته الأخيرة لا بصفته عضوا لمجلس الإدارة .

وقد صدر القرار الجمهوري رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض أحكام لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ وقضى في المادة الأولى منه بأن يستبدل بنص المادة ١٧ من اللائحة المذكورة النص الآتي : « يكون منح بدل التمثيل لوظيفة رئيس مجلس الإدارة بقرار من رئيس الجمهورية ويكون لعداها من الوظائف الرئيسية وفقا للشروط والأوضاع المقررة بالنسبة لما يقابلها من الوظائف الحكومية » ، وقضى في المادة الثانية بإلغاء جميع المقررات التي أصدرتها مجالس إدارة المؤسسات العامة بالخالفه لأحكام المادة ١٧ المشار إليها .

ومقتضى ذلك أنه اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القرار يتعين لتقرير بدل تمثيل بالنسبة الى أعضاء مجلس الادارة الذين يشغلون وظائف رئيسية بالمؤسسة أن تتوافر فيهم الشروط والاضاع المقررة قانونا لنظرائهم فى الوظائف الحكومية .

وقد قضت المادة الثالثة من القرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ بأن يستبدل بجنول الدرجات والمرتبات والوظائف المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه الجدول الآتى : -

الوظائف العليا (التوجيهية)

رئيس مجلس الادارة .

مدير المؤسسة مدير عام (رئيس مصلحة)

نائب المدير أو مدير التنفيذ مدير عام أولى

ولما كانت وظيفة رئيس مصلحة من درجة مدير عام هى أدنى الوظائف الحكومية المقرر لها قانونا بدل تمثيل ، ومن ثم فانه لا يجوز منح بدل تمثيل الا لمن هو فى وظيفة مدير المؤسسة وهى الوظيفة التى يقابلها فى الحكومة وظيفة رئيس مصلحة من درجة مدير عام ، أما من عدا مدير المؤسسة من الوظائف الرئيسية فانه لا يجوز منح شاغلها بدل تمثيل ، ومن ثم فانه لا يجوز منح أعضاء مجلس ادارة المؤسسة - الذين يشرفون فى الوقت ذاته على القطاعات المختلفة بالمؤسسة - بدل تمثيل اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر ، وذلك فيمن عدا مدير عام المؤسسة الذى يعتبر فى ذات الوقت رئيسا لمصلحة عامة هى المؤسسة .

ولا يسوغ الاستناد الى القرار الصادر من مجلس ادارة المؤسسة بمجلسه ٦ من يناير سنة ١٩٦٢ بالموافقة على تقرير بدل تمثيل لاعضاء مجلس الادارة ، ذلك أن هذا القرار انما صدر بالمخالفة لحكم المادة ١٧ من لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة المشار اليها ، والتى حددت سلطة مجلس الادارة فى منح بدل تمثيل بوظائف رئيسية معينة وردت على سبيل الحصر فى هذه المادة وليس من بين هذه الوظائف أعضاء مجلس ادارة المؤسسة . ومن ثم فان هذا القرار يكون باطلا ويتعين عدم التعويل عليه فى هذا الشأن ، وقد تأكد هذا البطلان بصور القرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر ونصه فى مادته الثانية على الغاء جميع القرارات التى أصدرتها مجالس ادارة المؤسسات العامة بالمخالفة لاحكام المادة ١٧ المشار اليها .

كما أنه لا يغير من هذه النتيجة صدور قرار جمهورى بتاريخ ٥ من مارس سنة ١٩٦٢ باعتماد ميزانية المؤسسة بما فى ذلك المبالغ التى قررت فى البند (ج) زواتب لمواجهة بدل التمثيل ذلك انه بالرجوع الى ميزانية

المؤسسة يتبين أنه ورد في البند (ج) رواتب السالف ذكره - مبلغ ٨٨٤٠ جنيها رواتب تمثيل وبدل حضور جلسات مجلس الإدارة ويكون الصرف طبقا للنظام الذى يضعه مجلس إدارة المؤسسة والواضح أن المبلغ المذكور إنما يواجه نوعين من الرواتب : الاول - هو بدل التمثيل ، والثانى - هو بدل حضور جلسات مجلس الإدارة ، وقد علق صرف كل من هذين النوعين من الرواتب على أن يكون ذلك طبقا للنظام الذى يضعه مجلس إدارة المؤسسة ولما كانت سلطة مجلس الإدارة فى منح بدل التمثيل محدودة طبقا للمادة ١٧ من لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة ومن ثم فإنه لا يجوز لهذا المجلس منح بدل تمثيل إلا فى الحدود التى يبينتها المادة المذكورة ، ولا يكون فى صدور قرار رئيس الجمهورية باعتماد الميزانية تخويل لمجلس الإدارة فى منح بدل تمثيل لأعضاء مجلس الإدارة - بالمخالفة لأحكام المادة ١٧ من اللائحة سالفة الذكر .

لهذا ، انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه لا يجوز منح أعضاء مجلس إدارة المؤسسة بدل تمثيل وذلك تطبيقا لحكم المادة ١٧ من لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة - على أنه إذا كان أحد أعضاء مجلس الإدارة يشغل إحدى الوظائف الرئيسية بالمؤسسة والمحددة بالمادة ١٧ المذكورة قبل تعديلها بالقرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ ، كان يكون مديرا للمؤسسة أو نائبا للمدير أو مديرا عاما مساعدا أو مديرا للإدارة بالمؤسسة - فإنه يجوز منحه بدل تمثيل بالفتات المحددة بهذه المادة ، وذلك الى تاريخ العمل بالقرار الجمهورى الاخير . أما اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القرار ، فلا يمنح من أعضاء مجلس الإدارة بدل تمثيل سوى مدير المؤسسة - الذى تقابل وظيفته فى الحكومة وظيفه رئيس مصلحة من درجة مدير عام .

(٥٥٦ / ٨ / ١٩٦٢)

٨٣١ - قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة - نصه على سريان أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية العربية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين فى المؤسسات انظمة - طبقا لهذه الاحكام يقتضى مجلس إدارة المؤسسة بتقرير بدل تمثيل للعاملين بالمؤسسة على أن يحتفظ هذا القرار من الوزير المختص - سلطة الوزير فى هذا الخصوص سلطة وصاية .

فى ١٧ من ابريل سنة ١٩٦٥ قرر مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى الموافقة على تقرير بدل تمثيل للسادة نواب مدير المؤسسة بما يعادل ثلثى الاجر الاصلى لكل منهم بمراعاة ما انتهت اليه لجنة المؤسسات العليا فى هذا الخصوص لمدة سنة اعتبارا من اول يولى سنة ١٩٦٤ ، وعندما

أرسل هذا القرار للسيد نائب رئيس الوزراء للزراعة ووزير الإصلاح الزراعي واستصلاح الاراضي لاعتماده قرر ارجاء النظر فيه الى حين وضع اللوائح الخاصة بذلك ، وفي ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ طلبت المؤسسة من السيد نائب رئيس الوزراء اعادة النظر في قراره المشار اليه - وفي ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ أرسل السيد وكيل الوزارة كتابا للمؤسسة تضمن موافقة السيد نائب رئيس الوزراء على صرف البدل عن المدة وبالفئة المحددين بقرار مجلس ادارة المؤسسة المشار اليه وبناء على ذلك تم صرف بدل التمثيل المسادة نواب مدير المؤسسة اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ ، ثم أرسل السيد وكيل الوزارة كتابا في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ الى المؤسسة الحافا لكتابته الاول ذكر فيه أن السيد نائب رئيس الوزراء قد وافق على أن يكون صرف هذا البدل اعتبارا من أول نوفمبر سنة ١٩٦٥ .

ومن حيث أن الجمعية العمومية للقسم الاستثماري قد طلبت اصل تأشيرة السيد نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى بالموافقة على قرار مجلس ادارة المؤسسة المذكورة وقد وردت لها من وزارة استصلاح الاراضي الاوراق الخاصة بالموضوع مع كتابها رقم ٦٢٦ المؤرخ ١٩٦٧/٦/٢٣ .

ومن حيث أن قرار مجلس ادارة المؤسسة صدر في ١٧ من ابريل سنة ١٩٦٥ وأشر عليه نائب رئيس الوزراء ووزير الإصلاح الزراعي واستصلاح الاراضي بتاريخ سابق على ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ ثم عدل بعد ذلك وفي تاريخ سابق على ٣ نوفمبر سنة ١٩٦٥ فان القواعد القانونية التي كانت سارية قبل العمل بقانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر به القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ هي التي تنطبق على هذا القرار .

ومن حيث أن المادة الاولى من القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تسرى أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في المؤسسات العامة » .

وفي تطبيق النصوص الواردة في هذه اللائحة يكون لرئيس مجلس ادارة المؤسسة الاختصاصات المقررة لرئيس مجلس ادارة الشركة .

ويكون لمجلس ادارة المؤسسة الاختصاصات المقررة لمجلس ادارة الشركة .

اما الاختصاصات المقررة في تلك اللائحة لمجلس ادارة المؤسسة فيبأشرها الوزير المختص » .

ومن حيث أن المادة ١١ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢

تنص على أنه « يجوز تقرير بدل تمثيل للعاملين بالشركة وبعد أقصى قدره ١٠٠٪ من الاجر الاصيل وذلك وفقا للاسس والقواعد التي يضعها مجلس ادارة الشركة على أن يعتمد هذا القرار من الوزير المختص وبعد موافقة مجلس ادارة المؤسسة التي تتبعها الشركة ويكون تقرير هذا البدل كل سنة » .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم يختص مجلس ادارة المؤسسة بتقرير بدل تمثيل العاملين بالمؤسسة في الحدود سالفة الذكر على أن يعتمد هذا القرار من الوزير المختص ، وبذلك تكون سلطة الوزير سلطة وصائية فهو يعتمد القرار الصادر من مجلس ادارة المؤسسة أو لا يعتمد و ليس له أن ينشئ قرارا مبتدأ في هذا الشأن وإذا ما اعتمد الوزير قرار مجلس ادارة المؤسسة استنفذ الوزير اختصاصه واصبح القرار نافذا لا يجوز الرجوع فيه أو تعديله الا بقرار جديد تتبع فيه الاجراءات التي يقضى بها القانون من صلوره من مجلس ادارة المؤسسة ثم اعتماده من الوزير وتعديل الوزير للقرار الصادر منه باعتماد قرار مجلس ادارة المؤسسة بعد اعتماده . يعتبر قرارا جديدا لا يملك اصداره ابتداء .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق الواردة مع الكتاب سالف الذكر ومن بينها كتاب رئيس مجلس ادارة المؤسسة الى السيد نائب رئيس الوزراء المؤرخ ١٦/١٠/١٩٦٥ بشأن طلب اعادة النظر في قرار مجلس ادارة المؤسسة المشار اليه الذي يحمل أصل تأشيرة السيد نائب رئيس الوزراء بالموافقة عليه ان السيد نائب رئيس الوزراء اشر على هذا الكتاب بالقلم الكوبية الاحمر بكلمة اوافق وذيلها بتوقيعه بدون تاريخ ثم اضيف الى هذه الكلمة بالحبر عبارة (من ١/١١/١٩٦٥) وبنون توقيع على التعديل .

ومن حيث أنه يستفاد من ذلك أن السيد نائب رئيس الوزراء اشر ابتداء بالموافقة على قرار مجلس الادارة كما هو وارد في الكتاب سالف الذكر دون أي قيد وقد أبلغ وكيل الوزارة هذه الواقعة للمؤسسة بكتابه المؤرخ ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ وقامت المؤسسة بتنفيذه وصرفت هذه البدلات لمستحقها ثم انه بعد ذلك اضيف الى هذه التأشيرة تعديل بحبر مقابر وفي تاريخ لاحق يجعلها من ١/١١/١٩٦٥ وأبلغ هذا التعديل الجديد للمؤسسة بكتاب وكيل الوزارة المؤرخ ٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ .

ومن حيث أن تعديل التأشيرة على هذا النحو يعتبر قرارا جديدا من السيد نائب رئيس الوزراء ما كان يملك اصداره إذ أنه لا يملك انشاء القرارات بالنسبة للمؤسسات ابتداء وانما هو يصدق على قرارات مجلس الادارة أو لا يصدق عليها فاذا ما صدق عليها استنفذ سلطته واصبحت هذه القرارات نافذة ولمنتج عليه الرجوع فيها أو تعديله .

ومن حيث أن الثابت من كتاب رئيس مجلس ادارة المؤسسة المؤرخ

١٦/١٠/١٩٦٥ للسيد/ نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى المؤشر عليه منه على النحو السابق بيانه قد تضمن أن مجلس إدارة المؤسسة قرر فى اجتماعه الثلاثين المنعقد بتاريخ ١٧/٤/١٩٦٥ فى مادته الثامنة ما نأتى : -

« الموافقة على تقرير بدل تمثيل للسادة نواب مدير المؤسسة بما يعادل ثلثى الاجر الاصلى لكل منهم بمراعاة ما انتهت اليه لجنة المؤسسات العليا فى هذا الخصوص وذلك لمدة سنة اعتبارا من ١/٧/١٩٦٤ » .

ومن حيث أنه لذلك فان السادة نواب مدير عام المؤسسة يحق لهم تقاضى بدل تمثيل لمدة سنة تبدأ من ١/٧/١٩٦٤ وهى المدة التى قررها مجلس الادارة ووافق عليها السيد نائب رئيس الوزراء .

٦٦٦ (٢٧/٦/١٩٦٨)

٨٣٢ - بدل التمثيل المنصوص عليه باللائحة البدلات والبعثات الخاصة بموظفى هيئة قناة السويس - تفويض للشرع عضو مجلس الادارة المنتدب للهيئة تقرير البدل لمن تستلزم طبيعة عمله ذلك - صدور قرار منه بصرف بدل تمثيل للمستشار القانونى للهيئة اعتبارا من تاريخ سابق على صدوره - هو قرار سليم باعتباره كاشفا عن حق مقرر باللائحة طالما ان المذكور يقوم بهما الوظيفة المقرر لها البدل .

ان المادة ٥٤ من لائحة البدلات والبعثات الخاصة بموظفى هيئة قناة السويس - الصادرة فى أول يناير سنة ١٩٥٩ - تنص على أنه « يجوز بقرار من عضو مجلس الادارة المنتدب ، صرف بدل تمثيل للموظفين الذين تستلزم طبيعة المهام التى توكل اليهم اعباء مالية اضافية طبقا للمفقات التى يحددها فى كل حالة » .

ومفاد هذا النص أن المشرع اجاز لعضو مجلس الادارة المنتدب بهيئة قناة السويس تقرير بدل تمثيل لموظفى الهيئة الذين تستلزم طبيعة المهام التى توكل اليهم اعباء مالية اضافية ويكون صرف هذا البدل اليهم وفقا للمفقات التى يحددها فى كل حالة على حدة .

ومن حيث أن الحكمة من تقرير صرف بدل التمثيل المشار اليه هى أن بعض الوظائف بالهيئة المذكورة يتعين على شاغليها أن يتحملوا اعباء مالية اضافية فى سبيل الظهور بالمظهر اللائق بتلك الوظائف ولذلك روى تمويلهم عن هذه الاعباء المالية - موضوعى بحث - وهو طبيعة الوظيفة ومكانتها فى السلم الادارى بين الوظائف العامة . والاعتبار الثانى هو مقدار ونوع الاعباء الإضافية التى يتحملها شاغل هذه الوظيفة ، وفى ضوء هذين الاعتبارين يتقرر صرف هذا البدل ومن مقتضى ذلك أن يتقرر صرف البدل اعتبارا من

الوقت الذي يباشر فيه الموظف أعباء الوظيفة التي اقتضت طبيعة العمل فيها صرف هذا البديل لشاغليها ، وبناء على ذلك يكون القرار الصادر من عضو مجلس الإدارة المنتدب لهيئة قناة السويس بصرف هذا البديل قرارا كاشفا لحق مقرر بلاتعة البدلات المشار إليها .

ومن حيث أنه لذلك فإن القرار الصادر من السيد عضو مجلس الإدارة المنتدب للهيئة المذكورة - بتاريخ ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ - بتقرير صرف بدل تمثيل للسيد المستشار القانوني للهيئة اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٢ يكون قد كشف عن استحقاق السيد المستشار القانوني لهذا البديل ، وإذا كان مقتضى ذلك هو استحقاق البديل اعتبارا من تاريخ قيام المذكور بهام وظيفته التي قرر صرف بدل التمثيل له في ٥ من مارس سنة ١٩٦٢ إلا أنه لما كان نفاذ القرار الصادر بتقرير صرف البديل باعتباره يرتب أعباء مالية على الخزنة العامة ، موقوفا على وجود الاعتماد المالى اللازم لمواجهة الصرف بهذا البديل للسيد المذكور ، لذلك فقد حرص القرار المشار اليه في صراحة على سريان حكمه اعتبارا من أول السنة المالية ١٩٦٣/٦٢ - في أول يوليو سنة ١٩٦٢ تاريخ وجود الاعتماد المالى اللازم .

ومن حيث أنه لا يسوغ القول بأن القرار المذكور اذ قرر صرف بدل التمثيل للسيد المستشار القانوني للهيئة اعتبارا من تاريخ سابق على تاريخ صدوره يعتبر قرارا رجعيا مما يسيبه ويبطله فيما تضمنه من أثر رجعي ذلك أنه من المستقر أن القرار الإداري ذا الأثر الرجعي الذي لا يمس أية مراكز قانونية ذاتية ترتبت قبل صدوره يكون قرارا مشروعا ، ولما كان القرار الصادر بصرف بدل تمثيل للسيد المستشار القانوني للهيئة عن فترة سابقة على صدوره لا يمس أية مراكز قانونية ذاتية ترتبت قبل صدوره بل أنه كان يتخص عن نفع لمن صدر في شأنه بما رتب له من ميزات مالية ، ومن ثم فإن هذا القرار يكون مشروعا فيما تضمنه من تقرير صرف البديل المشار اليه الى السيد المذكور في تاريخ سابق على تاريخ صدوره وبالتالي فإنه لا يجوز صحبه .

(١٩٦٥/٣/٩) ٢٨٨

٦ - بدل العلة

٨٣٣ - القرار الجمهوري رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ في شأن منح بدل العلة لموظفي الدولة وعائلاتها بمختلفات سوحج وثنا واسوان - حكمة تقرير هذا البديل - نطاق استحقاقه - القيام بالعمل فضلا في جهاز الإداري للدولة راجعي للتعلق المذكورة - احقية جميع موظفي الدولة وعائلاتها العاملين بهذه التعلق في التمتع. هذا البديل .

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض أحكام القرار الجمهوري رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ بمنح بدل اقامة موظفي الدولة وعمالها في محافظة اسوان تقضى بأن يمنح موظفو الدولة وعمالها الذين يعملون في محافظة اسوان بدل اقامة بواقع ٣٠٪ من مرتباتهم أو أجورهم الأساسية ويخفض هذا البديل الى ٢٠٪ من المرتب أو الاجر الاساسي لمن كان موطنه الاصل محافظة أسوان بشرط ألا يكون الموظف أو العامل متمتعاً بمسكن مجاني أو يدفع فية ايجارا اسما ، وذلك بدلا من اللغات الواردة بالقرار رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

وقد أوضحت المذكرة الايضاحية للقرار الصادر بمنح هذا البديل علة اصداره وهي ان الاهتمام بأمر المحافظات النائية سوجاه وقتنا وأسوان يقتضى العمل على استقرار الموظفين فيها ، وأن من أهم وسائل تحقيق هذا الاستقرار تشجيعهم على البقاء في هذه الجهات بمنحهم بدل اقامة .

ولما كانت تلك الظروف التي تقرر من أجلها منح هذا البديل يستوى فيها العاملون جميعا الدائمون منهم والمؤقتون والمعينون على درجات أو بمكافآت شاملة ما دلموا يعملون في الجهاز الاداري للدولة بهذه المحافظة وما دام المناط في تقرير هذا البديل هو الاقامة فعلا في هذه المحافظات فضلا عن أن المعينين بمكافآت شاملة هم من موظفي الدولة وعمالها فلا يسوغ حرمانهم من بدل اقامة مقرر لهؤلاء جميعا طالما أنه لن يراعى في تحديد المكافآت الشاملة لهم أن تشمل بدل الاقامة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري أن أحكام القرار الجمهوري رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقرار رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٤ تسرى على جميع موظفي الدولة وعمالها الدائمين منهم والمؤقتين الذين يعملون بالجهات التي حددها ومن بينهم المعينون بمكافآت شاملة طالما أن هذا الشمول لم يتناول هذا البديل .

(١١٨٥ / ١١ / ١٩٦٦)

(تعليق)

سبق أن قضت المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٤ ق بجلسته ١٩٦٠/٢/٧ بأن بدل الاقامة في الصحراء يسرى على الموظفين جميعا الدائمون منهم والمؤقتون وأحارجون عن الهيئة وعمال اليومية المقيمون بتلك الجهات (كتابتنا المحكمة الادارية العليا ق ٢٠٧ ص ٢١٦) .

٧ - بدل اشعة

٨٣٤ - منح الموظفين الذين يشتغلون بقسم الاشعة بالاستشفيات والمعامل بالوزارات

والمصالح المختلفة وتعرضون لخطر الاشعة بدل اشعة - عدم اشتراط شغل وظيفة بالمصالح الاشعة - ضرورة القيام بالعمل الفعلي في هذه الاقسام بصفة مستمرة لا عارضة .

ان مجلس الوزراء قد وافق بجلسته المتعقدة في ٧ من يناير سنة ١٩٥٣ على ما اقرتاه اللجنة المالية من الموافقة على اقتراح ديوان الموظفين الذي جاء فيه نظرا للاضرار الناتجة عن الاشتغال بالاشعة فانه يوافق على منح الموظفين الذين يشتغلون بأقسام الاشعة بالمستشفيات والمعامل بالوزارة والمصالح المختلفة وتعرضون لخطر الاشعة بدل وقاية بنفس الفئات المشار اليها المبينة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٣٨/٩/٢١ . وانه يؤخذ من هذا القرار انه ولئن كان قد استعار الفئات المنصوص عليها في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٣٨/٩/٢١ الخاص بصرف بدل عدوى لبعض الوظائف الا أنه لم يحدد وظائف معينة يستحق شاغلها هذا البديل على النحو الذي نص عليه قرار ١٩٣٨/٩/٢١ - بل جاء القرار الخاص ببديل الاشعة عاما بمنح الموظفين الذين يشتغلون بأقسام الاشعة بالمستشفيات والمعامل بالوزارة والمصالح المختلفة وتعرضون لخطر الاشعة هذا البديل بدون أن يشترط أن يكون من يمنح له هذا البديل يشغل وظيفة في أحد أقسام الاشعة ما دام أنه قائم فعلا بالعمل في هذه الاقسام بمقتضى طبيعة وظيفته أو بتكليفه بالعمل فيها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المناط في استحقاق بدل الاشعة وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٧ من يناير سنة ١٩٥٣ هو القيام فعلا بالعمل بأقسام الاشعة بالمستشفيات والمعامل بالوزارة والمصالح المختلفة ممن يتعرضون لهذا السبب لخطر الاشعة يستوى في ذلك أن يكون القائم بالعمل فعلا في هذه الاقسام شاغلا لاحدى وظائفها أو لغيرها متى كانت طبيعة عمله ومقتضيات وظيفته تستلزم القيام بالعمل الفعلي في هذه الاقسام بصفة مستمرة لا عارضة أو اقتضت مصلحة العمل تكليفه بالعمل فيها على هذا النحو .

(١٩٦٧/٤/٢٥) ٤٨٥

٨ - بدل ملابس

٨٣٥ - الموظفون المدنيون يمكنهم المشتريات بالماليا القريبة والتسليم والمشتريات بموسكو - نص قرارى رئيس الجمهورية رقم ١١٥٢ لسنة ١٩٥٧ ورقم ٦٩٣ لسنة ١٩٥٨ على ان هؤلاء الموظفين من الدرجة الخامسة فما فوق يعاملون ماليا معاملة نقراتهم من نفس الدرجة لوظائف السلك السياسى فى الخارج - مؤداة استغلاتهم من جميع المبالغ المالية التى تعرف هؤلاء بالامانة لرتبتهم لواجهة نفقات العيشة فى الخارج - دخول بدل الملابس الذى يصرف لأول مرة لأعضاء السلكين العيين بالبعثات ضمن المعاملة المالية .

أن القرارين الجمهوريين رقم ١١٥٢ لسنة ١٩٥٧ ورقم ٦٩٣ لسنة ١٩٥٨ بشأن المعاملة المالية لهيئتي مكتبي المشتريات بألمانيا الغربية والتصليح والمشتريات بموسكو - بقضيان بأن الموظفين المدنيين بالمكتبتين المذكورين من الدرجة الخامسة فما فوق يعاملون ماليا معاملة نظرائهم من نفس الدرجات لوظائف السلك السياسي في الخارج ، وتنص المادة ١٢ من اللائحة التنظيمية للخدمة في وزارة الخارجية الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ على أن يصرف لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي المعينين بالبعثات لأول مرة بدل ملابس قدره ١٥٠ جنيتها .

وبالرجوع الى اللائحة المذكورة يبين أنها قررت لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي - بالإضافة الى المرتبات المحددة بها لكل وظيفة من وظائف السلكين المذكورين - رواتب اضافية تشمل بدل التمثيل الاصيل والعلوة العائلية وبدل التمثيل الاضافي واعانة غلاء المعيشة وبدل الانابة كما قررت لهم بدل الملابس المشار اليه ومصاريف الانتقال .

ويستفاد من ذلك أن المعاملة المالية لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي - على الوجه سالف الذكر - لا تتضمن المرتبات المحددة لكل وظيفة من وظائف هذين السلكين فحسب بل يشمل أيضا جميع المبالغ المالية التي تصرف اليهم - بالإضافة الى مرتباتهم - لمواجهة نفقات المعيشة في الخارج وهي الرواتب الاضافية المشار اليها وبدل الملابس ومصاريف الانتقال وعلى ذلك فإن المبلغ المقرر صرفه لأعضاء السلكين المذكورين المعينين بالبعثات لأول مرة - كبديل ملابس - إنما يدخل في المعاملة المالية لهؤلاء الاعضاء .

ولما كان القراران الجمهوريان رقم ١١٥٢ لسنة ١٩٥٧ ورقم ٦٩٣ لسنة ١٩٥٨ بشأن المعاملة المالية لهيئتي مكتبي المشتريات بألمانيا الغربية والتصليح والمشتريات بموسكو قد قررا معاملة الموظفين المدنيين الموفدين للعمل بالمكتبتين المذكورين ، من الدرجة الخامسة فما فوقها - ماليا - معاملة نظرائهم من نفس الدرجة لوظائف السلك السياسي في الخارج (السلكين الدبلوماسي والقنصلي) . ومن ثم فإنه يتعين منع الموظفين المذكورين المرتبات المقررة لنظرائهم من أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي والرواتب الاضافية (وبدل التمثيل الاصيل والاضافى والعلوة العائلية واعانة غلاء المعيشة وبدل الانابة) ومصاريف الانتقال وكذلك بدل الملابس بالنسبة الى من يعين لأول مرة من هؤلاء الموظفين بمكتبي التصليح والمشتريات سالف الذكر .

ولا يسوغ القول بأن بدل الملابس المقرر لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي بالمادة ١٢ من اللائحة التنظيمية للخدمة في وزارة الخارجية مقصور على هؤلاء الاعضاء دون غيرهم لاعتبارات خاصة بهم ذلك أنه طالما أن البديل المشار اليه يدخل ضمن المعاملة المالية لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي

ومن ثم فإنه يدخل ضمن المعاملة المالية لموظفي وزارة الحربية المذكورين طبقاً لما يقضى به القراران الجمهوريان رقم ١١٥٢ لسنة ١٩٥٧ ورقم ٦٩٣ لسنة ١٩٥٨ سالفاً الذكر اللذان أحالا فيما يتعلق بالمعاملة المالية لنظرانهم من أعضاء السلكين الدبلوماسي والتقني .

كما أنه لا وجه للترقية بين المعاملة المالية لأعضاء السلكين الدبلوماسي والتقني والمميزات الخاصة بهم والقول بأن المعاملة المالية إنما تقتصر على ما يصرف بشكل دوري من مهايا ومرتبات شهرية لهؤلاء الأعضاء ولا تشمل المميزات الخاصة التي يتمتعون بها مقابل أعباء خاصة بوظائفهم ذلك أن جميع المميزات ذات الطابع المالي التي تصرف لأعضاء السلكين الدبلوماسي والتقني تدخل في المعاملة المالية لهم ومن ثم يتعين القول بوجود صرفها إلى موظفي وزارة الحربية المذكورين ولا يسوغ قصر معاملة هؤلاء الموظفين ماليًا بمعاملة أعضاء السلكين الدبلوماسي والتقني على المرتبات وحدها دون المزايا المالية الأخرى التي تشمل فيما يصرف لهؤلاء الأعضاء من رواتب إضافية وبدلات ولو أن القرارين الجمهوريين رقم ١١٥٢ لسنة ١٩٥٧ ورقم ٦٩٣ لسنة ١٩٥٨ قد قصدا هذا المعنى لقضيا صراحة بمنح موظفي وزارة الحربية المذكورين المرتبات المقررة لنظرانهم من أعضاء السلكين الدبلوماسي والتقني وعلى ذلك يكون هذان القراران قد قصدا بالمعاملة المالية لهؤلاء الموظفين ذات المعاملة المالية لأعضاء السلكين الدبلوماسي والتقني أي ما يصرف لهؤلاء الأعضاء من مرتبات ورواتب إضافية وبدلات - ومنها بدل الملابس المشار إليه .

٥٤٠ (١٩٦٣/٥/١٩)

٩ - جل حضور الجلسات واللجان

٨٣٦ - القرار الجمهوري رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافأة عضوية وجل حضور الجلسات واللجان - المصاحبه عن شمول حكمه لجميع المؤسسات الخدمية دون تمييز بين تلك المؤسسات القائمة التي لم يصدر قرار جمهوري باعتبارها مؤسسة عامة خاضعة لأحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ وغيرها من المؤسسات في تطبيق هذا القانون - سريان أحكام هذا القرار على أعضاء مجالس الإدارة واللجان واللجان والمجالس والمجالس المشار إليها في مادته الأولى سواء من تتوافر فيه صفة التمثل في ذات الجهة أو غيرها ومن لا تتوافر فيه صفة العامل بجانب العضوية كالمجالس والمحاسب ومن الهم .

في ١٠ من يناير سنة ١٩٦٥ أصدر السيد رئيس الجمهورية العربية المتحدة القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافأة عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان الذي أشار في ديباجته إلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ في شأن المؤسسات العامة والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ في شأن الهيئات

العاملة والقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة، ونص فى مادته الاولى على أن « تمنح مكافأة عضوية أو بدل حضور جلسات لاعضاء مجالس ادارة الهيئات والمؤسسات العامة ولجانها الفرعية ومجالس البحوث والمعاهد » كما نص فى مادته الثانية على أن « تمنح المكافاة أو البديل المشار اليه فى المادة السابقة للاعضاء المدرجة وظائفهم فى الجهة التى ينعقد بخصوصها المجلس أو اللجنة أو يكونون منتدبين أو معارين لها » وقضى فى المادة الثالثة منه بأنه « لا يجوز أن تزيد مكافاة العضوية أو بدل حضور جلسات مجالس ادارة الهيئات والمؤسسات العامة ومجالس البحوث والمعاهد واللجان الاخرى التى يصدر بتشكيلها قوانين أو قرارات جمهورية على خمسة جنيهات للعضو عن كل جلسة وبحد أقصى قدره مائة وخمسون جنيهًا فى السنة .

ولا يجوز أن تزيد المكافاة للعضو أو بدل حضور جلسات اللجان الفرعية واللجان ... على ثلاثة جنيهات للعضو عن كل جلسة وبحد أقصى قدره مائة جنيه فى السنة على ألا يزيد ما يتقاضاه العضو نظير اشتراكه فى أكثر من لجنة فى جهة واحدة على مائة وخمسين جنيهًا سنويًا .

كذلك نص فى المادة الرابعة منه على أنه « لا يجوز أن يزيد ما يتقاضاه العضو مهما تعددت مجالس الادارة واللجان التى يشترك فيها فى أكثر من جهة على ثلاثمائة جنيه فى السنة » .

كما نص فى مادته السادسة على أن « تقوم الجهات التى يشترك فى أعمالها عضو مجلس الادارة أو اللجنة بإبلاغ الجهة التابع لها عن عدد الجلسات التى يحضرها وما يتقاضاه من مكافاة أو بدل حضور وذلك فى خلال ثلاثين يومًا من تاريخ صرف البديل المستحق » .

ومن حيث أن السيد رئيس الجمهورية وهو صاحب الاختصاص أصلا باصدار قرارات انشاء المؤسسات العامة والذى يضع النظم الخاصة بها ومنها نظم التوظيف على اختلاف تفاصيلها قد أقصع فى النصوص المتقدمة عن شمول حكم القرار آنف الذكر لجميع المؤسسات العاملة دون تمييز بين تلك الخاضعة لاحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ وتلك التى لم يصدر قرار جمهورى باعتبارها مؤسسة عامة فى تطبيق أحكام هذا القانون والتى تعتبر مؤسسات عامة قائمة فى ظل سريان أحكامه . وغنى عن البيان أن هذا التعميم انما قصد به توحيد المعاملة المالية فيما يتعلق بمكافاة العضوية أو بدل حضور الجلسات لاعضاء مجالس ادارة الهيئات والمؤسسات العامة ولجانها الفرعية ومجالس البحوث والمعاهد واللجان الاخرى التى يصدر بتشكيلها قانون أو قرار جمهورى أو قرار وزارى ووضع حدا للفلو فى تقدير المكافآت وبدلات الحضور وتأكيد لهذا نص المشرع فى المادة الثامنة من القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ على إلغاء كل حكم يخالف أحكامه ، ومن ثم فان أحكام هذا القرار تنطبق على

أعضاء مجالس الإدارة واللجان والمجالس والمعاهد المشار إليها في مادته الأولى سواء منهم من يعمل في جهة ما ويشغل في ذات الوقت عضوية مجالس إدارة أو لجان أو مجالس بحوث أو معاهد في ذات الجهة التي يعمل بها أو في جهة أخرى ، أو من لا تتوفر بالنسبة إليه صفة العامل كالمحامي والمحاسب والطبيب وغيرهم من ذوى المهن الحرة والمحالين إلى المعاش ومن إليهم .

وإذا كانت المادة السادسة من القرار آنف الذكر قد ألزمت الجهات التي يشترك في أعمالها عضو مجلس الإدارة أو اللجنة بأن تقوم بإبلاغ الجهة التابع لها العضو المذكور عن عدد الجلسات التي يحضرها وما يتقاضاه من مكافأة أو بدل حضور وذلك في خلال ثلاثين يوما من تاريخ صرف البدل المستحق ، لكي تقوم هذه الجهة بمحاسبته عن المبالغ التي تقاضاها وتحديد المبالغ الزائدة على الحد الأقصى المسموح به واستيفاء القدر الزائد لصالح الخزنة العامة (المادة السابعة) ، فإن أعضاء مجالس إدارة الهيئات والمؤسسات العامة ولجانها الفرعية ومجالس البحوث والمعاهد وأعضاء اللجان الأخرى التي تصدر بتشكيلها قانون أو قرار جمهوري الذين لا تتحقق فيهم صفة العاملين كالمحامين والمحاسبين وغيرهم من ذوى المهن الحرة أو المحالين إلى المعاش ومن إليهم تكون الجهات التي يشتركون في أعمالها هي المنوط بها محاسبتهم عما يتقاضونه من مكافأة العضوية أو بدل حضور الجلسات على أساس ما يستحقه العضو في سنة ميلادية كاملة على أن تجري المحاسبة في نهاية شهر ديسمبر من كل سنة مع التزامه برد القدر الزائد على الحد الأقصى الواردة بهذا القرار .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى ما يأتي : -

أولا : ان أحكام قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافأة عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان تسرى على جميع المؤسسات العامة القائمة سواء تلك التي اعتبرت كذلك بموجب القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ آنف الذكر ، أو بمقتضى قرار جمهوري أو التي لم يصدر في شأنها هذا القرار ومعناه البنك المركزى المصرى .

ثانيا : ان أحكام قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه تنطبق في حق أعضاء مجالس إدارة الهيئات والمؤسسات العامة ولجانها الفرعية ومجالس البحوث والمعاهد واللجان الأخرى التي يصدر بتشكيلها قانون أو قرار جمهوري سواء منهم من كان يعمل في جهة ما ويشغل في الوقت ذاته عضوية مجالس إدارة أو لجان ، أو مجالس بحوث أو معاهد في ذات الجهة التي يعمل بها أو في جهة أخرى أو من كان لا تتوفر فيه صفة العاملين كالمحامين والمحاسبين والأطباء وغيرهم من ذوى المهن الحرة أو المحالين إلى المعاش ومن إليهم .

(تعليق)

صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦١١ لسنة ١٩٦٧ فى شأن علم جوائز صرف مكافآت بدل حضور عن جلسات مجالس ادارة الشركات والجمعيات التعاونية والمنشآت التابعة للقطاع العام وحظرت المادة الاولى منه صرف مكافآت او بدل حضور عن جلسات مجالس الادارة بالنسبة للاعضاء المعينين او المنتخبين .

٨٣٧ - المؤسسات التى تم إصدار قرار جمهورى باعتبارها مؤسسة عامة فى تطبيق احكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة ومنها البنك المركزى المصرى - القرار الجمهورى رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن مكافأة عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان - شمول حكمه لجميع المؤسسات العامة دون تمييز - البنك المركزى المصرى - القرار الجمهورى رقم ٤٧١ لسنة ١٩٦١ فى شأن تحديد مكافأة عضوية وبدل حضور أعضاء مجلس ادارته - نص المادة الثالثة من القرار الجمهورى رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ للشار اليه على الفا، كل حكم يخالف احكامه - اثره .

لما كانت مكافأة عضوية وبدل حضور أعضاء مجلس إدارة البنك المركزى المصرى قد حددت بالقرار الجمهورى رقم ٤٧١ لسنة ١٩٦١ الصادر استنادا الى المادة ٢٢ من القرار الجمهورى رقم ٢٣٣٦ لسنة ١٩٦٠ بالنظام الاساسى للبنك المركزى المصرى .

ولما كان رئيس الجمهورية هو صاحب الاختصاص الاصيل باصدار قرارات انشاء المؤسسات العامة ووضع نظمها ومنها نظم التوظيف على اختلاف تفاصيلها وقد أصدر القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن مكافأة عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان وقد أوضحت المادة الاولى منه الهيئات والمؤسسات العامة التى يمنح أعضاء مجلس ادارتها هذه المكافآت والبدلات فنصت على أن « تمنح مكافأة عضوية لو بدل حضور جلسات لاعضاء مجالس ادارة الهيئات والمؤسسات العامة ولجانها الفرعية ومجالس البحوث والمعاهد وأعضاء اللجان الاخرى التى يصدر بتشكيلها قانون أو قرار جمهورى » .

كما نصت المادة الثالثة بأنه « لا يجوز أن تزيد مكافأة العضوية أو بدل حضور جلسات مجالس ادارة الهيئات والمؤسسات العامة ومجالس البحوث والمعاهد واللجان الاخرى على خمسة جنيهات للعضو عن كل جلسة وبحد أقصى قدره مائة وخمسون جنيها فى السنة » . ونصت المادة الخامسة من هذا القرار على أن يلغى كل حكم يخالف هذا القرار .

وقد أوضحت الجمعية العمومية فى فتاها السابقة الصادرة بجلسته ٢

مارس سنة ١٩٦٦ (١) ان رئيس الجمهورية قد أفصح فى نصوص القرار الجمهورى رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه عن شمول حكمة لجميع المؤسسات العامة دون تمييز وقد قصد باصداره توحيد المعاملة المالية فيما يتعلق بمكافاة العضوية أو بدل حضور الجلسات لاعضاء مجالس ادارة الهيئات والمؤسسات العامة ولجانها الفرعية ومجالس البحوث والمعاهد واللدجان الاخرى التى يصدر بتشكيلها قانون أو قرار جمهورى أو قرار وزارى ووضع حد للفلو فى تقدير المكافاة وبدلات الحضور وتأكيدا لهذا النص نص المشرع فى المادة الثامنة من القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ على الغاء كل حكم يخالف أحكامه - ويترتب على أعمال هذا النص الغاء القرار الجمهورى رقم ٤٧١ لسنة ١٩٦١ وانتهاء العمل به من تاريخ نفاذ القرار الجمهورى رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ والعمل بأحكامه ولا يغير القرار الخاص بتحديد مكافاة عضوية وبدل مجلس ادارة البنك المركزى من الرأى الذى سبق أن انتهت اليه الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بجلستها المنعقدة فى ٢ من مارس سنة ١٩٦٦ ما دام أن أحكامه مخالفة لأحكام القرار الجمهورى رقم ٧١ سنة ١٩٦٥ وتعتبر ملغاة بصدوره .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى تأييد رأيها السابق الصادر بجلستها المنعقدة فى ٢ مارس سنة ١٩٦٦ .
(٤٠٤ (١٩٦٧/٤/١٠)

١٠ - بدل صرلة

٨٣٨ - موظفو المؤسسات العامة - استغلالهم من الاحكام السرية على موظفى الدولة
ليما لم يرد بشأنه نص خاص فيها - سريان القرار الجمهورى رقم ٦٩٣ لسنة ١٩٦٢ بمنح بدل صرلة على صيرورة المؤسسات العامة تبعاً لذلك .

تنص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٩٣ لسنة ١٩٦٢ على أن « يمنح صيرارة الحزانة العامة والحزانات الرئيسية بالوزارات والمصالح بدل صرارة قدره ثلاثة جنيهاً شهرياً » ، وتنص المادة الثانية على أن « يمنح صيرارة الحزانات الفرعية بالوزارات والمصالح الذين يقومون بعمل الحرف بصفة أصلية طوال الشهر وكذلك صيرارة مصلحة الاموال المقررة بدل صرارة قدره جنيهاً شهرياً » .

وهذا القرار صدر وعمل به فى ظل سريان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ على موظفى المؤسسة المصرية العامة لتمثيل الصحارى باعتبارها من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى .

وبما أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ في شأن نظام موظفي الدولة وعمال المؤسسات العامة كانت تنص على أن « يسرى على موظفي المؤسسات العامة الخاضعين لأحكام هذا النظام أحكام القوانين والنظم السارية على موظفي الدولة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة » .

ومن حيث أن أحكام بدل الصرافة الواردة بقرار من رئيس الجمهورية رقم ٦٩٣ لسنة ١٩٦٢ لا تعدو أن تكون نظاما من النظم السارية على موظفي الدولة فتسرى على موظفي المؤسسة المصرية العامة لتعجير الصحارى عملا بنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ وعلى ذلك يستحق صيرافة هذه المؤسسة بدل الصرافة المذكور من تاريخ تقريره طالما أن اللائحة الصادرة بالقرار رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ لم تتضمن نظاما مخالفا لما قرره القرار رقم ٦٩٣ لسنة ١٩٦٢ .

وإذا كان القرار رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ قد ألغى بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ الذى طبق على موظفي المؤسسات العامة نظاما جديدا هو ذلك المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ولم يتضمن هذا القرار الاخير نصا مشابها لنص المادة الأولى من القرار رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ الذى أسفر تطبيقه عن سريان نظام بدل الصرافة على صيرافة المؤسسة ان كان ذلك الا انه ليس من شأنه أن ينقطع استحقاق صيرافة المؤسسة لبذل الصرافة المذكور ذلك لأن المادة ٦٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ نص على أن يستمر الموظفون المعاملون بأحكامهم فى تقاضى مرتباتهم الحالية بما فيها اعانة الغلاء حتى يتم تطبيق الاحكام الواردة بهذا القرار عليهم ، ومن مقتضى ذلك أن صيرافة المؤسسة قد استحقوا بدل الصرافة من تاريخ تقريره فانهم يستمرون فى تقاضيه بعد العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى أن صيرافة المؤسسة المصرية العامة لتعجير الصحارى يستحقون بدل الصرافة المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٩٣ لسنة ١٩٦٢ من تاريخ تقريره ويستمرون فى تقاضيه بعد العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ طبقا لنص المادة ٦٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦١ .

(٢٠٤٧) ١١/١٢/١٩٦٣)

(تعليق)

تقضى المادة ٢٧ من القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بمعدلة بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ بأنه « يجوز لمجلس الادارة منح العاملين الخاضعين لأحكام هذا النظام البدلات المهنية بالفئات المقررة للعاملين

المدنيين بالدولة وبالشروط والالواضع التي يقررها المجلس على أن يعتمد هذا النظام من الوزير المختص » .

٨٣٩ - ادارة القوى الكهربائية والثانية بوزارة الاشغال - لا تعتبر مؤسسة عامة - انتاع صيرورة هذه الادارة بأحكام القرار الجمهورى رقم ٦٩٣ لسنة ١٩٦٢ فى شأن منح بدل مرافقة لصياغة الحزاة العامة والحزانات الرئيسية والفرعية بالوزارات والمصالح .

ان ادارة القوى الكهربائية والثانية بوزارة الاشغال لم يصدر بعد قرار من رئيس الجمهورية المنظم للمصالح العامة بضمها الى المؤسسة المصرية العامة للكهرباء - على فرض وجودها - من الناحية القانونية ولا حجة فى القول ان ورود ميزانية هذه الادارة من بين بنود ميزانية المؤسسة العامة للكهرباء يعتبر ضمًا لتلك المؤسسة - لا حجة فى ذلك - ذلك أنه كما استقر رأى الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة فى ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٩ فان ثمة خلافا جوهريا بين القرار الجمهورى الذى يصدر بربط ميزانية الدولة وبين غيره من القرارات الجمهورية فى طبيعتها وأغراضها ذلك أن قرار ربط الميزانية يقف عند حد اقرار تقدير ايرادات الدولة فى عام واحد واجازة صرف هذه الايرادات فى حين أن غيره من القرارات قد يتناول أحكاما موضوعية عامة وقواعد محددة وتنظيمات مختلفة مثل ترتيب المصالح العامة ومن ثم فانه يتعين عند ربط الميزانية مراعاة التنظيمات القائمة فعلا بمقتضى الادارة التشريعية اللازمة بحيث لا يجوز مخالفتها ومرد ذلك فضلا عن اختلاف قرار ربط الميزانية عن غيره من القرارات وعلى وجه الخصوص قرار ترتيب المصالح العامة وان كان يصدر كلاهما من رئيس الجمهورية الا أن اختصاصه باصدار احدهما يختلف عن اختصاصه باصدار الآخر على الوجه المبين بالدستور ، وذلك لاختلاف هذه القرارات من حيث الطبيعة والاهداف على ما سلف ذكره ولا يجوز عند ممارسة هذه الاختصاصات أن يجاوز احدهما الحدود القانونية الى نطاق اختصاص الآخر ليتحقق بذلك ما يجب من تنسيق وتنظيم فى ممارسة الاختصاصات المختلفة .

ومن حيث أنه ترتيبا على ذلك فان موظفى ادارة القوى الكهربائية لا يعتبرون من بين موظفى المؤسسات العامة وانما يظنون موظفين حكوميين خاضعين للقواعد التى تحكم موظفى الحكومة وليست القواعد التى تحكم موظفى المؤسسات وبهذه المثابة فان صياغة هذه الادارة ينتفعون بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٩٣ لسنة ١٩٦٢ فى شأن منح بدل صرافة لصياغة الحزاة العامة والحزانات الرئيسية والفرعية بالوزارات والمصالح من تاريخ نفاذ هذا القرار فى ٣١ من يناير سنة ١٩٦٢ .

(هـ) مكافآت

١ - مكافأة عن الاعمال الإضافية

أولا : قواعد منحها •

ثانيا : علم جواز الجمع بينها وبين بدل التفرغ •

٢ - مكافأة عن الاعمال الإضافية للعاملين بالقطاع العام

أولا : مقابل ساعات العمل الزائدة •

ثانيا : مقابل الاجازات •

٣ - مكافأة انتاج

أولا : عمومات •

ثانيا : العاملون بالقطاع العام •

٤ - مكافأة تشجيعية

أولا : عمومات

ثانيا : العاملون بالقطاع العام

١ - مكافأة عن الاعمال الإضافية

أولا : قواعد منحها •

ثانيا : علم جواز الجمع بينها وبين بدل التفرغ •

أولا : قواعد منحها

(تعليق)

المبادئ التي قررتها الفتاوى الواردة في هذا الفصل ما زالت سارية في ظل احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة اذ نصت الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون اصداره على أن : « الى أن يتم وضع اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون تستمر اللوائح والقرارات المعمول بها في شئون الموظفين والعمال قبل العمل بهذا القانون سارية فيما لا يتعارض مع احكامه » ، كما نصت المادة ٣٦ من هذا القانون التي حلت محل المادة ٤٥ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الملغى على أنه « يجوز

منح العامل اجرا عن الاعمال الإضافية التي يطلب اليه تأديتها في غير أوقات العمل الرسمية طبقا لاحكام اللائحة التنفيذية « وبناء على ذلك ظل القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ معدلا بالقرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ قائما في ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

وقد عدل هذا القرار بالقرار الجمهوري رقم ٢٢٦٧ لسنة ١٩٦٤ الذي تناول المكافأة عن الاعمال الإضافية التي لا يمكن تقديرها بعدد من الساعات وكذلك الاعمال الهامة التي تقتضى صرف مكافأة ثابتة ، وانقرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ الذي اورد قيدين على الاجور والمكافآت الإضافية هما : -

(١) ألا يزيد ما يحصل عليه العامل من الاجر او المكافأة عن الاعمال الإضافية بالإضافة الى باقى انواع البدلات الأخرى عن ٥٠٠ جنيه سنويا .

(٢) انه اذا كان العامل يشغل وظيفة مقررا لها بدل تمثيل قدره ٥٠٠ جنيه في السنة فلا يجوز له أن يحصل على أى بدل أو اجر اضافي أو مكافأة .

ويجب أن يلاحظ أن الفتاوى الواردة في هذا الفصل وان كانت تناولت بانشرح قواعد منح المكافأة عن الاعمال الإضافية الا أن ذلك لا يعنى أن الجهة الادارية ملزمة بصرف هذه المكافأة متى توافرت شروط منحها وذلك انه لما كن الأصل في هذه المكافأة على ما تقول المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ١ ق بجلسته ١١/٢٦/١٩٥٥ انها منحة تخيرية للادارة فان هذه الاخيرة تملك تقييد منحها بما تراه من الشروط محققا للمصلحة العامة ، كما أن الادارة نفسها مقيدة في هذا المنح بالاعتمادات المالية التي لا سلطان لها على تقديرها (كتابنا المحكمة الادارية العليا ق ١٦٦٩ ص ١٧٤٣) . ومن ثم فإن تكليف الادارة للموظف باداء اعمال اضافية وقيامه بهذه الاعمال لا ينشأ له مركزا قانونيا ذاتيا في شأن المكافأة عن هذه الاعمال ما لم يصدر الاذن بالصرف في حدود الاعتمادات المالية المقررة ممن يملكه وهو أمر جوازى للادارة متروك لتقديرها (راجع الطعن رقم ٧٨٨ لسنة ٢ ق بجلسته ١٧/١٢/١٩٥٧ - كتابنا المحكمة الادارية العليا ق ١٦٦٩ ص ١٧٤٤) . وبناء على ذلك تقرر المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ١ ق بجلسته ٢٦/١١/١٩٥٥ بان « منح الموظف مكافأة عن الاعمال الإضافية التي يطلب اليه تأديتها في غير أوقات العمل الرسمية ليس حقا أصيلا له وانما هو أمر جعل جوازيا للادارة لاعتبارات مردها الى صالح العمل والعدالة معا » ثم تقرر المحكمة في نفس هذا الطعن « ان قواعد منح المكافأة عن الاعمال الإضافية لم توجب منح الحد الأقصى لهذا البدل بتمامه بل أطلقت الامر لما هو دون ذلك حتى يعجز تقدير فئة المكافأة زيادة أو نقصا في كل جهة في حدود اعتمادات الميزانية المقررة لها » (كتابنا المحكمة الادارية العليا القواعد ٢٢٠٦ ، ٢٢٠٧ ، ٢٢٠٨ ص ٢٢٨٧ ، ٢٢٨٨) .

٨٤٠ - وجود نوعين من الاعمال الإضافية - أولهما ما يعتبر امتداداً للعمل الأصلي في ذات الوظيفة وفي نفس المصلحة أو الوزارة - وثانيهما ما يؤديه الموظف عن طريق الندب في وظيفة أخرى سواء في ذات الوزارة أو المصلحة أو في وزارة أو مصلحة أخرى - خضوع النوع الأول وحده لأحكام المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والصادر تنفيذاً لها قرار مجلس الوزراء في ٢٦/١٠/١٩٥٥ - والقرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ ثم القرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ - خضوع النوع الثاني لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ مدلاً بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ والقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٩ .

إن القرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجور الإضافية نص في مادته الأولى على أنه « لا يجوز منح الموظفين من الدرجات الثالثة فما فوقها الذين يعملون في الحكومة بفروعها المختلفة أية أجور عن الاعمال الإضافية التي يطلب تأديتها في غير أوقات العمل الرسمية »

على أنه يتعين التفرقة بين نوعين من الاعمال الإضافية - النوع الأول هو العمل الإضافي الذي يعتبر امتداداً للعمل الأصلي - بمعنى أن يؤديه الموظف في ذات الوظيفة التي يشغلها وفي نفس المصلحة أو الوزارة التي تتبعها ، وفي غير أوقات العمل الرسمية - لما قد تتطلبه مصلحة العمل الأصلي من مزيد من الوقت والمجهود لانتجازه - وهذا النوع هو ما تناولته المادتان ٤٥ (١) ، ٧٣ (٢) من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ إذ قضت المادة ٧٣ بجواز تكليف الموظفين بالعمل في غير أوقاته الرسمية علاوة على الوقت المعين لها ، إذ اقتضت مصلحة العمل ذلك . وأجازت المادة ٤٥ للوزير المختص أن يمنح الموظف مكافأة عن الاعمال الإضافية التي يطلب إليه تأديتها في غير أوقات العمل الرسمية طبقاً للقواعد التي يحددها مجلس الوزراء وهو ما صدر بشأنه - وتنفيذاً لنص المادة ٤٥ من قانون موظفي الدولة - قرار مجلس الوزراء في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ في شأن قواعد منح المكافآت عن الاعمال الإضافية والخصومات الممتازة والقرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجور الإضافية ثم القرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجور الإضافية أيضاً .

وننوع الثاني من الاعمال الإضافية هو العمل الإضافي الذي يؤديه الموظف عن طريق الندب - طبقاً لنص المادتين ٤٨ (٣) ، ٥٠ (٤) من قانون نظام موظفي الدولة - في وظيفة أخرى غير الوظيفة التي يشغلها في نفس الوزارة

(١) تقابل المادة ٣٦ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

(٢) تقابل المادة ٥٣ فقرة ١ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

(٣) تقابل المادة ٤٣ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

(٤) ليس لها مقابل في القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

أو المصلحة - أو في وزارة أو مصلحة أخرى غير الوزارة أو المصلحة التي يتبعها - وهذا النوع من العمل الإضافي لا تسرى في شأنه أحكام القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ أو القرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاجور الإضافية المشار اليهما وإنما تنظمه أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية والمعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ والقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى ذلك فإن مجال تطبيق أحكام القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ والقرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ إنما يتحدد بالاعمال الإضافية التي تعتبر امتدادا للاعمال الأصلية والتي تؤدي في ذات الوظيفة وفي ذات الوزارة أو المصلحة ، وذلك دون الاعمال الإضافية التي تؤدي بطريق اللئدب في غير الوظيفة التي يشغلها الموظف في الوزارة أو المصلحة أو في وزارة أو مصلحة أخرى والتي تنظمها أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه (معدلا بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ ورقم ٩٣ لسنة ١٩٥٩)

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة فإن ما قام به بعض السادة مدرسي كلية الفنون الجميلة من تدريس حصص زائدة على النصاب المقرر لكل منهم - نتيجة توزيع بعض جداول اضافية عليهم في ذات الكلية المذكورة - إنما يعتبر من نوع العمل الإضافي ، الذي يعتبر امتدادا للعمل الأصلي ، ومن ثم تسرى في شأن السادة المذكورين أحكام القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ والقرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجور الإضافية ، وبالتالي فإنه لا يجوز طبقا لاحكام هذا القرار الاخير منح مدرسي الكلية سالفة الذكر من الدرجة الثالثة فما فوقها أية أجور إضافية (مكافآت) مقابل تدريس الحصص الزائدة على النصاب المقرر لكل منهم ، وذلك يكون ما صرف اليهم من أجور إضافية (مكافآت) عن الحصص الزائدة في عامي ١٩٦٠/٥٩ ، ١٩٦١/٦٠ لا يقوم على أساس سليم من القانون ويتعين لذلك استرداده منهم . وذلك بغض النظر عما قضى به القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ من التجاوز عن استرداد ما صرف الى الموظفين والعمال من مرتبات واجور بناء على قرارات بالترقية أو تسويات صادرة من جهات تنفيذ الحكم أو فتوى صادرة من القسم الاستشاري للفتوى والتشريع بمجلس الدولة والادارات العامة بديوان الموظفين - اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٥٢ الى تاريخ العمل بهذا القانون في ٥ من فبراير سنة ١٩٦٢ - اذا ألغيت أو سحبت تلك القرارات أو التسويات ، اذ أنه ولو أن صرف الاجور الإضافية المشار اليها للسادة المذكورين قد تم في المجال الزمني لاعمال أحكام القانون المذكور الا أن الصرف لم يتم تنفيذا لحكم أو فتوى صادرة من القسم الاستشاري للفتوى والتشريع بمجلس الدولة والادارات العامة بديوان الموظفين .

ولا يسوغ القول بأن تدريس الحصص الزائدة على النصاب المقرر بكل من السادة المذكورين يعد عملا اضافيا غير منبثق من العمل الاصيل وانما هو عمل جديد من نصاب مدرسين آخرين ، كان يجب أن يقوموا هم به وتعذر ذلك للعجز في هيئة التدريس مما اقتضى توزيع العمل على المدرسين القائمين فعلا بالتدريس - بالاضافة الى عملهم الاصيل - لا يسوغ هذا القول ذلك أن تدريس الحصص الزائدة على النصاب المقرر في هذه الحالة هو عين ما عنته المادة ٧٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من النص على جواز تكليف الموظفين بالعمل في غير أوقاته الرسمية علاوة على الوقت المعين لها اذا اقتضت مصلحة العمل ذلك ، وهو ما أجازت المادة ٤٥ من هذا القانون الأخير منح مكافأة عنه وهو كذلك ما صدر بشأن قواعد منح الاجور الاضافية عنه القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ والقرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ المشار اليهما - والصادران تنفيذا لنص المادة ٤٥ سالفة الذكر - على ائوجه السابق ايضا - وعلى ذلك فليس أظهر في مجال أعمال احكام المادتين ٧٣ ، ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقرارين الجمهوريين رقمي ١٥٦ ، ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ من تكليف بعض السادة المدرسين بالكلية المذكورة بتدريس حصص زائدة على النصاب المقرر لكل منهم ، لاقتضاء مصلحة العمل ذلك نظرا للعجز في هيئة التدريس بتلك الكلية . ومن ثم فان ما يقوم به السادة المذكورين من تدريس حصص زائدة على النصاب المقرر لهم في ذات الكلية التي يعملون بها انما يعتبر عملا اضافيا منبثقا من العمل الاصيل لهم - أي يعتبر امتدادا لعملهم الاصيل - وليس عملا جديدا منبت الصلة بالعمل الاصيل .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه طبقا لاحكام القرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ سنة ١٩٥٩ بشأن الاجور الاضافية - لا يجوز منح مدرسي كلية الفنون الجميلة من الدرجة الثالثة فما فوقها - أجورا اضافية (مكافآت) مقابل تأديتهم حصصا زائدة على النصاب المقرر لكم منهم ، ويعتبر ما صرف اليهم من تلك الاجور في عامي ١٩٦٠/٥٩ ، ١٩٦١/٦٠ قد صرف دون وجه حق ويتعين لذلك استرداده منهم .

(٤١٨) (٢٩ / ٤ / ١٩٦٥)

٨٤١ - القرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاجور الاضافية - عدم اجازته منحها الموظفين من الدرجات الثالثة فما فوقها عن الاعمال الاضافية في غير اوقات العمل الرسمية - المقصود بالاعمال الاضافية في مفهوم هذا القرار .

ان القرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاجور الاضافية يقضى في المادة الاولى منه على أنه « لا يجوز منح الموظفين من الدرجات الثالثة

فما فوقها الذين يعملون في الحكومة بفروعها المختلفة أية أجور عن الاعمال الإضافية التي يطلب اليهم تأديتها في غير أوقات العمل الرسمية ويسرى ذلك أيضا على موظفي المؤسسات العامة والهيئات المستقلة الذين يتقاضون مرتبات معادلة لمرتبات الدرجات المشار اليها . وتسرى بالنسبة لموظفي الجهات المذكورة في الفقرة السابقة الاحكام المنصوص عليها في القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر .

وبين من تنصى المراحل التشريعية التي مرت بها القواعد الخاصة بمنح المكافآت الإضافية أن المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة (١) تنص على أن « يمنح الموظف مكافأة عن الاعمال الإضافية التي يطلب اليه تأديتها في غير أوقات العمل الرسمية طبقا للقواعد التي يحددها مجلس الوزراء » . وتنفيذا لهذا النص صدر قرار مجلس الوزراء في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ بقواعد منح المكافأة عن الاعمال الإضافية والخصومات الممتازة وعدل بالقرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاجور الإضافية ثم بالقرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه . ومن ثم يكون الاساس القانوني للقرار الجمهوري الاخير هو المادة ٤٥ من قانون موظفي الدولة .

وقد عرف النص العمل الإضافي بأنه العمل الذي يطلب الى الموظف تأديته في غير لوقات العمل الرسمية ، كما عرفته المادة ٧٣ من القانون ذاته (٢) بصورة أوضح فنصت على أنه « على الموظف أن يقوم بالعمل المنوط به وأن يؤديه بدقة وأمانة وعليه أن يخصص وقت العمل الرسمي لأداء واجبات الوظيفة وتحدد مواعيد العمل بقرار من ديوان الموظفين ويجوز تكليف الموظفين بالعمل في غير أوقاته الرسمية علاوة على الوقت المعين له اذا اقتضت مصلحة العمل ذلك » .

ولما كان العمل الإضافي الذي تعنيه المادتان ٤٥ ، ٧٣ المشار اليهما يتحدد بمفهوم خاص يختلف عن نوع آخر من العمل الإضافي تناولته المادة ٤٨ من القانون ذاته (٣) التي نصت على أنه « يجوز نذب الموظف من عمله لنقيام مؤقتا بعمل وظيفة أخرى في نفس الوزارة أو المصلحة أو في وزارة أو مصلحة أخرى اذا كانت حالة العمل في الوظيفة الأصلية تسمح بذلك » ، ويظهر الخلاف بين نوعي العمل الإضافي في أن النوع الاول الذي تناولته المادتان ٤٥ ، ٧٣ المشار اليهما يقتضى لتكليف الموظف القيام به أن تستلزمه مصلحة العمل بمعنى أن يتطلب العمل الأصلي مزيدا من الوقت والجهد لانتاجه

(١) تقابل المادة ٣٦ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

(٢) تقابل المادة ٥٣ فقرة ١ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

(٣) تقابل المادة ٤٣ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

بينما تتناول المادة ٤٨ حالة مختلفة اذ لا تبيح تكليف الموظف بعمل اضافي في وظيفة أخرى غير التي يشغلها أو في مصلحة أو وزارة غير التي يتبعها الا اذا سمحت حالة العمل الاصيل القيام بالعمل الاضافي الجديد . يؤيد هذا النظر أن المادة ٥٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة نصت على أنه « لا يجوز نذب الموظفين لاعمال إضافية تحول دون أداء أعمال وظائفهم الاصلية والاضافية » فكشفت بذلك عن قصد المشرع في التفرقة بين نوعين من العمل الاضافي - الاول هو العمل الاضافي الذي يعد امتدادا للعمل الاصيل بمعنى أن يؤديه الموظف في ذات الوظيفة التي يشغلها وفي نفس المصلحة أو الوزارة التي يتبعها وهو ما تناولته المادتان ٤٥ ، ٧٣ من القانون المذكور ، والنوع الثاني هو العمل الاضافي الذي يؤديه الموظف عن طريق النذب طبقا للمادة ٤٨ من ذلك القانون في وظيفة أخرى غير الوظيفة التي يشغلها أو في مصلحة أو وزارة أخرى غير المصلحة أو الوزارة التي يتبعها .

ومن حيث أن المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هي الأساس التشريعي للقرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاجور الاضافية كما تقدم . وقد صدر هذا القرار تعديلا للقرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ الصادر استنادا الى ذلك النص ، ومن ثم يتحدد العمل الاضافي في مفهوم هذين القرارين بذات مفهومه الذي تعنيه المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . المشار اليها ، يؤيد هذا النظر : ان القرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ قد أشار في ديباجته الى القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ الصادر استنادا الى نص المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وأن الجمعية العمومية سبق ان قررت بجلستها المنعقدة في ١٥ من ابريل سنة ١٩٥٩ ، ان القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ ينظم موضوع الاعمال الاضافية التي تعتبر امتدادا للاعمال الاصلية دون الاعمال الاضافية في غير المصلحة أو الادارة التي يتبعها الموظفون ، ومن ثم فانه لا يسرى على هذه ائطائفة من الموظفين الذين يؤدون أعمالا إضافية في غير أوقات العمل الرسمية في مصالح أو ادارات أخرى غير مصالحهم أو ادارتهم الاصلية .

ومن حيث أنه يخلص من كل ما تقدم أن مجال تطبيق القرار رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ لا يسرى الا على الموظفين الذين يؤدون أعمالا إضافية تعتبر امتدادا لعمالهم الاصلية .

وعلى الرغم من أن القرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه قد حدد نوع العمل الاضافي الذي لا يجوز أن يتقاضى عنه الموظف أجرا اضافيا على النحو السالف ذكره ، الا أنه لم يحدد نوع المكافأة التي يتقاضاها لقاء تاديتته ، وبخاصة القرار رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ الذي أطلق عبارته فنص على أنه « لا يجوز منح الموظفين من الدرجات الثالثة فما فوقها .الذين

يعملون في الحكومة بفروعها المختلفة أية أجور عن الاعمال الإضافية ... الخ » . ومن ثم فلم يحدد نوع المكافأة التي يتقاضاها الموظف في هذه الحالة ، فممتى توافرت شروط تطبيق القرار الأخير عليه بأن كان يقوم بعمل اضافي يعد امتدادا لعمله الأصلي ، وكان من موظفي الدرجة الثالثة فما فوقها فإنه لا يجوز له أن يتقاضى أجرا نظير هذا العمل الإضافي أيا كانت صورة ذلك الاجر سواء كان في صورة راتب شهري أو نسبة مئوية من راتبه الشهري أو مكافأة .

فإذا كان الثابت أن بعض الموظفين الذين يعملون بمصلحة الرقابة ومكتب شئون أمن الدولة والفروع التابعة لها منتدبون من وزارات ومصالح أخرى ، فانهم لا يخضعون أصلا للقرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ ، ومن ثم فلا أهمية لنوع المكافأة التي يتقاضونها نظير ذلك العمل .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن القرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاجور الإضافية يسرى على الاعمال الإضافية التي تعتبر امتدادا للاعمال الأصلية بمعنى أن تكون تأديتها في ذات الوظيفة التي يشغلها الموظف ، ومن ثم فلا يسرى على الموظفين الذين يقومون بأعمال إضافية في غير وظائفهم وفي غير المصلحة أو الوزارة التابعين لها .

(٧٤٢) ١٩٥٩/١٠/٢٧

٨٤٢ - حساب نسبة الـ ١٠٪ من عدد الموظفين طبقا لحكم المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجور الإضافية - المقصود بكلمة (الادارة) الواردة في النص .

تنص المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجور الإضافية على أنه « لا يجوز أن يزيد الحد الأقصى لعدد الموظفين الذين يمنحون مكافآت عن الاعمال الإضافية في كل مصلحة أو ادارة على ١٠٪ من عدد الموظفين في المصلحة أو الادارة التي يعمل فيها هؤلاء الموظفين » .

وقد سبق أن رأيت الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٩ (١) ان الادارة هي الوحدة الرئيسية التي تلي المصلحة في التنظيم الإداري ، فإن لم توجد مصالح تكون هي الوحدة الادارية الرئيسية في الوزارة وذلك بغض النظر عن الاسماء التي تطلق على هذه الوحدات أي سواء سميت ادارة أو قسما أو فرعا فإن لم تكن الوزارة مقسمة الى وحدات ادارية رئيسية فإنها تعتبر وحدة واحدة أي (ادارة ووحدة) في مفهوم المادة الثالثة من قرار

(١) هذه الفتوى منشورة بكتايبا فتاوى الجمعية العمومية قاعدة ٣٠٠ ص ٤٩٧ .

رئيس الجمهورية سالف الذكر عند تطبيق النسبة التي حددها المشرع لعدد الموظفين الذين يمنحون مكافآت عن أعمالهم الإضافية بكل مصلحة أو إدارة وانتهت الجمعية الى أن المقصود بكلمة (الإدارة) هو الوحدات الإدارية الرئيسية التي تتكون منها الوزارات والمصالح ، وذلك بغض النظر عما يطلق عليها من أسماء ، وبغض النظر عما إذا كانت تختص بفرع مستقل في الميزانية أم لا .

ويتضح من استقراء نصوص كل من قرارى مدير جامعة أسبوط رقم ٣٤ لسنة ١٩٦١ ورقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ بأعادة تنظيم العمل وتوزيع الاختصاصات بجامعة أسبوط أن الإدارة العامة للجامعة تتكون من مراقبات عامة للخدمات وللشؤون الإدارية والمالية ولشؤون الطلاب ، وتنقسم المراقبات العامة الى ادارات والى مكاتب وتقوم هذه الادارات والمكاتب بالأعمال الإدارية والفنية والكتابية للإدارة العامة ولجميع الكليات والاقسام التي تشملها الجامعة ، بمعنى أن الوظائف الإدارية والفنية والكتابية مركزة فى الإدارة العامة للجامعة ، ومن ثم فإن الإدارة العامة والكليات وأقسامها تعتبر - فيما يتعلق بهذه الوظائف - وحدة إدارية رئيسية واحدة أى تعتبر إدارة واحدة فى مفهوم حكم المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر وباتتالى فانه يتعين حساب نسبة الـ ١٠٪ المشار إليها من مجموع عدد الوظائف المذكورة .

وبين من الاطلاع على ميزانية جامعة أسبوط للسنة المالية ١٩٦٢/٦١ انه قد أدرج بها ١٩٣ وظيفة فنية عالية وإدارية وفنية متوسطة وكتابية للإدارة العامة بعد استبعاد ثلاث وظائف لمدير الجامعة ووكيلها وأمينها - ومن ثم فانه يتعين حساب نسبة الـ ١٠٪ المشار إليها من مجموع عدد الوظائف السالفة الذكر بمعنى أنه يجوز منح مكافآت عن الأعمال الإضافية لتسعة عشر موظفا من موظفي الإدارة العامة للجامعة .

ولهذا انتهى رأى الجمعية الى اعتبار الإدارة العامة وجميع الكليات والاقسام التي تشملها الجامعة ، إدارة واحدة فى مفهوم حكم المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجور الإضافية ومن ثم حساب نسبة الـ ١٠٪ المشار إليها بالمادة المذكورة من مجموع عدد الموظفين الذين يقومون بالأعمال الإدارية والفنية والكتابية للإدارة العامة والكليات وأقسامها والمدرجة وظائفهم فى ميزانية الجامعة بالإدارة العامة .

٤٢٤ (١٩٦٢/٦/٢٥)

(تعليق)

سبق للجمعية أن فسرت المقصود باصطلاح (الإدارة) الواردة فى المادة الثالثة من القرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ (كتابنا فتاوى الجمعية

العمومية ق ٣٠٠ ص ٤٩٧) ، وقد صدرت هذه الفتوى تطبيقاً لهذا الرأي ، كما أوضحت الجمعية العمومية في الفتوى رقم ٢٦٤ بتاريخ ١٩٥٩/٤/٢١ أن عدد موظفي الإدارة في حساب نسبة الـ ١٠٪ الذين يجوز منحهم مكافآت عن الأعمال الإضافية يكون على أساس عدد موظفيها الأصليين بعد استئصال المعارين والمتندين منها وإضافة المعارين والمتندين للعمل بها * (كتابنا فتاوى الجمعية العمومية ق ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ص ٥٠٠ ، ٥٠١) .

٨٤٣ - نص القرار الجمهوري رقم ١٨٥٣ لسنة ١٩٥١ على استثناء المراقبة العامة للتصدير بوزارة الاقتصاد من أحكام المادة الثالثة من القرار رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ ومن أحكام القرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ - ادماج الإدارة العامة للتصدير والهيئة العامة لتنمية الصادرات في وكالة الوزارة لشئون التصدير ، يلغى القرار الجمهوري رقم ١٠٢٠ لسنة ١٩٦٤ - يتضمن إلغاء الكيان القانوني الذاتي للمراقبة العامة للتصدير في مختلف تسمياتها وبالتالي إلغاء الاستثناء المرتبط بهذا الكيان وجوداً وعلماً .

إن المشرع نظم قواعد الأجور الإضافية في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور الإضافية الذي ألغى جميع القواعد السابقة الخاصة بالمكافآت الإضافية .

وإن الفقرة الأولى من المادة الثالثة من هذا القرار قد جعلت الحد الأقصى لعدد الموظفين الذين يمنحون المكافآت عن الأعمال الإضافية في كل مصلحة أو إدارة هو ١٠٪ من موظفي المصلحة أو الإدارة التي يعملون فيها .

كما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ الذي حذر في مادته الأولى منح الموظفين من الدرجات الثالثة فما فوقها أية أجور عن الأعمال الإضافية .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥٣ لسنة ١٩٥٩ فيما قضى به من استثناء المراقبة العامة للتصدير بوزارة الاقتصاد من أحكام المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ ومن أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ إنما يتضمن استثناء لا يجوز اتساع فيه أو القياس عليه بتطبيق حكمه على غير العاملين الذين صدر في شأنهم على وجه الحصر والتخصيص .

وترتيباً على ما تقدم فإن صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٢٠ لسنة ١٩٦٤ بربط ميزانية الخدمات للسنة المالية ١٩٦٥/٦٤ بمسح الإدارة العامة للتصدير والهيئة العامة لتنمية الصادرات في وكالة الوزارة لشئون التصدير يكون قد نص على إلغاء الكيان القانوني الذاتي للمراقبة العامة للتصدير في مختلف تسمياتها وبالتالي على الاستثناء المرتبط بهذا الكيان وجوداً وعلماً ،

الامر الذى لا يسوغ معه احياء هذا الاستثناء فضلا عن بسط حكمه على نطاق أوسع ما كان ليتمد اليه لو أن هذا الاستثناء ذاته قائم ولا سيما أن موظفى المراقبة المذكورة قد وزعوا على الوحدات الخمس التى تكون منها البناء والتنظيمى لوكالة الوزارة لشئون التصدير بمقتضى القرار الوزارى رقم ٨٨٣ لسنة ١٩٦٤ ، وأن الاختصاصات التى كانت منوطة بالمراقبة المشار اليها قد تقاسمتها الوحدات الجديدة وتداخلت مع اختصاصات أخرى مغايرة بما أفقدها مشخصاتها السابقة .

ولا حجة فى القول بتوفر الاعتبارات التى دعت الى تقرير الاستثناء الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥٣ لسنة ١٩٥٩ فى وكالة الوزارة الجديدة بمقولة أن هذه الوكالة بدورها تستدعى أعمالها ضرورة وجود نسبة كبيرة من العاملين بها فى غير أوقات العمل الرسمية ، إذ أن هذا لا ينهض سنداً لأعمال الاستثناء الذى لم يعد قائماً وأن صلح مبرراً لتقرير استثناء جديد بالاداة التشريعية اللازمة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز أعمال الاستثناء الوارد فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥٣ لسنة ١٩٥٩ على العاملين بوكالة وزارة الاقتصاد لشئون التصدير .

٤٣ (١٩٦٦/١/١٥)

٨٤٤ - المكافأة عن الاعمال الإضافية - عدم تأثرها بزيادة راتب الموظف .

يبين من استقصاء النظم الخاصة بمنح المكافآت عن الاعمال الإضافية أن ثمة اعتبارات تراعى فى تقديرها أهمها طبيعة العمل الإضافى وما يقتضيه اإقيام بها من جهد والاعتماد المالى المقرر لهذا العمل . وهذه الاعتبارات انما تتصل بالعمل ذاته دون الموظف القائم به ، ومرددا الى المبدأ القاضى بأن يكون الاجر مقابل العمل وهو المبدأ الاصيل الذى قام عليه قانون نظام موظفى الدولة . ومن ثم فإن الاعتبارات المذكورة دون سواها تكون هى المرجع فى زيادة أو خفض المكافأة عن الاعمال الإضافية أما زيادة راتب الموظف أو خفضه فلا أثر له فى تقدير المكافأة لأن العمل الإضافى الذى يستحق من أجله المكافأة ثابت ومنفصل عن عمله الاصيل الذى قد يزيد أعباء وتبعات كلما تدرج الموظف فى سلم الترقى .

وهذا النظر صحيح سواء أقدرت المكافأة تقديراً جرافياً أى بمبلغ معين دون نظر الى الراتب أم قدرت على أساس نسبة معينة من هذا الراتب .

لهذا انتهى الرأى الى أن زيادة راتب الموظف لا تؤثر فى مقدار المكافأة

التي تستحقها عن عمل اضافي سواء أكانت مقدرة تقديرا جزائيا بمبلغ معين أم بنسبة معينة من راتبه الاصيل .

٢٤٨ (١٩٦٠/٣/٢١)

٨٤٥ - مكافأة عن الاعمال الإضافية - حسب هذه المكافأة طبقا لاحكام المادة ٤٥ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وقرار مجلس الوزراء في ١٩٥٥/٥/٢٦ الملل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ - النص على حسابها بواقع الساعة من العمل الاضافي بساعة من العمل العادي على أساس أن ساعات العمل في اليوم الواحد ست ساعات - حسب أجر اليوم من الشهر بتسليم الرتب على مجموع أيام الشهر بما فيها أيام الجمع والعطلات .

تنص المادة الاولى من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ من اكتوبر سنة ١٩٥٥ في شأن الاجور الإضافية على أن « تكون المكافآت المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليها طبقا للقواعد الآتية : -

(أ) يكون منح المكافآت بقرار من الوزير المختص .

(ب) تمنح هذه المكافآت للموظفين الدائمين والمؤقتين والمستخدمين الخارجيين عن الهيئة .

(ج) تحسب المكافأة بواقع الساعة من العمل الاضافي بساعة من العمل العادي على أساس أن ساعات العمل في اليوم الواحد ست ساعات .

(د) يكون الحد الاقصى للمكافأة في الشهر ٢٥٪ من المرتب الشهري أو سانية جنيهاً أيهما أقل - ما لم تكن الاعمال التي يقوم بها الموظف من الاعمال التي لا يمكن تقديرها بعدد الساعات بالنظر الى طبيعتها

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجور الاضافية مستبدلا بنص المادة الاولى من قرار مجلس الوزراء سالف الذكر انخص الآتي : -

« تكون المكافآت المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ٤٥ من قانون نظام موظفي الدولة طبقا للقواعد الآتية : -

اولا : يجوز بقرار من الوزير المختص منح المكافأة المذكورة للموظفين الدائمين والمؤقتين والمستخدمين الخارجيين عن الهيئة .

ثانيا : نحسب المكافأة بواقع الساعه من العمل الاضافي بساعة من العمل العادي وعلى أساس أن ساعات العمل في اليوم الواحد ست ساعات .

ثالثا : يكون الحد الاقصى للمكافأة فى الشهر ٢٥٪ من المرتب الشهرى
أو ٨ جنيهات أيهما أقل ما لم تكن الاعمال التى يقوم بها الموظف من الاعمال
التي لا يمكن تقديرها بعدد الساعات بالنظر الى طبيعتها كعود بعض الأطباء
الطلبة بالمعاهد والمدارس والتدريس والامتحانات والاعمال الهامة التى تقتضى
صرف مكافأة ثابتة لبعض الموظفين بغئات شهرية تختلف حسب أهمية العمل
وكفاية الموظف الذى اختير لادائه ففى هذه الحالة يجوز للوزير المخصص أن
يرخص فى المكافأة فى حدود ٣٠٪ من المرتب الشهرى .

رابعا : لا تمنح المكافأة الا للموظف الذى يقوم بعمله أكثر من ثمانى
ساعات يوميا .

وبين من ذلك أن المكافأة المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة
٤٥ من قانون نظام موظفى الدولة تمنح للموظف جوازا لقاء ما يؤديه من
أعمال فى غير أوقات العمل الرسمية وأن هذه المكافأة تحسب وفقا للقواعد
التي تضمنتها المادة الاولى من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٦ من أكتوبر
سنة ١٩٥٥ سالف ذكرها وإن مؤدى هذه القواعد أن تحسب المكافأة المذكورة
على أساس أن الساعة من العمل الذى يؤدى فى غير أوقات العمل الرسمية
وهو العمل الذى اصطلح على تسميته بالعمل الإضافى تساوى ساعه العمل
الرسمية فيمنح الموظف عنها أجرا يساوى أجر الساعة من ساعات العمل
العادى .

ويؤخذ من ذلك أن الشارع يجعل الأساس فى حساب المكافأة عن
الاعمال الإضافية هو الأجر الذى يمنح له عن عمله العادى بحيث يمنح عن
كل يوم من أيام العمل الإضافى ما يقابل أجره عن يوم العمل العادى وذلك
بمراعاة أن ساعات العمل فى هذا اليوم الأخير ست ساعات وأنه اذا عمل
الموظف فى غير أوقات العمل الرسمية مدة تساوى هذه المدة فإنه يستحق
له أجر يوم وإن عمل ثلاث ساعات حسب له أجر نصف يوم وهكذا وبمراعاة
البند رابعا من المادة سالفة الذكر .

وفى ضوء ذلك فإنه لما كانت القواعد الخاصة بمنح المكافآت الإضافية
المشار إليها إنما تطبق فى شأن الموظفين الدائمين والمؤقتين ممن يتقاضون
مرتبات شهرية وهؤلاء يتقاضون هذه المرتبات عن الشهر كله لا عن أيام معينة
فيه فإنه من ثم يجب التقرير بأن المرتب الشهرى الذى يمنح للموظف
يستحق له عن مجموع عمله فى كل شهر وأنه عند حساب أجر اليوم من
الشهر يجب تقسيم مقدار المرتب على مجموع أيام الشهر بما فيها أيام الجمع
والعطلات الرسمية لأن الموظف الذى يتقاضى مرتبا شهريا يستحق أجرا عن
الأيام المشار إليها أيضا ولا يصح القول بغير ذلك والا اقتضى الأمر إعادة
حساب المرتب الذى يستحق له فى كل شهر تبعا لزيادة أيام الجمع والعطلات .

الرسمية المشار إليها خلاله أو نقصها والواقع من الامر غير ذلك إذ أن الموظف الذي يتقاضى أجرا شهريا إنما يستحق أجره على ما سلف البيان عن مجموع عمله خلال الشهر وأنه عند حساب الأجر اليومي له يوزع المرتب الشهري على أيام الشهر جميعها لأن أيام العمل تتحمل بأيام الجمع والعطلات الرسمية . وبعامل الموظف على أنه يستحق في كل منها أجرا يساوي حاصل قسمة مرتب الشهر على أيام الشهر وهي ثلاثون يوما .

لذلك انتهى رأى الجمعية الى أنه عند تحديد أجر الساعة من العمل يتعين توزيع المرتب على عدد أيام الشهر كلها المحددة بثلاثين يوما ثم قسمة أجر اليوم الواحد على ساعات العمل فيه وهي ست ساعات .

(١٩٦٣/١٣/٦١١)

(١٩٦٣/١٠/٢١) ١١٧٩

(تعليق)

سبق للجمعية العمومية أن أوضحت في الفتوى رقم ٢٢٩ بتاريخ ١٩٥٩/٤/٧ أن « الموظف لا يستحق أجرا عن العمل الا في اليوم الذي يجاوز فيه وقت عمله الرسمي وعمله الإضافي ثمان ساعات فإن لم يجاوز هذا القدر لم ي أحد الايام فإنه لا يستحق أجرا اضافيا عن هذا اليوم دون أن يؤثر ذلك في أحقيته في الأجر الإضافي عن الايام التي جاوز فيها الثمان ساعات ودون أن يكون ملزما بالعمل طوال الشهر أكثر من ثمان ساعات يوميا وتكون محاسبة الموظف عن الأجر الإضافي على أساس الساعات الزائدة عن ساعات العمل الرسمي وهي ست ساعات يوميا » (كتابنا فتاوى الجمعية العمومية ق ٢٩٩ ص ٤٩٣) .

٨٤٦ - قرار مجلس الوزراء في ١٩٥٣/٤/١ بتعديل قواعد منح المكلفات عن الاعمال الإضافية - تنظيمه الأجر الإضافي لعمال اليومية - بقاء هذا القرار ساريا لم ينسخه قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ - استمرار العمل بقرار مجلس الوزراء بالنسبة للعاملين المنقولين من كادر عمال اليومية حتى يتم اصدار اللوائح والقرارات التنفيذية للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

ان المادة الثانية من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين تقضى بأنه الى أن يتم وضع اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون تستمر القرارات واللوائح المعمول بها في شئون الموظفين والعمال قبل العمل بهذا القانون سارية فيما لا يتعارض مع أحكامه .

ولما كان مجلس الوزراء قد وافق بجلسته أول ابريل سنة ١٩٥٣ على تعديل قواعد منح المكلفات عن الاعمال الإضافية للموظفين الدائمين والمؤقتين

والمستخمنين الخارجين عن الهيئة وعمال اليومية وقد نظم هذا القرار الاجر الاضافى لعمال اليومية وذلك باعتبار ساعات العمل الاضافى ساعة واحدة عن العمل العادى على الا تصرف لهؤلاء العمال مكافآت الا عا يزيد عن ساعات العمل العادية فى الشهر . وقد عمل بهذا القرار اعتبارا من أول ابريل سنة ١٩٥٣ وظل سارى المفعول لم يتسنخه قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجور الاضافية الذى اقتصر على تنظيم المكافآت المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة ٤٥ من قانون نظام موظفى الدولة ، والتي لم تكن تنظم المكافآت المتعلقة بعمال اليومية بل كانت تقتصر على المكافآت الخاصة بالموظفين الحاضرين لقانون نظام موظفى الدولة ، ومن ثم فان مؤدى الغاء جميع القواعد السابقة الخاصة بالمكافآت الاضافية بالتطبيق للمادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ هو الغاء القواعد التى حلت محلها احكام هذا القرار الاخير بالنسبة للموظفين دون عمال اليومية ، ومن ثم يظل قرار مجلس الوزراء الصادر فى أول ابريل سنة ١٩٥٣ ساريا فيما يتعلق بالعمال المنقولين من كادر اليومية فى ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ سنة ١٩٦٤ والى أن يتم وضع اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون .

(١١٥٩ / ١ / ١٩٦٧)

٨٤٧ - عدم وجود مانع قانونى من صرف اجر عن الاعمال الاضافية للموظف الذى يجمع بين العلتى والترتب - حساب الاجر الاضافى على اساس مرتب الوظيفة وحده دون مقدور المعاشى .

انه وان كان منح الاجر المقرر عن ساعات العمل الاضافية طبقا للمادة ٤٥ من قانون نظام موظفى الدولة هو من الامور التقديرية الا أن هذا لا يعنى أن يعامل من يعاد الى الخدمة من أصحاب المعاشات فى صدد استحقاق هذا الاجر معاملة خاصة بل يعنى التسوية بينه وبين سائر الموظفين فى هذا الشأن اذ ليس من شأن واقعة استحقاقه للمعاش عن مدة سابقة أن تميز من مركزه باعتباره موظفا تسرى عليه كما تسرى على غيره كافة احكام الوظيفة العامة وما ترتبه هذه الاحكام من مزايىا . وعلى ذلك فيتعين أن يعطى له هذا الاجر او يمنع عنه طبقا لتقرير الجهة الادارية وفيما عدا ذلك فلا يجوز القول بحرمانه منه أصلا ومطلقا ما دام لم يقم بالنصوص دليل على حرمانه من مثل هذا المرتب .

هذا اما فى حساب الاجر عن ساعات العمل الاضافى فيتعين التعويل فى ذلك على ما يتقاضاه من مرتب مقابل عمله وقيامه بأعباء الوظيفة التى اعيد اليها ولا شك أنه لا يدخل فى هذا المرتب ما يصرف له من معاش لأن

الاخير لا يستحق له بوصفه اجرا عن وظيفته التى أعيد اليها وانما عن مدة خدمة سابقة على شغله لهذه الوظيفة .

ولا يغير من هذا النظر الاستناد الى نصوص القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٧ الخاصة بجواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة والمعاش أو ثبوره من قوانين المعاشات ذلك أن هذه القوانين فى تقريرها لقاعدة عدم جواز الجمع بين المرتب والمعاش لم تمن بهذه القاعدة الأساسية بحق صاحب المعاش فى تقاضى مرتبه وملحقاته متى أعيد الى الخدمة وانما قصد بها المساس بحدته فى المعاش بتقرير وقفه (م ٥٤ من القانون رقم ٥ سنة ١٩٥٩ و م ٥١ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ و م ٤١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ و م ٤٣ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠) . وكذلك الامر بالنسبة الى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه فنصوص هذا القانون فيما تضمنته من تنظيم لم تستحدث قاعدة عدم جواز الجمع بين المرتب والمعاش ولم تات بقيد يرد على استحقاق صاحب المعاش لمرتبه بعد أن يعاد الى الخدمة اذ كل ما أضافه هذا القانون هو تقرير امكان الاستثناء من قاعدة عدم جواز الجمع بين المرتب والمعاش بفهمها المقرر وفقا لقوانين المعاشات والذي يعنى وقف المعاش وبذلك يتجه هذا القانون بحكمه الى المعاش الذى يصرف للموظف الذى يعاد الى الخدمة دون أن يتناول بالتعديل أو التحديد مقدار الراتب أو المكافأة التى تمنح للموظف .

ولا حجة فى القول بأن منح مثل هذا الموظف اجرا اضافيا قد يترتب عليه مجاوزة مجموع ما يتقاضاه للحدود التى تسخر فى اختصاص وزير الخزانة طبقا للقانون ٢٥ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه مما يجعل الترخيص بالجمع بين المرتب والمعاش من اختصاص رئيس الجمهورية وليس من اختصاص وزير الخزانة . وذلك فى الحالات التى يكون الترخيص فيها قد صدر من الجهة المذكورة . ذلك أن هذا الاحتجاج مردود بأنه كما لا تتور شبهة فى أن عبارة المعاش فى تطبيق نصوص القانون المشار اليه المتعلقة ببيان السلطة المختصة بالترخيص بالجمع بين المرتب والمعاش لا يقصد بها سوى المعاش مجردا مما يستحق عنه من اعانة غلاء فكذلك الامر بالنسبة الى المرتب فإنه لا يقصد به فى تطبيق هذه النصوص سوى المرتب الاصلى ولا ينصرف بأية حال الى اعانة الغلاء أو المكافأة عن ساعات العمل الاضافيه .

ومن حيث أنه يخلص مما سبق أن قوانين المعاشات بما فى ذلك القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ قد خلت من كل قيد فى صدد استحقاق صاحب المعاش لمقابل عمله متى أعيد الى الخدمة سواء فى صورة مرتب أصلى أو تبعي ومتى كان الامر كذلك فإن هذه الاستحقاق يبقى على الاصل وهو عدم التمييز بينه وبين سائر موظفى الدولة فى صدد استحقاق الاجر الاضافى .

رأى (هـ - مكالات (٢) مكالات عن
الاعمال الإضافية للقطاع العام -
أولا : مقابل ساعات العمل الزائدة)

- ١٣٦٣ -

لذلك انتهى رأى الجمعية إلى استحقاق من يعاد إلى الخدمة من أصحاب
الماشات للاجر المقرر عن ساعات العمل الإضافية على ان ينسب هذا الاجر
فى تقديره الى مرتب الوظيفة التى عين بها دون المعاش وذلك وفقا للشروط
والقواعد المقررة قانونا فى هذا الشأن .

(١٩٦٣/٦/٨) ٥٨٧

ثانيا : عدم جواز الجمع بينه وبين بدل التفرغ

راجع : راتب (د - بدلات (٣) بدل تفرغ أو تخصص)

٢ - مكالات عن الاعمال الإضافية للعاملين بالقطاع العام

أولا : مقابل ساعات العمل الزائدة .

ثانيا : مقابل الاجازات

أولا : مقابل ساعات العمل الزائدة

(تعليق)

انتهت الجمعية العمومية الى ان احكام القرارين الجمهوريين رقمى
١٥٦ ، ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ تسرى على العاملين بالمؤسسات العامة فى ظل
سريان لائحة العاملين بشركات القطاع العام رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ عليهم
دون الرجوع فى ذلك الى احكام قانون العمل . (راجع قاعدة ٨٥١ من هذا
البحث) وتنص المادة ٢٩ من القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ على
ان « يحدد مجلس الادارة ايام العمل فى الاسبوع وساعاته وفقا لمقتضيات
العمل ومع عدم الاخلال بالاحكام الواردة فى القانون ١٣٣ لسنة ١٩٦١ .
ويمنح العامل الاجر الإضافى المقرر عن الساعات التى يعملها بما يجاوز
ساعات العمل المحددة » ، ويلاحظ ان نص المادة ٣٣ من القرار الجمهورى رقم
٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ الذى كان يقابل هذا النص كان ينص صراحة على عدم
الاخلال باحكام القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ بشأن عقد العمل الفردى .

٨٤٨ - القرارين الجمهوريين رقمى ١٥٦ و ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الاجور الإضافية
مجال تطبيقهما - على سريانهما على موظفى المؤسسات العامة .

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الاجور
الإضافية ينظم موضوع الاعمال الإضافية التى تعتبر امتدادا للاعمال الأصلية
وذلك دون الاعمال الإضافية التى تؤدى فى غير المصلحة أو الادارة التى
يتبعها الموظفون أى أن العمل الإضافى الذى تعنيه نصوص القرار رقم ١٥٦

لسنة ١٩٥٩ إنما هو العمل الإضافي المتصل بالعمل الأصلي الذي تقتضيه الوظيفة الحكومية أداءه بحيث يكون امتدادا لهذا العمل ، وهذا الوصف لا يتوافر إذا باشر الموظف بصفة أصلية عملا لا يعتبر متعلقا بعمله الأصلي إذ أنه في هذه الحالة إنما يقوم بعمل أساسي آخر يعد مستقلا عن عمله الأصلي والقرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ ليس الا تعديلا للقرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ وبذلك يتحدد مجال تطبيقه بمجال تطبيق القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ أي أنه لا يسرى الا على الموظفين الذين يؤدون أعمالا إضافية تعتبر امتدادا للأعمال الأصلية .

ولما كان القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ قد جعل الحد الأقصى للمكافأة عن الاعمال الإضافية ٢٥٪ من المرتب الشهري أو ٨ جنيهاً أيها أقل ما لم تكن الاعمال التي يقوم بها الموظف لا يمكن تقديرها بعدد الساعات فيمكن منحه المكافأة في حدود ٣٠٪ من المرتب الشهري كما جعل القرار الحد الأقصى لعدد الموظفين الذين يمنحون مكافآت عن الاعمال الإضافية في كل مصلحة أو إدارة هو ١٠٪ من عدد موظفي المصلحة أو الإدارة التي يعمل فيها هؤلاء الموظفون . ثم جاء القرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ وحظر منح الموظفين من الدرجات الثالثة فما فوقها أية أجور عن الاعمال الإضافية التي يطلب اليهم تأديتها في غير أوقات العمل الرسمية كما نص صراحة على سريان هذا الحكم على موظفي المؤسسات العامة والهيئات المستقلة الذين يتقاضون مرتبات مساوية لمرتبات الدرجات المشار إليها مع سريان أحكام القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ على موظفي هذه الهيئات أيضا .

ولما كانت الهيئة العامة لتعمير الصحارى إحدى المؤسسات العامة التي أشار إليها القرار رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ ، ومن ثم فإن أحكام القرارين المشار إليهما تكون واجبة التطبيق على موظفي الهيئة .

ولما كان الموظفون المعارون أو المنتدبون للعمل طول الوقت بالهيئة قد أصبح عملهم الأصلي هو العمل في الهيئة فإن تأديتهم أعمالا إضافية بها يعتبر أداء لعمل إضافي يكمل العمل الأصلي وكذلك الحال بالنسبة الى الموظفين الذين أصبحوا الجهات والمصالح التي كانوا يعملون بها في الهيئة أما الموظفون المنتدبون للعمل في الهيئة بعض الوقت فهؤلاء يؤدون في الهيئة أعمالا منبئة الصلة بعملهم الأصلي وفي جهة غير الجهة التي يعملون بها أصلا .

لذلك انتهى الرأي الى أنه يجوز منح الموظفين المعارين أو المنتدبين للعمل طوال الوقت في الهيئة مكافأة عن الاعمال الإضافية في حدود أحكام القرارين الجمهوريين بمعنى أن المعار أو المنتدب الى وظيفة في الهيئة يصادل مرتبها مرتب الدرجة الثالثة أو ما فوقها لا يمنح أية أجور عن الاعمال الإضافية وكذلك الحال بالنسبة الى الموظفين الذين أصبحوا الجهات والمصالح التي

كانوا يعملون بها في الهيئة اما بالنسبة الى الموظفين المتدربين للعمل في
الهيئة بعض الوقت فيجوز منحهم مكافأة عن الاعمال الاضافية دون التقيد
بأحكام القرارات المشار اليهما ، ومع عدم الاخلاص بأحكام القانون رقم ٦٧
لسنة ١٩٥٧ الذي وضع حدا أقصى لهذه المكافأة وهو ٣٠٪ من المرتبات
والاجور الاصلية ويرد الموظف ما زاد على هذا الحد الى خزنة الدولة .

(١٦٦٠/٤/٣٦) ٣٤٨

(تعليق)

سبق ان انتهت الجمعية العمومية في التسوى رقم ٢٦٦ بتاريخ
١٩٥٩/٤/٥ الى ان « القرار الجمهورى رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ يسرى على
موظفى الهيئات والمؤسسات العامة اذا لم يرد في القرار الصادر بإنشائها
او الموائع التي يضعها مجلس الادارة تنظيم مخالف » (كتابنا فتاوى الجمعية
العمومية في ٢٩٨ ص ٤٩١) .

وهذه القواعد ما زالت سارية حتى الآن على المؤسسات العامة التي
لم تفسخ اللاتجة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ او اللاتجة رقم ٣٣٠٩ لسنة
١٩٦٦ الى قواعد مقابلة بل نصت المادة ٣٦ من القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩
لسنة ١٩٦٦ على ان « يسرى على العاملين الخاضعين له احكام القانون رقم
٦٧ لسنة ١٩٥٥ والقرار الجمهورى رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٢ المشار اليهما »

٨٤٩ - مؤسسات عامة - موظفوها والمعاونون لها والمتدربون بها طوال الوقت الذين
يتقاضون مرتبات تعادل مرتبات الدرجات الثلاثة فما فوقها - عدم جواز منحهم اجورا اضافية
عن الاعمال الاضافية في غير اوقات العمل الرسمية .

ان نظام الاجور التي تمنح للموظفين عن اعمال اضافية يؤدونها في
غير اوقات العمل الرسمية يدخل ضمن نظم التوظيف التي يختص رئيس
الجمهورية ومجلس ادارة المؤسسات العامة بوضعها . فان لم يعرض لتنظيمها
قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء المؤسسة أو مجلس الادارة تعين اتباع
قواعد منح هذه الاجور الواردة بقانون نظام موظفى الدولة والتشريعات المكملة
في هذا الخصوص .

وينص قانون نظام موظفى الدولة الصادر بالقانون رقم ٢١٠ لسنة
١٩٥١ في المادة ٤٥ على القاعدة الاصلية المنظمة لموضوع منح الاجور
الاضافية وفجوها ما انه يجوز للوزير المختص ان يمنح الموظف مكافأة عن
الاعمال الاضافية التي يطلب اليه تأديتها في غير اوقات العمل الرسمية طبقا
للقواعد التي يحددها مجلس الوزراء وتنفيذا لهذا النص صدر قرار مجلس
الوزراء في ٢٦ من اكتوبر سنة ١٩٥٥ بقواعد منح المكافآت الاضافية والخصومات

- ١٣٦٦ -

الممتازة تم عدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن
الاجور الإضافية وعدل هذا القرار الاخير بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٨
سنة ١٩٥٩ .

وقد نصت المادة الاولى من هذا القرار الاخير على أنه « لا يجوز منح
الموظفين من الدرجات الثالثة فما فوقها الذين يعملون في الحكومة بفرعها
المختلفة أية أجور عن الاعمال الاضافية التي يطلب اليهم تأديتها في غير
اوقات العمل الرسمية ويسرى ذلك على موظفي المؤسسات العامة والهيئات
المستقلة الذين يتقاضون مرتبات معادلة لمرتبات الدرجات المشار اليها » .

وتسرى بالنسبة لموظفي الجهات المذكورة في الفقرة السابقة الاحكام
المنصوص عليها في القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر ، ،
ونصت المادة الثانية من القرار على أن « تلتى النصوص والنظم المعمول بها
في الجهات المبينة بإفادة الاولى المتخافه لاحكام المادة السابقة » .

وبين من هذين النصين أن المشرع وهو في هذا الخصوص رئيس
الجمهورية الذي يختص أصلا بإصدار قرارات بإنشاء المؤسسات العامة
وبوضع النظم الخاصة بها ومنها نظم التوظيف على اختلاف تفاصيلها ، أن
المشرع يستهدف اخضاع موظفي المؤسسات العامة والهيئات المستقلة للاحكام
العامة المنظمة لموضوع منح الاجور الاضافية لكافة موظفي الدولة وهي الاحكام
المبينة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ المعدلة بالقرار رقم
١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ ومن ثم يسرى هذا التنظيم على كافة المؤسسات العامة
حتى ما كان خاضعا منها لتنظيم خاص للاجور الاضافية ذلك أن القرار
المذكور يلغى هذه التنظيمات الخاصة بالمقايير لاحكامه في خصوص موضوع
منح الاجور الاضافية .

ولهذا فانه رأى الجمعية العمومية الى أن مقتضى قرار رئيس الجمهورية
رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ إلغاء كافة النظم الخاصة بالاجور الاضافية التي
كانت تتبعها المؤسسات العامة والهيئات المستقلة الصادر بإنشائها قرار من
رئيس الجمهورية وسريان احكام القرار رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ معدلا بالقرار
رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ عليها وعدم جواز منح موظفي هذه المؤسسات أو
من يعارون اليها أو ينتدبون بها طول الوقت الذين يتقاضون مرتبات معادلة
لمرتبات الدرجات الثالثة فما فوقها أية أجور عن الاعمال الاضافية التي
يطلب اليهم تأديتها في غير اوقات العمل الرسمية زيادة على مرتباتهم الاصلية
التي يتقاضونها من المؤسسة وتسرى هذه الاحكام على مؤسسة الابنية العامة
بوصفها مؤسسة عامة .

(١٩٥٩/١٢/٦) ٨٥١

٨٥٠ - موظفو لجنة القطن للصربية - خضوعهم لاحكام القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة

١٩٥٩ الخاص بالاجور الإضافية للدول بالقرار الجمهورى رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ ، الا انما كانوا
يضمون في هذا الشأن لتنظيم خاص وورد في قرار انشاء اللجنة او اللوائح التى تضمها .

انه عن مدى انطباق ما جاء بالمادتين ٤٥ و ١١٧ من القانون رقم ٢١٠
لسنة ١٩٥١ فى شأن نظام موظفى الدولة وقرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة
١٩٥٩ الصادر تنفيذيا لهما والمعدل بالقرار الجمهورى رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩
بالنسبة الى موظفى لجنة القطن المصرى ومستخدميه .

فان المادة ٤٥ من قانون موظفى الدولة تنص على أنه « يجوز للوزير
المختص أن يمنح الموظف مكافأة عن الاعمال الإضافية التى يطلب اليه تأديتها
فى غير أوقات العمل الرسمية طبقا للقواعد التى يحددها مجلس الوزراء » ،
والمادة ١١٧ من ذلك القانون تنص على سريان المادة ٤٥ المشار اليها على
المستخدمين الخارجين عن الهيئة ، وقد صدر القرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة
١٩٥٩ بشأن الاجور الإضافية تنفيذيا للمادة ٤٥ المشار اليها وعُدل بالقرار
الجمهورى رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ .

ومن حيث أنه يستفاد من هذه النصوص أن قرارات مجلس الوزراء
وإن قرار الجمهورى الخاصة بتنظيم موضوع منح المكافآت للموظفين عن الأعمال
الإضافية صدرت كلها استنادا إلى المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة
١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، ومن ثم فإن تطبيق أحكامها يتحدد بنطاق
تطبيق قانون نظام موظفى الدولة فتسرى على الموظفين الخاصين لهذا القانون
وتنحصر عن غيرهم من الموظفين الذين نظم قواعد توظيفهم قوانين أخرى ،
ويترتب على ذلك أن القاعدة التى تنص عليها المادة الثالثة من القرار الجمهورى
سالف الذكر تسرى على جميع المصالح والادارات التى تسرى على موظفيها
أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه .

ومن حيث أن المؤسسات العامة هى طبقا للتكييف القانونى الصحيح
مصالح عامة ذات شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة ومن ثم فانها
تدخل فى مفهوم عبارة نص المادة الثالثة من القرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة
١٩٥٩ ويسرى عليها الحظر المنصوص عليه فيها بشرط أن تكون خاضعة قى
تنظيم شؤون موظفيها لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفى
الدولة .

ومن حيث أن المادة الثالثة عشرة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧
باصدار قانون المؤسسات العامة تنص على أن « تسرى على موظفى المؤسسات
العامة أحكام قانون الوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القرار
الصادر بإنشاء المؤسسة أو اللوائح التى يضعها مجلس الإدارة » ، فان
القرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ الذى ينظم قواعد منح الاجور
الإضافية لموظفى الدولة كافة يسرى على موظفى الهيئات والمؤسسات العامة

إذا لم يرد في القرار الصادر بأنشائها أو اللوائح التي يضعها مجلس الإدارة تنظيم مخالف لهذا القرار أما إذا تضمن ذلك القرار أو هذه اللوائح نظاما خاصا بالأجور الإضافية فإن هذا التنظيم الخاص يكون هو الواجب التطبيق في شأنها .

ومن حيث أنه لا يغير من ذلك صدور القرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ الذي نص في المادة ١ منه على أن « يسرى ذلك أيضا على موظفي المؤسسات العامة والهيئات المستقلة الذين يتقاضون مرتبات معادلة لمرتبات الدرجات المشار إليها ٠٠٠ » ذلك أن هذا القرار قد صدر مصدرا للقرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه وبناء على المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر ومن ثم يتحدد مجال تطبيقه بمجال تطبيق المادة ٤٥ والقرار رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ المشار إليهما أي يسرى على موظفي المؤسسات العامة فيما لم يرد فيه نص في لوائحها الداخلية أو القرار الصادر بأنشائها على ما قلناه .

ومن حيث أنه يخلص من ذلك أن موظفي لجنة القطن وعمالها يخضعون للقرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه والمعدل بالقرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ إلا إذا كانوا يخضعون في هذا الخصوص لتنظيم خاص وأرد في القرار الصادر بإنشاء اللجنة أو اللوائح التي تضعها .

١٣٤ (١٩٦١/١٢/١٠)

٨٥٩ - العاملون بالمؤسسات العامة - اجر اضافي - خضوع هؤلاء العاملين في شأن الاجر الإضافي لأحكام القرارات الجمهوريين رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ و رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ - لا يغير من هذا الحكم نص المادة ٣٣ من لائحة العاملين بالشركات رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٦ التي تسري عليهم .

إن القرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجور الإضافية ينص في المادة الاولى منه على أنه « لايجوز منح الموظفين من الدرجات الثالثة فما فوقها الذين يعملون في الحكومة بفروعها المختلفة أية أجور عن الاعمال الإضافية التي يطلب تأديتها في غير أوقات العمل الرسمية ، ويسرى ذلك أيضا على موظفي المؤسسات العامة والهيئات المستقلة الذين يتقاضون مرتبات معادلة لمرتبات الدرجات المشار إليها . وتسرى بالنسبة لموظفي الهيئات المذكورة في الفقرة السابقة الأحكام المنصوص عليها في القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ ٠٠ » ، ومقتضى هذا النص - الواجب اعماله لعدم الغائه صراحة أو ضمنا - هو أن أحكام القرارات الجمهوريين رقمي ١٥٦ ، ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ المشار إليهما تسرى على العاملين بالمؤسسات

العامه ، ومن ثم تسرى على العاملين بالمؤسسة العامة للحوم - باعتبارها
مؤسسة عامة وفقا للقرار الجمهورى رقم ٣١٠٠ لسنة ١٩٦٤ الصادر
بإشائها .

ولا يؤثر فى ذلك كون لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة
للمؤسسات العامة الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢
- والتي تسرى على العاملين بالمؤسسات العامة اعتبارا من تاريخ العمل
بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ فى ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ - تنص
فى المادة ٣٣ منها على أن « يحدد مجلس ادارة الشركة أيام العمل فى الاسبوع
وساعاته وفقا لمتطلبات العمل » . ويمنح العامل اجرا اضافيا عن الساعات
التي يعملها فيما يتجاوز ساعات العمل المقررة قانونا ، وذلك دون الاخلال
بالاحكام الواردة فى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقانون رقم ١٢٣ لسنة
١٩٦١ المشار اليهما ، ذلك أن ما تضمنه القرار الجمهورى رقم ١٢٢٨ لسنة
١٩٥٩ من نص خاص - لا يزال قائما وناظدا لسريان احكامه واحكام القرار
الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ على العاملين فى المؤسسات العامة - يعتبر
قيما على النص العام الذى تضمنته المادة ٣٣ من اللائحة سالفة الذكر ،
بحيث لا يجوز منع الاجور الاضافية للعاملين بالمؤسسات العامة ، الا فى
الحدود والاضاع والشروط المنصوص عليها فى القرارات الجمهوريين
المذكورين - دون الرجوع فى ذلك الى احكام قانون العمل الصادر بالقانون
رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن احكام القرارات الجمهوريين
رقمى ١٥٦ ، ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجور الاضافية ، تسرى على العاملين
بالمؤسسة العامة للحوم .

(١٠٥٨ ، ١٠٥٧) (١١/١١/١٩٦٥)

٨٥٢ - زيادة مرتبات العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة نتيجة تسوية
حالاتهم طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - كيفية حساب الاجور
الاضافية المستحقة لهؤلاء العاملين .

من حيث أن المادة ١ من نظام العاملين بالشركات الصادر به قرار
رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تنص على أن « يسرى
على العاملين بالشركات الخاضعين لاحكام هذا النظام احكام قوانين العمل
والتأمينات الاجتماعية والقرارات المتعلقة بها فيما لم يرد بشأنه نص خاص
فى هذه اللائحة يكون أكثر سخاء بالنسبة لهم ويعتبر هذا النظام جزءا متما
لمعقد العمل » .

وتنص المادة ٩ من هذا النظام على أنه « مع عدم الإخلال بإحكام قرار
رئيس الجمهورية رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٦٢ يحدد أجر العامل عند تعيينه بالحد
الادنى المقرر بجدول ترتيب الاعمال » .

ويستحق العامل أجره من تاريخ تسلمه العمل . ويجوز لمجلس إدارة
الشركة وضع نظام للعمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة على أساس حصول
العامل على الحد الادنى للاجر المقرر لفئة عمله بالإضافة الى أجر محدد عن
كل انتاج يزيد على المعدل الذي تقرره اشركة في المهن المختلفة . »

وتنص المادة ٣٣ من هذا النظام على أن « يحدد رئيس مجلس إدارة
الشركة أيام العمل في الاسبوع وفقا لمقتضيات العمل » .

ويمنح العامل أجرا اضافيا عن الساعات التي يعملها فيما تجاوز
ساعات العمل المقررة قانونا وذلك دون الإخلال بالإحكام الواردة في القانون
رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ واتفاقون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليهما . »

ومن حيث أن المادة ٢١ من قانون العمل - الصادر به قرار رئيس
الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - تنص على أنه
« يجب على صاحب العمل أن يمنح العامل في الحالات المذكورة في المادة
السابقة أجرا اضافيا يوازي أجره الذي كان يستحقه عن الفترة الإضافية
مضافا اليه ٢٥٪ على الأقل عن ساعات العمل النهارية ، ٥٠٪ على الأقل عن
عن ساعات العمل الليلية » .

فإذا وقع العمل في يوم الراحة وكان العامل يتقاضى أجرا في أيام
راحته حسب الاجر الإضافي في هذه الحالة مضاعفا » .

ومن حيث أنه يترتب على ما تقدم أنه في حالة تكليف العامل ساعات
عمل اضافية فإنه يمنح الاجر الإضافي المقرر لذلك محسوبا على أساس
أجره الاصلى المستحق له قانونا في التاريخ الذى أدى فيه العمل الإضافي ،
فإذا سويت حالته اعمالا لحكم القانون تسوية ترتب عليها تعديل مرتبه
بالزيادة أو بالنقص باثر رجعي يترد الى فترة عمل فيها العامل ساعات
عمل اضافية واستحق عنها أجرا اضافيا فإن الاجر الذى ينشأ عن هذه
التسوية هو الاجر المستحق له قانونا والذي يعتبر أساسا لحساب الاجور
الاضافية المستحقة للعامل . وينبنى على ذلك أن عمال شركة الزيوت
المستخلصة الذين زيدت مرتباتهم اعتبارا من أول يولييه سنة ١٩٦٥ نتيجة
للتسويات التى أجريت لهم تطبيقا لاحكام القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة
١٩٦٢ وما استحق لهم من علاوات دورية يستحقون الاجور الإضافية عن
اعمالهم منسوبة الى مرتباتهم المستحقة لهم قانونا بعد التسوية طبقا للقرار

رتب (د - مكافآت (٣) مكافآت عن
الاعمال الإضافية للقطاع العام -
أولا : مقابل ساعات العمل الإضافية)

- ١٣٧١ -

الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢. وفي تاريخ أداء هذه الاعمال الإضافية
بما فيها من زيادة نتيجة للتسوية أو علاوة دورية .

٨٥٦ (١٩٦٨/١/٣٠)

٨٥٣ - الاجر الإضافي الذي يلحق حكم اجر العمل في تطبيق احكام القانون رقم
١٣٣ لسنة ١٩٦١ في شأن تشغيل العمال في المؤسسات الصناعية معدا بالقانون رقم ١٧٥
لسنة ١٩٦١ - تحديد مفهوم الاجر الإضافي في هذه المادة .

يبين من استعراض أحكام المواد ١١٤ و ١٢٠ و ١٢١ من قانون العمل
الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن الأصل أنه لا يجوز لرب العمل
تشغيل العمال تشغيلاً فعلياً أكثر من ثماني ساعات في اليوم ولا أن يكتفهم
بعمل إضافي إلا في حالات أربع حددها المشرع في المادة ١٢٠ من القانون
المشار إليه على ألا يزيد مجموع ساعات العمل في هذه الحالات على عشر
ساعات في اليوم وبذلك تكون ساعات العمل الإضافية المجازة قانوناً هي
ساعتان (متى كانت ساعات العمل الأصلية ثمان ساعات) وإذا قام العامل
بعمل إضافي في هذه الحدود استحق عنه أجراً إضافياً محسوباً على النحو
المبين بالمادة ١٢١ من القانون المذكور .

ومن حيث أن القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ ينص في المادة الأولى منه
على أنه « استثناء من أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه لا يجوز
للمؤسسات الصناعية التي يصدر بتحديداتها قرار من وزير الصناعة المركزي
تشغيل العامل تشغيلاً فعلياً أكثر من ٤٢ ساعة في الأسبوع » ، وتنص
المادة ١ مكرر المضافة بالقانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٦١ على أنه « لا يترتب
على تطبيق أحكام المادة السابقة تخفيض أجر العامل وبأخذ حكم الاجر في
تطبيق أحكام هذا القانون الاجر الإضافي الذي كان العامل يحصل عليه
بصفة مستمرة ويعتبر الاجر الإضافي مستمراً في تطبيق أحكام هذه المادة
إذا كان العامل حصل عليه في ٩٠٪ على الأقل من أيام العمل خلال السنة
أشهر السابقة على يوم ٢٨ يولييه سنة ١٩٦١ (تاريخ العمل بالقانون رقم
١٣٣ لسنة ١٩٦١) » .

ومن حيث أن الأصل أن يفسر الاجر الإضافي في حكم المادة (١)
مكرراً المذكورة في ضوء أحكام الاجر الإضافي الذي نصت عليه المادتان
١٢٠ و ١٢١ من قانون العمل وذلك ظاهراً أن المادة (١) لم تتضمن في عبارتها
نصاً صريحاً يفيد عدم الاعتداد بأحكام هاتين المادتين كما أن مقتضى نص المادة
المذكورة لا يؤخذ منه حتماً أن الاجر الإضافي في مفهومها يختلف عن الاجر
الإضافي في مفهوم المادتين ١٢٠ و ١٢١ فاستمرار الاجر الإضافي الذي
شرطه القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ ليس استمراراً على نحو مطلق بل هو

استمرار اكتفى فيه القانون بأن يكون بمقدار ٩٠٪ من أيام العمل خلال
الستة أشهر السابقة على تاريخ العمل به ، وأنه وإن كان من شأن هذا
الاستمرار أن يستبعد بعض الحالات التي أجازت المادة ١٢٠ تشغيل العمال
وقتا إضافيا فيها إلا أن ثمة حالة يتصور أن يستمر العمل الإضافي فيها ٩٠٪ من
سنة أشهر وهي الحالة الخاصة بمواجهة الضغط غير العادي في العمل . وإذا
ما من شك في أن العمل في المشروعات الصناعية قد ازداد زيادة كبيرة نتيجة
لدفع عجلة الإنتاج مما اقتضى - قبل العمل بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١
زيادة ساعات العمل بصفة تكاد تكون مستمرة فضلا عن أنه ليس من اللازم
أن يكون قيام العمال بعمل إضافي رهينا بتحقيق حالة واحدة من الحالات
التي أوردتها المادة ١٢٠ من قانون العمل إذ قد تتحقق بعض الحالات على نحو
متعاقب فيؤدي ذلك إلى استمرار العمل الإضافي زمنا يتحقق فيه شرط
الاستمرار بالقدر الذي تطلبه القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

وبناء على ذلك فإن المادة ١ مكررا من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١
تجدد مجال اعمال في نطاق حكم المادة ١٢٠ من قانون العمل ومن ثم فليس
هناك ما يحتم استبعاد النطاق الزمني الذي حددته هذه المادة للعمل الإضافي
الذي يستحق عنه هذا الاجر وهو ألا يزيد على ساعتين في اليوم الواحد
لا سيما إذا ما لوحظ أن قاعدة الحد الأقصى لساعات العمل اليومي هي قاعدة
متعلقة بالنظام العام ويقع باطلا الاتفاق على ما يخالفها وقد استخلصت
بعض الأحكام من ذلك أن العامل لا يستحق أجرا إضافيا بمدلوله المحدد في
المادة ١٢١ من قانون العمل عن ساعات العمل الزائدة عن الحد الأقصى وإنما
يستحق تعويضا بقدر هذا الزائد طبقا للقاعدة العامة النصصوص عليها في
الفقرة الأولى من المادة ١٤٢ من القانون المدني وحتى إذا اعتبر هذا التعويض
أجرا إضافيا من الناحية الواقعية فإنه يتعين التزام مدلول الاجر الإضافي
بحسب معناه في قانون العمل طالما أن المشرع لم ينص صراحة أو ضمنا على
الحروج على مقتضاه إذ القاعدة أن المشكلات القانونية إنما تنصرف إلى
معانيها المحددة بالقانون ولا تنصرف إلى ما يجاوز ذلك إلا بدليل قاطع .

ولا يغير من ذلك أن قصد الشارع من إضافة المادة (١) مكررة -
بحسب ما أنصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٦١ -
هو الحفاظ على الأجور الإضافية التي تقاضاها العمال ورتبوا مبيشتهم عليها
بحيث أصبحت تشكل جزءا من أجورهم ذلك أن قصد الشارع إنما ينصرف
أصلا إلى رعاية الحالات التي منحت فيها الأجور الإضافية طبقا لأحكام قانون
العمل فإذا انضج أن ثمة حالات منحت فيها أجور إضافية عن ساعات عمل
تجاوز الحدود المقررة فإن قصد الشارع لا ينصرف إلى ما جاوز هذه الحدود
إلا إذا انضج عن ذلك صراحة بما يقطع كل شك . هذا فضلا عن أن الحكمة
الرئيسية من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ سالف الإشارة إليه إنما هي

في واقع الامر اتاحة الفرصة لتشغيل أكبر عدد ممكن من العمال بدلا من تركيز العمل في طائفة من العمال في الوقت الذي يوجد فيه غيرهم بلا عمل وليست الحكمة الرئيسية هي مجرد زيادة الأجر الاصل للعمال القائمين بالعمل . سيما أن الاعتداد بالأجر الإضافي للفعل أي كانت قيمته ولو كان عن ساعات عمل تزيد على الحدود المقررة من شأنه أن يجعل المشروعات الصناعية أعباء مالية ثقيلة دون أن يعود ذلك بأى نفع عليها مما يؤدي الى تدهور مركزها المالى الذى يضر بالتالى بمصالح الاقتصاد القومى للبلاد وهذا اعتبار من الأهمية بحيث لا يتسنى اغفاله عند تحديد انقصوص بالأجر الإضافي في حكم القانون المشار اليه .

وبفضلا عن ما تقدم فإن الاعتداد بالأجر الإضافي الفعل كميدي عام من شأنه ضم هذا الأجر بغير معيار يحقق التناسب والتناسق في تحديد الاجور سوى اتخاذ الحالة الواقعية الفعلية أساسا لهذا التحديد الامر الذى يؤدي الى المغايرة بين العمال ازاء حق أساسى وهو الحق في الأجر دون أن تستند هذه المغايرة الى أساسها الطبيعى من الكفاءة وحسن الاحتاج . ومن الواضح أن التزام حدود الأجر الإضافي طبقا للمادتين ١٢٠ و ١٢١ من قانون العمل من شأنه تفادى هذه المغايرة وييجاد معيار واحد عادل لتحديد الأجر الإضافي الذى يضم الى أجر العامل .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الشركة القومية للاسمنت تلتزم - بعد تطبيق القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ المصلد بالقانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٦١ - بأن تصرف الاجور الإضافية التى كان يحصل عليها عمالها في حدود ساعتين في اليوم وذلك متى تحقق في شأنها شرط الاستمرار المنصوص عليه في القانون المذكور .

(١٩٦٤/٢/٢٧) ١٦٣

ثانيا : مقابيل الاجازات

٨٥٤ - قانون العمل - سريانه في ظل اللائحة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ فيما تم يرد بشأنه نص خاص في اللائحة أكثر سطا - مؤداة سريان أحكام المادة ٦١ من قانون العمل في شأن التقابل التقضى للاجازات - تنقيح الوضع في ظل اللائحة الجديدة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وقصر مجال سريان قانون العمل على ما لم يرد به نص في هذه اللائحة .

إن المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة تنص على أنه يسرى على العاملين بالشركات الخاضعين لاحكام هذا النظام احكام قوانين

العمل والتأمينات الاجتماعية والقرارات المتعلقة بها فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة يكون أكثر سخاء بالنسبة لهم ويعتبر هذا النظام جزءاً متصلاً لعقد العمل » وتنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ على أن « تسرى أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في المؤسسات العامة » .

ومن حيث أن المادة ٦١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه « للعامل الحق في الحصول على أجره عن أيام الاجازة المستحقة له اذا ترك العمل قبل استعماله لها وذلك بالنسبة الى المدة التي لم يحصل على اجازته عنها » .

وهذا النص كان ينطبق على العاملين في المؤسسات العامة والشركات التابعة لها اذ أن اللائحة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ لم تتضمن نصاً في هذا الشأن أسخى مما يتضمنه قانون العمل وكان يحق لهم أن يحصلوا على مقابل تقدي للاجازات التي لم يستعملوها اذا لم يحصلوا عليها حتى نهاية خدمتهم في الشركة او المؤسسة .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ الصادر في ٢٨ من اغسطس سنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بالقطاع العام الذي حل محل القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تنص المادة الأولى منه على أن : « تسرى أحكام النظام المرافق على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها - وتسرى أحكام قانون العمل فيها ما لم يرد نص به في هذه النظام » . وبذلك أصبح النظام الجديد هو الواجب التطبيق على هؤلاء العاملين ، ولا تسرى أحكام قانون العمل الا فيما لم يرد به نص فيه وقد تضمن هذا النظام تنظيمياً متكاملًا للاجازات في المواد ٤٠ وما بعدها فلم يعد هناك مجال للرجوع لاحكام قانون العمل في هذا الشأن .

ومن حيث أن نظام العاملين بشركات القطاع العام لم تتضمن نصاً يخول العامل الذي تنتهي خدمته حقاً في مقابل تقدي عن الاجازات المستحقة له ، والتي لم يستعملها لذلك فان العاملين في المؤسسات العامة والشركات التابعة لها الذين تنتهي خدمتهم بعد العمل بالنظام المذكور لا يستحقون مقابلاً تقدياً عن الاجازات المستحقة لهم بعد هذا التاريخ .

ومن حيث أن القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ انما يسرى على الاجازات التي تستحق للعاملين مسافئ الذكر بعد تاريخ العمل به في ٢٨ اغسطس سنة ١٩٦٦ وليس له من أثر على حقوق العاملين السابقة على صدوره بالنسبة لحقهم في الحصول على مقابل تقدي للاجازات التي استحققت لهم قبل صدوره ولم يستعملوها حتى نهاية خدمتهم في الشركة او المؤسسة

والا كان ذلك تطبيقا للقرار المذكور بأثر رجعي وهو ما لا يجوز ذلك ان حق العامل في الاجازة طبقا لقانون العمل هو حق مقرر له لا يجوز حرمانه منه واذا اقتضت مصلحة العمل في الشركة عدم استعماله لهذا الحق حتى نهاية خدمته فانه يجب على الشركة أن تموضه عنه بمقابل نقدي ، اما بعد العمل بالقرار الجمهوري رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ فلم يتقرر للعامل حق في مقابل نقدي حتى ولو اقتضت مصلحة العمل عدم استعماله لهذه الاجازة (١)

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن احكام المادة ٦١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لا تنطبق بالنسبة للعاملين في المؤسسات العامة والشركات التابعة لها والذين تنتهي خدمتهم بعد العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ الا على المدة السابقة على العمل بهذا القرار دون تلك اللاحقة له .

ولا يمنع العامل مقابلا نقديا للاجازات التي لم يستعملها عن مدة خدمته السابقة على العمل بالقرار سالف الذكر الا اذا اقتضت مصلحة العمل في المؤسسة او الشركة عدم حصوله على اجازة بدلا من تلك التي لم يستعملها حتى نهاية خدمته في المؤسسة او الشركة .

(١٩٦٨/٢/١٩) ١٨٦

٣ - مكاتبات انتاج

أولا : عموميات

ثانيا : العاملون بالتطاع العام

أولا : عموميات

٨٥٥ - منحة الاثني عشر يوما العائد بها القرار الجمهوري رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٦٤ هي مكافأة للعاملين بالدولة عن أعمال السنة المنتهية بالنسبة لتحقيق اهداف خطة الانتاج - منحتا سنة ١٩٦٣ ، سنة ١٩٦٤ تجريان مجرى منحة عام ١٩٦٥ - لا يصرف لأي من هذه المنح كاملا الا لمن قام بعمله طوال السنة المالية - استحقاقها لمن ترك الخدمة أثناء السنة المذكورة بنسبة المدة التي قضاها في العمل دون مدة تسليم الخدمة .

ان منحة الاثني عشر يوما التي صدر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٦٤ لم تكن أول منحة صرفت لموظفي الدولة وعمالها فمن قبلها تقرر منحتان ، الاولى بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٣٩ لسنة ١٩٦٢ بمنح موظفي الدولة وعمالها الدائمين والمؤقتين مرتب أو أجر عشرة أيام . بحد أقصى ٢٥ جنيها ، والثانية بمقتضى قرار رئيس الجمهورية

(١) يلاحظ ما تنص به المادة ٤٤ من القرار الجمهوري ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ من جواز تشييد العامل في عطلات الاعياد والمناسبات الرسمية بأجر مضاعف اذا اقتضت ضرورة العمل ذلك .

رقم ١٢٢٠ لسنة ١٩٦٣ بمنح موظفي الدولة وعمالها موب ثلث شهر للموظفين واجر عشرة ايام للعمال بعد اقصى ٢٥ جنيها .

ومن حيث ان ظروف تقرير كل من منحتي عامي ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ في نهاية السنة المالية للعاملين المذكورين ، يكشف عن انها ليست تبرعا من الدولة للعاملين بها ، وانما هي اثابة لهم ومكافاة عن اعمال السنة المتقضية التي ساهموا بجهودهم خلالها لتحقيق خطة الانتاج واهدافها - وآية ذلك - ان المنحة التالية للمنحيتين المشار اليهما ، وهي التي تم صرفها للعاملين في الدولة بناء على قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥١ لسنة ١٩٦٥ ، لم تصرف بصريح نص المادة الثانية من هذا القرار للعاملين في اجازات او منح دراسة او بعثات طوال العام والعاملين الذين قدم عنهم تقرير سنوي عن سنة ١٩٦٤ برتبة متوسط فاقل والعاملين المحالين الى المحاكمة التأديبية او الجنائية او الى الاستبعاد ، وغنى عن البيان ان حرمان هذه الطوائف من استحقاق المنحة له دلالة في اعتبارها مكافاة انتاج عن جهود العاملين خلال السنة المالية المتقضية فمقتضي هذا الحكم لا تصرف المنحة لمن لم تسهم بجهودهم في اعمال تلك السنة .

واذا كانت منحة عام ١٩٦٥ انما هي مكافاة انتاج بالدليل السابق ، فان كلا من منحتي عام ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ يجري مجراعا بقريبنه من مناسبة تقريرها وتزايد مقدارها بزيادة الجهود وتحقيق الاهداف في مجال يتصل بملاقه عمل لامتناسبة بر .

ومن حيث انه يترتب على اعتبار منحة عام ١٩٦٤ مكافاة انتاج لموظفي الدولة وعمالها لقاء ما اسهموا به من عمل ومشاركة في تنفيذ مشروعات الدولة وانجاز اعمالها في مختلف المرافق وتحقيق اهدافها طوال السنة التي تقرررت للمنحة عند انتهائها وهي السنة المالية ١٩٦٣/١٩٦٤ ، ان تستحق هذه المنحة لكل موظف وعامل بنسبة ما اداءه من عمل على مدار هذه السنة ، اى بنسبة المدة التي قام خلالها بشغل الوظيفة التي اسندت اليه والقيام باعبائها ، فلا تصرف كاملة الا لمن قام بعمله طوال السنة المالية المذكورة ويستحق من التحقق بالحزمة في بحر هذه السنة من المنحة بنسبة المدة التي عمل خلالها ، كما يستحق من ترك الحزمة أثناء السنة المذكورة جزءا من المنحة بنسبة المدة التي يستبقى فيها الموظف لتسليم ما يمهده له لعدم تحقق حكمة منح المكافاة فيها .

لهذا انتهى رأى الجمعية للجمعية الى ان من التحققوا بخدمة مديرية الشئون الصحية بمحافظة سوهاج خلال السنة المالية ١٩٦٣/١٩٦٤ - لا يستحقون من المنحة المصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٦٤ الا بنسبة المدة من هذه السنة التي عملوا خلالها دون مدة تسليم المهنة ويتعين استرداد ما صرف اليهم زيادة على ذلك .

٨٥٦ - منحة الاثنى عشر يوما - ليست تبرعا وانما هي مكافأة انتاج العاملين بالجهاز الادارى على ما اسهموا فيه من اعمال طوال السنة التي تقررت المنحة عند انتهائها - اثر ذلك - استحقاق هذه المنحة لكل عامل بنسبة ما اداه من عمل على مدار هذه السنة فلا تصرف كاملا الا ان قام بعمله طوال السنة - لا تدخل في حساب مدة العمل الفترة التي يستبقى فيها العامل لتسليم ما يعهدته .

از المنحة ، التي صدر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٥٧ لسنة ١٩٦٤ لم تكن اول منحة صرفت للعاملين بالدولة وليست الاخيرة فمن قبلها تقررت منحتان بقراري رئيس الجمهورية رقم ١٥٣٩ لسنة ١٩٦٢ و ١٢٢٠ لسنة ١٩٦٣ وبعدها تقررت منحتان بقراري رئيس الجمهورية رقمي ١٨٥١ لسنة ١٩٦٥ و ٢٥٩٣ لسنة ١٩٦٦ .

ويبين من نصوص هذه القرارات ومناسبات تقريرها ان هذه المنحة ليست تبرعا من الدولة للعاملين بها وانما هي ائابة لهم ومكافأة عن اعمالهم خلال السنة المنقضية بقدر ما اسهموا بجهودهم فيها لتحقيق خطه الانتاج واهدافها وحفزوا لدوافع العاملين للانجاز وزيادة الانتاج .

ويترتب على اعتبار منحة عام ١٩٦٤ ومكافأة انتاج للعاملين بالجهاز الاداري للدولة على ما اسهموا به من عمل ومشاركة في تنفيذ مشروعات الدولة وانجاز اعمالها في مختلف المرافق وتحقيق اهدافها خلال طوال السنة التي تقررت المنحة عند انتهائها وهي السنة المالية ١٩٦٤/٦٣ ، أن تستحق هذه المنحة لكل عامل بنسبة ما اداه من عمل على مدار هذه السنة ، أي بنسبة المدة التي قام خلالها بشغل الوظيفة التي أسندت اليه والقيام بأعبائها (١) ، فلا تصرف كاملة الا لمن قام بعمله طوال السنة المالية المذكورة ويستحق من التحق بالخدمة في هذه السنة من المنحة بنسبة المدة التي عمل خلالها كما يستحق من ترك الخدمة أثناء السنة المذكورة جزءا من المنحة بنسبة المدة التي أمضاها في العمل قبل ترك الخدمة . وذلك دون نظر الى المدة التي يستبقى فيها العامل لتسليم ما يعهدته لعدم تحقق حكمة منح المكافأة فيها وهو ماسبق أن انتهى اليه رأى الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ .

٨١٣ (١٩٦٦/٨/٤)

٨٥٧ - منحة الانتاج - مدى استحقاق العاملين لها في الاجازات وفقا لقرارات منحة في سنة ١٩٦٥ - ١٩٦٦ - الاجازات التي يترتب عليها حرمان العامل من المنحة هي الاجازات الدراسية دون الاجازات المرضية والاعتيادية - سريان ذلك على منحة سنة ١٩٦٤ .

(١) سبق للجمعية العمومية تقرير هذا المبدأ (راجع القائمة السابقة)

أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٢ لسنة ١٩٦٤ الذى ينطبق على الحالة المروضة قد خلا من تنظيم لمسألة استحقاق العاملين فى أجازات لهذه المنحة وعلى العكس من ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥١ لسنة ١٩٦٥ بشأن منحة الانتاج الذى نصت الفقرة الثالثة من مادته الثانية على أنه « ولا تصرف هذه المنحة للفئات الآتية :

(١)

(ب) العاملون فى أجازات أو منح دراسية أو بعثات طول العام » .

وكذا قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٩٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن منحة الانتاج الذى نصت الفقرة الثانية من مادته الثانية على أنه « ولا تصرف هذه المنحة للفئات الآتية :

(١)

(ب) العاملون الموجودون بالخارج فى أجازات دراسية أو منح دراسية أو بعثات بنسبة المدة التى قضوها فى الاجازات أو المنحة أو البعثة خلال العام » .

وتنص المادة الثالثة منه على أن « يمنح العاملون المرضى بأمراض مزمنة للذين منحوا أجازات استثنائية طبقا لاحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ منحة الانتاج » .

ويؤخذ من هذه النصوص أن الاجازات التى يترتب عليها حرمان العامل من المنحة هى الاجازات الدراسية وليست الاجازات المرضية أو الاعتيادية وإذا كان وصف الاجازة بأنها دراسية لم يرد فى منحة سنة ١٩٦٥ فلم يكن ذلك لانصراف قصد الشارع الى معنى مغاير وانما سهوا واعتقادا من واضع هذا المشروع ان وصف للدراسية الذى اقترن بالمنح كاف فى ذاته للدلالة على المعنى المقصود من الاجازات ، وإذا كانت منحة ١٩٦٥ ومنحة ١٩٦٦ ، تتفقان فى الطبيعة وفى التكيف فان منحة ١٩٦٥ تجرى مجراها من حيث تفسير نوع الاجازات التى يترتب عليها الحرمان من المنحة بقرينة من مناسبة تقريرها وتزايد مقدارها بزيادة الجهود وتحقيق الاهداف .

وإذا كان الامر كذلك بالنسبة لمنحتى ١٩٦٥ و ١٩٦٦ فانه أولى أن يكون بالنسبة لمنحة سنة ١٩٦٤ التى خلا قرارها رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه من تنظيم خاص يقرر حرمان العاملين فى أجازات من هذه المنح والاصل فى الاشياء الاباحة والاستثناء هو الحرمان .

٨٥٨ - خريجو كلية الطب - قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٦٥ بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات - الفأوة السنة التدريبية من سنوات الدراسة اللازمة للحصول على درجة البكالوريوس في الطب والجراحة - حظرو أن يزاول الخريجون مهنة الطب الا بعد ان يؤدوا التدريب الاجبارى الذى يتطلبه القانون لمزاولة المهنة - وضع الخريجين فى فترة من صدور هذا القرار فى ١٩٦٥/٢/١٥ حتى ١٩٦٥/٧/٢٥ تاريخ صدور القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٥ الذى جعل التدريب الاجبارى لمدة سنة والقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٥ الذى حدد قواعد معاملتهم أثناء التدريب ونفى بحساب مدة التدريب فى القيمة الوظيفية ومدة الخبرة فى العمل - هم من الخريجين لا من العاملين فى الدولة او احد اشخاص القانون العلم طالما لم تصدر قرارات بمعينهم - انى ذلك عدم استحقاقهم مكافأة الانتاج التى قررها القرار الجمهورى رقم ١٨٥١ لسنة ١٩٦٥ للحصول به فى ١٩٦٥/٦/٢٧ .

فى ١٥ من فبراير سنة ١٩٦٥ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٦٥ بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات واللائحة التنفيذية لنظام الدراسة والامتحان بكلية الطب فى جامعة أسبوت ونص فى المادة الاولى منه على أن « يستبدل بنص كل المواد (٢١٣ و ٧٦٣ و ٩٥٠) من القرار الجمهورى رقم ١٩١١ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه (اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات » ونص المادة ٢ من القرار الجمهورى رقم ٢٢٦٩ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه (اللائحة التنفيذية للدراسة والامتحان بكلية الطب بجامعة أسبوت) النص الآتى : مدة الدراسة لتليل درجة بكالوريوس فى الطب والجراحة خمس سنوات تسبقها سنة اعداديه وتوزع هذه المدة على المراحل الآتية :

المرحلة المتوسطة : ومدتها سنتان جامعتان .

المرحلة الاكاديمية : ومدتها ثلاثة وثلاثون شهرا .

ويمتج الطلاب درجة البكالوريوس عقب نجاحهم فى الامتحان النهائى ولا يجوز أن يزاول الخريجون مهنة الطب الا بعد أن يؤدوا التدريب الاجبارى الذى يتطلبه القانون لمزاولة المهنة » .

كما نص القرار ذاته فى المادة الثانية منه على أن يصدر وزير التعليم العالى قرارا بالاحكام الانتقالية اللازمة لتنفيذ هذا القرار وقد اصدر السيد وزير التعليم العالى استنادا الى هذه المادة الاخيرة القرار رقم ١٥٤ فى ٢٩ من يوليه سنة ١٩٦٥ فى شأن الاحكام الانتقالية اللازمة لتنفيذ القرار الجمهورى رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٦٥ ونص فيه على أن « يكون منح الطلاب الذين نجحوا فى الامتحانات النهائية بكليات الطب التابعة لجامعات الجمهورية العربية المتحدة ولم يتموا المرحلة التدريبية حتى ١٥ من فبراير سنة ١٩٦٥ درجة البكالوريوس من تاريخ اعتماد مجالس الكليات لتتأج هذه الامتحانات » .

ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٥ في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ في شأن مزاولة مهنة الطب ومن بين النصوص التي تناولها نص المادة الثانية من القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ ، المشار اليه التي أصبحت تجرى بالآتي : « يقيد بسجل وزارة الصحة من كان حاصلًا على درجة بكالوريوس الطب والجراحة من إحدى الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة وأعضى التدريب الإلجبارى المقرر » .

ويتم التدريب الإلجبارى بأن يقضى الخريجون سنة فى مزاولة مهنة الطب ... ويكون ذلك وفقا للنظم التى يصدر بها قرار من وزير التعليم العالى بالاتفاق مع وزير الصحة ، كما صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٥ فى شأن معاملة خريجي كليات الطب أثناء سنة التدريب ناصا فى المادة الأولى منه على أن يعامل خريجو كليات الطب بجامعة الجمهورية العربية المتحدة أو الجامعات الأجنبية خلال سنة التدريب الإلجبارى المعاملة المالية والعينية التى يصدر بتنظيمها قرار وزير التعليم العالى بالاتفاق مع وزيرى الصحة والحزارة ناصا فى المادة الثانية على أن « تحسب مدة التدريب الإلجبارى بالنسبة الى خريجي كليات الطب فى أقدمية الوظيفة ومدة الخبرة فى العمل المنصوص عليها فى قوانين ولوائح التوظيف والمعاشات (فقرة أولى) كما تحسب هذه السنة أيضا بالنسبة الى الخريجين الذين أتموا المرحلة التدريبية قبل الحصول على درجة البكالوريوس فى الطب والجراحة (فقرة ثانية) » .

وتنفيدا للمادة الأولى من هذا القانون الاخير اصدر وزير التعليم العالى القرار رقم ١٧٠ فى ٢١ من أغسطس سنة ١٩٦٥ فى شأن المعاملة المالية والعينية لخريجي كليات الطب خلال سنة التدريب الإلجبارى .

وقد خلصت الجمعية العمومية من استظهار النصوص المتقدمة الى أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٦٥ آنف الذكر قد ألغى السنة التدريبية من سنوات الدراسة اللازمة للحصول على درجة البكالوريوس فى الطب والجراحة وذلك بإسقاط النص على هذه السنة التى كانت معتبرة ضمن سنوات الدراسة بحيث أصبح الخريجون يمنحون درجة البكالوريوس فى الطب والجراحة دون توقف على قضاء السنة المذكورة لما قضى بإلغاء كل نص يخالف أحكامه اعتبارا من تاريخ صدوره فى ١٥ من فبراير سنة ١٩٦٥ - وإذا كان هذا القرار قد نص على أنه لا يجوز أن يزاول خريجو كليات الطب مهنة الطب الا بعد أن يؤدوا التدريب الإلجبارى الذى يتطلبه القانون لمزاولة المهنة الا أنه لم يكن ثمة فى تاريخ العمل به نص يوجب التدريب الإلجبارى المشار اليه الى أن صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٥ المعمول به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية فى ٢٥ من يوليو سنة ١٩٦٥

وهو القانون الذى أوجب على خريجي كليات الطب قضاء سنة شمسية فى التدريب الإجبارى قبل القيد بسجل وزارة الصحة .

ومن ثم فانه لا يتسنى اعتبار هؤلاء الخريجين خلال الفترة من ١٥ فبراير سنة ١٩٦٥ حتى ٢٥ يولية سنة ١٩٦٥ من العاملين بالدولة العاملين بالكادر العام أو بالكادرات الخاصة طالما لم تصدر فى شأنهم قرارات بالتعيين فى الوظائف العامة بالدولة أو بأحد أشخاص القانون العام الأخرى وطالما لا توجد قواعد قانونية خلال هذه الفترة تسبغ عليهم صفة العاملين العموميين أما استمرارهم بالسنة التدريبية بعد تخرجهم فلا يعدو أن يكون حالة واقعية لا تصلح أساسا لإنشاء مركز وظيفى لهم .

ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن منحة الانتاج المعمول به من تاريخ صدوره فى ٢٧ من يونيه سنة ١٩٦٥ قد نص فى المادة الأولى منه على أن « يمنح العاملون بالدولة منحة انتاج تعادل مرتب خمسة عشر يوما ٠٠٠ » كما نص فى الفقرة الأولى من مادته الثانية على أن « يسرى هذا الحكم على كافة العاملين العاملين بالكادر العام أو بكادرات خاصة الدائمين أو المؤقتين المدرجة وظائفهم فى ميزانية المحميات وميزانيات وحدة الإدارة المحلية وميزانيات الهيئات والمؤسسات العامة » ونص فى مادته الثالثة على أنه « يخصم بالتكاليف اللازمة لصرف هذه المنحة على اعتمادات الباب الأول من ميزانية السنة المالية ١٩٦٥/٦٤ » .

وكان مؤدى أعمال قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن طلاب السنة التدريبية من تاريخ نفاذه فى ١٥ من فبراير سنة ١٩٦٥ هو اعتبارهم من الخريجين لا من الطلاب ولا من العاملين فى الدولة أو فى أحد أشخاص القانون العام الأخرى فانهم لا يتوفر فى شأنهم والحالة هذه شرط الافادة من القرار الجمهورى رقم ١٨٥١ لسنة ١٩٦٥ ولا يغير من هذا صدور القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٥ الذى قرر نظام التدريب الإجبارى لخريجي كليات الطب والقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٥ فى شأن معاملة خريجي كليات الطب أثناء سنة التدريب الإجبارى وقرار وزير التعليم العالى رقم ١٧٠ الصادر فى ٢١ من أغسطس سنة ١٩٦٥ فى شأن المعاملة المالية والعينية لخريجي كليات الطب خلال سنة التدريب الإجبارى - ذلك أن أحكام هذين القانونين إنما عمل بها اعتبارا من ٢٥ يولية سنة ١٩٦٥ كما عمل بالقرار الوزارى المذكور من أول سبتمبر سنة ١٩٦٥ أى بعد تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥١ لسنة ١٩٦٥ فى ٢٧ من يونيه سنة ١٩٦٥ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه اعتبارا من ١٥ من فبراير سنة ١٩٦٥ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٦٥ لا يعتبر خريجو كليات الطب أثناء السنة التدريبية من العاملين بالدولة طالما لم تصدر فى شأنهم قرارات بالتعيين فى إحدى الوظائف المنصوص عليها فى

الفقرة الاولى من المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥١ لسنة ١٩٦٥ ومن ثم فانهم لا يفيدون من منحة الانتاج الصادر بها هذا القرار .
ويتعين استرداد المنع التي صرفت لهم بالمخالفة لذلك .
(١٩٦٧ / ١٢ / ٢٥)

تانيا : العاملون في القطاع العام

٨٥٩ - لجنة القطن المصرية - خضوعها لاحكام القانون ٣٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسات العامة واللائحة الداخلية لنظام موظفي وعمل اللجنة المعمول بها من اول فبراير سنة ١٩٦١ - صدور قرار من مجلس ادارتها بضم متوسط منحة الثلاثة أشهر التي دوت على صرفها للعاملين بها الى مرتباتهم هو قرار صادر من غير مختص .

ان لجنة القطن المصرية قبل الفائها بقرار رئيس الجمهورية رقم ١١٠٥ لسنة ١٩٦٥ باعادة تنظيم الهيئات العاملة في القطن كانت مؤسسة عامة طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٧٢ لسنة ١٩٦١ بانشاء وتنظيم مؤسسة عامة باسم لجنة القطن المصرية ، الا انها ليست من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ولم يصدر قرار جمهوري باعتبارها من المؤسسات العامة التي تخضع لاحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة او باعتبارها من الهيئات العامة التي يسرى في شأنها احكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة .

ومن ثم تسرى على اللجنة احكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسات العامة واللائحة الداخلية لنظام موظفي وعمل اللجنة المعمول بها من اول فبراير سنة ١٩٦١ عملا بحكم المادة ١٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٧٢ لسنة ١٩٦١ بانشاء وتنظيم مؤسسة عامة باسم لجنة القطن المصرية وطبقا لاحكام القانونية السارية على اللجنة يختص مجلس ادارتها طبقا للمادة ١٦٥ من اللائحة المشار اليها بأن يقرر في نهاية السنة المالية المنحة السنوية التي يرى منحها للموظفين والعمال الخ .

والمنحة لها طبيعة وذاتية خاصة تفتقر بها عن المرتب ، فالمنحة طبقا لنص المادة ١٦ من لائحة نظام موظفي وعمل اللجنة سنوية يقرها مجلس الادارة في نهاية السنة المالية ولا تخفى الاعتبارات التي اوردت هذا النص ، وهذه المادة تسرى بسريان اللائحة اعمالا لحكم قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٧٢ لسنة ١٩٦١ ، ومن ثم لا يملك مجلس الادارة تغيير طبيعة المنحة وذاتيتها من كونها سنوية يقرها مجلس الادارة في نهاية السنة المالية بجعلها جزءا من الراتب تضم اليه وتصرف معه ، ومخالفة هذه المادة تنطوي في الوقت ذاته على مخالفته لحكم المادة ٧٣ من الدستور الذي ينص على « يبين القانون قواعد

منع المرتبات والمعاشات والتعويضات والإعانات والمكافآت التي تقرر على خزانة الدولة ، وينظم حالات الاستثناء منها والسلطات التي تتولى تطبيقها ، وذلك لأن مجلس الإدارة غير من طبيعة المنحة بكونها سنوية وذلك بأن جعلها دائمة مضافة الى الراتب ، وفي انوقت ذاته فقد خالف مجلس الإدارة حكم القانون بأن أبطل مفعول المادة ١٦ من اللائحة في المدة التالية على قراره ومن ثم يكون قراره قد صدر ممن لا يملكه مخالفا للقانون .

لذلك انتهى الرأى الى عدم مشروعية القرار الصادر من مجلس إدارة لجنة القطن المصرية بضم متوسط المنحة السنوية الى مرتبات العاملين باللجنة .

(١٩٦٦/٥/٢٦) ٥٤٦

٨٦٠ - شركات - مكافآت الانتاج واليونى التي تعرف لوظيفها وعملها - المقصود بها - القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ بشأنها - سريان أحكامه على جميع المكافآت كالة في اية صورة ، ودون تفرقة بين ما استقر منها وما هو غير مستقر .

حاصل الوقائع ، ان المادة ١٠ من لائحة نظام العمل بالشركة ، تقضى بأن يصرف للمديرين ورؤساء الاقسام عمولة مبيعات (بونص) بنسبة اجمالية قدرها ١٪ على مبيعات الشركة السنوية التي تزيد على ٥٠٠ ألف جنيه وتوزع هذه النسبة الاجمالية بقرار من العضو المفوض ، وقد أصدر مجلس إدارة هذه الشركة قرارا بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٥٥ يحدد أجور ومكافآت رؤساء الاقسام بالشركة ، وجاء في البند (ب) من هذا القرار أن يصرف لهؤلاء الرؤساء (بونص) اجمالى قدره ١٪ من رقم الاعمال السنوى اذا تجاوز ٥٠٠.٠٠٠ جنيه يوزع بينهم فى كل سنة بقرار من مجلس الإدارة بناء على اقتراح العضو المنتدب ، كما نص فى شروط التعيين الخاصة بمدير عام الشركة على أن تحدد له مكافأة (بونص) عن كل سنة بنسبة ٠.٢٪ من رقم الاعمال السنوى الذى يزيد على ٥٠٠.٠٠٠ جنيه ، ونص فى عقد العمل الخاص بوكيل المدير العام للشئون المالية والإدارية على ارتفاع سيادته باليونص المخصص لرؤساء الاقسام فى هذا التوزيع ، وتذكر المؤسسة أن الصرف استمر للسادة المديرين ورؤساء الاقسام على الاساس المتقدم الى سنة ١٩٦٢ وان مجلس إدارة الشركة المذكورة رأى صرف عمولة المبيعات للسادة المديرين ورؤساء الاقسام طبقا للنسب والقواعد المقررة وذلك عن المدة من أول يناير سنة ١٩٦٣ حتى ٣٠ يونيه سنة ١٩٦٣ .

ونظرا لصدور القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ الخاص بصرف مكافآت الانتاج أو اليونص فان المؤسسة تستطلع الرأى فى مدى انطباق حكم هذا القانون على اليونص المقرر للمديرين ورؤساء الاقسام بالشركة المذكورة وعلى

صحة ما قامت به هذه الشركة من صرف جزء من النسب المستحقة للمديرين ورؤساء الاقسام عن المدة من أول يوليو سنة ١٩٦٢ الى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ قبل صدور القانون المشار اليه .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للمقتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ فاستبان لها أن المادة الاولى من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ تنص على أنه « الى أن تتم معادلة الوظائف وتحديد المرتبات طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ يكون صرف مكافآت الانتاج أو البونص على أساس تطبيق أسس وقواعد الصرف المقررة للعمال فى الشركة على الموظفين بها وبعد أقصى ١٠٠ جنيه فى السنة » .

ولما كان هذا النص قد حدد أساس صرف مكافآت الانتاج أو البونص للموظفين فى الشركات وذلك بتطبيق أسس وقواعد الصرف المقررة بالنسبة الى العمال فى تلك الشركات على الموظفين بها ، وبشرط ألا تتجاوز مكافآت الانتاج أو البونص الذى يصرف اليهم مبلغ ١٠٠ جنيه فى السنة ، والمقصود بمكافآت الانتاج هى المكافآت التى تمنح لجميع العاملين بالشركة لقاء تحقق انتاج زائد ويقصد تشجيع هؤلاء العاملين على زيادة هذا الانتاج والمقصود بالبونص أنه منحة تعطى فوق الاجر ، أو هو منحة لا تخول من تعطى له حقا فى المطالبة بها ، أو هو عطية للعاملين للحصول على خدمة فعالة وأمانة . فهذان النوعان من المكافآت أو المنح قد ورد بهما حكم القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ على وجه العموم والاطلاق بحيث يشمل جميع مكافآت الانتاج أو البونص فى أية صورة ودون تفرقة بين ما كان منها مستقرا أو غير مستقر - والقول بقصر أعمال احكام هذا القانون على الحالات التى لا يثبت فيها لمكافآت الانتاج أو البونص صفة الاستقرار والثبات - فحسب - هذا القول فيه تخصيص بغير مخصص والقاعدة الاصولية ان العام يجرى على عمومه والمطلق على اطلاقه ، ما لم يقم الدليل على التخصيص أو التقييد .

يؤيد هذا المنظر أن الاحكام التى قضى بها القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر - صدر بشأنها كتاب من السيد رئيس المجلس التنفيذى بتاريخ ٦ من يناير سنة ١٩٦٣ بناء على توجيهات مجلس الرئاسة وقد ثار الخلاف عما اذا كان المقصود بالمكافآت - فى هذا الخصوص - هى المنح المستقرة الثابتة أو المنح غير المستقرة - ويعرض هذا الموضوع على اللجنة الثانية للقسم الاستشارى للمقتوى والتشريع بمجلس الدولة رأت بجلستها المنعقدة فى ٢٧ من مارس سنة ١٩٦٣ أن التحديد الذى ورد بكتاب السيد رئيس المجلس التنفيذى لا ينصرف الا الى المنح الاستثنائية دون المنح المستقرة لأن هذه الاخيرة تعتبر جزءا من الاجر طبقا للمادة الثالثة من قانون العمل - ومن ثم لا يجوز المساس بها الا بقانون ، وبعد ذلك صدر القانون

رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه - ونص صراحة في المادة الثانية منه على العمل به اعتبارا من ٦ من يناير سنة ١٩٦٣ وبذلك يكون المشرع قد أفصح عن قصده الحقيقي - وهو تحديد المنح المستقرة أيضا اذ لو كان المقصود هو مجرد تحديد المنح غير المستقرة لكفى في ذلك كتاب السيد رئيس المجلس التنفيذي المشار اليه ولما كان ثمة داع لاصدار القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ .

ولا يسوغ الاحتجاج بأن استقرار وثبات مكافآت الانتاج أو البونص بكسب من تصرف له حقا لا يجوز المساس به - استنادا الى حكم المادة ٦٨٣ من القانون المدني والمادة الثالثة من قانون العمل - ذلك أنه يجوز تعديل الحقوق المكتسبة أو تحديد مداها بقانون ، ولا يعلو حكم القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ أن يكون تعديلا لحكم المادتين المذكورتين بما يتضمن تعديدا للحقوق المكتسبة استنادا اليهما ووضع تنظيم جديد لمكافآت الانتاج أو البونص يقوم على أساس المساواة بين الموظفين والعمال في الشركة الواحدة في أساس وقواعد الصرف ، ووضع حد أقصى لما يجوز صرفه لعدم المقابلة في التقدير والحد من الاسراف في زيادة الدخول .

ومن حيث أنه لذلك فان أحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ تسرى على البونص (عمولة المبيعات) المقرر للمديرين ورؤساء الاقسام بالشركة بغض النظر عن صرفه اليهم بصفة مستقرة وثابتة ودون الاحتجاج بأنهم قد اكتسبوا فيه حقا لا يجوز المساس به ، ومن ثم فانه اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ في ٦ من يناير سنة ١٩٦٣ - طبقا لنص المادة الثانية منه - لا يجوز صرف البونص المشار اليه الى المديرين ورؤساء الاقسام بالشركة المذكورة طالما أنه ليس ثمة أساس وقواعد مقررة في شأن صرف مثل هذا البونص للعمال بهذه الشركة .

أما فيما يتعلق بما قامت به الشركة المذكورة من صرف جزء من البونص الى المديرين ورؤساء الاقسام بها عن المدة من أول يوليو سنة ١٩٦٢ الى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ فانه يعتبر صحيحا ما دام أنه قد تقرر صرفه عن مدة سابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٩ سنة ١٩٦٣ المشار اليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتي : -

١ - ان حكم القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ يسرى على جميع مكافآت الانتاج أو البونص في أية صورة كانت ودون تفرقة بين ما كان مستقرا منها وما كان غير مستقر .

٢ - ان حكم القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ يسرى على البونص المقرر للمديرين ورؤساء الاقسام بالشركة المذكورة ولا يجوز صرفه اليهم اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون المشار اليه في ٦ من يناير سنة ١٩٦٣ .

٣ - يعتبر صحيحا ما قامت به الشركة المذكورة بصرفه من البونص سائلف الذكر للمديرين ورؤساء الاقسام بها عن المدة من أول يوليو سنة ١٩٦٢ الى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ .

١٠٠١ ، ١٠٠٢ (١٩٦٤/١١/١٨)

٨٦١ - مكافآت الإنتاج أو البونص المقررة للعاملين طبقا للقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٢ - لصير الاستفادة منها على العاملين الموجودين بالخدمة عند نفاذ لائحة نظام العاملين بالشركات الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ دون من يعين منهم بعد ذلك - قصر المنح بصفة مؤقتة الى أن يتم التعادل المنصوص عليه في اللائحة - لا محل للاحتجاج بفكرة الحق المكتسب في هذا الشأن .

ان من عين بالشركة في ظل القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المصادر بلانحة نظام العاملين بالشركات بتقاضى المرتب المقرر لوظيفته في اللائحة وهذا المرتب روعي فيه أن يشمل كل ما يستحق للعامل بالشركة ، ولا يكون ثمة مجال لأن يضم الى هذا المرتب المقرر أى مبلغ جديد كمنحة إنتاج أو مكافأة سنوية إذ أن هذه المنحة بمسمياتها المختلفة لم يعد مجال لصرفها في ظل لائحة نظام العاملين بالشركات والذي يضم هو متوسط المنحة التي صرفتها الشركات في الثلاث سنوات الماضية أما ما يصرف بعد صدور اللائحة فهو موقوف بإجراء التعادل وإلى أن يتم التعادل فقد نصت المادة الاولى من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ على أنه : -

« الى أن يتم معادلة الوظائف وتعديد المرتبات طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ٠٠٠ يكون صرف مكافآت الإنتاج أو البونص على أساس تطبيق أسس وقواعد الصرف المقررة للعامل في الشركة على الموظفين بها وبعد أقصى ١٠٠ جنيه في السنة ٠٠٠٠٠ ، فحكم هذا اتفاقون حكم مؤقت قضى بالاستمرار في صرف مكافآت الإنتاج أو البونص على أساس تطبيق أسس وقواعد الصرف المقررة للعامل في الشركة على الموظفين بها وبعد ١٠٠ جنيه في السنة متعا للمبالاة في التقدير وحدا من الاسراف في زيادة الدخول فاستمرار الصرف هنا انما يكون مقصودا به العاملين في الشركات الذين التحقوا بخدمة الشركة وظلوا في خدمتها حتى صدرت اللائحة التي قضت بإجراء التعادل والتسوية وقضت باستمرار الموظفين والعامل في تقاضى مرتباتهم الحالية الى أن تتم المعادلة والتسوية ومن بين هذه المرتبات - كما سئلف البيان - منح الإنتاج والبونص والمكافآت السنوية فالشركة التي كانت تصرفها تستمر في صرفها الى أن يتحقق المانع من الصرف (وهو تمام معادلة الوظائف) غاية ما هنالك أن المشرع قد حدد

الحل الاقصى الذى يجوز صرفه اعتبارا من ٦ من يناير سنة ١٩٦٣ (تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣) .

وانتهى رأى الجمعية العمومية فى هذا الشأن الى أن صرف مكافآت الانتاج أو البونص المنصوص عليه فى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه انما هو مقصور على العاملين الذين كانوا فى خدمة الشركة وقت صدور اللائحة وبصفة مؤقتة والى أن يتم اجراء التعادل المنصوص عليه فى لائحة نظام العاملين بالشركات وحتى لا يكون عدم اتمام التعادل سببا فى حرمان أولئك العاملين بالتشريف من مكافآت الانتاج أو البونص التى كانت تصرف لهم قبل صدور اللائحة ، واذن فلا يفيد من أحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ العاملون الذين عينوا فى الشركة فى ظل أحكام اللائحة ، وبالمرتبات المقررة لوظائفهم بها .

أما بالنسبة الى أثر القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ على الحق المكتسب فى منع الانتاج والبونص - فان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية بجلستها المعقودة فى ٢٨ من اكتوبر سنة ١٩٦٤ (١) وانتهى رأيها الى أن حكم القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ يسرى على جميع مكافآت الانتاج أو البونص فى أية صورة كانت ودون تفرقة بين ما كان منها مستقرا وما كان غير مستقر - وذكرت الجمعية العمومية فى فتواها تلك أنه لا يسوغ الاحتجاج بأن استقرار وثبات مكافآت الانتاج أو البونص يكسب من نصرف له حقا لا يجوز المساس به ذلك أنه يجوز تعديل الحقوق المكتسبة أو تحديد مداها بقانون ويضاف الى ما تقدم أنه منذ تاريخ العمل بلائحة نظام العاملين فى الشركات (١٩٦٢/١٢/٢٩) لم يعد ثمة مجال لصرف مكافآت الانتاج أو البونص وكان المفروض أن تتم معادلة الوظائف فى مدة أقصاها ستة شهور من ذلك التاريخ وحلت محل هذا النظام (نظام منح الانتاج أو البونص) الذى كان يسوى بين جميع العاملين المنتج وغير المنتج - أنظمة أخرى كنظام المكافآت التشجيعية ونظام العلاوات الاستثنائية المنصوص عليها فى المادتين ١٣ ، ١٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات .

٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ (١٩٦٥/٨/١)

٤ - مكافآت تشجيعية

اولا : عمومات

ثانيا : العاملون بالتجارة العام

(١) راجع القاعدة السابقة .

أولا : عمومات

(تعليق)

تقضى المادة ٣٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المقابلة لنص المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الملغى بأنه « يجوز منح العامل علاوة تشجيعية اعتبارا من أول مايو تعادل العلاوة الدورية المقررة وذلك بالشروط الآتية : -

(١) أن تكون كفاية العامل حدثت بتقدير ممتاز في العاملين الآخرين .
(٢) ألا يمنح العامل هذه العلاوة أكثر من أربع مرات في كل أربع سنوات .

(٣) ألا يزيد عدد العاملين الذين يمنحون هذه العلاوة في ستاوحدة على ٥٪ من عدد عمال كل درجة .

ويصدر بها قرار من الوزير المختص بناء على اقتراح لجنة شئون العاملين .

وجوز للوزير المختص أو من يمارس سلطاته منح العامل مكافأة تشجيعية مقابل خدمات ممتازة أداها وفقا للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية » .

ولما كانت اللائحة التنفيذية للقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لم تصدر بعد فإن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦/١٠/١٩٥٥ ما زال ساريا حتى الآن استنادا الى نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون اصدار القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ التي تقضى بأنه « الى أن يتم وضع اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون تستمر اللوائح والقرارات المعمول بها في شئون الموظفين والعمال قبل العمل بهذا القانون سارية فيما لا يتعارض مع أحكامه » .

ويلاحظ أنه قد صدر القرار الجمهوري رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٦٧ بشأن نظام حوافز الابتكار والترشيد ونصت المادة الثانية منه على أن « كل عامل يقوم بعمل يعتبر ابتكارا أو ترشيدا أو تميزا في الاداء ويؤدي هذا العمل الى زيادة الانتاج أو خفض تكاليفه أو تحسينه أو انتاج أنواع جديدة يمنح مكافأة تشجيعية تتناسب مع قيمة العائد النقدي المترتب عليه وذلك وفقا للقواعد المبينة في المودع التالية » .

تقدير هذه المكافآت - هو مائة جنيه في العام مهما تطعدت الخدمات أو تنوعت ، وللقصود بالعام هو العام المالي لا العام الشمسي .

تنص المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على أنه (١)
« يجوز للوزير المختص أن يمنح الموظف مكافأة عن الاعمال الإضافية التي يطلب إليه تأديتها في غير أوقات العمل الرسمية طبقا للقواعد التي يقرها مجلس الوزراء » .

كما يجوز للوزير المختص منح الموظف مكافأة مالية تقابل خدمات ممتازة أداها وذلك طبقا للقواعد التي تحدد بقرار من مجلس الوزراء .

وللمجلس الوزراء في ذلك تقرير رواتب اضافية للموظفين وتحديد شروط منحها » .

وقد صدر قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٦ من اكتوبر سنة ١٩٥٥ (٢)
على أن يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ٣٠ من اكتوبر سنة ١٩٥٥ ونص في مادته الثانية على ما يأتي : -

« تكون المكافآت المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٤٥ سالفة الذكر طبقا للقواعد الآتية : -

(أ) يكون منح المكافأة بقرار من الوزير المختص .

(ب) تمنح المكافأة في حدود الاعتمادات المقررة .

(ج) يكون الحد الاقصى للمكافأة مائة جنيه للموظف في السنة . »

ونصت المادة الثالثة من هذا القرار على أن « يجوز بقرار من مجلس الوزراء مجاوزة النسب المشار إليها في المادتين السابقتين وذلك في حالات فردية » .

ويستفاد من هذه النصوص أن الحد الاقصى للمكافآت التي تمنح للموظف في السنة لقاء الخدمات الممتازة التي يؤديها هو مائة جنيه سواء تعددت هذه الاعمال أو الخدمات خلال السنة الواحدة أم لم تعدد ، ذلك أن عبارة نص المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قد وردت بصيغة

(١) تقابل المادة ٣٧ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وقد ورد نصها في تعليقنا على هذا

الفصل .

(٢) مازال قائما ومعمولا به في ظل القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ كما هو واضح من تعليقنا

على هذا الفصل .

الجمع ولم ترد بصيغة المفرد اذ قللت (مقابل خدمات ممتازة) ولم تقل
« مقابل خدمة ممتازة أو عمل ممتاز » مثلا .

ومن حيث أن تجاوز الحد الاقصى المقرر ينطوي على مخالفة لنص المادة
الثالثة من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ من اكتوبر سنة ١٩٥٥ التي
تقرر هذا الحق على مجلس الوزراء فله دون سواء تجاوز الحد الاقصى
للمكافآت المشار اليها .

وفىما يتعلق بتحديد السنة المنصوص عليها في المادة الثانية من قرار
مجلس الوزراء سالف الذكر فان الاصل في المعاملات الادارية المالية هو
السنة المالية باعتبارها سنة الميزانية ومن ثم يتعين الاعتداد بها احتراماً
لقوانين الميزانية ولقواعدها .

لهذا انتهى الرأى الى اعتبار الحد الاقصى للمكافآت التي تمنح للموظفين
لقاء الخدمات الممتازة التي يؤدونها مهما تعددت خلال السنة المالية الواحدة
مائة جنيه بحيث لا يجوز تجاوز هذا الحد الا بقرار من رئيس الجمهورية .

٥٦٥ (١٩٦١/٨/٩)

(تعليق)

علت الجمعية العمومية بما قرره في هذه الفتوى عما سبق أن
قرره في الفتوى رقم ٦٣٠ بتاريخ ١٩٥٨/١١/٤ من أن المقصود بالسنة
التي لا يجوز منح الموظف خلالها مكافأة تزيد عن مائة جنيه هي سنة
شمسية يبدأ حسابها من التاريخ الذي تمنح فيه المكافأة (كتابنا فتاوى
الجمعية العمومية ق ٥١٩ ص ٨٩٥) .

٨٦٣ - المكافآت التشجيعية التي يجوز منحها مقابل الخدمات الممتازة - لا يجوز أن
تتجاوز مائة جنيه في السنة المالية الواحدة الا بقرار من رئيس الجمهورية سواء أكانت منوحة
من جهة واحدة أو أكثر من جهة .

تنص الفقرة الثانية من المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة
١٩٥١ (١) على أنه :

« كما يجوز للوزير المختص منح الموظف مكافأة مالية مقابل خدمات
ممتازة أداها ، وذلك طبقاً للقواعد التي تحدد بقرار من مجلس الوزراء » .

وقد أصدر مجلس الوزراء بهذه القواعد قراراً بجلسته المنعقدة في ٢٦

من أكتوبر سنة ١٩٥٥ حيث نصت المادة الثانية من هذا القرار على أن
« تكون المكافأة المنصوص عنها في الفقرة الثانية من المادة ٤٥ سائفة الذكر
طبقا للقواعد الآتية : -

(أ) يكون منح المكافأة بقرار من الوزير المختص .

(ب) تمنح المكافأة في حدود الاعتمادات المقررة .

(ج) يكون الحد الأقصى للمكافأة مائة جنيه للموظف في السنة » .

كما نص القرار في مادته الثالثة على أنه « يجوز بقرار من مجلس
الوزراء مجاوزة النسب المشار إليها في المادة السابقة وذلك في حالات
فردية » ..

ويخلص من الأحكام المتقدمة أن الحد الأقصى للمكافأة التشجيعية التي
يجوز منحها للموظف عن خدمات ممتازة هو مائة جنيه في السنة الواحدة
(وهي السنة المالية) ولرئيس الجمهورية تجاوز هذا الحد في حالات فردية .

ويستوى في حساب ذلك الحد الأقصى أن تؤدي الخدمات الممتازة لجهة
واحدة أو لأكثر من جهة ذلك لأن الفقرة (ج) من المادة الثانية من قرار
مجلس الوزراء المشار إليه قد جاء حكمها عاما ومانعا في تحديد الحد الأقصى
للمكافأة بمائة جنيه للموظف في السنة ، ومن ثم فإنه طالما أنه نفس الموظف
وفي نفس السنة فإنه لا يجوز أن يتقاضى أكثر من مائة جنيه على مسبيل
المكافأة التشجيعية ولو تعددت الجهات مانحة المكافأة فهذه الفقرة قد وضعت
حدا أقصى لمكافأة الموظف لا يجوز تعديده لأي سبب إلا أن يكون ذلك بقرار
من رئيس الجمهورية كما سبق .

لهذا وفي ضوء ما تقدم جميعه لا يجوز أن تتجاوز المكافأة التشجيعية
المنوحة للموظف مقابل الخدمات الممتازة مائة جنيه في السنة المالية
الواحدة ، إلا بقرار من رئيس الجمهورية ، سواء أكانت منوطة من جهة
واحدة أو أكثر من جهة وذلك طبقا لحكم الفقرة الثانية من المادة ٤٥ من قانون
الموظفين والمادتين الثانية والثالثة من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦
من أكتوبر سنة ١٩٥٥ .

(١٣٠٦) ١٩٦٣/١١/٢٥

٨٦٤ - المكافآت التي تمنح لمصارعة مصلحة الاموال المقررة عن الخدمات التي يؤدونها
في الحصول على بطاقات بنك التسليف - هي مكافآت تشجيعية لا تنطبق للقانون رقم ٦٧ لسنة
١٩٥٧ سواء قبل أو بعد العمل بالقرار الجمهوري رقم ١٤٨٢ لسنة ١٩٦٣ - المكافآت الوثوق
صرفها عن المدة السابقة على العمل بهذا القرار - تنقد استحقاقها بالحكم قرار مجلس الوزراء
الصادر في ١٠/١٠/١٩٥٥ .

تنص المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ القاضي بالتخصيص للحكومة في الاشتراك في إنشاء بنك التسليف الزراعي والتعاوني على أن يكون تحصيل المبالغ المطلوبة للبنك بطريق المحز الإداري، وبناء على اتفاق أبرم بين وزارة المالية والبنك بتاريخ ٢٧ أغسطس سنة ١٩٣١ عهد إلى مصلحة الاموال المقررة بأن تقوم بتحصيل مستحقات البنك مقابل أن تحصل ١/٤٪ كمولة تصرف لجهات التحصيل بها ، وتنفيذا لهذا الاتفاق يقوم صيارف هذه المصلحة بتحصيل مستحقات البنك وتضاف هذه المستحقات بدفاتر المصلحة إلى جانب المستحقات الاميرية ومن واقع العمولة التي يبدفها البنك تقوم المصلحة بصرف مكافآت للصيارف والموظفين المشرفين عليهم طبقا للقواعد التي تضعها المصلحة بالاتفاق مع البنك وتمتعدها الوزارة بعد موافقة ديوان الموظفين ويراعى فيها أساسا المجهود الشخصي الذي يبذله كل منهم في هذا الشأن .

وقد كان البنك يودع العمولة بحساب الامانات سنويا للصرف منها على هذه المكافأة لمستحقيها طبقا للقواعد التي كان معمولا بها ويسسوى ما يفيض لحساب الايرادات الا أن وزارة المالية رأت في سنة ١٩٥٠ أن يدرج مبلغ بميزانية المصلحة (بند المكافآت) للصرف على هذه المكافأة على أن يدرج ما يحصل من البنك من عمولة في ايرادات المصلحة ٠٠ على أن يشترط في الميزانية أن يكون الصرف على هذا الاعتماد في حدود المحصل الفعلي من البنك وقد تم ذلك فعلا اعتبارا من مشروع ميزانية سنة ١٩٥٠/١٩٥١ .

ولما صدر قرار مجلس الوزراء في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ بتحديد القواعد الواجب اتباعها في صرف المكافآت تنفيذا لاحكام المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة (١) وقضى بالقضاء كل ما يتعارض مع أحكامه من تاريخ العمل به في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ استطلعت مصلحة الاموال المقررة رأى ديوان الموظفين في أثر هذا القرار على القواعد المنظمة لصرف مكافآت بنك التسليف الزراعي والتعاوني للصيارف والموظفين خافاد الديوان بعدم سريان أحكام قرار مجلس الوزراء المشار إليه على هذه المكافآت نظرا لانها تصرف من المبالغ التي يرصدها البنك لهذا الغرض واستنادا الى هذا الرأى استأنفت المصلحة صرف المكافآت سنويا طبقا للاحكام المنظمة لها .

غير أنه نظرا لصدور القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن الاجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم فقد انتهت ادارة الفتوى والتشريع لديوانى الموظفين والمحاسبات الى أن

قيام الصيارف بعمليات تحصيل مطلوبات بنك التسليف الزراعى والتعاونى هو عمل اضافى يقومون به لقاء مكافأة محدودة الامر الذى يخضع هذه المكافأة لحكم المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ .

وقد اثارت هذه الفتوى الجدل حول مدى تطبيق قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ (المعدل بقرار من رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩) على هذه المكافأة مما دعا المصلحة المذكورة الى ايقاف صرف هذا النوع من المكافآت الى أن يتم الفصل فى هذا الخلاف .

وأخيراً - حسماً لكل خلاف - صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٢ لسنة ١٩٦٢ باستثناء موظفى مصلحة الاموال المقررة من أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٥ ومن القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه وذلك فيما يتعلق بالمكافآت التى تمنح لهم مقابل الخدمات التى يؤدونها فى تحصيل مطلوبات البنك .

ولما كانت المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ١٤٨٢ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر قد حددت للعمل بأحكامه تاريخ نشره بالجريدة الرسمية فى ١٢ من مايو سنة ١٩٦٢ لذلك تستعملون الرأى فى مدى جواز صرف المكافأة المستحقة عن المدة السابقة لتاريخ العمل بهذا القرار ومدى امتداد اثره الى المدة المشار اليها .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٤ من أغسطس سنة ١٩٦٣ فاستبان لها أن اتفاق بنك التسليف الزراعى والتعاونى مع وزارة المالية بتاريخ ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٣١ على قيام مصلحة الاموال المقررة بتحصيل مستحقاته عن طريق أجهزة التحصيل بها قد ناط بهذه المصلحة هذا العمل بحيث أصبح من اختصاصها أن تتولى كما تتولى تحصيل استحقاق الخزنة العامة عن طريق أجهزة التحصيل بها وفى اوقات العمل الرسمى وبذات الاجراءات بغض النظر عما اذا كان يعتبر عملاً اصلياً من أعمال المصلحة يدخل فى حدود القرض الذى من أجله أنشئت أم هو عمل تتولاه بطريق الانابة فهو يعتبر بالنسبة الى أفراد أجهزة التحصيل بالمصلحة والموظفين المشرفين عليهم عملاً اصلياً يتولونه فى اوقات العمل الرسمية ، يؤكد ذلك أن القواعد المقررة لمكافآت الصيارفة والموظفين المشرفين على أعمالهم لا تأخذ فى الاعتبار سوى فكرة الكفاية الانتاجية فتقدر المكافأة المستحقة لكل صراف بقدر مجهوده فى التحصيل ولا تشترط فى استحقاق المكافأة أن تكون ممارسة العمل فى غير اوقات العمل الرسمية مما ينفى عن العمل الذى يستحق هذه المكافأة صورة العمل الاضافى باعتبار أن الشرط فى اعتبار العمل كذلك أن يتم فى غير اوقات العمل الرسمية ، ومن ثم فإن المكافآت التى تمنح

للمصاريف والمشرفين على أعمالهم وفقاً للقواعد سالفة الذكر لا تعتبر من المكافآت عن الاعمال الإضافية وإنما هي من قبيل المكافآت التشجيعية .

وقد كشف قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٢ لسنة ١٩٦٢ - صراحة - عن كون هذه المكافآت من قبيل المكافآت التشجيعية بما قرره من استثناء هذه المكافآت من أحكام المادة الثانية من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ التي تتعلق بالمكافآت التشجيعية والقيود الواردة في شأن تقريرها .

ومن حيث أن اعتبار هذه المكافآت من قبيل المكافآت التشجيعية يخرجها عن نطاق القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بموجب المادة الرابعة من هذا القانون ومن ثم فإن النص في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٢ لسنة ١٩٦٢ على استثناءها من أحكام القانون المذكور ليس إلا تقريراً لحكم هذا القانون ذاته ، ولذلك فإن أثر القرار المشار إليه ينصرف الى الماضي فيما يتعلق بعدم خضوع المكافآت السابق استحقاقها قبل العمل به لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ فلا تخضع المكافآت المذكورة لأحكام هذا القانون سواء بعد العمل بأحكام القرار الجمهوري رقم ١٤٨٢ لسنة ١٩٦٢ أو قبل العمل بأحكامه .

على أنه لما كان قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر قضى باستثناء المكافآت المشار إليها من أحكام المادة الثانية من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ فإن القرار الجمهوري المذكور يعتبر منشئاً لحكم جديد تخضع له تلك المكافآت - باعتبارها مكافآت تشجيعية - وهو عدم تقيدها بالقيود الواردة في المادة الثانية المشار إليها . ولما كان هذا القرار لم يتضمن النص على سريان أحكامه على الماضي فإن استحقاق المكافآت الموقوف صرفها عن المدة السابقة على العمل به إنما يتقيد بالأحكام الواردة في المادة الثانية من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ .

لهذا انتهى الرأي الى اعتبار المكافآت التي تمنح لموظفي مصلحة الاموال المقررة عن الخسائر التي يؤديها لبنك التسليف الزراعي والتعاوني من قبيل المكافآت التشجيعية ومن ثم لا تخضع لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ سواء بعد العمل بأحكام القرار الجمهوري رقم ١٤٨٢ لسنة ١٩٦٢ أو قبل العمل بأحكامه الا أن استحقاق المكافآت الموقوف صرفها عن المدة السابقة على العمل بهذا القرار إنما يتقيد بالأحكام الواردة في المادة الثانية من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ .

(تعلیق)

سبق للجمعية العمومية ان قررت في الفتوى رقم ١٨٨ بتاريخ ٢٨/٥/٤٠ ان « المكافآت التشجيعية التي اشارت اليها المادة الرابعة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ هي المكافآت التي تمنح للموظفين مقابل خدمات ممتازة ولقاء جهود استثنائية ملحوظة يستحقون عنها تقديرا غير عادي حثا لهم على الاستمرار في بذل هذه الجهود ومن ثم فان تقرير المكافأة التشجيعية يجب ان يكون لاحقا لاداء العمل فلا يتصور تقديم عمل الا بعد انجازه واتمامه » كتابنا فتاوى الجمعية العمومية ق ٢٧١ ص ٤٥٠) .

٨٦٥ - مكالات تشجیعیة - قواعد منحها المقررة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٥/١٠/٢٦ - قيد الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بهذه القواعد ، وفقا للمادة ٩ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالتأمين والمعاشات قبل تعديلها بالقرار الجمهوري رقم ٦٧٠ لسنة ١٩٦٢ باعتبار الهيئة مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي من ١٩٦٢/٢/٦ - عدم قيد الهيئة في نزل نص المادة ١٨ من القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بلانحة لنظم موظفي وعمال المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي المعدل من ١٩٦٢/٣/٢ بالقرار الجمهوري رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ ، بمنح المكالات التشجيعية للخبراء بقواعد موظفي الدولة .

ان المادة التاسعة من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالتأمين والمعاشات قبل تعديله بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٧٠ لسنة ١٩٦٢ كانت تنص على أن : « تختص اللجنة التنفيذية بالاشراف على مصلحة التأمين والمعاشات وعلى الاخص ما يأتي : - (١) ٠٠ (٢) ٠٠ (٣) منح مكافآت لموظفي الصندوق وغيرهم نظير ما يقومون به من اعمال في حدود الانظمة المتبعة » (٤) تعيين الخبراء وتحديد مكافآتهم » .

وفي ظل هذا النص ما كان يجوز للجنة التنفيذية أن تمنح موظفا لديها او من جهة أخرى أو خبيرا مكافأة تشجيعية تجاوز مائة جنيه في السنة طالما أنه لم يكن للجنة بقتضى قانون تنظيمها أن تخرج في منح مثل هذه المكافأة على القواعد العامة المقررة في شأنها بالنسبة الى موظفي الدولة وقوامها الا تجاوز المكافأة مائة جنيه في السنة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ تنفيذا للمفكرة الثانية من المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ (١) .

ومن حيث أن المادة السابعة من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بعد تعديله بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٧٠ لسنة ١٩٦٢ الذى عمل به منذ ٦

من فبراير سنة ١٩٦٢ أصبحت تنص على أن : « تعتبر الهيئة العامة للتأمين والمعاشات مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي ومجلس الإدارة هو السلطة العليا في إدارة شئونها وله على الاخص ما يأتي : -

أولاً : ثانياً : تعيين الخبراء وتحديد مكافآتهم دون التقيد بالقواعد الموضوعة لموظفي الحكومة . » وفي ظل هذا النص أصدر مجلس إدارة الهيئة في ٣١ من يولييه سنة ١٩٦٢ قراراً بمنح السيد المذكور لقاء الاعمال التي أداها للهيئة مكافأة تشجيعية مقدارها ٤٠٠ ج عن كل سنة في المدة من ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٩ الى ٢٢ من يولييه سنة ١٩٦٢ .

ومن حيث انه وان كانت الهيئة المذكورة قد اعتبرت مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي منذ ٦ من فبراير سنة ١٩٦٢ على ما سبق وكانت المادة ١٨ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بلائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي المعدل اعتباراً من ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٢ بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ تنص على أنه « يجوز لمجلس إدارة المؤسسة أن يمنح مكافأة تشجيعية لمن يؤدي خدمات ممتازة من الموظفين والمستخدمين والعمال وذلك وفقاً للقواعد المقررة بالنسبة لموظفي الدولة وعمالها » ، وكان النص المقابل لهذه المادة قبل ذلك التعديل لا يفيد ما تمنحه المؤسسة العامة من مكافآت تشجيعية بقواعد موظفي الدولة . انه وان كان ذلك الا أن الهيئة العامة للتأمين والمعاشات تظل - في ظل هذا النص بعد تعديله - غير مقيدة في منح المكافآت التشجيعية للخبراء بقواعد موظفي الدولة . وبيان ذلك أن نص المادة ١٨ المذكورة قبل تعديله كان يضع قاعدة عامة تتعلق بجميع موظفي وعمال المؤسسات العامة تجيز منحهم مكافآت تشجيعية دون قيود تتعلق بمقدار المكافأة أو بالجهة التي تختص بمنحها اما المادة السابعة من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بعد تعديله فانها تتضمن في البند الثامن قاعدة خاصة بالخبراء بالهيئة وحدهم فأجازت تحديد مكافآتهم دون التقيد بالقواعد الموضوعة لموظفي الحكومة ، وإذا كانت القاعدتان بالمادتين تتلاقيان في عدم التقيد في منح المكافآت الا انها لا تتلاقيان لاختلاف الحكمة في كل منهما عن الاخرى فالحكمة من نص المادة ١٨ من لائحة موظفي المؤسسات - كما يكشف عنها منطوق النص - هي حث الموظف على الاستمرار في بذل جهوده والمثابرة على أداء الخدمات الممتازة بقصد الوصول الى هدف زيادة الانتاج وتحسين نوعه وتخفيض تكاليفه ، أما الحكمة من نص البند الثامن من المادة ٧ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ فهي تمكين الهيئة العامة للتأمين والمعاشات من الانافة بتجربة الخبراء الاكثاريين وهم قلة محدودة يتنازعهم العمل في أكثر من جهة وخدماتهم لازمة للهيئة وانايتهم بغير المكافآت المحررة غيرمقدورة ومن ثم كان عدم تقييد مكافآتهم هو وسيلة تمكين الهيئة من توظيفهم على جهودهم لديها حتى لا يتصرفوا عنها .

وفي ضوء ذلك فإنه اذا كانت الحكمة من نص المادة ١٨ من لائحة موظفي المؤسسات قد تعدلت برغبة في الحد من الاسراف والمقابلة في المعاملة بين موظفي المؤسسات وموظفي الحكومة مما اقتضى تعديل هذه المادة ضمن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ - على ما سلف - اذا كان ذلك فان الحكمة من المادة ٧ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ظلت قائمة دون تعديل لبقاء معطياتها ودوافعها التي حدثت بشارع قانون المعاشات الجديد رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الى تضييقه نصا يحرم مكافآت الخبراء الاكثوريين من كل القيود التشريعية المفروضة على الاجور الاضافية والمقررة لجميع موظفي الحكومة والمؤسسات .

ومن حيث أنه يبين من ذلك أن التفسير ينتج سريان حكم المادة ٧ المذكورة في بندها الثامن في ظل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ ، ومما يؤيد هذا النظر أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٧٠ لسنة ١٩٦٢ الذي أخضع الهيئة لللائحة موظفي المؤسسات هو بناته الذي تضمن القاعدة الخاصة بعدم تقيد مكافآت الخبراء بقواعد موظفي الحكومة وعند صدور هذا القرار كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ لم يصدل بعد بمقتضى نص يحرم المكافآت التشجيعية لموظفي جميع المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي من قيود موظفي الحكومة ولا يمكن تبرير نص المادة السابعة في بنده الثامن المذكور ازاء وجود النص العام في القرار رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ الا على أساس أن ذلك النص يضع قاعدة خاصة للخبراء لا تعتبر تطبيقا للقاعدة العامة ولا يرتبط بها والا كان نصا عفويا بلا مقتضى والاصل في التفسير هو أعمال النص بدلا من أعماله .

ومن حيث أنه يبدو من ذلك أنه لم يكن للهيئة العامة للتأمين والمعاشات في قرارها منح أحد الخبراء الاكثوريين مكافأة تشجيعية أن تنقيد في ذلك بالقواعد المقررة لموظفي الحكومة .

(٦٨٥) (١٩٦٤/٨/٤)

(تعليق)

يلاحظ أن القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ قد نص في المادة الخامسة منه علاجا للوضع التي ترتبت على نص المادة السابعة من القانون ٣٦ لسنة ١٩٦٠ (موضوع الفتوى) على ما يلي « لوؤىر الخزانة بعد اخذ رأى مجلس ادارة الهيئة تحديد مكافآت الخبراء الاكثوريين الذين يستعان بهم في الاعمال المتعلقة بالمصندوق استثناء من أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه دون تنقيد بالقواعد الموضوعة لموظفي الحكومة أو المؤسسات العامة » .

٨٦٦ - مكافأة تشجيعية - خضوعها للنظام القائم في توزيع منحها .

ان المكافأة التشجيعية ، كأصل ، ليست حقاً لمن أدى الخدمة التي تقرّر عنها المكافأة يستمده من القانون مباشرة بحيث يكون قرار منحها كشفاً عن هذا الحق وتقديراً له وانما المكافأة التشجيعية لا تكون مضموناً مركز شخصي أو حق فردي الا بصدر قرار اداري من مختص يسند هذا المركز الى شخص ينشئ له الحق في المكافأة فيصبح صاحباً لما حدده له القرار ، وترتيباً على ذلك لا يتقيد مبلغ المكافأة بالنظام القائم في تاريخ أداء العمل لأن هذا الاداء لا يولد بذاته مباشرة استحقاق المكافأة لترتبط ضوابطها بالنظام المعمول به حينئذ وانما تخضع المكافأة للنظام القائم في تاريخ صدور قرار منحها لأنه الذي ينشئ الحق فيها وضوابط الحق وحلوه المركز الذي يولده يرتبط بالنظام المعمول به وقت انشاء الحق وهو ينشأ بقرار منح المكافأة كما سلف .

وفضلاً عن ذلك فإن العبرة في تحديد الاختصاص الإداري بالقانون القائم عند ممارسته والقول بأن سلطة مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات عندما يقرر مكافأة تشجيعية لحير بعد العمل بالبنء ثامناً من المادة السابعة من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بعد تعديله بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٧٠ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه تتقيد بالنظام الذي كان يحدد مدى اختصاصه قبل ذلك وعند أداء الخدمة يفرض على المجلس أن يمارس اختصاصه الذي تم تعديله بعد هذا التعديل ، وهو يخالف القواعد المصرحة للاختصاص الإداري ومن المعلوم عنها أن الحدود الزمنية للاختصاص تجعل سلطة صاحبه مقصورة على المدى الوقتي الذي يحدده القانون فلا يجوز ممارسته خارج نطاقه الزمني ، وبالمثل يكون لصاحب الاختصاص أو عليه - بحسب الأحوال - الا يمارس الا الاختصاص الذي يقرره له القانون من تاريخ تقريره له وحتى تعديله اذ بعد التعديل يمارس الاختصاص المعدل .

ومن حيث انه يخلص من جميع ما تقدم أن مجلس إدارة الهيئة يملك تقدير مكافأة تشجيعية لحير ، بعد العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٧٠ لسنة ١٩٦٢ دون أن يتقيد في منح هذه المكافأة بالقواعد الموضوعية لموظفي الحكومة حتى لو كانت الاعمال التي قررت عنها المكافأة قد أدت قبل العمل بقرار رئيس الجمهورية المشار اليه .

مستحقاقهم في وظائفهم الاصلية - المستعدون كضباط احتياط من موظفي مصلحة الضرائب - الاحتفاظ لهم بالاجور الاضافية والمكافآت التشجيعية التي تمنح لزملائهم تطبيقا لقاعدة عامة تجرى عليها المصلحة .

ظاهر من نص المادة ٣١ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة المعدلة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ - في ضوء ما جاء بالمذكرة الايضاحية في شأنها - ان تطبيقها يجب أن يتم بحيث لا يستبعد من مستحقات المستدعي كضابط احتياطي في وظيفته الاصلية أى عنصر من مقرراتها المالية أيا كانت طبيعته وأساس استحقاقه ، والقول بغير ذلك يعطل دلالة « كامل » التى صدرت بها عبارة الرواتب والتعويضات والاجور الواردة بالنص ويقعده عن انتاج أى أثر له ويجعله تزيدا يفزه عنه الشارع .

ولئن كان الاصل في الاجور الاضافية أنها وسيلة استثنائية لتعويض بعض العاملين عن جهد خاص يبذلونه في فترات معينة وهذا ما يكشف عنه تنظيم الاجور الاضافية اذ يقتصر منحها على نسبة معينة من العاملين وعلى فئات محددة منهم الا أنه في مصلحة الضرائب يأخذ شكلا آخر بحيث أصبح استحقاق الاجر الاضافى هو الاصل والحرامان منه هو الاستثناء ، اذ أن طبيعة العمل بهذه المصلحة يستدعى القيام بجهد اضافى مستمر وشامل للعاملين كافة مما يقتضى استثناء العاملين بمصلحة الضرائب من أحكام المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ ومن أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجور الاضافية اللذين تضمننا قيودا على منح الاجور الاضافية من حيث نسبة العاملين اللذين يتقاضونها ودرجاتهم ، ويجرى منح الاجور الاضافية بهذه المصلحة بصفة شاملة منتظمة للعاملين بها كافة ومن ثم فإن حرمان المستدعي للاحتياط من العاملين بهذه المصلحة من الاجور الاضافية يؤدى الى حرمانهم من بعض رواتبهم واجورهم وتعويضاتهم بالمخالفة لاحكام المادة ٣١ سالفة الذكر .

وبالنسبة للمكافآت التشجيعية فانه ولئن كان الاصل فيها أنها لا تمنح الا لمن أدى خدمة ممتازة كمقابل لهذه الخدمة ، الا أنه وقد جرى العمل في مصلحة الضرائب على صرفها للعاملين بها كافة وفقا لفئات محددة ، ولا يحرم منها الا من كان انتاجه ضعيفا ويوصى رؤساؤه بحرمانه منها أو من جزء منها وبهذه المثابة فان المكافآت التشجيعية في مصلحة الضرائب تأخذ وصف الميزة المالية المقررة للعاملين بها فلا ينبغى حرمان المستدعي منهم للاحتياط منها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى استحقاق من يستدعى كضباط

احتياط من العاملين بمصلحة الضرائب للاجور الاضافية والمكافآت التشجيعية التي تمنح لزملائهم تطبيقا لقاعدة عامة تجرى عليها المصلحة .

(١١٢٨ (١٠/٢٩/١٩٦٦)

ثانيا : العاملون في القطاع العام

٨٦٨ - المكافأة التشجيعية التي يجوز منحها للعاملين طبقا لنص المادة ١٣ من لائحة نظام العاملين بالشركات الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - جواز الجمع بينها وبين مكافآت الانتاج او البونص للتخصص عليها في القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ .

لا وجه للقول بأن القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه قد نسخ احكام المادة ١٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتي تجيز لمجلس ادارة الشركة منح مكافآت تشجيعية للعامل الذي يؤدي خدمات ممتازة او اعمالا او بحوثا تساعد على زيادة الانتاج او المبيعات او خفض تكاليفه او تحسينه او ابتكار انواع جديدة منه ، اذ أن القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ انما يأتي بحكم وقته هو أن يتم صرف مكافآت الانتاج او البونص حتى تتم معادلة الوظائف طبقا لاحكام اللائحة فاذا تمت المعادلة لم يصبح لحكم القانون المذكور من اثر كذلك فان علة منح المكافآت التشجيعية المشار اليها في المادة ١٣ من اللائحة الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تغاير علة صرف مكافآت الانتاج او البونص المشار اليها في القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ فيتم الصرف في الحالة الاخيرة كما يجوز المنح في الحالة الاولى ، بل ويجوز الجمع بين النوعين لاختلاف العلة في كل .

(٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ (٨/١/١٩٦٥)

(تعليق)

تقضي المادة ٣٠ من القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بانه « يجوز في حدود الاعتمادات المخصصة بالميزانية منح مكافآت تشجيعية للعامل الذي يقدم خدمات ممتازة او اعمالا او بحوثا او اختراعات جديدة تساعد على زيادة الانتاج او خفض تكاليفه او تحسينه او ابتكار انواع جديدة او زيادة التصدير ، وتمنح المكافأة التشجيعية بقرار من رئيس مجلس الادارة » .

(و) اجور ومرتبات ومكافآت علاوة على المرتب الاصل

١ - نطاق تطبيق التشريعات الممنحة لها .

- ٢ - علم سربان التءءءء .
- ٣ - سربان التءءءء .
- ٤ - اعارة وئءب .
- ٥ - اسءراءاء المبالغ المنصرفة زباءة عن النسب المقررة .

١ - نطالق تطبيق التشرباء للءءة لها

٨٦٩ - وءوء نوعين من الاعمال الاضافية - اولهما ما يعءبر امءءاءا للءل الاصل فى
لءل الوظيفة وفى نفس المصلحة أو الوزارة - ولءانيهما ما يؤءبه الموظف عن طريق الئءب فى
وظيفة ءءرى سواء فى ذات الوزارة أو المصلحة أو فى وزارة أو مصلحة اخرى - ءضوء النوع
الئانى وءءه لءءكم القانون رقم ٦٧ سنة ١٩٥٧ مءءلا بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ والقانون
رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٩ .

يعءبن التفرقة بين نوعين من الاعمال الاضافية - النوع الاول هو
الءل الاضافى الذى يعءبر امءءاءا للءل الاصلى - بءعى أن يؤءبه الموظف
فى ذات الوظيفة التى يشغلها وفى نفس المصلحة أو الوزارة التى يعءبها -
وفى غير اوقات الءل الرسمية - لما قد ءءطبله مصلحة الءل الاصل من
مزيد من الوقت والءهد لانءءزه - وهى النوع هو ما ءناولءه المءءءان
٤٥ (١) ، ٧٣ (٢) من قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ اء
قضء المادة ٧٣ بجواز ءكليف الموظف بالءل فى غير اوقاءه الرسمية علاوة
على الوقت المعين لها ، اءا اقءضء مصلحة الءل ذلك . واءازء المادة ٤٥
للموزر المءءءص أن يمنء الموظف مكافاة عن الاعمال الاضافية التى يطلب
الىء ءاءءتها فى غير اوقات الءل الرسمية طبقا للقواعد التى بءءءها مجلس
الوزراء وهو ما صئءر بشأناه - وءءفءنا لنص المادة ٤٥ من قانون موظفى
الدولة - قرار مجلس الوزراء فى ٢٦ من اءءوبر سنة ١٩٥٥ فى شأن
قواعد منع المكافاء عن الاعمال الاضافية والءءماء المءءاة والقرار الجمهورى
رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجور الاضافية ثم القرار الجمهورى رقم ١٣٢٨
لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجور الاضافية أيضا .

والنوع الئانى من الاعمال الاضافية هو الءل الاضافى الذى يؤءبه
الموظف عن طريق الئءب - طبقا لنص المءءءين ٤٨ (٣) ، ٥٠ من قانون نظام

-
- (١) ءقابل المادة ٣٦ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .
 - (٢) ءقابل المادة ٥٣ فقرة ١ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .
 - (٣) ءقابل المادة ٤٣ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

موظفي الدولة وفي وظيفة أخرى غير الوظيفة التي يشغلها في نفس الوزارة أو المصلحة - أو في وزارة أو مصلحة أخرى غير الوزارة أو المصلحة التي يتبعها وهذا النوع من العمل الإضافي لا تسري في شأنه أحكام القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ أو القرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاجور الإضافية المشار إليها وإنما تنظمه أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية والمعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ والقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى ذلك فإن مجال تطبيق أحكام القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ والقرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ إنما يتحدد بالأعمال الإضافية التي تعتبر امتدادا للأعمال الأصلية والتي تؤدي في ذات الوظيفة وفي ذات الوزارة أو المصلحة - وذلك دون الأعمال الإضافية التي تؤدي بطريق الندب في غير الوظيفة التي يشغلها الموظف في الوزارة أو المصلحة أو في وزارة أو مصلحة أخرى والتي تنظمها أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه (معدلا بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ ورقم ٩٣ لسنة ١٩٥٩) .

٤١٨ (١٩٦٥/٤/٢٩)

٨٧٠ - لا تعارض بين أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن الاجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية وبين أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٣٦ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت - وكلاهما واجب التطبيق ويكون اللاحق منهما مبدأ أو ناسخا للسابق عليه فيما لا يتعارض معه من أحكام .

ان المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانونين رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ ، ٩٣ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه « فيما عدا حالات الاعارة خارج الجمهورية لا يجوز أن يزيد ما يتقاضاه الموظف من أجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته أو مكافآته الأصلية لقاء الاعمال التي يقوم بها في الحكومة أو في الشركات أو في الهيئات أو في المجالس أو اللجان أو في المؤسسات العامة أو الخاصة على ٣٠٪ من الماهية أو المكافأة الأصلية على ألا يزيد ذلك على ٥٠٠ جنيه في السنة » .

وتنص المادة الثانية على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية لاسباب تستدعي ذلك زيادة النسبة المشار إليها في المادة الاولى بما لا يجاوز ١٠٠٪ من الماهية أو المكافأة الأصلية . ويشترط في هذه الحالة ألا يزيد ما يعطى للموظف علاوة على ماهيته أو مكافآته الأصلية على مبلغ ألف جنيه » .

وتنص المادة الرابعة على أن « لا تحسب في تقدير الماهية الأصلية

ببدلات طبيعة العمل وبدلات للمهنة والبدلات التي تعطى مقابل نفقات فعلية
بإعانة غلاء المعيشة والجوائز والمنح والمكافآت التشجيعية ولا تحسب كذلك
في مجموع الاجور والمرتبات والمكافآت المشار إليها في المادة الاولى .

وتنص المادة الخامسة على أن « يقصد بالموظف في تطبيق احكام هذا
القانون الموظفون والمستخدمون والعمال الدائمون أو المؤقتون بالحكومة أو
بالهيئات والمؤسسات العامة ، ويعتبر في حكم الموظف في هذا الشأن رؤساء
وأعضاء مجالس الادارة والاعضاء المنتدبون والمديرون في الشركات المساهمة
وأولئك الذين يعينون كممثلين أو مندوبين للحكومة أو الهيئات أو المؤسسات
العامة أو يعينون لدى تلك الشركات بقرار من الجهة الادارية » .

وتنص المادة السادسة على أنه « تقوم الشركات والهيئات والمجالس
واللجان والمؤسسات بإبلاغ الجهة التابع لها الموظف عن طبيعة العمل الذي
يقوم به وما يتقاضاه عنه من اجور ومكافآت وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ
انتحاقه بالعمل » .

وتنص المادة السابعة على أن « يحسب الحد الاقصى للنسبة المثوية من
الاجور والمرتبات والمكافآت المشار إليها في المواد السابقة على أساس ما
يستحقه الموظف في سنة ميلادية كاملة وتجرى المحاسبة في نهاية شهر
ديسمبر من كل سنة . ويؤول الى الخزنة العامة المبلغ الذي يزيد على الحد
الاقصى » .

وتنص المادة الثامنة على أن « كل مخالفة لاحكام المادة السادسة يعاقب
عليها بالحبس لمدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو
بأحدى هاتين العقوبتين هذا علاوة على استرداد الفروق المالية المترتبة على
المخالفة » .

وصدر بعد ذلك القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين
بالدولة ونص في المادة ٣٧ منه على أنه « يجوز للموزير المختص أو من يمارس
سلطاته منح العامل مكافأة تشجيعية مقابل خدمات ممتازة أداها وفقا
للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية » .

ونص في المادة ٣١ منه على أنه « يجوز صرف بدل تمثيل أو بدل
خليعة عمل للعاملين بالوزارات والمصالح والمحافظات طبقا للشروط
والاوضاع التي تحدد بقرار من رئيس الجمهورية » .

واستنادا الى التفويض التشريعي الذي خوله هذا القانون لرئيس
الجمهورية أصدر في ٢١ من يوليو سنة ١٩٦٥ القرار الجمهوري رقم ٢٢٣١
السنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم الاجور والمكافآت والبدلات ونص في المادة

الأولى منه على أن تسرى أحكام هذا القرار على البدلات والأجور والمكافآت
الآتية :

(أ) البدلات والأجور والمكافآت التي تمنح للعامل الحاصل على مؤهل
معين ويقوم بمهمة معينة تتفق مع هذا المؤهل .

(ب) البدلات والأجور والمكافآت التي تمنح لمن يقوم بأعباء عمل معين
ذو خطورة أو صعوبة معينة .

(ج) البدلات والأجور والمكافآت التي تمنح للعامل بسبب أدائه
الوظيفة في مكان جغرافي معين .

(د) الأجور والمكافآت الإضافية .

(هـ) المكافآت التشجيعية والخاصة .

(و) مكافآت عضوية وبدلات حضور اللجان والمجالس على اختلاف
أنواعها .

(ز) المبالغ التي يتقاضاها العاملون المنتدبون أو المعارون في الداخل
علاوة على مرتباتهم الأصلية .

ونص في المادة الثانية على أنه « لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه
العامل من البدلات والأجور والمكافآت المنصوص عليها في البندين (أ) ،
(ب) من المادة السابقة على مبلغ ٣٦٠ جنية في السنة » .

ونص في المادة الثالثة منه على أنه « لا يجوز أن يزيد مجموع ما
يتقاضاه العامل من البدلات والأجور والمكافآت التي يسرى عليها هذا القرار
على مبلغ ٥٠٠ جنية في السنة » .

ونصت المادة السادسة منه على أنه « إذا كانت الوظيفة التي يشغلها
العامل مقرراً لها بدل تمثيل أو بدل استقبال أو بدل ضيافة قدره ٥٠٠
جنيه أو أكثر فلا يجوز له أن يحصل على أي نوع من البدلات أو الأجور أو
المكافآت التي يسرى عليها هذا القرار » .

فإذا كان البدل المقرر للوظيفة أقل من ٥٠٠ جنية جاز للعامل أن
يجمع بين هذا البدل وبين البدلات أو الأجور أو المكافآت التي يسرى عليها
هذا القرار بحد أقصى قدره ٥٠٠ جنية في السنة » .

ونصت المادة السابعة منه على أنه « يسرى هذا القرار على جميع
العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة (الوزارات والمصالح ووحدات
الإدارة المحلية) والهيئات العامة - عدا الهيئة العامة لبناء السد العالي -

سواء العاملین منهم بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أو بقوانين أو لوائح خاصة ، وذلك بالنسبة الى ما يتقاضونه من البدلات أو الأجور أو المكافآت فى الداخل » .

واستنادا الى المادة الثامنة من هذا القرار الجمهورى التى تنص على أن « على وزیر الخزانة ورئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه » أصدر وزیر الخزانة القرار رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٦ ونص فى المادة الثانية منه على أنه « على الوزارات والمصالح ووحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ومنشآت القطاع الخاص التى تستخدم عاملين يتبعون إحدى الجهات المشار إليها فى المادة الأولى من هذا القرار وتصرف لهم بدلات أو أجور أو مكافآت أو مبالغ اضافية على مرتباتهم أو مكافآتهم الأصلية اخطار الجهات التى يتبعونها فى خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القرار أو من تاريخ التحاقهم بالعمل أيها أقرب وكذلك خلال أسبوع عقب كل صرفية بمقدار ما صرف لهم ومقدار الاستقطاعات المختلفة ومفرداتها مع بيان الأعمال التى قاموا بها وتاريخ الالتحاق بالعمل وتاريخ الانتهاء منه » .

ونص فى المادة الثالثة منه على أنه « على العاملین المشار اليهم فى المادة السابقة اخطار الجهات التى يتبعونها بالأعمال التى يؤدونها ويتقاضون عنها بدلات أو أجورا أو مكافآت أو مبالغ اضافية على مرتباتهم أو مكافآتهم الأصلية ومقدار كل منها وقيمة الضرائب التى تخصم منها وذلك فى المواعيد المنصوص عليها فى المادة السابقة » .

وعليهم أيضا تقديم اقرار للجهة التى يتبعونها خلال النصف الأول من شهر يناير من كل عام بالمبالغ التى صرفت اليهم كبدلات أو أجور أو مكافآت أو مبالغ اضافية على مرتباتهم أو مكافآتهم الأصلية خلال السنة الميلادية السابقة مع بيان مفرداتها والاستقطاعات والمبالغ المستحقة الاداء للحكومة » .

ونص فى المادة السادسة منه على أن « يؤدى العامل الى الجهة التابع لها قيمة الزيادة عن الحدود القصوى الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ شهرا بشهر فى ذات السنة الميلادية دفعة واحدة قبل ٣٦ يناير من السنة التالية » .

ومن حيث أنه يبين من استعراض النصوص على الوجه المتفهم أن لقرار الجمهورى رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ صدر فى حدود التفويض المخول لرئيس الجمهورية بقتضى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وبذلك يكون فى مرتبة القانون وله قوة ، وإن هذا القرار الجمهورى هو والقانون رقم ٧٧

لسنة ١٩٥٧ يكمل أحدهما الآخر وكلاهما واجب التطبيق ويكون اللاحق منهما معدلا أو ناسخا للسابق عليه فيما يتعارض معه من أحكام كما أن التعارض بين القرار الجمهوري سالف الذكر فيما تضمنه من النص على البدلات التي أخرجها القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ هو تعارض ظاهري ، ذلك أن منح البدلات والمكافآت التي أشارت إليها هذه النصوص المتقدمة هو أمر جوازي وليس ثمة ما يمنع من صدور قرار تنظيمي عام من رئيس الجمهورية بعدم المنح أصلا أو بوضع قيود أو حدود لما يجوز منحه ما دام أنه في هذا الشأن لم يتجاوز الحدود القصوى للأجور الإضافية المنصوص عليها قانونا وهو ما تحقق بصور القرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ وعلى ذلك فليس ثمة تعارض بين أحكام القرار الجمهوري سالف الذكر والقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه لا تعارض بين أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وبين أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ فكل منهما يكمل الآخر - وعلى العاملين تقديم الاقرارات ورد المبالغ الزائدة عن الحدود القصوى وفقا لأحكامها .

٤٦٢ (١٦٦٨/٥/أ)

(تعليق)

ما جاء في هذه الفتوى من أن القرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ صدر في حدود التفويض المخول لرئيس الجمهورية بمقتضى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وبذلك يكون في مرتبة القانون وله قوته يخالف حكم المحكمة الإدارية العليا رقم ١٠٥٤ لسنة ١٣ ق بملزمة ١٩٥٨/٦/٢٩ بشأن التفويض التشريعي (مجموعة أحكام المحكمة الإدارية العليا الصادرة عن المكتب الفني بمجلس الدولة - السنة ١٣ ق - ١٤٨ ص ١١٢٦) ونرى أن تأسيس الجمعية العمومية في هذا الشأن غير سليم وأن ما ورد في المادتين ٣٦ ، ٣٧ ليس مقصودا به تفويض تشريعي وفقا لما تقضى به المادة ١٢٠ من الدستور بل مجرد دعوة لرئيس الجمهورية باصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ هذا القانون طبقا للمادة ١٢٢ من الدستور ، ولما كانت اللوائح والقرارات المعمول بها في شئون الموظفين بظل العمل بها بصفة مؤقتة الى أن تصدر اللوائح التنفيذية لهذا القانون طبقا لما تقضى به المادة ٢ من قانون اصله كذلك فإن رأى الجمعية العمومية يبقى سليما رغم فساد الأساس القانوني الذي استند عليه .

إن المادة السابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والأجور والمكافآت تنص على أن « يسرى هذا القرار على جميع العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة (الوزارات والمصالح ووحدات الإدارة المحلية) والهيئات العامة - عدا الهيئة العامة لبناء السد العالي - سواء العاملين منهم بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أو بقوانين أو لوائح خاصة ، وذلك بالتنسبة إلى ما يتقاضونه من البدلات أو الأجور أو المكافآت في الداخل » ، وإن نصها من العموم والشمول بحيث يتناول العاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة عدا الهيئة العامة للسد العالي ، وأيا كان القانون العاملون به سواء أكان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أو غيره من القوانين أو اللوائح الخاصة مثل القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة وأن هذا القرار قد خاطب العاملين في الجهات التي أشار إليها بوصفهم هذا ، ويظل هذا الوصف قائما بهم ولو أعيروا أو انتدبوا إلى غير وظائفهم الأصلية أيا كانت الجهة التي يعاونون أو ينتدبون لها ولو كانت من المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها ، وقضلا عن هذا فإن القرار المذكور قد أصبح يسرى على جميع العاملين في القطاع العام بمقتضى المادة ٣٦ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ التي تنص على أنه « قيسا عدا المكافآت التشجيعية المنصوص عليها في المادة ٣٠ من هذا النظام يسرى على العاملين الخاضعين له أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ والقرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار إليها » .

(١٠٤٣ (١٩٦٦/١٠/٥)

٨٧٢ - قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والأجور والمكافآت - سريان أحكامه على ما يتقاضاه العاملون المخاطبون به من بدلات أو أجور أو مكافآت مما نصت عليه المادة الأولى منه .

يؤخذ من نص المادة السابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والأجور أن خطاب الشارع للعاملين الذين عناهم يتعلق بما يتقاضونه من البدلات أو الأجور أو المكافآت في الداخل . وقد جاء النص عاما ومن ثم تسرى أحكام هذا القرار على ما يتقاضاه العاملون المخاطبون به من بدلات أو أجور أو مكافآت سواء كانت مقررة لهم في وظائفهم الأصلية أو بسبب إعازتهم أو ندبهم وسواء كان التدب طول الوقت أو بعضه بشرط أن تكون هذه الميزات مما يسرى عليه هذا القرار بالتطبيق للمادة الأولى منه .

(١٠٥٠ (١٩٦٦/١٠/١٦)

٢ - عدم سريان التحديد

٨٧٣ - احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات والمكافآت
الاضافية والقوانين المعدلة والمكملة له - عدم سريانها على المبالغ التي يحصل عليها اعضاء
هيئة التدريس بالمؤسسات من نشاطهم الخاص بمكاتبهم او عياداتهم الخارجية .

ان المادة الاولى من القانون ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات
والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية ،
معدلة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ ، تنص في فقرتها الاولى على انه « فيما
عدا حالات الاعارة في خارج الجمهورية ، لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه
الموظف من اجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته أو مكافآته الاصلية لقاء
الاعمال التي يقوم بها في الحكومة أو في الشركات أو في الهيئات أو في
المجالس أو في اللجان أو في المؤسسات العامة أو الخاصة على ٣٠٪ من الماهية
أو المكافأة الاصلية على ألا يزيد ذلك على ٥٠٠ جنيه في السنة » ، وقد صدر
بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٩ ناصا على أن « يرخص
لاعضاء هيئة التدريس في الجامعات بتجاوز الحد الاقصى المنصوص عليه في
المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة
١٩٥٩ عما يتقاضونه من مكافآت عن الاعمال التي يقومون بها في الحكومة
أو الشركات أو الهيئات أو المجالس أو اللجان أو المؤسسات العامة والخاصة
بما لا يجاوز ٥٠٪ من الماهية أو المكافأة الاصلية وبشرط ألا يزيد مجموعها
على ألف جنيه سنويا » .

ويستفاد من هذه النصصوص أن الحد الاقصى المقرر بها لا يسرى الا
بالنسبة الى « الاجور والمرتبات والمكافآت » التي يحصل عليها الموظف نظير
تكليفه فوق مهام وظيفته الاصلية - بالعمل في « الحكومة أو في الشركات أو
في الهيئات أو في المجالس أو اللجان أو في المؤسسات العامة أو الخاصة »
اذ اراد المشرع في امثال هذه الحالات أن ينظم الاجور التي قد يحصل عليها
الموظف فوق مرتبه الاصلية . وبناء عليه فإن الموظف الذي يمارس الى جانب
اعمال وظيفته ، مهنة حرة (في الحالات التي تجيز فيها نظم التوظيف ذلك) ،
لا يخضع بالنسبة الى الكسب المادى الذي يجنيه من هذه المهنة لاحكام القانون
رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ والقوانين المعدلة والمكملة له ، ذلك أن نشاطه عندئذ
يخرج عن نطاق المادة الاولى من هذا القانون ، التي تقتصر كما سبق القول
على الحالات التي تكلف فيها الدولة الموظف العام بأداء عمل آخر بالاضافة
الى اعمال وظيفته الاصلية وهو ما لا يتوافر في المهنة الحرة التي يزاولها
الموظف بمطلق اختياره ولا يخضع في مزاولتها للسلطة الرئاسية التي
يتبعها ، يستوى ذلك أن يقدم الموظف خدمة نشاطه الحر لفرد أو لجهة عامة .

وباعمال القواعد السابقة فإن المبلغ الذي حصل عليه الدكتور الاستاذ

المساعد بكلية الهندسة بجامعة القاهرة نظير مراجعة مشروعات بعض الكبارى
لمصلحة الطرق والكبارى بمقتضى تعاقده خاص ، لا يخضع لاحكام القانون رقم
٦٧ لسنة ١٩٥٧ ، باعتباره كسبا ناتجا عن مهنة حرة يمارسها سيادته ،
وليس عن عمل اضافى كلف به باعتباره موظفا عاما واستاذا مساعدا بكلية
الهندسة ، ولا يخضع كذلك لهذا القانون وللاسباب ذاتها غير ذلك من المبالغ
التي قد يحصل عليها غيره من اعضاء هيئات التدريس بالجامعات ثمره لنشاطهم
الخاص فى مكاتبتهم أو عياداتهم الخارجية .

(١٩٦١/٦/٣) ٤٣٨

(تعليق)

سبق للجمعية العمومية أن اوضحت فى الفتوى رقم ٤٩٩ بتاريخ
١٩٥٩/٨/٢٤ أن احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ لا تسرى الا فى حالة
النذب والاعادة فى الداخل وكذلك حالات التكليف بالعمل الاضافى فى احدى
الجهات البيئية بالمادة الاولى فاذا كان العمل فى احدى هذه الجهات بناء على
تصريح عام بمزاولة المهنة فى الخارج فانه لا يخضع لاحكام ذلك القانون
« كتابنا فتاوى الجمعية العمومية ق ٢٦٦ ص ٤٤٤ » .

٨٧٤ - الاعمال الفنية والادبية والعلمية التى يقوم بها الموظف وتعتبر مصنفاً فى
مفهوم قانون حماية حق المؤلف - الاجر الذى يستأديه للموظف فى مقابل الحق فى استغلال هذا
المصنف - عدم خضوعه لحكم القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ .

انه باستقراء احكام القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ يبين أنه نص فى
المادة الاولى منه على أنه « يتمتع بحماية هذا القانون مؤلفوا المصنفات المبتكرة
فى الآداب والفنون والعلوم أيا كان نوع هذه المصنفات أو طريقة التعبير عنها
أو أهميتها أو الفرض من تصنيفها ويعتبر مؤلفا الشخص الذى نشر المصنف
منسوباً اليه سواء كان ذلك بذكر اسمه على المصنف أو بأية طريقة أخرى
الا اذا قام دليل على عكس ذلك » .

والمصنف سواء كان أدبياً أو علمياً أو فنياً هو كله انتاج ذهنى جديد
أيا كان مصدر التعبير عنه (الكتاب أو الصوت أو التصوير أو الحركة) وكما
وصفته المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه هو
نمار تفكير الانسان ومهبط سره ومروءة شخصيته بل هو مظهر من مظاهر
هذه الشخصية ذاتها يعبر عنها ويقصع عن كرامتها ويكشف عن فضائلها أو
نقائصها فتحق المؤلف على مصنفه من هذه الناحية متصل أشد الاتصال
بشخصيته وللمؤلف على مصنفه حقوق معنوية وأدبية وحقوق مادية . وإذا
توافر فى العمل الفنى أو الادبى أو العلمى الذى يقوم به الموظف الشروط

السلف ذكرها اعتبر عمله مصنفًا وكان جديرًا بحماية القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ كما أن الأجر الذي يستأديه من أية جهة نظير الحق في استغلال هذا المصنف لا يخضع لحكم القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ من حيث الحسد الأقصى وهذا مقتضى صريح نص المادة الأولى من هذا القانون .

(١٩٦٤/١٠/٢٧) ٩٠٥

٨٧٥ - القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ والقرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ بشأن تنظيم البدلات والأجور والمكافآت - علم سريان القيود الواردة بهما على البالغ التي يتقاضاها العاملون عن الأعمال العلمية والأدبية والفنية إذا انطبق عليها وصف المصنفات في مفهوم القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ - علم سريانها كذلك على البالغ المستنتقة عن المحاضرات والدروس وأعمال الامتحانات بالجامعات والمعاهد العالية - البالغ المستنتقة عن المحاضرات التي تلقى في مراكز التدريب بالمركز المركزي للتنظيم والإدارة - خضوعها للقيود المشار إليها ما لم ينطبق عليها وصف المصنفات .

إن المادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية معدلة بالقانونين رقمي ٣٦ ، ٩٣ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه « فيما عدا حالات الاعارة في خارج الجمهورية لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من أجر ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته أو مكافآته الأصلية لقاء الأعمال التي يقوم بها في الحكومة أو في الشركات أو في الهيئات أو في المجالس أو اللجان أو في المؤسسات العامة أو الخاصة على ٣٠٪ (ثلاثين في المائة) من الماهية أو المكافأة الأصلية على ألا يزيد ذلك على ٥٠٠ جنيه (خمسمائة جنيه) في السنة » .

ولا تسري هذه القيود على الأجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون عن الأعمال العلمية والفنية والأدبية إذا انطبق عليها وصف المصنفات المنصوص عليها في الباب الأول من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف إنشاءً وأداءً .

كما لا تسري على الأجور والمرتبات والمكافآت التي تستحق عن المحاضرات والدروس وأعمال الامتحانات بالجامعات والمعاهد العالية .

وإن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والأجور والمكافآت بعد أن أوردت البدلات والأجور والمكافآت التي تسري عليها أحكام هذا القرار نصت على ألا تسري أحكامه على بدلات السفر والانتقال وبدل الملابس والغذاء والسكن وبدل المراسلة للشرطة وكذلك على الأجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها

العاملون عن الاعمال العلمية والادبية والفنية اذا انطبق عليها وصف المصنفات المنصوص عليها في الباب الاول من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف انشاء واداء ، كما لا تسرى على الاجور والمرتبات والمكافآت المستحقة عن المحاضرات والدروس و أعمال الامتحانات بالجامعات والمعاهد العالية والمكافآت المستحقة للاشراف على المبحوث العلمية .

ولما كانت الادارة المركزية للتدريب بالجهاز المركزي للتنظيم والادارة لا تعتبر احدى الجامعات أو المعاهد العليا لذلك فان المكافآت التي تمنح للعاملين لقاء المحاضرات التي يلقونها في مراكز التدريب التابعة لهذه الادارة تخضع لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ما لم تكن تلك المحاضرات تخضع لاحكام الباب الاول من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ باصدار قانون حماية حق المؤلف بوصفها من المصنفات التي تلقى شفوياً وتقدير ذلك مسألة موضوعية تختص جهة الادارة بالبت فيها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المكافآت التي تمنح لبعض العاملين مقابل المحاضرات التي يلقونها بمراكز التدريب التابعة للجهاز المركزي للتنظيم والادارة تخضع للقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وتسدياته وللقرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ ما لم ينطبق على هذه المحاضرات وصف المصنفات المنصوص عليها في الباب الاول من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف ، وتقدير ذلك مسألة موضوعية تختص جهة الادارة بالبت فيها .

(١٩٦٧/٧/٢) ٨٢٧

٨٢٦ - مندوبو المناطق الاقليمية التابعة للهيئة العامة للاصلاح الزراعي - المكافآت التي يتقاضونها علاوة على رواتبهم - عدم سريان احكام ثلاثة الاول من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ على هذه المكافآت .

يبين من استقراء نصوص القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ والقوانين المعدلة له وكذلك القرارات الصادرة من وزير الاصلاح الزراعي ومن اللجنة العليا للاصلاح الزراعي في شأن منح مكافأة شهرية للمندوبين العيّنين بالمناطق الاقليمية التابعة للهيئة العامة للاصلاح الزراعي - ان هؤلاء المندوبين يمنحون علاوة على مرتباتهم مكافأة شهرية مقدارها ٢٠ جنيهاً . وان هذه المكافأة تخصم منهم كقاعدة عامة عند نقلهم الى الديوان العام للهيئة بالقاهرة مما يدل على أن هذه المكافأة ليست جزءاً من رواتب هؤلاء المندوبين ، وانهم انما يتقاضونها كبذل طبيعة عمل عندهم يؤدون هذا العمل في مناطق الاصلاح الزراعي الواقعة في الاقاليم . وفي مقابل ما تفرضه عليهم اعباء هذه الوظيفة بحكم طبيعتها

في المناطق الاقلية من التزامات لا يلتزم بها أقرانهم من موظفي الهيئة
بأندريوان العام .

ومن حيث أن المادة الرابعة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ ، المتقدم
ذكره تنص على أنه « لا تحسب في تقدير الماهية الاصلية بدلات طبيعة العمل
وبدلات المهنة - والبدلات التي تعطى مقابل نفقات المعيشة واعانة غلاء
المعيشة والجوائز والمنح والمكافآت التشجيعية ٠٠٠ » ، وظاهر من هذا النص
أن المشرع يستثنى من الاجور والمرتبات والمكافآت المشار اليها في المادة
الاولى من القانون ذاته رواتب اضافية معينة نص عليها على سبيل الحصر .
فلا تحسب هذه الرواتب في تقدير المرتبات الاصلية كما لا تحسب في
مجموع الاجور والمرتبات والمكافآت الاضافية المنصوص عليها في المادة الاولى .
ومرد ذلك ما تقتضيه به طبيعة الاسس التي يرجع اليها في تقدير هذه الرواتب
الاضافية كتعويض مخاطر أو مقابلة نفقات فعلية أو مواجهة اعباء الغلاء .

ولما كانت المكافأة المقررة لمندوبي المناطق الاقلية التابعة للهيئة العامة
للاصلاح الزراعي هي - كما يبين مما تقدم - راتب اضافي يمنح لهؤلاء
المندوبين كبديل طبيعة عمل في المناطق الاقلية المشار اليها مقابل ما يقتضيه
عملهم في هذه المناطق من جهد خاص يبذلونه في أى وقت ليلا أو نهارا دون
أن يقتصر على وقت العمل الرسمي .

وذلك على خلاف عمل زملائهم بالديوان العام بمدينة القاهرة . فلكل
عمل طبيعة خاصة تختلف في أحدهما عن الآخر .

وعلى هدى ما تقدم فإن المكافأة الشهرية المقررة لمندوبي المناطق الاقلية
للاصلاح الزراعي وفقا للتكييف القانوني الصحيح تعتبر بدل طبيعة عمل في
خصوص تطبيق القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ مما يدخل في الرواتب الاضافية
المستثناة بالمادة الرابعة منه ، فلا تحسب في تقدير مرتباتهم الاصلية كما
لا تحسب ضمن المرتبات الاضافية المنصوص عليها في المادة الاولى من هذا
القانون .

٥٨٤ (١٩٦٠/٧/١٣)

٨٧٧ - المكافآت التي تمنح لمعارف مصلحة الاموال المقررة عن المكافآت التي يؤدونها
في تحصيل مطلوبات بنك التسليف - هي مكافآت تشجيعية لا تخضع للقانون رقم ٦٧ لسنة
١٩٥٧ سواء قبل أو بعد العمل بالقرار الجمهوري رقم ١٤٨٢ لسنة ١٩٦٢ .

تنص المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ القاضى
بالترخيص للحكومة في الاشتراك في انشاء بنك التسليف الزراعي والتعاوني
على أن يكون تحصيل المبالغ المطلوبة للبنك بطريق الحجز الاداري وبناء على

اتفاق أبرم بين وزارة المالية والبنك بتاريخ ٢٧ أغسطس سنة ١٩٣١ عهد الى مصلحة الاموال المقررة بأن تقوم بتحصيل مستحقات البنك مقابل أن تحصل ١/٢٪ كمعولة تصرف لجهات التحصيل بها ، وتنفيذا لهذا الاتفاق يقوم صيارف هذه المصلحة بتحصيل مستحقات البنك وتضاف هذه المستحقات بدفاتر المصلحة الى جانب المستحقات الاميرية ومن واقع العمولة التي يدفعها البنك تقوم المصلحة بصرف مكافآت للصيارف والموظفين المشرفين عليهم طبقا للقواعد التي تضعها المصلحة بالاتفاق مع البنك وتعتديها الوزارة بعد موافقة ديوان الموظفين . ويراعى فيها أساسا المجهود الشخصى الذى يبذله كل منهم فى هذا الشأن .

وقد كان البنك يودع العمولة بحساب الامانات سنويا للصرف منها على هذه المكافاة لمستحقيها طبقا للقواعد التي كان معمولا بها ويسوى ما يفيض لحساب الإيرادات الا أن وزارة المالية رأت فى سنة ١٩٥٠ أن يدرج مبلغ ميزانية المصلحة (بند المكافآت) للصرف على هذه المكافاة على أن يدرج ما يحصل من البنك من عمولة فى إيرادات المصلحة . على أن يشترط فى الميزانية أن يكون الصرف على هذا الاعتماد فى حدود المحصل الفعلى من البنك وقد تم ذلك فعلا اعتبارا من مشروع ميزانية سنة ١٩٥٠/١٩٥١ .

ولما صدر قرار مجلس الوزراء فى ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ بتحديد القواعد الواجب اتباعها فى صرف المكافآت تنفيذا لاحكام المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة وقضى بالغاء كل ما يتعارض مع احكامه من تاريخ العمل به فى ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ استطلعت مصلحة الاموال المقررة رأى ديوان الموظفين فى أثر هذا القرار على القواعد المنظمة لصرف مكافآت بنك التسليف الزراعى والتعاونى للصيارف والموظفين فافاد الديوان بعدم سريان احكام قرار مجلس الوزراء المشار اليه على هذه المكافآت نظرا لانها تصرف من المبالغ التي يرصدها البنك لهذا الغرض واستنادا الى هذا الرأى استأنفت المصلحة صرف المكافآت سنويا طبقا للاحكام المنظمة لها .

غير أنه نظرا لصدور القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ فى شأن الاجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم فقد انتهت ادارة الفتوى والتشريع لديوانى الموظفين والمحاسبين الى أن قيام الصيارف بعمليات تحصيل مطلوبات بنك التسليف الزراعى وانتهى . و
همل اضافي يقومون به لقاء مكافاة محدودة الامر الذى يخضع هذه المكافاة لحكم المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ .

وقد اثارته هذه الفتوى الجدل حول مدى تطبيق قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ (المعدل بقرار من رئيس الجمهورية

رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩) على هذه المكافآت مما دعا المصلحة المذكورة الى ايقاف صرف هذا النوع من المكافآت الى ان يتم الفصل في هذا الخلاف .

وأخيراً - حسماً لكل خلاف - صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٢ لسنة ١٩٦٢ باستثناء موظفي مصلحة الاموال المقررة من احكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٥٥ والقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه وذلك فيما يتعلق بالمكافآت التي تمنح لهم مقابل الخدمات التي يؤدونها في تحصيل مطلوبات البنك .

ولما كانت المادة الثانية من القرار الجمهوري رقم ١٤٨٢ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر قد حددت للعمل بأحكامه تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في ١٢ من مايو سنة ١٩٦٢ لذلك تستطلعون الرأي في مدى جواز صرف المكافأة المستحقة عن المدة السابقة لتاريخ العمل بهذا القرار ومدى امتداد أثره الى المدة المشار اليها .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٦٣ فاستبان لها أن اتفاق بنك التسليف الزراعي والتعاوني مع وزارة المالية بتاريخ ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٣١ على قيام مصلحة الاموال المقررة بتحصيل مستحقاته عن طريق أجهزة التحصيل بها قد ناط بهذه المصلحة هذا العمل بحيث أصبح من اختصاصها أن تتولاها كما تتولى تحصيل مستحقاق الحزاة العامة عن طريق أجهزة التحصيل بها وفي اوقات العمل الرسمي وبذات الاجراءات بغض النظر عما اذا كان يعتبر عملاً أصلياً من أعمال المصلحة يدخل في حدود الغرض الذي من أجله أنشئت أم هو عمل تتولاها بطريق الانابة فهو يعتبر بالنسبة الى أفراد أجهزة التحصيل بالمصلحة والموظفين المشرفين عليهم عملاً أصلياً يتولونه في اوقات العمل الرسمية يؤكد ذلك أن القواعد المقررة لمكافآت الصيارفة والموظفين المشرفين على أعمالهم لا تأخذ في الاعتبار سوى فكرة الكفاية الانتاجية فتقدر المكافآت المستحقة لكل صراف بقدر مجهوده في التحصيل ولا تشترط في استحقاق المكافأة أن تكون ممارسة العمل في غير اوقات العمل الرسمية مما ينفي عن العمل الذي يستحق هذه المكافأة صورة العمل الاضافي باعتبار أن الشرط في اعتبار العمل كذلك أن يتم في غير اوقات العمل الرسمية ومن ثم فإن المكافآت التي تمنح للصيارف والمشرفين على أعمالهم وفقاً للقواعد سـالفة الذكر لا تعتبر من المكافآت عن الاعمال الاضافية وإنما هي من قبيل المكافآت التشجيعية .

وقد كشف قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٢ لسنة ١٩٦٢ - صراحة - عن كون هذه المكافآت من قبيل المكافآت التشجيعية بما قرره من استثناء هذه المكافآت من احكام المادة الثانية من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦

من أكتوبر سنة ١٩٥٥ التى تتعلق بالمكافآت التشجيعية والقيود الواردة فى
شان تقريرها .

ومن حيث أن اعتبار هذه المكافآت من قبيل المكافآت التشجيعية
يخرجها عن نطاق القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بموجب المادة الرابعة من
هذا القانون ومن ثم فإن النص فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٢ لسنة
١٩٦٢ على استثنائها من أحكام القانون المذكور ليس الا تقريراً لحكم هذا
القانون ذاته . ولذلك فإن أثر القرار المشار اليه ينصرف الى الماضى فيما
يتعلق بعدم خضوع المكافآت السابق استحقاقها قبل العمل به لأحكام القانون
رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ فلا تخضع المكافآت المذكورة لأحكام هذا القانون سواء
بعد العمل بأحكام القرار الجمهورى رقم ١٤٨٢ لسنة ١٩٦٢ أو قبل العمل
بأحكامه .

١١٥٦ (١٩٦٢/١/٢٣)

٨٧٨ -

صدر قرار من عضو اللجنة العليا المنتدب للإصلاح الزراعى فى ٢١ من
فبراير سنة ١٩٥٦ بمنح مهتمى الإصلاح الزراعى مكافآت شهرية ثابتة بثلث معينة فى كل
اللائحة الداخلية للهيئة العامة للإصلاح الزراعى الصادرة بقرار اللجنة العليا فى ١١ من نوفمبر
سنة ١٩٥٤ ثم إلغاء هذه اللائحة بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ الصادر
باللائحة الجديدة - اعتبار قرار عضو اللجنة العليا بمنح للمكافأة ملىء بالغاء اللائحة القديمة التى
صدر فى ظلها وتطبق اللائحة الجديدة كاملة بقانون الوظائف العامة فيما لم يرد به نص فيها .

أصدر السيد عضو اللجنة العليا المنتدب للإصلاح الزراعى القرار رقم
٢٨٢ فى ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٦ بمنح المهندسين اعتباراً من أول مارس
سنة ١٩٥٦ مكافأة شهرية ثابتة تشمل بدل السكن ومرتب التفتيش وبدل
الصعيد وأعانة الغلاء والإعانة الاجتماعية الخ . وذلك بواقع ٦
جنيهاً للمهندسين بالقاهرة والجيزة والرج ، ٩ جنيهاً بلوجه البحرى ،
١١ جنيهاً بالوجه القبلى حتى اسيوط ، ١٦ جنيهاً بمناطق الوجه القبلى بعد
اسيوط ، وتضمن القرار أن هذه المكافأة ترتبط بالجهة التى يمارس المهندس
عمله فيها بحيث اذا نقل الى جهة أخرى يعامل بقيمة المكافأة المقررة بها .

ولما صدر القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات
والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية
ترتب على تطبيقه على هؤلاء المهندسين نقص فى مجموع ما يتقاضونه من
الهيئة اذا قورنوا بغيرهم ممن يعملون فى الهيئات الاخرى الامر الذى أدى
بكثير منهم الى ترك العمل بالهيئة فى الوقت الذى تزداد فيه حاجتها اليهم
نتيجة للتوسع فى عمليات استصلاح الاراضى .

فهل يجوز أن تستبدل بالمكافأة المقررة لهم بمقتضى القرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٦ السالف الذكر بدل طبيعة عمل يمنح للمهندسين الشاغلين لوظائف هندسية بحتة ويتقاضون بدل تخصص وذلك حتى لا يخضع ما يصرّف اليهم بهذا الوصف لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للمفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦١ فاستبان لها أن المادة ١٢ من قانون الاصلاح الزراعى ناطت باللجنة العليا للاصلاح الزراعى وضع لائحة داخلية تبين طريقة اعداد ميزانية الهيئة والقواعد التى تجرى عليها فى الادارة والمشتريات والحسابات وتعيين الموظفين وترقياتهم وتاديبهم ونظام المكافآت التى تمنح لهم أو لغيرهم ممن يندوبون أو يعارون اليها . وبناء على ذلك أصدرت اللجنة العليا قرارا باللائحة الداخلية فى ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ ، وقد نص فى البند الثانى من لائحة المستخمين التى تضمنتها تلك اللائحة على أن يختص السيد عضو اللجنة العليا المنتدب بتقرير صرف مكافآت واجور اضافية للموظفين طبقا للقواعد التى تقررها اللجنة العليا على أن تعديل هذه اللائحة يكون بقرار من اللجنة العليا ، وقد أصدر السيد عضو اللجنة العليا المنتدب القرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه متضمنا منح المهندسين بالهيئة المكافآت المتقدم ذكرها .

وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن المؤسسات العامة كما صدر القانون رقم ٦١٤ لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادة ١٢ من قانون الاصلاح الزراعى فنصت المادة الاولى من هذا القانون على أنه « بعد مجلس الادارة لائحة تصدر بقرار من رئيس الجمهورية تتضمن اعداد ميزانية الهيئة وتنظيم علاقتها بصندوق الاصلاح الزراعى والقواعد التى تجرى عليها فى الادارة والمشتريات والحسابات وتعيين الموظفين وترقياتهم وتاديبهم ونظام المكافآت التى تمنح لهم أو لغيرهم ممن يندوبون أو يعارون اليها » .

وبناء على ذلك أعد مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى اللائحة الداخلية وصدر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ وقد نص فى المادة الثانية منه على الغاء اللائحة الداخلية للهيئة العامة للاصلاح الزراعى المؤرخة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ سائغة الذكر وكل قرار يخالف احكام اللائحة الجديدة .

ويتعين ابتداء تحديد مصير القرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٦ لمعرفة ما اذا كان لا يزال نافذا بعد الغاء اللائحة القديمة وعندئذ يبحث فيما اذا كانت المكافآت المقررة بمقتضاء تخضع لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ أم أن هذا القرار قد انتهى بالغاء اللائحة القديمة التى صدر فى ظلها وبناء عليها فلا يكون ثمة محل لهذا البحث .

وبين من استقصاء النصوص السابقة أن القرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه قد صدر في ظل اللائحة القديمة (لائحة سنة ١٩٥٤) واعمالا لها وأن هذه اللائحة قد أقيمت بصدر القرار الجمهوري رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ .

يؤيد هذا النظر أن الشارع في المادة ١٣ من قانون الاصلاح الزراعي قبل تعديلها قد ناط باللجنة العليا للاصلاح الزراعي وضع قواعد لتحسين الموظفين وترقياتهم ونظام المكافآت التي تمنح لهم وقد عدل هذا النص على نحو يجعل اصدار هذه اللائحة بقرار من السيد رئيس الجمهورية .

وقد نص قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ الذي صدر باللائحة الجديدة صراحة في المادة الثانية منه على الغاء اللائحة القديمة ، لذلك فإن القرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه وقد استند الى اللائحة القديمة يكون قد ألغى بالغاء هذه اللائحة .

واذا كانت اللائحة الجديدة قد جاءت خلوا من أي نص يحكم الحالة المعروضة الا أن المادة ٢٠ منها قد جرى نصها بما يأتي : - « تسرى على موظفي وعمال الهيئة العامة للاصلاح الزراعي فيما لم يرد بشأنه نص خاص في اللائحة أحكام التشريعات واللوائح المنظمة للوظائف العامة » .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية للقسم الاستشاري الفتوى والتشريع الى أن قرار العضو المنتدب للهيئة العامة للاصلاح الزراعي رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه قد ألغى منذ تاريخ العمل باللائحة الجديدة انصاذاً بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ ومن ثم فلا محل لتطبيق القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ على هؤلاء الموظفين (المهندسين) ويطبق عليهم أحكام قانون الوظائف العامة شأنهم في ذلك شأن غيرهم من الموظفين .

(٨٥) (١٩٦٢/١/٢٨)

٣ - سريان التحديد

٨٧٩ - المكافآت والمرتبات التي يتقاضاها الموظفون المتنبئون للعمل بالحرمة عمل
للموال وعابا الاعدا - خضوعها لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ .

تنص المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن الاجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية على أنه « فيما عدا حالات الاعارة في خارج الجمهورية لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من اجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته ومكافآته الاصلية لقاء الاعمال التي يقوم بها في الحكومة أو في

الشركات أو فى الهيئات أو فى المجالس أو فى المؤسسات العامة أو الخاصة على ٢٠٪ من الماهية أو المكافأة الاصلية على أن لا يزيد ذلك على مبلغ ٥٠٠ جنيه فى السنة . وقد جاء فى المذكرة الايضاحية لهذا القانون « تحديد الاعمال الاضافية التى تستحق عنها الاجور التى وضع لها حد أقصى وتنظيما للقواعد التى يجب أن يسر عليها العمل فى تقدير الاجر عن الاعمال الاضافية والخارجة عن نطاق الوظيفة الاصلية التى عين فيها الموظف رؤى وضع هذا المشروع » .

ويستفاد من هذا النص فى ضوء المذكرة الايضاحية للقانون أن حكمه يتناول كافة المرتبات مهما اختلفت صورها التى يتقاضاها الموظفون العموميون نظير أعمال يؤدونها فى أية جهة خارج نطاق الوظيفة الاصلية وقد أشار المشرع فى النص على سبيل المثال لا على سبيل الحصر الى بعض جهات وهى الحكومة والشركات والهيئات والمجالس والمؤسسات العامة والخاصة بحيث يمتد أعمال النص الى غير هذه الجهات متى أدى الموظف العام فيها عملا اضافيا يتقاضى عنه راتبا أو اجرا أو مكافأة وقد حرص المشرع فى ايراد هذه الامثلة على أن تكون جامعة بين جهات عامة وأخرى خاصة توكيدا للدلول النص المشار اليه ذلك أن الجهات التى يؤدى فيها الموظف العام عملا اضافيا لا تخرج فى الاصل عن هذين النوعين فهى اما جهات عامة أو خاصة فان كان ثمة هيئات تجمع بين الصفتين ، الصفة العامة والصفة الخاصة أى تأخذ من كل منهما بنصف فانها أولى بتطبيق النص واعمال حكمه ولقد سبق للجمعية أن عرضت لتكييف الحراسة العامة على المدارس البريطانية والفرنسية التى ندب لها بعض كبار موظفي وزارة التربية والتعليم فرأت أن الحراسة تعتبر من الهيئات العامة المشار اليها فى نص المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ استنادا الى أنها اجراء تتخذه الدولة بمقتضى سيادتها وسلطتها العامة ومن ثم تخضع المكافآت التى يتقاضاها هؤلاء الموظفون نظير عملهم بها الى أحكام القانون المتقدم ذكره (١) - وغنى عن البيان أن حكم الحراسة على أموال الاعداء وتكييفها القانوني لا يختلفان باختلاف المال الموضوع تحت الحراسة فهى هيئة عامة ولو لم يصف عليها المشرع الشخصية الاعتبارية المستقلة . على أن حكم النص المتقدم بيانه شامل كافة الاعمال التى يؤدونها الموظف خارج نطاق وظيفته نظير أجر وسواء أدى هذه الاعمال فى هيئة عامة أو خاصة ومن ثم فانه يتناول الاعمال التى يؤدونها الموظفون العموميون خارج نطاق وظائفهم فى الحراسة العامة على أموال الاعداء مهما اختلف الراى فى تحديد تكييفها القانوني أى سواء اعتبرت هيئة عامة أم خاصة أم هيئة تجمع بين هاتين الصفتين .

(١) هذه الفتوى تشير الى الفتوى رقم ٤٠١ بتاريخ ١٩٥٧/٨/٢ (منشورة بكتابنا

فتاوى الجمعية العمومية فى ٣٦٧ ص ٢٢٥) .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى أن الموظفين المندوبين للعمل بالحراسة على
أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين يخضعون قريبا يتقاضون من مرتبات
أو اجور أو مكافآت نظير هذا العمل لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧
المشار اليه .

(٢٠٥ (١٩٦٠/٣/٢)

♦♦ - الرتب الذى يمنح لموظفى ادارة الكهرباء والغاز وفقا للمقرة ١٧ من المادة ٥ من
القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٨ - هو مرتب اضافى لا يمل طبيعة عمل - خضوعه للقيود المفروضة
بالقوانين والمواضع الخاصة بالمكافآت والاجور الإضافية .

تنص الفقرة ١٧ من المادة رقم ٥ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٨
بانشاء ادارة الكهرباء والغاز لمدينة القاهرة على أنه « يختص مجلس الادارة
بما يأتى : -

« ... تحديد المكافآت لمن يندوبون للعمل بالادارة من غير موظفيها الى
جانب عملهم الاصل وتحديد مرتبات اضافية تمنح شهريا مع الراتب للموظفين
الحاضرين لقواعد كادر موظفى الحكومة وكذلك تحديد مكافآت موظفى الادارة
ومستخلصيها سواء ما كان منها عن العمل فى غير ساعاته المقررة فى الادارة
أو ما كان عن مجهود خاص يعود على الادارة بالنفع » .

وقد جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون المذكور أنه « ولما كان اختيار
الموظفين اللازمين للادارة الجديدة أو نديهم للعمل بها سيراى فيه أن يكونوا
على مستوى عال من الكفاية والخبرة والاستعداد وكانت طبيعة العمل وساعاته
تختلف عن مثلهما فى المصالح الحكومية فقد نصت المادة الخامسة فقرة ١٧ على
تحويل مجلس الادارة سلطات واسعة فى تحديد المكافآت والمرتبات الإضافية
التي تمنح لهم » .

وبين من مذكرات الادارة المرفوعة الى مجلس الادارة فى مناسبات عديدة
أن حكمة تقرير الرتب الاضافى المشار اليه ترجع الى الرغبة فى التقريب بين
مرتبات موظفى الادارة الجديدة ومرتبات موظفى شركة ليون السابقين الذين
استبقتهم الادارة بعد حلولها محل تلك الشركة فى ادارة المرفق وذلك بمنحهم
مرتبات اضافية فضلا عن مرتباتهم الاصلية .

وبين من ذلك أن هذا الرتب لا يعتبر بدل طبيعة عمل مما تقتضيه
طبيعة أعمال الوظيفة وإنما هو مرتب اضافى قصد به رفع مستوى موظفى
الادارة حتى يبلغوا مستوى زملائهم من قدامى الموظفين .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الرتب الاضافى المنصوص
عليه فى المادة ١٧/٥ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٨ بانشاء ادارة الكهرباء

والغاز لمدينة القاهرة لا يعتبر بدلا لطبيعة العمل وانما يعتبر مرتبا اضافيا يسرى عليه ما يسرى على سائر المكافآت والاجور والاضافيات من نظم وقوانين .
(٨٩٨ (١٢/٢٦/ ١٩٥٩)

٨٨٩ - خضوع المكافآت التي يحصل عليها عضو مجمع اللغة العربية لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات والاضافيات .

المستفاد من احكام القرار الجمهورى رقم ١١٤٤ لسنة ١٩٦٠ بانشاء مجمع اللغة العربية واللائحة الداخلية للمجمع الصادرة بقرار وزير التربية والتعليم رقم ٢١ لسنة ١٩٦١ أن عضوية المجمع لا تشغل وقت صاحبها على وجه منتظم ولا تستغرق جهده أو نشاطه الاصلى ومن ثم لا يعتبر عضو المجمع معيناً فى وظيفة بالمعنى المقصود من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

أما بالنسبة الى (الوظائف) المنبثقة عن عضوية المجمع وهى المنصوص عليها فى المادة ٢١ من اللائحة الداخلية فان المستفاد من نصوص المواد ٨ و ٩ و ١٥ من اقرار الجمهورى رقم ١١٤٤ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه أنها وظائف موقوتة بمدة معينة ولذلك لا يسرى فى شأنها القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر وينتفى تبعاً لذلك المانع من الجمع بينهما واستحقاق المكافأة لكل منها .

وغنى عن البيان أنه إذا كان عضو المجمع اللغوى موظفاً عاماً - بالإضافة الى عضويته فى المجمع - فان المكافأة التى يحصل عليها من المجمع تخضع لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات والاضافيات التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية .

(٤٤ (١٢/١٣/ ١٩٦٣)

٨٨٢ - للمصنف الجماعى - المقصود به - اعتبار المؤلف فى هذه الحالة هو الشخص الطبيعى او المعنوى الذى وجه ابتكاره ، وله الحق فى مباشرة حقوق المؤلف - مثال بالنسبة للابحاث العلمية التى يقوم بها أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بشركة السكر - خضوع الاجور التى تمنح لهم لقاء هذا العمل لحكم الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ .

إذا كان هذا هو الحكم بالنسبة الى المصنف (١) الا أن هذا الحكم لا يصدق

على المصنف الجماعي وهو المصنف الذي يشترك في وضعه جماعة بتوجيه شخص طبيعي أو معنوي يتكفل بنشره تحت ادارته وباسمه ويندمج عمل المشتركين فيه في الهدف العام الذي قصد اليه هذا الشخص الطبيعي أو المعنوي بحيث لا يمكن فصل عمل كل من المشتركين وتميزه على حدة - وفي هذه الحالة يعتبر الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي وجه ابتكار هذا المصنف ونظمه مؤلفاً ويكون له وحده الحق في مباشرة حقوق المؤلف وهذا ما تقضى به المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ .

فاذا كان الثابت أنه قد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦١ ورقم ٢٢٠٧ لسنة ١٩٦٢ بندب بعض أعضاء هيئة التدريس بجامعة اسيوط للعمل في شركة السكر والتقطير المصرية في غير أوقات العمل الرسمية وبتاريخ ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ تقدم هؤلاء الاعضاء طالبين استثناءهم من أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ على أساس أن ما يقومون به من أعمال في شركة السكر والتقطير المصرية يعتبر من قبيل المصنفات المنصوص عليها في الباب الاول من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن حماية حق المؤلف .

وقد أفادت شركة السكر أن طبيعة عمل الاساتذة المذكورين هي التعاون مع الشركة في القيام ببحوث علمية تهدف الى التغلب على بعض الصعوبات التي تعترض زراعة القصب « زراعيًا وصناعيًا » والعمل على تربية جيل من مهندسي الشركة الزراعيين للمعاونة في أبحاث القصب والمعاونة في اقامة محطات البحوث التي تزمع الشركة اقامتها بمصانعها وذكرت الشركة الابحاث التي قام بها كل عضو في هيئة التدريس وكذا الابحاث التي تولاهها مهندسو الشركة وأشرف عليها هؤلاء الاعضاء كما أفادت الشركة أن هذه الابحاث ما زالت في دور البداية وان نتائجها لم تنشر بعد ومن ثم لا يمكن تحديد أثرها على تحسين الانتاج أو زيادته الا بعد تطبيقها علميًا - وان هذه الابحاث مشتركة بين الشركة والجامعة وسوف تنشر باسم مهندس الشركة القائم والاستاذ المشرف عليه .

ومن حيث أنه في خصوصية الحالة المعروضة فانه يبين من الاوراق أن العلاقة القائمة بين الشركة وبين أولئك الاساتذة هي علاقة عمل مصدرها القراران الجمهوريان رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦١ ورقم ٢٢٠٧ لسنة ١٩٦٢ سابقا الذكر - وتوجد علاقة تبعية بين الشركة وبين الاساتذة المذكورين فالشركة هي التي تحدد لهم ساعات العمل التي يعملونها كما تحدد لهم موضوع أبحاثهم ودراساتهم وتشارك معهم فيها وبطبيعة الحال لها أن توجههم أثناء عملهم بل ان لها أن تمنعهم من استكمال هذه الابحاث وتكليفهم بغيرها ، هذا فضلا عن أن هذه الابحاث لم تستكمل بعد ومن ثم فلا يمكن القول بأنها مصنفات لأن شرط الابتكار وهو المميز لكل مصنف لم يتحقق بعد وهي لا تصلو بعد تمامها

أن تكون مصنفات جماعية ينطبق عليها الباب الثامن من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه وعلى هذا فان الاجور التي تمنح لهم لقاء هذه الاعمال تخضع لحكم الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانونين رقمي ٣٦ ، ٩٣ لسنة ١٩٥٩ والقرار الجمهوري رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٩ .

(٩٠٥ (١٠/٣٧ / ١٩٦٤)

٨٨٣ - بدل التمثيل المقرر طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ للمندوبين المفوضين والمشرفين وضباط الاتصال وأعضاء لجان الجرد والتقييم - خصصوه رقم التسمية للقواعد الخاصة بالاجور الاضافية الواردة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ .

ان المادة الرابعة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه « لا تحتسب في تقدير الماهية الاصلية بدلات طبيعة العمل وبدلات المهنة والبدلات التي تعطى مقابل نفقات فعلية واعانة غلاء المعيشة والجوائز والمنح والمكافآت التشجيعية ولا تحتسب كذلك في مجموع الاجور والمرتبات والمكافآت المشار اليها في المادة الاولى » .

ويؤخذ من هذا النص أنه لم يخرج من مجموع الاجور والمرتبات والمكافآت الاضافية الا بدلات طبيعة العمل وبدلات المهنة والبدلات التي تعطى مقابل نفقات فعلية .

ومن حيث أنه ولئن كان القرار الجمهوري رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ بشأن المعاملة المالية للمندوبين المفوضين والمشرفين وضباط الاتصال قد وصف المبالغ التي تصرف للمندوبين والمفوضين ومن اليهم بأنها بدلات تمثيل الا أن هذه التسمية لا تخرج هذا البدل عن مدلوله الحقيقي اذ هو لا يعدو في هذا الخصوص أن يكون مكافأة تمنح نظير الاعمال التي يقوم بها هؤلاء المندوبون في الشركات التي يعملون بها . وآية ذلك القواعد التي تضمنتها القرار الجمهوري المشار اليه قد اتخذت عنوانا لها « القواعد الخاصة بتعويض المندوبين المفوضين والمشرفين وضباط الاتصال وأعضاء لجان الجرد والتقييم عن أعمالهم » ثم حددت هذه القواعد ما يمنح للمندوبين المفوضين من (أ) بدل تمثيل (ب) بدل سفر (ج) مصروفات السفر (د) مصروفات الانتقال . . كما تضمنت ما يمنح لكل من أعضاء لجان الجرد والتقييم من مكافآت وبدلات ومصروفات .

ومن حيث أن هذه القواعد تضمنت بالنسبة الى جميع الفئات كيفية تقدير البدلات والمصروفات التي تواجه نفقات فعلية وهي بدلات للسفر ومصروفاته ومصروفات الانتقال ثم أضلفت اليها كيفية تعويض الفئات الثلاث

عن عملها في الشركات والمنشآت وذلك بتقرير بدل التمثيل للفترة الاولى ومكافآت تشجيعية للفتتين الثانية والثالثة مما يستفاد منه أن البدل المقرز للمندوبين المفوضين والمشرفين وضباط الاتصال وان وصف بأنه بدل تمثيل إلا أنه لا يعدو في هذا الخصوص أن يكون مكافأة تمنح لهم مقابل أعمال قاموا بها في الشركات والمنشآت التي عينوا بها .

ومن حيث أن الفقرة الاخيرة من البند (أ) من القواعد الخاصة بتعويض المندوبين المفوضين ومن اليهم نصت على عدم جواز جمع عضو مجلس الإدارة الذي عين مندوبا مفوضا أو مشرفا أو ضابط اتصال بين بدل التمثيل وبين مكافآت العضوية مما يدل على أن المشرع ينظر الى هذا البدل باعتباره تعويضا أو مكافأة عن عمل يؤديه المندوب أو المفوض وليس مقابل نفقة فعلية يتحملها في سبيل أدائه والا ما كان بحاجة الى هذا النص الصريح على عدم جواز الجمع بين المرتب والمكافآت وبين بدلات التمثيل .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية أن بدل التمثيل المقرر للمندوبين المفوضين والمشرفين وضباط الاتصال بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٢ هو فى حقيقته وفى هذا الخصوص مكافأة مقابل عمل كل منهم فى الشركة أو المنشأة التى يعمل بها ومن ثم يخضع بهذه الصفة لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ .

(٨٧٣ / ٨ / ١٩٦٢)

٨٨٤ - بدل التمثيل المقرر للمندوبين المفوضين والمشرفين وضباط الاتصال وأعضاء لجان الجرد والتقويم بمقتضى القرار الجمهورى رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ اعتباره مكافأة تفضح لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ والقوانين المعدلة له ، ومن ثم لا يجوز أن يجاوز النسبة المحددة بالمادة الاولى من هذا القانون الا بقرار من رئيس الجمهورية - عدم تضمين اقرار الجمهورى رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه نصا بجواز هذه النسبة .

سبق للجمعية العمومية أن انتهت بجلستها المنعقدتين فى ٢٢ من مايو سنة ١٩٦٣ و ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ (١) الى أن بدل التمثيل المقرر بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٢ بقواعد معاملة المندوبين المفوضين والمشرفين وضباط الاتصال وأعضاء لجان الجرد والتقويم الذين كلفتهم الجهات الادارية المختصة المنصوص عليها فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٠٢ لسنة ١٩٦١ العمل فى الشركات والمنشآت التى تضمناها القوانين ارقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ من الناحية المالية - هو فى حقيقته

مكافأة وأنه يخضع بهذه الصفة لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية والقوانين المعدلة له - وقد حل قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن المعاملة المالية للمندوبين المفوضين ونوابهم والمشرفين وضباط الاتصال واعضاء لجان الجرد محل القرار الجمهوري رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه وعلى ذلك طبقا للفتوى السابقة فان بدل التمثيل المقرر بهذا القرار يعتبر مكافأة تخضع لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ والقوانين المعدلة له .

ولما كانت المادة الاولى من القرار الجمهوري بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه المعدل بالقانونين رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ ورقم ٩٣ لسنة ١٩٥٩ تقضى بأنه « فيما عدا حالات الاعارة في خارج الجمهورية لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من أجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته أو مكافآته الاصلية لقاء الاعمال التي يقوم بها في الحكومة أو في الشركات أو في الهيئات أو في المجالس أو في اللجان أو في المؤسسات العامة أو الخاصة على ٣٠٪ (ثلاثين في المائة) من الماهية أو المكافأة الاصلية على ألا يزيد ذلك على ٥٠٠ جنية (خمسمائة جنية في السنة) » ، كما تنص المادة الثانية من القانون المذكور على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية لأسباب تستدعي ذلك زيادة النسبة المشار اليها في المادة الاولى الى ما لا يجاوز ١٠٠٪ من الماهية أو المكافأة الاصلية » .

وبين مما تقدم أنه لا يجوز - كأصل عام - أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من أجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته أو مكافآته الاصلية لقاء الاعمال التي يقوم بها في الحكومة أو في الشركات أو في الهيئات أو في المجالس أو المؤسسات العامة أو الخاصة وسواء كانت هذه الاعمال قد أدبت في العمل الاصل للموظف أم خارج عمله الاصل على ٣٠٪ من الماهية أو المكافأة الاصلية على ألا يزيد ذلك على ٥٠٠ جنية في السنة واستثناء من هذا الاصل العام يجوز لرئيس الجمهورية لأسباب تستدعي ذلك زيادة النسبة المشار اليها الى ما لا يجاوز ١٠٠٪ من الماهية أو المكافأة الاصلية بشرط ألا يزيد ما يعطى للموظف علاوة على ماهيته أو مكافآته الاصلية - في هذه الحالة - على مبلغ ألف جنية في السنة .

ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ومن بعده القرار الجمهوري رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ لم يتضمن رفع النسبة المشار اليها في المادة الاولى من القانون سالف الذكر استنادا الى الرخصة المخولة لرئيس الجمهورية بمقتضى المادة الثانية منه وانما تضمننا قواعد خاصة بالمعاملة المالية للمندوبين المفوضين والمشرفين وضباط الاتصال ولجان الجرد الذين كلفتهم الجهات الادارية بالعمل في الشركات والمنشآت التي تضمينتها القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ ورقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ وهذه

القواعد العامة المجردة تسرى على جميع العاملين في الجهات الإدارية المختلفة
في حدود الأصل العام المقرر في المادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧
سالف الذكر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أن مناط
تطبيق المادة الثانية من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه صدور قرار
جمهورى يتجاوز النسبة المحددة في المادة الأولى منه . وأن القرار الجمهورى
رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ والقرار الجمهورى رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ الذى حل
محله - بتحديد بدل تمثيل للمندوبين المفوضين والمشرفين وضباط الاتصال
وأعضاء لجان الجرد والتقويم - لم يتضمن ما يتجاوز النسبة المشار اليها في
المادة الأولى من القانون المذكور مما يتعين معه تطبيق أحكامها . ولذلك فلا
يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من أجر إضافى عن ساعات العمل
الزائدة عن العمل الأصلية والتي تعتبر امتدادا له والأجر الإضافى الذى يسمح
له عن أى عمل آخر بما فيه بدل التمثيل المقرر كمكافأة لعمل المندوب المفوض
أو المشرّف أو ضابط الاتصال وأعضاء لجان الجرد عن الحدود المنصوص عليها
في المادة الأولى من القانون سالف الذكر ما لم يصدر قرار جمهورى يتجاوز
النسبة المنصوص عليها فيه بمقتضى الرخصة المخولة لرئيس الجمهورية في
المادة الثانية فإذا تقاضى الموظف أكثر من هذه النسبة وجب عليه رده طبقا
للقانون سالف الذكر .

(١١٨٦ / ١١ / ١٩٦٦)

٨٨٥ - العاملون بمشروع دراسة الاجتماعات العامة لتوقيعات العرض والطلب لبعض
السلع الرئيسية بالجمهورية العربية المتحدة في عامى ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ - سريان أحكام القانون
رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن الأجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميون
علاوة على مرتباتهم الأصلية ، على مكافآت العاملين بالمشروع للتسفر اليه - سريان أحكام قرار
رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافأة عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان
على مكافأة وبدل حضور الجلسات للقرى لأعضاء اللجنة العليا للمشروع - سريان أحكام قرار
رئيس الجمهورية رقم ٢٣٦٦ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والأجور والمكافآت على من عدا
أعضاء اللجنة العليا من العاملين في المشروع .

في ٢٢ من يونيه سنة ١٩٦٤ تعاقدت الولايات المتحدة الأمريكية مع
وزارة الزراعة بالجمهورية العربية المتحدة واتفق الطرفان على أن تقوم وزارة
الزراعة المصرية ببحث اقتصادى يتعلق بتحديد مقدار الواردات المتوقعة
للجمهورية العربية المتحدة من القمح ودقيق القمح والذرة ومنتجات الألبان
والدخان ودراسة الصادرات المتوقعة من القطن والمنسوجات القطنية والبنور
الزيتية والأرز والمواالح والمحسرووات من سنة ١٩٧٠ - ١٩٧٥ بالجمهورية

العربية المتحدة وعرض نتائج هذه الدراسات على ممثل وزارة الزراعة الامريكية ، ونص هذا العقد على التزام حكومة الولايات المتحدة الامريكية بدفع مبلغ ٣٢٥٤٢ جنيه مصرى لوزارة الزراعة بالجمهورية العربية المتحدة لاجراء الابحاث المطلوبة طبقا لهذا العقد ، نص العقد على أن تقوم وزارة الزراعة بالجمهورية العربية المتحدة بتعيين الباحثين .

وفى ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ أصدر وزير الزراعة القرار رقم ٤٦٥٥ بتشكيل لجنة عليا للإشراف على المشروع وأخرى تنفيذية للمشروع (من العاملين فى الدولة) .

وفى ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ اجتمعت اللجنة العليا للمشروع وحددت مكافآت العاملين بالمشروع فى غير أوقات العمل الرسمية على النحو التالى :-

(ا) يمنح السادة أعضاء اللجنة العليا - غير الاعضاء فى اللجنة التنفيذية - مكافأة جلسات بواقع عشرة جنيهات عن كل جلسة .

ب) يمنح عضو اللجنة التنفيذية للمشروع مكافأة خبرة شهرية تعادل ٥٠٪ من راتبه الشهرى بعد أدنى ثلاثين جنيها وبعد أقصى خمسين جنيها شهريا .

ج) يمنح المساعدون الفنيون وسكرتير اللجنة التنفيذية مكافأة خبرة شهرية تعادل ٥٠٪ من الراتب الشهرى لكل منهم وبعد أدنى خمسة عشر جنيها وبعد أقصى خمسة وعشرين جنيها .

د) يمنح كل من الإداريين والباحثين مكافأة شهرية قدرها عشرة جنيهات .

هـ) يمنح كل من السعاة مكافأة شهرية قدرها خمسة جنيهات .

ومن حيث أن المادة ١ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية معدلة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ والقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه ، فيما عدا حالات الاعارة فى خارج الجمهورية لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من اجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته أو مكافآته الاصلية لقاء الاعمال التى يقوم بها فى الحكومة أو فى الشركات أو فى الهيئات أو فى المجالس أو اللجان أو فى المؤسسات العامة أو الخاصة على ٣٠٪ (ثلاثين فى المائة) من الماهية أو المكافأة الاصلية على ألا يزيد ذلك على ٥٠٠ جنيه (خمسمائة جنيه) فى السنة .

ولا تسرى هذه القيود على الاجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها

الموظفون عن الاعمال العلمية والفنية والادبية اذا انطبق عليها وصف المصنفات المنصوص عليها في الباب الاول من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف انشاء وإداء .

كما لا تسرى على الاجور والمرتبات والمكافآت التي تستحق عن المحاضرات والدروس وأعمال الامتحانات بالجامعات والمعاهد العالية » .

ومن حيث أن المادة ٥ من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المذكور تنص على أنه « يقصد بالموظف في تطبيق أحكام هذا القانون الموظفون والمستخدمون والعمال الدائمون أو المؤقتون بالحكومة أو بالهيئات أو المؤسسات العامة ويعتبر في حكم الموظف في هذا الشأن رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والأعضاء المنتدبون والمديرون في الشركات المساهمة وأولئك الذين يعينون كممثلين أو مندوبين للحكومة أو للهيئات أو المؤسسات العامة أو يعينون لدى تلك الشركات بقرار من الجهة الادارية » .

ومن حيث أن المادة ٧ من هذا القانون تنص على أنه « يحسب الحد الأقصى للنسبة المئوية من الاجور والمرتبات والمكافآت المشار اليها في المواد السابقة على أساس ما يستحقه في سنة ميلادية كاملة وتجرى المحاسبة في نهاية شهر ديسمبر من كل سنة » .

ويؤول الى الخزانة العامة المبلغ الذي يزيد على الحد الأقصى » .

ومن حيث أن المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت تنص على « أن تسرى أحكام هذا القرار على البدلات والاجور والمكافآت الآتية : -

أ - ..

ب - ...

ج -

د - الاجور والمكافآت الإضافية .

هـ -

و - مكافآت عضوية وبدلات حضور اللجان والمجالس على اختلاف أنواعها .

ز - المبالغ التي يتقاضاها العاملون المنتدبون أو المعارون في الداخل علاوة على مرتباتهم الأصلية .

ولا تسرى أحكام هذا القرار على بدلات السفر والانتقال ... والمكافآت

التي يتقاضاها العاملون عن الاعمال العلمية والادبية والفنية اذا انطبق عليها
وصف المصنفات المنصوص عليها في الباب الاول من القانون رقم ٣٥٤ لسنة
١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف انشاء واداء كما لا تسرى على ٠٠٠ والمكافآت
المستحقة للاشراف على البحوث العلمية »

ومن حيث ان احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ تتناول كافة المرتبات
مهما اختلفت صورها التي يتقاضاها الموظفون العموميون نظير الاعمال التي
يؤدونها في اية جهة خارج نطاق الوظيفة الاصلية وقد اشار المشرع في المادة
الاولى منه الى بعض تلك الجهات على سبيل التمثيل لا على سبيل الحصر وهي
الحكومة والشركات والهيئات والمجالس واللجان والمؤسسات العامة والخاصة
- أي أن كل موظف يؤدي عملا اضافيا يتقاضى عنه راتبا أو اجرا أو مكافأة
يخضع لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بالشروط والافاضع الواردة به .

ومن حيث أن الثابت من انعقد السالف البيان أن وزارة الزراعة
بالجمهورية العربية المتحدة هي التي تعاقدت مع حكومة الولايات المتحدة
الامريكية والتزمت بتنفيذ العقد وتحمل مسئوليات العمل وقد اصدر السيد
وزير الزراعة القرار رقم ٤٦٥٥ لسنة ١٩٦٤ بتشكيل لجنة عليا للمشروع
وأخرى تنفيذية له وأعضاء اللجنتين العليا والتنفيذية من العاملين بالدولة ،
أي أن العمل في هاتين اللجنتين هو عمل في جهة حكومية وليس عملا في
هيئة اجنبية وأن وزارة الزراعة بالجمهورية العربية المتحدة هي التي تقوم
بدفع مكافآتهم بوصفها هي الجهة التي كلفتهم العمل بالمشروع ، أما التزام
حكومة الولايات المتحدة الامريكية بدفع نفقات هذا البحث الاقتصادي فهذا
الالتزام قائم بين الحكومتين أما العاملون في المشروع الذين كلفتهم وزارة
الزراعة بالجمهورية العربية المتحدة العمل به فإن علاقتهم هي بوزارة الزراعة
لا بحكومة الولايات المتحدة الامريكية ، وعلى ذلك فإن ما يتقاضاه العاملون
في المشروع يخضع لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه .

ومن حيث أن احكام قرار رئيس الجمهورية العربية رقم ٢٢٣١ لسنة
١٩٦٥ المشار اليه تسرى على المكافآت المستحقة لأعضاء اللجنة التنفيذية
للمشروع لأن هذه اللجنة تختص بأعداد البحوث العلمية التي لا تعتبر مصنفات
في مفهوم الباب الاول من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق
المؤلف ، كما تسرى أيضا احكام هذا القرار على المكافآت التي تمنح للمساعدین
الفنيين ومسكترير اللجنة التنفيذية والاداريين والنساخين والسعاة العاملين في
المشروع .

ولكن احكامه لا تسرى على المكافآت التي يتقاضاها أعضاء اللجنة العليا
للمشروع وذلك لأن اختصاصها طبقا للقرار الوزاري رقم ٤٦٥٥ لسنة ١٩٦٤
هو الاشراف على البحوث العلمية وانما تسرى عليها احكام قرار رئيس

الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافأة عضوية وبدل حضور
الجلسات واللجان الذى ينص فى المادة الثانية منه على أن لا تمنح المكافأة
أو بدل الحضور المشار اليه فى المادة الاولى منه للاعضاء المدرجة وظائفهم فى
الجهة التى ينمقد بخصوصها المجلس أو اللجنة أو يكونون منتدبين أو معارين
لها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن احكام القانون رقم ٦٧ لسنة
١٩٥٧ تسرى على مكافآت العاملين بمشروع دراسة الاتجاهات العامة لحالة
العرض والطلب للمسلح الزراعية الرئيسية والصادر بها قرار اللجنة العليا
للمشروع فى ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ ، وأن احكام القرار الجمهورى رقم
٧١ لسنة ١٩٦٥ تسرى أيضا على مكافأة وبدل حضور الجلسات المقرر لاعضاء
اللجنة العليا للمشروع .

وأن احكام القرار الجمهورى رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ تسرى على من
عدا اعضاء اللجنة العليا من العاملين فى المشروع .

(١٩٦٨/١/٢٠) ٦٦٦

(تعليق)

انه وان كانت الجمعية العمومية سبق أن قررت فى الفتوى رقم ٥٩٥
بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٥٧ عدم سريان القانون ٦٧ لسنة ١٩٥٧ على البالغ التى
يحصل عليها الموظف من الهيئات الدولية الا أنها قررت فى الفتوى رقم ٦٦٤
بتاريخ ٢/١٢/١٩٥٧ سريانه على مكافآت الموظفين المشتركين فى الاشراف
على برنامج المعونة الامريكية بمصر (كتابنا فتاوى الجمعية العمومية ق ٢٦٣
ص ٤٣٩ ، ٤٤١) .

٨٨٦ - انطباق القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالاجور والمرتبات والمكافآت
الانسانية التى يتقاضاها الموظفون العموميون على موظفى لجنة القطن المصرية .

(١) أنه فى خضوع موظفى لجنة القطن المصرية للقانون رقم ٦٧ لسنة
١٩٥٧ فى شأن الاجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميون
علاوة على مرتباتهم الاصلية ، فان هذا الموضوع سبق للجمعية العمومية أن
أبدت رأيا فيه فى جلستها المنعقدة فى ١٩ أغسطس سنة ١٩٥٩ (٢) ويقضى

(١) قلمت الجمعية لهذا رأى بالرأى الوارد فى القسواعد أرقام : ١٤٢٥ . ١٤٣٥ .

١٤٣٦

(٢) راسع هذا رأى فى كتابنا فتاوى الجمعية العمومية قاعدة ٢٧٠ ص ٤٤٩ .

بسران احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه على موظفى اللجنة وذلك تطبيقا للمادة الخامسة من هذا القانون التى حددت مدلول لفظ (الموظف) فى تطبيق هذا القانون فصت على أن « يقصد بالموظف فى تطبيق هذا القانون الموظفون والمستخدمون والعمال الدائمون أو الموقتون بالحكومة أو بالهيئات والمؤسسات العامة » .

(١٩٦١/١٢/١٠) ٩٣٤

٨٨٧ - لجنة القطن المصرية - قرار هيئة التحكيم بمحاكم الاستئناف فى شأن النزاع بين نقابة مستخدمى وعمال لجنة القطن المصرية وبين هذه اللجنة على حساب الاجور الإضافية المستحقة لهم - صدره من محكمة غير مختصة ولاإلى .

انه عن مدى تنفيذ قرار هيئة المحكمين فى شأن الساعات الإضافية والكيفية التى يحاسب بها موظفو ومستخدمو لجنة القطن المصرى وهل يحسب أجر الساعة الإضافية على أساس الاجر الشامل لاعانة غلاء المعيشة والمكافآت وبدون تحديد حد أقصى لما يمنع من أجر اضافى أم تحسب الاجور الإضافية على أساس الماهية الاصلية وبدون اضافة غلاء المعيشة مع مراعاة حد أقصى - فانه يبين من الاطلاع على الاوراق أن هذا الموضوع يتلخص فى أنه بتاريخ ٢ مارس سنة ١٩٥٩ تقدمت نقابة مستخدمى وعمال لجنة القطن المصرية بطلب الى مكتب عمل غرب اسكندرية للسعى فى حسم النزاع القائم بينها وبين ادارة لجنة القطن المصرية حول استمرار صرف مرتب الساعة التى تزيد عن ساعات العمل الاصلية وهى ست ساعات بواقع أجر ساعة من المرتب الشامل وبعد أن أخفق مكتب العمل فى التوفيق بين الطرفين اتفقا على حالة النزاع الى هيئة التحكيم بمحكمة استئناف الاسكندرية ، وفى ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ أصدرت هيئة التحكيم قرارها فى هذا الشأن ويقضى بأحقية أعضاء النقابة الطالبة فى الاستمرار فى صرف أجر الساعة التى تزيد على ساعات العمل الاصلية بواقع أجر الساعة من المرتب الاساسى شاملا لاعانة الغلاء .

وقد اعتمدت هيئة التحكيم فى اصدار هذا القرار على اسباب منها أن المشرع رأى استثناء من احكام قانون موظفى الدولة عدم تقيد اللجنة بالنظم والتعليمات المالية فى تعيين الموظفين لاعتبارات تتعلق بالصالح العام وتتفق وما تقوم به اللجنة من عمليات ذات صفة تجارية هامة تتطلب تحديد المسؤولية وسرعة البت وقد سارت اللجنة منذ انشائها على عدم التقيد بالنظم الحكومية واجراءاتها فيما يتعلق بعمالها وموظفيها ثم صدرت فتوى مجلس الدولة فى سنة ١٩٥٤ التى أقرت هذا الوضع وتطبيق قانون عقد العمل الفردى على هؤلاء العمال والمستخدمين .

وان هذه اللجنة لا تزال ماضية فى اعمالها التى شكلت من أجل القيام

بها وهو ما يقضى الاستمرار في عدم تقيدها بالنظم المالية الخاصة بالموظفين والمستخدمين لنفس الاعتبارات السالفة الذكر لذلك ترى الهيئة عدم تقييد اللجنة أيضا بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ مستوحية في ذلك روح التشريع والغرض الذي أغفيت من أجله من التقييد بتلك النظم المالية ومن حيث أن الطرفين متفقان على نظام العمل في اللجنة جرى باضطراد على جعل ساعات العمل الفعلية ست ساعات وأن ما يزيد على ذلك يعتبر عملا اضافيا يصرف عن كل ساعة منه أجر ساعة كاملة شاملة إعانة غلاء المعيشة - وترى الهيئة أن هذا الاتفاق ملزم للجنة مما يتعين عليها معه الاستمرار في اتباعه وتنفيذه مادام هو أكثر فائدة للعمال وليس فيه ما يخالف القانون .

ومن حيث أن هذا القرار يتنافى مع الرأي الذي استقرت عليه الجمعية العمومية على ما قسمناه آنفا (١) اذ يقضى باستبعاد تطبيق أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه على موظفي اللجنة وعمالها وهو ما يخالف أيضا صريح نص المادة ٥ من القانون المشار اليه اذ تنص على أنه : يقصد بالموظف في تطبيق أحكام هذا القانون الموظفون والمستخدمون والعمال الدائمون أو المؤقتون بالحكومة أو بالهيئات والمؤسسات العامة » .

ومن حيث أنه لا وجه للتحدي بما تضمنه القرار الصادر بإنشاء اللجنة من عدم تقيدها بنظم التعمين للموظفين والمستخدمين - ذلك أن هذا النص وإن كان نتيجة منطقية لمنح اللجنة شخصية معنوية مستقلة وهو ما أكدته المادة ١٣ من قانون المؤسسات العامة رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ ، إلا أنه وقد تعارض مع صريح نص المادة ٥ من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه . فإن حكم هذه المادة هو الذي يجب اعماله في هذا الخصوص على أساس القاعدة التي تقضى بأن الخاص يقيد العام ، وأن اللاحق ينسخ السابق فنص المادة ٥ من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن الاجور الاضافية يعتبر قانونا خاصا بالنسبة الى المادة ١٣ من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ التي تضع قاعدة عامة تقضى بعدم تقييد المؤسسات العامة بنظم التوظيف المعمول بها بالنسبة الى موظفي الحكومة اذ يفصح المشرع في القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه عن رغبته في الخروج عن تلك القاعدة العامة فيشمل بالقيود الذي أورده فيها يتعلق بالاجور الاضافية موظفي المؤسسات العامة الى جانب موظفي الدولة ، كما يعتبر القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ لاحقا للقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ . ومن ثم يلغى منه ما يتعارض مع أحكامه .

ومن حيث أنه فضلا عن ذلك فإنه ينبغي على اعتبار لجنة القطن المصرية مؤسسة عامة واعتبار موظفيها موظفين عموميين أن يتمتع الاختصاص بالفصل في المنازعات الخاصة بمرتبات موظفي اللجنة وعمالها لمجلس الدولة

بهيئة قضاء ادارى دون غيره اذ تنص المادة ٨ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة على أن « يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون غيره بالفصل فى المسائل الآتية : - (أولا) (ثانيا) المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم » ومن ثم فإن القرار الصادر من هيئة التحكيم بمحكمة استئناف الاسكندرية فى النزاع القائم بين نقابة مستخلصى لجنة القطن المصرية وعمالها وبين ادارة اللجنة على الاجر المستحق عن ساعات العمل الاضافية هذا القرار يكون قد صدر من محكمة غير مختصة ولائيا بنظر النزاع اذ يعتبر هذا النزاع نزاعا خاصا بالمرتبات المستحقة لموظفين عموميين مما يدخل أصلا فى ولاية القضاء الادارى دون ولاية القضاء المدنى .

٩٣٤ (١٩٦١/١٢/١٠)

٨٨٨ - مؤسسات عامة - قرارات هيئة التحكيم بمحاكم الاستئناف فى شأن الاجور الاضافية للمستقلى لموظفيها وعمالها - مدى حييتها امام لجنة القطن المصرية - لا حجية لها ويكون ما ادته تنفيذا لها باطلا ومن حقها استرداده .

ان المادة ٤٠٥ من القانون المدنى تنص على أن « ١ - الاحكام التى حازت قوة الامر المقضى تكون حجة بما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دلائل ينقض هذه القرينة ولكن لا تكون لتلك الاحكام هذه الحجية الا فى نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتعلق بذات الحق محلا وسببا . ٢ - ولا يجوز للمحكمة أن تأخذ بهذه القرينة من تلقاء نفسها » .

ومفاد هذا النص أن للحكم حجية فيما بين الخصوم وبالنسبة الى ذات الحق محلا وسببا فيكون للحكم حجة فى هذه الحدود حجية لا تقبل الدخض ولا تتزحزح الا بطريق من طرق الطعن فى الحكم ومن ثم يتمتع عالى الخصوم طرح النزاع بينهم من جديد ومتى صدر حكم ولو كان حكما ابتدائيا غاييا ، وجب على الخصوم احترامه فلا يجوز قبولها بل تدفع بحجة الامر المقضى ويطلب الحكم بعدم جواز سماعها لسبق الفصل فيها . ويشترط فى الحكم لكى يحوز حجية الامر المقضى به ثلاثة شروط :

اولا - أن يكون حكما قضائيا .

ثانيا - أن يكون حكما قطعيا .

ثالثا - أن يكون التمسك بالحجية فى منطوق الحكم لا فى اسبابه .

والشرط الاول يقتضى أن يصدر الحكم من جهة قضائية لها ولاية فى الحكم الذى مصدرته فإن لم تكن للمحكمة ولاية لم يكن لحكمها حجية الامر

المقضى والجهات القضاء الاخرى أن تمتنع عن تنفيذه اذا طلب اليها ذلك ولا تتقدم به في قضائها ولا تمتنع عن اعادة نظر الدعوى اذا جددت ادلائها ورات أنها هي المختصة بالحكم فيها ومن ثم لا تثبت حجية الامر للمقضى لحكم صدر من محكمة مدنية في مسألة تدخل في ولاية قضاء الاحوال الشخصية ولا لحكم صدر من محكمة مدنية في حالة تدخل في ولاية القضاء الادارى .

ومن حيث أنه ينبغي على ما تقدم أن القرار الصادر من هيئة التحكيم بمحكمة استئناف الاسكندرية في النزاع الذي كان قائما بين نقابة مستخدمى لجنة القطن المصرية وعمالها وبين ادارة اللجنة على الاجر المستحق عن ساعات العمل الاضافية هذا القرار لا حجية له لأنه صدر من محكمة انتفت ولايتها بالنسبة الى هذا النزاع ومن ثم يحق لادارة اللجنة أن تمتنع عن تنفيذه واذا كانت قد نفذته فان هذا التنفيذ يكون باطلا ويحق لها أن تسترد من العمال والموظفين ما صرف اليهم من أجر يزيد على الحدود التي رسمها القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه .

(١٩٦١/١٢/١٠) ١٣٤

٨٨٩ - مؤسسات عامة - موظفو لجنة القطن المصرية - الاجور الاضافية المستحقة لهم - تجاوز النسب والحدود المقررة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالاجور الاضافية - وجوب استرداد ما صرف زيادة .

يترتب على القول بأن القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالاجور الاضافية واجب التطبيق على موظفى لجنة القطن وعمالها أن الاجور الاضافية التي كانوا يتقاضونها منذ العمل بأحكام القانون المشار اليه يجب أن تحدد وفقا للنسب التي عينها ، وكل مبلغ صرف زيادة عن الحدود التي عينها القانون المشار اليه يتعين استرداده . وقد نظمت هذا الرد أحكام المادة ٨ من ذلك القانون التي تنص على أنه « كل مخالفة لاحكام المواد الاولى والثانية والثالثة يعاقب مرتكبها بالفصل من الوظيفة ويصدر قرار الفصل من الجهة التابع لها شاغل الوظيفة العامة هذا علاوة على استرداد جميع المبالغ التي صرفت بغير وجه حق أو خصمها مما هو مستحق للموظف » ، ومفاد هذا النص أن المبالغ التي تصرف للموظف علاوة على النسبة التي عينها القانون يتعين استردادها منه وبين القانون طريقة استردادها وهي خصمها مما هو مستحق للموظف .

ومن حيث أنه لا وجه للتحجى بأن ما صرف الى هؤلاء الموظفين والعمال قد صرف اليهم بحسن نية ذلك أن حسن النية لا يشفع لهم في هذا المقام الا أنه يعفيهم من العقوبة الواجب تطبيقها عليهم والتي تقضى بها المادة ٨ مאלفة الذكر ، اذ ينتفى بثبوت حسن النية القصد من ارتكاب تلك المخالفة .

(١٩٦١/١٢/١٠) ١٣٤

٨٩٠ ~ سريان احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بالنسبة للاجور الاسفلية التي
تصرف لعمال اليومية .

من حيث أن الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧
في شأن الاجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون
علاوة على مرتباتهم الاصلية معدلة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ تقضي بأنه
« فيما عدا حالات الاعارة خارج الجمهورية لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه
الموظف من أجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته أو مكافآته الاصلية لقاء
الاعمال التي يقوم بها في الحكومة أو في الشركات أو في الهيئات أو في
المجالس أو اللجان أو في المؤسسات العامة والخاصة على ٣٠٪ (ثلاثين في
المائة) من الماهية أو المكافأة الاصلية . على ألا يزيد ذلك على ٥٠٠ جنية
(خمسمائة جنية) في السنة » .

ومؤدى هذا النص أنه لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من
أجور ومرتبات ومكافآت لقاء الاعمال التي يؤديها في الحكومة أو في القطاع
العالم أو في المؤسسات الخاصة عن الحدين المشار اليهما ، وقد جاء النص من
العموم والشمول بحيث يشمل الاجور والمكافآت التي يتقاضاها الموظف لقاء
الاعمال التي تعتبر امتدادا لعمله الاصلى أو في غير الوزارة أو المصلحة أو
الادارة التي يتبعها .

وعلى ذلك فلا يجوز قصر تطبيق احكام هذا القانون على الاعمال التي
يؤديها الموظف في غير الوزارة أو المصلحة الادارية التي يتبعها لان ذلك يكون
تخصيصا لاحكامه بشئ مخصص من نصوصه .

ومن حيث أن المادة الخامسة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ تنص على
أنه « يقصد بالموظف في تطبيق احكام هذا القانون ، الموظفون والمستخدمون
والعمال الدائمون أو المؤقتون بالحكومة أو بالهيئات والمؤسسات العامة ،
ويعتبر في حكم الموظف في هذا الشأن أعضاء مجالس الادارة والاعضاء
المنتدبون والمدبرون في الشركات المساهمة وأولئك الذين يعينون كممثلين
أو مندوبين للحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة » .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى وجوب مراعاة
على الفئات التي حددها وتشمل جميع العاملين بالحكومة والهيئات العامة سواء
كان من الموظفين أو العمال دائمين منهم أو مؤقتين .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى وجوب مراعاة
الحد الاقصى المنصوص عليه في القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وذلك بالنسبة
للمكافآت عن الاعمال الاضافية المستحقة لعمال اليومية .

٤ - اعارة ونسب

٨٩٦ - العامل المعار أو المنتدب يستحق المزايا المقررة للوظيفة المعار أو المنتدب اليها سواء تقرر له زيادة في راتبه الاساسى مقدارها ١٠٪ من راتبه الاصلى ام لم تقرر - اساس ذلك من نص المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ للتشجيع اليه - اعارة الحد الاقصى المقرر بالمادتين الثانية والثالثة من هذا القرار ، وكذلك الحد الاقصى المقرر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ .

أن المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ نصت على أن « تكون اعارة العاملين أو نديهم فى الداخل الى وظيفة تماثل وظيفتهم الاصلية فى الدرجات المالية ، وفى هذه الحالة يتقاضى العامل مرتبا يعادل راتبه فى الوظيفة الاصلية » .

ومع ذلك يجوز أن تكون الاعارة أو النسب الى وظيفة تعلو بدرجة واحدة وظيفته الاصلية وفى هذه الحالة لا يجوز أن يترتب على الاعارة أو النسب زيادة فى المرتب الاساسى للعامل تجاوز ١٠٪ منه .

وفى كلتا الحالتين يمنح العامل المزايا المقررة للوظيفة المعار أو المنتدب اليها » .

ومما تقدم يتضح أن الاصل هو عدم جواز اعارة أو نسب العاملين فى الداخل الا الى مثل وظائفهم الاصلية من حيث الدرجات المالية وفى هذه الحالة لا يجوز أن يتقاضى العامل المعار أو المنتدب مرتبا أصليا يجاوز مرتبه الاساسى فى الجهة المعار أو المنتدب منها .

وقد اجاز المشرع أن تكون الاعارة أو النسب الى وظيفة تعلو فى الدرجة المالية درجة واحدة عن درجته فى الوظيفة الاصلية المعار أو المنتدب منها ، على ألا يجاوز الراتب الاساسى للعامل المعار أو المنتدب ١٠٪ من راتبه الاساسى وفى وظيفته الاصلية .

كما اتضح أن ما وضعته المادة الرابعة سالفة الذكر من قيود على الاعارة والنسب إنما تتناول الراتب الاساسى وحده دون المزايا المقررة للوظيفة المعار أو المنتدب اليها .

ويتفرغ من ذلك أن العامل المعار أو المنتدب يستحق المزايا المقررة للوظيفة المعار أو المنتدب اليها سواء تقرر له زيادة فى راتبه الاساسى مقدارها ١٠٪ من راتبه الاصلى إذا كانت الاعارة لوظيفة تعلو درجتها المالية على درجة وظيفته الاصلية أو لم تقرر له هذه المزايا إذا كانت الاعارة لوظيفة تماثل وظيفته الاصلية .

كما أنه لا يجوز أن تتجاوز البدلات والاجور والمكافآت التي يسرى عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ سالف الذكر على مبلغ ٥٠٠ جنية في السنة بالتطبيق للمادة الثالثة من هذا القرار التي تنص على أنه « لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه العامل من البدلات والاجور والمكافآت التي يسرى عليها أحكام هذا القرار على مبلغ ٥٠٠ جنية في السنة » والبدلات والاجور والمكافآت التي يسرى عليها هذا القرار هي التي تنص عليها المادة الاولى منه وهي :

(أ) البدلات والاجور والمكافآت التي تمنح للعامل الحاصل على مؤهل معين ويقوم بمهنة معينة تتفق مع هذا المؤهل .

(ب) البدلات والاجور والمكافآت التي تمنح لمن يقوم بأعباء عمل معين ذي خطورة أو صعوبة معينة .

(ج) البدلات والاجور والمكافآت التي تمنح للعامل بسبب أدائه الوظيفة في مكان جغرافي معين .

(د) الاجور والمكافآت الإضافية .

(هـ) المكافآت التشجيعية والخاصة .

(و) مكافآت عضوية وبدلات حضور اللجان والمجالس على اختلاف أنواعها .

(ز) المبالغ التي يتقاضاها العاملون المنتدبون أو المعارون في الداخل علاوة على مرتباتهم الاصلية .

وبمراعاة المادة الثانية من القرار ذاته التي تنص على أنه « لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه العامل من البدلات والاجور والمكافآت المنصوص عليها في البندين (أ ، ب) من المادة السابقة على مبلغ ٣٦٠ جنيها في السنة .

كل هذا بمراعاة ما نص عليه القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بأنه لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من أجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ما هيته أو مكافآته الاصلية لقاء الاعمال التي يقوم بها في الحكومة أو في الشركات أو الهيئات أو في المجالس أو في اللجان أو في المؤسسات العامة أو الخاصة على ٣٠٪ من الماهية أو المكافأة الاصلية .

(١٠٤٣) ١٩٦٦/١٠/٥

مجازاة الراتب الاساسى للعامل للنتدب ١٠٪ من راتبه الاساسى فى وظيفته الاصليه - هذا الحكم يقتصر على التندب الكامل دون التندب بعض الوقت فى غير اوقات العمل الرسمية .

ان مفاد نص المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ ، ان الاصل هو عدم جواز اعارة او تندب العاملين فى الداخل الا الى مثل وظائفهم الاصليه من حيث الدرجات المالية وفى هذه الحالة لا يجوز أن يتقاضى العامل المعار أو المنتدب أثناء الاعارة أو التندب راتبا أصليا يجاوز راتبه الاساسى فى وظيفته الاصليه .

وقد أجاز المشرع أن تكون الاعارة أو التندب الى وظيفة تعلو فى الدرجة المالية درجة واحدة عن الوظيفة الاصليه ، المعار أو المنتدب منها على أن لا يجاوز الراتب الاساسى للعامل المعار أو المنتدب ١٠٪ من راتبه الاساسى فى وظيفته الاصليه .

وغنى عن البيان أن هذا الحكم الاخير يقتصر على التندب الكامل الذى لا يقوم فيه العامل المنتدب بأعباء وظيفته الاصليه بل يقوم فى اوقات العمل الرسمية بأعباء وظيفته فى الجهة المنتدب اليها ، أما التندب بعض الوقت حيث يقوم العامل فى وقت العمل الرسمى بأعباء وظيفته ويقوم بالعمل فى غير هذه الاوقات بأعباء الوظيفة المنتدب اليها بعض الوقت فانه لذلك يستحق أجرا اضافيا على ما كلف به من عمل بالجهة المنتدب اليها دون باقى الميزات المقررة للمعارين أو المنتدبين انتدابا كاملا طول الوقت .

وذلك كله مع مراعاة باقى أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ وتنص المادة الثانية منه على أنه « لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه العامل من البدلات والاجور والمكافآت المنصوص عليها فى البندين (أ ، ب) من المادة السابقة على مبلغ ٣٦٠ جنيها فى السنة » وتنص المادة الثالثة على أنه « لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه العامل من البدلات والاجور والمكافآت التى يسرى عليها هذا القرار على مبلغ ٥٠٠ جنية فى السنة » .

كما لا يجوز أن يجاوز مجموع ما يتقاضاه العامل من أجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته الاصليه على ٣٠٪ من الماهية أو المكافاة الاصليه بالتطبيق للمفكرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى :

ثولا : سريان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه على المنتدبين بعض الوقت من العاملين المخاطبين بأحكامه ولا تسرى عليهم

احكام المادة الرابعة من القرار ذاته وذلك مع مراعاة احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر .

ثانيا : استحقاق ٠٠٠٠ المستشار المساعد بإدارة قضايا الحكومة الاجر الاضافي المقرز له وقدره ٢٥٪ من راتبه الاصل عن ندره في غير اوقات العمل الرسمية للقيام بأعمال مدير عام الشئون القانونية بالمؤسسة بمراعاة ما تقدم .

١٠٠٠ (١٩٦٦/١٠/١٦)

٥ - استرداد المبالغ المنصرفة زيادة عن النسب المقررة

٨٩٣ - تجاوز النسبة والحدود المقررة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالاجور الاعشائية - وجوب استرداد ما صرف زيادة وفقا للمادة ٨ من هذا القانون .

يترتب على القول بأن القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالاجور الاعشائية واجب التطبيق على موظفي لجنة القطن وعمالها أن الاجور الاعشائية التي كانوا يتقاضونها منذ العمل بأحكام القانون المشار اليه يجب أن تتحدد وفقا للنسب التي عينها ، وكل مبلغ صرف زيادة عن الحدود التي عينها القانون المشار اليه يتعين استرداده وقد نظمت هذا الرد أحكام المادة ٨ من ذلك القانون التي تنص على أن « كل مخالفة لأحكام المواد الاولى والثانية والثالثة يعاقب مرتكبها بالفصل من الوظيفة ويصدر قرار الفصل من الجهة التابع لها شاغل الوظيفة العامة هذا علاوة على استرداد جميع المبالغ التي صرفت بغير حق أو خصمها مما هو مستحق للموظف » ومفاد هذا النص أن المبالغ التي صرفت للموظف علاوة على النسبة التي عينها القانون يتعين استردادها منه وبين القانون طريقة استردادها وهي خصمها مما هو مستحق للموظف .

ومن حيث أنه لا وجه للتحدث بأن ما صرف لهؤلاء الموظفين والعمال قد صرف اليهم بحسن نية ذلك أن حسن النية لا يشفع لهم في هذا المقام الا أنه يعفيهم من العقوبة الواجب تطبيقها عليهم والتي تقضى بها المادة ٨ سالف الذكر ، إذ ينفي ثبوت حسن النية القصد من ارتكاب تلك المخالفة .

٩٣٤ (١٩٦٦/١٢/١٠)

٨٩٤ - استرداد المبالغ المنصرفة زيادة عن النسب المقررة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالاجور الاعشائية - سقوطه بغض ٣ سنوات من التاريخ علم الادارة .

ان تقادم الحق في المطالبة باسترداد المبالغ المنصرفة زيادة عن النسب

المقررة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالاجور الاضافية يخضع لحكم المادة ١٨٧ من القانون المدني التي تنص على أن « تسقط دعوى استرداد ما دفع بغير حق بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه في الاسترداد وتسقط الدعوى كذلك في جميع الاحوال بانقضاء خمس عشرة سنة من اليوم الذي نشأ فيه هذا الحق » ومن ثم فإن تقادم الحق في المطالبة بهذه المبالغ يسقط بمضى ثلاث سنوات من تاريخ علم اللجنة بحقها في الاسترداد وهو تاريخ ابلاغها بهذه الفتوى وخمس عشرة سنة من تاريخ نشوء هذا الحق وهو تاريخ تطبيق القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ الملشار اليه في جميع الاحوال .

١٣٤ (١٩٦١/١٢/١٠)

(ز) حله الاصلي

٨٩٥ - القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ - نصه على عدم جواز زيادة ما يتقاضاه رئيس او عضو مجلس الادارة او العضو المنتدب او أى شخص يعمل في هيئة او مؤسسة عامة او شركة او جمعية عن خمسة آلاف جنيه سنويا - سريان هذا الحكم سواء اكانت هذه المبالغ مقابل ما يؤديه الشخص من عمل او اعمال متعده في جهة واحدة او اكثر من جهة .

ان القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز زيادة ما يتقاضاه رئيس او عضو مجلس الادارة او العضو المنتدب او أى شخص يعمل في هيئة او مؤسسة عامة او شركة او جمعية عن خمسة آلاف جنيه سنويا - ينص في المادة الاولى منه على أنه « لا يجوز أن يزيد على خمسة آلاف جنيه (خمسين ألف ليرة) سنويا مجموع ما يتقاضاه رئيس مجلس الادارة او عضو مجلس الادارة او أى شخص يعمل في أى هيئة او مؤسسة عامة او شركة او جمعية بصفته موظفا او مستشارا او بأى صفة أخرى سواء بصفتها اليه المبالغ بصفة مكافأة او راتب او بدل حضور او بدل تمثيل او بأى صورة أخرى ويبطل كل تقدير يتم على خلاف ذلك » .

وبين من هذا النص أنه يشترط لاعمال حكمه أن يكون تمت شخص يعمل رئيس مجلس ادارة او عضو مجلس ادارة منتدب او غير منتدب او يقوم بعمل موظف او مستشار او أى عمل آخر ، وأن تؤدي الاعمال المشار اليها في هيئة او مؤسسة عامة او شركة او جمعية وأن تصرف الى الشخص - الذي يؤدي عملا من هذه الاعمال ومقابل أدائه - مبالغ تتخذ صفة المرتب او المكافأة او بدل الحضور او بدل التمثيل او أية صفة أخرى وأيا كانت الصورة التي تدفع اليه بها تلك المبالغ . فافذا ما تحققت الشروط سالفة الذكر وجب اعمال حكم النص المذكور فلا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه أى من الاشخاص

المذكورين من المبالغ المشار اليها على خمسة آلاف جنيه سنويا ويقع باطلا كل تقدير يجاوز ذلك فلا يعتد به .

والمستفاد من ورود نص المادة الاولى من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر في صيغة مطلقة أن حكم هذا النص ينطبق في جميع الحالات سواء أكان - الشخص يؤدى الى احدى الجهات المذكورة فيه عملا واحدا أو أعمالا متعددة وسواء كان الشخص يعمل في جهة واحدة أو في أكثر من جهة . وعلى ذلك فلا يجوز - طبقا لحكم هذا النص - أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الشخص من المبالغ المشار اليها على خمسة آلاف جنيه سنويا سواء كانت هذه المبالغ مقابل ما يؤديه من عمل أو أعمال متعددة في جهة واحدة أو في أكثر من جهة . ذلك أن القول بأن حظر مجاوزة الخمسة آلاف جنيه سنويا مقصور على مجموع المبالغ التي يتقاضاها الشخص من جهة واحدة من تلك الجهات هو تقييد للنص في مورد الاطلاق يصطدم مع الحكمة التي تفيها المشرع ، والتي أفصح عنها في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ والتي جاء فيها أنه « كان من مظاهر هذا التباعد (الاجتماعى) أن استطاعت فئات قليلة من أبناء الامة أن تحصل من وراء عملها في الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو الجمعيات على مزايا مالية ضخمة وغير معقولة ولا تتناسب في الاعم الاغلب من الاحوال مع ما تقدمه من عمل ولم تتخذ هذه المزايا المالية شكل الراتب فحسب بل تعددت صورها واتخذت اشكالا مختلفة كبذل الحضور وبدل التمثيل ولقد كان استمرار هذا الوضع منافيا لمبادئ العدالة الاجتماعية ومقوضا لمعناها ومرماها ولذلك كان من الضروري فرض حد أقصى لتلك المزايا المالية حتى تظل دائما في الحدود المعقولة » .

ولا يسوغ الاستشهاد بما جاء في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ من أن نص المادة الاولى من هذا القانون « قد حظر على أى شخص يعمل باحدى الجهات التي حددها أن يزيد مجموع ما يتقاضاه سنويا على خمسة آلاف جنيه وذلك إيا كانت الصفة التي يعمل بها بتلك الجهة وأيا كانت الصورة التي تدفع إليه بها بتلك المبالغ » إذ أن ذلك لا يدل - بنفاته - على أن الحد الاقصى المقرر بنص المادة الاولى من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ خاص بما يحصل عليه الموظف من جهة واحدة ذلك أنه لم يرد بالمذكرة الايضاحية أن النص قد حظر على أى شخص يعمل باحدى الجهات التي حددها أن يزيد مجموع ما يتقاضاه سنويا - من تلك الجهة - على خمسة آلاف جنيه بل ورد اللفظ عاما بالنسبة الى مجموع ما يتقاضاه الشخص سواء من الجهة التي يعمل بها أصلا أو من أية جهة أخرى بأية صفة وأية صسورة للمبالغ التي تدفع إليه .

كما لا يسوغ الاستناد الى ما ورد بعجز المادة الاولى من القانون المذكور

من النص على أن « يبطل كل تقدير يتم على خلاف ذلك » للقول بأنه يقتصد بذلك تقدير ما يحصل عليه الموظف من جهة واحدة إذ أن هذا النص إنما يقتصد به بطلان كل تقدير للمبالغ المستحقة الصرف للشخص وعدم الاعتداد بهذه التقدير إذا جاوز به الشخص حد الخمسة آلاف سواء كانت المبالغ مستحقة الصرف من جهة واحدة أو من عدة جهات .

ولا وجه للقول بأن صدور القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ بقصر تعيين أى شخص على وظيفة واحدة يؤكد أن القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ خلاص بوضع حد أقصى لما يحصل عليه الموظف من جهة واحدة ذلك أن الجمعية العمومية للقسم الاستشاري قد استقرت - فى صدد تفسير أحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر - على أنه يجوز للشخص أن يقوم - بالإضافة الى عمل وظيفته الاصلية - بأى عمل آخر إذا كان هذا العمل لا تتوافر فيه عناصر الوظيفة بأن كان عملاً عارضاً أو مؤقتاً - كما فى حالة الندب . وعلى ذلك فإنه حتى فى ظل تطبيق أحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ يجوز للشخص أن يعمل فى أكثر من جهة واحدة وأن يتقاضى من تلك الجهات مبالغ لقاء عمله إنما يخضع فى ذلك لقيد الحد الاقصى لما يجوز أن يتقاضاه سنوياً من مجموع المبالغ المشار إليها .

ولا يغير مما تقدم أن اعمال أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ - على النحو سالف الذكر - قد يعطل اعمال أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية ذلك أن اعمال أحكام القانون الاول لا يعطل من اعمال أحكام القانون الثانى إلا فى حدود ما يجاوز الحد الاقصى المنصوص عليه فى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ (خمسة آلاف جنيه سنوياً) من الاجور والمرتبات والمكافآت الاضافية التى يتقاضاها الموظف طبقاً لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ والقاعدة أن القانون اللاحق يعطل أحكام القانون السابق فيما تتعارض فيه أحكام كل من القانونين .

وأخيراً فلا وجه للاستناد الى أن القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ يفرض ضريبة عامة على الارباد قد تكفل ببيان الحد الاقصى لمجموع ايرادات أى شخص ذلك أن لكل من هذا القانون والقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ مجال اعماله الخاص به ، كما وأن القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المذكور إنما يتناول ايرادات الشخص من جميع مصادرها سواء أكانت ايرادات رؤوس أموال منقولة أو أرباح تجارية أو صناعية أو أرباح مهن حرة أو كسب عمل وغيرها فى حين أن القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ إنما يتناول ايرادات الشخص من العمل فحسب .

ولما كانت المادة ٢ من لائحة المراقبة على عمليات النقد الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن تشكل لجنة عليا للنقد من أعضاء

معينين من بينهم وكيل محافظ البنك المركزى المصرى الذى يصرف له بدل حضور عن جلسات تلك اللجنة بواقع خمسة جنيهات عن كل جلسة ولا كان ما يصرف الى السيد المذكور من البنك - كمرتب وبدل تمثيل - يبلغ خمسة آلاف جنيه سنويا ومن ثم فانه تطبيقا لحكم القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ سلكه الذكر - لا يسوغ للسيد وكيل محافظ البنك المركزى أن يحصل على بدل الحضور المقرر لاعضاء اللجنة العليا للنقد ، اذا ترتب على حصوله على هذا البديل أن جاوز مجموع ما يتقاضاه سنويا مبلغ خمسة آلاف جنيه .

٦ (١٨ / ١٢ / ١٩٦٣)

٨٩٦ - نظام مشاركة العمال فى الربح المقر بموجب احكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ - هو احد أنظمة الاجر الجماعى - نصيب العمال فى الارباح يعتبر جزءا من أجورهم - اثر ذلك : دخوله فى النسخ الاقصى للنصوص عليه فى المادة الاولى من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ - نقات علاج العاملين وعائلاتهم لا تدخل فى النسخ الاقصى المشار اليه .

ان البند ٥ من المادة ١٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات المساهمة معدلا بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ يقضى بأن « يحتسب من الارباح الصافية للشركة ٥٪ تخصص لشراء سندات حكومية ويوزع الباقي على الوجه الآتى :

(أ) ٧٥٪ توزع على المساهمين .

(ب) ٢٥٪ تخصص للموظفين والعمال ويكون توزيعها على النحو التالى :

١ - ١٠٪ توزع على الموظفين والعمال عند توزيع الارباح على المساهمين ويتم التوزيع طبقا لقواعد عامة يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

٢ - ٥٪ تخصص للخدمات الاجتماعية والاسكان طبقا لما يقرره مجلس ادارة الشركة بالاتفاق مع نقابة عمال الشركة .

٣ - ١٠٪ تخصص لخدمات اجتماعية مركزية للموظفين والعمال وتحدد كيفية التصرف فى هذه المبالغ وأداء الخدمات والجهة الادارية التى تتولاها أو تصرف فيها بقرار من رئيس الجمهورية .

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية تخصيص بعض المبالغ المتحصلة من هذه النسبة للتوزيع على العاملين فى بعض الشركات التى لا تحقق أرباحا أو تحقق أرباحا قليلة لأسباب لا ترجع الى عدم كفاءة فى التشغيل أو الى تراخ

من العاملين في الشركة ، ويكون للتخصيص في كل حالة على حدة بناء على عرض الوزير المختص » .

وبما أن المادة ٦٤ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن « يكون للعاملين بالشركة نصيب في الأرباح التي يقرر توزيعها على المساهمين وتحدد نسبة وقواعد توزيعه واستغلاله بقرار من رئيس الجمهورية » .

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية تخصيص جزء من نصيب العاملين في الأرباح لتوزيعه على العاملين في بعض الشركات التي لا تحقق أرباحا أو تحقق أرباحا قليلة لأسباب خارجة عن إرادتهم ، ويكون للتخصيص في كل حالة على حدة وبناء على عرض الوزير المختص » .

وبين ما تقدم أن المشرع أخذ بنظام منساطر العمال في الربح على نحو عام وشامل بالنسبة لشركات المساهمة ، وهذا النظام حيث يحصل العمال علاوة على أجورهم مقدرة كالعتاد بالزمن أو القطعة على حصة الأرباح هو أحد أنظمة الأجر الجماعي الذي ينظر فيه إلى العمال كجماعة تساهم في الإنتاج ويجب أن تفيد من ثمراته ويكون اشتراك العمال في الأرباح بنسبة أجورهم التي يتفاوضونها خلال السنة ، وينقطع استحقاق العامل لهذه الحصة بانتهاء خدمته في الشركة ، وبهذه المثابة يستحق العمال هذا النصيب في الأرباح بوصفهم عمالا في الشركة وباعتباره جزءا من أجورهم وهو ما سبق أن ارتأته الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بجلستها المنعقدتين في ٢٧ من مارس سنة ١٩٦٣ و ٣ من أغسطس سنة ١٩٦٦ .

وتأسيسا على ما تقدم فإن نصيب العمال للنقد في أرباح شركات المساهمة يدخل في الحد الأقصى المنصوص عليه في المادة الأولى من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز زيادة ما يتقاضاه رئيس أو عضو مجلس الإدارة أو العضو المنتدب أو أي شخص يعمل في أي هيئة أو مؤسسة عامة أو شركة أو جمعية عن خمسة آلاف جنيه سنويا والتي تنص على أنه :

« لا يجوز أن يزيد على خمسة آلاف جنيه سنويا ما يتقاضاه رئيس مجلس الإدارة أو عضو مجلس الإدارة المنتدب أو عضو مجلس الإدارة أو أي شخص يعمل في أي هيئة أو مؤسسة عامة أو شركة أو جمعية بصفته موظفا أو مستشارا أو بأي صفة أخرى ، سواء صرفت إليه المبالغ بصفة مكافأة أو رأب أو بدل تمثيل أو بأي صورة أخرى ، ويبطل كل تقدير يتم على خلاف ذلك » . إذ أن هذا النص من العموم والشمول بحيث يشمل كل ما يتقاضاه رؤساء أو أعضاء مجالس إدارة الشركات أو العاملين بها بأي صورة كانت .

أما المبالغ التي تنفقها شركة النصر للأجهزة الكهربائية والإلكترونية في رعاية العاملين وعائلاتهم طبيا وصحيا فلا تدخل في الحد الأقصى سالف الذكر

اذ أن حصول العاملين على هذه الخدمات ليس من قبيل المزايا المالية التي تخضع وحدها لاحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر في ضوء مذكرته الايضاحية التي يستفاد منها أن هذا القانون قد شرع لوضع حد أقصى للمزايا المالية التي يحصل عليها العاملون بتلك الجهات نتيجة لعملهم بها .

(١٠٦٥ / ١٠ / ١٩٦٦)

٨٩٧ - اجر - الحد الاقصى المنصوص عليه في القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ - لا
يتغير بعد العمل بلانحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٣ بالنسبة الى الحد الاقصى للاجر السنوي وبمثل التمثيل للقرنين رئيس مجلس الادارة .

لا يتغير الحد الاقصى المنصوص عليه في القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر بعد العمل بلانحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٣ التي جاء بالملف المرافق لها أن الاجر السنوي الاساسي للرئيس مجلس الادارة ١٢٠٠ - ٢٠٠٠ جنيه وأن الحد الاقصى لبديل التمثيل المقرر له ١٠٠٪ من الاجر الاصيل . ذلك أن هذه اللانحة قد وضعت حدا أقصى للمرتب وكذا لبديل التمثيل ولم تتعرض لغير ذلك من مرتبات واجور ومزايا مالية أخرى مما شملها الحد الاقصى المنصوص عليه في القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ الواجب التطبيق بالنسبة لكل ما يتناوله العاملون من مزايا مالية (١) .

(١٠٦٥ / ١٠ / ١٩٦٦)

(ح) تحديد اجر العاملين في القطاع العام

راجع ايضا : ترتيب وتعادل الوظائف

٨٩٨ - مرتب المنة السنوية - المادة ٦٨٣ من القانون المدني والمادة ٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بشأن عقد العمل الارضى - نصهما على شمول الاجر كل منحة تعطى للعامل علاوه على الاجر اذا جرى العرف بمنحها - اعتبارها جزءا من اجور العاملين .

ان بنك مصر قبل تأميمه بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ شركة مساهمة من شركات القطاع الخاص تخضع علاقته بوظيفته وعماله لما تنظمه احكام قوانين العمال .

(١) لم يتغير هذا الوضع في ظل القرار الجمهوري رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ .

وقد نصت المادة ٦٨٣ من القانون المدني على أنه :
« تعتبر المبالغ الآتية جزءاً لا يتجزأ من الاجر تحسب في تعيين المنفذ
الجانز الحجز عليه :

١ -

٢ -

٣ - كل منحة تعطى للعامل علاوة على المرتب وما يصرف له جزء
امانته او مقابل زيادة اعبائه العائلية او ما شابه ذلك اذا كانت هذه المبالغ
مقررة في عقود العمل الفردية او لوائح المصنع او جرى العرف بمنحها حتى
اصبح عمال المصنع يعتبرونها جزءاً من الاجر لا تبرعا على أن تكون هذه المبالغ
معلومة المقدار قبل الحجز » .

وقد كانت المادة ٤ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٣ في شأن
عقد العمل الفردي تعيل الى المادة السابقة في تحديد الاجر اذ كانت تنص
على أن :

« يقصد بالاجر في تطبيق أحكام هذا القانون ما يتناوله العامل من أجر
ثابت مضافا اليه جميع ما يحصل عليه من المبالغ المشار اليها في المادتين
٦٨٣ و ٦٨٤ من القانون المدني » .

كما تنص المادة ٣ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة
١٩٥٩ على أنه :

« يقصد بالاجر في تطبيق أحكام هذا القانون كل ما يعطى للعامل لقاء
عمله مهما كان نوعه مضافا اليه جميع العلاوات أيا كان نوعها وعلى الاخص
ما يأتي :

١ -

٢ -

٣ - كل منحة تعطى للعامل علاوة على الاجر وما يصرف له جزء امانته
او كفائه او ما شابه ذلك اذا كانت هذه المبالغ مقررة في عقود العمل الفردية
او المشتركة او الانظمة الاساسية للعمل او جرى العرف بمنحها حتى اصبح
للعامل يعتبرونها جزءاً لا يتجزأ من الاجر لا تبرعا »

وبين من النصوص المتقدمة أن الاجر كما يشمل المبلغ الشهري او
الاسبوعي او اليومي الذي يعطى للعامل فانه يتضمن أيضاً ما يصرف له علاوة
على أجره من منح أو مكافآت وكذلك ما يتقاضاه جزء امانته أو كفائه من
المنح والمكافآت التشجيعية التي يجري رب العمل - سواء كان مؤسسة فردية

أو شركة - على منحها لموظفيه وعمله . ولم يشترط القانون لثبوت حق الموظفين والعامل في هذه المنح والمكافآت - إذا لم تكن مقرر في عقود العمل الفردية أو المشتركة أو الأنظمة الأساسية للعامل سوى أن يجري طهر ويستقر على صرفها بحيث يعتبرها العمل جزءا لا يتجزأ من الأجر لا تبرعا فيعملون عليها في ترتيب أحوالهم المعيشية ومواردهم المالية وعلى ذلك استقر الفقه والقضاء المدنيين .

والثابت من كتب البنك المرافقة أنه جرى - سواء قبل تأميمه بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ أو بعد التأميم - على صرف منحة سنوية لجميع موظفيه ومستخلصيه وعمله مقدارها ثلاثة شهور ونصف وذلك في شهر مارس من كل عام دون أن يعتد في صرفها بما تقدم عن الصاملين بالبنك من تقارير سنوية وبغير ارتباط برقم أرباحه ومن ثم تعتبر هذه المنحة جزءا لا يتجزأ من أجور العاملين في البنك طبقا للقانون .

وهذه النتيجة تظل قائمة بعد تأميم البنك باعتباره مؤسسة عامة يخضع العاملون بها في شئونهم الوظيفية لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فيما لم تنظمه القواعد المطبقة في شأن موظفي وعامل المؤسسة أعمالا للمادة ١٧ من قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الذي أثير الموضوع المعروض في ظل تطبيق أحكامه . ولما كان تحديد أجور العاملين في البنك على الوجه السابق يعتبر من القواعد المطبقة في شأنهم طبقا للنظم المعمول بها فيه عند تأميمه ومن ثم فإن هذا التحديد لا يستبعد بأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بعد هذا التأميم كما لا يستبعد بأحكام لائحة موظفي وعامل المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ لأن هذه اللائحة - طبقا للمادة الأولى من ذلك القرار - لا تسرى إلا على المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي والبنك المذكور وإن كان مؤسسة عامة إلا أنه ليس مؤسسة ذات طابع اقتصادي . وترتبا على ذلك تظل المنحة المشار إليها جزءا من أجور العاملين بالبنك طبقا لما سلف بيانه .

٥٩٣ (١٦٣/١/٨)

« تعليق »

راجع فيما يتعلق بتطور النظام القانوني لبنك مصر والقواعد الواجبة التطبيق على العاملين فيه حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٩٠٧ لسنة ٩ ق بجلسته ١١/٢٢/١٩٦٦ (مجموعة أحكام المحكمة الإدارية العليا الصادرة عن المكتب الفني بمجلس الدولة - السنة ١٢ ق ١٣ ص ١٢٨) .

ضمن الاجر - خروج للنتيجة السنوية وبدل الغلاء، وبجل الانتقال للقررة للعاملين بالمؤسسة من حساب الاجر للتدخل أساسا لتحديد اشتراكات التأمينات الاجتماعية - وجوب الاعتدال بالاجر الاصل وعوده .

أن المؤسسات العامة في الغالب مرافق عامة اقتصادية أو زراعية أو صناعية أو مالية أو تعاونية وإدارة المرافق العامة بطريق المؤسسة العامة هي فرع من طريق الإدارة المباشرة ومن نتائج ذلك أن تكون القرارات الصادرة من المؤسسة العامة هي قرارات إدارية وعمل المؤسسة يعتبرون موظفين عموميين وأموالها تكون ملكا للدولة - إذن كان ذلك مسلما بالنسبة إلى المؤسسات العامة إلا أن الأمر يختلف بالنسبة إلى الشركات التي أمنت وأصبحت تابعة لهذه المؤسسات العامة فهي رغم تأميمها وانتقالها إلى ملكية الدولة لا زالت شخصا من أشخاص القانون الخاص حتى ولو اتخذت شكل شركة مساهمة تمتلك الدولة جميع أسهمها وتكون أموالها أموالا خاصة - وتظل روابطها بالمتنفعين والغير خاضعة للقانون الخاص فتظل للشركة قانونا صفة التاجر .

ومن حيث أنه ينبغي على النظر السابق وعلى اختلاف المركز القانوني لكل من العاملين بالمؤسسات العامة والعاملين بالشركات سواء في ذلك شركات القطاع العام التي لا يصدق عليها تعريف المرفق العام أو شركات القطاع الخاص - ينبغي عليه اختلاف مفهوم الاجر بالنسبة إلى كل من العامل بالمؤسسة والعامل بالشركة (١) - فأجر العامل بالمؤسسة شأنه في ذلك شأن الاجر بالنسبة إلى الموظف العام فهو لا يتحدد بمفهومه في قانون العمل وإنما يتحدد هذا الاجر وفقا للمفهوم السائد في ظل النظام الملائحي فلا تدخل فيه أية ميزة نقدية أو عينية تعطى للعامل علاوة على أجره ، ذلك أنه لا يكسب ثمة حق في هذه الميزة مهما طال بها الزمن وإنما يجوز حرمانه منها في أي وقت بمقتضى التنظيم الملائحي هذا بعكس مفهوم الاجر بالنسبة إلى العاملين بالشركات .

هذا وإن قانون التأمينات الاجتماعية قد وضع أصلا لكي يسرى على علاقة العمل التي تنشأ في نطاق القانون الخاص وذلك بقصد حماية العامل في مواجهة رب العمل المستغل وتأمينه ضد العجز والشيخوخة وإصابات العمل وتعويضه الكافي العادل . وعدم تركه إلى رب العمل لكي يتفرد بتنظيم هذه المسائل بما يتفق ومصالحه الخاص مع إهدار صالح العامل باعتباره الطرف الضعيف في العلاقة العقدية - فمن ثم فهو لولي برعاية الشارع وحمايته وعلى

(١) أن هذه التفرقة قد زالت بصدور القرار الجمهوري رقم ٢٤٥٦ لسنة ١٩٦٢ ثم القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وسريانهما على العاملين بالمؤسسات العامة .

ذلك فقانون التأمينات الاجتماعية وقوانين اصابات العمل السابقة عليه لا تسرى على الموظف العام اذ تنحصر عن التطبيق على العلاقات التنظيمية بحسب الاصل حيث تنتفي العلة وهي حماية الموظف العام في مواجهة الدولة التي لا يجوز مطلقا مساواتها برب العمل اذ انها وضعت التشريعات اللازمة لتوفير الضمانات وحماية الموظف العام .

ولما كان كل من قانون التأمينات الاجتماعية وقانون العمل يواجهان بحسب الاصل العلاقة العقدية في نطاق القانون الخاص فمن ثم فاذا جاء القانون الاول (أى قانون التأمينات الاجتماعية) وقرر عدم سريان احكامه على العاملين في الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الادارة المحلية الا على سبيل الاستثناء وحيث لا يكونون من المنتفعين بأحكام قوانين التأمين والمعاشات فمن باب أولى ألا تتخذ بالنسبة لهؤلاء اذ سرى عليهم قانون التأمينات على سبيل الاستثناء - مفهوم الاجر في قانون العمل وتعتد به بالنسبة لهم وهم موظفون عموميون في مركز تنظيمي لائى تنظمه القوانين واللوائح وما يترتب على ذلك من اختلاف النظر الى الاجر بالنسبة لكل على ما سبق بيانه .

ويضاف الى ذلك ما حرصت عليه قوانين المعاشات المتتالية منذ صدور القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ - حتى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ على النص صراحة على أن المعاش يسوى على أساس الاجر والمرتب الاصلى ولا يعتد عند الاستقطاع أو تسوية المعاش أو مكافأة نهاية الخدمة بالمبالغ التي تعطى علاوة على المرتب الاصلى أيا كانت صفة هذه المبالغ .

وقياسا على ما سبق وإذا كان المعاش والتعويض المستحق للموظف أو المستخدم أو العامل عند انتهاء خدمته نتيجة إصابة وقعت أثناء العمل وبسببه يحسب على أساس الاجر الاصلى فحسب فيتعين من باب أولى أن يحسب التعويض المستحق لهؤلاء أو المعاش طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية على أساس الاجر الاصلى دون الاعتماد بالاعانات والبدلات والميزات الأخرى أيا كان نوعها .

هنا ولا يجوز الاستناد في هذا المقام أيضا على ما نصت عليه المادة ٦٨٣ من التقنين المدني من أنه « تعتبر المبالغ الآتية جزءا لا يتجزأ من الاجر تحسب في تحديد القدر الجائز المحجز عليه : ٢٠٠٠٠٠٠٠ — النسب التي تدفع لمستخدمي المحلات التجارية ٣٠٠٠٠٠٠ — كل منحة تعطى للعامل علاوة المرتب وما صرف له جزاء أمانته أو في مقابل زيادة أعبائه العائلية ٠٠٠ » لا يجوز الالتجاء الى هذا النص عند تقدير الاجر الذى يحسب على أساسه التعويض المستحق لموظفى ومستخدمى وعمال الحكومة والعاملين بالمؤسسات العامة المرتبطين بعلاقة تنظيمية ، لا يجوز ذلك لان هذا النص انما ورد لتحديد الاجر فى مجال العقود الرضائية الخاضعة للقانون الخاص ولا ينسحب الى

تحديد أجر أو مرتب أولئك الذين تربطهم بالدولة علاقة تنظيمية عامة وقوامها القوانين واللوائح ، دليل ذلك هو ورود هذا النص في القانون المدني الذي ينطبق في علاقات القسانون الخاص فقط كما أن قوانين العمل ومن ضمنها انقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ قد أوردت هذا النص وهي بسبيل تحديد أجر العامل وإنما يتعين الرجوع الى القواعد العامة فهي التنظيم اللائحي التي تحدد الأجر بالنسبة لهؤلاء وهذه القواعد تعتد بالأجر الأصلي فحسب - أما ما يتقاضاه من أعانات وعلاوات وبدلات فليست من صميم الأجر بل هي من ملحقات الأجر ومن ثم فلا يعتد بها عند حساب التعويض المستحق له عن إصابته الواقعة أثناء العمل وبسببه مثلاً .

كذلك فإنه لا مقنع في معارضة هذا الرأي بما يقول به الرأي الأول من أنه يتعين التفريق بين تكييف المركز القانوني للعاملين بالهيئات والمؤسسات العامة وبين كيفية تحديد الاشتراكات وفقاً لقانون التأمينات الاجتماعية على اعتبار أنهما نطاقان قانونيان مختلفان - ذلك لأنه من غير المعقول إطلاقاً القول باعتبار العاملين بالمؤسسات العامة موظفين عموميين في مركز تنظيمي لأنهم ثم يأتي بعد ذلك وتحدد أجورهم طبقاً لعلاقات القانون الخاص لخروج ذلك عن النظر القانوني السليم .

ويرتب على ما تقدم أن المنحة السنوية التي تصرف للعاملين بمؤسسة اختبار القطن وبدل الغذاء وبدل الانتقال الذي يصرف لبعضهم دون البعض والميزة العينية التي تتمثل في نقل بعض العاملين إلى مقر عملهم وعودتهم منه بصورة منتظمة - كل ذلك لا يدخل في حساب الأجر الذي يتخذ أساساً لحساب الاشتراكات المستحقة - وفقاً لقانون التأمينات الاجتماعية .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أنه في مجال حساب الاشتراكات المستحقة على العاملين بمؤسسة اختبار القطن وفقاً لقانون التأمينات الاجتماعية يتعين الاعتماد بالأجر الأصلي دون غيره من الميزات العينية أو النقدية .

(٧٧٨ / ٩ / ١٩٦٥)

♦ ♦ ♦ - شركات - نظام العاملين فيها - اللائحة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - المادة ٩ - عدم جواز تحديد أجر العامل بعد تطبيقها ، بنسبة من الأرباح .

أن لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ، الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد نصت في الفقرة الثانية من المادة التاسعة منها على أنه « يجوز لمجلس إدارة الشركة وضع نظام للعمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة على أساس حصول العامل على الحد الأدنى

للاجور المقرر لفئة عمله بالإضافة الى اجر محدد عن كل انتاج يزيد على المعدل الذي تقرره الشركة في المهن المختلفة .

والمفهوم من هذا النص أن حكمه يورد تنظيميا جامعا لكل حالات الاجر المتحرك ومانعا من قيام أية حالات لاجر متحرك لا تدخل في الحسابات التي يضيفها النص ، ولما كان الاجر المتحرك طبقا لذلك التنظيم يرتبط فقط برقم انتاج العامل ، فانه لا يجوز ربطه بغير ذلك ، وعلى هذا لا يصح أن يكون الاجر المتحرك نسبة من ارباح الشركة ، لان حركة اجر العامل في هذه الحالة لن تلتزم انتاجه ، وانما ستتصل بعائد نشاط الشركة ومقدار ما حققته من ارباح وليس ذلك ما فرضه النص المذكور قاصدا منه سواء .

وفي ضوء ذلك ، وفي ظل العمل بقرار رئيس الجمهورية المشار اليه فانه لا يجوز الاستمرار في تقاضي العاملين اجرا تكميليا في شكل نسبة من ارباح الشركة ، وانما يتعين تحويل كل اجرهم بما فيه هذه النسبة الى اجر ثابت ولا خيار لادارة الشركة في هذا الموضوع ، لان مجلس ادارتها لا يملك طبقا للمادة التاسعة المشار اليها أن يضع نظاما للاجور المتحركة تنسب فيه الى الارباح . ويتم تحويل اجور أولئك الموظفين بشقيها الثابت والمتحرك الى اجور ثابتة على مقتضى الاسس المبينة في تشريعات العمل والخاصة بتحديد مكافآت نهاية الخدمة ، وهي متوسط الثلاث سنوات الاخيرة ، سواء قبل هؤلاء الموظفين ذلك أو رفضوه لانه حكم القانون المتعين على الشركة التزامه ، وليس في ذلك ما ينال من حقوق مكتسبة لهؤلاء الموظفين ، وانما هو تنظيم لهذه الحقوق على مقتضى القانون .

ومن حيث أن اجور الموظفين المذكورين ، تخضع في جميع الاحوال ، ومع مراعاة ما تقدم لاحكام القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ الذي ينص في مادته الاولى على أنه : « لا يجوز تعيين أي شخص في الهيئات ... أو الشركات المساهمة التي تساهم فيها العولة بمكافأة سنوية أو بمرتب سنوي قدره ١٥٠٠ جنيه فاكثر الا بقرار من رئيس الجمهورية ، ويقصد بالمكافأة أو المرتب ... ما يتقاضاه الموظف من مكافأة أو مرتب أصلي مضافا اليه كل ما يصرف له بصفة دورية من اعانات وعلاوات وبدلات ومكافآت ، وكذلك المزايا العينية التي يتمتع بها » ، وينص في مادته الثانية على أنه :

« على الهيئات المشار اليها في المادة الاولى أن تطلب استصدار القرارات الجمهورية اللازمة لتطبيق أحكام المادة السابقة على الموظفين الحاليين ومن يملفون المرتب المنصوص عليه في المادة الاولى » ، وتبعا لذلك فانه اذا كان مجموع اجور الموظفين المشار اليهم من ثابتة ومتحركة يبلغ متوسطها ١٥٠٠ ج سنويا فاكثر فانه يتعين طلب استصدار قرارات جمهورية لهم بتقاضى هذه الاجور ، على أنه الى حين ذلك يظل هؤلاء الموظفون يتقاضون كامل اجورهم لان القانون المذكور لم يتطلب بالنسبة الى الموظفين الحاليين سوى طلب

استصدار قرارات جمهورية لهم بمعرفة الجهات التي يعملون بها دون أن يرتب أي اثر في شأن الموظف على تراخي ذلك المطلب أو تأخر صدور القرار المطلوب .

ومن حيث أن هؤلاء الموظفين المذكورين ، أيضا بتقاضيه مجموع تلك الاجور يخضعون للقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ الذي حظر أن يتقاضى أى شخص من أية جهة وبأية صفة أكثر من خمسة آلاف جنيه سنويا بصفة مكافأة أو راتب ٠٠٠ أو بأى صورة أخرى ويبطل كل تقدير يتم على خلاف ذلك .

ومن حيث أنه لا وجه للاستمرار في صرف سلف للموظفين المذكورين الى حين تحديد أجورهم ، بعد أن تم تحديد جميع الاحكام المتعلقة بهذه الاجور، ويتعين تسوية ما سبق صرفه اليهم من سلف ما يستحقونه من مرتبات طبقا لذلك التحديد .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه يتعين تحويل الاجور المتحركة الى أجور ثابتة طبقا لاحكام المادة التاسعة من لائحة العاملين بالشركات الصادرة بقرار من رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، وعلى التفصيل السابق ، فاذ بلغت هذه الاجور ايا كانت طريقة تحديدها ١٥٠٠ جنيه سنويا للموظف ، فيسرى عليها احكام القانونين رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ ، ١٥٣ لسنة ١٩٦١ على النحو المشار اليه آنفا .

(١٠٦٥) ١٩٦٤/١١/٣٠

٩٠١ - موظفو وعمال المؤسسة للصنعة لتعمير الاراضى - تقرير الجمعية العمومية
للقسم الاستشارى انعدام قرار الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى (سلف المؤسسة) بتطبيق كادر الاصلاح الزراعى على موظفى الهيئة وعمالها كعم صدور قرار جمهورى بذلك - صدور القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ بعد ذلك بتسوية حالاتهم بانثر وجب طبقا للاحكام الواردة به - احتفاله لهم بمرتباتهم وأجورهم وقت الفصل به هذا كانت تجاوز تلك التى يصلون اليها بالتسوية مع استهلاك الزيادة مستقبلا - من مؤداء وجوب الاعتماد بهذه المرتبات دون المرتبات المستحقة طبقا للقانون رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٥١ .

ان الهيئة العامة لاستصلاح الاراضى كانت تطبق احكام كادر الاصلاح الزراعى الى ما قبل صدور فتوى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلسته ٣ من نوفمبر سنة ١٩٦١ والتي انتهى فيها الرأى الى انعدام القرار الصادر من مجلس ادارة الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى بتطبيق كادر الاصلاح الزراعى على موظفى الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى

وعملها لعدم صدور قرار جمهورى بذلك - وعندما صدرت هذه الفتوى توقف العمل بأحكام كادر الإصلاح الزراعى وظل الموظفون والعامل بالهيئة (سلف المؤسسة) يتقاضون المرتبات التى وصلوا إليها من قبل ، ثم صدر القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تسوية حالات موظفى وعمال المؤسسة وهيئة مديرية التحرير - وهو قانون خاص بهم - وقضى بتسوية حالتهم بأثر رجعى طبقا للقواعد والأحكام المنصوص عليها فيه ومن هذه الأحكام ما نصت عليه المادة ٧ من أنه :

« يحتفظ كافة موظفى وعمال المؤسسة والهيئة بمرتباتهم وأجورهم الحالية إذا كانت تجاوزت المرتبات والأجور التى يصلون إليها بالتسوية - وذلك بصفة شخصية - على أن تستهلك الزيادة من العلاوات الدورية وعلاوات الترقية وإعانة غلاء المعيشة والبدلات التى تقرّر مستقبلا » .

ومن حيث أن من مقتضى هذا النص أن يحتفظ كافة موظفى وعمال المؤسسة بمرتباتهم وأجورهم الحالية - أى المرتبات والأجور التى كانوا يحصلون عليها فعلا وقت صدور القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه وليس المرتبات والأجور التى كانوا يستحقونها طبقا لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ حسبما ذهب إليه ديوان المحاسبات ، ويسند ذلك ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر حيث تقول (وراعت المادة المسببة أن يحتفظ كافة موظفى وعمال المؤسسة والهيئة ' هيئة مديرية التحرير) بمرتباتهم وأجورهم الحالية إذا كانت تجاوزت المرتبات أو الأجور التى يصلون إليها بالتسوية ، ذلك بقصد احتفاظ كافة الموظفين والعامل بمرتباتهم وأجورهم الحالية ٠٠٠) ويبين من هذا النص أن المشروع قد أخذ فى الاعتبار عند اجراء التسوية الوظيفية التى يشغلها الموظف أو العامل اذ كان يعلم أن موظفى الهيئة (سلف المؤسسة) قد رتبوا فى وظائف طبقا لأحكام كادر الإصلاح الزراعى الذى جرت الهيئة على تطبيقه كما سلف القول وأن هذا الكادر قد ربط بين الوظيفة والدرجة فحدد لكل وظيفة مربوطا ماليا معلوما ومن ثم فإن نص المادة الخامسة سالف الذكر قد جاء واضحا فى الاعتبار للوظيفة التى يشغلها الموظف أو العامل قبل صدوره .

وفى ضوء ما تقدم وترتبيا عليه فإن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه يكون هو القانون الواجب التعميل عليه عند اجراء تسويات حالات موظفى وعمال المؤسسة كما أن المرتبات والأجور الواجب الاعتراف بها هى المرتبات والأجور الفعلية التى كان يحصل عليها الموظف أو العامل عند صدور القانون المذكور .

ولهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تسوية حالات موظفى وعمال المؤسسة المصرية العامة لتعمير الإراضى

وهيئة مديرية التحرير - هو القسانون الواجب التعويل عليه عند إجراء تسوية حالات العاملين في المؤسسة والهيئة كما أن المرتبات والاجور الواجب الاعتداد بها هي المرتبات والاجور الفعلية التي كان يحصل عليها الموظف لو العامل عند صدور القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

(١٩٦٥/٢/٦) ١٣٤

٩٠٢ - الهيئة الزراعية المصرية - الجمعية الزراعية المصرية - القسانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء الهيئة الزراعية المصرية - نصه على اعتبار هذه مؤسسة عامة وإلحاق الجمعية الزراعية المصرية فيها - مؤداه زوال الجمعية الزراعية المصرية كشخص من اشخاص القسانون الخاص وحلول المؤسسة محلها وهي من اشخاص القانون العام - حل صندوق التوفير لوظفي الجمعية الزراعية بالتطبيق للمادة ١٤ من لائحة الصندوق - ما كانت تساهم به الجمعية في هذا الصندوق - لا يعتبر جزءا من اجر العمال والوظفين فيها ومن ثم لا يضاف الى مرتباتهم بصدد حل الصندوق .

تنص لائحة صندوق التوفير لموظفي الجمعية الزراعية الصادرة بقرار من مجلس ادارة الجمعية في ٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ في المادة الثانية على أنه « رأس مال هذا الصندوق يتكون من :

١ - ٢٧٥٠ جنيهها المبين في مقدمة هذه اللائحة .

٢ - من مبلغ قدره ٥٪ تخصص من مرتبات الموظفين المذكورين في المادة الاولى طول مدة خدمتهم بالجمعية .

٣ - من قيمة العلاوة التي تمنح للموظفين عن اول شهر تمنح لهم .

٤ - من مبلغ تدفعه الجمعية يساوي ضعف مجموع المبالغ التي يدفعها الموظفون بالكيفية المذكورة في البندين الثاني والثالث .

٥ - كل هبة أو مكافأة أو هدية تقدم مساعدة لهذا الصندوق .

٦ - الجزاءات التي توقع على الموظفين .

٧ - الفوائد التي تنتج عن استعمال ما يكون متوافرا في الصندوق .

كما تنص المادة الرابعة عشر منها على أنه « اذا انحلت الجمعية فلكل موظف بها الحق في مجموع مبلغ الخمسة في المائة الذي دفعه وكذلك المبلغ الذي دفعته الجمعية سواء أكان المبلغان قد استعملا في التأمين على الحياة أم كانا مودعين في صندوق للتوفير .

لما المبالغ الاخرى التي توجد في الصندوق فللجمعية حق منحها لمن تشاء من الموظفين المذكورين » .

ولما كان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء الهيئة الزراعية المصرية قد نص في مادته الأولى على إنشاء مؤسسة عامة تسمى الهيئة الزراعية المصرية تكون لها الشخصية الاعتبارية وتلحق برئاسة الجمهورية . كما نص في مادته الثامنة على أن تندرج في الهيئة المنشأة وفق أحكام هذا القانون الجمعية الزراعية المصرية وتحل الهيئة محلها فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات كما تنتقل إليها جميع ما لها من أموال منقولة أو عقارية .

ومؤدى ذلك أن الجمعية الزراعية المصرية زالت شخصيتها كشخص من أشخاص القانون الخاص وحل محلها المؤسسة وهو شخص من أشخاص القانون العام ومقتضى ذلك انقضاء الجمعية المذكورة وزوال شخصيتها مما كان يستوجب تطبيق حكم المادة ١٤ من لائحة صندوق التوفير سالفة الذكر .

وبالنسبة لما كانت تساهم به الجمعية فى رأس مال الصندوق بما يوازى ضعف مجموع المبالغ التى يدفعها الموظفون بالكييفية المذكورة فى البندين الثانى والثالث من المادة الثانية من لائحة الصندوق فإنه لا تعتبر جزءا من أجر العاملين فيها وإنما هى مساهمتها فى الصندوق للقيام بالاعباء المنوطة به .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أنه يترتب على صدور القانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء مؤسسة عامة تسمى الهيئة الزراعية المصرية وادماج الجمعية الزراعية المصرية فيها وحل المؤسسة محلها فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات زوال هذه الجمعية مما يقتضى تطبيق حكم المادة ١٤ من لائحة صندوق التوفير الصادرة بقرار مجلس إدارة الجمعية المذكورة فى ٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ والتى تقضى بأحقية كل موظف فى مجموع مبلغ المائة خمسة الذى دفعه وكذلك فى المبلغ الذى دفعته الجمعية . وإن ما كانت تساهم به الجمعية الزراعية المصرية فى هذا الصندوق لا يعتبر جزءا من أجر العمال والموظفين فيها فلا يضاف الى مرتباتهم بعد حل الصندوق .

(١٩٦٧/١/٥) °

(ط) مسائل متنوعة

- ١ - الراتب خلال مدة الوقف .
- ٢ - الراتب خلال مدة الاعتقال .
- ٣ - الراتب خلال مدة الفصل .

٤ - تحويله على البنوك .

٥ - الحجز عليه والحصص منه .

١ - الراتب خلال مدة الوقف

٩٠٣ - وقف الموظف الذي لم يستوف مبالغ تعيينه خلال مدة التسعة أشهر المنصوص عليها في أحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦١ عن العمل على خلاف فتوى الجمعية العمومية ثم اعادته للعمل بعد ذلك - استحقاقه للراتب خلال فترة اعاده .

إذا ثبت أن خدمة الموظف ظلت مستمرة وممتدة قانوناً لعدم صدور قرار يقسم العلاقة الوظيفية التي تربطه بالجامعة وإذا كان قد أوقف عن العمل وأوقف صرف مرتبه بغير مسوغ قانوني لأن وقف الموظف عن العمل لا يجوز طبقاً لقانون التوظيف إلا لمصلحة تحقيق يجرى معه .

وحيث أن جهة الإدارة هي التي أبعدت هذا الموظف عن عمله طوال المدة التي اعتبرته موقوفاً خلالها واستندت في ذلك إلى سبب استقر رأي الجمعية العمومية بعدئذ على ما يخالفه (١) فإنه يتعين - ألا يضار من هذا الموظف مما يجب معه صرف مرتبه اليه كاملاً عن مدة ذلك الإبعاد .

(١١١ (١٩٦٣/١٠/١٣)

٩٠٤ - موظف - وقفه نتيجة الحكم بعزله لا يرتب حقاً في التعويض - مناط التعويض أن يكون عن قرار إداري غير مشروع وليس عن القانون أو حكم .

إن الوقف الذي جرى في حق الموظف المروضة حالته إنما هو وقف بقوة القانون نتيجة صدور الحكم بالعزل ، ولا يرتب هذا الوقف حقاً للموظف الموقوف في مرتبه خلال فترة وقفه الحتمي ، كما أن فصله الصادر به حكم مجلس التأديب لا يمكن أن يرتب له حقاً في التعويض إذ المنط في التعويض أن يكون عن قرار إداري غير مشروع وليس عن قانون أو حكم صادر من محكمة أو من مجلس تأديب .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن الموظف المروضة حالته لا يستحق مرتبه عن مدة وقفه مادام هذا مرتباً بصفه حتمي وبقرة القانون - على صدور حكم المجلس التأديبي بعزله من وظيفته .

(٦٦١ (١٩٦٥/٦/٢٧)

٢ - الراتب خلال مدة الاعتقال

٩٥٥ - استحقاق المعتقل مرتبه طيلة مدة اعتقاله - حقه في الترقية - مناهه .

يؤخذ من نص المادتين ٦٢ ، ١١٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة الملغى والمادتين ٤٩ ، ٨١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، ان الاصل وفقا لاحكام هذين القانونين أنه لا يجوز للعامل أن يتغيب عن عمله بدون إذن سابق من رئيسه وفي حالة انقطاعه عن عمله وعدم عودته اليه بدون إذن وبغير مبرر أو عند مقبول يحرم - فضلا عن الجزاءات التأديبية المقررة في هذه الحالة - من مرتبه عن مدة غيابه باعتبار الاجر لقاء العمل ، ما لم تقرر السلطة المختصة عدم حرمانه من مرتبه عن مدة الغياب أو الانقطاع لاسباب معقولة واعتبار مبررة تقبلها ، ومن هذا القبيل حالة الاعتقال التي ترقى الى مرتبة القوة القاهرة وتحول دون الإرادة الحرة للعامل المحتقل في الحضور الى مقر عمله خلال اوقات الرسمية . ولا يجوز قياس الاعتقال على الحبس الاحتياطي أو الحبس تنفيذيا لحكم جنائي للذين يستوجبان وقف العامل عن عمله بقوة القانون مدة حبسه وفقا يستتبع عدم صرف مرتبه اليه كله أو بعضه بحسب الاحوال ان تقرر السلطة المختصة - عند عودة العامل الى عمله - ما يتبع في شأن مسئولياته التأديبية ومرتبه الموقوف صرفه ، لأن هذا الوقف الذي نصت عليه المادة ٩٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة الملغى والمادة ٦٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ إنما هو استثناء من القواعد العامة بقصر أعماله على مورد النص دون توسع أو قياس ، فلا يجري حكمه على الاعتقال الذي هو تدبير وقائي تتخذه السلطات المسئولة عن الامن العام في ظروف استثنائية لا تحتل التمهّل ولا تنح فيها فرصة استجماع عناصر اتهام قاطعة في جرائم عديدة يقوم فيها الدليل الحاسم على هذا الاتهام ، والذي يختلف بهذه المثابة في طبيعته وأوضاعه عن الحبس الاحتياطي والحبس تنفيذيا لحكم جنائي ، وهما الحالتان اللتان لا يجوز الوقف في غيرهما الا لمصلحة تحقيق يجري مع العامل وبقرار يصدر من السلطة المختصة طبقا للمادتين ٩٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ و ٦٤ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وإذا اقتضت المصلحة العامة ذلك بقرار يصدر من رئيس مجلس الوزراء بناء على طلب الرقابة الادارية وطبقا للمادة السادسة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيم الرقابة الادارية . ولا كان لا نص على الوقف عن العمل في حالة الاعتقال فان العلاقة الوظيفية تظل قائمة بما يترتب عليها من آثار ومزايا كالمرتب وامتيازات الدورية اذا توفرت شروط منحها قانونا ، طالما لم تستند الى العامل تهمة محددة ولم يحكم باناقته - مما يجعل الاعتقال في حكم الحبس الاحتياطي بأثاره القانونية ولم يصدر في حقه قرار باجراه خاص أو بانهاه خدمته - ولم يكن انقطاعه عن

العمل بفعل ارادى من جانبه بل بقوة خارجة عن ارادته كما هو الشأن في الخصوصية المعروضة - وما دام لم يقم به عيب يؤدي الى حرمانه من هذه الآثار أو من بعضها - أما حقه في الترقية فمرهون بالاسباب القانونية المرجحة لقياس هذا الحق وعدم الحيلولة دونه وكذا بالإجراء الذي يتخذه للظعن على تخطيطه فيها وغنى عن البيان - بحكم ما تقدم أن الجهة التي تلزم بإداء المرتب عن فترة الاعتقال بوصفه مرتباً لا باعتباره تعويضاً - هي تلك التي يتبعها أصلاً ويعمل في خضعتها لا الأمرة بالاعتقال .

٨١٣ (١٩٦٦/٨/٤)

(تعليق)

سبق للجمعية العمومية أن قررت في الفتوى رقم ٢٨٥ بتاريخ ١٩٥٦/٤/١٠ أن الاعتقال لا يجيز الوقف عن العمل لعدم وجود نص في القانون يسمح بذلك ولا يمكن قياسه على حالة الحبس الاحتياطي أو الحبس تنفيذاً لحكم جنائي ، بينما قررت في الفتوى رقم ٤٣٤ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٢٠ « أن الموظف إذا اعتقل عسكرياً بسبب تهمة معينة وجهت إليه فإن هذا الاعتقال يعد بمثابة الحبس الاحتياطي ويعتبر هذا الموظف موقوفاً بقوة القانون عن عمله ويوقف صرف مرتبه » (كتابنا فتاوى الجمعية العمومية ق ٣١ ، ٣٢ ص ٣٩ ، ص ٤٠) .

٩٠٦ - استحقاق العامل مرتبه عن المدة التالية لتسريح الافراج عنه وحتى تاريخ تسلمه العمل - شرطه - عدم جواز فصله بالترجي وإعادة تعيينه .

ان مناط استحقاق العامل لمرتبته عن المدة التالية لتاريخ الافراج عنه وحتى تاريخ تسلمه العمل - وقد زال الحائل دون مباشرته العمل وهن بثبوت أنه قد بادر فور الافراج عنه بطلب اعادته الى عمله وتسليمه اياه ، وان توافر هذا التسليم لا يرجع الى تباطؤ أو تفريط من جانبه ، وإنما الى فعل الإدارة بعدم تمكنه منه بغير مبرر مشروع لذلك (١) .

وأما عن مدى امكان اصدار قرار الوزارة بفصل هذا العامل اعتباراً من تاريخ اعتقاله ثم إعادة تعيينه من تاريخ تسلمه العمل - فان هذا غير جائز الآن لعدم قيام سبب قانوني مبرر لانهاؤه خدمته بقرار وزارى ، أو بقرار أعلى

(١) طبقت المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٤١٧ لسنة ٧ بجلسته ١٩٦٥/٤/٤ هذا المبدأ بالنسبة للموظف المخرج عنه بعد حبسه احتياطياً (كتابنا المحكمة الإدارية العليا قاعدة ١١٤٧ م ص ١١٨٢) .

منه مرتبة ، فضلا عما ينطوى عليه مثل هذا القرار من رجعية الاثر بغير نص في القانون ، وما ينبىء عنه من عدم استهداف تحقيق أية مصلحة عامة في هذا الخصوص .

(١٩٦٦/٨/٤) ٨١٢

٣ - الرأب خلال مدة الفصل

راجع : فصل (ز - سحب قرار الفصل والقائه)

٤ - تحويله على البنوك

٩٠٧ - تحويل مرتب الموظف كله او بضعه على احد البنوك - لا تستحق عليه عمولة التحصيل للتصوص عليها في منشور عام وزارة المالية والاقتصاد رقم ٥ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالمشورين الماعين الصادرين من وزارة الخزانة برقم ١ ، ١٣ لسنة ١٩٦١ .

لما كان منشور عام وزارة المالية والاقتصاد رقم ٥ لسنة ١٩٥٤ أجاز الخصم من ماعيات الموظفين والمستخمين سدادا لمستحقات المحلات التجارية بالشروط الموضحة فيه ، على أن يستقطع من المبالغ المحصلة ٣٪ نظير عملية التحصيل تضاف الى الايرادات المتنوعة وأن يؤخذ على الشركات والهيئات والمحال التجارية ٠٠٠ الخ اقرار بقبول استقطاع الـ ٣٪ المشار اليها مع تعهدا بأن تتحمل هي لا الموظفون بقيمة عمولة التحصيل المذكورة - وقد - خفضت هذه العمولة الى ١٪ بناء على قرار اللجنة الوزارية للشئون الاقتصادية بجلستها المنعقدة في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ وقد صدر بذلك منشور عام وزارة الخزانة رقم ١ لسنة ١٩٦١ ثم صدر منشور عام وزارة الخزانة رقم ١٣ لسنة ١٩٦١ وقد جاء فيه أنه لما كانت الهيئات والروابط وما في حكمها التي لا ترمى الى الكسب التجاري انما تنشأ لتحقيق خلصات وأهداف اجتماعية سامية لحماية أعضائها وأن اعفاها من تحصيل العمولة المقررة على مستحقاتها فيه تدعيم لمرکزها المالي وبالتالي مساعدتها على تحقيق أهدافها - فقد قرر أن تكون عمولة التحصيل على المبالغ التي تقوم الحكومة بتحصيلها من موظفيها وعملائها لصالح الغير على النحو التالي :

(١) بواقع ١٪ مستحقات المحال التجارية .

(٢) بواقع ٣٪ على المبالغ التي تحصل لحساب شركات التأمين .

(٣) اعفاء الهيئات والروابط وما في حكمها التي لا ترمى الى الكسب التجاري من عمولة التحصيل والتي تتوفر فيها الشروط المعلنة في المنشور سالف الذكر .

ولما كانت عمولة التحصيل انما تستحق عن المبالغ التي تحصل لحساب الجهات المبينة في منشورات وزارة الحزانة سائلة الذكر وليس من بينها تحويل المرتبات على البنوك اذ أن البنك المحول عليه الراتب كله أو بعضه يعتبر وكلا عن صاحب الشأن في قبض ما يحوله اليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أنه لا وجه لاستحقاق عمولة تحصيل على ما يحول من مرتبات للعاملين الى أحد البنوك سواء أكان التحويل عن كامل المرتب أو جزء منه اذ أن البنك المحول عليه الراتب كله أو بعضه يعتبر وكلا عن صاحب الشأن في قبض ما يحول اليه .

ولا يغير من ذلك أن يكون تحويل جزء من الراتب مقابل التزام الموظف بالوفاء بما اقترضه من البنك المحول عليه جزء من الراتب .

(١٣٣٨ (١٩٦٦/١١/٢٢)

• - الحجز عليه وانضم منه

٩٠٨ - القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ في شأن عدم جواز الحجز على مرتبات الموظفين والمستفيدين أو معاشاتهم أو مكافآتهم أو حوائلها - نص المادة الثانية على عدم جواز توقيع الحجز على بدل السفر ومصروفات الانتقال ومرتب النقل وتستحق في الهيئات العسكرية وفيها في المادة الاولى أو أى رصيد من هذه المبالغ - عدم شمول هذا الحكم للبدلات العسكرية المقررة في القوات المسلحة أو الشرطة ودخولها في عموم تلك المرتبات .

ان الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ في شأن عدم جواز الحجز على مرتبات الموظفين والمستفيدين أو معاشاتهم أو مكافآتهم أو حوائلها - معدلة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ تنص على ما يأتى: « لا يجوز اجراء خصم أو توقيع حجز على المبالغ الواجبة الاداء من الحكومة والمصالح العامة ومجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية والمؤسسات العامة للموظف أو للعامل مدنياً كان أو عسكرياً بصفة مرتب أو أجر أو راتب اضافى أو حق في صندوق ادخار أو معاش أو مكافأة أو أى رصيد من هذه المبالغ الا فيما لا يجاوز الربع وذلك لوفاء نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص أو لاداء ما يكون مطلوباً لهذه الهيئات من الموظف أو العامل بسبب يتعلق بأداء وظيفته أو لاسترداد ما صرف اليه بغير وجه حق من المبالغ المذكورة أو بصفة بدل سفر أو اغتراب أو بدل تمثيل أو ثمن عهدة شخصية - وعند التزام تكون الاولوية لدين النفقة »

كما نصت المادة الثانية منه على أنه : -

١
• لا يجوز توقيع الحجز على بدل السفر ومصروفات الانتقال ومرتب النقل المستحق من الهيئات المشار إليها في المادة أو أى رصيد من هذه المبالغ .

وبين مما تقدم أن الشارع قد استهدف كإصل عام أجازة توقيع الحجز على راتب العامل - مدنيا أم عسكريا - فيما لا يجاوز الربع وفاء لنفقة محكوم بها من جهة الاختصاص أو لاداء ما يكون مطلوبا من العامل للهيئات التي يعمل بها بسبب يتعلق بأداء وظيفته أو لاسترداد أى راتب صرف اليه دون وجه حق ، واستثناء من هذا الأصل العام حظر توقيع الحجز على بدل السفر ومصاريف الانتقال لحكمة تشريعية قام عليها نص المادة الثانية المشار اليه - وهى ان مثل هذه البدلات والمصروفات ينفقها العامل فعلا فى سبيل خدمة الحكومة علاوة على مصروفات معيشته الاعتيادية قبل صرفها اليه ، وانها لذلك لا تعدو أن تكون تعويضا جزائيا لاحقا للسفر مقابل الاعباء المالية التي تكبدها العامل كنتيجة لذلك - ولما كان لفظ مرتب ينصرف الى مبلغ يصرف الى العامل مقابل الخدمة العامة التي يؤديها أيا كان الاسم الذي يطلق على مثل هذه المبالغ فإن البدلات التي ينفرد باستحقاقها العسكريون سواء كانوا فى خدمة القوات المسلحة أم الشرطة تدخل فى عموم لفظ مرتب ومن ثم يجوز الحجز عليها فى حدود الربع انزالا لحكم الفقرة الاولى سالفة الذكر ، ولا يغير من ذلك القول بأن هذه البدلات تنفق علاوة على مصروفات المعيشة الاعتيادية وتبعاً لذلك تأخذ حكم بدل السفر - الذى هو مقابل نفقات السفر - وهو أمر طارئ لا تدخل أعباؤه فى عداد مصروفات المعيشة الاعتيادية التي هيأ العامل شئونه لمواجهةها - الى جانب ذلك - فحظر توقيع الحجز على بدل السفر يعتبر استثناء من الأصل العام الذى يجيز توقيع الحجز على الرواتب فى حدود الربع - فلزم - والحالة هذه تفسيره تفسيراً ضيقاً فى حدود الحكمة التشريعية التي قام عليها والسالف بيانها ومن ثم فهو لا ينصرف الى البدلات الأخرى وبخاصة إذا أخذ فى الاعتبار أن الشارع لو كان يقصد الى اتساع الاستثناء بحيث يشملها لنص على ذلك صراحة .

هذا وان عبارة مرتب المشار إليها بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر - من الاطلاق والشمول بحيث تدخل فيها البدلات العسكرية - ومن ثم يكون قصر العبارة على المرتب الاصلى دون هذه البدلات تخصيصاً بغير مخصص .

لذلك انتهى الرأى الى جواز الحجز على البدلات المستحقة للعسكريين بما فيها بدل السكن المقرر لصالح ضباط الشرطة فى حدود الربع انزالا لحكم الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ المشار اليه .

٩٠٩ - الخصم من الرتب في حدود الربع - جواره في حالة استرداد ما صرف للموظف بدون وجه حق .

لما كانت الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ معدلة بالقانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٢ بشأن عدم جواز الحجز على مرتبات الموظفين أو مكافآتهم أو معاشاتهم أو حوائلها الا في أحوال خاصة تنص على أنه « لا يجوز إجراء حجز أو خصم أو توقيع حجز على المبالغ الواجبة الاداء من الحكومة والمصالح العامة ومجالس المديریات والمجالس البلدية والقروية للموظف أو المستخدم مدنيا كان أو عسكريا بصفة مرتب أو أجر أو راتب اضافي أو حق في صندوق ادخار أو معاش أو مكافأة أو أي رصيد من هذه المبالغ الا فيما لا يتجاوز الربع وذلك لوفاء نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص أو ما يكون مطلوبا لهذه الهيئات من الموظف أو المستخدم بسبب يتعلق بأداء وظيفته لاسترداد ما صرف اليه بغير وجه حق من المبالغ المذكورة أو بصفة بدل سفر أو بدل تمثيل أو ثمن عهدة شخصية وعند التزام تكون الاولوية لدين النفقة » ويستفاد من هذا النص أن لجهة الإدارة الحق في استرداد ما صرف بغير وجه حق الى موظفيها من راتب أو أجر أو مكافأة أو معاش أو بدل سفر أو بدل تمثيل وذلك بطريق الخصم من الراتب في حدود الربع .

(١٠٢٧ / ١١ / ١٩٦٠)

٩١٠ - الخصم من الرتب في حدود الربع طبقا للقاعدة الاولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ - جواره في حالة استرداد ما صرف الى الموظف بدون وجه حق .

ان المادة الاولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ في شأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين أو معاشاتهم أو مكافآتهم أو حوائلها الا في أحوال خاصة - معدلة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ - تنص على أنه « لا يجوز إجراء خصم أو توقيع حجز على المبالغ الواجبة الاداء من الحكومة والمصالح العامة ومجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية والمؤسسات العامة للموظف أو للعامل مدنيا كان أو عسكريا بصفة مرتب أو أجر أو راتب اضافي أو حق في صندوق ادخار أو معاش أو مكافأة أو أي رصيد من هذه المبالغ الا فيما لا يتجاوز الربع وذلك لوفاء نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص أو لاداء ما يكون مطلوبا لهذه الهيئات من الموظف أو العامل بسبب يتعلق بأداء وظيفته أو لاسترداد ما صرف اليه بغير وجه حق من المبالغ المذكورة أو بصفة بدل سفر أو اغتراب أو بدل تمثيل أو ثمن عهدة شخصية . . . » ومن ثم فانه يجوز طبقا لهذا النص استرداد ما صرف من

المكافأة المشار إليها الى السادة المذكورين (١) بغير وجه حق بطريق الحصص من مرتباتهم فيما لا يجاوز الربع .

(١٠٨٧) (١٦٦٤/١٢/٨)

رد غير المستحق

١ - وجوب الرد وعلمه .

ب - التجاوز عنه .

ج - تقادمه .

(١) وجوب الرد وعلمه

٩١١ - الفروق المالية التي يقبضها الموظف تنفيذا لقرارات تسوية او ترقية معينة - وجوب ردّها متى ألغيت أو سحبت هذه القرارات - استثناء حالة صدور قرار الترقية بناء على خطأ الادارة في التقدير ، وإلزامها بالتقادم بأعباء الوظيفة الرقوى إليها .

ان موضوع استرداد ما يصرف الى الموظف من فروق مالية لا ينور بصفة عامة الا في حالتين :

الاولى : هي حالة صدور قرار اداري معيب بالترقية من درجة الى درجة أعلى ثم تدارك الادارة المعيب عندما يعرض الامر على القضاء ويقضى بإلغاء القرار أو عندما يتظلم إليها ذو مصلحة يمسه هذا القرار المعيب فتستجيب له اعمالاً لحكم القانون وتسحب القرار .

والثانية : تسوية حالة الموظف أو صرف مبالغ له استناداً الى قواعد قانونية ترى جهة الادارة انطباقها على حالته أو تنفيذ الحكم الصادر بتسوية حالته وفقاً لهذه القواعد ثم تبين بعد ذلك بطلان التسوية إما من تلقاء ذاتها أو من إلغاء الحكم القاضي بها من المحكمة الادارية العليا بعد الطعن فيه أمامها .

وبالنسبة للحالة الاولى فقد سبق للجمعية أن رأت بجلستها المنعقدة في ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٥ (٢) أنه يتعين التفرقة بين ما اذا كانت

(١) راجع قاعدة ٦٨١

(٢) منشورة مؤلفاً فتاوى الجمعية السورية قاعدة ٢١٢ من ٢٤٨

الترقية الملقاه قد تمت بناء على غش وقع من الموظف أو نتيجة لسعي غير مشروع من جانيه أو خطأ مادي ، وبين ما اذا كانت قائمة على خطأ في التقدير من جانب الادارة ، وأجازت استرداد الفروق المالية التي قبضها الموظف في الحالة الاولى استنادا الى أنه لا يصح له أن يجني ثمار غشه أو سعيه غير المشروع كما أن الخطأ المادي لا يكسب الموظف مركزا قانونيا ، ولم تر الجمعية استرداد هذه الفروق من الموظف في الحالة الثانية حيث تكون الترقية قائمة على خطأ في التقدير من جانب الادارة وذلك استنادا الى مقتضيات العدالة وإلى انتفاء الغبن عن الحزاة العامة في هذه الحالة حيث يقوم الموظف بأعباء الوظيفة التي رقى إليها طوال المدة التي انقضت منذ صدور قرار الترقية الى حين إلغائها وحيث تنعم الحكومة من جراء ذلك ما يؤديه الموظف من خدمات في وظيفته المرقى إليها .

وبين من ذلك أن ما رآته الجمعية من عدم جواز استرداد ما يقبضه الموظف من فروق مالية نتيجة لترقية تمت بناء على خطأ في التقدير من جانب الادارة اذا ألغيت هذه الترقية - قد روعي فيه أن الترقية تقتزن عادة تغيير في عمل الموظف وواجباته وزيادة في مسؤولياته وتبعاته بحيث اذا ألغيت الترقية قضاء أو سحبت بمعرفة جهة الادارة ذاتها وترتب على ذلك التزام الموظف برد ما حصل عليه من فروق مالية بسبب الترقية لزوال سببها وهو القرار المقضى بإلغائه أو المسحوب فإن التزاما مقابلا ينشأ في ذمة جهة الادارة بتعويض الموظف ما قيمه اليها من خدمات وما نهض به من أعباء وتبعات في وظيفته التي رقى اليها خطأ . ومن ثم يتمحض الامر عن التزامين متقابلين التزام بالرد من جانب الموظف ، وآخر بالتعويض من جانب جهة الادارة وتجري المقاصة بين الالتزامين فلا يرد الموظف ما حصل عليه من فروق مالية بل يحتفظ بها تعويضا له عما قام به من أعمال في وظيفته الجديدة منذ ترقيته اليها خطأ حتى تاريخ إلغائها أو سحبها .

وشأن التسوية غير شأن الترقية في هذا الصدد ذلك لأنها لا تقتزن تغيير في مركز الموظف أو زيادة في مسؤولياته وتبعاته بل يظل عمل الموظف وتبعاته ومسؤولياته بعد اجراء التسوية كما كان قبل إجرائها فاذا أجريت تسوية وسحبت جهة الادارة من تلقاء ذاتها متى ثبت بطلانها أو كانت التسوية تنفيذيا لحكم قضى بإلغائه من المحكمة الادارية العليا فان السبب الذي بني عليه حق الموظف في الحصول على فروق التسوية يزول وينشأ في ذمته التزام برد ما حصل عليه من هذه الفروق دون حق تطبيقا للمادة ١٨٢ من القانون المدني . ولا يقابل التزامه هذا التزام آخر من جانب جهة الادارة بتعويضه كما هو الحال في الترقية ومن ثم يتعين عليه رد هذه الفروق .

ويخلص من كل ما تقدم أنه يتعين رد الفروق التي يحصل عليها الموظف في جميع الحالات التي تلغى أو تسحب فيها قرارات التسوية أو الترقية

المهينة عندا حالة الترقية التي تقوم على خطأ في التقدير من جانب جهة الادارة وتقتزن بقيام الموظف بأعباء الوظيفة التي يرقى اليها فلا يجوز استرداد الفروق في هذه الحالة .

(١٦٦٠/٢/١) ١٠٢

٩١٢ - الفروق المالية المترتبة على تسوية خاطئة - وجوب ردّها .

فيما عندا حالة الترقية التي تقوم على خطأ في التقدير من جانب جهة الادارة وتقتزن بقيام الموظف بأعباء الوظيفة التي رقى اليها يتعين رد الفروق المالية التي يحصل عليها الموظف تنفيذا لقرارات تسوية أو ترقية معيبة متى ألغيت أو سحبت هذه القرارات وفيما يتعلق بالتسوية فانها لا تقتزن بتغيير في مركز الموظف أو زيادة في مسؤولياته وتبعاته بل يظل عمل الموظف وتبعاته ومسؤولياته بعد اجراء التسوية كما كان قبل اجرائها فاذا أجريت تسوية تنفيذا لحكم قضى بانها أو سحبت من جهة الادارة من تلقاء ذاتها عندما تثبت مخالفتها للقانون - فان السبب الذي بني عليه حق الموظف في الحصول على فروق التسوية يزول وينشأ في ذمته التزام برد ما حصل عليه من هذه الفروق دون حق تطبيقا للمادة ١٨٢ من القانون المدني .

(١٦٦٠/٨/٢٠) ٧١١

٩١٣ - موظف - عرتب - استرداد ما صرف منه بدون وجه حق - التفرقة بين

حالتى الترقية للصفة وحالة التسوية التي سحبت لخالفها للقانون .

ومن حيث أنه بالنسبة لجواز استرداد الفروق المالية التي حصل عليها هؤلاء العمال بدون وجه حق (١) فان الجمعية العمومية للقسم الاستشارى قد عرضت لجواز الرجوع على الموظفين بالمبالغ التي صرفت لهم بدون وجه حق في عديد من جلساتها ويبين من استقراء فتاويها في هذا الشأن (٢) أنه يمكن التفرقة بين حالتين : -

(١) حالة الموظف الذي ألغيت ترقيته فان مقتضيات العدالة في هذه الحالة ترتب لهذا الموظف الحق فيما قبضه من فروق مالية نتيجة الترقية اللغاء اذ لا شأن له فيما صاحب تلك الترقية من خطأ في الفهم أو اختلاف

(١) وهم العمال المشار اليهم في القاعدة رقم ١٢٢٧ .

(٢) راجع القاعدة السابقة .

في التدبر وذلك أسوة بحافز الشيء حسن النية الذي يعطيه القانون الحق في جنى ثمراته ولو ظهر فيما بعد أن الشيء مستحق لسواه ، فضلا عن أن مثل هذا الموظف يكون في الغالب قد رتب حياته على أساس ما ناله من ترقية ومن غير المستساغ إلزامه برد ما قبضه بحسن نية علاوة على إرجاع حالته إلى ما كانت عليه قبل الترقية ولا غبن في ذلك على الخزنة العامة ما دام مثل هذا الموظف قد قام بعمل الوظيفة المرقى إليها طوال الفترة التي انقضت بين صدور قرار الترقية وبين الحكم بالفائه وأفادت الحكومة من جراء ذلك ما أداه لها من خسعات في الوظيفة المرقى إليها تأسيسا على قاعدة الغرم بالغنم (الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ١٠/٨/١٩٥٥ ملف رقم ١٢٨/٣/٨٦) (١) .

٢) حالة الموظف الذي سويت حالته بالمخالفة لأحكام القانون وسحب التسوية في هذه الحالة لا يقرن انتسوية بتغيير في مركز الموظف أو زيادة في مسؤولياته وتبعاته بل يظل عمل الموظف وتبعاته ومسؤولياته بعد إجراء التسوية كما كان قبل إجرائها ومن ثم إذا ما سحبت جهة الإدارة التسوية لمخالفتها للقانون فإن السبب الذي بني عليه حق الموظف في الحصول على فروق التسوية يزول وينشأ في ذمته التزام برد ما حصل عليه من فروق دون حق تطبيقا للمادة ١٨٢ من القانون المدني .

ولا يتقدم حق جهة الإدارة في استرداد هذه المبالغ إلا من تاريخ علمها الحقيقي الفعلي بالحق في الاسترداد .

ومن حيث أنه في خصوصية الحالة المعروضة فإن وزارة العدل وقد عينت العمال المشار اليهم في الوقائع في درجة صانع دقيق ممتاز بأجروهم ٣٦٠ مليا بناء على ما قرره اللجنة المشكلة للامتحان . ولا كان في هذه التسوية مخالفة للقانون كما سلف القول ويتعين سحبها فأننا نرى في مجال جواز استرداد الفروق المالية التي حصل عليها هؤلاء العمال بدون وجه حق أنه لا يجوز الاسترداد - ذلك أنهم قاموا بأعباء وظيفية (صانع دقيق ممتاز) منذ تعيينهم حتى الآن ورتبوا معيشتهم على أساس حصولهم على هذه الدرجة فهذه الحالة تتسلى مع حالة الترقية على خلاف القانون فكلما الموظفين قد قام بأعباء الوظيفة الأعلى وإذا كان الرأي قد استقر على أنه لا يجوز الاسترداد في حالة سحب قرار الترقية فإنه يتعين نفس القول في حالة صفود قرار تعيين هؤلاء العمال بالمخالفة لأحكام القانون للاعتبارات سالف الإشارة إليها فضلا عن اعتبارات العدالة ومراعاة ظروفهم .

٩١٤ - صرف بعض المبالغ دون وجه حق عند تطبيق قواعد إعانة غلاء المعيشة على الهندسين - جواز استردادها .

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ برفع القيد الخاص بتثبيت إعانة غلاء المعيشة وزيادة فئاتها ينص في فقرته الرابعة على أن « يخصم من مرتب للتخصص أو التفرغ أو أي مرتب مماثل حصل عليه الموظف منذ سنة ١٩٤٥ فيما عدا بدل ملابس الضباط قيمة الزيادة التي يحصل عليها الموظف في الإعانة ويسرى هذا الحكم على مرتب المتقنن ومرتب الانتقال الثابت فيما لا يزيد على نصف المرتب » ومقتضى هذا النص أن مقدار المبلغ الواجب خصمه من بدل التخصص يتحدد بقيمة الفرق بين ما يحصل عليه الموظف من زيادة في إعانة غلاء المعيشة نتيجة لما تضمنه قرار مجلس الوزراء المشار اليه من مزايا جديدة سواء ما تعلق منها برفع فئات هذه الإعانة أو إلغاء قيد التثبيت وبين ما كان يحصل عليه فعلا من هذه الإعانة قبل تنفيذ هذا القرار في أول مارس سنة ١٩٥٠ . وعلى ذلك فإن ما صرف لبعض الهندسين بالمخالفة لهذه القاعدة ، يكون قد تم صرفه بدون وجه حق ويجب استرداده وذلك عملا بفتوى الجمعية العمومية الصادرة بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٣ من يناير سنة ١٩٦٠ ذلك أن صرف هذه المبالغ تم على خلاف حكم القانون ولم يصاحبه تغيير في مركز الموظف أو زيادة في مسؤولياته وتبعاته بل ظلت تبعاته على ما كانت عليه قبل تنفيذ قرار مجلس الوزراء تنفيذا خاطئا على النحو المتقدم ذكره مما يرتب في ذمة الموظف التزاما برد ما حصل عليه من هذه المبالغ بغير حق تطبيقا للمادة ١٨١ من القانون المدني التي تقضي بأن كل من تسلم على سبيل الوفاء ما ليس مستحقا له وجب عليه رده .

٤ (١٩٦١/١/٢)

(ب) التجاوز عنه

٩١٥ - التجاوز عن تحصيل الفروق المالية المترتبة على تسوية خاطئة لموظفي مصلحة الضرائب - اعتباره نزولا عن مال مستحق للدولة .

ان التجاوز عن تحصيل الفروق التي صرفت الى موظفي مصلحة الضرائب نتيجة للتسويات الخاطئة يعتبر نزولا عن مال مستحق للدولة يخضع لاحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن التصرف بالمجان في المقاربات المملوكة للدولة والنزول عن اموالها المنقولة في الاقليم المصري وتقضي المادة الاولى منه بجواز التصرف بالمجان في مال من اموال الدولة الثابتة او المنقولة او تاجيره بايجار اسمي أو بأقل من أجر المثل الى أي شخص

طبيعي أو معنوي بقصد تحقيق غرض ذي نفع عام وغنى عن البيان أن وجهة النفع لا تتوافر في التجاوز عن تحصيل الفروق ، ومن ثم يتعين للتجاوز عن هذه الفروق استصدار قانون بذلك .

(٧١١ ، ٨/٣٠ / ١٩٦٠)

٩١٦ - صرف الادلة مبالغ لبعض الموظفين تزيد عما يستحقونه يوجب عليهم رد هذه الزيادة - صدور قرار من الجهة الادارية بالتجاوز عن تحصيل هذه الزيادة باعتبارها تمويضا لهم عن ساعات عمل تزيد على المقرر في فترة سابقة - نفي جازم .

إذا كان الثابت أنه قد صرف إلى الموظفين بلجنة المقطن المصرية أجر اضافي يجاوز المستحق لهم طبقا لقرار اللجنة الصادر في ٧ من مارس سنة ١٩٥٣ ولذلك يكون هذا الاجر الزائد قد صرف بغير سبب قانوني مما يتعين معه استرداده طبقا لقواعد القانون العامة المقتنة بالمادة ١٨١ من القانون المدني التي تنص على أن كل من يتسلم على سبيل الوفاء ما ليس مستحقا له وجب عليه رده .

ولا حجة - لمنع هذا الرد - فيما جاء بقرار اللجنة المؤرخ في ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٥٨ بالتجاوز عن تحصيل مبالغ هذه الاجور باعتبار ذلك ائابة للموظفين عما بذلوه من جهد في فترة سابقة عملوا خلالها عددا من الساعات يزيد على العدد المحدد على أساسه الحد الأقصى للاجر الإضافي ، ذلك أنه إذا كان المقصود بهذه الاثابة هو تمويض هؤلاء الموظفين عن الجهد المشار اليه فإن التمويض يستلزم لصحة أساسه توافر التزام في جانب المسئول عنه يشغل ذهنه فإذا تخلف هذا الالتزام انسحب عن التمويض أساسه القانوني ، والثابت أن اللجنة لم تكن ملزمة وفقا لقراراتها الصادر في ٧ من مارس سنة ١٩٥٢ بدفع مقابل لساعات العمل الإضافي التي تزيد على ثلاث ساعات يوميا حيث وضع هذا القرار حدا أقصى للاجر الإضافي هو ما يوازي أجر ثلاث ساعات أيما كان عدد ساعات العمل الإضافية ومتى تبين بذلك انتفاء التزام اللجنة عن دفع ما يقابل ساعات العمل الإضافي التي تزيد على ثلاث ساعات يوميا فإنه يتضح عدم جواز قرار اللجنة بالتجاوز عن الاسترداد على أساس التمويض عن الجهد الزائد خلال فترة سابقة .

وإذا كان المقصود بالتجاوز عن التحصيل هو التبرع للموظفين عما قبضوه من أجر اضافي زائد عما يستحقونه فإن القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن قواعد التصرف بالمجان في أموال الدولة يشترط لصحة التنازل أن يستهدف تحقيق غرض ذي نفع عام الامر الذي لا يتحقق إلا إذا كان مال المال موضوع التصرف بالمجان - أي التبرع - هو تحقيق خير مباشر أو غير مباشر للمجموع ، وليس من شك في أن التجاوز عن استرداد المبالغ المشأو

التي لا يحقق غرضاً تتوافر فيه صفة النفع العام بالمعنى المقصود في القانون المذكور إذ لن يترتب على هذا التجاوز سوى تحقيق مصلحة خاصة للموظف الذي قبض ما ليس حقاً له بتوفير مبلغ له يتعين عليه رده كاملاً للجنة .

وبخلاص من ذلك أن ما صرف بغير حق من أجر اضافي لهؤلاء الموظفين يتعين عليهم رده ولا يعفيهم من ذلك قرار اللجنة المشار اليه بالتجاوز عن استرداد هذا الاجر .

(٢٠٤٦) (١٩٦٣/١١/١٢)

٩١٧ - المرتبات والاجور التي قبضها الموظفون والعمال دون وجه حق - التجاوز عنها
وفقاً للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦١ اذا اقيمت قرارات الترقية والتسويات التي صرفت بناء عليها هذه المبالغ - مشروط بأن تكون الفتوى او الحكم الذي تم الصرف تنفيذاً له صادراً في الفترة من اول يوليو سنة ١٩٥٢ حتى ٥ من فبراير سنة ١٩٦٢ تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر .

ان المادة الاولى من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ تنص على أنه « يتجاوز عن استرداد ما صرف الى الموظفين والعمال من مرتبات واجور بناء على قرارات بالترقية او تسويات صادرة من جهات الادارة تنفيذاً لحكم او فتوى صادرة من القسم الاستشاري للفتوى والتشريع بمجلس الدولة والادارات العامة بديوان الموظفين وذلك اذا اقيمت او سمحت تلك القرارات والتسويات » ، وتنص المادة الثانية على أنه « يعتبر صحيحاً ما مسبق صرفه الى الموظفين والعمال بالتطبيق لتلك القرارات او التسويات الملقاه » ، كما تنص المادة الثالثة على أنه « لا تسري احكام المادتين السابقتين الا على القرارات والتسويات التي تمت تنفيذاً لاحكام ، والفتاوى التي صدرت اعتباراً من اول يوليو سنة ١٩٥٢ الى تاريخ العمل بهذا القانون » .

ويستفاد من النصوص سالف الذكر - ان العبرة هي بتاريخ الفتوى او الحكم الذي صدرت على اساسه التسويات او القرارات الملقاه فمتى كانت الفتوى او الحكم صادرة في الفترة من اول يوليو سنة ١٩٥٢ الى تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ في ٥ من فبراير سنة ١٩٦٢ فانه لا يجوز استرداد ما صرف للموظفين او العمال تنفيذاً للفتوى او الحكم ، وذلك اذا اقيمت او سمحت تلك القرارات او التسويات .

(٩٠٢) (١٩٦٤/١٠/٢٥)

٩١٨ - مرتب - صرفه دون وجه حق بناء على تسوية خلقة تنفيذاً لفتوى ديوان الموظفين - عدم جواز استرداد الفروق اعمالاً لاحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ - شروط ذلك .

إذا كان ما صرف الى أولئك العمال من مبالغ دون وجه انما تم تنفيذ
لفتوى ديوان الموظفين المشار اليها (١) فانه لا يجوز طبقاً لاحكام القانون رقم
٥٥ لسنة ١٩٦٢ استرداد ما صرف اليهم وذلك أن التسوية التي أجريت لهم
والتي تبين مخالفتها للقانون كانت تنفيذاً لفتوى ديوان الموظفين المصادرة في
١٨ من نوفمبر سنة ١٩٦١ - أي في المجال الزمني للقانون رقم ٥٥ لسنة
١٩٦٢ والذي يقضي في المادة الأولى منه بأن « يتجاوز عن استرداد ما صرف
الى الموظفين والعمال من مرتبات وأجور بناء على قرارات بالترقية أو تسويات
صادرة من جهات الإدارة تنفيذاً لحكم أو فتوى صادرة من القسم الاستشاري
للفتوى والتشريع بمجلس الدولة والادوات العامة بديوان الموظفين وذلك إذا
ألغيت أو سحبت تلك القرارات أو التسويات » . كما تنص المادة الثانية منه
على أنه :

« يعتبر صحيحاً ما سبق صرفه الى الموظفين والعمال بالتطبيق لتلك
القرارات أو التسويات الملغاة » ، وكذلك تنص المادة الثالثة من ذلك القانون
على أنه « لا تسرى أحكام المادتين السابقتين الا على القرارات والتسويات التي
تمت تنفيذها للاحكام والفتاوى التي صدرت اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٥٢
الى تاريخ العمل بهذا القانون » .

ويستفاد من النص صراحة الذكر أن المعبرة هي بتاريخ الفتوى أو
الحكم الذي صدرت على أساسه التسويات أو القرارات الملغاة فمتى كانت
الفتوى أو الحكم صادراً في الفترة من أول يوليو سنة ١٩٥٢ الى تاريخ العمل
بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه (أي في ٣١ من يناير سنة ١٩٦٢)
فانه لا يجوز استرداد ما صرف للموظفين أو العمال تنفيذاً للفتوى أو الحكم
وذلك إذا ألغيت أو سحبت تلك القرارات أو التسويات .

٧٤٢ (١٩٦٤/٨/٢٠)

٩١٩ - حصول السكرتيرين العاملين والسكرتيرين العاملين للمساعدين بالمطالقات
على المكافأة المقررة بالقرار الجمهوري رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٦١ رغم انتدابهم بالديوان العام
بالوزارة - وجوب استرداد ما صرف اليهم لانهم الاساس القانوني للمصرف - صرف هذه
المبالغ بناء على فتوى لا يعطى من الاسترداد ما ضاعت الفتوى صادرة بعد الفترة المحددة في
القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ .

ان السكرتيرين العاملين والسكرتيرين العاملين للمساعدين الذين صرفت
لهم المكافأة الشهرية المقررة بالقرار الجمهوري رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٦١ أثناء

فترة انتدابهم بالديوان العام بوزارة الادارة المحلية يكونون قد صرفوا هذه المكافأة دون وجه حق لانعدام الاسساس القانوني لصرفها لهم خلال تلك الفترة (١) ومن ثم فانه يتعين استرداد ما صرف لهم من هذه المكافأة دون وجه حق ولا يعول دون ذلك صدور القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ الذي يقضى في المادة الاولى منه بأن « يتجاوز عن استرداد ما صرف الى الموظفين والعمال من مرتبات وأجور بناء على قرارات بالترقية أو تسويات صادرة من جهات الادارة تنفيذاً لحكم أو فتوى صادرة من القسم الاستشاري للفتوى والتشريع بمجلس الدولة والادارات العامة بديوان الموظفين وذلك اذا ألغيت أو سحبت تلك القرارات أو التسويات » ذلك أنه ولئن كانت وزارة الادارة المحلية قامت بصرف المكافأة المشار اليها الى السادة المذكورين بناء على فتوى صادرة من ديوان الموظفين الا أن هذه الفتوى لا تدخل في المجال الزمني لعمال القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر اذ أن أحكام هذا القانون لا تسري - طبقاً للمادة الثالثة منه - الا على القرارات والتسويات التي تمت تنفيذها للاحكام والفتاوى التي صدرت اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٥٢ الى تاريخ العمل بهذا القانون في ٥ من فبراير سنة ١٩٦٢ والواضح من الوقائع أن انتداب السادة السكرتيرين العاملين والمساعدين قد بدأ في سبتمبر سنة ١٩٦٢ ، وأن فتوى ديوان الموظفين باستحقاق السادة المذكورين للمكافأة المشار اليها في فترة انتدابهم والتي تم صرف هذه المكافأة لهم بالاستناد اليها - هذه الفتوى قد صدرت بعد هذا التاريخ الاخير - كما وأن فتوى ديوان الموظفين الاخرى صدرت في أكتوبر سنة ١٩٦٣ - ومن ثم فلا يسوغ الاستناد الى أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ للمقول بالتجاوز عن استرداد ما صرف من المكافأة المشار اليها الى السادة السكرتيرين العاملين والمساعدين للمحافظات أثناء فترة انتدابهم للعمل بديوان عام وزارة الادارة المحلية دون وجه حق - وذلك لعدم سريان أحكام هذا القانون في هذه الحالة .

(١٠٨٧ (١٩٦٤/١٢/٨)

٩٢٠ - أعضاء مجلس الأمة الذين تقررت لهم معاشات استثنائية بمقتضى قرار من رئيس الجمهورية - مستحقهم لها من تاريخ صدور القرار المذكور - وجوب استرداد ما صرف لهم من معاشات استثنائية قبل هذه التاريخ - لا يشير من ذلك الاستناد للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن التجاوز عن استرداد ما صرف الى الموظفين والعمال من مرتبات وأجور .

تقضى المادة الاولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ في شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية بأنه « يجوز منح معاشات استثنائية أو زيادات

في المعاشات أو منح مكافآت استثنائية للموظفين والمستخدمين المدنيين والعسكريين الحاليين الى المعاش أو الذين يتركون خدمة الحكومة أو لعائلات من يتوفى من الموظفين أو المستخدمين وهم في خدمة الحكومة أو بعد إحالتهم الى المعاش كما يجوز أيضا منحها لغير الموظفين ممن يؤدون خدمات جليلة للجمهورية . ، ، وتنص المادة الثانية على أن تؤلف لجنة بقرار من رئيس الجمهورية للنظر في المعاشات الاستثنائية بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد ولا تكون قرارات اللجنة نافذة الا بعد اعتمادها من رئيس الجمهورية .

واضح من هذين النصين أن الحق في الحصول على معاشات استثنائية في حال عدم استحقاقها أصلا طبقا لقوانين المعاشات - أو الحصول على زيادة في مقدار ما يستحق من معاش - في حال ثبوت أصل الاستحقاق - إنما يستمد من القرار الذي يصدر بتقرير هذا الحق ذلك أن هذا الحق لا ينشأ رأسا من نص قانوني معين يقرره ويقرر شروطا معينة لاستحقاقه بحيث يكون لدى الشأن ممن تتوفر فيه هذه الشروط أن يطالب به بالاستناد الى هذا النص مباشرة . وإنما الامر في منح تلك المعاشات أو الزيادة فيها موكل الى تقدير الجهة المختصة حسبما تراه في كل حالة ووفقا للأسباب الخاصة التي يترك لها تقديرها . ومن ثم يكون القرار الصادر في هذا الشأن هو بذاته المنشئ للحق في المعاش أو الزيادة فيه وبعبارة أخرى فإن هذا القرار هو الذي يكسب الموظف الحق في الحصول على المعاش أو على الزيادة في مقداره .

ولما كانت القاعدة هي أن القرار الإداري المنشئ إنما ينتج أثره اعتبارا من تاريخ صدوره دون أن يرتد بهذا الاثر الى الماضي الا في حالات خاصة ليست من بينها الحالة محل البحث ومن ثم فإن القرار الصادر بمنح المعاش الاستثنائي أو الزيادة في المعاش ينتج أثره اعتبارا من تاريخ صدوره وهو تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية بالموافقة على ما قرره لجنة المعاشات الاستثنائية .

ومن حيث أنه لما تقدم فإن المعاشات الاستثنائية التي تقررت للسادة أعضاء مجلس الأمة المذكورة أسماؤهم في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٨ إنما تستحق لهم من تاريخ تقريرها وهو تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية المشار اليه بالموافقة على ما قرره لجنة المعاشات الاستثنائية وليس تاريخ انتهاء خدمة السادة المذكورين .

ومن حيث أنه يترتب على ذلك أن تكون مبالغ المعاشات الاستثنائية التي صرفت قبل تاريخ تقريرها بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٨ قد أدبت للسادة الذين تناولهم هذا القرار دون وجه حق مما يتعين معه استردادها منهم . وهذا الاسترداد واجب قانونا لا يجوز التجاوز عنه طبقا لأي قانون قائم وبالنات طبقا للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن

التجاوز عن استرداد ما صرف الى الموظفين والعمال من مرتبات وأجور ذلك لأن المادة الأولى من القانون المذكور تنص على أنه « يتجاوز عن استرداد ما صرف الى الموظفين والعمال من مرتبات وأجور بناء على قرارات بالترقية أو تسويات صادرة من جهات الإدارة تنفيذاً لحكم أو فتوى ... وذلك اذا ألغيت أو سحبت تلك القرارات أو التسويات » . وظاهر بوضوح من هذا النص أن التجاوز طبقاً له يكون عما صرف الى موظف أو عامل من مرتب أو أجر . وفي الحالة المعروضة تم الصرف الى أعضاء بمجلس الأمة وهم ليسوا موظفين ولا عمالاً وكان ما صرف هو معاش استثنائي لا مرتب ولا أجر وعن ثم لا ينطبق القانون المذكور بأي صورة على هذه الحالة ولا يمكن التجاوز عن استرداد ما صرف من هذه المعاشات الاستثنائية بغير وجه حق الا بمقتضى قانون يصدر بذلك .

٧٧٥ (١٩٦٤/٩/٣)

(ج) تقاضاه

٢ راجع : تقاضاه

رسوم

(أ) رسوم الإذاعة .

(ب) رسوم التوثيق والشهر .

(ج) رسوم جهرية :

١ - إعفاء عيني .

٢ - إعفاء شخصي .

٣ - سماح مؤقت .

(د) رسوم اللعقة :

١ - رسم اللعقة على الاتساع .

٢ - المبالغ التي تصرف من الجهات الحكومية .

٣ - إعفاء المبالغ التي تصرفها الجهات الحكومية من الرسم .

٤ - الائتمان المصرفي .

- ٥ - اللافتات والإعلانات .
 - ٦ - تصاريح السفر .
 - ٧ - الأوراق المالية .
 - ٨ - اشتغال الورقة على أحكام متعددة .
 - ٩ - صور الأوراق والمحركات .
 - ١٠ - تحمل من يتعامل مع الحكومة بالرسم .
 - ١١ - الإعفاء من الرسم .
- (هـ) رسوم قضائية .
- (و) رسوم محلية .

(١) رسوم الاذاعة

٩٢١ - الفرية الإضافية للقررة على استهلاك الكهرباء لصالح الاذاعة بمقتضى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ - اعتبرها فرية وليست من قبيل الرسوم - التزام المصالح الحكومية بهذين الرسمين .

أضافت شركة سكك حديد مصر الكهربائية ووحدات عين شمس على المنطقة الشمالية التعليمية مع حساب استهلاك كهرباء مدارسها عن شهر مايو سنة ١٩٦٠ رسماً اضافياً اعانة لمدينة أغادير وكذلك ضريبة مقدارهما مليونان عن كل كيلوات لصالح هيئة الاذاعة طبقاً لقانون رسم الاذاعة والايهزة اللاسلكية . فاستطلعت المنطقة الرأى فى مدى التزامها بدفع هذه المبالغ .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للمفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ فاستبان لها أن قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٦٠ بشأن مساعدات أغادير بالمغرب ينص فى مادته الثانية على أن « تفرض رسوم اضافية على فواتير وايصالات استهلاك المياه ولتيار الكهربائى واشتراك التليفون المستحقة الدفع خلال شهر ابريل سنة ١٩٦٠ بواقع ٢٠ مليما على كل فاتورة أو إيصال وتحصل مع القيمة المستحقة وتورد لحساب اللجنة العليا لمعونة الشتاء (لصالح مساعة أغادير بالمغرب) » ، وتنص المادة الاولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن رسوم الاذاعة والايهزة اللاسلكية على أن « يفرض رسم على كل مستهلك لتيلر كهربائى على كل وحدة كيلوات ساعة

من التيار الكهربائي على الوجه الآتي (مليون) في طائرة كل من مجلس بلدى
مدينتى القاهرة والاسكندرية ٠٠ ويحصل هذا الرسم مع ثمن التيار الكهربائي
المحصل ٠٠٠ ويؤدى الى هيئة الاذاعة ، ويؤخذ من هذين النصفين أن
الفريضة المنصوص عليهما فى هذين القانونين هما ضريبتان غير مباشرتين
تفترقان عن الرسم بالمعنى القانونى فى انهما لا تفرضان مقابل خدمة خاصة
تؤديها الدولة ويتنفع بها دافعو هذه الفريضة بالنات وبصفة خاصة ،
فالضريبة المفروضة لاعانة اغادير قد أفصح القانون أنها مخصصة لغرض
محدد لا يتعلق بأداء أى خدمة معينة لدافعيها ، أما الضريبة المفروضة لصالح
هيئة الاذاعة فانها وان كانت مخصصة لتمكين هذه الهيئة من أداء خدماتها
لحائزى أجهزة الراديو ولتعويضها عن الغاء الرسوم التى كانت مفروضة على
هذه الاجهزة الا أنه من الواضح أنها لا تجبى من حائزى هذه الاجهزة وحدهم
وانما تجبى من جميع مستهلكى التيار الكهربائى ولو كانوا غير حائزين لآى
جهاز من اجهزة الراديو مما يخرج بهذه الفريضة عن مجال اعتبارها رسماً
مقابل خدمة معينة تؤدى لدافعيها الى اعتبارها ضريبة تؤدى من جميع الافراد
الخاضعين لها لمواجهة بعض التكاليف العامة . كذلك فان الفريضتين المشار
اليهما ليستا بضريبتين مباشرتين تفرضان عناصر ذات طابع دائم مستقر أو
مستمر كالوجود أو الملكية أو المهنة وانما هما ضريبتان غير مباشرتان
مفروضتان على وقائع غير ثابتة أو مستمرة تتعلق باستهلاك الكهرباء وهو أمر
يتغير من وقت لآخر مقلداً واستمرازا بل وجوداً وعسماً .

ولما كانت الضرائب غير المباشرة تحصل بمناسبة أداء خدمة معينة دون
نظر الى شخص دافعها أو طبيعة نشاطه بحيث يلتزم بها كل من يستادى
هذه الخدمة ولو كان جهة حكومية . هذا فضلاً عن أن النصوص المقررة لهاتين
الضريبتين والواردة بالقانونين رقمى ١١٠ و ١١٢ لسنة ١٩٦٠ المشار اليهما
قد وردت عامة شاملة فى مجال تحديد المكلفين بأداء هذه الضريبة دون استثناء
المصالح الحكومية أو غيرها مما يتعين معه تفسير هذه النصوص على اطلاقها
وعلم تقييدها دون مقيد من النص اذ أن مثل هذا التقيد يكون بمثابة إعفاء
من الضريبة غير جائز دون نص صريح فى القانون .

وبالإضافة الى ما تقدم فان الضريبتين المشار اليهما مخصصتان بنصوص
صریحة فى قانونى انشائهما لجهاز مستقل تماماً عن سيطرة الحكومة المركزية
التي يتعين فى الحالة المعروضة أن تتحمل ببعض أعباء هاتين الضريبتين باعتبار
منطقة القاهرة الشسالية للتعليمية المطلوب منها أداء هذه الضرائب احسبى
ادارات الحكومة المركزية . وبذلك فانه لا مجال للنسخ حتى بفرض جواز ذلك
فى مجال الضرائب غير المباشرة - باتحاد ذمة الجهة المفروضة عليها الضريبة
والجهة الجابية لها .

٩٢٢. - القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن رسوم الاذاعة والاجهزة اللاسلكية
التي تقي باعها الوزارات والمصالح العامة من الرسم المقرض على التيار الكهربائي الذي
تستهلكه للانارة - عدم تضمين القانون المذكور اقرا رجيا الى ما قبل تاريخ العمل به .

تنص المادة الاولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن رسوم
الاذاعة والاجهزة اللاسلكية على أن « يفرض رسم على كل مستهلك لتيار
كهربائي عن كل وحدة كيلوات ساعة من التيار الكهربائي المستهلك على الوجه
الآتي : -

٢ مليم (مليمان) في دائرة كل من مجلس بلدى مدينتى القاهرة
والاسكندرية .

١ مليم (ملليم واحد) في دائرة المجالس البلدية الاخرى .

ويحصل هذا الرسم مع ثمن التيار الكهربائي المحصل بمعرفة الهيئات
التي تقوم بتحصيله ويؤدى الى هيئة الاذاعة كل ستة أشهر فى شهرى يناير
ويونيو من كل عام .

ويعفى من هذا الرسم الطاقة الكهربائية المستهلكة فى القوى المحركة » .

وقد صدر القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض احكام القانون
رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه . وقضت المادة الاولى منه بأن تضاف الى
المادة الاولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه - فقرة أخيرة
نصها : -

« كما يعفى من هذا الرسم التيار الكهربائي الذي تستهلكه للانارة
الوزارات والمصالح العامة والمجالس المحلية ودور العبادة والمدارس
والمستشفيات العامة » .

ونصت المادة الثانية من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٢ على أن « ينشر
هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يونيو سنة
١٩٦٢ » .

وجاء فى المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٢ مايف
لذكر أنه « صدر القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن رسوم الاذاعة
والاجهزة اللاسلكية ونص فى مادته الاولى على فرض رسم على كل مستهلك
لتيار كهربائي عن كل كيلوات ساعة من التيار الكهربائي على أن يحصل هذا
الرسم مع ثمن التيار الكهربائي المحصل بمعرفة الهيئات التي تقوم بتحصيله
ويؤدى الى هيئة الاذاعة كل ستة أشهر ويعفى من هذا الرسم الطاقة الكهربائية
المستهلكة فى القوى المحركة ، وقد أشار مجلس الدولة بمرينان الرسم المقرر
فى القانون المذكور على الحكومة ومصالحها وعلى الهيئات العامة الاخرى . ولما

كانت المحكمة من صدور القانون المشار اليه هو أنه قد أصبحت حيازة أجهزة الراديو الآن من مستلزمات الحياة ، بحيث أصبح في كل منزل وفي كل محل ، وأن هذا الرسم نظير الخدمات التي تؤديها هيئة الإذاعة لذلك كان من اللازم بدلا من تحصيل رسم على كل جهاز استقبال ، وتنظيمها لهذه العملية أن يفرض الرسم على كل مستهلك لتيار كهربائي عن كل وحدة كيلوات ساعة من التيار الكهربائي ، هذا ولما كانت هذه المحكمة تنفتق فيما يختص بإنارة الشوارع والمصالح الحكومية والمدارس ودور العبادة والمستشفيات العامة - هذا فضلا عن أنها تقوم بخدمات عامة وحيوية ، كما أنها تستهدف في أدائها لخدماتها المصلحة العامة . لذلك أعدنا مشروع القرار الجمهوري بقانون المرافق بإضافة فقرة أخيرة الى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه تقضى بإعفاء دور الحكومة والمجالس المحلية وغيرها من الهيئات العامة الأخرى ودور العبادة والمدارس والمستشفيات العامة من رسوم الإذاعة والأجهزة اللاسلكية .

ومن حيث أنه يبين من نصوص القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٢ - أن القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن رسوم الإذاعة والأجهزة اللاسلكية ، فرض رسما على كل مستهلك لتيار كهربائي يحصل من المستهلك مع ثمن التيار الكهربائي ، بمعرفة الهيئات التي تقوم بتحصيل هذا الثمن ، وتقوم هذه الهيئات بإداء الرسم المذكور الى هيئة الإذاعة في المواعيد المقررة لذلك . ولم يعف المشروع من الخضوع لهذا الرسم سوى الطاقة الكهربائية المستهلكة في القوى المحركة ، ومعنى ذلك أنه - في غير هذه الحالة الأخيرة - كان يخضع للرسم المشار اليه جميع المستهلكين للتيار الكهربائي لا فرق في ذلك بين الافراد والهيئات والجهات الخاصة والعامة - بما في ذلك الوزارات والمصالح العامة .

غير أن المشرع رأى أن المصالح العام يقتضى عدم خضوع الوزارات والمصالح العامة للرسم المفروض على التيار الكهربائي الذي تستهلكه للإنارة ، لما تقوم به من خدمات عامة وحيوية تستهدف في أدائها المصلحة العامة - لذلك أصدر القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٢ قاضيا بإعفاء الوزارات والمصالح العامة من الرسم سالف الذكر ، على أن يعمل بهذا القانون - بما تضمنه من الإعفاء - اعتبارا من أول يونيو سنة ١٩٦٢ .

ولما كان القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٢ المذكور ، لم يتضمن أثرا رجعيا لأعمال حكمه الخاص بإعفاء الوزارات والمصالح العامة من الرسم المشار اليه ، الى ما قبل تاريخ العمل به في أول يونيو سنة ١٩٦٢ ، ومن ثم فبقي الوزارات والمصالح العامة خاضعة للرسم على التيار الكهربائي الذي استهلكته في الإنارة ، في المدة من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ الى أول يوليو سنة ١٩٦٢ تاريخ أعمال حكم الإعفاء الذي قضى به القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٢ .

فإذا كان الثابت أن مؤسسة ضاحية المعادى تقوم بتوريد التيار الكهربائى الى معسكرات الجيش بالمعادى ، ومن ثم فانه طبقا لنص المادة الاولى من القانون ١١٢ لسنة ١٩٦٠ كانت معسكرات الجيش المذكورة خاضعة للرسم المفروض على التيار الكهربائى ، وذلك بالنسبة الى ما استهلكته من هذا التيار فى الانارة عن المدة من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ فى أول مايو سنة ١٩٦٠ الى أول يوليو سنة ١٩٦٢ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٢ وكانت مؤسسة ضاحية المعادى ملزمة بتحويل الرسم المشار اليه من المعسكرات مع ثمن التيار الكهربائى الذى تقوم بتحصيله ، على أن يؤدى هذا الرسم الى هيئة الاذاعة كل ستة أشهر فى شهرى يناير ويوليو من كل عام .

وتطبيقا لنص المادة الاولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ - قامت مؤسسة ضاحية المعادى بأداء الرسم المفروض على التيار الكهربائى المورد بمعرفتها لمعسكرات الجيش الى هيئة الاذاعة فى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٠ - بناء على طلب هذه الهيئة - وذلك عن المدة من أول مايو سنة ١٩٦٠ الى آخر يونيه سنة ١٩٦٠ ، ومن ثم تلتزم معسكرات الجيش بالمعادى بالوفاء بقيمة ما أدته عنها مؤسسة ضاحية المعادى من الرسم المشار اليه الى هيئة الاذاعة ، وذلك عند تحويل ثمن التيار الكهربائى الذى استهلكته المعسكرات فى الانارة .

ولما كانت المعسكرات المذكورة قامت بأداء ثمن التيار الكهربائى الذى استهلكته فى الانارة عن المدة من أول مايو سنة ١٩٦٠ الى آخر يونيه سنة ١٩٦٠ دون أن تؤدى معه قيمة الرسم المستحق عن تلك المدة والذى قامت مؤسسة ضاحية المعادى بأدائه الى هيئة الاذاعة .

لذلك فان مؤسسة ضاحية المعادى يكون لها الحق فى مطالبة معسكرات الجيش بالمعادى بالوفاء بقيمة الرسم المفروض على التيار الكهربائى الذى استهلكته فى الانارة عن المدة من أول مايو سنة ١٩٦٠ الى آخر يونيه سنة ١٩٦٠ ، والذى سبق أن أدته المؤسسة المذكورة عن المعسكرات الى هيئة الاذاعة فى ٣٠ من يوليو سنة ١٩٦٠ .

٢٠٠ (١٩٦٤/٣/١٤)

٩٢٣ - القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن رسوم الاذاعة والاجهزة اللاسلكية - الرسم المستحق على مؤسسة ضاحية مصر الجديدة طبقا لهذا القانون - حسب هذا الرسم - انقل كمية التيار الذى تبينه جهة التوليد (ادارة الكهرباء والغاز) للمؤسسة لتوزيعها اسما لهذا الحساب ، دون اعتبار لبيان كمية التيار لدى جهة التوليد او لدى المؤسسة .

ان المادة الاولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن رسوم
الاذاعة والالجهزة اللاسلكية المعدل بالقانونين رقمى ٤٨ ، ١١٤ لسنة ١٩٦٢
تنص على أنه :

« يفرض رسم على كل مستهلك لتيار كهربائى عن كل وحدة كيلوات
ساعة من التيار المستهلك على الوجه الآتى : -

٢ مليم (مليون) فى دائرة كل من محافظتى القاهرة والاسكندرية
ومدينة الجيزة .

١ مليم (مليون واحد) فى سائر أنحاء الجمهورية الاخرى .

ويحصل هذا الرسم مع ثمن التيار الكهربائى المحصل بمعرفة الهيئات
التي تقوم بتحصيله ويؤدى الى هيئة الاذاعة كل ستة أشهر فى شهرى يناير
ويوليو من كل عام .

ويعفى من هذا الرسم الطاقة الكهربائية المستعملة فى القوى المحركة .

كما يعفى من هذا الرسم التيار الكهربائى الذى تستهلكه للانارة
الوزارات والمصالح العامة والمجالس المحلية ودور العبادة والمدارس
والمستشفيات العامة (اضيفت هذه الفقرة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٢
وعمل بحكمها من اول يوليو سنة ١٩٦٢) .

وتنص المادة الثانية من القانون المذكور على « أنه يستحق الرسم
المنصوص عليه فى المادة السابقة بالنسبة للتيار الكهربائى المورد بالجملة من
جهات التوليد الى الهيئات او جهات اخرى تقوم بتوزيعه بمعرفتها سواء
للانارة او القوى المحركة وذلك على اساس أن ثلاثة ارباع الكمية المباعة
مستعملة فى أغراض الانارة ، وعلى جهات التوليد تحصيل الرسم المستحق
مع ثمن التيار المورد والمباع بمعرفتها وتوريده لهيئة الاذاعة على الاساس
المبين فى المادة السابقة » .

ومن حيث أنه يبدو من المادة الثانية المذكورة أن المشرع قد ربط فيما
بين ثمن التيار الكهربائى وبين الرسم حين نص على أن « وعلى جهات التوليد
تحصيل الرسم المستحق من ثمن التيار المورد والمباع بمعرفتها وتوريده لهيئة
الاذاعة » الامر الذى يؤخذ منه أن المشرع جعل من كمية التيار المباعة وعاء
لرسم ولهذا لا يجوز أن يختلف مقدار التيار المستحق عليه الرسم عن مقدار
التيار الذى يلتزم المستورد بأدائه ثمنه الى جهة التوليد ويترتب على ذلك أن
تكون العبرة فى حساب الرسم بكمية التيار الذى تباعه جهة التوليد المؤسسة
خاصية مصر الجديدة وتقتضى منها ثمنه طبقاً للاتفاق بينهما ولما هو مقرر فى

القوانين واللوائح وذلك دون اعتبار لبيان كمية التيار لدى جهة التوليد أو لدى المؤسسة .

(١٩٦٤/٤/٧) ٣١١

٩٢٤ - القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن رسوم الاذاعة والاجهزة اللاسلكية - التيار الكهربائي الذي تستهلكه مؤسسة صاحبة مصر الجديدة في اذاعة المترو - اعتباره مستعلا في القوى للمحركة في مفهوم المادة الاولى من القانون المذكور .

بمطالبة المادتين ١ ، ٢ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن رسم الاذاعة والاجهزة اللاسلكية المعدل بالقانون رقم ٤٨ و ١١٤ لسنة ١٩٦٢ يبين أن المادة الاولى تواجه الحالة التي يتم فيها توزيع التيار الكهربائي على مستهلكيه عن طريق جهة التوليد مباشرة ، وفي هذه الحالة يحصل الرسم من المستهلك مع ثمن التيار بمعرفة الهيئات التي تقوم بتحصيله ، والمادة الثانية تعالج الصورة التي يتم فيها توزيع التيار عن طريق جهة تحصل عليه جملة من جهة التوليد أي الصورة التي يتدخل فيها وسيط بين المولد والمستهلك .

ولما كانت مؤسسة صاحبة مصر الجديدة تحصل على التيار من جهة التوليد فتستهلك جانباً منه في اذاعة المترو وتوزع الباقي على المستهلكين في الضاحية الذين يستعملونه في الانارة وفي ادارة القوى المحركة .

ومن حيث أن جانب التيار الذي تستخدمه المؤسسة في ادارة المترو لا يوجد وسيط فيه بين جهة التوليد وجهة الاستهلاك ، ومن ثم تطبق في شأنه المادة الاولى من القانون دون المادة الثانية التي لا تتناول أحكامها هذه الصورة بصريح نصها ، لأن ما تستخدمه المؤسسة من التيار في ادارة المترو ليس تياراً مورداً اليها تقوم بتوزيعه وانما باستهلاكه .

وترتيباً على ذلك لا تسرى المادة الثانية من القانون الا على كمية التيار التي توزعها المؤسسة ، لما ما تستهلكه من تيار في ادارة المترو فينخفض الحكم المادة الاولى ويعفى من الرسم طبقاً لصريح هذا الحكم باعتباره تياراً مستخدماً في القوى المحركة .

(١٩٦٤/٤/٧) ٣١١

٩٢٥ - القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن رسوم الاذاعة والاجهزة اللاسلكية - قيمة الرسم لفصوص على استهلاك المكوكات والهيئات الاخرى المتضمن عليها في الفقرة الاخرى من المادة الاولى من القانون المذكور - استثنائها من الرسم المستحق على التيار المستورد جملة بمعرفة مؤسسة صاحبة مصر الجديدة .

ويعد امتنعاد ما تستهلكه مؤسسة ضاحية مصر الجديدة في إدارة المترو من كمية التيار التي تحصل عليها جملة من جهد التوليد ، تسرى المادة الثانية من القانون على ما تتولى المؤسسة توزيعه بمعرفة من التيار وعلى مقتضى هذه المادة تعتبر ثلاثة أرباع الكمية المباعة مستعملة في أغراض الانارة يستحق الرسم عنها ولا يستحق عن الربح الباقي والجزاف في هذا التقسيم قائم على بيان نسبة ما يستخدم في الانارة الى ما يستخدم في القوى المحركة لأن الأول يستحق عنه الرسم أصلاً والثاني معفى منه بصريح نص المادة الأولى وعلى ذلك لا شأن لهذا التقسيم الجزافي بصور الإعفاء الأخرى كإعفاء الوزارات والمصالح . إذ يقوم هذا الإعفاء الأخير مع إعفاء تيار القوى للمحركة لا يجب أحدهما الآخر .

وعلى ذلك يتعين أن يستنزل من الرسم المستحق على التيار المستورد جملة بمعرفة المؤسسة قيمة الرسم المحسوب على استهلاك الوزارات والمصالح العامة والمجالس المحلية ودور العبادة والمدارس والمستشفيات العامة في الانارة . والقول بغير ذلك يسلم باستحقاق الرسم على ما تستهلكه هذه الجهات في الانارة في حين أنها معفاة صراحة من الرسم .

(٣١١) (١٩٦٤/٤/٧)

٩٢٦ - القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن رسوم الإذاعة والأجهزة اللاسلكية .
- الرسم المقر لهيئة الإذاعة على استهلاك التيار الكهربائي والانارة طبقاً لهذا القانون - عبء يتحمله المستهلكون وحدهم - قيام جهات توزيع التيار الكهربائي بإفاء هذا الرسم نيابة عن المستهلكين الى جهات التوليد لتوريده مقدماً الى هيئة الإذاعة - أيلولة ما يؤديه المستهلكون بعد ذلك الى جهات التوزيع .

تنص المادة الأولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن رسوم الإذاعة والأجهزة اللاسلكية المعدل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٢ على أن « يفرض رسم على كل مستهلك لتيار كهربائي عن كل وحدة كيلوات ساعة من التيار الكهربائي المستهلك على الوجه الآتي : - ٠٠٠٠ ويحصل هذا الرسم مع ثمن التيار الكهربائي المحصل بمعرفة الهيئات التي تقوم بتحصيله . ويؤدى الى هيئة الإذاعة كل ستة أشهر في شهرى يناير ويوليو من كل عام . ويعفى من هذا الرسم الطاقة الكهربائية المستهلكة في القوى المحركة » .

وتنص المادة الثانية من القانون المذكور على أن « يستحق الرسم المنصوص عليه في المادة السابقة بالنسبة للتيار الكهربائي المورد بالجملة من جهات التوليد الى هيئات أو جهات أخرى تقوم بتوزيعه بمعرفة من سواء الانارة أو القوى المحركة ، وذلك على أساس أن ثلاثة أرباع الكمية المباعة مستعملة في أغراض الانارة ، وعلى جهات التوليد تحصيل الرسم المستحق مع ثمن

التيار المورد والمباع بمعرفتها ، وتوريد الهيئة الاذاعة على الاساس المبين بالمادة السابقة » .

وتنص المادة الثالثة من القانون سالف الذكر على أنه « على المصانع والورش والمحلات وسائر الجهات التي تدار بالكهرباء من محطات توليد خاصة بها أن تخصص عددا مختبرا ومختوما من المجلس البلدى أو من جهة حكومية مختصة أو من شركات التزام الانارة لتسجيل القوى المستهلكة الخاضعة للرسم . وعلى الجهات المذكورة توريد الرسم المستحق شهريا الى هيئة الاذاعة خلال خمسة عشر يوما الاولى من الشهر التالى . ولهذه الهيئة حق مراقبة الصلادات المذكورة والتفتيش عليها » .

وبين من هذه النصوص ارادة المشرع فى فرض رسم على استهلاك التيار الكهربائى بحيث يؤول هذا الرسم لهيئة الاذاعة ، اذ تعد حصيلة رسوم أجهزة الاستقبال المصدر الاساسى الذى تعتمد عليه هيئة الاذاعة فى سبيل تحقيق اغراضها والنهوض برسايتها . وكان قد سبق ذلك صدور القانون رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٥٥ فى شأن أجهزة الاذاعة اللاسلكية والتليفزيون متضمنا قواعد تحديد هذه الرسوم ، الا أنه اعترى تنفيذ القانون المذكور صعوبات عملية فضلا عن ازدياد نفقات التحصيل بنسبة كبيرة لا تتفق والحصيلة المترتبة على تنفيذ القانون المشار اليه . ولهذا وصى الغاء هذا القانون الاخير الذى يفرض رسما ثابتا على حائزى الاجهزة اللاسلكية والاستعاضة عنه بفرض رسم جديد على اساس نسبة ضئيلة من استهلاك التيار الكهربائى . وقد روعى فى هذا الرسم الجديد التوفيق بين حصول هيئة الاذاعة على مستحقاتها فى نظام مريح ، وبين أداء المواطنين لهذا الرسم فى سهولة ويسر . (المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠) .

ويستفاد من ذلك - وبتقدير الاصل التشريعى لهذه النصوص - وضوح نية المشرع فى تحميل عبء الرسم لحائزى أجهزة استقبال الاذاعة اللاسلكية بالنسبة للقانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥٥ وتحيل عبء هذا الرسم لكل مستهلك لتيار كهربائى فى الانارة وفقا لاحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ . فنص القانون الاخير فى مادته الاولى على اساس فرض الرسم بالنسبة للتيار الكهربائى المستهلك ، وقد راعى المشرع استثناء الطاقة الكهربائية المستهلكة للقوى المحركة سواء بالمصانع أو المحلات العامة أو المنازل أو غيرها ثم تضمنت المادة الثانية مواجهة حالة التيار الكهربائى المباع أو المورد بالجملة من جهات التوليد الى جهات أخرى تتولى توزيعه بمعرفتها ، وسيرا على مبدأ اغفاء الطاقة الكهربائية المستهلكة للقوى المحركة ، وتقاديا للصعوبات التى تعترض تحديد هذه الكمية ، فقد افترض بنص أن ثلاثة ارباع القدر المباع للاستهلاك الذى يحصل عنه الرسم ، والربع الباقى للقوى المحركة وناط بجهات التوليد مهمة تحصيل الرسم المقر من جهات التوزيع

مع ثمن التيار المورد لها على أن تقوم جهات التوليد بعد ذلك بتوريد الرسم المحصل من جهات التوزيع الى هيئة الاذاعة .

ويثور البحث في هذه الحالة بالنسبة الى المرحلة التالية ، وهي المرحلة التي تنتهى بوصول التيار الكهربائى من جهات التوزيع الى المستهلكين ، من حيث تحديد الجهة التي يؤول اليها الرسم المحصل من المستهلكين . وتسليما بالمبدأ المستفاد من مقتضى التصوص ومن تطورها التشريعى وما ورد بالمذكرة الايضاحية ، من اتجاه نية المشرع الى تحميل عبء الرسم لمستهلك التيار الكهربائى المستعمل فى الانارة ، يتعين القول بأن هذا الرسم المحصل فى هذه المرحلة يؤول الى الجهات التي سبق أن قامت بأداء هذا الرسم سلفا عن المستهلكين وهي جهات التوزيع التي قامت جهات التوليد بتحصيل الرسم منها وتوريده الى هيئة الاذاعة .

يؤيد ذلك ما ورد بالمادة الخامسة من هذا القانون عندما ناط المشرع بجهات الانتاج المحلية بالنسبة للانتاج المحلى ، وبمصلحة الجمارك بالنسبة للبطاريات الجافة المنتجة محليا أو المستوردة ، بمهمة أداء هذا الرسم لهيئة الاذاعة ، على أن يتحمل بها المستهلك بالإضافة الى الاثمان المقررة لها . والاخذ بهذا النظر يحقق نية الشارع فى تحميل عبء هذا الرسم لمستهلكي التيار الكهربائى المقصودين أصلا بالرسم ، ويتفادى فضلا عن ذلك - تحقق ازدواج فى الرسم .

والقول بأن ما تضمنته المادة الثانية من التزام جهات التوليد بتحصيل الرسم المستحق مع ثمن التيار المورد والمباع بمعرفتها وتوريده لهيئة الاذاعة على الاساس المبين بالمادة الاولى يعنى أن يؤول الرسم فى المرحلة التالية (وهي مرحلة التوزيع) لهيئة الاذاعة ، على الاساس المبين بالمادة الاولى ، هذا القول مردود بأن المادة الثانية لا تعنى غير التزام جهات التوليد بتحصيل الرسم من جهات التوزيع ، التي تقوم بأداء الرسم سلفا عن المستهلكين فى حدود التقدير الجزافى المحدد بهذه المادة ، وعلى أساس قيمة الرسم كما حددته المادة الاولى ، ولا يعنى هذا بأية حال أن يتم توريد الرسم المحصل من المستهلكين - فى مرحلة التوزيع - الى هيئة الاذاعة ، وذلك لسبق أدائه اليها بمعرفة جهات التوليد فى المرحلة الاولى التي يتم فيها توريد التيار الكهربائى من هذه الجهات الى الجهات التي تقوم بتوزيعه على المستهلكين ، ولما فى هذا القول من شنوء فى النتيجة التي تؤدى اليها ، وهي ازدواج الرسم المورد الى هيئة الاذاعة وتجاهل نية المشرع الواضحة فى تحميل المستهلكين للتيار الكهربائى عبء الرسم المشار اليه .

ويخلص مما تقدم أن الرسم المقرر على التيار الكهربائى المورد من جهة توليد الى جهة أخرى تقوم بتوزيعه على المستهلكين ، يقع عبؤه على هؤلاء المستهلكين وحدهم ، فاذا ما قامت جهات التوزيع بأداء هذا الرسم الى جهات

التوليد لتوريده مقدما الى هيئة الاذاعة ، فانما تقوم بذلك عن المستهلكين ، بحيث يؤول اليها ما يقوم المستهلكون بأدائه بعد ذلك .

وبتطبيق ما سبق على الحالة المعروضة فان الرسوم المستحقة على التيار الكهربائي الموزع بمعرفة ادارة الاسكان والمرافق بمحافظة السويس ، والتي سبق تحصيلها وتعليقها بالامانات انتظارا للفصل في تحديد من تؤول اليه ، هذه الرسوم يتعين صرفها الى الجهة التي سبق أن أدتها سلفا عن المستهلكين الى هيئة الاذاعة . فاذا كانت ادارة الاسكان والمرافق بمحافظة السويس سبق أن أدت تلك الرسوم الى معمل تكرير البترول الحكومي بالسويس مع ثمن التيار الكهربائي المورد من المعمل اليها للقيام بتوزيعه على المستهلكين ليقوم بدوره بتوريدها الى هيئة الاذاعة ، فان الرسوم المعتادة بالامانات تؤول الى الادارة سالفة الذكر .

لهذا انتهى الرأى الى أن رسوم الاذاعة المستحقة على التيار الكهربائي الموزع بمعرفة ادارة الاسكان والمرافق بمحافظة السويس والتي سبق تحصيلها وتعليقها بالامانات تؤول الى الادارة المذكورة اذا كانت قد سبق أن أدت قيمة تلك الرسوم الى معمل تكرير البترول الحكومي بالسويس لتوريدها الى هيئة الاذاعة - وذلك طبقا لنص المادة للثانية من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .

(٣٦٦) (١٩٦٤/٤/٢٨)

٩٢٧ - رسوم الاذاعة والاجهزة اللاسلكية - تستحق على ثمن التيار الكهربائي طبقا للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ - مقتضى نصي المادتين الاولى والثانية من هذا القانون ان عبء الرسوم يقع على عاتق المستهلك للتيار الكهربائي - وان يحصل بواسطة الجهة التي تقوم بتحصيل ثمن التيار - اذا كان التيار يورد بالجملة تحصل الرسوم من الجهة التي تستورده على أساس خضوع ثلاثة ارباع كميته لهذه الرسوم - ويكون للجهة المستوردة ان تحصل حسابها رسوم الاذاعة من المستهلكين وتؤول اليها حصيلتها قلت او كثرت .

ستفاد من المادتين الاولى والثانية من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن رسوم الاذاعة والاجهزة اللاسلكية المعدل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٢ ، أن القاعدة هي أن عبء الرسم المشار اليه يقع على عاتق كل مستهلك لتيار كهربائي . وذلك بالنسبة الى ما يستهلكه منه في أغراض الانارة ، دون ما يستهلكه في القوة المحركة ، وأن الرسم المذكور يحصل عند تحصيل ثمن التيار الكهربائي المستهلك في الانارة ، وذلك بوساطة الجهات التي تقوم بتحصيل هذا الثمن على أن تؤديه الى هيئة الاذاعة - على أنه في حالة ما اذا كان التيار الكهربائي موردا بالجملة من جهات التوليد ، الى جهات أخرى تقوم

بتوزيعه على المستهلكين ، فان جهات التوليد هي التي تقوم بتحصيل الرسوم المستحق على التيار الكهربائي المورد ، من جهات التوزيع ، عند قيامها بتحصيل ثمن التيار من هذه الجهات الاخيرة .

ويحسب الرسم في هذه الحالة بطريقة جزائية - على أساس خضوع ثلاثة أرباع كمية التيار الموردة للرسم - باعتبارها مستعملة في أغراض الانارة - واعفاء الربع الباقي - باعتباره مستهلكا في القوى المحركة وتقوم جهات التوليد بأداء الرسم المحصل على الأساس السابق الى هيئة الاذاعة . ولما كان المستهلك هو الذي يتحمل عبء الرسم على التيار الكهربائي الذي يستهلكه في أغراض الانارة - فان جهات التوزيع - الملزمة بأداء الرسم الى جهات التوليد محسوبا بالطريقة الجزائية المشار اليها - تقوم بتحصيل الرسم المستحق على المستهلكين مع ثمن التيار الكهربائي المستهلك في الانارة ويؤول هذا الرسم اليها .

ولا وجه للمحاجة بأن رسوم الاذاعة المستحقة عن التيار الكهربائي المورد من الشركة الى المحافظة تزيد على قيمة الرسوم التي حصلتھا المحافظة فعلا من المستهلكين - مما يترتب عليه تحصيل هذه الاخيرة بمبالغ مقابل رسوم لم تحصلھا ، واثراء الشركة بلا سبب - ذلك أن نص المادة الثانية من القانون ١١٢ لسنة ١٩٦٠ صريح في بيان طريقة حساب الرسوم التي تحصلھا جهة التوليد (الشركة) من جهة التوزيع (المحافظة) وتؤديھا الى هيئة الاذاعة ، وهي طريقة جزائية قصد بها تسير محاسبة هيئة الاذاعة على مستحققاتھا من الرسوم المشار اليھا ، أيا كان الخلاف بين قيمة الرسوم المؤداة من جهة التوزيع الى جهة التوليد على أساس هذه الطريقة ، ومن قيمة الرسوم التي تحصلھا جهة التوزيع من مستهلكي التيار الكهربائي وفقا لما نصت عليه المادة الاولى من القانون آنف الذكر ويترتب على ذلك بالضرورة أن جهة التوزيع التي أدت الرسوم الى جهة التوليد ، محسوبا بالطريقة الجزائية ، تتحمل الفرق بين قيمة الرسوم التي أدتها ، وقيمة الرسوم التي تحصلھا من المستهلكين أو تفيد منه بحسب الاحوال مادام مرد ذلك الى القانون ولا محل للقول باثراء جهة التوليد (الشركة) اذ أنها تقوم بأداء كل ما حصلته من رسوم من جهة التوزيع (المحافظة) الى هيئة الاذاعة ، كما لا وجه للتحدى بوجوب أن تكون الرسوم المستحقة على التيار الكهربائي والتي تؤدي لهيئة الاذاعة بوساطة الشركة المذكورة مساويا للقيمة التي تحصلھا المحافظة من المستهلكين - لمخالفة ذلك لمقتضى نص المادة الثانية من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ بوضعها الراهن .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى أن شركة السويس لتصنيع البترول (معمل تكرير البترول الحكومي بالسويس) هي التي تقوم بتحصيل رسوم الاذاعة المستحقة على التيار الكهربائي المورد منها الى محافظة السويس ، من هذه المحافظة وذلك على أساس خضوع ثلاثة أرباع كمية هذا التيار للرسوم

المشار إليها ، وإعفاء الربيع الباقى منها ثم تؤديها الى هيئة الإذاعة وأن محافظة السويس تقوم بتحصيل الرسوم المستحقة من مستهلكى التيار الكهربائى فى أغراض الانارة عند تحصيل ثمن هذا التيار من المستهلكين وتؤول اليها حصيلتها .

(١٨١) (١٠/١٠/١٩٦٥)

(ب) رسوم التوثيق والشهر

٩٢٨ - رسم التوثيق والشهر - مستحقة طبقا للقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ على التصرف أو الموضوع الذى يشتمل عليه المحرر المطلوب توثيقه أو التصديق على التوقيعات فيه أو شهره أو ابتدأه - العبارة فى تحديد الرسم أو تعيين فئته هى بالتصرف الواحد أو موضوع الواحد بنفس النظر عن المحرر الذى يتضمنه - تعدد التصرفات أو الموضوعات فى محرر واحد يترتب عليه تعدد الرسم .

ان الفقرة الثانية من المادة ١٦ من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر تنص على أنه :

« ويتعدد رسم الحفظ على المحررات التى تشتمل على أكثر من موضوع بتعدد الموضوعات الواردة بها دون الجمع بينها ... » ، وأن المادة ١٨ من هذا القانون تنص على أن « يفرض رسم نسبى على كل تصرف أو موضوع مما تشمله المحررات المطلوب توثيقها أو التصديق على توقيعات ذوى الشأن فيها أو شهرها أو ابتدأها أو التى يقتضى الامر حفظها ولم تكن موضوع اشهار » .

كما تنص المادة ١٩ من القانون ذاته على أن « يتحدد الرسم النسبى المشار اليه فى المادة السابقة حسب الفئة الموضحة قرين كل تصرف أو موضوع فيما هو وارد بالجدولين حرف « أ » و « ب » المرفقين بهذا القانون » .

ويخلص مما تقدم أن الرسم يستحق على التصرف أو الموضوع فى ذاته الذى يشتمل عليه المحرر المطلوب توثيقه أو التصديق على التوقيعات فيه أو شهره أو يدأه ، فالتصرف والموضوع هما وعاء الرسم والواقعة المنشئة لاستحقاقه ، وإن العبارة فى تحديد الرسم أو تعيين فئته هى بالتصرف الواحد أو الموضوع الواحد بنفس النظر عن المحرر الذى يتضمنه ، فإذا تعددت التصرفات أو الموضوعات فى محرر واحد ولو كانت متماثلة أو كانت تجمعها وحدة عنصر أو أكثر من عناصر التصرف كان مقتضى حكم القانون الاعتداد بكل تصرف فى ذاته ما دامت العناصر الباقية المتميزة فيه تسمح بانفراجه بذاتية تجعله حكما وقانونا تصرفا دائما بذاته له آثار قانونية مستقلة خاصة به .

ومن ثم فإن جميع الموضوعات المختلفة أو التصرفات الصادرة من بائع واحد إلى مشتريين متعددين أو من بائعين متعددين إلى مشتر واحد عن عقارات مختلفة في محجر واحد هذا التجميع لا يغير من طبيعتها شيئاً - وهي أنها موضوعات أو تصرفات مختلفة وعقود مختلفة محلها عقارات مختلفة ، وأن كل تصرف منها ينتج آثاره القانونية الخاصة به مستقلاً عن الآثار التي تترتب على التصرفات الأخرى التي شملها جميعاً ذات المحجر ، ولا سند في القانون للترقية بين المحجرات التي تتضمن تصرفات صادرة من شخص واحد لصالح أشخاص متعددين وبين تلك التي تتضمن تصرفات صادرة من أشخاص متعددين إلى شخص واحد ، إذا لم يرد في القانون نص يقضي بهذه التفرقة - ففي كلتا الحالتين تعتبر هذه المحجرات متضمنة عدة تصرفات أو عدة موضوعات يستحق رسم نسبي ورسم حفظ على كل تصرف أو موضوع منها ولا يجوز الجمع بينهما في تقدير الرسوم . وعلى هذا فإن المنشورين رقم ١٤٣ الصادر في ١٧/٤/١٩٦٤ ورقم ١٥٠ الصادر في ٢٩/٨/١٩٦٥ - يكونان قد صدرا بالتطبيق السليم لحكم القانون اعمالاً للقواعد والاسس التي اعتمد بها الشارع في تحديد وعاء الرسم النسبي على النحو الوارد في المادتين ١٨ ، ١٩ المشار اليهما .

أما فيما يتعلق بالاعتراضات التي تضمنتها مذكرة التفتيش الإداري ، والمالي بالصلحة وأولها تعذر تنفيذ الاحكام المتقدمة من الناحية العملية وظهور بعض الحالات التي يؤدي التطبيق العملي لهذه الاحكام في خصوصها إلى غير ما قصده المشرع في القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ ، وصعوبة هذا التطبيق في حالات أخرى كحالة المحجرات التي تتضمن مبيعات من شركاء على الشيوع. تملكوها بالميراث والتي قد يصعب فيها التعرف على الانصببة الموروثة لتعدد مصادر الميراث ، فإن هذا الاعتراض القائم على اعتبارات تطبيقية لا يمكن أن ينهض مبرراً للدول عن الاخذ بالتفسير الصحيح لحكم القانون وأن جاز أن يكون محل نظر عند تعديل التشريع .

أما بالنسبة إلى الاستفسار الخاص « بتحديد تاريخ سريان أحكام المنشور رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٥ وهل هو تاريخ صدور هذا المنشور أم تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ » فلما كان المنشور المذكور قد صدر بالتطبيق الصحيح لحكم المادتين ١٨ و ١٩ من هذا القانون كاشفاً لحكمه بالنسبة إلى ما تناوله من موضوعات فإنه بهذه المثابة يكون واجب الاعمال من تاريخ العمل بالقانون المذكور .

وأما فيما يختص بما تم قبل صدور المنشور المشار اليه مما يخالف مضمونه سواء كان ذلك عن طريق تحصيل رسوم تزيد على المستحقة بمقتضاه أو عن طريق استحقاق رسوم تكميلية فتطبق في شأنه الاحكام الواردة في الباب الثاني من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ وهي المتعلقة بتحصيل الرسوم ورودها وذلك بالإضافة إلى القواعد العامة التي تحكم هذه المسائل .

أما عن بيان حكم رسم الانتقال المنصوص عليه في المادة ٩ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ في تطبيق أحكام المنشور رقم ١٥٠ آنف الذكر - فإن هذه المادة تنص على أن « يفرض رسم قدره مائتا قرش على انتقال الوثائق خارج مكاتب التوثيق وفروعها لتوثيق المحررات الرسمية أو للتصديق على التوقيعات في المحررات العرفية وذلك خلاف مصروفات الانتقال » .

ويتعدد هنا الرسم بتعدد المحررات ولو اتحد أصحاب الشأن .

أما إذا تعددت الموضوعات في محرر واحد وكان لكل منهما آثار قانونية مستقلة استحق رسم الانتقال كاملاً على أحدهما ونصفه عن كل من الباقي » .

ومفاد هذا النص استحقاق رسم الانتقال بالنسبة إلى كل محرر بغض النظر عن تعدد التصرفات التي يشتمل عليها ما لم يكن هذا التعدد منطوقاً في الوقت ذاته على تعدد استقلالي الأثر في الموضوعات التي يشملها المحرر الواحد فيستحق الرسم عندئذ كاملاً على أحدهما ونصفه عن كل موضوع من الباقي ١٥ ومن ثم كان مناطه تعدد رسم الانتقال عن المحرر الواحد في تطبيق أحكام المنشورين رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦٤ ورقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٥ هو تعدد الموضوعات الواردة في هذا المحرر أي متى كانت لكل منها آثار قانونية مستقلة . وغني عن البيان أن هذا الرسم يتعدد بتعدد المحررات ولو اتحد أصحاب الشأن فيها .

لذلك انتهى الرأي إلى أن المنشورين رقمي ١٤٣ لسنة ١٩٦٤ و ١٥٠ لسنة ١٩٦٥ قد صدرتا تنفيذاً لأحكام القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر العقاري بالتطبيق الصحيح لهذه الأحكام وأنهما واجبا الأعمال من تاريخ العمل بالقانون المذكور وأن مناط تعدد رسم الانتقال في تطبيق أحكام هذين المنشورين هو تعدد الموضوعات في المحرر الواحد على النحو المفصل فيما تقدم .

(٤٣٨) (١٩٦٦/٥/٧)

٩٢٩ - القوانين الخاصة بشهر التصرفات العقارية - أوجبت تسجيل الأحكام الثابتة حق الملكية أو أي حق عقارى آخر أو نقله أو تغييره أو زواله وكذلك الأحكام المقررة حق من الحقوق المدنية والعقارية الأصلية - القوانين الخاصة بالرسوم رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ وما عرفا عليه من تعديلات ورقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر - الرسوم النسبية على شهر التصرفات العقارية والفروضة بموجب هذين القانونين كل في نطاقه الزمني - منسك مستقلة - يكون بحسب التصرف أو الموضوع الذي يشملها فطرح للتسليم شهره - التصرفات والإقرارات والأحكام المقررة للملكية - شرط حضورها لرسوم التسمية للشهر إليها .

إن القوانين الخاصة بشهر التصرفات العقارية رقم ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ بتعديل نصوص القانونين المدنيين للمحاكم الأهلية والمختلطة فيما يتعلق

بالتسجيل ورقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري قد أوجبت بين ما أوجبت تسجيله الأحكام المثبتة لحق الملكية أو أى حق عقارى آخر أو نقله أو تغييره أو زواله وكذلك الأحكام المقررة لحق من الحقوق العينية العقارية الأصلية - وقد تبنت القوانين الخاصة بالرسوم رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ وماضرا عليه من تعديلات ورقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ مقدار الرسوم المستحقة عن ذلك • وبالنسبة للرسوم النسبية نصت المادة الأولى من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ - على أن تفرض رسوم نسبية على تسجيل كل عقد أو اشهاد أو تصرف أو حكم وارد بالجنول المرافق لهذا القانون حسب ما هو مبين أمام كل منها ، وتضمن الجنول المشار اليه بياناً بأنواع التصرفات سواء كانت بحكم أو بإشهاد ، كما تضمن مقدراً الرسوم المستحقة عن كل منها •

ونصت المادة الأولى من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر الذى حل محل القانون السابق على أن يفرض على أعمال التوثيق والشهر وما يتصل بها من طلبات وإجراءات الرسوم الآتية : - رسم مقرر - رسم حفظ - رسم نسبي •

وتضمن الفصل الثالث من هذا القانون القواعد الخاصة بالرسم النسبي فنص فى المادة الثامنة عشرة على أن يفرض رسم نسبي على كل تصرف أو موضوع مما تشمله المحررات المطلوب توثيقها أو التصديق على توقعيات ذوى الشأن فيها أو شهرها أو ابداعها أو التى يقتضى الامر حفظها ولم تكن موضوع اشهاد ، كما نص فى المادة التاسعة عشرة على أن يتحدد الرسم النسبى المشار اليه فى المادة السابعة حسب الفئة الموضحة قرين كل تصرف أو موضوع فيما هو وارد بالجنولين حرفى (أ) ، (ب) المرفقين بهذا القانون ولورد فى الجنولين أنواع التصرفات سواء كانت بحكم أو بعقد ، وبين مقدار الرسم النسبى المستحق عليها - ونصت المادة ٣٣ من هذا القانون على الاحوال التى لا يستحق عليها رسم نسبي فنصت على أن « لا يؤدى رسم نسبي عن شهر حق الارث واحكام اشهار الافلاس وعرائض الدعاوى العينية العقارية وأوراق الاجراءات الخاصة بالبيع الجبرية وانقذارات الشفعة وكذلك الاحكام الصادرة بالبطالان أو فسخ أو الغاء أى حق من الحقوق التى تم شهرها » •

ولما كان مناط استحقاق الرسوم النسبية سواء كان ذلك وفقاً لاحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ وما طرأ عليه من تعديلات أو القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ كل فى نطقه الزمنى انما يكون بحسب التصرف أو الموضوع الذى يشمله المحرر المطلوب شهره •

لهذا انتهى رأى اللجنة العمومية للقسم الاستشارى الى أن التصرفات والإقرارات والاحكام المقررة للملكية تخضع للرسوم النسبية بشرط كونها تشكل موضوعات جديدة فى مجال الشهر والتوثيق وذلك بأن لا تكون تكراراً

الملكية مسجلة فعلا لذات المالك بذات الوصف والاضاع التى سجلت بها - وبناء عليه فان احكام تثبيت الملكية الصادرة لمن سبق ان سجل باسمه العقد لا يستحق عنها رسم نسبي جديد ، اما الاحكام الصادرة بتثبيت الملكية استنادا الى وضع اليد لمن لم يسبق شهر الملكية باسمه ايا كان سببها فانه يستحق عنها رسم نسبي .

٢٤٥ (١٩٦٧/٣/٥)

٩٣٠ - القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ بعلها - الجمعيات التعاونية من بعض الضرائب والرسوم - سريان الاعفاء بالنسبة للرسوم المستحقة على شهر عقود القرض التى تبرمها الجمعيات التعاونية ويقترن بها رهن عقارى - عدم جواز التفرقة بين العقود التى ترتب حقوقا لصالح هذه الجمعيات أو تلك التى ترتب ضحفا .

ان العقد الذى أبرمته الجمعية التعاونية لبناء المساكن لاعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة مع البنك العقارى الزراعى المصرى وهو يتعلق بقرض مقدم من هذا البنك الى الجمعية التعاونية مقلده ٢٠٣٨٤٠ جنيها وضمانا لهذا القرض قامت الجمعية بتقرير وتحويل بعض الحقوق العينية العقارية وهى رهن وامتياز لصالح البنك المذكور . وقد أدت الجمعية الى مصلحة الشهر العقارى والتوثيق عند شهر هذا العقد رسوما عن شهر الحقوق العينية العقارية التى ترتبت بمقتضاه بلغ مقلدها ٢٤٠ مليما و ٤٣١٣ جنيها ورسوم ضحفا بلغ مقلدها ٦٠٠ مليم و ٢٠٩ جنيها .

ولما كانت هذه الرسوم قد حصلت فى ١٤ من مارس سنة ١٩٥٦ وأجرى الشهر بتاريخ ٢٥ من ابريل سنة ١٩٥٦ فان القانون الذى يسرى فى هذه الحالة هو القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ بشأن الجمعيات التعاونية المصرية الذى ظل ساريا حتى اول سبتمبر سنة ١٩٥٦ (وهو تاريخ العمل بقانون الجمعيات التعاونية الحالى الصادر بالقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦) .

ومن حيث أن المادة ٤٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ سالف الذكر تنص على أن « الجمعيات التعاونية المؤلفة طبقا لاحكام هذا القانون (ومن بينها الجمعيات التعاونية لبناء المساكن التى أشارت اليها المادة الاولى منه) تتمتع بالمزايا الآتية :

١ -

٢ - تعفى من رسوم التسجيل عقود ممتلكاتها أو حقوقها العينية العقارية وكذلك من رسوم التصديق على الامضاءات .

٣ - تعفى من كافة رسوم الدفعة المفروضة حاليا والتى تفرض مستقبلا على جميع العقود والمحروقات والاوراق والطبوعات والسجلات وغيرها .

٤ - ع

ومفاد هذا النص أن العقود التي تبرمها الجمعيات التعاونية لبناء المساكن معفاة من رسوم المفعة ومن رسوم التسجيل المتعلقة بممتلكاتها أو حقوقها العينية العقارية .

والعقد الذي أبرمته الجمعية التعاونية مع البنك العقاري الزراعى المصرى يتضمن ترتيب بعض الحقوق العينية العقارية التبعية على بعض ممتلكاتها ضمانا للقرض الذى حصلت عليه من البنك - هذا العقد يعتبر من العقود المتعلقة بممتلكات الجمعية التعاونية ذلك أن الرهن يمثل تلك الحقوق العينية التبعية انما يترتب حقا عينيا عقاريا على العقار الذى تمتلكه الجمعية ومن ثم فهو فى حقة الامر تصرف جزئى فى هذا العقار ولهذا السبب استلزم القانون لصحته أن تتوافر فى الراهن أهلية التصرف فى العقار ذاته (المادة ٢/١٣٣ من القانون المدنى) .

وعلى مقتضى ما تقدم يتعين إعفاء الجمعية التعاونية لبناء المساكن لأعضاء هيئة التدريس من رسوم شهر عقد القرض سالف الذكر ومن رسوم المفعة المقررة على العقود .

ولا وجه للقول بأن الإعفاء المنصوص عليه فى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ مقصور على الرسوم الخاصة بشهر الحقوق العينية العقارية التى تترتب لصالح الجمعيات التعاونية دون الرسوم المتعلقة بشهر الحقوق التى تترتب عليها ولا وجه لهذا القول لأنه تخصيص للنص على الإعفاء الذى ورد علما دون دليل على هذا التخصيص فضلا عما يتضمنه من تقوية الحكمة من هذا الإعفاء وهى التيسير على الجمعيات التعاونية لبناء المساكن فى مباشرة نشاطها ذلك لأن نفقات شهر حق الرهن تقع بحسب الاصل على عاتق هذه الجمعيات باعتبارها مدينة واهنة (المادة ١/١٠٣١ من القانون المدنى) ولو دفعها المتعاقد مع الجمعيات التعاونية أى البنك فانها تدخل فى أصل الدين وتأخذ مرتبة الرهن (المادة ١/١٠٥٨ مدنى) أما الرهون التى تنقرر لصالح الجمعيات التعاونية فليست جديدة بذات الرعاية التى يجب بالضرورة أن تنقرر للرهون المرتبة ضدها لأن مصروفات شهرها لا تتحملها الجمعيات التعاونية بل يتحملها الراهن .

ومما يؤيد هذا النظر أن القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ بإعفاء الجمعيات التعاونية من بعض الضرائب والرسوم وهو القانون الصادر فى ظل قانون الجمعيات التعاونية الحالى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ والذى نقل الإعفاءات الضريبية التى كانت مقررة فى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه بحذوغيرها - هذا القانون (رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧) قد أورد النص المقابل للمادة ٢/٤٣ سالفة الذكر على نحو لا يدع مجالا للشك حول سريان الإعفاء من رسوم الشهر

على عقود الجمعيات التعاونية المتعلقة بالحقوق العقارية سواء أكان ترتيب هذه الحقوق قد جاء لصالح الجمعيات المشار إليها أو ضدها فمقتضى المادة ٢/١ بإعفاء الجمعيات التعاونية (سائفة الذكر) من رسوم التسجيل التي يقع عبء أدائها عليها في عقود الملكية والرهن والعقود الخاصة بالحقوق العينية العقارية وكذلك من رسوم التصديق على التوقيعات .

٥٨٥ (١٩٦٣/٦/٨)

(ج) رسوم جبرية

- ١ - إعفاء عيني .
- ٢ - إعفاء شخصي .
- ٣ - سماح مؤقت .

١ - إعفاء عيني

٩٣١ - إعفاء الطائرات المستوردة من الرسوم الجبرية - مختلفات هذه الطائرات للبيعة إلى الغير - تقل مفعلا كذلك من هذه الرسوم .

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ على استثناء وزارة الحربية من المعاملة التي تطبق على وزارات الحكومة الأخرى بأن تعفى الذخائر والأسلحة والطائرات والدبابات والسيارات المصفحة من الرسوم الجبرية وكافة الرسوم الإضافية الأخرى . كما وافق بجلسته المنعقدة في أول فبراير سنة ١٩٥٠ على تعديل قراره السابق بحيث يشمل الإعفاء من الرسوم الجبرية وكافة الرسوم الإضافية الأخرى جميع ما يستورده السلاح البحري الملكي من أدوات لسفنه وقطعه البحرية . وأخيراً وافق بجلسته المنعقدة في ١٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ على مريان الإعفاء من الرسوم الجبرية - المقرر بموجب القرارات سالفي الذكر - على ما تستورده القوات الجوية من الخارج من قطع غيار للطائرات والمهمات للأسلحة .

ولما كان إعفاء وزارة الحربية والبحرية من الرسوم الجبرية عن المهمات والمعدات المشار إليها في قرارات مجلس الوزراء سالفة الذكر ، هو - في الأغلب والأرجح - إعفاء عيني يتناول المهمات المشار إليها دون سواها فلا يسرى على ما عداها من مهمات تستوردها الوزارة المذكورة كالأقمشة والجلود والزيوت والاختشاب ومن ثم فإن هذه المهمات والمعدات تخرج من نطاق وعاء الرسوم الجبرية ولا تخضع لهذه الرسوم .

وفضلا عن ذلك فانه من استقراء نصوص اللائحة الجمركية الصادرة بامر عال في ٢ من ابريل سنة ١٨٨٤ ، والقانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ بتعديل التعريفات الجمركية تنفيذا للقانون الاخير ، وقانون مصلحة الجمارك أن الواقعة المنشئة للرسوم الجمركية هي واقعة الاستيراد أو التصدير ، ذلك لأن الاصل هو تحصيل الرسوم الجمركية عن كل بضاعة تستورد من الخارج وكل بضاعة تصدر الى الخارج طبقا للجدولين حرف (أ) ، (ب) الملحقين بالرسوم الخاص بوضع تعريفات جديدة للرسوم الجمركية سالف الذكر فواقعة الاستيراد أو التصدير هي سبب استحقاق الرسوم الجمركية على البضاعة المستوردة أو المصدرة عند استيرادها فان الاصل أن هذه البضائع لا تخضع لرسوم جمركية بعد ذلك ، ولو انتقلت ملكيتها الى شخص آخر ، إذ أن انتقال ملكيتها المصدرة ويترتب على ذلك أنه اذا أغفيت بعض البضائع المستوردة من الرسوم لا يعتبر واقعة منشئة لهذه الرسوم الا اذا تضمن انتقال الملكية استيرادا وتصديرا .

ويؤيد هذا النظر أن ثمة نصوصا في نطاق الاحكام المنظمة للرسوم الجمركية تقضي باعادة اخضاع البضائع - السابق اعفاؤها للرسوم الجمركية ، اذا انتقلت ملكيتها فيما بعد لافراد أو هيئات غير متمتعين بالاعفاء، منها نص المادة ١٢٩ من قانون مصلحة الجمارك التي تقضي بأن البضائع التي تخرج منها معفاة من الرسوم بموجب الاحكام الملونة في المواد الآتية - لا يجوز بيعها فيما بعد لافراد أو هيئات من غير المتمتعين بالاعفاء الا بعد اخطار مصلحة الجمارك لتقدير الرسوم الواجب تحصيلها عليها . ومنها ما جاء بالمادة التاسعة من اللائحة الجمركية معدلة بالقانون رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ - خاصا باعفاء الامتعة الشخصية وما يرد للاستعمال الشخصي لاعضاء السلكين السياسى والقنصلى وبعض ذوى الحيثية من الاجانب وما تستورده السفارات والمفوضيات والقنصليات بقصد الاستعمال الرسمى - من أنه اذا تصرف صاحب حق الاعفاء فى الاشياء التى تم اعفاؤها خلال خمس سنوات من تاريخ سحبها من الدائرة الجمركية الى شخص لا يتمتع بحق الاعفاء ، استحققت الرسوم الجمركية والعوائد ، ما لم يكن نظام المعاملة بالمثل يقضى بغير ذلك ، ثم ما جاء بذات المادة السابقة مضافا بالقانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٦ - فى خصوص اعفاء الامتعة الشخصية والاثاث (بما فيه سيارة واحدة) الخاص بأعضاء السلكين السياسى والقنصلى المصريين عند عودتهم الى مصر من الرسوم الجمركية على السيارة اذا تم التصرف فيها قبل مضي سنتين من تاريخ دخولها جمهورية مصر ، ما لم ينقل صاحبها الى منصب فى الخارج فى السلك الدبلوماسى أو القنصلى .

ولا تعتبر واقعة التصرف فى البضائع (انتقال ملكيتها) فى الحالات المتقدم ذكرها هي الواقعة المنشئة للرسوم فلا تزال واقعة الاستيراد هي الواقعة المنشئة للرسوم وانما استحققت الرسوم الجمركية عند التصرف فى

البضائع - السابق إعفاؤها - استنادا الى أن الإعفاء مشروط بعدم التصرف في البضائع المعفاء فإذا تم التصرف فيها اعتبر ذلك اخلافا بشرط الإعفاء فيزول الإعفاء عن هذه البضائع وتخضع من جديد للرسوم الجمركية .

ولما كان إعفاء المهمات والمعدات البحرية التي تستوردها وزارة الحربية يعتبر إعفاء عينيا غير مشروط بعدم التصرف في هذه المهمات والمعدات ذلك أن المشرع حين يريد إعادة اخضاع المهمات السابق إعفاؤها للرسوم عند التصرف فيها ينص على ذلك صراحة على نحو ما تقدم ، وقد أغفل النص على إعادة اخضاع المهمات والمعدات التي تستوردها وزارة الحربية للرسوم الجمركية عند التصرف فيها ومن ثم فإنها تخرج من نطاق إعفاء الرسوم الجمركية ولا تخضع لها سواء عند الاستيراد أو عند التصرف فيها بعد ذلك لأحد الأفراد أو الهيئات من غير المتمتعين بالإعفاء الجمركي .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم استحقاق الرسوم الجمركية على المهمات والمعدات الحربية التي تستوردها وزارة الحربية والبحرية ، اذا ما تصرفت فيها للبيع لاستنفاد الأغراض التي استوردت من أجلها وصيرورتها خردة ، ومن ثم لا تستحق رسوم جمركية على مخلفات الطائرات المبيعة الى المتعهد (.....) .

(١٩٦١/٩/٨) ٨٢٥

(تعليق)

هذه الفتوى ما زالت قائمة في ظل القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ الذي ألغى العمل باللائحة الجمركية الصادرة في ١٢ ابريل سنة ١٨٨٤ اذ قوت المادة ١١٠ فقرة ١٣ منه إعفاء الاشياء التي يصلو باعفاؤها قرار من رئيس الجمهورية من الرسوم الجمركية .

وقد سبق للجمعية العمومية في الفتوى رقم ٢٥٩ بتاريخ ٢٠/٤/١٩٥٩ ان انتهت الى أن الإعفاء من الرسوم الخاص بالمصالح الحكومية هو إعفاء ينصب على الاشياء ذاتها ، فإذا انتقلت ملكيتها بعد ذلك الى ملكية شخص آخر انتقلت غير خاضعة لهذه الرسوم (كتابنا فتاوى الجمعية العمومية ق ٣٢٤ ص ٥٣٢)

٩٣٢ - قرارات مجلس الوزراء بإعفاء ما تستورده وزارة الحربية ولصانع الحربية من الرسوم الجمركية والرسوم الإضافية الأخرى - استمرار العمل بهذا الإعفاء بعد التعديل اللائحة الجمركية بالقانون رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ - عدم شموله لرسوم البلدية للستحة على البضائع المستوردة للجهات المشار إليها .

ان مجلس الوزراء قرر بجلسته المنعقدة يوم ١٠ من نوفمبر سنة

١٩٤٩ إعفاء الذخائر والأسلحة والطائرات والديابات المصفحة من الرسوم الجمركية وكافة الرسوم الإضافية الأخرى ثم قرر المجلس بجلسته أول فبراير سنة ١٩٥٠ جعل هذا الإعفاء شاملا لجميع ما تستورده وزارة الحرب والبحرية، وبجلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥١ قرر المجلس سريان هذا الإعفاء على جميع ما تستورده المصانع الحربية من أسلحة وذخائر وطائرات ، وبتاريخ ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ صدر القانون رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام اللائحة الجمركية الصادر بها الأمر العالي في ٢ من أبريل سنة ١٨٨٤ تعديلا من شأنه أن أصبحت الفقرة ثانيا من المادة التاسعة من هذه اللائحة تنص على ما يأتي :

« تعفى من رسوم الوارد والصادر والرسم القيمي والقيمي الإضافي ورسم الاستهلاك وعوائد الرصيف والرسوم البلدية ولكنها تكشف وتراجع ١٠٠٠ - ٩٠٠٢ - البضائع والأشياء التي يصدر بأعفاؤها قرار من مجلس الوزراء » (١) .

ولما كان هذا القانون قد استحدثت الإعفاء من الرسوم البلدية بالنسبة إلى البضائع التي يصدر ببيانها قرار من مجلس الوزراء فقد ثار الخلاف فيما إذا كانت قرارات مجلس الوزراء المشار إليها وهي سابقة على تاريخ العمل به تعتبر متضمنة الإعفاء من هذه الرسوم أيضا أم يقتصر الإعفاء الذي قضت به على الرسوم الجمركية وحدها .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى فاستبان لها أن الفقرة ثانيا من المادة التاسعة من اللائحة الجمركية الصادر بها الأمر العالي في ٢ من أبريل سنة ١٨٨٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ تنص على أنه « تعفى من رسوم الوارد والصادر والرسم القيمي والقيمي الإضافي ورسم الاستهلاك وعوائد الرصيف والرسوم البلدية ولكنها تكشف وتراجع - ١ - ٩٠٠٢ البضائع والأشياء التي يصدر بأعفاؤها قرار من مجلس الوزراء » .

ومفاد هذا النص أن لمجلس الوزراء أن يقرر إعفاء بضائع أو أشياء معينة من الرسوم الجمركية والرسوم البلدية المنصوص عليها في هذه المادة وذلك بأن يصدر بيانا ببضائع وأشياء يقرر أنها خاضعة للإعفاء المشار إليه .

ولما كان أعمال الأثر الفوري لهذا النص يقتضي عدم سريان الإعفاء الذي قرره إلا بالنسبة إلى ما يصدر به قرارات من مجلس الوزراء بعد تاريخ العمل به وذلك ما لم تكن هناك قرارات من هذا المجلس سابقة على هذا التاريخ فيظل

(١) تنص المادة ١١٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإعفاء الأشياء التي يصدر

بأعفاؤها قرار من رئيس الجمهورية من الرسوم الجمركية .

معمولا بها في نطاق الإعفاء الذي قرره الى أن يصدر من المجلس قرارات
أخرى معدلة أو ملغية لها .

ومن حيث أن قرارات مجلس الوزراء الصادرة بتاريخ ١٠ من نوفمبر
سنة ١٩٤٩ وأول فبراير سنة ١٩٥٠ ، ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٩ قد قضت
بإعفاء ما تستورده وزارة الحربية والمصانع الحربية من الرسوم الجمركية
والرسوم الإضافية الأخرى واقتصر الإعفاء على هذه الرسوم دون أن يمتد الى
الرسوم البلدية ومن ثم فلا وجه للإعفاء ما تستورده وزارة الحربية والمصانع
الحربية من الرسوم البلدية الا اذا صدر قرار جمهوري بهذا الإعفاء استنادا
الى الفقرة ثانيا من المادة التاسعة من اللائحة الجمركية المشار اليها .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى أن إعفاء البضائع المستوردة لوزارة الحربية
والمصانع الحربية من الرسوم الجمركية بمقتضى قرار مجلس الوزراء سالف
الذكر مقصور على الرسوم الجمركية والرسوم الإضافية والرسوم البلدية
وذلك الى أن يصدر قرار جمهوري يقرر إعفاء هذه البضائع من الرسوم
الآخيرة (١)

(١٦٧) (١٠/٢/١٩٦٢)

٩٣٣ - إعفاء البضائع والمهمات التي ترد لوزارة الحربية أو المؤسسة المصرية للطاقة
للمصانع الحربية من الرسوم الجمركية الأصلية وغيرها من أنواع الضرائب والرسوم - شمول
هذا الإعفاء للرسوم المفروضة لصالح المجالس البلدية .

بتاريخ ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ وافق مجلس الوزراء على مذكرة
وزارة المالية بإعفاء الذخائر والأسلحة والطائرات والدبابات والسيارات
المصفحة من الرسوم الجمركية وكافة الرسوم الإضافية الأخرى كما وافق في
١٩٥٠/٢/١ على مذكرة أخرى بتعديل الإعفاء بحيث يشمل كل ما تستورده
وزارة الحربية والبحرية بما في ذلك ما يستورده السلاح البحري من أدوات
لسفنه وقطعه البحرية على أن يكون الإعفاء من الرسوم الجمركية وجميع
الرسوم الإضافية الأخرى ، وفي ١٩٥١/٢/٢٥ وافق مجلس الوزراء على
مذكرة نائبة لوزارة المالية ورد فيها أن وزارة الحربية تطلب سريان الإعفاءات
الصادرة بها قرارا من مجلس الوزراء المشار اليهما على كل ما يستورد للمصانع
الحربية وأن وزارة المالية لا ترى مانعا من الموافقة على إعفاء كل ما يستورد
لمصانع وزارة الحربية للأسلحة والآلات لتمكين المصانع من القيام بقسط
حيوي وهام في برنامج التسليح .

(١) عدلت الجمعية العمومية بعد ذلك عن هذا الرأي الى الرأي الموضح بالفقرات المنشورة
بالمعاهدة التالية .

ثم صدر القانون رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض احكام اللائحة الجمركية الصادر بها الامر العالي في ٢ من ابريل سنة ١٨٨٤ وتضمنت المادة الاولى من هذا القانون النص على تعديل المادة ٩ من اللائحة الجمركية بحيث تقرأ الفقرة ثانيا منها كالاتي :

« تعفى من رسوم الوارد والصادر والرسم القيمي والقيمي الاضافي ورسم الاستهلاك وعوائد الرصيف والرسوم البلدية ولكنها تكشف وتراجع ١ - ٢ - البضائع والاشياء التي يصدر باعائها قرار من مجلس الوزراء » (١) ، كما صدر القانون رقم ٦٣١ لسنة ١٩٥٥ بتعديل القوانين رقم ١٩٥ لسنة ١٩٤٩ بانشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة والقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية ورقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن المجلس البلدى لمدينة بور سعيد ورقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية لتوحيد الرسوم البلدية على الصادر والوارد من البضائع .. وقد تضمن هذا القانون النص التالى :

« يفرض لصالح المجالس البلدية ١ - رسم على الصادر من البضائع بنسبة نصف فى الف من قيمة هذه البضائع ب - رسم على الوارد من البضائع بنسبة ٢٪ من قيمة الرسوم الجمركية الاصلية المفروضة على هذه البضائع وتكون الرسوم التى تحصل فى دائرة اختصاص كل مجلس موردا من موارده » .

واستنادا الى فتوى صادرة من ادارة الفتوى والتشريع للمصالح العامة بمدينة الاسكندرية ظلت مصلحة الجمارك تحصل الرسوم البلدية باعتبارها غير داخلية فى الرسوم الجمركية ولا العوائد الاضافية الجمركية لانها مقررة لصالح المجالس البلدية بقانون خاص هو القانون رقم ٦٣١ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه ومن ثم لا تعفى من هذه الرسوم البضائع المعفاة من الرسوم الجمركية بموجب قرارات مجلس الوزراء سالفة الذكر .

ولما كانت المؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية ما زالت تشكو من قيام مصلحة الجمارك بتحويل رسوم البلدية عن الرسائل الحربية التى تصل برسم المصانع رغم اعفاء هذه الرسائل من الرسوم الجمركية والرسوم الاضافية .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٥ من اغسطس سنة ١٩٦٢ فاستبان لها ان القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٧ بشأن اعفاء العقود الخاصة بالتسليم من الضرائب

(١) تقابل وتطابق المادة ١١٠ فقرة ١٣ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ الذى حل محل

اللائحة الجمركية -

والرسوم والقواعد المالية ينص فى المادة الاولى منه على أن « تعفى من جميع الضرائب والرسوم الحكومات والمؤسسات الاجنبية التى تتعاقد معها وزارة الحربية بشأن توريد المعدات أو الآلات اللازمة لأغراض التسليح ولا تخضع وزارة الحربية فى ابرام وتنفيذ هذه العقود لجميع القواعد والتعليمات المالية المنصوص عليها فى القوانين واللوائح » وينص هذا القانون فى مادته الثانية على أن « لوزير الحربية بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصادية تقرير نظام التفتيش والرقابة والقواعد والاجراءات التى تتبع فى ابرام وتنفيذ عقود توريد المعدات والآلات المنصوص عليها فى المادة السابقة » .

ولقد أوردت المذكرة الايضاحية للقانون أن صفقات الاسلحة والمعدات والآلات اللازمة لأغراض التسليم التى تبرمها الحكومة مع الحكومات الاجنبية والمؤسسات الموجودة خارج مصر يجب أن تكون لها طبيعتها الخاصة التى تقتضى اعفاء التعامل مع الحكومة فى هذا الشأن من الضرائب والرسوم اذ أن تقدير هذه الضرائب والرسوم يدل على قيمة الصفقة وعلى صافى المبالغ المستحقة للتعامل مع الحكومة المصرية وهو ما يتعارض مع السرية الواجبة لمثل هذه الصفقات . ولن تضار خزانة الدولة بهذا الاعفاء لأن تقدير الثمن يراعى فيه استحقاق أو عدم استحقاق الضرائب والرسوم ٠٠٠٠ الخ .

ويتضح مما تقدم أن المشرع أعفى - بالقانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٧ - توريد المعدات والآلات اللازمة لأغراض التسليح من جميع الضرائب والرسوم أيا كان نوعها نظرا لما لصفقات الاسلحة والمعدات المذكورة من طبيعة خاصة على الوجه الذى أوضحته المذكرة الايضاحية وتنتج الرسوم البلدية المفروضة لصالح المجالس البلدية الواردة من الخارج بموجب القانون رقم ٦٣١ لسنة ١٩٥٥ تحت عبارة (جميع الضرائب والرسوم) التى جاءت مطلقة وشاملة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى اعفاء البضائع والمهمات التى ترد لوزارة الحربية أو للمؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية وتكون لازمة لأغراض التسليح من الرسوم البلدية شأنها فى ذلك شأن الرسوم الجمركية الاصلية وغيرها من أنواع الضرائب والرسوم .

(٥٤٨) ١٩٦٢/٨/٢٩

٩٣٤ - إعفاء أجهزة التليفزيون وقطع الغيار الخاصة بها وعلى العموم كافة المعدات والآلات اللازمة للاستخدام التليفزيوني من الرسوم والعوائد الجمركية .

أن المادة الاولى من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٥ تنص على أن « تعفى من الرسوم والعوائد الجمركية ورسم الاستيراد أجهزة التليفزيون سواء كانت للإرسال أو للاستقبال وقطع الغيار الخاصة بها وكافة المعدات اللازمة

للإذاعة التليفزيونية وكذلك الافلام المستوردة بقصد استخدامها في الإذاعة المذكورة .

وبين من هذا النص أن المشرع لم يقتصر على إعفاء أجهزة التليفزيون وقطع الغيار الخاصة بها من الرسوم والعوائد الجبركية بل نص أيضا على إعفاء كافة المعدات اللازمة للإذاعة التليفزيونية ، وهذا النص من العموم والشمول بحيث ينطبق على الأدوات والآلات والأجهزة التي تتطلبها عملية الإذاعة التليفزيونية كافة . وقد كشفت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون عن قصد المشرع منه إذ ورد فيها « نظرا لما تؤديه الإذاعة التليفزيونية من خدمات متنوعة للدولة تتصل اتصالا وثيقا بالأغراض الثقافية والتربوية والعلمية والفنية فضلا عن السياسة العليا للدولة في نواحي الأمن والتوجيه .

لذلك رأى إعفاء أجهزة التليفزيون وقطع الغيار الخاصة بها وكافة المعدات اللازمة لها بقصد استخدامها في الإذاعة وإعفاؤها من الرسوم والعوائد الجبركية ورسم الاستيراد » .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن جميع المواد والأشياء والمعدات ، والأجهزة المشار إليها في كتاب مصلحة الجمارك يسرى عليها الإعفاء المنصوص عليه في المادة الأولى من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٠ متى كانت هذه المواد أو الأشياء أو المعدات أو الأجهزة لازمة للإذاعة التليفزيونية .

(٤٠٦) (١٩٦٧/٤/١٢)

٩٣٥ - سفن بحرية - ترفيهها - أنواعها - سفن أعالي البحار - سفن الصيد عامة وسفن صيد الأسماك خاصة ليست من سفن أعالي البحار في مفهوم القانون البحري والجبركي .

أن المادة ٩ من اللائحة الجبركية الصادرة بالامر الأعلى المؤرخ في ٢ من أبريل سنة ١٨٨٤ - معدلة بالقانون رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ - تنص في البند (ثانيا) منها على أن « تعفى من رسوم الوارد والصادر والرسم القيمي والقيمي الإضافي ورسم الاستهلاك وعوائد الرصيف والرسوم البلدية ولكنها تكشف وترجع :

.....

(٥) المؤن ومواد الوقود والمهمات اللازمة لسفن أعالي البحار وإنطائرات المدينة وكذلك ما يلزم لاستعمال ركابها وملاحيها » .

وقد عدلت الفقرة (٥) المشار إليها بالقانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٨ على الوجه الآتي : « المؤن ومواد الوقود والمهمات اللازمة لسفن أعالي البحار

والطائرات في رحلاتها الخارجية وكذلك ما يلزم لاستعمال ركابها وملاحيها .
وتعفى كذلك مواد الوقود وزيوت التشحيم اللازمة للطيران الداخلى ،

ثم صدر القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك - الذى
حل محل اللائحة الجمركية - ونصت المادة ١١٠ من هذا القانون على أنه « مع
عدم الإخلال بالإعفاءات المقررة بموجب قوانين خاصة - تعفى من الضرائب
الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم بشرط المعاينة :

(٥) المزن ومواد الوقود والمهمات اللازمة لسفن أعلى البحار والطائرات
فى رحلاتها الخارجية وكذلك ما يلزم لاستعمال ركابها وملاحيها وكذلك مواد
الوقود وزيوت التشحيم اللازمة للطيران الداخلى ،

وأنه وإن لم يرد فى القانون البحرى تعريف للسفينة ، فلقد عرفها
الفقهاء القانون البحرى بأنها هى كل منشأة تقوم أو تخصص للقيام بالملاحة
البحرية عادة أى على وجه الاعتقاد وفرقوا بينها وبين المركب وهى المنشأة
التي تقوم أو تخصص للقيام بالملاحة النهرية أو الداخلية .

ولم يفرق القانون البحرى - كما لم يفرق الفقهاء - بين أنواع السفن
فكل منشأة تبشر الملاحة البحرية تعتبر - فى حكم القانون البحرى - سفينة
وذلك بصرف النظر عن شكلها أو حجمها أو أبعادها أو طريقة بنائها ، وأيا
كانت أدواتها المسيرة (شراعية أو بخارية) وسواء كانت تسير بوسائلها
الخاصة أو بواسطة قاطرة ، وبصرف النظر كذلك عن نوع الملاحة البحرية
التي تبشرها ، إلا أنه لما كان وصف المنشأة بأنها سفينة - إنما يستند
أساساً الى نوع الملاحة التي تبشرها وكونها ملاحية بحرية - وهى التي تتم
فى البحر - ومن ثم فإنه يمكن التفرقة بين أنواع السفن تبعاً لنوع الملاحة
البحرية التي تبشرها .

ولما كانت الملاحة البحرية تنقسم - حسب المكان الذى تتم فيه من
البحر أو حسب طول الرحلة البحرية - الى ملاحية لأعلى البحار ، وهى التي
تتم فى عرض البحر بين الموانئ المصرية (الوطنية) وموانئ الدول الأجنبية ،
وملاحية ساحلية وهى التي تتم بين الموانئ المصرية بعضها والبعض الآخر
ويطلق عليها الملاحة الساحلية الأهلية - فإنه يمكن تقسيم السفن تبعاً لذلك
الى سفن أعلى البحار ، وهى السفن التي تقوم بالملاحة فى عرض البحر
وبين الموانئ المصرية وموانئ الدول الأجنبية ، وسفن ساحلية ، وهى السفن
التي تقوم بالملاحة بين الموانئ المصرية بعضها والبعض الآخر .

كذلك فإنه لما كانت الملاحة البحرية تنقسم - حسب موضوعها
والغرض منها - الى ملاحية تجارية ، وهى التي تتعلق بموضوعها بنقل البضائع
والركاب بقصد تحقيق الربح ، وملاحية صيد ، وملاحية نزهة ، فإنه يمكن
تقسيم السفن - تبعاً لذلك - الى سفن تجارية وهى التي تقوم بنقل البضائع

والركاب وسفن صيد ، وسفن نزهة ، أما السفن التجارية فقد يتصور أن تقوم بنقل البضائع والركاب بين الموانئ المصرية والموانئ الأجنبية وتعتبر بذلك من سفن أعالي البحار كما قد تقوم بنقل البضائع والركاب بين الموانئ المصرية بعضها والبعض الآخر وفي هذه الحالة تعتبر من السفن الساحلية ، أما سفن الصيد فالتصور بالنسبة إليها أنها تكون سفنًا ساحلية إذ أن نوع الملاحة البحرية التي تباشرها على وجه الاعتقاد هي ملاحة ساحلية لا تخرج عن نطاق الموانئ الوطنية (المحلية) ولا يتصور أن تقوم هذه السفن - وهي تباشر غرضها الأساسي وهو ملاحة الصيد - بالملاحة بين الموانئ الوطنية والموانئ الأجنبية على وجه الاعتقاد - وإذا قامت بتلك الملاحة - فأنما يكون ذلك كوسيلة للوصول إلى المكان الذي تباشر فيه غرضها الأساسي ولا يغير ذلك من كونها تقوم أصلاً بملاحة ساحلية ومن ثم فإنه يمكن القول بأن سفن الصيد بصفة عامة - ومن بينها سفن صيد الاسفنج بصفة خاصة ليست من سفن أعالي البحار - في مفهوم أحكام القانون البحري .

وبالرجوع إلى قانون مصلحة الجمارك يبين أن القسم الأول من الفصل التاسع وهو الخاص بالإعفاء من الرسوم الجمركية (المسوحات) ينص في المادة ١٦٦ منه على ما يأتي « مؤونة السفن والطائرات - تعفى من رسوم الوارد والمصادر والرسم القيمي ورسم الاستهلاك وعوائد الرصيف والرسوم البلدية ومؤن ومواد الوقود وللهيات اللازمة لسفن أعالي البحار - ٠٠٠ » وكذلك ما يلزم لاستعمال ركبها وملاحيها » ، كما ينص في المادة ١٦٨ منه على ما يأتي « سفن أعالي البحار وسفن الصيد - تعفى من الرسوم الجمركية والعوائد الإضافية سفن أعالي البحار أي السفن التي تقوم بأسفار بين موانئ مصرية - وموانئ أجنبية بصرف النظر عن حولتها أو أي اعتبار آخر . والسفن الحاملة لشهادة من مصلحة الموانئ والمناظر دالة على أنها من سفن أعالي البحار - تبقى معتبرة كذلك ما دام لا يحصل أي تغيير في طريقة استخدامها وتعفى من رسوم الوارد ومن العوائد الإضافية سفن الصيد التي تعمل خارج المنطقة البحرية المصرية وتتخذ لها قاعدة في إحدى الموانئ المصرية - وتكون حاملة رخصة من الدرجة أولى أو الثانية من مصلحة خفر السواحل ومصادر الأسماك وتعفى سفن صيد الاسفنج المملوكة للأجانب التي تعمل في المنطقة البحرية المصرية من رسوم الجمر مئة سنة تبدأ من تاريخ وصولها للمياه المصرية - وبعد انقضاء هذه المهلة تحصل عليها الرسوم ما لم تقم بسفرة إلى إحدى الموانئ الأجنبية ففي هذه الحالة الأخيرة تغطي لها مهلة سنة جديدة تبدأ من تاريخ عودتها ٠٠٠٠٠ » .

والملاحظ أن نص المادة ١٦٦ من قانون مصلحة الجمارك المشار إليه إنما يتعلق بالإعفاء الخاص بالمؤن ومواد الوقود والمهمات اللازمة لسفن أعالي البحار وكذلك ما يلزم لاستعمال ركبها وملاحيها وهو ذات الإعفاء الذي تضمنه نص المادة ٩ من اللائحة الجمركية - معذراً - وهذا الإعفاء مقصور على سفن أعالي

البحار - دون غيرها من أنواع السفن الأخرى ، أما نص المادة ١٦٨ فإنه يتعلق بإعفاء السفن ذاتها •

وقد عرف هذا النص الأخير سفن أعالي البحار بأنها السفن التي تقوم بأسفار بين موانئ مصرية وموانئ أجنبية بصرف النظر عن حولتها أو أي اعتبار آخر ، وقد اعتبر من سفن أعالي البحار السفن الحاملة لشهادة من مصلحة الموانئ والمناظر دالة على أنها من سفن أعالي البحار بمعنى أنه يكفي لاعتبار السفينة من سفن أعالي البحار - في حكم هذا النص - أن تكون حاملة للشهادة المشار إليها فإن لم تكن حاملة لتلك الشهادة فإنها تعتبر من سفن أعالي البحار إذا كانت تقوم بأسفار بين موانئ مصرية وموانئ أجنبية • على أنه من أهم ما يلاحظ على نص المادة ١٦٨ من قانون مصلحة الجمارك - سالف الذكر ، هو أنه فرق بين سفن أعالي البحار - بتعريفها السابق - وبين سفن الصيد بصفة عامة وسفن صيد الاسفنج بصفة خاصة ومعنى ذلك أن سفن الصيد - ومنها سفن صيد الاسفنج - لا تعتبر من سفن أعالي البحار في مفهوم أحكام القانون الجمركي ولا لما ورد النص على إعفائها - وخصها بالذكر - استقلا عن سفن أعالي البحار - ولعل هذه التفرقة التي أتت بها نص المادة ١٦٨ هي أوضح دليل أكيد على عدم اعتبار سفن الصيد بصفة عامة وسفن صيد الاسفنج بصفة خاصة من سفن أعالي البحار - في تطبيق أحكام قانون الجمارك •

ويخلص مما تقدم أن سفن صيد الاسفنج لا تعتبر من سفن أعالي البحار في تطبيق أحكام المادة ٩ من اللائحة الجمركية وبالتالي فإنها لا تتمتع بالإعفاء من الرسوم الجمركية المقررة بمقتضى هذه المادة •

(٧٠٦) (١ / ٨ / ١٩٦٥)

٩٣٦ - سفن أعالي البحار - لا تعتبر منها سفن صيد الاسفنج اليونانية في مفهوم أحكام اللائحة الجمركية - عدم تمتعها بالإعفاء المقرر في المادة ٩ منها •

أن سفن صيد الاسفنج اليونانية - لا تعتبر من سفن أعالي البحار في مفهوم أحكام اللائحة الجمركية (١) - وبالتالي فإنها لا تتمتع بالإعفاء المقرر في المادة ٩ من هذه اللائحة بالنسبة إلى المؤن ومواد الوقود والمهمات التي استهلكتها أثناء قيامها بصيد الاسفنج في المياه الإقليمية للجمهورية العربية المتحدة •

ومن حيث أنه لا يجوز الاحتجاج بما جرى عليه العمل في مصلحة

الجمارك من اعفاء جميع البواخر التي ترسو في الموانئ الوطنية من الرسوم عن المؤن ومواد الوقود التي تستخدمها وأن هذه الصورة هي بنائها حالة سفن صيد الاسفنج اليونانية باعتبارها من سفن أعالي البحار ، ذلك أن هذه الحجة ليست الا ترديدا للقول بأن سفن الصيد اليونانية تعد من سفن أعالي البحار ، فالاعفاء المشار اليه ميناء ما جرى عليه العمل في مصلحة الجمارك وانما ميناء نص المادة ٩ من اللائحة الجمركية . فالسفن التي تمر بالموانئ المصرية والتي تعفى من الرسوم المشار اليها هي بالضرورة من سفن أعالي البحار وهذا ليس حال سفن الصيد اليونانية .

ولا يسوغ الاستناد الى نص المادة الخامسة من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك التي تنص على أن « تخضع البضائع التي تدخل اراضي الجمهورية لضرائب الايرادات المقررة في التعريفات الجمركية » للقول بأن المؤن والمواد والمهمات التي استهلكتها سفن الصيد اليونانية لم تدخل اراضي الجمهورية وانما استهلكت في عرض البحر . ولذلك لا تخضع للرسوم الجمركية ، ذلك بأن المؤن والمواد والمهمات المذكورة قد استهلكت في سنوات سابقة على صدور القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ومن ثم فان نص المادة الخامسة من هذا القانون لا تنطبق في شأنها ، كما وان المسلم أن اقليم الجمهورية يشمل ارضها اليابسة ومياهاها الاقليمية واقلبيها الجوي كذلك ، واذا كان المشرع قد استعمل في المادة الخامسة من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ عبارة (اراضي الجمهورية) فانه لا يقصد التفرقة بين الاراضي اليابسة والمياه الاقليمية وقد أكد القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ذاته هذا المعنى اذ نص في المادة الاولى منه على أنه « يقصد بالاقليم الجمركي الاراضي والمياه الاقليمية الخاضعة لسيادة الدولة » ومن ثم فما دامت المؤن ومواد الوقود والمهمات - موضوع النزاع - قد استهلكت في المياه الاقليمية للجمهورية فانها تخضع للرسوم الجمركية المقررة .

ولا وجه للتمسك بما تضمنه الاتفاق المبرم بين شركة الجزيرة للقطن والتجارة وبين الحكومة اليونانية - بخصوص سفن الصيد المذكورة - من أن المؤن والوقود والمهمات اللازمة لسفن صيد الاسفنج القادمة من اليونان صفاة من الرسوم الجمركية بأنواعها المختلفة والقول بأن موافقة وزارة الحربية على هذا الاتفاق تفيد أن جميع الجهات الرسمية المعنية بالامر - ومن بينها مصلحة الجمارك - قد وافقت عليه دون قيد أو شرط .

ذلك أنه لا أثر لما تضمنه الاتفاق المشار اليه على التزام الشركة المذكورة . باداء الرسوم الجمركية وفقا لحكم من أحكام اللائحة الجمركية ، ولا أثر لموافقة مصلحة الجمارك - بفرض وقوع هذه الموافقة - اذ الاعفاء من الرسوم ليس سلطة تقديرية تملكها مصلحة وانما هو مقرر بحكم القانون في الاحوال التي تتوافر فيها شروطه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن سفن الصيد الاسفنج اليونانية المشارة اليها لا تعتبر من سفن أعالي البحار - في مفهوم أحكام اللائحة الجمركية وبالتالي فانها لا تتمتع بالإعفاء من الرسوم الجمركية المقررة في المادة ٩ من هذه اللائحة بالنسبة الى المؤن ومواد الوقود والمهمات التي استهلكتها أثناء قيامها بصيد الاسفنج في المياه الإقليمية للجمهورية العربية المتحدة .

(٧٠٦) (١٩٦٥/٨/١)

٢ - إعفاء شخصي

(تعليق)

القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ بشأن إعفاء أعضاء البعثات التمثيلية من الرسوم والعوائد الجمركية ألغى بمقتضى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك ثم أعيد العمل به بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٤ ، وقد صدر القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٩ وقضى بإلغاء الإعفاءات المقررة بموجب القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ ورقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٤ وذلك بالنسبة للسيارات الخاصة بالمستفيدين بهذين القانونين .

٩٣٧ - الإعفاء من الرسوم الجمركية طبقاً للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٩ - شرطه - أن يكون الشخص ممن كانوا يتمتعون قبل الوحدة بالإعفاءات الواردة في القانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٦ .

تنص الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٩ على أنه « تطبق من تاريخ قيام الوحدة بين اقليمى الجمهورية الاعفاءات المنصوص عليها في القانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٦ الصادر في الاقليم المصرى على : »

(أ)

(ب) كل من كان يتمتع بالإعفاء من الرسوم والعوائد الجمركية بسبب عمله في السفارة أو القنصليات المصرية في الاقليم السوري . وانضم الى وزارة الخارجية عند نقله الى الاقليم المصرى « ويخلص من هذا النص الى من شروط التمتع بالإعفاء الوارد به أن يكون العائد من سوريا ممن كانوا يتمتعون قبل الوحدة بالإعفاءات المنصوص عليها في القانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٦ الذى كان يقصر الإعفاء على أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى بمصر فى الخارج .

وبما أن طالب الإعفاء لم يكن قبل الوحدة من أعضاء هذين السلكين

ومن ثم فإنه لا يستفيد من الاعفاء الجرمي المنصوص عليه في القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه .

(١١١٥) ١٦٦٤/١٢/١٧

٩٣٨ - الاعفاء من الرسوم الجرمية طبقا للقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ - شرطه - ان يكون الشخص من أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي وغيرهم من موظفي وزارة الخارجية والذين يعملون بالبعثات بالخارج وموظفي الوزارات الأخرى الملحقة بهذه البعثات .

تنص المادة الأولى من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ على أنه :
« تعفى من الرسوم والعوائد الجرمية والرسوم البلدية وغيرها من الرسوم .. ولكن تكشف وتراجع :

الامتعة الشخصية والأثاث « بما فيه سيارة واحدة » الخاصة بأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي بالجمهورية العربية المتحدة وغيرهم من موظفي وزارة الخارجية الذين يعملون بالبعثات في الخارج وكذلك موظفي الوزارات الأخرى الملحقة بهذه البعثات عند عودتهم إلى الجمهورية العربية المتحدة » .

وبما أن طالب الاعفاء لم يكن عند عودته إلى مصر في يناير سنة ١٩٦٢ عضوا بأحد السلكين الدبلوماسي والقنصلي ولا من موظفي وزارة الخارجية العاملين بالبعثات في الخارج ولا من موظفي الوزارات الأخرى الملحقة بهذه البعثات حيث نوب بقرار من وزير شؤون رئاسة الجمهورية للعمل بكتبة السيد مستشار رئيس الجمهورية بمحشوق اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٥٨ تطبيقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٥٨ ثم عين بناء على هذا القرار مديرا لكتبة الاستعلامات بمحشوق وترتبا على ذلك فإن سيادته لا تفيد من الاعفاء الوارد بالمادة الأولى من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ .

(١١١٥) ١٦٦٤/١٢/١٧

٩٣٩ - القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ في شأن إعفاء أعضاء البعثات التمثيلية للجمهورية في الخارج - نصه في المادة الأولى على إعفاء الامتعة الشخصية والأثاث بما فيه سيارة واحدة من الرسوم في حالة العودة إلى الجمهورية بسبب النقل أو انتهاء الخدمة أو الإحالة إلى الاستبعاد - مناه ذلك أن تكون هذه الأشياء قد مضى على تملكها واستعمالها ستة أشهر على الأقل - حسب هذه الفترة من تاريخ صدور قرار النقل أو انتهاء الخدمة أو الإحالة إلى الاستبعاد من الجهة المختصة به .

إن المادة الأولى من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ في شأن إعفاء أعضاء البعثات التمثيلية للجمهورية العربية المتحدة في الخارج تنص على أن « تعفى

من الرسوم والعوائد الجمركية والرسوم البلدية وغيرها من الرسوم المحلية
في اقليمى الجمهورية العربية المتحدة ولكن تكشف وتراجع :

الامتعة الشخصية والاثاث بما فيه سيارة واحدة والحاصصة بأعضاء
السلكين الدبلوماسى والقنصلى للجمهورية العربية المتحدة وغيرهم من موظفى
وزارة الخارجية الذين يعملون بالبعثات فى الخارج وكذلك موظفى الوزارات
الآخرى الملحقين بهذه البعثات عند عودتهم الى الجمهورية العربية المتحدة بسبب
النقل أو انتهاء الخدمة أو الاحالة الى الاستيداع وأسرهم فى حالة الوفاة بشرط
أن تكون هذه الاشياء قد مضى على تملكها واستعمالها ستة أشهر على الأقل
عند صدور قرار النقل أو انتهاء الخدمة أو الاحالة الى الاستيداع وبشرط
الحصول مقبلاً على موافقة رئيس البعثة التى يتنمون اليها وتصديقه على
كشف شامل يبين بالتفصيل جميع هذه الامتعة وترسل صورة منه فوراً الى
وزارة الخارجية وتستحق الرسوم والعوائد الجمركية على السيارة اذا تم
التصرف فيها قبل مضي سنتين من تاريخ دخولها الجمهورية العربية المتحدة
ما لم ينقل صاحبها الى منصب فى الخارج فى السلك الدبلوماسى أو القنصلى .»

ويؤخذ من هذا النص أن إعفاء الامتعة الشخصية والاثاث (بما فيه
سيارة واحدة) الخاص بأعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى للجمهورية
العربية المتحدة وغيرهم من موظفى وزارة الخارجية الذين يعملون بالبعثات
فى الخارج وكذلك موظفى الوزارات الآخرى الملحقين بهذه البعثات وأسرهم فى
حالة الوفاة ، من الرسوم والعوائد الجمركية والرسوم البلدية وغيرها من
الرسوم المحلية - يكون فى حالة عودتهم الى الجمهورية العربية المتحدة بسبب
النقل أو انتهاء الخدمة أو الاحالة الى الاستيداع ، وذلك بالشروط الواردة فى
النص ، وأن مناط هذا الإعفاء وشروط التمتع به هو أن تكون هذه الاشياء قد
مضت على تملكها واستعمالها ستة أشهر على الأقل عند صدور قرار النقل
أو انتهاء الخدمة أو الاحالة الى الاستيداع ، أى أن العبرة فى الاعتداد بهذه
المدة إنما هى بتاريخ صدور القرار من الجهة الادارية المختصة التى تملك
اصداره ، سواء كانت هى وزارة الخارجية بالنسبة الى أعضاء السلكين
الدبلوماسى والقنصلى للجمهورية العربية المتحدة وغيرهم من موظفى وزارة
الخارجية الذين يعملون بالبعثات فى الخارج ، أو هى الوزارة التابع لها الموظف
الملحق بهذه البعثات - وذلك بغض النظر عن التاريخ الفعلى لتنفيذ هذا القرار
- أى سواء كان التنفيذ سابقاً على صدور القرار أو لاحقاً له ، بشرط وجوب
أن يكون مضي مدة ستة اشهر المذكورة على التملك والاستعمال سابقاً على
تاريخ صدور قرار النقل أو انتهاء الخدمة أو الاحالة الى الاستيداع ومتصلاً
به .

لذلك انتهى الرأى الى أن الاعتداد فى تطبيق شرط ستة الاشهر
المنصوص عليه فى المادة الاولى من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦ آنف الذكر
أنما يكون بتاريخ صدور قرار النقل أو انتهاء الخدمة أو الاحالة الى الاستيداع

من الجهة الادارية المختصة التي تملكه - سواء كانت هي وزارة الخارجية بالنسبة الى أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي وغيرهم من موظفيها الذين يعملون بالبعثات في الخارج - أو الوزارات الاخرى التابع لها الموظفون الملحقون بهذه البعثات وذلك بقطع النظر عن تاريخ تنفيذ هذا القرار - سواء كان سابقا على تاريخ صدوره أو لاحقا له ، ويشترط وجوب أن يكون مضي ستة الاشهر المشار اليها على التملك والاستعمال سابقا على تاريخ صدور القرار ومتصلا به .

(١٠٠٤) ١٩٦٦/٩/٢٨

٩٤٠ - الاعفاء الجمركي المقرر بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ - يشمل كافة موظفي الوزارات الاخرى الذين صدرت قرارات من وزاراتهم بالتعيين للعمل بالكتابة الفنية الملحقة بالبعثات التمثيلية للجمهورية العربية المتحدة في الخارج - لا يشترط فتحهم بهذا الاعفاء صدور قرارات بالتعيين من وزارة الخارجية .

لما كانت حكمة الاعفاء الجمركي المقرر بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ في شأن اعفاء أعضاء البعثات التمثيلية للجمهورية العربية المتحدة في الخارج وموظفيها الملحقين بها من الرسوم والعوائد الجمركية وهو القانون الذي أعيد العمل بأحكامه بموجب القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٤ - كما تتحقق في شأن أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي تتحقق كذلك بالنسبة للموظفين الاداريين والكتابيين وغيرهم من الموظفين الذين يلحقون ببعثات الجمهورية العربية المتحدة في الخارج .

ولما كان قانون السلكين الدبلوماسي والقنصلي الصادر بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ قد أجاز لوزير الخارجية أن يندب موظفين من الوزارات الاخرى بالاتفاق مع الوزير المختص لشغل وظائف مستشارين أو سكرتاريين أو ملحقين فنيين ببعثات التمثيل الدبلوماسي وأنه يغير اخلال بما للوزارات ذات الشأن من حق التوجيه والاتصال المباشر بالملحقين الفنيين التابعين لها ، يكون الملحقون الفنيون خاضعين لاشراف رئيس البعثة - كما أن لائحة شروط الخدمة بوزارة الخارجية قد أجازت أن يلحق بالبعثات المصرية موظفون من الكادرين الاداري والكتابي بالديوان العام للقيام بما يعهد اليهم على أن يكونوا حاصلين على شهادة التجارة المتوسطة أو ما يعادلها على الاقل والا تقل درجاتهم عن السابعة ولا تزيد على الخامسة .

ولم يتعرض القانون ولا لائحة شروط الخدمة لموظفي وزارة الخارجية لمن يتدرب من غير موظفي هذه الوزارة من الاداريين والكتابيين للعمل بالكتابة الفنية الملحقة بالبعثات الدبلوماسية وبذلك يكون هؤلاء الموظفون تابعين

للوزارات المنتدبين منها مع خضوعهم لاشراف رئيس بعثة التمثيل
الدبلوماسي .

ولما كان الاعفاء المنصوص عليه بمقتضى أحكام القانون رقم ٦٥ لسنة
١٩٦١ المشار اليه يتناول كافة موظفي الوزارات الاخرى الذين صدرت
قرارات من وزاراتهم بانتدابهم للعمل بالمكاتب الفنية الملحقة بالبعثات
التمثيلية للجمهورية العربية المتحدة في الخارج وذلك دون اشتراط صدور
قرارات بانتدابهم من وزارة الخارجية ولا وجه للتقييد بالشروط الواردة
بالمادة السابعة من لائحة شروط الخدمة المذكورة بالنسبة لهم اذ ان هذه
اللائحة مقصورة على موظفي وزارة الخارجية دون موظفي الوزارات الاخرى -
وبصدور قرار من الوزارة التابعين لها بانتدابهم الى أحد المكاتب الفنية الملحقة
بالبعثات التمثيلية في الخارج يكون قد تحقق بالنسبة اليهم معنى اللاحق
بالبعثات التمثيلية بالخارج المقصود في القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ المشار
اليه مما يترتب عليه أحقيتهم في أن يتمتعوا بالاعفاء الجمركي .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري الى أن الاعفاء
الجمركي المقرر بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ المشار اليه يتناول كافة موظفي
الوزارات الذين صدرت قرارات من وزاراتهم بانتدابهم للعمل بالمكاتب
الفنية الملحقة بالبعثات الدبلوماسية للجمهورية العربية المتحدة وذلك دون
اشتراط صدور قرارات نوب لهم من وزارة الخارجية ودون التقييد بضرورة
توافر شروط المادة السابعة من لائحة شروط الخدمة في وظائف السلكين
الدبلوماسي والفنصلي .

(١٠٤١ / ١٠ / ١٩٦٦)

٣ - سماح مؤقت

٩٤١ - القانون رقم ٣٣٥ لسنة ١٩٥٢ في شأن تنظيم الرسوم الجبركية - لم يغير
من نظام (الدويك) للتعلم من قبل الا من حيث اجزلة رد البضائع خلال سنة من تاريخ
اداء الرسوم بدلا من ستة أشهر - استرداد الرسوم طبقا لهذه النظام .

ان شركة مياه القاهرة قبل تصفيتها بمقتضى القانون رقم ١٤٥ لسنة
١٩٥٧ الذي أحل محلها ادارة مرفق مياه القاهرة - قد استوردت في السنة
من ١٩ من أغسطس سنة ١٩٥١ حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ عدد ٢١
رسالة كلور أدت عنها الرسوم الجبركية على أن تستردا عند إعادة تصدير
الاسطوانات الفارغة ، وقد أعيد فعلا تصدير الاسطوانات الفارغة فيما يتعلق
بسبع عشرة رسالة من هذه الرماثل ولم تتمكن الشركة من إعادة الاسطوانات
الخاصة بالأربع رسائل الباقية وهذه الواقعة ليست محل نزاع بين الطرفين
وانما ينحصر النزاع في امرين : -

- ١ - تقادم الرسوم الواجب ردها عن الرسائل التي أعيد تصديرها .
- ٢ - جواز استرداد الرسوم التي أدبت عن الرسائل التي لم يعاد تصديرها .

أما عن الأمر الأول فقد نصت المادة ١٢٣ من مجموعة القواعد والتعليمات الجمركية على أن « يرد الرسم بكامله على (٣) البضائع الآتي ذكرها إذا أعيد تصديرها فعلا (أى تم شحنتها في السفن المرسله بها خلال ستة أشهر من تاريخ دفع الرسوم بشرط أن يقدم عنها كشف الاستخلاص رقم (٩ ك م) ٠٠٠٠ أما البضائع فهي (٢) الاوعية الجديدة والخشبية والزجاجية المملعة للاستعمال ٠٠٠ ، هذا وقد أعيد تنظيم (الدورباك) بالقانون رقم ٣٢٥ لسنة ١٩٥٢ فى شأن تنظيم الرسوم الجمركية ورسوم الانتاج أو الاستهلاك والعوائد الاضافية على المواد الاجنبية المستخرجه فى المصنوعات المحلية التى تصدر للخارج - وقد صدر هذا القانون خلال الفترة محل النزاع فى الحالة المعروضة - الا أنه لم يغير من نظام الدورباك فى هذا الخصوص الا من حيث أنه أجاز رد البضائع خلال سنة من تاريخ أداء الرسوم بدلا من ستة أشهر (١) .

ولما كانت الرسائل السبعة عشر المشار اليها قد أعيد تصديرها فعلا على ما تقدم ومن ثم فانه كان من حق (شركة مياه القاهرة) استرداد الرسوم التى أدتها عن هذه الرسائل ولا يتقادم الحق فى استرداد هذه الرسوم بالمدة المنصوص عليها فى القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ أو بالمدة المنصوص عليها فى المادة ٣٧٧ من القانون المدنى ، وانما يخضع للقاعدة العامة الواردة فى المادة ٣٧٤ من القانون المدنى والتى تقضى « بتقادم الالتزام بانقضاء خمس عشرة سنة » ويبدأ التقادم فى هذه الحالة اعتبارا من تاريخ إعادة تصدير البضائع باعتباره التاريخ الذى تصبح فيه الرسوم مستحقة الاداء للممول وذلك تطبيقا لنص المادة ٣٨١ من القانون المدنى التى تنص على أنه « لا يبدأ سريان التقادم فيما لم يرد فيه نص خاص الا من اليوم الذى يصبح فيه الدين مستحق الاداء » .

وفى ضوء ما تقدم يبين أن حق مرفق مياه القاهرة فى استرداد الرسوم عن الرسائل السبعة عشر المذكورة يكون قائما لعدم انقضاء خمس عشرة سنة منذ تاريخ إعادة تصدير أية رسالة من هذه الرسائل ويتعين على مصلحة الجمارك رد هذه الرسوم الى مرفق مياه القاهرة .

(١) أعاد القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك تنظيم نظام السماح المؤقت (الدورباك) فى المواد ٩٨ وما يملها فى الفصل الخامس ٠٠ وقد حددت المادة ٢/٩٨ مدة الاعفاء بسنة من تاريخ الاستيراد فإذا انقضت دون إعادة التصدير أصبحت الرسوم واجبة الاداء مع أجازة المطالبة بالمرتبة بقرار من وزير الخزانة ٠٠

أما عن الأمر الثانى وهو الخاص بالرسائل الاربع التى لم يتم تصديرها فان الجمعية العمومية ترى عدم أحقية الشركة المصفاة (والتى حل محلها مرفق مياه القاهرة) فى استرداد الرسوم عنها طالما أنه لم يتم تصديرها خلال الميعاد القانونى المقرر ، ذلك أن الميعاد المحدد لاعادة تصدير البضائع هو طبقا للتكليف القانونى السليم سيعاد سقوط للاستحقاق فى رد الرسوم نص على مراعاته بحيث لا ينشأ أى حق فى استرداد هذه الرسوم الا باتخاذ هذا الاجراء - وهو اعادة التصدير خلال الميعاد - وتقوم فكرة السقوط على وجود أجل قانونى يتناول الحق ذاته ويسقطه ولا يقدح فى هذا النظر ما تحتج به الشركة من أنه تعذر عليها اعادة التصدير فى الميعاد اذ لا يترتب على ذلك قطع المدة المحددة لاعادة التصدير أو إيقافها لانها مدة سقوط وليست مدة تقادم .

٦٨٧ (١٩٦٤/٨/٤)

(٥) رسوم النفقة

- ١ - رسم النفقة على الاتساع .
- ٢ - المبالغ التى تصرفها الجهات الحكومية .
- ٣ - اعفاء المبالغ التى تصرفها الجهات الحكومية من الرسم .
- ٤ - الائتمان المصرفى .
- ٥ - اللافتات والاعلانات .
- ٦ - تصاريح السفر .
- ٧ - الاوراق المالية .
- ٨ - اشتغال الورقة على أحكام متعددة .
- ٩ - صورة الاوراق والمحردات .
- ١٠ - تحمل من يتعامل مع الحكومة بالرسم .
- ١١ - الاعفاء من الرسم .

١ - رسم النفقة على الاتساع

٩٤٢ - رسم النفقة على الاتساع - فرضه على الطلبات التى تقدم للحكومة المركزية والهيئات العامة - شمول عبارة الهيئات العامة المؤسسات العامة .

تنص المادة الاولى من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ الخاص برسم الدمغة على ما يأتي : « يفرض رسم دمغة على العقود والمحركات والاوراق والمطبوعات والسجلات وغيرها مما ورد ذكره في الجداول الملحقه بهذا القانون » .

وينص الجدول رقم ١ الخاص برسوم الدمغة على اتساع الورق على أن
« المحركات الآتية خاضعة لرسم الدمغة على اتساع الورق :

١ - الشهادات والصور والمستخرجات .

(١) ... (٢) ... (٣) ...

(٤) كل مستخرج أو صورة من عقد أو وثيقة أو محرر من سجل محفوظ في ادارة المحفوظات العامة أو دفترخانة محافظة أو مديرية أو بلدية أو أية مصلحة عمومية أو شخص معنوى .

هـ - العرائض :

العرائض والطلبات المقدمة للسلطات الادارية ..

ويؤخذ من هذه النصوص أن رسم الدمغة على اتساع الورق يفرض على الشهادات والصور لأية مصلحة عمومية أو أى شخص معنوى ويفرض ذات الرسم على العرائض المقدمة للسلطات الادارية .

ولما كان تعبير الهيئات العامة والأشخاص المعنوية العامة والسلطات الادارية الواردة في النصوص سالفة الذكر تتناول أشخاص القانون العام التي تقوم بنشاط عام لسد الحاجات الجماعية ، وعلى رأس أشخاص القانون العام تأتي العولة وتليها الهيئات الاقليمية والبلدية الممثلة للأقاليم والمدن ثم المؤسسات العامة . وقد نظم الشارع المصرى هذه المؤسسات بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ وبين نظامها القانوني المالى .

ولما كانت المؤسسة الاقتصادية للقوات المسلحة تعتبر مؤسسة عامة فإنها تدخل في مدلول تعبير الهيئات العامة المشار اليها ، كما أنها تعتبر سلطة ادارية في هذا الخصوص ، ومن ثم تخضع العرائض المقدمة اليها لرسم الدمغة على اتساع الورق .

لهذا انتهى الرأى الى أن الطلبات التى تقدم اليها تخضع لرسم الدمغة على اتساع الورق .

- الوثيقة المنشئة لهذه الضريبة - هي مجرد تقديم الطلب - توافرها في الاستثمارات الممنوعة من وزارة الاوقاف الى الايام كتاب المحاكم بختم ما يستحق عليها من رسوم على الاوراق الممنوعة منها من الامانات التي توجد خزائن هذه المحاكم بالنسبة لمعاملاتها في ادارة الاوقاف الخيرية .

تنص الفقرة (هـ) من المادة الاولى من الجدول رقم ١ الملحق بقانون النسخة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ على أن « تخضع لرسم النسخة على اتساع الورق العرائض والطلبات المقدمة للسلطات الادارية » ، وليس ثمة شك في أن المقصود بهذه العرائض والطلبات كل محرر يتم التقدم به لاحدى السلطات العامة في شأن من الشؤون . ولما كانت الاستثمارات التي تقدم من وزارة الاوقاف الى المحاكم للصرف من الامانة المودعة بها بشأن معاملاتها في ادارة الاوقاف الخيرية تعتبر عرائض أو طلبات في مفهوم هذا النص ، فمن ثم يستحق عليها رسم النسخة على اتساع الورق .

ولا يعتد في هذا الصدد بالقول بأن هذه الاستثمارات انما يقصد من تقديمها تسهيل مأمورية المحكمة والتيسير على الوزارة في ضبط حساباتها وأن الوزارة كانت في حل من تقديمها لأن المحكمة ملزمة بختم الرسوم من الامانة دون حاجة لطلب ذلك منها ، لا يعتد بذلك لأن رسم النسخة ضريبة عينية لا تعنى الا بالواقعة المنشئة لها بصرف النظر عما يصاحبها من ظروف واعتبارات ، فمتى تحققت الواقعة المنشئة للضريبة فانها تستحق للوزارة العامة دون أن يؤثر في ذلك أي اعتبار آخر . واذا كانت الواقعة المنشئة للضريبة في المسألة محل البحث هي مجرد تقديم طلب لاحدى السلطات العامة فان الضريبة تستحق دون اعتماد بسبب تقديمه .

وأما عن اتخاذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ أساساً لعدم استحقاق رسم النسخة على معاملات الوزارة في ادارة الاوقاف الخيرية فانه يبين من أحكام هذا القانون انه لم يضاف جديداً أو يغير وضعاً قائماً من الاوضاع المالية للوزارة ، ومن ثم فلا يمكن اعتبار تاريخ العمل به أساساً لتغير المعاملة الضريبية للوزارة ، ذلك لأن هذا القانون انما تضمن في حكمه الرئيسيين تحويل وزير الاوقاف - بشروط معينة - حق تعديل مصارف الاوقاف ، وليس في استحداث هذين الحكمين ما يبرر تغيير المعاملة الضريبية للوزارة ، ذلك أن خضوع معاملاتها في ادارة الاوقاف الخيرية لرسم النسخة يقوم على اعتبار من استقلال النسخة المالية لهذه الاوقاف عن ضمة الدولة فهي أشخاص اعتبارية خاصة وأموالها أموال خاصة ومن ثم فان نشاطها يخضع للمضاربات التي تفرضها الدولة فيستحق رسم النسخة على محركاتها ومعاملاتها مما يخضع للرسم . وحيث أن هذا الوضع لم يتغير بصدور ذلك القانون ، فان هذه المحركات والمعاملات تظل خاضعة لرسم النسخة في ظل العمل به .

هنا وتظل هذه المعاملة للوزارة قائمة حتى بعد ادماج ميزانيتها

بميزانية العولة اعتبارا من السنة المالية ١٩٦٠/١٩٥٩ ، لأن هذا الاندماج لم يفر من الاوقاف الخيرية باعتبارها اشخاصا معنوية خاصة تخضع للضرائب كما يخضع لها سائر الافراد .

نقطة وما يجب التنبيه اليه أن الامر فيما تقدم لا يصدق الا على معاملات الاوقاف الخيرية التي تباشرها وزارة الاوقاف في ادارتها لها - أما معاملات الوزارة الخاصة بها والتي تدخل في هذه الادارة - فانها لا تخضع للضرائب لأنها في ذلك ادارة عامة تدخل في معنى الحكومة عند تطبيق نص المادة ١٢ من قانون الدمغة الذي يقضى بعدم تحمل الحكومة بالرسم المقرر فيه .

وغنى عن البيان أن ما تديره الوزارة من اعيان حتى سسليمها لاصحابها ممن تملكوها بالغاء نظام الوقف على غير الخيرات فان المعاملات المتعلقة بها تخضع دائما باستمرار لرسم الدمغة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى خضوع استمارات خصم الرسوم المشار اليها لرسم الدمغة على اتساع الورق وعلى وزارة الاوقاف دء هذا الرسم لنجحة المختصة .

وان معاملات ومحررات وزارة الاوقاف في ادارتها للاوقاف الخيرية تخضع - حتى الآن - لرسم الدمغة المقرر بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ دون أن يؤثر على ذلك صدور القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ أو اندماج ميزانية الوزارة بميزانية العولة العامة .

٩١٦ (١٩٥٩/١٢/٣٠)

٩٤٤ - رسم الدمغة على الاتساع - عدم استعانة على الطلبات التي تقدم من مستحقي الاوقاف الاهلية .

استطلعت وزارة الاوقاف رأى ادارة الفتوى والتشريع الخاصة بها في مدى استحقاق رسم الدمغة على العرائض والطلبات التي ترد اليها من الافراد وكان من بين الطلبات التي كانت محلا لاستطلاع الرأى الطلبات المقدمة الى الوزارة بصفتها حارسة على اعيان الاوقاف الاهلية وقد انتهى رأى ادارة الفتوى والتشريع أن الطلبات المذكورة لا تخضع لرسم الدمغة على اتساع الورق . الا أن مصلحة الضرائب طلبت من وزارة الاوقاف تحصيل رسم الدمغة على هذه الطلبات وأيدعا في ذلك ديوان المحاسبة الذي استطلع رأى ادارة الفتوى والتشريع لديواني المحاسبة والموظفين فعرضته على اللجنة الاولى بالقسم الاستشارى للفتوى والتشريع فقررت بجلستها المنعقدة في ٨ من مارس سنة ١٩٦٠ استحقاق رسم الدمغة على اتساع الورق على الطلبات المقدمة من مستحقي الاوقاف الاهلية الى وزارة الاوقاف .

ولما كانت اللجنة الاولى قد ذهبت منوها بخالف ما ارتأته ادارة الفتوى والتشريع فقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى فاستبان لها أن الفقرة (هـ) من المادة الثانية من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ تنص على أن العرائض والطلبات التى تقسم من الجمهور للسلطات الادارية خاضعة لرسم المصلحة على اتساع الورق .

وظاهر من هذا النص أن مناط اخضاع هذه العرائض والطلبات لرسم المصلحة المذكور أن تقدم الى السلطات الادارية بصفتها هذه بمعنى أن تكون السلطة الادارية قائمة على مرفق عام يلتزم فى ادارته والاشراف عليه احكام المصلحة العامة والنفع العام فاذا افتقدت الهيئة العامة صفة السلطة الادارية فى عمل معين فلا تعد الطلبات المقدمة اليها بشأن هذا العمل مقدمة الى سلطة ادارية فى مفهوم النص سالف الذكر .

ومن حيث أن القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالغاء نظام الوقف على غير الخيرات المعدل بمقتضى القانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ نص على أن تعتبر منتهية الاوقاف التى لا يكون مصرفها فى الحال على جهة من جهات البر (م ٣) وأن تؤول ملكية ما ينتهى اليه الوقف الى المستحقين كل بقدر حصته فى الاستحقاق (م ٣) وأن تسلم الاموال والاعيان التى كانت موقوفة الى مستحقيها بناء على طلب أى منهم والى أن يتم تسليم هذه الاعيان تبقى تحت يد الناظر لحفظها وادارتها ويكون له صفة الحارس (م ٥) .

ومفاد هذه النصوص أن صفة الوقت قد زالت عن الاعيان التابعة لاوقاف أهلية وأصبحت هذه الاعيان ملكا لمستحقيها كما زالت صفة النظر عن نظار هذه الاوقاف وأضفى عليهم المشرع صفة الحارس وحدد مأموريتهم بحفظ وإدارة اعيان هذه الاوقاف الى أن يتم تسليمها الى أصحابها .

وعلى ذلك فإن الاعيان المتبعة لاوقاف أهلية وتديرها وزارة الاوقاف تعتبر مملوكة لمستحقى هذه الاوقاف وتدير الوزارة هذه الاموال بوصفها حارسة عليها تنحصر مأموريتها فى حفظها وادارتها الى أن يتم تسليمها لاصحابها وعلاقتها بالمستحقين تنظمها احكام القانون المدنى التى مؤداها أن الوزارة لا تخرج عن كونها وكالة عن المستحقين فى ادارتها للاعيان المملوكة لهم .

ويخلص مما تقدم أن الاعيان التابعة للاوقاف الاهلية المنتهية والتي تديرها وزارة الاوقاف تعتبر أموالا خاصة وليست عامة ولا مخصصة لمنفعة الوزارة وتخضع الوزارة فى ادارتها لها وفى علاقتها باصحابها الى احكام القانون الخاص دون احكام القانون العام وأن الوزارة لا تتولى الحراسة على هذه الاعيان بصفتها الحكومية العامة بل بصفتها هيئة من اختصاصها ادارة هذه الاعيان مما يعهد اليها بالادارة سواء بوصفها حارسة قانونيا أو أقيمت فى الحراسة بحكم من القاضى أو باتفاق أصحاب الشأن مثلاً فى ذلك مثل أى

فرد من الافراد ومن ثم فان التجاء المستحقين الى الوزارة بصفتها حارسة على الاعيان المملوكة لهم لا يمكن أن يوصف بأنه التجاء الى سلطة ادارية تقوم على مرفق عام بل يجب أن ينظر اليه في نطاق العلاقة القائمة بين الوزارة وبينهم باعتبارها وكالة عنهم في ادارة الاعيان المملوكة لهم شأنها في ذلك شأن الافراد العاديين ممن يتولون الحراسة على اموال الغير .

وبناء عليه انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن وزارة الاوقاف وهي قائمة على ادارة الاعيان التابعة للاوقاف الأهلية لا تعتبر سلطة ادارية يقصدها قانون رسم المصفاة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ وبالتالي فان الطلبات التي تقدم من مستحقى هذه الاوقاف الى الوزارة بصفتها حارسة على الاعيان المملوكة لهم لا يستحق عليها رسم المصفاة على اتساع الورق .

٦٢٥ (١٦٦٠/٧/٢٨)

(تعليق)

انتهت الجمعية العمومية في الفتوى رقم ٥٩٧ بتاريخ ١٣/٩/١٩٥٩ الى أن الاوقاف الخيرية لا تعتبر من الاشخاص الاعتبارية العامة وأن الاموال التابعة لها لا تعتبر اموالا عامة فلا يحصل رسم مصفاة على ما يصرف منه وإن قيام وزارة الاوقاف بصرف مبالغ بوصفها نافذة على وقف خيري أو حارسة على اعيان انتهى الوقف فيها لا يغير من طبيعة هذه الاموال ولا يجعلها اموالا عامة (كتابنا فتاوى الجمعية العمومية ق ٣١٥ ص ٥١٨) .

٩٤٥ - خضوع العرائض والطلبات التي تقدم الى البنك المركزي المصري قسرية المصفاة المقررة على اتساع الورق عما ما استثنى منها بنص في القانون أو بقرار من وزير الميزنة .

بالنسبة الى مدى خضوع العرائض والطلبات التي تقدم الى البنك لرسم المصفاة على اتساع الورق أن البند الثاني من الجدول رقم (١) الخاص برسم المصفاة على اتساع الورق الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم المصفاة المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٣ ينص على أن المحررات الآتية خاضعة لرسم المصفاة على اتساع الورق :

(أ) الشهادات والصور والمستخرجات ...

(ب) مستخرجات دفاتر التجارة والشهادات والاعمال التجارية ...

(ج) العلامة التجارية ...

(د) العقود ...

(هـ) العرائض ...

١- العرائض والطلبات المقدمة للسلطات الادارية عدا :

١ - الشكاوى التي تقدم الى البوليس .

٢ - الشكاوى المقدمة في مسائل الضرائب .

٣ - العرائض والطلبات التي يصدر قرار من وزير المالية والاقتصاد
بعدم خضوعها للرسم .

ويستفاد من ذلك :

(أولا) ان الاصل هو خضوع العرائض والطلبات التي تقدم الى
السلطات الادارية لرسم النسخة على اتساع الورق عدا الشكاوى التي تقدم
الى البوليس او التي تقدم في مسائل الضرائب او الى المصالح العامة التي
تقوم بعمليات استقلال ايا كان نوعه .

(ثانيا) ان القانون خول وزير المالية والاقتصاد سلطة الاستثناء من
هذا الاصل وذلك بتقريره اعفاء بعض العرائض والطلبات من الرسم .

ومن حيث أن عبارة (السلطة الادارية) الواردة في الفقرة هـ من البند
الثاني من المجلول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ يقصد بها
الاجهزة الادارية في الدولة أي مجموعة المنظمات والهيئات التي تقوم بتحقيق
تدخل الدولة في حياة الافراد اليومية تحت اشراف السلطة السياسية ومن
ثم ينتج تحت هذا المدلول السلطات المركزية كالوزارات والمصالح الحكومية
والسلطات اللامركزية كمجالس المحافظات ومجالس المدن ومجالس القروية
والمؤسسات العامة . فالادارة المركزية هي السلطة المركزية العليا والادارة
المحلية هي السلطة المختصة بادارة المرافق العامة المحلية ، والادارة المرفقية
هي الاخرى سلطة ادارية مستقلة عن السلطة المركزية وهي تعمل في مباشرة
اختصاصها مستقلة عن السلطة المركزية مع الخضوع في نفس الوقت ذاته
لرقابتها وهي على ثلاثة أنواع :

(أ) المؤسسات العامة الادارية وهي التي تنشأ لادارة المرافق الادارية
الابحثة .

(ب) المؤسسات العامة الجماعية وهي التي تتكون من مجموعة من الافراد
لهم مصالح مشتركة بوصفهم أبناء طائفة واحدة .

(ج) المؤسسات العامة الاقتصادية والصناعية والتجارية وهي التي
تنشأ لتحقيق تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي ، فالسلطة الادارية إذ
تتكون بوجه عام من :

١ - السلطة المركزية العليا ويطلق عليها اسم الادارة المركزية .

٢ - السلطة الادارية المحلية ويطلق عليها اسم الادارة المحلية .

٣ - السلطة الادارية المرفقية ويطلق عليها اسم الادارة المرفقية .

وتنص المادة الاولى من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن البنك المركزى المصرى والبنك الاهلى المصرى على أن « تنشأ مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تسمى البنك المركزى المصرى تقوم بمباشرة سلطات واختصاصات البنك المركزى المنصوص عليها فى قانون البنوك والائتمان الصادر به القانون رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه » ، وتنص المادة الاولى من القرار الجمهورى رقم ٢٣٣٦ لسنة ١٩٦٠ بالنظام الاساسى للبنك على أن « البنك المركزى المصرى مؤسسة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تقوم بمباشرة سلطات واختصاصات البنك المركزى وفقا لاحكام قانون البنوك والائتمان » .

ومفاد ذلك أن البنك المركزى أصبح مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية تقوم على ادارة مرفق من أهم المرافق الاقتصادية وبعبارة أخرى أصبح سلطة ادارية مرفقية .

وإذا كانت الطلبات والعرائض التى تقدم الى السلطات الادارية سواء منها السلطة المركزية العليا أو السلطة الادارية المحلية أو السلطات الادارية المرفقية (الادارية أو الجماعية أو الاقتصادية) تخضع لرسم المصلحة على اتساع الورق وفقا للتفصيل السالف ذكره ، فان الطلبات والعرائض التى تقدم الى البنك المركزى المصرى بعد أن أصبح سلطة ادارية مرفقية (مؤسسة عامة) تخضع لرسم المصلحة على اتساع الورق شأنها فى ذلك شأن كل الطلبات التى تقدم الى السلطات الادارية الاخرى ولا ينال من ذلك القول بأن البنك المركزى يقوم على مرفق اقتصادى اذ أن قيامه على مرفق اقتصادى لا ينفي عنه وصف السلطة الادارية ، ويؤيد هذا النظر أن عبارة (السلطات الادارية) وردت مطلقة عامة بحيث تشمل السلطة المركزية العليا والسلطة الادارية المحلية والسلطة المرفقية أى المؤسسات الادارية أو الجماعية أو الاقتصادية على ما سلف بيانه .

وعلى مقتضى ما تقدم تخضع العرائض والطلبات التى تقدم الى البنك المركزى لرسم المصلحة على اتساع الورق عدا ما استثنى بنص القانون وعدا ما استثنى بقرار من وزير الخزانة ، فان القرار الوزارى رقم ١٨ لسنة ١٩٦١ باعفاء الطلبات والعرائض التى تقدم فى الاعمال المصرفية الى البنك باعتباره سلطة ادارية من رسم المصلحة على اتساع الورق يكون قرارا سليما مطابقا للقانون .

تتألف من رسم السمعة (الطابع المالى) - عدم سريان هذا الاعفاء على طلبى بدل القسائد
أو التألف طبقاً للنموذجين رقمى ٣٤ و ٣٦ .

تنص المادة ٥٠ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الاحوال
المدينة على أنه « على صاحب البطاقة فى حالة فقدما أو تلفها أن يخطر مكتب
السجل المدينى الذى يقوم فى دائرته خلال سبعة أيام من تاريخ الفقد أو
التلف وعليه أن يطلب بطاقة أخرى طبقاً للنماذج والاجراءات التى تحددها
اللائحة التنفيذية » وقد حدد نموذج طلب بدل فاقد أو تالف البطاقة
بالنموذجين رقمى ٣٤ و ٣٦ .

ولا يعدو أن يكون كل من هذين النموذجين طلباً - فى شكل معين
يوجب القانون لبطاقة جديدة ويتم تقديم النموذج بعد تحريره بمعرفة صاحب
الشان - لمكتب السجل المدينى وهو سلطة ادارية مختصة بتلقى النموذج ومن
ثم فانه يخضع - باعتباره طلباً مقسماً الى سلطة ادارية - لرسم السمعة على
اتساع الورق بالتطبيق لحكم الفقرة (د) من المادة الثانية من الجدول رقم (١).
الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم سمعة حيث تنص هذه
المادة على أنه « الحرات الآتية خاضعة لرسم السمعة على اتساع الورق : (أ)
٠٠٠ (ب) ٠٠٠ (ج) ٠٠٠ (د) ٠٠٠ (هـ) ٠٠٠ العراض والطلبات المقعدة
للسلطات الادارية عدا الشكاوى التى تقدم للموليس وجميع سلطات التحقيق
والشكاوى المقعدة فى مسائل الضرائب والى المصالح العامة التى تقوم بعمليات
استغلال ايا كان نوعه » .

وقد نصت المادة ٤٦ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه على
أنه « يبين وزير الداخلية فى كل إقليم بقرار يصدره نماذج طلب الحصول على
البطاقة الشخصية أو العائلية وتجديدها والشهادات والمستندات الواجب
ارفاقها والاجراءات التى تتبع للحصول على كل منها » .

وعبى الطالب من أداء رسم السمعة (الطابع المالى) أو أى رسم مقرر
للحصول على هذه الشهادات أو صورها » .

وحكم الفقرة الاخيرة من هذا النص واضح فى بيان أن محل الاعفاء
الوارد به من رسم السمعة هو الشهادات أو صورها الواجب ارفاقها بنماذج
طلب وتجديد البطاقة . ومن ثم لا يدخل فى نطاق هذا الاعفاء نموذجاً طلب
بدل فاقد أو تالف للبطاقة لانهما ليسا من قبيل الشهادات أو صورها المشار
اليها ، كما لا يوجد أى نص قانونى آخر يقرر اعفاء هذين النموذجين من
رسم السمعة على اتساع الورق ومن ثم فانهما يخضعان له قانوناً .

ولهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن النموذجين رقمى ٣٤ و ٣٦
يطلب بدل فاقد وتالف لبطاقة شخصية أو عائلية يخضعان لرسم السمعة على

اتساع الورق المفروض بمقتضى الفقرة (هـ) من المادة الثانية من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم المصفاة .

(٧٨٠) ١٩٦٢/١١/٢٢

٩٤٧ - طلبات الاكتتاب في قروض الدين العام والتي يصدها البنك المركزي.
المصرى نيابة عن الحكومة - عدم خضوعها لرسم المصفاة على الاتساع .

تنص المادة الاولى من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم مصفاة على أن « يفرض رسم مصفاة على العقود والمحركات والاوراق والمطبوعات والسجلات وغيرها مما ورد ذكره في الجداول الملحقه بهذا القانون » وقد بينت المادة الثانية من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون المذكور أنواع المحركات التي تخضع لرسم المصفاة على الاتساع ومن بين هذه المحركات :

د (د) العقود :

جميع العقود بعوض أو بغير عوض ولو تمت بالمراسلة مدنية كانت أو تجارية .

ويتحمل كل متعاقد الرسم المستحق على النسخة المصفاة الخاصة به فان حررت نسخة واحدة تحمل المتعاقدون الرسم بالتساوى ما لم يكن أحد المتعاقدين معفى قانونا فيتحمل الباقي الرسم كله » .

ويبين من هذا النص أن رسم المصفاة على الاتساع إنما يفرض على الورقة التي يثبت فيها العقد بمعنى أنه يجب التفرقة - في هذا الخصوص - بين العقد في ذاته باعتباره تصرفا قانونيا وبين الورقة المثبتة له فلا يفرض رسم المصفاة على الاتساع إلا على الورقة المثبتة للعقد . فإذا كان ثمت عقد غير مكتوب بين المتعاقدين فإنه لا يخضع للرسم المشار إليه وإنما يخضع لهذا الرسم حين يثبت في ورقة تعتبر مظهرا ماديا له .

ويستفاد هذا المعنى - في وضوح - من عبارات الفقرة (د) مسالفة الذكر إذ عبرت عن العقد بالنسخة (المضاء والنسخة) الواحدة كما يستفاد من نوع المصفاة التي تفرض في هذه الحالة فهي مصفاة على اتساع الورق وبذلك يكون القانون قد اعتد بالورقة المثبتة للعقد ، وليس بالعقد باعتباره تصرفا قانونيا ولم يستثن القانون من ذلك إلا حالة وحيدة وردت في المادة الثانية التي تنص على أن « يحصل رسم المصفاة على العقد الشفوي عند التمسك به أمام القضاء وثبت وجوده ويتحمل الرسم التمسك بالعقد » وهذا النص الأخير يؤكد أن المقصود بالعقد الذي يفرض عليه رسم المصفاة على الاتساع هو الورقة المثبتة له .

ولما كانت الورقة المثبتة للعقد هي التي تخضع لرسم الدمغة على الاتساع دون التصرف ذاته فإنه من باب أولى لا تخضع لإيجاب أحد المتعاقدين لهذا الرسم لأن الإيجاب ليس إلا مرحلة في تكوين أحد عناصر العقد وهو عنصر التراضي . وعلى مقتضى ذلك فإن طلب الاكتتاب في قروض الدين العام لا يخضع لرسم الدمغة على الاتساع باعتباره إيجاباً للتعاقد مع البنك - بصفته نائباً عن الحكومة .

وبقبول البنك لطلب الاكتتاب في سندات قرض الدين العام يكون تمت عقد بين البنك وبين المكتتب وهذا العقد هو عقد قرض يتمثل في السندات التي يصدرها البنك نيابة عن الحكومة استناداً إلى المادة ١٤ من قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ التي تقضى بأن ينوب البنك المركزي المصري عن الحكومة في إدارة الدين العام وإصداره والقيام بخدمته واستهلاكه . وما دام العقد بين البنك المركزي وبين المقترض (المكتتب) هو عقد قرض ينصرف أثره إلى الحكومة فإنه يتعين عدم خضوعه لاية ضريبة فيما عدا الضرائب على التركات ، وذلك استناداً إلى ما تنص عليه قوانين الترخيص بإصدار هذه القروض مثل القانون رقم ٦٣٤ لسنة ١٩٥٤ بالترخيص للحكومة بإصدار قرض للمشروعات الانتاجية والمخيمات العامة إذ تنص المادة الثالثة منه على أن « تعفى السندات الصادرة طبقاً لهذا القانون وكذلك فوائدها من كل ضريبة مباشرة أو غير مباشرة حالية أو مستقبلية فيما عدا ضرائب التركات بأنواعها » ومن ثم فإنه طبقاً لهذا النص - وما يقابله من النصوص والقوانين الأخرى المماثلة - فإن عقد القرض المشار إليه - ممثلاً في السندات التي يصدرها البنك نيابة عن الحكومة - لا يخضع لرسم الدمغة على الاتساع باعتباره هذا الرسم - في حقيقته - ضريبة غير مباشرة .

ومن حيث أن الفقرة (هـ) من المادة الثانية من الجبل رقم (١) الملحق بقانون الدمغة المذكور تقضى بخضوع العرائض والطلبات المقدمة للسلطات الإدارية لرسم الدمغة على الاتساع وذلك على العرائض والطلبات التي يصدر قرار من وزير المالية والاقتصاد بعدم خضوعها للرسم . وصدر قرار وزير الخزانة رقم ١٨ لسنة ١٩٦١ وقضى في المادة الأولى منه بإضافة بند جديد إلى المادة الأولى من القرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٤ - بشأن عدم خضوع بعض الطلبات والعرائض لرسم الدمغة على الاتساع الورق - تضمن الطلبات والعرائض التي تقدم في الأعمال المصرفية إلى كل من بنك مصر والبنك المركزي والبنك الأهلي المصري وبنك بور سعيد . ومفاد ذلك هو عدم خضوع الطلبات والعرائض التي تقدم في الأعمال المصرفية إلى أي من البنوك المشار إليها - ومنها البنك المركزي المصري - لرسم الدمغة على الاتساع المقروض على الطلبات والعرائض - طبقاً لنص الفقرة (هـ) من المادة الثانية من الجبل رقم (١) الملحق بقانون الدمغة .

وأنه ولئن كان الأصل أن إصدار القروض العامة تقوم به الحكومة وأن

قيام البنك المركزي المصري بذلك إنما هو على سبيل الاستثناء وبوصفه نائباً عن الحكومة في عمليات الإصدار فهو لا يعتبر مقرضاً أو مقترضاً - بمعنى أنه ليس طرفاً في عقد القرض - إلا أنه نظراً إلى أن هذا البنك هو البنك المركزي للدولة وقد عهد إليه المشرع بإصدار القروض العامة طبقاً للمادة ١٤ من قانون البنوك والاقتسام رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه ٠ ومن ثم فإن قيام البنك بإصدار القروض العامة يعتبر بالنسبة إليه عملاً من الأعمال المصرفية وبالتالي يعتبر الطلب المقدم إلى هذا البنك للاكتتاب في سندات الدين العام (القرض العام) طلباً مقبلاً في عمل مصرفي فلا يخضع لرسم المصفاة على الاتساع المفروض على الطلبات والعروض وذلك تطبيقاً لقرار وزير الخزانة رقم ١٨ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر ٠

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى عدم خضوع طلبات الاكتتاب في قروض الدين العام والتي يصدرها البنك المركزي المصري - نيابة عن الحكومة - لرسم المصفاة على الاتساع ٠

٥٢ (١٩٦٤/١/٢٢)

٩٤٨ - رسم المصفاة - عقود توريد المياه - عدم خضوعها لرسم المصفاة على الاتساع

قيل صدور القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ٠

كانت المادة ١٠ من الجول رقم ٥ الملحق بقانون المصفاة رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على أن « يفرض رسم مصفاة نوعي قدره ٥٠ مليماً على عقود الاشتراك في توريد الغاز أو القوة الكهربائية أو المياه وعلى عقود إيجار الأجهزة أو العدادات ويتحمل كل من المتعاقدين نصف هذا الرسم » ٠

وقد أخضع هذا القانون لرسم مصفاة الاتساع بعض عقود حدها بالذات وهي عقود التحكيم والصلح والتأمين والهبات والمقاولات والتوريدات والقسمات وترتيب إيراد مدنى الحياة وتأسيس الشركات وتحويل حق الانتفاع بالمنقولات وبيع المنقول وذلك طبقاً للفقرات (ب) (ج) (د) (هـ) (و) (ز) (ح) (ط) (ي) (ك) (ل) (م) (ن) (س) (ع) من المادة ٢ من الجول رقم ١ الملحق بالقانون المشار إليه ٠

ثم عدل هذا القانون بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٤١ وقد تناول التعديل نص المادة ١٠ من الجول رقم ٥ المشار إليها فأصبح نصها :

« يفرض رسم مصفاة قدره ١٠٠ مليماً على توريد الغاز أو القوة الكهربائية أو المياه ولو قلت مدة التوريد الفعلي عن سنة كاملة فإذا استمر التوريد لأكثر من سنة استحق الرسم ذاته عند بدء كل سنة جديدة » ٠

وبذلك أصبح الرسم واجباً على عملية توريد المياه سواء حرر عنها عقد

أو لم يحدد ، كما رفعن فنته الى ١٠٠ مليون ولم يشمل التعديل الاحكام المتعلقة برسم المصفاة على الاتساع .

ثم انقضى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ وحل محله القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ الذي نص في المادة الثانية من الجدول رقم ٤ على أن « يخضع لرسم المصفاة على اتساع الورق جميع العقود بعوض أو بغير عوض ولو تمت بالمراسلة مدنية كانت أو تجارية بما في ذلك ما كان متعلقا بالوقف أو بالاحوال الشخصية » .

ولما كان عقد توريد المياه لا يعتبر من عقود المقاولات التي عرفتها المادة ٦٤٦ من القانون المدني بأنها « عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يصنع شيئاً أو أن يؤدي عملاً لقاء أجر يتعهد به المتعاقد الآخر » ذلك لأن شركة المياه لا تتعهد بصنع شيء أو القيام بعمل ما لصالح المشتركين مقابل ما تقتضاه منهم وإنما هو عقد من عقود البيع التي عرفتها المادة ٤١٨ من هذا القانون ، إذ تقوم الشركة ببيع المياه الى المشتركين وتقديمها اليهم وفقاً لشروط عقد الاشتراك وفي مقابل الثمن النقدي المنصوص عليه فيه .

وإنه وإن كان عقد توريد المياه يدخل في عموم عبارة عقد بيع المنقول الواردة في القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ بالجدول الاول الذي حدد المحررات الخاضعة لرسم المصفاة على الاتساع ، إلا أن هذا العقد قد ورد في الجدول الخامس من القانون سالف الذكر وأخضع لرسم المصفاة النوعي ، مما يدل بجلاء على أن المشرع قصد أن يخضع دون عقد بيع المنقول أو المقاولاة عامة بحكم خاص ينأى به عن الخضوع لرسم المصفاة على الاتساع كغيره من عقود بيع المنقول .

ومن حيث أن تنظيم رسم المصفاة المستحق على توريد المياه وربط استحقاق هذا الرسم بعملية التوريد لا بالعقد ذاته وذلك بمقتضى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤١ ليس من شأنه أن يخرج عقد توريد المياه عن دائرة هذا التنظيم الخاص ويدخله في عموم عقود بيع المنقول ، ذلك لأن المشرع لم يعدل حكم الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ الذي لم يكن يتضمن عند صدوره عقود اشتراك المياه .

وتبعاً لذلك لا تخضع عقود اشتراك المياه لرسم المصفاة على الاتساع قبل تعديل الجدول الاول بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ .

(١٠٨ / ٢ / ١٩٦٠)

٢ - البالغ التي تصرفها الجهات الحكومية

٩٤٩ - البالغ التي تنفقها الحكومة والهيئات العامة في الخارج سواء بطريق مباشر أو غير مباشر

أو بطريق الأمانة - خصوصاً أصلاً لرسم المصفاة بمستثناء الاموال التي ينص القانون على
إعفاؤها .

تنص المادة الأولى من الفصل الخامس من الجدول الثاني من القانون رقم
٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بفرض رسم المصفاة على أن « يحصل رسم مصفاة على كل مبلغ
تصرفه الحكومة والهيئات العامة مباشرة أو بطريق الأمانة . . . » وتنص المادة
الثانية من ذات الفصل على أنه « فيما يتعلق بالمشتريات والأعمال والتمهيدات
والتوريدات والإيجارات يحصل علاوة على الرسم المبين في المادة السابقة
رسم إضافي بمقدار مثل الرسم للعادي » .

وتنص المادة الثالثة على أن « يعفى من الرسوم المبينة في المادتين
السابقتين المبالغ التي تصرفها الحكومة والهيئات العامة في الأحوال الآتية :

(أ) إذا كان الصرف دماً لمبالغ صرفت .

(ب) إذا كانت هناك اتفاقات تعفى من هذا الرسم عقدت قبل العمل
بهذا القانون .

(ج) ما يصرف ثمناً لمشتريات محددة أسعارها في تسعيرة جبرية
سارية في الجمهورية العربية المتحدة .

(د) الصرف لهيئة دولية أو لحكومة أجنبية بشرط المعاملة بالمثل .

(هـ) الصرف على أساس أسعار احتكارات دولية . »

وقد جاء نص المادتين الأولى والثانية المشار إليهما عاماً مطلقاً لا يفرق
بين المبالغ التي تدفع في مصر أو في الخارج إذ ينص على تحصيل رسم المصفاة
العادي أو الإضافي على كل مبلغ تصرفه الحكومة والهيئات العامة سواء أكان
ذلك مباشرة أو بطريق الأمانة .

أما المادة الثالثة فقد حددت أحوال الإعفاء من هذا الرسم ولم يرد في
ضمتها المبالغ التي تنفع خارج الإقليم المصري . أما ما نص عليه البند (د)
من هذه المادة من الإعفاء من الرسوم إذا كان الصرف لهيئة دولية أو لحكومة
أجنبية بشرط المعاملة بالمثل فدلالتة أن الصرف للحكومات الأجنبية والهيئات
الدولية يخضع أصلاً للرسم ولكنه يعفى استثناء إذا كانت هذه الحكومات أو
الهيئات تعفى الحكومة المصرية من الرسوم المماثلة أي أن تكون المعاملة بالمثل
في صدد هذه المبالغ ، ويؤخذ من هذا النص بفهم المخالفة أنه فيما عدا
الحكومات الأجنبية والهيئات الدولية يخضع كافة المولين الأجانب أفراداً أو
هيئات لرسم المصفاة على المبالغ التي تصرفها إليهم الحكومة أو الهيئات العامة
المصرية .

وهذا النظر لا يتعارض ومبدأ الإقليمية الضريبة إذ أن الواقعة المنشئة

لضريبة المصفاة التدريجية على المبالغ التي تصرفها الحكومة أو الهيئات العامة وهي طبقاً لنص المادة السالفة الذكر عملية الصرف القانونية لا المادية وهي عملية تتم دائماً سواء أكان الصرف مباشرة أو بطريق الانابة في مقر الخزنة الحكومية أو الهيئات العامة المصرية داخل الاقليم المصري (١) .

لهذا انتهى الرأى الى أن المبالغ التي تنفقها المكاتب الصحفية في الخارج تخضع لرسم المصفاة المقرر بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ فيما عدا الاحوال التي نص القانون على اعفائها .

٦٧٠ (١٩٦٠/٨/١٤)

٩٥٠ - الرسوم الجمركية التي تؤديها مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة عن السيارات المستودعة لها - متى خضوع هذه الرسوم لرسم المصفاة التدريجي .

استوردت مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة بعض السيارات من الخارج وأدت عنها الرسوم الجمركية المقررة وقد ثار الخلاف بين المؤسسة وبين ديوان المحاسبات حول استحقاق رسم المصفاة التدريجي على هذه الرسوم اذ يرى الديوان وجوب أداء رسم المصفاة المشار اليه استناداً الى المادة ١٢ من قانون المصفاة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ التي تنص على أنه « في كل تعامل بين الحكومة والغير يتحمل هؤلاء رسم المصفاة وفي تطبيق هذه المادة يقصد بالحكومة الحكومة المركزية ومصالحها ومجالس المديرية والمجالس البلدية » ، أما المؤسسة فانها ترى عدم خضوعها لهذا الرسم استناداً الى أن مجلس بلدى مدينة القاهرة الذى يؤول اليه صافى إيراداتها معفى من هذا الرسم بنص قانون انشائه .

وقد استبان للجمعية العمومية للقسم الاستشارى أن المادة الاولى من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بقانون المصفاة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ تنص على أن « يحصل رسم مصفاة على كل مبلغ تصرفه الحكومة والهيئات العامة مباشرة أو بطريق الانابة وفقاً للفتاى الموضحة » .

ومفاد هذا النص أن الواقعة المنشئة لرسم المصفاة المنصوص عليه في هذه المادة هي خروج مال من ذمة الحكومة أو الهيئات العامة أى أن هذا الرسم لا يستحق عن الاموال التي تدخل ذمة الحكومة أو الهيئات العامة .

والثابت في الحالة مثار النزاع أن مؤسسة النقل العام قد أدت رسوماً

(١) سبق للجمعية العمومية أن قررت نفس هذا المسأله في الفتوى رقم ٦٢٤ بتاريخ ٥٨/١١/٢ بمناسبة المبالغ التي تصرفها الهيئة الطبية المصرية بالبلاد المجاورة (كتابنا فتاوى الجمعية العمومية قاعدة ٢٦٤ ص ٥١٧) .

جمركية عن السيارات التي استوردتها أى أن هذه الرسوم دخلت الذمة المالية للحكومة (مصلحة الملاك) لذلك لا يكون هناك محل لتحصيل رسم دفعة على هذه الرسوم .

ولا وجه للاستناد الى المادة ١٢ من قانون الممعة التي تنص على أنه « فى كل تعامل بين الحكومة وبين الغير يتحمل هؤلاء رسم الممعة ٠٠٠ » ذلك لان تطبيق هذا النص يفترض بداهة وجود رسم دفعة مستحق فيقع عبؤه دائما على الغير أما فى الحالة المعروضة فليس ثمة رسم مستحق أصلا على نحو ما سبق بيانه .

لهذا انتهى الرأى الى عدم خضوع الرسوم الجمركية التي أدتها مؤسسة النقل العام عن السيارات المستوردة لها لرسم الممعة المنصوص عليه فى المادة الاولى من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بقانون الممعة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ .

(١٩٦١/١/٧) ٦٢٨

٩٥١ - رسوم الممعة - مدى خضوع المبالغ التي تصرفها هيئة قناة السويس الى المؤسسات العامة لرسم الممعة التدريجي - الجهة التي تلزم اداء الرسم فى هذه الحالة هي الجهة العامة التي تلحق صلة الممول .

قضت المادة الاولى من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة بأن « يحصل رسم دفعة على كل مبلغ تصرفه الحكومة والهيئات العامة مباشرة أو بطريق الانابة على النحو الآتى : « وظاهر من هذا النص أن الواقعة المنشئة لرسم الممعة التدريجي المشار اليه هي واقعة الصرف من أموال الحكومة أو الهيئات العامة وسواء تم ذلك الصرف مباشرة أو بطريق الانابة .

واذ نص الشارع فى المادة الاولى من نظام هيئة قناة السويس الصادر به قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ على أن تنشأ هيئة عامة ويطلق عليها « هيئة قناة السويس » يكون قد فصل فى التكييف القانونى لهيئة قناة السويس فاعتبرها بالنص الصريح هيئة عامة ومن ثم يسرى على المبالغ التي تقوم بصرفها حكم المادة الاولى من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ مخالف الذكر ما لم يتحقق فى شأنها سبب من اسباب الاعفاء المقررة قانونا .

والمول الخاضع لرسم الممعة التدريجي مخالف الذكر هو الجهة أو الشخص الذي يتم الصرف له من الحكومة والهيئات العامة ومن ثم تعتبر الهيئة العامة لشئون البترول هي المول الخاضع لرسم الممعة التدريجي بالنسبة الى ما تصرفه اليه هيئة قناة السويس .

وتقتضى المادة ٢١ من القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء الهيئة العامة لشئون البترول بأن « تستفيد الهيئة على وجه الخصوص من الإعفاءات المالية الآتية : ضريبة دخل أرباح المهن التجارية والصناعية ، والضريبة العامة على الأيراد ، ضريبة ربح العقارات على ممتلكاتها - ضريبة التمتع - رسوم الطوايع في علاقاتها مع الهيئات العامة » .

ومن حيث أن الإعفاء المشار اليه قد اقتصر - فيما يتعلق في رسوم الممعة - على رسوم الطوايع في علاقة الهيئة مع الهيئات العامة ومن ثم فلا يسرى هذا الإعفاء على رسم الممعة التدريجي المنصوص عليه في الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ وتبعاً لذلك تخضع الهيئة العامة لشئون البترول لذلك الرسم في علاقاتها مع الهيئات العامة ومن بينها هيئة قناة السويس وذلك بالنسبة الى المبالغ التي تقوم هذه الهيئة الأخيرة بصرفها الى الهيئة العامة لشئون البترول .

(١٩٦١/١/٢٦) ٩٥

٩٥٢ - رسم الممعة النسبي - فرضه على ما تصرفه الحكومة والهيئات العامة ،
شمول عبارة الهيئات العامة للمؤسسات العامة .

تنص المادة الأولى من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ الخاص برسم الممعة على ما يأتي : « يفرض رسم دفعة على العقود والمحركات والأوراق والمطبوعات والسجلات وغيرها مما ورد ذكره في الجداول الملحقة بهذا القانون » .

وينص الجدول رقم ٢ الخاص برسم الممعة النسبية والتدرجية في الفصل الخامس منه على ما يأتي « يحصل رسم دفعة على كل مبلغ تصرفه الحكومة والهيئات العامة مباشرة أو بطريق الانابة ... » .

ويؤخذ من هذه النصوص أن رسم الممعة يفرض على ما تصرفه الحكومة والهيئات العامة .

ولما كان تعبير الهيئات العامة والأشخاص المعنوية العامة والسلطات الإدارية الواردة في النصوص مسالفة الذكر تتناول أشخاص القانون العام التي تقوم بنشاط عام لسد الحاجات الجماعية ، وعلى رأس أشخاص القانون العام تأتي الدولة وتليها الهيئات الإقليمية والبلدية الممثلة للأقاليم والمدن ثم المؤسسات العامة ، وقد نظم الشارع المصري هذه المؤسسات بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ وبين نظامها القانوني المالي .

ولما كانت المؤسسة الاقتصادية للقوات المسلحة تعتبر مؤسسة عامة فانها تدخل في ملبول تعبير الهيئات العامة المشار اليه ومن ثم تخضع لرسم

الدمغة التدريجي المنصوص عليه. في الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ المرافق
لقانون الدمغة .

لهذا انتهى إرأى الى أن المبالغ التي تصرفها هذه المؤسسة للغير تخضع
لرسم الدمغة النسبي .

(١٩٥٩/١٢/١) ٨٤٦

٩٥٢ - صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية للنشأ بالقانون رقم ٢٥١
لسنة ١٩٥٣ - اعتبره هيئة عامة في مرسوم المادة الأولى من الفصل الخامس من الجدول الثاني
الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بقرار رسم الدمغة .

تنص المادة الأولى من الفصل الخامس من الجدول الثاني الملحق بالقانون
رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بقرار رسم دمغة على أنه « يحصل رسم دمغة على كل
مبلغ تصرفه الحكومة والهيئات العامة مباشرة أو بطريق الانابة على النحو
الآتى : ٠٠٠ ، واصطلاح (الهيئات العامة) الوارد في هذا النص يتناول
فيما يتاوله المؤسسات العامة وهي المرافق العامة التي أسبغ عليها المشرع
شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الدولة تكفل لها استقلالاً في ادارتها
وميزانيتها كما خولها نصيباً من السلطة العامة تمكيناً لها من تأدية رسالتها
على أكمل وجه .

ولتحديد التكيف القانوني الصحيح لصندوق دعم صناعة الغزل
والمنسوجات القطنية يتعين الرجوع الى القانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٣ الصادر
بأنشاء هذا الصندوق . ويستفاد من نصوص هذا القانون أن صندوق دعم
صناعة الغزل والمنسوجات القطنية يقوم على مرفق عام يستهدف أغراضاً ذات
نفع عام وهي تشجيع تصريف الغزل والمنسوجات القطنية في الاسواق
المحلية والخارجية ودعم هذه الصناعة .

وقد أسبغ عليه المشرع شخصية اعتبارية مستقلة كما خوله نصيباً من
السلطة العامة يتمثل في تمويله عن طريق فرض رسم تؤديه مصانع غزل
القطن على النحو المبين في المادة الثامنة من القانون كما تتمثل في تحصيله
بطريق الحجز الادارى . وعهد بادارته الى لجنة دائمة يشترك في عضويتها
خمس من كبار موظفي الدولة بحكم وظائفهم التي تحصل اتصالاً وثيقاً
بأغراض الصندوق - ويخلص من ذلك أن الصندوق المذكور يجمع بين كافة
عناصر المؤسسات العامة التي تقدم ذكرها ، ومن ثم فهو يدخل في نطاق
الهيئات العامة المشار إليها في المادة الأولى من الفصل الخامس من الجدول
الثاني الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بقرار رسم دمغة وذلك

رسوم (٥ - رسوم المصفاة (٢)
المبالغ التي تصرفها الحكومة)

يستتبع خضوع المبالغ التي يصرفها هذا الصنفون سواء مباشرة أو بطريق
الانابة لرسم المصفاة المقرر بهذه المادة .

(٣٠٠) ١٢ / ٤ / ١٩٦٠)

٩٥٤ - استحقاق رسم المصفاة التدريجي على كل المبلغ التي يصرفها البنك المركزي

لوظفيه أو للمقاولين والمتعهدين مقابل التوريدات والمقاولات والأشغال العامة وغيرها .

فيما يتعلق بمدى خضوع البنك المركزي لرسم المصفاة التدريجي على
المبالغ التي يقوم بصرفها للموظفين وأعضاء مجالس الإدارة أو المتعهدين
والمقاولين فإن البند الأول من الفصل الخامس من الجدول رقم (٢) الملحق
بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار إليه ينص على أن « يحصل رسم مصفاة
على كل مبلغ تصرفه الحكومة والهيئات العامة مباشرة أو بطريق الانابة على
النحو الآتي : » .

وينص البند الثاني على أنه « فيما يتعلق بالمشتريات والإعمال
والتعهدات والتوريدات والإيجارات يحصل علاوة على الرسم المبين في المادة
السابقة رسم اضافي بمقدار مثل الرسم العادي » .

وينص البند الثالث على أن « يعفى من الرسوم المبينة في المادتين
السابقتين المبالغ التي تصرفها الحكومة والهيئات العامة في الأحوال الآتية :

(أ) إذا كان الصرف ردا لمبالغ صرفت .

(ب) إذا كانت هناك اتفاقات تعفى من الرسوم عقدت قبل العمل بهذا
القانون .

(ج) ما يصرف ثمنا لمشتريات محددة أسعارها في تسعيرة جبرية
سارية في الجمهورية العربية المتحدة .

(د) الصرف لهيئة دولية أو لحكومة أجنبية بشرط للمعاملة بالمثل .

(هـ) « الصرف على أساس احتكارات دولية » .

ويستفاد من هذه النصوص ما يأتي :

(أولا) أن كل مبلغ تصرفه الحكومة والهيئات العامة مباشرة أو بطريق
الانابة يتعين تحصيل رسم مصفاة عليه على النحو المبين بالقانون .

(ثانيا) وأنه يعفى من الرسوم المبالغ التي تصرفها الحكومة والهيئات
العامة في أحوال معينة حددها القانون .

ولما كان البنك المركزي المصري مؤسسة عامة ذات شخصية معنوية

تقوم بمباشرة سلطات واختصاصات البنك المركزي المنصوص عليها في قانون الائتمان (مادة ١ من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠) فانه من ثم يدخل في مفهوم عبارة (الهيئات العامة) المشار اليها في البندين ١ و ٣ من الجدول رقم (٢) الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ وبذلك يحصل رسم المصفاة التدريجي على كل المبالغ التي يصرفها لموظفيه سواء في شكل راتب أو بدل تمثيل أو مكافأة سنوية أو مكافأة نهاية الخدمة وكذلك المبالغ التي يصرفها لاعضاء مجلس الادارة سواء اكانت مكافأة عضوية أو بدل حضور ، كما يخضع لهذا الرسم المبالغ التي يصرفها الى المقاولين والمتعهدين مقابل التوريدات والمقاولات والاشغال العامة وغيرها - وبعبارة مختصرة فان النصوص المتعلقة برسم المصفاة التدريجي على المبالغ التي تصرفها الحكومة والهيئات العامة مباشرة أو بطريق الانابة والواردة في الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ تسرى على البنك المركزي باعتباره هيئة عامة ومن ثم فان كل مبلغ يصرفه البنك المركزي بطريق الانابة يخضع لرسم المصفاة التدريجي المنصوص عليه في الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ على التفصيل الوارد به .

(١٩٦٢/١/٢)٥٦

٩٥٥ - رسوم صرفيات البنك الاهل المصري لرسم المصفاة التدريجي .

ان البنك الاهل المصري قد اعتبر منذ صدور القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ مؤسسة عامة أي أنه كان من الهيئات العامة التي تخضع صرفياتها لرسم المصفاة التدريجي اذ أنه في ذلك التاريخ كانت عبارة الهيئات العامة تطلق على المؤسسات العامة والعكس دون تفريق في المعنى الاصطلاحي بينهما وظل الامر كذلك حتى صدر القانون رقم ٦٠ ، ٦١ لسنة ١٩٦٣ المشار اليهما ، فبصدور هذين القانونين تغير الوضع وتميزت فكرة الهيئة العامة عن فكرة المؤسسة ، ولكن ظلت صرفيات كل من المؤسسات العامة والهيئات العامة خاضعة لرسم المصفاة التدريجي المنصوص عليها في القانون الاخير تشمل الهيئات العامة والمؤسسات على السواء ، وتمييز احداها عن الاخرى ليس معناه اعفاء المؤسسات العامة من رسم المصفاة المقرر على صرفياتها وهذا مستفاد من نص المادة ٣٠ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ الملحق بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٣ والذي قضى بأن تظل صرفيات المؤسسات العامة جميعها خاضعة لرسم المصفاة المفروض على صرفيات الحكومة والهيئات العامة المنصوص عليه في المادة (١) من الفصل الخامس من الجدول رقم (٢) الملحق بقانون رسم المصفاة مع استثناء المبالغ التي تصرفها نظير مساهمتها في رؤوس أموال الشركات والجمعيات التعاونية والتنشآت التابعة لها سواء عند التأسيس أو زيادة رأس المال والقروض التي تفرسها هذه المؤسسات من الخسائر لهذا

الرسم - كما رؤى أن يمتد الاستثناء أيضا إلى ما تدفعه تلك المؤسسات ثمنا لشراء أوراق مالية .

ومن حيث أنه لا نزاع في خضوع صرفيات المؤسسات العامة والهيئات العامة لرسم التبعة التدريجي ، إلا أن البنك الاهلي المصري يرى أنه بصور القانونين ٦٠ ، ٦١ لسنة ١٩٦٣ لم يعد هيئة عامة في مفهوم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ - وليس يعتبر مؤسسة عامة في مفهوم القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ - ويرتب على ذلك عدم خضوع صرفياته لرسم التبعة محل البحث ، والواقع أنه وإن كان البنك الاهلي المصري لا يعتبر كذلك هيئة عامة في مفهوم القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ، ولا يعتبر كذلك هيئة عامة في مفهوم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ويتطلب الامر صدور قرار جمهوري بالتطبيق لاحكام المادة ٣٠ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ لاسباب صفة المؤسسة أو الهيئة العامة عليه أو اضافة صفة أخرى ثالثة ، إلا أنه حتى صدور قرار جمهوري بتحديد طبيعة البنك الاهلي المصري ، يظل هنا البنك طوال الفترة السابقة على صدور القرار الجمهوري المذكور محكوما بقواعده ونظمه الحالية ومنها خضوع صرفياته لرسم التبعة التدريجي باعتباره مؤسسة عامة طبقا لاحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه في الفترة السابقة على صدور قرار من رئيس الجمهورية بتحديد صفة البنك الاهلي المصري تخضع صرفيات هذا البنك في هذه الفترة لرسم التبعة المنصوص عليه في المادة (١) من الفصل الخامس من الجدول رقم (٢) الملحق بقانون رسم التبعة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار اليه .

(١٦٥ / ٧ / ١٢) ١٦٥

٩٥٦ - عربية التبعة - خضوع البالغ التي تصرفها الغرف التجارية لهذه التبعة .

تقضى المادة الاولى من الفصل الخامس بالجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم تبعة بأنه « يحصل رسم تبعة على كل مبلغ تصرفه الحكومة والهيئات العامة مباشرة أو بطريق الانابة » ، وإذا كان من الواضح بصريح هذا النص ، أن عبارة الهيئات العامة - المنصوص عليها فيه - قد وردت مطلقة وأنه من الاصول العامة أن يؤخذ المطلق على اطلاقه فلا يقيد بغير نص ، فإن رسم التبعة التدريجي المشار اليه يستحق على كل مبلغ تصرفه أية هيئة عامة ، على اختلاف تلك الهيئات وسواء أكانت الهيئة حكومية أم غير حكومية ما دامت من أشخاص القانون العام .

وتنص المادة الاولى من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ في شأن الغرف التجارية على أن تعتبر هذه الغرف من المؤسسات العامة وهي بهذه الصفة

من الهيئات العامة دون شك ، فتتخضع صرفياتها للرسم المذعة التلويجي آنف الذكر ولا يقدم في ذلك أن تلك الغرف تعتبر من المؤسسات العامة المهنية (غير الحكومية) إذ لا ينبغي أن يغرب عن البال أن نص قانون المذعة محل البحث قد ورد مطلقا لا يفرق بين الهيئات العامة الحكومية وغير الحكومية وفضلا عن ذلك فإن الغرف التجارية تقوم على تمثيل المصلحة العامة في النطاق التجاري الاقليمي وتتكون أموالها أساسا من حصيلة الرسوم التي خولها حق جبايتها سنويا من كل تاجر ومن اعانة تؤديها لها الحكومة وهي في ذلك لا تختلف عن سائر الهيئات العامة من حيث طبيعة أموالها ومدى علاقتها بالميزانية العامة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع الى خضوع المبالغ التي تصرفها الغرف التجارية لرسم المذعة التلويجي طبقا لنص المادة الاولى من الفصل الخامس من الجلول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم مذعة .

(١٦٦/١/٢) ٦٦٨

٣ - نظام المبالغ التي تصرفها الجهات الحكومية من الرسم

٩٥٧ - رسم المذعة - الاعفاء منه - نص المادة ٣ من الفصل ٥ من الجلول الثاني الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ على أن يعفى من الرسوم المبينة في المادتين السابقتين المبالغ التي تصرفها الحكومة والهيئات العامة إذا كان الصرف ردا لمبالغ صرفت - عدم التصدير التي يصرفها صندوق دعم صناعة الفول والنسوجات القطنية للمصدرين تحت هذه المبالغ - خضوع هذه الفروق لرسم المذعة المقرر .

تنص المادة الثالثة من الفصل الخامس من الجلول الثاني الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ - سنة ١٩٥١ على أن : -

» يعفى من الرسوم المبينة في المادتين السابقتين المبالغ التي تصرفها الحكومة والهيئات العامة في الاحوال الآتية : -

(١) - إذا كان الصرف ردا لمبالغ صرفت ٥ ٥ ٥ ٥ ٥

ويؤخذ من هذا النص أن الاعفاء من الرسم في الحالة المذكورة منوط بأن يكون الصرف ردا لمبالغ سبق لانفاقها بتكليف من الحكومة أو الهيئات العامة ولحسابها دون أن يعود من وراء ذلك نفع خاص الى من قام بصرفها وحكمة هذا الاعفاء هي انتفاء مصلحة صاحب الشأن في صرف المبالغ التي سبق صرفها من قبل كما أن تحصيل رسم المذعة عن المبالغ التي تصرف ردا لمبالغ سبق صرفها على هذا النحو يتطوى على اقتطاع جزء من هذه المبالغ التي صرفها المردود اليه .

ولما كانت فروق التصدير التي يصرفها صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية للمصدرين المحليين هي وفقا للتكليف القانوني الصحيح مجرد اعانة يمنحها الصندوق اليهم تحقيقا لاهم غرض من أغراض الصندوق وهو تشجيع تصريف منتجات القطن المحلية في الاسواق الخارجية وتعويضا لهم عما قد يصيبهم من ضرر بسبب بيع منتجاتهم بأسعار تقل عن أسعار التكلفة . ومن ثم فهي لا تصرف اليهم ردا لمبالغ سبق صرفها وتخضع لرسم الدفعة المتقدم ذكره .

٣٠٠ (١٦٦٠/٤/١٢)

٩٥٨ - علاوة العملة المستوردة التي تمنح لمصدرى القطن تعويضا لهم عن الحسم المقرر على الاطلاق للمستوردة - خضوعها لرسم الدفعة التدريجي العادي دون اضافي .

اعدت مصلحة القطن في مارس سنة ١٩٥٧ مذكرة جاء بها أنه و نظرا للظروف الاقتصادية القائمة ورغبة في تشجيع صادراتنا من الاقطان للحصول على حاجيات البلاد من العملات الاجنبية اللازمة لحاجة الاستيراد فقد رؤى منح خصم على صادراتنا من الاقطان بالنسبة الواردة بالمذكرة وعلى أن يتم تعويض المصدرين من الحسم المذكور بمنحهم علاوة على قيمة العملة المستوردة نظير الصادرات في حدود النسبة المقررة للخصم ، وانه تنفيذا لذلك تصدر الادارة العامة للنقد عند استرداد تلك العملات شهادات يتقدم بها المصدر الى لجنة القطن المصرية للحصول على العلاوة المقررة عن تلك العملات ، وقد وافق وزير التجارة والمالية على هذه المذكرة وأبليت الى مصدرى القطن ، وقامت لجنة القطن باستقطاع رسم الدفعة التدريجي العادي طبقا للمادة الاولى من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ وذلك بالاضافه الى رسم للدفعه الاضافي طبقا لنص المادة الثانية من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بقانون الدفعة .

وقد ثار الخلاف في شأن خضوع هذه العلاوة لرسم الدفعة التدريجي اذ يرى وكيل وزارة الاقتصاد لشئون القطن أن هذه العلاوة لا تخضع لرسم الدفعة العادي ولا الاضافي وينصب اتعاد مصدرى القطن الى اخضاع هذه العلاوة لرسم الدفعة التدريجي العادي دون الاضافي ، وترى مصلحة الضرائب اخضاع تلك العلاوة لكلا الرسمين العادي والاضافي .

وقد استطلع رأى ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الحزاة ، فأتت ان حصر العلاوة المذكورة الى مصدرى الاقطان لا يستحق عليه رسم الدفعة العادي ولا الاضافي المقروضين بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ في الفصل الخامس من الجدول رقم (٢) الملحق به .

وقد عرض هذا الخلاف على اللجنة العمومية للمحاسبين الاستشاريين

بجلستها المنعقدة في ١٣ من يولية سنة ١٩٦٠ فاستبان لها أن المادة الثالثة من الفصل الخامس من الجدول الثاني الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ تنص على أن « يعفى من الرسوم المبينة في المادتين السابقتين المبالغ التي تصرفها الحكومة والهيئات العامة » . إذا كان الصرف ردا لمبالغ صرفت » .

ويستفاد من هذا النص أن الاعفاء من الرسوم في الحالة المذكور مشروط بأن يكون الصرف ردا لمبالغ سبق صرفها بتكليف من الحكومة أو من الهيئة العامة ولحسابها دون أن يعود من وراء ذلك نفع خاص على من قام بصرفها ، وحكمة هذا الاعفاء هي انتفاء مصلحة صاحب الشأن في استرداد مبالغ سبق صرفها من قبل ، كما أن تحصيل رسم النعقة من المبالغ التي تصرف ردا لمبالغ سبق صرفها على هذا النحو ينطوي على اقتطاع جزء من هذه المبالغ التي صرفها المرودود إليه .

ولما كانت علاوة التصدير التي أدتها لجنة القطن المصرية بتكليف من الحكومة إلى مصدرى الاقطنان هي في حقيقتها اعانة منحتها الحكومة لهم تشجيعا على تصريف القطن في الاسواق الخارجية وتويضاً لهم عما قد يصيبهم من ضرر بسبب بيع القطن بخفض معين ومن ثم فلا تعتبر أداء هذه العلاوة إلى المصدرين ردا لمبالغ سبق لهم صرفها بالمعنى الذي يعنيه المشرع في النص المتقدم ذكره ولا يسرى عليها الاعفاء المقرر بهذا النص بل تخضع لرسم النعقة الاصيل المقرر بالمادة الاولى من الفصل الخامس من الجدول رقم (٢) الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ .

وبالنسبة إلى رسم النعقة الاضافي فإن المادة الثانية من الفصل الخامس من الجدول رقم (٢) الملحق بقانون النعقة سالف الذكر تنص على أنه « فيما يتعلق بالمشتريات والاعمال والتعهدات والتوريدات والايجارات يحصل علاوة على للرسم المبين في المادة السابقة رسم اضافي بمقدار مثل الرسم العادي » .

ومن حيث أن أداء لجنة القطن علاوة التصدير المشار اليها إلى مصدرى الاقطنان لا يتم على أساس أى تعهد أو تصرف أو عقد مما حدده المشرع في هذا النص ومن ثم فانه لا يخضع لرسم النعقة الاضافي سالف الذكر والقول بأن أداء العلاوة المذكورة من لجنة القطن إلى مصدرى الاقطنان إنما يتم على أساس تعهد من جانب الحكومة بمنح هذه العلاوة نظير التزام المصدرين باجراء خصم معين على أثمان القطن المصدر إلى الخارج ، هذا القول مردود بأن الذكرة المتقدم ذكرها والتي وافق عليها وزير التجارة والمالية تضمنت قراراً نظرياً بمنح الاعانة لاعتبارات تتعلق بمصالح الاقتصاد القومي ولم تتضمن تعهداً بالمعنى المتصور في المادة الثانية من الفصل الخامس من الجدول رقم (٢) الملحق بقانون النعقة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن العلاوة التي أدتها لجنة

القطن الى مصرى الاقطاع تخضع لرسم النعفة الاصلى المنصوص عليه فى المادة الاولى من الفصل الخامس من الجدول الثانى الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ دون الرسم الاضافى المنصوص عليه فى المادة الثانية من الفصل الخامس من الجدول الثانى الملحق بالقانون سالف الذكر .

(٦٨٨ ١٩٦٠/٨/١٤)

٩٥٩ - رسوم المرور فى قناة السويس - مدى خضوعها لرسم النعفة والتدريجي المرور على صرفيات الحكومة والهيئات العامة - اعفاء البالغ التي تؤديها المؤسسات العامة الى هيئة قناة السويس مقابل انتفاعها بخدمات مرفق القناة من ذلك الرسم .

ان الشارع اذا نص فى المادة الاولى من القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ بانشاء الهيئة العامة لشئون البترول على أن « تنشأ فى الجمهورية العربية المتحدة هيئة عامة تلحق بوزارة الصناعة تسمى الهيئة العامة لشئون البترول وتكون لها الشخصية الاعتبارية المستقلة وتعتبر من المؤسسات العامة » يكون قد فصل بذلك فى التكييف القانونى للهيئة العامة لشئون البترول فاعتبرها بالنص الصريح « هيئة عامة » ومن ثم يسرى على المبالغ التي تقوم بصرفها حكم المادة الاولى من الفصل الخامس من الجدول رقم (٢) الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ما لم يتوفر فى شأنها سبب من اسباب الاعفاء التي نص عليها القانون . وتعتبر قناة السويس الطريق الوحيد الذى يصل بين البحر الابيض المتوسط والبحر الاحمر كما يصل بين الشرق والغرب ومن ثم تعتبر هيئة قناة السويس فى تقديمها هذه الخدمة للمنتفعين بمرفق القناة محتكرة لها لا يشاركها فى تقديمها سواها .

والانتفاع بالخدمة المشار اليها لا يقف عند حد السفن والمبواخر وغيرها من وسائل النقل البحرى التابعة لهيئات أو شركات أو افراد ينتهون الى الجمهورية العربية المتحدة بل يفيد من هذه الخدمة غيرها من وسائل النقل البحرى التابعة لافراد وشركات مختلفة الجنسية ومن ثم يكون الاحتكار الذى تتمتع به هيئة قناة السويس احتكارا دوليا .

وتنص المادة ١٠ من نظام هيئة قناة السويس على أن « تقرر هيئة قناة السويس وتحصل على الملاحة والمرور فى مرفق القناة رسوم الملاحة والارشاد والقطر والرسو وما الى ذلك وفقا لما تقضى به القوانين واللوائح » كما تنص المادة ١٤ من نظامها المشار اليه على أن الهيئة لا يجوز لها أن تتخذ أى اجراء يتعارض مع تصريح الحكومة المصرية الصادر فى ٢٥ من ابريل سنة ١٩٥٧ بخصوص نظام المرور فى قناة السويس الذى سجل بسكرتيرة هيئة الامم المتحدة والتي تقضى بالفقرة (ب) بند (٢) منه بأن رسوم المرور سيظل تحصيلها طبقا لآخر اتفاق ابرم فى ٢٨ من ابريل سنة ١٩٣٦ بين

حكومة مصر وشركة قناة السويس البحرية وبأنه اذا حدثت زيادة في الرسوم خلال اثني عشر شهرا فلن تتجاوز هذه الزيادة ١٪ إما أية زيادة أكثر من هذا الحد فتتم بطريق المفاوضات وأن تعذر الوصول الى اتفاق بهذه الطريقة فيلجأ الى التحكيم .

وتنظيم المشرع لطريقة تحديد الرسم على النحو المشار اليه لا يسلب هيئة القناة سلطتها في تحديد مقابل الخدمة التي تؤديها دون تدخل من أية دولة كما أن هذا التنظيم لا ينفي توافر عناصر الاحتكار الدولي في مرفق المرور بالقناة وهي انفراده بميزات طبيعية من حيث موقعه الجغرافي بين دول الشرق والغرب ومن ثم تكون الرسوم التي تتقاضاها هيئة قناة السويس نظير المرور في القناة هي مبالغ تصرف اليها من الجهات المنتفعة على اساس أسعار احتكار دولي .

وتنص المادة ٣ من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ على أن « يعفى من الرسوم المبينة في المادتين السابقتين المبالغ التي تصرفها الحكومة والهيئات العامة في الاحوال الآتية :

(هـ) الصرف على اساس أسعار احتكارات دولية »

ومن ثم وعلى مقتضى ذلك تعفى الرسوم التي تؤديها الهيئة العامة لشئون البترول الى هيئة قناة السويس مقابل انتفاعها بخدمات مرفق القناة من رسم المصفاة التدريجي المنصوص عليه في الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر .

٩٥ (١٩٦١/١/٣١)

٩٦٠ - غريبة المصفاة - على خضوع التوزيعات التي يؤديها صندوق اصلاح الزئبق لهذه الغريبة - عدم استحقاق رسم المصفاة التدريجي العادي والاضافي على قيمة الاراضي المستولى عليها .

تنص المادة ١ من الفصل الخامس من الجدول رقم (٢) الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم مصفاة - على أن « يحصل رسم مصفاة على كل مبلغ تصرفه الحكومة والهيئات العامة مباشرة أو بطريق الانابة ٠٠٠ » ، وتنص المادة ٢ من الفصل المذكور على أنه « فيما يتعلق بالمشتريات والاعمال والتعهدات والتوريدات والاياجارات يحصل علاوة على الرسم المبين في المادة السابقة رسم اضافي بمقدار مثلي الرسم العادي » ، وتنص المادة ٣ من الفصل المشار اليه على أن « يعفى من الرسوم المبينة في المادتين السابقتين المبالغ التي تصرفها الحكومة والهيئات العامة في الاحوال الآتية : ٠٠٠ (ج) ما يصرف ثمناً لمشتريات محددة أسعارها في تسعيرة جبرية ٠٠٠ » ، ويستفاد من هذه النصوص أن المشرع فرض رسم مصفاة تدريجي عادي على ما تصرفه

الحكومة والهيئات العامة من مبالغ كما فرض رسم نعمة تدريجي اضافي على ما يصرف تنفيذاً لأعمال قانونية معينة مما تجر به الحكومة والهيئات العامة ومنها المشتريات ، على أن يعفى من الرسمين العادي والاضافي المشار اليهما المبالغ التي تصرفها الحكومة ثمناً لمشتريات ، ومناطق هذا الإعفاء أن تكون أسعار تلك المشتريات محددة في تسعيرة جبرية ، وحكمته هي صرف قيمة المشتريات الحكومية إلى صاحبها كاملة دون أن ينقص منها مقدار رسمي النعمة المذكورين - باعتبار أن البائع في هذه الحالة لا خيار له في تحديد الثمن .

ومن حيث أنه ولئن كان تحديد السعر جبراً يقتضى أن يكون هذا التحديد مباشراً وعماماً وصادراً من السلطة المختصة بذلك ، دون دخل لارادة ذوى الشأن وتقديرهم في هذا التحديد ، إلا أنه متى وضع القانون أساساً ثابتاً لتقدير قيمة المال ولم يدع مجالاً للتقدير في هذا التقويم فإن ذلك يعتبر بمثابة تسعير جبرى لهذا المال لا يختلف عن التسعير الجبرى للسلع .

وتنص المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى على أن « يكون لمن استولت الحكومة على أرضه ... الحق فى تعويض يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية لهذه الأرض مضاعفاً إليها قيمة المنشآت الثابتة وغير الثابتة والأشجار وتقدر القيمة الإيجارية بسبعة أمثال الضريبة الأصلية » وظاهر من هذا النص أن المشرع سن قاعدة لتقدير قيمة الأراضي الزراعية المستولى عليها مؤداها تقدير ثمن الفدان المستولى عليه بسبعين مثلاً للضريبة المفروضة عليه ، ومقتضى ذلك أن قيمة تلك الأراضي أصبحت خاضعة لنوع من التسعير الجبرى مماثل التسعير الجبرى المقرر بالنسبة للسلع الأخرى . وعلى مدى ما تقدم يكون قد تحقق مناطق إعفاء قيمة الأراضي الزراعية المشار إليها من رسمى النعمة العادى والاضافى ويتعين لذلك إعفاؤها من هذين الرسمين دون تفرقة بين ما أدى منها في شكل سندات لأصحاب الأراضي المستولى عليها أو ما أدى منها نقداً إلى البنك العقارى المصرى أو البنوك الأخرى وفاء لديون عقارية على أصحاب تلك الأراضي .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن رسمى النعمة التدريجيين العادى والاضافى لا يستحقان على قيمة الأراضي الزراعية المستولى عليها . سواء فى ذلك ما يؤديه صندوق الإصلاح الزراعى فى شكل سندات لأصحاب تلك الأراضي ، أو ما يقوم بأداؤه نقداً إلى البنك العقارى المصرى والبنوك الأخرى وفاء للديون العقارية المحملة بها الأراضي المشار إليها .

١١٦ (١٩٦٢/٩/٢٧)

٩٦١ - ضريبة النعمة - نظام المبالغ التي تصرفها الحكومة والهيئات العامة من هذه الضريبة إذا ما صرفت ثمناً لمشتريات محددة أسعارها فى تسعيرة جبرية - انطباق هذا الحكم

على أن يكون محصول القطن لموسم ١٩٦١ - ١٩٦٢ وما تبقى من التواضع السابقة التي استقرت
لجنة القطن المصري طبقاً لأحكام القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦١ .

أنه وإن كانت لجنة القطن المصرية مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية الاعتبارية وتدخل بهذه المثابة في عداد الهيئات العامة التي تخضع صردياتها لرسم المصفاة التدريجي وفقاً لحكم المادة الأولى من الفصل الخامس من المجلد رقم ٢ الملحق بقانون رسم المصفاة آنف الذكر ، إلا أنه وقد نصت الفقرة ج من المادة الثالثة من هذا الفصل على إعفاء المبالغ التي تصرفها الحكومة والهيئات العامة من هذا الرسم إذا ما تم صرفها ثمناً لمشتريات محددة أسعارها في تسعيرة سارية في إقليم مصر ، كما قضى القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦١ بتحويل لجنة القطن المصرية شراء أقطان محصول موسم ١٩٦١/١٩٦٢ والمتبقي من أقطان المواسم السابقة بالأسعار المبينة بالمجلد المرافق لهذا القانون مع تفويض وزير الاقتصاد سلطة تحديد أسعار الأساس لأصناف القطن الأخرى وهو التفويض الذي صدرت في ظله قرارات وزير الاقتصاد رقم ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ لسنة ١٩٦١ ، فإن المبالغ التي تصرفها لجنة القطن في هذه الأوجه تعتبر ثمناً لمشتريات محددة أسعارها في تسعيرة جبرية سارية في مصر لا تملك لجنة القطن إلا أن تؤديها لمن باع لها أقطاناً دون أن تنتقص منها ما يقابل رسم المصفاة على الصرديات . لهذا انتهى الرأي إلى إعفاء ثمن شراء اللجنة ل محصول القطن لموسم ١٩٦١/١٩٦٢ والمتبقي من المواسم السابقة المحددة أسعارها طبقاً لأحكام القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٠ من رسم المصفاة التدريجي على الصرديات .

٦٣٣ (١٩٦٢/١٠/٤)

٩٦٢ - استحقاق رسم المصفاة التدريجي والإضافي على ما يؤديه البنك المركزي إلى مصرف مياه القاهرة - عدم اعتبار طريقة المياه محددة في تسعيرة جبرية .

ينص الفصل الخامس من المجلد رقم (٢) الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بفرض رسم دفعة على ما يأتي :

١ - يحصل رسم دفعة على كل مبلغ تصرفه الحكومة والهيئات العامة مباشرة أو بطريق الإنابة .

٢ - يعفى من الرسوم المستحقة في المادتين السابقتين المبالغ التي تصرفها الحكومة والهيئات العامة في الأحوال الآتية :

(١) ٠٠٠ (ج) ما يصرف ثمناً لمشتريات محددة أسعاره في تسعيرة جبرية ،

ومفاد هذا النص أن الأصل بالنسبة إلى كل مبلغ تصرفه الحكومة أو

أحدى الهيئات العامة خضوعه لرسم دمغة (تدريجي) وأنه يستثنى من هذا الأصل عدة حالات بينها أن يكون المبلغ قد دفع مقابل سلفة أو خدمة خاضعة للتسعير الجبرية .

وبين من الإطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسعير الجبري وشئون الإذباح أن ثمة جهة معينة هي الوزير أو لجنة التسعير بحسب الأحوال تعين حدا أقصى لسعر سلعة أو خدمة معينة أو لمقدار الربح فيها يلتزم بمواعاته من يبيع السلعة أو يقدم الخدمة ويعاقب إذا تجاوزه .

ولما كانت تعريف مياه القاهرة لا يحددها الوزير أو اللجنة المنصوص عليها في قانون التسعير الجبري رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه بل أن مجلس إدارة المرفق هو الذى يستقل بتعيين مقدارها وذلك بقرار يصدر منه ويعتمده مجلس محافظة القاهرة بالتطبيق للمادة الرابعة من القرار الجمهوري الصادر بإنشاء إدارة المرفق الصادر فى أول يونيو سنة ١٩٥٧ ومن ثم فإن حصول المرفق على مقابل لمياه أكثر من التعريف المحددة بقرار من مجلس الإدارة لا يعتبر جريمة معاقب عليها فى قانون التسعير الجبري .

وعلى مقتضى ما تقدم لا تعتبر تعريف المياه محددة فى تسعير جبرية ومن ثم فلا يتمتع المقابل الذى يدفعه البنك المركزى ثمنا للمياه التى يستهلكها بالأغفاء المنصوص عليه فى قانون الدمغة .

(١١٤) (١١ / ٢ / ١٩٦٤)

٤ - الائتمان المصرفي

٩٦٣ - ضريبة الدمغة - خضوع الائتمان المصرفي لهذه الضريبة - وجوب التمييز بين الحساب الجارى وغيره من العمليات المصرفية الأخرى التى قد تختلط به بسبب اختلاف الرسم المستحق على الحساب الجارى فى مقداره ونوعه عن الرسم المستحق على غيره من العمليات المصرفية .

يتعين التمييز بين الحساب الجارى وغيره من العمليات المصرفية الأخرى التى قد تختلط به وذلك بسبب اختلاف رسم الدمغة المستحق على الحساب الجارى فى مقداره ونوعه عن الرسم الذى يستحق على غيره من تلك العمليات .

والحساب الجارى عقد تبعي للعقد التى تنشأ عنها مفردات هذا الحساب بموجبه يتفق المتعاقدان على طريقة تسوية العمليات الجارية ويتميز الحساب الجارى بتبادل الدفع بين طرفي العقد أو بالأقل احتمال تقديم هذه الدفع من كليهما . وقد نصت المادة الثانية من الفصل الثانى من الجدول رقم ٢ الملحق

بقانون العملة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ على فرض رسم حصة سنوى قدره خمسون مليما على كل حساب جارى عند فتحه .

أما فتح الاعتماد فهو فى تكييفه الصحيح وعد بالقرض أو هو قرض معلق على شرط موقف هو طلب العميل للنقود التى تعهد المصرف بتسليمها له لدى الطلب وهو يستلزم أن يضع المصرف تحت تصرف عميله مبلغا معيناً من النقود يستطيع أن يقتضيه كله أو بعضه خلال مدة معينة وعند الطلب حيث يستحيل الاعتماد حينئذ الى عقد قرض ، أما قبل ذلك فإن تعهد البنك لا يقابله التزام العميل بشيء ما على خلاف عقد فتح الحساب الجارى الذى يستلزم تبادل الدفع بين طرفى العقد ، وتخضع عمليات فتح الاعتماد لرسم حصة تدريجى على الوجه المفصل فى المادة الثالثة من الفصل الثانى من الجدول رقم ٢ الملحق بقانون رسم العملة آنف البيان .

ويحدث أحيانا أن يقترون فتح الاعتماد بشرط يقضى بأنه اذا سحب العميل مبلغا ثم ورد دفعات منه ، تجدد حقه فى سحب ما دفعه ، فيكون هناك من ثم اعتماد مفتوح مصحوب بحساب جار ، وفى هذه الحالة تفقد كل عملية استقلالها كعملية قائمة بذاتها وتصبح المبالغ المقدمة من البنك والموردة من العميل مجرد دفع فى حساب جار يستحق عليها الرسم المفروض على الحساب الجارى ويقع العبء فيه على من يفتح الحساب باسمه .

ولما كان عقد فتح الاعتماد الذى أبرمته لجنة القطن المصرية مع البنك الاهلى المصرى وبنك الاسكندرية لتمويل عملياتها ، قد صحبه فتح حساب جارى يؤدى فيه البنك الدفع التى تطلبها اللجنة وتؤدى فيه اللجنة الدفع التى ترى ايلاعها وان احتمال تقديم هذه الدفع من الجانبين - وهو الامر الثابت دون جدال - يكفى لقيام عقد فتح الحساب الجارى ، ولما كان الامر كذلك فإن هذا الحساب يخضع لرسم العملة المفروض على الحساب الجارى تطبيقها لنص المادة الثانية من الفصل الثانى من الجدول رقم ٢ الملحق بقانون رسم العملة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، ويقع عبء هذا الرسم على لجنة القطن المصرية التى فتح الحساب باسمها ولا يكون ثمة وجه بعدئذ لاختصاص عملية فتح الاعتماد المصحوب بحساب جار لرسم العملة التدريجى الذى تقرره المادة ٣ من الجدول رقم ٢ المشار اليه حيث تفقد كل عملية استقلالها كعملية قائمة بذاتها وتصبح للمبالغ المقدمة من أى من البنكين أو المحتمل تقديمها مجرد دفع فى الحساب الجارى .

١٩٥١ بتقرير رسم النسخة - تقريرها لرسم نسخة على الاعلانات والاعلانات والاعلانات
المضيئة بواسطة حروف أو علامات أو انعكاسات - ارتفاع مقدر هذا الرسم في حالة عدم
ثبت الاضامة أو قطعها عنه في حالة ثباتها - اجتماع هاتين الحالتين في لوحة اعلانية واحدة -
وجوب تفصيل رسم واحد عن هذه اللوحة هو الرسم الاعلى .

تنص المادة ٦ من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١
بتقرير رسم نسخة على أن : اللفظ والاعلانات والاعلانات العلنية المضيئة
بواسطة حروف أو علامات أو انعكاسات غير ثابتة تخضع لرسم نسخة قدره
عشرون قرشا عن كل متر مربع أو جزء من المتر المربع سنويا وبضاغف
الرسم على اللوحات المحتوية على أكثر من أربعة اعلانات مستقلة ، وتنص
المادة ٧ من ذات الجدول على أن : (اللفظ) والاعلانات والاعلانات العلنية
المضيئة بواسطة حروف أو علامات أو انعكاسات غير ثابتة أو اضافة متقطعة
تخضع لرسم نسخة قدره جنيهاً عن كل متر مربع أو جزء من المتر المربع
سنويا - اذا شملت اللوحة الواحدة تصوصاً أو علامات أو اعلانات مختلفة
استحق الرسم عن كل واحد منها .

ومفاد هذين النصين أن رسم النسخة المفروض على الاعلانات والاعلانات
والاعلانات المضيئة بواسطة حروف أو علامات أو انعكاسات يختلف باختلاف
هذه الاضامة فإن كانت ثابتة كان مقدار الرسم عشرين قرشا عن كل متر
مربع أو جزء من المتر المربع سنويا وان كانت غير ثابتة أو كانت متقطعة كان
مقدار الرسم جنيهاً عن هذه المساحة . وحكمة زيادة مقدار الرسم في حالة
اللافتة أو الاعلان أو الاخطار المضيئة بطريقة متقطعة أو غير ثابتة على مقداره
في حالة الاضامة بطريقة ثابتة أن الاعلان في الحالة الاولى يلفت للنظر أكثر
من الاعلان في الحالة الثانية .

ولما كان الاعلان الضوئي هو الذي يتخذ فيه الضوء وسيلة للفت نظر
الجمهور الى سلعة أو خدمة معينة سواء أكان هذا الضوء حروفاً أو علامات
أو انعكاسات ثابتة أو غير ثابتة أو متقطعة .

وكانت اللوحة الاعلانية الموجودة على واجهة سينما مترو تلفت نظر
الجمهور اليها بطريقتين هما الاضامة الثابتة الداخلية بالفلورسنت والاضامة
المتقطعة الخارجية على شكل وميض مستمر محيط بهذه اللوحة وتستهدف
الطريقة الثانية لفت النظر أكثر ما تلتفه الطريقة الاولى .

ولما كان رسم النسخة إذ يستحق على الاعلان الضوئي ذاته وهو ما يقرأ
أو ينظر فإن مقتضى ذلك استحقاق رسم واحد عن هذه اللوحة الاعلانية بغض
النظر عن تعدد الطرق التي تضاء بها فإذا اختلف مقدار الرسم في حالة تعدد
هذه الطرق تبعاً لاختلاف طريقة الاضامة وجب تفصيل الرسم الاعلى .

وعلى مقتضى ما تقدم يكون الرسم الواجب تحصيله عن اللوحة الاعلانية

الموجودة على واجهة سينما مترو متضمنا اسم الرواية وممثليها هو الرسم المقرر على اللافتة المضيفة بطريقة متقطعة على النحو المنصوص عليه في المادة ٧ من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ .

ولما كانت المادة ٨ من الجدول المشار اليه تنص على أن « المساحة التي يحصل عنها الرسم المقرر بالمادتين السابقتين تحسب عن كل وجه من المستطيل الذي تمر أضلاعه بالنقط القصوى لحروف الاعلان أو الاخطار أو اللافتة أو علامتها » وتطبيقا لهذا النص يحسب الرسم المنصوص عليه في المادة ٧ على مساحة اللوحة الاعلانية الموجودة على واجهة سينما مترو كاملة بما فيها الاطار ذو اللببات الصفراء .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الرسم المستحق على اللوحة الاعلانية الموجودة على واجهة سينما مترو هو الرسم المنصوص عليه في المادة ٧ من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بقرار رسم النعفة ، وأن هذا الرسم يحسب على هذه اللوحة بما فيها الاطار واللببات الصفراء سواء بالنسبة الى اللوحة الموجودة على واجهة سينما مترو بالقاهرة أو تلك الموجودة على واجهة سينما مترو بالاسكندرية وذلك على النحو المنصوص عليه في المادة السابعة مائة الذكر .

١٨٥ (١٩٦٢/٣/١٨) .

٩٦٥ - رسم النعفة على الاعلانات - مناط الخضوع له وفقا لاحكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ هو الاعلان ذاته بغض النظر عن طريقته وإن جعلها القانون أساسا لتحديد الرسم المستحق عليه - الرسم المستحق على اعلان ضوئي تعددت طرق انشائه - هو الرسم المقرر للطريقة الأكثر لفتا لنظر الجمهور .

تنص المادة ٦ من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ على الآتي :

« اليفط والاعلانات والاعلانات العلنية المضيفة بواسطة حروف أو علامات أو انعكاسات ثابتة تخضع لرسم دفعة قدره عشرون قرشا عن كل متر مربع أو جزء من المتر المربع سنويا » .

وتنص المادة ٧ من الجدول ذاته على أن :

« اليفط والاعلانات والاعلانات العلنية المضيفة بواسطة حروف أو علامات أو انعكاسات غير ثابتة أو أضواء متقطعة تخضع لرسم دفعة قدره جنيهان عن كل متر مربع أو جزء من المتر المربع سنويا . وإذا شملت اللوحة الواحدة نصوصا أو علامات أو اعلانات مختلفة المستحق الرسم عن كل واحد منها » .

وتنص المادة ٨ من المجلول المشار اليه بأن « المساحة التي يحصل عنها الرسم المقرر بالمادتين السابقتين تحسب على كل وجه من المستطيل الذي تمر لصلاعه بالنقط القصوى لحروف الاعلان أو الإخطار أو اللافطة أو علامتها » .

ويؤخذ من موضوع هذه النصوص أن مناط الخضوع لرسم الصفحة على الاعلانات هو بالاعلان ذاته بصرف النظر عن طريقته وإن جعلها المشرع أساسا لتحديد سعر الرسم المستحق على الاعلان .

ولما كان الاعلان الضوئي هو الذي يتخذ فيه الضوء وسيلة للفت نظر الجمهور الى معلنة أو خدمة معينة سواء أكان هذا الضوء حروفا أو علامات أو انعكاسات ثابتة أو غير ثابتة أو متقطعة .

ولما كانت اللوحة الاعلانية الموجودة على واجهة سينما مترو تلفت نظر الجمهور اليها بطريقتين هما الاضاءة الثابتة الداخلية بالفلورسنت والاضافة المتقطعة الخارجية على شكل وميض مستمر محيط بهذه اللوحة وتستهدف الطريقة الثانية لفت نظر أكثر ما في الطريقة الاولى .

ولما كان رسم الصفحة يستحق على الاعلان الضوئي ذاته فإن مقتضى ذلك استحقاق رسم واحد على هذه اللوحة الاعلانية بغض النظر عن تعدد الطرق التي تضاه بها والتي تتكامل في سبيل جعل الاعلان ملفتا لنظر الجمهور بطريقة أكثر ما لا يستتبع تقليب الاضاءة المتقطعة في هذا الاعلان وبالتالي استحقاق الرسم عليها بالسعر المقرر لهذه الطريقة .

ولما كان رسم الصفحة المفروض على الاعلان المضيء بطريق الاضاءة الثابتة مقداره عشرون قرشا عن كل متر مربع أو جزء من المتر المربع سنويا ، فإذا كانت اضاءة الاعلان بطريق الاضاءة المتقطعة كان مقدار الرسم جنيين عن هذه المساحة .

وعلى مقتضى ما تقدم يكون الرسم الواجب تحصيله عن اللوحة الاعلانية الموجودة على واجهة سينما مترو ومتضمنا اسم الرواية وممثلها هو الرسم المقرر على اللافطة المضيئة بطريقة متقطعة على النحو المنصوص عليه في المادة السابعة من المجلول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الصفحة .

ولما كانت المادة السابعة من المجلول رقم ٣ المشار اليه تخضع الاعلانات المضيئة بواسطة اضاءة متقطعة لرسم مئة قدره جنيين عن كل متر مربع أو جزء من المتر المربع سنويا . وكانت اللوحة الاعلانية لسينما مترو لا تتضمن سوى مادة اعلانية واحدة طوال العام وإن تغيرت مفرداتها بتغيير الفيلم المفروض ومن ثم لا تكون تلك اللوحة لنشر اعلانات مختلفة على مدار السنة كما ذهبت الى ذلك مصلحة الضرائب حيث يستلزم ذلك اختلاف المادة التي تنطوي عليها الاعلانات المختلفة وهو ما لم يتحقق في الخصوصية المعروضة .

ذلك أن اللوحة الاعلانية لسينما مترو تستهدف غرضاً واحداً هو لفت نظر الجمهور الى السينما المذكورة لمشاهدة أفلامها وهذه المادة الاعلانية لا تختلف على مدار السنة ومن ثم تخضع لرسم سنوي قدره جنيهان عن كل متر مربع أو جزء من المتر المربع ، وانما تتغير مقدرات هذه المادة الاعلانية وهي الأفلام لارتباطها بالاعلان عنها ابتداءً وانتهاءً .

ولما كان التسليم بما تقول به وجهة النظر المعارضة يقضى الى مضاعفة الضريبة على الاعلان الضوئي لسينما مترو وتعددها على خلاف ما أخذت به المادة السابعة من الجدول رقم ٣ الملحق بقانون ضريبة الشفعة في آخرها من مبدأ منع التعدد الضريبي .

ويخلص من كل ما تقدم أن اللوحة الاعلانية لسينما مترو ليست لوحة متعددة لنشر اعلانات مختلفة على مدار السنة وانما تتضمن مادة اعلانية واحدة فمن ثم تخضع لرسم قدره جنيهان عن كل متر مربع أو جزء من المتر المربع من هذه اللوحة سنوياً بلا تعدد لعدم توافر مناطه وهو اشتغال اللوحة على اعلانات مختلفة وذلك وفقاً لحكم المادة ٧ من الجدول رقم ٣ الملحق بقانون رسم الشفعة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد ما ذهب اليه في فتويها رقم ١٨٥ ورقم ٦٨٨ المؤرختين ١٨ من مارس سنة ١٩٦٢ ، ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ من أن الرسم المستحق على اللوحة الاعلانية الموجودة على واجهة سينما مترو هو الرسم المنصوص عليه في المادة السابعة من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم شفعة وإن هذا الرسم يحسب بسعر مقداره جنيهان عن كل متر مربع أو جزء من المتر المربع من هذه اللوحة سنوياً بلا تعدد لعدم توافر مناطه .

(٩٥٥) (١٩٦٣/٨/٣١)

٦ - تصاريح السفر

٩٦٦ - قرر الموضوع للرسم على تصاريح السفر المجانية التي تترخص هيئة السكك الحديدية في صرفها دون تلك الملتزمة بصرفها سواء تصالح العمل أو تغير ذلك من الأسباب - تعميل الرسم سنوياً كما كانت هذه التصريح تزيد على سنة مع تعددها كما كان يبيع الانتقال لأكثر من شخص واحد .

إن اللائحة المنظمة لقواعد صرف تصاريح السفر المجانية والمنخفضة المصدق عليها بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٣٢ قد استبدلت بعد ذلك باللائحة المصدق عليها بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من بوليه سنة ١٩٤٣ والتي حلت محلها لائحة تصاريح السفر لموظفي

ومستخلى وعمال السكك الحديدية والمصدق عليها بقرار وزير المواصلات رقم ١٢ الصادر في ٢٤ من يولييه سنة ١٩٦٠ تأسيسا على البند الحادى عشر من المادة الرابعة من القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية والذي يتضح من استعراض نصوص هذه اللوائح المتعاقبة أنها قد اتفقت - من ناحية على التفرقة بين نوعين من التصاريح المجانية أولهما يشمل التصاريح التي تصرف لدواعي يقتضيها حسن سير العمل بالمرفق كتصاريح المرور المصلحية وتصاريح السفر للمؤونة المنصوص عليها فى المادتين ٣ و ٢٠ من اللائحة المصدق عليها بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٣٢ (المادتان ١ و ٢ من لائحة سنة ١٩٤٣ والمادتان ٢ و ٣ من لائحة سنة ١٩٦٠) ويشمل الثانى تصاريح السفر المجانية التى تقضى بعض نصوص اللوائح المشار إليها بصرفها للموظف أو المستخدم بناء على طلبه ولأسباب لا تمت للعمل بصفة ، ومن هذا النوع التصاريح التى تصرف للموظف فى حالة زواجه وتصاريح المجاملة المنصوص عليها فى المادتان ١٣ و ١٨ من اللائحة المصدق عليها بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٣٢ (المادتان ٦ و ١٥ من لائحة سنة ١٩٤٣ والمادتان ٧ و ١٧ لائحة سنة ١٩٦٠) كما اتفقت نصوص هذه اللوائح - من ناحية أخرى - على التمييز بين التصاريح المجانية التى تلتزم الهيئة بصرفها للموظف أو المستخدم بمجرد طلبها كتصاريح المرور المصلحية وتصاريح السفر للأعمال المنصوص عليها فى المادتان ٣ و ١٢ من اللائحة المصدق عليها بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٣٢ (المادتان ١ و ١١ من لائحة سنة ١٩٤٣ والمادتان ٢ و ١٢ من لائحة سنة ١٩٦٠) وتلك التى خولت نصوص هذه اللوائح المنظمة لقواعد صرفها لجهة إدارية معينة بالهيئة وخصه التقدير فى صرفها أو عدم صرفها . ومن هذا النوع الأخير تصاريح المجاملة المنصوص عليها فى المادة ١٨ من اللائحة الصادرة فى سنة ١٩٣٢ (المادة ١٥ من لائحة سنة ١٩٤٣ والمادة ١٧ من لائحة سنة ١٩٦٠) .

وقد سبق أن أفتت الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥٩ بأن المادة السابعة من المجلول رقم ٤ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة نصت فى فقرتها الأولى على أن « يفرض رسم دفعة أقدمه مائتا مليم على تصاريح السفر وتذكر الاشتراك أيا كان نوعها وإيا كان حاملها اذا كانت ممنوحة مجانا من مصلحة سكك حديد الحكومة أو أية مصلحة أخرى أو فرد من المشتغلين بأعمال النقل أيا كان نوعه » . كما تنص الفقرة الثالثة من هذه المادة على أن « يعفى من هذا الرسم التصاريح وتذكر الاشتراك المعطاه بغير اسم من إحدى الشركات الى المصالح الحكومية تنفيذا لعقد الالتزام أو الترخيص » .

واذ يبين من مقارنة هاتين الفقرتين أن المشرع قد استعمل فيها لفظين مختلفين فى صدد تحديد وسيلة الحصول على التصاريح فيبينا ينص فى

الفقرة الاولى على التصاريح وتذاكر الاشتراك (الممنوحة مجاناً) يشير في الفقرة الثالثة الى التصاريح وتذاكر الاشتراك (المعطاه بغير اسم) . وقد رتب على هذا الاختلاف في التعبير حكيمين مختلفين من حيث الخضوع لرسم المصفاة فقضى في الفقرة الاولى بفرض رسم مصفاة قدره مائتا مليم على تصاريح السفر اذا كانت ممنوحة مجاناً من مصلحة السكك الحديدية وأعفى في الفقرة الثالثة من هذا الرسم التصاريح المعطاه بغير اسم من إحدى الشركات الى المصالح الحكومية تنفيذا لمقد الالتزام أو الترخيص . فمن ثم تكون لهذه المصفاة في المصفاة دلالتها في فهم قصد المصارع في هذا الصدد فالتصاريح التي تترخص الادارة في منحها مجاناً هي التي تخضع لرسم المصفاة المذكورة أما تلك التي تلتزم باعطائها بمقتضى نظام العمل فلا تخضع لهذا الرسم . واستخلصت الجمعية من ذلك أن مناط اخضاع التصاريح المجانية لرسم المصفاة المنصوص عليه في المادة السابعة سالفة الذكر هو أن تكون ممنوحة مجاناً على النحو المشار اليه . ولما كانت تصاريح المرور المصلحية التي تصرف لموظفي الهيئة المذكورة وصدرت بشأنها هذه الفتوى ليست من قبيل المنح التي تترخص فيها جهات الادارة في حدود سلطتها التقديرية ، وإنما هي حقوق مقررمة لموظفيها بمقتضى نظام العمل بها تحقيقاً لحسن سيره فانها تكون غير خاضعة لرسم المصفاة بالفتة المحلولة بالفقرة الاولى من المادة السابعة المذكورة ، ويؤيد هذا النظر أن من بين التصاريح المجانية ما يمنح لأسفار تقل قيمة أجورها المفعلة عن مائتي مليم مما لا يسوغ معه القول بخضوع هذه التصاريح لرسم مصفاة قد يفوق مقلدها قيمة الاجور التي يعفى حاملوا التصاريح من أدائها وفقاً لنظام العمل بمرق السكك الحديدية .

وبين من كتاب الادارة العامة لرسوم المصفاة المؤرخ ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ أن مصلحة الضرائب - تأخذ على الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية أنها قد طبقت فتوى الجمعية العمومية المشار اليها على كافة تصاريح السفر المجانية التي تلتزم الهيئة بصرفها طبقاً لاحكام اللوائح صرف التصاريح بينما أن الفتوى سالفة الذكر بتعين قصر حكمها على تصاريح المرور السنوية التي تلتزم الهيئة المذكورة بصرفها لموظفيها وعمالها بمقتضى نظم العمل بها تحقيقاً لحسن سيره . ومغاد ذلك - فيما تراه مصلحة الضرائب أنه يشترط لاعفاء تصاريح السفر المجانية من الخضوع لرسم المصفاة آف الذكر - فضلاً عن التزام الهيئة بصرفها أن يكون صرف هذه التصاريح لدواع يقتضيها حسن سير العمل بالمرق أما التصاريح المجانية التي وإن كانت الهيئة ملتزمة بصرفها فلا تعفى من الخضوع للرسم المشار اليه طالما أن دواعى صرفها لا تمت للعمل بصفة .

ومناط اخضاع تصاريح السفر المجانية التي تصرفها الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية لرسم المصفاة المنصوص عليه في المادة السابعة من الجلول رقم ٤ الملحق بقانون المصفاة أو علم اخضاعها لهذا الرسم يرجع في تحديده الى نصوص قانون المصفاة ذاته ، وقد قررت المادة السابعة من الجلول

الرابع الملحق بهذا القانون في فقرتها الاولى والثالثة حكيم مختلفين من حيث الخضوع لذلك الرسم فقصت في الفقرة الاولى بفرض رسم صفة قدره مائتا مليم على تصاريح السفر اذا كانت (ممنوحة مجاناً) من مصلحة السكك الحديدية ، واعفت في الفقرة الثالثة من هذا الرسم التصاريح (المعطاء) بغير اسم من إحدى الشركات الى المصالح الحكومية تنفيذا لعقد الالتزام أو الترخيص ، مما يستتبع قصر الخضوع للرسم المشار اليه على تصاريح السفر المجانية التي تترخص الهيئة في صرفها ، أما تلك التي تلتزم الهيئة المذكورة بصرفها فلا تخضع لذلك الرسم سواء كان صرفها لصالح العمل أو لغير ذلك من الاسباب . ولا يقدح في صحة هذا النظر ما أشارت اليه الجمعية العمومية في فتاوها السابقة من أنه « لما كانت تصاريح المرور التي تصرف لموظفي الهيئة العاملة للسكك الحديدية ليست من قبيل المنح التي تترخص فيها جهات الادارة في حدود سلطتها التقديرية وإنما هي مقررة لموظفيها بمقتضى نظام العمل بها تحقيقاً لحسن سير العمل بهذا المرفق فإنها لا تخضع لرسم اللمعة » ، إذ أن هذا التعبير لم يستهدف اضافة شرط جديد لتحقيق علم الخضوع للرسم المشار اليه الى جانب الشرط الوارد بنص الفقرة الاولى من المادة السابعة سالفة الذكر ، وإنما قصد في الحقيقة الى الانفصاح عن حكمة عدم خضوع تصاريح المرور المصلحية التي صدرت بشأنها تلك الفتوى لرسم ، أما علة الحكم المقرر لقاعدة عدم الخضوع لهذا الرسم فقد اقتصرت عليها الفقرة الاولى من المادة السابعة ذاتها وطبقاً لهذا النص لا تخضع تصاريح السفر المجانية التي تلتزم الهيئة العاملة لشئون السكك الحديدية بصرفها لذلك الرسم ويستوى بعد ذلك أن تكون هذه التصاريح قد صرفت لتابعيها لصالح العمل أو لاسباب لا تمت للعمل بصفة . وغني عن القول أن مرد التزام الهيئة المذكورة بصرف تصريح معين أو ترخيصها في صرفه مرجعه الى نصوص اللائحة التي صرف التصريح أو يصرف في طلبها فإذا كانت توجب على جهة الادارة في حالة معينة اعطاء التصريح بمجرد طلبه كان غير خاضع لرسم اللمعة بفتحه المعبودة في الفقرة الاولى من المادة السابعة سالفة الذكر سواء كان صرفه لصالح العمل أو لغير ذلك من الاسباب أما اذا كان النص يرخّص للجهة الادارية في صرف التصريح أو عدم صرفه خضع للرسم المشار اليه في حالة الصرف .

كما تنص الفقرة الثانية من المادة السابعة من الجدول رقم ٤ الملحق بقانون اللمعة - تنص على أن يكون رسم اللمعة المفروض على تصاريح السفر الممنوحة مجاناً من الهيئة العاملة لشئون السكك الحديدية سنوياً اذا كان التصريح ممنوحاً لمدة تزيد على سنة ، كما تنص المادة العاشرة من الجدول المذكور على أن كل تذكرة سفر أو تصريح أو اشتراك يبيع السفر أو الانتقال لأكثر من شخص واحد يتعد الرسم عليه بتعدد الأشخاص .

٩٦٧ - تصاريح السفر للنعفة - اعتبارها داخلة في جدول للنقل المسمى المرسوم بقانون النقل المنصوص عليها في الجدول الرابع للملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم النعفة - خضوعها لحكم تصاريح السفر للجبائية وإعلاؤها من رسم النعفة .

انه فيما يتعلق بمدى خضوع تصاريح السفر التي تصرفها الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية لرسم النعفة المنصوص عليه في المادة الرابعة من الجدول رقم ٥ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم النعفة ، فان الذي يبين من الاطلاع على هذه المادة انها قد نصت على أن « يفرض رسم حمفة قدره ثلاثون مليماً على الرخص أو الاقارات أو التصاريحات المعطاه من (اليوليس أو أية سلطة إدارية أخرى » وقد عدلت فئة هذا الرسم بعد ذلك بمقتضى القانون رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٥٦ فأصبحت خمسين مليماً .

وبالرجوع الى نصوص الجدول رقم ٤ الملحق بقانون النعفة يبين أن المشرع قد خصصه لبيان حالات خضوع عقود النقل لرسوم النعفة ومقدار الرسوم في كل حالة اذ اتخذ له عنوان (رسوم النعفة على عقود النقل) وضمنه أحكام تفصيلية في شأن مدى خضوع تذاكر السفر والتصاريح وتذاكر الاشتراك وغيرها من المحررات المماثلة (سواء فسرت بأنها عقود نقل أو لم يتحقق في شأنها هذا التكيف) لرسوم النعفة الواردة به . فالمادة الأولى منه قد حددت الرسم الذي تخضع له استمارات (بوالص) النقل كما حددت المادة الثانية منه الرسم المفروض على تذاكر نقل الامتعة والمنقولات ونصت المادة الثالثة من ذلك الجدول على خضوع التذاكر التي تخول حق شغل الامكنة في عربات النوم بقطارات السكك الحديدية لرسم حمفة قدره مائة مليم عن كل محل وعرضت المادتان الرابعة والخامسة من الجدول المشار اليه لتحديد رسم النعفة الذي تخضع له بوالص الشحن البحري وتذاكر السفر على السفن كما حددت المادة السادسة منه قيمة رسم النعفة الذي تخضع له تذاكر السفر على الطائرات ونصت المادة التاسعة من الجدول المذكور على أن تخضع تذاكر الاشتراك التي تصرفها شركات الترام أو سيارات النقل المشترك لرسم حمفة قدره عشرة مليمات اذا كانت لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر فاذا جاوزتها كان الرسم عشرين مليماً .

أما تصاريح السفر وتذاكر الاشتراك فقد خص المشرع المادة السابعة من الجدول المشار اليه مدى خضوعها لرسم النعفة المنصوص عليه في هذه المادة واشترط لخضوعها لذلك الرسم أن تكون منوحة مجاناً على النحو الذي فصلته الفقرة الأولى من تلك المادة . فاذا كانت الجهة صارفة التصريح ملتزمة بصرفه أو كان التصريح منوحو بمقابل أصبح غير خاضع لرسم النعفة بفئته المحددة بنص الفقرة الأولى سالفة الذكر .

والوصف الخاص لتصاريح السفر المخفضة أنها من نوع تصاريح السفر الجبائية المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابعة المذكورة وأن

نوعى التصاريح يدخل فى مدلول المعنى العام لعقود النقل المنصوص عليها
فى الجدول الرابع من قانون الممعة . فلا حاجة بعد ذلك الى تكييفها بأنها
تعتبر من قبيل التصريحات المعطاء من سلطة إدارية فى تطبيق المادة الرابعة
من الجدول رقم ٥ الملحق بالقانون المذكور . لأن بهذا التكييف فى الواقع
الاعتداد بالوصف العام لهذه التصاريح وهو مما يتعارض مع قاعدة التفسير
الحرفى لأحكام قانون الممعة وكذا مع القاعدة الشرعية التى تقضى بقصر
المخصص على ما خصص من أجله .

ومتى اتضح ذلك وأن العبرة بالوصف الخاص لتصاريح السفر المخفضة
وأنها تدخل - شأنها فى ذلك شأن تصاريح السفر المجانية - فى مدلول
المعنى العام لعقود النقل المنصوص عليها فى الجدول الرابع الملحق بقانون
الممعة دون وصفها العام وإذا أغفل المشروع النص فى الجدول المذكور على
خضوع تصاريح السفر المخفضة لرسم الممعة وتحديد قيمته فمن ثم يكون
قد قصد عدم احتسابها لأى رسم ممعة .

(١١٧) ١٩٦٢/٢/١١

٢ - الأوراق المالية

٩٦٨ - الأوراق المالية وما فى حكمها - خضوعها لرسم الممعة النسبى - استحقاقه
مقتضى سنة ميلادية كاملة ، ووجوب الوفاء به خلال خمسة عشر يوما الأولى من شهر يناير
- الدين بهذا الرسم هو حامل الورقة فى أول يناير .

أن المادة الأولى من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم ممعة
تنص على أن « يفرض رسم ممعة على العقود والحركات والأوراق والمطبوعات
والسجلات وغيرها مما ورد ذكره فى الجداول الملحقه بهذا القانون . »

وتنص المادة الأولى من الفصل الثالث من الجداول الملحقه بالقانون رقم
٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار اليه على أن « يفرض رسم ممعة على الأوراق المالية
عامة وعلى تداولها على الوجه الآتى :

(١) الأوراق المالية المصرية وما فى حكمها :

جميع الاسهم على اختلاف أنواعها من السندات الصادرة من الشركات
المصرية أو من مجالس المديرية أو من المجالس البلدية أو القروية خاضعة
لرسم ممعة نسبى سنوى مقداراه واحد فى الألف من قيمة هذه الأوراق اذا
كانت مقيمة فى البورصة .

ويقع عبء هذا الرسم على حامل السهم أو السند أو حصة التأسيس
وتقوم بأدائه الشركات أو الهيئات التى أصلحت تلك الاسهم أو السندات أو

حصص التأسيس وكل اتفاق يخالف ذلك يقع باطلا ولا يتروتب عليه أثر .

وتنص المادة الثانية من الفصل الثالث المشار اليه على ما يأتي : -
« يستحق رسم النعمة النسبي السنوي المبين في الفقرة (١) من المادة السابقة مقدما ويكون حقا مكتسبا للخزانة بمجرد حلوله ولا يكون محلا للرد لأي سبب من الأسباب وعلى الهيئة أو الشركة صاحبة الشأن أن تورده لمصلحة الضرائب في الخمسة عشر يوما الأولى من شهر يناير ، وفيما يتعلق بالشركات الجديدة التي تنشأ بعد أول يناير يستحق الرسم بنسبة المدة الباقية من السنة مع أعمال كسور السنة ويجب توريد الرسم المذكور لمصلحة الضرائب في الخمسة عشر يوما التالية لتأسيس الشركة » .

ويستفاد من مجوع هذه النصوص أن الأوراق المالية الوارد ذكرها خاضعة لرسم نعمة نسبي يؤدي سنويا عن سنة ميلادية كاملة تبدأ من أول يناير وتنتهي آخر ديسمبر ، ويستحق هذا الرسم مقدما عن السنة بحيث يجب الوفاء به خلال الخمسة عشر يوما الأولى من شهر يناير . والمدين بهذا الرسم هو حامل الورقة المالية في تاريخ استحقاقه أي في أول يناير ، إلا أنه رغبة في تسهيل تحصيل الضريبة ومنعاً للتهرب منها قضى المشرع بأن تقوم الشركات أو الهيئات مصدرة الأوراق المالية المشار إليها بتوريد الرسم .

(٣٢٠) ١٩٦٤/٤/١٢

٩٦٩ - الأوراق المالية المملوكة للمؤسسة المصرية الاستهلاكية العامة في الشركات .
والنشاط التابعة لهذه المؤسسة - ألزم المؤسسة بهذا الرسم في سنة ١٩٦٣ دون سنة ١٩٦٢ لأن ملكية هذه الأوراق المالية لم تنقل للمؤسسة إلا اعتباراً من ٣١ من يناير سنة ١٩٦٢ .

تنص المادة الأولى من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة والذي كانت أحكامه نافذة في التاريخ المشار إليه على أنه « للمؤسسات العامة شخصية اعتبارية ويكون أنشائها بقرار من رئيس الجمهورية وفقاً للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون ويجب أن يشمل هذا القرار على البيانات الآتية : -

١ - اسم المؤسسة ومركزها .

٢ - الغرض الذي أنشئت من أجله .

٣ - بيان بالاموال التي تدخل في النعمة المالية للمؤسسة .

٤ - تنظيم إدارة المؤسسة وعنى علاقتها بالجهة الإدارية المختصة .

والاستفاد من ذلك أن بيان الاموال التي تدخل في النعمة المالية للمؤسسة :

يكون بالقرار الصادر من رئيس الجمهورية بانشاء المؤسسة ، كما يجوز استثناء أن يكون بقرار لاحق يحدد هذه الاموال ويملكها للمؤسسة .

ويبين من الوقائع أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بانشاء المجلس الاعلى للمؤسسات وان الحق بعض الشركات والمنشآت بالمؤسسة المصرية الاستهلاكية العامة الا أنه لم ينقل ملكية أسهم هذه الشركات والمنشآت من الدولة الى هذه المؤسسة ، وانما كان ذلك بقرار من رئيس الجمهورية رقم ٥٦٣ لسنة ١٩٦٢ في شأن المؤسسات العامة التي يشرف عليها وزير التموين والتي نص صراحة في المادة الثانية منه على أن تنتقل الى ملكية هذه المؤسسة انصبه الدولة في رؤوس أموال الشركات والمنشآت المتبعة للمؤسسة ، ولما كانت المادة الاخيرة من ذلك القرار نصت على أن يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية أى اعتبارا من ٣١ من يناير سنة ١٩٦٢ ولم ترجع آثاره لتاريخ سابق ، ومن ثم يتعين القول أن أسهم هذه الشركات والمنشآت لم تصبح على ملك المؤسسة المصرية الاستهلاكية العامة الا في ٣١ من يناير سنة ١٩٦٢ أى في تاريخ نال الميعاد استحقاق رسم المظنة النسبي وهو أول يناير من كل سنة كما يقضى بذلك القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار اليه ومن ثم لا تلتزم المؤسسة المصرية الاستهلاكية العامة بأداء رسم مظنة نسبي عن سنة ١٩٦٢ للشركات والمنشآت التي تبعت لها بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ وانما تلتزم بأداء هذا الرسم عن سنة ١٩٦٣ .

(٣٢٠) ١٩٦٤/٤/١٢)

٩٧٠ - القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن انتقال ملكية البنك الاهل المصري الى الدولة - نصه على اعتبار البنك مؤسسة عامة وتحويل أسهمه الى سندات على الدولة - ثم بعد رأس مال البنك مقسما الى أسهم تكون وعاء لرسم المظنة .

ان قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن انتقال ملكية البنك الاهل المصري الى الدولة - قد نص على أن يعتبر البنك الاهل المصري مؤسسة عامة وتنتقل ملكيته الى الدولة كما خص على أن تتحول أسهم البنك الاهل المصري الى سندات على الدولة لمدة اثنتي عشرة سنة وبفائدة قدرها ٥٪ سنويا وأن يحدد سعر كل سند بسعر السهم حسب اقبال بورصة القاهرة في يوم ١١ من فبراير سنة ١٩٦٠ .

ولما كان قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٥ حتى شأن بعض الاحكام الخاصة بالبنوك قد نص على تحويل كل من البنك الاهل المصري وبنك مصر وبنك بور سعيد الى شركة مساهمة عربية - ولكنه لم ينص على تقسيم رأس مال البنك الاهل المصري الى أسهم .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أنه بناء على القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ أصبح البنك الاهلى المصرى مؤسسة عامة وانتقلت ملكيته الى الدولة وتحولت أسهمه الى سندات عليها - ومن هذا التاريخ لم يعد رأس مال هذا البنك مقسما الى أسهم تكون وعاء لرسم العنيفة النسبى السنوى ولا يغير من ذلك صدور القرار الجمهورى رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ الذى أصبح نافذا من ٢٠ ابريل سنة ١٩٦٥ باعتبار البنك الاهلى المصرى شركة مساهمة عربية ، ذلك أن هذا القرار لم يعد الى الوجود الاسهم التى زالت بتحويل البنك الى مؤسسة عامة .

(١٢٧١) (١٩٦٦/٢/١)

أ - اشتغال الورقة على احكام متعددة

٩٧١ - رسم العنيفة - المادة الخامسة من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ نصها على ان تشمل الورقة الواحدة احكاما متعددة يوجب تحصيل الرسم المفروض على كل من هذه الاحكام - تقديم طلب واحد الى جهة حكومية موقعا من أكثر من شخص لا يوجب تعدد الرسم ما دام موضوع الطلب واحدا .

ان المادة الخامسة من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم العنيفة تنص على أنه « اذا شملت الورقة الواحدة احكاما متعددة فيحصل على كل حكم منها رسم العنيفة المفروض عليه » ، ومقتضى هذا النص أنه يستحق رسم عنيفة مستقل عن كل حكم من احكام الاتفاق الواحد ما دام هذا الحكم لو حرر على ورقة مستقلة تستحق عليه العنيفة الخاصة به ، ومن ثم يتعين أن تفصل احكام العقد واشترائاته ويبحث مدى استقلال كل حكم عن باقى الاحكام ، فاذا كان له ذاتية خاصة خضع للرسم الخاص به .

وغنى عن البيان أنه يشترط بطبيعة الحال لكي تتعدد العنيفة بتعدد الاحكام أن يكون كل حكم خاضع للضريبة فإذا كان بعض الاحكام منصوصا على خضوعه فى قانون رسم العنيفة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ والبعض الآخر غير منصوص على خضوعه فيه أو منصوص على إعفاؤه فتحصل رسوم العنيفة عن الاحكام المنصوص على خضوعها وحدها دون باقى الاحكام الأخرى .

ولا يكفى فى هذا الصدد - أن يكون التعدد معنويا ذلك أن التعدد المعنوى أمر ضرورى تخيل يحد وهو عبارة عن تعدد فى الاوصاف لا فى الاحكام - وإنما يجب أن يكون التعدد ماديا أى حقيقيا .

ولما كانت العبرة فى خضوع الطلب الذى يقدم الى جهة حكومية موقعا من أكثر من شخص هى بوحدة موضوع الطلب فإن كان موضوعه واحدا استحق عليه رسم عنيفة اتساع واحد وإن تعدد موضوع الطلب تعدد رسوم

الدفعة المستحق عليه يقدر عدد المواضع ولو كان الموقع عليه شخصا واحدا ذلك لأن التوقيعات ذاتها لا تعتبر حكما مستقلا في سياق قانون الدفعة متى كان موضوع الورقة واحدا ، وهذا الموضوع دون غيره هو الذى يكون الحكم المستقل الذى يخضع لرسم الدفعة .

ووحدة موضوع الطلب الموقع من عدة أشخاص يقتضى بالضرورة توحدة السبب والارتباط فيه حيث لا يتصور عدم الارتباط الا اذا اختلف موضوع الورقة ذاتها - فالارتباط فى طلب بعض عمال النظافة صرف فرق اعانة الغلاء الخاص بكل منهم هو صرف الفروق المستحقة لكل منهم ولا يمكن تفسير الارتباط فى حالة تعدد الموقعين الا على هذه الصورة والا كان المقصود بالارتباط حق كل منهم فى أن يتقدم منفردا فى طلب الصرف .

وإذا لم يحظر القانون المصرى أن يتقدم عدة أشخاص بطلب دى موضوع واحد وكان مناط الخضوع للدفعة هو بتعدد المواضع والإحكام المستقلة التى يتضمنها الطلب بصرف النظر عن عدد الموقعين عليه .

ولما كانت الواقعة المنشئة لاستحقاق رسم دفعة الاتساع على الأوراق والمحردات والمقود هو تحرير الورقة أو كتابة المحرد بالنسبة الى الأوراق والمحردات التى تم تحريرها فى طلي العمل بقانون رسم الدفعة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ فان لم يكن قد لحقها قانون الدفعة وقت تحريرها كان استعمال الورقة أو المحرد هو الواقعة المنشئة للضريبة .

وإذا لم يجعل قانون رسم الدفعة التوقيع أو الامضاء بطلانه واقعة منشئة لاستحقاق رسم الدفعة على اتساع الورق وانما جعل التوقيع فى بعض الاحوال عنصرا لازما لاستكمال تحرير الورقة كما هو الحال فى العقود التى يلزم لتمام تحريرها امضاء أطراف العقد أو الشهادات التى يجب لاستكمالها امضاء من له الحق فى إصدارها .

لذلك فان الطلب المقدم من بعض عمال النظافة والحدايق ببلدية القاهرة لصرف فرق الاجور واعانة الغلاء المستحق لهم عن شهرى ديسمبر سنة ١٩٥٣ ويناير سنة ١٩٥٤ يخضع لرسم دفعة اتساع واحد طبقا لحكم المادة الخامسة من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ وأن تعدد الموقعون عليه طالما أن الطلب المذكور يتضمن موضوعا واحدا وهذا الموضوع دون غيره هو الذى يكون الحكم المستقل الخاضع لضريبة الدفعة وأن التوقيعات ذاتها لا تعتبر حكما مستقلا فى سياق تقسيم حكم المادة الخامسة المذكورة .

٩ - صور الأوراق والمحركات

٩٧٢ - رسم الممعة - صور المحركات والأوراق خضوعها كقاعدة عامة لهذا الرسم -
أيراد للشرح بعض الاستثناءات على هذه القاعدة .

تنص المادة ١١ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ الخاص بتقرير رسم الممعة على أنه « إذا كان العقد أو المحرر أو الورقة أو المطبوع أو السجل من عدة صور واحتفظ المتعاقد بصورة ممضاء أو أكثر فإن كل صورة يستحق عليها رسم الممعة الذي يستحق على الاصل ، ويستثنى من ذلك رسم الممعة النسبية والتدرجى فإنه لا يحصل إلا مرة واحدة على الاصل مهما تعددت الصور ما عدا الأحوال المنصوص عليها في هذا القانون أو في الجداول الملحقه به . وتعفى الصور للأوراق التجارية من رسم الممعة إذا قدمت مرافقة للصورة الأولى (أى الاصل) أما إذا سدد الرسم على الصورة الأولى ولم تصحب بالصورة المخصصة للتداول والتحويل فيستحق رسم ممعة على هذه الصورة الثانية أيضا . والصور والنسخ غير الممضاء للعقود والمحركات والإيصالات والأوراق التجارية تعفى من رسم الممعة » .

وبين من ذلك أن المشرع عرض في هذا النص لبيان حكم صور المحركات والأوراق الخاضعة لرسم الممعة فأخضعها - كقاعدة عامة - لهذا الرسم عن كل صورة وعبر عن ذلك بلفظ العموم فقال « كل صورة » - ثم أضاف ذلك ببيان الاستثناءات التي أوردتها على هذا الاصل العام وهي استثناءات محددة على سبيل الحصر لا يجوز التوسع فيها أو القياس عليها - وتشمل تلك الاستثناءات على نحو ما جاء بالمادتين ١١ و ١٢ من القانون ، الأوراق الآتية : -

١ - صور العقود والمحركات الخاضعة لرسم الممعة النسبية والتدرجية

٢ - صور الأوراق التجارية إذا قدمت مرافقة للاصل .

٣ - الصور والنسخ غير الممضاء .

٤ - الأوراق الخاصة بحركة النقود المملوكة للحكومة .

وقد كانت المادة ١٢ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ - والمقابلة للمادة ١١ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار إليها - تنص على أنه « إذا احتفظ كل متعاقد بصورة ممضاء فإن كل صورة يستحق عليها رسم الممعة » . وقد خشي المشرع أن يفسر هذا النص بأنه إذا احتفظ المتعاقد بأكثر من صورة ممضاء فلا يخضع للرسم إلا صورة واحدة منها ، فحرص عند نقل مضمونه الى المادة ١١ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ على النص على خضوع الصور للرسم مهما تعددت في يد المتعاقد وعبرت المادة ١١ عن ذلك بقولها « بصورة ممضاء أو أكثر » .

والواقعة المنشئة لرسم الدفعة تطبيقا لاحكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار اليه هي مجرد تحرير العقد أو المحرر ذلك لأن المشرع قد فرض الرسم حتى في حالة العقد الباطل أو عديم الاثر ، اذ نص في المادة العاشرة من القانون المشار اليه على أن « يحصل رسم الدفعة حسب مشتعلات العقود أو المحررات من غير نظر الى صحتها ولا يرد الرسم معها تكن الاسباب التي تجعل هذه العقود أو المحررات عديمة الاثر » .

ولقد كانت المادة المقابلة لهذه المادة في القانون السابق رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ بقرار رسم الدفعة قد وردت خلوا من لفظ (المحررات) فحرص المشرع على اضافة هذا اللفظ الى المادة العاشرة من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ حتى يتناول حكمها المحررات ايا كان نوعها .

ورسم الدفعة يستحق على صور العقود والمحررات تطبيقا لهذه الاحكام ولو لم تصلح في الاثبات دليلا ذا حجية ، ذلك أن المشرع لم يشترط مثل هذا الشرط في تلك الصور لاستحقاق الرسم عليها اكتفاء بتوافر الشروط الشكلية - وهو استيفاءها للبيانات الواجب توافرها في كل عقد أو محرر .

أما صور قسائم التحصيل رقم ٣٣ فانها لا تخضع لرسم الدفعة تطبيقا للفقرة الثانية من المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر التي امتنعت فيما استثنته من الموضوع لهذا الرسم أوراقا محددة على سبيل الحصر « منها الاوراق الخاصة بحركة النقود المملوكة للحكومة » .

وغنى عن البيان أن صور قسائم التحصيل رقم ٣٣ المشار اليها هي من الاوراق الخاصة بحركة النقود المملوكة للحكومة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن صور الايصالات الخاصة تخضع لرسم الدفعة متى كانت مضاه ، أما صور قسائم التحصيل رقم ٣٣ فلا تخضع لهذا الرسم لانها تتعلق بحركة النقود المملوكة للحكومة .

(١٩٦٠/١/٢٣) ٣٣

(تطبيق)

يلاحظ أن التعليمات التفسيرية التي اصدرتها مصلحة الضرائب عن المادة ١١ تقضى أيضا بأنه « صورة الايصالات المضاه التي يحتفظ بها موقع الايصال تخضع للرسم » (منشورة بمجموعة مصلحة الضرائب سنة ١٩٦٠ ص ٢١٢) ، وقد جاءت هذه التعليمات منتقدة في الفقه والقضاء لأن الصور المضاه التي يستحق عليها الرسم يجب أن تكون تلك التي تحتل بطبيعتها الاستفادة منها واحتفاظ الدائن بصورة من الايصال لا يحقق له أى فائدة أو يحفظ له أى حق ولا تعد هذه الصورة وحدها مستندا له لأنه لا يجوز للشخص أن يصطنع لنفسه مستندا لذلك رأى عديد من الفقهاء ضرورة إلغاء صور الايصالات المضاه التي يحتفظ بها مجرد الايصال من رسم الدفعة .

(راجع مقال للاستاذ محمد عبد السلام - مجلة التجارة والضريبة - فبراير سنة ١٩٥١ عدد ٣٨ ص ١٩ وما بعدها وأيضاً حكم محكمة المنيّة الابتدائية في ٧ يناير سنة ١٩٥٤ منشور بموسوعة الفلكهاني تحت باب دفعة ص ١٥٠) .

٩٧٣ - رسم الدفعة على اتساع الورق - استعقله على جميع نسخ طلبات التسيير المقررى المنصوص عليها في المادة ٧ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٩ بتكليم الشهر المقررى - صور الحرور الذى يتم شهره والتي تعد بالتطبيق لاحكام السلاتين ١٩ ، ٢١ من اللائحة المذكورة - عدم خضوعها لهذا الرسم - استثناء الصور الفوتوغرافية التى تسلم لصاحب الشأن من هذا الحكم باعتبارها صورة من عقد محفوظ فى مصلحة عامة .

ينص القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة فى المادة الاولى منه على أنه « يفرض رسم دفعة على العقود والمحركات والأوراق والطبوعات والسجلات وغيرها مما ورد ذكره فى الجداول الملحقه بهذا القانون » ، وينص فى المادة الرابعة منه على أن « رسم الدفعة أربعة أنواع - رسم دفعة على اتساع الورق ، ورسم دفعة تدريجي ، ورسم دفعة نسبي ، ورسم دفعة نوعي » .

كما ينص فى المادة ١١ منه على أنه « اذا كان العقد أو المحرر أو الورقة أو المطبوع أو السجل من عدة صور واحتفظ المتعاقد بصورة مضاه أو أكثر فان كل صورة يستحق عليها رسم الدفعة الذى يستحق على الاصل . ويستثنى من ذلك رسم الدفعة النسبي والتدريجي فانه لا يحصل الا مرة واحدة على الاصل مهما تعدد الصور ماعدا الاحوال المنصوص عليها فى هذا القانون او فى الجداول الملحقه به » .

وتعفى الصور للأوراق التجارية من رسم الدفعة اذا قيمت مرافقة للصورة الاولى (اى الاصل) أما اذا سدد الرسم على الصورة الاولى ولم تصحب بالصورة المختصة للتداول والتحويل فيستحق رسم دفعة على هذه الصورة الثانية أيضاً .

والصور والنسخ غير المضاه للعقود والمحركات والايصالات والأوراق التجارية تعفى من رسم الدفعة » .

ويستفاد من هذه النصوص أن المشرع حدد فى المادة الاولى من القانون اوعية رسم الدفعة ، وبين فى المادة الرابعة أنواع رسم الدفعة ، وفى المادة الحادية عشر حكم صور المحركات والأوراق الخاضعة لرسم الدفعة فأخضعها - كقاعدة عامة لهذا الرسم عن كل صورة وجاءت عبارة النص عامة حيث قال « كل صورة » ثم أورد ذلك ببيان الاستثناءات التى أوردتها على هذا الاصل العام وهى استثناءات حددت على سبيل الحصر فلا يجوز التوسع فيها أو القياس عليها .

وإذا كانت الواقعة المنشئة لرسم المصفاة تطبيقاً لأحكام القانون المذكور ، هي مجرد تحرير العقد أو المحرر أو الورقة أو المطبوع أو السجل فإن شرط خضوع الصورة لرسم المصفاة المقرر على الأصل أن تكون الصورة ممضاء - وهذا الشرط عام يسرى على جميع المحركات والأوراق المنصوص عليها في المادة ١١ سالفة الذكر ومن ثم يكون المناط في خضوع صور طلبات الشهر العقاري أو العقود التي يتم شهرها لرسم المصفاة على اتساع الورق أو علم خضوعها لهذا الرسم هو كونها ممضاء أو غير ممضاء .

وفيما يتعلق بطلبات الشهر العقاري فإن المادة ٢١ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري تنص على أن « تقدم طلبات الشهر للمأمورية التي يقع العقار في دائرة اختصاصها ويجب أن يكون موقعا على هذه الطلبات من المتصرف أو المتصرف له في العقود والأشهاد أو ممن يكون المحرر لصالحه في غير ذلك من المحركات كأوراق الإجراءات وصحف المعاوى والأحكام » ، وأن المادة ٧ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون تنص على أن « تتلقى المأمورية المختصة الطلبات الخاصة بشهر المحركات من ثلاث نسخ متطابقة ومعها الأوراق المنصوص عليها في القوانين واللوائح ، وتتولى فحصها من الناحية القانونية ثم تحيلها بعد استيفاء ما يلزم توافره فيها الى قلم استعلامات الهندسة ٠٠٠ » ويؤخذ من هذين النصين أنه يتعين تقديم طلبات الشهر من ثلاث نسخ متطابقة ومقتضى التطبيق أن تحتوى كل نسخة ذات البيانات المدونة في النسختين الأخرين ومنها امضاء صاحب الشأن وبهذه المثابة تعتبر أحد الطلبات أصلا والاخران نسختين أو صورتين ممضاتين .

وتقتضى المادة ٢ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار اليه الخاص برسم المصفاة على اتساع الورق بأن « يخضع لهذا الرسم محركات معينة منها العرائض والطلبات المقدمة للسلطات الإدارية » ، وأعمالاً لهذا النص يخضع أحد طلبات الشهر المنصوص عليها في المادة ٧ من اللائحة التنفيذية لقانون الشهر العقاري لرسم المصفاة على الاتساع أما الطلبان الآخران فيخضعان للرسم ذاته طبقاً لحكم المادة ١١ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ أما باعتبارهما نسختين ولما باعتبارهما صورتين ممضاتين ، ولا يقدح في هذا النظر القول بأن تقديم نسختين من الطلب مطابقتين للأصل قد دعت اليهما حاجة العمل بالشهر العقاري دون إرادة صاحب الشأن ، ذلك لأنه يكفي أن تتوافر في المحرر صفة الطلب وصورته الممضاء حتى يخضع لرسم المصفاة على الاتساع بصرف النظر عن دواعيه ومقتضياته ، فالعبرة في مجال سريان هذا الرسم هي بالتحديد فحسب .

وفيما يتعلق بصور العقود التي يتم شهرها ، فإنه يبين من استقراء نصوص القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ سالفة الذكر ولائحته التنفيذية أن المادة ٢٦ من ذلك القانون تقتضى بأن « تعيد المأمورية للطلب نسخة من الطلب مؤشراً عليها برأيها في قبول اجراء الشهر أو بيان ما يجب أن يستوفى

فيه ، فاذا لم يتقدم الطالب لتمام هذه النسخة في خلال ثلاثة ايام من تاريخ التأشير عليها أرسلت اليه في محل اقامته المبين في الطلب بكتاب موصى عليه مصحوب باخطار وصوله » ، وان المادة ٢٨ منه تقضى بأن « يقدم صاحب الشأن بعد التأشير على الطلب بقبول اجراء الشهر مشروع المحرر المراد شهره للمأمورية المختصة ومعه الصورة المؤشر عليها من هذا الطلب ويعد بالمأمورية دفتر تدون فيه مشروعات المحركات على حسب تواريخ وحالات مقلمتها ٥٠٠٠ » ، وان المادة ٢٩ منه تقضى بأن « تقدم لمكتب الشهر المختص المحركات التي تم التأشير على مشروعاتها بصلاحيته للشهر بعد توثيقها أو بعد التصديق على توقيعات ذوى الشأن فيها ان كانت عرفية » كما تقضى المادة ٣٢ منه بأن « يحصل التأشير بما يفيد الشهر على المحركات الواجب شهرها بطريق التسجيل وعلى قوائم القيد في حالة المحركات الواجب شهرها بطريق القيد ويتم التصوير والحفظ وغير ذلك من الاجراءات طبقا للائحة التنفيذية » ، وقد بينت اللائحة التنفيذية لهذا القانون الاحكام الخاصة بالتصوير والحفظ والاجراءات الأخرى فنصت في المادة الاولى منها على أن « تقوم ادارة المحفوظات على حفظ صور المحركات والفهارس التي ترسل اليها من مكاتب الشهر مع افراد مكان خاص لمحفوظات كل مكتب » ونصت في المادة ١٩ منها على أن « تقدم المحركات وقوائم القيد التي يراد شهرها لمكاتب الشهر المختصة من نسخة أصلية محررة بالمداد الاسود على ورق خاص مدموغ بطلب من مكاتب الشهر ومأمورياته » .

وتعد من النسخة الاصلية صورتان فوتوغرافيتان تسلم احدهما للطالب بعد التأشير عليها بمطابقتها للاصل وترسل الأخرى لدار المحفوظات بالمكتب الرئيسى » ، كما نص في المادة ٣١ منها على أن « يتولى مكتب الشهر استخراج صورة من كل محرر تم شهره لاعداد الخطوات اللازمة لإنظام السجلات العينية وصورة ترسل للمديرية أو المحافظة لتعديل دفاتر التكاليف اذا اقتضى المحرر تعديلا في هذه الدفاتر » . ويؤخذ من هذه النصوص أن شهر العقود يمر بمراحل معينة تبدأ بتقديم طلب الشهر الى المأمورية التي يقع العقار في دائرة اختصاصها من ثلاث نسخ متطابقة ثم تعيد المأمورية الى الطالب نسخة من الطلب مؤشرا عليها برأيها في قبول اجراء الشهر أو بيان ما يجب أن يستوفى منه ، وبعد ذلك يقوم صاحب الشأن بتقديم مشروع المحرر المراد شهره للمأمورية المختصة من نسخة أصلية محررة بالمداد الاسود على ورق خاص ومعه الصورة المؤشر عليها من هذا الطلب وتؤشر المأمورية على مشروع المحرر بصلاحيته للشهر بعد التثبت من مطابقة البيانات الواردة فيه لبيانات الطلب الخاص . ثم يحصل التأشير بما يفيد الشهر على المحرر الواجب شهره بطريق التسجيل وعلى كاتب القيد في حالة المحرر الواجب شهره بطريق القيد وتعد من النسخة الاصلية صورة فوتوغرافية تسلم الى الطالب بعد التأشير عليها بمطابقتها للاصل ، وصورة أخرى ترسل الى ادارة المحفوظات بالمكتب الرئيسى ، ويعقب ذلك استخراج مكتب الشهر صورة من

المحرر الذى تم شهره لاعداد الخطوات اللازمة لنظام السجلات العينية ،
وصورة أخرى ترسل الى المديرية أو المحافظة لتعديل دفاتر التكليف اذا كان
ثمة مقتضى لذلك .

وفيما يتعلق بالصورة الفوتوغرافية للعقد فانها لا تعتبر صوراً مضمّاه
فى مفهوم المادة ١١ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر ، ذلك
ان الامضاء يقتضى توقيع المحرر من المتعاقد توقيعاً مباشراً وهذا الامر لا يتوافر
فى الصورة الفوتوغرافية لانها ليست امضاء ، ولكن صورة مطابقة للامضاء ،
ومن ثم فلا يستحق عنها - باعتبارها صورة مضمّاه رسم النجمة المقرر على
الاصل ، وكذلك الحكم بالنسبة الى الصور التى يستخرجها مكتب الشهر من
المحرر الذى تم شهره لانها هى الاخرى غير مضمّاه من صاحب الشأن فلا
يستحق عنها بهذه المثابة رسم النجمة المقرر على اصل المحرر - أى أن حكم
المادة ١١ سالف الذكر لا يسرى على هذه الصور الاربعة .

واذا كانت الصورة الفوتوغرافية التى تسلم لصاحب الشأن لا تعتبر
صورة مضمّاه فى مفهوم المادة ١١ من قانون النجمة ، الا أنه نظراً الى التأشير
عليها بمطابقتها للاصل الذى يحفظ فى المصلحة ، فانها تعتبر - بهذه الصفة
صورة من عقد محفوظ فى مصلحة عمومية ، ولما كانت المادة ٢ بند ٤ من
المجلد رقم ١ الملحق بذلك القانون تقضى بأنه يخضع لرسم النجمة على
اتساع الورق كل مستخرج أو صورة من عقد أو وثيقة أو محرر من سجل
محفوظ فى دار المحفوظات العامة أو دفترخانة محافظة أو مديرية أو بلدية
أو أية مصلحة عمومية أو أى شخص معنوى ، فان الصورة الفوتوغرافية التى
تسلم لصاحب الشأن تخضع لرسم النجمة على اتساع الورق تطبيقاً لهذا
النص .

لهذا انتهى الرأى الى خضوع جميع نسخ طلبات الشهر العقارى
المنصوص عليها فى المادة ٧ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٤ لسنة
١٩٤٩ بتنظيم الشهر العقارى لرسم النجمة على اتساع الورق وعدم خضوع
صور المحرر الذى يتم شهره والتى يتم اعدادها بالتطبيق لاحكام المادتين ١٩ ،
٣١ من اللائحة المذكورة للرسم المذكور فيما عدا الصورة الفوتوغرافية التى
تسلم لصاحب الشأن فانها تخضع لرسم النجمة على اتساع الورق باعتبارها
صورة من عقد محفوظ فى مصلحة عمومية .

٥٧٠ (١٩٦١/٨/١٠)

٩٧٤ - رسم النجمة على ترخيص الاستيراد - استحقاقه على اصل للترخيص وعلى
كل صورة مضمّاه يحتفظ بها الصادر له الترخيص لتكون مستنداً له - عدم سريان الرسم على
الصورة الاخرى التى تحتفظ بها جهات الادارة .

ان المادة ١١ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة ينص على أنه « اذا كان العقد أو المحرر أو الورقة أو المطبوع أو السجل من عدة صور واحتفظ المتعاقد بصورة مضاه أو أكثر فإن كل صورة يستحق عليها رسم اللمعة الذى يستحق على الاصل ويستثنى من ذلك رسم اللمعة النسبى والتدريجى ، فانه لا يحصل الا مرة واحدة على الاصل مهما تعدد الصور ما عدا الاصول المنصوص عليها فى هذا القانون أو فى الجدول الملحق به » .

ومؤدى هذه المادة أن رسم اللمعة على صور العقود والمحركات والمطبوعات والسجلات لا تستحق الا على الصورة المضاه التى يحتفظ بها المتعاقد . ذلك أن صور المحركات المضاه تقوم فى حقيتها مقام اصلها فتمت احتفظ المتعاقد بصورة مضاه استحق عليها رسم اللمعة .

ولئن كان القانون قد نص على استحقاق رسم اللمعة على الصور المضاه التى يحتفظ بها المتعاقد فانه قصد بهذا التعبير (تعبير متعاقد) صاحب الشأن فى المحرر فتصرف هذه العبارة بالنسبة لغير العقود الى صاحب الشأن فى المحرر الذى يحتفظ بأصل المحرر وبصورة أو أكثر مضاه يحتفظ بها لتكون مستندا له عند الاقتضاء لدى أية جهة أما الصور الاخرى التى تحتفظ بها جهات الادارة تبعا لتنظيمها الداخلى ولأغراض هذا التنظيم فانه لا يستحق عليها رسم مضاه كانت هذه الصورة أو غير مضاه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن رسم اللمعة على المحركات المنصوص عليها فى المادة ١١ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بالنسبة لترخيص الاستيراد انما تستحق على أصل الترخيص وعلى كل صورة مضاه يحتفظ بها الصادر له الترخيص لتكون مستندا له عند الاقتضاء دون الصور التى تحررها الجهة التى أصدرت الترخيص تبعا لتنظيمها الداخلى .

(١٢٢٤) (١٩/١١/١٩٦٧)

٩٧٥ - مدى خضوع صور خطابات الضمان المطوقة لدى البنك دون توقيعات الطرف الآخر المكفول لرسم اللمعة - علم سريان رسم اللمعة عليها .

ثار خلاف بين مصلحة الضرائب (شعبة اللمعة) والبنك المصرى لتوظيف الاموال حول صور خطابات الضمان التى تحمل توقيعاته وتأشيراته دون توقيعات الطرف الآخر المكفول فترى مصلحة خضوعها لرسم اللمعة ويرى البنك عدم خضوعها لهذا الرسم .

ومن حيث أنه ولئن كانت المادة ١١ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ينص بأنه « اذا كان العقد أو المحرر . . من عدة صور واحتفظ المتعاقد بصورة مضاه أو أكثر فإن كل صورة يستحق عليها رسم اللمعة الذى

يستحق على الاصل ، الا أن هذا النص لا ينطبق على صور خطابات الضمان وذلك أن الصور المحفوظة لدى البنك إنما تحمل تأشيرات للمستولين فيه لتحديد المسؤولية والرقابة الداخلية ، هذا الى أن المقصود بالصور المضاء التي تخضع للرسم هي الصور التي يحتفظ بها المتعاقد للاحتجاج بها في مواجهة المتعاقد الآخر الأمر الذي لا يتوافر لصور خطابات الضمان المحفوظة بالبنك ، لأنها تحمل تأشيرات الطرف المصدر لخطاب الضمان فقط دون الطرف الآخر المكفول ، ومن ثم فلا يجوز الاحتجاج عليه بها تثبته الصورة ما دام غير موقع عليها فيجب أن تكون الصورة مضاء من كل الاطراف أو بعضهم وإن كان لا ضرر أن يتخلف امضاء المتعاقد الذي يحتفظ بالصورة لأنه يستطيع أن يوقعها متى شاء على الصورة التي في يده ، وهو من ناحية أخرى لا يستعمل هذه الصورة فيما أعدت لإثباته قبل نفسه ، أما إذا خلت الصورة من أى امضاء لأطراف المتعاقد أو اقتصر على امضاء حائزها دون غيره من المتعاقدين معه فلا تكون صورة مضاء مما يخضع للرسم ٥٥٥٥٥٠ وصورة كتاب الضمان التي تصدرها البنوك ولا تحمل سوى تأشيراته ، وليس عليها امضاء من المضمونين ولا المضمون لديهم لا تعتبر من الصور المضاء على الوجه السابق .

وفضلا عما تقدم فإن ثمة واقعتين منشئتان لرسم الممعة أولاها التحرير - ويقصد به كتابة الورقة بحيث تؤدي الغرض المقصود بالنسبة الى طبيعة الحرر - وهو في هذا المجال التحرير الكامل بما في ذلك امضاء الحرر فإذا كان عقدا فلا يكفي لاستحقاق رسم الممعة عليه كتابة صلب العقد - وإنما يجب أن يوقع عليه كل من طرفيه أو على الأقل أن يكون لدى كل طرف نسخة موقعة من الطرف الآخر ويستفاد اعتبار التحرير واقعة منشئة لاستحقاق الرسم من نصوص قانون الممعة . ثانياً الواقعتين الاستعمال - وقد أطلق قانون الممعة طرق الاستعمال دون تحديد ، الا في حالات خاصة - ومفهوم استعمال الحرر أو الورقة هو استخدام الحقوق التي يحتويها في الاعمال القانونية التي من طبيعتها ايجاد آثار قانونية معينة دون الاستعمال المادى للورقة كحفظها . وعلى ذلك فإنه لاستحقاق رسم الممعة على محرر ما يشترط توافر الواقعتين المشار اليهما وهو ما لا يتحقق بالنسبة الى صور خطابات الضمان وتجديدها المحفوظة بالبنك ، اذ هي ليست مبهورة بامضاء الطرف الآخر في خطابات الضمان فلا تتوافر لها مقومات الواقعة الاولى المنشئة لاستحقاق الرسم ، كما أنه لما كانت هذه الصور ليست معدة للاستعمال بذاتها باستخدام الحقوق التي تحويها في الاعمال القانونية التي من طبيعتها ايجاد آثار قانونية معينة وإنما تحفظ بالبنك فإن الواقعة الثانية المنشئة لاستحقاق الرسم تنتفى أيضا .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم استحقاق رسم الممعة على صور خطابات الضمان المحفوظة بالبنوك وغير الموقعة من المكفول .

١٠ - تعمل من يتعامل مع الحكومة بالرسم

٩٧٦ - المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بشأن رسم التهمة - نصها على
تعمل من يتعامل مع الحكومة رسم التهمة - معاملة عرق مياه القاهرة كالحكومة في صدد رسم
التهمة طبقا لنصوص القانون رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء هذا المرفق - «نقال عبه للرسم
الى من يتعامل معه - سريان هذا الحكم على ما يؤديه البنك المركزى المصرى عن توريد ثلثاه له .

ينص الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة
١٩٥١ بفرض رسم دقة على أن : -

١ - يحصل رسم دقة على كل مبلغ تصرفه الحكومة والهيئات العامة
مباشرة أو بطريق الانابة .

٢ - وفيما يتعلق بالمشتريات والاعمال والتعهدات والتوريدات
والايجارات يحصل علاوة على الرسم المبين في المادة السابقة رسم اضافى
بمقدار مثل الرسم العادى .

٣ - يعفى من الرسوم المبينة في المادتين السابقتين المبالغ التى تصرفها
الحكومة والهيئات العامة فى الاحوال الآتية : -

(أ) اذا كان الصرف ردا لمبالغ صرفت .

(ب) (.....)

(ج) ما يصرف ثمنا لمشتريات محددة اسعارها فى تسعيرة جبرية .

(د) الصرف على أساس أسعار احتكارات دولية . »

ويبين من هذه النصوص أن القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ فرض رسم
دقة على كل مبلغ تصرفه الحكومة والهيئات العامة وأضاف الى هذا الرسم
رسما آخر اضافيا على أنواع حددها من العقود كالشراء والتوريد والايجار
وأعفى من الرسمين المبالغ المصروفة تنفيذا لعقود معينة ذات محل محدد
قيمتها فى تسعيرة جبرية أو فى احتكار دولى .

وبذلك يكون القانون المشار اليه قد فرض رسم الدقة التدريجى على
صرف المبالغ العامة باعتباره مرحلة فى تنفيذ ما تلتزمه الحكومة والهيئات العامة
بمقتضى ما تبرمه من اتفاقات وما فى حكمها ولذلك فرض الرسم سواء كان
الصرف من الخزانة العامة مباشرة أم بطريق الانابة فلا يستحق الرسم على
مبلغ تؤديه الحكومة نيابة عن الغير الذى لا يكون هيئة عامة بينما يستحق
الرسم على ما يصرفه هذا الغير نيابة عن الحكومة أو الهيئات العامة مما يؤكد
اعتبار الطرف الحقيقى فى التعامل الذى يتم الصرف تنفيذا له .

وقد نصت المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر

على أنه « في كل تعامل بين الحكومة والغير يتحمل هؤلاء دائما رسم الدمغة » .
وقد ورد هذا النص مطلقا ومن ثم يتعين اعماله على اطلاقه ونقل عبء الرسم
الذى يستحق بين طرفين متعاملين احدهما الحكومة الى الطرف الآخر أيا كان
نوع هذا التعامل فيشمل الايجار والتوريد وغيرها مما نصت عليه المادة ٢
من الفصل الخامس من الجلول رقم ٢ الملحق بقانون رسم الدمغة المشار اليه
وأيا كان شخص المتعامل مع الحكومة أى سواء أكان شخصا خاصة أم مؤسسة
عامة .

كما تنص المادة ٦ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٧ بتصفية شركة
مياه القاهرة معدلة بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٠ على أن تعامل المؤسسة
القائمة على ادارة مرفق المياه بمدينة القاهرة معاملة الحكومة بالنسبة الى رسم
الدمغة المقرر بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ لذلك يلتزم البنك المركزى
بأداء رسوم الدمغة التدريجية من قيمة توريد المياه اليه من الادارة المذكورة .

(١٩٦٣/٧/٤) ٧١٣

٩٧٧ - نصوص مواد الاولى والثانية والثانية عشرة من القانون رقم ٢٢٤ لسنة
١٩٥١ بتقرير رسم الدمغة - مؤداه : خضوع كل مبلغ يخرج من خزينة الحكومة أو الهيئة
العامة للرسم النسبي والتدريجي - المشتريات والتعهدات والتوريدات والايجارات تخضع
لرسم اضافى فضلا عن رسم الدمغة النسبي والتدريجي - عبء هذا الرسم يقع على الطرف
الذى يتلقى هذه المبالغ والعرضيات .. اذا كان أحد طرفى التعامل جهة حكومية فان الطرف
الآخر هو الذى يتحمل هذا العبء ما لم يكن هذا الطرف الآخر جهة حكومية ايضا .

ان المادة الاولى من الفصل الخامس من الجلول رقم ٢ الملحق بقانون رقم
٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة تنص على أن : -

« ١ - يحصل رسم دمغة على كل مبلغ تصرفه الحكومة والهيئات العامة
مباشرة أو بطريق الانابة على النحو الآتى : »

كما تنص المادة الثانية على أن « فيما يتعلق بالمشتريات والاعمال
والتعهدات والتوريدات والايجارات يحصل علاوة على الرسم المبين فى المادة
السابقة رسم اضافى بمقدار مئلى الرسم العادى » .

وتنص المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر على
أن « كل تعامل بين الحكومة والغير يتحمل هؤلاء دائما رسم الدمغة » .

ومن حيث أن مؤدى هذه النصوص أن كل مبلغ يخرج من خزينة
الحكومة أو الهيئات العامة يخضع لرسم الدمغة النسبي والتدريجي والامر
كذلك بالنسبة للمشتريات والتعهدات والتوريدات والايجارات التى تخضع
لرسم اضافى فضلا عن رسم الدمغة النسبي والتدريجي وهنا يتحمل عبء

هذا الرسم الطرف الذى يتلقى هذه المبالغ والصرفيات غير أنه اذا كان أحد طرفى التعامل جهة حكومية فان الطرف الآخر هو الذى يتحمل هذا العبء ما لم يكن هذا الطرف الآخر جهة حكومية أيضا .

(٢٢٧ (١٦٧/٢/١٤)

٩٧٨ - التفرقة بين الهيئات العامة والمؤسسات العامة - تعريف الهيئة العامة : شأنها شأن أى مصلحة حكومية - لا تتحمل رسم الممعة المستحق على المبالغ التى ترد اليها من الجهات الحكومية والهيئات العامة ثمنا لما تشتريه من طوابع بريدية عملا بالسادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ .

ان المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة اوضحت التفرقة بين الهيئات العامة والمؤسسات العامة فأوردت أن الهيئة العامة اما أن تكون مصلحة عامة حكومية ، رأت الدولة ادارتها عن طريق هيئة عامة للخروج بالمرفق من الروتين الحكومى ، ولما أن تنشئها الدولة بداءة لادارة مرفق من مرافق الخدمات العامة . وعلى أى الموضوعين فان الهيئة العامة هى شخص ادارى عام يدير مرفقا يقوم على مصلحة أو خدمة عامة لها الشخصية الاعتبارية ولها ميزانية خاصة تعد على نمط ميزانية الدولة وتلحق بميزانية الجهة الادارية التابع لها - وبهذه التناوب يكون شأن الهيئة شأن أى مصلحة حكومية أخرى .

وترتيبا على ذلك فان هيئة البريد لا تتحمل رسم الممعة المستحقة على المبالغ التى ترد اليها من الجهات الحكومية والهيئات العامة ثمنا لما تشتريه من طوابع بريدية وذلك عملا بمقتضى المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ .

ومن حيث انه وان كان الاصل أن المبالغ التى تصرفها المؤسسات العامة للغير تخضع لرسم الممعة النسبى والتدريجى المشار اليه فى الفصل الخامس من الجدول رقم (٢) الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم ممعة تأسيسا على أنه ينبغى فى تفسير عبارة الهيئات العامة الواردة فى هذا الخصوص بالمعنى الذى كان معروفا حين صدر قانون الممعة فى سنة ١٩٥١ وقبل صدور القانونين رقمى ٦٠ ، ٦١ لسنة ١٩٦٣ بالتفرقة بين الهيئات العامة للمؤسسات العامة فتفسر عبارة الهيئات العامة المشار اليها فى قانون الممعة تفسيراً واسعاً يشمل أشخاص القانون العام التى تقوم بنشاط لسد الحاجات الجماعية ومن بينها الهيئات الاقليمية والبلدية المثلة للاقاليم والمقن والمؤسسات العامة وعلى هذا التفسير استقرت فتاوى الجمعية العمومية للمقسم الاستشارى بالنسبة لموضوع المبالغ التى تصرفها المؤسسات العامة للافراد لرسم الممعة .

ومن حيث أنه بالنسبة للحالة المعروضة فانه وإن كان المبلغ الذى صرفته المؤسسة المصرية التعاونية للاسكان المنشأة بالقرار الجمهورى رقم ٤٤١٥ لسنة ١٩٦٥ لهيئة البريد ثمنا للطوابع المشتراه منها يخضع بحسب الاصل لرسم النسخة الا أنه نظرا لأن الجهة التى صرف لها ثمن هذه الطوابع هى هيئة البريد ولا تتحمل برسم النسخة عملا بنص المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ على ما سلف البيان - فلذلك لا يمكن أن يتحمله الطرف الآخر فى التعامل مع هيئة البريد وهى المؤسسة المصرية التعاونية للاسكان اذ أن المبالغ المنصرفة منها ما خضعت لرسم النسخة الا بالتفسير الواسع لعبارة الهيئات العامة الواردة فى قانون النسخة ولا يمكن اعتبارها كذلك فى مجال فرض الرسم واعتبارها من الغير فى مجال التحلل بأدائه .

لننا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن قيمة الشيكات التى تؤدىها المؤسسات العامة لهيئة البريد ثمنا لطوابع البريد لا يستحق عليها رسم جمعة نسبي أو تدريجي أو اضافى .

(٢٢٧) (١٩٦٧/٣/١٤)

١٢ - الاعفاء من الرسم

٩٧٩ - خصوص الهيئة العامة لشئون النقل البحرى الملقاة لرسم النسخة .

ان الاصل فى خصوص الخوض لقوانين الضرائب والرسوم هو المساواة بين الافراد والهيئات العامة اذا كانت تمارس نشاطا تجاريا أو صناعيا أو اقتصاديا من جنس ما يمارسه الافراد ، وتتوافر فيه الشروط التى نصت عليها هذه القوانين ما لم يوجد نص قانونى صريح يقضى بالاعفاء ، أو اذا كانت حصيلة الضريبة تؤول الى جهة ليس لها استقلال مالى عن الميزانية العامة لأن ذلك لا يعنى أكثر من اضافة حصيلة الضريبة فى باب الإيرادات واستنزائها من باب المصروفات فى ميزانية واحدة .

ولما كانت الهيئة العامة لشئون النقل البحرى تختص - طبقا للمادة الرابعة من قانون انشائها رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ - بأعمال النقل البحرى التى تتعلق بالوزارات والمصالح الحكومية والهيئات الخاصة والافراد . وهذا نشاط تجارى يشبه نشاط الافراد كما كان للهيئة ذمة مالية خاصة وميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة - ومن ثم فان الاصل أن تخضع الهيئة فى نشاطها لمختلف الضرائب والرسوم الا اذا تقرر اغفاؤها بمقتضى نص قانونى خاص .

ولم تكن الهيئة - عند قيامها - من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى ومن ثم فانها لم تتمتع بما كان يميز به المشرع هذه المؤسسات من توجه الاعفاء الضريبى .

وبالنسبة الى رسوم المصفاة فان هذا الرسم ضريبة عينية تستحق عن جميع الوقائع المنشئة لها المنصوص عليها في قانون فرضها رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ولا اعفاء من هذه الضريبة بغير نص ، وفضلا عن أن ذلك هو الاصل في استحقاق الضرائب والاعفاء منها الا أنه أظهر في ضريبة المصفاة التي لم يعف قانون فرضها منها حتى نشاط الحكومة بل فرض الضريبة عليه وانما حمل به المتعامل مع الحكومة وفي ذلك تقول المادة ١٢ من القانون المذكور « في كل تعامل بين الحكومة والغير يخضع هؤلاء دائما لرسم المصفاة وفي تطبيق هذه المادة يقصد بالحكومة ، الحكومة المركزية ومصالحها والمجالس البلدية ومجالس المديرية » . ويبدو من ذلك أن قانون فرض رسم المصفاة لم يعف منه أى تعامل خاضع له حتى ما تباشره الحكومة ومع اعطاء لفظ (الحكومة) معنى محددا لا تدخل فيه المؤسسات والهيئات العامة ، ومن ثم فان الرسم يستحق على نشاطها الخاضع له وتتحمل به في قيمتها المالية دون انتقال لعبته الى غيرها .

وفي ضوء ذلك تخضع الهيئة العامة للنقل البحري لرسم المصفاة مع ملاحظة أنها لا تفيد مما كان يقرره القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ من اعفاء هذا الرسم للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى لأن الهيئة لم تكن من قبيل هذه المؤسسات كما سبق .

(١١١٣ / ١٠ / ١٩٦٣)

♦ ٩٨ - الهيئة العامة لشئون النقل البحري - خضوعها لرسم المصفاة وعدم استقلالها

من الاعفاءات المقررة بالقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ .

ان الهيئة العامة لشئون النقل البحري كانت مؤسسة عامة تمارس نشاطا تجاريا . ولم يتضمن قانون انشائها نصا باعتبار اموالها اموالا عامة كما كانت تتمتع باستقلال مالى عن الجهة الادارية التي تشرف عليها وذمة مالية مستقلة عن الدولة - حيث كان فائض ايراداتها يرحل الى ميزانية السنة التالية دون أن يزول الى الخزانة العامة للدولة ، لذلك فان نشاطها يخضع للضريبة على الارباح التجارية والصناعية على مقتضى قانون فرضها ما دام قانون انشاء الهيئة قد جاء خلوا من النص على إعفائها وطالما لا تفيد بما كان يقرره القانون رقم ٢٦٥ سنة ١٩٦٠ من توجه الاعفاء الضريبي للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى حيث لا تعتبر الهيئة كذلك في مفهوم هذا القانون .

وبالنسبة الى رسوم المصفاة - فان هذا الرسم ضريبة عينية تستحق عن جميع الوقائع المنشئة لها المنصوص عليها في قانون فرضها رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ولا اعفاء من هذه الضريبة بغير نص وفضلا عن أن ذلك هو الاصل في استحقاق الضريبة والاعفاء منها - الا أنه أظهر في رسم المصفاة الذى لم

يعف قانون فرضه منه حتى نشاط الحكومة بل فرض الرسم عليه وأنا حمل به التعامل مع الحكومة طبقاً للمادة ١٢ من القانون المذكور - التي قضت بأنه في « كل تعامل بين الحكومة والغير يخضع هؤلاء دائماً لرسم النفقة وفي تطبيق هذه المادة يقصد بالحكومة الحكومة المركزية ومصالحها والمجالس البلدية ومجالس المديرية » ويبدو من ذلك أن قانون فرض رسم النفقة لم يعف منه أي تعامل خاضع له حتى ما تباشره الحكومة مع اعطاء لفظ (الحكومة) معنى محدداً لا تدخل فيه المؤسسات والهيئات العامة ومن ثم فإن الرسم يستحق على نشاطها الخاضع له وتتحمل به في ذمتها المالية دون انتقال عبئه إلى غيرها ، وعلى ذلك تخضع الهيئة العامة للنقل البحري لرسم النفقة مع مراعاة أنها لا تفيد مما كان يقرره القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ من إعفاء المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي من هذا الرسم لأن الهيئة المذكورة لم تكن من قبيل تلك المؤسسات كما سبق .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى تأييد فتاها السابقة الصادرة بجلستها المعقودة في ٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ .

(١٧٤٧ (١٩٦٥/٧/٢٥)

٩٨١ - القروض الممنوحة من البنك المركزي وفوائدها - رسم النفقة التيسيرية
المنصوص عليه في الفصل الخامس من الجداول رقم (٢) الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١
بقرار رسم النفقة - عدم سريانه على هذه القروض وفوائدها عند ردها إلى البنك المذكور .

تنص المادة الرابعة من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٢ في شأن بعض الإعفاءات الضريبية على أن « تعفى القروض والاعتمادات التي تعطيها البنوك وشركات التأمين التي انتقلت ملكيتها إلى الدولة بمقتضى القانون من رسوم النفقة التيسيرية المنصوص عليها في المادتين ١ ، ٢ من الفصل الخامس من الجداول رقم (٢) الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ » .

وحيث أن القروض والاعتمادات المشار إليها يصدق على كل منها وصف القرض أو الاعتماد سواء عند منحه من الجهة المقرضة أو عند رده من الجهة المقرضة ومن ثم فإن حكم الإعفاء الوارد بالنص المذكور يلحق بالقرض أو الاعتماد في حالتي منحه ورده . ويؤكد ذلك أنه لو كان المقصود من الإعفاء هو تقريره عند منح القرض أو الاعتماد فقط أو عند رده فقط لورد النص به على المقرض وحده لأنه من يتحمل بالرسم عند منح القرض أو على المقرض وحده لأنه من يتحمل بالرسم عند الرد لما وقد ورد نص الإعفاء على القرض نفسه فإنه يصيبه في حركتي منحه ورده كما سبق .

هذا إلى أنه إذا كانت للذكر الإيضاحية للقانون المذكور قد سافت

في معرض تبرير نص الإعفاء أنه قرر « رغبة في التخفيف على المقرض » فإن ذلك لا يعنى أن المشرع لم يهدف أيضا الى عدم انقال كاهل المقرضين بحسب الرسم عند رد القرض بدليل أن عبارة النص وردت من العموم بما يتسع لهذا المعنى على النحو المشار اليه فضلا عن أنه لا يجوز - في التفسير - قصر دلالة عموم لفظ النص وتخصيصها بمقتضى إشارة في المذكرة الايضاحية لا يقوم على إرادة التخصيص بها دليل من سياق النص أو مدلوله - والعبرة دائما بعموم اللفظ لا بخصوص السبب .

ومن المعلوم أن بعض البنوك وشركات التأمينات التي انتقلت ملكيتها الى الدولة لم تحول الى هيئات عامة تخضع مبالغ القروض التي تصرفها لرسم المصلحة التلويجي على الصرفيات . فإذا قيل أن المقصود بالإعفاء هو تقريره عند منح القرض فقط فإن أهميته تنحصر تماما في حالة تلك البنوك والشركات لأن مبالغ القروض التي تصرفها لا تخضع للرسم طبقا لقانون فرضه الذي يقرره على ما تصرفه الحكومة والهيئات العامة فقط . ولا يسترد نص الإعفاء أهميته في هذه الحالة الا بصرف معناه بحيث يشمل حركتي منح القرض ورده .

ومن حيث أنه مع التسليم بإعفاء القروض المشار اليها من الرسم المذكور عند أدائها وعند الوفاء بها فإن فوائدها تتمتع أيضا بهذا الإعفاء لأنها تلحق بالأصل الموفى به ويلحقها وصفه وتأخذ حكمه فإذا كان أصل القرض يعفى من الرسم فإن نتاجه الموصول به يعفى منه بدوره خاصة وأن حكمه الإعفاء وغايته تصديق على الفوائد بالتقدير الذي تصدق به على أصل مبلغ القرض .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن القرض وفوائده الممنوحة من البنك المركزى لا تخضع عند ردها اليه من مؤسسة عامة مقترضة لرسم المصلحة التلويجي على الصرفيات وذلك طبقا لنص المادة الرابعة من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٢ في شأن بعض الاعفاءات الضريبية .

(٢٤٤) (١٩٦٣/٣/٢)

٩٨٢ - رسم المصلحة - إعفاء منه - الجمعيات والؤسسات الخاصة - ضرورة أن تكون مشهورة وفقا لاحكام القانون - التفرقة بين الجمعيات القائمة عند صدور القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ والجمعيات التي تنشأ بعده في ١٩٦٤/٢/١٢ - توقف إجراءات النشر على صدور اللائحة التنفيذية للقانون - صدور حكم اللائحة بالقرار الجمهوري رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٦٦ - العمل بها من ١٩٦٦/٣/١٠ - إقره - مد ميعاد الستة أشهر فلا يبدأ الا من تاريخ العمل باللائحة المذكورة - عدم جواز اعتبار الجمعية السابقة على القانون متعلة بحكمه الا بعد انقضاء ستة أشهر من تاريخ العمل باللائحة المذكورة دون أن يطلب إعادة نشرها خلال هذا الميعاد .

إن القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ نص في المسادة الثانية من قانون اصداؤه على أن تسرى أحكامه على الجمعيات والمؤسسات الخاصة القائمة وقت العمل به ، ويجب عليها تعديل نظمها وطلب شهرها بالتطبيق لاحكامه خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به والا اعتبرت منحلة بحكم القانون ، كما نص في المادة المذكورة على أنه اذا رفضت الجهة الادارية إعادة نظام الجمعية أو المؤسسة اعتبرت منحلة بحكم القانون ، كما نص في ذات المادة على أن تحصل رسوم على الشهر بالنسبة للجمعيات والمؤسسات الخاصة القائمة وقت العمل بهذا القانون ، ونص في المادة ٩ من قانون الاصدار على العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، وقد نشر في العدد ٣٧ من الجريدة الرسمية الصادرة في ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٤ ، ونص في المادة العاشرة في الباب الاول من القانون على أن يكون شهر نظام الجمعية بمجرد قيده في السجل الخاص المعد لذلك وتبين اللائحة التنفيذية الشروط والايضاح الخاصة بهذا السجل وإجراءات القيد فيه وشروطه .

ونصت المادة ٢١ من القانون سالف الذكر على أن تتمتع الجمعيات المشهورة بالمرأيا التي عدتها المادة المذكورة ومن بينها ما ورد في الفقرة (ب) من هذه المادة والتي تنص على أن « تعفى من رسوم المصفة المفروضة حاليا والتي تفرض مستقبلا على جميع العقود والمحركات والاوراق والمطبوعات والسجلات وغيرها » .

ومن حيث أن اللائحة التنفيذية لهذا القانون والتي أشارت اليها المادة العاشرة منه انما صدرت بالقرار الجمهوري رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٦٦ وعمل بها من تاريخ نشر هذا القرار الجمهوري في الجريدة الرسمية الصادرة في ١٠ من مارس سنة ١٩٦٦ .

ومن حيث أن مؤدى ما تقدم أن اجراءات الشهر التي تنظم احكامها اللائحة الداخلية متوقعة على صدور هذه اللائحة ونفاذها مما يستوجب بحكم الزوم مد الميعاد المنصوص عليه في المادة الثانية من قانون الاصدار الى ما بعد العمل بهذه اللائحة فلا يبدأ سريان الميعاد الا من تاريخ نفاذ اللائحة في ١٠ من مارس سنة ١٩٦٦ ولا يمكن اعتبار الجمعية السابقة على هذا القانون منحلة بحكم القانون الا بعد انقضاء ستة شهور من تاريخ العمل باللائحة المذكورة دون أن يطلب إعادة شهرها خلاله .

ومن حيث أن الجمعيات القائمة وقت العمل بهذا القانون والتي كانت مشهورة وفقا لاحكام القانون السابق رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ تظل قائمة وتعتبر مشهورة حتى ينتضى الميعاد المنصوص عليه في القانون لاعتبارها منحلة بحكم القانون أى بضى ستة شهور من ١٠ مارس سنة ١٩٦٦ دون أن يتم شهرها أو رفضت الجهة الادارية إعادة شهرها ، وعلى هذا الوضع فإن هذه الجمعيات تتمتع بالمرأيا المنصوص عليها في المادة ٢١ من القانون سالف الذكر - ومن

بينها الاعفاء من رسوم المصفاة المنصوص عليها فى الفقرة (ب) منها وذلك الى أن يعاد شهرها أو يستمر الاعفاء أو تعتبر منحلة بحكم القانون فلا تكون ثمة جمعية يمكن أن تتمتع بهذه المزايا .

أما الجمعيات التى تنشأ بعد العمل بهذا القانون لا تتمتع بالمزايا المقررة فى المادة ٢١ منه ومن بينها الاعفاء من رسوم المصفاة الا بعد أن يتم شهرها وفقاً لاحكامه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الجمعيات والمؤسسات الخاصة الخاضعة لاحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ - والقائمة وقت العمل به والمشهرة وفقاً لاحكام القانون السابق رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ - تتمتع بالمزايا المقررة بالمادة ٢١ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ - ومن بينها الاعفاء من رسوم المصفاة المفروضة حالياً أو التى تفرض مستقبلاً على جميع العقود والمحركات والاوراق والمطبوعات وغيرها وذلك من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر فى ١٢/٢/١٩٦٤ تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ما لم تعتبر منحلة بحكم القانون بأن رفضت الجهة الادارية إعادة شهرها أو مضت المدة التى عينها القانون لاعادة شهر الجمعيات القائمة وقت صدوره دون أن تطلب هذه الجمعيات إعادة شهرها .

ونظراً لأن اللائحة التنفيذية لهذا القانون صدرت بالقرار رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٦٦ - وعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية فى ١٠ من مارس سنة ١٩٦٦ . وقد نصت المادة العاشرة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ على أن اجراءات الشهر تتم وفقاً لما تقرره اللائحة التنفيذية وعلى ذلك فإن المدة التى ينبغى إعادة الشهر خلالها والا اعتبرت الجمعية منحلة بعد انقضائها لا تبدأ الا من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية المذكورة فى ١٠ مارس سنة ١٩٦٦ .

وكذلك تعفى الجمعيات والمؤسسات القائمة وقت صدوره من رسوم إعادة الشهر .

أما الجمعيات التى تنشأ بعد العمل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ فانها لا تتمتع بالمزايا المقررة فى المادة ٢١ من القانون المذكور - ومن بينها الاعفاء من رسوم المصفاة الا بعد أن يتم شهرها وفقاً لاحكامه .

(٤٩١) (١٩٦٧/٤/٢٦)

(ه) رسوم قضائية

٩٨٣ - رسوم الصلوات المنصوص عليها فى المادة ٢ من القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٥ - الحق فى استردادها - عدم تلافه الا باقتضاء ١٥ سنة من تاريخ نفاذ هذا القانون .

فى ١٢ يناير سنة ١٩٥٥ صدر القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ ونص فى المادة الاولى منه على ما يأتى « مع علم الاخلال بالاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة والقرارات النهائية من اللجان القضائية والاحكام النهائية الصادرة من المحاكم الادارية تعتبر ملغاه من وقت صدورها قرارات مجلس الوزراء المشار اليها فيما يتعلق بالحكم الذى يقضى بأنه لا يجوز أن تقل جملة ما يصرف من ماهية أو أجر أو معاش مع اعانة غلاء المعيشة الى موظف أو مستخدم أو عامل أو صاحب معاش عن جملة ما يتقاضاه منهما ممن يقل عنه ماهية أو اجرا أو معاشا » . كما نصت المادة الثانية منه على أن « تسرى احكام هذا القانون على الدعاوى المنظورة أمام المحكمة الادارية العليا ومحكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة » .

وفى ٢٣ من مارس سنة ١٩٥٥ صدر القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٥ ونص فى المادة الاولى على أن « تعتبر منتهية بقوة القانون الدعاوى المشار اليها فى المادة الثانية من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ بالغاء حكم فى قرارات مجلس الوزراء الصادرة باعانة غلاء المعيشة » كما نصت المادة الثانية منه على أنه « ترد الرسوم المحصلة على الدعاوى المشار اليها فى المادة السابقة » .

وقد جاء بالذكرة الايضاحية لهذا القانون تعليقا على مادتيه الاولى والثانية المشار اليهما « أن المادة الثانية من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ خضت بسريان هذا الحكم (حكم التكملة فى اعانة غلاء المعيشة) على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم الادارية ومحكمة القضاء الادارى بمجالس الدولة مقتضى ذلك أن تصدر المحكمة حكمها باعتبار الخصومة منتهية ولما كان من المصلحة العامة اعفاء القضاء من اصدار هذه الاحكام فقد رؤى نظرا لكثرة القضايا أن يكون الاثر المترتب على القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ بالنسبة لهذه الدعاوى واقعا بقوة القانون دون حاجة الى صدور حكم بذلك » .

ويستفاد من مجموع هذه النصوص فى ضوء المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٥ المتقدم ذكرها أن المشرع لم يقف عند حد الغاء ما تضمنته قرارات مجلس الوزراء من احكام خاصة بتكملة اعانة غلاء المعيشة فى يوم صدورها بل حرص على النص على سريان هذا الغاء على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم الادارية ومحكمة القضاء الادارى وكان مقتضى ذلك أن تحكم المحاكم المنظورة امامها الدعاوى المتعلقة بحكم التكملة المشار اليها بانتهاج الخصومة فى هذه الدعاوى والزام الحكومة بالمصروفات ولما كانت هذه الدعاوى من الكثرة بكان فقد رأى المشرع اعفاء المحاكم من نظر هذه الدعاوى والحكم فيها بانتهاج الخصومة ورتب ذلك الاثر بقوة القانون ، وبذلك هدف المشرع الى أن يرتب على انتهاء الخصومة على هذا الوجه ما كان يترتب على إنهاؤها بحكم من القضاء ، ومن ثم فإن الحق فى المطالبة برد رسوم هذه الدعاوى يتقدم بذات المدة التى تتقدم بها الرسوم التى يصدر بردها حكم قضائى نهائى .

ولما كانت المادة ٣٨٥ من القانون المدني تنص على أنه « إذا انقطع التقادم يبدأ تقادم جديد يسرى من وقت انتهاء الأثر المترتب على سبب الانقطاع وتكون مدته هي مدة التقادم الأول على أنه إذا حكم بالدين وحاز الحكم قوة الأمر المقضي أو إذا كان الدين مما يتقادم بسنة واحدة وانقطع تقادمه بإقرار الدين كانت مدة التقادم خمسة عشرة سنة إلا أن يكون الدين المحكوم به متضمناً لالتزامات دوريه متجددة لا تستحق الإداء إلا بعد صدور الحكم » .

وظاهر من الفقرة الثانية من هذا النص أن التقادم متى انقطع بإجراء قضائي وانتهى بحكم حاز قوة الأمر المقضي تكون مدة التقادم الجديد خمسة عشر عاماً تبدأ من تاريخ صدور الحكم متى انقطع بإجراء قضائي وانتهى بحكم حاز قوة الأمر المقضي - ويسرى هذا الحكم حتى ولو كان الالتزام دورياً متجدداً وصدور به حكم نهائي فتكون مدة التقادم خمسة عشرة عاماً على أن الحكم قد يتضمن التزامات لم تزل عنها صفتا الدورية والتجدد كما إذا قضى للمؤجر بالأجرة المستحقة وما يستجد منها منذ صدور الحكم إلى يوم التنفيذ وفي هذه الحالة تزول عن الأجرة المستحقة المحكوم بها صفتا الدورية والتجدد فلا يتقادم الالتزام بها إلا بانقضاء خمسة عشر سنة تبدأ من تاريخ صدور الحكم أما الالتزام بما يستجد منها إلى يوم التنفيذ فيظل محتفظاً بصفتي الدورية والتجدد رغم صدور الحكم ذلك لأنه غير مستحق يوم صدور الحكم بل يستحق على أقساط دورية متجددة فيتقادم كل قسط منها بانقضاء خمس سنوات منذ تاريخ استحقاقه .

ولما كان الأصل في تقادم الالتزامات أنها تسقط بانقضاء خمس عشرة سنة ما لم ينص القانون على مدة أقصر (م ٣٧٤ من القانون المدني) ومن ثم يكون التقادم القصير استثناء من هذا الأصل العام - والاستثناء لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه .

وفضلاً عن ذلك فإن الاحتجاج بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٧٧ من القانون المدني التي تنص على أن « يتقادم بثلاث سنوات الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم التي دفعت بغير حق ويبدأ سريان التقادم من يوم دفعها » لتطبيقه على الرسوم موضوع الخلاف - هذا الاحتجاج مردود بأن مناه تطبيق هذا النص أن تكون الرسوم قد دفعت بغير حق، ولما كانت رسوم الدعاوى المشار إليها قد دفعت أصلاً بحق وفقاً لأحكام قوانين الرسوم القضائية وذلك للسير في الدعوى ونظرها بواسطة مرفق القضاء فإن أحكام هذا النص لا تسرى عليها ، ويؤيد هذا النظر أن الأساس القانوني لرد الرسوم المشار إليها هو القانون ذاته وفقاً لنص المادة الثانية من القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٥ المتقدم ذكره - ولما كانت المادة ١٩٨ من القانون المدني تنص على أن « الالتزامات التي تنشأ مباشرة من القانون وحده تسرى عليها النصوص القانونية التي أنشأتها » . ولما كانت الالتزامات التي تنشأ من القانون تتقادم بخمس عشرة سنة وفقاً للأصل العام في التقادم ما لم يرد نص خاص بشأن تقادم هذا الالتزام بمدة أقل - ولم يرد ذلك النص - لذلك فإن الالتزام برد

رسوم الدعاوى المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٥ لا يتقدم إلا بانقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ نفاذ القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٥ في ٣٦ من مارس سنة ١٩٥٥ .

(٨٢٥) ١٩٦٠/١٠/١٢

٩٨٤ - مدى خضوع دور الوكالات السياسية والبعثات الدبلوماسية لرسوم تنفيذ الاشهادات والاحكام المقررة في نصوص القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ - انهاء هذه الدور من الضرائب العقارية والمحلية بأنواعها المختلفة عما ما كان منها مقابلا لحصة معينة بدلتها كالماء والكهرباء وما يماثلها وذلك بشرط المعاملة بالمثل .

تنص المادة ٤٣ من الفرع الثاني من الفصل الحادي عشر من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الصادر من يولية سنة ١٩٤٤ على ما يأتي :

« يحصل ثلث الرسوم النسبية أو الثابتة عند طلب تنفيذ الاشهادات والاحكام التي تصدر من المحاكم أو من الحكيمين أو من الجهات الادارية التي يجيز القانون تنفيذ احكامها بشرط أن يكون جميع ما ذكر مشمولاً بالصفة التنفيذية ويخضع هذا الرسم الى ثلثه في الاحوال الآتية ... »

ويؤخذ من هذا النص أن المشرع فرض كقاعدة عامة رسم تنفيذ على الاشهادات والاحكام التي يراد تنفيذها وتكون مشمولة بالصفة التنفيذية .

وهذه القاعدة هي من قواعد التشريع الداخلي التي يتعين اعمالها ما لم تتعارض مع قاعدة من قواعد القانون الدولي العام ، شأنها في ذلك شأن قواعد التشريع الداخلي كلفة .

ولما كان العرف المستقر في القانون الدولي يخول الممثلين الدبلوماسيين ودور الوكالات السياسية امتيازات مختلفة تمكينا للبعثات السياسية وحماية لاستقلالها ومراعاة لمقتضيات المجاملة الواجبة في المعاملة بين الدول ، وعلى أساس اعتبار دور البعثات امتداداً لارض الدولة فلا يجوز الاعتداء عليها أو اقتحامها أو التنفيذ عليها جبراً ومن هذه الامتيازات ما يتعلق بالضرائب ، فتعفى دور البعثات من الضرائب العقارية والمحلية بأنواعها المختلفة عما ما كان منها مقابلاً لحصة معينة بدلتها كالماء والكهرباء وما يماثلها وذلك بشرط المعاملة بالمثل .

وهذا العرف الدولي المستقر واجب النفاذ في اقليم الدولة سواء في ذلك صدر بتنفيذه تشريع داخلي أم لم يصدر وذلك بشرط المعاملة بالمثل ، وعلى مقتضى ذلك يتعين اعفاء تشيكوسلوفاكيا من اداء رسم تنفيذ عقد شراء قطعة الارض المشار اليها التي اشترتها لاقامة دار لسفارتها عليها بالقاهرة ، ولو أن

المشرع لم ينص على هذا الاعفاء أسوة برسوم التسجيل والحفظ وذلك بشرط المعاملة بالمثل .

٥٨٢ (١٩٦١/٨/١٩)

٩٨٥ - الرسوم القضائية والقرائن على الدعاوى المرفوعة من وزارة الاوقاف امام مجلس الدولة منذ سنة ١٩٤٨ حتى اول يوليو سنة ١٩٥٩ - يلتزم هذه الوزارة باذائها عن هذه الفترة .

ان المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ فى شأن الرسوم القضائية والتي تسرى احكامها على الدعاوى المرفوعة امام القضاء الادارى بمقتضى الرسوم الصادر فى ١٤ من اغسطس سنة ١٩٤٦ والقرار الجمهورى رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه « لا تستحق الرسوم على الدعاوى التى ترفعها الحكومة فاذا حكم فى الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم الواجبة » .

ومفاد هذا النص أن الدعاوى التى ترفع من الحكومة لا تستحق عنها رسوم قضائية وحكمة ذلك أن الحزاة التى تؤول اليها حصيلة الرسوم القضائية هى ذات الحزاة التى تصرف منها هذه الرسوم ومن ثم فلا جدوى من تحصيل الرسوم من الحكومة فى هذه الحالة مادامت ستؤول الى خزائنها العامة، وعلى هدى هذه الحكمة يكون مدلول لفظ الحكومة فى مفهوم النص المشار اليه هو الحكومة بمعناها الضيق أى الحكومة المركزية ، دون غيرها من الهيئات العامة ذات الميزانيات المستقلة وذلك لانفصال ميزانيات هذه الهيئات عن ميزانية الدولة مما تنتفى معه حكمة عدم استحقاق الرسوم .

ولما كانت وزارة الاوقاف الى ما قبل اول يونية سنة ١٩٥٦ ذات شخصية اعتبارية وضة مالية مستقلة عن شخصية العولة وضممتها المالية ذلك لانها انشئت بمقتضى الامر العالى الصادر فى ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩١٢ الذى نص على أن يحتفظ لها باستقلالها الذاتى وعلى أن تكون ميزانيتها قائمة بنفسها على حدتها ، كما كانت مصادر ايراداتها هى رسوم ادارتها للاوقاف التى فى عهدتها والاعمال الفنية التى تقوم بها واحتياطي المعاشات ورسوم مواجهة حسابات الاوقاف الخيرية والاوقاف المشتركة ، وكانت هذه الايرادات مخصصة لوجه الانفاق الواردة بميزانية الوزارة ومن بينها صرف مرتبات موظفيها وتسوية حالتهم ، وقد استمرت ميزانيتها مستقلة على هذا النحو حتى أصبحت فى الميزانية العامة للدولة ابتداء من اول يولية سنة ١٩٥٩ .

وعلى مقتضى ما تقدم يتعين على وزارة الاوقاف أن تؤدى الرسوم القضائية المستحقة عن الدعاوى التى رفعتها امام القضاء الادارى حتى اول يولية سنة ١٩٥٩ تاريخ اصحاب ميزانيتها فى الميزانية العامة - ولا يغير من

هذا النظر أن الوزارة قد رغعت هذه الدعاوى بوصفها سلطة عامة وليس بوصفها ناظرة على الاوقاف الخيرية أو حارسه على الاوقاف الاحلية ذلك لان وصف السلطة العامة ليس هو مناط عدم استحقاق رسوم قضائية عن الدعاوى التي ترفعها الجهة الادارية بل أن مناط عدم الاستحقاق هو وحدة الخزانة بين فروع الحكومة المركزية وهو غير متوافر في شأن وزارة الاوقاف على نحو ما سبق بيانه في الفترة السابقة على اول يولية سنة ١٩٥٩ .

(٧٨٠) ١٩٦١/١٠/٢٢

٩٨٦ - الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في الواد المدنية - نصها على خفض الرسوم الى النصف في جميع الدعاوى التي يصدر فيها الحكم المستأنف في مسالة فرعية واستكمال الرسم للمستحق عنه اذا فصلت محكمة الاستئناف في موضوع الدعوى - سريان هذا النص على الحكم الصادر بقبول الدفع بعدم قبول الدعوى ترفعها بعد التلياد .

ان الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق تنص على أن « يخفض الرسم الى النصف في جميع الدعاوى اذا كان الحكم المستأنف صادرا في مسالة فرعية فاذا فصلت محكمة الاستئناف في موضوع الدعوى استكمل الرسم المستحق عنه » .

ويتضح من هذا النص أنه اذا ترتب على الطعن في الحكم بطريق الاستئناف طرح النزاع برمته على محكمة الدرجة الثانية فان الرسم لا يخفض الى النصف طالما أنه سيبترتب على الفصل في موضوع الدعوى استكمال الرسم فان هذا من شأنه قصر الاحكام الصادرة في مسائل فرعية التي عنتها الفقرة الثالثة من المادة الثالثة سالفة الذكر على الاحكام التي لا يترتب على الطعن فيها طرح النزاع برمته على محكمة الدرجة الثانية اذ أن هذه الاحكام هي فقط التي تعتبر احكاما صادرة في مسائل فرعية في تطبيق النص المتقدم .

وقد كانت أحكام القضاء مطرده في ظل قانون المرافعات الملغى على الحاق الدفوع بعدم القبول التي تتصل بموضوع الدعوى بالدفوع الموضوعية ومن ذلك ما قضت به محكمة النقض من أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها هو دفع للدعوى برمتها في ذات موضوعها وحتى قبلته المحكمة فانها تكون قد استنفدت ولايتها في الفصل في موضوع الدعوى ويكون الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم قد طرح الدعوى بما احتوته من طلبات وأوجه دفاع على محكمة الاستئناف .

(حكم النقض الصادر بتاريخ ١٩٣٤/٦/٧ - منشور بمجموعة احكام النقض السنة الثانية ص ٧٧٥ مبدأ رقم ١٢٤) .

لما إذا كان الدفع بعدم قبول الدعوى مبناه السقوط لانقضاء الميعاد فرغم أن محكمة النقض ليس لها قضاء صريح في هذه المسألة إلا أنه من المسلم أن الطعن بالاستئناف في هذه الحالة لا يطرح النزاع برمته على محكمة الدرجة الثانية بل يطرح فقط ما تعلق بالدفع . إذ أن غالبية الأحكام التي قررت أن عدم قبول الدعوى لتخلف شرط المصلحة أو الصفة يطرح النزاع برمته على محكمة ثاني درجة لم تسأير منهيها هنا فيما يتعلق بعدم قبول الدعوى لتخلف شرط رفعها في ميعاد محدد بل قررت بأن عدم قبول الدعوى في الحالة الأخيرة لا يطرح أمام محكمة الدرجة الثانية النزاع برمته بل يطرح أمامها النزاع القاصر على الدفع بعدم القبول بمعنى أن هذه الأحكام فرقته بين دفع بعدم القبول يتصل بالموضوع كالدفع بانعدام المصلحة أو الصفة (وهذا من شأنه أن يطرح أمام محكمة ثاني درجة النزاع برمته) وبين دفع بعدم القبول مبناه السقوط بانقضاء الميعاد كالدفع بعدم قبول الطعن لرفعه بعد الميعاد أو بعدم قبول دعوى منع التعرض لرفعها بعد سنة من التعرض (وهذا من شأنه أن يطرح على محكمة الدرجة الأعلى النزاع في الدفع فقط دون الموضوع) .

ويؤيد التفرقة المتقدمة أنه باستعراض الأحكام التي عرضت بمقتضاها محاكم الاستئناف لموضوع النزاع بعد الطعن في الأحكام الصادرة بعدم قبول الدعوى يبين أن مبنى الطعن في الحالات التي صدرت فيها تلك الأحكام إما سبق الفصل في الدعوى وإما انعدام صفة الدعوى في رفعها ، أما حالة ما إذا كان مبنى الطعن هو تخلف شرط رفع الدعوى في ميعاد محدد فلم تصدر أية أحكام تقرر أن لمحكمة الدرجة الثانية في هذه الحالة أن تعرض للنزاع برمته وأن تفصل في حقوق الخصوم الموضوعية إذ أن محكمة الدرجة الثانية حين تفصل في الاستئناف المرفوع بشأن الحكم الصادر بعدم قبول الدعوى لرفعها في غير الميعاد المقرر تقتصر على الفصل في مسألة الدفع فتؤيد الحكم الصادر بعدم القبول أو تحكم بالفاته وإعادة الدعوى لمحكمة الدرجة الأولى لتفصل في موضوعها ، وبهذا قضت محكمة النقض في حكمها الصادر بتاريخ ١٠ من مارس سنة ١٩٦٠ الذي جاء به أن « الحكم القاضي برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد وبقبولها وإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها هو حكم صادر قبل الفصل في الموضوع وغير منه للخصوم كلها أو بعضها فلا يجوز الطعن فيه استقلالا وفقا لنص المادة ٣٧٨ مرافعات » ، ولو كان لمحكمة النقض أي مأخذ على حكم محكمة الاستئناف فيما قضى به من إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها لكانت قد صرحت بذلك في أسباب حكمها وإذا جاءت أسباب هذا الحكم خلوا من أية إشارة تفيد خطأ الحكم في هذا الخصوص فإن مؤيد ذلك أن محكمة النقض تقر الرأي القائل بأن الطعن في هذه الحالة لا يتحول لمحكمة الدرجة الثانية أن تنصلي لموضوع الدعوى بل عليها إعادة محاكمة أول درجة للفصل في موضوعها .

(حكم النقض المنشور بمجموعة أحكام النقض - المناورة المدنية -
السنة الحادية عشرة سنة ١٩٦٠ ص ٣١٠) .

كما يؤيد التفرقة المتقدمة كذلك أنه لما منحت الفرصة لمحكمة النقض أن تقرر مبدأ قانونياً بشأن حالات استحقاق نصف الرسم عند الطعن في الحكم بطرق الاستئناف لم تتردد في اقرار التفرقة بين الدفع بعدم القبول التي تقوم على تخلف شرط رفع الدعوى في ميعاد محدد وتلك التي تتعلق بموضوع الدعوى اذ قررت المحكمة في حكمها الصادر بتاريخ ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ أن « للرسم المخفض لاستئناف الاحكام الصادرة في المسائل الفرعية ومنها الحكم الصادر بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد هذا الرسم المخفض انما يقدر على أساس الفئات المبينة بتلك المادة (المادة ٩ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٠) لان هذا النصف منسوب الى تلك الفئات وذلك دون اعتبار لعدم اتصال الحكم الصادر في المسألة الفرعية بالموضوع » .

وغنى عن البيان أن الاخذ بالتفرقة المتقدمة بين الدفع بعدم قبول الدعوى هو الذي يوفق بين أحكام محكمة النقض التي أطردت على القول بأن الطعن في الحكم الصادر بقبول الدفع بعدم قبول الذي يتصل بموضوع الدعوى يطرح النزاع برمته على محكمة الدرجة الثانية وبين حكمها الصادر في ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ الذي اعتبر الحكم الصادر بقبول الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد من الاحكام الصادرة في مسألة فرعية لا يترتب على الطعن فيه بالاستئناف طرح النزاع برمته على محكمة ثاني درجة .

ولم تعرض أحكام قانون المرافعات الحالى للمسألة الخاصة بالطعن في الحكم الصادر بقبول الدفع بعدم قبول الدعوى وما اذا كان يترتب عليه في جميع الاحوال طرح النزاع برمته أمام محكمة الدرجة الثانية أم أنه من المتعين التفرقة بين الدفع بعدم قبول الدعوى التي تتصل بالموضوع وتلك التي يكون مبنياها السقوط لانقضاء الميعاد اذ أن كل ما استحدثه قانون المرافعات بشأن الدفع بعدم قبول الدعوى هو نص المادة ١٤٢ التي قضت بأن « الدفع بعدم قبول الدعوى يجوز » بدلا من « لا يجوز » التي كانت عليه الدعوى ولو في الاستئناف » .

كما أن النص على جواز ابداء الدفع بعدم القبول في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو في الاستئناف لا يترتب عليه الحاق الدفع بعدم القبول بالدفع الموضوعية وتطبيق جميع القواعد المقررة بشأن الدفع الموضوعية بالنسبة اليها بما في ذلك أن الطعن في الحكم بعد قبول الدعوى - أيا كان مبنيا - يطرح النزاع برمته أمام محكمة الدرجة الثانية لأذ حقيقة الامر أن المشرع قد اقتصر في المادة ١٤٢ على اجتزاء قاعدة واحدة من القواعد المطبقة بشأن الدفع الموضوعية بالنسبة للدفع بعدم القبول وهي القاعدة الخاصة بجواز ابدائها في أية حالة تكون عليها الدعوى ، أما فيما عدا ذلك من القواعد

التي تطبق بشأن الدفوع الموضوعية فلم ينص القانون على تطبيقها بصدد الدفوع بعدم القبول ، وليس من شك في أن قصر النص على الأخذ بهذا الحكم بشأن هذه الدفوع لا يحتم تطبيق القواعد الأخرى المقررة بشأن الدفوع الموضوعية ويؤيد ذلك أن المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات قد تضمنت ما يأتي تعليقا على المادة ١٤٢ :

« لم يكن ثمة بد من وضع نص يتضمن بعض الأحكام الخاصة بالدفوع بعدم قبول الدعوى بعد أن طال بحثه في الفقه والقضاء وبعد أن عني بالنص على حكمه في التشريع الفرنسي الصادر في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٣٥ (المادة ١٩٢) على أن المشرع لم ير إلا أن ينص على أن الدفع بعدم قبول الدعوى بجواز إبدائه في أية حالة تكون عليها . . . أما غير ذلك مما يدور البحث فيه عن طبيعة الدفع بعدم قبول الدعوى كالبحث فيما إذا كان يجوز للمحكمة أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبول الدعوى في بعض الصور أو البحث فيما إذا كان الطعن في الحكم الصادر بعدم قبول الدعوى يطرح النزاع في موضوع الحق على محكمة الطعن فذلك لم يتعرض المشرع للفصل فيه . . . وليس أدل من ذلك على أن النص على جواز إبداء الدفع بعدم القبول في أية حالة تكون عليها الدعوى لا يستلزم القول بالحاق هذا الدفع بالدفوع الموضوعية وبأن الطعن في الحكم الصادر بقبول الدفع إما كان مبنيا يطرح النزاع برمته على محكمة الطعن ، وإنما صرحت المذكرة الإيضاحية بأن المشرع لم يشأ أن يتطرق إلى البحث في هذه المسألة مما يقطع بأن المشرع قد آثر ترك الأمر لاجتهاد الفقه والقضاء وما دام أن أحكام القضاء قد اطردت على الأخذ بالتفرقة بين دفوع بعدم القبول مبنياها انقضاء الميعاد وغير ذلك من الدفوع بعدم القبول فلا وجه للخروج على مؤدى هذه التفرقة في ظل قانون المرافعات الحالي إذ لم يرد بنصوص هذا القانون أي حكم يصرح أو يلمح إلى هجر تلك التفرقة . »

ولهذا فقد انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن الحكم الصادر بقبول الدفوع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد هو من الأحكام المصادرة في مسألة فرعية في تطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٣ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق ، ومن ثم يخفى رسم استئنافه إلى النصف .

٦٢٠ (١٠ / ٤ / ١٩٦٣)

٩٨٧ - رسوم الدعاوى الادارية أمام مجلس الدولة - بيان الأحكام الخاصة بتجديدها والجراءات المتعلقة بها وأوجه الاعطاء منها وتصيلها وفقا للتشريعات المطبقة في هذا الخصوص - النص على إعطاء الحكومة من أداء الرسوم - قاصر على الدعاوى التي ترفع منها لا تلك التي ترفع عليها .

أن القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة

للجمهورية العربية المتحدة قضى في المادة ٢ منه بstriation القواعد المتعلقة بتحديد الرسوم المعمول بها في المواد المدنية إلى أن يصدر القانون الخاص بالرسوم ، كما قضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الرسوم أمام مجلس الدولة في المادة ٢ منه بأن يفرض رسم ثابت قدره خمسة عشر جنيهاً على الدعاوى التي ترفع من ذوى الشأن أمام المحكمة الإدارية العليا ، وفي المادة ٣ منه بأن تطبق الأحكام المتعلقة بالرسوم القضائية في المواد المدنية في كل من اقليمى الجمهورية بالنسبة لما يرفع من دعاوى أو يتخذ من إجراءات فيما لم يرد بشأنه نص خاص في لائحة الرسوم الصادر بها مرسوم في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ أو في ذلك القرار ٠٠ ولما كانت الرسوم القضائية في المواد المدنية ينظمها القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ فمن ثم يكون الرد في تعيين الرسوم الخاصة بالدعاوى الإدارية والاجراءات المتعلقة بها وأوجه الاعفاء منها إلى مرسوم ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه وفيما عدا ذلك إلى أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه .

وبالرجوع إلى تلك التشريعات يتضح أن المشرع أخذ في طريقة حساب الرسوم على الدعاوى التي ترفع أمام المحاكم الإدارية ومحكمة القضاء الإدارى بنظرية الرسم النسبى بالنسبة إلى الدعاوى معلومة القيمة وبنظرية الرسم الثابت بالقياس إلى الدعاوى مجهولة القيمة والدعاوى التي ترفع أمام المحكمة الادارية العليا ، وبهذا قضت المادة ١ من مرسوم ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ سالف الذكر بقولها « يفرض في الدعاوى معلومة القيمة رسم نسبى قدره ستة قروش عن كل مائة قرش من المائتى جنيه الاولى وثلاثة قروش عن كل مائة قرش من المائتى جنيه الثانية وقرشان عن كل مائة قرش فيما زاد على أربعائة جنيه - ويفرض في الدعاوى مجهولة القيمة رسم ثابت قدره ستمائة قرش » ، والمادة ٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر .

وفيما يتعلق بتحصيل الرسم فقد قضت المادة ٥ من المرسوم المشار اليه « بالآ تحصيل الرسوم بالنسبة على أكثر من أربعائة جنيه فإذا حكم في الدعوى بأكثر من ذلك سوى الرسم على أساس ما حكم به » وقضت المادة ٦ منه بأنه « مع مراعاة أحكام المادة السابقة تحصيل الرسوم المستحقة جميعها عند تقديم الدعوى » كما قضت المادة ١٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ سالف الذكر « يلزم المدعى بإداء كامل الرسوم المستحقة كما يلزم بدفع الباقي منها عقب صدور الحكم ولو استؤنف ، ومع ذلك إذا صار الحكم انتهاياً جاز لقلم الكتاب تحصيل الرسوم المستحقة من المحكوم عليه » . ويستفاد من ذلك أن الاصل هو تحمل المدعى بالرسم المقرر على دعواه ويجب أداء هذا الرسم عند تقديم الدعوى بالكامل إذا كان رسماً ثابتاً وفيما لا يزيد على أكثر من أربعائة جنيه إذا كان رسماً نسبياً وفي هذه الحالة الأخيرة يتعين على

المعنى أداء الباقي من الرسم عقب صدور الحكم ولو امتدّدت ، ومع ذلك أجاز المشرع استثناء هذا الباقي من المحكوم عليه إذا صار الحكم نهائياً أي أنه جعل قلم الكتاب بالخيار بين تحصيل باقى الرسم من المدعى وبين تحصيله من المحكوم عليه .

هذه هي الأحكام العامة فى شأن أداء الرسوم وتحصيلها ومع ذلك فإن ثمة حالات أوردتها المشرع أجاز فى بعضها إعفاء المدعى من الرسوم وقضى فى البعض الآخر بعدم استحقاق رسوم على الدعاوى وبين ذلك أولاً - أن مرسوم ١٤ أغسطس المشار إليه نص فى المادة ٩ منه بأن « يعفى من الرسوم كلها أو بعضها من يثبت عجزه عن دفعها بشرط أن تكون الدعوى محتملة الكسب » ، كما نص القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ سالف الذكر فى المادة ٢٨ منه على أنه « إذا حكم على خصم المدعى وجبت مطالبته بها أولاً فإن تعذر تحصيلها منه جاز الرجوع بها على المدعى إذا زالت حالة عجزه » ، والحكمة من الإعفاء من الرسوم هي أن الإنسان قد يكون ذا مال ولكنه لا يتوافر لديه ما يسمح له بالتقاضى أو يكون محبوباً عنه فلم يشأ المشرع أن تحول هذه الحالة بين صاحب الحق وبين المطالبة به لعجزه عن أداء ما يطلب إليه من رسوم التقاضى ما دامت دعواه محتملة الكسب وأرجأ تحصيل الرسوم - كلها أو بعضها حسب الحال - إلى حين صدور حكم فى الدعوى ، فإذا حكم لصالح المدعى المعفى وجبت مطالبة خصمه المحكوم ضده بالرسوم فإن تعذر تحصيلها منه جاز الرجوع على المدعى إذا زالت حالة عجزه - ثانياً : أن القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ سالف الذكر نص فى المادة ٥٠ منه على أنه « لا يستحق رسوم على الدعاوى التى ترفعها الحكومة - فإذا حكم فى الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم الواجبة - كذلك لا تستحق رسوم على ما يطلب من الكشف والصور والملخصات والشهادات والترجمة لمصالح الحكومة » ، ويستفاد من هذا النص أن الحكومة لا تلتزم أداء الرسوم عن الدعاوى التى ترفعها على أنه إذا حكم لصالحها التزم خصمها بالرسوم الواجبة وإذا خسرت دعواها فلا يكون ثمة وجه لسريان الرسوم .

والمواقع من الأمر أن عدم التزام الحكومة أداء الرسوم حالة وجبة مقصورة على الدعاوى التى ترفعها دون الدعاوى التى تقام عليها ، ذلك أن النص على عدم سريان الرسم يتضمن بطبيعة الحال تحديداً لنطاق فرض الرسم ومن ثم لا يجوز الحد من نطاق فرض الرسوم فى غير الحدود التى رسمها المشرع وفضلاً عن ذلك فإن الأصل بالنسبة إلى الدعوى التى ترفع على الحكومة أن يتحمل المدعى بالرسم المقرر عن دعواه فإذا خسر دعواه امتنع عليه الرجوع بشئ مما أنفق من المصروفات القضائية على الجهة المدعى عليها ، أما إذا حكم لصالحه فالأصل أن يتضمن الحكم النص على إلزام الجهة بالمصروفات القضائية نفاذاً لحكم المادة ٣٥٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الذى يوجب على المحكمة عند إصدار الحكم الذى تنتهى به الخصومة إمامها أن تحكم من تلقاء

تفسيها في مصروفات الدعوى وفي هذه الحالة يكون للمدعى المحكوم لصالحه الرجوع بالمصروفات القضائية على الجهة الحكومية المحكوم عليها ، وهذه الاحكام من العمومية بحيث تنظم المدعى التى ترفع على الحكومة سواء اكان المدعى المحكوم لصالحه قد ادى الرسم المطلوب أو أعفى منه ، ذلك أنه وإن كانت ليست ثمة شبهة في حق المدعى الذى ادى الرسوم في الرجوع على الجهة الحكومية المحكوم عليها بما أنفق من المصروفات القضائية فإنه لا وجه للتشكك في حالة اعفاء المدعى من الرسم من حق سكرتارية المحكمة المختصة في الرجوع على الجهة الحكومية المحكوم ضلحا بالرسوم المطلوبة ، ذلك أن الرسم وإن كان واجبا أصلا على المدعى فإنه في الوقت ذاته حق لسكرتارية المحكمة ولا يجوز الاعفاء منه إلا بنص صريح وفي عدم الرجوع على الجهة الحكومية المدعى عليها على الرغم من إلزامها بالمصروفات في حالة الحكم لصالح المدعى تعطيل دون مسوغ قانوني لحكم نهائي واجب تنفيذه ، وفضلا عن ذلك فإنه لا يجوز الاحتجاج في هذا المجال ببدا وحدة الميزانية لتبرير عدم استثناء الرسوم المحكوم بها على احدى المصالح الحكومية فالمقصود ببدا وحدة الميزانية هو وضع ميزانية واحدة تشمل جميع نفقات الدولة وإيراداتها أى أنه توضع ميزانية واحدة تدرج بها جميع نفقات المصالح الحكومية وجميع إيراداتها ويساند هذا البدا مبدأ عمومية الميزانية ومؤداه أن تكون الميزانية متضمنة جميع النفقات وجميع الإيرادات دون إجراء مقاصصة بينها وأن تكون الإيرادات الواردة بها غير مخصصة بنفقات معينة بالذات وإنما تستخلص لتغطية نفقات الدولة بصفة عامة ، وعلى مقتضى هذه الاحكام فإن الإيرادات تدرج في الميزانية العامة - ونعني هنا ميزانية الخسائر - في جدول واحد مقسم الى أقسام موزعة على أبواب ومن بين هذه الإيرادات خدمات العدالة والامن والتي تدخل في ضمنها الرسوم القضائية أما النفقات فإنها تقسم تقسيما إداريا بحسب الوزارات وهيئات الدولة المختلفة وتقسم الى أبواب فينود وقد جرى العمل على أن يختص الباب الثانى في كل وحدة منها بالمصروفات العامة ومن ضمن بنود هذا الباب باب خاص بالمصروفات ذات الطابع الخاص ومنها مصروفات تنفيذ الاحكام القضائية وتكليف خدمات المصالح ، وترتبا على ذلك فإنه لا يسوغ القول بعدم مطالبة سكرتارية المحكمة المختصة بالصلحة الحكومية المحكوم عليها بالرسوم المستحقة والا كان في ذلك خروج على مبدأ عمومية الميزانية يتمثل فيه إجراء مقاصصة بين مبلغ يدخل في الإيرادات العامة وبين نفقة يجب أن تتحمل بها ميزانية المصلحة المحكوم عليها بالمصروفات مما يناقض المبادئ المكونة للإطار الفنى لتحضير الميزانية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه يتعين على سكرتارية المحكمة المختصة بمجلس الدولة مطالبة المصالح الحكومية المحكوم عليها بالمصروفات

التضائيه بأداء الرسوم المقررة في الحالات التي صدر فيها قرار بإعفاء المدعى من أداء الرسوم وكذلك استثناء باقي الرسوم منها في الحالات التي يصير فيها الحكم عليها انتهائيا .

١٨٠ (١٦٦٤/٣/٣)

(و) رسوم محلية

راجع : حكم محل (ج . ضرائب ورسوم محلية)



- * سـلـاح *
- * سـلـك دبلوماسي وقنصل *
- * سـنـ الموقـف *
- * سـيـارات *

صلاح

راجع : تراخيص (د - تراخيص حمل السلاح) .

سلك دبلوماسي وقصلي

- (أ) عموميات
- (ب) تعيين
- (ج) بدل تمثيل

(أ) عموميات

٩٨٨ - وظائف السلكين الدبلوماسي والقصلي - الكتبة للوثائق والترجمون والحكم
الاجانب المعينون عمليا في الهيئات التمثيلية المصرية في الخارج - القواعد الخاصة بتوظيفهم
وتحديد حقوقهم - علم سريان احكام الرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بشروط
توظيف الاجانب على هؤلاء الموظفين .

اصدر مجلس الوزراء في ٢٥ من مايو سنة ١٩٣٣ قرارا بلائحة شروط
الخدمة في وظائف التمثيل الخارجى وقد فصل هذا القرار في المواد من ٥٥ -
٥٦ منه القواعد الخاصة بتوظيف المترجمين والكتبة المؤقتين والحكم المعينين
محليا من الاجانب في الهيئات التمثيلية بالخارج من حيث تعيينهم وترقيتهم
وتحديد حقوقهم عند ترك الخدمة واحال في المادة ٥٩ منه الى الاحكام الخاصة
بالمستخدمين المؤقتين في الحكومة المصرية فيما لم يرد بشأنه نص ، وفى ٢٠
من فبراير سنة ١٩٥٨ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨
بلائحة شروط الخدمة في وظائف السلكين الدبلوماسي والقصلي ، وقد نصت
المادة الاولى منه على انه « يلغى قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ
١٩٣٣/٥/٢٥ بلائحة شروط الخدمة في وظائف السلكين الدبلوماسي والقصلي
ويستعاض عنها باللائحة المرفقة كما يلغى كل حكم يخالف احكام هذه اللائحة
الاخيرة عند العمل بها » ويؤخذ من هذا النص الاخير أن اللائحة الاخيرة
الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ قد حلت محل قرار
مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ من مايو سنة ١٩٣٣ ومقتضى ذلك أن هذا
القرار الاخير هو الواجب التطبيق على الوقائع التى تمت في ظل وقبل الغائه
بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ، ومقتضى ذلك أن
تطبيق احكامه على الكتبة المؤقتين والمترجمين والحكم من الاجانب المعينين محليا

في الهيئات التمثيلية المصرية في الخارج الذين فصلوا قبل صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ بلائحة شروط الخدمة في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي المشار اليه .

أما المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ الخاص بشروط توظيف الاجانب (١) فقد نص في مادته السادسة على أن « يكشف طبيًا على كل مرشح اجنبي قبل تعيينه للتثبت من لياقته صحيا لأداء عمله وعن مقدرته على تحمل جو مصر » ، كما نص في المادة ١٤ منه على النفقات التي تمنح للموظف الاجنبي عند قبوله الى مصر وعودته منها الى بلده ، ويستفاد من هذه النصوص في صراحة وجلاء أنه ينظم شروط توظيف الاجانب الذين يراد استئجارهم في مصر لا في خارجها ، ومن ثم فهو لا يسرى في شأن الكتبة المؤقتين والمترجمين والمخدم من الاجانب الذين يعينون محليا في الهيئات التمثيلية المصرية بالخارج ويكون التشريع الواجب التطبيق في شأنهم الآن هو قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ ومن قبله قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ من مايو سنة ١٩٣٣ والذي حل محله القرار الجمهوري السابق .

(٨٣٩) ١٩٥٩/١١/٢٩

٩٨٩ - لائحة شروط خدمة في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي - نصها على

حق اعضاء السلكين في استحقاق تابع او مربية على نفقة وزارة الخارجية - عدم سريان ذلك على المواطنين الاناريين والكتابين بممثات التمثيل الدبلوماسي والقنصلي بالخارج .

ان المادة ١٤ من قرار رئيس الجمهورية الصادر في ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٨ بلائحة شروط الخدمة في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي تنص على أن :

« يكون سفر اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي وعائلاتهم في احوال التعيين والنقل والتدب والاستدعاء والفصل على نفقة وزارة الخارجية في الدرجة الاولى برا وبحرا وجوا . وفي الدرجة الاولى الممتازة بالنسبة للمسفراء والوزراء المفوضين .

ويتضمن ذلك كافة مصاريف السفر بما فيه المبيت في عربات النوم واذا استئجر العضو سيارته الخاصة في السفر صرف له قيمة تذكر السفر بالسكة الحديد وعربات النوم له ولافراد عائلته المرافقين له .

(١) التي وحل محله القانون ١١٢ لسنة ١٩٦٧ بتنظيم تشييل الاجانب الا ان المبدأ

التي اقرته القوي لا يتأثر بهذا الالفاء .

ويعامل الموظفون الاداريون والكتابيون معاملة اعضاء البعثة الدبلوماسية من حيث مصاريف الانتقال على أن يكون لهم حق السفر فى الدرجة المقررة لوظائفهم .

وتشمل عائلة العضو الدبلوماسى ذو القنصل أو الموظف الاذلى أو الكتابى الزوجة وأولاده الاناث غير المتزوجات والذكور دون الحادية والعشرين كما تشمل من يعوله العضو من أفراد عائلته .

وتتحمل الوزارة كذلك نفقات سفر خادم تابع للعضو الدبلوماسى والقنصل فى الدرجة الثالثة برا وبحرا وفى الدرجة السياحية جوا وإذا كان له أولاد تقل سنهم عن ١٢ سنة فتتحمل الوزارة أيضا مصاريف سفر مرعية بالدرجة المرنح له بالسفر فيها .

وتكون مصاريف سفر عائلة العضو وخادمه ومربية أطفاله على نفقة وزارة الخارجية سواء كانوا فى صحبته أو كان سفرهم سابقا لسفره وعليه أن يطلب كتابة الاحتفاظ بالحق فى سفرهم إذا كان لاحقا لسفره .

ولا تتحمل وزارة الخارجية نفقات سفر من يعوله العضو من أفراد عائلته الا بتخصيص منها وإذا تزوج أحدهم أثناء خدمته بالخارج فتتحمل وزارة الخارجية نفقات سفر الزوجة الى مقر عمل زوجها .

وتنص المادة ١٨ من ذات اللائحة على أن :

« لعضو السلكين الدبلوماسى والقنصلى والموظف الادارى والكتابى بالبعثة الذى ينقل أثناء وجوده فى الاجازة بمصر أو بالخارج الحق فى مصاريف السفر له ولبن ينقلون من عائلته واتباعه على نفقة الوزارة من محل وجوده الى مقر وظيفته الجديدة مباشرة بشرط ألا تزيد هذه عن المصاريف التى كانت تتكفلها الوزارة لو كان موجودا عند النقل فى مقر وظيفته الاصلى وذلك مع عدم المساس بالحقوق المقررة له طبقا للمادة ١٩ .

وتسرى هذه الاحكام على حالات التنب والفصل » .

وتنص المادة ١٩ على أنه :

« اذا رغب عضو السلكين الدبلوماسى والقنصلى أو موظف البعثة الادارى أو الكتابى فى قضاء اجازته فى مصر فله الحق فى السفر اليها على جانب الوزارة ذهابا وإيابا هو وأفراد عائلته واتباعه الذين تتحمل الوزارة مصروفات سفرهم طبقا للمادة ١٤ بشرط أن يكون قد قضى فى الخدمة فى الخارج لأول مرة ثلاث سنوات متصلة تدخل فيها مدة الاجازة المصرح بها » .
ويبين من مقارنة النصوص المتقدمة أن المشرع قد فرق فيما يتعلق بمصروفات السفر التى تتحملها الوزارة بالنسبة لموظفى البعثات الدبلوماسية الاداريين والكتابيين بين حالتين رئيسيتين :

الحالة الاولى : وهى حالة نقل الموظف الإدارى أو الكتابى أو انتدابه أو فصله أثناء وجوده فى الاجازة بالجمهورية أو بالخارج فى غير مقر عمله الاصلى :

ففى هذه الحالة نص المشرع صراحة فى المادة ١٨ من اللائحة على حق الموظف الإدارى أو الكتابى الذى يكون قد جاء الى الجمهورية لقضاء اجازته بها أو يكون قد ترك مقر عمله الاصلى فى الخارج لتمضية اجازته فى مكان آخر فى مصاريف السفر له ولعائلته وأتباعه على نفقة الوزارة من محل وجوده الى مقر وظيفته الجديدة وذلك اذا ما نقل أو انتدب أو فصل وبشرط ألا تزيد مصروفات السفر فى هذه الحالة عن المصروفات التى كانت تتكبدها الوزارة فيما لو كان عند النقل أو الانتداب أو الفصل موجودا فى مقر عمله الاصلى .

وعلة هذا الحكم واضحة اذ أن الموظف الإدارى أو الكتابى الذى يكون قد قرر قضاء اجازته بالجمهورية أو فى مكان آخر بالخارج خلاف مقر عمله الاصلى ويسافر فعلا هو وعائلته وأتباعه من خدم ومربية لقضاء اجازته ثم ينفجا أثناء الاجازة بقرار نقله أو ندبه الى جهة أخرى أو بقرار يصدر بفصله فلا أقل من أن تتحمل الوزارة مصروفات سفره وإن تكون هذه المصروفات شاملة لتكاليف السفر له ولعائلته ولأتباعه وبشرط أن تكون فى حدود مصاريف السفر فيما لو كان وقت النقل أو الانتداب أو الفصل فى مقر وظيفته الاصلية .

الحالة الثانية : وتشمل التعيين والنقل والندب والاجازة والاستدعاء والفصل بما يترتب على ذلك من سفر الموظف الإدارى أو الكتابى من الجمهورية أو بالخارج أو عودته مباشرة اليها .

وهذه الحالة قد عالجتها المادتان ١٤ و ١٩ من اللائحة ، فبعد أن قرر المشرع فى الفقرة الرابعة من المادة ١٤ مساواة الموظفين الإداريين والكتابيين بأعضاء البعثة من الدبلوماسيين من حيث مصاريف السفر أى أن تتحمل الوزارة كافة هذه المصاريف بالنسبة للموظف الإدارى أو الكتابى وعائلته على أن يكون له الحق فى السفر فى الدرجة المقررة لوظيفته خص المشرع العضو الدبلوماسى والتمنصل بحكم مستقل فيما يتعلق بسفر الخادم أو المربية فنص فى الفقرة السادسة من المادة ١٤ على أن تتحمل الوزارة نفقات سفر خادم تابع للعضو فى الدرجة الثالثة برا وبحرا وفى الدرجة السياحية جوا وكذلك مصاريف سفر مربية إن كان له أولاد تقل سنهم عن ١٢ سنة وذلك فى الدرجة المسموح للعضو بالسفر فيها ، الامر الذى يبين منه أن المشرع إنما أراد افراد هذا الحكم للعضو الدبلوماسى أو التمنصل وأن يخصه به دون موظف البعثة الإدارى أو الكتابى ولو كان يريد خلاف ذلك لما أعوزه النص عليه أو لكان قد وضع الفقرة الرابعة التى ساوت فى مصاريف السفر بين العضو والموظف الإدارى والكتابى بعد الفقرة السادسة حتى تشمل المساواة حكم هذه الفقرة

الآخيرة أما وإن المشرع لم يضمن هذه الفقرة النص على الموظف الإداري والكتابي وإنما قصر النص فيها على العضو الدبلوماسي أو القنصلي فإن ما تضمنته من حكم إنما يختص به العضو فقط دون الموظف الإداري والكتابي .

ويؤيد هذا الرأي أنه يبين من مقارنة نص الفقرة السادسة من المادة ١٤ بنص المادة ١٨ من اللائحة أن المشرع إنما أراد التوسعة على الموظف الإداري والكتابي في المادة الأخيرة بخلاف الفقرة السادسة المذكورة فنص في المادة ١٨ على أن تكون مصاريف السفر التي تتحملها الوزارة شاملة لتكاليف سفر الموظف وعائلته وأتباعه ولم يورد أي ذكر للموظف الإداري أو الكتابي في الفقرة السادسة من المادة ١٤ التي تكلمت عن مصاريف سفر الحادم والمربية ومن ثم فإن هذه المفارقة في الصياغة بين النصين تقضي اختلاف حكم كل منهما بحيث تشمل مصاريف السفر في الحالة المنصوص عليها في المادة ١٨ مصاريف سفر الحادم والمربية دون الحالة التي تناولتها بالتنظيم المادة ١٤ على التفرقة السالفة بينها .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أنه لا حق للموظفين الإداريين والكتابيين ببعثات التمثيل الدبلوماسي والقنصلي في الخارج في اصطحاب خادم أو مربية على نفقة الوزارة .

(١٣٠ (١٩٦٣/١/٢٩)

٩٩٠ - القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٦٤ ففي بتعديل جدول الوظائف والرتب الملحق بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي - المادة الثانية منه قضت بمنح أعضاء السلكين بداية الرتب الجديدة أو الفرق بينها وبين بداية المقدمية أيهما أكبر - وجوب ألا تؤدي الزيادة في تجاوز نهاية مربوط الدرجة بالنسبة للعضو - القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٦٤ قرر مربوطاً ثابتاً للملحقين غير المثبتين - أثر ذلك - لا يجوز منحهم أكثر من هذا للمربوط الثابت بالتطبيق لحكم المادة الثانية المشار إليها .

إذا كانت المادة الثانية من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٦٤ بتعديل جدول الوظائف والمرتبات الملحق بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي تنص على أن « ... يمنح أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي الذين يتقاضون الآن مرتبات تقل عن بداية المرتبات الجديدة المقررة لوظائفهم هذه البداية الجديدة أو الفرق بينها وبين قمتها المقدمية أيهما أكبر » ، فإن أعمال حكم هذا النص يكون رهيئاً بالأوضاع التي وردت محلحة لمرتبات كل طائفة من أعضاء هذين السلكين ، ولما كان المشرع قد حدد - في القانون سالف الذكر - لطائفة الملحقين تحت الاختيار (غير المثبتين) رتباً دون أن يقرر لهم علاوات دورية فإن هذا ينبغي عن إرادة المشرع في عدم إجازة منحهم أكثر من هذا القدر الثابت ، يؤكد ذلك أن القاعدة

العاملة المطبقة في شأن العاملين المدنيين بالدولة (المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤) تقضى بعدم جواز تجاوز نهاية مربوط الدرجة ولا يجوز الخروج على هذه القاعدة العامة إلا بنص خاص ولا يمكن أن يؤخذ من نص المادة الثانية من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٦٤ المذكور أنها تضمنت خروجاً على هذه القاعدة العامة أو استثناء منها ، إذ أن منح أعضاء السلكين الدبلوماسي والتفصيلي - دون الملحقين غير المثبتين (تحت الاختبار) - الفرق بين بداية مربوط القديم وبداية مربوط الجديد ، لا يؤدي إلى تجاوز نهاية مربوط المقرر لدرجاتهم نظراً لارتفاع هذه النهاية في الكادر الجديد ، ولما كان الملحقون غير المثبتين قد تقرر لمرتباتهم مربوط ثابت - بدايته ونهايته واحدة - فإنه لا يجوز تجاوز هذا مربوط الثابت بحكم القانون الذي قرره أو وفقاً للأصل العام الذي نصت عليه المادة ٢٥ من قانون العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - وذلك مع مراعاة الاحتفاظ لمن كان يتقاضى من هؤلاء مرتباً يزيد على مربوط الجديد بتلك الزيادة بصفة شخصية كما سلف القول .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أنه اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٦٤ - في أول يوليو سنة ١٩٦٤ - ترفع مرتبات الملحقين غير المثبتين (تحت الاختبار) إلى مربوط الثابت الذي قرره لهم هذا القانون ومقداره عشرون شهراً إذا كانت تقل عنه أما من كان يتقاضى مرتباً يزيد على هذا مربوط الثابت فإنه يستمر في تقاضي الزيادة بصفة شخصية دون المساس بها أو استهلاكها من العلاوات الجورية .

٩٢٢ (١٩٦٥/١٠/٣)

(ب) تعيين

٩٩١ - استلزم قانون السلكين الدبلوماسي والتفصيلي أداء امتحان تشسفل وظائف هذين السلكين سواء بالتعيين لبيتنا أو بالنقل من الوظائف الأخرى - متى استلزم هذا الامتحان عند شغل هذه الوظائف عن طريق إيفاد شخص في بعثة حساب وزارة الخارجية .

أعلنت الإدارة العامة للبعثات عن بعثات لوزارة الخارجية من بينها بعثة في التنظيم الدولي . وقد رشع لهذه البعثة الاستاذ المندوب بمجلس الدولة ، واستكمالاً للإجراءات أرسلت الإدارة العامة للبعثات إلى وزارة الخارجية - وهي الجهة التي يتم إيفاد البعثة لحسابها - تطلب منها اتخاذ اللازم لحجز درجة تذكارية للمرشح كي يشغلها عند عودته من البعثة ، وذلك طبقاً للمادة ٣٢ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والإجازات الدراسية والمنح ، كما تقدم السيد المرشح للبعثة بطلب إلى الوزارة أشار فيه إلى أن تكون الدرجة التذكارية التي تحجز له من درجات السلكين الدبلوماسي والتفصيلي .

ولما كان قانون السلكين الدبلوماسى والقنصلى يستوجب أداء امتحان معين لشغل وظائف هذين السلكين سواء بالتعيين المبتدأ أو بالنقل من الوظائف الأخرى المدنية والعسكرية فقد ناز البحث حول مدى وجوب أداء المرشح للبيعة المذكورة هذا الامتحان حتى تحجز له درجة من درجات السلكين المشار إليهما يشغلها عند عودته من البعثة .

ومن حيث انه وإن كان شغل وظائف السلكين الدبلوماسى والقنصلى بطريقى التعيين المبتدأ والنقل يتطلب استلزام اجتياز الامتحان المقرر قانونا فى هذا الشأن إلا أن مناط ذلك أن يتم شغل هذه الوظائف بالسلكين اللذين شرع الامتحان لهما وهما التعيين والنقل أما حيث يتم شغل الوظائف المذكورة عن طريق إيفاد شخص فى بعثة لحساب وزارة الخارجية ويلتزم هذا الشخص طبقاً للمادة ٣١ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والإجازات الدراسية والمنح - بخدمة الوزارة المذكورة أو أى جهة حكومية أخرى ترى لائق بها فإن الواجب التزامه فى هذا الطريق هو استيفاء الشروط المقررة للإيفاد فى البعثة واجتياز الامتحان الشخصى الذى يعقد لطلاب البعثات طبقاً للمادة ١٢ من القانون المذكور .

ومن حيث أن تنظيم شئون البعثات على الوجه السابق - وقد صدر بقانون - فإن الأحكام الواردة فيه تعتبر قيداً - فيما يتعلق بشغل الوظائف العامة - على الأحكام المقررة فى القانون العام للتوظيف والقوانين الخاصة ، فلا يلزم بعد أن تتوافر الشروط التى يتطلبها قانون البعثات وما يترتب على توافرها من إيفاد المبعوث ثم عودته ليلتزم كما سبق بخدمة الجهة التى يوفد لحسابها وهى هنا وزارة الخارجية أن تطبق فى شأن المرشح للبيعة الأحكام الخاصة بشغل وظائف الجهة الموفدة كما يتطلبها القانون فى أحوال التعيين والنقل والا كان ذلك خلط بين الوسائل واستعمال الحكم القانونى فى غير موضعه فاذ تتباين الوسائل ويشترع لكل منهما حكم مختلف فى الحدود التى يرسمها القانون فانه لا يجوز استعمال حكم فى غير ما شرع له اعمالاً للقانون فى ملأه وتنصيباً للأمور فى أوضاعها .

ومن حيث أنه من الملاحظ فى هذا الصدد أن استبعاد شرط الامتحان لشغل وظائف الجهة الموفدة فى حالة المرشح لبيعة توفد لحسابها لا يعنى أن هذا المرشح يعفى من استيفاء أى من شروط الصلاحية لشغل وظيفة فى تلك الجهة ، إذ فى متطلبات قانون البعثات وشروط التقدم للبيعة واجتياز الامتحان الشخصى الذى يعقد للمتقدم ما يفى تماماً للاستيثاق من تلك الصلاحية فلا يجوز بعد هذا أن يطلب إلى المرشح لبيعة اجتياز امتحان آخر لم يقرر لحالته وإنما لأحوال التعيين أو النقل كما سلف البيان .

ومن حيث أنه ترتيباً على ذلك لا يلزم المرشحون لبعثات وزراء الخارجية بأداء الامتحان المقرر لشغل وظائف السلكين الدبلوماسى والقنصلى ويتعين

حجز درجات تذكارية لهم طبقا لحكم المادة ٣٢ من قانون البعثات ما دامت قد توافرت في شأنهم شروط البعثة وسائر الشروط الأخرى المقررة في القانون .

٥٣ (١٩٦٥/١/١٩)

٩٩٢ - الملحقون السياسيون - تعيينهم - شروط بعدم زواجهم بأجنبية طبقا

للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٩ - عدم صلاحية للرشح لتعيين إذا كان قد تزوج من سيدة كانت تعمل جنسية أجنبية عند زواجها منه .

تتضمن المادة الأولى من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٩ فيمن يعين ملحقا سياسيا بالوزارة ألا يكون متزوجا بأجنبية ، وتنص المادة ٤٢ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي على اعتبار عضو السلكين مستقيلا من وظيفته إذا تزوج بغير مصرية . وقد طلب العقيد / ضابط الشرطة والمنتدب للعمل بوزارة الخارجية نقله إلى السلكين الدبلوماسي والقنصلي ، وباستظهار حالته تبين أنه متزوج من سيدة هولندية الجنسية وقد أوضح سيادته أن زوجته قد اكتسبت الجنسية المصرية منذ سنة ١٩٥٦ بحكم زواجه بها وأنها قد فقدت جنسيتها الهولندية باكتسابها الجنسية المصرية طبقا لقانون الجنسية الهولندية وأصبحت جنسيتها المصرية خاصة .

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٩ تشترط فيمن يعين ملحقا بوزارة الخارجية أن يكون متمتعا بجنسية الجمهورية العربية المتحدة من أبوين متمتعين بهذه الجنسية وألا يكون متزوجا بأجنبية ومع ذلك يجوز بأذن من رئيس الجمهورية عفاؤه من هذا الشرط إذا كان متزوجا بمن تنتمي بجنسيتها إلى إحدى البلاد العربية .

ومفاد هذا النص أن المشرع قد استلزم ألا تكون زوجة المرشح لتعيين في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي أجنبية الجنسية لحكمة ظاهرة تخلص في الرغبة في إبعاد العناصر الأجنبية عن نطاق التمثيل الدبلوماسي والقنصلي للدولة مراعاة لمقتضيات الأمن وحرصا على سرية العمل ، وقد حرص المشرع على استمرار قيام هذه الحكمة ليس فقط عند التعيين في وظائف السلكين المذكورين وإنما طوال مدة الخدمة في هذه الوظائف وذلك أن المادة ٤٢ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر تنص على أنه « يعتبر مستقيلا من وظيفته من يتزوج من أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي بغير مصرية » .

ولعل من الممكن القول على ضوء النصوص الحالية أنه يكفي أن تكون زوجة المرشح لتلك الوظيفة كانت تحمل الجنسية العربية قبل زواجها منه ألا أنه يبدو أن المشرع كان يهدف إلى أبعد من ذلك تحقيقا للحكمة التي ابتناها من النص المذكور إذ من المعروف أن اكتساب الجنسية على وجه العموم له طرق نص عليها القانون تختلف في درجة القوة فهناك الطريق الأصلي لاكتساب

الجنسية العربية بأن يولد الشخص لمن يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة وهو ما يعرف باكتساب الجنسية بطريق الدم أو كان يولد الشخص على أرض الدولة على الوجه المبين بالقانون وهو ما يعرف باكتساب الجنسية بال ميلاد على أرض الدولة وبجانب ذلك توجد طرق أخرى تقل فى أصالتها عن ذلك الطريق ولا تستجيب لدواعى الحكمة التى هدف إليها المشرع عند وضع نص المادة الأولى من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٩ ومثل ذلك اكتساب الجنسية بطريق الزواج أو بالتجنس .

وتأييدا لما سبق بيانه يبدو جديرا بامعان النظر أن المشرع بعد أن حظر على من يعين ملحقا بوزارة الخارجية ألا يكون متزوجا بأجنبية عاد وأجاز رفع هذا الحظر بقرار من رئيس الجمهورية إذا كانت الزوجة تنتمى بجنسيتها الى إحدى البلاد العربية دون غيرها من الاجنبيات فلعل هذا يلقى ضوئا على قصد المشرع ، فالزوجة الأجنبية التى تنتمى بجنسيتها الى إحدى البلاد العربية تكون فى غالب الامر قد اكتسبت الجنسية العربية عند النظر فى ترشيح زوجها ملحقا بالسلك السياسى ومع ذلك لم يعد القانون بهذا النوع من الجنسية واستوجب لصحة التعيين صدور اذن بذلك من رئيس الجمهورية .

ومع كل ما سبق بيانه فإن الجمعية العمومية عند نظر هذا الموضوع لاحظت بحق أن النصوص الحالية تنطوى على نوع من الغموض فاكثفت فى تفسير نص المادة الأولى من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٩ بأنها تنطبق على المرأة التى تتزوج ممن يرشح لتلك الوظائف وكانت عند الزواج لا تتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة فهى فى حكم نص المادة سالفة الذكر تعتبر أجنبية .

ولما كان يتبين من الاوراق أن العقيد / قد تزوج من سيده كانت تحمل الجنسية الهولندية عند زواجها منه فإنه يكون تطبيقا لما سبق بيانه غير صالح للتعين فى وظائف السلكين الدبلوماسى والقنصلى .

(٧٤١ (١٩٦٤/٨/٢٠)

(تعليق)

انتهت الجمعية العمومية فى الفتوى رقم ١٥٨٢ بتاريخ ١٩٤٩/٥/٢٢ الى أن « تعيين اشخاص متزوجين من غير مصريات فى وظائف السلكين السياسى والقنصل المنصوص عليها فى القانون ٤١ لسنة ١٩٣٣ يتعارض مع روح هذا القانون وذلك سواء أكان التعيين مبتدأ أم معادا وسواء كان الزواج سابقا على العمل بالقانون المذكور أم لاحقا » . كما ذهبت الجمعية فى الفتوى رقم ٣١ بتاريخ ١٩٥٧/١/١١ الى أنه « اذا تزوج موظف بالسلك السياسى من سيده أجنبية الاصل عقب طلاقها من شخص مصرى الجنسية واكتسابها تلك الجنسية بالزواج فإن الحظر الوارد فى القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٣

لا يكون منطبقا على حالته (كتابنا ائتلاوى الجمعية العمومية ق ٣٣٩ و ٣٤٠ ص ٨٥٨ و ٨٥٩) كما قضت المحكمة الادارية العليا بأن « قاعدة حظر الزواج باجنبيه تسرى على ابناء المحفوظات كما تسرى سواء كان شغل الوظيفة بطريق التنب او التعيين » (حكم المحكمة الادارية العليا الى الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٣ ق بجلسته ١٩٥٨/٤/٥ - كتابنا المحكمة الادارية العليا ق ١٨٨٦ و ١١٨٧ ص ١٣٣٧ و ١٣٣٩) .

٩٩٣ - اعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصل - تعيينهم - تحديد القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ دوجاتهم واقصياتهم بالمقايرة للتنظيم الوارد فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - عدم سريان احكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب عدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والترتب والاقصية على هؤلاء الاعضاء .

ينص القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ باصدار قانون نظام السلكين الدبلوماسى والقنصل فى المادة السادسة منه على أن « يكون التعيين فى وظائف الملحقين وسكرتيرى القناصل من بين الناجحين فى امتحان ٠٠٠ ويرتب الناجحون فى الامتحان فى قائمة حسب درجة الاسبقية فيه واذا تساوى اثنان او اكثر فى الترتيب قسم الاقدم فى التخرج فالاكبر سنا » وتقضى الفقرة الاولى من المادة ٧ بأن « يكون التعيين فى وظائف السلكين الدبلوماسى والقنصل بطريق الترقية فى الوظيفة التى تسبقها مباشرة بحسب الجول الملحق بهذا القانون » وتحدد الفقرة الثانية الحالات التى يجوز التعيين فيها راسا أى من غير طريق الترقية من الوظيفة السابقة وهى :

اولا : فى وظيفة سفير فوق العادة مفوض أو مندوب فوق العادة أو وزير مفوض ممن تتوافر فيه شروط الكفاية لشغل هذه الوظائف .

ثانيا : فى وظيفة مستشار من الدرجة الاولى أو الدرجة الثانية أو سكرتير أول أو ثان أو قنصل عام من الدرجة الاولى أو الدرجة الثانية أو قنصل أو نائب قنصل - أ - المستشارون من الدرجة الاولى أو الدرجة الثانية والسكرتيريون الاول والثوان والثالث والقناصل العالمن من الدرجة الاولى والثانية والقناصل ونواب القناصل السابقون ويكون تعيينهم فى الوظائف التى كانوا يشغلونها أو الوظائف المائلة لها - ب - موظفو الكادرين الفنى العالى والادارى ورجال القضاء والنيابة والموظفون الفنيون بمجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة وأعضاء هيئات التدريس بالجامعات ويكون تعيينهم فى الوظائف المقابلة لوظائفهم .

ثالثا : وفى وظيفة ملحق أو سكرتير قنصلية الملحقون وسكرتيريو القنصليات السابقون ويعفون من الامتحان المشار اليه فى المادة السابقة . وتنص المادة ١١ على أن « تعين اقصية الملحقين وسكرتيرى القنصليات فى

القرار الصادر بتعيينهم وفقا للترتيب الوارد فى القائمة المنصوص عليها فى المادة ٦ أما باقى أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى فيكون تحديد أقميتهم وفقا لتاريخ القرار الجمهورى الصادر بتعيينهم أو ترقيةهم وإذا عين عضوان أو أكثر فى وقت واحد وفى نفس الدرجة أو رقا إليها حسب أقميتهم وفقا لترتيب تعيينهم أو ترقيةهم فى القرار الجمهورى وتعتبر أقدمة أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصل السابقين الذين يعادون الى مناصبهم من تاريخ القرار الصادر بتعيينهم لأول مرة • وتحدد أقدمة من يعينون من الموظفين من تاريخ تعيينهم فى الوظائف التى كانوا يشغلونها ويعين القرار الجمهورى أقدمة غير الموظفين •

ويستفاد من هذه النصوص أن الاصل فى تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى أن يكون فى أدنى الوظائف وهى وظيفة الملحق أو سكرتير القنصلية • ويكون التعيين فيهما من بين الناجحين فى امتحان مسابقة يرتب الناجحون فيه حسب درجة الاسبقية وإذا تساوى اثنان أو أكثر فى الترتيب قدم الاقدم فى التخرج فالأكبر سنا وتحدد أقمياتهم فى القرار الصادر بتعيينهم وفقا لهذا الترتيب دون اعتداد بأية عناصر أخرى ويتم التعيين فى الوظائف الاعلى للسلكين الدبلوماسى والقنصلى بطريق الترقية من الوظيفة التى تسبقها مباشرة حسب الجدول الملحق بالقانون ، ومع تقرير هذا الاصل أجاز المشرع أن يعين رأسا فى وظيفة السفير فوق العادة المفوض والمنسوب فوق العادة والوزير المفوض من تتوافر فيه شروط الكفاية لشغل إحدى هذه الوظائف طبقا لما تراه السلطة الموكول إليها أمر التعيين وذلك دون أى شرط آخر وتحدد أقمياتهم فى القرار الجمهورى الصادر بتعيينهم كما أجاز أن يعين فى وظيفة المستشار من الدرجة الاولى والثانية والقنصل ونائب القنصل المستشارون من الدرجة الاولى والثانية والقنصل ونواب القنصل السابقون وأوجب أن يكون تعيينهم فى ذات الوظائف التى كانوا يشغلونها أو الوظائف المماثلة لها وتحدد أقمياتهم فى وظائفهم الجديدة من تاريخ القرار الصادر بتعيينهم لأول مرة وأجاز أيضا أن يعين فى هذه الوظائف موظفوا الكادرين الفنى العالى والإدارى ورجال القضاء والنيابة والموظفون الفنيون بمجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة وأعضاء هيئة التدريس بالجامعة على أن يكون تعيينهم فى الوظائف المقابلة لوظائفهم وتحدد أقمياتهم فى وظائف السلكين الدبلوماسى والقنصلى من تاريخ تعيينهم فى الوظائف التى كانوا يشغلونها • ومؤدى ذلك أن المشرع لم يجر فى الاصل تعيين الموظف السابق فى درجة أعلى من الدرجة التى كان يشغلها قبل تعيينه بل انه أوجب أن يكون تعيينه فى نفس الوظيفة أو فى وظيفة مماثلة بالنسبة الى أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصل السابقين وفى الوظيفة المقابلة بالنسبة الى غيرهم من الموظفين ، ومن ثم يكون تنظيم المشرع لدرجات ووظائف السلكين الدبلوماسى والقنصلى متأثرا بالتنظيم الوارد فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذى أجاز تعيين الموظف السابق فى درجة أعلى من الدرجة التى كان يشغلها وذلك طبقا

لمشروط والقواعد المنصوص عليها في القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ولأنه أجاز أيضا تعيين غير الموظفين في درجة أعلى من الدرجة التي يجوز للتعيين فيها لأول مرة إذا كان للمعين خدمة سابقة بأحدى الهيئات المنصوص عليها في هذا القرار .

ويخلص مما تقدم أن القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ باصدار قانون نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي قد نظم قواعد اقدمية الموظفين الخاضعين لاحكامه في الوظائف التي يعينون او يعاد تعيينهم فيها تنظيما مغايرا لاحكام قانون نظام موظفي الدولة والقرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في هذا الخصوص فمن ثم تكون القواعد الخاصة دون القواعد الواردة في القرار الجمهوري المشار اليه ، هي الواجهة التطبيق في شأنهم .

(١٩٦٠/١/٤) ٧

(تعليق)

راجع فتوى الجمعية العمومية رقم ١ بتاريخ ١٩٥٧/١/٨ بشأن الفصايل المنقولين الى السلك السياسي وكيفية تحديد اقدمياتهم (كتابنا فتاوى الجمعية العمومية ق ٣٤٢ ص ٥٦٤) وحكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٥ في بجلسة ١٩٦٠/١٢/٢١ بشأن قواعد تحديد اقدميات المعينين في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي من الخارج . (كتابنا المحكمة الادارية العليا ق ١١٨٠ ص ١٢٢٨) .

٩٩٤ - قضاء فترة الاختبار في احدى الوظائف الادارية لا يفني عن قضاء فترة اختبار

ثانية عند التعيين بالسلكين الدبلوماسي والقنصلي طبقا للمادة الثانية من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٩ - منح الموظف اجازة دراسية خلال فترة الاختبار يطابق نص القانون سالف الذكر .

لئن كان الملحق بوزارة الخارجية قد قضى فترة الاختبار المقررة في الوظيفة الادارية التي كان يشغلها قبل تعيينه في وظيفة ملحق الا أنه بتعيينه في هذه الوظيفة الاخيرة فانه يخضع لفترة اختبار أخرى مدتها سنتان من تاريخ التحاقه بهذه الوظيفة ومن ثم فان منحه اجازة دراسية خلال فترة الاختبار الاخيرة انما يخالف روح احكام قانون البعثات رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ - الذي حرص على عدم حرمان الجهة الادارية التي يعمل فيها طالب الاجازة الدراسية من مبلشزة سلطتها في رقبته اثناء فترة الاختبار كما وأنه من ناحية أخرى فقد خالفت الوزارة نص المادة الثانية من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٩ التي قضت باعتبار المعينين في وظائف ملحقين تحت الاختبار مدة سنتين من تاريخ التحاقهم بوظائفهم اذ أن مقتضى هذا النص هو أن يباشر

المحقق مهام وظيفته فى ظل رقابة وإشراف الوزارة حتى تستطيع أن تتكسب مدى صلاحيته لشغل الوظيفة .

لذلك انتهى رأى الجمعية الى أن ما ساقته الوزارة ، من وقائع لا يفير من النتيجة التى انتهت اليها - بجلستها المعقودة فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٦٥ - فى خصوص الحالة المعروضة ولا يمس الاسباب التى استندت اليها الجمعية فيما انتهت اليه - ومن ثم فإنها ترى تأييد رأيها السابق ابدؤه بجلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٦٥ لما استندت اليه من اسباب .

(١٩٦٥/٧/١) ١٧٤

(ج) بدل تمثيل

٩٩٥ - أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصل - بدل تمثيل - مثال بمسنداته

القيام العمل بعبء الوظيفة .

ان الحكمة من تقرير بدل تمثيل لاعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصل هى تمكينهم من تمثيل بلادهم تمثيلا لائقا وذلك بالاتفاق على ما يقتضيه ظهورهم بمظهر كريم فى حياتهم الاجتماعية على اختلاف عناصرها من مسكن وملبس وغير ذلك حفظا لكرامة بلادهم التى يمثلونها . أى أن هذا البدل لم يقرر مقابل عمل الموظف ولكنه مقرر لاجراض الوظيفة ومظهرها ومن مقتضى ذلك أنه لا يستحق للموظف الا عند قيام سببه وهو ضرورة الاتفاق على ما تقتضيه الوظيفة من مظاهر تتفق وكرامة الدولة وذلك يستتبع بطريق اللزوم قيام الموظف فعلا بأعمال الوظيفة أى أن بدل التمثيل يدور وجودا وعلما مع القيام الفعلي بأعباء الوظيفة وعدم القيام بها .

وعلى مقتضى ما تقدم لا يستحق أعضاء هذين السلكين بدل التمثيل خلال الفترة من تاريخ صدور لائحة شروط الخدمة فى وظائف السلكين الدبلوماسى والقنصل حتى تاريخ اخطارهم بتسليم العمل ذلك لأنهم لم يقوموا بأعمال وظيفتهم خلال هذه الفترة .

(١٩٥٩/١٢/٢) ٨٦٢

٩٩٦ - الرواتب الإضافية المستحقة لأعضاء البعثات الدبلوماسية مثال بمسنداته

وتاريخ انتهاء هذا الاستحقاق .

تنص المادة العاشرة من لائحة شروط الخدمة فى وظائف السلكين الدبلوماسى والقنصل الصادرة بقرار من رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠ من

فبراير سنة ١٩٥٨ على أن « يستحق رئيس البعثة الدبلوماسية راتبه من تاريخ وصوله مقر وظيفته ويستحق أعضاء البعثة التمثيلية وموظفوها الإداريون والكتسابيون رواتبهم من تاريخ مباشرة كل منهم للعمل بمقر وظيفته » ، وتنص المادة الحادية عشر على أن « تنتهى حقوق أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى والموظفين الإداريين والكتسابيين الملتحقين بالبعثات فى المرتبات والرواتب أى فى بدل التمثيل الاصلى والاضافى ... والعلاوة العائلية وبدل الاغتراب الاصلى والاضافى » .

١ - عند الاحالة الى المعاش أو الفصل من الخدمة .

(أ) بالنسبة لرؤساء الهيئات الدبلوماسية - ابتداء من اليوم التالى لتاريخ انتهاء مهمتهم سواء بتقديم أوراق استعذائهم أو بمغادرتهم لمقر أعمالهم .

(ب) وبالنسبة لباقي أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى والموظفين الإداريين والكتسابيين بالبعثة ابتداء من اليوم التالى لتاريخ مغادرتهم لمقر أعمالهم .

٢ - وفى حالة النقل الى وزارة أو مصلحة أخرى ابتداء من تاريخ مغادرة العضو أو الموظف الإدارى أو الكتابى مقر عمله .

ومقاد هذين النصين أن المشرع قد حدد المدة التى يستحق عنها أعضاء البعثات الدبلوماسية المرتبات والرواتب أى بدل التمثيل الاصلى والاضافى والعلاوة العائلية وبدل الاغتراب فجعلها بالنسبة الى رئيس البعثة الفترة التى تبدأ من تاريخ وصوله الى مقر وظيفته وتنتهى فى تاريخ مغادرته هذا المقر أو انتهاء مهمته حسب الاحوال . أما بالنسبة الى باقى أعضاء البعثة فقد حددتها المشرع بالفترة التى تبدأ من تاريخ مباشرة العمل وتنتهى فى تاريخ مغادرة مقر الوظيفة ، وقد راعى المشرع فى تحديد المدة أنها هى الفترة التى تؤدى خلالها فعلا أعمال وظائفهم التى تقتضى انفاق هذه المرتبات الاضافية للظهور بالمظهر الكريم اللائق لمناصبهم ، ومن ثم ينتهى الحق فى هذه المرتبات متى انتهت مقتضيات تقريرها .

وعلى مقتضى ذلك لا يستحق عضو البعثة المنقول الى الديوان العام الرواتب المتسار إليها منذ تاريخ مغادرته مقر وظيفته . ولا وجه للمقول باستمرار استحقاق عضو البعثة المنقول الى الديوان العام الرواتب والمرتبات المشار إليها حتى تاريخ وصوله الى اقليم المولة استنادا الى استمرار تمتعه بالصفة الدبلوماسية حتى هذا التاريخ ، ذلك لأن مناط استحقاق هذه الرواتب ليس هو الانصاف بالصفة الدبلوماسية فحسب ، وانما هو تمويض الموظف عما ينقده فعلا من نفقات يقتضيها شغل مناصب السلكين الدبلوماسى والقنصلى ، ويؤيد هذا النظر النص على استحقاق أعضاء البعثات المحالين الى

المعاش أو المفصولين هذه المبالغ حتى تاريخ انتهاء المهمة أو مفادوة مقر الوظيفة اذ يظل استحقاقهم قائما رغم انحصار صفة الوظيفة عنهم .

(٢١٥ (١٩٦١/٣/٨)

(تعليق)

عدلت المادة العاشرة من القرار الجمهورى رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ بلانحة شروط الخدمة فى وظائف السلكين الدبلوماسى والتصل على النحو التالى « يستحق رئيس البعثة الدبلوماسية من تاريخ وصوله الى مقر وظيفته بعد خصم ما يتقاضاه القائم بأعمال النيابة من بدل انابة عن الفترة السابقة لتقديم رئيس البعثة لوراق اعتماده ويستحق اعضاء البعثة وموظفوها الاداريون والكتابيون رواتبهم من تاريخ مباشرة كل منهم للعمل بمقر وظيفته » .

٩٩٧ - بدل التمثيل للقرر لاجراء السلكين الدبلوماسى والتصل بمقتضى المادة ٢٢ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ - مناه استحقاقه ان يكون الموظف غفوا فى السلك الدبلوماسى او التصل - نص ثلاثة ٥٤ على منح هذا البدل للموظفين للتدبيرين من الوزارات الاخرى لشغل وظائف مستشارين او سكرتيرين او ملحقين فنيين بمئات التمثيل الدبلوماسى التنصر هذا البدل على علم الفئة من التدبيرين - عدم استحقاقه ان يتدرب للقيام بامور وظائف السلكين فى الديوان العام بالوزارة .

ان المادة ٢٢ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بنظام السلكين الدبلوماسى والتصل تنص على أن « يمنح اعضاء السلكين الدبلوماسى والتصل اعانة غلاء معيشة واعانة عائلية وبدل تمثيل ٠٠٠ وذلك على الوجه والشروط والاوزاع التى يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الخارجية » .

وتنص المادة الثانية من لائحة شروط الخدمة فى وظائف السلكين الدبلوماسى والتصل - الصادر بالقرار الجمهورى رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ فى ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ والمعدلة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ٣ من يناير سنة ١٩٦٢ تنص على أن « يصرف لاجراء السلكين الدبلوماسى والتصل بدل تمثيل اصلى لمواجهة النفقات التى يستلزمها تمثيل الجمهورية العربية المتحدة تمثيلا لاتقا وذلك بالفئات الآتية :

اولا - بالنسبة لاجراء البعثات التمثيلية :

ثانيا - بالنسبة لاجراء السلك الدبلوماسى بالديوان العام لغاية درجة سكرتير ثالث ٠٠٠٠ .

ويبين من ذلك أن المادة ٢٢ من القانون رقم ١٦٦ سنة ١٩٥٤ ، بنظام

السلكين الدبلوماسى والقنصلى تقضى بمنح اعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى بدل تمثيل ، كما وان المادة الثانية من لائحة شروط الخدمة فى وظائف السلكين الدبلوماسى والقنصلى تقضى بصرف بدل تمثيل اصلى لاجزاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى ثم فرقت فى شأن تحديد فئات هذا البديل بين اعضاء البعثات التمثيلية وبين اعضاء السلك الدبلوماسى بديوان عام وزارة الخارجية . فهذه النصوص واضحة وصريحة فى أن بدل التمثيل يمنح لاجزاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى بمعنى انه يشترط لمنح هذا البديل أن يكون الموظف عضوا فى السلك الدبلوماسى او القنصلى وعلى ذلك فليس كل من يقوم بعمل احدى وظائف هذين السلكين يستحق بدل التمثيل المشار اليه . وبالتالي فلا يستحق هذا البديل للمتقدمين للقيام بعمل احدى وظائف السلكين الدبلوماسى او القنصلى - ما دام أنهم ليسوا فعلا من اعضاء هذين السلكين - فممنح البديل اذن مرتبط بصفة العضوية وليس بطبيعة العمل فى ذاته .

يؤيد ذلك أن المادة ٥٤ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر تنص على أنه « يجوز لوزير الخارجية أن يندب موظفين من الوزارات الاخرى بالاتفاق مع الوزير المختص لشغل وظائف مستشارين أو سكرتيرين أو ملحقين فنيين ببعثات التمثيل الدبلوماسى ويمنح هؤلاء المرتبات الاضافية وببديل التمثيل والمبالغ الاخرى المقررة للوظائف التى يشغلونها » ، ويستدل من هذا النص أنه لو أن نص المادة ٢٢ من القانون المشار اليه كان كفيلا بمنح الموظفين المتقدمين من الوزارات الاخرى للقيام بعمل وظائف السلكين الدبلوماسى والقنصلى بدل التمثيل المقرر للوظائف التى يشغلونها فى فترة الانتداب لما كان ثمة داع للنص فى المادة ٥٤ المذكورة على منح موظفى الوزارات الاخرى الذين يندبون لشغل وظائف مستشارين أو سكرتيرين أو ملحقين فنيين ببعثات التمثيل الدبلوماسى بدل التمثيل المقرر للوظائف التى يشغلونها طبقا لفئات المحددة بالبند (اولا) من المادة الثانية من لائحة شروط الخدمة فى وظائف السلكين الدبلوماسى والقنصلى بالنسبة لاجزاء البعثات التمثيلية - ومقتضى ذلك أن منح بدل تمثيل للموظفين المتقدمين من الوزارات الاخرى لشغل وظائف السلكين الدبلوماسى والقنصلى إنما يقتصر فحسب على من يندب من هؤلاء الموظفين لشغل وظائف مستشارين أو سكرتيرين أو ملحقين فنيين ببعثات التمثيل الدبلوماسى - وفقا لنص المادة ٥٤ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه - ومن ثم فإن من يندب من موظفى الوزارات الاخرى لشغل احدى وظائف السلك الدبلوماسى بالدبيوان العام لوزارة الخارجية لا يمنح بدل التمثيل المقرر بالنسبة الى اعضاء السلك الدبلوماسى فى ذلك الديوان طبقا للبند (ثانيا) من المادة الثانية من اللائحة سالفه الذكر .

وعلى ذلك فان السادة المعروضة حالتهم لا يستحقون بدل التمثيل المقرر لاجزاء السلك الدبلوماسى بديوان عام وزارة الخارجية عن مدة ندهم للعمل

بهذه الوزارة - وبصرف النظر عن أنهم كانوا يقومون فعلا خلال مدة نديهم بعمل وظائف دبلوماسية بدويان عام الوزارة المذكورة - ما دام أنهم لم يكونوا شاغلين لوظائف ببعثات التمثيل الدبلوماسية ولم يكونوا معتبرين فعلا من أعضاء أى من السلكين الدبلوماسي أو القنصلي .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإنه فى خصوص الحالة المعروضة يتعذر القول باستحقاق السادة المذكورين لهذا البديل عن مدة نديهم للعمل فى ديوان وزارة الخارجية - استنادا الى ما تضمنته نشرة وزارة الخارجية رقم ١٧/ت لسنة ١٩٦٢ الصادرة بتاريخ ٣ من مايو سنة ١٩٦٢ من أنه لا يصرف للمتدربين بدل تمثيل دصلى خلال مدة نديهم - هذا بالإضافة الى أن أوضاع الميزانية ووفوراتها لم تكن تسمح بصرف بدل تمثيل للسادة المذكورين خلال مدة نديهم بمعنى أنه لم يكن يوجد الاعتماد المالى اللازم لمواجهة الصرف بهذا البديل للسادة المذكورين خلال فترة نديهم مما يقطع بعلم أحقيتهم فى صرف هذا البديل عن تلك الفترة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن السيدين (.....) والسادة ضباط الشرطة والموظفين المدنيين المذكورين لا يستحقون بدل التمثيل المقرر لأعضاء السلك الدبلوماسي بدويان عام وزارة الخارجية عن مدة نديهم للعمل بهذه الوزارة - ما دام أنهم لم يكونوا شاغلين لوظائف ببعثات التمثيل الدبلوماسية ولم يكونوا معتبرين فعلا من أعضاء أى من السلكين الدبلوماسي أو القنصلي - هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإنهم لا يستحقون البديل المشار اليه لعدم وجود الاعتماد المالى اللازم لمواجهة الصرف بهذا البديل اليهم خلال فترة نديهم .

(٢٧٥) ١٩٦٥/٣/٤

سن الموظف

راجع : فصل (د - فصل بسبب بلوغ السن) .

سيارات

٩٩٨ - القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور - خضوع

سيارات المؤسسات العامة للضرائب والرسوم المفروضة بهذا القانون .

ان الاصل فى خصوص الخضوع لقوانين الضرائب والرسوم هو المساواة بين الافراد والمؤسسات العامة وذلك ما لم يوجد نص قانونى صريح يقضى بالاعفاء أو كانت حصيلة الضريبة تؤول الى جهة ليس لها استقلال مالى

عن المؤسسة العامة لأن ذلك لا يعنى أكثر من اضافة هذه المبالغ الى باب الإيرادات واستنزائها من باب المصروفات فى ميزانية واحدة .

وعلى مقتضى هذا الاصل تخضع سيارات المؤسسات العامة للضرائب والرسوم المفروضة بالقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور لعدم وجود نص قانونى باعفاؤها من هذه الضرائب والرسوم ولأن حصيلتها تؤدول الى جهة لها استقلال مالى عن تلك المؤسسات العامة .

ويؤيد هذا النظر أن المادة ٧١ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه قد قضت باعفاء السيارات المملوكة للمجالس البلدية والقروية والتي تستعمل فى أغراض النظافة واطفاء الحريق من الضرائب والرسوم المنصوص عليها فى هذا القانون ، ومؤدى هذا أن الاصل فى سيارات تلك المجالس هو خضوعها لهذه الضرائب والرسوم باستثناء السيارات المخصصة للأغراض المذكورة ، ولما كانت المجالس البلدية والقروية أشخاصاً معنوية عامة فإن ما يسرى عليها فى هذا الشأن يسرى على غيرها من الأشخاص المعنوية العامة كالمؤسسات العامة ومن ثم فإنهما يستويان فى حكم الخضوع لتلك الضرائب والرسوم .

وترتيباً على ما تقدم تخضع سيارات المؤسسات العامة - إيا كان وجه نشاطها - للضرائب والرسوم المشار إليها .

٥٨٨ (١٩٦٣/١/٨)

٩٩٩ - المادة ٩٩ من قرار وزير الداخلية المنفذ للقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ - تعديدها أنواع اللوحات المعدنية التى توضع على كل نوع من السيارات - اللوحات التى توضع على سيارات المؤسسات العامة هى اللوحات الاميرية شأنها فى ذلك شأن السيارات الخاصة .

ان المادة رقم ٩٩ من قرار وزير الداخلية المنفذ للقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ تنص على أنه « لا يجوز تسيير أى سيارات تحمل لوحات معدنية من غير الانواع الآتية :

١ - اللوحات المعدنية العسكرية وتصرفها وزارة الحربية للسيارات التابعة لها .

٢ - اللوحات المعدنية الحكومية وتصرفها وزارة المواصلات للسيارات الاخرى المملوكة للدولة .

٣ - اللوحات المعدنية الاجنبية وتحملها سيارات العابرين والسائحين

٤ - اللوحات المعدنية الاميرية وتصرفها وزارة الداخلية (اقليم الحدود بالمحافظات) للسيارات المرخص لها طبقا للقانون .

ومن حيث أن سيارات المؤسسات ليست تابعة لوزارة الحربية - حتى ولو كانت المؤسسة نفسها تابعة لهذه الوزارة - كما أنها ليست من سيارات العابرين والسائحين ومن ثم فلا يجوز لها أن تحمل لوحات عسكرية أو اجنبية .

ومن حيث أن المقصود بالسيارات الاخرى المملوكة للدولة والتي تحمل لوحات حكومية هو السيارات المملوكة للحكومة المركزية لا ما يشتق عنها من أشخاص عامة كالمؤسسات العامة بدليل أن اللوحات التي تحملها تلك السيارات لوحات حكومية ، ومن ثم فإن سيارات المؤسسات العامة لا تحمل هذا النوع من اللوحات المعدنية .

ومن حيث أن سيارات المؤسسات العامة تدخل في عداد السيارات المرخص لها طبقا للقانون - اذ تخضع لضرائب ورسوم هذا الترخيص كما سبق - وعلى ذلك فإن اللوحات المعدنية التي يتعين عليها حملها هي اللوحات الاميرية شأنها في ذلك شأن السيارات الخاصة .

أما اذا روي أن هذا الوضع قد يربط تعذر اعمال الرقابة على استعمال سيارات المؤسسات العامة حتى لا يساء استعمالها فانه يجوز انشاء نوع جديد من اللوحات المعدنية يفرض على سيارات المؤسسات العامة حملها تمكينا من أحكام رقابتها ويكون ذلك عن طريق ادخال تعديل على قرار وزير الداخلية المشار اليه باضافة نوع جديد من اللوحات في المادة ٩٩ من هذا القانون تصرف هذه اللوحات لسيارات المؤسسات العامة بحيث لا يتحملها غيرها .

ولذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن اللوحات المعدنية التي يتعين على تلك السيارات حملها هي اللوحات الاميرية لا اللوحات الحكومية وأنه يجوز بأرقام مميزة انشاء نوع جديد من اللوحات المعدنية تحملها سيارات المؤسسات العامة وذلك عن طريق تعديل قرار وزير الداخلية آنف الذكر اذا روي أن هذا الحل تقتضيه ضرورة رقابة حسن استعمال تلك السيارات .

(١٩٦٣/١/٨) ٥٨٨

♦ ♦ ♦ - القرار الجمهوري رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم السيارات الحكومية - نصه
تخصيص السيارات الحكومية على الوزراء ونواب الوزراء وكلاء الوزارات ومن في حكمهم أو درجاتهم ينسخ ضمنيا الاحكام السابقة عليه فيما يتعلق بتخصيص السيارات الحكومية لوظائف الدولة - استعمال أحد الوكلاء الساعدين لسيارة حكومية بعد ترويج الفصل بالقرار الجمهوري يوجب عليه أداء المقابل التقني المتصوص عليه في قرار مجلس الوزراء المستأنف

م ١٠١ فتوى

في ١٩٥٣/٦/٣ - صدور القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة بعد ذلك واتخاذ دجة وكيل الوزارة المساعد في دجة وكيل وزارة - اعتبار الموظفين من الدجة الممتازة في حكم وكلاء الوزارات وجواز تخصيص سيارات حكومية لهم بشرط أداء القابض النقدي .

ان مجلس الوزراء وافق بتاريخ ١٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ على مذكرة رفها اليه وزير المواصلات بشأن استعمال السيارات الحكومية وقد تضمنت هذه المذكرة عشر قواعد لهذا الاستعمال ، وبتاريخ ٣ من يونيه سنة ١٩٥٣ وافق مجلس الوزراء على مذكرة مرفوعة اليه من وزير المواصلات ورد في البند ثانيا منها أنه يضطر بعض الموظفين في كثير من الظروف الى استعمال السيارات الحكومية في انتقلهم بين منازلهم ومقار أعمالهم - ولما كانت المادة الثالثة من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩/١٠/١٩٥٢ تنص على أن انتقال الموظف الى مقر عمله الحكومي في الاوقات المحددة رسميا للعمل يكون على نفقته الخاصة وحيث أن المادة السابعة من قرار مجلس الوزراء المشار اليه تقضى بأن تخصص سيارة لكل مدير عام تقتضى طبيعة عمله بقاء سيارة في خدمته وتسرى عليه القواعد السارية الآن في خصوص مقادير البنزين ورغبة في تيسر انتقال هذه الفئة من المديرين بين منازلهم وبين مقار أعمالهم وكذلك بالنسبة لباقي الموظفين الذين قد يستعملون سيارات حكومية تقدم الحكومة وقودها - فالقترح أن من يختار منهم استعمال السيارة في الانتقال بين منزله ومحل عمله - يلزم مقابل ذلك بدفع مبلغ ستة جنيهات مصرية - تخصص من ماهيته اذا كانت المسافة بين منزله ومحل عمله تزيد على عشرة كيلو مترات ومبلغ أربعة جنيهات مصرية اذا كانت تقل عن هذه المسافة .

ومن حيث أنه يبين من ذلك أن ثبت قاعدة جوهرية مقررمة بمقتضى قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ ، ٣ من يونيو سنة ١٩٥٣ وهى أن الاصل أن انتقال الموظف من منزله الى مقر عمله الحكومي في الاوقات المحددة رسميا للعمل يكون على نفقته الخاصة وأنه لا يجوز للموظف أن يستعمل السيارات الحكومية في الانتقال بين منزله وبين مقر عمله الحكومي الا أنه يجوز - طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من يونيه سنة ١٩٥٣ - للمديرين العاملين الذين اقتضت طبيعة أعمالهم تخصيص سيارات حكومية لهم وكذلك للموظفين الذين قد يستعملون سيارات حكومية تقدم الحكومة وقودها أن يستعملوا السيارة الحكومية في الانتقال بين منازلهم وبين مقار أعمالهم - بشرط أن يؤدى كل منهم مقابلا نقديا معينا ، قدر بمبلغ ستة جنيهات اذا كانت المسافة بين منزله ومحل عمله تزيد على عشرة كيلو مترات ومبلغ أربعة جنيهات اذا كانت المسافة تقل عن ذلك ويخصم هذا المقابل النقدي من المرتب الشهري لكل منهم وهذه القاعدة هى التى كانت واجبة الاعمال فى ظل تطبيق قرارى مجلس الوزراء المشار اليهما بالنسبة الى وكلاء الوزارات ووكلاء الوزارات المساعدين ما دام أن الحكومة هى التى كانت تقدم وقود السيارات المخصصة لهم .

ومن حيث أن القرار الجمهورى رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم استخدام السيارات الحكومية فى الوزارات والهيئات العامة والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية قد نص فى المادة الثالثة منه على أنه « لا تخصص سيارات إلا للوزراء ونواب الوزراء ووكلاء الوزارات ومن فى حكمهم أو درجتهم فى الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة - ويكون لكل وزارة عدد من السيارات غير المخصصة لموظفين بالذات تستعمل حسب احتياجات العمل - ويحدد عددها بمعرفة اللجنة الاقتصادية المركزية » . وبين من هذا النص أن القرار الجمهورى رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه قد نسخ الاحكام التى تضمنها قرار مجلس الوزراء الصادران فى ١٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ ، ٣ من يونيه سنة ١٩٥٣ فيما يتعلق بتخصيص سيارات حكومية لموظفى الدولة - اذ قصر تخصيص هذه السيارات على الوزراء ونواب الوزراء ووكلاء الوزارات ومن فى حكمهم أو درجتهم فى الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة .

ومن حيث أن المادة ٢٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة كانت تفرق - فى صدد تعيين الموظفين بمرسوم - بين وكلاء الوزارات ومن فى درجتهم ومن هم فى درجة أعلى وبين وكلاء الوزارات المساعدين ومن فى درجتهم كما تضمن الجداول الملحق بالقانون المشار اليه درجات الوظائف العليا ومربوطها فحدد لدرجة وكيل الوزارة ١٥٠٠ جنيه مرتبا سنويا بمربوط ثابت وحدد للدرجة وكيل الوزارة المساعد ١٤٠٠ جنيه مرتبا سنويا بمربوط ثابت - وبين من ذلك أنه - فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه - كان وكلاء الوزارات أعلى درجة من وكلاء الوزارات المساعدين ومن ثم فإن وكيل الوزارة المساعد لم يكن معتبرا فى حكم أو درجة وكيل الوزارة وبالتالي فإنه لا يجوز معاملة الوكيل المساعد معاملة الوكيل - فيما يتعلق بتخصيص السيارات الحكومية فى تطبيق أحكام القرار الجمهورى رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه - وعلى ذلك فإنه لا يجوز طبقا لأحكام هذا القرار تخصيص سيارات حكومية لوكلاء الوزارات المساعدين .

ومن حيث أن حق وكلاء الوزارات المساعدين فى استعمال السيارات الحكومية فى الانتقال بين منازلهم ومقار أعمالهم - مرده الى تخصيص تلك السيارات لهم لاستخدامها فى أعمالهم المصلحية وما دام هذا التخصيص قد انقضى بمقتضى القرار الجمهورى رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فإنه يترتب على ذلك سقوط حقهم فى استعمال السيارات الحكومية فى الانتقال بين منازلهم وبين مقار أعمالهم وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الجمهورى سالف الذكر .

على أنه اذا كان أحد وكلاء الوزارات المساعدين قد استعمل سيارة حكومية فى الانتقال بين منزله وبين مقر عمله - بعد تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ المذكور - فإنه يتعين عليه - فى هذه الحالة

- أن يؤدي المقابل النقدي المنصوص عليه في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من يونيو سنة ١٩٥٣ المشار إليه بشرط أن تكون الحكومة هي التي كانت تقدم وقود السيارة فإذا ما استقطع من مرتبه مقدار هذا المقابل النقدي عن المدة التي استعمل فيها السيارة الحكومية في الانتقال بين منزله ومقر عمله فإنه لا يكون له الحق في استرداد ما استقطع منه ، ذلك أنه لا يترتب على صدور القرار الجمهوري رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه المساس بما تضمنه قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من يونيو سنة ١٩٥٣ من حكم خاص بالالتزام بأداء المقابل النقدي المنصوص عليه فيه نظير استعمال الموظفين السيارات الحكومية في الانتقال بين منازلهم وبين مقر أعمالهم اذ يبقى هذا الحكم قائما وواجب الاعمال في ظل العمل بأحكام القرار الجمهوري رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ الذي لم يتسخ من أحكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ ، ٣ من يونيو سنة ١٩٥٣ سوى ما يتعلق منها بتخصيص السيارات الحكومية لموظفي الدولة وهو الموضوع الذي صدر بشأن تنظيمه القرار الجمهوري المذكور .

وغنى عن البيان انه اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة في أول يوليو سنة ١٩٦٤ وانعاج درجة وكيل الوزارة المساعد في درجة وكيل الوزارة فان المسألة المعروضة تصبح غير ذات موضوع - اذ أن وكيل الوزارة المساعد يصبح في درجة وكيل الوزارة ومن ثم تسرى عليه احكام القرار الجمهوري رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ فيما يتعلق بجواز تخصيص سيارة حكومية له وبالتالي فإنه يجوز - اعمالا لحكم قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من يونيو سنة ١٩٥٣ المشار اليه أن يستعمل السيارة الحكومية في الانتقال بين منزله وبين مقر عمله بشرط أن يؤدي المقابل النقدي المنصوص عليه في قرار مجلس الوزراء الاخير - الذي ما زال معمولا به في خصوص المقابل النقدي في ظل العمل بأحكام القرار الجمهوري رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ - على الوجه السابق ايضاحه .

لما فيما يتعلق بالموظفين من الدرجة الممتازة فإنه يبين من الاطلاع على جدول الدرجات والمرتبات الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليهما أن هؤلاء الموظفين أعلى في الدرجة والمعاملة المالية من وكلاء الوزارات ومن ثم فإنه يتعين معاملتهم باعتبار أنهم في حكم هؤلاء الوكلاء في تطبيق احكام القرار الجمهوري رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ المذكور - وبالتالي فإنه يجوز تخصيص سيارات حكومية لهم أسوة بوكلاء فلوزارات كما يجوز لهم استعمال تلك السيارات في الانتقال بين منازلهم وبين مقر أعمالهم بشرط أن يؤدي المقابل النقدي المنصوص عليه في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من يونيو سنة ١٩٥٣ مساواة بينهم وبين وكلاء الوزارات - الذين يظل هذا القرار الاخير مطبقا في شأنهم فيما يخص بالالتزام بأداء المقابل النقدي سالف الذكر - في ظل العمل بالقرار الجمهوري رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

أولاً - انه فى ظل العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة لا يعتبر وكيل الوزارة المساعد فى درجة وكيل الوزارة ومن ثم فانه لا يجوز طبقاً لاحكام القرار الجمهورى رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه تخصيص سيارات حكومية لكلاء الوزارات المساعدين وبالتالي لا يجوز لهم استعمال سيارات حكومية فى الانتقال بين منازلهم وبين مقر أعمالهم اعتباراً من تاريخ العمل بالقرار الجمهورى المذكور فإذا كان أحد وكلاء الوزارات المساعدين قد استعمل سيارة حكومية فى الانتقال بين منزله وبين مقر عمله بعد هذا التاريخ فانه يلزم بأن يؤدى المقابل النقدي المنصوص عليه فى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣ من يونيه سنة ١٩٥٣ فإذا ما استقطع من مرتبه مقدار هذا المقابل النقدي فانه لا يكون له الحق فى استرداد ما استقطع منه - هذا بشرط أن تكون الحكومة هى التى كانت تقدم وقود السيارة .

ثانياً - انه اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فى أول يوليو سنة ١٩٦٤ واندماج درجة وكيل الوزارة المساعد فى درجة وكيل الوزارة - فان المسألة المروضة تصبح غير ذات موضوع اذ يعامل وكيل الوزارة المساعد معاملة وكيل الوزارة فيما يتعلق بجواز تخصيص سيارة حكومية له وجواز استعمالها فى الانتقال بين منزله وبين مقر عمله بشرط أن يؤدى المقابل النقدي سالف الذكر .

ثالثاً - انه يتعين معاملة الموظفين من الدرجة الممتازة باعتبار أنهم فى حكم وكلاء الوزارات فى تطبيق احكام القرار الجمهورى رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ ومن ثم فانه يجوز تخصيص سيارات حكومية لهم كما يجوز لهم استعمال تلك السيارات فى الانتقال بين منازلهم وبين مقر أعمالهم بشرط أن يؤدوا المقابل النقدي المنصوص عليه فى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣ من يونيه سنة ١٩٥٣ .

١٠٨ و ١٠٩ و ١١٢ و ١١٣/١/١٩٦٥



✱ شخصية اعتبارية

✱ اشربة

✱ شركات مساهمة

✱ شهر عقارى

شخصية اعتبارية

١٠٠١ - المجلس الاعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية - عدم تمتع
لمجلس بشخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة - اعتباره مجرد هيئة مستقلة عن
هيئات الحكومة .

ان المادة الاولى من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء المجلس الاعلى
لرعاية الفنون والآداب تنص على أن :

« ينشأ مجلس اعلى لرعاية الفنون والآداب - ويكون هيئة مستقلة
تلحق بمجلس الوزراء » .

وان المادة الثانية من هذا القانون تنص على أن « يقوم المجلس بتنسيق
جهود الهيئات الحكومية وغير الحكومية العاملة في ميادين الفنون والآداب وربط
هذه الجهود بعضها ببعض ويبتكر وسائل تشجيع العاملين في هذه
الميادين ... » .

وان المادة الثامنة من القانون المذكور تنص على أن « يكون للمجلس
ميزانية خاصة للمرتبات والمكافآت وأعمال الإدارة والسكرتارية وتكاليف
البحوث والاتصالات والدراسات التي يقوم بها أعضاؤه أو اللجان التي يؤلفها
أو الاعمال التي يشترك المجلس فيها أو يعهد بها الى الغير - وتكون ميزانية
المجلس جزءا من الميزانية العامة للدولة » .

وانه في يوم ١٢ من يولييه سنة ١٩٥٦ نشر قرار رئيس الجمهورية
بالقانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ بإدخال بعض التعديلات على التشريعات القائمة
ونص في المادة الاولى منه على أن يستبدل « بعبارتي » « رئيس مجلس
الوزراء » و « مجلس الوزراء » في جميع القوانين وغيرها من التشريعات
القائمة عبارة « رئيس الجمهورية » وكذلك يستبدل بعبارة « رئاسة مجلس
الوزراء » عبارة « رئاسة الجمهورية » .

وقد نصت المادة الثالثة من هذا القانون على أن « تأخذ النصوص الواردة
في القوانين والمراسيم بقوانين في شأن ترتيب المصالح العامة حكم القرارات
الصادرة من رئيس الجمهورية في هذا الشأن وتسرى الى أن يتم إلغاؤها أو
تعديلها بقرارات منه » . وقد صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية العربية
المتحدة رقم ١١٢٥ لسنة ١٩٥٨ في شأن سريان القانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٦
بإنشاء المجلس الاعلى لرعاية الفنون والآداب في الاقليم المصري على الاقليم
السوري وتعديل بعض أحكامه - ونص في مادته الثانية عن أن « يقوم المجلس

الاعلى لرعاية الفنون والآداب برعاية العلوم الاجتماعية أيضا ويكون له بالنسبة لهذه العلوم ذات الاختصاصات والسلطات المنصوص عليها في القانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه بالنسبة للفنون والآداب ويطلق عليه اسم « المجلس الاعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية » - كما استبدل في مادته الثالثة بنص المادة ٨ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه النص الآتي :
 « مادة ٨ - يكون للمجلس ميزانية خاصة للمرتبات والمكلفات وأعمال الإدارة والمسكرتيرية وتكاليف البحوث والاتصالات والدراسات التي يقوم بها أعضاؤه أو اللجان التي يؤلفها أو الأعمال التي يشترك فيها أو يمد بها إلى الغير .
 وتكون ميزانية المجلس جزءا من الميزانية العامة للدولة ، ويكون التصرف فيها وفقا للائحة مالية وإدارية خاصة يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية » .

ويؤخذ من استتقاء هذه النصوص أن المجلس الاعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية لا ينفرد بشخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة ، ذلك أن النص على كونه « هيئة مستقلة تلحق » لا يكسبه بذاته مستقلا في الشخصية المعنوية بل إن الحاقه بالرئاسة التي تتبعها لتي دلالة إذ دوج استعمال هذا التعبير تشريعا بالنسبة إلى هيئات ليست مؤسسات عامة ، هذا إلى أن ميزانية المجلس المذكور تعتبر جزءا من الميزانية العامة للدولة - الأمر الذي يتناقى مع خصائص ثبوت الشخصية القانونية المستقلة عن شخصية الدولة والذي تنحصر معه مقوماتها ولا يغير من هذا كون التصرف في هذه الميزانية يتم وفقا للائحة مالية وإدارية خاصة يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية إذ أن اللائحة الخاصة لا تضيى بذاتها على الهيئة التي تأخذ بها شخصية قانونية مستقلة عن شخصية الدولة لكونها ليست أداة تقرير هذه الشخصية أو قوام تكوينها - كما أنها لا تفترض ثبوتها حتما ولا تتنافر مع نظم المصالح الحكومية - وعلى أية حال فليس يكفي لقيام تلك الشخصية - عند عدم وجود نص صريح بمنحها - توفر بعض ملامحها دون اكتمال العناصر والخصائص اللازمة لثبوتها .

ولما كانت المؤسسات العامة سواء وفق أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة أو القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة ، وكذلك الهيئات العامة الخاضعة لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ تعتبر أشخاصا إدارية تتمتع بالشخصية القانونية المستقلة عن شخصية الدولة وتقوم على مرافق عامة ، وكان الثابت مما تقدم أن المجلس الاعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية تموزه مشخصات هذه لو تلك فانه يعتبر - والحالة هذه - هيئة من هيئات الحكومة مستقلة عن الوزارات في عملها .

لذلك انتهى إلى أن المجلس الاعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية لا يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الدولة - وأنه بهذه المثابة يعتبر هيئة مستقلة من هيئات الحكومة .

شرطة

١٠٠٢ - دجل الشرطة - عم استلاتهم من الحكم الوورد بلاقدة ٢٢ من القسانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الخاص بمنح العاملين الذين رسبوا في درجاتهم هذا معينة اول مربوط الصلحة الاعلى او علاوة من علاوتها ايها اكبر .

ان المادة الاولى من قانون اصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على أن « يعمل في المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنيين بالدولة بالاحكام المرافقة لهذا القانون وتسرى احكامه على وزارات الحكومة ومصالحها وغيرها من الوحدات التي يتألف منها الجهاز الادارى للدولة كما تنظم شئون العاملين بها سواء منهم من كان ينطبق عليهم قانون موظفي الدولة او كادر العمال ولا تسرى هذه الاحكام على :

١ - وظائف القوات المسلحة والشرطة ... » .

ولما صدر قانون هيئة الشرطة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ نصت المادة ١٤٦ منه على أن « يسرى على أفراد هيئة الشرطة ما لا يتعارض مع هذا القانون من الاحكام الواردة في قانون نظام العاملين بالدولة ... »

ويؤخذ من هذين النصين أن الاصل في احكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة أنها لا تسرى على وظائف هيئة الشرطة ، وانه استثناء من هذا الاصل يسرى على أفراد هيئة الشرطة من احكام قانون العاملين ما لا يتعارض منها مع احكام قانون هيئة الشرطة .

ومن حيث أن المادة ٢٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على أنه « اذا قضى العامل خمس عشرة سنة في درجة واحدة في الكادر أو ثلاثا وعشرين سنة في درجتين متتاليتين أو سبعا وعشرين سنة في ثلاث درجات متتالية أو ثلاثين سنة في أربع درجات متتالية ، يمنح أول مربوط الدرجة الاعلى او علاوة من علاوتها ايها اكبر - ويستمر في الحصول على العلاوات الدورية بصفة شخصية بما يتفق واحكام الدرجة الاعلى حتى نهاية مربوطها ، ما لم يكن التقريران السنويان الاخيران عنه بتقدير ضعيف .

وتؤخذ هذه العلاوات في الاعتبار عند الترقية فيما بعد الى درجة اعلى ويسرى حكم هذه المادة على العاملين الذين اكملوا المدد السابقة قبل العمل بهذا القانون ، على أنه يكون سريانه عليهم من تاريخ العمل به » .

ومن حيث أن هذه المادة قد عالجت موضوع العاملين الذين رسبوا في درجاتهم هذا معينة بمنحهم أول مربوط الدرجة الاعلى او علاوة من علاوتها

أيضا أكبر مع استمرارهم في الحصول على علاوات هذه الدرجة الأخيرة حتى نهاية مربوطها بالشروط التي أوردتها .

ومن حيث أن تطبيق المادة المذكورة وإن كان لا ينتهي إلى حساب أية أقدمية للعامل في الدرجة الأعلى ولا يكسبه الحق في الترقية إليها إلا وفقا لقواعد الترقية العادية بحيث يظل العامل شاغلا للدرجة الأدنى قائما بعمل الوظيفة المقررة لها هذه الدرجة ، إلا أن المشرع في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة قد اعتبر تطبيق هذه المادة في حكم الترقية بأن أوردتها في الفصل الأول من الباب الثاني من القانون المذكور تحت عنوان (التعيين والترقية) وقد جاء ترتيبها بين المواد الخاصة بالترقية وهي التي تبدأ بالمادة ١٩ وتنتهي بالمادة ٢٢ من الفصل المشار إليه كما استعاض بحكمها عن نظام الترقية إلى المخرجات الشخصية الذي كانت تنص عليه المادة ٤٠ مكررة من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ - بنظام موظفي الدولة الملغى بالنسبة لمن راسبوا في درجاتهم مددا طويلة ، وبهذه المثابة لا تتفق أحكام المادة ٢٢ من قانون العاملين المدنيين ومجال أعمالها وطبيعة ما قضت به وما شرعت من أجله مع وظائف هيئة الشرطة إذ أنها وردت في نظام متكامل يقوم عليها ويتجانس معها كما يقوم على غيرها من أوضاع وأحكام خاصة بالترقية إلى الوظائف الأعلى بينما تناول قانون هيئة الشرطة تنظيم موضوع ترقية أفراد هيئة الشرطة بما يتلائم مع طبيعة ووظائف رجال الشرطة ورتبهم وأوضاعهم مما لا يتسقى معه اقتباس حكم خاص بأوضاع مقايير متصوص عليه في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة لأعماله في حق أفراد هيئة الشرطة في مجال تناوله بالذات قانون هيئة الشرطة بتنظيم خاص على وجه معين ، ولا سيما أن الجدول حرف (ب) الخاص بالكونستبلات المرافق لقانون هيئة الشرطة الواردة في المادة ٢٢ سالفة الذكر والتي تستلزم رسوب العامل سنوات قد ورد به أن من لا يرقى إلى رتبة ملازم عند حلول دوره للترقية يستمر في علاواته إلى نهاية مربوط رتبة (نقيب) ، وبذلك يكون هذا الجدول قد عالج الحالة التي يتم فيها تخطي الكونستابل بأحكام تقابل تلك التي تضمنتها المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بالنسبة إلى العاملين المدنيين بل تفضلها من حيث عدم الارتباط بالقيود الزمنية العديدة في درجة واحدة أو أكثر ولو أراد المصالح تعيين هذا الحكم لكي يصدق على وظائف هيئة الشرطة لنص على ذلك صراحة وأورد عليه من القيود بالنسبة لسائر الوظائف ما يتفق مع طبيعة كل فئة منها .

لذلك انتهى الرأي إلى عدم جواز تطبيق المادة ٢٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادرة به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على أفراد هيئة الشرطة .

شركات مساهمة

(تعليق)

يراعى أن الفتاوى الواردة في هذا الباب والصادرة استناداً إلى أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالإسهام يجب أن تفهم في ضوء التطور التشريعي والاقتصادي الذي طرأ على نظام الشركات المساهمة في الجمهورية العربية المتحدة ، فنتيجة قوانين التأمين المتوالية أصبحت جميع الشركات المساهمة الموجودة في الجمهورية العربية المتحدة من شركات القطاع العام إما لأن الدولة تملكها ملكية كاملة وإما لمساهمة الدولة فيها ، وعلى ذلك أصبح قانون الشركات المساهمة معطلاً فيما يتعارض مع الأوضاع القانونية الناتجة عن ملكية المؤسسات العامة لرأس مال هذه الشركات وحلول مجلسي إدارات المؤسسات العامة محل الجمعية العمومية للمساهمين ، وقد نصت المادة ٢٥ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة على أنه : « يكون لمجلس إدارة المؤسسة العامة برئاسة الوزير المختص سلطات إدارية العمومية للمساهمين أو جماعة الشركاء المنصوص عليها في القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وذلك بالنسبة للشركات والمنشآت التابعة للمؤسسة » .

وعلى ذلك استمر القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ مطبقاً فيما لا يتعارض مع نصوص القانون ٦٠ لسنة ١٩٦٣ سواء كان التعارض ناشئاً عن صريح النص في المسائل التي عالجها هذا القانون صراحة وكانت واردة في القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ أو لوقوع التعارض بالفعل نتيجة اختلاف الأوضاع القانونية وقد تعرضت العديد من الفتاوى المنشورة بهذا الباب لذلك .

على أن القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ قد تعطل نهائياً بالنسبة لشركات القطاع العام بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ الذي حل محل القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ حيث قضت المادة الثانية منه في فقرتها الثانية على أنه « لا تسرى على شركات القطاع العام أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة » ، كما تفهم من الباب الثاني منه تنظيماً كاملاً لشركات القطاع العام من حيث نظامها وتأسيسها وأسهمها وإدارتها وماليتها وبالمجمل فقد شمل بالتنظيم بالنسبة لشركات القطاع العام - وهي تحتل شكل الشركات المساهمة - كافة الموضوعات التي نظمها القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

ونظراً لما أسلفناه من أنه لا يوجد الآن بالجمهورية العربية المتحدة شركة مساهمة لا تعتبر من شركات القطاع العام فقد ترتب على ذلك تعطيل

أحكام القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، على أن ذلك لا يعنى أن هذا القانون قد ألغى لأنه ما زال من الناحية الفقهية قائما في حالة ما إذا أسست شركات مساهمة جديدة لا تمتلكها الدولة ولا تساهم فيها .

(أ) جنسيتها .

(ب) مجالس إدارتها .

١ - تشكيلها .

٢ - المركز القانوني لرؤسائها وأعضائها .

٣ - مكافآت رؤسائها وأعضائها .

٤ - انتهاء عضويتها .

٥ - جمع بين عضويتها أو بينها وبين الوظائف الأخرى .

٦ - مسئولية أعضائها .

(ج) جمعياتها العمومية .

(د) الأسهم وحصص التأسيس .

١ - أسهم .

٢ - حصص التأسيس .

(هـ) توزيع الأرباح على العاملين بها .

(و) تبرع بأموالها .

(ز) عاملين بها .

(ح) تصفيتها وانقضاؤها .

(أ) جنسيتها

١٠٠٣ - شركات المساهمة - جنسيتها - ضوابط تهديدها .

تنص المادة ٤١ من القانون التجاري على أن « جميع الشركات التي تؤسس بالقطر المصري يجب أن تكون مصرية وأن يكون مركزها الأصلي بالقطر المذكور » ، وظاهر أن هذه المادة إنما يقتصر حكمها على تحديد

جنسية الشركات المساهمة في حالة تأسيسها في مصر إذ نصت صراحة على أن هذه الشركات تعتبر مصرية حتماً واستلزم في الوقت ذاته أن يكون مركز إدارتها مصر ... أما في غير هذه الحالة فإن هذا النص لم يورد حكماً لها وقد اختلفت المذاهب في كيفية تحديد جنسية الشركات المساهمة التي لا تؤسس في مصر ، فذهب رأى إلى أن العبرة في تحديد جنسيتها هي بوطنها وذهب رأى ثان إلى أن العبرة في ذلك هي بجنسية أغلبية الشركاء ، كما وجد رأى ثالث يعتد بالمكان الذي تبشر فيه الشركة نشاطها وذهب رأى رابع إلى تحديد جنسية الشركة تبعاً لأغلبية رأس مالها .

وقد استقر الرأي في مصر على أن الضابط في تحديد جنسية الشركة المساهمة هو موطنها فتعتبر الشركة مصرية متى كان مركزها الرئيسى في مصر بشرط أن يكون هذا المركز حقيقياً لا صورياً .

والتلازم بين اعتبار الشركة أجنبية وعدم تطبيق القانون المصرى عليها هو تلازم غير كامل ... فقد تكون الشركة غير مصرية ومع ذلك تسرى أحكام القانون المصرى طبقاً للمادة ١١ من القانون المدنى وذلك إذا كان مجال نشاطها الرئيسى في مصر وكان مركز إدارتها الحقيقى في الخارج .

(٧٢٢) (١/١/١٩٦٠)

١٠٠٤ - شركات المساهمة - ضوابط تحديد جنسيتها - الخروج عليها في أوقات الحرب - البند الذى اخذ به للشروع الحربى في هذه الشأن .

لئن كانت القواعد السابقة (١) هي المراد في تحديد جنسية الشركات المساهمة في الاوقات العادية ، الا أنه في غير هذه الاوقات وعلى الخصوص في حالة الحرب فإن القضاء والتشريع لم يترددا في الخروج عليها وذلك في مجال تحديد الاشخاص أو الاشياء التى تلحق بها صفة الاعلاء المترتبة على حالة الحرب ... وقد تار البحث فيما إذا كان ينبغي في تحديد هذه الصفة - صفة الاعلاء - الاخذ بمعيار جنسية الشركة أيا كان المعيار وفقا للأراء المختلفة المشار إليها ، أم أنه يتعين الاخذ بمعيار آخر غير معيار الجنسية ... وفى هذا البحث استبعد معيار الجنسية ، ذلك لأن هذا المعيار ان صرح في الاوقات العادية حيث لا خطر ولا ضرر فانه لا يصح في أوقات الحرب ... ذلك لأن التعامل مع شركة يهيمن عليها الاعلاء . انما هو في الواقع تعامل مع الاعلاء ... والاعتداد بالواقع أسلم عاقبة في أوقات الحرب .

ومن أجل ذلك استقر القضاء الفرنسى على أنه من حق المحكمة كى تتبين اتصاف الشركة بالاعلاء من علمه أن تعين في البحث والاستقصاء لمعرفة ما

(١) المشار إليها في القاعدة السابقة .

إذا كانت الشركة فرنسية في الواقع أم أنها شركة فرنسية الظاهر فقط كما انتهت أيضاً أحكام القضاء في إنجلترا إلى أن قوانين منع التعامل مع الأعداء تسرى كذلك على الشركات التي يسيطر على أعمالها أشخاص أو وكلاء مقيمون في أرض الأعداء أو متفقون مع الأعداء أو يتلقون تعليماتهم منهم ويعملون تحت سيطرتهم أينما كانت مجال أقامتهم .

وقد أخذ المشروع المصري بهذا المبدأ ذاته فنص صراحة في المادة الأولى من الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ على أن عبارة « الرعايا البريطانيين أو الفرنسيين » تشمل في تطبيق هذا الأمر حكومة المملكة المتحدة البريطانية وحكومة الجمهورية الفرنسية ...

ويعتبر الأشخاص الآتي بيانهم في حكم هؤلاء الرعايا .

١ - ٢ - الشركات والمؤسسات والجمعيات المصرية أو الأجنبية التي يصدر وزير المالية والاقتصاد قراراً باعتبارها تعمل بأشراف بريطاني أو فرنسي أو باعتبارها تدخل فيها مصالح بريطانية أو فرنسية هامة .

وقد صدر بالفعل قرار من وزير المالية والاقتصاد باعتبار شركة آبار الزيت من بين الشركات التي لصقت بها صفة الأعداء - وفرضت عليها الحراسة من أجل ذلك .

وبين من كل ما تقدم أن الشركة المذكورة هي شركة إنجليزية تأسست في إنجلترا في سنة ١٩١١ برأس مال أجنبي ثم حصلت على اتفاق مع الحكومة المصرية يخولها حق البحث عن البترول واستغلاله مقابل تنازلها للحكومة المصرية عن عدد من أسهمها ، فضلاً عن حق الحكومة في تعيين أحد أعضاء مجلس الإدارة ... ومهما يكن من أمر نقلها لمركز إدارتها إلى القاهرة ، وأثر ذلك في تحديد جنسيتها في الأوقات العادية فإنه لا شك فيه أن صفة الأعداء قد لصقت بها باعتبارها شركة أجنبية للأعداء فيها مصالح هامة ، ومن ثم فإنها تعتبر أجنبية بهذا المعنى وهو المعنى الذي يجب أن يسود عند النظر في تقدير أي تعويض لها طبقاً للأوامر العسكرية التي صدرت في هذا الخصوص .

٧٢٢ (١/١/١٩٦٠)

(ب) مجالس إدارتها

١ - تشكيلها .

٢ - المركز القانوني لرؤسائها وأعضائها .

٣ - مكلفات رؤسائها وأعضائها .

٤ - انتهاء عضويتها .

- ٥ - جمع بين عضويتها لو بينها وبين الوظائف الاخرى .
- ٦ - مسئولية اعضائها .

١ - تشكيلها

١٠٠٥ - هيئة صندوق توفيق البريد - تشكيل مجلس ادارة هذه الهيئة - لا يخضع
لاحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ .

تنص المادة الاولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ بكيفية تشكيل
مجلس الادارة والشركات والمؤسسات على انه « يجب ألا يزيد عدد أعضاء
مجلس ادارة أى مؤسسة أو شركة على سبعة أعضاء من بينهم عضوان ينتخبان
عن الموظفين والعمال فيها على أن يكون أحدهما عن الموظفين والآخر عن
العمال . ويتم انتخاب العضوين المذكورين بالاقتراع السرى المباشر تحت
اشراف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وتكون مدة العضوية لهما سنة تبدأ
من أول يوليه ويصدر قرار رئيس الجمهورية بتنظيم اجراءات الترشيح
والانتخاب والقواعد الخاصة بهما » .

ومفاد هذا النص أن المشرع حدد أعضاء مجلس ادارة المؤسسة أو
الشركة بالا يزيد على سبعة أعضاء من بينهم عضوان يمثلان الموظفين والعمال
ينتخبان وفقا للقواعد التي يحددها قرار جمهورى يصدر فى هذا الشأن .

والفهم من نص المادة الاولى المشار اليها أن القانون لا يسرى الا على
المؤسسات الخاصة وحدها ويؤيد هذا النظر :

اولا - ان النص حدد طريقة اختيار ممثلى الموظفين والعمال وذلك بطريق
الاقتراع السرى المباشر تحت اشراف وزارة الشؤون الاجتماعية وهى التى
تشرف على موظفى وعمال المؤسسات الخاصة .

ثانيا - ان المؤسسات العامة ينظمها تشريع خاص هو القانون رقم ٢٢
لسنة ١٩٥٧ الذى يعتبر دستور المؤسسات العامة وبمقتضى المادة السادسة
من هذا القانون يكون تعيين أعضاء مجالس ادارة المؤسسات العامة بقرار
جمهورى وبهذا القرار يمكن تحديد عدد الاعضاء ومن ثم فلا حاجة لتشريع
خاص بهذا التحديد وقد صدرت بالفعل عدة قرارات جمهورية بعد تاريخ
العمل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ المشار اليه معددة أعضاء مجالس
ادارات بعض المؤسسات العامة بعدد يخالف العدد المنصوص عليه فى هذا
القانون من ذلك القرار الجمهورى رقم ١٦٤٢ لسنة ١٩٦١ بإعادة تشكيل
مجلس ادارة المؤسسة العامة للتعاون الانتاجى وعددهم احد عشر عضوا ومن
ذلك أيضا القرار الجمهورى رقم ١٤٧٨ لسنة ١٩٦١ بإنشاء مؤسسة المصانع

الحرية والمدينة وقد نصت المادة الخامسة منه على أن يشكل مجلس إدارة المؤسسة من سبعة أعضاء على الأقل وأحد عشر عضواً على الأكثر .

ثالثاً - إن ديباجة القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ قد خلت من الإشارة إلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمؤسسات العامة مما يدل على أن هذا التشريع لا يتناولها .

لهذا انتهى رأى الجمعية إلى أن أحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ بكيفية تشكيل مجالس الإدارة في الشركات والمؤسسات لا تسرى على هيئة صندوق توفير البريد .

(٨٥٤) (١٩٦١/١١/١٨)

(تعليق)

على القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ والقانون ١٥٤ لسنة ١٩٦١ ووضح من النصص بعد التعديل أن هذا القانون أصبح يسرى على شركات القطاع العام والمؤسسات العامة (راجع النصص في الفتوى المنشورة بقاعة ١٠٠٧) ، وقد قضت المادة ٥٢ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام على أن « يتولى إدارة الشركة مجلس يكون من عدد فردي من الأعضاء لا يزيد عددهم على تسعة ويشكل على الوجه الآتي :

(أ) رئيس يعين بقرار من رئيس الجمهورية .

(ب) أعضاء يعين نصفهم بقرار من رئيس الجمهورية وينتخب النصف الباقى من بين العاملين بالشركة .

ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد الشروط الواجب توافرها في المرشحين والناخبين

ويكون الانتخاب بطريق الاقتراع السرى المباشر تحت اشراف وزارة العمل » .

١٥٥٦ - نص المادة الاولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ بكيفية تشكيل مجالس الإدارة في الشركات والمؤسسات - سريان أحكامه على المؤسسات الخاصة وحدها دون المؤسسات العامة .

تنص المادة الاولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ على أنه « يجب ألا يزيد عدد أعضاء مجلس إدارة أى شركة أو مؤسسة على سبعة أعضاء من بينهم عضوان ينتخبان عن الموظفين والعاملين فيها على أن يكون أحدهما عن الموظفين

والآخر عن العمال . ويتم انتخاب العضوين المذكورين بالاقتراع السري المباشر تحت اشراف وزارة الشؤون الاجتماعية وتكون مدة العضوية لهما سنة تبدأ من اول يولييه ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتنظيم اجراءات الترشيح والانتخاب والقواعد الخاصة بها . » (١)

وقد سبق أن بحثت الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بجلستها المنعقدة في ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٦١ - مدى سريان أحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ المذكور ، على هيئة صندوق توفير البريد ، وهي مؤسسة عامة ، وولات أنه وإن لم يفصح المشرع عن نوع المؤسسات التي تسرى عليها أحكام القانون سالف الذكر ، الا أن المفهوم من نص المادة الاولى أن القانون لا يسرى الا على المؤسسات الخاصة وحدها ويؤيد هذا النظر :

أولاً - ان النص حدد طريقة اختيار ممثلي الموظفين والعمال وذلك عن طريق الاقتراع السري المباشر ، تحت اشراف وزارة الشؤون الاجتماعية وهي التي تشرف على موظفي وعمال المؤسسات الخاصة .

ثانياً - ان المؤسسات العامة ينظمها تشريع خاص ، وهو القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الذي يعتبر دستور المؤسسات العامة ، وبمقتضى المادة السادسة من هذا القانون يكون تعيين أعضاء مجالس ادارة المؤسسات العامة بقرار جمهوري ، وبهذا القرار يمكن تحديد عدد الاعضاء ومن ثم فلا حاجة لتشريع خاص بهذا التحديد . وقد صدرت بالفعل عدة قرارات جمهورية بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ محددة أعضاء مجالس ادارة بعض المؤسسات العامة بعدد يخالف العدد المنصوص عليه في القانون الاخير .

ثالثاً - ان ديباجة القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ قد خلت من الاشارة الى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمؤسسات العامة مما يدل على ان القانون الاول لا يتناول المؤسسات العامة .

ولما كان البنك المركزي المصري مؤسسة عامة ، وقد صدر القرار الجمهوري رقم ٢٣٣٨ لسنة ١٩٦٠ بتشكيل مجلس ادارته ، ومن ثم وتطبيقاً لما سبق أن انتهت اليه الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٦١ - فان أحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ لا تسرى على البنك المذكور .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم سريان أحكام القانون رقم

(١) عدل هذا القانون بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقانون رقم ١٥٤ لسنة

١٩٦١ وواضح من نصوصه انه أصبح يسرى على المؤسسات العامة وشركات القطاع العام - تراجع نصوص هذا القانون في الفتوى التالية .

١١٤ لسنة ١٩٦١ بكيفية تشكيل مجالس الادارة فى الشركات والمؤسسات
على الينك المركزى المصرى بوصفه مؤسسة عامة .

٥٥٢ (١٩٦٢/٨/٢٩)

١٠٠٧ - تشكيل مجالس ادارة شركات المساهمة - تعيين الاعضاء غير المنتخبين
بالشركات التى تساهم فيها الدولة او المؤسسات العامة يكون بقرار من رئيس الجمهورية -
صدور هذا القرار متضمنا لاسماء بعض الموظفين السابق اعادتهم من الحكومة الى احدى
المؤسسات للعمل كموظفين بإدارة شركاتها - اثر هذا القرار انتهاء خدمتهم بالحكومة وبالتالى
انهاء اعارتهم بالمؤسسة .

تنص المادة الاولى من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجالس
ادارة شركات المساهمة معدلا بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦١ على أن « تشكل
مجالس ادارة شركات المساهمة من سبعة أعضاء على الاكثر على النحو الآتى :
(١) اثنتان ينتخبان عن الموظفين والعمال يتم انتخابهما طبقا لاحكام
القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ .

(ب) خمسة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية منهم واحد على الاقل
وثلاثة على الاكثر من بين مديرى الشركة او مديرى الاقسام بها .

وتعين هؤلاء الاعضاء فى الشركات التى تساهم فيها الدولة او احدى
الهيئات او المؤسسات العامة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح
رئيس مجلس ادارة الهيئة او المؤسسة العامة او الوزير المختص بالنسبة
للشركات التى لا تتبع هيئات او مؤسسات عامة « ، ومفاد هذا النص أن
المشرع قد ناط برئيس الجمهورية بتعيين أعضاء مجالس ادارة الشركات التى
تساهم فيها الدولة او المؤسسات العامة .

ومن حيث أن الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للمقاولات
والانشاءات من الشركات التى تساهم فيها الدولة ومن ثم فانه وفقا لنص
المادة الاولى من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه يكون تعيين أعضاء
مجالس ادارة هذه الشركات بقرار من رئيس الجمهورية ، وقد صدر قرار
رئيس الجمهورية رقم ١٢٩٠ لسنة ١٩٦٢ بتشكيل مجالس ادارة بعض هذه
الشركات وقضى بتعيين السادة المهندسين المذكورين رؤساء وأعضاء مجالس
ادارة تلك الشركات وأشار فى ديباجته الى القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١
ومن ثم فانه لا جدال فى اعتبار هؤلاء المهندسين معينين أعضاء ورؤساء مجالس
ادارة تلك الشركات ويترتب على ذلك انتهاء خدمتهم بالمجالات التى يعملون بها
اذ أن الموظف فى هذه الحالة ينهى صلته بشخص معنى هو الدولة ويبدأ

صلة جديدة بشخص معنوي آخر هو الشركة ومن ثم تنتهي مدة خدمته بالجهة التي يعمل بها دون حاجة الى تقديم استقالة منه .

ويترتب على ذلك أنه بانتهاء خدمة هؤلاء الموظفين تنتهي مدة اعارتهم بالمؤسسة اذ أن هذه الاعارة لا ترد الا على العلاقة الوظيفية التي كانت تربطهم بالوزارات والمصالح والتي انتهت بتعيينهم أعضاء مجالس ادارة الشركات .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن اعارة المهندسين المذكورين الى المؤسسة قد انتهت بانتهاء الغرض منها اذ أنها قد تمت بناء على طلب المؤسسة اعارة هؤلاء المهندسين للعمل بها كمفوضين بالادارة لشركاتها المنضمة الى القطاع العام ولما كان نظام مفوضي الادارة قد انتهى بصدر القرار الجمهوري رقم ١٢٩٠ لسنة ١٩٦٢ بتشكيل مجالس ادارات الشركات التابعة للمؤسسة المذكورة ومن ثم لم يعد ثمة داع لاستمرار اعارتهم الى تلك المؤسسة لأن عملهم كمفوضين في تلك الشركات كان هو حلولهم محل مجلس ادارة الشركة الى حين تشكيله ومن ثم فمتى تم هذا التشكيل تنقضي الحاجة الى المفوضين وبالتالي تنتهي الحاجة الى اعارة هؤلاء المهندسين الى المؤسسة .

(٧٨٠) ١٩٦٢/١١/٢٢

٨ ♦ ♦ ♦ - شركات مساهمة - تمثيل الموظفين والعمال في مجلس ادارتها - استقلال كل شركة بموظفيها وعمالها في هذا التمثيل .

يقضى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ بتعديل البند ٥ من المادة ١٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات المساهمة كالآتي :

« بند ٥ - يجنب من الارباح الصافية للشركة ٥٪ تخصص لشراء سندات حكومية ويوزع الباقي على الوجه الآتي :

(١) ٧٥٪ توزع على المساهمين .

(ب) ٢٥٪ تخصص للموظفين والعمال ، ويكون توزيعها على النحو التالي :

١ - ١٠٪ توزع على الموظفين والعمال عند توزيع الارباح على المساهمين »

ويقضى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ بكيفية تشكيل مجالس الادارة في الشركات والمؤسسات في مادته الأولى بأنه « يجب ألا يزيد عدد أعضاء مجلس ادارة أى شركة او مؤسسة على سبعة أعضاء من بينهم عضوان ينتخبان عن الموظفين والعمال فيها على أن يكون أحدهما عن الموظفين والآخر عن العمال »

ومن واقع هذين النصين يتبين في وضوح أن التمثيل في مجالس ادارتها إنما يترتب بكل شركة على استقلال ويتعلق بموظفيها وعمالها على حدة دون أن يشاطرهم في ذلك موظفو أو عمال أي شركة أو هيئة أخرى قد ترتبط معها بأية رابطة من الروابط القانونية ما دام هؤلاء الموظفون والعمال لا تربطهم بالشركة الأولى رابطة قانونية يصدق عليهم في ظلها وصف الموظف أو العمال فيها .

وإذا كان من الثابت من استقراء العقد المبرم بين بنك مصر وشركة فنادق هيلتون العالمية في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ ، والعقد المبرم بين شركة مصر للفنادق وبنك مصر في ٢١ من يوليو سنة ١٩٥٥ ، أن شركة مصر للفنادق تمتلك فندق النيل هيلتون وقد أجرته لشركة فنادق هيلتون العالمية بشروط خاصة ولمدة محدودة وهذه الشركة الأخيرة منفصلة عن الشركة الأولى ذات شخصية اعتبارية مستقلة وذمة مالية متميزة وتختص بموظفيها وعمالها الذين يمارسون العمل لحسابها في الفندق خلال فترة استئجارها وإدارتها له ، دون أن تقوم بينهم وبين شركة مصر للفنادق أية رابطة وظيفية أو علاقة عمل أو أية تبعية على أي نحو ، فانهم بالتالي وقد انتفى عنهم وصف الموظف أو العامل بشركة مصر للفنادق فلا يكون لهم حق التمثيل في مجلس ادارتها .

(١٩٦٢/١٠/٢) ٦٢٧

٢ - المركز القانوني لرؤسائها وأعضائها

١٠٠٩ - متى اعتبار عضو مجلس الإدارة موظفا عاما - وجوب تفرغه للعمل في المؤسسة العامة حتى تفصل عليه صفة الموظف العام - مثال : بالنسبة لعضو مجلس إدارة البنك الاهل المصري لشئون القضايا .

إن مجلس الإدارة سواء في مجال الشركات في القانون الخاص أم في مجال الهيئات والمؤسسات العامة في القانون العام يعتبر جهازا اداريا قائما على شئون الشركة أو المؤسسة ويقف في قمة التنظيم الإداري لها وهذا الاصل قد أورده المشرع في نطاق القطاع الخاص حيث نصت المادة ٢١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة على أن يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة . كما رده في القطاع العام حيث نص في المادتين ٧٦ و٧٧ من قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ على أن يتولى إدارة المؤسسات العامة مجلس إدارة المؤسسة ويعتبر هذا المجلس السلطة العليا المهيمنة على شئون المؤسسة وتصريف أمورها بوضع السياسة العامة التي تسير عليها .

وقد وضحت هذه السمة لمجلس الإدارة باعتبارها جهازا إداريا ورأس التنظيم في الشركات والمؤسسات في نطاق البنك الأهلي المصري بما نصت عليه المادة ١٧ من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن البنك المركزي المصري والبنك الأهلي المصري والمادتان ٦ و ٧ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٣٧ لسنة ١٩٦٠ بالنظام الأساسي للبنك الأهلي المصري من أن يتولى إدارة البنك مجلس إدارة يعتبر السلطة المهيمنة على شئونه وتصريف أموره ووضع السياسة التي ينتهجها وفقا لأحكام القانون .

كما أن الصبغة الإدارية التي يتصف بها مجلس الإدارة على الوجه المتقدم وفي نطاق البنك الأهلي المصري على وجه التخصيص هي نقطة الدخول إلى تحديد صفة أعضاء مجلس إدارة هذا البنك . فالموظف العام هو شخص يقوم بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام وبمقتضى هذا التعريف يلزم أن تتوافر فيه شروط هي أن يقوم بعمل دائم على وجه منتظم ومستقر وأن يكون أداء هذا العمل في خدمة مرفق عام تقوم عليه الدولة أو أحد الأشخاص العامة وأخيرا أن يتولى منصبا يندرج في التنظيم الإداري للمرفق .

وهذه الشروط وإن توافرت في عضو مجلس الإدارة بالبنك الأهلي المصري حيث يتولى العضو منصبا في رأس الجهاز الإداري ويباشر عملا دائما مطردا في خدمة هذا البنك وهو مؤسسة عامة تقوم على مرفق عام ، وإن كان ذلك إلا أنه يرتبط بتحقيق تلك الشروط ودون أن يتفصل عنها أن التعيين في مجلس الإدارة يقتضي أن يتفرغ المعين تفرغا كاملا لعضوية هذا المجلس بحيث يكون نشاطه خالصا لمجلس الإدارة وللهيئة التي يقوم عليها المجلس . أما إذا اقتصر عمل العضو على مجرد حضور جلسات محددة لمجلس الإدارة دون أن يكون له اختصاص فعلي محدد يباشره على وجه الدوام في خدمة هذا المجلس فإن هذا الوضع يفقده صفة التعيين في الوظيفة ويخلق عنه وصف الموظف العام .

فضلا عن أن مبدأ التفرغ على هذا الوجه والاتجاه إلى تخصيص العضوية في مجلس الإدارة لم يلق وزنه وسنده في مجال المؤسسات العامة فحسب بل اعتنقه المشرع أيضا بالنسبة إلى الشركات في القانون الخاص فقد تضمنت المادة ٢١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه معدلة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ النص على إلزام مجلس الإدارة بأن يوزع العمل بين جميع أعضائه وفقا لطبيعة أعمال الشركة كما حظر القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجالس إدارة شركات المساهمة على الشخص أن يجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من شركة واحدة من شركات المساهمة .

ويخلص من ذلك أن التفرغ الكامل في نطاق المؤسسات العامة هو الأساس في إضفاء صفة الموظف العام على أعضاء مجالس إدارة هذه المؤسسات

بحيث انه اذا لم يتحقق هذا التفرغ بالنسبة الى أى من هؤلاء الاعضاء ما أمكن سحب تلك الصفة عليه .

وإذا كان الثابت ان عضو مجلس إدارة البنك الاهلى المصرى المعين بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٣٦ لسنة ١٩٦٠ تم تعيينه بعد ذلك بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٦١ عضوا متفرغا لشئون القضايا لهذا البنك على أن يتقاضى مقابل ذلك التخصص مرتبا سنويا قدره ٢٠٠٠ جنيه سنويا علاوة على مكافأة العضوية . فانه بتطبيق المعاني المتقدم ذكرها على حالته يتضح أنه بمقتضى هذا التخصص لعضوية مجلس الإدارة وتخويل العضو اختصاصا كاملا فى المؤسسة التى يتولى عضوية مجلس إدارتها قد تحقق التفرغ الكامل مقترنا بتوافر شرائط الموظف العام مما يؤدى الى انسحاب وصف الموظف على ذلك العضو .

ويؤكد من هذه النتيجة انه بالرجوع الى اللائحة الداخلية للبنك الاهلى المصرى - وهى التى يجرى الاستفسار فى الحالة المروضة عن مدى انطباقها على عضو مجلس الإدارة المتفرغ لشئون القضايا - يبين انها تتضمن ما يفيد سريان أحكامها على أعضاء مجلس إدارة هذا البنك فقد نصت المادة ٣٠ منها على أنه يقصد بالموظف من يقوم بأعمال إدارية أو فنية أو كتابية ويتقاضى ويتقاضى مرتبا من البنك عن عمله . كما تضمنت المادتان ٥٩ و ٨٣ من اللائحة تحديدا للاجازة السنوية الاعتيادية لعضوية مجلس الإدارة المنتخب وبدل السفر الذى يتقاضاه عن المأموريات التى يقوم بها .

ولهذا فقد انتهى رأى الجمعية العمومية الى اعتبار السيد المذكور بصفته عضوا بمجلس إدارة البنك الاهلى المصرى متفرغا لشئون القضايا موظفا بهذا البنك بحيث تطبق فى شأنه النظم واللوائح الخاصة بموظفى البنك .

(١٢٩) (١٩٦٣/١/٢٩)

١٠١٠ - رئيس مجلس إدارة الشركة وأعضاء مجلس الإدارة ، والعضو المنتخب - مركزهم القانوني في الفترة السابقة على العمل باللائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - اعتبارهم وكلاء عن الجمعية العمومية لمساهمي الشركة - بقاء هذا النظر صحيحا في ظل لائحة نظام موظفي وعامل الشركات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ - عدم خضوع رئيس مجلس إدارة الشركة وأعضاء مجلس الإدارة والعضو المنتخب لنظم التوقف المقررة في الشركة أو لاحكام قوانين العمل بوجه عام .

ان القاعدة المقررة طبقا لقانون التجارة - ان أعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة يعتبرون وكلاء عن الجمعية العمومية لمساهمي الشركة وبذلك تقول

المادة ٣٤ من القانون المذكور (تناط ادارة هذه الشركة بوكلاء الى أجل معلوم سواء اكانوا من الشركات أو غيرهم وبأجرة أولا ويجوز عزلهم ولو كان تعيينهم مصحرا به في نظام الشركة أو وجد شرط يقضى بعدم عزلهم) .

وعلى أساس من وصف هؤلاء الاعضاء بالوكلاء يتحدد وضعهم في الشركة وعلاقتهم بالجمعية العمومية للمساهمين وبهذه المثابة لا يخضعون لنظم التوظيف المقررة في الشركة . ولا تسرى في شأنهم بوجه عام أحكام قوانين العمل - وتنظم هذه النتيجة - في عموميتها - رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب وسائر أعضاء المجلس ذلك انه ليس لرئيس المجلس سلطات تزيد عما لبقية الاعضاء كما أن العضو المنتدب لا يعدو أن يكون وكيلاً عن مجلس الادارة تحدد اختصاصاته ومكافأته بقرار من المجلس ومن ثم كان وجه مسئولية أعضاء مجلس الادارة عن أخطائه لانه يقوم بالعمل نيابة عنهم وبناء على توكيل منهم .

ولقد ظل هذا النظر صحيحا قائما مع بداية تدخل الدولة في تعيين أعضاء مجالس ادارة الشركات المساهمة وفيما بعد ذلك ، اذ يبين من مطابقة أحكام القانونيين رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسة الاقتصادية و ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي أن المشرع حرص على تمثيل القطاع العام في مجلس ادارة الشركات المساهمة على نحو يتناسب مع الحصة المملوكة له في رأسمالها وناط برئيس الجمهورية تعيين رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب في الشركات التي تبلغ فيها الحصة العامة حدا معيناً من رأس المال ، على أن التدخل على النحو المتقدم في ادارة شركات المساهمة لم يغير في شيء من الكيان القانوني لمجلس ادارة الشركة كما لم يجعل من أعضاء مجلس الادارة - وبصفة خاصة رئيس المجلس والعضو المنتدب - موظفين بالشركة بل ان المشرع كان حريصا على الفصل بين عضوية مجلس الادارة وبين القيام بأعمال التوظيف بها فنص في المادة ٣٢ مكررا المضافة الى قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بمقتضى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ على أنه :

« لا يجوز أن يكون مدير الشركة أو أي موظف بها عضواً في مجلس ادارتها » - وقد ظل هذا النص قائما ومنتجا حتى منتصف عام ١٩٦١ .

وفي أغسطس سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجلس ادارة شركات المساهمة (المعدل بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦١) ، ونص في مادته الاولى على أنه « تشكل مجالس ادارة شركات المساهمة من سبعة أعضاء على الأكثر على النحو الآتي :

(أ) اثنان ينتخبان عن الموظفين والعمال .

(ب) خمسة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية منهم واحد على الأقل وثلاثة على الأكثر من بين مديري الشركة أو مديري الاقسام بها - ويعين

هؤلاء الاعضاء في الشركات التي تساهم فيها الدولة أو إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة بقرار من رئيس الجمهورية .

وبهذا القانون بلغ تدخل الدولة مداه في تعيين أعضاء مجالس إدارة الشركات التي تساهم فيها الدولة أو إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ، اذ جعل تعيينهم جميعا من اختصاص رئيس الجمهورية .

ومع أن هذا الحكم قد غير تماما في الأساس الذي كان يتم على مقتضاه اختيار مجلس إدارة الشركة المساهمة ، الا أنه يصعب القول بأن المشرع بالقانون المذكور - قد مزج بين عضوية مجلس إدارة الشركة وبين وظائفها ، ذلك أنه يبين من الاطلاع على كيفية تشكيل مجلس الإدارة في وضعه الجديد ان المشرع قد حرص على أن يجمع المجلس جميع العناصر المشتركة في الانتاج من رأس المال والعمل والإدارة الفنية نزولا منه على مقتضيات الضرورات المتصلة بفلسفة الدولة الاجتماعية والاقتصادية التي توجت بقوانين يوليو الاشتراكية وناط برئيس الجمهورية اختيار ممثل رأس المال والإدارة الفنية في الشركات التي تسهم فيها الدولة - دون أن يتضمن ذلك ما يفيد صراحة أو دلالة تحول نظرة المشرع الى أعضاء مجلس الإدارة من غير المديرين بما يجعلهم من عداد الموظفين فيها ولو أنه قصد إلى اعتبارهم كذلك - منذ هذا القانون - لنص على هذا كما فعل في التشريعات اللاحقة .

ومن حيث انه مما يؤكد بقاء أعضاء مجلس الإدارة - غير المديرين - بنفس مركزهم السابق اننى يخرجهم عن زمرة الموظفين أن لائحة نظام موظفي وعمال الشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ والتي عمل بها بعد العمل بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ وبتعديله بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦١ - قد عرضت لبيان المقصود بموظفي الشركة وعمالها وأوردت جلولا بمرتبات الوظائف فيها ولم تدخل اللائحة في هذا البيان أعضاء مجالس الإدارة غير المديرين ولا أشارت الى مرتبات لهم في ذلك الجدول - ولو أن المشرع قصد الى اعتبار هؤلاء الاعضاء موظفين بالشركة منذ أن أصبح تعيينهم من سلطة رئيس الجمهورية ، لنص على ذلك أو أشار اليه في اللائحة الصادرة في شئون موظفي وعمال الشركة ، واذا لم يفعل فإن ذلك يعتبر اقرارا للقواعد العامة المطبقة في هذا الشأن ودلالة على عدم العلول عنها الى سواها .

(١١٠٩ (١٤/١٢/١٩٦٤)

(١٠٦٠ (١٣/١١/١٩٦٥)

١٠٦١ - رئيس مجلس إدارة الشركات التابعة للمؤسسات العامة وأعضاء مجالس الإدارة المتفرغون والعضو المنتدب - مركزهم القانوني منذ العمل باللائحة نظام العمال

بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ -
اعتبارهم من عماد العاملين بالشركة - المصارف الجديدة لاعتبار رئيس مجلس الإدارة موظفا
بالشركة هو الانقطاع والتفرغ للعمل بها .

إن رئيس مجلس إدارة الشركة العامة وأعضاء مجلس الإدارة المتفرغين
يعتبرون من عماد العاملين في الشركة منذ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم
٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة
للمؤسسات العامة ذلك أنه يبين من الإطلاع على النظام المذكور أنه يحوى
عشرة أبواب جمعت شتات الأحكام المتعلقة بالتوظيف في تلك الشركات ولرفق
به جدول بفتات الوظائف والمرتبات بصفة عامة - وجاء رئيس مجلس الإدارة
ضمن هذه الفتات وحدد لفتته أجر سنوي مقداره ١٢٠٠ - ٢٠٠٠ جنيه
وبدل تمثيل بعد أقصى ١٠٠٪ من الأجر الأصلي كما نصت المادة ٦٣ من هذا
النظام على أنه " يضع مجلس إدارة كل شركة جدولا بالوظائف والمرتبات
الخاصة بالشركة في حدود الجدول المرافق ... ويعتمد هذا الجدول بقرار من
مجلس إدارة المؤسسة المختصة " .

ويكون المرتب المقرر لرئيس مجلس إدارة الشركة هو أعلى مرتب في
الشركة : .

ومن حيث أنه يستفاد من ذلك أن المشرع اذ جعل مرتب رئيس
مجلس إدارة الشركة في قمة مرتبات العاملين بها وضمن جدول هذه المرتبات
فإن ذلك يكشف عن اتجاه المشرع وحرصه على بيان أن عمل رئيس مجلس
إدارة الشركة يعد وظيفة فيها يستحق شغلها مرتبا . ويمكن تبرير هذا
الحكم المستحدث بأن من الواجب انصراف رئيس مجلس إدارة الشركة الى عمله
فيها والتفرغ له بكل وقته وخبرته ومجهوده شأنه في ذلك شأن سائر
العاملين في الشركة ومن ثم كان وجه النص على اتخاذ فئة رئيس مجلس
الإدارة قمة لفتات العاملين بالشركة .

ومن حيث أنه يخلص من ذلك أن المشرع بلائحة نظام العاملين
بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والعمومي
بها اعتبارا من ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ قد اعتبر عمل رئيس مجلس إدارة
الشركة وظيفة من وظائفها يتقاضى صاحبها أجرا أساسيا وبديل تمثيل وبهذه
الطابة يكون قد دخل - منذ التاريخ المذكور - في فرة العاملين بالشركة .

ومن حيث أنه ولئن كانت اللائحة سالفة الذكر قد وردت خلوا من أي
نص في شأن عضو مجلس الإدارة المنتدب وسائر أعضاء مجلس الإدارة غير
المديرين اذ أن الأعضاء المديرين من العاملين أصلا بحكم وظائفهم كمديرين
الا أنه يمكن استصحاب المعيار الجديد الذي قام على مقتضاه حكم اعتبار رئيس
مجلس إدارة الشركة موظفا بها وهو معيار الانقطاع والتفرغ للعمل بالشركة

فإذا استبان من الظروف أن قرار رئيس الجمهورية الصادر بتشكيل مجلس إدارة الشركة قد تضمن تعيين أحد الأشخاص عضوا منتدبا في الشركة مع منحه مرتبا سنويا وبدل تمثيل أو تعيين بعض الأشخاص أعضاء بالمجلس مع منحهم مرتبات وبدلات تمثيل أو النص على تفرغهم للعمل بالشركة فإن ذلك يبنى قيام رابطة عمل بينهم وبين الشركة بحيث يعتبرون من عداد العاملين بها لأن الأصل في بدل التمثيل أن يقرر لمواجهة أعباء وظيفة معينة كما أن التفرغ يعتبر قرينة على أن علاقة الشخص بالشركة تقوم على أساس من الثبات والعموم وهذه هي سمات الوظيفة .

ومن حيث أنه ترتيبا على ما تقدم يعتبر رئيس مجلس إدارة الشركة والأعضاء المتفرغون من عداد العاملين في الشركة منذ ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه .

(١١٠٩ ، ١١١٠ (١٤/١٢/١٩٦٤)

(١٠٦٠ (١٣/١١/١٩٦٥)

١٠١٢ - رؤساء وأعضاء مجالس إدارات الشركات المساهمة - عدم خضوعهم لنظم التوظيف المقررة في الشركة أو لأحكام قانون العمل حتى العمل بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ودخول رئيس مجلس إدارة الشركة في زمرة العاملين بها - سريان نفس الحكم على أعضاء مجلس الإدارة المتفرغين - اعتبار هؤلاء من عداد العاملين بالشركة من هذا التوقيع فقط .

إن القاعدة المقررة طبقا لقانون التجارة أن أعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة يعتبرون وكلاء عن الجمعية العمومية لمساهمي الشركة وعلى أساس من وصف هؤلاء الأعضاء بالوكلاء يتحدد وضعهم في الشركة وعلاقتهم بالجمعية العمومية للمساهمين وبهذه المثابة لا يخضعون لنظم التوظيف المقررة في الشركة ولا تسرى في شأنهم بوجه عام أحكام قوانين العمل وتنظيم هذه النتيجة - في عموميتها - رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب ومسائري أعضاء المجلس ذلك أنه ليس لرئيس المجلس سلطات تزيد عن بقية الأعضاء كما أن العضو المنتدب لا يعدو أن يكون وكلاء عن مجلس الإدارة تحدد اختصاصاته ومكافأته بقرار من المجلس ومن ثم كان وجه مسئولية أعضاء مجلس الإدارة عن أخطائه لأنه يقوم بالعمل نيابة عنهم وبناء على توكيل منهم .

وقد ظل هذا النظر صحيحا وقائما مع بداية تدخل الدولة في تعيين أعضاء مجالس إدارة الشركات المساهمة وفيما بعد ذلك إذ يبين من مطالعة أحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسة الاقتصادية والقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي أن المشرع حرص على تمثيل القطاع العام في مجلس إدارة الشركات على نحو

يتناسب مع الحصة المملوكة له وأسمائها وناط برئيس الجمهورية تعيين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في الشركات التي تبلغ فيها الحصة العامة حصة معينة من رأس المال . على أن التدخل على النحو المتقدم في إدارة الشركات المساهمة لم يغير في شيء من الكيان القانوني لمجلس إدارة الشركة كما لم يجعل من أعضاء مجلس الإدارة وبصفة خاصة رئيس المجلس والعضو المنتدب ، موظفين بالشركة بل إن المشرع كان حريصا على الفصل بين عضوية مجلس الإدارة وبين القيام بأعمال التوظيف بها فنص في المادة ٣٢ مكررا المضافة الى قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بمقتضى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ على أنه « لا يجوز أن يكون مدير الشركة أو أى موظف بها عضوا في مجلس ادارتها » ، وقد ظل هذا النص قائما ومنتجا حتى منتصف عام ١٩٦١ .

وفي أغسطس سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجالس إدارة شركات المساهمة (المعدل بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦١) وبهذا القانون بلغ تدخل الدولة مدها في تعيين أعضاء مجالس إدارة الشركات التي تساهم فيها الدولة أو إحدى الهيئات أو المؤسسات أو المؤسسات العامة إذ جعل تعيينهم جميعا من اختصاص رئيس الجمهورية .

ومع أن هذا الحكم قد غير تماما في الاساس الذى كان يتم على مقتضاه اختيار مجلس إدارة الشركة المساهمة فانه يصعب القول بأن المشرع بالقانون المذكور قد مزج بين عضوية مجلس إدارة الشركة وبين وظائفها ذلك أنه يبين من الاطلاع على كيفية تشكيل مجلس الإدارة في وضعه الجديد أن المشرع قد حرص على أن يجمع المجلس جميع العناصر المشتركة في الانتاج من رأس المال والعمل والإدارة الفنية نزولا منه على مقتضيات الضرورات المتصلة بفلسفة الدولة الاجتماعية والاقتصادية التي توجت بقوانين يوليو الاشتراكية وناط برئيس الجمهورية اختيار ممثل رأس المال والإدارة الفنية عن الشركات التي تسهم فيها الدولة دون أن يتضمن ذلك ما يفيد صراحة أو دلالة تحول نظرة المشرع الى أعضاء مجلس الإدارة من غير المديرين بما يجعلهم في عداد الموظفين فيها ولو أنه قصد الى اعتبارهم كذلك منذ هذا القانون لنص على هذا كما فعل في التشريعات اللاحقة له ، ومما يؤكد بقاء أعضاء مجالس الإدارة - غير المديرين - بنفس مركزهم السلبي الذى يخرجهم عن فمرة الموظفين أن لائحة نظام موظفي وعامل الشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ والتي عمل بها بعد العمل بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦١ ، قد عرضت لبيان المقصود بموظفي الشركة وعاملها وأوردت جدولا بمرتبات الوظائف فيها ولم تدخل اللائحة في هذا البيان أعضاء مجالس الإدارة - غير المديرين - ولا أشارت الى مرتبات لهم في ذلك الجدول ولو أن المشرع قصد الى اعتبار هؤلاء الاعضاء موظفين بالشركة منذ أن أصبح تعيينهم من سلطة رئيس الجمهورية لنص على ذلك أو أشار

النية في اللائحة الصادرة في شئون موظفي وهمال الشركة واذا لم يفعل فإن ذلك يعتبر إقرارا للقواعد العامة المطبقة في هذا الشأن ودلالة على عدم العثور عنها الى سواها .

وان وجه الحكم في هذا الخصوص قد تغير منذ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بأصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة اذ يبين من الاطلاع على النظام المذكور انه يحوي عشرة أبواب جمعت شتات الاحكام المتعلقة بالتوظيف في تلك الشركات وأرفق به جدول يثبت الوظائف والمرتبات بصفة عامة وجاء رئيس مجلس الادارة ضمن هذه الفئات وحدد لفتته أجر سنوي مقداره (١٢٠٠ - ٢٠٠٠) جنيه وبديل تمثيل بحد أقصى ١٠٠٪ من الاجر الاصلي ، كما نصت المادة ٦٣ من هذا النظام على أنه يفسح مجلس ادارة كل شركة جدولا بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة في حدود الجدول المرافق ويعتمد هذا الجدول بقرار من مجلس ادارة المؤسسة المختصة ويكون المرتب المقرر لرئيس مجلس ادارة الشركة هو أعلى مرتب في الشركة .

وانه يستفاد من ذلك أن المشرع اذ جعل مرتب رئيس مجلس ادارة الشركة في قمة مرتبات العاملين بها وضمنه جدول هذه المرتبات فإن ذلك يكشف عن اتجاه المشرع وحرصه على بيان أن عمل رئيس ادارة الشركة يعد وظيفة فيها يستحق شغلها مرتبا ويمكن تبرير هذا الحكم المستحدث أن من الواجب انصراف رئيس مجلس ادارة الشركة الى عمله فيها والتفرغ له بكل وقته وخبرته ومجهوده شأنه في ذلك شأن سائر العاملين في الشركة ومن ثم كان وجه النص على اتخاذ فئة رئيس مجلس الادارة قمة لفئات العاملين بالشركة .

وانه يخلص من ذلك أن المشرع بلائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والمعمول بها اعتبارا من ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ قد اعتبر عمل رئيس مجلس ادارة الشركة وظيفة من وظائفها يتقاضى صاحبها اجرا أساسيا وبديل تمثيل وبهذه المثابة يكون قد دخل - منذ التاريخ المذكور - في ذمرة العاملين بالشركة .

وانه ولئن كانت اللائحة سألغة الذكر قد وردت خلوا من أي نص في شأن عضو مجلس الادارة المنتدب وسائر أعضاء مجلس الادارة غير المديرين اذ أن الاعضاء المديرين من العاملين أصلا بحكم وظائفهم كمديرين الا أنه يمكن استصحاب الحيار الجديد الذي قام على مقتضاه حكم اعتبار رئيس مجلس ادارة الشركة موظفا بها وهو معيار الانقطاع والتفرغ للعمل بالشركة فاذا استبان من الظروف أن قرار رئيس الجمهورية الصادر بتشكيل مجلس ادارة الشركة قد تضمن تعيين أحد الاشخاص عضوا منتدبا في الشركة مع منحه مرتبا سنويا وبديل تمثيل او تعيين بعض الاشخاص أعضاء بالمجلس مع منحهم

مرتبات وبدلات تمثيل أو النص على تفرغهم للعمل بالشركة فإن ذلك يعنى قيام رابطة عمل بينهم وبين الشركة بحيث يعتبرون من عداد العاملين بها لأن الأصل فى بدل التمثيل أن يقرر لمواجهة أعباء وظيفة معينة كما أن التفرغ يعتبر قرينة على أن علاقة الشخص بالشركة تقوم على أساس من الثبات والدوام وهذه صفات الوظيفة .

وأنه ترتيباً على ما تقدم انتهت الجمعية العمومية فى جلستها المتعقدة فى ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ الى أن رئيس مجلس إدارة الشركة والأعضاء المتفرغين يعتبرون من عداد العاملين فى الشركة منذ ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٥٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه . (١)

أما ما قد يقال من أن أعضاء مجالس إدارة الشركات التى تساهم فيها للدولة أو إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة يعتبرون موظفين بهذه الشركات من تاريخ نفاذ القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المؤسسة الاقتصادية فهو مردود بأن المادة ٧ من هذا القانون تنص فى الفقرتين الأولى والثانية منها على أن « يكون للمؤسسة الاقتصادية ممثلون فى مجالس إدارات الشركات التى يكون لها نصيب فى رأس مالها » .

ويحدد عند ممثل المؤسسة فى مجلس الإدارة بنسبة لا تقل عن نسبة حصتها فى رأس المال . ويشترط فى جميع الحالات أن يكون للمؤسسة ممثل واحد على الأقل فى مجلس إدارة الشركات التى لا يقل نصيبها فيها عن ٥٪ من رأس مالها » .

وتنص المادة ١٠ منه على أن « لا يشترك ممثلو المؤسسة الاقتصادية فى الجمعية العمومية فى انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الذين يمثلون رأس المال الخاص » .

وتنص المادة ١١ منه على أن « لا يلزم مندوبو المؤسسة الاقتصادية فى مجالس إدارة الشركات بتقديم أسهم ضمان عن عضويتهم » .

وتنص المادة ١٢ على أن « تؤول الى المؤسسة الاقتصادية المبالغ التى تستحق لمندوبها فى مجالس إدارة الشركات بأية صورة كانت » .

وللمؤسسة أن تحدد المرتبات أو المكافآت التى تصرف من خزائنها الى هؤلاء المندوبين » .

ومؤدى هذه النصوص جميعها أن أعضاء مجالس الإدارة إنما يمثلون رأس المال الخاص والعام والأعضاء الذين يمثلون رأس المال الخاص تختزنهم

الجمعية العمومية للمساهمين دون أن يشاركونهم في ذلك مندوبو المؤسسة الاقتصادية وبهذا الوصف يعتبرون وكلاء عن هؤلاء المساهمين والاعضاء الذين يمثلون رأس المال العام والذين يتوبون عن المؤسسة الاقتصادية في مجلس ادارة الشركة يعتبرون اما موظفين في المؤسسة أو وكلاء عنها حسب طبيعة علاقتهم بها يتقاضون مرتباتهم أو مكافآتهم من خزائنها وتؤول اليها المبالغ التي تستحق لهم في مجالس ادارة الشركات بأية صورة كانت . وعلى ذلك فإن أيأ من الفريقين لا يعتبر من العاملين في الشركات المذكورة .

وبالنظر الى أن القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي لم يغير من طبيعة الوضع القانوني لاعضاء مجالس ادارة الشركات التي تساهم فيها الدولة أو إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة إذ أن هذا القانون ردد في هذا الخصوص أحكام القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٥٣ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد رأيها السابق الصادر بجلستى ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ و ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ (١) .

١٣٢٨ ١٩٦٧/١١/٢٢)

١٠١٣ - رئيس مجلس ادارة مؤسسة تابعة لمؤسسة أخرى - هو موظف بذات المؤسسة التي يرأس مجلس ادارتها وليس موظفا في المؤسسة المتبوعة .

ان رئيس مجلس ادارة المؤسسة يعد موظفا بذات المؤسسة التي يرأس مجلس ادارتها وليس موظفا في المؤسسة التي تتبعها المؤسسة الاولى فعلاقة الوظيفة انما ينشئها قرار التعيين ، وقد نص القرار الجمهورى رقم ١٥٦٩ لسنة ١٩٦٢ على تعيين السيد / ٠٠٠ رئيسا لمجلس ادارة مؤسسة صاحبة مصر الجديدة ، ولا يغير من ذلك ورود مرتبه بميزانية المؤسسة العامة المتبوعة اذ تبين أن ذلك نتيجة لقواعد حسابية بين المؤسسة العامة وتوابعها وتتعلق بالمصروفات الادارية . وقد تولى كتاب الادارة العامة للمعاشات المؤرخ ١٩٦٧/٣/٤ دراسة الميزانية . فقد تضمن أنه مدرج بميزانية مؤسسة صاحبة مصر الجديدة في السنتين المائيتين ١٩٦٤/٦٣ ، ١٩٦٥/٦٤ ضمن الباب الاول بند (١) للدرجات الدائمة والمؤقتة مبلغ ١٢٥٠٠٠ جنيه وتأثر على هذا البند بما يلى « يلج اعتماد هذا البند بصفة اجمالية على أن يوزع خلال السنة بالاتفاق بين وزارة الخزانة وديوان الموظفين ويتضمن ١٥٠٠ جنيه لرئيس مجلس الادارة . كما أدرج بها فى السنتين المشار اليهما بالباب الثانى ضمن المصروفات التحويلية مبلغ ١٢٧٥ جنيه مرتب بدل تمثيل وتأمين ومعاش رئيس مجلس الادارة مستبعدة من الباب الاول ، يؤيد ذلك ما جاء بكتاب

المؤسسة العامة للاسكان والتعمير المؤرخ ١/٢٧/١٩٦٧ من أن مؤسسة ضاحية مصر الجديدة كانت تقوم بسداد مرتب سيادته ضمن باب (٤) موارد أخرى وإن مرتبه لم يكن مدرجا ضمن المصروفات بميزانية المؤسسة العامة للاسكان والتعمير عن السنة المالية ١٩٦٤/٦٣ . وبالرجوع الى ميزانية هذه المؤسسة عن السنوات المشار إليها وجد أن المبلغ المدرج بها مخصص لكافة أعضاء مجلس الإدارة ، وما صرف للسيد المذكور من هذا البند كان باعتباره عضوا بمجلس إدارة المؤسسة العامة للاسكان والتعمير وليس كرئيس لمجلس إدارة مؤسسة ضاحية مصر الجديدة ، ويستفاد من ذلك أن هذه المؤسسة الأخيرة كانت تتحمل مرتبه بصفته رئيسا لمجلس إدارتها .

(١١) (١/٧/١٩٦٨)

٣ - مكالات رؤسائها وأعضائها

(تعليق)

الفتاوى الواردة في هذا البحث توضح التطور التاريخي لتدخل المشرع في إدارة الشركات المساهمة حتى تحولت كلها بعد ذلك الى شركات قطاع عام مملوكة للدولة ، وقد ألقى القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي وحل محله القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ثم ألقى هذا القانون كذلك وحل محله القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية ، وقد استبعد هذا القانون صراحة سريان القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الشركات المساهمة على شركات القطاع العام حيث نصت المادة ٩ فقرة ٢ منه على « ألا تسرى على شركات القطاع العام أحكام القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ » ، وقد استمر الوضع بالنسبة لمكالات رئيس وأعضاء مجالس الإدارة على النحو الذي كان ساريا بمقتضى القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ وهو أن يكون تعيينهم وتحديد مكالاتهم بقرار من رئيس الجمهورية .

١٠١٤ - مكالات أعضاء مجلس الإدارة - وضع المشرع حدا أقصى لها وترك طريقة تعديلها لنظم الشركات - النص في نظام الشركة على تعديلها بواقع ٥٪ من الأرباح الصافية بخلاف الخبالغ التي تمنحها لهم الجمعية العمومية كاتعاب أو بدل حضور غير مطابق لقانون الشركات - وجوب مراعاة الحد الأقصى لا يحصل عليه العضو وذلك عند توزيع العمل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ .

ان المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة كانت تنص قبل تعديلها بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨

على أن « يبين نظام الشركة طريقة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة ، ولا يجوز تقدير مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بنسبة معينة في الأرباح بأكثر من ١٠٪ من الربح الصافي بعد استئصال الاستهلاكات والاحتياطي القانوني والنظامي وتوزيع ربح لا يقل عن ٥٪ من رأس المال على المساهمين أو أية نسبة أعلا ينص عليها النظام ويكون باطلا كل تقدير على خلاف هذه الأحكام ، وكل شرط يقضى بدفع المكافأة خالصة من الضريبة ٠٠ وقبلا عدا العضو المنتدب للإدارة ، لا يجوز أن تزيد جملة المبالغ التي يحصل عليها عضو مجلس الإدارة بصافته هذه باعتبارها راتبا مقطوعا يؤدي دون نظر الى أرباح الشركة أو خسائرها أو بدل حضور عن الجلسات مبلغ ٦٠٠ جنيه ٠٠ الخ ، ، ويستفاد من هذا النص أن الشارع قد اجتزا بوضع حد أقصى لمكافأة عضو مجلس الإدارة مقابل ما يبذله من جهد في إدارة الشركة سواء أكان نسبة معينة من الربح أو راتبا مقطوعا أو بدل حضور وترك لنظم الشركات بيان طريقة تحديد المكافأة مراعى في ذلك أن يدع لها حرية اختيار ما تراه ملائما لحث أعضاء مجلس الإدارة على بذل الجهد في القيام بواجباتهم في ضوء ظروف الشركة وطبيعة نشاطها . فقد يكون من الملائم لشركة تقدير مكافأة أعضاء مجلس إدارتها مقلما وقد لا تلائم هذه الطريقة شركة أخرى فتحدد في نظامها بعض المكافآت وتترك تحديد الباقي للجمعية العمومية للمساهمين على أساس ما يبذله الأعضاء من جهد .

وعلى مقتضى ما تقدم يكون النص في نظام شركة مخازن البوندد المصرية على تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بواقع ٥٪ من الأرباح الصافية بخلاف المبالغ التي تمنحها لهم الجمعية العمومية كأتعاب أو بدل حضور غير مخالف لقانون الشركات ولا وجه للاعتراض عليه بأن منح الجمعية هؤلاء الأعضاء راتبا مقطوعا قد يؤدي الى تجاوز ما يحصلون عليه الحد الأقصى المقرر قانونا وهو ١٠٪ من صافي الأرباح ذلك لأن هذا الاعتراض مبني على علم جواز جمع عضو مجلس الإدارة بين نسبة معينة من صافي الأرباح وبين المرتب المقطوع وهو أمر لا تحظره نصوص القانون ومن ثم يكون هذا الاعتراض تخصيصا للنص بغير مخصص وغنى عن البيان انه منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ التي تضمن - فيما تضمنه - تعديل المادة ٢٤ المشار إليها قد وضع حدا أقصى لما يحصل عليه عضو مجلس إدارة الشركة من مكافأة وراتب معين وبذل حضور عن الجلسات ومزايا عينية لا تقتضيها طبيعة العمل وهو ٢٥٠٠ جنيه سنويا .

٥٩٧ (١٩٦٠/٧/١٥)

١٠١٥ - مكافأة أعضاء مجلس الإدارة - جواز تحديدها بنسبة من الأرباح بالقانون المؤرخ في نص المادة ٢٤ من قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ - نسخ هذا الحكم ضمنا

بما أوردته التشريعات الاشتراكية الصادرة في عام ١٩٦١ - عدم استحقاق أعضاء مجلس إدارة الشركات التابعة للمؤسسات العامة نسبة الأرباح المشار إليها .

تنص المادة ٢٤ من قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ على أنه « يبين نظام الشركة طريقة تحديد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة ولا يجوز تقدير مكافأة مجلس الإدارة بنسبة معينة في الأرباح بأكثر من ١٠٪ من الربح الصافي بعد استئصال الاستهلاكات والاحتياطي القانوني والنظامي وتوزيع ربح لا يقل عن ٥٪ من رأس المال على المساهمين أو أية نسبة ينص عليها النظام » .

ومن حيث أن مفاد هذا النص أنه يجيز تحديد مكافأة أعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة بنسبة من أرباحها في الحدود والقيود الواردة في النص إلا أن هذا الحكم تعرض لنسخ ضمنى نتيجة لمركبة التشريعات الاشتراكية التي بدأت في منتصف عام ١٩٦١ وما أوردته من تغيرات جذرية في نظام الشركات التي ساهمت فيها الدولة بالتأميم .

وتفصيل ذلك أن تحديد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بالوسيلة التي عبرت عنها المادة المذكورة كان يرتبط في قيامه بالنظام الذي كان يقرره قانون التجارة وقانون الشركات المشار إليه بالنسبة إلى إدارة الشركة المساهمة . فطبقاً للمادة ٢١ من قانون التجارة « تناط إدارة هذه الشركة بوكلاء إلى أجل معلوم ... » .

وبالنظر إلى مجموع الأحكام الواردة في قانون الشركات في هذا الخصوص تتولى الجمعية العمومية لمساهمي الشركة اختيار مجلس إدارتها وتقرير مكافآته وجميع مقرراته المالية - ومزاياه العينية في حدود أحكام القانون وبما يتفق مع نظام الشركة . ومن هنا تبدو الصلات المتقابلة بين هذه الأحكام فحق الجمعية العمومية للمساهمين في تقرير مكافأة مجلس الإدارة التي يتعين حسابها بما يتفق مع نظام الشركة وأحكام المادة ٢٤ من قانون الشركات الآنف نصها يرتبط تمام الارتباط بحق الجمعية العمومية في اختيار أعضاء المجلس .

ومن حيث أن سلطة الجمعية العمومية في اختيار أعضاء المجلس قد انقضت بزوال التنظيم القانوني للجمعيات العمومية في الشركات التي تساهم فيها الدولة وانتقال اختصاصاتها لمجالس إدارة المؤسسات العامة التي تتبعها الشركات وذلك طبقاً لأحكام قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ومن قبله القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٢ ومنذ اتجاه الدولة في يولييه سنة ١٩٦١ إلى تأميم الشركات والمنشآت ، على أن الاختصاص الذي كان للجمعية العمومية للمساهمين في اختيار مجلس الإدارة ومن ثم تقرير جميع مكافآته لم ينتقل إلى السلطة التي خولت اختصاصات الجمعية العمومية وهي مجلس إدارة المؤسسة العامة المختصة -

وأما ناطق المشرع برئيس الجمهورية سلطة تعيين أعضاء المجلس بمقتضى القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦٢ والمنسوخة بعض أحكامه بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ ، وعلى ذلك يكون رئيس الجمهورية هو صاحب الاختصاص فى تحديد مكافآت أعضاء المجلس كنتيجة لاختصاصه بتعيينهم ولا يرتبط اختصاص تحديد المكافآت على هذا الوجه بأحكام المادة ٢٤ من قانون الشركات الآنف نصها بعد أن سقط نظام إدارة الشركة التى كانت تكون المادة ٢٤ أحد عناصره بزوال اختصاص الجمعية العمومية للمساهمين فى اختيار مجلس الإدارة ومن ثم تقرير جميع مكافآته ، ولقد تأكد هذا النظر وعبر عنه المشرع صراحة فى مناسبتين :

الأولى - ما جاء بلائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ من وجوب تقييم ومعاولة جميع وظائف الشركة وتحديد مراتب الشاغلي لها في حدود الجدول المرافق باللائحة وبغير ارتباط بشيء آخر ومن المفهوم أن أعمال مجلس إدارة الشركة تعتبر من وظائفها التي يجرى عليها التقييم والمعاولة وعلى ذلك فإن تحديد مراتب وأجور أعضاء المجلس يتم طبقا لهذا التنظيم لا طبقا للمادة ٢٤ من قانون الشركات .

الثانية - تنص المادة ١٦ من قانون المؤسسات العامة رقم ٦ لسنة ١٩٦٣ على أن « تكون موارد المؤسسة مما يأتي :

(١) ما يزول منها من صافي أرباح الشركات والجمعيات التعاونية والمنشآت وكذلك حصة أعضاء مجلس إدارة الشركات التابعة لها في توزيع الأرباح .

• • • • • (c)

ويؤخذ من هذا النص أن حصة أعضاء مجلس الإدارة في أرباح الشركة طبقاً لنظامها وللمادة ٢٤ من قانون الشركات لم تعد مستحقة لأعضاء المجلس - وإنما أصبحت من موارد المؤسسة العامة التي تتبعها الشركة -

وفي هذا كل التأكيد لعدم استحقاق أعضاء المجلس نسبة الإرباح التي تشير إليها المادة ٢٤ المذكورة كما أن فيه كل التأكيد لأن مكافأتهم تحدد دون ارتباط بحكم تلك المادة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم استحقاق أعضاء مجلس إدارة الشركة التي تساهم فيها الدولة لتسمية الارباح المشار إليها فى المادة ٢٤ من قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

١٠١٦ - معنوا المؤسسة الاقتصادية في مجالس ادارة الشركات - المبالغ التي يستحقها هؤلاء الممثلون في مجالس ادارة تلك الشركات قطع تمثيلهم فيها - ايلوتها الى المؤسسات العامة وللمؤسسة ان تحدد المرتبات او المكافآت التي تصرف من خزائنها اليهم .

تنص المادة ١٢ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسة الاقتصادية على أن :

« تؤول الى المؤسسة الاقتصادية المبالغ التي تستحق لتمثيلها في مجالس ادارة الشركة بأية صورة كانت ، وللمؤسسة أن تحدد المرتبات او المكافآت التي تصرف من خزائنها الى هؤلاء الممثلين » .

وتنص المادة ١١ من القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي على أن « تؤول الى كل مؤسسة المبالغ المستحقة لمثيلها في مجالس ادارة الشركات بأية صورة كانت ، وللمؤسسة أن تحدد المرتبات او المكافآت التي تصرف من خزائنها الى هؤلاء الممثلين » .

ويستفاد من هذين النصين المتماثلين اللذين يتضمن أحدهما التشريع المنظم للمؤسسة الاقتصادية ويتضمن الآخر التشريع المنظم للمؤسسات ذات الطابع الاقتصادي أن المشرع قد حرص على قطع أية صلة مالية بين الشركات التي تساهم فيها المؤسسة الاقتصادية أو أية مؤسسة ذات طابع اقتصادي وبين ممثلي هذه المؤسسات في تلك الشركات ، ففرض في عبارة صريحة قاطعة بأن تؤول الى المؤسسة المبالغ التي تستحق لمثيلها في مجالس ادارة الشركات بأية صورة كانت ، وخول المؤسسة دون الشركات حق تحديد مرتباتهم ومكافآتهم على أن تصرف اليهم من خزائنها لا من خزانة الشركات ، وحكمة هذا التنظيم حرص المشرع على ألا يدع للشركات سبيلا على ممثلي المؤسسات لديها وهم القوامون على تنفيذ القانون العاملون على تحقيق الاهداف العامة التي يستهدفها المشرع من تدخل القطاع العام في ميادين النشاط الاقتصادي التي كانت مقصورة على القطاع الخاص فحصر عن بلوغ هذه الاهداف ، وغنى عن البيان ان قطع هذا السبيل على الشركات يكفل نهوض هؤلاء الممثلين برسالتهم الخطيرة على أكمل وجه في استقلال وحصانة وحرية تامة .

وعبارة النصين المشار اليهما في خصوص ايلولة المبالغ التي تستحق لممثلي المؤسسات في الشركات الى تلك المؤسسات قد جاءت عامة وشاملة مطلقة بحيث تتناول أي مبلغ يحصل عليه ممثل المؤسسة لدى الشركة بأية صورة كانت وسواء أحصل عليه مباشرة من الشركة التي يمثل المؤسسة لديها أم من شركة أخرى يمثل لديها تلك الشركة ، والقول بغير ذلك يهدر الحكمة التي تقيهاها المشرع من القاعدة الآمرة التي تضمنها النصان سالف الذكر ويجعل للشركات سبيلا على هؤلاء الممثلين بمنحهم مكافآت أو مرتبات عن طريق تمثيلها لدى شركات أخرى مما يخل باستقلالهم وحريتهم وحصانتهن في القيام بواجباتهم .

واختيار احدى الشركات ممثل المؤسسة فى مجلس إدارتها لتمثيلها فى مجلس ادارة شركة أخرى لا يتم بصفته الشخصية بل يقوم أساسا على تمثيلة المؤسسة فى مجلس ادارة الشركة الاولى فلولا هذا التمثيل لم تكن له صفة عضو مجلس ادارة هذه الشركة ولا حق فى تمثيلها لدى أية شركة أخرى .

ويخلص من كل ما تقدم أن المبالغ التى يستحقها ممثلوا المؤسسة الاقتصادية أو أية مؤسسة ذات طابع اقتصادى لدى أية شركة نظير تمثيلهم هذه الشركة فى مجلس ادارة شركة أخرى تؤول الى المؤسسة ، شأنها فى ذلك شأن المبالغ التى يستحقونها فى الشركة التى يمثلون المؤسسة فى مجلس إدارتها .

لهذا انتهى الرأى الى أن المبالغ التى تستحق لممثل المؤسسة الاقتصادية فى مجالس ادارة الشركات المساهمة نظير تمثيلهم هذه الشركات فى شركات أخرى تؤول الى المؤسسة الاقتصادية التى تقوم بدورها بتحديد المرتبات والمكافآت التى تصرف لهؤلاء الممثلين من خزائنها .

(٥٦٩) (١٠ / ١٩٦١)

١٠١٧ - رئيس وأعضاء مجالس ادارة الشركات المساهمة التابعة للمؤسسات العامة - تحديد مكافآتهم وجميع القرارات المالية والمزايا المبنية لهم - سلطة الجمعية العمومية لمساهمي الشركة فى ذلك فى حدود أحكام قانون الشركات - انتقال هذه السلطة الى رئيس الجمهورية كنتيجة مرتبطة بالخصاص فى التعيين - اعتبار تحديد المكافآت بهذه الادارة تقييما للموظف الذى يشغلها من تحديد مكافآتهم .

ان ما كان للجمعية العمومية لمساهمي الشركة من سلطة فى تحديد المكافآت وجميع القرارات المالية والمزايا المبنية لرئيس وأعضاء مجلس الادارة فى حدود أحكام قانون الشركات وبما يتفق مع نظام الشركة هذه السلطة قد انقضت بزوال التنظيم القانونى للجمعيات العمومية فى الشركات اتى تساهم فيها الدولة وانتقال اختصاصاتها لمجلس ادارة المؤسسات العامة التى تتبعها الشركات طبقا لاحكام قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ - ومن قبله القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ - على ومنذ اتجاه الدولة فى يولى سنة ١٩٦١ الى تلميم الشركات والمنشآت - على أن الاختصاص الذى كان للجمعية العمومية لمساهمي الشركة فى تقرير جميع مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الادارة لم ينتقل الى السلطة التى تحولت اختصاصات الجمعية العمومية وهى مجلس ادارة المؤسسة العامة المختصة ذلك لأن هذا المجلس لم يخول سلطة تعيين رئيس وأعضاء المجلس وهى السلطة التى يرتبط بها الحق فى تحديد تلك المكافآت وانما ناطق بالشرع

رئيس الجمهورية هذه السلطة بمقتضى القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦٦ والمنسوخة بعض أحكامه بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ ومن ثم يكون رئيس الجمهورية هو صاحب الاختصاص فى تحديد المكافآت المذكورة كنتيجة مرتبطة باختصاصه فى تعيين رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ، ويكون تحديد المكافآت بهذه الاداة بمثابة تقييم للوظائف التى يشغلها من تحدد مكافآتهم .

(١١٠٩) ١٤ / ١٢ / ١٩٦٤)

١٠١٨ - المرتبات وبدلات التمثيل المقررة لرئيس مجلس إدارة الشركات التابعة للمؤسسات العامة - الحكم الخاص عليه فى المادة ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - منط الادارة مما قرره هذا الحكم من الاحتفاظ للعامل بصفة شخصية بما يتقاضاه من مرتبات تزيد على المرتبات التى يقررها التعادل .

ومن حيث أن ما تم استظهاره فيما سبق من اعتبار عمل رئيس مجلس إدارة الشركة العامة وأعضائه المتفرغين من غير المديرين - وظائف فى الشركة واعتبار هؤلاء من ثم من عداد العاملين فيها يتم تحديد أجورهم وجمع مقرراتهم المالية بقرارات من رئيس الجمهورية ، هذه النتائج تشكل مقبلة للبحث فى مدى اعتبار المرتبات وبدلات التمثيل السابقة لبعض السادة رؤساء مجالس إدارة الشركات التى تساهم فيها الدولة حقوقا مكتسبة لهم بتعيين الاحتفاظ لهم بها - ذلك لأن المصدر التشريعى الذى يمكن التمسك على أساسه بالاحتفاظ بتلك المرتبات وبدلات التمثيل هو ما جاء بالمادة ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ من أنه : تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة فى الجدول المشار اليه بالمادة السابقة ...

على أنه بالنسبة للعاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيد على المرتبات المقررة لهم بمقتضى التعادل المشار اليه - فيمنحون مرتباتهم التى يتقاضونها فعلا بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة مما يحصل عليه العامل فى المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية .

وبدى أن شرط الافادة من حكم هذا النص فيما قرره من الاحتفاظ للعامل بما يتقاضاه من مرتبات تزيد على المرتبات التى يقررها له التعادل أن تتوافر للعامل الظروف والمركز القانونى الذى يفترضه فيه النص .

ومن حيث أنه يبين فى الحالات المطلوب الرأى فيها أنها تتصل بعدد من السادة رؤساء مجالس إدارة شركات عينوا بها بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢٩ لسنة ١٩٦٣ الصادر فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٦٣ فيما عدا أحدهم الذى عين بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٤٥ سنة ١٩٦٢ الصادر فى ١٧ من

ابريل سنة ١٩٦٢ - أى أنهم جميعا عينوا قبل ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ - ولما حددت مرتبات الوظائف التى يشغلونها تبين أن مجموع ما قرر لكل منهم من مرتب وبدل تمثيل يقل عن مجموع ما كان يتقاضاه فى عمله السابق . وثار البحث - لذلك حول مدى وجوب الاحتفاظ لهم بالفرق بين مقرراتهم المالية السابقة على تعيينهم بأعمالهم الجديدة وبين ما قرر لهم فى هذه الاعمال - وذلك على أساس من الحكم الوارد بالفقرة الأخيرة من المادة ٦٤ آنفة الذكر .

ومن حيث أنه بالنسبة الى من عين من هؤلاء السادة فى شركة وكان يعمل قبل ذلك فى أى جهة أخرى - فإنه ليس من محل أصلا فى شأن حالته لتطبيق حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٦٤ التى تفترض كما هو ظاهر من سياق نصها حالة عامل يعمل فى شركة بمرتب معين ثم قرر لهم له عند تقييمه ومعادلة وظيفته مرتبا أقل وليس هذا شأن هؤلاء السادة من الأصل لأنه ليس لهم فى الشركات التى عينوا بها الا مرتب واحد هو الذى قيمت به اعمالهم - وفضلا عن ذلك - فانهم فى تاريخ العمل بحكم الفقرة المشار اليها فى ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ لم يكونوا طبقا لما سلف بيانه - من عداد العاملين فى الشركة حيث كانوا رؤساء مجالس ادارة شركات لم يثبت لهم وصف العمل الا منذ ذلك الوقت ولم يكونوا كذلك قبله ، فلا يفيدون من ثم من حكم تلك الفقرة وتبعاً لذلك لا يستحقون الا ما حدد لوظائفهم الجديدة من مرتبات وبدلات تمثيل - دون الاحتفاظ بما يزيد على ذلك .

ومن حيث أنه بالنسبة الى من عين من هؤلاء السادة فى نفس الشركات التى كانوا يشغلون مناصب من قبل فهؤلاء أحد فريقين :

الاول - فريق كان منصبه السابق هو رئاسة أو عضوية مجلس الادارة وهؤلاء لم يكونوا فى هذا المنصب عمالا ، لأن العضوية لم تكن تخلع على صاحبها صفة العامل ولما عينوا من جديد فى نفس الشركات رؤساء لمجالس ادارتها فى يناير وابريل سنة ١٩٦٢ لم يرتب لهم هذا التعيين أيضا صفة العامل وحل عليهم تاريخ العمل باللائحة فى ٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ وهم غير عمال وبذلك لا يفيدون من الحكم الوارد بالمادة ٦٤ المذكورة الذى يفترض كما سبق القول عاملا كان مرتبه قبل ذلك التاريخ يزيد عما يقرره له التقييم والمتعادل وليس هذا هو شأن الفريق المذكور لأنهم لم يكونوا أصلا عمالا من أصحاب المرتبات وانما كانوا رؤساء وأعضاء بمجالس الادارة لم تكن تعتبر مقرراتهم المالية آنذاك من قبيل الاجور والمرتبات .

الثانى - فريق كان منصبه السابق منصبا عماليا مديرا أو غير مدير من وظائف الشركة وهؤلاء كانوا يعينون عمالا فى المنصب السابق وتعتبر مقرراتهم المالية أجورا على أنه بتعيينهم رؤساء لمجالس ادارة نفس الشركات قبل ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ فقلوا صفتهم كعمال حيث لم تكن رئاسة

مجلس الإدارة وظيفة آنذاك فانقطعت الصلة بهذا من وضعهم السابق على التعيين كعمال ووضعهم اللاحق لذلك كرؤساء لمجالس الإدارة وهم ليسوا عمالا حتى حل عليهم التاريخ المذكور دون أن تثبت لأى منهم صفة العامل وبالتالي لا يسرى فى شأنهم حكم المادة ٦٤ المشار إليها كما سلف البيان .

ومن حيث أنه بالنسبة الى الحالة التي كان يعمل صاحبها عضوا بمجلس ادارة احدى الشركات ثم عين فى ١٧ من ابريل سنة ١٩٦٢ مديرا عاما لشركة أخرى وعضوا بمجلس ادارتها فانه بنوره لا يفيد من حكم الفقرة الاخيرة من المادة ٦٤ المشار إليها نظرا لأنه لم يحدد له عند تعيينه الجديد مرتبا وانما كان يتقاضى ما كان يحصل عليه فى منصبه السابق بصفة مؤقتة الى أن يحدد مرتبه فى المنصب الجديد بصفة نهائية . وعلى ذلك فلا يستحق الا المرتب الذى حدد لوظيفته فى عمله الجديد دون اعتداد بالمرتبات السابقة .

ومن حيث أنه يخلص من جميع ما تقدم أن السادة المعروضة حالتهم لا يفيدون من الحكم الوارد فى الفقرة الاخيرة من المادة ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات ومن ثم لا يحق لهم الاحتفاظ بالمرتبات وبدلات التمثيل التي كانوا يتقاضونها من قبل اذا كانت تزيد عما قرر للمناصب التي يشغلونها على سبيل التقييم .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن السادة المذكورين لا يستحق أى منهم الا المرتب وبدل التمثيل الذى قرر لوظيفته - دون أن يكون له حق مكتسب فيما يزيد على ذلك مقارنة بما كان يتقاضاه قبل تعيينه .

(١١٠٩) (١٦٤/١٢/٤)

١٠١٩ - شركات عامة - تقييم وظائفها - وظيفة عضو مجلس الادارة والتنسب
يمن تقييمها بحيث تل مباشرة وظيفة رئيس مجلس الادارة .

ان المادة ٢٤ من المرسوم الصادر فى ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ بانموذج العقد الابتدائى لشركات المساهمة ونظامها تنص على أنه « يجوز لمجلس الادارة أن يعين من بين أعضائه عضوا منتدبا أو أكثر ويحدد المجلس اختصاصه ومكافاته » .

وقد جرى العمل فى الشركات المساهمة على أن ينتدب مجلس إدارتها واحدا من أعضائه يسمى عضو مجلس الإدارة المنتدب لتنفيذ قرارات المجلس، كما يتولى أعمال الإدارة الفعلية فى الشركة ومتابعة تنفيذ قرارات المجلس الادارة وتصريف الشؤون اليومية للشركة مفوضا فى ذلك عن المجلس فى حدود ما يقرره له من اختصاصات ، والعضو المنتدب بهذه المثابة يعتبر قوة أجهزة الادارة فيها عند غيبة المجلس مجتمعا .

وعندما عهد القانون الى رئيس الجمهورية سلطة تعيين مجالس ادارة الشركات التي تساهم فيها الدولة صدرت بعض تشكيلات هذه المجالس متضمنة عضوا منتدبا منفردا بهذا المنصب ، ولم يطرأ في هذه المناسبة من التنظيمات ما يتعلخ عن العضو المنتدب المكانة التي كانت له قبل ذلك من نحو اعتباره صاحب أكبر سلطة في الادارة طبقا لاختصاصاته عند غيبة المجلس مجتمعما ، لذلك فان العضو المنتدب ظل في تلك التشكيلات منظورا اليه ومقصودا من منصبه أن يقوم بنفس ما كان له من قبل ، يؤيد هذا النظر أن في تشكيلات تلك المجالس ما يجمع الى جانب رئاسة المجلس صفة العضو المنتدب في نفس الشخص ، على أنه اذا كان العضو المنتدب قديما - كثيرا ما كان يحجب في وجوده وسلطانه رئيس المجلس ، فان التنظيمات القائمة سلطت الاضواء على رئيس المجلس وحرصت في أكثر من مناسبة على أن تعطيه أوسع الاختصاصات ، حتى ان لائحة العاملين بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ اعتبرته في قبة وظائف الشركة وصاحب أعلى مرتبة فيها ، ومن ثم فان العضو المنتدب ، في وجود رئيس مجلس الادارة بوضعه الجديد ، لا يمكن اعتباره رجل الادارة الاول في الشركة وانما رجلها الثاني في الاختصاصات الفردية مساعدا للرئيس ومعاوناً له .

ومن حيث أنه على أساس من ذلك ، وتسليما بأن العضو المنتدب بتفرغه للعمل في الشركة يعتبر من عداد العاملين فيها - على ما انتهى اليه الرأي في هذا الشأن - فانه يتعين في تقييم وظيفته ان تلي مباشرة وظيفة رئيس مجلس ادارة الشركة .

(١١-٨) (١٦٤/١٢/١٤)

٤ - انتهاء عضويتها

١٠٢٠ - انتهاء عضوية مجالس ادارات الشركات المساهمة بسبب بلوغ العضو سن الستين - عدم جواز بقاء العضو بعد بلوغه هذا السن الا بترخيص من السلطة المختصة - سريان هذا الحكم على كل الشركات المساهمة سواء كانت متنية للقانون العام أو الخاص .

ان المادة ٣٣ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ معدلا بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ ورقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه « فيما عدا العضو الذي يملك ١٠٪ على الاقل من أسهم رأس مال الشركة لا يجوز لمن تبلغ سنه ستين سنة ميلادية ان يكون عضوا في مجلس الادارة الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من رئيس الجمهورية ويمنح هذا الترخيص لمدة لا تتجاوز المدة المحددة للعضوية - ويجدد هذا الترخيص من تلقاء نفسه ما لم يصدر قرار بالغاءه » .

وظاهر من هذا النص أن عضوية مجالس ادارة الشركات تنتهى بقوة القانون بمجرد بلوغ العضو سن الستين ما لم يصدر له ترخيص بالعضوية من رئيس الجمهورية .

ويسرى هذا الحكم على أعضاء مجالس ادارة جميع الشركات المساهمة بما فيها الشركات المملوكة للدولة أو التي تساهم فيها وذلك لأن نص المادة ٣٣ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ جاء عاماً غير مقصور على الشركات التي تساهم فيها الدولة دون الشركات التي لا تساهم فيها ولا سند لتخصر حكم هذا النص - طبقاً لمنطوقه - على الشركات الأولى دون الثانية . كما أنه من المقرر قانوناً أن النص السابق بصوم حكمه يظل قائماً ومنتهجاً لآثاره إلى أن يتم إلغاؤه صريحاً بنص في قانون لاحق أو إلغاء ضمنيّاً بصدر قانون يتضمن حكماً متعارضاً مع الحكم الوارد في النص وعندئذ يكون الإلغاء في الحدود اللازمة لرفع التعارض بين الحكمين ، والثابت أن نص المادة ٣٣ المذكورة لا زال باقياً دون إلغاء صريح وإذا كان القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ - المعدل بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦١ - قد نص على أن يكون تعيين أعضاء مجالس ادارة الشركات التي تساهم فيها الدولة أو إحدى المؤسسات العامة بقرار من رئيس الجمهورية إلا أنه ليس في ذلك ما يتعارض مع حكم المادة ٣٣ بقرار من رئيس الجمهورية إلا أنه ليس في ذلك ما يتعارض مع حكم المادة ٣٣ المشار إليها تعارضاً يمكن القول معه أن هذا الحكم الأخير أثنى ضمنيّاً بالنسبة للشركات التي تساهم فيها الدولة حيث لا تعارض بين أن يكون تعيين عضو مجلس الادارة بقرار من رئيس الجمهورية وبين أن يصدر ترخيص لهذا العضو بالاستمرار في العضوية بعد تجاوزه سن الستين بقرار من رئيس الجمهورية أيضاً .

هذا فضلاً عن أن سريان هذا الحكم على الشركات التي تساهم فيها الدولة مبنيّ بنفس حكمة صريانه على الشركات التي لا تساهم فيها ، ويبان ذلك أنه إذا كان المشرع قد أراد عن طريق ذلك الحكم بسط رقابة على الشركات التي لا تساهم الدولة في رأس مالها ، فانه وقد جاء عاماً يطبق بالأولى على الشركات التي تنشئها الدولة أو إحدى المؤسسات العامة أو التي تساهم في رأس مالها .

ولا وجه لمعارضة النتيجة السابقة استناداً إلى المادة ٨٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ذلك لأن هذه المادة تنص على أن تطبيق أحكام هذا القانون على شركات المساهمة التي تنشأ للقيام على مصلحة قومية بالقدر الذي تتفق مع أحكام القوانين الخاصة التي تقرر لهذه الشركات نظاماً خاصاً فيما يتعلق بتكوين رأس المال والادارة وتعيين أعضاء مجلس الادارة وجاء بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون أن المقصد من حكم تلك المادة هو مواجهة حالة الشركات التي تنشأ للقيام على مصلحة قومية كشركات انتاج الاسلحة والذخيرة وبعض أنواع الشركات التي تلتزم بمرفق عام وقد ترك للقوانين الخاصة التي تنظم انشاء هذه الشركات أن تضع في شأنها الأحكام المناسبة

٠٠٠ - ويؤخذ من ذلك أن الاصل في الشركات المشار اليها بتلك المادة أن تخضع لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بما في ذلك حكم المادة ٢٣ منه فيما لا يتعارض مع ما تنص عليه القوانين الخاصة بهذه الشركات فاذا تضمن قانون منها نصا يخالف في حكمه حكم المادة ٢٣ فان هذا الحكم الاخير لا يسري على الشركة ليس استنادا الى طبيعة الشركة أو اوضاع المساهمة في رأسها وإنما لوجود قانون خاص يترتب على تطبيقه استبعاد سريان حكم المادة ٢٣ على الشركة ، وعلى ذلك فانه حيث لا يكون للشركة قانون خاص - يتضمن حكما مخالفا لحكم المادة ٣٣ - فانه يسري عليها بهرف النظر عن طبيعتها ومساهمة الدولة في رأسمالها ما طلعت من شركات المساهمة - (١)

- ٧٠٦ و ٧٠٧ (١٩٦٣/٧/٤) -

١٥٢١ - الترخيص ببقاء عضو مجلس ادارة الشركة للمساهمة بعد بلوغه سن الستين - السلطة المختصة بصدر هذا الترخيص هي رئيس الجمهورية دون تفرقة بين شركات القطاع العام او الخاص .

لا يجوز لعضو مجلس ادارة شركة مساهمة - حتى اذا كانت الدولة أو إحدى المؤسسات العامة تساهم فيها - الاستمرار في العضوية إلا بترخيص يجب أن يصدر من رئيس الجمهورية ، ولا يغني في ذلك صدور الترخيص من مجلس ادارة المؤسسة التي تتبعها الشركة استنادا الى المادة السابعة من القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات انطابع الاقتصادى - التي تقضى بصدر الترخيص المشار اليه في المادة ٣٣ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ من مجلس ادارة المؤسسة بالنسبة الى ممثلها في مجالس ادارات الشركات المساهمة التي تشترك في رأس مالها ، لا يغني ذلك لأن مجال أعمال الحكم الوارد بالمادة السابعة المذكورة متى كان لمجلس ادارة المؤسسة الخاضعة للقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ - بمقتضى مادته الخامسة - تعيين ممثلين له في مجالس ادارة الشركات التي تساهم فيها المؤسسة وقد أصبح هذا الحكم لاغيا بعد صدور القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ (الملحق بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦٢) الذي نص في الفقرة الاخيرة من مادته الاولى على أن يعين أعضاء مجالس الادارة في الشركات التي تساهم فيها الدولة أو إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة بقرار من رئيس الجمهورية .

ومفاد ذلك أنه حين كان لمجلس ادارة المؤسسة سلطة تعيين ممثلين له

(١) لم يعد لهذا الرأي محلا بعد التطور التشريعي الذي ورد على تنظيم شركات القطاع العام - راجع تطبيقنا على البحث السابق .

في مجلس ادارة الشركة التي تساهم فيها المؤسسة فقد كان الترخيص المشار اليه بالمادة ٣٣ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ يصدر من المجلس على تلامز بين سلطة تعيين الممثلين والاختصاص باصدار الترخيص ، اما وقد فقد المجلس سلطة هذا التعيين بصدور القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ على ما سبق فانه يفقد أيضا الاختصاص باصدار الترخيص على وجه الالغاء الضمني .

(٧٠٧ / ٤ / ١٩٦٣)

١٠٢٢ - صدور قرار جمهوري بتعيين عضو مجلس ادارة الشركة رقم كجاوله من الستين - اعتبار قرار تعيينه متفسما لترخيص العضو بالبقاء في هذه العضوية بعد سن الستين .

ان صدور قرار من رئيس الجمهورية بتعيين عضو - جاوله من الستين - بمجلس ادارة شركة تساهم فيها الدولة أو إحدى المؤسسات العامة فان هذا القرار فضلا عن أثره في انتاج التعيين طبقا للقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه فانه يتضمن أيضا ترخيصا بالوجود في العضوية رغم تجاوز سن الستين طبقا للمادة ٣٣ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

(٧٠٧ / ٤ / ١٩٦٣)

١٠٢٣ - اندماج شركة تابعة لأحدى المؤسسات العامة في أخرى - يترتب عليه انتهاء شخصية الشركة المنمجة ومن ثم زوال مجلس ادارتها - لا يترتب عليه انتهاء خدمة رئيس وأعضاء مجلس ادارتها المتفرغين - ينتقل هؤلاء الى الشركة الدامجة باعتبارهم من العاملين بالشركة المنمجة .

ان الاندماج للشركات المساهمة له احدى صورتين إما أن تدمج شركتان معا لتكونا شركة جديدة ، وإما أن تندمج شركة في شركة أخرى ، وفي الحالة الأولى تنتهى الشخصية القانونية للشركتين وتنشأ شخصية قانونية لشركة جديدة ، أما في الحالة الثانية فتنتقض الشخصية القانونية للشركة المنمجة وتظل الشخصية القانونية للشركة الدامجة والاندماج الذى تم في الحالة المعروضة من النوع الثانى . ومن ثم فان شركة مجلات أفرينو الكبرى انقضت شخصيتها القانونية وبقيت شخصية الشركة الدامجة ، وبديهي أن انتهاء شخصية الشركة المنمجة يترتب عليه بالتبعية انتهاء مهمة مجلس ادارتها وزوال كيانه ، ولكن لا يترتب على هذا انتهاء خدمة رئيس وعضوى مجلس الادارة المتفرغين اذ أنهم ينتقلون الى الشركة الدامجة شأنهم فى ذلك شأن بقية العاملين بالشركة المنمجة اذ سبق أن رأيت الجمعية العمومية للمبسيم

الاستشارى يجلسها المتعلقة في ١٨/١١/١٩٦٤ أن رؤساء وأعضاء مجالس إدارة الشركات المتفرعين يعتبرون من عداد العاملين في هذه الشركات وذلك من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بنظام العاملين في الشركات التابعة للمؤسسات العامة - ومن المقرر طبقاً للمادة ٤ من القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ في شأن الاندماج في الشركات المساهمة أن الشركة المندمج فيها تعتبر خلفاً عاماً للشركة المنمجة وتحل محلها حلولاً قانونياً فيما لها وما عليها وذلك في حدود ما اتفق عليه في عقد الاندماج . وعلى ذلك فطالما أن قرار مجلس إدارة المؤسسة الاستهلاكية بهيئة جمعية عمومية لم يتضمن الإشارة إلى المركز القانوني لرئيس وعضو مجلس إدارة الشركة المنمجة ، فانهم بوصفهم من عداد العاملين بها ينقلون إلى الشركة المنمجة باعتبارها قد حلت حلولاً قانونياً محل الشركة المنمجة وتعتبر خلفاً عاماً لها ، سيما وأن زوال مناصبهم لا يترتب عليه انتهاء خدمتهم حيث أن أسباب انتهاء الخدمة محددة على سبيل الحصر في المادة ٥٦ من لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ التي تم الإصحاح في ظلها ورئيس من بين هذه الأسباب ادماج الشركة في غيرها أو إلغاء الوظيفة بل أن هذه اللائحة أحالت في المادة الأولى والمادة ٥٦ إلى قانون العمل وهو ينص بدوره في المادة ٨٥ منه على ألا يمنع من الوفاء بجميع الالتزامات حل منشأة أو تصفيتها أو إغلاقها أو إفلاسها أو اندماجها أو انتقالها بالأثر أو الوصية أو الهبة أو البيع أو النزول أو غير ذلك من التصرفات وفيما عدا حالات التصفية والإفلاس والإغلاق النهائي المرخص فيه يبقى عقد استخدام عمال المنشأة قائماً ٠٠٠ فمقتضى ذلك هو استمرار علاقة السادة المذكورين ما داموا متفرعين إذ الإصحاح لا يترتب عليه إنهاء هذه العلاقة ، وأخيراً فلا يسوغ القول بأنهم وقد عينوا بقرار جمهوري ولهم بالتالي مركز خاص يجعلهم غير قابليين للنقل بدون قرار جمهوري ، إذ أنه في الحالة المروضة تم نقلهم تبعاً لاندماج الشركة في غيرها بصفتهم من العاملين في الشركة وليس بصفتهم أعضاء في مجلس إدارتها .

(١٣٠٧) ١٩٦٦/١٢/٧

١٠٢٤ - اندماج شركة في أخرى - تقييم الوظائف - بدل تمثيل - نقل رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المتفرعين إلى الشركة المنمجة - بوجب إعادة تقييم الوظائف بالشركة المنمجة طبقاً لأحكام القرار الجمهوري رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ - إذا لم تستحدث وظائف تستد إلى هؤلاء العاملين ، تنتهي خدمتهم بالانتهاء لائزاً قانوناً - احتفاظهم بمركزهم التي كانوا يحتفظونها في الشركة للمنمجة حتى تمام إعادة التقييم فيما عدا بدل التمثيل .

إن أعضاء ورئيس مجلس إدارة الشركة المنمجة المتفرعين وقد نقلوا إلى الشركة المنمجة يظلون عاملين بها ولكن وضمهم للوطيني لا ينبغي إلا في

ضوء التقييم الذى ينبغي على الشركة المداخلة أن تقوم به بالنسبة الى جميع الوظائف سواء التى كانت مدرجة بميزانيتها أو تلك التى كانت بالشركة المنمجة ثم آلت الى الشركة المداخلة وعلة اجراء هذا التقييم أنه بمجرد الاندماج اختل التقييم السابق وأصبح الوضع منذ لحظة الاندماج مجمدا بالنسبة الى جميع العاملين الى أن يعاد تقييم مستوى الشركة كما يعاد تقييم وظائفها كافة ، واعادة التقييم هذه تتم وفقا لاحكام القرار الجمهورى رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ الذى ينص فى مادته الاولى على أن « يكون تقييم مستوى الشركات وتحديد الآثار المترتبة على ذلك وفقا للاسس التى يعتمدها مجلس الوزراء بناء على عرض نائب رئيس الوزراء أو الوزير المختص - كما يجوز اعادة تقييم مستوى الشركات بسبب ازدياد نشاطها أو بسبب الاندماج وغير ذلك من عوامل التغيير وفى هذه الحالة تسرى الآثار المترتبة على اعادة تقييم المستوى ابتداء من أول السنة المالية التالية لتاريخ اعتماد مجلس الوزراء » ، وتنص المادة الثانية من القرار الجمهورى سالف الذكر على أنه « يجوز اعادة تقييم الوظائف العامة بالمؤسسات أو الشركات أو استحداث وظائف جديدة وفقا لاحكام المادة ٦٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦١ وذلك بعد مراجعة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة على أن تمتد الوظائف من الفئة الثانية فما فوق من مجلس الوزراء وفى كلتا الحالتين لا يسرى التعديل الا اعتبارا من أول السنة المالية التالية » .

ومن حيث أنه وإن كان القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد ألغى بمقتضى المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام الا أن المادة الثالثة من نظام العاملين سالف الذكر تنص على أن « يكون لكل مؤسسة أو وحدة اقتصادية جدول بوصف الوظائف والمرتبات ويتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها واشتراطات اللازم توافرها فيمن يشغلها وترتيبها فى إحدى فئات الجدول الملحق بهذا النظام مع مراعاة احكام القرار الجمهورى رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه » .

ولما كانت عملية الاندماج قد يترتب عليها زيادة نشاط الشركة المداخلة وزيادة عدد وظائفها مما يستدعى اعادة تقييم الشركة واعادة توصيف وظائفها فى ضوء التغيير الذى طرأ عليها نتيجة الاندماج ، وفى ضوء اعادة التوصيف والتقرير المشار اليه يتحدد المركز الوظيفى لرئيس وعضوى مجلس إدارة الشركة المنمجة فإذا لم تستحدث وظائف تسند لهم بالشركة تنهى خدمتهم بالأداة اللازمة قانونا .

وغنى عن البيان أنهم منذ الاندماج حتى تمام اعادة عملية التقييم المشار اليها يستمرون فى تقاضى مرتباتهم التى كانوا يتقاضونها فى الشركة المنمجة ما عدا بدل التمثيل لأنه كان مقررا لمواجهة ما تتطلبه الوظيفة من

نفقات تقتضيها ضرورة ظهور من يشغلها بالمظهر الاجتماعي اللائق بها فهو
يدور وجودا وعندما مع القيام الفعلي بأعباء الوظيفة وعدم القيام بها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه لا يترتب على ادماج شركة
افرينو في شركة بيع المصنوعات انهاء العلاقة الوظيفية لرئيس واعضائه مجلس
ادارة شركة افرينو المتفرغين لأنهم من العاملين في الشركة فلا يترتب على
ادماجها في شركة أخرى انقضاء هذه العلاقة ويعتبرون عاملين في الشركة
المنمجة التي يتعين عليها أن تعيد تقييم وظائفها من جديد ويستمرّون حتى
نفاذ التقييم والتعادل في تقاضي مرتباتهم بصفة شخصية دون بدل التمثيل
لأن الوضع يعتبر مجعدا قانونا بالنسبة الى العاملين في الشركة الدائمة
والشركة المنمجة حتى يعاد التقييم بالنسبة اليهما معا بوصف انهم أصبحوا
عاملين في شركة واحدة .

١٣٠٧ (١٩٦٦/١١/٧)

• - جمع بين عضويتها او بينها وبين الوظائف الاخرى

١٠٢٥ - شركات المساهمة - الجمع بين عضوية مجلس ادارة احدها وعمل مرابها
المسابات في شركة مساهمة اخرى - مظلور الا بترخيص من رئيس الجمهورية .

يبين من استقصاء التشريعات المنظمة لموضوع الجمع بين عضوية
مجالس ادارة شركات المساهمة انه لم يكن يخضع في ظل قرارات مجلس
الوزراء التي كانت تنظم انشاء الشركات المساهمة لاي قيد فكان يجوز الجمع
بين عضوية مجالس ادارة شركات المساهمة مهما بلغ عددها حتى صدر
القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ منتظما بعض احكام هذه الشركات فوضع
اول قيد على هذا الحق اذ نص في مادته الثالثة على عدم جواز الجمع بين
عضوية مجالس ادارة اكثر من عشر شركات مساهمة . ثم دلت التجربة
بعد العمل بهذا القانون بضع سنوات على أن هذا النصاب لعدد الشركات التي
يجاز القانون للشخص الواحد ان يجمع بين عضوية مجالس ادارتها يزيد عن
الحد المعقول ، ولهذا خفض الى ست شركات بالمادة ٢٩ من القانون رقم ٢٦
لسنة ١٩٥٤ ، ثم أسفرت للتجربة مرة أخرى عن ان اجازة الجمع بين عضوية
مجالس ادارة مثل هذا العدد من شركات المساهمة قد حصر السلطة
والاشراف على شركات المساهمة بين أيدي معدودة مما جعل نصيب كل شركة
من هذه الشركات من جهد اعضاء مجلس الادارة نصيبا ضئيلا لا يحقق لها
الفائدة المرجوة من مساهمتهم في ادارتها ذلك انه لا يتسنى في حدود

الطاقة البشرية لمن يستنفد جهده على هذا النحو بين هذا العدد من الشركات أن ينهض بعمله ويؤدي واجبه على نحو مرضى من الاقنات والعناية - لهذا وتمكيننا لأعضاء مجالس إدارة شركات المساهمة من اتقان عملهم وبذل ما يقتضيه من جهد وعناء خفض المصالح المتقدم ذكره الى شركتين وعُدلت المادة ٢٩ المتقدم ذكرها على هذا النحو بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ لا المذكرة الإيضاحية لهذا القانون) .

كما يبين من استقصاء التشريعات المنظمة لموضوع الجمع بين عضوية مجالس إدارة شركات المساهمة وبين القيام بصفة دائمة بأعمال إدارية أو فنية في شركات أخرى أن المادة ٣٠ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ كانت تجيز لعضو مجلس الإدارة أن يقوم بصفة دائمة بهذه الأعمال في شركة مساهمة أخرى ، ونظرا للأسباب ذاتها المتقدم ذكرها والتي اقتضت حظر الجمع بين عضوية مجالس إدارة أكثر من شركتين من شركات المساهمة فقد حظر المشرع على عضو مجلس إدارة شركة المساهمة أن يقوم بصفة دائمة بأي عمل فني أو إداري بأية صورة كانت في شركات مساهمة أخرى الا بترخيص من رئيس الجمهورية حتى يتسنى تقدير مدى الحاجة الى مثل هذا الاستثناء (المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨) وعلى هذا النحو عدلت المادة ٣٠ بهذا القانون . وقد جاء عبارة النص في تقرير هذا الحظر عامة مطلقة قاطعة في سريانه على القيام بصفة دائمة بأي عمل فني أو إداري بأية صورة كانت في شركة مساهمة أخرى الا بترخيص من رئيس الجمهورية وذلك ليتسنى تقدير مدى الحاجة الى هذا الاستثناء على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية .

ويستفاد مما تقدم أن الحكمة التي أوحى الى المشرع بحظر الجمع سواء بين عضوية مجالس إدارة أكثر من شركتين من شركات المساهمة وبين القيام بصفة دائمة بعمل إداري أو فني لشركة مساهمة أخرى بأية صورة هي ضمان النهوض بما يسند الى الشخص من أعمال في الشركات المساهمة على وجه يحقق الهدف من مساهمته في النهوض بهذه الأعمال في عناية واتقان وذلك بخفض مصال الشركات التي يجوز للشخص المساهمة في أعمالها الى الحد الملائم لطاقته البشرية على النحو المتقدم ذكره .

ولا جدال في أن أعمال عضو مجلس الإدارة بشركة المساهمة هي أعمال إدارية أو فنية وقد فرق المشرع بينها وبين الأعمال الإدارية أو الفنية الأخرى بالشركة في خصوص عدم الجمع على نحو ما جاء بالمادتين ٢٩ و ٣٠ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ معدلتين بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ في عبارة واضحة لا لبس فيها ولا غموض فأجاز الجمع بين عضوية مجالس الإدارة في شركتين من شركات المساهمة دون ترخيص من رئيس الجمهورية ولم يحز الجمع بين عضوية مجلس الإدارة في شركة مساهمة وبين القيام بأعمال إدارية أو فنية بصفة دائمة في شركة مساهمة أخرى الا بترخيص من رئيس

الجمهورية . ولعل المشرع راعى في هذه التفرقة أن أعمال العضوية بمجالس ادارة الشركات لا تقتضى من العضو من الجهد والوقت ما تقتضيه الاعمال الفنية او الادارية الاخرى بالشركة ، ولهذا شرط للجمع بين هذه الاعمال وبين عضوية مجالس الادارة ترخيص رئيس الجمهورية حتى يتسنى تقدير مدى الحاجة الى هذا الجمع فى كل حالة على حدة .

هذا وعمل مراقب الحسابات وفقا للتكليف القانونى الصحيح هو عمل فنى ولا يجوز تاويل حظر الجمع بين هذا العمل وبين الاشتغال بصفة دائمة بأى عمل فنى او ادارى او استشارى بذات الشركة بأن المشرع يخرج من عداد الاعمال الفنية انما يعنى المشرع بهذا الحظر كفالة استقلال مراقب الحسابات فى رقابته لحسابات الشركة فقد يتعارض قيامه بعمل فنى او ادارى او استشارى بها مع قيامه بواجبه كرقيب على حسابات الشركة فى نزاهة واستقلال . وعلى هذا النحو لايجوز تاويل الحظر الوارد بالمادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والذى توحى به ضرورة العمل على كفالة استقلال مراقب الحسابات فلا يخضع لمجلس الادارة او لغيره من القانونين على الشركة عن طريق اغرائه بعضوية مجلس الادارة او بأى عمل فنى او ادارى او استشارى آخر فى الشركة .

والمساهمون لا يمارسون أى عمل فنى وانما يقوم بالرقابة نيابة عنهم مراقب الحسابات ولا يقوم بهم أى سبب من الاسباب التى حلت المشرع على تنظيم عمل مراقب الحسابات وكفالة النهوض به فى كفاية واتقان ونزاهة واستقلال رعاية لحقوقهم وصونا لمصالحهم وليس ثمة ما يمنع قانونا من تقييد الوكيل بقيود لا تسرى على الموكل .

هذا ودوام العمل لا يعنى التأييد وليس من شأن توقيت العمل بأجل معين قابل للتجديد أن يسلب هذا العمل صفة الدوام ولا يعنى المشرع بدوام العمل سوى انتظامه واستمراره فلا يخرج عن هذا الوصف سوى الاعمال العرضية . وليس ثمة شك فى أن عمل مراقب الحسابات الذى يتجدد عاما بعد عام لا يعتبر عملا عرضيا بل هو عمل منظم مستمر يتوافر فيه شرط الدوام الذى شرطه القانون لاعمال الحظر المقرر بالمادة ٣٠ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ معدلة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد فتاوها السابقة فى هذا الموضوع الصادرة بجلستها المنعقدة فى ٢٢ من ابريل سنة ١٩٥٩ والذى تقضى بعدم جواز الجمع بين عضوية مجلس ادارة الشركة المساهمة وبين عمل مراقب الحسابات فى شركة مساهمة أخرى الا بترخيص من رئيس الجمهورية (ا) .

شركات مساهمة (ب - مجالس
ادارتها (هـ) جمع بين عضويتها
أو بينها وبين الوظائف الأخرى)

١٠٢٦ - شركات مساهمة - مجلس ادارتها - تشكيلها - الاحكام المتعلقة بذلك -
القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ اشتماله على حكم بتقرير عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس
ادارة الشركة وبين شغل وظيفة فيها - رفع هذا الحظر بالنسبة الى ثلاثة على الاكثر من
يصنون في مجلس ادارة الشركة من مديريها أو مديري الاقسام بها - القانون رقم ١٢٧
لسنة ١٩٦١ المقرر لذلك - تعديده ضمن السلطة المختصة باجازة الجمع في مثل هذه الحالة
استثناء .

انه في ظل العمل بقانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وإلى أن عدل
بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ لم يكن ثمة ما يمنع قانونا من أن يجمع عضو
مجلس ادارة الشركة المساهمة بين العضوية ووظيفته فيها وفي ١١ من
اغسطس سنة ١٩٥٨ صدر القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ وأضاف الى قانون
الشركات المذكورة حكما جديدا بالمادة ٣٣ مكررا التي نصت على أنه لا يجوز
أن يكون مدير الشركة أو أي موظف بها عضوا في مجلس ادارتها ، وبذلك
أصبح ممنوعا بنص تشريعي الجمع بين عضوية مجلس ادارة الشركة وبين
احدى الوظائف فيها منعاً مطلقاً لا يمكن الخروج عليه أو الاستثناء منه .

وقد ظل هذا المنع قائما الى أن صدر القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١
(المعدل بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦٢) ونص في مادته الاولى على أن
تشكل مجالس ادارة الشركات المساهمة من سبعة أعضاء على الاكثر على
النحو الآتي :

(أ) اثنان ينتخبان عن الموظفين والعمال .

(ب) خمسة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية منهم واحد على الاقل
وثلاثة على الاكثر من مديري الشركة أو مديري الاقسام بها ويعين هؤلاء
الاعضاء في الشركات التي تساهم فيها الدولة أو احدى الهيئات أو
المؤسسات العامة بقرار من رئيس الجمهورية .

وبذلك رفع المشرع حظر الجمع بين عضوية المجلس ووظيفته بالشركة
بل انه أوجب هذا الجمع بتحفظين الاول أن يكون الجمع متوافرا في عضو على
الاقل وثلاثة على الاكثر - والثاني : ان السلطة التي تملك تقرير الجمع بين
حديه هي الجمعية العمومية أو رئيس الجمهورية بحسب الاحوال .

وفي ضوء ذلك لا يصح القول بأنه اذا تم تشكيل مجلس ادارة شركة
متضمنا تعيين أحد مديريها عضوا في المجلس جاز تعيين عضو أو عضوين
من الاربعة الباقين في وظائف مديرين بالشركة عن طريق وسائل التعيين
العادية ، ليس ذلك لأن السلطة التي تملك تقرير الجمع بين العضوية والوظيفة
ليست هي سلطة التعيين في وظائف الشركة وانما هي السلطة التي خولها
القانون تشكيل مجلس الادارة ، أي رئيس الجمهورية في الشركات التي

تساهم فيها الدولة ، فليست القاعدة هي جواز الجمع بين العضوية والوظيفة بالشركة في حدود معينة وإنما حكم القانون أن تشكيل مجلس الإدارة بمقتضى السلطة التي تملكه يجب أن يتضمن واحداً على الأقل وثلاثة على الأكثر من بين المديرين في الشركة . ومفاد ذلك أن عضوية المجلس تضاف إلى الوظيفة الموجودة في الشركة وإن من يملك ذلك هو رئيس الجمهورية في الشركات التي تساهم فيها الدولة ، وعلى ذلك لا يجوز إذا صدر تشكيل المجلس متضمناً تعيين مدير أو اثنين في الشركة أعضاء بالمجلس أن يعين أحد الأعضاء غير المديرين في وظيفة بالشركة بمعرفة سلطة التعيين فيها لأن ذلك فضلاً عن عدم اتفاقه مع أحكام القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ يعتبر تعدياً على الاختصاص الذي وكله هذا القانون لرئيس الجمهورية وحده في تقرير الجمع بين العضوية والوظيفة .

ومتى كان القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ في شأن تشكيل مجالس الإدارة في الشركات قد عدل في بعض أحكام القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليه تعديلاً ضمنياً إلا أن ذلك لم يتناول الأحكام الخاصة بالأعضاء الخمسة المعيّنين في مجلس الإدارة ومن ثم يظل الحكم في شأنهم هو الوارد في القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ كما سلف بيانه .

لذلك فإنه لا يجوز لسلطات التعيين في إحدى الشركات التي تساهم فيها الدولة أن تعين أحد أعضاء مجلس إدارتها غير المديرين في وظيفة بها .

(١٠٨٣ (١٩٦٤/١٢/٨)

١٠٢٧ - حظر الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من شركتين من شركات المساهمة طبقاً للمادة ٢٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ - حظر الجمع بين عضوية مجلس إدارة شركة مساهمة وبين القيام بصفة دائمة بعمل فني أو إداري في شركة مساهمة أخرى إلا بترخيص من رئيس الجمهورية طبقاً للمادة ٣٠ من القانون المذكور - لا يسرى هذا الحظر إلا إذا كان الجمع بين عضوية مجلس إدارة شركتين مساهمتين وبين القيام بصفة دائمة بأي عمل فني أو إداري بإحدىهما - القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجالس إدارة شركات مساهمة - استحدث حظر لجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من شركة مساهمة واحدة - بقاء الحظر المتخصص عليه في المادة ٣٠ للتشريع قائماً بالنسبة للجمع بين عضوية مجلس إدارة شركة مساهمة وبين القيام بالعمل بصفة دائمة في شركة مساهمة أخرى .

ان المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة معلقة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ تنص على أنه « لا يجوز لأحد - بصفته الشخصية أو بصفته نائباً عن الغير - أن يجمع بين

شركات مساهمة > ب = مجلس
ادارتها < > جميع بين عضويتها
او بينها وبين الوظائف الاخرى <

عضوية مجلس ادارة أكثر من شركتين من شركات المساهمة التي يسرى عليها هذا القانون .

وتنص المادة ٣٠ من القانون ذاته على أنه « لا يجوز لعضو مجلس ادارة شركة المساهمة أن يقوم بصفة دائمة بأى عمل فنى أو ادارى ، بأية صورة كانت فى شركة مساهمة أخرى الا بترخيص من رئيس الجمهورية . »

ويؤخذ مما تقدم أن المشرع حظر أن يجمع الشخص الواحد بين عضوية مجلس ادارة أكثر من شركتين من شركات المساهمة كما حظر أن يجمع بين عضويته فى مجلس الادارة والقيام بصفة دائمة بأى عمل فنى أو ادارى بأية صورة كانت فى شركة مساهمة أخرى الا بترخيص من رئيس الجمهورية ، ومفهوم هذه النصوص مجتمعة أن القانون أجاز الجمع بين العضوية فى مجلس ادارة شركتين كما أجاز الجمع بين هذه العضوية وبين القيام بعمل فى ذات الشركة التي هو عضو فى مجلس ادارتها .

وعلى ذلك فإن هذا الحظر لا يسرى اذا كان الجمع بين عضوية مجلس ادارة شركتين فى الحدود المنصوص عليها فى المادة ٢٩ سالفة الذكر وبين القيام بصفة دائمة بأى عمل فنى أو ادارى باحداها ويسرى الحظر اذا تم الجمع بين عضوية مجلس ادارة شركتين وبين القيام بالعمل بصفة دائمة فى شركة أخرى غيرهما . هذا كله قبل العمل بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجالس ادارة شركات المساهمة الذى تنص مادته الثالثة على أنه لا يجوز لأحد - بصفته الشخصية او بصفته نائبا عن الغير - أن يجمع بين عضوية مجالس ادارة أكثر من شركة واحدة من الشركات المساهمة اذ يمتنع فى ظل العمل بهذا القانون الجمع بين عضوية مجلس ادارة شركتين ويبقى الحظر المنصوص عليه فى المادة ٣٠ سالفة الذكر قائما بالنسبة للجمع بين عضوية مجلس ادارة شركة وبين القيام بالعمل بصفة دائمة فى شركة مساهمة أخرى .

ولما كان تعيين ٠٠٠ محاميا ومستشارا قانونيا لشركة ٠٠٠٠ بوصفه الوارد فى قرار مجلس الادارة المشار اليه وان لم يكن من شأنه أن يخلع عليه صفة الموظف أو العامل بالشركة الا أن الحملات التي يؤديها بمقتضى هذا القرار من قبيل القيام بصفة دائمة بعمل فنى فى إحدى شركات المساهمة بالمعنى الذى عنته المادة ٣٠ سالفة الذكر .

وبما أن جمعه بين عضوية مجلس ادارة شركة ٠٠٠٠ وعضوية مجلس ادارة شركة ٠٠٠ فى الفترة من ٨ أبريل مسنة ١٩٥٩ حتى ١١ من يونيو سنة ١٩٥٩ ، وهى فترة سابقة على العمل بالقانون ١٣٧ لسنة ١٩٦١ ، فإن القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ هو الواجب التطبيق فى شأنه دون القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ ، وينبنى على ذلك أن جمعه بين عضوية هاتين الشركتين وبين القيام بعمل فنى بصفة دائمة

في احتلالها لا يتحقق معه الحظر المنصوص عليه في المادة ٣٠ من هذا القانون .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الحظر المنصوص عليه في المادة ٣٠ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ - قبل العمل بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ - لا يسرى على من يزاول عملا دائما في شركة هو عضو في مجلس ادارتها بالإضافة الى عضويته في مجلس الادارة شركة مساهمة ثانية وانما يكون الحظر اذا زاول عملا بصفة دائمة في شركة ثالثة وبناء على ذلك لا ينطبق الحظر على الفترة التي جمع فيها بين عضوية مجلس ادارة شركة وعضوية مجلس ادارة شركة والعمل محاميا ومستشارا قانونيا للشركة الاولى . وانما ينطبق الحظر اذا زاول عملا بصفة دائمة في شركة ثالثة وفي هذه الحالة يلتزم برد ما تقاضاه من عمله الباطل الى خزانة الدولة .

(١٠٥١ (١٦/١٠/١٩٦٦)

٦ - مسئولية اعضائها

١٠٢٨ - شركات المساهمة - مسئولية اعضاء مجلس ادارتها طبقا لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ - مسئوليتهم مدنيا عن الاعطاء التي يتركبوها بوصفهم وكلاء للمساهمين - ضمان هذه المسئولية .

تقضى المادة ٢٧ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة بأنه :

١ - يشترط في عضو مجلس ادارة شركة المساهمة أن يكون مالكا لعدد من اسهم الشركة يوازي جزءا من خمسين من رأس مال الشركة ومع ذلك يجوز أن يكون العضو مالكا لعدد من الاسهم لا تقل قيمته وقت التعيين عن ألف جنيه . ويرجع في ذلك الى الاسعار التي يجرى التعامل عليها في بورصة الاوراق المالية او الى قيمة السهم الاسمية ان لم تكن اسهم الشركة قد قيدت في هذه البورصة ويجوز كذلك ان تقدم اسهم الضمان عن شخص معنوي لتكون ضمانا لمن ينوب عنه في مجلس الادارة .

٢ - وتكون باطلة لا يعتد بها اوراق الضد التي تصدر بسبب تطبيق احكام هذه المادة .

٣ - ويخصص القدر المتقسم ذكره من الاسهم التي يملكها عضو مجلس الادارة أو التي تقدم من الاصيل الذي ينوب عنه لضمان ادارته ويجب ايداعها في خلال شهر من تاريخ التعيين أحد البنوك المعتمدة من وزارة التجارة

والصناعة لهذا الغرض . ويستمر ايداع هذه الاسهم مع عدم قابليتها للتداول الى أن تنتهي مدة وكالة العضو ويصدق على ميزانية آخر سنة مالية قام فيها بأعماله .

٤ - وإذا لم يقدم العضو الضمان على الوجه المنصوص عليه في هذه المادة بطلت عضويته » .

كما تقضى المادة ٤٣ مكرراً من ذات القانون بأنه :

« ١ - لا يترتب على أى قرار يصدر من الجمعية العمومية سقوط دعوى المسؤولية المدنية ضد أعضاء مجلس الإدارة بسبب الأخطاء التى تقع منهم فى تنفيذ مهمتهم .

وإذا كان الفعل الموجب للمسئولية قد عرض على الجمعية العمومية بتقرير من مجلس الإدارة أو مراقب الحسابات فإن هذه الدعوى تسقط بمضى خمسة من تاريخ صدور قرار الجمعية العمومية بالمصادقة على تقرير مجلس الإدارة ومع ذلك فإذا كان الفعل المنسوب الى أعضاء مجلس الإدارة يكون جنائياً أو جنحة فلا تسقط الدعوى الا بسقوط الدعوى العمومية .

٢ - وللجهة الادارية المختصة ولكل مساهم مباشرة هذه الدعوى ويقع باطلا كل شرط فى نظام الشركة يقضى بالتنازل عن الدعوى أو بتعليق مباشرتها على اذن سابق من الجمعية العمومية أو على اتخاذ أى إجراء آخر » .

وبين من نص المادتين سالفتي الذكر أن عضو مجلس الإدارة مسئول مسؤولية مدنية عن الأخطاء التى تقع منه فى تنفيذ مهمته بوصفه وكيلًا عن مجموع المساهمين وهذه المسؤولية يضمنها أمران - الاول - النحة المالية Parrimine لعضو مجلس الإدارة اذ تعتبر الضمان العام للمدائنين gaye Commn ، والثانى - الرهن القانوني الذى أنشأته المادة ٢٧ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ لصالح الشركة المساهمة والمساهمين لضمان حقهم فى التعويض الاحتمالى الذى قد يترتب على خطأ عضو مجلس الإدارة فى عمله .

ويستفاد من مقارنة نص المادتين سالفتي الذكر احدهما بالآخر أنه لا تلازم بين التاريخ الذى حددته القانون لانقضاء حق الرهن المشاع اليه وبين التاريخ الذى حددته لانقضاء دعوى المسؤولية المدنية . فحق الرهن القانوني ينقضى بانتهاء مدة وكالة العضو والتصديق على ميزانية آخر سنة مالية قام فيها العضو بأعماله . أما دعوى المسؤولية فإن المادة ٤٣ مكرراً من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ تقضى فى شأنها بأنه :

« إذا كان الفعل الموجب للمسئولية قد عرض على الجمعية العمومية بتقرير من مجلس الإدارة أو مراقب الحسابات فإن هذه الدعوى تسقط بمضى خمسة من تاريخ صدور قرار الجمعية العمومية بالمصادقة على تقرير مجلس

الادارة . ومع ذلك اذا كان الفعل المنسوب الى أعضاء مجلس الادارة يكون جنابة أو جنحة فلا تسقط الدعوى الا بسقوط الدعوى العمومية » .

وقد انشأ المشرع الرهن القانوني على أسهم ضمان العضوية لضمان حقوق الشركة ولضمان حقوق المساهمين في التعويض عما يصيبها أو يصيبهم من أضرار بسبب خطأ أعضاء مجلس الادارة .

٤٢٢ (١٩٦٠/٥/١٩)

(ج) جمعياتها العمومية

١٠٢٩ - دعوة الجمعية العمومية للمساهمين - لتأكيد الواجب مراعاتها بين تاريخ توجيه الدعوى وانقضاء الجمعية في حالة الدعوة بخطابات .

تنص المادة ٤٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة معدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ على أنه :

« ١ - تعلن دعوى المساهمين للجمعيات العمومية في صحتين يوميتين تصدر احدهما باللغة العربية . ويجب أن يحصل الاعلان مرتين وأن يتم الاعلان في المرة الثانية بعد انقضاء خمسة أيام على الأقل من تاريخ نشر الاعلان الاول وقبل موعد الاجتماع بعشرة أيام على الأقل ويجوز أن توجه الدعوى بخطابات موصى عليها اذا كانت جميع الاسهم اسمية » .

وظاهر من هذا النص ان المشرع رسم طريقتين مختلفتين ، احدهما طريقة النشر في الصحف في المواعيد وعلى النحو المبين بالنص والطريقة الاخرى توجه الدعوى بخطابات موصى عليها .

وقد أوجب المشرع عند توجيه الدعوى بطريق النشر في الصحف ان يكون النشر في صحتين يوميتين احدهما باللغة العربية وان تضى بين الاعلان الاول والثاني خمسة أيام على الأقل ، وبين هذا الاعلان الاخير وتاريخ انعقاد الجمعية العمومية عشرة أيام على الأقل ، ثم نص على الطريقة الثانية دون أي قيد من اجراءات أو مواعيد معينة على النحو الذي نص عليه بالنسبة الى الطريقة الاولى دون احواله الى الاجراءات أو المواعيد المشار اليها .

ومتقتضى ذلك ان المشرع لا يوجب مراعاة هذه المواعيد او اتباع تلك الاجراءات عند توجيه الدعوى لحضور الجمعية العمومية بخطابات موصى عليها .

ويستفاد من ذلك ان المشرع انما شرط اتباع الاجراءات ومراعاة المواعيد المشار اليها عند توجيه الدعوى بطريق النشر في الصحف ، دون توجيهها

بطريق خطابات الموصى عليها ذلك لأن النشر مرة واحدة في صحيفة واحدة لا يكفل علم ذوى الشأن بالدعوى، ولهذا شرط اجراء النشر مرتين في صحيفتين احدهما باللغة العربية ، وإن يمضى بين نشر اعلان الدعوى الاولى والاعلان الثانى خمسة أيام على الأقل . والمقصود بتكرار النشر وانقضاء هذه الفترة بين المرتين أن تتاح الفرصة لمن فاتته العلم بالدعوة لعدم اطلاعه على اعلانها الاول كى يعلم بها باطلاعه على الاعلان الثانى والاجدال فى أن الامر يختلف عند توجيه الدعوة بخطابات موصى عليها ومثلها فى ذلك مثل توجيهها بخطابات تسلم باليد الى المدعويين لمضمون الجمعية العمومية ذلك لأن هذه الطريقة تكفل بذاتها وصول الدعوة اليهم شخصيا مما يغنى عن تكرار توجيهها ، ويؤيد هذا النظر أن المشرع أوجب فى المادة ٤٤ من ذات القانون توجيه الدعوى بخطابات موصى عليها اذا كانت جميع الاسهم اسمية وذلك عندما يرى مجلس الادارة دعوة الجمعية للانقضاء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب المساهمين الحائزين لعشر رأس المال ولم يشترط اتخاذ أى اجراء من الاجراءات التى شرطها بالفقرة الاولى من المادة ٤٥ عند توجيه الدعوى بطريق النشر فى الصحف .

ولا يعنى هذا النظر اغفال ميعاد الحضور عند توجيه الدعوة لمضور اجتماع الجمعية العمومية بخطابات موصى عليها أو تسليمها باليد ذلك أن من المبادئ المسلمة فى هذه الحالة منع المساهمين مهلة تقضى بين تاريخ اعلانهم بالدعوى وتاريخ انعقاد الجمعية حتى تتاح لهم فرصة دراسة المسائل المعدة للمعرض على الجمعية كما تتاح لمن كان منهم يقيم فى بلد ناء عن مقر الجمعية أن يتخذ أهبطه لمضور الاجتماع ويؤيد هذا النظر أن المادة ٤٥ المشار إليها شرطت فيما شرطته فى اعلان الدعوى أن يتضمن جدول الاعمال المسائل التى سوف تنظرها الجمعية ذلك لدراستها وبحثها وتمحيصها تمهيدا لنظرها .

أما بالنسبة الى مدى هذا الميعاد فإن المشرع اذ حدد ميعاد العشرة أيام عند توجيه الدعوى بطريق النشر فى الصحف يكون قد قدر ملائمة هذا الميعاد ويتعين الاستهداء به وقياس الميعاد فى حالة توجيه الدعوى بطريق الخطابات الموصى عليها أو بالتسليم باليد عليه ، على أن يحتسب هذا الميعاد من تاريخ توجيه الدعوى .

(١٩٥٩/١١/١٢) ٧٧٧

(تعليق)

يراعى أن حكم المادة ٤٥ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ لا يسرى على شركات القطاع العام وهى كلها تأخذ شكل شركات المساهمة ويمتلك أحد الاشخاص العامة كافة أسهمها بمفرده أو بالمساهمة مع غيره من الاشخاص العامة أو يساهم شخص عام مع أشخاص خاصة باعتبار أن القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ قد وضع قواعد خاصة لادارة هذه الشركات منبته الصلة

بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه وفي خصوصية الجمعية العمومية للمساهمين جعل اختصاصاتها معقودة لمجلس ادارة المؤسسة العامة التي تتبعها الشركة برئاسة الوزير (م ١٧) .

وقد ألغت الجمعية العمومية للقسم الاستشاري حتى قبل صدور القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ بأن فلواعيد النصوص عليها في المادة ٤٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه لا يلزم مراعاتها عند انعقاد مجلس ادارة المؤسسة الاقتصادية لمباشرة اختصاصات الجمعية العمومية لاحدى الشركات التي تملك المؤسسة الاقتصادية جميع اسهمها . (فتوى رقم ٤٨٤ في ١١/٨/١٩٥٩ - كتابنا فتاوى الجمعية العمومية ق ٣٦٢ ص ٦٠٤) .

١٠٣٠ - مؤسسة عامة - شركات المساهمة التابعة لها - نظام الجمعية العمومية للمساهمين المقرر بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ - سقوطه بحكم القانون وايلولة اختصاصات هذه الجمعية لمجلس ادارة المؤسسة العامة برئاسة الوزير المختص - لا محل لاتباع اجراءات الدعوة لانعقاد الجمعية العمومية او الاحكام الخاصة بشروط صحة انعقادها وبين يحظر جلساتها عند ممارسة السلطة الجديدة اختصاصات الجمعية العمومية - لا يحق لمنسوب عن مصلحة الشركات حضور جلسات مجلس ادارة المؤسسة العامة برئاسة الوزير .

تنص المادة ٢٥ من قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ على ان يكون لمجلس ادارة المؤسسة العامة برئاسة الوزير المختص سلطات الجمعية العمومية للمساهمين أو جماعة الشركاء المنصوص عليها في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وذلك بالنسبة الى الشركات والمنشآت التابعة للمؤسسة ومن قبل هذا النص كان يقرر حكمه - أو ما يقرب منه - القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٢ وذلك اثر اتجاه العولة في يولية سنة ١٩٦١ الى تأميم الشركات والمنشآت .

ومن حيث انه وقد أصبح الحكم المذكور مقررا نهائيا بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ فان نظام الجمعية العمومية للمساهمين الذي كان مقررا بقانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ يكون قد سقط بحكم القانون وأصبحت اختصاصات هذه الجمعية لمجلس ادارة المؤسسة العامة برئاسة الوزير المختص بالقانون لم ينص على تشكيل جديد للجمعية العمومية للمساهمين يمارس نفس اختصاصاتها ولنا عين سلطة ناطها تلك الاختصاصات .

وتبعا لذلك لا يكون ثمة محل لاتباع اجراءات دعوة انعقاد الجمعية العمومية أو الاحكام الخاصة بشروط صحة انعقادها بمن يجوز له أو يجب عليه حضور جلساتها عندما تمارس السلطة الجديدة - التي حددها المشرع - اختصاصات الجمعية العمومية وذلك كنتيجة لازمة لسقوط نظام الجمعية العمومية للمساهمين وانتقال اختصاصاتها لسلطة ادارية جديدة .

ومع القول بعدم جواز التزام أى حكم من الأحكام الخاصة بإجراءات انعقاد الجمعية العمومية للمساهمين وشروط صحة الانعقاد ومن يحضر جلساتها في اجتماعات مجلس إدارة المؤسسة العامة التي تتبعها الشركة برئاسة الوزير المختص عند مباشرتها سلطات الجمعية العمومية فإنه لا يحق لمدنوب عن مصلحة الشركات حضور تلك الاجتماعات طبقاً للمادة ١٠٦ من قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أنه لا يجوز لمدنوب عن مصلحة الشركات حضور جلسات مجلس إدارة المؤسسة العامة برئاسة الوزير عند ممارستها اختصاصات الجمعية العمومية لمساهمي الشركة .

(١٠٨٢ (١٢/٨/١٩٦٤)

(د) الاسم وحصص التأسيس

- ١ - أمهم .
- ٢ - حصص تأسيس .

١ - اسم

(١٠٣١) - المؤسسة الاقتصادية - ايلولة أنصبة الحكومة في رأس مال شركة آبار الزيت الأجنبيّة المصرية إليها - يستتبع حتماً انتقال الحقوق السالية وغير السالية التي تتضمنها أسهم الحكومة في هذه الشركة إلى المؤسسة الاقتصادية .

تنص المادة الثانية من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسة الاقتصادية على أن « يتكون رأس مال المؤسسة من :

(أ) أنصبة الحكومة في رؤوس أموال الشركات المساهمة ٥٠ « وتنفيذاً لهذا النص آلت أنصبة الحكومة في رأس مال شركة آبار الزيت الأجنبيّة المصرية إلى المؤسسة الاقتصادية اعتباراً من ١٤ من يناير سنة ١٩٥٧ (تاريخ العمل بهذا القانون) وقام البنك الأهلي بتسليم الأسهم التي تمثل هذه الأنصبة إلى بنك الاسكندرية لحفظها لديه لحساب المؤسسة وذلك في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٧ حسبما يستفاد من كتاب البنك الأهلي إلى المؤسسة رقم ٦٠ م (١٤) المؤرخ ٢٠ من يوليو سنة ١٩٥٧ ، وأوردت هذه الأسهم محفوظة الأوراق المالية الخاصة بالمؤسسة .

ومن حيث أن الشركات التجارية على اختلاف أنواعها (علماً شركات المساهمة) تكتسب الشخصية الاعتبارية بمجرد تكوينها وذلك يستتبع استقلالها بنعة مالية قائمة بذاتها وتنتلق هذه النعة الحصص التي يقدمها الشركاء على مبيع التملك فلا يبقى لهم بعد تقديمها إلا مجرد حق لدى الشركة

فى الحصول على نصيب من الربح أثناء قيامها ونصيب من موجوداتها عند حلها وتصفيته .

ومن حيث أن الاسهم التى تصدرها شركات المساهمة تمثل الحصص التى يملكها الشركاء للشركة سواء أكانت حصصا نقدية أم عينية وهذه الاسهم من طبيعة منقولة وتظل محتفظة بهذه الطبيعة الى حين تصفية أموال الشركة وتقسيمها وتمثل الاسهم فى صكوك تعطى للمساهمين وهى أداة اثبتت حقوقهم واستعمالها لدى الشركة تلك الحقوق التى تنتمى فى الصك انماجا تاما بحيث يكون ملك الصك هو صاحب الحق فيما يخوله من مزايا على اختلاف صورها وبحيث يصبح هذا الصك أداة لازمة لاستحقاق هذه المزايا فلا يؤول الى غير مالك الصك ، وعلى مقتضى ذلك فان انتقال حصة الحكومة فى رأس مال شركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية الى المؤسسة الاقتصادية يستتبع حتما انتقال الحقوق المالية وغير المالية التى تتضمنها أسهم الحكومة فى هذه الشركة الى المؤسسة الاقتصادية .

(١٩٦٠/٦/١٢) ٥٥٥

١٠٣٢ - المؤسسة الاقتصادية - أرباح اسهم شركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية التى انتقلت ملكيتها من الحكومة اليها تطبيقا للمادة ٢ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ اعتبارا من ١٩٥٧/١/١٤ - هى من حق المؤسسة ولو كانت عن سنوات سابقة على هذا التاريخ .

ان من المسلم أن النعمة المالية للشركة تتلقى الارباح التى تحققها وأن حق المساهم فى الارباح انما ينشأ ويصبح دائنا للشركة بنصيبه فيها باجتماع الجمعية العمومية للشركة وإصدار قرارها بتوزيع الارباح ، وقبل اتخاذ هذا الاجراء لا يكون للمساهم قبل الشركة الا حق احتمالى ومن ثم فلا يلتزم بتوزيع الارباح على المساهمين الا من تاريخ صدور قرار الجمعية بتوزيعها أو من التاريخ الذى تحدده لاجراء هذا التوزيع .

ومن حيث أن الحراسة التى آلت اليها سلطة الجمعية العمومية قررت فى يولية سنة ١٩٥٧ صرف توزيعات مقدارها عشرة قروش عن السهم الواحد من اسهم شركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية مقابل تقديم الكوبون رقم ٤٠ الا أن حق المساهمين لم يتقرر فى هذه الارباح الا من هذا التاريخ وهو تاريخ لاحق لايولة ملكية أسهم الحكومة الى المؤسسة ومن ثم فان للمؤسسة الاقتصادية وقد آلت اليها ملكية هذه الاسهم منذ ١٤ من يناير سنة ١٩٥٧ الحق فى الارباح التى قررت الحراسة فى يولييه سنة ١٩٥٧ توزيعها على المساهمين فى هذه الشركة ، ولا يقدر فى هذا النظر ما يقال من أن الارباح الموزعة قد حققتها الشركة فى السنة المالية ١٩٥٦ أى قبل انتقال ملكية الاسهم من الحكومة الى المؤسسة ذلك لأنه لا يعتد فى هذا الصدد بالسنة المالية التى تحقق الربح خلالها لتصرف الربح الى من كان يملك السهم فى

هذه السنة وإنما يعتد بملكية السهم عند تقرير توزيع الأرباح فلا يستحق الربح إلا من يملك السهم في هذا التاريخ دون من كان يملكه خلال السنة التي تحقق فيها الربح والقول بغير ذلك يعنى البحث عن من كان يملك السهم في الماضي كما أنه يؤدي إلى نتائج مستعصية كما لو كان السهم لحامله وكما لو قررت الجمعية العمومية ترحيل أرباح سنة معينة إلى سنة مقبلة كي تضاف إلى أرباحها ، ويؤيد هذا النظر أن المادة الرابعة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ معدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ تنص على أن « تتولى وزارة التجارة والصناعة وضع النموذج للعقد الابتدائي لشركات المساهمة ونظامها ولا يجوز مخالفته إلا لأسباب ضرورية يقرها وزير التجارة والصناعة » .

٢ - ويصدر بهذا النموذج مرسوم بعد موافقة قسم الرأي مجتمعاً بمجلس الدولة » .

وقد صدر هذا المرسوم ونشر في الوقائع المصرية في ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ ونص في المادة ١٧ منه على أن تدفع حصص الأرباح المستحقة عن الأسهم التي لحاملها إلى حامل الكوبون وتدفع المبالغ التي تستحق في حالة قسمة موجودات الشركة إلى حامل السهم وما دامت الأسهم اسمية فأخرمالك لها يقيد اسمه في سجل الشركة يكون له وحده الحق في قبض المبالغ المستحقة عن السهم دون اعتداد بالسنة المالية التي تحققت فيها الأرباح الموزعة .

ومن حيث أن العقد الابتدائي لشركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية خضلاً عن أنه لم يتضمن أى نص مخالف للقاعدة المتقدمة فإنه ينص في البند ١٠٢ منه على أنه لن يترتب على نقل ملكية الاسهم انتقال الحق في أى ربح يعلن عنه قبل قيد هذا التحويل في السجل ومؤدى ذلك أن الحق في الأرباح ينتقل إلى آخر مالك للسهم بمجرد قيد اسمه في سجل الشركة وهو الاجراء الواجب لنقل ملكية السهم .

وعلى حدى ما تقدم فإن أرباح أسهم شركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية التي انتقلت ملكيتها من الحكومة إلى المؤسسة الاقتصادية تطبيقاً للمادة الثانية من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ اعتباراً من ١٤ من يناير سنة ١٩٥٧ تكون من حق المؤسسة ولو كانت عن سنوات سابقة على هذا التاريخ .

(١٩٦٠/١/١٢) ٥٠٥

١٠٣٣ - حصة شركة ديماج الألمانية في رأس مال شركة الحديد والصلب المصرية - استنادتها من ضمان الحكومة للمد الأدنى لأرباح أسهم شركة الحديد والصلب .

سبق للجمعية أن بحثت موضوع حصة شركة ديماج الألمانية في رأس

مال شركة الحديد والصلب المصرية وكان البحث خاصا بالتكليف القانوني لهذه الحصة وما اذا كانت تعتبر حصة نقدية او حصة عينية وما يترتب على ذلك من خضوعها لاجراءات تقويم الحصص العينية وانتهى رايها الى أن الحصة التي اشتركت فيها شركة ديباج في رأس مال شركة الحديد والصلب تعتبر حصة نقدية فلا تحتاج الى اجراءات تقويم الحصص العينية .

ومن حيث أن المادة ١ من القانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٦٠ في شأن ضمان الحكومة لأرباح حملة أسهم الحديد والصلب المصرية تقضى بأن تضمن الحكومة لمبيع حملة أسهم شركة الحديد والصلب المصرية الذين اكتتبوا فيها ربعا بعد أدنى قدره ٤٪ من القيمة المفوعة للسهم ابتداء من السنة المالية للشركة التي تبدأ من أول يناير سنة ١٩٥٩ دون اخلال بالضمان المقرر لحملة الاسهم بمقتضى القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه ومن ثم فإنه يتعين تطبيقا لاحكام هذا النص - افادة شركة ديباج الالمانية من ضمان الحكومة للحد الأدنى لأرباح أسهم شركة الحديد والصلب المصرية .

ولا وجه للقول بأن الرأى الذى سبق أن أبدته الجمعية في خصوص التكليف القانوني لحصة شركة ديباج الالمانية في شركة الحديد والصلب كان متعلقا بموضوع يختلف عن الموضوع المعروض لا وجه لهذا القول لأن التكليف القانوني واحد في الحالتين وأن تعددت النتائج المترتبة عليه .

(١٩٦٢/١١/٢٩) ٨٠٢

١٠٣٤ - بيع الاسهم - يستتب حتما نقل الحق في الربح الناتج عنها للمشتري -

عدم جواز بيع السهم بدون كوپون الا في اليوم المعين لاداء الربح .

ان بيع السهم يستتب حتما نقل الحق في الربح الناتج عنه الى المشتري ولا يجوز بيع السهم بدون كوپون الا في اليوم المعين لاداء الربح وذلك طبقا لحكم المادة ٧٢ من القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ باصدار اللائحة العامة لبورصة الاوراق المالية التي تنص على أنه « يكون التعامل في السسندات بدون الكوپون خلال سبعة أيام من أيام العمل السابقة على تاريخ استحقاق الكوپون أما الاوراق الأخرى فلا يكون التعامل فيها بدون كوپون الا في اليوم ذاته المعين لاداء قيمة الكوپون » .

(١٩٦٤/٨/٤) ٦٨٩

١٠٣٥ - المحصل النقدية - احتلالها عن المحصل العينية من حيث عدم جواز ولا -

للكتب فيها بغير التوقيع - اعتبار التزام المكتب في حصة نقدية التزاما بدني نقدي - جواز الوفاء بقيمتها عن طريق القاصة القانونية بالمص من الحساب الجارى الدائن المستحق للمدين .

ان رأس مال شركة المساهمة يتكون من حصص نقدية أو من حصص غير نقدية أو من الاثنين معا . وقد أشار المشرع الى هذا التقسيم في صدر القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ فعندما نص في مادته الاولى على وجوب أن يذكر في عقد الشركة ونظامها المعلومات الخاصة بكل حصصة غير نقدية وجميع الشروط الخاصة بتقديمها واسم مقدمها ، ويقصد المشرع بالحصصة غير النقدية الحصصة العينية . وعلى ذلك تتركب الحصصة العينية من سائر الاشياء التي يصدق عليها وصف المال المتقوم الا أن يكون ذلك نقودا وهي تختلف في ذلك عن الاسهم النقدية التي لا يجوز للمكتتب فيها أن يقبض بها بغير النقود .

ولئن كان يترتب على ذلك التزام المكتتب في أسهم نقدية لرأس مال شركة أو في زيادة رأس مالها هو التزام بدین نقدي الا أن ذلك لا يعنى أن يكون الوفاء لهذا الالتزام عن طريق الواقعة المادية بتقديم النقود وانما يجوز أن يتم الوفاء بواسطة تقديم شيك اذا تم صرفه من البنك المسحوب عليه أو بواسطة أى طريق آخر من طرق الوفاء المنجز المباشر .

والمقاصة القانونية هي طريق من طرق الوفاء يترتب عليها انقضاء دينين متقابلين بقدر الأقل منهما حيث يستفى كل دائن حقه من الدين الذي في ذمته ويعتبر انقضاء الدين قد تم من وقت تلاقيهما متوافرة فيهما شروط المقاصة لا من وقت التمسك بها فهي لا يتأخر وقوعها الى وقت هذا التمسك بل تقع بحكم القانون ولو بدون علم صاحب الشأن ، وما التمسك الا تمسكا بشئ قد تم وترتب عليه أثره وليس لاشتراط هذا التمسك الا لرفع شبهة المقاصة من النظام العام وينبنى على وقوعها أن يعتبر كل مدين قد وفى بدينه لدائنه بذات محل الدين .

ولما كان الوفاء بدین عن طريق الخصم من الحساب الجارى الدائن المستحق للمدين والقائم بين المدين ودائنه هو وفاء عن طريق المقاصة .

فانه اذا تم الوفاء بقيمة الاكتتاب في أسهم زيادة رأس مال إحدى الشركات عن طريق المقاصة أو الخصم من الحساب الجارى فانه يكون وفاء نقديا منجزا ومباشرا بتلك القيمة .

(١٩٦٢/٢/٨) ١١١

١٠٣٧ - شركات مساهمة والتوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة - القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ - نصه على أن تقل الاسهم اسمية - التزام الشركات القائمة بان توفى اوضاعها طبقا لحكم المادة الاولى من القانون المشار اليه في ميعاد غايته ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ - طبعة هذا الميعاد التنظيمي .

ان القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة

١٩٦٣ قد استبدل بنص البند ١ من المادة ٧ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة نصا يقضى بأن نظام الاسهم اسمية ، كما أوجب فى المادة الرابعة منه على الشركات القائمة أن توفق أوضاعها طبقا لحكم المادة الاولى فى ميعاد غايته ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ .

ولما كان هذا القانون م يرتب على مخالفة المساهم لاحكامه سقوط حقه فى ملكية الاسهم التى لم يطلب تحويلها الى أسهم اسمية فى الميعاد المحدد فإن هذا الميعاد يعتبر ميعادا تنظيميا وتظل الاسهم على ملك صاحبها ويجوز تحويلها الى أسهم اسمية فى أى وقت على أن تقف جميع الآثار المترتبة على ملكية هذه الاسهم لحاملها حتى تتم تحويلها على النحو الذى يتطلبه القانون .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أن الميعاد المحدد فى المادة الرابعة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦٣ والذى يوجب على الشركات القائمة أن توفق أوضاعها طبقا لحكم المادة الاولى من هذا القانون خلال سنة من تاريخ العمل به هو ميعاد تنظيمى لم يرتب القانون على مخالفته سقوط ملكية صاحب السهم وعلى ذلك فإنه يجوز بعد انقضاء الميعاد المذكور تحويل أسهم الشركات لحاملها الى أسهم اسمية - على أن الآثار المترتبة على ملكية الاسهم لحاملها تقف الى أن يتم تحويلها الى أسهم اسمية طبقا للقانون .

(١١٨٧) (١١٦٦/١١/٧)

٢ - حصص التأسيس

١٠٣٧ - شركات المساهمة - متى تدخل المشرع بتعديل نظامها - جواز تصديده
بطانون .

إن البنك التجارى المصرى وإن كان قد نشأ فى صورة شركة مساهمة الا أن القانون يستطيع التدخل لتعديل نظامه . ذلك لأن الشركة المساهمة عموما هى نظام قانونى يتدخل فيه المشرع بقواعد أمرة يفرضها على حياة الشركة منذ تأسيسها حتى انتهاء اجراءات التصفية ، وذلك صونا للحياة الاقتصادية وحماية لاموال صفار الرأسماليين . والتشريع الفرنسى لا يخلو من بعض الامثلة للتدخل التشريعى فى نظام الشركات مثال ذلك القانون الصادر فى ١٩٤٨/٢/٢٨ الذى أعاد تنظيم الشركة العامة للنقل عبر المحيطات وشركة النقل البحرى . فالشركة الاولى كانت شركة اقتصاد مختلط فابقى المشرع على هذه الصفة ، مع زيادة سلطات العولة فى ادارتها . أما الثانية فقد كانت شركة خاصة لا نصيب للدولة فى رأسمالها فجعل منها المشرع بارادته المنفردة شركة اقتصاد مختلط .

وفوق ذلك فإنه لم يعد من اليسير وضع حد فاصل بين النشاط العام من ناحية والنشاط الخاص من ناحية أخرى بحيث يمكن القول بأن ميدان المعاملات الخاصة بميدان مقفل لا يستطيع المشرع التغيير فيه أو المساس به .
فقد كثرت تدخل الدولة في مختلف نواحي النشاط الخاص وأصبحت الكثرة من العقود عقوداً موجهة أو عقوداً مفروضة . وإذا كانت الدولة تملك تأميم الشركة - وهي نوع من أنواع النشاط الخاص فتحيل ملكيتها إلى الدولة - خلعها من باب أولى الإبقاء عليها مع تعديل نظامها لأن من يملك الأكثر يملك الأقل .

لذلك فقد انتهى الرأي إلى أن نظام شركة البنك التجاري أصبح بعد القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٨ الخاص بدعم البنك التجاري المصري معدلاً بقوة القانون بحيث لا يحتاج الأمر إلى تدخل الجمعية العمومية غير العادية للمساهمين ، وبذلك تكون حصص التأسيس التي أشارت إليها المادة ٣/٢ من القانون المشار إليه موجودة فعلاً ويكون إصدارها عملاً تنفيذياً يختص به مدير البنك وحده .

١١٠ (١٩٦٠/٢/٤)

١٠٢٨ - البنك التجاري - إصدار حصص التأسيس للنصوص عليها في القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٨ بدعم البنك التجاري - غير جائز قبل تنفيذ البندين ١ و ٢ من المادة ٢ من هذا القانون .

يستفاد من المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٨ بدعم البنك التجاري المصري أن التدخل المالي للحكومة الذي تستحق مقابلة حصص التأسيس لا يشمل مجرد ضمانها لأصحاب الودائع بالبنك للوفاء بقيمة ودائعهم ولكنه يشمل أيضاً تأليف لجنة يعهد إليها بتقدير صافي أصول البنك وما يترتب على ذلك من تعديل لرأس المال وكذلك اكتتاب المؤسسة الاقتصادية في زيادة رأس المال لذلك ورد البند الثالث من المادة الثانية الخاص بإنشاء حصص التأسيس بعد النص على هذه الأحكام جميعها وهي كلها أحكام رأت وزارة الاقتصاد أنها كافية بانتشال البنك من الإفلاس والإخذ بيده حتى يستطيع القيام من جديد بنشاطه المصرفي على أسس سليمة ووفقاً للقانون .
وليس ثمة ما يمنع من اعتبار تأليف لجنة لتقدير صافي أصول البنك لتعديل رأس المال وفقاً لإقرارها بمثابة التدخل المالي لعموم هذا التعبير وشموله كما أنه لا محل للشك في صفة تدخل المؤسسة الاقتصادية واكتتابها في زيادة رأس المال باعتبارها لا تمثل الحكومة . ذلك أنه وإن كانت المؤسسة الاقتصادية حسب قانون أنشائها رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ مؤسسة عامة لها الشخصية القانونية المستقلة عن شخصية الدولة ولها ميزانيتها المستقلة مما يخرجها عن مدلول تعبير (الحكومة) حسب المعارف عليه من أنه يشمل

الحكومة المركزية دون غيرها ، إلا أن ذلك لا يمنع من أن المؤسسة الاقتصادية هيئة من هيئات للقانون العام بل أنها أقرب هيئات القانون العام إلى الحكومة وأكثرها اتصالاً بها واكتتابها في زيادة رأس المال لشركة البنك التجاري ليس اكتتاباً تلقائياً ، بل بناء على نص قانوني صريح يلزمها بذلك .

لذلك فقد انتهى الرأي إلى أنه لا يجوز إصدار حصص التأسيس قبل تنفيذ البندين ١ و ٢ من المادة ٢ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٨ .

(١١٠) (١٩٦٠/٢/٤)

(ه) توزيع الأرباح على العاملين بها

١٠٣٩ - توزيع الأرباح على الموظفين والعمال بالشركات المساهمة طبقاً لأحكام القانونين رقمي ١١١ و ١١٤ لسنة ١٩٦١ ، وتمثيلهم في مجلس إدارتها - استقلال كل شركة بموظفيها وعمالها في هذا التوزيع أو التمثيل .

يقضى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ بتعديل البند ٥ من المادة ١٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات المساهمة كالآتي :

٥ - ب - يجب من الأرباح الصافية للشركة ٥٪ تخصص لشراء سندات حكومية ويوزع الباقي على الوجه الآتي :

(أ) ٧٥٪ توزع على المساهمين .

(ب) ٢٥٪ تخصص للموظفين والعمال ، ويكون توزيعها على النحو التالي :

١ - ١٠٪ توزع على الموظفين والعمال عند توزيع الأرباح على المساهمين

ويقضى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ بكيفية تشكيل مجالس الإدارة في الشركات والمؤسسات في مادته الأولى بأنه « يجب ألا يزيد عدد أعضاء مجلس إدارة أي شركة أو مؤسسة على سبعة أعضاء من بينهم عضوان ينتخبان عن الموظفين والعمال فيها على أن يكون أحدهما عن الموظفين والآخر عن العمال »

ومن واقع هذين النصين يبين في وضوح أن توزيع الأرباح على موظفي وعمال الشركات المساهمة والتمثيل في مجالس إدارتها إنما يرتفعان بكل شركة على استقلال ويتعلق بموظفيها وعمالها على حدة دون أن يشاطروهم في ذلك موظفو أو عمال أي شركة أو هيئة أخرى قد ترتبط معها بأية رابطة من الروابط القانونية ما دام هؤلاء الموظفون والعمال لا تربطهم بالشركة الأولى رابطة قانونية يصدق عليهم في ظلها وصف الموظف أو العمال فيها .

وإذا كان من الثابت من استقراء العقد المبرم بين بنك مصر وشركة فنادق هيلتون العالمية في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ ، والعقد المبرم بين شركة مصر للفنادق وبنك مصر في ٢١ من يولييه سنة ١٩٥٥ ، ان شركة مصر للفنادق تمتلك فندق النيل هيلتون وقد أجرتة لشركة فنادق هيلتون العالمية بشروط خاصة ولمدة محدودة وهذه الشركة الأخيرة منفصلة عن الشركة الأولى ذات شخصية اعتبارية مستقلة وذمة مالية متميزة وتختص بموظفيها وعمالها الذين يمارسون العمل لحسابها في الفندق خلال فترة استئجارها وإدارتها له ، دون أن تقوم بينهم وبين شركة مصر للفنادق أية رابطة وظيفية أو علاقة عمل أو أية تبعية على أي نحو ، فانهم بالتالي وقد انتفى عنهم وصف الموظف أو العامل بشركة مصر للفنادق ، لا يدركون حظا من أرباحها أو يثبت لهم حق التمثيل في مجلس إدارتها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى عدم أحقية موظفي وعمال فندق النيل هيلتون في المطالبة بنصيب في أرباح شركة مصر للفنادق وبالتمثيل في مجلس إدارتها .

(١٦٦٧ / ١٠ / ٢)

١٠٤٠ - المادة ١٤ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة المعدلة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ - نصها على القواعد التي تتبع في توزيع الأرباح التي تحققها الشركة - القصود بالأرباح التي يتناولها التوزيع - عدم انصراف حكم التوزيع الى ما تسفر عنه تصفية الشركة من فائض .

ينص القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة في المادة ١٤ منه المعدلة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ وبالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ على أنه :

١ - يجنب جزء من عشرين على الأقل من صافي أرباح الشركة المساهمة لتكوين الاحتياطي الى أن يبلغ هذا الاحتياطي الخمس من رأس المال وكل ذلك ما لم يقض القانون بغيره .

٢ - ويعمل بأحكام الفقرة المتقدمة كلما قل الاحتياطي عن خمس رأس المال .

٣ - ولا تخل أحكام هذه المادة بما يشترطه النظام أو الجمعية العمومية من نسب أعلى أو أنواع أخرى من الاحتياطيات .

٤ - وتتبع حساب مبلغ الربح الذي يقطع منه الاحتياطي المنصوص عليه في هذه المادة أحكام النظم الخاصة بتعيين هذا المبلغ بالنسبة الى الشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون .

٥ - يجب من الأرباح الصافية للشركة ٥٪ لشراء سندات حكومية ويوزع الباقي على طوابع الآتى :

(أ) ٧٥٪ توزع على المساهمين .

(ب) ٢٥٪ تخصص للموظفين والعمال . ويكون توزيعها على النحو التالى :

١ - ١٠٪ توزع على الموظفين والعمال عند توزيع الأرباح على المساهمين ويتم التوزيع طبقا لقواعد عامة يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

٢ - ٥٪ تخصص للخدمات الاجتماعية والإسكان طبقا لما يقرره مجلس إدارة الشركة بالاتفاق مع نقابة عمال الشركة .

٣ - ١٠٪ تخصص لخدمات اجتماعية مركزية للموظفين والعمال وتحدد كيفية التصرف في هذه المبالغ وإداء الخدمات إلى الجهة الإدارية التى تتولاها أو تشرف عليها بقرار من رئيس الجمهورية .

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية تخصيص بعض المبالغ المحصلة من هذه النسبة للتوزيع على العاملين في بعض الشركات التى لا تحقق أرباحا أو تحقق أرباحا قليلة لأسباب لا ترجع إلى عدم كفاية التشغيل أو إلى تراخى من العاملين في الشركة ويكون التخصيص في كل حالة على حدة وبناء على عرض الوزير المختص .

وقد صدر بيان القواعد العامة لتوزيع نسبة الـ ١٠٪ من الأرباح المشار إليها في البند ٥ (فقرة ب/ ١) من المادة سابعة الذكر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٥٠ لسنة ١٩٦٢ ويقضى بأن يكون توزيع هذه النسبة على الوجه الآتى :

(أ) توزيع حصيلة النسبة المشار إليها على العاملين في الشركات بنسبة المرتب الإجمالى لكل منهم بشرط ألا يجاوز ما يخص الفرد ٥٠ جنيها .

(ب) ما يتبقى من التوزيع على أساس الفقرة السابقة يتم توزيعه بنات الطريقة على من لم يجاوز ما خصه ٥٠ جنيها بشرط ألا يجاوز ما يحصل عليه من التوزيعين ٥٠ جنيها .

وبين من نص المادة ١٤ السالف ذكره أنه يتناول حكم توزيع الأرباح السنوية التى تحققها الشركة في ختام كل سنة مالية حال حياة الشركة وقيامها بمباشرة نشاطها فهي إذن تتعلق بتلك الأرباح التى تسفر عنها الميزانية السنوية التى تعد عن السنة المالية المنتهية لبيان نشاط الشركة خلال تلك السنة وتحديد مركزها المالى في ختامها ، ومن ثم لا ينصرف حكمها إلى ما يتعلق بأوضاع الشركة بعد انقضاءها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصفيتها وتوزيع موجوداتها الصافية على الشركاء إذ الأصل عند ذلك أن

الشركة لا تستمر في أعمالها ولا تبدأ كذلك القيام بأعمال جديدة وأنا يجوز على سبيل الاستثناء الاستمرار في مباشرة أعمال الشركة بالتقيد اللازمة لتصفية ما لديها وانها أعمالها التجارية ولذلك فانه في هذه الفترة لا تبشر الشركة بحسب الاصل نشاطها العادي فلا تقوم بمباشرة أوجه الاستغلال التي كانت تمارسها قبل تقرير حلها وهي الواجهة التي تخصصت فيها الشركة وأنشئت أصلاً للقيام بها وهذا الاستغلال هو الذي تعد عنه أصلاً الميزانية السنوية للشركة لأن هذه الميزانية تصور أساساً أرباح الاستغلال في حالة استمرار الشركة في أعمالها على أنه يضاف إلى ذلك ما قد تقوم به الشركة إلى جانب ذلك من عمليات خلال السنة بما في ذلك بيع بعض أصولها إذ تحقق عن ذلك ربح أيضاً فتشمل الميزانية ذلك كله ويحسب الربح على أساس ما تسفر عنه نتيجة العمليات كلها ، ومن ثم فإن النص المشار إليه إنما يتضمن قواعد توزيع الربح الذي يتحقق حال حياة الشركة ولا يتناول ما وراء ذلك مما يقع بعد حلها وفي فترة تصفيتها . ومن المعلوم أن القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الذي تضمن هذا النص إنما ينظم مسائل تتعلق بالشركات عند انشائها وحال قيامها وأنه لا يعرض للأحكام المتعلقة بأوضاع هذه الشركات بعد ذلك وهي الأحكام الخاصة بانقضاء الشركات وتصفيتها وقسمه أموالها .

وعلى مقتضى ذلك يكون الربح الصافي الذي تتضمن المادة ١٤ السالف ذكرها قواعد توزيعه هو الربح السنوي الذي تسفر عنه الميزانية العادية للشركة في ختام كل سنة تبشر فيها نشاطها حال قيامها ولذلك يتحدد مجال أعمال هذه القواعد بذلك الربح ، والمقصود بالربح الصافي هو المبلغ الذي تبقى من دخل الشركة في سنتها المالية بعد خصم المصاريف العامة وفوائد الديون والضرائب وما يخصص للاستهلاك المالى والصناعى وللأغراض الاجتماعية والتبرعات وغير ذلك من النفقات ، وبعبارة أخرى أن الأرباح الصافية للشركة هي نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرت بها الشركة بعد خصم جميع التكاليف اللازمة لتحقيق الأرباح الصافية السنوية وفقاً للقواعد المحاسبية وقبل إجراء أى توزيع بأية صورة كانت . ومن ثم فإن هذا الربح يكون مقصوداً على ما يتحقق حال حياة الشركة نتيجة العمليات التي تبشرها خلال سنتها المالية لما سلف بيانه ولأن إجراء الاستهلاكات ونحو ذلك إنما يفترض قيام الشركة ، ولأنه من جهة أخرى فإن هذا الربح الصافي إنما يبيح نتيجة خصم المصاريف والاستهلاكات المشار إليها من الربح الإجمالى أى من دخل الشركة وهو ينشأ أصلاً من الأيراد الذي يأتى نتيجة لقيام الشركة بعمليات الاستغلال العادى وهي العمليات التى يكون القيام بها هو الغرض الذى أنشئت الشركة لمباشرة وتحقيق ربح منه مع إضافة الزيادة التى تأتى نتيجة للانتفاع بالأصول أو التى تنشأ من ربح هذه الأصول .

ويؤكد ما سلف بيانه من أن الربح الصافي الذى ينصرف إليه النص

هو ذلك الذى يتحقق حال حياة الشركة ان النص المذكور يقرر أن يجنب منه جزء لتكوين الاحتياطي القانوني والاحتياطي الذى ينص عليه نظام الشركة كما يسمح للجمعية العمومية بتكوين احتياطي آخر اذا شأت وهذه الاحتياطيات بأنواعها الثلاثة إنما تجنب اذا كانت الشركة باقية أما اذا كانت قد انقضت وجرى تصفيتها فلا محل بدلهة لتكوينها ، والنص بعد ذلك يوجب تخصيص جزء من الأرباح الصافية للشركة لشراء سندات حكومية ومثل ذلك لا يكون أيضا الا حال حياة الشركة أما فى فترة تصفيتها فلا محل له اذا الفرض أن كل موجودات الشركة يجب بيعها بما فى ذلك ما يكون فى محفظة الشركة من أسهم وسندات . ومن ثم لا يتأتى أن يجرى شراء شئ من ذلك فى حالة التصفية لتنافيه مع مقتضاها وذلك كله يؤكد أن النص بجميع ما تضمنه إنما يتعلق بالربح الصافي الذى يتحقق حال حياة الشركة .

ومفاد ما تقدم ان نص المادة ١٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ لا يتناول الأرباح التى تبقى بعد تصفية الشركة وهو ما يطلق عليه (فائض التصفية) وإنما تخضع هذه الأرباح للقواعد العامة التى تحكم للشركات بعد انحلالها وهى القواعد التى تضمنها القانون المدنى فى الباب المخصص لبيان أحكام (عقد الشركة) فتتنص المادة ٥٣٦ من القانون المدنى على أن :

« ١ - تقسم أموال الشركة بين الشركاء جميعا وذلك بعد استيفاء الدائنين لحقوقهم وبعد استنزال المبالغ اللازمة لوفاء الديون التى لم تحل أو الديون المتنازع فيها وبعد رد المصروفات أو القروض التى يكون أحد الشركاء قد باشرها فى مصلحة الشركاء .

٢ - يختص كل واحد من الشركاء بمبلغ يعادل قيمة الحصة التى قبلها فى رأس المال كما هى مبينة فى العقد أو ما يعادل قيمة هذه الحصة وقت تسليمها اذا لم تبين قيمتها فى العقد ما لم يكن الشريك قد اقتصر على تقديم عمله أو اقتصر فيما قبله من شئ على حق المنفعة فيه أو على مجرد الانتفاع به .

٣ - واذا بقى شئ بعد ذلك وجبت قسمته بين الشركاء بنسبة نصيب كل منهم فى الأرباح .

٤ - أما اذا لم يكف صافى مال الشركة للوفاء بحصص الشركاء فإن الحسارة توزع عليهم جميعا بحسب النسبة المتفق عليها فى توزيع المسائر » .

وواضح من ذلك أن موجودات الشركة الصافية ما يبقى بعد تصفيتها عند انقضائها توزع بين الشركاء بما فى ذلك ما يوجد من زيادة فى قيمة هذه الموجودات على قيمة حصص الشركاء التى تكون فى مجموعها رأس مال الشركة وان المقصود بالشركاء فى هذا الخصوص هم من أسهموا فى الشركة بحصص دخلت فى رأس مالها ممن يشتركون فى أرباح الشركة كما يتحملون خسائرها .

وعلى مقتضى ذلك لا يشمل هذا التوزيع أو لا تجرى تلك القسمة على من ليس من الشركاء حتى ولو كان ممن يتألون حال حياة الشركة نصيبا من أرباحها القابلة للتوزيع في حياتها المالية . ولذلك لا يكون لأصحاب حصص التأسيس وهي ما يطلق عليها أيضا (حصص الأرباح) أى نصيب في موجودات الشركة الصافية التي تقسم بين الشركاء بما في ذلك فائض التصفية وهو ما يبقى بعد استرداد الشركاء لقيمة حصصهم . وذلك لأن أصحاب حصص التأسيس لم يشتركوا بنصيب في رأس المال ولأنهم لا يتحملون شيئا من الخسائر إذا أخفق المشروع ، وفي ذلك تنص المادة ١٠ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة على أنه « عند حل الشركة وتصفيتها لا يكون لأصحاب هذه الحصص أى نصيب في فائض التصفية » .

ومن حيث أن (العمال) لا يعتبرون شركاء في الشركة بقدر الحصة التي يختصون بها في أرباحها طبقا للقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ ، لأن العمال طبقا لهذا القانون إنما يشتركون في الأرباح الصافية التي تحققها الشركة حال حياتها وإن ذلك الاشتراك إنما يكون بنسبة من أجورهم التي يتقاضونها خلال السنة بمعنى أنه في خصوص توزيع حصة هؤلاء يجرى التوزيع على أساس حصول كل منهم على قدر من هذه الحصة بنسبة أجره الإجمالي . وبذلك فإنه يكون من الواضح أن أساس الحصول على هذه النسبة من الربح إنما هو كون هؤلاء (عمالا) وإن عملهم هو السبب في استحقاق كل منهم لهذه النسبة ولذلك ينقطع هذا الاستحقاق بالنسبة إلى كل عامل بانتهاء خدمته في الشركة ، وإلى جانب ذلك فإن العمال إذ يستحقون هذه النسبة من الربح لا يتحملون بقدرها في الخسائر وعلى مقتضى ذلك يختلف وضع العمال من هذه الناحية عن وضع الشريك الذي يقدم حصته في رأس المال عملا لأن من يفعل ذلك إنما يساهم في أرباح الشركة وفي خسائرها وهذه المساهمة هي التي تجعله شريكا ولذلك فإذا خسرت الشركة كانت مساهمته في الخسارة عمله الذي قلعه للشركة لا يأخذ عليه أجرا ، وفي ذلك تقول المادة ٥١٥ من القانون المدني « ويجوز الاتفاق على إعفاء الشريك الذي لم يقدم غير عمله من المساهمة في الخسائر بشرط ألا يكون قد تقرر له أجر عن عمله » ، ومن ثم يختلف وضع مثل هذا الشريك عن وضع العمال في ضوء أحكام القانون رقم ١١١ ، لسنة ١٩٦١ المشار إليه إذ أن هؤلاء يساهمون في الربح ولا يساهمون في الخسارة لأنهم يتقاضون دائما أجورا عن أعمالهم ومن ثم فإنهم لا يخسرون شيئا .

ويتضح من هذا أن العمال - لا يعتبرون شركاء وإذا كانوا يستحقون نسبة من أرباحها فباعتبارهم عمال لا شركاء ولذلك تعتبر هذه النسبة جزءا من أجورهم طبقا للمادة ٦٩١ من القانون المدني التي تدخل في تصورات

الاجر ما يحصل عليه العامل من جزء من الارباح أو نسبة مئوية من جملة
الايراد من الانتاج أو من قيمة ما يتحقق من وفر أو ما شاكل ذلك .

(٧٠٨ (١٩٦٣/٧/٤)

١٠٤١ - قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٥٠ لسنة ١٩٦٢ يجعل توزيع الأرباح على
المساهمين في الشركات بنسبة والترتب الإجمالي لكل منهم بشرط ألا يتجاوز ما يخص الفرد (٥٠)
خمسين جنيها - المقصود بالترتب الإجمالي - عدم شمول الاجر ما يتقاضاه العامل مقابل نقات
عملية .

نصت المادة ١٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم
١١١ لسنة ١٩٦١ وبالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ على أنه :

١ - يجنب جزء من عشرين على الأقل من صافي أرباح الشركة
المساهمة لتكوين احتياطي الى أن يبلغ هذا الاحتياطي الخمس من رأس المال
وكل ذلك ما لم يقض القانون بغيره .

٢ - ويعمل بأحكام الفقرة المتقدمة كلما قل الاحتياطي عن خمس رأس
المال .

٣ - ولا تغل أحكام هذه المادة بما يشترطه النظام أو الجمعية العمومية
من نسب أعلى أو أنواع أخرى من الاحتياطيات .

٤ - وتتبع حساب مبلغ الربح الذي يقتطع منه الاحتياطي المنصوص
عليه في هذه المادة أحكام النظم الخاصة بتعيين هذا المبلغ بالنسبة الى
الشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون .

٥ - يجنب من الأرباح الصافية للشركة ٥٪ إشرء صناديق حكومية
ويوزع الباقي على الوجه الآتي :

(أ) ٧٥٪ توزع على المساهمين .

(ب) ٢٥٪ تخصص للموظفين والعمال . ويكون توزيعها على النحو
التالي :

١ - ١٠٪ توزع على الموظفين والعمال عند توزيع الأرباح على المساهمين
ويتم التوزيع طبقا لقواعد عامة يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

٢ - ٥٪ تخصص للخدمات الاجتماعية والإسكان طبقا لما يقرره مجلس
إدارة الشركة بالاتفاق مع نقابة عمال الشركة .

٣ - ١٠٪ تخصص لخدمات اجتماعية مركزية للموظفين والعمال .

وتحدد كيفية التصرف في هذه المبالغ وإداء التبعات الجهة الادارية التي تتولاها أو تشرف عليها بقرار من رئيس الجمهورية .

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية تخصيص بعض المبالغ المحصلة من هذه النسبة للتوزيع على العاملين في بعض الشركات التي لا تحقق أرباحا أو تحقق أرباحا قليلة لأسباب لا ترجع الى عدم كفاءة في التشغيل أو الى تراخ من العاملين في الشركة ويكون التخصيص في كل حالة على حدة وبناء على عرض الوزير المختص .

وقد صدر بيان القواعد العامة لتوزيع هذه النسبة قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٥٠ لسنة ١٩٦٢ ويقضى بأن يكون توزيع هذه النسبة على العاملين في الشركات بنسبة المرتب الاجمالي لكل منهم بشرط ألا يجاوز ما يخص الفرد ٥٠ جنيها .

والاجر الاجمالي الذي يتخذ اساسا لتوزيع نسبة الارباح المخصصة للتوزيع النقدي يشمل كل ما يتقاضاه العامل لقاء عمله مما يعد أجرا طبقا لتشريعات العمل ومن ثم يدخل في حساب الاجر الاجمالي الاجر الثابت للعامل وما قد يتقاضاه من عمولة سواء بالاضافة الى الاجر الثابت أو بدلا عن عمولة غلاء المعيشة والمنح التي تعتبر جزءا من الاجر والمزايا العينية التي يتقاضاها اذا كانت تمنح له بصفة تبعية نظير ما يؤديه من عمل . أما المبالغ التي تمنح له زيادة على ما يعتبر أجرا وفقا لما سبق والتي لا تؤدي له نظير عمله وانما تقرر مقابل نفقة في شأن من شئون العمل يقتضيه حسن سيره كمصروفات الانتقال وبدل السفر أو للاغتراب وبدل التمثيل فكل ذلك لا يعتبر جزءا من الاجر قانونا ولو كان رب العمل يؤديه بمناسبة قيام العامل بعمله .

ومن حيث انه وان كان المشرع قد قرر بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ أن تربط الضريبة على المرتبات وما في حكمها على بدل التمثيل اعتبارا من أول أغسطس سنة ١٩٦٠ إلا أن ذلك لا يغير من التكييف القانوني لهذا البديل في مفهوم قانون العمل عند حساب ما يعد جزءا من أجر العامل وما لا يعد كذلك .

(٧٠٩) (١٩٦٣/٧/٤)

١٠٤٢ - اشتراك كل العاملين في الشركة بما فيهم مديروها وأعضاء مجلس الادارة الشاغلين لوظائف بها في النصيب النقدي المخصص للتوزيع .

ان النصيب النقدي المخصص للتوزيع على العمال يشترك فيه كل العاملين في الشركة بما فيهم مديروها العام وغيره من أعضاء مجلس الادارة

الشاغلين لوظائف في الشركة لأن شغلهم هذه الوظائف يوفر شرط استحقاقهم في هذا النصيب وهو صفة للعامل .

(٧٠٩ (١٩٦٣/٧/٤)

١٠٤٣ - نشوء حق العمال في الربح بصور قرار الجمعية العمومية للمساهمين بالتوزيع لا بواقعة تحقق الربح - قرار الجمعية العمومية بتوزيع أرباح من المرحلة في سنوات سابقة - ليس ذا اثر رجعي - استحقاق العمال الذين تركوا العمل أثناء السنة المالية نصيب في الأرباح الموزعة بنسبة الفترة التي عملوا فيها لدى الشركة .

ان مناط حصول الموظفين والعمال على نسبة من الأرباح هو أن تحقق الشركة ربحاً تقرر الجمعية العمومية للمساهمين توزيعه ، وواقعة تحقيق الربح لا تنتج بالضرورة واقعة توزيعه ذلك لأن الواقعة الاولى تنشأ نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي تباشرها الشركة خلال السنة المالية بينما تنشأ الواقعة الثانية بصور قرار من الجمعية العمومية للمساهمين بتوزيع الربح ومن ثم يتعين الفصل بين الواقعتين اذ يجوز أن تحقق الشركة ربحاً خلال سنة مالية معينة ولكنها لا تقرر توزيعه عنها وانما تقرر توزيع الربح الى سنة قادمة بوصفه احتياطياً اختيارياً للشركة لأسباب تراها الجمعية العمومية وقد يحدث ألا تحقق الشركة ربحاً ومع ذلك تقرر الجمعية العمومية توزيعاً يؤخذ من الأرباح المرحلة من السنين السابقة أي من الاحتياطي الاختياري ومن ثم يستحق الموظفون والعمال في تلك الشركة نصيباً في الأرباح الموزعة باعتبارهم أصحاب نصيب في الربح الموزع طالما أن قرار الجمعية العمومية بالتوزيع قد صدر في ظل العمل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ .

ومن حيث أنه يترتب على ذلك أن استحقاق العاملين في الشركة لنصيب في الأرباح المرحلة من السنوات السابقة يتوقف على صدور قرار من الجمعية العمومية للشركة بعد العمل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ باجراء توزيع من الأرباح المرحلة أو عدم صدور مثل هذا القرار فيستحقون نصيباً في التوزيع في الحالة الاولى ولا يستحقون أي نصيب من الأرباح المرحلة في الحالة الثانية .

ولا وجه للاحتجاج بأن سريان القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ على الأرباح المرحلة من السنوات السابقة يترتب أثراً رجعياً لهذا القانون لأن تحقق الربح في السنة الجارية أو في السنين السابقة لها ليس هو الواقعة التي يتعلق بها حق الموظفين والعمال في نصيب من الأرباح وانما يتولد حق هؤلاء في حصة من الأرباح بصور قرار من الجمعية العمومية بالتوزيع والقرار الصادر في هذا الشأن هو المحل عليه في أعمال الاثر المباشر للقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ ومؤدى ذلك استحقاق موظفي وعمال الشركة المساهمة في نصيب من الأرباح المرحلة من الاعوام السابقة طالما أن قرار الجمعية

العمومية لمساهمي الشركة بتوزيعها قد صدر في ظل العمل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ ويستفيد من هذا التوزيع جميع العاملين في الشركة خلال السنة المالية التي يصدر عنها قرار التوزيع كما يستفيد منه كذلك العمال الذين تركوا العمل أثناء السنة المالية بنسبة الفترة التي عملوا فيها لدى الشركة .

٧٠٩ (١٩٦٣/٧/٤)

١٠٤٤ - شركات المساهمة - توزيع الأرباح - المادة الثانية من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ بتعديل القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات المساهمة - نصها على تخصيص ٢٥٪ من أرباح الشركة للموظفين والعمال - توزيع ١٠٪ من هذه النسبة عليهم عند توزيع الأرباح على المساهمين والباقي يخص لأداء الخدمات الاجتماعية والإسكان لهم - انتصار حق الموظفين والعمال بالنسبة لما يخص للخدمات الاجتماعية والإسكان على مجرد الانتفاع بها دون تملكها .

نصت المادة الثانية من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ بتعديل القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات المساهمة على أن « يستبدل بنص البند ٥ من المادة ١٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه النص الآتي : بند ٥ - يجب من الأرباح الصافية للشركة ٥٪ تخصص لشراء سندات حكومية ويوزع الباقي على الوجه الآتي :

(أ) ٧٥٪ توزع على المساهمين .

(ب) ٢٥٪ تخصص للموظفين والعمال ويكون توزيعها على النحو التالي :

١ - ١٠٪ توزع على الموظفين والعمال عند توزيع الأرباح على المساهمين ويتم التوزيع طبقاً لقواعد عامة يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

٢ - ٥٪ تخصص للخدمات الاجتماعية والإسكان طبقاً لما يقرره مجلس إدارة الشركة بالاتفاق مع نقابة عمال الشركة .

٣ - ١٠٪ تخصص لخدمات اجتماعية مركزية للموظفين والعمال وتحدد كيفية التصرف في هذه المبالغ وأداء الخدمات والجهة الإدارية التي تتولاها أو تشرف عليها بقرار من رئيس الجمهورية » .

والمستفاد من نص المادة الثانية من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ المشار إليه أن هناك ٢٥٪ من الأرباح الصافية لكل شركة تخصص للموظفين والعمال وأن هذه الحصة تنقسم إلى قسمين : أولهما يوزع على العمال والموظفين عند توزيع الأرباح على المساهمين وهو ١٠٪ من هذه الحصة (البند أ من

الفقرة ب من المادة المذكورة) ، والآخر يخص لاداء خدمات للعالم والموظفين.
(البندين ٢ و ٣ من الفقرة ب المذكورة) .

والجزء الذى يوزع على الموظفين والعامل (ال ١٠ ٪) هو مشاطرة فى الارباح فالموظفون والعامل يشاطرون مساهمى الشركة فى ارباحها بهذا المقدار أما عن الجزء الثانى ولو أنه مخصص للموظفين والعامل كذلك إلا أنه لا يوزع عليهم ولكن يخص لاداء خدمات اجتماعية والاسكان لهم .

والخدمات الاجتماعية قد تشمل إقامة مستشفيات ومطاعم ودور للسنيين وأندية . . . وليس من المعقول القول بأن هذه الخدمات تكون ملكا للعالم والموظفين بحيث يملك كل موظف أو عامل جزءا منها وإنما هى ملك للشركة ولكنها مخصصة لخدمة الموظفين والعامل .

وكذلك بالنسبة للاسكان فإن المقصود بتخصيص جزء من ال ٢٥ ٪ المذكورة للاسكان ليس إقامة مساكن تملك للموظفين والعامل وإنما المقصود هو استخدام هذا الجزء فى توفير المساكن للعامل والموظفين سواء بإقامة مساكن يقيمون بها دون مقابل أو استئجار مساكن لهم أو غير ذلك من السبل التى تؤدى الى توفير مساكن لهم والتى يتفق عليها بين مجلس ادارة الشركة ونقابة الموظفين والعامل .

والمقصود بهذه الخدمات عموما بما فى ذلك الاسكان توفير سبل الراحة للموظفين والعامل بالشركة سواء الذين يعملون حاليا بها أو الذين سوف يقومون بالعمل بها مستقبلا .

والقول بغير ذلك يؤدى الى أن الموظف أو العامل الذى ملك مسكنا ثم فصل من الشركة يظل المسكن مملوكا له فى حين قد يوجد غيره من الموظفين والعامل للقائمين بالعمل فعلا لا يتوافر له هذا السكن وذلك لا يتماشى مع الحكمة من تخصيص ال ٥ ٪ المذكورة لتوفير الخدمات الاجتماعية والاسكان للعامل فالمقصود أن تتوافر هذه الخدمات للقائمين بالعمل فى الشركة طالما أنها قائمة .

وعلى ذلك فإن ال ٥ ٪ المذكورة تكون مخصصة لاداء الخدمات الاجتماعية والاسكان للعامل بمعنى أنه لا يجوز استخدامها فى غير هذا الغرض ولكن ليس المقصود بها أن يملك العامل هذه الخدمات عموما ولا المساكن التى قد تبنيتها الشركة وإنما تخصص لخدمتهم فقط .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المساكن التى تقوم الشركة بإنشائها من حصة ال ٥ ٪ من نصيب الموظفين والعامل تكون ملكا للشركة ولكن يتعين على الشركة تخصيصها لسكنى موظفيها وعمالها طبقا للقواعد

التي يضعها مجلس ادارة الشركة بالاتفاق مع نقابة عمال الشركة ولا يجوز استخدامها في غير ذلك من الأغراض .

(١٩٦٢/١٢/٤) ٨٢٢

١٠٤٥ - النسبة المخصصة من الادراج للخدمات الاجتماعية المركزية طبقا لما يقرره مجلس ادارة الشركة بالاتفاق مع نقابات العمال - انشاء مراكز تدريب ومنشآت صحية وتعليمية بهذه الاموال - عدم سريان احكام التصفية في حالة انقضاء الشركة على هذه البنات والمنشآت .

قسم المشرع نسبة ال ٢٥٪ من صافي الربح التي يستحقها العمال الى ثلاثة اقسام منها ١٠٪ للتوزيع على العاملين بالشركة كنصيب نقدي على الوجه المبين في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٥٠ لسنة ١٩٦٢ بحد أقصى قدره ٥٠ جنيها لكل منهم و ٥٪ للخدمات الاجتماعية والاسكان و ١٠٪ للخدمات الاجتماعية المركزية لمنفعة مجموعهم الذي تمثله نقابات عمال الشركات .

ومن حيث أن المادة ١٦١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أن يكون للنقابات المشكلة طبقا لاحكام هذا الباب الشخصية الاعتبارية ولها حق انشاء صناديق ادخال وتكوين جمعيات تعاونية وتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية .

ولما كانت المبالغ المشار اليها مخصصة للصرف منها على توفير الخدمات الاجتماعية المركزية للعمال كالرعاية الصحية وتأهيل العاجزين ونشر التعليم الفني والتدريب المهني وعلى وجه العموم كل ما يقيم صرح التكافل الاجتماعي للعامل ومن ثم لا يكون ثمة وجه لتمليك تلك المبالغ للعمال بذواتهم وانما تصرف فيما خصصت له تحت اشراف النقابات العمالية ومجالس ادارات الشركات ، فاذا انقضت الشركة بأي طريق من طرق الانقضاء ظلت تلك المبالغ مخصصة فيما أعدت له فلا يرد على المنشآت الصحية والتعليمية والتدريبية التي أقيمت بالاموال سالفة الذكر احكام التصفية التي ترد على موجودات الشركة وانما تستمر في تأدية الخدمات التي خصصت من أجلها .

لما بالنسبة الى الرصيد الباقي من النصيب النقدي بعد اجراء التوزيع على النحو المشار اليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٥٠ لسنة ١٩٦٢ فانه يتعين الاحتفاظ به لتخصيصه في الاغراض المنصوص عليها في الفقرة الاخيرة المضافة الى المادة ١٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بمقتضى القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ .

(١٩٦٢/٧/٤) ٧٠٨

(د) تبرع بأموالها

١٠٤٦ - سلطة مجالس إدارة الشركات المساهمة في تخصيص مبالغ للمعرف منها في صورة (التبرعات) - أمر جائز بشرط استهداف الأغراض الشروعة دون غيرها .

تقضى المادة ٢١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة بأن مجلس إدارة الشركة المساهمة هو الذي يتولى إدارتها وقد رد الشارع هذا الحكم في المادة ٢٩ من المرسوم الصادر في ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ بوضع النظام النموذجي للشركات المساهمة فنصت تلك المادة على أن « مجلس الإدارة أوسع سلطة لإدارة الشركة فيما عدا ما احتفظ به صراحة نظام الشركة للجمعية العمومية ويكون تحديد لهذه السلطة يجوز له مباشرة جميع التصرفات فيما عدا التبرعات فيبشرها وفقاً لأحكام المادتين ٤٠ و ٤٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ » .

وبين من هذه النصوص أن أعمال الإدارة التي يجوز لمجلس الإدارة مباشرتها تشمل جميع التصرفات التي يقتضيها تحقيق أغراض الشركة ولا يقيد سلطة المجلس في هذا الشأن إلا بأمران :

الاول - أنه لا يجوز لمجلس الإدارة أن يعتدى على اختصاص الجمعية العمومية للمساهمين بالقيام بعمل من الأعمال التي تدخل في اختصاصها .

والثاني - أنه لا يجوز للمجلس التبرع بأموال الشركة إلا في الحدود وبالأوضاع المقررة في المادتين ٤٠ و ٤٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

ومن حيث أن ما يميز أعمال التبرعات عن غيرها من التصرفات هو توافق نية التبرع لدى من تصدر منه التبرعات .

والأكراهيات لا تعدو أن تكون مبالغ تدفعها الشركة إلى شخص ليس موظفاً بها ولا تربطها به علاقة قانونية وذلك مقابل خدمة مشروعة يؤديها لها أو عمل يقوم به لصالحها . وقد جرت العادة على عدم إعلان اسمه ومن ثم تنفي نية التبرع في شأن هذه المبالغ فلا تعتبر من قبيل التبرعات ومن ثم فلا تسرى عليها القيود التي أوردتها المادتان ٤٠ و ٤٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن التبرع .

ويعتبر مجلس الإدارة تطبيقاً للمادة ٢٧ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وكيلًا عن مجموع المساهمين وعلى هذا الأساس نظم الشارع مسئوليته أمام الجمعية العمومية للمساهمين ولزّمه تمكين المساهمين من أعمال آثار هذه المسؤولية فنص في الفقرة الثانية من المادة ٤١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ على أن « على المجلس أيضاً أن يعد تقريره عن نشاط الشركة خلال

السنة المالية وعن مركزها المالي فى ختام السنة ذاتها ويجب أن يكون من بين ما يشتمل عليه ذلك التقرير :

شرح واف لبنود الإيرادات •

وأداء أى مبلغ فى صورة اكرامية اما ان يكون الى موظف عمومي لأداء عمل من أعمال وظيفته أو لامتناعه عن عمل من الأعمال المذكورة مما يعتبر رشوة وفقا للأحكام الواردة فى الباب الثانى من قانون العقوبات واما ان يكون الى شخص لا تنطبق عليه أحكام جريمة الرشوة المشار إليها •

وأداء أى مبلغ على سبيل الرشوة أمر محظور ويعاقب عليه قانونا ، ومن ثم لا يجوز للمستولين عن إدارة الشركة أن ينفقوا أى مبلغ فى هذا السبيل •

وأداء اكرامية الى أى شخص فى غير الحالة المشار إليها لمر مالوف جرى به العرف ويعتبر من قبيل المصروفات وتبعا لذلك يتعين أن يتضمن تقرير مجلس الإدارة شرحا وافيا لتلك المصروفات وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٤١ من قانون الشركات •

وقد نصت الفقرة الاولى من المادة ٤٢ من القانون سالف الذكر على أن يضع مجلس الإدارة سنويا تحت تصرف المساهمين لاطلاعهم الخاص قبل انعقاد الجمعية العمومية التى تدعى للنظر فى تقرير مجلس الإدارة ، بثلاثة أيام على الأقل كشفا تفصيليا يتضمن البيانات الآتية :

(أ) جميع المبالغ التى حصل عليها رئيس مجلس إدارة الشركة وكل عضو من أعضاء هذا المجلس فى السنة المالية من أجور وأتعاب ومرتبات ومقابل حضور جلسات مجلس الإدارة وبدل عن المصاريف وكذلك ما قبضه كل منهم على سبيل العمولة أو غيرها أو بوصفه موظفا فنيا أو اداريا أو فى مقابل أى عمل فنى أو ادارى أو استشارى أداه للشركة •

(ب) المزايا العينية التى يتمتع بها رئيس مجلس إدارة الشركة وكل عضو من أعضاء هذا المجلس فى السنة المالية كالسيارات والمساكن المجانى وما الى ذلك •

(ج) المكلفات وأنصبة الأرباح التى يقترح مجلس الإدارة توزيعها على مدير الشركة وكل عضو من أعضاء مجلس إدارة الشركة •

(د) المبالغ المخصصة لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والسابقين كمعاش أو احتياطي أو تعويض عن انتهاء الخدمة •

(هـ) المبالغ التى أنفقت فعلا فى سبيل الدعاية بأية صورة كانت مع التفصيلات الخاصة بكل مبلغ •

(و) العمليات التي يكون فيها لأحد أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين مصلحة تتعارض مع مصلحة الشركة .

(ز) التبرعات مع بيان تفصيلات كل مبلغ ومسوغات التبرع .

وقد أدرك الشارح الصلة الوثيقة بين بنود المصروفات التي يجب أن يتضمن تقرير مجلس الإدارة شرحاً وإفياً لها وفقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ٤١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وبين المبالغ التي يحصل عليها المسئولون عن إدارة الشركة والتي يتضمنها الكشف التفصيلي الذي نصت عليه المادة ٤٢ من القانون سلف الذكر فنص في المادة ٥٤ من ذات القانون على ما يأتي : د (٣) ويتلو المراقب تقريره على الجمعية العمومية ويجب أن يكون التقرير مشتملاً على البيانات الآتية :

(و) ما إذا كانت البيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة وفي الكشف التفصيلي المشار إليها في المادتين ٤١ و ٤٢ من القانون متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة .

وتلك الصلة المشار إليها إنما تقوم على أساس أن إجازة إدراج مبالغ ضمن بند المصروفات دون إيراد شرح وإفياً لها ببيان مفرداتها والأوجه التي صرفت فيها يمكن المسئولين عن إدارة الشركة من زيادة المبالغ التي يحصلون عليها عن طريق إدراج تلك الزيادة في بند المصروفات السرية ، مما يفوت الغرض الذي تستهدف تحقيقه المادة ٤٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

لهذا أنتهى الرأى الى أن لمجالس إدارة الشركات المساهمة سلطة تخصيص مبالغ للصرف منها في صورة اكراميات على الاغراض المشروعة دون غيرها على أن يتضمن تقرير مجلس الإدارة شرحاً وإفياً لها وإن على المسئولين عن إدارة الشركة الاحتفاظ بالوثائق والمستندات الدالة على صرف هذه المبالغ في الأوجه المشروعة المخصصة لها وإنه في حالة عدم الاحتفاظ بالمستندات المؤيدة للصرف يلزم المسئول عن صرف المبلغ برده الى الشركة وإذا ظهر من تلك المستندات أن في الأمر جرمية تعين إبلاغ النيابة العامة .

١٥٦ (١٩٦١/٢/١٨)

١٠٤٧ - تبرع شركات المساهمة - عدم جوازه قبيل انقضاء خمس سنوات من تاريخ تأسيسها .

نص المادة ٤٠ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة على أنه « لا يجوز لشركة المساهمة أن تقدم أى تبرع من أى نوع الى

حزب أو هيئة سياسية والا كان التبرع باطلا ولا يجوز أن تتبرع الشركة في سنة مالية بما يجاوز ٣٪ من متوسط صافي أرباحها خلال السنوات الخمس السابقة على هذه السنة الا أن يكون التبرع للأغراض الاجتماعية الخاصة لمستخدميها وعمالها

وتطبيقا لهذا النص رخصت الجمعية العمومية للشركة العامة للتجارة الداخلية لمجلس الإدارة في التبرع في الحدود والأوضاع المقررة بهذا النص .

ولما كانت هذه الشركة لم يعض على تأسيسها خمس سنوات فقد رأيت مصلحة الشركات أنه لا يجوز لها التبرع وإن تبرعها قبل انقضاء خمس سنوات على تأسيسها يعتبر باطلا بيد أن المؤسسة الاقتصادية خالفت هذا الرأي وذهبت إلى أن للشركة حق التبرع ولو قبل انقضاء خمس سنوات على تأسيسها وذلك في حدود ٣٪ من متوسط صافي أرباحها في المدة السابقة على التبرع ولكن لا يجوز لها مجاوزة هذه النسبة إلا بعد انقضاء تلك المدة .

وازاء هذا الخلاف عرض الموضوع على اللجنة الأولى بالقسم الاستشاري فانتهى رأيها إلى أنه لا يجوز لشركات المساهمة أن تتبرع قبل مضي خمس سنوات على تأسيسها وإن تبرعها خلال تلك السنوات يعتبر باطلا .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ فاستبان لها أن المادة ٤٠ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه تنص على أنه لا يجوز لشركة المساهمة أن تقدم أي تبرع من أي نوع إلى حزب أو هيئة سياسية والا كان التبرع باطلا .

ولا يجوز أن تتبرع الشركة في سنة مالية بما يجاوز ٣٪ من متوسط صافي أرباحها خلال السنوات الخمس السابقة على هذه السنة الا أن يكون التبرع للأغراض الاجتماعية الخاصة لمستخدميها وعمالها .

ويشترط لصحة التبرع على أي حال صدور قرار من مجلس الإدارة بناء على ترخيص من الجمعية العمومية متى جاوزت قيمته ١٠٠ جنيه . .

ومن حيث أنه يتعين الاستهداء في تفسير الفقرة الثانية من النص المشار إليه باعتبارات تتصل بما للشركات في هذا العصر من أثر بالغ في الحياة الاقتصادية بوصفها الوسيلة الأولى الصالحة لاستقلال المشروعات التجارية والصناعية الكبرى . وغنى عن البيان أن الشركات المساهمة تبرز في الطليعة بين الشركات في هذا المجال نظرا لضخامة المشروعات التي تقوم بها ومدى اتصالها بالاقتصاد القومي وتشعب المصالح التي تتناولها ولهذا لم يدع الشارع أمراها حرية المتعاقدين بل تدخل في شئونها بنصوص آمرة لتنظيم أعمالها وتقييم إدارتها حماية للمساهمين ورعاية للمصالح القومي التي تقوم عليها هذه الشركات .

وهذه النصوص الأمرة يتعين تفسيرها فيما يتعلق بحقوق المساهمين تفسيراً ضيقاً توفيراً للثقة لدى جمهور المستثمرين كي يقبلوا على استثمار أموالهم في هذا النوع من الشركات آمنين مطمئنين إلى حسن القيام عليها .

ولو كان التبرع تصرفاً في المال بغير مقابل فقد جرت السياسة التشريعية في جميع مجالات القانون على التضييق والحد منه . وليس من شك في أن التبرع لا يتفق وطبيعة الشركات التجارية التي تستهدف الربح من وراء نشاطها مهما اختلفت صوره وآلوانه .

وعلى مدى هذه الاعتبارات يتعين الأخذ بقاعدة التفسير الضيق عند تحديد مدى حق شركات المساهمة في التبرع بشطرنج من أرباحها كلياً ثلر الخلاف حول مدى هذا الحق .

ولم يجز المشرع في الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليها للشركة التبرع في سنة مالية معينة إلا في حدود ٣٪ من متوسط صافي أرباحها خلال السنوات الخمس السابقة على هذه السنة مما يفيد ضرورة انقضاء خمس سنوات على تأسيس الشركة حتى يكون لها حق التبرع في الحدود والقيود المتقدم ذكرها ذلك لأن تحديد النسبة التي حددها المشرع نصاً للتبرع أمر متعذر قبل انقضاء السنوات الخمس إذ يتعين لتحديد هذه النسبة ممارسة الشركة نشاطها طيلة هذه الفترة وحساب متوسط صافي الأرباح التي حققتها خلالها وعلى أساس هذا الحساب يجوز للشركة أن تبرع في حدود ٣٪ من هذا المتوسط ، ولو أن المشرع قصد إلى اجازة التبرع بالنسبة إلى الشركات التي لم يمض على تأسيسها خمس سنوات لما فاته تحديد نسبة التبرع التي يجب عليها التزامها . يؤيد هذا النظر أن المشرع إذ يفرض القيود العديدة على حق شركات المساهمة في التبرع من تحديد نسبة التبرع وضرورة صدور قرار به من مجلس الإدارة بناء على ترخيص من الجمعية العمومية متى جاوزت قيمة التبرع مائة جنيه ، ولو كان في حدود النسبة المقررة - أن المشرع إذ يفرض هذه القيود - إنما يستهدف حماية الشركات وعلى الخصوص في مستهل حياتها فلم يجز التبرع إلا بعد انقضاء فترة تثبت خلالها أقدام الشركة وتستقر أمورها وتحقق أرباحاً تسمح بالتبرع بشطرنج منها .

ويخلص من كل ما تقدم أنه لا يجوز لشركة المساهمة أن تبرع قبل مضي خمس سنوات على تأسيسها .

(١٦٠) (١٩٦١/٢/١٩)

١٠٤٨ - قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر به القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ - خلوه من أي نص يجيز لشركات القطاع العام التبرع بأموالها - امتناع تطبيقه
اللائحة ٤٠ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ .

أن المادة ٣٢ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر به القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن « شركة القطاع العام وحدة اقتصادية تقوم على تنفيذ مشروع اقتصادي وفقا لخطة التنمية التي تضعها الدولة تحقيقا لأهداف الوطن في بناء المجتمع الاشتراكي » .

ويشمل المشروع الاقتصادي في حكم الفقرة السابقة كل نشاط صناعي أو تجاري أو مالي أو زراعي أو عقاري أو غير ذلك من أوجه النشاط الاقتصادي » .

وقد بينت المادة ٥٤ منه اختصاص مجلس الإدارة فنصت على أن له جميع السلطات اللازمة للقيام بالأعمال التي يقتضيها غرض الشركة وفقا لأحكام القانون ، ولم يتضمن القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر نصا يجيز لشركات القطاع العام التبرع بأموالها مماثلة لنص المادة ٤٠ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ التي تنظم تبرع الشركات المساهمة والذي منع سريان أحكامه على شركات القطاع العام بما نص عليه في الفقرة الثانية من المادة التاسعة من قانون الاصدار .

ومن حيث أنه يترتب على ذلك أن ليس لمجلس إدارة شركة القطاع العام أن يقوم بأي عمل لا يقتضيه غرض الشركة ولما كان التبرع بأموال شركة القطاع العام ليس غرضا من أغراضها ولا هي أنشئت من أجله وعلى ذلك فإن شركة القطاع العام لا تملك مباشرة هذا التصرف لتعارضه مع أغراضها - على أن هذا الخطر على التبرع إنما يرد على التبرعات المحضة التي ليس من شأنها تحقيق أغراض الشركة المبينة في سند انشائها ويملك مجلس إدارة الشركة ما عدا ذلك من تصرفات بغير مقابل متى كان من شأنها تحقيق أغراض الشركة التي أنشئت من أجلها وأوضح مثال لذلك تبرع شركات الإسكان والتعمير ببعض مالهأ لإقامة منشآت تساعد على تصقيع أراضيها وسرعة تعميرها وتبرع شركات الأدوية بالعينات المجانية للأطباء وما إلى ذلك من التصرفات المجانية التي تساعد على تحقيق غرض الشركة وفقا لسند انشائها فإن هذه التصرفات ولعلها والتي تأخذ شكل التبرع لعدم حصول الشركة على مقابل لها من التصرف لهم إلا أنها في الواقع ليست كذلك لأن غرض الشركة منها أبعد ما يكون من مجرد نفع المتصرف لهم بغير مقابل وإنما تهدف منها إلى نفع يعود عليها إن عاجلا أو آجلا في تحقيق الأغراض التي أنشئت الشركة لها وهذه التصرفات بغير مقابل في أموال الشركة والتي تعود عليها بنفع في تحقيق أغراضها هي وحدها التي يجوز لمجلس إدارة شركة القطاع العام القيام بها بناء على السلطة المخولة بالمادة ٥٤ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر .

أما التبرعات المحضة والتي لا تهدف فيها شركة القطاع العام إلى نفع يعود عليها في تحقيق أغراضها فإنها تخرج من سلطات مجلس إدارة الشركة

ولم يخول القانون مجلس إدارة المؤسسة سلطة في الترخيص لمجلس إدارة شركة القطاع العام في التبرع بهال الشركة تبرعا محضاً بغير نفع يعود عليها في تحقيق أغراضها المبينة في سند انشائها ومثل هذا التبرع الذي ليس من شأنه تحقيق أغراض الشركة يؤدي إلى الانتقاص من أرباح الشركة التي تؤول في النهاية إلى خزانة الدولة وهو إجراء ليس للشركة اتخاذه ولا للمؤسسة الترخيص فيه بغير سند من القانون .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أنه يخرج عن سلطات مجلس إدارة شركة القطاع العام الأعمال التي لا يقتضيها غرض الشركة وفقاً لأحكام القانون .

وعلى ذلك فليس لمجلس الإدارة أن يتصرف بغير مقابل في شيء من مال الشركة ما لم يكن من شأن هذا التصرف تحقيق غرض الشركة المبين في سند انشائها .

(١٩٠) ١٩٦٨/٢/١٩

(ز) عاملين بها

١٠٤٩ - تأميم الشركات وانتقال ملكيتها إلى الدولة لا يمنع من بقائها شخصاً من نشاط القانون الخاص وبقاء أموالها أموالاً خاصة - بقاء صفة التاجر لها وخصوعها لأحكام القانون التجاري دون القانون الإداري - انتهاء صفة الموظف العام عن العاملين بالشركات فيما عدا ما نص عليه صراحة في القانون كالتعاون المجاني .

إن الشركات التي أتمت وأصبحت تابعة للمؤسسات العامة ، لا زالت رغم تأميمها وانتقال ملكيتها إلى الدولة شخصاً من أشخاص القانون الخاص حتى لو اتخذت شكل شركة مساهمة تمتلك الدولة جميع أسهمها وتكون أموالها أموالاً خاصة - وتظل روابطها بالمتنفعين وبالبشر خاضعة للقانون الخاص فتظل للشركة قانوناً صفة التاجر - وفي داخل هذا الإطار تنتفي عن العاملين بهذه الشركات التجارية صفة الموظف العام وذلك فيما عدا ما هو منصوص عليه صراحة في القانون ، كالتعاون المجاني مثلاً . هذا وإن صفة الموظف العام لا تثبت لجميع الشركات المؤممة ، فالتأميم لا ينشئ مرفقاً عاماً إلا إذا انبسط على كافة مشروعات القطاع الذي يتناولوه واستبعد من هذا القطاع جميع المشروعات الخاصة - أما حيث تشترك المشروعات العامة مع المشروعات الخاصة في قطاع معين فلا يمكن القول بأن تأميم بعض المشروعات ينشئ مرفقاً عاماً كما أن التأميم لا يسلب المشروع طابعه الخاص واستقلاله ، حقيقة أن المشروع قد انتقلت ملكيته إلى الدولة إلا أن هذا لا يبعد المشروع عن أساليب الإدارة التي تسرى على المشروعات الخاصة ولذلك فإن من المقرر أن تأميم الشركة لا يستوجب إخضاعها للقواعد المتعلقة بالمرافق العامة القانون

الإدارى • ولكن تسرى عليها أحكام القانون الخاص ومتى كان موضوع الشركة القيام بأعمال تجارية فإن القانون التجارى هو الذى يطبق عليها بعد تأميمها فى الحدود التى لا يكون فيها مانع من ذلك •

ومن حيث أنه متى كان ذلك - وكانت الشركة - محل البحث - ليست مرفقا عاما وهى فى الوقت ذاته لا تدار بطريق الاستغلال المباشر - فهى لا تدار عن طريق الحكومة كما أنها لا تدار عن طريق المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج التى تتبعها هذه الشركة وإنما تدار الشركة عن طريق مجلس إدارتها إدارة تجارية وكل ما للمؤسسة قبلها هو الإشراف والتوجيه والرقابة والمؤسسات العامة لا تدبر حسب الأصل بنفسها بل عن طريق الشركات التابعة لها أو التى تنشئها وهذه الأخيرة لها شخصيتها وكيانها المستقل - ولها حرية العمل - وقرارات هذه الشركات نهائية - ولا تخضع لاعتقاد المؤسسة إلا فى مسائل محددة مثل تلك التى تمس السياسة العامة أو التخطيط أو التنسيق أو ما شابه ذلك وبهذه المثابة فإن موظفى الشركات المؤممة - والحال كذلك - لا يعتبرون موظفين عموميين - ماداموا لا يساهمون فى العمل فى مرفق عام وما دامت الشركة العامة لا تدار بطريق الاستغلال المباشر أو بطريقة المؤسسة العامة التى هى نوع من أنواع الاستغلال المباشر وإنما تدار عن طريق مجلس إدارتها إدارة تجارية •

(١٩٦٥/٣/١٨) ٣١٨

١٠٥٥ - أجر العاملين بالشركات - تحديده كله أو بعضه ، بائق فى الحصول على جزء من أرباح الشركة - جواز ذلك •

إن تقرير حصص فى أرباح الشركات لبعض العاملين فيها ، طبقا لما تضمنته نصوص العقود المبرمة معهم ، لا يجعل منهم شركاء فى الشركة طالما أنهم يتقاضون أصلا أجرا ثابتا لا يتأثر بخسائر الشركة ، ولا يساهمون فى هذه الخسائر بأى وجه من الوجوه ، ولم تتوافر لديهم نية للمشاركة فيه ، ولم يخرجوا عن نطاق الإشراف والتبعية المقرر للشركة على سائر العاملين فيها •

وهذه الحصص فى الأرباح لا تعدو أن تكون جزءا من أجور هؤلاء العاملين وهذا ما تجيزه المادة ٦٦١ من القانون إذ تنص فى فقرتها الأولى على أنه « إذا نص العقد على أن يكون للعامل فى الأجر المتفق عليه أو بدلا منه حق فى جزء من أرباح رب العمل ... » وجب على رب العمل أن يقدم إلى العامل بعد كل جرد بيان بما يستحقه من ذلك « - وليس فى الأصول العامة التى تحكم الشركات ما يتنافى مع تحديد الأجر أو جزء منه بنسبة من أرباح رب العمل •

(١٩٦٤/١١/٣٠) ١٠٦٥

١٠٥١ - أجر العاملين في الشركات - تعديده كله أو بعضه بنسبة من الأرباح

وجوب حساب قيمته ضمن مصروفات الشركة (التكاليف) .

إن أجر العمال في الشركات إذا ما حدد كله أو بعضه بنسبة من أرباح الشركة ، فإنه لا يحمل به حساب الأرباح والخسائر للشركة وإنما يدخل ضمن بنود المصروفات التي يتعين خصمها من الإيرادات لاستظهار أرباح الشركة أو خسائرها ، وعلى ذلك يكون غير سليم من الناحية الأصولية ومن وجهة النظر المحاسبية إدراج تلك الحصة ضمن توزيع الربح ومن تحميلها على حساب الأرباح والخسائر ، إذ يتعين أن تدرج ضمن التكاليف . على أن هذا الخطأ المحاسبي لا يؤثر في التكييف القانوني السليم لهذه الحصة من نحو احتسابها أجراً .

١٠٦٥ (١٩٦٤/١١/٣٠)

١٠٥٢ - شركات - أرباحها - توزيعها على النحو المحدد بالقانون رقم ١١١ لسنة

١٩٦١ لتعديل المادة ١٤ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٤ - لا يؤثر في حق العاملين المتصوص عليه في عقود العمل المبصرة معهم على استحقاقهم نسبة من الأرباح .

لا تعارض بين تحديد الأجر أو جانب منه بنسبة من الأرباح وبين أحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ الذي نص في مادته الثانية على أن « يستبدل بنص البند ٥ من المادة ١٤ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه النص الآتي :

« بند ٥ - يجنب من الأرباح الصافية للشركة ٥٪ تخصص لشراء سندات حكومية ويوزع الباقي على الوجه الآتي :

(أ) ٧٥٪ توزع على المساهمين .

(ب) ٢٥٪ تخصص للموظفين والعمال ويكون توزيعها على النحو

التالي . . . »

ليس من تعارض في هذا الشأن ، ذلك لأن الأجور والمرتبات تضاف إلى بنود مصروفات الشركة التي تخصص من إيراداتها ليخرج من الناتج صافي الأرباح الذي يشكل الوعاء الذي تجرى عليه أحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ ، وذلك أياً كانت الكيفية التي تحدد بها أجور ومرتبات العاملين في الشركة ، وسواء حدد بأجر ثابت أم بنسبة في الأرباح فإن هذه الأجور جميعاً يجب أن تدخل في عناصر المصروفات التي يجب تعديلها بصفة نهائية قبل تعديل الأرباح الصافية التي تسرى في شأنها أحكام القانون المذكور وعلى

هذا المقتضى فإن الاتجاه إلى الأرباح في هذه الحالة لا يكون إلا سبيلا لتحديد الأجر المستحق لموظفي الشركة مما يحمل به بند المصروفات ، ولا يعتبر والحال كذلك اقتطاعا من الأرباح أو توزيعا لها على خلاف أحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ »

وعلى ذلك فلا يؤثر صدور هذا القانون على الموظفين الذين اتفق معهم في عقودهم الخاصة على أن لهم الحق في الحصول على أجورهم المقدرة بنسبة من الأرباح الصافية للشركة .

(١٠٦٥ (١١/٣٠) ١٩٦٤)

١٠٥٣ - أجر العاملين في الشركات - تحديده كله أو بعضه بنسبة من الأرباح - عدم استحقاقه إلا في نهاية السنة المالية - صرفه قبل ذلك - غير صحيح - إدراج قيمة هذه الأرباح ، ضمن ديون الشركة عند تقويمها ، بعد خضوعها للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ - اثره .

إن علاقة الموظفين الذين تنص عقودهم الخاصة على أحقيتهم في الحصول على نسبة من أرباح الشركة لا تخولهم الحق في تقاضي نسبة من الأرباح تكمل أجورهم إلا في نهاية السنة المالية للشركة ، ومن ثم فإذا كانت هذه السنة تنتهي عام ١٩٦١ في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦١ ، فإنه ما كان يجوز صرف جزء من هذه النسبة على أساس الأرباح التي تحققت حتى ٢٠ يولية سنة ١٩٦١ من تلك السنة - وهو تاريخ مساهمة الحكومة في رأس مال الشركة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ - ذلك لأن الواقعة المنشئة لحقهم في هذا الأجر التكميلي هي تحقيق ربح في نهاية السنة المالية ، ولا يمكن التحقق منها إلا في آخر هذه السنة ، إذ قد تحقق الشركة ربحا في النصف الأول من العام تبطله خسارة تتحقق في نصفه الثاني أو العكس .

ولا يغير من ذلك أن تكون لجنة تقييم الشركة بمناسبة مساهمة الدولة فيها قد أدرجت في تقريرها مبلغا نظير الأجر التكميلي المنسوب للأرباح لمثل هؤلاء العاملين خلال الفترة من بداية سنة ١٩٦١ المالية في أول يناير حتى تلك المساهمة في ٢٠ يوليو لأن هذا المبلغ ما هو إلا مخصص لدين احتمالي . قد تلتزم به الشركة قبل هؤلاء الموظفين ومن المتعين لذلك إدراجه ضمن التزاماتها ، إلا أنه لا يجوز الخلط بين إدراج الالتزام في تقرير التقييم - من الوفاء به ، إذ لا يترتب على الإدراج حتمية الوفاء بل يتوقف الوفاء على تحقق الشروط المطلوبة بمقتضى العقد أو القانون لأجرائه ، وإذا كانت عقود العمل الخاصة هؤلاء الموظفين تخولهم الحق في الأجر التكميلي في نهاية السنة المالية للشركة وعلى أساس الأرباح التي تسفر عنها ميزانيتها السنوية ، فإنه ما كان يحق لهم تقاضي هذا الأجر عن جزء من تلك السنة على أساس ميزانية

التقييم التي أجرتها لجنته • وعلى مقتضى ذلك فإن نصيب الموظفين المذكورين في الأجر التكميلي يتحدد على أساس الربح السنوي الذي أسفرت عنه ميزانية سنة ١٩٦١ التي أجريت في نهاية هذا العام ، فإذا كان ثمة أرباح تحققت حق لهم اقتضاء أجرهم التكميلي على أساسها دون أن يؤثر في ذلك مساهمة الدولة في الشركة منذ ٢٠ يوليو سنة ١٩٦١ بمقتضى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ •

(١٠٦٥) (١٩٦٤/١١/٣٠)

(ج) تصفيها وانقضائها

١٠٥٤ - القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ بتصفية الشركة المصرية للأراضي والمباني - وإنشاء المؤسسة المصرية للتعمير والانشاءات السياحية - اعتبارات صدوره - قرار اللجنة المشكلة وفقا لاحكامه الصادر بتقييمها بحسب القيمة الحقيقية عند التصفية دون زيادة او نقص - هو قرار نهائي ووجب التنفيذ وغير قابل للطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن •

تنص المادة الاولى من القانون رقم ٦٠ سنة ١٩٦٢ بتصفية الشركة المصرية للأراضي والمباني وإنشاء المؤسسة المصرية للتعمير والانشاءات السياحية على أنه « تصفى بحكم القانون الشركة المصرية للأراضي والمباني ويعوض حملة أسهمها وفقا لاحكام هذا القانون » ، وتنص المادة اثنائية على أنه « يشكل بقرار من وزير الاسكان والمرافق لجنة تختص بتحديد وتقييم جميع التزامات الشركة الناشئة عن عقد الالتزام - وتقدير قيمة صافي أصول الشركة •

كما تختص أيضا بتقدير التعويض المشار اليه في المادة السابقة على ألا يتجاوز هذا التعويض قيمة رأس المال المدفوع •

ويعتبر قرار اللجنة في ذلك قرارا نهائيا ووجب التنفيذ وغير قابل للطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن •

وقد جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون المذكور ••• « أجمعت تقارير ديوان المحاسبات وجهات الرقابة الادارية الحكومية على أن هذه الشركة قد أخلّت بالتزاماتها التي فرضها عليها عقد الالتزام فلم تقم بسداد الاقساط المستحقة عليها حتى الآن ••• ومن أهم مظاهر اخلال هذه الشركة بالتزاماتها التعاقدية عدم شروعيها حتى الآن في إقامة الفندق الذي التزمت بإقامته ••• بالإضافة الى أنها قد استباححت لنفسها حق استغلال مرفق الشاطئ والاستيلاء على إيراداته دون تصريح من الوزارة مخالفة بذلك أحكام العقد وحصولها على ربع جزء من الأراضي الزراعية المستعملة من نطاق العقد ••• هذا بجانب مخالفتها لبعض أحكام قوانين الضرائب والشركات وغيرها

فضلا عن مخالفات جسيمة شابت مشروعاتها الانشائية مما ينم عن سوء الادارة القائمة على ادارة هذا المرفق .

هذا ولما كانت الجمعية التعاونية العامة للإصلاح الزراعي تملك حوالى ٨٥٪ من أسهم الشركة المذكورة بخلاف قرض يبلغ ٣٦٠٠٠٠ جنيه أقرضته الجمعية للشركة فقد طلب السيد وزير الإصلاح الزراعي واصلاح الاراضى تصفية علاقة الجمعية .. بهذه الشركة حتى تنصرف الى أعمالها فمن ثم بسبب ما تقدم اقتضى الصالح العام تصفية الشركة .. وأبيلولتها الى مؤسسة عامة .. مع تعويض حملة أسهمها وفقا لأحكام القانون المرافق .

ومن حيث أنه يبين من هذه المذكرة أن ثمة اعتبارين رئيسيين صاحبا استصدار القانون المشار اليه - الاول أن ثمة مخالفات جسيمة ارتكبتها تلك الشركة فى معرض قيامها على المرفق الذى عهد اليها بإدارته عن طريق الالتزام - والثانى أنه رؤى تصفية علاقة الجمعية التعاونية العامة للإصلاح الزراعي بهذه الشركة .

وإذا كان الحل فى مواجهة الاعتبار الاول يكفى فيه اسقاط الالتزام الممنوح للشركة بالاجراء المناسب فى هذا الشأن لتظل الشركة قائمة بشخصيتها المعنوية استنادا الى أن اسقاط الالتزام ليس من شأنه وحده أن ينهى هذه الشخصية الا أن الاعتبار الثانى تطلب لمواجهته تصفية الشركة لتنتفك علاقتها بالجمعية المذكورة استجابة للاعتبارات التى كشفت عنها المذكرة الايضاحية للقانون الذى صدر موقرا تصفية الشركة مع تعويض حملة أسهمها بما لا يجاوز قيمة رأسمالها المدفوع .

ومن حيث أن هذه الاعتبارات جميعا كانت تحت نظر اللجنة التى شكلت لتقدير تعويض حملة أسهم الشركة طبقا للمادة الثانية من القانون وفى ذلك كانت اللجنة بتقريرها - المرفقة صورته - .. اذا قضى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦١ بوضع الشركة التى كانت تقوم على ادارة هذا المرفق تحت التصفية أى بانقضاء هذه الشركة ... ومن ثم تراعى اللجنة فى تحديد وتقييم أصول هذه الشركة حقوق الملتزم على المرفق ومدى ما تحمله فى سبيل تقريره وتحسينه . وفى جانب المحصوم تراعى ما تحمله من التزامات قبل الحكومة والغير .

وقد سجلت المذكرة التفسيرية لهذا القانون على هذه الشركة أنها اقترفت بعض مخالفات لمقتضى الالتزام

وهذه المخالفات كانت ماثلة امام المشرع ومع قيامها فقد اصدر قانون التصفية ومن ثم كان وجيبا بدائنى هذه الشركة وحملة أسهمها باعتبار أن كثرتهم الغالبة من الطبقة التى كانت ولا تزال موضع عطفه ورعايته اذ لم يجعل لسوء ادارة القائمين عليها أثرا على حقوقهم ويتخذ منها ذريعة لاسقاط

الالتزام وبه يعود المرفق الى المولة مطهرا من أى ديون ولكنه اعتمد بهذه الحقوق وقضى بتقريبها وفقا لاحكام القانون .

وفى خلال هذه الروح التشريعية السمحة تحدد اللجنة أصول الشركة المنقضية والزامها مراعية فى تقريبها القيمة الحققة عند التصفية دون زيادة أو نقص . . .

ومن حيث أن اللجنة بذلك تكون قد التزمت فى أداء مهمتها مسلكا استظهرت سلامته من واقع القانون وظروف اصداره بما لا يخرج عن أحكامه وغاياته الامر الذى يدخل فى صلب مأموريتها ترجيحاً منها بتفسير سليم لنصوص القانون يدخل فى حدود ما عهد اليها به . وهى المشكلة برئاسة عنصر قضائى بحكم القانون .

ومن حيث أنه لا يمكن أن يؤخذ على اللجنة فى هذا الصدد أى خروج ظاهر على مهمتها أو انحراف بين عن اختصاصها وانما هى تولت ذلك فى حدود عملها ومن ثم تلحق القرار الذى أصدرته الحصانة التى أضفاها عليه القانون بحكم الفقرة الأخيرة من مادته الثانية الأنف نصها - فلا تجوزمراجعة هذا القرار أو الطعن عليه بأى سبيل التزاما لذلك الحكم وخاصة اذا كانت هذه المراجعة على أساس كان مطروحا تحت نظر اللجنة ولم تأخذ به تفلپيا لما إرتأته على ما تضمنه هذا الأساس - والثابت أنه كان تحت نظر اللجنة نتيجة وأسباب ما خلصت اليه اللجنة الفرعية المشكلة بقرار وزير الاسكان رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٢ فى تقديرها الذى حددت فيه قيمة أسهم الشركة المصفاة ولم تأخذ اللجنة بهذا التقدير ولا بأساسه وهو التقدير الذى تتم الآن مقارنته بقرار اللجنة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن القرار الذى أصدرته اللجنة المشكلة طبقا للمادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ يعتبر قرارا نهائيا واجب التنفيذ حصينا من أى مراجعة أو طعن بأى طريق .

(١٩٦٢/١١/٢٩) ١٠٦٢

١٠٥٥ - انقضاء الشركة بقوة القانون بانتهاء أجلها أو بانتهاء العمل الذى تباشره قبل انقضاء الاجل - الامتداد الفمنى لمعد الشركة المستلاد من استمرار الشركة فى القيام بعمل من نوع عمل الشركة - لا ينصرف الا الى شركات الاشخاص . مد اجل شركة المساهمة يتعين ان يتم بقرار من الجمعية العمومية للشركة كما يتعين شهر التعديل .

ان المادة ٢٥٦ من القانون المدنى تنص على أن :

« ١ - تنتهى الشركة بانقضاء الميعاد المعين لها أو بانتهاء العمل الذى قامت من أجله .

٢ - فإذا انقضت المدة المينة أو انتهى العمل ثم استمر الشركاء يقومون بعمل من نوع الأعمال التي تآلفت لها الشركة ، امتد العقد سنة فسنة بالشروط ذاتها .

٣ - ويجوز لدائن أحد الشركاء أن يعترض على هذا الامتداد ويترتب على اعتراضه وقف أثره في حقه . »

ويؤخذ من هذا النص أن الشركة تنقضي حتما بقوة القانون حتى ولو لم ينته العمل الذي قامت من أجله متى انتهى الاجل المعين في نظامها الأساسي ، أو متى انتهى العمل الذي تباشره قبل «انقضاء هذا الاجل ، ومع ذلك فإن استمرار الشركاء في القيام بعمل من نوع الأعمال التي تآلفت لها الشركة يعتبر امتدادا ضمنيا لعقد الشركة سنة فسنة بالشروط ذاتها ودون أن يحتاج به على الغير ، بيد أن هذا الحكم إنما ينصرف بحسب مفهوم عبارة الفقرة الثانية من المادة آتفة الذكر إلى شركات الأشخاص لما تضمنته هذه الفقرة من إشارة إلى استمرار الشركاء في القيام بأعمال الشركة بعد انقضاء أجلها ولا يسرى بالنسبة إلى شركات المساهمة لأن استمرارها في العمل بعد انتهاء الميعاد المعين لها يعتبر تعديلا لنظامها لا يمكن إجراؤه إلا بقرار من الجمعية العمومية تصدره طبقا للأحكام والأوضاع التي رسمها القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة فضلا عن ضرورة اتخاذ إجراءات الشهر الواجبة في هذه الحالة إذ تنص المادة ٤٩ من هذا القانون على أنه : « لا يجوز للجمعية العمومية أن تعدل مواد النظام فيما يتعلق بقرض الشركة الأصلي ، أو زيادة التزامات المساهمين ، ويجوز لها ذلك بالنسبة إلى انقاص أو زيادة رأس المال أو إطالة أو قصر مدة الشركة أو تغيير نسبة الحصة التي يترتب عليها حل الشركة إجباريا أو إدماج الشركة مع شركة أخرى وذلك أيا كانت أحكام النظام » ، كما تنص المادة الثانية من القانون ذاته في فقرتها الرابعة على وجوب شهر كل تعديل في نظام الشركة ويدخل فيه إطالة مدتها ، الأمر الذي ينتفي معه إمكان الامتداد الضمني لأجلها .

١٢٥٢ (١٩٦٥/١٢/٢٩)

١٠٥٦ - صدور قرار من الجمعية العمومية بعد انتهاء أجل الشركة واعتبارها منحلة بحكم القانون يبدأ أجلها - هو قرار منظم - استمرار شخصية الشركة المتردفا في فترة بالتصفيه لا يصحح هذا القرار - إمكان إعادة تأسيس الشركة من جديد وفقا لأحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ .

غنى عن البيان أن الجمعية العمومية للشركة ، وكيانها القانوني مرتبط بقياس الشركة ورحمن به وجودها وتعدا ، لا تملك ما خولها القانون من

اختصاصات بعد اذ لم يعد لها وجود واذا زایلتها صفتها التي تستند منها هذه الاختصاصات بانتهاء أجل الشركة واعتبارها منحلة بحكم القساوان اذ يقع قرار المد الصادر منها في هذه الحالة موقع الانعدام ، وهذا هو ما نصت عليه المادة ٥٣٣ من القانون المدني بقولها ، « تنتهي عند حل الشركة سلطة المديرين » . اذ الجمعية العمومية هي احدى الهيئات التي خولها القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه بعض الاختصاصات في ادارة شركات المساهمة .

اما شخصية الشركة التي تستمر افتراضا في فترة التصفية فعلا تبقى الا بالقدر اللازم لهذه التصفية الى أن تنتهي وهو ما نصت عليه المادة ٥٣٣ من القانون المدني آنفة الذكر من أنه « ... ولما شخصية الشركة فتبقى بالقدر اللازم للتصفية والى أن تنتهي هذه التصفية » . وقد نصت المادة ٥٣٤ من القانون ذاته على أنه « ٤ - وحتى يتم تعيين المصفي يعتبر المديرين بالنسبة الى الغير في حكم المصفين » ، كما نصت الفقرة الاولى من المادة ٥٣٥ من هذا القانون على أنه « ١ - ليس للمصفي أن يبدأ أعمالا جديدة للشركة الا أن تكون لازمة لانعام اعمال سابقة » .

ومن ثم فان مهمة الجمعية العمومية للشركة في فترة التصفية شأنها شأن مهمة سائر المديرين أو شأن مهمة المصفي عند تعيينه وهي مراقبة عملية التصفية والسبر بالشركة في طريق النهاية فيمتنع عليها مباشرة الاختصاصات التي يترتب عليها اطالة حياة الشركة لان هذا يتنافى مع الغرض الذي تسعى اليه في فترة التصفية .

وترتبيا على ما تقدم يكون القرار الصادر من الجمعية العمومية غير العادية للشركة موضوع البحث بعد انتهاء مدتها المحددة في نظام تأسيسها واعتبارها منحلة بحكم القانون وداخلة في دور التصفية غير ذى أثر قانونا في اطالة أجل الشركة الذي أنقضى بالفعل ويتمتع للابقاء على النشاط الذي كانت تزاوله هذه الشركة اعادة تأسيسها من جديد وفقا للاجراءات والايوضاع التي نص عليها القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ آنف الذكر لا الاتجاه الى استصدار قرار جمهوري باستعادتها لشخصيتها الاعتبارية بعد اذ فقدتها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع الى أن الشركة المساهمة المصرية التجارية للحديد والمعادن قد انتهت بحلول الميعاد المعين لانقضاءها في نظام تأسيسها وهو ١٩ من فبراير سنة ١٩٦٤ وأن شخصيتها بعد ذلك وسلطات المديرين بما فيهم الجمعية العمومية لا تبقى الا بالقدر اللازم للتصفية والى أن تنتهي هذه التصفية فلا تملك الجمعية العمومية غير العادية بعد انقضاء هذا الميعاد اطالة أجل الشركة ولا يجوز استعادة شخصيتها الاعتبارية وانما يجوز اعادة تأسيسها وفقا لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

شهر عقارى

١٠٥٧ - التأشير على صفح الدعاوى العينية العقارية بصلاحياتها للشهر - نص تعليمات مصلحة الشهر العقارى الصادرة فى ١٩٤٦/١٢/٢١ وتعليمات وزارة العدل الصادرة فى ١٩٤٧/٢/١٠ على وجوب التأشير قبل الاعلان والتقديم بجدول المحكمة - مخالف حكم المادة ١٥ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ .

تنص المادة ١٥ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى على أن «يجب التأشير فى هامش المحررات واجبة الشهر بما يقدم ضلها من الدعاوى التى يكون الغرض منها الطعن فى التصرف الذى يتضمن المحرر وجودا أو صحة أو نفاذا كدعاوى البطلان أو الفسخ أو الالفاء أو الرجوع فاذا كان المحرر الاصل لم يشهر تسجل تلك الدعاوى .

ويجب كذلك تسجيل دعاوى استحقاق أى من الحقوق العينية للعقارية أو التأشير بها على حسب الاحوال ، كما يجب تسجيل دعاوى صحة التعاقد على حقوق عينية عقارية .

وتحصل التأشيريات والتسجيلات المشار اليها بعد اعلان صحيفة الدعوى وقيدها بجدول المحكمة ، ، ويستفاد من هذا النص فى غير لبس أو شك ان اعلان صفح الدعاوى المشار اليها وقيدها بجدول المحكمة اجراء سابق على تسجيلها - وقد جاءت عبارة النص قاطعة الدلالة فى هذا المعنى فلا تقبل اجتهادا فى تأويله أو تفسيره اذ لا مساغ للاجتهاد فيما ورد فيه نص قطعى ومن ثم فلا يلزم قانونا التأشير على صفح هذه الدعاوى بصلاحياتها للشهر قبل اعلانها وقيدها بالجدول .

وما تراه مصلحة الشهر العقارى من أن المقصود بكلمة (التسجيلات) الواردة فى النص المشار اليه هو التسجيل النهائى دون مراحل التهديدية ومنها التأشير بالصلاحيات للشهر ، هذا رأى مردود بأن اجراءات التسجيل التهديدية هي جزء لا يتجزأ من عملية التسجيل ذاتها ذلك أن المشرع لم يفرق فى صدد التسجيل بين مراحل تهديدية وأخرى نهائية ، واجراء التسجيل لا يتم الا باتخاذ كافة الاجراءات التى لوجبه المشرع وبالترتيب الذى رسمه دون تفرقة بين اجراء تهديدى وآخر نهائى .

ويخلص مما تقدم أن امتناع فلام الكتاب عن اعلان صفح الدعاوى المتقدم ذكرها الا بعد التأشير على مشروعاتها من المأموريات المختصة بما يفيد صلاحيتها للشهر أمر مخالف كنص المادة ١٥ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ لانه يفرض قيده لم يرد بهذا النص ولا بغيره من نصوص القانون المذكور .

لهذا انتهى الرأى الى أن ما ورد بتعليمات الوزارة الصادرة فى ١٠/٢/١٩٤٧ التى تنبه على أقلام الكتاب بعدم اعلان صحف الدعاوى العينية الا بعد التأشير عليها بالصلاحيه من مآورية الشهر العقارى المختصة أو ورود اذن منها بإمكان القيام بهذا الاجراء قبل التأشير أمر مخالف للقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى .

٦٧٩ (١٦٦٠/٨/١٧)

١٠٥٨ - شهر عقارى - مستندات الملكية التى تقدم للشهر - مدى حق مصلحة الشهر العقارى فى مناقشة صحتها .

انه وإن كان لمصلحة الشهر العقارى حق مناقشة مستندات الملكية التى تقدم لها يصدد شهر المحررات الواجبة الشهر ، وتقضى مدى صحتها ومطابقتها للواقع استنادا الى أن دور المصلحة فى هذا الشأن ليس دورا سلبيا يقف عند مجرد الرجوع الى تلك المستندات - الا أن دورها ليس كذلك دورا ايجابيا بحيث يجعل منها سلطة عليا تناقش صحة المستندات التى تقدم اليها فى هذا الصدد ، حتى ولو كانت تعتبر قانونا حجة قاطعة بما ورد فيها .

مثال ذلك الاحكام النهائية المنشئة أو المقررة لحق من الحقوق العينية العقارية الاصلية - ومنها الاحكام الصادرة فى دعاوى الاستحقاق ودعاوى القسمة العقارية - والتى يطلب شهرها تطبيقا للمادتين ٩ و ١٠ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى - هذه الاحكام النهائية الحازمة لقوة الشيء المقضى فيه تعتبر حجة قاطعة بما ورد فيها بحيث لا يجوز اهدارها الا بحكم آخر صادر من جهة مختصة ومن ثم فلا يجوز لمصلحة الشهر العقارى أن تنصب نفسها رقيباً على صحة ما ورد فى هذه الاحكام باعتبارها سنداً مثبتاً لاصل الحق العينى المطلوب شهره فتناقش مدى صحتها ومطابقتها للواقع .

٥٦٤ (١٦٦٠/٧/٦)

١٠٥٩ - القرارات النهائية بقسمة الاعيان للوقف الصادرة من المحاكم الشرعية وفقا للقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ - لا يجوز لمصلحة الشهر العقارى مناقشة صحة ما ورد بها عند طلب شهرها .

ان المحاكم الشرعية كانت تختص باصدار القرارات فى تصرفات الاوقاف تطبيقاً للمواد ٨ و ٩ و ١٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ فى ١٢ من مايو سنة ١٩٣١ ، ومن ثم فإن هذه المحاكم كانت تختص باصدار القرارات

الخاصة بقسمة الاعيان الموقوفة ولذلك نصت المادة ٤٠ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف - على أن تحصل قسمة الاعيان الموقوفة بواسطة المحكمة ، والمقصود بالحكمة هنا المحكمة الشرعية المختصة . وقد ظلت تمارس هذا الاختصاص حتى صدر القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات ونص في المادة الثامنة منه على أن تستمر المحاكم الشرعية في نظر دعاوى القسمة التي رفعت لأغراض الحصص في اوقاف أصبحت منتهية بمقتضى هذا القانون ويكون للأحكام التي تصدرها تلك المحاكم في هذا الشأن أثر الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية في قسمة المال المملوك . ومن ثم تكون القرارات الصادرة من المحاكم الشرعية بقسمة اعيان موقوفة في حدود اختصاصها الذي كان مخولا لها بمقتضى نصوص لائحة ترتيب المحاكم الشرعية المشار اليها تكون هذه القرارات متى أصبحت نهائية حجة قاطعة بما قضت به في موضوع القسمة ، شأنها في ذلك شأن سائر الأحكام القطعية التي تحسم موضوع النزاع المعروض أمام القضاء ومن ثم فإنها تحوز حجية الشيء المقضى فيه وتعتبر سنداً مثبتاً لأصل حق الملكية المطلوب شهره (بعد الغاء نظام الوقف على غير الخيرات) ولا يجوز اهدارها أو المساس بها الا بحكم آخر يؤثر في أصل هذا الحق .

وعلى مقتضى ذلك لا يجوز لمصلحة الشهر العقارى أن تناقش صحة ما ورد بتلك (القرارات) بل يتعين عليها أن تقوم بشهرها طبقاً لنص المادة ١٠ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٦ المذكور ، باعتبارها سنداً مثبتاً لأصل حق الملكية المطلوب شهره .

(١٩٦٠/٧/٦) ٥٦٤

١٠٦٥ - شهر عقارى - إجراءاته - لا يوظفها مجرد رفع دعاوى الاستحقاق بل الحكم الصادر فيها .

إن الرأي مستقر على أن دعاوى الاستحقاق لا توقف إجراءات الشهر وإنما يوقفها الحكم الصادر في هذه الدعاوى - ومن ثم فلا يترتب على رفع دعوى الاستحقاق اهدار حجية قرار القسمة .

(١٩٦٠/٧/٦) ٥٦٤

١٠٦٦ - سلطة مصلحة الشهر العقارى في الامتناع عن شهر بعض التعريفات - أعمالها بالنسبة للتعريفات الصادرة من أعضاء الجمعية التعاونية لبناء المساكن لموظفي مصلحة الشهر العقارى وتضبط القوت للسلطة التي من ليسوا أعضاء فيها .

إذا كان الثابت أن عضو الجمعية التعاونية لبناء المساكن لموظفي مصلحة

الشهر العقارى والتوثيق يتلقى ملكيته لقطعة الارض التى تخصص له من الاراضى التى خصصت للجمعية لتوزيعها على أعضائها وفقا لقواعد التسيك المقررة فى أنظمتها المقبولة من أعضائها مقيدة بما يرد فى هذه الأنظمة من قيود ، تحيل اليها عقود بيع الاراضى الى كل عضو صراحة ومن ثم يتلقى عضو الجمعية التعاونية المشار اليها ملكيته مقيدة بما نص عليه فى اللائحة الداخلية لهذه الجمعية من أنه لمجلس ادارة الجمعية حق تقرير الاولوية فى التنازل عن قطع الارض التى تم استبدالها لحساب الاعضاء الذين لم يحصلوا على مساكن لهم (م ١٢) ومن أن التنازل عن الاسهم أو الملكية لغير الاعضاء لا يتم الا بموافقة مجلس ادارة الجمعية (م ٢٦) . وكذلك الحال بالنسبة الى أعضاء الجمعية التعاونية لبناء المساكن لضباط القوات المسلحة فإن العضو منهم يتلقى ملكيته لما يصيبه من أرض من الاراضى التى خصصت للجمعية مقيدة بما ورد فى نظامها من قيود منها أنه فى حالة رغبة العضو فى التنازل عن عقده لآخر يحتفظ لمجلس الادارة بحق تقرير الاولوية لاعضاء الجمعية الذين لم يحصلوا على مساكن لهم (م ١٥) كما تكون مقيدة أيضا بما تضمنه عقد شراء الجمعية للاراضى التى خصصت لها بصير الجديدة من عدم جواز البيع قبل اتمام بناء قطعة الارض التى تخصص لكل عضو ، وعلى مقتضى ذلك يكون ثمة قيد على ملكية أعضاء الجمعية المشار اليها ، فرضه الاتفاق المقبول منهم ، والمحال الى احكامه صراحة أو ضمنا فى عقود ملكية كل عضو منهم فلا يجوز لهم على مقتضى هذا القيد التصرف فى الاراضى التى بيعت لهم الا وفقا للاوضاع المتفق عليها ومؤداها أن يجرى التصرف بموافقة الجمعية متى كان الى غير عضو من أعضائها مما يجعل التصرف من عضو الجمعية الى من ليس عضوا فيها ممنوعا عليه اذا لم تأذن له الجمعية بذلك ممثلة فى مجلس ادارتها ومن ثم تكون الارض المباعة الى العضو غير قابلة للتصرف فيها الا بمراجعة ذلك نزولا على مقتضى القيد السالف بيانه الذى هو فى حقيقته منع من التصرف يلحق الارض المباعة ذاتها ويرد عليها بحيث يعتبر وصفا لها ذاتها ومن شأنه اعتبارها غير قابلة للتصرف فيها على خلاف ذلك القيد ، ولذلك يبدو التصرف المخالف باطلا بطلانا مطلقا اذ الامر على ما سلف لا يتمخض عن مجرد التزام يتحمل به العضو وانما هو يتعلق بوصف يلحق الارض التى آلت اليه موصوفة به بما يجعلها بمراجعة هذا الوصف من الاموال الممنوع التصرف فيها فى الحدود سالفة البيان .

وحظر التصرف فى الارض التى يشتريها كل عضو - وفقا للاحكام السالف ايضاها صحيح - فى القانون ذلك لما نصت عليه المادة ٨٢٣ من القانون المدنى من أنه « اذا تضمن العقد أو الوصية شرطا يقضى بمنع التصرف فى مال فلا يصح هذا الشرط ما لم يكن مبنيا على باعث مشروع ومقصورا على مدة معقولة ويكون المباحث مشروعا متى كان المراد بالمنع من التصرف حماية مصلحة مشروعة للمتصرف اليه أو الغير ، والمدة المعقولة يجوز أن تستغرق

مدى حياة المتصرف أو المتصرف اليه أو الغير » ، ومن الواضح أن المنع من التصرف في خصوصية الحالات محل البحث قد اشترط ابتقاء تحقيق مصلحة لباقي أعضاء الجمعية ممن لم يتركهم المورد للحصول على أراض ضمن ما خصص للتوزيع على أعضائها من أراضى حتى يكون لهم عند تنازل من ناله من الاراضى المذكورة نصيب عن نصيبه هذا حق الحلول محله وفقاً للقواعد المقررة لترتيب الأولوية فيما بين الاعضاء فينتفع بذلك ما قرر من مزاي و تيسيرات اذ الاعضاء أحق من غيرهم بذلك وأولى فما تقررت هذه الا من أجلهم جميعاً وتحويلها عن بعضهم الى من ليس منهم حرمان المستحق وتقويت للحكمة المبتغاه في هذا الخصوص وفي مصلحة باقى الاعضاء المشار اليهم مصلحة الجمعية ذاتها تلك التى تتمثل في تمكينها من تحقيق الغرض الذى قامت من أجله وهو توفير المساكن لكل عضو فيها - وغنى عن البيان أن مجرد ما يخوله هذا التقييد للتصرف فى الارضى المبيعة الى كل عضو - من تمكين الجمعية اذا ما أجرى مقتضاه من اختيار من يجاورون أعضائها مما جعل لها أن ترغب عن جوار لا ترضيه من غير أعضائها هو في حد ذاته مصلحة مشروعة للجمعية ولاعضائها - وليس ثمت ريب أن المصلحة المشروعة المبتغاة من اشتراط هذا الشرط متمثلة في كل ما سبق تقتضى أعمال مقتضاه لليلة التى يقتضيها ذلك وهى المدة التى يتطلبها تحقيق ما قامت من أجله الجمعية وما توخته من مصلحة بهذا التقيد وهى تلك التى يملك فيها أعضاؤها المساكن التى اريد أن يكون لكل منهم واحد منها وليس بلازم أن تتحدد هذه بزمان اذ هى فى ذاتها معقولة وليست على سبيل التأييد كما أن باب التصرف مفتوح اذا ما وجه الى الاعضاء الباقين ولا ضرر للعضو من ذلك أن مست به الحاجة الى بيع أرضه .

ومتى بان ما تقدم أن ملكية أعضاء الجمعيتين التعاونيتين لبناء المساكن لموظفى الشهر العقارى ولضباط القوات المسلحة تنتقل الى كل منهم بقيد مقتضاه عدم جواز تصرف العضو فيها لغير الاعضاء فيها الا بموافقة الجمعية المختصة وإن مؤدى ذلك هو منعه من التصرف فيها على خلاف ذلك وإن هذا المنع صحيح فى القانون فان جزاء التصرف المخالف هو البطلان على ما سلف البيان طبقاً لما نصت عليه المادة ٨٢٤ من أنه اذا كان شرط المنع من التصرف الواردة فى العقد صحيحاً طبقاً لحكم المادة السابقة (المادة ٨٢٣ السالف بيانها وشرحها) فكل تصرف مخالف له يقع باطلاً وذلك لان الشرط المانع من التصرف ان كان صحيحاً وخالف كان التصرف المخالف باطلاً بطلاناً مطلقاً لعدم قابلية المال للتصرف (المذكورة للايضاحية للمادة ٨٢٤ من القانون المدنى) .

ومن أجل ذلك فان ما تجرى عليه مصلحة الشهر العقارى والتوثيق من الامتناع عن شهر التصرفات التى تصدر عن أعضاء الجمعيتين المشار اليهما فيما سبق الى غير الاعضاء فيهما بالمخالفة للشروط القاضية بحظر التصرف فيما يتلقونه من أراضى الا وفقاً لاحكام معينة تضمنتها نظم هاتين الجمعيتين

التي تحيل اليها عقود تملك اعضائها لما يصيبهم من اراضيها ما تجرى عليه المصلحة من ذلك ، فى محله ، لان التصرفات فى هذه الاحوال باطلة على ما سلف ايضاحه وللمصلحة ان ترفض شهر كل تصرف ظاهر البطلان (١) .

(٢٩ (١٩٦٤/١/٢٤)

١٠٦٢ - شرط المنع من التصرف - صحته - باعث مشروع ومدة موقوتة - الزه - بطلان التصرف وعدم جواز شهره - صحة امتناع مصلحة الشهر العقارى عن اجراء الشهر - تقدير مشروعية البائث ومعقولة المدة تختص به جهة القضاء وحدها - الحكم الصادر ببطلان الشرط - اثره - جميعات تعاونية لبناء المساكن - التصرفات الصادرة من اعضائها الى غير اعضاء فيها بيع الادائى السابق بينها لهم من الجمعية - الصيرة فى جواز شهرها او عدمه هو بما نص عليه فى العقد الصادر من الجمعية ان هو عضو فيها - لا يعتبر شرطاً بمنع العضء من التصرف مجرد الاحالة فى العقد على نظام الجمعية التعاونية ما لم يتم الحاق هذا النظام بالعقد وشهره معه .

لما كانت المادة ١٤٧ من القانون المدنى تنص على أنه « العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين أو للاسباب التى يقرها القانون » .

وتنص المادة ٨٢٣ منه على أنه « اذا تضمن العقد أو الوصية شرطاً يقضى بمنع التصرف فى مال - فلا يصح هذا الشرط ما لم يكن مبنياً على باعث مشروع ومعقوفاً على مدة معقولة » .

وتنص المادة ٨٢٤ منه على أن « اذا كان شرط المنع من التصرف الوارد فى العقد أو الوصية صحيحاً طبقاً لاحكام المادة السابقة فكل تصرف مخالف له يقع باطلاً » .

ومؤدى هذه النصوص أن لطرفى العقد أن يضمناهم من الشروط ما يترامى لهما ملازمة احتوائه لها - وفى هذه الحالة تحكم هذه الشروط العقد ويلتزم بها طرفاه فاذا تضمن العقد شرطاً مانعاً من التصرف فان هذا الشرط لا يكون صحيحاً ما لم يكن الباعث عليه مشروعاً وكان المنع مقصوداً على مدة معقولة فاذا كان شرط المنع من التصرف صحيحاً فى ضوء ما له من باعث مشروع ومدة معقولة فان أى تصرف على خلافه يكون باطلاً . وتقدير مشروعية الباعث ومعقولة المدة انما تختص به جهة القضاء اذا ما رفعت لها الدعوى فى شأنه ولا تملك مصلحة الشهر العقارى ولا أى جهة أخرى غير القضاء أن تفصل فيه ويتعين على مصلحة الشهر العقارى الاعتداد به وعدم شهر التصرف

(١) عدلت الجمعية العمومية عن هذا الرأى الى الرأى الموضح فى القاعدة التالية .

الذى يصدر على خلافه ما لم يحصل صاحب الشأن على حكم بإبطال الشرط .
ولا يعتبر شرطا يمنع العضو من التصرف الاحالة فى العقد الصادر به
على نظام الجمعية التعاونية ما لم يتم إلحاق هذا النظام بالعقد وشهره معه .
أما اذا لم يتضمن العقد الصادر لعضو الجمعية والذى تم شهره شرطا
موقوتا يمنعه من التصرف أو تضمن شرطا بذلك غير موقوف فلا يحق لمصلحة
الشهر العقارى أن تمتنع فى هذه الحالة عن شهر التصرف الذى يصدر من
عضو الجمعية .

ونظرا لانه لا يمكن وضع قاعدة عامة جامعة مانعة بالنسبة لشهر العقود
الصادرة من أعضاء الجمعيات التعاونية لبناء المساكن لغير أعضائها اذ العبرة
فى ذلك بما يتضمنه كل عقد من العقود الصادرة لهم والتي هى سند
ملكيتهم للعقارات المراد التصرف فيها من شروط تمنعهم من التصرف فى
العقارات المباعة لهم أو تقييد حقهم فى التصرف .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى :

انه لا يمكن وضع قاعدة عامة جامعة مانعة بالنسبة الى شهر العقود
الصادرة من أعضاء الجمعيات التعاونية لبناء المساكن لغير أعضائها اذ العبرة
فى ذلك بما يتضمنه كل عقد من العقود الصادرة لأعضاء الجمعية والتي هى
سند ملكيتهم للعقارات المراد التصرف فيها من شروط تقييد حقهم فى التصرف
فى هذه العقارات .

فاذا تضمن العقد الصادر لعضو الجمعية التعاونية والذى تم شهره شرطا
صريحا يمنعه من التصرف فى العقار المبيع لمدة موقوته فإن كان تصرف يصدر
من العضو على خلاف هذا الشرط يتعين معه على مصلحة الشهر العقارى
والتوثيق أن تمتنع عن شهره ما لم يحصل صاحب الشأن على حكم بإبطال
الشرط من الجهة القضائية المختصة .

أما اذا كان العقد قد تضمن شرطا غير محدد المدة يمنع التصرف أو يقيد
الحق فيه فإن لمصلحة الشهر العقارى عدم الاعتداد بهذا الشرط لإبطاله وشهر
التصرف الذى تم على خلافه وكذلك الشأن اذا لم يتضمن العقد الصادر للعضو
شرطا يمنعه من التصرف أو يقيد حقه فيه .

ولا يعتبر شرطا مانعا من التصرف الاحالة فى عقد الملكية على وجوب
اتباع نظام الجمعية التعاونية الداخلى ما لم يتم إلحاق هذا النظام بالعقد ويتم
شهره معه .

٤١٣ (١٦٦٧/٤/١٥)

الا تنقيلاً للحكم جبراً على الدين - وجوب وقف اجراءات الشهر اذا صدر حكم دائرة فحص الطعون بمحكمة النقض بوقف تنفيذ الحكم التالى بصحة العقد ونفاذه .

ان عقد البيع الوارد على عقار ليس من اثره التلقائى نقل ملكية المبيع الى المشتري ، بل يرتب على عاتق البائع التزاماً شخصياً بذلك ، وهذا الالتزام شأنه شأن سائر الالتزامات الاخرى ، يجب ان يوفى به المدين ، وطريقة هذا الوفاء هي تهيئة العناصر اللازمة لاتمام عملية التسجيل العقارى والتمكين من هذا التسجيل على الوجه الذى رسمه القانون ، أى ان الوفاء بهذا الالتزام اختياراً يقتضى تدخل ارادياً من جانب المدين به (البائع) فاذا امتنع عن هذا الوفاء حق للدائن (المشتري) الحصول على حقه جبراً عن طريق الحماية القانونية بالاتجاه الى القضاء لاستصدار حكم بصحة ونفاذ عقد البيع اثباتاً لصحة التصرف القانونى موضوع العقد بما يتضمنه من التزامات متبادلة على طرفيه ، ومن بينها التزام البائع بنقل الملكية ، وتنفيذ هذا الالتزام جبراً عن المدين بالوسيلة التى رسمها القانون وهى التسجيل لا يتم عن طريق المحضرين وانما عن طريق مكاتب الشهر العقارى ، ولا يفرض من هذا كون المشرع قد استلزم فى المادة التاسعة من قانون الشهر العقارى ان يكون الاحكام المشار اليها فيها والمتعلقة بالحقوق العينية العقارية نهائية لامكان شهرها بطريق التسجيل كشرط لهذا التسجيل .

وتأسيساً على ما تقدم يكون شهر الحكم موضوع البحث بطريق التسجيل ان هو الا تنفيذ لهذا الحكم جبراً عن المدين ومن ثم يتعين وقف اجراءات الشهر بعد اذا صدر حكم دائرة فحص الطعون بمحكمة النقض بوقف تنفيذ الحكم القاضى بصحة ونفاذ عقد البيع وذلك على الرغم من نهائية هذا الحكم وكون الطعن بالنقض طريق طعن غير عادى .

(١٠٦٦ / ١١ / ٤) ١٩٦٥

١٠٦٤ - وصية - القانون الواجب التطبيق - غلو القانون من حكم وصية للزند يوجب الرجوع الى دأى ابن حنيفة - بطلان الوصية يمنع من تسجيلها .

ان القانون المدنى القديم الذى صدر فى وقت نفاذه القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوصية كان يعرض للوصية فى المادة ٥٥ منه التى كانت تنص على انه « وكذلك تراعى فى أهلية الموصى لعدل الوصية وفى صيغتها الاحكام المقررة لذلك فى الاحوال الشخصية الخاصة بالملة التابع لها الموصى » . وهى بذلك كانت تحيل فيما يتعلق بأهلية الموصى وصيغة الوصية لقانون الاحوال الشخصية .

وقد اختلف النظر فى تحديد قانون الاحوال الشخصية الذى تحيل اليه

هذه المادة ولكن محكمة النقض قضت على كل خلاف في هذا الشأن بما قررت في حكمها الصادر في أول ابريل سنة ١٩٤٢ من أن الموارث عموما طبيعية كانت أم إصطناعية تكون وحدة غير قابلة للتجزئة وتسرى الاحكام المتعلقة بها على جميع المصريين مسلمين كانوا أو غير مسلمين وفق قواعد الشريعة الإسلامية باعتبارها الشريعة العامة .

وقد أكد هذا المبدأ وردده القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٤ الذي نص على أن قوانين الميراث والوصية وأحكام الشريعة الإسلامية فيهما هي قانون البلد فيما يتعلق بالموارث والوصايا بالنسبة إلى المصريين كافة مسلمين وغير مسلمين .

وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ فلم يغير من الوضع السابق بل أكدته وإلى ذلك أشارت مذكرته الإيضاحية فقالت « من الواضح أن العمل في المنازعات المتعلقة بالوصية سيكون طبقا لأحكام هذا القانون وفي الأحوال التي لا يوجد لها حكم فيها تطبق المحاكم الأرفع من مذهب أبي حنيفة طبقا للمادة ١٨٠ من لائحة المحاكم الشرعية الصادر بها القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ » ، وهذه المادة تنص على أن « تصدر الأحكام طبقا للبلد في هذه اللائحة ولا رجح الأقال من مذهب أبي حنيفة ... » .

وجاء القانون المدني الجديد الصادر بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ فأورد في هذا الخصوص نص المادة ٩١٥ منه الذي يقضى بأن « تسرى على الوصية أحكام الشريعة الإسلامية والقوانين الصادرة في شأنها » وقصد بذلك على ما تقول مذكرته الإيضاحية (الأعمال التحضيرية جزء ٦ ص ٢٩٢ وما بعدها) أن تصبح الشريعة الإسلامية هي التي تنطبق على وصايا المصريين مسلمين كانوا أو غير مسلمين ، وهذا على ما سلف تأكيد للوضع السابق .

ومن ثم فإن القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ هو القانون الأساسي الواجب التطبيق في هذا الشأن فتطبق أحكامه فيما نصت عليه . أما فيما لم ينص عليه فيه فيرجع في هذا الشأن إلى الشريعة الإسلامية وإلى مذهب معين فيها هو المذهب الحنفي وإلى الرأي الراجح في هذا المذهب بالذات ، وقد كان تحديد هذا المذهب بالذات باعتبار أنه المذهب المعمول به في البلاد واضحا عند وضع القانون المدني وأثناء مناقشة مواده في مجلس الشيوخ والنواب فقد رد على اعتراض في شأن ما يترتب على الحالة إلى قواعد الشريعة الإسلامية بوجه عام من تضارب في الأحكام نظرا لتعدد المذاهب فيها - رد على ذلك (الأعمال التحضيرية ج ٦ ص ٢٩٥) بأن هناك نصا في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية يحيل القاضي إلى الأحكام الراجعة من مذهب أبي حنيفة .

ولما صدر القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية لم يغير من الوضع السابق بل زاده تأكيدا فقد نص في المادة ٦ منه على أن « تصدر الأحكام في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف والتي كانت أصلا

من اختصاص المحاكم الشرعية طبقاً لما هو مقرر في المادة ١٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم المذكورة ، ، وغنى عن البيان أن مسائل الوصية هي من صميم الاحوال الشخصية .

ومن حيث أنه يتضح مما تقدم أنه في مسائل الموارث والوصية وهما مصدران من مصادر كسب الملكية تطبيق الشريعة الإسلامية على جميع المصريين مسلمين وغير مسلمين بصريح نصوص القانون المدني والقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ وأنه في كل ما لم ينص عليه في القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالوصية يكون أرجح الاقوال من مذهب أبي حنيفة هو القانون الواجب تطبيقه .

ومن حيث أنه متى استبان ما سبق فإنه يتعين الرجوع الى القانون المشار اليه والنظر فيما إذا كان قد تضمن حكماً خاصاً بوصية المرتد أم أنه لم يرد به نص في هذا الخصوص .

ومن حيث أنه من المسلم أنه قبل العمل بكل من القانونين رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٦ بشأن الموارث ورقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ بشأن الوصية كانت القاعدة المعمول بها في شأن ميراث المرتد ووصيته هي ما هو مقرر في أرجح الاقوال من مذهب أبي حنيفة .

وعندما قدم مشروع القانون الاول الى البرلمان لظظه كانت المادة ٦ منه تنص فيما تنص عليه أنه « أما المرتد فلا يرث من غيره ويرث المسلم ما تملكه قبل الردة ويكون للخزانة العامة ما تملكه بعد الردة » .

وهذا النص يصادق قول الامام ابي حنيفة الا فيما تضمنته من اعتبار ما يملكه المرتد بعد الردة للخزانة العامة حتى بالنسبة للمرتدة لان الامام يستثنى من القاعدة المرتدة ويرى أن ما تكسبه الانثى المرتدة يكون لورثتها سواء كان قبل الردة أو بعدها .

ورأت لجنة الشئون التشريعية في مجلس النواب حذف هذه الفقرة الخاصة بآرث المرتد على أن « تتولى القوانين التي تحدد المعنى المقصود بهذه الكلمة بيان أحكام المرتد كاملة » وأيدتها في ذلك لجنة العدل بمجلس الشيوخ فقالت في تقريرها « ولم تر اللجنة ضرورة للنص على الحكم في ميراث المرتد اكتفاء بما أدلى به معالي وزير العدل أمام مجلس النواب من عنابة الحكومة بأعداد مشروع خاص بأحكامه ستقدمه الى البرلمان ولأنه لا ضرر من ترك النص على أحكامه في هذا المشروع وكل ما لم ينص على حكمه سيبقى خاضعاً لحكم المادة ٢٨٠ من لائحة المحاكم الشرعية ويتبع فيه أرجح الاقوال من مذهب أبي حنيفة » .

وقد صدر القانون المذكور دون أن يتضمن النص المشار اليه .

وواضح من ذلك أن قانون الميراث في صيغته النهائية لم يتعرض لحكم

المرتد لا سلباً ولا إيجاباً . وإذا كان ذلك كذلك فإنه يرجع فيه الى مذهب ابي حنيفة وإذا لم يذكر الفقهاء ترجيحاً لاحد الرأيين (رأى الامام ، ورأى صاحبيه) فإن الراجح ما دام لانص عليه الترجيح هو رأى ابي حنيفة كما هو مقرر فى المذهب الحنفى والترجيح فيه .

وعندما نظر القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ بشأن الوصية تكرر الوضع المتقدم فقد كان مشروع هذا القانون يعرض لحكم وصية المرتد فى نصين الاول - نص المادة ٥ وكان يتضمن فقرة تنص على أن « تصح وصية المرتد » وجاء فى المذكرة الايضاحية للمشروع أن « صحة وصية المرتد ونفاذها ولو مات على رده مذهب الصحابين ٠٠ » - والثانى نص المادة ١٦ وكان يقضى بأن « لا تبطل الوصية بردة الموصى » وجاء فى المذكرة الايضاحية « أن هذا هو قول الصحابين فى الردة » .

ورأت لجنة العدل بمجلس الشيوخ عند نظر المشروع حذف النصين المتقدمين وقالت فى تقريرها « وكانت المادة ٥ تقول بصحة الوصية قرأت اللجنة حذف هذا النص ، لأن هناك اتجاه لبحث موضوع المرتدين ووراثتهم وتصرفاتهم فى تشريع خاص ، وقد سبق أن حذف حكمهم من قانون الموارث لهذا السبب كما خذفت اللجنة العبارة التى لا تبطل الوصية بردة الموصى لما سبق ايراده فى شان المادة الخامسة » .

وعلى هذا النحو صدر القانون فلم يعرض لحكم وصية المرتد وإزاء ذلك فإنه يرجع فى شأنها الى القول الراجح من مذهب ابي حنيفة طبقاً للقواعد السالف الإشارة اليها ولما أشير اليه فى المذكرة الايضاحية للقانون .

وغنى عن البيان أنه لو كان فى سائر نصوص القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ ما يبين حكم وصية المرتد ويصححها ابتداء ولا يبطلها بالردة لما كان ثمت حاجة الى النص على حكم ذلك فى النصين المحذوفين .

ومن حيث ان الاستناد الى أن القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ عرض لحكم وصية المرتد ضمناً فى المادة التى تنص على أن « يشترط فى الموصى أن يكون أهلاً للتبرع قانوناً على أنه اذا كان مجبوراً عليه لسفقه أو غفلة أو بلغ من العمر ثمانى عشرة سنة شمسية جازت وصيته باذن المجلس الحسبى » ، وأن ذلك يفيد جواز وصية المرتد ونفاذها - هذا الاستناد مردود بأنه لو كانت هذه المادة تصحح وصية المرتد ضمناً لما كان من وجه لأن يضاف اليها فى مشروعها فقرة خاصة بحكم وصية المرتد على ما سلف البيان اذ يكون فيها غناء عن ذلك هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن الذى يبين من مراجعة المذكرة الايضاحية للقانون أن كل ما أريد من النص هو وجوب توافر أهلية التبرع طبقاً للقانون (قانون المجالس الحسبية وقتئذ) فلا تصح الا اذا كان بالغاً من العمر احدى وعشرين سنة وذلك علولاً عما هو مقرر فى مذهب الحنفية

من أن أهلية التبوع يكفي فيها أن يكون الموصى بالغا بالعلامات الطبيعية أو بالغا بالسن خمسة عشرة سنة وغيبا عند ذلك فإنه لم ينصرف الفهم إلى اعتبار أن هذه المادة تجمع كل ما يتطلب في الموصى من شروط أو بعبارة أصح كل ما يتطلب لصحة الوصية من شروط . ولذلك نص الشارع في مواضع أخرى على شروط تتعلق بصحة الوصية وتدور حول أوصاف تلحق بالموصى ومن شأنها أن تختص وصيته بأحكام خاصة . ومن ذلك وصف (غير المسلم) الذي عرض القانون في المادة ٧ لحكم متعلق بوصيته ، فنص على أنه إذا كان الموصى غير مسلم صحت الوصية إلا إذا كانت محرمة في شريعته وفي الشريعة الإسلامية ، كما أنه في المادة ٩ عرض لآثر اختلاف الدين والملة فصحح الوصية مع اختلاف الدين والملة كما عرض لآثر اختلاف الدارين فصحح الوصية بالشروط المبينة في تلك المادة .

وواضح من ذلك أن حكم المادة ٥ لا يفيد إلا ما سبق له وما تدل عليه عبارته إنما ما عند ذلك فلا يتناول نص هذه المادة ، وإنما يرجع في شأنه إلى مواد القانون الأخرى فإن عرضت له كما هو الشأن بالنسبة لوصية غير المسلم الذي أشارت إليه المادتان السالفتان طبق حكمه أما أن سكت القانون عن التعرض له كما هو الشأن بالنسبة لوصية المرتد وجب الرجوع إلى أرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة ، ولذلك فإن توافر شرط الأهلية في الموصى لا يكفي لتصحيح وصيته إذا كان قد لحق به وصف من شأن أن يستتبع تطبيق أحكام خاصة تؤدي إلى اعتبار وصية من تتحقق فيه هذا الوصف باطلة ، ويؤكد هذا ما سبق من أنه كان مفهوما عند إقرار البرلمان لهذه المادة بحالتها أنها لا تتناول حكم وصية (المرتد) الذي حذفت الفقرة المتعلقة به منها وأصبح الأمر نتيجة لذلك باقيا على ما كان عليه محكوما بأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أن وصية المرتد مسكوت عن حكمها في القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ الأمر الذي يتعين معه الرجوع إلى القول الراجع من مذهب أبي حنيفة بالنسبة إلى هذه الوصية وتطبيقه في شأنها .

ومن حيث أنه يبين من الرجوع إلى النصوص الواردة في كتب فقهاء المذهب الحنفي (المبسوط لشمس الدين السرخسي جزء ١٠ ص ١٠٤ و ١٠٥ - البداية ، شرح بداية المبتدئ لشمس الدين الإسلام برهان الدين المرغيناني جزء ٢ ص ١٢٤ - فتح القدير للإمام كمال الدين محمد عبد الواحد المعروف بالهام جزء ٤ ص ٣٦٦ - مجمع الأنهر ، شرح ملتقى الأبحر للإمام عبد الرحمن بن شيخ زادة ، جزء أول ص ٦٩٠ - رد المحتار على الدر المختار للعلامة محمد أمين المعروف بابن عابدين ، جزء ٣ ص ٤٦٥ و ٤٦٦ . بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للإمام علاء الدين الكليني جزء ٧ - شرح كنز الدقائق للإمام زين الدين الشهير بابن نجم ، جزء ٥ ص ١٣٣ - تبين الحقائق شرح كنز الحقائق للإمام فخر الدين الزيلعي جزء ٢ ص ٢٨٧) - يبين أن هذه الكتب

جميعا قد عرضت صراحة لبيان حكم (وصية المرتد) في مذهب ابي حنيفة وانه قد جاء فيها أن في هذا المذهب خلافا بين الامام وصاحبيه في شأن حكم وصية المرتد اذ يرى الامام ابي حنيفة أن هذه الوصية موقوفة فان عاد المرتد الى الاسلام نقلت وان مات على ردة بطلت ، أما الصحابي أبو يوسف ومحمد فانهما يقولان بأن وصية المرتد صحيحة نافذة ولو مات على ردة ثم هما يختلفان فيما بينهما فيري أبو يوسف انها تنفذ وصية الصحيح ويرى محمد انها تصح كما تصح وصية المريض مرض الموت ولم ترجح هذه الكتب في جعلتها آيا من الرايين نصا اللهم الا ما جاء في كتاب فتح القدير السالف الاشارة اليه . مما يفيد انحياز مؤلفه الى رأى الامام وكذا ما جاء في شرح العناية هذا الى ما قرره مؤلف كتاب مجمع الانهر صراحة من أن رأى الامام هو الصحيح . وازاء ذلك فانه لا مناص من اعتبار أن الآراء قد ذكرت في الكتب دون ترجيح الامر الذى يستوجب تطبيق القواعد العامة للترجيح فى شأنها لتحديد القول الراجح منها .

ومن حيث أن قواعد الترجيح فى المذهب الحنفى تقضى بأنه متى كان للامام ابي حنيفة رأى فى المسألة كان رأيه هو الراجح فى المذاهب سواء كان معه فيه أحد صاحبيه أم كان الصحابيان معا على خلاف رأيه (مجموعة رسائل ابن عابدين الرسالة الثانية ص ٢٦ وما بعدها) وأساس ذلك أن الامام هو صاحب المذهب ولذلك كان قوله هو المعبر .

ومن حيث أنه بتطبيق قواعد الترجيح السالف بيانها فى المسألة محل البحث بين ان أرجح الاقوال فى المذهب الحنفى هو رأى الامام ابي حنيفة وعلى ذلك يكون حكم وصية المرتد طبقا لهذا القول الراجح هو أنه متى مات الموصى على ردة بطلت وصيته . ومن ثم فان وصية المذكور تكون باطلة اعمالا لحكم القانون الواجب تطبيقه فى شأنها . ولهذا تكون مصلحة الشهر العقري (ادارة البحوث الفنية) وادارة الفتوى بوزارة العدل على حق فيما انتهيا اليه من أن وصية المذكور باطلة قانونا ولذلك لا يجوز شهرها .

ومن حيث انه متى تقرر ما تقدم وبان حكم القانون فى شأن الوصية محل البحث أخذنا بأرجح الاقوال من مذهب ابي حنيفة فانه لا يصح قانونا القول بغير ذلك استنادا الى رأى مرجوح فى المذهب ولا يغير من ذلك ما سبق تأييد لهذا القول من أدلة لانها كلها محدودة بما يأتى :

أولا - أن القول بأن العرف يسير نحو تجاهل أحكام الردة لا يعدو تكرارا لقول قيل فى بعض القضايا ومؤداه انه وقد بطل تطبيق حكم الشريعة الاسلامية الخاص بقتل المرتد فانه بذلك لا يكون من محل لتطبيق ما ترتب على هذا الحكم من أحكام خاصة بالمرتد ومعاملاته ولكن هذا القول فى غير محله ذلك بأن الاحتجاج بالعرف فى خصوصية المسألة محل البحث لا وجه له لان حكم هذه المسألة مقرر بقانون هو بالنسبة لها أرجح الاقوال فى مذهب ابي حنيفة وإليه أحال القانون على ما سلف بيانه . وإذا كان ذلك هو حكم القانون

بنصه فلا جدوى من انتعلل بأن العرف يجرى على خلافه لانه فضيلا عن أن هذا القول على اطلاقه غير صحيح فإن من المسلم أن العرف لا يقوى على مخالفة قانون معمول به أو تعطيل أحكامه . والواقع من الامر أن الحاكم على مختلف درجاته ما زالت تنزل أحكام الردة في الشريعة الإسلامية على كل من يرتد عن الإسلام فيما يعرض عليها من قضايا متعلقة بزواج المرتد وبطلاقه وبأثره فهي تبطل زواجه وتمنعه من الارث من غيره وتجعل الارث منه مقصورا على ما يكون له من مال قبل رده وعلى أن يكون ذلك محصورا بين ورثته المسلمين وحدهم - وقد سبق لمحكمة القضاء الإداري أيضا في حكمها الصادر في ١٩٥٢/٥/٢٦ في القضية رقم ١٩٥ لسنة ٤ القضائية أن قررت أن أحكام الردة واجبة التطبيق جملة وتفصيلا بأصولها وفروعها وأنه لا يغير من هذا النظر كون قانون العقوبات الحالي لا ينص على أعلام المرتد . وغنى عن البيان أن حالة القانون إلى الشريعة الإسلامية في مسائل الموارث والوصية والأحوال الشخصية تستوجب تطبيق أحكامها بغض النظر عن اخذ القانون في غير هذه المسائل بأحكام خاصة .

ثانيا - أن الاستناد لترجيح مذهب الصاحبين في المسألة محل البحث إلى أن الأحكام تسير في الميراث على مذهب الصاحبين إذ لا فرق بين قانون الميراث بين مال اكتسبه في الردة ومال اكتسبه بعدها - هذا الاستدلال مردود بأن قانون الميراث يطبق في هذه المسألة رأي الإمام دون رأي الصاحبين لانه الراجع . يدل على ذلك ما ورد في حكم المحكمة الشرعية العليا من أن المرتد عن الإسلام إذا مات ورت كسب اسلامه وارثه المسلم ولما كسب رده فالتى عليه المتون انه لبيت المال . ولما غير المسلم فلا ارث له في كسب الاسلام ولا في كسب الردة (المجموعة الرسمية - الجداول العشرى الخامس ص ٣٦٣) وجاء أيضا في حكم محكمة المنيا الابتدائية الشرعية (المرجع السابق ص ٣٦٤) ما نصه « من توفي وهو مرتد وبنته مسيحية لا ترثه بنته لان المرتد عن الإسلام إذا مات على رده ورت كسبه في عهد اسلامه قربه المسلم اما كسبه في حال رده فهو في بيت المال على الراجع من مذهب الحنفية » .

ثالثا - أما الاستدلال بأن العمل جار على مذهب الصاحبين في شأن ملكية المرتد وبيعه وشرائه وأجارته ورهنه وهباته إذ كلها في حكم القانون جائزه فإن الاستدلال لاحجة فية ذلك ان هذه المسائل كلها بما فيها الهبة معتبرة من الاحوال العينية ومقرر احكامها في القانون المدني .

أما الوصية فهي من الاحوال الشخصية وتحكمها الشريعة الإسلامية والارجح من مذهب أبي حنيفة بالنظر عند عدم النص في القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ على حكم في شأن أي مسألة من مسائلها وقد سلف تقرير ذلك آنفا وأنه من المقرر في احكام محكمة النقض ان النزاع القائم حول صحة التصرف واعتباره وصية هو من مسائل الاحوال الشخصية (مجموعة النقض الخمسة والعشرين علما الاولى مدني ، بند ٢٤ ص ١٣٧) وان الفصل في

المنازعة في صحة الوصية من اختصاص جهة قضاء الاحوال الشخصية
(المجموعة السابقة ص ١٣٨ بند ٢٥) .

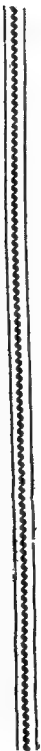
وغنى عن البيان انه ثمة الزام في الحالة محل البحث باتباع ارجح الآراء في المذهب الحنفي وهو الزام قرره القانون المعمول به فلا وجه اذن للاستدلال بان الرأي المرجوح في المذهب متبع في احوال أخرى ، تحكمها نصوص قانونية لاتحيل الى الراجع من مذهب ابي حنيفة .

رابعا - ان الاستدلال بالقول بان التنسيق الفقهي والتسوية بين الوصية والهبة باعتبارهما مثلين ورعاية مصلحة الدولة التي تضيق اذا لجأ المرتد الى ان يهب ماله بدلا من ان يوصي به - كل ذلك موجب لصحة وصية المرتد .

ان هذا الاستدلال في اوجهه جميعا غير صائب ، لان القول الذي بنى عليه في غير محله ذلك ان تطبيق ارجح الاقوال في مذهب الامام ابي حنيفة على المسألة محل البحث انما يتم باعتبار ان هذا القول هو على ماسلف الذكر في غير موضع - نص قانوني اوجب الشارع تطبيقه والزم بذلك . ومتى كان كذلك فانه لايجوز اغفال حكم هذا النص او تطبيق ما يخالفه بدعوى ان في تطبيقه ما يؤدي الى الشذوذ المقول به ذلك ان الشارع حين الزم بتطبيق هذا الرأي كان على علم بان الامر قد يؤدي الى المغايرة بين الوصية وغيرها من العقود في الاحكام . وليس للقاضي ولا الفتى وهو يطبق احكام الشارع ان ينكر حكما منها بدعوى ان التنسيق موجب لذلك اذ ان ذلك يقتضي تعديل النصوص المعمول بها وهو امر لا يملكه الا الشارع .

وغنى عن البيان ان ما جاء في كتب الحنفية تسببها لرأي الامام في هذه المسألة هو بمثابة المذكرة الايضاحية للرأي باعتباره قانونا وایا ما كانت النظرة الى هذه الاسباب فهي على أية حال لا يمكن ان تكون اساسا يبنى عليه قول بتطبيق رأي مخالف لرأي الامام في المسألة لان المعول عليه في التطبيق هو النص ولا حاجة بعد ذلك الى بيان الفرق بين الوصية والهبة في الحكم اذ قد سبقت الإشارة الى ذلك . هما ان في ابطال الوصية مع كون الهبة من المرتد صحيحة ما يضيق على الدولة رسوم الايلولة المفروضة على الوصايا فان ذلك ايضا لا حجة فيه لأن مدار البحث ليس حول ما يعود على الدولة من مصلحة مالية حتى يجري السعي اليها .

ومن حيث انه لكل ما تقدم تكون الوصية المطلوبة شهرها باطله طبقا لاحكام القانون المعمول به وتكون مصلحة الشهر العقاري على حق فيما قررته من عدم جواز شهرها .



• ملح •

• مسيلة •

صلح

١٠٦٥ - الجهة المختصة باقتراح الصلح في دعوى تباشرها إدارة قضايا الحكومة هي إدارة قضايا الحكومة التي يتعين اخذ رأيها في الدعوى التي تباشرها - الجهة المختصة بانبت في الصلح هي المجلس الاستشارى لوزارة الحزانة طبقا كنص ثلاثة الرابعة من المرسوم التشريعى رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٧ - اختصاصى مجلس الدولة في مسائل الصلح متى بلغت قيمته خمسة آلاف جنيه .

ان وزارة الحزانة في الاقليم الشمالى نظمت بمقتضى المرسوم التشريعى رقم ٧٥ بتاريخ ٣٠ حزيران سنة ١٩٤٧ الذى حدد صلاحيات هذه الوزارة وتنظيماتها وهيئاتها المختلفة ومنها المجلس الاستشارى لوزارة الحزانة الذى بينت المادة الرابعة من هذا المرسوم اختصاصاته وهي دراسة المشاريع الاساسية المتعلقة بالموارد العامة والامور المالية والتنظيم المالى والبت في اقتراحات مديرية القضايا بشأن اقامة الدعوى او علمها او الكف عن متابعتها عندما تستدعى مصلحة الحزانة اثناء القضية بطريق التسوية او التحكيم .

ويستفاد من نص المادة الرابعة من المرسوم التشريعى رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٧ المشار اليه ان المجلس الاستشارى لوزارة الحزانة يختص فيما يتعلق بدعوى الحكومة بأمرين :

اولهما - اقامة الدعوى او عدم اقامتها .

والثاني - الكف عن متابعة الدعوى عندما تستلعى مصلحة الحزينة اثناء الدعوى بطريق التسوية او التحكيم .

وقد عدل هذا الوضع بصدور القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة .

فقد نصت المادة الثانية من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة على أن « تنوب هذه الادارة (أى ادارة قضايا الحكومة) عن الحكومة والمصالح العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الاخرى التى حولها القانون اختصاصا قضائيا » ، كما نصت المادة الثالثة منه على أنه « لا يجوز اجراء صلح فى دعوى تباشرها ادارة قضايا الحكومة الا بعد اخذ رأيها فى اجراء الصلح » ، كما يجوز لهذه الادارة أن تقترح على الجهة المختصة الصلح فى دعوى تباشرها ، وذلك مع عدم الاخلال بأحكام قانون مجلس الدولة » .

ويستفاد من هذين النصين :

أولا - ان ادارة قضايا الحكومة هي الجهة المختصة بتثثيل الحكومة ومصالحها والنيابة عنها قانونا فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى الحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الاخرى التي خولها القانون اختصاصا قضائيا .

ثانيا - علم جواز الصلح في دعوى تباشرها إدارة قضايا الحكومة الا بعد أخذ رأيها في اجراء الصلح .

ثالثا - ان لادارة قضايا الحكومة أن تقترح على الجهة المختصة الصلح في دعوى تباشرها .

رابعا - هذا الاختصاص المخول لادارة قضايا الحكومة لا يخل باختصاص مجلس الدولة .

ومقتضى ما تقدم أن هذا القانون قد قيد سلطة المجلس الاستشارى لوزارة الحزانية في اجراء الصلح في الدعاوى التي تباشرها ادارة قضايا الحكومة بضرورة أخذ رأيها في اجراء الصلح .

كما نصت المادة ٢/٤٤ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة على أنه « لا يجوز لأية مصلحة من مصالح الدولة أن تبرم أو تقبل أو تجيز عقد أو صلح أو تحكيم أو تنفيذ قرار محكمين في مادة تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه بغير استفتاء الادارة المختصة » (أى ادارة الفتوى والتشريع المختصة) وهذا النص يقيد نص المادة ٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ السالف الذكر ، فقد وردت عبارته عامة مطلقة بحيث تتناول في عمومها وإطلاقها صور الصلح كافة سواء أكان في نزاع رفعت به دعوى أو كان في نزاع لم ترفع به دعوى بعد ، يؤيد هذا النظر الفقرة الأخيرة من المادة ٣ من قانون ادارة قضايا الحكومة التي تقضى بأخذ رأى ادارة قضايا الحكومة في اجراء الصلح في دعوى تباشرها أو اقترح الصلح على الجهة المختصة وذلك مع عدم الإخلال بأحكام قانون مجلس الدولة ، والمقصود في هذا الخصوص حكم المادة ٢/٤٤ من قانون مجلس الدولة المشار إليها التي أوجبت استفتاء ادارة الفتوى والتشريع المختصة في كل صلح أو تحكيم أو تنفيذ قرار محكمين في مادة تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه ، وغنى عن البيان أن اختصاص البت في الصلح لا يزال مقررًا للمجلس الاستشارى لوزارة الحزانية .

لهذا انتهى الرأى الى أن المجلس الاستشارى لوزارة الحزانية لا يزال مختصا بالبت في الصلح في المنازعات والدعاوى التي تكون الحكومة طرفا فيها ، وإن ادارة قضايا الحكومة تختص باقتراح الصلح في الدعاوى التي تباشرها ، وأنه يتعين أخذ رأى ادارة قضايا الحكومة في الصلح في الدعاوى

التي تباشرها ، وانه يجب أخذ رأى مجلس العولة : اذارة الفتوى والتشريع
المختصة ، فى كل صلح تجاوز قيمته خمسة آلاف جنيه سواء كان الحق
المتنازع عليه مرفوعة بشأنه دعوى تباشرها اذارة قضايا الحكومة أو لم يكن .

١٩٢ (١٩٦١/٢/٢٨)

صَيْدِلِيَّة

راجع : تراخيص (ز - تراخيص مزولة مهنة الصيدلة)



• ضباط احتیاط •

• ضرائب •

ضباط الاحتياط

(١) معاملتهم المالية

- ١ - الجهة التي تتحمل بمرتباتهم .
- ٢ - الاجور الاضافية والبدلات .

(ب) التقصيتهم وترقيتهم .

(ج) نقلهم .

(د) معاشاتهم .

(١) معاملتهم المالية

- ١ - الجهة التي تتحمل بمرتباتهم .
- ٢ - الاجور الاضافية والبدلات .

١ - الجهة التي تتحمل بمرتباتهم .

١٠٦٦ - ضباط الاحتياط - نص المادة ٢٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٩ على
تعمل المؤسسات الاعلية والشركات ككل رؤساء وتمويضات واجور المستعدين منهم للخدمة -
والقصور بالمؤسسات الاعلية .

ان قصد المشرع من عبارة (المؤسسات الاعلية) الوفرقة بنص المادة
٢٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط
بالقوات المسلحة لا يخرج عن أحد أمرين : فقد يقصد بها المؤسسات الخاصة
أي المملوكة للأفراد تمييزا لها عن المؤسسات العامة وقد يكون المقصد منها
المؤسسات الوطنية تمييزا لها عن المؤسسات الاجنبية .

ومن المسلم أن للدولة أن تسن ما تراه من التشريعات محققا للصالح
العالم وان لها أن تخضع لهذه التشريعات الاشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين
القاطنين باقليمها دون تفرقة بين الوطني والاجنبي ولا يجد من حريتها هذه
الا المعاهدات الدولية وما يفرضه العرف الدولي من حد أدنى لمعاملة الاجانب .
والقول بقدر ذلك يؤدي الى تفرقة غير منطقية بين المؤسسات الوطنية والاجنبية
تمتاز فيها الاخيرة على حساب الاولى .

ومؤدى ذلك هو اخضاع المؤسسات الخاصة للحكم الوارد بالنص سواء
اكانت مملوكة للوطنيين أم للاجانب . يؤيد هذا النظر أن المشرع نظم حكم
موظفى الحكومة والمؤسسات العامة فى المادة ٣١ التى تنص على أن « تتحمل
كل من دوائر الحكومة ومؤسساتها العامة كامل رواتب وتمويضات وأجور
المستدعين منها كضباط احتياط عن مدة دعوتهم » ثم اتبع هذا النص بنص
آخر يعالج حكم عمال المؤسسات الخاصة التى تقابل الحكومة والمؤسسات
العامة وذلك فى المادة ٣٢ منه التى تنص على أن « تتحمل المؤسسات الاهلية
وانشركات كامل رواتب وتمويضات وأجور المستدعين منها كضباط احتياط
عن مدة دعوتهم التى لا تزيد على ستة أسابيع سنويا للخدمة بالقوات المسلحة .
فاذا زادت مدة الاستدعاء على ذلك أدت وزارة الحربية عن المدة الزائدة المكافأة
المقررة للرتبة طبقا للمادة ٣٤ » . لهذا انتهى الرأى الى أن المقصود بمباراة
« المؤسسات الاهلية » الواردة فى المادة ٣٢ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩
هو المؤسسات الخاصة ، ومن ثم تسرى أحكام النص على هذه المؤسسات سواء
اكانت وطنية أو أجنبية .

٨١٤ (١٤ / ١٠ / ١٩٦٠)

١٠٦٧ - مرتب مستغنى وعمال الدولة خلال فترة استدعائهم للمودات التدريبية
كضباط احتياط - الجهة التى تتحمل هذا المرتب .

تنص المادة ٣١ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٣٤ لسنة
١٩٥٩ فى شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة على أن :

« تتحمل كل من دوائر الحكومة ومؤسساتها العامة كامل رواتب
وتمويضات وأجور المستدعين منها كضباط احتياط عن مدة دعوتهم للخدمة
بالقوات المسلحة .

وتنص المادة ٣٢ من هذا القانون على أن :

« تتحمل المؤسسات الاهلية والشركات كامل رواتب وتمويضات
وأجور المستدعين منها كضباط احتياط عن مدة دعوتهم التى لا تزيد على ستة
أسابيع سنويا للخدمة بالقوات المسلحة ، فاذا زادت مدة الاستدعاء على ذلك
أدت وزارة الحربية عن المدة الزائدة المكافأة المقررة للرتبة طبقا للمادة ٣٤ » .

وتنص المادة ٣٣ على أن :

« تؤدى وزارة الحربية لضباط الاحتياط من موظفى ومستغنى الحكومة
بالاضافة الى ما يتقاضونه من مصالمتهم خلال فترات استدعائهم وكذلك لضباط
الاحتياط من موظفى ومستغنى المؤسسات الاهلية والشركات علاوة على ما

يصرف لهم منها خلال مدة دعوتهم التي لا تزيد على ستة أسابيع مسنويًا تعويضات احتياط مقدارها عشرة جنيهاً أو مائة ليرة سورية شهرياً .

وتنص المادة ٣٤ على أن :

« تؤدى وزارة الحربية لضباط الاحتياط من غير موظفي ومستخدمى الحكومة والمؤسسات الأهلية والشركات مكافأة شهرية تعادل أول مروط الرتبة المستدعى بها مضافاً إليها تعويضات الاحتياط المنصوص عليها فى المادة السابقة . »

كما تنص المادة الرابعة من قرار وزير الحربية رقم ٢٤٠٠ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقرار رقم ٢١٩٥ فى ٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ بنظام مكافآت وتعويضات ضباط الاحتياط فى الجيش الأول على أن :-

« تتحمل كل من دوائر الحكومة ومؤسساتها العامة كامل رواتب وتعويضات وأجور المستدعين منها كضباط احتياط عن مدة دعوتهم للخدمة بالقوات المسلحة وتؤدى وزارة الحربية الى هذه الفئة بالإضافة الى ذلك تعويض الاحتياط المحدد فى هذا القرار . »

ويستفاد من هذه النصوص أن الاشخاص الذين يستدعون للخدمة كضباط احتياط بالقوات المسلحة ثلاث فئات :-

الفئة الاولى - تنتظم الموظفين فى الحكومة أو فى المؤسسات .

الفئة الثانية - تنتظم موظفى المؤسسات الأهلية والشركات ومستخدمىها

الفئة الثالثة - تنتظم من عدا أفراد الطائفتين السابقتين .

وقد حرص المشرع على أن يكفل للجميع مورد رزقهم حتى لا يضاروا بسبب القيام بواجب وطنى مقدس ... فأوجب فى المادة ٣١ من القرار بقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ المشار إليها على الحكومة والمؤسسات العامة أن تؤدى الى المستدعين منها للقيام بهذا الواجب كامل رواتبهم وأجورهم وتعويضاتهم وقد جاءت عبارة النص فى خصوص المستدعين عامة مطلقة بحيث تشمل كافة من يستدعى للنهوض بهذا الواجب من رجال الحكومة والمؤسسات العامة موظفين كانوا أم مستخدمين أم عمالاً - يؤيد هذا النظر تفسير المشرع بلفظي (رواتب وأجور) عند تحديد المبالغ التي تلزم الحكومة والمؤسسات العامة أدامها لمن يستدعى من أفراد هذه الطوائف عن مدة دعوتهم اذ أن الرواتب هى المقابل المالى الذى يتقاضاه الموظفون والمستخدمون نظير عملهم بوظائفهم والأجور هى المقابل المالى الذى يتقاضاه العمال نظير قيامهم بأعمالهم مما يدل على أن المشرع انما استهدف اطلاق حكم النص على هذه الطوائف جميعها دون استثناء ، كما أوجب فى المادة ٣٢ من القانون على المؤسسات الأهلية والشركات أن تؤدى الى المستدعين منها كامل رواتبهم وأجورهم

وتوضيحاتهم عن مدة خدمتهم التي لا تتجاوز ستة أسابيع فإن تجاوزت هذه المدة التزمت وزارة الحربية أداء المكافأة المقررة للرتبة طبقا للمادة ٣٤ من القانون وذلك عن المدة الزائدة .

وقد التزم المشرع في هذا النص عبارة النص السابق فجاء بلفظ (المستدعين) عاما يشمل طوائفهم كافة موظفين كانوا أم عمالا - ولا يقدح في هذا النظر أن المشرع في المادتين ٣٣ و ٣٤ قد استبدل بلفظ (المستدعين) عبارة (موظفي ومستخدمي الحكومة والمؤسسات الاهلية والشركات) ذلك أن سياق النص يوجب من المادة ٣٢ الى المادة ٣٤ وتفسيرها في ضوء ما تضمنته جميعها من أحكام يقطع في أن المشرع انما يعنى بهذه الالفاظ والعبارات كافة من يستدعي للخدمة كضباط احتياط من هذه الجهات سواء اكانوا موظفين أو مستخدمين أو عمالا كما أن التفرقة بين العمال وبين غيرهم من الموظفين والمستخدمين في هذا الصدد تجافى حكمة التشريع لانهم جميعا سواء في قيامهم بهذا الواجب الوطني ، ومن ثم يتعين توحيد قواعد صرف رواتبهم وأجورهم أثناء مدة خدمتهم كضباط احتياط .

ويخلص من كل ما تقدم أن الوزارات والمصالح والادارات والمؤسسات العامة والاهلية والشركات تلتزم جميعها أداء رواتب من يستدعي للمهورات التدريبية كضباط احتياط من موظفيها ومستخدميها وعمالها على السواء عن مدة استدعائهم وذلك تطبيقا للمادتين ٣١ و ٣٢ من القرار بقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر وعلى مقتضى ذلك فإن وزارة الصناعة هي المسئولة دون وزارة الحربية عن أداء راتب المهندس عن فترة استدعائه للمهورة التدريبية كضباط احتياط .

٥١ (١٩٦١/٧/١٠)

١٠٦٨ - ضباط احتياط - الجهة الملزمة بدفع رواتب وتوضيحات وأجور هؤلاء الضباط أثناء مدة استدعائهم للاحتياط .

سبق أن انتهت الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بجلستها المنعقدة يوم ٢١ من مارس سنة ١٩٦٢ الى أن الشركات المؤمة بمقتضى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ تظل رغم هذا التأميم محتفظة بشكلها القانوني وذلك باستنادا الى أن المادة الرابعة من القانون المشار اليه تنص على أن « تظل الشركات والبنوك المشار اليها في المادة الاولى محتفظة بشكلها القانوني عند صفور هذا القانون » ومقتضى هذا الرأي (١) أن يسرى في شأن الشركات المؤمة بعد تأميمها ما كان يسرى في شأنها قبل التأميم .

وتنص المادة ٣٢ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ فى شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة على أن « تتحمل المؤسسات الاهلية والشركات كامل رواتب وتعويضات وأجور المستدعين منها كضباط احتياط عن مدة دعوتهم التى لا تزيد على ستة أسابيع سنويا للخدمة بالقوات المسلحة فاذا زادت مدة الاستدعاء على ذلك أحت وزارة الحربية عن المدة الزائدة المكافاة المقررة للرتبة طبقا للمادة ٣٤ » .

وتطبيقا لهذا النص تكون الشركة العربية المتحملة للملاحة البحرية المؤسمة بمقتضى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ هى المزمة قانونا بأن تؤدى لمن يستدعى منها كضباط احتياط كامل رواتبهم وتعويضاتهم وأجورهم عن مدة لا تتجاوز ستة أسابيع فاذا زادت فترة الاستدعاء على هذه المدة ادت وزارة الحربية المكافاة المقررة للرتبة على النحو المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون المشار اليه .

(١٩٦٢/٨/٢٩) ٥٥٥

٢ - الاجور الإضافية والبدلات

١٠٦٩ - تعمل دوائر الحكومة ومؤسساتها العامة كامل رواتب وتعويضات واجور المستدعين منها كضباط احتياط مدة دعوتهم للخدمة بالقوات المسلحة - عدم شمول هذا الحكم ما يكون مقرا للوظائف الاسلية من بدلات متصلة بطبيعة العمل فيها - عدم استحقاق من يستدعى للخدمة بالقوات المسلحة من شاكل تلك الوظائف للبدلات المقررة لوظائفهم الاسلية .

ان المادة ٣١ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ فى شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة تنص على أن « تتحمل كل من دوائر الحكومة ومؤسساتها العامة كامل رواتب وتعويضات واجور المستدعين منها كضباط عن مدة دعوتهم للخدمة بالقوات المسلحة » .

ويتعين - فى صدد بيان المبالغ التى تتحمل بها الجهات الحكومية والمؤسسات العامة بالنسبة الى المستدعين منها كضباط احتياط - التفرقة بين ما يتقاضاه الموظف من مرتبات أو أجور أو تعويضات مقررة كميزة من مميزات الوظيفة بحيث يكون مناط منحها هو مجرد تعيينه فيها وبين ما يصرف للموظف من بدلات مقابل قيامه فعلا بعمل ذى ظروف معينة وطبيعة خاصة ، فيقتصر تحمل الجهات الحكومية والمؤسسات العامة على المرتبات أو الاجور أو التعويضات التى من النوع الأول باعتبارها من مميزات الوظيفة التى يشغلها الموظف والتى رتب حياته على أساسها ، وذلك دون البدلات المتصلة بطبيعة العمل فى الوظائف الاسلية والتى يرتبط منحها بالقيام فعلا بأداء أعباء الوظيفة التى قرر البديل من أجلها لانتفاء مناط منحها بأصبتها للموظف

كضباط احتياط وعدم قيامه بأداء العمل الذي قرر البديل استنادا الى طبيعته الخاصة والظروف المحيطة به .

وقد قضى القرار الجمهوري رقم ١٦٢٩ لسنة ١٩٥٩ بمنح مرتب بديل تفتيش لمفتشي الايرادات بالهيئة العامة للسكك الحديدية الذين يعملون باقسام الهيئة وذلك للتهوض بأعباء تلك الوظائف وتشجيع الاقبال عليها نظرا للمهمة البالغة التي يكادها هؤلاء المفتشون في التفتيش على المحطات المنتشرة في قسمهم على مسافات طويلة وحتى يتسنى للمفتشين الظهور بالمظهر اللائق ، كما ان مجلس ادارة المصانع الحربية وافق بجلسته المنعقدة في ٧ من فبراير سنة ١٩٥٤ على منح بديل مصانع لجميع المهندسين والموظفين مدنيين وعسكريين ممن يعملون بالمصانع والادارات والاقسام التابعة لها وكان اساس منح هذا البديل هو طبيعة العمل بالمصانع الحربية واختلافه عن العمل بالمصانع الحكومية من حيث المسئولية وساعات العمل وما يتحمله القانونون بالعمل في المصانع من تبعات تتطلب جهودا مفضية ، وأخيرا فان القرار الجمهوري رقم ٧٦ لسنة ١٩٦١ بشأن منح بديل طبيعة عمل خريجي المعهد الصحي قضى في المادة الاولى منه بأن يمنح خريجو المعهد الصحي الذين يشغلون وظائف حكومية بديل طبيعة عمل بواقع خمسة جنيهات شهريا تصرف بالكامل بشرط قيامهم فعلا بالأعباء المخصصة لوظائفهم .

وبين مما تقدم أن البدلات الثلاث المشار اليها (بديل التفتيش وبديل المصانع وبديل طبيعة العمل) انما تتصل بطبيعة العمل في الوظائف الاصلية ومن ثم فان مناه استحقاقها هو القيام فعلا بأعباء الوظائف التي تقررت هذه البدلات من أجل طبيعة العمل فيها ولذلك فهي لا تستحق لمن يستدعي من تلك الوظائف كضباط احتياط لعدم قيامه بأعباء وظيفته الاصلية خلال فترة استدعائه . (١)

٥٤٩ (١٩٦٣/٥/٢١)

١٠٧٠ - المادة ٣٦ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة - نصها على تحمل الحكومة والمؤسسات الطاعة كامل دوايب وتمويلات واجور المستدعين كضباط احتياط كافة القرارات المالية المقررة لوظائفهم الاصلية بما فيها بدلات طيبة العمل التي كانوا يتقاضونها في هذه الوظائف .

ان المادة ٣٦ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة ، كانت تنص - قبل تعديلها بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ - على أنه « تتحمل كل من دوائر الحكومة ومؤسساتها

(١) عدلت الجمعية العمومية عن هذا الرأي بالتصويتين الموضحتين بالقاعدتين التاليتين .

العامة كامل رواتب وتعويضات واجور المستدعين منها كضباط احتياط عن مدة دعوتهم للخدمة بالقوات المسلحة » .

ومن حيث أن صياغة هذه المادة تؤكد أن تطبيقها يجب أن يتم بحيث لا يستبعد من مستحققات المستدعي كضباط احتياط ، في وظيفته الاصلية أى عنصر من مقرراتها المالية أيا كانت طبيعته وأساس استحقاقه ، والمقول بغير ذلك - أى باستبعاد البدلات المقررة في الوظيفة الاصلية من المستحققات المالية للمستدعي - يعطل دلالة لفظ « كامل » الذى صدرت به عبارة الرواتب والتعويضات والاجور الواردة بالنص ويقطعه عن انتاج أى أثر له ، ويحطه بالقليل تزييدا لا محل له ، وهو ما لا يجوز - كما أن مثل ذلك القول يجعل لفظ (التعويضات) بدوره عديم الأثر لأن الرواتب والاجور تعنى القرارات المالية التى لا تدخل فيها البدلات فإذا كان المشرع لم يقصد استحقاق المستدعي بدلات وظيفته الاصلية لاكتفى بذكر الرواتب والاجور وما أورد (التعويضات) فى النص أما وقد أوردها فإن ذلك يعبر عن ارادة المشرع فى استحقاق المستدعي مميزات الوظيفة الاخرى غير المرتب الاصلى أو الاجر ، ومن ذلك البدلات المقررة فى الوظيفة .

ومن حيث أنه يترتب على ذلك أن المستدعين كضباط احتياط يستحقون ، طبقاً للنص المتقدم ، مختلف البدلات المقررة فى وظائفهم الاصلية طوال مدة دعوتهم للخدمة بالقوات المسلحة .

ومن حيث أن هذا النظر قد تأكد على وجه قاطع بتعديل المادة ٣١ المشار اليها بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ بحيث أصبحت تنص على أنه « تتحمل كل من دوائر الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها كامل رواتب وتعويضات واجور ومكافآت والميزات الاخرى للمستدعين منها كضباط احتياط عن مدة دعوتهم للخدمة بالقوات المسلحة » .

وجاء بالمذكرة الايضاحية لقانون التعديل « كما رؤى تعديل نص المادة (٣١) بما يكفل حسم الخلافات فى التفسير التى تارت بشأن تطبيقها وتضمن النص المقترح لهذه المادة سريان حكمها على الشركات التابعة للمؤسسات العامة ... كما أكد أن المقصود بالرواتب والتعويضات والاجور كامل الميزات المقررة للضباط فى وظيفته المدنية فلا يجوز أن يكون استدعاؤه للخدمة القوات المسلحة سبباً فى انقاص شئ منها » .

وظاهر من النص بعد التعديل - فى ضوء ما جاء بالمذكرة الايضاحية - أنه كان مقصوداً من بادى الامر ، ومن قبل التعديل ، ألا يحرم الضباط المستدعي من أى ميزة مالية من مميزات وظيفته الاصلية ، ولا تمنع البدلات المختلفة أن تكون ميزة من هذا القبيل ، الامر الذى يؤكد النظر السابق ببيانه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن موافق الحكومة والمؤسسات

العاملة الذين يستعدون كضباط احتياط يستحقون طوال مدة استعدادهم بدلات طبيعة العمل التي كانوا يتقاضونها .

٤٠٢ (١٩٦٤/٥/١)

١٠٧١ - العاملة المالية لضباط الاحتياط أثناء فترة استعدادهم - الاحتفاظ لهم بكامل مستحقاتهم في وظائفهم الاصلية - يستعدون كضباط احتياط من موظفي مصلحة الضرائب - الاحتفاظ لهم بالاجور الاضافية والمكافآت التشجيعية التي تمنح لزملائهم تطبيقاً للنقطة عامة تجرى عليها المصلحة :

١
ظهر من نص المادة ٣١ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة المعدلة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤ - في ضوء ما جاء بالفكرة الايضاحية في شأنها - ان تطبيقها يجب ان يتم بحيث لا يستبعد من مستحقات المستدعي كضباط احتياط ، في وظيفته الاصلية أى عنصر من مقرراتها المالية أيا كانت طبيعته وأساس استحقاقه ، والقول بغير ذلك يعطل دلالة « كامل » التي صدرت بها عبارة الرواتب والتعويضات والاجور الواردة بالنص ويقعده عن انتاج أى أثر ويجعله تزيداً ينزه عنه الشارع .

ولئن كان الاصل فى الاجور الاضافية انها وسيلة استثنائية لتعويض بعض العاملين عن جهد خاص يبذلونه فى فترات معينة وهذا ما يكشف عنه تنظيم الاجور الاضافية اذ يقتصر منحها على نسبة معينة من العاملين وعلى فئات محددة منهم الا أنه فى مصلحة الضرائب يأخذ شكلاً آخر بحيث أصبح استحقاق الاجر الاضافي هو الاصل والحرمان منه هو الاستثناء ، اذ أن طبيعة العمل بهذه المصلحة يستدعى القيام بجهد اضافي مستمر وشامل للعاملين كلفة مما اقتضى استثناء العاملين بمصلحة الضرائب من أحكام المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ ومن أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجور الاضافية اللذين تضمنتا قيوداً على منح الاجور الاضافية من حيث نسبة العاملين اللذين يتقاضونها ودرجاتهم ويجرى منح الاجور الاضافية بهذه المصلحة بصفة شاملة منتظمة للعاملين بها كلفة ومن ثم فإن حرمان المستدعي للاحتياط من العاملين بهذه المصلحة من الاجور الاضافية يؤدى الى حرمانهم من بعض رواتبهم واجورهم وتعويضاتهم بالمخالفة لاحكام المادة ٣١ سالفة الذكر .

وبالنسبة للمكافآت التشجيعية فانه ولئن كان الاصل فيها أنها لا تمنح الا لمن أدى خدمة ممتازة كمقابل لهذه الخدمة ، الا أنه وقد جرى العمل فى مصلحة الضرائب على صرفها للعاملين بها كافة وفقاً لفئات محددة ، ولا يحرم منها الا من كان انتاجه ضعيفاً ويوصى رؤساؤه بحرمانه منها أو من جزء

منها وبهذه المثابة فإن المكافآت التشجيعية في مصلحة الضرائب تأخذ وصف
الميزة المالية المقررة للعاملين بها فلا ينبغي حرمان المستفي من هذه للاحتياط
منها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى استحقاق من يستحق كضابط
احتياط من العاملين بمصلحة الضرائب للاجور الإضافية والمكافآت التشجيعية
التي تمنح لزملائهم تطبيقاً لقاعدة عامة تجرى عليها المصلحة .

١١٢٨ (١٩٦٦/١٠/٢٩)

(ب) القيمتهم وترقيتهم

١٠٧٢ - ضباط الاحتياط - القيمتهم وترقيتهم - شروط تعديلها بالنسبة لزملائهم
وفقاً للقانون رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٥٥ .

تنص المادة الأولى من القانون رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٥٥ في شأن أقضية
ضباط الاحتياط على أنه : « استثناء من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تعديل
أقدمية ضابط الاحتياط الذي تخطى في الترقية بالأقدمية أو بالاختيار حتى
أول يولييه سنة ١٩٥٢ في حالة ترقيته قبل هذا التاريخ أو بعده بحيث
يسبق في أقدمية الدرجة أو الدرجات المرقى إليها من تخطاه اذا تساوى في
مدة الخدمة والمؤهل الدراسي ، ويسرى الحكم المتقدم ولو وقع التخطى في
الترقية أثناء قيام الضابط بأعباء وظيفته المدنية ما دام اسمه مقيداً في
كشفوف ضباط الاحتياط » ، ويستفاد من هذا النص أن شروط الاستفادة من
أحكام القانون المشار إليه هي :

١ - أن يحصل تخطى الضابط في الترقية بزميل أحدث منه في الإقضية
ولو وقع هذا التخطى أثناء قيام الضابط بأعباء الوظيفة المدنية ما دام اسمه
مقيداً في كشفوف ضباط الاحتياط .

٢ - أن يتساوى في مدة الخدمة والمؤهل للدراسي .

٣ - أن يقع هذا التخطى قبل أول يولييه سنة ١٩٥٢ .

٤ - ألا يجري تعديل أقدمية ضابط الاحتياط الا عند ترقيته الى الدرجة
أو الدرجات التي يرقى إليها سواء أكانت ترقيته قبل التلويخ المذكور أو
بعده .

٥ - أن يتم اجتماعه بزميله الذي تخطاه في وزارة أو مصلحة أو قسم
يعتبر موظفوها وحدة في الترقية وتنظيمهم أقضية مشتركة في هذا الخصوص .

ويبين من ذلك أن نص المادة الأولى من القانون رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه لا يتضمن سوى الشروط الخمسة المشار إليها فلم يشترط المشرع للاستفادة من أحكام هذا القانون أن يجتمع ضابط الاحتياط مع زميله المدني الذي تخطاه بعد أول يولييه سنة ١٩٥٢ في كشف أقدمية واحد واستمرار هذا الاجتماع عند ترقية ضابط الاحتياط ، ومن ثم يكون هذا الشرط مخالفاً للقانون .

أما ما يقوم من خلاف حول تعديل أقدمية ضابط الاحتياط عند ترقيته وذلك أعمالاً للنص المشار إليه وهل يقف تعديل الأقدمية عند أول درجة وقع فيها التخطي أم يتناول التعديل أقدمية الترقية إلى الدرجات التالية فإنه يبين من النص المذكور أن ضابط الاحتياط يسبق في أقدمية الدرجة أو الدرجات المرقى إليها من تخطاه وظاهر من هذه العبارة في وضوح وجلاء أن تعديل الأقدمية في هذه الحالة لا يقف عند حد الدرجة التي بدأ عندها التخطي بل يمتد ليتناول الدرجات التالية لهذه الدرجة وبذلك يتحقق هدف المشرع من هذا النص وهو رفع الضرر عن ضباط الاحتياط وغنى عن البيان أن هذا الضرر لا يرفع ولا يزول إلا بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل بدء التخطي ولا يكفي لتحقيق هذا الهدف الاقتصاد على تعديل الأقدمية في أول درجة وقع فيها التخطي بل يتعين لذلك أن يتناول تعديل الأقدمية كافة الدرجات التالية .

لهذا انتهى الرأي إلى أن تعديل أقدمية ضابط الاحتياط عند ترقيته لا تقتصر على أول درجة وقع فيها التخطي بل يتناول الدرجات التالية لهذه الدرجة بحيث تعود الحالة إلى ما كانت عليه قبل بدء التخطي .

٢٥٣ (١٩٦٠/٣/٢٣)

(تعليق)

أوضحت المحكمة الإدارية العليا في الطعون أرقام ١٩ لسنة ١ ق بجلسته ١٩٥٥/١٢/٢٤ و ٧٤٤ لسنة ٧ ق بجلسته ١٩٦٥/٢/٧ و ١٣٢٧ لسنة ٥ ق بجلسته ١٩٦٥/٢/٢٨ أن شرط الاستفادة من ضابط الاحتياط من ميزة تعديل الأقدمية هو أن اتوافر فيه الشروط الموضحة في هذه الفتوى وأن يتم اجتماعه بزميله حتى أول يولييه سنة ١٩٥٢ (كتابنا المحكمة الإدارية العليا ق ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢) غير أن المحكمة الإدارية العليا لم تأخذ في الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٧ ق بجلسته ١٩٦٥/١٢/٢٦ بما جاء بهله الفتوى من أن المشرع لم يشترط للاستفادة من أحكام هذا القانون أن يجتمع ضابط الاحتياط بزميله الذي تخطاه بعد أول يولييه سنة ١٩٥٢ في كشف أقدمية واحد واستمرار الاجتماع عند ترقية ضابط الاحتياط لأن « التسوية التي عنتها المادة الأولى من القانون رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٥٥ في شأن أقدمية ضباط الاحتياط إنما أريد بها أن اتخذ لها سائلاً تجري عليه الموازنة بين ضباط

الاحتياط وزميله سواء في الترقية أو في تحديد الأقدمية وهسبله الموازنة لا يجوز إجراؤها بداية إلا بين زميلين ينسبان إلى وحدة إدارية واحدة وتنطبقا الأقدمية مشتركة ويحتمل تراحمها على ترقية مستقبلية . ومن حيث أنه إذا كان تعديل الأقدمية وتقرير أسبقية فهما دهيان بترقية ضابط الاحتياط على ما أوضحتها المادة الأولى سائلة الذكر وكان الأمران متلازمان تعين تفسير هذا النص بأنه يستوجب الزمالة عند ترقية ضابط الاحتياط كما استوجبها صراحة عند التخطي » (مجموعة أحكام المحكمة الإدارية العليا الصادرة عن المكتب الفني بمجلس الدولة - السنة ١١ ص ٢٠٩) .

كما لم تأخذ المحكمة العليا كذلك بما جاء بهذه الفتوى من أن تقرير الأقدمية لا يقتصر على أول درجة وقع فيها التخطي بل يتناول الدرجات الثلاثة لهذه الدرجة حيث تعود الحال إلى ما كانت عليه قبل التخطي وقررت في الطعن رقم ١٧٢٢ و ١٨٢٥ لسنة ٦ ق بجلسة ١٩٦٤/٤/١٩ علم سريان نص المادة الأولى من القانون ٤٧٢ لسنة ١٩٥٥ على الضباط التي تغطي في الترقية بعد العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ولو كان مبني الطعن الأقدمية الاعتبارية التي وثبها هذا القانون (كتابنا المحكمة الإدارية العليا ق ١٢١٢ م ص ١٢٧٣) .

١٠٧٣ - المادة ٦٨ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة - نصها على الأفضلية لضابط الاحتياط عند التعيين أو الترقية بالاختيار في الوظائف العامة إذا تساوى مع المرشحين من غير الاحتياط - بوث هذه الأفضلية لضباط الاحتياط طالما كان اسمه مدرجا في كشوف ضباط الاحتياط وقت حصول الترقية بالاختيار - يستوي في ذلك أن تم الترقية في فترة استدعائه للخدمة في القوات المسلحة أو أثناء خدمته المدنية .

إن المادة ٦٨ من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة معدلة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه « استثناء من أحكام قوانين التوظيف يكون لضباط الاحتياط الأفضلية عند التعيين أو الترقية بالاختيار في الوظائف العامة إذا تساوى مع المرشحين من غير ضباط الاحتياط » .

وتسرى أحكام هذه المادة على المؤسسات والشركات والهيئات الأخرى »

وفي ٣١ من مارس سنة ١٩٦٥ صدر القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٦٥ واستبدل بنص المادة ٦٨ سائلة الذكر النص التالي « استثناء من أحكام قوانين التوظيف يكون لضباط الاحتياط الأفضلية عند التعيين أو الترقية

بالاختيار في الوظائف العامة اذا تساوى مع المرشحين من غير ضباط الاحتياط .

ويستفيد من أحكام هذه المادة المشطوبون من عداد ضباط الاحتياط لعدم لياقتهم للخدمة العسكرية الناجم عن الإصابة بسبب الخدمة العسكرية .
وتسرى هذه الأحكام على الهيئات والمؤسسات والشركات العامة والخاصة .

ولما كانت المادة ٦٨ سائلة البيان لم تنص على أن الأفضلية عند التعيين أو الترقية بالاختيار مقصورة على حالة استدعاء ضابط الاحتياط ، مما يقطع بأن هذه الأفضلية مقررة لضابط الاحتياط المقيد في كشوف الضباط الاحتياط ، يؤكد ذلك ما احتفظ به المشرع بالاستثناء الذي أدخله على القانون بالنسبة للمشطوبين من هذه الكشوف لعدم لياقتهم الطبية للخدمة العسكرية الناجم عن الإصابة بسبب الخدمة العسكرية دون غيرهم من المشطوبين من هذه الكشوف لاسباب أخرى ، مما يستفاد منه أن الأفضلية مقررة لضباط الاحتياط ما دام اسمهم مدرجا بكشوف ضباط الاحتياط ، دون أن يكون ذلك مقصورا على فترة الاستدعاء فطلما أن اسم الضابط مدرج بهذه الكشوف فإنه يعتبر ضابط احتياط وبالتالي يستفيد من المادة ٦٨ سائلة الذكر .

لقد انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى أن الأفضلية المقررة بمقتضى المادة ٦٨ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٦٥ لضباط الاحتياط عند التعيين أو الترقية بالاختيار في الوظائف العامة اذا تساوى مع المرشحين من غير ضباط الاحتياط - انما يفيد منها ضابط الاحتياط طالما كان اسمه مدرجا في كشوف ضباط الاحتياط وقت حصول الترقية بالاختيار سواء تمت هذه الترقية في فترة استدعائه للخدمة في القوات المسلحة أو أثناء خدمته المدنية ، وذلك مع مراعاة الاستثناء المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة سائلة الذكر - بالنسبة للمشطوبين من عداد ضباط الاحتياط لعدم لياقتهم الطبية للخدمة العسكرية الناجم عن الإصابة بسبب الخدمة العسكرية .

٢٣٠ (١٩٦٧/٢/٤)

(ج) نقلهم

١٠٧٤ - المادة ٦٧ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ هي شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالثروات المسلحة حفرها نقل ضباط الاحتياط الى وظائف أخرى أثناء فترات استدعائهم - القانون المشار اليه لم يضع نقل الوظيفة لانها من جهة حكومية الى جهة أخرى تبعا لاعادة ترتيب الوظائف الحكومية .

ان نقل العاملين الرائدين عن الحاجة بالامانة العامة للادارة المحلية قد تم بقرار رئيس الوزراء رقم ١٥ لسنة ١٩٦٥ بمقتضى التفويض المخول له بالادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٧٥٣ لسنة ١٩٦٥ بتشكيل اللجنة الوزارية للادارة المحلية وذلك لاعتبارات الصالح العام ومقتضيات سير العمل وحسن أدائه .

وانه ولئن كانت المادة ٦٧ من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ فى شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة - معدلة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ - تقضى بأن تحتفظ مصالح الحكومة والمؤسسات والفركات والهيئات الأخرى لضباط الاحتياط بوظائفهم وعلاواتهم الدورية وترقياتهم كما لا يجوز نقلهم الى وظائف أخرى أثناء فترات استدعائهم وفقا لاحكام هذا القانون ، الا ان هذا القانون لم يمنع نقل الوظيفة ذاتها من جهة حكومية الى جهة أخرى تبعا لاعادة ترتيب الوظائف الحكومية وهى السلطة المخولة دستوريا للسيد رئيس الجمهورية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أن القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ فى شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة اذ منع بمقتضى المادة ٦٧ منه المعطلة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ نقل ضباط الاحتياط الى وظائف أخرى أثناء فترات استدعائهم وفقا لاحكامه لم يمنع نقل الوظيفة نفسها نتيجة لاعادة ترتيب المصالح الحكومية .

ويترتب على نقل الوظيفة اننى يشغلها ضابط الاحتياط المستدعى بالأداة القانونية نقله تبعا لها كائن لازم لنقل الوظيفة .

٤ (١٩٦٧/١/٣)

(د) معاشاتهم

١٠٧٥ - سريان المادتين ٢/٤٩ و ٧٢ من القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ على ضباط الاحتياط الخامسين لاحكام القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٥٣ تاريخ العمل بها .

ان القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لضباط القوات المسلحة قد نص فى المادة الاولى من قانون إصداره على أن « يعمل فيما يتعلق بالمعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لضباط القوات المسلحة بالاحكام المرافقة » ونصت المادة الثالثة على العمل به اعتبارا من أول يولييه سنة ١٩٦٩ كما نصت المادة ٩١ من هذا القانون على أنه

م ١٠٩ فتاوى

« استثناء من أحكام المادة ٣ من قانون الإصدار يعمل بأحكام المادة ١٧٢ اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٥٣ وبأحكام المادة ٤ اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٥٧ »

وبعد تعديل المادة المذكورة بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٢ أصبح نصها يجرى على النحو الآتي : « استثناء من أحكام المادة ٣ من قانون الإصدار يعمل بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٤٩ وبالمادة ٧٢ اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٥٣ وبأحكام المادة ٤ اعتباراً من أول مارس سنة ١٩٥٧ » .

وقد نصت المادة ٤٩ من القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه في فقرتها الثانية على أنه « وفي جميع الأحوال يمنح المستفيدون الذين يعينهم المستشهد أو المفقود أو المتوفى أو ورثته الشرعيون أن لم يعين مستفيدين عنه مكافأة مقدارها ألف جنيه » .

وان المادة ٦٢ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة تنص على أن : -

« تسرى على المعاشات والمكافآت الممنوحة بمقتضى هذا القانون أحكام القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه فيما يختص بالمعاشات والمكافآت وتحديد المستحقين وطريقة التوزيع وكيفية تقدير درجات العجز الكلي والجزئي » . كما تسرى على ضباط الاحتياط أيضاً ، أحكام المعاشات الاستثنائية وأحكام الفقرات الثلاثة الأخيرة من المادة ٤٩ وأحكام المادة ٧٢ من القانون المشار إليه » .

وبخلص مما تقدم أن القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه يعمل به اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٥٩ وأنه استثناء من ذلك فإنه يعمل بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٤٩ وبالمادة ٧٢ اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٥٣ وان الأحكام الموضوعية للمادتين ٤٩/٢ و ٧٢ سالفتي الذكر تطبق على جميع العاملين بهما من ضباط القوات المسلحة الخاضعين لأحكام القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ وضباط الاحتياط الخاضعين لأحكام القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ - اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٥٣ وذلك استناداً لصريح نص المادة ٦٢ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر تحقيقاً لقصد الشارع من وضع هذه المادة وهو التسوية العادية بين ضباط الاحتياط والضباط العاملين بالقوات المسلحة ، وعلى ذلك فلا يجوز حرمان ضباط الاحتياط مما يفيد الضابط العامل من نفاذ المادة ٧٢ من القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ من أول يولييه سنة ١٩٥٣ ، كما لا يجوز حرمان ضباط الاحتياط مما شرع بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٢ من تقرير سريان الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من القانون ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ من أول يوليو سنة ١٩٥٣ والا كانت هناك مقاربة بين أحكام ضباط الاحتياط وأحكام الضباط العاملين تخالف ما قصده الشارع من التسوية بينهما ومن إفادة ضباط الاحتياط مما قرره

القانون لضباط العاملين فيما نص عليه بالنسبة للتعويض والمكافآت الاستثنائية .

لذلك انتهى الرأى الى أن المادتين ٤٩ فقرة ثانية و ٧٢ من القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ تطبقان على ضباط الاحتياط الحاضرين لإحكام القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٥٣ تاريخ العمل بأحكامها .

٥٣٤ (١٩٦٦/٥/٢٥)

١٠٧٦ - القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ - فى شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة والقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة - المعلن للقرور لضباط الاحتياط ليس معاشاً جديداً عن مدة الاستدعاء الى الخدمة العسكرية يختلف عن المعاش للقرور لهم عن مدة خدمتهم المدنية بل هو معاش عن خدمتهم المدنية التى تدخل فيها مدة الاستدعاء مدداً ومزيداً بالقدر الذى لزمته احكام كل من القانونين وفى نطاق سريانها من حيث الزمان .

يبين من استعراض التطور التاريخى للاحكام التى تنظم حقوق الضباط الاحتياط من الموظفين العموميين فى حالة استدعائهم للعمل بالقوات المسلحة أن القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ فى شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة قد نظم معاشاتهم فى حالات الوفاة أو الإصابة بسبب الخدمة العسكرية أو بسبب العمليات الحربية على نحو مفاير لإحكام قانون المعاشات المدنية العاملين به - الا أن هذا التنظيم قام على مبادئ رئيسية (أولها) أن استحقاق المعاش يتم وفقاً للاسس المقررة فى قانون خدمتهم المدنية اذا كانت الإصابة أو الوفاة بغير سبب الخدمة العسكرية ولو كانت خلال مدة الاستدعاء طبقاً للمادة ٥٣ من هذا القانون (ثانياً) أن الشرط الاساسى لاستحقاق المعاش المقرر به فى حالتى العجز الكلى أو الجزئى أن يكون ضابط الاحتياط غير لائق للخدمتين المدنية والعسكرية اما لو كان غير لائق للثانية ولائقاً للاولى فيستحق تعويضاً (مادة ٥٧) و (ثالثاً) ان المعاش المقرر وفقاً له انما يقدر منسوباً الى مدة الخدمة المدنية وراتب الدرجة المدنية وان زاد عليه المشرع تمويضات الاحتياط وازادته مدد معينة الى مدة الخدمة فى حالة العجز الجزئى (المادة ٥٤ و ٥٥) .

وتتمشى هذه الاسس مع ما نص عليه هذا القانون من أن تتحمل الجهات المتابع لها ضباط الاحتياط مدنياً كمثل رواتبهم وتعويضاتهم وأجورهم ومكافآتهم أثناء مدة استدعائهم (المادة ٣١) ومع ما هو مقرر من أنه يجرى على رواتبهم المدنية خلال فترة الاستدعاء حكم استقطاع احتياطي المعاش طبقاً لقانون معاشاتهم المدنية .

ولم تتغير هذه الاسس في جملتها وتفصيلاتها بصدد القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ - في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة الا فيما قرره المادة ٧٠ من أن « من يصاب أو يتوفى أو يستشهد أو يفقد من الضباط الاحتياط أو من ضباط الصف والجنود الاحتياط أثناء فترات الاستدعاء بسبب الخدمة أو بسبب العمليات الحربية أو في إحدى الحالات المنصوص عليها بالمادة ٣١ يعامل من حيث المنحة أو المعاش معاملة قريبه من العسكريين العاملين من نفس رتبته ان كان ضابطاً » .

اذ بقيت الاسس المقررة في القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ والمشار اليها قائمة وأكدها القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ - فيما نص عليه في المادة ٣١ من حساب المعاش لمن يصاب بعجز كلي أو جزئي منسوباً الى أقصى مربوط ائتمني أو الدرجة التالية لدرجته أو درجته الاصلية وما نصت عليه المواد ٢٩ و ٣٠ و ٣١ من اضافة مدد معينة الى مدة الخدمة سواء في حالة العجز الكلي أو الجزئي ومفهوم مدة الخدمة بالنسبة لضباط الاحتياط تعني مدة خدمته المدنية وليست مدد الاستدعاء فقط .

ومؤدى ما تقدم أنه سواء طبقاً لاحكام القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ أو لاحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فإن المعاش المقرر لضباط الاحتياط ليس معاشاً جديداً عن مدد الاستدعاء الى الخدمة العسكرية يختلف عن المعاش المقرر لهم عن مدد خدمتهم المدنية بل هو معاش عن مدة خدمتهم المدنية التي تدخل فيها مدد الاستدعاء معدلاً ومزيلاً بالقدر الذى قرره لاحكام كل من القانونين وفي نطاق سريانها من حيث الزمان والنصوص الواردة في هذين القانونين خاصة بضباط الاحتياط انما تخاطب بالنسبة للعاملين المدنيين منهم الجهات القائمة على شئون معاشاتهم وهو ما نص عليه المادة ٩٥ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ من أنه « تختص ادارة التأمين والمعاش للقوات المسلحة بصرف المبالغ المذكورة بعد الى الافراد الاحتياط متى كانوا من الموظفين العموميين الى المستحقين عنهم » .

أما المبالغ المستحقة بالنسبة للمعاش والتأمين فتصرف لهم لو أنهم مستحقين عنهم من الجهات المدنية التابعين لها حسب القواعد المنصوص عليها بهذا القانون . »

وعالجت المادة ٤٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ - في شأن التأمين والمعاشات التزامات الهيئة العامة للتأمين والمعاشات التي تزيد كما هو مقرر طبقاً لقانونها بأن نصت على أن « المعاشات أو المكافآت التي تسوى طبقاً لاحكام هذا القانون هي وحدها التي يلتزم صندوق التأمين والمعاشات اداؤها إما ما يمنح الى المتفع أو صاحب الشأن أو الى المستفيدين من أيها زيادة عليها تطبيقاً لقوانين أو قرارات خاصة فتقوم الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بصرفه

على أن تؤدي الجزارة العامة أو الهيئات والمؤسسات العامة إلى الصنفون تلك الزيادة

ولا يغير من هذا النظر ما أجازته المادة ٤٨ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٤ للمستحقين عن المنتفع أو عن صاحب المعاش من الجمع بين الدخل والمعاش أو بين معاشين أو أكثر في الحالتين التي حددتها لأن هذا النص يعني أن المنتفع بأحكام هذا القانون يستحق عنه معاشين خاصة وأنه موضوع أصلا للمعاشين العاملين الذين لا يتصور حصولهم على أكثر من معاش واحد وطبق على ضباط الاحتياط طبقا للمادة ٧٠ المشار إليها فلا يتصور أن يستفاد منه حصول ضباط الاحتياط على معاشين لا يستحقهما أصلا اقرانهم من العسكرية العاملين .

وعلى ذلك فإن السيد (. . . .) لا يستحق عن نجله المستشهد (.) إلا معاشا واحدا هو المقرر على الأسس المنصوص عليها في القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ وليس ثمة معاش آخر يستحق عن نجله المذكور يمكن أن يطبق عليه المادة ٤٨ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر ويستحق أن يجمع بين هذا المعاش وبين دخله من مرتبه من مجزر القاهرة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى جواز الجمع بين مرتب الطالب والمعاش المقرر طبقا للقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ وعدم اسنحقاقه معاشا آخر .

٥٥٩ (١٩٦٧/٥/١٠)

ضرائب

(أ) ضريبة القيم المنقولة وفوائد الديون .

١ - وعازها .

٢ - الإعفاء منها .

(ب) ضريبة الأرباح التجارية والصناعية .

١ - الإعفاء منها وعلمه .

أولا : الهيئات والمؤسسات العامة .

ثانيا : المؤسسات الخاصة والإعياء الطائفة •

٢ - الربح الخاضع لها •

٣ - ما يخصم من وعائها •

٤ - الشركات •

(ج) ضريبة كسب العمل •

١ - التفرقة بينها وبين غيرها من الضرائب •

٢ - اقلية الضريبة •

٣ - ما يخضع لها من المرتبات •

أولا : عموميات •

ثانيا : للرتب الخاصة لها •

ثالثا : البدلات والترايا غير الخاصة لها •

٤ - المبالغ المعفاة منها •

٥ - خضوع المعاشات لها •

(د) ضريبة المهن الحرة •

(هـ) ضريبة الاطيان •

١ - الاعفاء منها وعدمه •

٢ - الضريبة الاضافية على الاطيان •

(و) ضريبة العقارات المبنية

١ - الاعفاء منها •

٢ - حسابها •

٣ - الالتزام بأدائها •

(ز) ضريبة الايراد العام

١ - دعاؤها •

٢ - ما يخصم من وعائها •

(ج) ضريبة الدفاع

(ط) ضريبة التركات

(ي) ضريبة الملاهي

١ - خفضها

٢ - الاعفاء منها

(ك) ضرائب محلية

(ل) الاعفاء منها

(م) مسائل متنوعة

(١) ضريبة القيم المنقولة

١ - وعازها

٢ - الاعفاء منها

١ - وعازها

١٠٧٧ - ضريبة - شركة عامة - رئيس مجلس ادارتها - تكييف مركزه القانوني هو موظف بها وليس وكيلًا عن المساهمين في ادارتها - اعتبار دخله منها مرتب مصدره العمل وليس نتاجًا للخدمة للمضوية التي يساهم بها - خضوع هذا الرتب لضريبة كسب العمل وليس للضريبة على ايرادات القيم المنقولة .

تنص المادة ١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل على أن « تسرى ضريبة القيم المنقولة ٠٠٠ (رابعا) ٠٠٠ على كل ما يؤخذ من ارباح الشركة لمصلحة عضو أو أعضاء مجالس الادارة أو لمصلحة صاحب نصيب آخر وكذلك على كل ما يمنح بأية صفة كانت الى أعضاء مجالس الادارة من مقابل حضورهم الجلسات أو من المكافآت والانتعاب الاخرى على اختلافها » .

وتنص المادة ٦١ من ذلك القانون على أن « تسرى ضريبة المرتبات وما في حكمها والاجور والمكافآت والمعاشات على : (١) كل المرتبات وما في حكمها والماهيات والمكافآت والاجور والمعاشات والايرادات المرتبة لدى الحياة التي تدفعها المصارف والشركات والهيئات والافراد الى أى شخص مقيم في مصر ٠٠٠ » .

ولئن كان الاساس في خضوع مكافآت أعضاء مجلس ادارة الشركة لضريبة على القيم المنقولة هو التكييف القانوني لعلاقة عضو مجلس الادارة بالشركة وطبيعة ما يتقاضاه منها من مبالغ خالصة - وفقا لاحكام قانون التجارة وقانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ - أن عضو مجلس ادارة الشركة لا يعد أجيرا بها وإنما يعد وكلا عن المساهمين في ادارة الشركة ويعد في الوقت ذاته مساهما في الشركة بحصة معنوية تمثل فيها يؤديه لها من خدمات وما له من حيشة ومكانة اجتماعية وهي صفات يضعها جميعا رهن خدمة الشركة ومن ثم فإن خضوع مكافاة عضو مجلس الادارة للضريبة على القيم المنقولة يتفق والاساس المتقدم ذكره اذ تعتبر هذه المكافاة نتاجا للحصة المعنوية التي يساهم بها عضو مجلس الادارة في الشركة وهو يتفق في الوقت ذاته مع اشتراط تملك عضو مجلس الادارة نصيبا من أسهم الشركة اذ يؤدي ذلك الى اعتباره شريكا في الشركة (١) .

الا أن هذا الاساس قد تغير في الشركة التي تملكها الدولة والتي تساهم فيها سواء عن طريق التأميم أو عن طريق التأسيس أو الاشتراك في التأسيس أو المساهمة في رأس المال ذلك أن تعيين عضو مجلس الادارة أصبح منوطا بقرار من رئيس الجمهورية بعد أن كان يتم عن طريق انتخاب الجمعية العمومية للشركة (اتفاقون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١) ولم يعد تعيين عضو مجلس الادارة هنا بحيشة أو مكانة اجتماعية وإنما أساس تعيينه في تلك الشركات هو كفاءته واخلاصه في العمل ولا يلزم فيه أن يكون مالكا لاي نصيب في رأس مال الشركة ، وعلى ذلك يصعب القول بأن عضو مجلس ادارة الشركة التي تملكها الدولة أو التي تساهم فيها يعد مساهما فيها بحصة معنوية وأن ما يتقاضاه منها هو نتاج تلك الحصة - وهو الاساس في خضوعه للضريبة على القيم المنقولة - ويمكن القول في هذه الحالة أنه أجبر بالشركة وأن ما يتقاضاه منها هو دخل مصدره العمل ومن ثم يدخل في منلول المرتبات والاجور وما في حكمها ويخضع للضريبة على المرتبات والاجور .

وقد وضحت معالم هذا الاتجاه باصدار لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٣٦ لسنة ١٩٦٣ التي اعتبرت رئيس مجلس ادارة الشركة أعلى مستوى في وظائف الشركة وحددت له مرتبا معيناً . ومن ثم فقد غدا - رئيس مجلس الادارة - موظفا بالشركة وأصبح يتقاضى مرتبا ثابتا محظا من تاريخ العمل بتلك اللائحة

(١) راجع فيما يتعلق بخضوع مكافآت أعضاء مجالس ادارة الشركات للضريبة على القيم المنقولة احكام النقض في الشون ارقام ٢٢٠ لسنة ٢٨ ق بجلسة ١٩٦٣/٢/٢٧ و ٢٠١ لسنة ٣٠ ق بجلسة ١٩٦٥/٦/٩ (كتابا النقض المدني قاعدة ١١٠٢ و ١١٠٤ و ١١٠٦ من ٦٦٧ و ٦٦٨) .

وهذا يتنافى مع خضوع مرتبه للضريبة على القيم المنقولة ويؤكد الاتجاه الى اعتبار مرتبه ناتجا لعمل لانتاجا لحصة يساهم بها في الشركة .

ولما كانت الفقرة الثانية من البند رابعا من المادة ١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه تنص على أنه « ولا تسرى أحكام الفقرة السابقة على ما يستولى عليه أعضاء مجالس الادارة - المنتدبون أو المديرون فوق المبالغ التي يأخذها أعضاء مجالس الادارة الآخرون وذلك في مقابل عملهم الاداري وبشرط ألا يستفيد من هذا الحكم في كل شركة أكثر من عضوين معينين بالاسم وألا يزيد ما يستولى عليه كل منهما في السنة على ثلاثة آلاف جنيه سواء كان ذلك في شكل مبلغ ثابت أو نسبة مئوية في صافي الربح أو البيعات أو غير ذلك » . والسبب في ايراد هذا النص أن المجلس الاقتصادي قد لاحظ عند النظر في مشروع القانون الخاص بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة « ان العدل يقضى بأن المكافآت الخاصة التي يستولى عليها الاعضاء الذين يعهد اليهم أمر ادارة الشركة إدارة فعلية مقابل عملهم تكون خاضعة للضريبة على الاجور والمرتبات مع تحديد عدد من يستفيدون من هذا الحكم في كل شركة بعضوين اثنين » .

وهذا الاستثناء والاسباب التي قام عليها يؤكد أن أساس خضوع مكافآت أعضاء مجالس ادارة الشركات للضريبة على القيم المنقولة هي اعتبارها ناتجا لحصص معنوية لا مقابلا للعمل ذلك أنه في الحالة التي رأى فيها المشرع أن مكافآت أعضاء مجالس الادارة المنتدبين والمديرين أصبحت مقابلا لعمل أخضاعها للضريبة على المرتبات والاجور ولم يخضعها للضريبة على القيم المنقولة ومن ثم فانه في حالة رئيس مجلس ادارة الشركة التي تملكها الدولة أو التي تساهم فيها والتي ثبت فيها أن ما يتقاضاه من الشركة لا يعد ناتجا لحصة معنوية يساهم بها فيها - لا تخضع المكافآت للضريبة على القيم المنقولة وانما تخضع للضريبة على المرتبات والاجور .

لهذا انتهى الرأي الى أن مرتب السيد رئيس مجلس ادارة بنك الاسكندرية يخضع للضريبة على المرتبات والاجور ولا يخضع للضريبة على انقيم المنقولة .

(٧٢٠ / ١٩٦٣/٧)

١٠٧٨ - ارباح الصاملين بالشركات المقررة بمقتضى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ ، بتعديل القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات المساهمة - ما يصرف للمعامل - عدم خضوع ما يصرف للمعامل وما يخصص للخدمات الاجتماعية للضريبة على القيم المنقولة -

أنه في ١٩ من يوليو سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ بتعديل القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات المساهمة ويقضى في

مادته الثانية بأن « يستبدل بنص البند ٥ من المادة ١٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه النص الآتي :

بند ٥ - يجب من الأرباح الصافية للشركة ٥٪ تخصص لشراء سندات حكومية ويوزع الباقي على الوجه الآتي : -

(أ) ٧٥٪ توزع على المساهمين

(ب) ٢٥٪ تخصص للموظفين والعمال ويكون توزيعها على النحو التالي :

١ - ١٠٪ توزع على الموظفين والعمال عند توزيع الأرباح على المساهمين ويتم التوزيع طبقا لقواعد عامة يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

٢ - ٥٪ تخصص للخدمات الاجتماعية والاسكان طبقا لما يقرره مجلس إدارة الشركة بالاتفاق مع نقابة عمال الشركة .

٣ - ١٠٪ تخصص للخدمات الاجتماعية مركزية للموظفين والعمال وتحدد كيفية التصرف في هذه المبالغ وأداء الخدمات والجهة الإدارية التي تتولاها أو تتصرف فيها بقرار من رئيس الجمهورية .

كما صدر القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ وقضى في مادته الأولى بأن يضاف الى الفقرة ب (٣) من البند ٥ من المادة ١٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه النص الآتي :

« ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية تخصيص بعض المبالغ المتحصلة من هذه النسبة للتوزيع على العاملين في بعض الشركات التي لا تحقق أرباحا أو تحقق أرباحا قليلة لأسباب لا ترجع الى عدم كفاءة في انتشغيل أو الى التراخ من العاملين في الشركة . ويكون التخصيص في كل حالة على حدة وبناء على عرض الوزير المختص » .

وبين مما تقدم أن المشرع أخذ بنظام مشاطرة العمال في الربح على نحو عام وشامل بالنسبة لشركات المساهمة بعد أن كان اختياريا ومحددا بما تنص عليه المادة ٦٩١ من القانون المدني من أنه « اذا نص العقد على أن يكون للعامل فوق الأجر المتفق عليه أو بدلا منه حق في جزء من أرباح رب العمل أو في نسبة مئوية من جملة الإيرادات أو من مقدار الإنتاج أو من قيمة ما ينتج من وفر أو ما شاكل ذلك وجب على رب العمل أن يقدم الى العامل بعد كل جرد بيان بما يستحقه من ذلك . . . » وهذا النظام أي نظام مشاطرة الأعمال في الربح حيث يحصل العمال علاوة على أجورهم مقدرة كالعتاد بالزمن أو القطعة على حصة في الأرباح هو أحد أنظمة الأجر الجماعي الذي ينظر فيه الى العمال كجماعة تسهم في الإنتاج ويجب أن تفيد من ثمراته وهو كما يدخل في مدلول الأجر وفقا لما نصت عليه المادة ٦٩١ من القانون المدني المشار إليها

يدخل في مدلوله طبقاً للمادة ٦٨٣ من القانون المدني التي عرّفت الاجر والمواد الاولى والثانية والثالثة من قانون العمل الصادر به القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وبهذه المثابة تخضع حصة العمال في الارباح التي توزع عليهم نقداً ومقدورها ١٠٪ وفقاً لاحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه للضريبة على المرتبات وما في حكمها والاجور والمكافآت والمعاشات وهي الضريبة الواردة في الباب الاول من الكتاب الثالث من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ دون الضريبة على ايراد رؤوس الاموال المنقولة الواردة في الكتاب الاول من هذا القانون لان هذه الضريبة بحسب تسميتها القيم المنقولة والديون والودائع والتأمينات انما تفرض على دخول رأسمالية وليست حصة العمال في الارباح دخلاً رأسمالياً .

وعواء الضريبة على القيم المنقولة كما حددته المادة الاولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ (جميع ايرادات رؤوس الاموال المنقولة) .

لما فيما يتعلق بنسبة الـ ١٥٪ المخصصة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٦ للخدمات الاجتماعية والسكان والخدمات الاجتماعية المركزية للموظفين والعمال فانه لا يمكن لذات الاسباب اخضاعها لضريبة ايراد رؤوس الاموال المنقولة وخاصة بعد أن تقرر توجيهها عن طريق الميزانية العامة لتمويل الخدمات العامة الخاصة بالعمال وانما تعتبر اقتطاعاً جبرياً من الربح يخضع للضريبة على الارباح التجارية والصناعية .

لذلك انتهى الرأي الى اخضاع نصيب العمال النقدي في ارباح شركات المساهمة للضريبة على المرتبات وما في حكمها والاجور والمكافآت والمعاشات - لما ما يخص من حصة العمال في الارباح للخدمات الاجتماعية والسكان والخدمات الاجتماعية المركزية فيخضع للضريبة على الارباح التجارية والصناعية .

(٨٨٠ / ٨ / ١٩٦٦)

١٠٧٩ - ضريبة القيم المنقولة - وعاءها - شعول فواء شعول الاصلاخ الزداعي
التي استعنت فعلا حتى لو تروفي شعولها .

لما كانت المادة الاولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على أن « تفرض ضريبة بالاسماء الميينة بعد على جميع ايرادات رؤوس الاموال المنقولة التي استحققت أو تستحق اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ » ، ومن ثم يكون استحقاق اليراد هو مناط فرض ضريبة القيم المنقولة .

ولما كان اليراد يعتبر مستحقاً من التاريخ الذي ينشأ فيه لملك القيم المنقولة الحق قانوناً في الاستيلاء عليه ولو لم يستول عليه فعلاً .

ولما كانت المادة ٦ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى قبل تعديلها بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٨ - تنص على أن « يؤدى التمويش سندات على الحكومة بفائدة سعرها ٣٪ تستهلك خلال ثلاثين سنة » (١) .

وتنفيذا لهذا النص صدر المرسوم بقانون رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٥٢ فى شأن اصدار قرض لاداء ثمن الاراضى المستولى عليها وسنداتة ونص فى مادته الاولى على أن « يؤذن لوزير المالية والاقتصاد فى اصدار قرض مصرفى فى حدود مائتى مليون جنيه لمدة ثلاثين سنة بالقيمة الاسمية وبفائدة سعرها ٣٪ تؤدى فى آخر كل سنة وذلك لاداء ثمن الاراضى المستولى عليها طبقا للمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ - المشار اليه » .

ومن حيث أن سندات القرض المشار اليه تصدر على أجزاء ، حسب اطراد عمليات الاستيلاء الذى يتم بالتدريج . وبين من الاصلاح على صورة سندات الاصلاح الزراعى التى تمثل الجزء الاول من القرض أنها صادرة فى أول نوفمبر سنة ١٩٥٢ ومتصوص فيها على أن « فائدة هذا السند ٣٪ سنويا وتبلغ فى أول نوفمبر من كل سنة بالبنك الاهلى المصرى بالقاهرة مقابل تقديم الكوبون المستحق والملحق بهذا السند » .

ومقتضى ما تقدم أنه كلما استحققت الفائدة فى أول نوفمبر من كل عام تحقق مناط ضريبة القيم المنقولة على الايراد ولو تراخى القبض الفعلى لتلك الفائدة عن هذا التاريخ .

(٢١٧ (١٩٦١/٣/٩)

١٠٨٠ - بنوك الادخار المحلية - خضوع ادراجها للضريبة على الادراج التجارى والصناعية - للبالغ التى تؤخذ على الفخزين كلواته على ودائعهم - خضوعها للضريبة على فوائد الديون والودائع .

بالاطلاع على الاتفاق الموقود بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة المانيا الاتحادية بتاريخ ١٢/١١/١٩٦٣ بشأن ادخال نظام بنوك الادخار المحلية فى الجمهورية العربية المتحدة والذي ووفق عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٦٧ لسنة ١٩٦٤ . وبالاطلاع على قواعد العمل التى تحكم بنك الادخار وإدارة المشروع والتي اتفق عليها الطرفان العربى والالمانى بتاريخ ١٤/٦/١٩٦٤ يتضح أن نظام بنوك الادخار المحلية يتم تنفيذه بالتعاون

(١) يلاحظ أن المادة السادسة من قانون الاصلاح الزراعى قد منقطت بصور القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ الذى جعل ايلولة الاراضى المستولى عليها دون مقابل .

بين الحكومتين الألمانية والمصرية . فتقدم الحكومة الألمانية الحبرة الفنية اللازمة لتنفيذ المشروع وكذلك الآلات الكتابية والحسابية والخزائن اللازمة لذلك وتقوم الحكومة المصرية بأعداد المبانى اللازمة لبنوك الادخار وتأمينها بمعرفتها ، ويتم كل ذلك فى حدود المعونة المالية التى تخصصها كل من الحكومتين لتنفيذ هذا المشروع . وأن الغرض من ادخال نظام بنوك الادخار المحلية فى الجمهورية العربية المتحدة هو العمل على كسب الرأى العام لفكرة الادخار بتشجيع المواطنين على تقديم مدخراتهم لبنك الادخار المحلى الذى يقع فى المنطقة التى يقطنوها نظير فائدة محددة ويقوم البنك باستغلال هذه المدخرات فى انشاء مشروعات صناعية وتجارية تعود بالنفع على سكان المنطقة التى يقع فيها ، كما أن البنك يوزع بعض الربح الذى تحققه هذه المشروعات على المدخرين أى أن المصدر المالى الذى ينفذ بواسطته بنك الادخار المحلى مشروعاته هو المدخرات التى يقوم بجمعها من المواطنين والتى يودعها هؤلاء المواطنون فى صندوق الاستثمار . وعلى هذا النحو يكون بنك الادخار المحلى منشأة مالية مهمتها العمل على تشجيع المواطنين على الادخار واستغلال ما يجمعه من مدخرات فى مشروعات صناعية وتجارية تحقق أرباحا يتم توزيع جزء منها على المدخرين الذين ساهموا بها قدموه من مدخرات فى تكوين وانشاء هذه المشروعات .

ومن حيث أن المادة ٣٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على أن « تفرض ضريبة مئوية على أرباح المهن والمنشآت التجارية والصناعية والمتعلقة بالحرف ومن بينها امتيازات ومنشآت ، المناجم وغيرها بغير أى استثناء الا ما ينص عليه القانون » ، لذلك فإن الارباح التى تحققها المنشآت والمشروعات التى ينشئها بنك الادخار المحلى بميت غمر تخضع للضريبة على الارباح التجارية والصناعية ، ولا يقدح فى ذلك ما يستند اليه مدير مشروع بنوك الادخار المحلية للقول بعدم خضوع هذه الارباح للضريبة المذكورة ، ومن أن المشروعات التى ينشئها بنك الادخار المحلى ليس لها كيان تجارى كما أن الغرض منها ليس تحقيق أرباح بل تحقيق خدمات اجتماعية لسكان المنطقة التى يقع فيها ، ذلك أن قانون الضرائب المصرى لا يستلزم لكى يطبق ضريبة الارباح التجارية والصناعية أن يكون الخاضع لها تاجرا بالمعنى القانونى للكلمة ولا الاعمال التى يقوم بها أعمالا تجارية وانما قصد المشرع المصرى انطباق هذا القانون على كل نشاط انطوى على الرغبة فى الربح .

ومن حيث أن المشروعات التى يقيمها بنك الادخار المحلى بميت غمر انما قصد بها تحقيق أرباح تعينه على تقديم خدمات اجتماعية لسكان المنطقة وفى انجازها لهذا الهدف فانه يشجع المواطنين على تقديم مدخراتهم الى البنك لاستثمارها فى مشاريع يجنون من ورائها ربحا . وعلى هذا النحو تخضع الارباح التى تحققها هذه المشاريع للضريبة على الارباح التجارية والصناعية ويلتزم بنك الادخار المحلى بتقديم الاقرارات المنصوص عليها فى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ عن قيمة نشاطه ونشاط هذه المشروعات كما يلتزم بأداء ضريبة الارباح التجارية والصناعية على صافى ما يحققه من أرباح .

ومن حيث أنه بالنسبة للمبالغ التي يوزعها البنك على المدخريين من ناتج أرباحه فإن ما يودعه المدخرون في صندوق الاستثمار لهذا البنك إنما هو وديعة لهم في البنك لحين المطالبة بها وبذلك فإن الفائدة التي تستحق عنها تخضع للضريبة على فوائد الديون والودائع والتأمينات المنصوص عليها في المادة ١٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - وليست ضريبة القيمة المضافة .

ومن حيث أن المادة ١٩ من القانون سالف الذكر تنص على أن تكون الضريبة على حساب الدائن ولا يجوز الاتفاق على ما يخالف ذلك ، لذلك فإن عبء الضريبة على الفوائد يقع على عاتق المدخريين باعتبار أنهم يداينون بنك الادخار بالفوائد المستحقة عن ودائعهم . أما البنك المذكور فإنه يلتزم تطبيقاً للمادة ١٢ من هذا القانون بأن يحجز مقدار الضريبة عن المبالغ التي يتعين عليه دفعها كفوائد عن الودائع المودعة لديه وأن يورد هذه الضريبة إلى المصلحة الضرائب خلال ١٥ يوماً من تاريخ قيامه بالوفاء بهذه الفوائد .

ومن حيث أن التشريعات التي أنشأت بنك الادخار المحلي لم تتضمن أى نص بإعفاء نشاطه من الضرائب والاعفاء من الضريبة لا يكون إلا بنص القانون وبذلك فإنه لا يجوز إعفاؤه من الضرائب إلا إذا صدر قانون يجيز ذلك .

لذلك انتهت الجمعية العمومية إلى أن الأرباح التي يحققها بنك الادخار المحلي بميت غمر ومنشآته تخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ويلزم البنك تقديم الإقرارات المنصوص عليها في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

أما الفوائد الشخصية للمدخريين فتخضع للضريبة على فوائد الديون والودائع ويتحملها المدخر .

١١٢٤ (١٠/٣٣ / ١٩٦٧)

٢ - الاعفاءات

١٠٨١ - ضريبة - ضرائب الأرباح التجارية وفوائد الودائع والديون - خضوع الهيئة العامة لشؤون النقل البحري للنفقة لهذه الضرائب .

إن الأصل في خصوص الخضوع لقوانين الضرائب والرسوم هو المساواة بين الأفراد والهيئات العامة إذا كانت تمارس نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو اقتصادياً من جنس ما يمارسه الأفراد، وتتوافر فيه الشروط التي نصت عليها هذه القوانين ما لم يوجد نص قانوني صريح يقضي بالإعفاء ، ولو أن كانت حصيلة الضريبة تؤزل إلى جهة ليس لها استقلال مالي عن الهيئة

العاملة لان ذلك لا يعنى أكثر من اضافة حصيلة الضريبة فى باب الإيرادات واستزالتها من باب المصروفات فى ميزانية واحدة .

ولما كانت الهيئة العامة لشئون النقل البحرى تختص - طبقا للمادة الرابعة من قانون انشائها رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ - بأعمال النقل البحرى التى تتعلق بالوزارات والمصالح الحكومية والهيئات الخاصة والأفراد ، وهذ النشاط تجارى يشبه نشاط الأفراد كما كان للهيئة ذمة مالية خاصة وميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة - ومن ثم فان الاصل أن تخضع الهيئة فى نشاطها لمختلف الضرائب والرسوم الا اذا تقرر اعفاؤها بمقتضى نص قانون خاص . ولم تكن الهيئة - عند قيامها - من المؤسسات العاملة ذات الطابع لاقتصادى ومن ثم فانها لم تتمتع بما كان يميز به المشرع هذه المؤسسات من اوجه الاعفاء الضريبى .

وفى ضوء ذلك لا يقوم أى سند قانونى لاعفاء الهيئة من ضريبة الارباح التجارية والصناعية فتخضع لهذه الضريبة على مقتضى قانون فرضها .

وفيمما يتعلق بالضريبة على فوائد الودائع فان شأن الهيئة بالنسبة اليها كشأنها بالنسبة الى ضريبة الارباح التجارية وتخضع بحسب الاصل لتلك الضريبة دون أن تفيد من الاعفاء المقرر بالمادة ١٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، ذلك لانه يشترط للاعفاء من الضريبة على فوائد الودائع طبقا لتلك المادة أن تكون الودائع متصلة بمباشرة المهنة أى أن يكون من أصل عمل المول تقديم ودائع أو أن تقتضى مهنته ذلك بحيث لا يستطيع مباشرتها دون ايداع ولا يتضح من الاوراق أن من أصل عمل الهيئة تقديم ودائع ولا أن نشاطها يقتضى ذلك لزوما ، ومن ثم لا تفيد من ذلك الاعفاء لتخلف شرط قيامه بالنسبة اليها .

وبالنسبة الى رسم الدمغة فان هذا الرسم ضريبة عينية تستحق عن جميع الوقائع المنشئة لها المنصوص عليها فى قانون فرضها رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، ولا اعفاء من هذه الضريبة بغير نص ، وفضلا عن أن ذلك هو أصل فى استحقاق الضرائب والاعفاء منها الا أنه أظهر فى ضريبة الدمغة التى لم يعف قانون فرضها منها حتى نشاط الحكومة بل فرض الضريبة عليه وإنما حمل به المتعامل مع الحكومة وفى ذلك تقول المادة ١٢ من القانون المذكور « فى كل تعامل بين الحكومة والغير يخضع هؤلاء دائما لرسم الدمغة وفى تطبيق هذه المادة يقصد بالحكومة ، الحكومة المركزية ومصالحها والمجالس البلدية ومجالس المديرىات » . ويبدو من ذلك أن قانون فرض رسم الدمغة لم يعف منه أى تعامل خاضع له حتى ما تباشره الحكومة ومع اعطاء لفظ (الحكومة) معنى محدودا لا تدخل فيه المؤسسات والهيئات العامة ، ومن ثم فان الرسم يستحق على نشاطها الخاضع له وتحمل به فى ذمتها المالية دون انتقال لعبته الى غيرها .

وفي ضوء ذلك تخضع الهيئة العامة للنقل البحري لرسم المصفة مع ملاحظة أنها لا تفيد مما كان يقرره القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ من إعفاء من هذا الرسم للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي لان الهيئة لم تكن من قبيل هذه المؤسسات كما سبق .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى أن الهيئة العامة لشئون النقل البحري (الملقاة) تخضع لضريبة الارباح التجارية والصناعية والضريبة على فوائد الودائع ورسم المصفة .

١١١٣ (١٠/١٠/١٩٦٣)

١٠٨٢ - الهيئة العامة لشئون النقل البحري - خضوعها للضريبة على الارباح التجارية والصناعية - خضوعها للضريبة على فوائد الودائع - خضوعها لرسم المصفة وعدم استقلالها من الاعفاءات المقررة بالقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ .

ان الهيئة العامة لشئون النقل البحري كانت مؤسسة عامة تمارس نشاطا تجاريا . ولم يتضمن قانون انشائها نصا باعتبار أموالها أموالا عامة كما كانت تتمتع باستقلال مالي عن الجهة الادارية التي تشرف عليها ، وذمة مالية مستقلة عن الدولة - حيث كان غائض إيراداتها يرحل الى ميزانية السنة التالية دون أن يؤول الى الخزنة العامة للدولة . لذلك فان نشاطها يخضع للضريبة على الارباح التجارية والصناعية على مقتضى قانون فرضها ما دام قانون انشاء الهيئة قد جاء خلوا من النص على إعفائها وطالما لا تفيد بها كان يقرره القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ من أوجه الاعفاء الضريبي للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي حيث لا تعتبر الهيئة كذلك في مفهوم هذا القانون .

وبالنسبة للضريبة على فوائد الودائع - فان شأن الهيئة بالنسبة اليها كشأنها بالنسبة الى ضريبة الارباح التجارية وتخضع بحسب الاصل لتلك الضريبة دون أن تفيد من الإعفاء المقرر بالمادة ١٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وذلك أنه يشترط للإعفاء من الضريبة على فوائد الودائع طبقا لتلك المادة أن تكون الودائع متصلة مباشرة المهنة - أي أن يكون من أصل عمل الممول تقديم ودائع أو أن تقتضى مهنته ذلك بحيث لا يستطيع مباشرتها دون ابداع - ولا يتضح من الاوراق أن من أصل عمل الهيئة تقديم ودائع ولا أن نشاطها يقتضى لزومه - ومن ثم لا تفيد من ذلك الاعفاء لتخلف شرط قيامه بالنسبة اليها .

وبالنسبة الى رسم المصفة - فان هذا الرسم ضريبة عينية تستحق عن جميع الوقائع المنشئة لها المتصوص عليها في قانون فرضها رقم ٢٢٤ لسنة

١٩٥١ ولا إعفاء من هذه الضريبة بغير نص وفضلا عن أن ذلك هو الاصل في مستحقاق الضريبة والإعفاء منها - إلا أنه أظهر في رسم المصفة الذي لم يعف قانون فرضه منه حتى نشاط الحكومة بل فرض الرسم عليه وإنما حمل به المتعامل مع الحكومة طبقا للمادة ١٢ من القانون المذكور - التي قضت بأنه « في كل تعامل بين الحكومة والغير يخضع هؤلاء دائما لرسم المصفة وفي تطبيق هذه المادة يقصد بالحكومة ، الحكومة المركزية ومصالحها والمجالس البلدية ومجالس المديرية » ويبدو من ذلك أن قانون فرض رسم المصفة لم يعف منه أى تعامل خاضع له حتى ما تباشره الحكومة مع إعطاء لفظ (الحكومة) معنى محددا لا تدخل فيه المؤسسات والهيئات العامة ومن ثم فإن الرسم يستحق على نشاطها الخاضع له وتتحمل به في ذمتها المالية دون انتقال عبئه الى غيرها وعلى ذلك تخضع الهيئة العامة للنقل البحري لرسم المصفة مع مراعاة أنها لا تقيدها مما كان يقرره القانون رقم ٢٦٥ سنة ١٩٦٠ من إعفاء المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي من هذا الرسم لأن الهيئة المذكورة لم تكن من قبيل تلك المؤسسات كما سبق .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد فتاها السابقة الصادرة بجلستها المقودة في ٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ ومن ثم فإن الهيئة العامة لشئون النقل البحري (الملقاة) تخضع لضريبة الارباح التجارية والصناعية والضريبة على فوائد الودائع ورسم المصفة .

(١٧٤٧ (١٩٦٥/٧/٢٥)

١٠٨٣ - الاعفاء الضريبي المقرر بمقتضى القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ الخاص باتخاذ التدابير الضريبية لدعم الاقتصاد القومي وتنميته - استقلال مجاله عن الاعفاء الضريبي المقرر لاستثمارات مؤسسة التأمينات الاجتماعية طبقا لحكم المادة ١٠٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ - اثر ذلك - اعفاء ناتج الاسهم المملوكة لهذه المؤسسة في رأس مال الشركة أسمنت بورتلند حلوان الخاضعة لقانون دعم الاقتصاد اعفاء كلياً من اداء الضريبة على إيرادات القيم المنقولة .

ينص القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ باتخاذ بعض التدابير الضريبية لدعم الاقتصاد القومي وتنميته في المادة الاولى على أنه (يجوز أن تعفى من اداء الضرائب وفقاً للشروط والاضاع وفي الحدود المبينة في هذا القانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم التي تؤسس بعد تاريخ العمل بهذا القانون ويكون غرضها انشاء واستغلال مشروع جديد لدعم الاقتصاد القومي وتنميته « . » ، وتنص المادة الثانية على أن « يجوز أن يشمل هذا الاعفاء شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم القائمة وقت العمل بهذا القانون اذا استحدثت عن طريق زيادة رأس مالها باكتتاب نقدي جديد انشاءات جديدة يكون الغرض منها ما هو منصوص عليه في المادة السابقة » ،

وتنص المادة الرابعة على أن « يتناول الإعفاء المنصوص عليه في المادة الثانية الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على القيم المنقولة ... » وذلك بنسبة مقدار الزيادة المدفوعة في رأس المال إلى مجموع رأس المال المدفوع ويسرى هذا الإعفاء لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ دفع قيمة الاكتتاب الجديد بزيادة رأس المال » .

ومعاد هذه النصوص أن المشرع أجاز إعفاء شركات المساهمة القائمة وقت تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على القيم المنقولة إذا استحدثت هذه الشركات زيادة في رأس مالها وذلك بنسبة مقدار الزيادة المدفوعة في رأس المال إلى رأس المال المدفوع ومن ثم يكون المشرع قد أعفى هذه الزيادة في رأس المال من نوعين من الضريبة أحدهما هي الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والآخرى هي الضريبة على القيم المنقولة .

ولما كانت شركة أسمنت بورتلاند قد تمتعت بالإعفاء من الضريبتين المشار إليهما وذلك طبقاً للمادة ٦ من القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ سالف الذكر .

إن وعاء الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية هو ربح الشركة في السنة التي تربط عنها الضريبة ويقع عبء هذه الضريبة على الشركة بوصفها ذات شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية المساهمين فيها أما الضريبة الأخرى وهي الضريبة على القيم المنقولة وترد على توزيعات الشركة على المساهمين .

إنه وإن كانت شركة المساهمة ملزمة قانوناً بإداء الضريبة على إيرادات القيم المنقولة إلى الخزنة العامة إلا أنها لا تقوم بذلك إلا بوصفها أداة تحصيل يلزمها القانون بخضم الضريبة من التوزيعات التي تدفعها للمساهمين ولكنها ليست هي المدينة بهذه الضريبة .

ولما كانت مؤسسة التأمينات الاجتماعية معفاة بالتطبيق للمادة ١٠٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ من جميع الضرائب على جميع عملياتها الاستثمارية ولما كان مقتضى هذا الإعفاء صرف التوزيع المستحق لها كاملاً غير منقوص منه الضريبة المقررة قانوناً على إيرادات القيم المنقولة لذلك يرتفع عن شركة أسمنت بورتلاند التزام خصم هذه الضريبة ويتعين عليها أن تؤدي إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية ربح أسهمها في هذه الشركة كاملة غير مخصوم منها مقدار الضريبة على إيرادات القيم المنقولة .

وغنى عن البيان أن التزام شركة أسمنت بورتلاند بإداء ربح استثمار الأسهم المملوكة لمؤسسة التأمينات الاجتماعية دون خصم الضريبة المشار إليها لا يقتصر فحسب على أسهم زيادة رأس المال بل يشمل كذلك أسهم الشركة في رأس المال الأصلي .

ولما كانت أسهم شركة إسمنت بورتلاند تتمتع بإعفاء جزئي من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة على نحو ماسبق بيانه بينما تتمتع جميع استثمارات مؤسسة التأمينات الاجتماعية - بما فيها أسهمها في الشركة المذكورة - بإعفاء شامل من جميع الضرائب فإن مقتضى ذلك أن الإعفاء الكلي الذي تتمتع به أسهم هذه الشركة يجب للإعفاء الجزئي المقرر لاسهم الشركة عامة وعن ثم يتعين على الشركة أن تزود إلى المؤسسة بمقدار الربح الصافي للسهم مضافاً إليه القيمة الكاملة للضريبة على إيرادات القيم المنقولة دون أن يخصم من هذه القيمة شيء مقابل الإعفاء الجزئي المشار إليه .

- لهذا انتهى الرأي إلى التزام شركة إسمنت بورتلاند بإداء ربح الاسهم المملوكة لمؤسسة التأمينات الاجتماعية في هذه الشركة غير مضمون منها أية مبالغ مقابل الضريبة على إيرادات القيم المنقولة المفروضة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

(١٩٦٣/٤/٢) ٣٣٥

١٠٨٤ - الضريبة على القيم المنقولة - على خضوع أسهم التمتع وحصة التأسيس الخاصة بشركة سلك حديد مصر الكهربائية للصفحة بموجب القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٦٠ لهذه الضريبة .

طلابت مصلحة الضرائب مؤسسة ضاحية مصر الجديدة بضريبة القيم المنقولة المستحقة على قيمة أسهم التمتع وحصة تأسيس شركة سلك حديد مصر الكهربائية المصفاة والتي آلت ملكيتها إلى المؤسسة بموجب القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٦٠ وذلك باعتبار أن أسهم التمتع وحصة التأسيس ليس لها قيمة اسمية وأنه بذلك تكون قيمة السندات المقابلة لها بمثابة فائض نصفية تخضع للضريبة المذكورة .

وأعترضت المؤسسة سائلة الذكر على مطالبة مصلحة الضرائب لها بالضريبة المشار إليها استناداً إلى أن أداء قيمة هذه الضريبة منوط بسداد قيمة السندات المقابلة لقيمة أسهم التمتع وحصة التأسيس ، وأنه طبقاً لنص المادة الثانية من القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٦٠ لا تقوم المؤسسة بسداد قيمة هذه الاسهم أو الحصص حالياً وإنما تستبدل بسندات تستهلك بعد مضي ١٢ سنة وانتهت المؤسسة إلى إرجاء المطالبة بالضريبة المذكورة إلى حين قيامها بالسداد الفعلي لقيمة السندات المقابلة لقيمة تلك الاسهم والحصص .

ولا توافق مصلحة الضرائب على ما انتهت إليه المؤسسة وتطالب بإداء الضريبة المشار إليها دون إرجاء ذلك إلى حين قيام المؤسسة بسداد قيمة السندات سائلة الذكر .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسيم الاستشاري

للمتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٤ من أبريل سنة ١٩٦٢ فاستبان لها أنه قد صدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٢ في شأن بعض الاعفاءات الضريبية ، ونص في مادته الاولى على أن « يعفى من الضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة المنصوص عليها في الكتاب الاول من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه ، الفرق بين القيمة الاسمية للاسهم وحصل التأسيس للبنوك والشركات والمنشآت التي تؤول ملكيتها الى الدولة أو تساهم فيها بمقتضى القانون ، وبين قيمة السندات التي تعطى في مقابلها ، ويعفى هذا كذلك من الضريبة العامة على الايراد المقررة بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه » ، وتقضى المادة الخامسة من القانون المذكور على أن يعمل به اعتبارا من ١١ من فبراير سنة ١٩٦٠ .

ومقتضى نص لمادة الاولى من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٢ - سالف الذكر - هو اعفاء الفرق بين القيمة الاسمية للاسهم وحصل التأسيس للبنوك والشركات والمنشآت التي تؤول ملكيتها الى الدولة أو تساهم فيها بمقتضى القانون ، وبين قيمة السندات التي تعطى في مقابلها وباعتبار هذا الفرق فائض تصفية - من الضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة ، وذلك كما جاء في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٢ رعاية للمساهمين وعدم انتفاص حقوقهم بمقدار الضرائب الناشئة عن تحويل الاسهم الى سندات على الدولة . ويشمل هذا الاعفاء الحالات التي صدرت في شأنها القوانين التي عدتها المذكرة الايضاحية للقانون المذكور ، ومنها القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٦٠ بتصفية شركة سكك حديد مصر الكهربائية ووحدات عين شمس وبانشاء مؤسسة عامة لضاحية مصر الجديدة .

وتعتبر اسهم التمتع أسهما تعطى لبعض المساهمين عوضا عن أسهمهم العادية التي استهلك بطريق القرعة ، كما أن حصص التأسيس هي صكوك من نوع خاص تمنح ككافأة مقابل ما يقدم الى الشركة من خدمات ، ومن ثم فإن اسهم التمتع وحصل التأسيس ليس لها قيمة اسمية ، وبالتالي فإن ما يعطى من سندات على الدولة مقابل هذه الاسهم والحصص - عند التصفية - انما تعتبر بمثابة فائض تصفية ، يعفى من الضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة طبقا لنص ، المادة الاولى من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٢ .

ومن حيث أنه لذلك فإن قيمة اسهم التمتع وحصل التأسيس الخاصة بشركة سكك حديد مصر الكهربائية المصفاة - والتي حولت بمقتضى القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٦٠ الى سندات على الدولة - انما تعفى من الضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة المفروضة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - اعمالا لنص المادة الاولى من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٢ في شأن بعض الاعفاءات الضريبية وذلك باعتبار أن قيمة هذه الاسهم والحصص - بأكملها - انما تمثل فائض تصفية .

١٠٨٥ - الفرية على ايرادات رؤوس الاموال للقولة - الاعفاء من علم الفرية بالنسبة الى لواء القروض والتسهيلات الائتمانية التي حصلت عليها الحكومة او الهيئات العامة او تحصل عليها في المستقبل من مصادر خارج الجمهورية - تفويل وزير الخزنة هذه السلطة بموجب القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٣ - قرار وزير الخزنة بتحديد القوائد التي تطى من الفرية المشار اليها طبقا للقانون المذكور - لا ينشئ حكما جديدا - وانما هو تطبيق لهذا القانون - يسرى هذا القرار من تاريخ العمل بالقانون المشار اليه .

أن القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٣ استبدل بنص الفقرة الاخيرة من البند ثالثا من المادة ١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ النص الآتي :

« يجوز بقرار من وزير الخزنة اعفاء فوائد القروض والتسهيلات الائتمانية التي حصلت عليها الحكومة او الهيئات العامة او المؤسسات العامة او تحصل عليها في المستقبل من مصادر خارج الجمهورية العربية المتحدة » .

ونصت المادة الثانية من القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر على أن يعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وقد نشر فى ٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ .

ومقتضى ذلك اعفاء فوائد هذه القروض والتسهيلات الائتمانية سواء أبرمت قبل العمل بهذا القانون أو ما يبرم منها بعد العمل به من ضريبة ايراد القيم المنقولة ، وهذا الاعفاء يسرى من تاريخ العمل بهذا القانون ، على ما يحلده وزير الخزنة من قروض او تسهيلات ائتمانية وقرار وزير الخزنة بتحديد ما لا ينشئ حكما جديدا مخالفا لما نص عليه القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر وانما هو تنفيذ لاحكامه يسرى من تاريخ العمل به .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أن ما تضمنه مشروع القرار الوزارى المعروض باعفاء القروض والتسهيلات الائتمانية التي حصلت عليها البنوك نيابة عن الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة من مراسليها فى الخارج أو تحصل عليها حاليا أو مستقبلا هو تطبيق للاعفاء المنصوص عليه فى القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٣ ومن ثم يسرى هذا القرار من تاريخ العمل بهذا القانون دون أن يعتبر ذلك رجعية لهذا القرار .

(٢٢٩) (١٩٦٧/٣/١)

١٠٨٦ - الفرية على فوائد الديون والودائع والتأمينات - تمتع الدول الاجنبية

بحصانات الاعفاء من المرفأب الوطنية بالنسبة لا تمارسه عن اعمال او نشاط يوصلها شخصا دوليا او سلطة عامة .

ان اتفاق المدفوعات الموقوت بتاريخ ٢١ من مارس سنة ١٩٥٥ بين حكومة مصر وحكومة الجمهورية الشعبية البولونية والمعدل بموجب البروتوكولين المؤرخين في ١٢ من ابريل سنة ١٩٥٧ و ١٢ من يونيو سنة ١٩٥٨ يقضى في المادة الاولى منه بان « تتم كل المدفوعات التجارية والمدفوعات الجارية المالية بين المقيمين في مصر وبولونيا بالجنيهات المصرية طبقا لهذا الاتفاق » . ويقضى في المادة الثانية منه بأنه « يجب أن تحرر جميع العقود والفواتير الخاصة بالتجارة بين مصر وبولونيا بالجنيهات المصرية وإذا استخدمت وحدة مالية أخرى في هذه الوثائق فيجب تحويلها الى الجنيهات المصرية على اساس متوسط سعر الصرف الذي يتعامل به البنك الاهلي المصري في يوم التحويل » . ويقضى في المادة الثالثة عنه بأن « يفتح البنك الاهلي المصري بصفته نائباً عن الحكومة المصرية باسم البنك الاهلي البولوني بصفته نائباً عن الحكومة البولونية حساباً بالجنيهات المصرية يطلق عليه الحساب البولوني » . ويقضى في المادة الخامسة المعدلة منه بأنه « كلما زاد الرصيد الدائن أو المدين في الحساب البولوني عن ٢ مليون جنيه يسدد الفائض فوراً عند طلب الطرف الدائن وطبقاً لتعليماته إما بالاسترليني القابل للتحويل أو بأية عملة أخرى يقبلها الدائن » . كما استبان للجمعية العمومية من الكتاب الوجه بتاريخ ٣١ من مارس سنة ١٩٥٥ من رئيس الوفد المصري الى رئيس الوفد البولوني ومن البروتوكولات المشار اليها انه اتفق على أن من الممكن أن يظهر الحساب البولوني رصيدها دائناً أو مديناً يزيد بمبلغ معين عن الحد المتفق عليه طبقاً للمادة الخامسة من الاتفاق على أن يعفى من أية فائدة مبلغ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه من الرصيد المشار اليه وتستحق الفائدة على ما زاد على المبلغ المذكور .

وقد قام البنك الاهلي المصري خصم الضريبة المستحقة على الفائدة المشار اليها فأعترض البنك البولوني على خصم الضريبة المصرية على الفائدة المذكورة وذهب الى أنه يستطيع معاملتنا بالمثل كما أثار الوفد البولوني هذه المسألة اخيراً في المفاوضات الدائرة في الوقت الحاضر .

والاصل المسلم في القانون الدولي وفقاً للفقه الدولي المعاصر والقضاء الحديث للمحاكم الاوروبية أن الدول الاجنبية وان كانت تخضع للضرائب الوطنية فيها تمارسه من اعمال وفيما تزاوله من نشاط تجرى فيه مجرى الاقراء كالصفقات التجارية وعمليات الاستيراد والتصدير وعقود النقل وغير ذلك مما يخضع لحكم القانون الخاص - الا ان تلك الدول الاجنبية تتمتع بحصانة من الخضوع للضرائب الوطنية فيما تمارسه من اعمال وفيما تزاوله من نشاط بوصفها شخصاً دولياً أو سلطة عامة .

وينظم اتفاق المدفوعات المبرم بين حكومة مصر وحكومة الجمهورية الشعبية البولونية طريقة وفاء المدفوعات الخارجية بين مصر وبولونيا ويحدد الاداة التي يتم بها هذا الوفاء وسعر الصرف الذي يتم على اساسه تحويل قيمة العقود الموقوتة بعملة اجنبية الى جنيهات مصرية كما يبين الصلة التي

ضرائب (ب - الأرباح التجارية والصناعية (١) الإعفاء منها ،
- ٧ : الهيئات والمؤسسات)

- ١٧٥١ -

يتم بها تسوية الرصيد النهائي عند انتهاء العمل باتفاق المدفوعات الى غير ذلك من المسائل النقدية التي تنظمها اتفاق المدفوعات المشار اليه .

وطبيعة التنظيم الذي انصب عليه ذلك الاتفاق يخرجها من نطاق مدلول الاعمال التي تعتبر من قبيل اعمال الأفراد العاديين او الاشخاص المدنيين والتي تخص حكم القانون الخاص ذلك أن اتفاقات الدفع بصفة عامة - اذ تبرمها الدولة - تقوم فيها بوظيفة من وظائفها الأساسية وهي تنظيم طريقة تسوية مدفوعاتها الخارجية والعمل على موازنة ميزان مدفوعاتها الذي يعتبر احد المصائب الأساسية لاقتصادها القومي والذي تتوقف على سلامته سلامة سياستها النقدية والاقتصادية ومن ثم تعتبر تلك الاتفاقات اتفاقات دولية تبرمها الدولة بوصفها شخصا دوليا عاما وتبعا لذلك تتمتع الدولة الاجنبية وهي تمارس هذا العمل بحصانة من الخضوع للضرائب الوطنية .

لهذا انتهى الرأي الى ان فوائد الرصيد العائلي للحساب البولوني لدى البنك الاهلي المصري لا تخضع للضريبة على فوائد الديون والودائع والتأمينات بشرط المعاملة بالمثل .

١١٢٥ (١٩٦٠ / ١٢ / ٢٩)

تعليق

قررت الجمعية العمومية في الفتوى رقم ١٠ بتاريخ ١٤ / ٦ / ١٩٥٠ ان الاموال المودعة في المصارف لحساب البعثات السياسية والقنصلية لا تخضع للضريبة على فوائد الديون (كتابنا فتاوى الجمعية العمومية ق ٤٠١ ص ٦٧٩)

(ب) ضريبة الأرباح التجارية

- ١ - الإعفاء منها وعدمه .
- ٢ - الربح الخاضع لها .
- ٣ - ما يخص من وعائها .
- ٤ - الشراكات .

١ - الإعفاء منها وعدمه

أولا : الهيئات والمؤسسات العامة .

ثانيا : المؤسسات الخاصة والاصحاب العائلية .

أولا : الهيئات والمؤسسات العامة

١٠٨٧ - مؤسسات عامة ذات طابع اقتصادي - انطلاقا من الضريبة على الارباح

ولا يسوغ القول بأن ما ورد بنص المادة ٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٢ ، سالف الذكر ليس الا تعدادا للعناصر التي يتكون منها رأس مال المؤسسات العاملة الصناعية ومن ثم فلا تنتقل ملكية تلك الأموال الى المؤسسات المشار إليها ذلك أنه يكفي أن يكون ما ورد بهذا القرار تعدادا لعناصر رأس مال كل من تلك المؤسسات حتى يمكن القول بأنها تدخل في عداد أموالها وتغني تبعاً لذلك من الضريبة المشار إليها . كذلك لا محل للقول بأن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٦٢ بتحديد رؤوس أموال المؤسسات العامة قد تعرض للقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه بالتعديل أو الإلغاء - إذ قضى في المادة ٣ منه بأن يصدر بتحديد رأس مال المؤسسة العامة قرار من رئيس الجمهورية - ذلك أن ثبت فارقا بين بيان الأموال التي تدخل في النفاذ المالية للمؤسسة العامة وبين تحديد رأس مال المؤسسة فبيان الأموال التي تدخل في النفاذ المالية للمؤسسة العامة هو تعداد للعناصر التي يتكون منها رأس مال المؤسسة وهو البيان الذي استلزمت المادة ١ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة أن يشتمل عليه القرار الصادر بإنشاء المؤسسة العلمية وهو ما تكفل

به بالنسبة الى المؤسسات العامة الصناعية - القرار رقم ١ لسنة ١٩٦٢
المشار اليه .

اما تحديد رأس مال المؤسسة العامة فالمقصود به تحديد مقدار رأس مال المؤسسة وهو ما عناه المشرع في المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه بنصه على ان « يصدر بتحديد رأس مال المؤسسة العامة قرار من رئيس الجمهورية » ولم يصدر قرار بتحديد رأس مال اى من تلك المؤسسات بعد ، ذلك ان ثمت عناصر تدخل في تكوين هذا الرأسمال لم ينته تقويمها بعد ولا يمكن تحديد مقدارها ، ويدل على ذلك ما نصت عليه المادة ٢ من القرار رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه من أن « تقوم الاصول التي يتكون منها رأس مال المؤسسة طبقاً للمادة السابقة لجنة يصدر بتشكيلها قرار من الوزير المختص وعلى اللجنة ان تنتهى من مهمتها في ميعاد لا يجاوز ستة اشهر من تاريخ تشكيلها » ومن ثم فان القرار رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه لم يبلغ القرار رقم ١ لسنة ١٩٦٢ ولم يعدله بل على العكس اكده ماورد به من حيث تحديد عناصر رأس مال المؤسسات العامة الصناعية وشمولها لانصبه الحكومة في الشركات التابعة لها فنص في المادة ١ على ان « يتكون رأس مال المؤسسات العامة من (١) انصبه الحكومة في رؤوس أموال الشركات والمنشآت التابعة لها ٠٠٠ » وهو ترديد لما ورد في المادة ٢ من القرار رقم ١ لسنة ١٩٦٢ - ولا محل للقول بان ملكية انصبه الحكومة في الشركات لا تنتقل الى المؤسسات العامة التي تتبعها تلك الشركات ، لا بعد صدور القرار بتحديد مقدار رأس مال المؤسسة ذلك ان ثمت فارقاً بين ملكية المال وبين تقدير قيمته .

ولا يحتج في هذا الصدد بما اتبعه المشرع بالنسبة الى مؤسسة مصر اذ نص في المادة ٢ من القرار رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦١ على أن « يتكون رأس مال المؤسسة المذكورة من انصبه بنك مصر في رؤوس أموال الشركات المساهمة وتنتقل ملكية تلك الانصبه الى المؤسسة من تاريخ العمل بهذا القرار » ذلك ان بنك مصر يعتبر مؤسسة عامة وفقاً للقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ وقد انشأ المشرع مؤسسة عامة أخرى هي مؤسسة مصر وأراد أن ينقل ملكية انصبه المؤسسة الاولى في الشركات التابعة لها الى المؤسسة الثانية ومن ثم نص على ذلك صراحة وهي حالة تختلف عن حالة انشاء المؤسسات العامة الصناعية وتعتمد أموالها التي تتكون من انصبه الحكومة في الشركات التابعة لها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى اعفاء ناتج نصيب الحكومة في اسهم الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للفرز والنسيج من الضريبة على الارباح التجارية والصناعية المقررة بمقتضى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وذلك تطبيقاً لحكم المادة ٢١ من القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠

بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي معدلة بالقانون رقم ١٣٤
لسنة ١٩٦٢ .

(١٩٦٢/١٢/٨) ٨٣٩

١٠٨٨ - ضريبة الأرباح التجارية والصناعية - خضوع بنك مصر لهذه الضريبة
بغض النظر عن أن أرباحه تزول إلى الدولة .

ان بنك مصر يعتبر - طبقا للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٠ - مؤسسة
عامة ذات ميزانية مستقلة ويباشر عمليات تجارية ومن ثم يخضع للضريبة
على الأرباح التجارية والصناعية .

ولا وجه للقول بعدم خضوعه لهذه الضريبة استنادا إلى أن أرباحه
للدولة وعدم اعتباره - تبعا لذلك - قائما بعملياته التجارية لحسابه وهو
شروط يجب تحققه في الربح الخاضع للضريبة المذكورة ، لا وجه لهذا القول
لأن الضريبة تفرض على مجرد تحقق الربح الذي تجنيه المنشأة التجارية
بغض النظر عن الأوجه التي يستعمل فيها الربح بعد تحققه ولذلك فإن
الربح الذي يحققه البنك عن عملياته التجارية التي يقوم بها استنادا إلى
شخصيته المستقلة يخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية رغم
أيلولته إلى الدولة وعدم احتفاظ البنك به لنفسه .

ولا تجوز الحاجة أيضا بأن في خضوع البنك للضريبة المشار إليها
مخالفة لحكم المادة ٢١ من القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن المؤسسات
العامة ذات الطابع الاقتصادي لأن رأس مال البنك مملوك لمؤسسة مصر ثم
للمؤسسة المصرية العامة للبنوك وإن كان النص المشار إليه يعنى ناتج
استثمار أموال هذه المؤسسات من الضرائب المقررة بمقتضى القانون رقم
١٤ لسنة ١٩٣٩ إلا أن هذا الإعفاء مقصور على الضريبة على إيرادات القيم
المنقولة وهي الأرباح الناتجة من استعمال البنك رأس المال المملوك
للمؤسسة المذكورة في عملياته التجارية إذ تعتبر هذه الأرباح توزيعا أو
ناتجا لاستثمار هذا المال فيخضع للضريبة على إيرادات القيم المنقولة لولا
قيام إلتام من ذلك بمقتضى المادة ٢١ سابقة الذكر ، أما الضريبة على الأرباح
التجارية والصناعية فتفرض على الربح الناشئ عن عمليات تجارية تقوم بها
المنشأة ذات الشخصية المستقلة وهي بنك مصر وذلك بغض النظر عن
شخصية المالك لهذا المال لأن ملكية المنشأة لرأس المال المستقل في عملياتها
التجارية ليس شرطا لخضوع ربحها لهذه الضريبة .

وغنى عن البيان أن نص المادة ٢١ من القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠
منالف. المذكور قد استبدل به نص آخر بمقتضى القانون رقم ١٤٣ لسنة

١٩٦٢ تم التي بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة ولم يرد بنص المادة ٢١ بعد تعديله أو بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ما يفيد إعفاء ناتج استثمار المؤسسات العامة من الضرائب ومن ثم فلا وجه للاستناد إلى هذه العبارة منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦٢ .

وعلى مقتضى ما تقدم يخضع بنك مصر للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وقد أكد المشرع هذا بنصه في المادة الثانية من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٢ على عدم إعفاء البنوك التي تزول ملكيتها إلى الدولة من هذه الضريبة وبنصه في المادة الخامسة على أن يصل بهذا القانون اعتباراً من ١١ من فبراير سنة ١٩٦٠ وهو التاريخ الذي انتقلت فيه ملكية بنك مصر إلى الدولة بمقتضى القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ .

لهذا انتهى رأى الجمعية إلى خضوع بنك مصر للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية سواء عن نشاطه السابق على تاريخ انتقال ملكيته إلى الدولة أو عن نشاطه اللاحق لهذا التاريخ .

(١٠٦٥ / ١٠ / ١٩٦٢)

١٠٨٩ - مؤسسات عامة - ضرائب - الأرباح التي تحقّقها تخضع للتمويل الذاتي ولا تتعرض مع هدفها الأكبر وهو تحقيق المصلحة العامة - اختلاف طبيعة الربح في المؤسسات العامة عنه في المشروعات الفردية من ناحية معناه الاقتصادي وطريقة توزيعه - العبء في تجارية نشاط المؤسسة العامة هو تحقيقها الربح بصرف النظر عن طبيعته - خضوع هذه الأرباح للضريبة على الأرباح التجارية .

أنه لا تعارض مطلقاً بين الهدف الأكبر للمؤسسات العامة التجارية - وهو تحقيق المصلحة العامة - وقصد تحقيق أرباح تخصص للتمويل الذاتي لمشروعات المؤسسة العامة ولتحسين خدماتها ، فلا شك في أن تحقيق الأرباح جانب جوهري في نشاط هذه المؤسسات بل هو في الغالب الأعم واجب عليها فرضه المشروع حينما رسم لها أن توجه بنفسها كافة أعباء الاستقلال والتمويل . أما القول بأن هذه المؤسسات لا تستهدف تحقيق الربح لأنها تبتغي القيام بخدمة عامة فهو يبنى على خطأ مزدوج - أولاً - خلط واضح بين المعنى الاقتصادي للربح باعتباره مضاربة لتحقيق أقصى ما يمكن من الأرباح كما هو شأن المشروعات الخاصة - والمعنى القانوني للربح كمعيار مميز للعمل التجاري والذي يكفي فيه توخي فائض نقدي من وراء العمل - ولو كان الربح المتوخى محدوداً باعتبارات أخرى غير مجرد الرغبة في تحقيق أقصى ربح ممكن ، وهو ما يتفق ومعنى الربح في المجتمع الاشتراكي وثانياً - خلط بين تحقيق الربح وتوزيعه فكل ما تفرّق به

عند المؤسسات عن الشركات السابقة على التأميم ، هو أن هذه الأخيرة كانت توزع الأرباح المحققة على مساهميها بعكس الحال في المؤسسات العامة - اعتبارا بأنها تملك رأس المال جميعه - وانها تخصصها للتحويل الذاتي والتوسع . وليس هذا الفارق بنى شأن في مقام تجاربه اعمال المؤسسات العامة لان العبرة في هذا الموضع هي بقصد تحقيق الربح - سواء أكان هذا الربح معدا لتوزيع أم لم يكن - وطالما قد ثبت أن المؤسسة العامة قد حققت أرباحا نتيجة العمليات التي زاولتها أثناء سنتها المالية - فإن الأرباح المحققة تخضع للضريبة على الأرباح التجارية اذا لم يكن ثمة نص قانوني صريح بإعفاؤها وان عدم توزيع الأرباح المحققة لا يستتبع سوى عدم خضوعها للضريبة على التوزيعات لعدم توافر الواقعة المنشئة لها .

وقد وضع قانون التجارة قاعدة عامة تقطع كل شك حول إمكان قيام العوالة - ومن باب أولى غيرها من أشخاص القانون العام - بأعمال تجارية - إذ نص صراحة في المادة ١٠١ منه على خضوع أعمال مصلحة السكك الحديدية - قبل تمتعها بالشخصية الاعتبارية - لأحكامها الخاصة بمقد النقل وعقد الوكالة بالعوالة للنقل ، كما قضت محكمة النقض في ٢٢ من مارس سنة ١٩٥٦ بأن مصلحة البريد أمانة للنقل ووكيلة بالعوالة في الوقت نفسه وأعتبرت عملا تجاريا تحت المواد ٩٠ وما بعدها من القانون التجاري .

(١٧٥٧ (١٩٦٥/٧/٢٥)

١٠٩٠ - ضرائب الأرباح التجارية ولوائحه والدائع والضريبة - خضوع الهيئة العامة لشئون النقل البحري للضريبة لهذه الضرائب .

إن الأصل في خصوص الخوض لقوانين الضرائب والرسوم هو المساواة بين الأفراد والهيئات العامة اذا كانت تمارس نشاطا تجاريا أو صناعيا أو اقتصاديا من جنس ما يمارسه الأفراد وتتوافر فيه الشروط التي نصت عليها هذه القوانين ما لم يوجد نص قانوني صريح يقضى بالإعفاء أو اذا كانت حصة اضرية تؤول ، الى جهة ليس لها استقلال مالي عن الهيئة العامة لان ذلك لا يعنى أكثر من اضافة حصة اضرية في باب الإيرادات واستنزائها من باب المصروفات في ميزانية واحدة .

ولما كانت الهيئة العامة لشئون النقل البحري تختص - طبقا للمادة الرابعة من قانون انشائها رقم ٨٨ لسنة ٢٩٥٩ بأعمال النقل البحري التي تتعلق بالوزارات والمصالح الحكومية والهيئات الخاصة والأفراد . وهذا نشاط تجارى يشبهه نشاط الأفراد كما كان للهيئة ذمة مالية خاصة

وميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة ، ومن ثم فإن الاصل أن تخضع الهيئة
في نشاطها لمختلف الضرائب والرسوم الا اذا تقرر اعفاؤها بمقتضى نص
قانونى خاص .

ولم تكن الهيئة - عند قيامها - من المؤسسات العامة ذات الطابع
الاقتصادى ومن ثم فانها لم تتمتع بما كان يميز به المشرع هذه المؤسسات
من أوجه الاعفاء الضريبى .

وفى ضوء ذلك لا يقوم أى سند قانونى لأعفاء الهيئة من ضريبة الأرباح
التجارية والصناعية فتخضع لهذه الضريبة على مقتضى قانون فرضها .

وفىما يتعلق بالضريبة على فوائد الودائع فإن شأن الهيئة بالنسبة
انها كشأنها بالنسبة الى ضريبة الأرباح التجارية وتخضع بحسب الاصل
لتلك الضريبة دون أن تفيد من الاعفاء المقرر بالمادة ١٥ من القانون رقم ١٤
لسنة ١٩٣٩ ، ذلك لانه يشترط للاعفاء من الضريبة على فوائد الودائع طبقا
لتلك المادة أن تكون الودائع متصلة بمباشرة المهنة أى أن يكون من أصل
عمل الممول تقديم ودائع أو أن تقتضى مهنته ذلك بحيث لا يستطيع مباشرتها
دون ابداع ولا يتخضع من الاوراق أن من أصل عمل الهيئة تقديم ودائع ولا
أن نشاطها يقتضى ذلك لزوما ، ومن ثم لا تفيد من ذلك الاعفاء لتخلف شرط
قيامه بالنسبة اليها .

وبالنسبة الى رسم الدمغة فإن هذا الرسم ضريبة عينية تستحق عن
جميع الوقائع المثبتة لها المنصوص عليها فى قانون فرضها رقم ٢٢٤ لسنة
١٩٥١ ، ولا اعفاء من هذه الضريبة بغير نص ، وفضلا عن أن ذلك هو الاصل
فى استحقاق الضرائب والاعفاء منها الا أنه أظهر فى ضريبة الدمغة التى لم
يعف قانون فرضها منها حتى نشاط الحكومة بل فرض الضريبة عليه وانما
حمل به التعامل مع الحكومة ، وفى ذلك تقول المادة ١٢ من القانون المذكور
« فى كل تعامل بين الحكومة واغير يخضع هؤلاء دائئا لرسم الدمغة وفى
تطبيق هذه المادة يقصد بالحكومة ، الحكومة المركزية ومجالسها والمجالس
البلدية ومجالس المديرات » . ويبدو من ذلك أن قانون فرض رسم الدمغة
لم يعف عنه أى تعامل خاضع له حتى ما تبشره الحكومة ، ومع اعطاء لفظ
(الحكومة) معنى محددا لا تدخل فيه المؤسسات والهيئات العامة ، ومن ثم
فإن الرسم يستحق على نشاطها الخاضع له وتتحمل به فى ذمتها المالية دون
انتقال لعبئه الى غيرها .

وفى ضوء ذلك تخضع الهيئة العامة للنقل البحرى لرسم الدمغة مع
ملاحظة أنها لا تفيد مما كان يقرره القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ من اعفاء
من هذا الرسم للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى لأن الهيئة لم تكن
من قبيل هذه المؤسسات كما سبق .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الهيئة العامة لشئون النقل
البحرى (الملقاة) تخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على
فوائد الودائع ورسم الممفة .

(١١١٣ / ١٠ / ١٩٦٢)

١٠٩١ - الهيئة العامة لشئون النقل البحري - خصومها للضريبة على الأرباح
التجارية والصناعية - خصومها للضريبة على فوائد الودائع - خصومها لرسم الممفة وعدم
استفادتها من الإعفاءات المقررة بالقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ .

ان الهيئة العامة لشئون النقل البحري كانت مؤسسة عامة تمارس
نشاطا تجاريا ، ولم يتضمن قانون انشائها نصا باعتبار أموالها أموالا عامة
كما كانت تتمتع باستقلال مالى عن الجهة الادارية التى تشرف عليها ، وضة
مالية مستقلة عن المولة - حيث كان فائض إيراداتها يرحل الى ميزانية
السنة التالية دون أن يؤول الى الخزانة العامة للدولة ، لذلك فان نشاطها
يخضع لضريبة على الأرباح التجارية والصناعية على مقتضى قانون فرضها
ما دام قانون انشاء الهيئة قد جاء خلوا من النص على إعفائها وطالما لا تفيد
بما كان يقرره القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ من أوجه الإعفاء الضريبى
للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى حيث لا تعتبر الهيئة كذلك فى
مفهوم هذا القانون .

وبالنسبة للضريبة على فوائد الودائع - فان شأن الهيئة بالنسبة
اليها كشأنها بالنسبة الى ضريبة الأرباح التجارية وتخضع بحسب الاصل
لذلك الضريبة دون أن تفيد من الإعفاء المقرر بالمادة ١٥ من القانون رقم ١٤
لسنة ١٩٣٩ ، ذلك لانه يشترط للإعفاء من الضريبة على فوائد الودائع طبقا
لذلك المادة أن تكون الودائع متصلة بمباشرة المهنة - أى أن يكون من أصل
عمل الممول تقديم ودائع أو أن تقتضى مهنته ذلك بحيث لا يستطيع مباشرتها
دون ابداع ، ولا يتضح من الاوراق أن من أصل عمل الهيئة تقديم ودائع ولا
أن نشاطها يقتضى لزومه - ومن ثم لا تفيد من ذلك الإعفاء لتخلف شرط
قيومه بالنسبة اليها .

وبالنسبة الى رسم الممفة فان هذا الرسم ضريبة عينية تستحق عن
جميع اوقائع المنشئة لها المنصوص عليها فى قانون فرضها رقم ٢٢٤
لسنة ١٩٥١ ولا إعفاء من هذه الضريبة بغير نص ، وفضلا عن أن ذلك هو
الاصل فى استحقاق الضريبة والإعفاء منها الا انه اظهر فى رسم الممفة
الذى لم يعف قانون فرضه منه حتى نشاط الحكومة بل فرض الرسم عليه
وانما حمل به المتعامل مع الحكومة طبقا للمادة ١٢ من القانون المذكور - التى
قضت بانه « فى كل تعامل بين الحكومة والغير يخضع هؤلاء دائما لرسم

العمفة وفي تطبيق هذه المادة يقصد بالحكومة ، الحكومة المركزية مصالحها والمجالس البلدية ومجالس المديرية ، ويبدو من ذلك أن قانون فرض رسم العمفة لم يف من أي تعامل خاضع له حتى ما تبشره الحكومة مع إعطاء لفظ (الحكومة معنى محددًا تدخل فيه المؤسسات والهيئات العامة ، ومن ثم فإن الرسم يستحق على نشاطها الخاضع له وتحمل به في ضمتها المالية دون انتقال عبته إلى غيرها ، وعلى ذلك تخضع الهيئة العامة للنقل البحري لرسم العمفة مع مراعاة أنها لا تفقد مما كان يقرره القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ من إعفاء المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي من هذا الرسم لأن الهيئة المذكورة لم تكن من قبيل تلك المؤسسات كما سبق .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى تأييد فتاها السابقة الصادرة بجلستها المعقودة في ٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ ومن ثم فإن الهيئة العامة لنشئون النقل البحري (الملقاة) تخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على فوائد الودائع ورسم العمفة .

(١٧٤٧ (١٩٦٥/٧/٢٥)

١٠٩٢ - هيئات عامة - مؤسسات عامة - الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية - إعفاء من الضريبة - هيئة النقل العام - صدور القرار الجمهوري رقم ١٨٩١ لسنة ١٩٦٤ باعتبارها هيئة عامة في مفهوم قانون الهيئات العامة الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ - الهيئة العامة ، وفقا لهذا القانون ، تقوم على مصلحة أو خدمة عامة ولا تمارس نشاطها صناعيا أو تجاريا أو زراعيا أو ماليا أو تعاونيا - أثر ذلك : عدم خضوعها في الأصل للضريبة عمل الأرباح التجارية والصناعية ، ومن ثم لا محل لصدور قانون بإعفاؤها من هذه الضريبة - مناط الإعفاء هو الخضوع أصلا للضريبة - الوضع مختلف بالنسبة إلى المؤسسات العامة لأنها تقوم على نشاط صناعي أو تجاري أو زراعي أو مالي أو تعاوني - المادة ٣٠ من قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ، نصت على إعفاؤها من الضرائب والرسوم .

إن هيئة النقل العام وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩١ لسنة ١٩٦٤ ، باعتبارها هيئة عامة في مفهوم قانون الهيئات العامة الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ، ووفقا لأحكام هذا القانون فإن الهيئة العامة تقوم على مصلحة أو خدمة عامة ، فهي لا تمارس أصلا نشاطا صناعيا أو تجاريا أو زراعيا أو ماليا أو تعاونيا ، ومن ثم لا تخضع في الأصل للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، حتى يتطلب إعفاؤها منها صدور قانون بذلك وفقا للمادة ٣٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يفرض ضريبة إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل ، لأن مناط الإعفاء هو الخضوع أصلا للضريبة وهو ما لم يتحقق في هيئة النقل العام وذلك على عكس المؤسسات العامة التي تقوم

على نشاط صناعي أو تجاري أو زراعي أو مالي أو تعاوني وفقا للمادة الأولى من قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ومن ثم أورد المشرع في المادة ٣٠ من هذا القانون نصا بأعفاؤها من بعض الضرائب والرسوم ولم يضع نصا مماثلا في قانون الهيئات العامة بأعفاؤها من الضرائب والرسوم كلها أو بعضها لعدم خضوعها أصلا للضرائب .

ولا يفر من هذا النظر ما سبق أن افتت به الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ من خضوع بنك مصر للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وذلك أن بنك مصر كان في ذلك الوقت مؤسسة عامة وهو بهذا الوضع يختلف عن وضع الهيئات العامة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسمة الاستشاري إلى أن الهيئات العامة وفقا لما يقضى به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ إنما تنشأ لإدارة مرفق مما يقوم على مصلحة أو خدمة عامة وتعتبر أموالها أموالا عامة ولئن كان القانون منحها الشخصية الاعتبارية المستقلة إلا أنها بحكم طبيعتها ونشاطها الذي تقوم به والغرض الذي تستهدفه من هذا النشاط فإن ما تحققه عرضا من أرباح لا يعتبر من قبيل أرباح المهن التجارية والصناعية .

وما دام أن هيئة النقل العام لمدينة القاهرة التي تقوم على مرفق النقل في المدينة تعتبر بناء على القرار الجمهوري رقم ١٨٩١ لسنة ١٩٦٤ من الهيئات العامة ، فإن ما تحققه من ربح لا يخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

(١٣٨٣ / ١٢ / ١٩٦٦)

١٠٩٣ - مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة قبل صدور القرار الجمهوري رقم ١٨٩١ لسنة ١٩٦٤ باعتبارها هيئة عامة - هي رغم التسمية مرفق عام يستهدف ، تطبيق غرض من أغراض النفع العام وأموالها أموال عامة - عدم خضوعها للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

أن صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٦٠ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة ناصا في المادة الأولى على أن تنشأ مؤسسة عامة تسمى مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة لم يفر من طبيعة المرفق الذي تقوم على إدارته باعتباره مرفقا من المرافق العامة وأن المؤسسة تستهدف من إدارته تحقيق غرض من أغراض النفع العام وأن الكلمة النهائية في هذه الإدارة للسلطة العامة إذ أن تشكيل مجلس إدارة المؤسسة يتكون جميعه من عناصر حكومية ومحلية ويتولى رئاسته مدير عام بلدية القاهرة في ذلك الوقت وهذا المجلس طبقا للمادة الخامسة من القرار هو السلطة

فرائب ب - الارباح التجارية
والصناعية (١) - الاطلاق منها - ثانيا :
المؤسسات الخاصة والاعباء العائلية)

- ١٧٦١ -

العليا المهينة على شئون المؤسسة وتصريف امورها ، وقد نص هذا القرار
فى مادته الاولى على ان تعتبر اموالها من جميع الوجوه اموالا عامة .

وعلى ذلك فان وصف الجهاز القائم على ادارة هذا المرفق بالقرار
الجمهورى رقم ١٣٦٠ لسنة ١٩٥٩ باعتبار مؤسسة عامة انما تم فى وقت
لم تكن قد ظهرت فيه الى الوجود التفرقة بين الهيئات العامة والمؤسسات
العامة بالقانونين رقمى ٦٠ و ٦١ لسنة ١٩٦٣ وبمجرد ان ظهرت هذه
التفرقة واصبح مفهوم الهيئة العامة القيام على مصلحة أو خدمة عامة تدخل
المشروع فاصدر القرار الجمهورى رقم ١٨٩١ لسنة ١٩٦٤ بانشاء هيئة النقل
العام موقرا الوضع القانونى للجهاز القائم على ادارة المرفق فى ظل هذه
التفرقة .

وعلى ذلك فان مؤسسة النقل العام المنشأة بالقرار الجمهورى رقم
١٣٦٠ لسنة ١٩٥٩ لا تخضع للمضريبة على الارباح التجارية والصناعية
لقيامها على مصلحة أو خدمة عامة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى ان انشاء
مؤسسة النقل العام بالقرار الجمهورى رقم ١٣٦٠ لسنة ١٩٥٩ تم فى وقت
لم تكن قد ظهرت فيه التفرقة بين الهيئات العامة والمؤسسات العامة
بالقانونين رقمى ٦٠ ، ٦١ لسنة ١٩٦٣ .

ولما ظهرت هذه التفرقة صدر القرار الجمهورى رقم ١٨٩١ لسنة
١٩٦٤ بانشاء هيئة النقل العام موقرا الوضع القانونى للجهاز الذى يقوم
على ادارة هذا المرفق .

وعلى ذلك فلا تخضع مؤسسة النقل العام المنشأة بالقرار الجمهورى
رقم ١٣٦٠ لسنة ١٩٥٩ للمضريبة على الارباح التجارية والصناعية .

٧٠٤ (١٩٦٧/٦/٧)

ثانيا : المؤسسات الخاصة والاعباء العائلية

١٠٩٤ - ضريبة الارباح التجارية والصناعية - مؤسسات صطحية - هي مؤسسات
خاصة تخضع لاحكام القانون الخاص ولا تعتبر من المؤسسات العامة الا فى الحدود المبينة فى
المادة ٣ من القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسات الصطحية - خضوع لرباح هذه
المؤسسة لضريبة الارباح التجارية والصناعية .

ان القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم الصحافة الذى منع فى
المادة الاولى منه اصدار الصحف الا بترخيص من الاتحاد القومى ولوجب على
م ١١١ لتأوى

أصحاب الصحف التي كانت تصدر وقت العمل به ان يحصلوا على ترخيص من الاتحاد القومي خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل به ونقل بسقضي المادة الثالثة الى الاتحاد القومي ملكية صحف دار الاحرام ودار اخبار اليوم ودار روز اليوسف ودار الهلال كما نقل تبعا لذلك ملحقات الصحف وما لأصحابها من حقوق وما عليهم من ملتزمات مقابل تعويضهم بقيمتها مقدرة وفقا لاحكام القانون المذكور .

ونصت المادة ٦ من هذا القانون على ان يشكل الاتحاد القومي مؤسسات خاصة لإدارة الصحف التي يملكها ويعين لكل مؤسسة مجلس ادارة يتولى مسئولية صحف المؤسسة .

وتنفذا لاحكام هذا القانون أصدر رئيس الاتحاد القومي في ٢٣ من مايو سنة ١٩٦٠ قرارا نشر في الجريدة الرسمية في ٢ من يونية سنة ١٩٦٠ بإنشاء مؤسسات خاصة لإدارة الصحف التي يملكها الاتحاد القومي وبتشكيل مجالس لإدارة هذه المؤسسات ونصت المادة ٨ من هذا القرارا على أن يوضع لكل مؤسسة ميزانية سنوية خاصة يصدر باعتمادها قرار من رئيس الاتحاد القومي كما نص على أنه يجب أن تعد الميزانية وفقا للنظم المتبعة في الشركات المساهمة كما نص على أن يخصص نصف صافي الأرباح لموظفي وعمال المؤسسة والنصف الآخر لمشروعات التوسع والتجديدات الخاصة .

ثم صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسات الصحفية ونص في المادة ٢ منه على أن تعتبر المؤسسات الصحفية المشار إليها في هذا القانون في حكم المؤسسات العامة فيما يتعلق بأحوال مسئولية مديريها ومستخفيها المنصوص عليها في قانون العقوبات وفيما يتعلق بإزالة التصدير والاستيراد ونص في المادة ٤ منه على أن يستمر العمل بأحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون وعلى أن تحل اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي محل الاتحاد القومي في كل ما يتعلق بالاختصاصات المخولة له طبقا لاحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ .

ومن حيث أن المؤسسات الصحفية هي مؤسسات خاصة تخضع لاحكام القانون الخاص ولا تعتبر من المؤسسات العامة الا في الحدود المبينة في المادة ٣ من القانون ١٥١ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر .

ولما كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل تنص على أنه يعتبر من أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ تفرض ضريبة سنوية على أرباح المهن والمنشآت التجارية والصناعية أو المتعلقة

بالحرف ومن بينها امتيازات ومنشآت المناجم وغيرها بقدر استثناء الا ما ينص عليه القانون - فان ما تحققه المؤسسات الصحفية من أرباح يخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

ومن حيث أن قانون الضرائب المصري لا يستلزم لكي يطبق ضريبة الأرباح التجارية والصناعية أن يكون الخاضع لها تاجرا بالمعنى القانوني للملكة ولا الأعمال التي يقوم بها أعمالا تجارية وانما قصد المشرع المصري انطباق هذا القانون على كل نشاط انطوى على الرغبة في الربح .

وانه ولئن كانت المؤسسات الصحفية بعد أولولة ملكيتها للاتحاد الاشتراكي أصبحت جزءا من التنظيم الشعبي الذي لا يخضع للجهاز الإداري وانما هي سلطة توجيه ومشاركة فعالة في بناء المجتمع مما تستند اليه في طلب اعفائها من الضريبة فان نشاط المؤسسات الصحفية يقصد به تحقيق ربح يساعد على تحقيق هذا الغرض وبهذه المثابة فان هذا الربح يكون خاضعا لضريبة الأرباح التجارية .

ولا حجة فيما قد يقال من أن ملكية بعض الصحف التي تديرها المؤسسات الخاصة للاتحاد الاشتراكي يعفى أرباحها من الخضوع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية ذلك أن ملكية الاتحاد الاشتراكي لبعض الصحف لا يغير من طبيعة نشاطها ولا يؤثر في توجيه الأرباح بعد تحقيقها في استحقاق الضريبة عليها - فالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية تستحق بمجرد تحققها ولا يعفى من الخضوع لها الا ما نص عليه القانون - ولما كان القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم الصحافة ومن بعده القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسات الصحفية لم ينص على اعفاء المؤسسات الصحفية من الخضوع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن ما تحققه المؤسسات الصحفية من أرباح تخضع لضريبة الأرباح التجارية المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

(١٠٤٨) (١٩٦٧/٩/٢٨)

١٠٩٥ - المادة ٤١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بغرض ضريبة غسل إيرادات رؤوس الأموال المتقولة - نصها على أن يعفى من الضريبة الأفراد والشركاء في شركات التضامن - مريان هذا الاعفاء على كل فرد من الأفراد المكونين لشركة تضامن ، حتى ولو لم يثبت له وصف الشريك لعب في تكوين هذه الشركة بسبب نص المادة .

ان عقد شركة للمويليات ابرم بين خمسة قصر بولاية آبانهم
الثلاثة ونص فيه على انها شركة تضامن غرضها صناعة وتجارة المويليا
وان عقد شركة وشركاه ابرم بين أب وأولاده القصر الخمسة
ونص فيه على انها شركة تضامن .

ولما كان الاطراف القصر في الشركة الاولى لم يجسوز أكبرهم الثامنة
من عمرة الا باقل من ثلاثة شهور ولم يبلغ أصغرهم الثالثة ، فان عقد هذه
الشركة يكون باطلا طبقا لاحكام قانون التجارة وقانون الولاية على المال رقم
١١٩ لسنة ١٩٥٢ لعدم توافر الاهلية اللازمة لمباشرة التجارة في اطراف
العقد ولانه لا يجوز لأوليائهم أن يباشروا تجارة مبتدأه بأسمائهم ويسرى
ذلك أيضا على الاطراف القصر في الشركة الثانية حيث لم يناهز أكبر
هؤلاء الاطراف الحادية عشرة من عمره في تاريخ العقد وكان اصغرهم
دون الثالثة .

ومع التسليم بما صاحب نشأة عقدي هاتين الشركتين من بطلان طيفا
لقانون التجارة وقانون الولاية على المال الا أنه اذا كان في مكنة هذا البطلان
تقويض العقد الذي تولدت عنه الشركة من أساسه ومنذ انشائها فانه
لا يستطيع أن يمحو الوجود الفعلي الذي عاشته الشركة رغم بطلانها فيجب
والحال كذلك النظر الى البطلان بحيث لا يتناول حياة الشركة السابقة على
ابطالها فتعتبر قائمة فعلا بشكلها الاصلي فترة وجودها الواقعي الذي أصابت
ابانه ربحا خاصة من وجهة النظر الضريبية بالنسبة الى شركات التضامن
حيث تفرض الضريبة على كل شريك شخصا طبقا للتشريع الضريبي لا على
الشركة كشخص معنوي وحيث تقرر الاعفاء اللازم للعيشة والاعباء العائلية
طبقا للمادة ٤١ المشار اليها للأفراد والشركاء في شركات التضامن مما يقطع
بأن هذا الاعفاء ليس ملحوظا فيه كونه المعفى شريكا في شركة تضامن بل
الملحوظ فيه كونه مولا أصاب ربحا من طريق التجارة أو الصناعة فالاعتبار
في الاعفاء للفرد ذاته ولإعبائه العائلية لا لكونه شريكا أو غير شريك - حيث
تنص المادة على أنه « يعفى من الضريبة الافراد والشركاء في شركات التضامن
الذين لا يتجاوز صافي ربحهم السنوي ٠٠٠ فاذا كانوا من المتزوجين
ولا يعملون أولادا يكون حد الاعفاء لهم » ومن ثم يستفيد كل فرد من الافراد
المكونين لشركة تضامن من ذلك الاعفاء حتى لو لم يثبت له وصف الشريك
لغيب في تكوين عقد الشركة .

وفي ذلك تقول محكمة النقض في حكمها الصادر في ٦ من فبراير
سنة ١٩٤٧ « يبين من نص المادتين ٣٤ و ٤١ من القانون رقم ١٤ لسنة
١٩٣٩ أن المشرع لم يتقيد بالشخصية الاعتبارية لشركة التضامن
والتوصية اذ لم يخصها بنواتها للضريبة ٠٠ وبذلك يكون قد سوى بين
الشريك التضامن وبين الممول الذي لا شريك له ٠٠٠ » وأضافت المحكمة .

« ان الاعفاء المقرر في المادة ٤١ حق لكل شريك في شركات التضامن . .
كما هو حق للأفراد بصرف النظر عما اذا كانت الشركة قد أصبحت شخصا
قانونيا مستقلا عن أشخاص الشركاء أم لا لأن الالتزام بالضريبة انما يقع
على الأشخاص الشركاء لا على ذات الشركة . . . فالاعفاء بطبيعته ليس الا
قيدا على هذا الالتزام وحدا له . فكان ثبوت الشخصية المعنوية للشركة أو
عدم ثبوتها سواء بالنسبة الى الاعفاء ، كما أن ثبوتها أو عدم ثبوتها سواء
بالنسبة الى الالتزام » ثم تقول المحكمة « ان الزعم بأن المادة ٤١ لا يفيد منه
الا الشركاء في شركات استوفت الاجراءات مردود بأن الاعفاء في الحدود
التي رسمتها المادة ٤١ ليس ملحوظا فيه كون المعفى من الضريبة شريكا في
شركة تضامن أو توصية بل الملحوظ فيه كونه ممولا أصاب ربحا من طريق
التجارة أو الصناعة فكان بهذا الربح أهلا لأن تقتضى منه الضريبة فالاعتبار
في الاعفاء للفرد ذاته ولاعبائه العائلية لا لكونه شريكا أو غير شريك وهو
كفرد داخل في مدلول لفظ (الافراد) التي صدرت بها المادة ٤١ » .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن كل فرد من الافراد المكونين
للشركتين المشار اليهما يفيد من الاعفاء المقرر بالمادة ٤١ من القانون رقم ١٤
لسنة ١٩٣٩ بصرف النظر عما صاحب نشأة الشركتين من بطلان بسبب
قصر أطرافها .

٤٨٢ (١٩٦٤/٥/٣٠)

٢ - المرفوع الخاضع لها

١٠٩٦ - مكافأة الارشاد المقررة بالقرار الجمهوري رقم ١٠٦٣ لسنة ١٩٦٤ - عم
خضوعها للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية - اختلاف عملية الارشاد عن أعمال
السيرة والوساطة الخاضعة لهذه الضريبة .

ان طبيعة السيرة أو العمولة التي يتقاضاها السمسار أو الوسيط
نظير قيامه بعملية السيرة أو الوساطة - وهي من الأعمال التجارية -
تختلف عن طبيعة مكافأة الارشاد التي يتقاضاها المرشد نظير قيامه
بعملية الارشاد والتي تعتبر في واقع الامر جائزة أو منحة من الدولة نظير
جهوده في الكشف عن أعمال أو جرائم غير مكلف بالكشف عنها أصلا ،
والسمسرة أو العمولة التي يتقاضاها السمسار أو الوسيط يلتزم بها
الطرفان اللذان تم التعامل معهما أو أحدهما وفقا للاتفاق المبرم في هذا
الشأن ، أما مكافأة الارشاد فانها تنفع للمرشد من السلطات الحكومية -
وهي شخص ثالث غير الشخصين اللذين تعاقدوا على عملية تهريب النقد
- وذلك مقابل قيامه بعمل نافع لتلك السلطات هو الارشاد عن جريمة

تهريب نقدية وليسبب يختلف عن سبب استحقاق السمسرة أو العمولة ،
كذلك فإن مكافأة الارشاد التي يحصل عليها المرشد لا تدفع اليه نتيجة
تقريرية طرفي التعاقد واتمامه - التي هي طبيعة عملية السمسرة أو الوساطة -
وانما لتبليغه السلطات المختصة واكتشف عن الجريمة دون نظر الى حصول
الوساطة من عدمه ، هذا بالإضافة الى أن منح السمسرة أو العمولة انما
يستند الى الاتفاق المبرم في خصوص الصفقة التي تمت بشأنها عملية
السمسرة أو الوساطة لما منح مكافأة الارشاد فيكون بمقتضى قرارات
تنظيمية في الاحوال وبالأوضاع المقررة فيها .

ومن حيث أنه لذلك فإن مكافأة الارشاد المنصوص عليها في المادة
الاولى من القرار الجمهوري رقم ١٠٦٢ لسنة ١٩٦٤ - انما تختلف وصفا
وسببا عن السمسرة أو العمولة التي قضت المادة ٣٢ مكررا من القانون رقم
١٤ لسنة ١٩٣٩ باخضاعها للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ولا
تدخل في مدلولها . ومن ثم فإن مكافأة الارشاد المشار اليها لا تخضع
للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المقررة في المادة ٣٢ مكررا من
القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

٦٦١ (١٩٦٥/٧/١٢)

١٠٩٧ - ارباح العاملين بالشركات المقررة بمقتضى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٤
بتعديل القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات المساهمة - اخضاعها للضريبة - تجب
الفرقة بين نصيب العمال التام في هذه الأرباح وبين النسبة المخصصة منها للهيئات
الاجتماعية والاسكان والخدمات الاجتماعية الركزية - اخضاع النصيب التام للضريبة على
المرتبات وما في حكمها - بينما تخضع الحصة المخصصة للهيئات المشار اليها للضريبة على
الأرباح التجارية .

انه في ١٩ من يوليو سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١
بتعديل القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات المساهمة ويقضى في
مادته الثانية بأن " يستبدل بنص البند ٥ من المادة ١٤ من القانون رقم ٣٦
لسنة ١٩٥٤ المشار اليه النص الآتي :

بند ٥ - يجنب من الأرباح الصافية للشركة ٥٪ تخصص لشراء سندات
حكومية ويوزع الباقي على الوجه الآتي : -

(أ) ٧٥٪ توزع على المساهمين .

(ب) ٢٥٪ تخصص للموظفين والعمال ويكون توزيعها على النحو
التالي :

١ - ١٠٪ توزع على الموظفين والعمال عند توزيع الأرباح على المساهمين
ويتم التوزيع طبقا لقواعد عامة يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

٢ - ٥٪ تخصص للخدمات الاجتماعية والاسكان طبقا لما يقره مجلس
ادارة الشركة بالاتفاق مع نقابة عمال الشركة .

٣ - ١٠٪ تخصص لخدمات اجتماعية مركزية للموظفين والعمال وتحدد
كيفية التصرف في هذه المبالغ وأداء الخدمات والجهة الادارية التي تتولاها
أو تصرف فيها بقرار من رئيس الجمهورية .

كما صدر القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ وقضى في مادته الاولى بأن
يضاف الى الفقرة ب (٣) من البند ٥ من المادة ١٤ من القانون رقم ٣٦
لسنة ١٩٥٤ المشار اليه النص الآتي :

« ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية تخصيص بعض المبالغ المتحصلة
من هذه النسبة للتوزيع على العاملين في بعض الشركات التي لا تحقق أرباحا
أو تحقق أرباحا قليلة لأسباب لا ترجع الى عدم كفاءة في التشغيل أو الى
تراج من العاملين في الشركة . ويكون التخصيص في كل حالة على حدة
وبناء على عرض الوزير المختص » .

ويبين مما تقدم أن المشرع أخذ بنظام مشاطرة العمال في الربح على
نحو عام وشامل بالنسبة لشركات المساهمة بعد أن كان اختياريا ومحددا
بما تنص عليه المادة ٦٩١ من القانون المدني من أنه « اذا نص العقد على أن
يكون للعامل فوق الاجر المتفق عليه أو بدلا منه حق في جزء من أرباح رب
العمل أو في نسبة مئوية من جملة الايرادات أو من مقدار الانتاج أو من
قيمة ما يتحقق من وفر أو ما شاكل ذلك وجب على رب العمل أن يقدم الى
العامل بعد كل جرد بيانا بما يستحقه من ذلك » وهذا النظام أي
نظام مشاطرة العمال في الربح حيث يحصل العمال علاوة على أجورهم
مقدرة كالمعتاد بانزمن أو القطعة على حصة في الارباح هو أحد أنظمة الاجر
الجماعي الذي ينتظر فيه الى العمال كجماعة تسهم في الانتاج ويجب أن تفيد
من ثمراته وهو كما يدخل في مدلول الاجر وفقا لما نصت عليه المادة ٦٩١
من القانون المدني المشار اليها يدخل في مدلوله طبقا للمادة ٦٨٣ من القانون
المدني التي عرفت الاجر ، والمواد الاولى والثانية والثالثة من قانون العمل
الصادر به القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وبهذه المثابة تخضع حصة العمال
في الارباح التي توزع عليها نقدا ومقدارها ١٠٪ وفقا لاحكام القانون رقم
١١١ لسنة ١٩٦١ المشار اليه للضريبة على المرتبات وما في حكمها والاجور
والمكافآت والمعاشات وهي الضريبة الواردة في الباب الاول من الكتاب الثالث
من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٦ دون الضريبة على ايراد رؤوس الاموال
المنقولة الواردة في الكتاب الاول من هذا القانون لأن هذه الضريبة بحسب
تسميتها القيم المنقولة والديون والودائع والتأمينات انما تفرض على دخول
رأسمالية وليست حصة العمال في الارباح دخلا رأسماليا .

وعاء الضريبة على القيم المنقولة كما حددته المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ « جميع إيرادات رؤوس الأموال المنقولة » .

أما فيما يتعلق بنسبة ال ١٥٪ وهي النسبة المخصصة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ للخدمات الاجتماعية والإسكان والخدمات الاجتماعية المركزية للموظفين والعمال فإنه لا يمكن لذات الأسباب إخضاعها لضريبة إيراد رؤوس الأموال المنقولة وخاصة بعد أن تقرر توجيهها عن طريق الميزانية العامة لتمويل الخدمات العامة الخاصة بالعمال وإنما تعتبر اقتطاعاً جبرياً من الربح يخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

لذلك انتهى الرأي إلى إخضاع نصيب العمال النقدي في أرباح شركات المساهمة للضريبة على المرتبات وما في حكمها والأجور والمكافآت والمعاشات - أما ما يخص من حصة العمال في الأرباح للخدمات الاجتماعية والإسكان والخدمات الاجتماعية المركزية فيخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

٨٨٠ (١٩٦٦/٨/٨)

١٠٩٨ - مكتب الخطوط الجوية السعودية بالقاهرة - تبينه وموظفوه لوزارة الدفاع والطيران السعودية - عدم خضوع المرتبات التي يتقاضاها موظفوه في مصر للضريبة على المرتبات - لا محل للمقابلة بين خضوع نشاط المكتب للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وبين عدم خضوع المرتبات التي يتقاضاها موظفوه للضريبة على الأجور - استغلال مجال فرعي كل منهما ومناطق استقلالها .

إذا كان الثابت في الأوراق أن مكتب الخطوط الجوية السعودية يتبع وزارة الدفاع والطيران السعودية ، ويلبى الخلاف حول ما إذا كان ما يدفعه المكتب من مرتبات لموظفيه يعتبر مدفوعاً مباشرة من الوزارة المذكورة أم من حساب خاص بالمكتب مستقل عن حساب الحكومة السعودية وما يترتب على ذلك من عدم خضوع أو خضوع هذه المرتبات للضريبة المشار إليها .

وكان يبين من الاطلاع على صور المستندات المرافقة أن موظفي مكتب الخطوط السعودية بالقاهرة يتبعون الملكة السعودية وإن إيرادات المكتب تعتبر إيرادات للحكومة السعودية لا من أموال خاصة بالمكتب مستقلة عن أموال الحكومة يؤيد ذلك أنه ليس ما يدل على أن للمكتب كيان خاص يفصله عن الخطوط الجوية السعودية وهي مصلحة حكومية تابعة لوزارة الدفاع والطيران السعودية .

وإذا كانت إيرادات المكتب تقيد في كشف يومي وتودع باسمه وحسابه في البنك العربي السعودي وتصرف مرتبات موظفيه من هذا الحساب إلا أن

هذه الواقعة لا تغير شيئاً من أن هذه الإيرادات من أموال الحكومة السعودية ولا بد أن يكون هذا الإجراء أمراً تنظيمياً تقتضيه طابع الأشياء بدليل أن فائض إيرادات المكتب يودع شهرياً في حساب مؤسسة النقد العربي السعودي تمهيداً لتحويله إلى المملكة السعودية .

ويخلص من جميع ما تقدم أن مرتبات موظفي المكتب المذكور تصرف من أموال الحكومة السعودية دون أن تمر بخزانة مستقلة عنها ومن ثم فإنها لا تخضع للضريبة على المرتبات وما في حكمها .

ولا تتعارض هذه النتيجة مع إمكان خضوع نشاط المكتب المذكور للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ذلك لأن لكل من هذه الضريبة وضريبة المرتبات شرائط سريانها الخاصة ولا محل للمقابلة بينها فالعبرة في مجال فرض الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية هي بحقيقة النشاط الذي تتم مزاويلته في الجمهورية العربية بصرف النظر عن شخص القائم به في حين أن فرض ضريبة المرتبات يتوقف على شخص دافع الإيراد المتخذ وعاء لهذه الضريبة .

(١٤٧٩ (١٢/١٢/١٩٦٣)

١٠٩٩ - بنوك الإدخار المحلية - خضوع أرباحها للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

بالإطلاع على الاتفاق الموقّع بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة ألمانيا الاتحادية بتاريخ ١٢/١١/١٩٦٣ بشأن إدخال نظام بنوك الإدخار المحلية في الجمهورية العربية المتحدة والذي ووفق عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٦٧ لسنة ١٩٦٤ . وبالإطلاع على قواعد العمل التي تحكم بنك الإدخار وإدارة المشروع والتي اتفق عليها الطرفان العربي والألماني بتاريخ ١٤/١/١٩٦٤ يتضح أن نظام بنوك الإدخار المحلية يتم تنفيذه بالتعاون بين الحكومتين الألمانية والمصرية . فتقدم الحكومة الألمانية الخبرة الفنية اللازمة لتنفيذ المشروع وكذلك الآلات الكتابية والحسابية والمخازن اللازمة لذلك وتقوم الحكومة المصرية بأعداد المباني اللازمة لبنوك الإدخار وتأسيسها بمفرقتها ، ويتم كل ذلك في حدود المعونة الألمانية التي تخصصها كل من الحكومتين لتنفيذ هذا المشروع . وأن الغرض من إدخال نظام بنوك الإدخار المحلية في الجمهورية العربية المتحدة هو العمل على كسب الرأي العام لفكرة الإدخار بتشجيع المواطنين على تقديم مدخراتهم لبنوك الإدخار المحلي الذي يقع في المنطقة التي يقطنونها نظير فائدة محددة ويقوم البنك باستغلال هذه المدخرات في إنشاء مشروعات صناعية وتجارية تعود بالنفع على سكان المنطقة التي يقع فيها ، كما أن البنك يوزع بعض الربح الذي تحققه هذه

المشروعات على المدخرين أى أن المصدر المالى الذى ينفذ بواسطته بنك الادخار المحلى مشروعاته هو المدخرات التى يقوم بجمعها من المواطنين والتى يودعها هؤلاء المواطنون فى صندوق الاستثمار . وعلى هذا النحو يكون بنك الادخار المحلى منشأة مالية مهمتها العمل على تشجيع المواطنين على الادخار واستغلال ما يجمعه من مدخرات فى مشروعات صناعية وتجارية تحقق أرباحا يتم توزيع جزء منها على المدخرين الذين ساهموا بما قدموه من مدخرات فى تكوين وإنشاء هذه المشروعات .

ومن حيث أن المادة ٣٠ من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على أن « تفرض ضريبة متوبة على أرباح المهن والمنشآت التجارية والصناعية والمتعلقة بالحرف ومن بينها امتيازات ومنشآت المناجم وغيرها بغير أى استثناء الا ما ينص عليه القانون لذلك فإن الأرباح التى تحققها المنشآت والمشروعات التى ينشئها بنك الادخار المحلى بميت غير تخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ولا يقدم فى ذلك ما يستند اليه مدير مشروع بنوك الادخار المحلية للقول بعدم خضوع هذه الأرباح للضريبة المذكورة - من أن المشروعات التى ينشئها بنك الادخار المحلى ليس لها كيان تجارى كما أن الغرض منها ليس تحقيق أرباح بل تحقيق خدمات اجتماعية لسكان المنطقة التى يقع فيها - ذلك أن قانون الضرائب المصرى لا يستلزم لكى يطبق ضريبة الأرباح التجارية والصناعية أن يكون الخاضع لها تاجرا بالمعنى القانونى للكلية ولا الأعمال التى يقوم بها أعمالا تجارية وانما قصد المشروع المصرى انطباق هذا القانون على كل نشاط انطوى على الرغبة فى الربح .

ومن حيث أن المشروعات التى يقيمها بنك الادخار المحلى بميت غير انما يقصد بها تحقيق أرباح تعيينه على تقديم خدمات اجتماعية لسكان المنطقة وفى انجازها لهذا الهدف فإنه يشجع المواطنين على تقديم مدخراتهم الى البنك لاستثمارها فى مشاريع يجنون من ورائها ربحا . وعلى هذا النحو تخضع الأرباح التى تحققها هذه المشاريع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ويلتزم بنك الادخار المحلى بتقديم الاقرارات المنصوص عليها فى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ عن قيمة نشاطه ونشاط هذه المشروعات كما يلتزم بأداء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على صافى ما يحققه من أرباح .

(١١٢٤) ١٩٧٧/١٠/٢٢

٣ - ما يضم من وعائها

♦ ١١ - ضريبة الأرباح التجارية والصناعية - سرياتها على الأرباح الصالية وحدها - المصروف بالتكاليف التى تضم من الأرباح - شروط ما يضم على سبيل التكاليف .

يبين من استقراء نصوص القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة

على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل أن المشرع قرر قاعدة عامة في شأن تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية من مقتضاها خضوع الأرباح الصافية وحدها لهذه الضريبة فنص في المادة ٣٨ على أن « تحدد الضريبة سنوياً على أساس مقدار الأرباح الصافية » وقضى في المادة ٣٩ على أن « يكون تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرت الشركة أو المنشأة ٠٠٠ بعد خصم التكاليف ٠٠٠ » ولم يحدد المشرع المقصود بالتكاليف بل اجتزأ بذكر بعضها على سبيل المثال - ويمكن تعريفها بأنها « كل نفقة لم يقابلها عند نهاية السنة المالية للمنشأة زيادة في قيمة الأصول الثابتة أو قيمة البضاعة أو نقص في قيمة الأصول ومما حدثت بسبب إنتاج الربح الخاضع للضريبة المراد بحث وعائها » .

ويشترط تبعاً لذلك فيما يخص على سبيل التكاليف أن يكون مرتباً على إنتاج الربح سواء تحقق منه ربح أو لم يتحقق ، ولا يشترط فيه أن يكون لازماً لإنتاج الربح أو المحافظة عليه ما دام مرتبطاً بإنتاج الربح الخاضع للضريبة .

ولتحديد التكليف القانوني للمبلغ الذي تؤديه هيئة قناة السويس إلى وزارة الخزانة لمعرفة أن كان يدخل في ضمن التكاليف التي تخصم من الأرباح فلا تخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أم أنه لم يدخل في صافي الأرباح فيخضع لتلك الضريبة يتعين الرجوع إلى القرار الجمهوري رقم ٩١٨ لسنة ١٩٥٨ ، وهو يقضي بربط الإيرادات الصافية السنوية لهيئة قناة السويس بعد أن يحسب في ضمن مصروفاتها المبلغ المدرج في ميزانية الممولة عن نفس السنة كإيرادات من هيئة قناة السويس على أن يعمل به من تاريخ سريان القرار رقم ٧٠٢ لسنة ١٩٥٧ .

ويستفاد من القواعد التنظيمية التي تجرى وزارة الخزانة على أساسها لقيود هذه المبالغ في ضمن إيرادات الميزانية أن ما يدرج في ضمن إيرادات ميزانية الدولة أخذاً من صافي إيرادات هيئة قناة السويس له صفة خاصة على اعتبار أن ما يقرر أخذه من الهيئة يتوقف على السياسة العليا التي تقرر في هذا الصدد وأن هذه المبالغ تؤخذ من صافي إيرادات الهيئة وتحدد مقدماً وفقاً لاحتياجات الميزانية العامة وعلى ضوء استقرار نشاط الهيئة واحتمالات ما تحققه من إيرادات .

ويخلص مما تقدم أن هذا المبلغ يعتبر من التكاليف التي تخصم من الإيراد الكلي ومن ثم فلا يخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ولا محل للقول بأن القرار الجمهوري لا يخل بأحكام الضريبة على الأرباح التجارية، ذلك لأن أجارة خصم هذه المبالغ هو تطبيق وإعمال لأحكام قانون الضريبة

ذاته الذى أوجب خصم التكاليف . ولا محل كذلك للاستناد الى قاعدة عدم جواز خصم مسحوبات الممول ذلك لان الساحب هو الحكومة المركزية ولان الممول فى هذه الحالة هو هيئة قناة السويس ، وليس الحكومة المركزية ، ولو كان الممول هو الحكومة المركزية لم يخضع للضريبة التجارية .

(٦١٠ (١٩٦٠/٧/٢٤)

١١٠٧ - الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية - وعاءها - تفصم منه الاستهلاكات الحقيقية التى حصلت فى دائرة ما يجرى عليه العمل عادة طبقا للعرف ولطبيعة كل صناعة أو تجارة أو عمل ، أما المبالغ الخاصة بتفدية الاحتياطيات فانها لا تفصم - تفسر معنى الاحتياطيات فى هذا الخصوص .

تنص المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل على أن تحدد الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية سنويا على أساس مقدار الأرباح الصافية فى بحر السنة السابقة أو فترة الاثنى عشر شهرا التى اعتبرت نتيجتها أساسا لوضع آخر ميزانية .

وأن المادة ٣٩ من القانون المذكور قد نصت على أن « يكون تحديد صافى الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التى بإشرافها الشركة أو المنشأة ويدخل فى ذلك ما ينتج عن بيع أى شئ من الممتلكات سواء فى أثناء قيام الشركة أو عند انتهاء عملها وذلك بعد خصم جميع التكاليف وعلى الاخص :

١ -

٢ - الاستهلاكات الحقيقية التى حصلت فى دائرة ما يجرى عليه العمل عادة طبقا للعرف ولطبيعة كل صناعة أو تجارة أو عمل .

٣ -

٤ -

أما المبالغ التى تأخذها الشركات والمنشآت من ارباحها لتفدية الاحتياطي على اختلاف أنواعه ، أو لتكوين مال احتياطي خاص معد لتغطية خسارة محتملة ... فلا تفصم من مجموع الأرباح التى تحسب عليها الضريبة ، .

ويستفاد من هذا النص ان الشارع المصرى نظر بعين الريبة الى بعض المبالغ التى سماها بالاحتياطيات فاختصها للضريبة .

وقد حدد نص المادة ٣٩ صائف الذكر الشروط التى يعتبر معها المبلغ

من قبيل هذه الاحتياطات واولها ان يكون مأخوذاً من ارباح المنشأة وان يكون معددا لتغطية خسارة محتملة .

وتخصيص الشارح هذه المبالغ بالذكر يدل على نفى الحكم عما عداها .

ومن حيث ان احتياطي عمرة الطائرات لدى شركة مصر للطيران هو مبلغ يحتجز من ايرادات الشركة بغض النظر عن كونها حققت ارباحاً او منيت بخسارة لمواجهة التكاليف التي تلتزم بها حتماً طبقاً للقوانين واللوائح المعمول بها في شئون الطيران المدني - بعد مدة معينة - تلك التكاليف التي يقتضيها النشاط العادي للمنشأة في الفترة الجارية ذلك ان هذا النشاط ينقص من صلاحية آلاتها ومعداتنا دون ما تقيد بتاريخ العمرة التي تموض هذا النقص ، والا عجزت الشركة عن مواجهة التزاماتها واختلت حساباتها مما قد يؤدي بها في النهاية الى توقف أعمالها .

ومثل المبالغ اللازمة لاجراء (عمرة الطائرات) في ذلك مثل الاستهلاكات الحقيقية التي نص المشرع صراحة على خصمها من وعاء الضريبة في المادة ٣٩ المذكورة ، تمثل عناصر من رأس المال تنساب منه الى الربح الاجمالي فيجب أن ترد تلك العناصر الى رأس المال والا تتناولها الضريبة على الربح ويكون ذلك بخصم تلك المبالغ المقابلة لكل ساعة من ساعات الطيران من الايراد الذي حققته هذه الساعة .

وليست العبرة بالمصطلحات التي تطلق على المبالغ بل العبرة بحقيقة الحال بالنسبة لهذه المبالغ ذلك لان المشرع انما يستهدف فرض الضريبة على صافي الربح دون ما ينفق في سبيل تحقيق هذا الربح من نفقات فاذا كان المبلغ رغم تسميته بالاحتياطي يمثل نفقة مؤكدة ويقطع من ايرادات الشركة الاجمالية ولا يؤخذ من ارباحها فيتعين في هذه الحال خصم من وعاء الضريبة، اذ ان المشرع انما حظر خصم الخسائر المحتملة وليس الخسائر الحقيقية .

ولهذا انتهى الرأي الى أن « احتياطي عمرة الطائرات » لا يعتبر مبلغاً احتياطياً في مفهوم القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ سالف الاشارة اليه وان المبالغ المخصصة لهذه العمرة هي من التكاليف التي تخصم من وعاء الضريبة على الارباح التجارية والصناعية وليست من الاحتياطات التي تخضع لهذه الضريبة .

(٧ / ١ / ١٩٦٦)

(تعليق)

هذا الرأي يتفق مع ما قرره محكمة النقض في الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٢٩ ق بجلسته ١١/٣/١٩٦٤ من أنه « يرجع في تقدير قيمة الاستهلاكات الواجب خصمها الى القيمة الحقيقية للاصول المستهلكة وذلك حتى لا يترتب على تقديرها بأكثر من قيمتها الحقيقية استبعاد جزء من رأس المال من وعاء الضريبة » (كتابنا النقض المدني ق ١٠٥٠ ص ٦٤٠) .

٤ - الشركات

١١٠٢ - القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - فرق في لمطة الضريبة في خصوص
الضريبة على الارباح التجارية والصناعية بين شركات المساهمة وبين الشركات غير المساهمة
والافراد - القانون المشار اليه خص الافراد والشركاء في شركات التضامن والشركاء للتضامن
في شركات التوصية بالاعمال الشخصية هو للاعباء العائلية - عدم اقراره اعفاء للمساهمين
في شركات المساهمة .

يبين من استعراض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - بفرض
ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية
وعلى كسب العمل أن المشرع فرق بين الشركات المساهمة وبين الشركات غير
المساهمة والافراد فيما تتناوله الضريبة على الارباح التجارية والصناعية وفي
الاعفاء منها وفي تحديد مقدار الارباح التي تسرى عليها فنص على سريان
الضريبة على الشركات المساهمة مهما يكن الغرض منها واخضع الشركات غير
الشركات المساهمة والافراد للضريبة متى باشرت أو باشرُوا نشاطاً من نوع
النشاط المنصوص عليه في المادتين ٣٠ و ٣٢ من هذا القانون - وفرض
الضريبة على الشركات المساهمة باسم الشركة أما بالنسبة لشركات التضامن
فقد فرض الضريبة على كل شريك شخصياً عن حصة في ارباح الشركة
تعادل نصيبه في الشركة - وفيما يتعلق بشركات التوصية فرض الضريبة
باسم كل من الشركاء المتضامنين بمقدار نصيبه في الربح وما زاد على ذلك
تفرض عليه الضريبة باسم الشركة (وخص القانون الافراد والشركاء في
شركات التضامن والشركاء المتضامنين في شركات التوصية بالاعفاءات
الشخصية أو للاعباء العائلية ولم يقرر اعفاء للمساهمين في شركات المساهمة)
كما افرد في تحديد مقدار الارباح التي تسرى عليها الضريبة قسماً خاصاً
بالشركات المساهمة وهو القسم الاول من الفصل الخامس من الكتاب الثاني
من القانون سالف الذكر - ونظم الامر بالنسبة للشركات غير المساهمة
والافراد في القسم الثاني .

١٠٤ . ١٠٥ (١٩٦٧/٢/٢)

١١٠٣ - القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ في شأن مساهمة المؤسسة المصرية العامة
للتنقل البحري في بعض الشركات والمنشآت - اضافته الى الجدول الرابع للقانون رقم ١١٨
لسنة ١٩٦١ شركات مساهمة وشركات أخرى ومنشآت فردية - وجوب اخذ كل من الشركات
والمنشآت التي خضعت لهذا القانون شكل شركة مساهمة عربية بالتطبيق للمادة الاولى منه -
اله - عدم تنع الاحكام الضريبية بالنسبة الى الشركات المساهمة التي خضعت للقانون المشار
اليه - عدم الاعتماد في هذا الخصوص بالبيانات التصورية التي اعدتها هذه الشركات
لتحديد مبالغها الخالية بمناسبة التقييم - تحول الشركات غير المساهمة والمنشآت الفردية الى

شركات عربية بمقتضى أحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ - يترتب عليه تغير للمساهمة
الضريبية لها اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون .

من حيث أن القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ في شأن مساهمة المؤسسة
المصرية العامة للنقل البحري في بعض الشركات والمنشآت قد أضاف الى
الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ شركات مساهمة وشركات
أخرى ومنشآت فردية - ولما كان القانون الاخير يقضى في مادته الاولى بأن
تتخذ كل من الشركات والمنشآت شكل شركة مساهمة عربية وأن تساهم
فيها المؤسسة بحصة لا تقل عن ٥٠٪ من رأس المال ، ومن ثم فإن الشركات
المساهمة التي خضعت لاحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بمقتضى القانون
رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ لا تتغير الاحكام الضريبية الخاصة بها بل تظل خاضعة
للاصل الذى يقضى بحساب الضريبة بالنسبة للشركات المساهمة على مقدار
الارباح الحقيقية الثابتة في ميزانياتها وتحدد الضريبة سنوياً على أساس
مقدار الارباح الصافية في بحر السنة السابقة أو في فترة الاثنى عشر شهراً
التي اعتبرت نتيجتها أساساً لوضع آخر ميزانية - ولا يعتد في هذا
بالميزانيات التصويرية التي أعدها الشركات في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٦٢
لتحديد مراكزها المالية التي سيتم على أساسها التقويم لانها لا تعد في نهاية
السنة المالية للشركة فهي ليست ميزانيات في المفهوم الضريبي . أما
الشركات الاخرى والمنشآت الفردية التي تحولت بمقتضى القانون رقم ١٢٩
لسنة ١٩٦٢ الى شركات مساهمة عربية فإن مقتضى هذا التحول أن تتغير
المعاملة الضريبية لها سواء من حيث فرض الضريبة والإعفاء منها وتحديد
مقدار الارباح التي تسرى عليها وذلك من تاريخ العمل بالقانون سالف
الذكر - في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٦٢ - وأن يتخذ هذا القانون أساساً
لحاسبة هذه الشركات والمنشآت عن الضريبة على أرباح الفترة السابقة
وأساساً لبدء محاسبة الشركات المساهمة الجديدة .

(١٠٥ ، ١٠٤) (١٩٦٧/٢/٢)

(ج) ضريبة كسب العمل

- ١ - التفرقة بينها وبين غيرها من الضرائب .
- ٢ - اقليمية الضريبة .
- ٣ - ما يخضع لها من المرتبات .
- ٤ - المبالغ المعفاة منها .
- ٥ - خضوع المعاشات لها .

١ - التفرقة بينها وبين غيرها من الفرائب

١١٠٤ - شركة عامة - رئيس مجلس إدارتها - هو موظف بها وليس وكيلًا عن المساهمين في إدارتها - فباعتبار دخله منها مرتب مصدره العمل وليس نتاجًا للخدمة المعنوية التي يساهم بها - خضوع هذا المرتب لضريبة كسب العمل .

تنص المادة ١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل على أن « تسرى ضريبة القيم المنقولة (رابعاً) على كل ما يؤخذ من أرباح الشركة لمصلحة عضو أو أعضاء مجالس الإدارة أو لمصلحة صاحب نصيب آخر وكذلك على كل ما يمنح بأية صفة كانت إلى أعضاء مجالس الإدارة من مقابل حضورهم الجلسات أو من المكافآت والاعتاب الأخرى على اختلافها » .

وتنص المادة ٦١ من ذلك القانون على أن « تسرى ضريبة المرتبات وما في حكمها والأجور والمكافآت والمعاشات على كل المرتبات وما في حكمها والمعاشات والمكافآت والأجور والمعاشات والإيرادات المرتبة لدى الحياة التي تدفعها المصارف والشركات والهيئات والأفراد إلى أى شخص مقيم في مصر » .

ولئن كان الأساس في خضوع مكافآت أعضاء مجلس إدارة الشركة للضريبة على القيم المنقولة هو التكييف القانوني لعلاقة عضو مجلس الإدارة بالشركة وطبيعة ما يتقاضاه منها من مبالغ فائتأبت - وفقاً لإحكام قانون التجارة وقانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ - أن عضو مجلس إدارة الشركة لا يعد أجراً بها وإنما يعد وكيلًا عن المساهمين في إدارة الشركة ويعد في الوقت ذاته مساهماً في الشركة بحصة معنوية تتمثل فيما يؤديه لها من خدمات وما له من حيشة ومكانة اجتماعية وهي صفات يضعها جميعاً رهن خدمة الشركة ، ومن ثم فإن خضوع مكافأة عضو مجلس الإدارة للضريبة على القيم المنقولة يتفق والأساس المتقدم ذكره ، إذ تعتبر هذه المكافأة نتاجاً للخدمة المعنوية التي يساهم بها عضو مجلس الإدارة في الشركة وهو يتفق في الوقت ذاته مع اشتراط تملك عضو مجلس الإدارة نصيباً من أسهم الشركة إذ يؤدي ذلك إلى اعتباره شريكاً في الشركة (١) .

الا أن هذا الأساس قد تغير في الشركة التي تملكها الدولة والتي

(١) راجع فيما يتعلق بأحوال خضوع عضو مجلس الإدارة لضريبة القيم المنقولة وأحوال خضوعه لضريبة كسب العمل حكم محكمة النقض في الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٨ ق بجلسته ١٦٦٣/٣/٧ (كتابنا النقض المدني قاعبة ١١٠٢ ص ٦٦٧) .

تساهم فيها سواء عن طريق التأميم أو عن طريق التأسيس أو الاشتراك في التأسيس أو المساهمة في رأس المال ذلك أن تعيين عضو مجلس الإدارة أصبح منوطاً بقرار يصدر من رئيس الجمهورية بعد أن كان يتم عن طريق انتخاب الجمعية العمومية للشركة (القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١) ولم يعد تعيين عضو مجلس الإدارة رهناً بحيثية أو مكانة اجتماعية وإنما أساس تعيينه في تلك الشركات هو كفاءته وأخلاصه في العمل ولا يلزم فيه أن يكون مالكا لأى نصيب في رأس مال الشركة وعلى ذلك يصعب القول بأن عضو مجلس إدارة الشركة التى تملكها الدولة أو التى تساهم فيها يعد مساهما فيها بحصة معنوية وإن ما يتقاضاه منها هو نتاج لتلك الحصة - وهو الأساس فى خضوعه للضريبة على القيم المنقولة - ويمكن القول فى هذه الحالة أنه أجبر بالشركة وإن ما يتقاضاه منها هو دخل مصدره العمل ومن ثم يدخل فى مدلول المرتبات والأجور وما فى حكمها ويخضع للضريبة على المرتبات والأجور .

وقد وضحت معالم هذا الاتجاه بإصدار لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ التى اعتبرت رئيس مجلس إدارة الشركة أعلى مستوى فى وظائف الشركة وحددت له مرتبا معينا . ومن ثم فقد غدا - رئيس مجلس الإدارة - موظفا بالشركة وأصبح يتقاضى مرتبا ثابتا محددًا من تاريخ العمل بتلك اللائحة وهذا يتنافى مع خضوع مرتبه للضريبة على القيم المنقولة ويؤكد الاتجاه الى اعتبار مرتبه نتاجا لعمل لا نتاجا لحصة يساهم بها فى الشركة .

ولما كانت الفقرة الثانية من البند رابعا من المادة ١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه تنص على أنه « ولا تسرى أحكام الفقرة السابقة على ما يستولى عليه أعضاء مجالس الإدارة المنتدبين أو المديرون فوق المبالغ التى بأخذها أعضاء مجالس الإدارة الآخرون ، وذلك فى مقابل عملهم الإدارى وبشرط ألا يستفيد من هذا الحكم فى كل شركة أكثر من عضوين معينين بالاسم وألا يزيد ما يستولى عليه كل منهما فى السنة على ثلاثة آلاف جنيه سواء كان ذلك فى شكل مبلغ ثابت أو نسبة مئوية فى صافى الربح أو المبيعات أو غير ذلك » ، والسبب فى إيراد هذا النص أن المجلس الاقتصادى قد لاحظ عند النظر فى مشروع القانون الخاص بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة « أن العدل يقضى بأن المكافآت الخاصة التى يستولى عليها الأعضاء الذين يعهد إليهم بأمارة الشركة إدارة فعليا مقابل عملهم تكون خاضعة للضريبة على الأجور والمرتبات مع تحديد عدد من يستفيدون من هذا الحكم فى كل شركة بعضوين اثنين » .

وهذا الاستثناء والاسباب التى قام عليها يؤكد أن أساس خضوع مكافآت أعضاء مجالس إدارة الشركات للضريبة المنقولة هى اعتبارها نتاجا

لخصص معنوية لا مقابلا لعمل ذلك انه فى الحالة التى رآى فيها المشرع أن مكلفآت أعضاء مجالس الإدارة المنتدبين والمديرين أصبحت مقابلا لعمل أخصمها للضريبة على المرتبآت والأجور ولم يخضعها للضريبة على القيم المنقولة ، ومن ثم فانه فى حالة رئيس مجلس إدارة الشركة التى تملكها الدولة أو التى تساهم فيها والتى ثبت فيها أن ما يتقاضاه من الشركة لا يعد نتاجا لخصص معنوية يساهم بها فيها - لا تخضع المكلفآت للضريبة على القيم المنقولة وانما تخضع للضريبة على المرتبآت والأجور .

لهذا انتهى انراى الى أن مرتب السيد رئيس مجلس إدارة بنك الاسكندرية يخضع للضريبة على المرتبآت والأجور ولا يخضع للضريبة على القيم المنقولة .

٧٢٠ (١٦٦٣/٧/٩)

١١٠٥ - ارباح الطملين بالشركات المقررة بمقتضى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٤ بتعديل القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات المساهمة - أخصمها للضريبة - لتحديد نوع الضريبة يجب التفرقة بين نصيب العمال النقدي فى هذه الأرباح وبين النسبة المخصصة منها للخدمات الاجتماعية والإسكان والخدمات الاجتماعية المركزية - أخصم النصيب النقدي للضريبة على المرتبآت وما فى حكمها لكونه نوعا من الأجر - بينما تخضع المخصصة للخدمات المشار إليها للضريبة على الأرباح التجارية .

انه فى ١٩ من يوليو سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ بتعديل القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات المساهمة ويقضى فى مادته الثانية بأن " يستبدل بنص البند ٥ من المادة ١٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه النص الآتى : -

بند ٥ - يجب من الأرباح الصافية للشركة ٥٪ تخصص لشراء سندات حكومية ويوزع الباقي على الوجه الآتى : -

(١) ٧٥٪ توزع على المساهمين .

(ب) ٢٥٪ تخصص للموظفين والعمال ويكون توزيعها على النحو التالى : -

١ - ١٠٪ توزع على الموظفين والعمال عند توزيع الأرباح على المساهمين ويتم التوزيع طبقا لقواعد عامة يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

٢ - ٥٪ تخصص للخدمات الاجتماعية والإسكان طبقا لما يقرره مجلس إدارة الشركة بالاتفاق مع نقابة عمال الشركة .

٣ - ١٠٪ تخصص لخدمات اجتماعية مركزية للموظفين والعمال وتحدد

كيفية التصرف في هذه المبالغ وأداء الخدمات والجهة الإدارية التي تتولاها أو تتصرف فيها بقرار من رئيس الجمهورية .

كما صدر القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ وقضى في مادة الاولى بأن « يضاف الى الفقرة ب (٣) من البند ٥ من المادة ١٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه النص الآتي :

« ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية تخصيص بعض المبالغ المتحصلة من هذه النسبة للتوزيع على العاملين في بعض الشركات التي لا تحقق ارباحا أو تحقق ارباحا قليلة لاسباب لا ترجع الى عدم كفاءة في التشغيل أو الى تراخ من العاملين في الشركة . ويكون التخصيص في كل حالة على حدة وبناء على عرض الوزير المختص » .

وبين مما تقدم أن المشرع أخذ بنظام مشاطرة العمال في الربح على نحو عام وشامل بالنسبة لشركات المساهمة بعد أن كان اختياريا ومحددا بما تنص عليه المادة ٦٩١ من القانون المدني من أنه « اذا نص العقد على أن يكون للعامل فوق الاجر المتفق عليه أو بدلا منه حق في جزء من ارباح رب العمل أو في نسبة مئوية من جملة الايرادات أو من مقدار الانتاج أو من قيمة ما يتحقق من وفر أو ما شاكل ذلك وجب على رب العمل أن يقدم الى العامل بعد كل جرد بيان بما يستحقه من ذلك » وهنا النظام ، أي نظام مشاطرة العمال في الربح حيث يحصل العمال علاوة على اجورهم مقدرة كالاعتاد بالزمن أو القسمة على حصة في الارباح هو أحد أنظمة الاجر الجماعي الذي ينظر فيه الى العمال كجماعة تسهم في الانتاج ويجب أن تفيد من نمراته وهو كما يدخل في مدلول الاجر وفقا لما نصت عليه المادة ٦٩١ من القانون المدني المشار اليها يدخل في مدلوله طبقا للمادة ٦٨٣ من القانون المدني التي عرفت الاجر والمواد الاولى والثانية والثالثة من قانون العمل الصادر به القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وبهذه المثابة تخضع حصة العمال في الارباح التي توزع عليهم نقدا ومقدارها ١٠٪ وفقا لاحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ المشار اليه للضريبة على المرتبات وما في حكمها والاجور والمكافآت والمعاشات وهي الضريبة الواردة في الباب الاول من الكتاب الثالث من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٦ دون الضريبة على ايراد رؤوس الاموال المنقولة الواردة في الكتاب الاول من هذا القانون لأن هذه الضريبة بحسب تسميتها القيم المنقولة والديون والدائع والتأمينات انما تفرض على دخول رأسمالية وليست حصة العمال في الارباح دخلا رأسماليا .

ووعاء الضريبة على القيم المنقولة كما حددته المادة الاولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لا جميع ايرادات رؤوس الاموال المنقولة) .

فما فيما يتعلق بنسبة ال ١٥٪ وهي النسبة المخصصة بالقانون رقم

١١١ لسنة ١٩٦٦ للخدمات الاجتماعية والإسكان والخدمات الاجتماعية المركزية للموظفين والعمال فإنه لا يمكن لذات الأسباب خضوعها لضريبة رؤوس الأموال المنقولة وخاصة بعد أن تقرر توجيهها عن طريق الميزانية العامة لتمويل الخدمات العامة الخاصة بالعمال وإنما تعتبر اجتماعاً جبرياً من الأرباح يخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

لذلك انتهى الرأي إلى إخضاع نصيب العمال النقدي في أرباح شركات المساهمة للضريبة على المرتبات وما في حكمها والأجور والمكافآت والمعاشات - أما ما يخص من حصة العمال في الأرباح والخدمات الاجتماعية والإسكان والخدمات الاجتماعية المركزية فيخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

(١٩٦٦/٨/٨) ٨٨٠

٢ - الإقليمية الضريبة

١١٠٦ - عدم خضوع المرتبات التي تدفعها مباشرة الهيئات العامة الأجنبية للضريبة ولو كانت مدفوعة لمصرى أو لاجنبي في مصر وعن خدمات أدت فيها - خضوع هذه المبالغ للضريبة إذا دخلت خزنة خاصة في مصر .

إن المادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على أنه « وتسرى ضريبة المرتبات وما في حكمها والأجور والمكافآت والمعاشات على :

١ - كل المرتبات وما في حكمها والمكافآت والأجور والمعاشات والإيرادات المرتبة لدى الحياة التي تدفعها الحكومة والمصالح العامة ومجالس المديرية والمجالس البلدية والمحلية إلى أي شخص سواء أكان مقيماً في مصر أم في الخارج مع مراعاة ما قضت به الاتفاقات من استثناء لهذا الحكم .

٢ - كل المرتبات وما في حكمها والمكافآت والأجور والمعاشات والإيرادات المرتبة لدى الحياة التي تدفعها المصارف والشركات والهيئات والأفراد إلى أي شخص مقيم في مصر وكذلك إلى أي شخص مقيم في الخارج عن خدمات أدت في مصر . . . »

والرأي الراجع في تفسير هذا النص أن المرتبات التي تدفعها الهيئات العامة الأجنبية لا تخضع للضريبة على المرتبات في مصر حتى ولو كانت مدفوعة لمصرى أو لاجنبي في مصر وعن خدمات أدت فيها وأنه لكي لا تخضع هذه المرتبات للضريبة يجب أن تدفع مباشرة من حكومة أو هيئة عامة أجنبية بحيث إذا دخلت مبالغ المرتبات خزنة خاصة في مصر فإن المرتبات التي تدفع من هذه الخزنة تخضع للضريبة .

(١٩٦٣/١٢/٢٦) ١٤٣٩

١١٠٧ - مكتب الخطوط الجوية السعودية بالقاهرة - تبعيته وموظفوه لوزارة الدفاع والطيران السعودية - لهم خضوع للرتب التي يتقاضاها موظفوه في مصر للضريبة محل للرتب .

إذا كان الثابت في الأوراق أن مكتب الخطوط الجوية السعودية يتبع وزارة الدفاع والطيران للسعودية ، ويندر الخلاف حول ما إذا كان ما يدفعه المكتب من مرتبات لموظفيه يعتبر مدفوعاً مباشرة من الوزارة المذكورة أم من حساب خاص بالمكتب مستقل عن حساب الحكومة السعودية وما يترتب على ذلك من علم خضوع أو خضوع هذه المرتبات للضريبة المشار إليها .
وكان يبين من الاطلاع على صور المستندات المرافقة - المقمنة من محاسب المكتب والمؤشر عليها من مصلحة الضرائب بما يفيد مطابقتها لاصولها - ما يلي :

١ - ان ايرادات مصلحة الخطوط الجوية السعودية وما يتبعها من فروع منها المكتب المذكور جزء من ايرادات الملكة السعودية تخضع لرقابة وزارة المالية والاقتصاد الوطنى هناك يؤيد ذلك صورة المستند رقم ١٠ وهو كتاب دورى مبلغ الى مكتب الخطوط الجوية بالقاهرة وموجه الى مدير عام الخطوط من وزير المالية والاقتصاد الوطنى بالسعودية بناء على ما قضت به المادة الثالثة من المرسوم الملكى رقم ٢٩ فى ٦ من رجب سنة ١٣٨٠ بشأن ايرادات الميزانية العامة للدولة وضرورة الحرص عليها والاحتياط بطرق جبايتها وقد رسم الكتاب الدورى عدة وسائل لتحقيق هذا الغرض .

ويؤيد ذلك أيضا صورة المستند رقم (١١) وهو صورة موجهة الى مكتب الخطوط بالقاهرة من كتاب دورى صادر من الوزارة المذكورة تضمن أوامر منها الا يصرف شيء من ايرادات الموازنة والاسراع فى تسديد الايرادات المحصلة بالكامل الى مؤسسة النقد الحربي بالسعودى وغروهما والى المالىات فى الجهات التى لا يوجد بها فروع للمؤسسة وهذه المؤسسة مصلحة حكومية طبقا للصورة المرافقة من شهادة بذلك من السفارة السعودية بالجمهورية العربية المتحدة .

٢ - ان موظفى المكتب يتبعون وزارة الدفاع والطيران السعودية يدل على ذلك صورة مستند عبارة عن كتاب من وزير الدفاع والطيران موجه الى مدير الخطوط الجوية السعودية بالقاهرة بالغاء أمر سابق من الوزير بفصل بعض موظفى المكتب وكذلك صورة كتاب من مدير عام الخطوط الى وكيل وزارة الدفاع يعرض فيه بعض الشئون الوظيفية لموظفين بفروع الخطوط منها فرع القاهرة .

فانه يخلص من ذلك أن موظفى مكتب الخطوط بالقاهرة يتبعون الملكة السعودية وأن ايرادات المكتب تعتبر ايرادات للحكومة السعودية ومن ثم

يكون صرف مرتبات منها هو صرف لها من أموال هذه الحكومة لا من أموال خاصة بالمكتب مستقلة عن أموال الحكومة يؤيد ذلك أنه ليس ما يدل على أن للمكتب كيان خاص يفصله عن الخطوط الجوية السعودية وهي مصلحة حكومية تابعة لوزارة الدفاع والطيران السعودية .

وإذا كانت إيرادات المكتب تقيد في كشف يومي وتودع باسمه والحسابه في البنك العربي السعودي وتصرف مرتبات موظفيه من هذا الحساب إلا أن هذه الواقعة لا تغير شيئاً من أن هذه الإيرادات من أموال الحكومة السعودية ولا يبدو أن يكون هذا الإجراء أمراً تنظيمياً تقتضيه طبائع الأشياء بدليل أن فائض إيراد المكتب يودع شهرياً في حساب مؤسسة النقد العربي السعودي تمهيداً لتحويله إلى الملكة السعودية .

وبخلص من جميع ما تقدم أن مرتبات موظفي المكتب المذكور تصرف من أموال الحكومة السعودية دون أن تمر بخزانة ذمة مستقلة عنها ومن ثم فإنها لا تخضع للضريبة على المرتبات وما في حكمها .

ولا تتعارض هذه النتيجة مع إمكان خضوع نشاط المكتب المذكور للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ذلك لأن لكل من هذه الضريبة وضريبة المرتبات شرائط صريحتها الخاصة ولا محل للمقابلة بينها فالعبرة في مجال فرض الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية هي بحقيقة النشاط الذي تتم مزاياه في الجمهورية العربية بصرف النظر عن شخص القائم به في حين أن فرض ضريبة المرتبات يتوقف على شخص دافع الإيراد المتخوفاً لهذه الضريبة .

(١٤٧٩ / ١٢ / ١٩٦٣)

١١٠٨ - الضريبة على المرتبات - عدم صريحتها على المرتبات التي تدفعها الحكومة للمعاقدين إلى اليمن .

بالنسبة إلى مدى خضوع مرتبات الموظفين المعاقدين إلى اليمن للضرائب - فالواقع أن خضوع المرتبات للضرائب لا يتم بمجرد حدوث واقعة مادية معينة هي خروج هذه المبالغ من خزانة الجمهورية العربية المتحدة وإنما يتعين خضوع هذه المرتبات للضرائب أن تكون الحكومة المصرية ملتزمة أصلاً وقانوناً بأداء هذه المرتبات فإذا كانت الحكومة المصرية غير ملتزمة قانوناً لم يكن من المستطاع اعتبار دفعها إياها لأي سبب من الأسباب من قبيل مدفوعات إحدى الحزائن العامة المصرية في عرف قانون الضريبة ، وتطبيقاً لذلك لا تستحق الضريبة المصرية في حالة ما إذا دفعت الحكومة المصرية إليها معينة نيابة عن بعض الحكومات الأجنبية وذلك ما دامت الحكومة المصرية لم

تكن مسئولة عن مبلغ ذلك الايراد ، ولما كانت الجمهورية العربية اليمنية هي
الملتزمة أصلاً بأداء هذه المرتبات ، وانما تؤديها حكومة الجمهورية العربية
المتحدة نيابة عن اليمن ، وعلى سبيل المعاونة للدولة الشقيقة ومن ثم فلا
يتخضع ما يتقاضاه هؤلاء الموظفون المعارون للضريبة ما دامت هذه الضريبة
انما تفرض على ما يكسبه الممول ممن عمل وليس تمت عمل يؤديه الموظفون
المعارون لصالح الحزبة العامة للجمهورية العربية المتحدة والتزام حكومة
اليمن بدفع مرتبات هؤلاء الموظفين يستفاد من الاتفاقيات الثلاث للتعاون
الفنى ومن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ .

(٢٨٧) (١٨/٤/١٩٦٥)

١١٠٩ - من شروط سريان ضريبة المرتبات وما فى حكمها ان تكون الحكومة
المصرية او احدى الجهات الواردة بالنص هى التى تؤدى الرتب - لا عبرة بكون الشخص مقيماً
فى مصر او الى الخارج - لا عبرة بكونه يؤدى بالمعراج ضريبة عن مرتبه - لا معنى من هذا
الازدواج الضريبى ان وجد الا باتفاق دولى او بتشريع داخلى .

ان المادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على أنه « تسرى
ضريبة المرتبات وما فى حكمها والاجور والمعاشات على (١) كل المرتبات
وما فى حكمها والمأهيات والمكافآت والاجور والمعاشات والارادات المرتبة لدى
الحياة التى تدفعها الحكومة والمصالح العامة ومجالس المديرات والمجالس
البلدية والمحلية الى أى شخص سواء أكان مقيماً فى مصر أم فى الخارج مع
مراعاة ما قضت به الاتفاقات من استثناء لهذا الحكم ٠٠٠ » ومقتضى هذا
النص هو سريان ضريبة المرتبات وما فى حكمها - المقررة فى الجمهورية
العربية المتحدة - على المرتبات التى تؤديها الحكومة المصرية والجهات المشار
اليها الى أى شخص ، سواء كان مقيماً فى الجمهورية أو كان مقيماً فى الخارج ،
ربصرف النظر عما اذا كانت الخصمات التى ادبت عنها تلك المرتبات قد تمت
فى داخل الجمهورية أو خارجها ، فمناط سريان الضريبة فى هذه الحالة هو
أن تكون الحكومة المصرية أو احدى الجهات سالفة الذكر هى التى قامت بأداء
المرتبات باعتبارها الملتزمة أصلاً بأدائها .

ولما كانت مبرتا مكة والمدينة الموجودتان بالملكة العربية السعودية
هما من جهات النبر التابعة لوزارة الاوقاف بالجمهورية العربية المتحدة وكان
الموظفون الذين يعملون بها موظفين مصريين تابعين لهذه الوزارة ويتقاضون
مرتباتهم منها بصفة أصلية ، فان ما يتقاضونه من مرتبات تؤديها اليهم
الوزارة المذكورة تخضع لضريبة المرتبات وما فى حكمها المقررة فى الجمهورية
العربية المتحدة طبقاً لنص المادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار
اليه - ولا يحول ذلك دون خضوع هذه المرتبات لضرائب الدخل المقررة فى

المملكة العربية السعودية اذا ما توافرت شروط خضوعها وفقا لقوانين هذه الدولة الاخرى ، ولا معدى عن هذا الازدواج الضريبي ان وجد الا باتفاق دولي او بتشريع داخلي .

(١٩٦٥/٩/١١) ١٧٩٧

١١١٠ - ضريبة كسب العمل - مدى خضوع مكافآت أعضاء مجلس الامة لهـ

الفريبة والقانون الواجب التطبيق عليها في الخليج الجمهورية العربية المتحدة .

أدرجت ميزانية مجلس الامة وقدرها ١٠٥٩٠٠٠٠ جنيها ضمن الميزانية الموحدة خص الاقليم الجنوبي منها مبلغ ٧٤٤٠٠٤٠ جنيها أودعت بنك مصر بالقاهرة وخص الاقليم الشمالي مبلغ ٣١٤٩٦٠ جنيها اتخذت الاجراءات اللازمة لايداعه بنك مصر بمشقة - وقد تقرر توحيد اجراءات الصرف بالنسبة لجميع الاعضاء في الاقليمين الشمالي والجنوبي وتتم هذه الاجراءات بالامانة العامة للمجلس بالقاهرة - على أن تصرف مكافآت العضوية من خزانة المجلس بالقاهرة بالعملة المصرية أو من خزانة مكتب شئون المجلس الذي أنشئ بمشقة بالعملة السورية وذلك حسب رغبة الاعضاء . هذا وقد كانت مكافآت أعضاء المجلس النيابي السوري السابق معفاة من الضرائب فيما عدا رسم المصفاة أما مكافآت العضوية بالنسبة لاعضاء مجلس الامة السابق فكانت خاضعة لقوانين الضرائب . وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١١ من ابريل سنة ١٩٦٦ فاستبان لها أن المادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل تنص على أن تسرى ضريبة المرتبات وما في حكمها والاجور والمكافآت والمعاشات على :

١ - كل المرتبات وما في حكمها والاجور والمعاشات والايرادات المرتبة لدى الحياة التي تدفعها الحكومة والمصالح العامة ومجالس المديرية والمجالس البلدية والمحلية الى أى شخص سواء أكان مقيما في مصر أم في الخارج مع مراعاة ما قضت به الاتفاقات من استثناءات لهذا الحكم .

٢ - كل المرتبات وما في حكمها والماهيات والمكافآت والاجور والمعاشات والايرادات المرتبة لدى الحياة التي تدفعها المصارف والشركات والهيئات والافراد الى أى شخص مقيم في مصر وكذلك الى أى شخص مقيم في الخارج عن خدمات أدت في مصر .

ويستفاد من هذا النص أن ايرادات كسب العمل التي تتمثل في المرتبات وما في حكمها والاجور والمكافآت والايرادات المرتبة لدى الحياة

تخضع لضريبة كسب العمل التي عبر عنها المشرع في النص بضريبة المرتبات وما في حكمها وان المشرع يفرق في اخضاع هذه الايرادات للضريبة بين ما يصرف من الحكومة والهيئات العامة وبين ما يصرف من الافراد والهيئات الخاصة ذلك ان الايرادات التي تدفعها الحكومة والهيئات العامة تخضع للضريبة على المرتبات وما في حكمها بغض النظر عن جنسية من صرفت اليه عريبا كان أم أجنبيا وبغض النظر عن محل اقامته أي سواء أكان مقيما في مصر أم في الخارج وبغض النظر عن نوع ومكان الخدمة التي استجشت من أجلها هذه الايرادات أما الايرادات التي يكون مصدرها الافراد أو الهيئات فيشترط لسريان ضريبة المرتبات عليها توافر احد شرطين - ان يكون صاحب الايراد مقيما في مصر وأن يكون الايراد عن خدمات أدت فيها .

وضريبة المرتبات والاجور وفقا للتشريع المعمول به في الاقليم السوري تفرض بدورها على كل شخص يتقاضى راتبا أو اجرا أو تعويضا إما من خزانة الدولة أو مؤسساتها العامة ولا فرق حينئذ بين أن يكون مقيما في سوريا أو في خارجها أو من خزانة خاصة ويشترط حينذاك أن يكون مقيما في سوريا أو أن يكون المبلغ المدفوع تعويضا عن خدمات أداها فيها .

وبين من ذلك أن التشريع الضريبي في كلا الاقليمين يقضى بسريان ضريبة المرتبات والاجور وما في حكمها على ما يصرف من خزانة الدولة من مرتبات ومكافآت وما في حكمها . ولما كانت مكافآت أعضاء مجلس الأمة تصرف من خزانة الدولة فانها تخضع لضريبة المرتبات المتقدم ذكرها في كلا الاقليمين .

ويتعين بعد ذلك تحديد نطاق سريان كلا التشريعين المصري والسوري في خصوص الضريبة على هذه المكافآت لأن المسألة تنطوي على صورة من صور تنازع القوانين المحلية .

وتنص المادة ٦٨ من الدستور المؤقت بأن « كل ما قرره التشريعات المعمول بها في اقليمي مصر وسوريا عند العمل بهذا الدستور تبقى سارية المفعول في النطاق الاقليمي المقرر لها عند اصدارها » ، ويؤخذ من ذلك أن المشرع أقر مبدأ اقليمية القوانين لحل ما قد يثور من تنازع بين القوانين المعمول بها في كل من اقليمي الجمهورية فيسرى التشريع السوري على الوقائع والتصرفات التي تقع في النطاق الاقليمي المقرر له ويسرى التشريع المصري على الوقائع والتصرفات التي وقعت في الاقليم الجنوبي وعلى مقتضى ذلك فان مكافأة عضوية مجلس الأمة التي يتم صرفها من خزانة المجلس بالقاهرة بالعملة المصرية تخضع لضريبة المرتبات والاجور الساسية في الاقليم الجنوبي وما يتم صرفه منها من خزانة المجلس بلمشمسقي وبالليرة السورية يخضع للتشريع الضريبي المعمول به في الاقليم الشمالي وذلك بغض النظر في كلا الحالين عن تصرف اليه هذه المكافآت وما اذا كان من أبناء

الاقليم الشمالى أم من أبناء الاقليم الجنوبى وبصرف النظر عن محل اقامته
لأن الضابط فى هذا الخصوص هو الاقليم الذى تمت فيه واقعة صرف
المكافآت .

وبالنسبة الى إعفاء أعضاء مجلس الامة من الاقليم الشمالى من الضريبة
المتقدم ذكرها قياسا على إعفاء أعضاء المجلس النيابى السورى السابق من
هذه الضريبة فإن هذا الإعفاء الاخير كان مقررًا بالقانون رقم ١ بتاريخ ٢٤
آب سنة ١٩٤٣ الخاص بتحديد تعويضات ونفقات أعضاء المجلس النيابى
السورى السابق وقد ألغى هذا التشريع إلغاء ضمينا بقانون مجلس الامة
الموحد رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦٠ الذى نظم موضوع تعويضات ونفقات أعضاء
مجلس الامة تنظيمًا كاملاً اذ حدد فى المادة ٢٤ منه ما يتقاضاه عضو المجلس
من مكافأة شهرية وحدد فى المادة ٢٥ مكافأة رئيس المجلس وقضى بعدم جواز
الجمع بينها وبين مكافأة العضوية أو بينها وبين ما يكون استحقاق من معاش
كما قضت المادة ٢٦ باستحقاق هذه المكافأة من تاريخ حلف اليمين على أن
تسرى عليها الاحكام الخاصة بموظفى الدولة من حيث التنازل عنها أو الحجز
عليها . وأخيراً نصت المادة ٢٨ على إلغاء كل نص مخالف لاحكام هذا القانون
ولم يرد بأى نص من نصوص هذا القانون ما يفيد صراحة أو ضمناً إعفاء هذه
المكافآت أو التعويضات من ضريبة المرتبات وما فى حكمها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن انقانون الضريبي الواجب
التطبيق على مكافأة عضوية مجلس الامة يتحدد بالاقليم الذى يتم فيه صرفها
فتمتى تم الصرف من خزانة المجلس بلمشق سرت ضريبة المرتبات وما فى
حكمها المعمول بها فى الاقليم الشمالى ومتى تم الصرف من خزانة المجلس
بالقاهرة سرى التشريع المصرى عليها وذلك بغض النظر فى كلا الحالين عن
صرفت اليه المكافأة وعن محل اقامته .

وان مكافآت أعضاء مجلس الامة من أبناء الاقليم الشمالى تخضع
للضريبة على المرتبات والاجور شأنها فى ذلك شأن المكافآت المستحقة لزملائهم
أعضاء المجلس من الاقليم الجنوبى .

(٣٦٦ (٢٩ / ٤ / ١٩٦١)

٣ - ما يوضح لها من المرتبات

أولاً : عموميات .

ثانياً : المرتبات الخاضعة لها .

ثالثاً : البدلات والمزايا الغير خاضعة لها .

أولا : عموميات

١١١١ - ضريبة كسب العمل - فرضها على المرتبات وما في حكمها - معيار
الفرقة بين ما يخضع منها وما لا يخضع لهذه الضريبة .

تنص المادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على
ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب
العمل على أن « تسرى ضريبة المرتبات وما في حكمها والاجور والمكافآت
والمعاشات على كل المرتبات وما في حكمها والمأهيات والاجور والمعاشات
والايرادات المرتبة مدى الحياة التي تدفعها الحكومة والمصالح العامة ومجالس
المديريات والمجالس المحلية الى أي شخص ٠٠٠ » وتنص اللائحة التنفيذية
لهذا القانون في البند أولا من المادة ٣٣ على أن - « يدخل في حساب
المرتبات وما في حكمها الحاضنة للضريبة ما يصرف من جميع أنواع البدلات
والمكافآت والمرتبات الاضافية ما لم تكن هذه المبالغ مخصصة للصرف على
أغراض ومهام الوظيفة ومقدار حاجتها لمرتب بالضيافة وبدل التمثيل وبدل
السفر ومرتب الانتقال الثابت المقدر على أساس متوسط المنصرف الفعلي
ومصاريف الانتقال فانها لا تخضع للضريبة » .

وبين من هذين النصين إن معيار الفرقة بين ما يخضع لضريبة كسب
العمل وما لا يخضع مما يتقاضاه الموظف أو المستخدم أو العامل من الحكومة
أو أحد الاشخاص الاعتبارية العامة الاخرى التي نصت عليها المادة ٦١ السالف
بيانها هو المقابل الذي يتقرر المنع من أجله فان كان لقاء القيام بأعمال
الوظيفة خضع لاحكام هذه الضريبة وان كان مقابلا لنفقات الوظيفة وأغراضها
خرج عن نطاق أحكام الضريبة .

٨٦٤ (١٩٥٩/١٢/١٢)

(تعليق)

هذا المبدأ سبق أن قرره الجمعية العمومية في العديد من فتاويها وبنا
على ذلك قررت في الفتوى رقم ١٤٨ بتاريخ ١٩٥٣/٤/٢٢ عدم خضوع بدل
التمثيل لضريبة كسب العمل كما قررت عدم خضوع بدل التمثيل للقرود
لأعضاء السلك السياسي لهذه الضريبة (كتابنا فتاوى الجمعية العمومية
ق ٣٣٩ ، ٤٠٧ ص ٦٧٧ ، ٦٩٠) إلا أن المشرع قد حسم ما قام من خلاف
في هذا الشأن بصدور القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ الذي أضاف بدل
التمثيل وبدل الاستقبال وبدل الحضور الى قائمة المرتبات التي تخضع
لضريبة كسب العمل .

ثانيا : المرتبات الخاصة لها

١١١٢ - بدل العمادة - المحكمة من تقريره - خضوعه لتفريية كسب العمل .

يستفاد من تقصى التشريعات المنظمة لبذل العمادة أنه فى مسنة ١٩٤٥ رأت اللجنة الوزارية المشكلة لبحث حالات أعضاء هيئة التدريس بجامعة الاسكندرية « ان العمادة تكليف يتحمل به أستاذ فوق عمله العلمى المطلوب ومن ثم فهى ترى وجوب تعويضه عنه بمكافأة مائة قدرها ٢٠٠ جنيه فى السنة وقد كان هذا الرأى معمولا به فى جامعة القاهرة منذ زمن طويل » . وبتاريخ ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ وافق مجلس الوزراء على هذا الاقتراح على أن تمنح مكافأة العمادة ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٦ . وبتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٤٨ رفعت جامعة القاهرة الى وزارة المالية مذكرة أشارت فيها الى قرار مجلس الوزراء المشار اليه ، ثم استطلعت الى القول بأن « تقدير مكافأة العمادة بمائتى جنيه جاء على أساس قيمة المكافأة التى كانت تصرف للعمداء من أكثر من خمس عشرة سنة قدرها ٢٠٠ جنيه فى السنة ولكن الكليات قد أطرد نموها وتضاعف موظفوها وميزانياتها فأصبحت هذه المكافأة لا تتناسب والمجهود الذى يبذله الاستاذ العميد فى ادارة الكلية علاوة على قيامه بواجبه كأستاذ قسم ... ولذلك ترجو الجامعة إعادة النظر فى قيمة المكافأة الخ .. » وبتاريخ ٧ من ابريل سنة ١٩٥٤ قرر مجلس الوزراء الترخيص لوزارة المعارف العمومية فى صرف مرتب العمادة لمن يقوم بعمل العميد وذلك اقتصادا فى الاجراءات الخاصة بالتقدم لمجلس الوزراء بمنح مكافأة عمادة لكل من يقوم بأعمال العمادة . ثم صدر القانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ باعادة تنظيم الجامعات المصرية وصدر بعده القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم الجامعات المصرية ولم يتناول كلاهما بدل العمادة ولكن الجامعة (جامعة القاهرة) كانت تصرفه للعميد لوروده فى ميزانياتها وكانت تصرفه أيضا لمن يقوم بعمل العميد اذا شغرت العمادة أو قام العميد بأجازة تتجاوز شهرا فى السنة الدراسية ، وأخيرا صدر القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الجامعات فى الجمهورية العربية المتحدة ونص فى المادة ٩٥ على أن : « مرتبات مدير الجامعة ووكيلها وأعضاء هيئة التدريس والعلمدين وقواعد تطبيقها على الحالىين منهم ومكافآت الاساتذة غير المتفرغين مبينة بالجدول المرافق بهذا القانون » . وقد حدد هذا الجدول - فى جامعات الاقليم الجنوبى - المرتبات التى أشارت اليها المادة ٩٥ ثم نص على أن يمنح عميد الكلية مدة عمارته ثلاثمائة جنيه سنويا بدل عمادة علاوة على مرتبه .

ويخلص مما تقدم أن القصد من منح بدل العمادة ومن تقريره هو تعويض العميد عن جهده الذى يبذله فى قيامه بأعمال العمادة بالإضافة الى عمله كأستاذ كرسى (لأن العميد معين من بين الاساتذة ذوى الكراسى) أى

أنه مكافأة له عن قيامه بأعمال العمادة وليس مقررا للصرف على أغراض الوظيفة أو مهامها .

ولهذا انتهى رأى الجمعية الى أن بدل العمادة الذى يمنح لمعيد الكلية يخضع لضريبة كسب العمل .

(٨٦٤) ١٦/١٢/١٩٥٩

١١١٣ - علاوة المخابرات المقررة بالقانون رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٥٥ - خضوعها لضريبة على كسب العمل .

كان العمل يجرى فى مصلحة الضرائب على عدم اخضاع علاوة المخابرات لضريبة على كسب العمل وبالتالي للضريبة العامة على الايراد استنادا الى فتوى مجلس الدولة فى هذا الشأن .

ولما صدر القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ معدلا للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل رأت ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخزانة والاقتصاد أنه يتعين بعد اجراء هذا التعديل اخضاع علاوة المخابرات لضريبة كسب العمل والضريبة العامة على الايراد .

ولكن المخابرات العامة تذهب غير هذا المذهب وترى أن علاوة المخابرات لا تخضع لضريبة كسب العمل مستندة فى ذلك الى الاسباب الآتية : -

أولا - ان الفقرة الاولى من المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ (معدلة بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠) أوردت على سبيل الحصر أنواع الايرادات الخاضعة لضريبة كسب العمل ونصت فيما يختص بالبدلات الخاضعة لهذه الضريبة على ثلاثة أنواع منها هى بدل التمثيل وبدل الاستقبال وبدل الحضور والقاعدة المتفق عليها فقها وقضاء هى تفسير النصوص المالية تفسيراً حرفياً وان الشك يفسر لصالح الممول .

ثانيا - ان المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ لا تفيد خضوع أى بدل لضريبة كسب العمل عدا البدلات الثلاثة التى أوردتها وقد قالت تبريراً لاختصاص هذه البدلات الثلاثة للضريبة أنها أخضعت للضريبة حتى لا تنفرد ضريبة المرتبات والاجور باعفاء ايرادات يجب أن تصيبها الضريبة باعتبارها فى الحقيقة الامر دخلا للممول فهذه العبارة انما وردت بعد حصر أنواع البدلات التى رؤى اخضاعها للضريبة وهى بدل التمثيل وبدل الاستقبال وبدل الحضور ومن ثم فلا يمكن القول بأن المذكرة الايضاحية تدل على رغبة المشرع فى فرض الضريبة على أى بدل آخر خلاف تلك البدلات .

ثالثا - ان علاوة المخابرات المقررة بالقانون رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٥ وان كان بعضها مقررا لمقابلة ما يتطلبه مظهر الوظيفة فان هذا البعض فضلا عن عدم امكان تقديره يعد ضئيلا ولا يكاد يذكر اذا قيس بالفرض الاصلي لتلك العلاوة وهو تمويضي ما يقابله موظف المخابرات من اخطار جسدية وزيادة حصانته ضد عوامل الاغراء المادى الذى يتعرض له .

رابعا - ان القول بأن اخضاع انواع من البدلات التى تختلط فيها عوامل الوظيفة بجهد الموظف يوجب تطبيق هذا الحكم بالنسبة الى غيره من المزايا التى تمنح للموظف من وظيفته هذا القول يعد اجتهادا لا يحتمله النص حيث وردت به الايرادات التى تخضع للضريبة على سبيل الحصر كما سلف القول هذا الى أن علاوة المخابرات لا تعد ميزة من المزايا التى يعنىها نص المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، بل هى فى حقيقتها تمويضي عما يلاقه الموظف من اخطار بسبب تادية اعمال وظيفته ووسيلة لتحسينه من عوامل الاغراء .

وبعرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بمجلس الدولة تبين أن الفقرة الثانية من المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن « تربط الضريبة على مجموع ما يستولى عليه صاحب الشأن من مرتبات وماهيات ومكافآت وأجور وإيرادات منصرفه لدى الحياة يضاف الى ذلك ما قد يكون ممنوحا له من المزايا نقدا أو عينا وكذلك بدل التمثيل وبدل الاستقبال وبدل الحضور » ، وقد أضاف المشرع بهذا التعديل الى وعاء ضريبة كسب العمل أنواعا جديدة من الإيرادات لم تكن خاضعة لها وهى بدل التمثيل وبدل الاستقبال وبدل الحضور ، وقد جاء فى المذكرة الإيضاحية للقانون تبريرا لهذا التعديل ان المشرع أضاف هذه البدلات الثلاثة الى الإيرادات الخاضعة لضريبة كسب العمل « حتى لا تنفرد ضريبة المرتبات والاجور باعفاء إيرادات يجب أن تصيبها الضريبة باعتبارها فى حقيقة الامر دخلا للممول » .

ومفاد ذلك أن وعاء ضريبة المرتبات وما فى حكمها يتناول فضلا عن إيرادات العمل الفعلي إيرادات أخرى غير ناتجة عن عمل فعلي وهى المعاشات والإيرادات المرتبة لدى الحياة .

وبالنسبة الى إيرادات العمل الفعلي فإن وعاءها لا يقتصر على المرتبات والاجور وإنما يشمل بنص القانون أنواعا معينة من البدلات هى بدل التمثيل وبدل الاستقبال وبدل الحضور كما يشمل المزايا النقدية والعينية التى يحصل عليها الموظف .

ولما كان بيان حكم القانون فى شأن خضوع علاوة المخابرات لضريبة

نسب العمل او عدم خضوعها يقتضى ابتداء تحديد الطبيعة القانونية لهذه
العلاوة .

وبين من المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٥ ان علاوة
المخابرات قررت لاعتبارات واسباب مختلفة وهي .

أولا - ان الموظف الذى يعمل فى المخابرات يتعرض بحكم عمله
لاخطار جسيمة ويلاحظ أن كثيرا من فئات الضباط والموظفين يتقاضون
علاوة خطر .

ثانيا - ان أعمال المخابرات تتطلب من الموظف مظهرا اجتماعيا يتناسب
مع الاوساط المختلفة التى يستلزم عمله الانتماء فيها ، وهذا يتطلب منه
نفقات لا يحتملها راتبه .

وهذا المبدأ ليس جديدا فهو مطبق على موظفى وزارة الخارجية .

ثالثا - ان هذه العلاوة تساعد على رفع قدرة الموظف على مواجهة اعبائه
المادية وتزيد حصانته ضد عوامل الاغراء المادى الذى قد يتعرض له .

ويستفاد من ذلك أن شطرا من علاوة المخابرات هو فى حقيقته بدل
تمثيل لموظفى المخابرات لمواجهة النفقات التى تقتضيها أعمال وظائفهم والشطرا
الآخر هو فى الواقع من الامر مزية تمنح لهم لرفع مستواهم المادى والادبى
تحسينا لهم ضد عوامل الاغراء القوية التى يتعرضون لها .

ولما تقدم تدخل علاوة المخابرات ضمن وعاء ضريبة المرتبات وما فى
حكمها ومن ثم فانها تخضع للضريبة على المرتبات وما فى حكمها .

(٢٩٢) (١٩٦١/٤/٢٦)

١٩١٤ - ضريبة كسب العمل - بدل حضور جلسات مجلس ادارة مصلحة صناديق
التأمين والمعاشات - خضوعه لهذه الضريبة .

تنص المادة الثالثة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بانشاءصندوق
للتأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين وآخر لموظفى الهيئات ذاتالميزانيات
المستقلة على أن « يكون لمصلحة صناديق التأمين والمعاشات مجلس ادارة
يشكل من خمسة عشر عضوا ، منهم أحد عشر عضوا يعينون بحكم وظائفهم،
وأربعة أعضاء من الخبراء فى الشؤون المالية والاقتصادية وشئون التأمين
يصدر بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية وتعين مكافآت وبدل حضور
جلسات مجلس الادارة بقرار يصدره رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير
الاقتصاد » ، وقد صدر قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٧

- بتحديد عشرة جنيهاً بدل حضور للعضو عن كل جلسة من جلسات مجلس الإدارة بعد أقصى قدره سستون جنيهاً سنوياً ، مهما كان عدد الجلسات .

ومن حيث أن القرار الجمهوري المشار اليه قد أغفل تقدير مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة اكتفاء بمقابل حضور الجلسات التي حدده ومفهوم ذلك أن هذا المقابل إنما يمثل الاجر الذي يستحقه هؤلاء الاعضاء نظير عملهم بالمجلس . ولا يعتد في هذا الصدد باطلاق تعبير (بدل الحضور) على المقابل المذكور لأن العبرة بمدلوله القانوني المستفاد من مجموع النصوص على الوجه المتقدم يؤيد هذا النظر : أولاً - ان الاصل في بدل الحضور أن يكون معادلاً لما يتفق عليه العضو من نفقات في سبيل حضور الجلسات وقد خرج المشرع على هذا الاصل في تقرير بدل الحضور لأعضاء المجلس اذ قدر مبلغاً يجاوز ما يتفق في سبيل حضور الجلسات عادة . ثانياً - ان المجلس يضم بين أعضائه أربعة خبراء في الشؤون المالية والاقتصادية وشئون التأمين ، وقد روعي في اشراكهم الاستفادة من خبرتهم وتجاربهم في هذه الشؤون ولا يكون ذلك دون مقابل .

وعلى هدى ما تقدم يتعين اعتبار المبالغ التي يتقاضاها أعضاء مجلس إدارة مصلحة صناديق التأمين والمعاشات مكافأة نظير عملهم بالمجلس تخضع لضريبة كسب العمل تطبيقاً للمادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي تنص على أنه « تربط الضريبة على مجموع ما يستولى عليه صاحب الشأن من مرتبات وماهيات ومكافآت وأجور ومعاشات وإيرادات مرتبة لدى الحياة يضاف الى ذلك ما قد يكون ممنوحاً له من المزايا نقداً أو عيناً » .
(٩٢ (١/٣٠ / ١٩٦٠)

١١١٥ - المقابل المتحق لرئيس وأعضاء مجلس إدارة مؤسسة صندوق طرح النهر وأكله ولأعضاء لجنة تمويل الاموال الخاصة للحراسة - خضوعه لضريبة كسب العمل .

تنص المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٢ ، بإنشاء مؤسسة صندوق طرح النهر وأكله في الفقرة الاخيرة منها على أن « يمنح لرئيس مجلس الإدارة ولكل عضو مبلغ عشرة جنيهاً مقابل حضور كل جلسة من جلسات مجلس الإدارة » وانه تنفيذاً للامرين العسكريين رقمي ٤ و ٥ لسنة ١٩٥٦ بنظام إدارة أموال المعتقلين والمراقبين وغيرهم وبالتدابير الخاصة بأموال البريطانيين والفرنسيين شكلت لجان لتقييم قيمة الاموال الخاصة للحراسة والمرخص في بيعها وصدر قرار من السيد وزير المالية والاقتصاد برقم ٥٧٦ لسنة ١٩٥٧ ونص في المادة الاولى منه على إنه « في البيوع التي يتفق عليها الطرفان على تكليف لجنة خاصة بتقدير قيمة

الاموال المبيعة يتحمل الطرفان مناصفة نفقات تلك اللجنة وتشمل هذه النفقات أتعاب ومصرفات الخبراء وغيرهم ممن تستعين بهم اللجنة في مباشرة عملها ، وان السيد وزير الاقتصاد ، قرر أن يمنح رئيس اللجنة المذكورة اثني عشر جنيهاً وأن يمنح كل عضو من أعضائها عشرة جنيهاً بعد أقصى مقداره ألف جنيه في السنة وذلك كمقابل حضور عن كل جلسة من الجلسات التي تعقدها اللجنة على أن تتحمل الحراسة العامة نصف هذا المقابل ويتحمل المشتري النصف الآخر .

ويستفاد من ذلك أن كلا من رئيس وأعضاء مجلس إدارة مؤسسة صندوق طرح النهر وأكله وكلا من رئيس وأعضاء اللجنة الخاصة بتقدير قيمة الاموال الخاضعة للحراسة والمرخص في بيعها تنفيذاً للامرين العسكريين السالف الاشارة اليهما - لا يمنحون مكافأة عما يؤدونه من أعمال وانما يمنحون مبالغ وصفت بأنها مقابل عن حضور الجلسات التي يعقدها مجلس ادارة مؤسسة صندوق طرح النهر وأكله والتي تعقدها اللجنة الخاصة بتقدير قيمة الاموال المبيعة والمشار اليهما آنفاً . واغفال النص على تقدير مكافأة رئيس وأعضاء مجلس ادارة المؤسسة المذكورة ، ولرئيس وأعضاء اللجنة المشار اليهما اكتفاء بما يتقاضونه مقابل حضور جلسات مجلس الادارة وجلسات اللجنة يدل على أن هذا المقابل هو في حقيقته أجر أو مكافأة مقررّة نظير ما يؤديه الاعضاء من اعمال في هاتين الجهتين ويؤيد هذا النظر ان الاصل في مقابل الحضور أن يكون معادلاً لما ينفقه العضو في سبيل حضور الجلسات فاذا زاد عن هذا الحد فانه يمثل مكافأة أو اجرا لا مجرد مقابل حضور . واذا كان مقابل الحضور المقرر لرئيس وأعضاء مجلس ادارة مؤسسة صندوق طرح النهر وأكله ولرئيس وأعضاء اللجنة الخاصة بتقدير قيمة الاموال الخاضعة للحراسة يزيد على ما ينفق في سبيل حضور الجلسات عادة فانه يكون في حقيقته اجرا مقررا نظير ما يؤديه هؤلاء الاعضاء من عمل في مجلس الادارة واللجنة المشار اليهما .

ويخلص من كل ما تقدم - ان المبالغ التي يتقاضاها رئيس وأعضاء مجلس ادارة مؤسسة صندوق طرح النهر وأكله ورئيس وأعضاء اللجنة الخاصة بتقدير قيم الاموال الخاضعة للحراسة العامة على أموال البريطانيين والفرنسيين - تعتبر أجورا أو مكافآت مقررّة لهم نظير الاعمال التي يؤدونها وبهذه المثابة فهي تخضع للضريبة على كسب العمل تطبيقاً للمادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ التي تنص على أن « تربط الضريبة على مجموع ما يستولى عليه صاحب الشأن من مرتبات ومهايات ومكافآت وأجور ومعاشات وايرادات مرتبة لدى الحياة يضاف الى ذلك ما قد يكون ممنوحا له من المزايا نقداً أو عيناً وكذلك بدل التمثيل وبدل الاستقبال وبدل الحضور » .

وغنى عن البيان أن تكليف هذه المبالغ بأنها أجر أو مكافأة ينفي عنها وصف مقابل الحضور ، ومن ثم فهي لا تقبل التجزئة باعتبار بعضها أجرا والبعض الآخر مقابل ما ينفقه العضو في سبيل حضور الجلسات على أن المشرع قد جسم هذا الخلاف في شأن خضوع بدل الحضور للضريبة على كسب العمل وذلك بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ الذي أضاف بدل التمثيل وبدل الاستقبال وبدل الحضور الى قائمة المرتبات التي تخضع لهذه الضريبة .

لهذا انتهى الرأي الى أن مقابل الحضور الذي يمنح لرئيس وأعضاء مجلس ادارة مؤسسة صنلوق طرغ النهر وأكله ولرئيس وأعضاء اللجنة الخاصة بتقدير قيم الاموال الخاضعة للحراسة على أموال البريطانيين والفرنسيين - يخضع للضريبة على كسب العمل .

٩١٦ (١١/٣ / ١٩٦٠)

١١١٦ - المبالغ التي تصرف كمصاريف انتقال ومقابل حضور جلسات لجنة كهربية للجمهورية العربية المتحدة - خضوعها لضريبة كسب العمل .

سبق أن رأيت الجمعية بجلسته ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٦٢ (١) ان مقابل الحضور الذي يمنح لرئيس وأعضاء مجلس ادارة مؤسسة صنلوق طرغ النهر وأكله ولرئيس وأعضاء اللجنة الخاصة بتقدير قيم الاموال الخاضعة للحراسة على أموال البريطانيين والفرنسيين يخضع للضريبة على كسب العمل تأسيساً على أن الاصل في مقابل الحضور أن يكون معادلاً لما ينفقه العضو عادة في سبيل حضور الجلسات فإذا زاد على هذا الحد فإنه يمثل مكافأة أو أجراً لا مجرد مقابل حضور جلسات وأن تكليف هذه المبالغ بأنها أجراً أو مكافأة نظير ما يؤديه من عمل ينفي عنها وصف مقابل الحضور ومن ثم فهي لا تقبل التجزئة باعتبار بعضها أجراً والبعض الآخر مقابل ما ينفقه العضو من مصروفات لحضور الجلسات على أن المشرع قد جسم ما قام من خلاف في هذا الشأن بصور القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ الذي أضاف بدل التمثيل وبدل الاستقبال وبدل الحضور الى قائمة المرتبات التي تخضع لضريبة كسب العمل .

وفي ضوء ما تقدم فإن ما حصل عليه السيد المهندس وكيل وزارة الاشغال وعضو لجنة كهربية الجمهورية العربية المتحدة كمصاريف انتقال ومقابل حضور جلسات اللجنة المذكورة يعتبر ائابة له عما كان يقوم به من

فرواقب (ج - كسب العمل
(٣) ما يدفع لها من الرواتب
- ثانيا : للرواتب المكافئة لها -

- ١٧٩٥ -

عمل في اللجنة المذكورة ومن ثم فإن هذا البديل لا يقبل التجزئة باعتبار بعضه اجرا والبعض الآخر مقابل ما ينفقه من مصروفات حضور الجلسات ولا يغير من ذلك ما تنص عليه المادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٦ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء لجنة كهربة الجمهورية العربية المتحدة من أن عمل الاعضاء في اللجنة بغير مكافأة اذ العبرة في الخوض للضريبة بحقيقة التكييف القانوني للمبالغ التي حصل عليها بصرف النظر عن التسمية الواردة في القرار المذكور .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المبالغ التي حصل عليها السيد المهندس كمصاريف انتقال ومقابل حضوره جلسات لجنة كهربة الجمهورية العربية المتحدة تخضع للضريبة على كسب العمل .

٥٥١ (١٩٦٢/٨/٢٩)

١١١٧ - المبلغ المستحق للعامل مقابل الاجازة التي تم يحصل عليها - هو اجر مضاعف شأنه شأن الاجر الذي نصت عليه المادة ٦٢ من قانون العمل - تروى اداء هذا المبلغ الى نهاية الخدمة لا يمنع من اعتباره اجرا - خضوعه للضريبة على الرواتب .

ان المادة ٦١ من قانون العمل الصادر به القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ تنص على أن « للعامل الحق في الحصول على أجره عن أيام الاجازة المستحقة له اذا ترك العمل قبل استعماله لها وذلك بالنسبة الى المدة التي لم يحصل على اجازته عنها » .

وقد جرى البنك المركزي عند تشغيل من تقضى الظروف بتشغيله من العاملين به أثناء اجازته السنوية ، على أن يصرف له ما يوازي مرتب عن مدة الاجازة على أن يؤجل الصرف حتى نهاية خدمته .

وبما أن ما يؤديه رب العمل مقابل الاجازات التي لا يحصل عليها العامل انما هو اجر مضاعف يؤدي له مقابل تشغيله خلال الاجازة شأنه في ذلك شأن الاجر الذي نصت عليه المادة ٦٢ من قانون العمل مخالف الذكر - التي نصت على أن لصاحب العمل أن يشغل العامل في خلال الاعياد التي يستحق عنها اجازة بأجر كامل ، بشرط أن يدفع له اجرا مضاعفا .

وترتبطا على ما تقدم فان ما يدفع للعامل مقابل الاجازة التي لم يحصل عليها وان تراخي اداؤه الى نهاية الخدمة يخضع للضريبة المتصوص عليها في المادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

لذلك انتهى رأى الجمعية الى أن المبلغ المستحق للعامل مقابل قيامه

ضرائب (ج - حسب الفصل ٢٢)
ما يخضع لها من المرتبات - ثلاث
البدلات والمزايا غير الخاصة لها (

- ١٧٩٦ -

بالعمل أثناء الاجازة التي لم يحصل عليها يعتبر اجرا مضاعفا يخضع
للضريبة المرتبات والاجور .

٣ (١٩٦٨/١/٤)

ثالثا : البدلات والمزايا غير الخاصة لها

١١١٨ - بدل الانتقال الثابت الذي يتلقاه الخبير الفني يؤلفه الاشتغال - عدم
خضوعه لضريبة حسب العمل .

ان المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ عند تعديلها للمبالغ
التي تسرى عليها الضريبة على المرتبات وما في حكمها قد نصت على أنه تربط
الضريبة على مجموع ما يستولى عليه صاحب الشأن من مرتبات وماهيات
ومكافآت واجور ومعاشات وإيرادات مرتبة لدى الحياة يضاف الى ذلك ما قد
يكون ممنوحا له من المزايا نقدا أو عينا ، واذا كان الوعاء النوعي للضريبة على
كسب العمل يتكون من العناصر الآتية كلها أو بعضها وهي :

أولا : المرتبات والماهيات والمعاشات والإيرادات التي يستولى عليها
صاحب الشأن بصفة دورية مما يكون الجانب العادي الثابت لمكافأة العمل
وإثابته .

ثانيا : الملحقات النقدية من مكافآت ومزايا نقدية .

ثالثا - المقابل النقدي للمزايا العينية وذلك بتقويمها بالنقود .

فان ذلك يقتضى أن نتعرف على طبيعة بدل الانتقال الثابت المنوح
للسيد الخبير الفني لوزارة الاشغال ، وما اذا كان يعتبر ميزة نقدية تدخل
فى الوعاء النوعي للضريبة على المرتبات وما في حكمها أم أنه لا يعدو أن يكون
ردا لنفقات فعلية تكبدتها المذكور للقيام بأعباء وظيفته .

والقاعدة أن مرد اخضاع هذه المزايا للضريبة يكون بتعرف الغرض من
منحها وما خصصت للصرف عليه فاذا كانت الميزة مخصصة لمواجهة نفقات
الموظف الشخصية بمعنى أنها مقررة لنفسه الخاص اعتبرت من الملحقات النقدية
التي تخضع للضريبة على المرتبات وما في حكمها ، أما اذا أريد بتقرير هذه
الميزات مواجهة ما تستلزمه الوظيفة من مطالب ومقتضيات لا تسعوا اليها
الحاجة فى الوظائف الحكومية الأخرى وخصصت بذلك لمواجهة التكاليف
المتعلقة بأداء الوظيفة ولقائدة الدولة علت الميزة مقابل النفقة ولم يعد ثمت
مجال لاختصاصها للضريبة المذكورة حيث لم تعد الميزة عنصرا من عناصر كسب
العمل .

ضرائب (ج - كسب العمل)
ما يخصها من الترتيبات - ثالثا :
البدايات والتأجيلات في الخدمة لها ،

وبين من تقضى المراحل التي مر بها هذا البديل النقدي الثابت انه قرر بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٢ من يولييه سنة ١٩٥١ ، بعد سحب سيارات وكلاء الوزارات ووكلائها المساعدين ومن في حكمهم ممن يتقاضون مرتبات أكبر أو مساوية لمرتباتهم وذلك لمواجهة مصروفات الانتقال التي تقتضيها أعمال وظائفهم وانه قدر على أساس المنصرف الفعلي طوال العام ثم عدلت فئات هذا البديل بالقرارات الصادرة من مجلس الوزراء في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ و ١١ من أغسطس سنة ١٩٥٢ .

ويخلص مما تقدم أن مجلس الوزراء حين قرر منح وكلاء الوزارات ومن في حكمهم بدلا نقديا ثابتا لمواجهة نفقات الانتقال التي تقتضيها وظائفهم لصالح الدولة لم يكن يستهدف منحهم مزايا خاصة وإنما قرر لهم مبالغ لمواجهة ما ينفقونه في انتقالاتهم التي تقتضيها أعمال وظائفهم ومن ثم فهي لا تعتبر مزايا نقدية مما يخضع لضريبة كسب العمل ويكون نص المادة ٢٣ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه على إعفاء مرتب الانتقال الثابت من ضريبة كسب العمل يكون هذا النص متفقا وحكم القانون في هذا الصدد .

وبتطبيق هذه المبادئ على بدل الانتقال المقرر لمهندس وزارة الأشغال بين أنه يتقاضى هذا البديل مقابل مصروفات انتقالاته تقتضيها أعمال وظيفته كخبير فني لوزارة الأشغال ولم يمنح له لفائده الشخصية ، وعلى مقتضى ما تقدم لا يعتبر هذا البديل ميزة نقدية مما تخضع لضريبة كسب العمل ، ولا يؤثر في هذا النظر عدم تقديم حساب يبين أوجه صرفه ذلك لأن هذا الأمر ما يتصل بتنظيم العمل في الحكومة وقد كانت بالحيار بين طريقتين في هذا الصدد أما أن تؤدى النفقات أولا بأول بناء على حساب يقدم إليها ، أو أن تقدر المبلغ المحتل صرفه جزاءا على أساس المنصرف الفعلي في العام فاختارت الطريق الأخير .

(١٩٥٩/١١/٥) ٦٦١

١١١٩ - ضريبة كسب العمل - مدى خضوع مصاريف العلاج وللمن الادوية التي تتحملها لجنة القطن المصرية في سبيل علاج موظفيها لهذه الضريبة .

وافقت لجنة القطن العامة بجلسته ٩ من يولييه سنة ١٩٥٣ على مشروع العلاج الصحي للموظفين والعمال عن طريق الاتفاق مع إحدى المستشفيات على علاجهم وصرف الادوية اللازمة على أن تتحمل اللجنة نصف المصاريف ويتحمل الموظف النصف الآخر ، كما وافقت على تخصيص مبلغ شهري على حسابها لهذا الغرض ، وبجلسته ٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ قررت اللجنة

ضرائب (ج - كسب العمل (٣)
ما يخص لها من الترتيبات - لكنا :
البدلات والترايا في الخدمة لها :

- ١٧٩٩ -

مباشرة مستهدفة فائدته الشخصية فان لم تكن كذلك بأن كانت اتفاقاً في
أوجه تتصل بشئون الوظيفة ذاتها ، انتفت عنها صفة المزية العينية ومن ثم
لا تخضع للضريبة .

ولما كانت مصاريف العلاج وأثمان الادوية - التي قررت لجنة القطن
المصرية أن تتحمل بها - لا تمثل إيرادات لموظفيها وعمالها مقابل ما قاموا به
من عمل ، ذلك لأنها أنفقت في أوجه وشئون تتعلق بمصلحة الوظيفة ذاتها ،
إذ أن هذه اللجنة حين قررت العلاج المجاني لموظفيها وعمالها على النحو
سالف انذكر - إنما كان هدفها هو فائدة الوظيفة ، باعتبار أن رعاية الموظفين
والعمال صحياً تمكنهم من النهوض بأعباء وظائفهم على أكمل وجه مما يؤدي
إلى حسن سير الاعمال وانتظامها وإطرادها وأخيراً إلى وفرة الانتاج .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن مصاريف العلاج وثمان الادوية
التي تتحملها لجنة القطن المصرية في علاج موظفيها وعمالها ، لا تخضع
للضريبة على كسب العمل .

(٦٥٩) ١٤ / ١٠ / ١٩٦٢)

١١٢٠ - ضريبة كسب العمل - وعلاؤها - شموله الترايا العينية التي تمنح
للموظف أو العامل - ليس من بينها مصروفات العلاج والتصاريع الجانية .

أن المادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على
إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب
العمل تنص على أن « تسرى ضريبة المرتبات وما في حكمها والاجور والمكافآت
والمعاشات على :

١ - كل المرتبات وما في حكمها والمهائات والمكافآت والاجور والمعاشات
والايرادات المرتبة لدى الحياة التي تدفعها الحكومة والمصالح العامة
إلى أى شخص .

٢ - كل المرتبات وما في حكمها والمهائات والمكافآت والاجور والمعاشات
والايرادات المرتبة لدى الحياة التي تدفعها المصارف والشركات والهيئات
والافراد إلى أى شخص مقيم في مصر » .

وتنص المادة ٦٢ من القانون المذكور على أن « تربط الضريبة على
مجموع ما يستولى عليه صاحب الشئ من مرتبات ومهائات ومكافآت
وأجور ومعاشات وإيرادات لدى الحياة يضاف إلى ذلك ما قد يكون منتمياً
من الترايا نقداً أو عيناً » .

ومفاد هذين التصنيفين أن المادة ٦١ قد حددت أساس الضريبة على كسب العمل ثم بينت المادة ٦٢ وعاء هذه الضريبة يقوم على أساسها فلا غرو أن يقوم الربط بين هاتين المادتين وأن يكون تحديد المزايا العينية المنصوص عليها في المادة ٦٢ على حدى من أحكام المادة ٦١ السابقة عليها فلا تنبسط ضريبة كسب العمل على تلك المزايا الا في حدود ما يتماثل منها وطبيعة الإيرادات التي حصرتها المادة ٦١ المشار إليها ويدخل تحت مدلولها ومن ثم فإن المزايا العينية التي تخضع لضريبة كسب العمل وهي ما يمنحه الموظف أو العامل مقابل عمله من مزايا تعتبر في حكم المرتبات وغيرها من الإيرادات المنصوص عليها في المادة ٦١ وهي الإيرادات التي تؤول الى شخص الموظف والتي تنفقها الجهة التي يعمل بها اليه مباشرة مستهدفة فائده الشخصية فان لم تكن كذلك بأن كانت اتفاقا في أوجه تتصل بشئون الوظيفة ذاتها انتفت عنها صفة الضريبة العينية وخرجت من نطاق الخوض للضريبة .

ومن حيث أن مصروفات العلاج والرعاية الصحية - التي قررت مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة أن تتحمل بها - لا تمثل إيرادا لموظفيها وعماها مقابل ما قاموا به من عمل ذلك لأنها أنفقت في أوجه تستهدف مصلحة الوظيفة ذاتها وآية ذلك أن رعاية الموظفين والعمال تمكنهم من النهوض بأعباء وظيفتهم على أكمل وجه مما يؤدي الى حسن سير أعمال مرفق النقل العام لمدينة القاهرة وانتظامه كما تستهدف التصاريح المجانية التي تمنحها المؤسسة لموظفيها وعمالها هذه المصلحة أيضا لأنها تيسر لهم الانتقال بين مساكنهم وبين مقر أعمالهم التي يتوالى تغييرها تبعا لنظم العمل في المرفق وبذلك يتحقق انتظامهم في أداء أعمالهم في المواعيد المقررة .

وعلى مقتضى ما تقدم لا تعتبر مصروفات العلاج والرعاية الصحية التي تتحملها المؤسسة والتصاريح المجانية التي تصرفها لموظفيها وعماها من المزايا العينية في مدلول عبارة نص المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ومن ثم لا يخضعان للضريبة على كسب العمل .

(١٠٤٩ (١٠/٢ / ١٩٦٣)

٤ - التباين المطاع منها

١١٢١ - ضريبة كسب العمل - مدى سريانها على مرتبات موظفي الهيئة العامة لقناة السويس بالنسبة لا يستقطع من هذه المرتبات كعاش أو تأمين - لا تدعى مرتبات موظفي الهيئة من ضريبة كسب العمل الا بنسبة مقدارها ٢٧٪ من مرتباتهم .

تنص المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية على أن تربط ضريبة كسب العمل على مجموع ما يستولى عليه صاحب الشأن من

مرتبات وماهيات ومكلفات وأجور ومعاشات وإيرادات مرتبة لدى الحياة
يضاف الى ذلك ما قد يكون ممنوحا له من المزايا نقدا أو عينا .

» ويعنى من المبالغ التى تربط عليها الضريبة لموظفى ومستخدمى
الحكومة - الذين لهم الحق فى المعاش - قيمة احتياطي المعاش ، وفيما يتعلق
بساثر من عداهم من الموظفين والمستخدمين سواء أكانوا فى خدمة الحكومة
أم فى خدمة غيرها ٧٥٪ من قيمة الماهيات والاجور .

ويستفاد من هذا النص أن المشرع فى صدد هذا الاعفاء من ضريبة
كسب العمل يفرق بين طائفتين .

الاولى - طائفة موظفى الحكومة العاملين بقوانين المعاشات والذين يجرى
على مرتباتهم حكم الاستقطاع للمعاش .

والثانية - تشمل من عدا هؤلاء من الموظفين سواء أكانوا فى خدمة
الحكومة أم فى غيرها .

وقد ميز المشرع الطائفة الاولى باعفاء احتياطي المعاش من الضريبة مهما
بلغ مقداره وفى مقابل ذلك واعمالا لبدأ المساواة فى حمل عبء الضريبة قرر
اعفاء موظفى الطائفة الثانية من الضريبة فى حدود نسبة معينة من مرتباتهم
مقدارها ٧٥٪ . وقد أدخل المشرع فى عداد هذه الفئة موظفى الحكومة غير
العاملين بقوانين المعاشات مما يدل على أن أساس التفرقة بين هاتين الطائفتين
لا يقوم على ثبوت صفة الموظف الحكومى الخاضع للضريبة بقدر ما يقوم على
ثبوت معاملته بقوانين المعاشات المعمول بها فى الحكومة ومن ثم فتمتد على
الموظف الخاضع للضريبة معاملا بقوانين المعاشات النافذة فى الحكومة ويجرى
على مرتبه حكم الاستقطاع للمعاش أعفى المبلغ المستقطع من راتبه من ضريبة
كسب العمل مهما كان مقداره - وسواء كان موظفا فى الحكومة أو فى
المؤسسات العامة أو الهيئات المحلية .

ولما كان موظفو الهيئة العامة لقناة السويس (وهى مؤسسة عامة)
موظفين عموميين بحكم عملهم فى خدمة مرفق عام تديره هذه المؤسسة (مادة
١ ، ٢ ، ٥ ، القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ الخاص بنظام هيئة قناة
السويس) الا أنهم لا يخضعون لقوانين المعاشات المعمول بها فى الحكومة
وانما يسرى فى شأن معاشاتهم نظام خاص تضمنته لائحة نهاية الخدمة
الصادرة من الهيئة وذلك بالنسبة الى موظفيها المعيّنين بعد ٢٦ من يوليو
سنة ١٩٥٦ تاريخ تأميم شركة قناة السويس ولائحة نهاية الخدمة الصادرة
من الشركة المؤممة بالنسبة الى الموظفين المعيّنين قبل هذا التاريخ ، ومن ثم
فلا يصلق فى حق هؤلاء الموظفين جميعا وصف موظفى ومستخدمى الحكومة
الذين لهم الحق فى المعاش ، وذلك فى مفهوم المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤
لسنة ١٩٣٩ المشار اليه ولا تعفى مرتباتهم من ضريبة كسب العمل الا فى
حدود ٧٥٪ وذلك بغض النظر عما يجرى على هذه المرتبات من استقطاع

للمعاش ، وسواء أجاز مقدار الاستقطاع ٧٥٪ من المرتب أم قل عن هذه النسبة أو لم يكن يجري على مرتباتهم أصلا حكم الاستقطاع للمعاش .

وتنص المادة ١٠٢ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على أنه « تعفى التوضعات والمعاشات المستحقة تطبيقا لاحكام هذا القانون من الخضوع للرسوم والضرائب بسائر أنواعها كما تعفى قيمة الاشتراكات المقطعة من أجور المؤمن عليهم من المبالغ التي تربط عليها الضريبة على كسب العمل » .

ولما كان المقصود بالاشتراكات المعفاة من ضريبة كسب العمل بمقتضى هذا النص إنما هي الاشتراكات المقطعة من أجور العمال بالتطبيق لاحكام قانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه .

ولما كانت الهيئة العامة لقناة السويس قد استئنيت بقرار خاص من وزير الشؤون الاجتماعية من الخضوع لاحكام الفصلين الثاني والثالث من قانون التأمينات الاجتماعية تطبيقا لاحكام المادتين ٥٥ ، ٦٥ من هذا القانون وتنص أولاهما على عدم سريان الفصل الخاص بتأمين الشيخوخة على مستخدمى وعمال الحكومة والوحدات الادارية المستقلة والمؤسسات العامة اذا كان لهم وقت العمل بهذا القانون نظام أفضل ، وتردد المادة ٦٥ الحكم ذاته بالنسبة الى الفصل الثالث الخاص بتأمين العجز والوفاة .

ويبدو مما سبق أن موظفى الهيئة لا يسرى عليهم الفصل الخاص الثانى من قانون التأمينات الاجتماعية وهو الفصل الخاص بتأمين الشيخوخة والذى يجعل الاشتراك فيه ، الاشتراك الوحيد الذى يقتطع من أجر العامل وفقا لاحكام هذا القانون ، ومن ثم فإن نسبة ٥٪ التي تقتطع من مرتبات موظفى الهيئة المعينين قبل ٢٦ من يولييه سنة ١٩٥٦ ، لا تمثل اشتراكا مقطوعا من أجورهم على مقتضى احكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وإنما هي فى واقع الامر جزء من نظام خاص بهؤلاء الموظفين رضى الابقاء عليه عملا بالمادة ٥٥ من القانون المشار اليه باعتباره نظاما أفضل من نظام قانون تأمين الشيخوخة المنصوص عليه فى هذا القانون ، وعلى مقتضى ذلك فإن حكم الاعفاء من ضريبة كسب العمل المنصوص عليه فى المادة ١٠٢ من القانون المذكور لا يسرى على هذه النسبة ولا يعفى من الضريبة من مرتبات هذه الفئة من موظفى الهيئة سوى ٧٥٪ من هذه المرتبات تطبيقا للمادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه .

ويخلص من كل ما تقدم أن موظفى الهيئة لا يعتبرون من موظفى ومستخدمى الحكومة ذوى الحق فى المعاش ، فى مفهوم المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالضريبة على رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل - وإن الاعفاء من ضريبة كسب العمل المنصوص عليه فى المادة ١٠٢ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ - لا يسرى على موظفى الهيئة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه تطبيقا للمادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المتقدم ذكره لا يعفى مرتبات موظفي الهيئة العامة لقناة السويس كافة من ضريبة كسب العمل الا بنسبة مقدارها ٧٥٪ من هذه المرتبات .

(٤٧١ / ١٩٦١ / ٦ / ٣١)

(تعليق)

قضت محكمة النقض في الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٩ ق بجلسته ١٩٦٤/٤/٢٩ بأنه « لا يسرى حكم الاستقطاع لحساب المعاش على البالغ التي تعلى علاوة على المرتب الاصل بأى صفة كانت كالملكيات وبنل السفر وبنل التمثيل والاعانات بجميع انواعها » (كتابنا النقض المدني ق ١٠٩٨ ص ٦٦٤) .

١١٢٢ - قانون السلطة القضائية - نصه في المادة ٧٤ منه على ان القاضي الذي يبلغ سن التقاعد في الفترة من اول أكتوبر الى اول يوليو يبقى في الخدمة حتى هذا التاريخ دون حساب هذه المدة في المعاش أو المكافأة - ما يتقدم القاضي خلال هذه الفترة يعتبر بأكمله مرتبا لا يحتوى على معاش كجزء منه - خضوع هذا المرتب بأكمله للضريبة على كسب العمل .

ان المادة ٧٤ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه « استثناء من أحكام قوانين المعاشات لا يجوز أن يبقى في وظيفة القضاء أو يعين فيها من تجاوز عمره ستين سنة ميلادية . ومع ذلك اذا كان بلوغ القاضي سن التقاعد في الفترة من اول أكتوبر الى اول يوليو فإنه يبقى في الخدمة حتى هذا التاريخ دون أن تحتسب هذه المدة في المعاش أو المكافأة » .

وبين من هذا النص أنه ولئن كان الاصل أن من يشغل وظيفة من وظائف القضاء لا يبقى في الخدمة اذا بلغ ستين سنة ميلادية ، وانما يحال الى المعاش باعتبار أن هذه السن هي المقررة لترك الخدمة بالنسبة الى رجال القضاء ، الا أنه استثناء من هذا الاصل ، ومراعاة لمصالح العام ، وضمانا لحسن سير العمل وانتظامه وعدم اضطرابه خلال العام القضائي ، قضى المشرع - في النص المشار اليه - بأن يبقى القاضي في الخدمة حتى أول يوليو التالي لبلوغه لسن الستين . (وهو تاريخ نهاية العام القضائي) اذ كان قد بلغ هذه السن خلال الفترة من أول أكتوبر الى أول يوليو .

ومن ثم فإنه لا يحال القاضي الى المعاش عند بلوغه سن الستين ، وانما يؤجل إحالته اليه حتى أول يوليو التالي لبلوغه هذه السن ، وتعتبر مدة

بقائه هذه مدة خدمة فعلية ، وإن كانت لا تحسب في المعاش أو المكافأة -
وفقا لصريح نص المادة ٧٤ آتفة الذكر . ويترتب على ذلك أن ما يتقاضاه
القاضي خلال فترة بقائه في الخدمة التالية لبلوغه سن الستين ، يعتبر بأكمله
مرتبا ، ولا يتضمن - في جزء منه قيمة المعاش المستحق له ، والتي لا يبدأ
استحقاقه إياه الا اعتبارا من تاريخ إحالته الى المعاش في أول يوليو .

ومن حيث أن الرئيس السابق لمحكمة النقض قد بلغ سن الستين في
٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ بيد أنه اعمالا لنص المادة ٧٤ من قانون السلطة
القضائية المشار إليها ، أبقى في الخدمة حتى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٥ ، ومن
ثم فإن مدة خدمته تمتد الى هذا التاريخ ولا يحال الى المعاش الا اعتبارا من
أول يوليو سنة ١٩٦٥ ، وذلك فإنه يستحق مرتبه وملحقاته حتى ٣٠ من
يونيو سنة ١٩٦٥ ، ولا يستحق معاشا الا اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٥ ،
وهذا ما حدث بالفعل اذ استمر سيادته في تقاضي مرتبه وملحقاته من اعانة
غلاء معيشة وببدل تمثيل ، من الباب الاول في ميزانية وزارة العدل ، الى أن
أحيل الى المعاش وتم ربط المعاش المستحق له وبدأ في صرفه اليه اعتبارا من
أول يوليو سنة ١٩٦٥ وعلى ذلك فإن المرتب الذي تقاضاه من الوزارة خلال
فترة بقائه في الخدمة بعد بلوغه سن الستين ، يخضع بأكمله للضريبة على
كسب العمل - وفقا لنص المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، دون
خصم قيمة ما يستحق له من معاش وهو ما يعادل قيمة معاش الوزير
ومقداره ١٢٥ جنيها شهريا ، لعدم استحقاقه هذا المعاش الا اعتبارا من
أول يوليو سنة ١٩٦٥ .

لذلك انتهى الرأي الى عدم جواز خصم قيمة المعاش المستحق للرئيس
السابق لمحكمة النقض من مرتبه الخاضع لضريبة كسب العمل ، خلال الفترة
التالية لبلوغه سن الستين ، وحتى إحالته الى المعاش في أول يوليو سنة
١٩٦٥ .

(١٨٤ (١٩٦٦/٢/١٤)

١١٢٣ - اعطاء جزء من البالغ التي تربط عليها الضريبة على أساس انه يمثل قيمة
احتياطي المعاش الذي يستقطع من المرتب او الاجر - اعطاء الاحتياطي الذي يستقطع من لهم
الحق في معاش ايا كانت قيمته وتحديد نسبة قدرها ٧٥٪ هي التي تطبق بالنسبة الى من
ليس لهم الحق في معاش - صدور قانون المعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ متعلقا بجميع الموظفين
وللمستعدين والعمال الربوطة مرتباتهم فو مكافآتهم في الميزانية العامة للدولة او الميزانيات
الخاصة بها - عرّف ذلك سرعان حكم الاعطاء بالنسبة الى الجميع على قيمة استراكات المعاش
التي حددتها بالشرع بنسبة ٢١٠ - عدم سرعان هذا الاعطاء على استراكات احتياطي المعاش عن
مدد الخدمة السابقة .

ان المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يفرض ضريبة على ايرادات

ودوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل
تنص على أن « تربط الضريبة على مجموع ما يستولى عليه صاحب الشأن من
مرتبات وماهيات ومكافآت وأجور ومعاشات وإيرادات مرتبة لمنى الحياة ،
يضاف الى ذلك ما قد يكون ممنوحا له من المزايا نقدا أو عينا وكذلك بدل
التمثيل وبدل الاستقبال وبدل الحضور .
ومع ذلك تعفى »

وبعنى من المبالغ التى تربط عليها الضريبة لموظفى ومستخلى الحكومة
الذين لهم الحق فى المعاش قيمة احتياطي المعاش ... وفيما يتعلق بسائر
من عداهم من الموظفين والمستخدمين - سواء أكانوا فى خدمة الحكومة أو فى
خدمة غيرها - ٧٥٪ من قيمة الماهيات والأجور ، .

ومفاد هذا النص أن المشرع اذ أخضع المرتبات والماهيات والمكافآت
والأجور والإيرادات للضريبة على المرتبات وما فى حكمها على التفصيل الذى
تتضمنه ، قضى فى الوقت ذاته بإعفاء جزء من المبالغ التى تربط عليها الضريبة
على أساس أنه يمثل قيمة احتياطي المعاش الذى يستقطع من هذه المبالغ ،
وفرق فى هذا الخصوص بين موظفى الحكومة ومستخلىها الذين لهم الحق فى
المعاش وهم الذين توافر العرف على اطلاق وصف المكتبتين عليهم ، فهؤلاء
تعفى من مرتباتهم قيمة احتياطي المعاش بالغة ما بلغت ، والمرد فى حسابها
الى قوانين المعاشات المطبقة فى حقهم ، وبين سائر من عداهم من الموظفين
والمستخدمين سواء كانوا يعملون فى خدمة الحكومة ولا حق لهم فى معاش أو
فى خدمة غيرها اذ أعفى من الضريبة المذكورة نسبة من مرتباتهم وأجورهم
قدرها ٧٥٪ من قيمتها - متوخيا بذلك تحقيق ضرب من المساواة بين
الطائفتين حق لا يجعل من عدم خضوع أفراد الطائفة الثانية لنظم المعاشات
حائلا دون الإفادة من ميزة مماثلة لتلك التى يتمتع بها أفراد الطائفة الاولى
وإدخال فى اعتباره عند تحديد النسبة المشار إليها فئة احتياطي المعاش التى
كان سائدا استقطاعها من موظفى الحكومة ومستخلىها المتبتين عند صدور
القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . ولما كان قانون المعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣
قد انتظم جميع الموظفين والمستخدمين والعمال المربوطة بمرتباتهم أو أجورهم
أو مكافآتهم فى الميزانية العامة للدولة أو الميزانيات الملحقة بها ، فإن مقتضى
هذا أن يجرى حكم الإعفاء المتقدم بالنسبة الى المبالغ التى تربط عليها
الضريبة سالفة الذكر على قيمة اشتراكات المعاش التى تقطع شهريا من
مرتباتهم وأجورهم والتى حددها المشرع بنسبة ١٠٪ من هذه المرتبات
والأجور ، أما فيما يتعلق بالاشتراكات التى تؤدى عن مدد الخدمة السابقة
فقد عالج المشرع فى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ والقوانين الأخرى الصادرة
فى هذا الشأن كيفية حساب هذه المدد واشتراكات المعاش المستحقة عنها
وأوضح الشروط والأوضاع الخاصة بذلك وحاصلها أن تنظيم حساب
اشتراكات المعاش عن مدد الخدمة السابقة منوط بوجه عام بقيام المستفيد

بإداء مبالغ تحسب وفقا لجداول معينة روعي في اعدادها المبالغ التي كان يتعين عليه أدائها أصلا فيما لو كان منتفعا بنظام المعاشات مضافا اليها الفوائد - فاذا قيل باستبعاد اشتراكات احتياطي المعاش عن مدد الخدمة السابقة من وعاء الضريبة على المرتبات والاجور لكان مؤدى ذلك أن يتمتع المستفيد بخصم المبالغ المذكورة بالاعفاء من الضريبة مرتين - مرة على أساس أنه كان داخلا في زمرة الطائفة الثانية آتفة الذكر حيث أفاد من اعفاء مقداره ٧٥٪ من مرتبه أو أجره ، ومرة أخرى عن طريق اعفاء اشتراكات مدد الخدمة السابقة المقطوعة من مرتبه أو أجره الحالي والمستقبل ، تلك المدد التي سبق أن تمتع في أثناءها بخصم هذه النسبة فعلا ، الامر الذي ينطوي على ازدواج في الاعفاء من الضريبة يجاوز قصد الشارع . ولا تسمح به أصول التفسير في مقام كهذا لا يسوغ التوسع فيه .

ولا وجه للقول بأن اشتراكات مدد الخدمة السابقة قد لا تكون متعلقة بمدد خدمة حكومية وانما بمدد خدمة اعتبارية قضيت في غير الحكومة ، لا وجه لذلك لأن المستفيد إما أن يكون خلال مدة الخدمة السابقة عاملا في غير الحكومة وفي هذه الحالة يكون قد أفاد من حكم الاعفاء المقرر في الفقرة الثالثة من المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المتقدم ذكرها وبمقدار النسبة المبينة بهذه الفقرة ، وإما أن يكون خلال المدة المذكورة قد زالوا اعمالا حرة وعندئذ يكون قد أخضع لضريبة أخرى غير الضريبة على المرتبات وما في حكمها ، ولا تجوز له المطالبة بمنحه اعفاء مقرر في مجال ضريبة لم يخضع لاحكامها .

٧٦٢ (١٩٦٦/٧/٢٨)

(تعليق)

المبدأ الوارد في هذه الفتوى تقرره الفقرة الثانية من المادة ٣٣ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بقولها « تستبعد بالنسبة للموظفين والمستخدمين الذين لهم الحق في المعاش احتياطي المعاش بالغة ما بلغت قيمة هذا الاحتياطي . ولا يدخل في ذلك الاستقطاعات للمعاش عن مدد سابقة » .

• - خضوع المعاشات لها

١١٢٤ - معاشات - خضوعها لضريبة كسب العمل .

لما كانت المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل معدلة بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن « تربط الضريبة

على مجموع ما يستول عليه صاحب الشأن من مرتبات ومعاشات ومكافآت وأجور ومعاشات وإيرادات مرتبة لمنى الحياة يضاف الى ذلك ما قد يكون ممنوحا له من المزايا نقدا أو عينا وكذلك بدل التمثيل وبدل الاستقبال وبدل الحضور .

ومفاد هذا النص أن المعاشات تخضع للضريبة على كسب العمل بصريح النص ومن ثم فلا محل للاجتهاد والقول بأن صاحب المعاش لا يقوم بعمل ما يمكن أن يفرض عليه الضريبة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المعاش المستحق السيد/! يخضع لضريبة كسب العمل المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

(٨٣٢ (١٩٦٢/١٢/٤)

١١٢٥ - القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٠ الذى صدر بالموافقة على الاتفاق الخاص بإعلاء معاشات الموظفين الأجانب للقيمين في الخارج من الضرائب - لا يعتبر ملغى الا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٣٧ لسنة ١٩٥٤ الصادر بالموافقة على اتفاقية إعلاء الملوقة في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ .

ينص القانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥١ الذى عمل به من تاريخ نشره في ١١ من أكتوبر سنة ١٩٦١ - في مادته الأولى على أن « يلغى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى الموقعة بلندن في ١٦ من أغسطس سنة ١٩٣٦ - ومن ثم ينتهى العمل بأحكام تلك المعاهدة والاتفاق المرافق لها الخاص بالإعفاءات والميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية الموجودة فى المملكة المصرية وينتهى العمل كذلك بأحكام اتفاقية ١٩ من يناير و ١٠ من يوليه سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان » . وتنص المادة الثانية من هذا القانون على أن « يلغى القانون رقم ١٣ ، والقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤١ الخاصان بالإعفاءات والميزات المشار إليها فى المادة السابقة » .

أما اتفاقية الجلاء الموقع عليها في ١١ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ والموافق عليها بالقانون رقم ٦٣٧ لسنة ١٩٥٤ فإنها تنص فى مادتها الثانية على أن « تعلن حكومة المملكة المتحدة انقضاء معاهدة التحالف الموقع عليها فى لندن فى السادس والعشرين من شهر أغسطس سنة ١٩٣٦ وكذلك الحظر المتفق عليه والمذكرات المتبادلة والاتفاق الخاص بالإعفاءات والميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية فى مصر ، وجميع ما تفرع عنها من اتفاقيات أخرى » .

وبين مما تقدم أن المشرع قد حدد فى القانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥١ - على سبيل الحصر - الاتفاقات والتشريعات التى رأى إلغاءها وهي معاهدة

سنة ١٩٣٦ والاتفاق الخاص بالاعفاءات والميزات التي تتمتع بها القوات البريطانية الموجودة في مصر والقوانين الصادرة بالموافقة على المعاهدة والاتفاق سالف الذكر وكذلك الاتفاقيتان الخاصتان بإدارة السودان ، ولم ينص هذا القانون على إلغاء القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٠ الخاص بإعفاء معاشات الموظفين الأجانب المقيمين في الخارج من الضرائب ، بينما تضمنت المادة الثانية من اتفاقية الجلاء نصا عاما في شأن انتضاء معاهدة ١٩٣٦ وجميع ما تفرع عنها من اتفاقات أخرى ، ومقتضى ذلك أن الاتفاق الخاص بالاعفاء من الضرائب المشار إليه ، والموافق عليه بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٠ لا يعتبر ملغى الا من تاريخ العمل باتفاقية الجلاء الموافق عليها بالقانون رقم ٦٣٧ لسنة ١٩٥٤ .

يؤيد هذا النظر أن ذلك الاعفاء انما يستهدف رعاية الموظفين الاجانب الذين عملوا في خدمة مصر ، فلا يقلب عليه الطابع السياسى مثل باقى الامتيازات الأخرى ، كما أنه غير مقصور على الموظفين البريطانيين وحدهم وانما يتناول جميع الموظفين الاجانب الذين عملوا فى خدمة مصر .

ومن حيث أنه يخلص من ذلك أن إلغاء الاتفاق الخاص بإعفاء معاشات الموظفين الأجانب المقيمين في الخارج من الضرائب لم يكن قائما في ذهن المشرع عند وضع القانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥١ بخلاف الحال عند وضع القانون الخاص باتفاقية الجلاء التي تضمنت نصا عاما ألغى بمقتضاء ذلك الاتفاق .

(١٩٥٩/١٠/٨) ٧١٠

(تعليق)

يقضى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٠ الصادر في ٨ يوليو سنة ١٩٤٠ بالموافقة على الاتفاق الذى تقسمته الخطابات الملحقة به والمتبادلة بين الحكومتين المصرية والبريطانية بشأن معاشات الموظفين الأجانب الذين يقيمون خارج البلاد المصرية . وكانت الخطابات المتبادلة بين كل من رئيس مجلس الوزراء والسفير البريطانى قد تمت في ١٢/٨/١٩٣٦ ، ٣١/٨/١٩٣٦ . ونصت على أن الحكومة المصرية لا تنوى الآن أو في المستقبل أن تخفص معاشات الأجانب المقيمين بالخارج لأية ضرائب أو رسوم وانتهت بخطاب السفير البريطانى في ٩/٩/١٩٣٨ ونصه « حضرة صاحب الدولة لي الشرف أن اخبر دولتكم انى تسلمت المذكرة المؤرخة في ٣١ اغسطس التى تفضلتم فأيدتم فيها التأكيد الوارد في خطابكم الى السير هايلز لامبسون المؤرخ ١٢ من اغسطس يشمل ايضا الموظفين الذين وإن كانوا لم يتركوا الخدمة بعد فانهم قد أصبح لهم الحق في المعاش لدى اتمام سنى خدمتهم أو أنهم في طريقهم لاستحقاق معاشاتهم والذين بعد تركهم الخدمة يقيمون في الخارج » .

١١٢٦ - ضريبة كسب العمل - على حقوق المعاشات التي يتقاضاها رعاية الملكة
للتعبد من خزانة الدولة لهذه الضريبة .

بتاريخ ٨ من يولية سنة ١٩٤٠ - صدر القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٠
- بالموافقة على الاتفاق الخاص بمعاشات الموظفين الاجانب المقيمين في الخارج
للضرائب ، ويتضمن مادة وحيدة تنص على الموافقة على الاتفاق الذي تضمنته
الخطابات المتبادلة بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية بشأن الموظفين
الاجانب الذين يقيمون خارج البلاد المصرية . وهذه الخطابات اربعة صدرت
في ١٢ ، ٣١ من اغسطس ، ٩ من سبتمبر سنة ١٩٣٦ وتتضمن تأكيد
الحكومة المصرية في انها لا تعتزم الآن او في المستقبل في أن تخضع معاشات
الموظفين الاجانب الذين سبق لهم أن تركوا الخدمة بالفعل وأقاموا في الخارج
أو الذين لم يتركوا الخدمة بعد ولكن أصبح لهم الحق في المعاش وسوف
يقيمون في الخارج - لما تفرضه الحكومة المصرية من ضرائب وقد تم تبادل هذه
الخطابات أثناء عقد معاهدة ١٩٣٦ - واعتبرت جزءا متما لها ، وسجلتها
الحكومة البريطانية على هذا الاساس لدى السكرتارية العامة لعصبة الامم ،
ثم صدر بها القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٠ المشار اليه - وبتاريخ ١٥ من
أكتوبر سنة ١٩٥١ صدر القانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥١ - ونص على إلغاء
معاهدة سنة ١٩٥١ والاتفاق المرافق لها الخاص بالاعفاءات والميزات التي
تتمتع بها القوات البريطانية في مصر ، ولكن بريطانيا تمسكت بهذه المعاهدة
أستنادا الى أن اقامها كان من جانب واحد ، وفي ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤
صدر القانون رقم ٦٣٧ لسنة ١٩٥٤ الخاص باتفاقية الجلاء وتم بموجبه
الاتفاق نهائيا على إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وفي ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٩
صدر القرار الجمهوري رقم ٣٤١ لسنة ١٩٥٩ بالموافقة على الاتفاق بين حكومة
الجمهورية العربية المتحدة وحكومة المملكة المتحدة بشأن العلاقات المالية
والتجارية والاملاك البريطانية في مصر ، ونصت المادة ٣/١ من هذا الاتفاق
على أن « تقوم حكومة الجمهورية العربية المتحدة باستئناف دفع المعاشات
المستحقة لرعايا المملكة المتحدة لدى الحكومة المصرية ، وتحولها بالكامل مع
كل المتأخر منها وفقا للقانونين رقمي ٢٨ لسنة ١٩٢٣ ، ٥٨ لسنة ١٩٤٠
والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة في ١٢ ، ٣١
من اغسطس ، ٩ من سبتمبر سنة ١٩٣٦ » .

ويستفاد مما تقدم أن معاشات الموظفين الاجانب لدى الحكومة المصرية
المقيمين في الخارج كانت معفاة من الضريبة (ضريبة كسب العمل) بمقتضى
مطالبة ١٩٣٦ ثم زال الاعفاء بإلغاء هذه المعاهدة ولكنه عاد فتناول معاشات
الموظفين السابقين من رعايا المملكة المتحدة وذلك بمقتضى الاتفاق الذي ووفق
عليه بالقرار الجمهوري رقم ٣٤١ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه .

ولا وجه للقول بأن هذا الاتفاق لم يستهدف إلا دفع المعاشات المستحقة

للعرايا البريطانيين بالحالة التي كانت عليها قبل العدوان اى دون خصم مصارف الحراسة ، وانه بذلك لا يستهدف احياء امتيازات ضريبة كانت مقررة لهم ، لا وجه لهذا القول لان نص المادة ٣/ج من الاتفاق المشار اليه صريح « استئناف دفع المعاشات ٠٠٠ وفقا للقانونين رقمى ٢٨ لسنة ١٩٢٣ ، ٥٨ لسنة ١٩٤٠ - والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة في ١٢ ، ٣١ من أغسطس ، ٩ من سبتمبر سنة ١٩٣٦ » .

اى أن دفع المعاشات لعرايا المملكة المتحدة يكون بالوصاف التي لحقتها بمقتضى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٠ والكتب المشار اليها وكلها خاصة بالإعفاء من الضريبة .

وعلى مقتضى ما تقدم تعفى معاشات رعايا المملكة المتحدة من ضريبة كسب العمل اعتبارا من ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٦ تاريخ العمل بالاتفاق المبرم بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وبين حكومة المملكة المتحدة فى شأن العلاقات المالية والتجارية والاملاك البريطانية فى مصر . وغنى عن البيان أن هذا الإعفاء كان قائما منذ تاريخ العمل بمعاهدة سنة ١٩٣٦ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٣٧ لسنة ١٩٥٤ الخاص باتفاقية الجلاء وذلك هو ما ذهبت اليه الجمعية بجلستها المنعقدة يوم ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٥٩ ، (١) .

٢٥٢ (١٤ / ٣ / ١٩٦١)

(د) ضريبة المهن الحرة

١١٢٧ - ثلاثة الثانية من القانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعديل أساس فرض الضريبة على بعض أرباب المهن الحرة - فجازتها للممولين الذين يسرى عليهم نظام الضريبة الثابتة اختيار المحاسبة على أرباحهم الفعلية بشرط أن يقدموا طلبا بخطاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول يرسل الى المأمورة المختصة فى الميدان المحدد لتقديم القرارات الارباح السنوية - تقديم الملوم لمخالص نظام الضريبة الثابتة الارباح السنوى بأرباحه الفعلية خلال الموعد القانونى - قيام حلة التقديم مقام طلب المحاسبة على أساس الارباح الفعلية .

تجيز المادة الثانية من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعديل أساس فرض الضريبة على بعض أرباب المهن الحرة للممولين الذين تسرى عليهم أحكام الضريبة الثابتة اختيار المحاسبة على أرباحهم الفعلية بشرط أن يقدموا طلبا بخطاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول يرسل الى المأمورة المختصة فى الميدان المحدد لتقديم اقرارات الارباح السنوية . وقد أثار تطبيق

هذا النص صعوبات تتمثل في أن بعض الممولين لم يتقدموا بطلبات اختيار المحاسبة على أساس الأرباح الفعلية اكتفاء بتقديم الاقرارات السنوية في المواعيد القانونية ، ولما عرض هذا الموضوع على اللجنة الثالثة بالقسم الاستشاري رأت بجلستها المنعقدة في أول نوفمبر سنة ١٩٥٨ أن تقديم الاقرار السنوي في الميعاد بأرباح تزيد عن حد الإعفاء المقرر قانونا وأداء الضريبة المستحقة من واقعة يعتبر اختيارا من الممول للمحاسبة على أساس ارباحه الفعلية وبالعكس لا يعتبر كذلك تقديم الاقرار السنوي في الميعاد وعدم أداء ضريبة من واقعة بسبب أن الأرباح دون حد الإعفاء أو أن نتيجة عمليات الممول كانت خاسرة وكذا تقديم الاقرار السنوي في الميعاد بأرباح تزيد عن حد الإعفاء دون إعفاء الضريبة المستحقة .

ولما كانت مصلحة الضرائب ترى أنه لا وجه للفرقة بين الحالات المختلفة لتقديم الاقرار السنوي في الميعاد وقد ذهبت بعض أحكام القضاء هذا المنصب لذلك فقد طلب السيد وزير الخزانة عرض الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ فاستبان لها من تقصى نظم ضريبة المهن غير التجارية أنها كانت تحدد وفقا للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بطريقة جزائية وعلى أساس بعض المظاهر الخارجية كالتقية التجارية للمكان أو الامكنة التي يباشر فيها الممول مهنته والتقية التجارية لمسكنه الخاص ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ معدلا هذه الطريقة حيث قضى بفرض الضريبة على أساس مقدار الأرباح الصافية الناتجة عن العمليات التي يباشرها الممول خلال السنة التي تفرض عنها الضريبة وبذلك أصبحت الضريبة تتناول الإيرادات الحقيقية للممول ، وتحديدًا لهذه الإيرادات ألزم المشرع المولين بأمسالك دفاتر معينة وبتقديم اقرار سنوي عن أرباحهم تبين به الإيرادات وصافي الأرباح أو الخسائر عن السنة السابقة كما ألزمهم بأداء الضريبة المستحقة من واقع الاقرار خلال شهر من انتهاء الميعاد المحدد لتقديمه ، غير أن هذا القانون أثار اعتراض بعض أصحاب المهن الحرة الذين رغبوا في أن تكون مساهمتهم في الاعباء العامة على أساس مبالغ معينة يؤدونها بحيث تختلف باختلاف عدد السنوات التي تنقضي منذ حصولهم على المؤهل الدراسي الذي تتطلبه مزاولة المهنة وقد استجاب المشرع الى هذه الرغبة فاصدر القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعديل أساس فرض الضريبة على بعض أرباح المهن الحرة والذي نص في مادته الأولى على أنه « استثناء من أحكام المواد ٧٢ و ٧٣ و ٧٥ (الفقرتين الرابعة والخامسة)

و ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه تحدد ضريبة المهن الحرة بالنسبة لأصحاب المهن التي تستلزم مزاومتها الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية وما يعادلها من الجامعات الأخرى على الوجه الآتي :

(أ) ١٥ جنيهاً في السنة لمن مضى على تخرجه أكثر من خمس سنوات
ولا تجاوز عشر سنوات .

(ب) ٢٠ جنيهاً في السنة لمن مضى على تخرجه أكثر من عشر سنوات
ولا تجاوز خمس عشرة سنة .

(ج) الخ ، ،

ونصت المادة الثانية على أن « يجوز للممولين الذين يسرى عليهم نظام
الضريبة الثابتة اختيار المحاسبة على أرباحهم الفعلية بشرط أن يقدموا طلباً
بذلك بخطاب موصل عليه مصحوب بعلم الوصول ويرسل إلى المأموريات
المختصة في الميعاد المحدد لتقديم إقرارات الأرباح السنوية » .

وبتاريخ ٤ من يوليو سنة ١٩٦٠ صدر القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠
بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ ونص في المادة الخامسة
منه على إلغاء القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه .

ويستفاد مما تقدم أن الأصل في ضريبة أرباح المهن غير التجارية أنها
تفرض على أساس الأرباح الصافية الحقيقية مستقاة من إقرار مصحوب بما
يؤيده من مستندات وأستثناء من هذا الأصل تحدد الضريبة بالنسبة
لأصحاب المهن التي تستلزم مزاولتها الحصول على دبلوم عال من إحدى
الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات ببالغ ثابتة تندرج حسب
السنوات التي أنقضت منذ حصولهم على المؤهل اللازم لمباشرة المهنة على أنه
يجوز للممولين الذين يسرى عليهم نظام الضريبة الثابتة اختيار المحاسبة على
أرباحهم الفعلية بشرط أن يقدموا طلباً بذلك بخطاب موصل عليه مصحوب
بعلم الوصول ويرسل إلى المأمورية المختصة في الميعاد المحدد لتقديم إقرارات
الأرباح السنوية فإذا لم يطلب الممول ذلك خضع لنظام الضريبة الثابتة متى
توافرت فيه شروطها .

والمرشح إذا رسم طريقة لاختيار ربط الضريبة على أساس الأرباح
الفعلية بدلاً من ربطها على الأساس الثابت تطبيقاً للمادة الثانية من القانون
رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه ونص على أن يطلب الممول ذلك بخطاب
موصل عليه في الميعاد المحدد لتقديم إقرار الأرباح السنوي ، أن المرشح إذا
رسم هذه الطريقة إنما يستهدف بها الاستيثاق من رغبة الممول فهي مجرد
تنظيم لتحقيق هذا الهدف فتمت تحقيق عن طريق آخر ونبهت رغبة الممول في
اختيار ربط الضريبة على أساس الأرباح الفعلية بدلاً من الضريبة الثابتة على
وجه اليقين فإنه يتعين أعمال مقتضى هذه الرغبة في الاستجابة لها .

ولا جدال في أن تقديم الممول الخاضع لنظام الضريبة الثابتة إقراراً عن
أرباحه السنوية في الميعاد المقرر قانوناً يدل دلالة قاطعة على رغبة واضحة
ثابتة في اختيار طريقة ربط الضريبة على أساس الأرباح الفعلية ذلك لأن
تقديم إقرار عن الأرباح السنوية أمر واجب قانوناً لفرض الضريبة على أساس

الأرباح الفعلية وهو غير لازم ولا واجب متى كانت الضريبة تفرض مبالغ ثابتة حيث لا يكون ثمة مقتضى إليه لأن الضريبة لن تفرض في هذه الحالة على أساس الأرباح الفعلية وإنما تفرض في صورة مبالغ محددة ثابتة تستند إلى أساس آخرى مغايرة لاساس الأرباح الفعلية ومن ثم فإن تقديم الاقرار عن الأرباح السنوية من الممول الخاضع للضريبة الثابتة يفيد قطعاً اختيار طريقة المحاسبة على أساس أرباحه الفعلية لربط الضريبة المستحقة عليه دون الخضوع لنظام الضريبة الثابتة يؤيد هذا النظر أن الاصل في ربط الضريبة على أرباح المهن غير التجارية أن يكون على أساس الأرباح الفعلية مستقاة من الاقرار الذي يقدمه الممول كل عام واستثناء من هذا الاصل رأى المشرع أن يكون فرض الضريبة على بعض الممولين بمبالغ ثابتة ثم عدل عن هذا الاستثناء وعاد إلى الاصل المشار إليه وذلك بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ ، مما يقضى الترخيص وانتيسير على الممولين إذا ما أبدوا رغبته واضحة جلية في أن تكون محاسبتهم على الضريبة المستحقة عليهم وفقاً للاصل العام على أساس أرباحهم الفعلية دون النظام الاستثنائي وهو نظام الضريبة الثابتة .

ولا يجوز تقييد هذا الاقرار باعتباره طلب محاسبة على أساس الأرباح الفعلية بأن يكون متضمناً ربحاً يجاوز حد الإعفاء المقرر قانوناً وأن يؤدي الممول الضريبة المستحقة من واقع الاقرار ، ذلك لأن تقديم اقرار الأرباح السنوية الذي يقدمه الممول الخاضع لنظام الضريبة الثابتة لا يعنى سوى اختيار المحاسبة على أساس هذه الأرباح دون نظام الضريبة الثابتة على نحو ما تقدم ورغبة الممول هذه إنما تستفاد من الاقرار ذاته لا من نتيجته ولم يقيد القانون هذه الرغبة بأى قيد . وغنى عن البيان ان الرأى المتقدم ذكره لا يسرى بعد صدور القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه الذى ألغى نظام الضريبة الثابتة وعاد إلى قاعدة ربط الضريبة على أساس الأرباح الفعلية هذا الرأى لا يسرى على غير الحالات السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن تقديم الممول الخاضع لنظام الضريبة الثابتة الاقرار السنوى بأرباحه الفعلية خلال الموعد القانونى يقوم مقام طلب المحاسبة على أساس الأرباح الفعلية بغض النظر عن نتيجة هذا الاقرار وما إذا كان يتضمن خسارة أو ربحاً يجاوز حد الإعفاء المقرر وبغض النظر كذلك عن أداء الضريبة المستحقة من واقع الاقرار أو عدم أدائها على أن يسرى هذا الرأى على الحالات السالفة على تاريخ نفاذ القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ الذى ألغى نظام الضريبة الثابتة وأعاد نظام الضريبة على أساس الأرباح الفعلية .

٩٦٤ (١٠ / ١١ / ١٩٦٠)

(تعليق)

لم تقر محكمة النقض ما جاء بهذه الفتوى إذ قضت فى الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٢٩ ق بجلسته ١٩٦٤/٦/٣ أن « المشرع استحدث للممولين أصحاب

المهن الحرة نظام الضريبة الثابتة ومنحهم إلى جانب ذلك رخصة اختيار المحاسبة على أساس أرباحهم الفعلية بشرط أن يقدموا طلباً للمحاسبة على هذا الأساس في الميعاد المحدد بمقتضى خطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول ولا يقضى عن هذا الطلب قيام الممول بتقديم أقرارات بأرباحه السنوية إذ هو التزام آخر لا شأن له بطلب المحاسبة على أساس الأرباح الفعلية » (كتابنا النقض المدني و ١٠٩٧ ص ٦٦٤) .

١١٢٨ - القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعديل أساس فرض الضريبة على بعض أرباب المهن الحرة - منط انطباق هذا القانون هو أن تكون المهنة مما تشترط مزاولتها قانوناً الحصول على مؤهل جامعي - لا يكفي في هذا الشأن أن يكون صاحب المهنة جامعياً .

ينص القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعديل أساس فرض الضريبة على بعض أرباب المهن الحرة في المادة الأولى منه على أنه « استثناء من أحكام المواد ٧٢ و ٧٣ و ٧٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تحدد ضريبة المهن الحرة بالنسبة لأصحاب المهن التي تستلزم مزاولتها الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى » .

وجاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون أنه منذ صدور القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ الذي فرض ضريبة المهن الحرة على الإيراد الفعلي الذي يحققه صاحب المهنة من مهنته والحامون والأطباء وراغبون في أن تكون مساهمتهم في الاعباء العامة على أساس مبالغ معينة يدفعونها تختلف باختلاف عدد السنوات التي تنقضى على مدة حصولهم على المؤهل الدراسي الذي تتطلب مزاولته المهنة . وقد أعد مشروع القانون المرافق لسريانه على أصحاب المهن التي تستلزم مزاولتها الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى .

ومن حيث أنه يخلص من ذلك أن مناط انطباق أحكام القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر هو أن تكون الضريبة مستحقة على صاحب مهنة تشترط مزاولتها قانوناً الحصول على مؤهل جامعي ولا يكفي أن يكون صاحب المهنة جامعياً ولا أن يكون مستوى تخصصه في شيء من المهنة مما يقتضى دراسة لا تقل عن مستوى الدراسة الجامعية . فمناط انطباق أحكام هذا القانون إنما يرقم على وصف قانوني في المهنة ذاتها هو علم جواز مزاولتها بصفة قانونية إلا للحاصلين على درجة جامعية وفقاً للتشريع الذي ينظم شئون تلك المهنة .

ومن حيث أن التخطيط يطلق بصفة عامة على رسم التناوير المناسبة لمستقبل الحياة في الجماعة في مختلف نواحيها ويكون التخطيط متصلاً بالهلمسة حين يرسم تنظيم الأرض بما يواجه حاجات المجتمع المتوقعة سواء

شمل ارض الدولة كلها او اقتصر على اقليم او مدينة منها ويترتب على قيام الصلة بين التخطيط الارضى والهندسة أن الحلق هذا التخطيط بالهندسة فى مصر أقرب من الحلقه بأية مهنة سواها ويؤيد ارتباط التخطيط بالهندسة جع الممول المذكور بين مزاولتهما .

ومن حيث أن القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ الخاص بإنشاء نقابة المهن الهندسية قد ذكر أربع مهن وأجاز اضافة مهن أخرى ولم يقصر مزاوله تلك المهن على ذوى المؤهلات الجامعية ومن ثم فإن المهن الهندسية على اختلافها لا تعتبر من المهن التى تخضع أرباحها للضريبة الثابتة تطبيقا لأحكام القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر (١) . وإذا كان القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه - بوضعه الراهن لم يذكر التخطيط بين المهن الهندسية ذات الشعب فى النقابة فإن ذلك يرجع الى أن التخطيط لم يبلغ فى تقدير المشرع الحد الذى ينبغى معه تمييز التخطيط الهندسى بشعبة مستقلة عن سائر الشعب الهندسية المدنية والعمارية وغيرها مما ذكره القانون . ومن ثم فإن التخطيط - شأنه فى ذلك شأن مهنة الهندسة - ليس من المهن التى تستلزم مزاولتها الحصول على مؤهل جامعى وبالتالي فلا تنطبق أحكام القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ المذكور على الأرباح التى يحققها من يزاوله .

ومن حيث أنه لا يغنى الممول أن يقطع الصلة بين التخطيط والهندسة اللذين يزاولهما ليفيد عن أحكام القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ المذكور مادام أنه لا يوجد تشريع خاص بمهنة التخطيط يميزها عن الهندسة وينظم شئونها ويحظر مزاولتها على غير الحاصلين على مؤهل جامعى كما لا يكفى وجود معهد للتخطيط يشترط المؤهل الجامعى للالتحاق به مادامت مزاوله التخطيط لم يقصرها القانون على الحاصلين على أجازة هذا المعهد ولا على سواه من المؤهلات الجامعية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم انطباق أحكام القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر على الأرباح التى حققها السيد المهندس الدكتور من نشاطه بصفته مهندسا للتخطيط ومن ثم تقضى ضريبة المهن غير التجارية على أرباحه الفعلية التى حققها من ذلك النشاط طبقا لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .

٦٥٨ (١٩٦٣/١/٢٩)

١١٢٩ - مكاتبات الارشاد للقوة بالقانون الجمهورى رقم ١٠٦٣ لسنة ١٩٦٤ - شرط خضوعها لهذه الضريبة .

(١) هذا هو ما سبق أن قرره الجمعية العمومية فى الفتوى رقم ٤٣٦ بتاريخ ١٩٥٩/٧/١
(كتابنا فتاوى الجمعية العمومية قاعدته ٢٩٨ من ٦٧٣) .

فيما يتعلق بمدى خضوع مكلفاة الارشاد للضريبة على ارباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية باعتبارها ضريبة القانون العام طبقاً لنص المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي تقضى بسريان تلك الضريبة على كل مهنة أو نشاط لا يخضع لضريبة أخرى ، فانه يشترط لسريان تلك الضريبة أن يقوم الممول بمزاولة نشاطه معين على سبيل الاستثمار متخذاً إياه مهنة له ومن ثم فإن القيام بعمل عارض ، لا يتفق ومعنى الامتياز وهو مزاولة العمل بصفة مستمرة - والاعتماد عليه بصفة أصلية كمورد كسب المعيش - والاجتماع منعقد بين الشراح على أنه لا جدال في أن مزاولة النشاط بصفة عارضة لا يخضع لضريبة سائفة الذكر ، ولما كان الثابت أن عمل المرشد هو في الكثير الغالب عمل عارض ليست له صفة الموام والاستمرار ومن ثم فإن مكافأة الارشاد التي يحصل عليها لا تخضع للضريبة على ارباح المهن غير التجارية المقررة في المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وبالتالي فإن هذه المكافأة لا تخضع أيضاً للضريبة العامة على الايراد المفروضة بمقتضى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ حيث لا تدخل في وعاء أي من الضرائب النوعية التي يتكون من مجموعها وعاء للضريبة العامة على الايراد طبقاً لحكم المادة ٦ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه (١) ، على أنه اذا ما اتخذ المرشد من عمله مهنة له بأن زاول الارشاد على سبيل الاعتياز والاستمرار بصفة أصلية كمورد لمرزق فإن ايراداته من مزاولة تلك المهنة تخضع للضريبة على ارباح المهن غير التجارية طبقاً لحكم المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ باعتبارها ضريبة القانون العام التي تسرى على ارباح كل مهنة أو نشاط لا يخضع لضريبة أخرى وفي هذه الحالة يدخل ايراده عن مزاولة تلك المهنة في وعاء الضريبة العامة على الايراد ويخضع بالتالي لهذه الضريبة .

٦٦١ (١٢/٧/١٩٦٥)

(ه) ضريبة الاطيان

١ - الاعفاء منها وعلمه .

٢ - الضريبة الإضافية على الاطيان .

١ - الاعفاء منها وعلمه

١٣٠ - الضريبة العقارية - نطاقها - لا اعتداد في هذا الشأن بمالك الاراضي الزراعية والعقارات المبنية سواء كان الحكومة أم الاهل - الاعفاء منها - ارتباطه بشخص الممول - اعفاء الدولة منها .

تنص المادة الاولى من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الاطيان على أن : « تفرض ضريبة الاطيان على جميع الاراضى الزراعية المزروعة فعلا أو القابلة للزراعة على أساس الایجار السنوى المقدر لهذه الاراضى » .

وتنص المادة الاولى من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على العقارات المبنية على أن : « تفرض ضريبة سنوية على العقارات المبنية أيا كانت مادة بنائها وأيا كان الغرض الذى تستخدم فيه دائمة أو غير دائمة مقامة على الأرض أو على الماء مشغولة بعوض أو غير عوض » .

وبين من هذين النصين أن نطاق هاتين الضريبتين يشمل جميع الاراضى الزراعية والعقارات المبنية الموجودة فى الاقليم المصرى من الجمهورية دون النظر الى ملكى هذه الاراضى والعقارات وسواء فى ذلك أكانت مملوكة للحكومة أم للاهالى .

ويعتضى ذلك أن اعفاء الاراضى الزراعية الداخلة فى أملاك الحكومة العامة أو الخاصة من ضريبة الاطيان تطبيقا للمادة السادسة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ وكذلك أعفاء العقارات المملوكة للدولة من الضريبة على انعقارات المبنية تطبيقا للمادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، هذا الاعفاء لا يرتبط بذات الأرض أو العقار ، وإنما يرتبط بشخص المول وهو الدولة ويبدو معه وجودا وعدما ، ومبناه أن الدولة هى المول ومن العبث أن تدفع ضرائب لنفسها فضلا عما فى اعفائها من هذه الضرائب من بساطة وسهولة واقتصاد لمصروفات ربط الضرائب وتحصيلها .

ويخلص من ذلك أن مناهل الاعفاء من هاتين الضريبتين أن تكون الدولة هى المول الذى يقع عليه عبء الضريبة فاذا انتقل هذا العبء الى غيرها زال الاعفاء واستحقت الضريبة .

(٨٠٤) (١١/٢٣ / ١٩٥٩)

١١٣٩ - القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الاطيان - الاعفاء الوارد فى المادة ٦ منه بالنسبة للاراضى الزراعية الداخلة فى أملاك الحكومة العامة أو الخاصة - دخول الاطيان المملوكة للمؤسسات العامة ضمن الاعفاء وخروج تلك المملوكة للشركات العامة .

ان المادة السادسة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الاطيان تنص على أنه « لا تخضع الاراضى الزراعية الداخلة فى أملاك الحكومة العامة أو الخاصة لضريبة الاطيان أما اذا آلت ملكية هذه الاراضى الى الافراد فتخضع للضريبة وفقا لاحكام هذا القانون » .

وعلى مقتضى الحكم الوارد فى هذه المادة خرجت الاطيان الزراعية المفروضة عليها ضريبة الاطيان بمقتضى المادة الاولى من القانون المذكور والى

يجرى نصها كالآتي : « تفرض ضريبة الاطيان على جميع الاراضي الزراعية المنزعة فعلا أو القابلة للزراعة على أساس الإيجار السنوى المقدّر لهذه الاراضى » .

وهنا أيضا يثور الاشكال الذى سبق أن عرض فى خصوص الضريبة على العقارات وهل يتسع ليشمل المؤسسات العامة على النحو الذى اتسع له لفظ الدولة الواردة فى المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ .

ومن حيث أن الجمعية العمومية سبق أن عرضت لتفسير مدلول الحكومة وذلك بجلسته ٢٤ من يناير سنة ١٩٦١ (١) ورأت أن للحكومة فى فقه القانون الدستورى أربعة معان ، فقد يقصد بها نظام الحكم وإدارته وقد يقصد بها الهيئة السيرة للدولة ، وقد يؤخذ بمعنى الوزارة ، وقد يقصد بها السلطة التنفيذية ، وهذا هو المدلول الغالب والحكومة بهذا المعنى الأخير قد يقتصر مدلولها على السلطة التنفيذية المركزية أى الوزارة وما يتبعها من مصالح عامة وقد يتسع بحيث يشمل السلطات المركزية والسلطات اللامركزية الإقليمية وغير الإقليمية كالمؤسسات العامة ، ومن حيث أن المشرع قد يفضل النص الصريح الذى يحدد هذا المدلول أوداك من مدلولات الاصطلاح ، ومن ثم يتعين استخلاص المعنى المقصود الذى اتجهت إليه نية المشرع من روح التشريع وحكمته وظروفه وملابساته .

ولئن كان القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ ومذكرته الايضاحية لا يستبين منهما على وجه قاطع المقصود بلفظ الحكومة فى المادة السادسة من القانون المذكور إلا أنه يمكن كشف مدلول كلمة الحكومة الذى يقصده المشرع بالرجوع الى نص المادة السادسة من القانون المذكور الذى يجرى كالآتي « لا تخضع الاراضى الزراعية الداخلة فى أملاك الحكومة العامة أو الخاصة لضريبة الاطيان ، أما إذا آلت ملكية هذه الاراضى الى الافراد فتخضع للضريبة وفقا لاحكام هذا القانون » ، ويبين من هذا النص أن مدلوله إنما يتصرف الى الحكومة بمعناها الواسع الذى يشمل السلطة التنفيذية المركزية أى الوزارات وما يتبعها من مصالح والسلطات اللامركزية الإقليمية كالمؤسسات والهيئات العامة والدليل على ذلك ما جاء فى نهاية المادة المذكورة من أنه إذا آلت ملكية هذه الاراضى الى الافراد فتخضع للضريبة لذ أن كلمة الافراد التى استعملها المشرع فى هذا الخصوص لا يمكن أن تنصرف الى السلطات اللامركزية الإقليمية وغير الإقليمية كالمؤسسات والهيئات العامة وتدل بمقابلتها بلفظ الحكومة الواردة فى صدر المادة على أن المشرع قصد بالإعفاء الحكومة بمعناها الواسع الذى يشمل كافة السلطات المركزية واللامركزية الإقليمية وغير الإقليمية وهذا من شأنه أن يجعل هناك تناسقا فى التفسير بين أحكام

الضريبتين العقاريتين المفروضتين على العقارات المبنية وعلى الاطيان الزراعية خاصة وأن الهيئات والمؤسسات العامة التي تملك حاليا اطيانا زراعية انما تملكها بقصد استصلاحها وتوزيعها على صغار المزارعين ولا تشملها بقية استغلالها وجنى الربح من وراثتها وقد يؤدى فرض الضريبة عليها الى اعاقتها عن أداء رسالتها التي تقصد المولدة من وراثتها الى تحويل أكبر عدد من الاجراء الى ملاك .

وعلى مقتضى ذلك فان الاطيان الزراعية المملوكة للمؤسسات العامة لا تخضع لضريبة الاطيان المقررة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ باعتبار أن المؤسسات العامة تدخل فى مدلول كلمة الحكومة المنصوص عليها فى المادة السادسة من القانون المذكور والتي نصت على عدم خضوع الاراضى الزراعية للمداخلة فى املك الحكومة العامة او الخاصة لضريبة الاطيان .

أما الاطيان الزراعية المملوكة للشركات العامة فانه استنادا الى ذات الاسباب التي سبقت الإشارة اليها تفصيلا للتليل على عدم اعفاء العقارات المبنية المملوكة للشركات العامة من الضريبة على العقارات المبنية ، فان الاطيان الزراعية المملوكة لهته الشركات تخضع لضريبة الاطيان المفروضة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ .

٣٠٠ (١٩٦٢/٥/١)

١١٣٣ - ضريبة الاطيان - ضريبة الرزقة للوقوفة مصاريها على المساجد - اعفاء هذه الاراضي من ضريبة الاطيان بمقتضى الامر المالى الصادر فى ٢١ من ربيع الثانى سنة ١٢٧١ هـ - امتدت هذا الاعفاء الى ما تستبدله وزارة الاوقاف من اطيان الرزقة واستمر مفعولا به حتى صدور القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الذى قيد نطاق هذا الاعفاء وقصره على اراضي الرزقة بلا مال التابعة لوزارة الاوقاف - اعفاء نظام اطيان الرزقة بلا مال وما يتنفع به من اعفاء بمقتضى القانون رقم ٤٦٣ لسنة ١٩٥٣ .

يبين من استقصاء مراحل التطور التشريعى لنظام اطيان الرزقة بلا مال انه أحد نظم الانعامات التي كان يجريها حكم مصر منذ عهد السلطان سليم الاول على بعض كبار رجال الدولة . وقد وقفها مالكوها على المساجد ورصدوا ريعها للصرف فى شئون عمارتها وإقامة الشعائر بها ، وكل ما يلزم لهذا المرفق الحيوى الذى يهم جميع المسلمين ، ولذلك اختصت الدولة اطيان الرزقة الموقوفة مصاريها على المساجد فقط ، بميزة أعفائها من أداء أية ضريبة على الاطيان وصدر أمر عال فى ٢٩ من ربيع الثانى سنة ١٢٧١ باعفاء ما هو مرتب من الاطيان المذكورة على المساجد نظير اقامة الشعائر أحسانا وجارى صرف محصوله على لوازمها فقط وذلك كإعانة منها لجهات الوقف المذكورة على القيام بالاغراض الموقوفة من أجلها اطيان الرزقة وهى أقامة الشعائر وعمارة

المساجد والمصرف على لوازمها . ومؤدى ذلك أن يكون منافع اعفاء أطيان الرزقة هو وجود أطيان تدريما يصلح لأن يكون وعاء للضريبة على الأطيان أو مملا للاعفاء منها . ثانيا - أن يؤقف ريع تلك الأطيان على المساجد فقط .

ولما كانت الأراضي المشار إليها قد وقفت على جهات بر وخير فقط فقد آلت نظرتها إلى وزارة الأوقاف باعتبارها القوامة على مرفق المساجد وعمارتها وإقامة الشعائر الدينية ، وبذلك اختصت هذه الوزارة بالاعفاءات السابقة منحها لجهات الوقف المذكور بحيث أصبح امتيازها مقصورا على ما تتولاها وزارة الأوقاف من أطيان الرزقة الموقوفة على المساجد أو ما تستهدفه الوزارة منها ، دون أن يمتد الاعفاء إلى غيرها من الأطيان التي وقفت على المساجد بعد ذلك وظل الوضع على هذا النحو حتى صدور القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطيان ، ونص في البند (٤) من المادة الثامنة منه على أن « يستمر إعفاء الأراضي الرزقة بلا مال التابعة الآن لوزارة الأوقاف من ضريبة الأطيان » ويستفاد من هذا النص أن المشرع قصر الاعفاء المقرر لأراضي الرزقة بلا مال على ما تتولى وزارة الأوقاف إدارته فعلا في تاريخ العمل بهذا القانون ، وبذلك لم يعد هذا الاعفاء يسرى على ما يستبدل منها ويكون هذا النص ناسخا اتفاق نظارة المالية مع ديوان الأوقاف الصادر بكتاب المالية رقم ٥٢ (أموال) مقرر المحرر في ٨ من سبتمبر سنة ١٨٩٢ الذي كان يد الاعفاء على ما يستبدل من أطيان الرزقة ومقتضى ذلك عدم سريان هذا الاعفاء على ما استبدل من أطيان الرزقة بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه ولا على ما وقف على المساجد من أطيان أخرى ليست من أطيان الرزقة ولم تتبع وزارة الأوقاف حتى تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر .

ويؤيد هذا النظر أن القانون الخاص بضريبة الأطيان لم يكن يتضمن عند تقديمه إلى مجلس البرلمان في شهر مايو ويونيه سنة ١٩٣٩ نص البند (٤) من المادة الثامنة المتقدم ذكره الذي يقرر استمرار إعفاء أطيان الرزقة التابعة آنئذ لوزارة الأوقاف من ضريبة الأطيان ، ولكنه أضيف بناء على طلب وزير الأوقاف وقتئذ الذي تمسك بإعفاء هذا النوع من الأراضي ، وإذا كان مشروع الحكومة خلوا من النص على إعفاء أراضي الرزقة فإن مفهوم ذلك أن المشرع كان قد اتجه - عند إعداد التشريع الخاص بضريبة الأطيان - إلى إلغاء هذا الإعفاء عملا بمبدأ العدالة والمساواة في التكاليف الضريبية ، إلا أنه أزاء أصرار تمسك وزير الأوقاف على إعفاء أراضي الرزقة التي تتولى وزارة الأوقاف النظر عليها ، أضيف البند (٤) إلى المادة الثامنة بالنص على إعفاء ما تحت يد تلك الوزارة من أطيان الرزقة آنئذ من الضريبة على الأطيان ، فجاء النص محددا نطاق الإعفاء ، ومقيدا له ، إذ وود استثناء من أصل عام قرره القانون المذكور ، وهو خضوع جميع الأراضي الزراعية للضريبة على الأطيان وأخيرا صدر القانون رقم ٤٦٣ لسنة ١٩٥٣ مؤكدا هذا الاتجاه التشريعي ، إذ نصت المادة الثالثة منه على إلغاء البند (٤) من المادة الثامنة من القانون رقم ١١٣

تنص المادة ١٠ من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ في شأن ضريبة الاطيان على أن « ترفع ضريبة الاطيان في الاحوال الآتية : ٠٠٠ (أ) الاراضي البور التي لم يسبق زراعتها وتكون محرومة من وسائل الري والصرف أو محتاجة الى اصلاحات جسيمة ومصروفات كبيرة ٠٠٠ » وتنص المادة ١٣ على أن « الاراضي التي تقرر رفع الضريبة عنها تباين سنويا اذا كانت أسباب الرفع محتملة الزوال والاراضي التي تصبح صالحة للزراعة يعاد فرض الضريبة عليها من أول يناير من السنة التالية للسنة التي أجريت فيها المعالجة - وذلك بنفس القيمة الاجازية التي كانت مفروضة عليها قبل الرفع - الا في الحالة الواردة في البند ٨ من المادة العاشرة فستستمر الارض بغير ضريبة الى نهاية المدة المقررة للتقدير العام » ٠ وأن المادة ٢ من ذات القانون تنص على أن « يقدر الاجاز السنوي طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٥ لمدة عشر سنوات ويعاد تقدير الاجاز السنوي اعادة عامة كل عشر سنوات ويجب الشروع في احداث اعادة التقدير قبل نهاية كل فترة مدة مستنة

على الأقل « . وأن المادة الاولى من القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٨ المعدل
للقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ ، المشار اليه تنص على أنه « استثناء من حكم
المادة (٢) من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه يستمر العمل
بالتقدير المعمول به حاليا للايجار السارى للاراضى الزراعية لمدة سنتين
تنتهى في آخر ديسمبر سنة ١٩٦٠ » .

ومفاد هذه النصوص أن الاصل وفقا للمادة ٢ من القانون رقم ١١٣
لسنة ١٩٣٩ المشار اليه أن يجرى التقدير العام للقيمة الايجارية للاراضى
الزراعية كل عشر سنوات - ومقتضى هذا الاصل أن التقدير العام الحالى الذى
أجرى في أول يناير سنة ١٩٤٩ ينتهى في آخر ديسمبر سنة ١٩٥٨ إلا أن
المشرع خرج على هذا الاصل في القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه
والذى يقضى باستمرار العمل بالتقدير العام الحالى الى نهاية سنة ١٩٦٠ .
وقد جاء بالمذكرة الايضاحية لهذا القانون بيانا للحكمة من هذا الاستثناء أنه
« قد رؤى اتباعا لسياسة الحكومة في تخفيف العبء على جميع المواطنين سواء
أكانوا ملاكا أو مستأجرين استمرار العمل بتقديرات ايجار الاراضى الزراعية
التي اتخذت أساسا لفرض ضريبة الاطيان اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٤٩
وذلك لمدة سنتين تنتهى في آخر ديسمبر سنة ١٩٦٠ حيث تكون الاحوال
الاقتصادية الخاصة بالمحاصيل الزراعية قد كشفت عن الطريق الذى يؤدى الى
وضع التشريع الملائم فى وقتها وترتب على ذلك ارجاء العمل بتقديرات
الايجار السنوى للاطيان الزراعية التى انتهت اليها لجان التقدير على أساس
صافى غلة الارضى سنة ١٩٥٥/١٩٥٦ والسابق الاشارة اليها » .

وبين من ذلك أن امتداد العمل بالتقدير العام الحالى الى نهاية عام ١٩٦٠
هو اجراء استثنائى موقوف لما اليه المشرع لسبب معين هو ارتفاع قيم
الايجار الذى كشفت عنه لجان التقدير فى عام ١٩٥٥/١٩٥٦ - ومن ثم فلا
أثر له على القاعدة العامة التى نصت عليها المادة ٢ من القانون رقم ١١٣ لسنة
١٩٣٩ والتي تقضى بأن يعاد التقدير كل عشر سنوات ، فتظل هذه القاعدة
قائمة نافذة تحقيقا للحكمة التى شرعت من أجلها وعلى الخصوص فيما يتعلق
بتحديد أجل اعفاء الاراضى البور الذى ينتهى بنهاية مدة التقدير العام .

وتقضى المادة ١٣ من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه بأن
ينتهى الاعفاء المقرر للاراضى البور بانتهاء المدة المقررة للتقدير العام حين تم
تمين المرجوع فى تحديد تلك المدة الى القاعدة العامة التى أوردها المادة ٢ من
ذلك القانون دون أن يؤثر فى ذلك الاستثناء الموقوف الذى أورده القانون
رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه والا كان فى ذلك توسع فى تفسير هذا
الاستثناء وخروج به الى حالة تجاوز الحالة التى شرع من أجلها وإلى حيث لا
يجد مبررا لقيامه .

لهذا انتهى الرأى الى أن إعفاء الاراضى البور التى يتم استصلاحها خلال
مدة التقدير العام الحالى ينتهى فى نهاية عام ١٩٥٨ .

(١٧ (١٦٦/١/٣٦)

١١٣٤ - ملكية خاصة - هدفها فى المنافع العامة - لا يكفى بدلاته سببا لاعتبارها
من الاموال العامة - التزام اصحابها بداء الضريبة عنها .

بالنسبة للاراضى التى تركها الافراد وحازوها بدلها من الاراضى المملوكة
للدولة ملكية خاصة فانها تظل على ملكيتهم ويلتزمون بداء الضريبة عنها ما
لم ترفع وفقا لاحكام القانون الخاص بالضريبة ذلك أن الملكية لا تزول بالترك
ما لم يكتسبها الغير - ومجرد تداخل ملك الافراد الذى تركوه فى المنافع
العامة لا يكفى بذاته سببا لاعتبارها من الاموال العامة ما لم تكتسب الدولة
ملكيتها بأحد أسباب كسب الملكية ومنها التقادم المكسب أو ينزع ملكيتها
للمنفعة العامة وفقا لاحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ .

(٤١٦ (١٦٧/٥/١٥)

٢ - الضريبة الإضافية على الاطيان

١١٣٥ - فرض المادة ٢٥ من قانون اصلاح الزراعى ضريبة إضافية على ما يزيد
على مائتى فدان بنسبة خمسة أمثال الضريبة الأصلية - النص على تحصيلها مع القسط الاخير
للضريبة الأصلية - عم استحقاق الضريبة الإضافية عن الاطيان التى يتم التصرف فيها طبقا
للمادة الرابعة قبل تاريخ حلول القسط الاخير من الضريبة الأصلية - المقصود بتأخير حلول
القسط الاخير هو التاريخ الذى يتعين فيه أداء هذا القسط .

تنص المادة ٢٥ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح
الزراعى على أنه « ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٣ تفرض ضريبة إضافية على
ما يزيد على مائتى فدان بنسبة خمسة أمثال الضريبة الأصلية » .

وتنص الفقرة الاولى من المادة ٢٩ من القانون المذكور على أن « تحصل
الضريبة الإضافية والغرامة المنصوص عليها فى المادة السابقة مع القسط
الاخير للضريبة الأصلية » كما تنص الفقرة الثالثة من المادة ذاتها على أنه « ولا
تستحق الضريبة الإضافية عن الاطيان التى يحصل التصرف فيها حتى تاريخ
حلول القسط الاخير من الضريبة الأصلية متى كان ذلك التصرف قد حصل
الى الاولاد وفقا للبند (١) من المادة الرابعة بعقد ثابت للتاريخ قبل حلول
القسط الاخير المذكور أو وفقا لاحد البندين (ب) ، (ج) من تلك المادة بعقد
مصدق عليه من المحكمة الجزئية قبل التاريخ المذكور » .

وتقتضى المادة الرابعة من قانون الاصلاح الزراعى المفسر اليه بأنه
• يجوز مع ذلك للمالك خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون أن
يتصرف بنقل ملكية ما لم يستول عليه من اطيانه الزائدة على مائتى فدان على
الوجه الآتى :

(أ) الى الاولاد .
بالشروط الآتية :

ولا يعمل بهذا البند الا لغاية أكتوبر سنة ١٩٥٣ - ولا يعتد بالتصرفات
التي تحصل بالتطبيق له الا اذا تم التصديق عليها من المحكمة الجزئية الواقع
فى دائرتها العقار قبل أول نوفمبر سنة ١٩٥٣ ، •

وبين من هذه النصوص أن المشرع قد أنشأ بمقتضى المادة الرابعة من
قانون الاصلاح الزراعى رخصة للملاك الذين ينطبق عليهم القانون من
مقتضاها اياحة التصرف فيما لم يستول عليه من اطيانهم الزراعية الزائدة
على مائتى فدان الى اولادهم او الى صفار الزراع ، بالشروط والاضاع المبينة
فى المادتين ٤ و ٢٩ من القانون المذكور وبالتالى عدم استحقاق الضريبة
الاضافية على الاطيان المتصرف فيها وهذه الشروط بالنسبة الى التصرف
لصفار الزراع هي :

١ - أن يحصل التصرف فى الاطيان الزائدة حتى تاريخ حلول القسط
الاخير من الضريبة الاصلية .

٢ - أن يستوفى صفار الزراع المتصرف اليهم الشروط المنصوص
عليها فى البند (ب) من المادة الرابعة .

٣ - أن يتم التصديق على تلك التصرفات من المحكمة الجزئية الواقع فى
دائرتها العقار قبل حلول القسط الاخير من الضريبة الاصلية بشرط أن يتم
التصديق قبل أو لى نوفمبر سنة ١٩٥٣ ، وهذا الشرط مستفاد من اعمال
حكم البند (ب) من المادة ٤ مع حكم الفقرة الثالثة من المادة ٢٩ المشار اليها .

ومن حيث أنه يبين من مطالعة الجدول المرافق للمرسوم الصادر فى
مارس سنة ١٩٥٤ ، بتحديد مواعيد ومقادير أقساط ضريبة الاطيان أن
الحصصة الاخيرة من الضريبة الاصلية فى محافظة الغربية - التى تقع فى
دائرتها الاطيان المذكورة - تحل خلال شهر أكتوبر من السنة ، ولما كان من
المسلم فى فقه الضرائب اختلاف مدلول عبارة استحقاق الضريبة عن ميعاد
إداء الضريبة وعن اجراءات تحصيلها اذ تستحق الضريبة بانتهاء العمليات على
اختلاف أنواعها التى يباشرها المول خلال السنة التى يتحقق بها الايراد
الخاضع للضريبة ويتعين بذا تاريخ الاستحقاق يتحقق الايراد باعتباره الواقعة
المنشئة للضريبة . أما اداء الضريبة فلا يتحقق الا بانتهاء اجراءات ربط
الضريبة واعلان المول بها وصيرورة هذا الربط نهائيا فان امتنع المول بعد

ذلك عن أداء الضريبة في الموعد المضروب له اتخذت الجهة القائمة بالتحويل اجراءات استثناء الضريبة منه جبرا عنه .

ومن حيث أن ضريبة الاطيان سنوية تستحق بانتهاه السنة التي يتحقق فيها الازداد ويتحدد مقدارها بنسبة ١٤٪ من القيمة الاعيانية للسنة التي تقدرها لجان التقدير كل ١٠ سنوات وفقا لاحكام القانون ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الاطيان ويستحق اداؤها على قسطين شتوى وصيفى ويتكون القسط الاخير من حصتين تستحق احدهما فى سبتمبر والاخيرة فى أكتوبر من كل سنة بالنسبة لمحافظة الغربية اثنى تقع الاطيان محل الافتاء فى دائرتها فمن ثم يكون المقصود بميعاد حلول الحصة الاخيرة من الضريبة الاصلية هو الميعاد الذى يتعين فيه أداء تلك الحصة من الضريبة والا وجب استثناءها جبرا من المول واذا حدد المشرع ميعاد الاداء بشهر أكتوبر من كل سنة فيجب أن يتم أداء الحصة الاخيرة من الضريبة فى غضون هذا الشهر وقبل انقضاء اليوم الاخير منه باعتباره ظرفا يجب أن يحصل فيه الاجراء طبقا لحكم المادة ٢٠ من قانون المرافعات .

ولما كان المشرع قد حدد لاعمال الرخصة التي منحها للملاك الخاضعين لاحكامه فى التصرف فى الاطيان الزائدة الى صغار الزراع اجلا هو افاة أكتوبر سنة ١٩٥٣ وشرط للاعتداد بالتصرفات المذكورة أن يتم التصديق عليها من المحكمة الجزئية قبل أول نوفمبر سنة ١٩٥٣ وكان شهر أكتوبر المذكور هو الذى عينه المرسوم الصادر فى مارس سنة ١٩٥٤ ميعادا لاداء الحصة الاخيرة من الضريبة الاصلية خلاله بالنسبة الى جميع المحافظات ، فان اعمال التناسق بين نصوص التشريع الواحد يقتضى أن يفسر حكم الفقرة الثالثة من المادة ٢٩ التي أوجبت أن يحصل التصرف الموجب للاعفاء من الضريبة الاضافية الى صغار الزراع قبل حلول القسط الاخير من الضريبة الاصلية فى ضوء أحكام البند (ب) من المادة الرابعة سالفة الذكر بمعنى أنه يعتد بالتصرف اذ صودق عليه خلال الشهر المحدد لاداء القسط الاخير من الضريبة الاصلية ولا يعتد بالتصرف اذ تم التصديق عليه من المحكمة الجزئية المختصة بعد التاريخ المذكور .

ومن حيث أن الثابت فى الخصوصية المعروضة أن المالك قد تصرف فى الاطيان الزائدة لديه الى صغار الزراع بقود صودق عليها بمعرفة المحكمة الجزئية فى أيام ١٨ و ١٩ و ٢٤ و ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ أى خلال المهلة المحددة لسداد الحصة الاخيرة من الضريبة الاصلية لمحافظة الغربية وفقا لاحكام المرسوم الصادر فى مارس سنة ١٩٥٤ بتحديد مواعيد ومقادير وأقساط الضريبة وقبل انقضاء اليوم الاخير من شهر أكتوبر المذكور وحلول القسط الاخير ومضى ذلك أن يكون التصديق على تلك التصرفات من المحكمة الجزئية قد تم قبل انقضاء المهلة المحددة لاداء القسط الاخير من الضريبة الاصلية وقبل أول نوفمبر سنة ١٩٥٣ وبذلك يكون قد توافر فى التصرفات

م ١١٥ فتاوى

سائلة الذكر للشرط الثالث والاخير المستفاد من أعمال حكم البند (ب) من المادة الرابعة مع حكم الفقرة الثالثة من المادة ٢٩ المشار اليها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم استحقاق الضريبة الاضافية على الاطيان الزائدة التي تصرف فيها الدكتور / ٠٠٠٠٠ خلال شهر أكتوبر الذى عينه المرسوم الصادر فى مارس سنة ١٩٥٤ ميعاد لاداء الحصة الاخيرة من الضريبة الاصلية .

(١٦٣/١/٦)

١١٣٩ - القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى - فرض ضريبة اضافية على ما يزيد على الحد الاقصى لا يجوز أن يملكه الفرد من الاراضى الزراعية - تحصيل هذه الضريبة وفقا لاحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ بفرض الضريبة على الاطيان الزراعية والمرسومين الصائدين فى ١٩٤٠/٤/٤ ، ١٩٥٣/٣/١٩ بتعيين مواعيد ومقادير الحساظها .

يبين من الاطلاع على المواد ٢٥ الى ٣٠ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى أنها قضت - ضمن ما قضت به - بفرض ضريبة اضافية على ما يزيد على الحد الاقصى لا يجوز أن يملكه الفرد من الاراضى الزراعية تسرى اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٥٣ وذلك بسمير محدد يعادل خمسة أمثال ضريبة الاطيان الاصلية وذلك بقصد حفز الملاك على بيع ما يزيد على الحد الاقصى للملكية من اراضيهم لصغار الزراع فى الفترة التى تنقضى ما بين صدور القانون وبين انتهاء فترة الاستيلاء على نحو ما جاء فى المذكرة الايضاحية للقانون وتحصل تلك الضريبة مع القسط الاخير للضريبة الاصلية ويكون للحكومة فى تحصيلها ما لها فى تحصيل الضريبة الاصلية من حق الامتياز ومن ثم يكون الرد فى بيان ميعاد تحصيل الضريبة الاضافية وضمان تحصيلها الى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالضريبة على الاطيان الزراعية .

كما يستفاد من المواد المذكورة أن عدم سريان الضريبة الاضافية على الاطيان الزائدة على مائتى فدان قد أصبح - طبقا للتعديلات المتعاقبة التى أدخلت على المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه - منوطا بتوافر الشروط الآتية :

الشرط الاول : أن يحصل التصرف فى تلك الاطيان وفقا لاحد البنود أ ، ب ، ج ، د ، هـ من المادة الرابعة التى تجوز للمالك خلال خمس سنوات من العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ سالف الذكر أن يتصرف بنقل ملكية ما لم يستول عليه من اطيائه الزراعية الزائدة على مائتى فدان على الوجه الآتى :

(١) - الى اولاده بما لا يجاوز الخمسين فداناً للولد على ألا يزيد مجموع ما يتصرف فيه على اولاده على المائتي فدان .

فاذا رزق المالك بأولاد لسبعين ومائتي يوم على الأكثر من تاريخ قرار الاستيلاء الاول جاز له أن يتصرف اليهم في الحدود السابقة .

(ب) الى صغار الزراع بالشروط الآتية :

١ - أن تكون حرفتهم الزراعة .

٢ - أن يكونوا مستأجرين أو مزارعين في الارض المتصرف فيها أو من أهل القرية الواقع في دائرتها العقار .

٣ - ألا يزيد ما يملكه كل منهم من الاراضي الزراعية على عشرة أفدنة .

٤ - ألا تزيد الارض المتصرف فيها لكل منهم على خمسة أفدنة .

٥ - ألا تقل الارض المتصرف فيها لكل منهم على فدانين الا اذا كانت جملة القطعة المتصرف فيها تقل عن ذلك أو كان التصرف للبلدة أو القرية لبناء مساكن عليها على أن يتعهد المتصرف اليه بلقائمة السكن عليها خلال سنة من التصرف .

ولا يعمل بهذا البند الا لغاية أكتوبر سنة ١٩٥٣ ولا يعتد بالتصرفات التي تحصل بالتطبيق له الا اذا تم التصديق عليها من المحكمة الجزئية الواقع في دائرتها العقار قبل أول نوفمبر سنة ١٩٥٣ وتستثنى من هذا المنع الجمعيات الخيرية المنصوص عليها في المادة الثانية بند (ج) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ .

(ج) الى خريجي المعاهد الزراعية بالشروط الآتية :

١ - أن تكون الارض مفروسة حدائق .

٢ - ألا يزيد ما يملكه المتصرف اليه من الارض الزراعية على عشرين فداناً .

٣ - ألا تزيد الارض المتصرف فيها لكل منهم على عشرين فداناً ولا تقل عن عشرة أفدنة الا اذا كانت جملة المنطقة المتصرف فيها تقل عن ذلك .
ولا يكون التصرف صحيحاً الا بعد تصديق المحكمة الجزئية الواقع في دائرتها العقار .

الشرط الثاني : أن يكون التصرف وفقاً للبند (١) من المادة الرابعة بعقد ثابت التاريخ وأن يكون التصرف وفقاً لأحد البندين (ب) و (ج) من تلك المادة بعقد مصدق عليه من المحكمة الجزئية .

الشرط الثالث : أن يكون العقد له تاريخ ثابت أو مصدقا عليه من المحكمة الجزئية حسب الحال قبل تاريخ حلول القسسط الاخير من الضريبة الاضائية .

الشرط الرابع : أن يتم تسجيل التصرف في المواعيد المنصوص عليها في المادة ٢٩ سابعة الذكر .

وغنيا يتعلق بتاريخ حلول القسسط الاخير من الضريبة الاضائية الذي يجب أن يكون العقد قبله ثابت التاريخ أو مصدقا عليه من المحكمة الجزئية كشرط لعدم سريان الضريبة الاضائية على الاراضى موضوع التصرف فانه بالاطلاع على مواد القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الاطيان يبين أن المادة ١ منه نصت على أنه « تفرض ضريبة الاطيان على جميع الاراضى الزراعية المزروعة فعلا أو القابلة للزراعة على أساس الايجار السنوى المقدر لهذه الارض » ونصت المادة ٢ منه على أن « يقدر الايجار السنوى طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ لمدة عشر سنوات » ويعاد تقدير الايجار السنوى للاراضى وعند تحديد ضريبة الفدان تجبر كسور القرش المصاغ التقدير قبل كل فترة بمدة سنة على الاقل » ، ونصت المادة ٣ على أنه « ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٩ تكون الضريبة بنسبة ١٤٪ من الايجار السنوى للاراضى وعند تحديد ضريبة الفدان تجبر كسور القرش المصاغ الى قرش كامل » ونصت المادة ١٥ على أنه « تدفع ضريبة الاطيان سنويا وتحدد بمرسوم مواعيد استحقاق الاقساط ومقدار كل منها وفي حالة عدم الدفع في المواعيد المقررة تحصل الضريبة طبقا لاحكام الاوامر العالية الصادرة في ٢٥/٣/١٨٨٠ و ٤/١١/١٨٨٥ و ٢٦/٢/١٩٠٠ » كما نصت المادة ١٦ على أنه « للخرانة العامة فيما يختص بتحصيل الضريبة حق الامتياز على الاراضى المستحقة عليها الضريبة وكذلك على ثمارها ومحصولاتها وعلى المنقولات والمواشى التابعة لهذه الاراضى » .

وفي ضوء أحكام هذه المواد يمكن القول أن الضريبة على الاطيان ضريبة على المخل اذ تتخذ من القيمة الايجارية وعاء لها وانها ضريبة معينة اذ الاصل هو جبايتها على أساس السعر المحدد دون أن تؤخذ الظروف الشخصية للممول في الاعتبار كما أنها ضريبة سنوية اذ تتخذ المشرع الفترة من أول يناير الى آخر ديسمبر أساسا لحاسبة الممول واعتبرها وحدة قائمة بذاتها يحدد المركز الضريبي للممول في ضوء الاعمال التى يباشرها خلالها وعلى ذلك فان دين الضريبة ينشأ بمجرد توافر الظروف التى اشترط قانون الضريبة توافرها لهذا الغرض وهو ما اصطلح على تسميته بالواقعة المنشئة للضريبة كما يحدد دين الضريبة عند التاكيد من توافر الواقعة وتقدير الوعاء بالنقد ثم فرض سعر الضريبة عليها واذا اتخذ المشرع من القيمة الايجارية المقدرة للاطيان وعاء للضريبة على الاطيان فان دين الضريبة ينشأ بمجرد تقدير تلك القيمة الايجارية ويحدد على أساس فرض سعر الضريبة

على هذه القية ، على أنه نظرا لما قضت به المادة ١٥ سالفة الذكر من أن
تحدد بمرسوم مواعيد استحقاق أقساط الضريبة ومقدار كل منها فمن ثم
يكون الرد في تبيان استحقاق دين الضريبة وتحديدته الى احكام المرسوم
الصادر بالتطبيق لحكم تلك المادة .

وباستقصاء الاحكام المتعلقة بهذا الشأن يبين أنه صدر في ٤ من ابريل
سنة ١٩٤٠ مرسوم بتحديد مواعيد ومقادير أقساط ضرائب الاطيان عمل
به ابتداء من لول يناير سنة ١٩٤٠ نصت المادة الأولى منه على أنه « تقسط
ضرائب الاطيان على قسمين : القسط الشتوى - وهو الذى يستحق عن المدة
التي تبدأ أول يناير وتنتهى فى يونيه من كل عام ، والقسط الصيفى هو
المستحق عن المدة الباقية من العام » ، ونصت المادة الثالثة منه على أنه
« يحصل كل قسط على حصص بحسب المواعيد والمقادير المبينة باجدول
المرفق » ، ونصت المادة الثالثة على أنه « مع عدم الاخلال بما تقضى به الاوامر
العالية الصادرة فى ٢٨ مارس سنة ١٨٨٠ و ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ و ٢٦
مارس سنة ١٩٠٠ يجوز عند حلول اليوم الاول من الشهر المحدد لسداد
أول حصة من أى قسط توقيع الحجز على ثمار الاراضى المستحق عليها
الضريبة ومحصولاتها وعلى المنقولات والمواشى التابعة لها وذلك ضمانا
لسداد كامل القسط على ألا يجرى البيع الا بقدر الحصة من القسط التى
تكون مستحقة » .

وبالاطلاع على الجدول المشار اليه فى المادة الثانية يتضح أن القسط
الشتوى كان مقسما الى حصص موزعة على شهور ابريل ومايو ويونيه وكان
مقداره يتراوح فى أغلب المديريات بين ربع الضريبة وثلثها وأن القسط
الصيفى - وهو الباقي من الضريبة - كان مقسما الى حصص موزعة على
شهور أغسطس وسبتمبر وأكتوبر ونوفمبر .

والواقع من الامر أن ذلك التقسيم كان محل تعديل فى السنوات
المتعاقبة تبعا لحالة الزراعة والحالة الاقتصادية العامة فى كل مديرية كما كان
من أهم العوامل التى تؤخذ فى الاعتبار عند تحديد الاقساط مقدار المساحات
المزروعة قطنا وأسعاره .

وفى ضوء هذه الاعتبارات صدر مرسوم فى ١٩ من مارس سنة ١٩٥٣
بتعيين مواعيد ومقادير أقساط ضرائب الاطيان فى عام ١٩٥٣ ناصا فى
مادته الأولى على أن « يكون تحصيل القسطين الشتوى والصيفى فى عام
١٩٥٣ بحسب المواعيد والمقادير المبينة بالجدول المرفق » وقد قسم هذا
الجدول الضريبة الى قسطين شتوى وصيفى ووزع كل قسط الى حصص فى
الاشهر المبينة به كما أعقب ذلك صدور مراسيم فى السنوات اللاحقة .

وإذا قضت تلك المراسيم جميعا بأن يكون تحصيل الضريبة فى

المواعيد المبينة في الجدول المرفقة لها وحددت لتحصيل كل حصة من القسط شهرا معينا دون النص على يوم معين فيه ، فمن ثم يكون هذا الشهر هو الميعاد الذي تحل فيه الحصة المستحقة ويكون من الجائز أداء الضريبة في أي يوم من أيام الشهر المحدد باعتباره ميعادا ناقصا مما يتعين اتخاذ الاجراء خلاله وهو ما يسميه القانون ظرفا ، كما يكون الشهر المحدد لتحصيل الحصة الاخيرة هو ميعاد حلول القسط الاخير - القسط الصيفي - اذ لا يمكن عند حلول الحصص قبل الاخيرة - القول ان القسط كله قد استحق به لأن القسط كل واحد - وهذا هو الرأي الذي يتفق مع القواعد العامة ذلك أن الميعاد هو الاجل المحدد في التشريع لمباشرة الاجراء والمواعيد على أنواع ثلاثة (أ) مواعيد يتعين اتخاذ الاجراء في خلالها ومثالها مواعيد الطعن في الاحكام ، وهذه المواعيد تنتهي بانقضاء اليوم الاخير منها ولذا فهي مواعيد ناقصة ويسميتها القانون (ظرفا) (ب) مواعيد يجب انقضاؤها قبل إمكان مباشرة الاجراء فلا يجوز حصوله الا بعد انقضاء اليوم الاخير من الميعاد لذا فهي مواعيد كاملة مثل مواعيد الحضور (ج) مواعيد يجب اتخاذ الاجراء قبلها أي مواعيد لاحقة لاتخاذ الاجراء كميعاد الاعتراضات على قائمة شروط البيع في التنفيذ على العقار وفي هذا المعنى تقول المادة ٢٠ من قانون المرافعات « اذا عين القانون للحضور أو لحصول الاجراء ميعادا مقدرا بالايام أو بالشهور أو بالسنين فلا يحسب منه يوم التكليف أو التنبيه أو حلول الامر المعبر في نظر القانون مجريا للميعاد وينقضي الميعاد بانقضاء اليوم الاخير منه اذا كان ظرفا يجب أن يحصل فيه الاجراء أما اذا كان الميعاد مما يجب انقضاؤه قبل الاجراء فلا يجوز حصول الاجراء الا بعد انقضاء اليوم الاخير من هذا الميعاد . . . »

وترتبيا على ذلك يكون موعد حلول القسط الاخير من ضريبة الاطيان هو نهاية الشهر المحدد للحصة الاخيرة من هذا القسط وهو ما يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند النظر في توافر شروط الاعفاء من الضريبة الاضائية طبقا لحكم المادة ٢٩ من قانون الاصلاح الزراعي ، ولا يغير من هذا النظر ما يحاجي به ديوان المحاسبات من أن المادة ٣ من مرسوم ٤ من ابريل سنة ١٩٤٠ سالف الذكر قضت بأنه « مع عدم الاخلال بما تقضى به الاوامر العالية الصادرة في ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٠ ، و ٤ من نوفمبر سنة ١٨٨٥ و ٢٦ من مارس سنة ١٩٠٠ يجوز عند حلول اليوم الاول من الشهر المحدد لسداد لول حصة من أي قسط توقيع الجز على ثمار الاراضي المستحقة عليها الضريبة ومحصولاتها وعلى المنقولات والمواشي التابعة لها وذلك ضمنانا لسداد كامل القسط على ألا يجري البيع الا بقدر الحصة من القسط التي تكون مستحقة ، الامر المستفاد منه أنه يجوز اتخاذ الاجراءات نظير المستحقات في حلول اليوم الاول من الشهر المحدد لسداد الحصة مما يقطع في أن الحصة تستحق منذ اليوم الاول للشهر المحدد لها ، ولو كان الامر عكس ذلك لما تمكن اتخاذ اجراءات الجز منذ اليوم الاول من الشهر الذي تستحق فيه

الحصة ، فهذا القول محل نظر ذلك ان توقيع الحجز بناء على المادة المذكورة عند حلول اليوم الاول من الشهر المحدد لسداد ثلث حصة لا يعتبر قرينه سواء على حلول هذه الحصة أو على حلول القسط كله في ذلك اليوم ودليل ذلك أن موضوع المرسوم المشار اليه هو تحديد مواعيد استحقاق الضريبة ومقدار كل منها وذلك طبقاً لحكم المادة ١٥ من قانون الضريبة على الاطيان ، وقد اوضحت المادة ٣ من مرسوم ٤ ابريل سنة ١٩٤٠ والجدول المرفق بها ثمة شهراً معيناً محدداً لسداد كل حصة وأن الحصة لا تكون مستحقة الا في الشهر المحدد لها اذ قالت « عند حلول اليوم الاول من الشهر المحدد لسداد أول حصة من أي قسط » و ٠٠٠ لا يجري البيع الا بقدر الحصة من القسط التي تكون مستحقة ، أي أن موضوع الحجز جائز قبل استحقاق الحصص المتأخرة للحصة الاولى ، وعلاوة على ذلك فانه بالرجوع الى الاوامر العالية المنصوص عليها في المادة الثالثة من مرسوم ٤ ابريل سنة ١٩٤٠ سالف الذكر يتضح أن توقيع الحجز لم يكن جائزاً الا في حالة التأخير في دفع الاموال والعسور والرسوم في مواعيد استحقاقها المقرر لسدادها وبعد اعلان انذار الى المدين وأن البيع لم يكن جائزاً حصوله الا بعد مضي أربعين يوماً من تاريخ توقيع الحجز ومن ثم تعين النظر الى الحجز الخاصة بالخصص غير المستحقة على أنها حجوز تحفظية تنقلب الى حجوز تنفيذية بعد مواعيد استحقاقها المقرر لسدادها .

يضاف الى ذلك أن القاعدة المستمدة من احكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الاداري والتي ألغى الاوامر العالية سالفة الذكر هي عدم جواز اتباع اجراءات الحجز الاداري المبينة به الا في حالة عدم الوفاء بالمستحقات الواردة على سبيل الحصر في المادة الاولى منه وفي ضمنها الضرائب والاتاوات والرسوم بجميع أنواعها وذلك في مواعيدها المحددة بالقوانين والمراسيم والقرارات الخاصة بها ، ومن ثم فانه - في حالة ضريبة الاطيان - لا يجوز توقيع الحجز الاداري الا في حالة عدم الوفاء بالخصص التي استحققت دون تلك التي لم يحل ميعاد استحقاقها .

كما لا يغير من النظر المتقدم ما يحتاج به أيضاً ديوان المحاسبات من أن العمل يجري بصلحة الاموال المقررة على اضافة الحصة الاخيرة من القسط باستمارة ٩ اموال مقررة الخاصة بالمدة الاولى للشهر المحدد لها ما يفيد أن تلك الحصة مستحقة ابتداء من اليوم الاول للشهر المحدد لها وبخاصة وأن الغرض من تلك الاستمارة هو تكوين الصلحة من الوقوف على مقدار المستحقات وما تم سداها منها ذلك أنه يمكن الرد عليه بأنه ليس من شأن هذا الوضع الاداري بفرض سلامة هذه الملاحظة - وهو ما تشكك فيه الصلحة واضحة تلك الاستمارة - ليس من شأنه أن ينال أو يغير من الاحكام والاوزاع المقررة قانوناً .

لهذا انتهى الرأي الى اعتبار الشهر المحدد للحصة الاخيرة من القسط

يصنف ميعادا لحلول هذا القسط وتعريف التصرفات التي تمت قبل حلول القسط الأخير بأنها التصرفات التي تمت قبل اليوم الأخير من الشهر المذكور باعتبار ذلك الميعاد ظرفا يجب أن يتخذ الاجراء - وهو التصرف - في خلافه وهو ما انتهت اليه الجمعية العمومية بجلستها المتقدمة في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ (١) .

(١٥١) ١٩٦٤/٢/٢٣

(و) ضريبة العقارات المبينة

- ١ - الإعفاء منها .
- ٢ - حسابها .
- ٣ - الالتزام بأدائها .

١ - الإعفاء منها

١١٣٧ - ضريبة - الاعفاء منها - الضريبة العقارية - نطاقها - لا اعتداد في هذا الشأن بمالك الاراضي الزراعية والطارات المبينة سواء كان الحكومة أم الاهالى - الاعفاء منها - ارتباطه بشخص للموكل - اعفاء الدولة منها - ميناء .

تنص المادة الاولى من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الاطيان على أن : « تفرض ضريبة الاطيان على جميع الاراضي الزراعية المنزرعة فعلا أو القابلة للزراعة على أساس الإيجار السنوى المقدّر لهذه الاراضى » .

وتنص المادة الاولى من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على العقارات المبينة على أن : « تفرض ضريبة سنوية على العقارات المبينة إذا كانت مادة بنائها وأيا كان الغرض الذى تستخدم فيه دائمة أو غير دائمة مقامة على الارض أو على الماء مشفولة بعوض أو غير عوض » .

وبين من هذين النصين أن نطاق هاتين الضريبتين يشمل جميع الاراضى الزراعية والعقارات المبينة الموجودة فى الاقليم المصرى من الجمهورية دون نظر الى ملكى هذه الاراضى والعقارات وسواء فى ذلك أكانت مملوكة للحكومة أم للاهالى .

ويقضى ذلك أن اعفاء الاراضى الزراعية الداخلة فى أملاك الحكومة العامة أو الخاصة من ضريبة الاطيان تطبيقا للمادة السادسة من القانون رقم

١١٢ لسنة ١٩٢٩ وكذلك اعفاء العقارات المملوكة للدولة من الضريبة على العقارات المبنية تطبيقاً للمادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ هذا الاعفاء لا يرتبط بذات الأرض أو العقار ، وإنما يرتبط بشخص المول وهو الدولة ويلدز معه وجودا وعندما ، ومبناه أن الدولة هي المول ومن العبث أن تدفع ضرائب لنفسها فضلاً عما في إعفائها من هذه الضرائب من بساطة وسهولة واقتصاد لمصروفات ربط الضرائب وتحصيلها .

ويخلص من ذلك أن مناهض الاعفاء من هاتين الضريبتين أن تكون الدولة هي المول الذي يقع عليه عبء الضريبة فإذا انتقل هذا العبء الى غيرها زال الاعفاء واستتجقت الضريبة .

(٨٥٠) ١٩٥٩/١١/٢٢

١١٣٨ - ضريبة الباني - الاعفاء منها - شموله المؤسسات العامة والهيئات العامة .

كانت المادة الثانية من الامر العالي الصادر في ١٣ من مارس سنة ١٨٨٤ تنص على ما يأتي : « يعفى من تلك العوائد :

أولاً - العشش غير المؤجرة .

ثانياً - البيوت التي لا تزيد اجرتها السنوية عن خمسمائة قرش .

ثالثاً - الابنية المخصصة لاقامة الشعائر الدينية مثل المساجد والكنائس والاديرة والابنية المعدة للخيرات أو للصدقة .

رابعا - العقارات ملك الحكومة المعدة للمصلحة العمومية » .

وقد ظل هذا النص نافذا حتى ألغى الامر العالي المشار اليه بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية ونظم الاعفاء من هذه الضريبة في المادة ٢١ منه ونصها : « تعفى من أداء الضريبة :

(أ) العقارات المملوكة للدولة .

(ب) العقارات المملوكة لمجالس المديرية والمجالس البلدية والقروية والمحلية المتقدمة لمكاتب ادارتها أو للخدمات العامة سواء كانت هذه الخدمات تؤدى بالمجان أو بمقابل كمباني عمليات الكهرباء والغاز والمياه والجسارى والاسعاف ، واطفاء الحرائق والمذابح والحمامات والمعلل الخيمة وما شابهها .

(ج) الابنية المخصصة لاقامة الشعائر الدينية كالمساجد والكنائس والاديرة والمعابد والمدارس التي تختص بتعليم الدين وكذلك الابنية المملوكة للجهات الخيرية والاجتماعية وابنية النوادي الرياضية المسجلة وفقاً للقانون ولا تكون منشأة لغرض الاستثمار بل معدة لمزاولة النشاط الخيري أو

الاجتماعى فو الرياضى لهذه الجمعيات والنوادر ، أما ما كان من المقاربات ذات الربح ملكا للأوقاف أو الطوائف الدينية أو الجمعيات أو النوادر المذكورة فلا يضى من العوائد .

(د) المستشفيات والمستوصفات والملاجىء المعلقة لقبول جميع المرضى أو اللاجئين لها مجاناً بصرف النظر عن الدين أو الجنس فإذا أُنْعِد جزء منها بأجر أو فقد شروط التعميم استحققت الضريبة كاملة عليها كلها .

ولم يلبث المشرع أن عدل حكم إعفاء المجالس البلدية من هذه الضريبة وذلك بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ الخاص بنظام المجالس البلدية فنص فى المادة ٥١ من هذا القانون على إعفائها من قائمة الضرائب دون قيد ولم يقصر الأمر على الضريبة العقارية وأضيف نص مماثل إلى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بشأن مجلس بلدى القاهرة وإلى القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن مجلس بلدى بور سعيد وذلك بالقوانين رقم ٢٢١ و ٢١٤ و ٢٧٦ لسنة ١٩٥٦ .

وعُدل أيضاً حكم الإعفاء بالنسبة إلى مجالس المديرىات بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٦ ، الذى نص فى المادة ٢ منه على إعفاء مجالس المديرىات من جميع الضرائب والرسوم الحكومية عدا « الرسوم والعوائد المبركية » .

وبين من مجموع هذه النصوص أن الإعفاء من الضريبة المستحقة على العقارات المبنية شمل بمقتضى الأمر العالى الصادر فى ١٨٨٤ - جميع الأموال العامة للدولة سواء فى ذلك ما كان منها مخصصاً لحمة اقليمية أو لحمة قومية ، ولم يكن ثبوت الشخصية المنوية للمديرية أو للمدن أو القرى التى تمثلها مجالس المديرىات أو المجالس البلدية أو القروية كما لم تكن ثبوت هذه الشخصية للمؤسسات العامة ترفع عن أموال هذه الاشخاص الادارية المخصصة للمنفعة العامة الذى نص عليه الأمر العالى ذلك لأن هذه الشخصية المنوية لم تقص عن أموال هذه الهيئات صفة الاموال العامة .

وقد أبرزت هذا المعنى المذكورة الايضاحية للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بفرض الضريبة على العقارات المبنية المشار اليه اذ جاء بها أن المشرع قصد من هذا القانون أن يتناول الإعفاء جميع ما كان يتناولوه فى ظل الأمر العالى أى إعفاء جميع الاموال العامة عدا ما عالج المشرع فى القانون سالف الذكر صراحة وهى أموال المجالس البلدية والقروية . ومن ثم يتعين تفسير لفظ الدولة الذى ورد فى المادة ٢٢ على أنه يتناول أموال الحكومة المركزية والاشخاص العامة وهى الاموال التى كانت معفاة فى ظل الأمر العالى والتى يتسع لها مدلول هذا اللفظ فى القانون الادارى ، وذلك ما لم يرد نص خاص فى التشريعات المنظمة لهذه الاشخاص بغير ذلك .

ولا يحتج على هذا التفسير بأن المشرع نص صراحة على مجالس المديرىات والمجالس البلدية فى الفقرة ب ولم يكن ثمة داع للنص عليها اذا

كان مدلول لفظ الدولة يتناولها - لا يحتج بذلك لأن المشرع غاير في الحكم بين الدولة بمعناها الواسع وبين مجالس المديرية والمجالس البلدية والقروية ذلك أنه بينما قرر إعفاء العقارات المملوكة للدولة من هذه الضريبة إطلاقاً أى دون قيد أو شرط فإنه يقرر هذا الإعفاء للعقارات المملوكة للمجالس المذكورة بشرط أن تكون العقارات مخصصة للمنفعة العامة وذلك كله حتى تاريخ صدور القوانين الأخيرة المشار إليها .

ولما كانت العقارات المبنية المملوكة لمؤسسة أبنية التعليم وهيئة المواصلات السلطانية والاسلكتية وهيئة الإذاعة المصرية وهيئة العامة للبريد وهيئة العامة للمطابخ الإمبرية وهيئة العامة لشؤون السكك الحديدية تدخل في مدلول الدولة التي نص قانون الضريبة على المباني على إعفاء أموالها لذلك تعتبر معفاة من الضريبة على العقارات المبنية إعمالاً لنص المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ .

١٤٧ (١٧ / ٢ / ١٩٦٠)

١١٣٩ - القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية - الاعفاء الوارد في المادة ٢١ للعقارات المملوكة للدولة - تضع العقارات المملوكة للدولة بأنها تشمل عقارات الحكومة المركزية والأشخاص العامة - دخول العقارات المبنية المملوكة للمؤسسات العامة ضمن الاعفاء طبقاً لهذا التفسير .

أن المادة الأولى من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية تنص على أنه « تفرض ضريبة سنوية على العقارات المبنية أيما كانت مادة بنائها وأيما كان الغرض الذي تستخدم فيه دائمة أو غير دائمة مقامة على الأرض أو تحتها أو على الماء مشغولة بمعرض أو بغير عوض » .

وتنص المادة ٢١ من القانون المذكور على أنه « تعفى من أداء الضريبة :

(أ) العقارات المملوكة للدولة » .

وقد سبق للجمعية العمومية للقسم الاستشاري أن انتهت في جلستها المنعقدة في ١٣ من يناير سنة ١٩٦٠ عند بحثها في نطاق الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ومدى صريانه على العقارات المبنية المملوكة للمؤسسات العامة إلى أنه : (١)

يبين من مجموع نصوص القوانين التي نظمت الضريبة على العقارات المبنية منذ سنة ١٨٨٤ أن الإعفاء من الضريبة المستحقة على العقارات المبنية

شمل بمقتضى الامر الصادر فى سنة ١٨٨٤ جميع الاموال العامة للدولة سواء فى ذلك ما كان منها مخصصا لحكمة اقليمية أو لحكمة قومية ولم يكن ثبوت الشخصية المعنوية للمديرية أو للمدن أو للقرى التى تمثلها مجالس المديرية أو المجالس البلدية أو القروية كما لم يكن ثبوت هذه الشخصية للمؤسسات العامة ليرفع عن أموال هذه الاشخاص الادارية المخصصة للمنفعة العامة الاعفاء الذى نص عليه الامر العالى لأن هذه الشخصية المعنوية لم تنف عن أموال هذه الهيئات صفة الاموال العامة . وقد أبرزت هذا المعنى المذكورة الايضاحية للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بفرض الضريبة على العقارات المبينة اذ جاء بها أن المشرع قصد من هذا القانون أن يتناول الاعفاء جميع ما كان يتناوله فى ظل الامر العالى ، أى اعفاء جميع الاموال العامة عدا ما عاجله المشرع فى القانون سالف الذكر صراحة وهى أموال المجالس البلدية والقروية . ومن ثم يتعين تفسير لفظ الدولة الذى ورد فى المادة ٢١ على أنه يتناول أموال الحكومة المركزية والاشخاص العامة وهى الاموال التى كانت معفاة فى ظل الامر العالى والتى يتسع لها مدلول هذا اللفظ فى القانون الادارى وذلك ما تم يرد نص خاص فى التشريعات المنظمة لهذه الاشخاص بغير ذلك .

وعلى مقتضى هذا رأى انتهت الجمعية العمومية الى أن العقارات المبينة المملوكة لمؤسسة ابنية التعليم وهيئة المواصلات السلكية والاسلكية وهيئة الاداعة المصرية والهيئة العامة للبريد والهيئة العامة للمطابع الاميرية والهيئة العامة لشنون السكك الحديدية تعفى من الضريبة على العقارات المبينة اعمالا لنص المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ .

ومن حيث أن ما انتهت اليه الجمعية العمومية فى هذا الخصوص يعتبر مبدأ عاما يسرى فى شأن العقارات المبينة المملوكة للمؤسسات العامة ومن ثم فانها تعفى من الضريبة على العقارات المبينة المفروضة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ باعتبار أنها تدخل فى نطاق العقارات المملوكة للدولة المعفاة من هذه الضريبة بمقتضى نص المادة ٢١ من القانون المذكور .

(١٩٦٢/٥/١) ٣٠٠

(١٩٦٤/٥/٦) ٣٨٥

١١٤ - المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على العقارات المبينة - نصها على اعفاء العقارات المملوكة للدولة ومجالس المديرية والمجالس البلدية والقروية والهيئة العامة لكتابات ادارتها او للخدمات العامة - عدم سريان الاعفاء على العقارات المملوكة للمؤسسات العامة الا اذا كانت مخصصة للمنفعة العامة .

نصت المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على العقارات المبينة على أنه :

و تعفى من أداء الضريبة :

(أ) العقارات المملوكة للدولة .

(ب) العقارات المملوكة لمجالس المديريات والمجالس البلدية والقروية والمحلية المخصصة لمكاتب إدارتها أو للخدمات العامة سواء كانت هذه الخدمات تؤدي بالمجان أو بمقابل كيميائي عمليات الكهرباء والغاز والمياه والمجارى والاسماف وإطفاء الحريق والمذابح والحمامات والمغاسل وما شابهها .

ويخلص من هذا النص أن الإعفاء بالنسبة إلى العقارات المملوكة للدولة قد ورد مطلقاً من كل قيد فيكفي أن يكون العقار ملكاً للدولة حتى يعفى من الضريبة دون ما اعتبار للفرض الذى يخصص هذا العقار لخدمته ، أما بالنسبة إلى العقارات المملوكة لمجالس المديريات والمجالس البلدية والقروية والمحلية فقد اشترط صراحة لإعفاؤها أن تكون مخصصة لمكاتب إدارتها أو للخدمات العامة سواء كانت هذه الخدمات تؤدي بالمجان أو بمقابل .

ويقسم فقه القانون الإدارى الأشخاص المعنوية العامة إلى قسمين :

(أ) الدولة والمجالس البلدية ومجالس المديريات ويقابلها الإنجالس المدن والقرى والمحافظات (وهذه جميعاً يطلق عليها اصطلاح الأشخاص المعنوية الإقليمية) .

(ب) المؤسسات العامة (ويطلق عليها اصطلاح الأشخاص المصلحية)

وإذ جاء نص المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه أنفاً خلوا من الإشارة إلى إعفاء المؤسسات العامة من الضريبة على العقارات المبنية فإن مقتضى ذلك هو خضوعها لهذه الضريبة ، وإذا كان المشرع قد أعفى جميع العقارات المملوكة للدولة سواء أكانت ملكية خاصة أم عامة من الضريبة ، فإنه لا يمكن سحب هذا الحكم على المؤسسات العامة حيث لا إعفاء بغير نص ، والدولة فى مدلول هذا النص يقصد بها المعنى الضيق الذى لا يتسع إلى كافة أشخاص القانون العام .

وقد سبق أن انتهت الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بمجلس الدولة بجلستها المنعقدة فى ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٦١ فى خصوص التكييف القانونى للغرف التجارية إلى اعتبارها مؤسسات عامة وفقاً لصريح نص المادة الأولى من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وخضوعها لقانون المؤسسات العامة رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ .

وقد نصت المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر على أنه « تعتبر أموال المؤسسات العامة أموالاً عامة وتجرى عليها القواعد والأحكام المتعلقة بالأموال العامة » .

على أن أموال المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا تجاريا أو صناعيا أو زراعيا أو ماليا لا تعتبر أموالا عامة ما لم ينص القرار الصادر بإنشاء المؤسسة على خلاف ذلك أو خصصت لمنفعة عامة بالفعل .

ويخلص من هذا النص أن أموال المؤسسات العامة على اختلاف أنواعها إما أن تكون أموالا عامة أو أموالا خاصة ، والأموال العامة هي تلك التي تكون مخصصة لمنفعة عامة بأداة تشريعية خاصة أو بالفعل طبقا للمادة ٨٧ من القانون المدني والتي قضت بأنه « تعتبر أموالا عامة العقارات والمنقولات التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم » .

كما أن المبدأ العام أن الأموال العامة لا تكون وعاء للضريبة فإنه ينبغي على ذلك أن المباني التي تشيئ ملكيتها للغرف التجارية وتكون مخصصة لنفع عام سواء بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم (قرار جمهوري) لا تكون محلا لربط الضريبة عليها ، ولا ينال من ذلك أن المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية لم تذكر من بين المباني التي تعفى من أداء الضريبة تلك التي للمؤسسات العامة إذ أن التفسير السليم لنصوص القانون والاختذ بالقواعد النصيحة للمقياس يقتضي بيان التسوية في المعاملة بين المؤسسات العامة وبين مجالس المديرية والمجالس البلدية والقروية وقياس هذه على تلك بحيث تتمتع المؤسسات العامة بنفس حدود الاعفاء المقرر لمجالس المديرية والمجالس البلدية والقروية بوصف أن كلا من النوعين يعتبر من الأشخاص المعنوية العامة .

ومن المبادئ المسلم بها أن أساس ثبوت وصف المال العام هو تخصيصه للنفع العام فإذا زال التخصيص ارتفع الوصف وأنه متى فقد المال صفته العامة عاد إلى حظيرة الدومين الخاص لصاحبه أي للدولة أو لغيرها من أشخاص القانون العام وأصبح خاضعا للأحكام التي تسرى على الأموال الخاصة فيجوز التصرف فيه وتملكه بالتقادم ومن ثم فإن هذه الأموال تصلح لأن تكون وعاء للضريبة على العقارات المبنية ولا يسرى في شأنها الاعفاء إذ هو على ما سلف البيان مقصور النطاق على الأموال المملوكة للمؤسسات العامة المخصصة للنفع العام .

ولا وجه للاعتداد بما حدث من تطورات تشريعية لاحقة للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، ترتب عليها تعديل حكم الاعفاء من الضريبة العقارية بحيث أصبح يشمل كافة المباني المملوكة للمجالس البلدية ومجالس المديرية ، وذلك أن هذا الاعفاء إنما يستند إلى نصوص قانونية صريحة وإذا كان الثابت أن القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية والقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن المؤسسات العامة قد جاء خلوا من نص يقضى باعفاء العقارات المملوكة للغرف التجارية أو للمؤسسات العامة من الضريبة المقررة

بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، فإنه لا يمكن سحب هذا الاعطاء على العقارات
المبينة المملوكة لهذه المؤسسات ما لم تكن مخصصة للمنفعة العامة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع
الى عدم اعفاء المباني المملوكة للغرف التجارية بالاسكندرية والمؤجرة لتجار
الحضر والفاكهة بسوق النزهة من ضريبة المباني ورسوم البلدية على شاغل
العقارات طالما أن هذه المباني غير مخصصة للمنفعة العامة .

٦٢١ (١٩٦٣/٦/١٦)

(تعليق)

سبق للجمعية العمومية أن قررت في الفتوى رقم ٤٠١ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٥٠ في ظل الامر العالى الصادر فى ١٣ مارس سنة ١٨٨٣ الخاص
بعوائد الاملاك المبينة بمناسبة بحث متى خضوع العقارات المملوكة للمجالس
البلدية والقروية لضريبة العقارات المبينة ان فيصل التفرقة بين ما يخضع
لضريبة المباني وما يعفى منها كون العقار ملكا عاما او ملكا خاصا فاذا ثبت
انه ملك عام اعفى من الضريبة المذكورة ولو كان يدر ايراد للجهة التى يتبعها
اما المباني غير المخصصة للمنفعة العامة والتى تعتبر ملكا للمجالس البلدية
والقروية فلا سنة لاعفائها من ضريبة المباني . كما قررت الجمعية العمومية
في الفتوى رقم ٣٣٦ بتاريخ ١٩٥١/٥/٢١ ان العقارات المبينة المملوكة
للمجالس البلدية والقروية وغير المخصصة للمنفعة العامة لا تعفى من عوائد
المباني . (كتابتنا فتاوى الجمعية العمومية ق ٤١٩ ، ٤٢٠ ص ٧١٦ ،
٧١٨) .

١١٤١ - العقارات المملوكة للدولة والاشخاص الاعتبارية الاخرى - اعطاء العقارات
المملوكة للدولة سواء كانت من الاموال العامة او الخاصة - قصر الاعطاء بالنسبة الى المؤسسات
العامة على العقارات المخصصة للمنفعة العامة .

يبين من استقصاء التشريعات المقررة لضريبة العقارات المبينة أن المادة
الثانية من الامر العالى الصادر فى ١٣ من مارس سنة ١٨٨٤ بشأن عوائد
الابنية كانت تنص على أن :

• يعفى من تلك العوائد :

أولا -

رابعا - العقارات ملك الحكومة المدة للمصلحة العمومية .

وظل هذا النص نافذا حتى صدر القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية ونصر في المادة ٢١ منه على أن :

« تعفى من أداء الضريبة : -

١ - العقارات المملوكة للدولة الخ » .

وقد ورد هذا الاعفاء بالنسبة الى العقارات المملوكة للدولة مطلقا خلافا لما كان عليه الامر قبل صدور القانون المذكور فيكفى أن يكون العقار مذكرا للدولة حتى يعفى من الضريبة العقارية دون ما اعتبار للغرض الذي يخص هذا العقار تخصته ٠٠٠ وبذلك أصبح الاعفاء من الضريبة العقارية يشمل العقارات المملوكة للدولة سواء كانت من الاموال العامة أو الخاصة .

ولما كانت الاموال العامة ليست مقصورة على ما يكون مملوكا للدولة وحدها فقد يكون منها ما هو تابع للأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى بناء على ما نصت عليه المادة ٨٧ من القانون المدني - والنص في القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ على اعتبار أموال المؤسسات العامة مملوكة للدولة ملكية خاصة لا ينسخ ما ورد في المادة ٨٧ من القانون المدني التي أدخلت في نطاق الملكية العامة أموال الأشخاص الاعتبارية العامة المخصصة للمنفعة العامة ولم يقصد المشرع في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ أن يقتصر الاعفاء من الضريبة العقارية على الاموال العامة المملوكة للدولة دون تلك التي للأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى فهذا القانون قد جعل الاعفاء شاملا لجميع الاموال التي كان يتناولها الاعفاء في ظل الامر العالي وقد كانت الاموال العامة معفاة من الضريبة العقارية طبقا لهذا الامر العالي .

وعلى ذلك فان أموال المؤسسة العامة المصرية للكهرباء المخصصة للمنفعة العامة تعفى وحدها من الضريبة على العقارات المبنية ولا يمتد هذا الاعفاء الى غير ذلك من أموالها الخاصة اذ أن النص على اعتبار أموالها من الاموال الخاصة ثم يكن في صدد خضوع هذه الاموال لضرائب فلا يمتد الاعفاء المنصوص عليه في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ الى الاموال الخاصة للمؤسسات اذ أن الاعفاء من الضرائب والرسوم لا يكون الا بنص صريح يقرر هذا الاعفاء .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري الى أن العقارات المبنية التي تملكها المؤسسة العامة للكهرباء بالإسكندرية والتي تشغل بعضها كمكاتب إدارتها وتستغل الباقي بتأجيرها للغير لا يعفى منها من الضريبة على العقارات المبنية الا الجزء المخصص للمنفعة العامة .

الإعفاء الوارد في المادة ٢١ للعقارات المملوكة للدولة عدم استفادة العقارات المبنية المملوكة للشركات العامة من هذا الإعفاء .

انه في خصوص العقارات المبنية المملوكة للشركات العامة فان الجمعية العمومية رأت بداءة أن المقصود بالشركات العامة في هذا المجال هي تلك الشركات التي أسستها الحكومة أو إحدى المؤسسات العامة بمفردها وأصبحت هي المالك الوحيد لها أو الشركات التي أتمتها الحكومة وأبقت لها شكلها القانوني كشركة ، ومن ثم فانه يستبعد من نطاق الشركات العامة موضوع هذا البحث شركات الاقتصاد المختلط أو الشركات التي تخضع لرقابة الدولة ذلك أنه لا جدال في خضوع العقارات المبنية المملوكة لهذه الشركات للضريبة على العقارات المبنية إذ لا خلاف في أن أموالها تكون مملوكة لها ولا تدخل في نطاق الاموال المملوكة للدولة أو مؤسساتها العامة .

واذ تحدد مجال البحث في نطاق الشركات المؤممة أو الشركات التي أسستها الدولة أو إحدى المؤسسات العامة بمفردها فانه يتعين أولاً عدم الخلط بين هذه الشركات وبين المؤسسات العامة ذلك أن التأميم إما أن يترتب عليه استمرار الشركات التي تقرر تأميمها أو انقضاؤها وإنشاء مؤسسات عامة جديدة بدلا منها فاذا نص قانون التأميم على الاحتفاظ بالوضع القانوني للشركة المؤممة فانه في هذه الحالة يبقى الشخص المعنوي القائم مع تلك الدولة أو الهيئة العامة جميع أسهم الشركة التي تتمثل في هذا الشخص المعنوي وتستمر الشركة في مزاولة نشاطها وفي تملك أصولها والتزاماتها بخصوصومها كما كان الحال قبل التأميم وتختلف الدولة أو الهيئة العامة للمساهمين في حقوقهم قبل الشركة ولا يتغير المركز القانوني للمغير (دائنين أو مدينين) قبل الشركة وتبقى العقود سارية المفعول دون حوالة للحق أو للدين ، ولهذه الوسيلة في التأميم سهولتها وفوائدها العملية خاصة عندما يكون للشركة المؤممة نشاط خارج حدود الدولة وقد اتبعت فرنسا هذه الوسيلة عدة مرات في تأميمها للمواصلات الجوية والبنوك وشركات التأميم . ولم تتبع مصر هذه الوسيلة الا عند صدور القوانين الاشتراكية الأخيرة في يوليو سنة ١٩٦١ حيث نص القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ الخاص بتأميم بعض الشركات والمنشآت في المادة الرابعة منه على أن « تظل الشركات والبنوك المشار اليها في المادة الأولى محتفظة بشكلها القانوني عند صدور هذا القانون وتستمر الشركات والبنوك والمنشآت المشار اليها في مزاولة نشاطها دون أن تسال الدولة عن التزاماتها السابقة الا في حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم » .

وانه وان كانت الدولة لم تتبع قبل ذلك هذه الوسيلة في التأميم - الا أن التشريع المصري قد أجاز وجود الشركات المساهمة التي تملكها جميعها منذ التأسيس هيئات عامة فقد حولت المادة السادسة من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ للمؤسسة الاقتصادية أن تؤسس شركات مساهمة

بمفردها دون أن - يشترك معها مؤسسون آخرون - كما أجاز القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ للهيئة العامة للسنوات الخمس أن تؤسس شركات مساهمة بمفردها ، وأخيرا تضمن القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي نصا في المادة الثالثة منه بمقتضاه يجوز لهذه المؤسسات أن تؤسس شركات مساهمة بمفردها ووفقا لهذه النصوص أسست المؤسسات العامة بمفردها العشرات من الشركات المساهمة قبل صدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ .

وبين من ذلك أن المشرع المصري قد سلك طريق انشاء الشركات المساهمة العامة في حالتين : -

الاولى - حالة قيام إحدى المؤسسات العامة بتأسيس شركة مساهمة بمفردها .

والثانية - حالة تأميم إحدى الشركات المساهمة مع النص على احتفاظها بشكلها القانوني .

وهذا المسلك من المشرع يدل بجملة على أنه قصد الى عدم اضافة صفة المؤسسة العامة على هذه الشركات لاعتبارات تقيها ، أهمها النأي بهذه المشروعات عن دائرة القانون العام والقواعد المنطبقة على أشخاصه وما يحق له من مزايا من حيث طريقة الإدارة يضاف الى ذلك إمكان الاستعانة برأس المال الخاص في تمويل هذه المشروعات اذا قدرت الجهات المالكة لهذه الشركات أو التي أسستها أن المصلحة العامة تقتضي طرح أسهمها للتداول ، وإيا كانت هذه الاعتبارات فانه إزاء إرادة المشرع التي برزت بجملة في سلوكه هذا الطريق فانه لا يمكن ادخال هذه الشركات العامة في نطاق المؤسسات العامة بمقولة أن نشاط بعض هذه الشركات يعتبر أحيانا مرفقا عاما بالمعنى المادى ، ذلك أن المشرع كان أمامه الطريقان ، طريق المؤسسة العامة ، وطريق الشركة المساهمة العامة واذ سلك الطريق الأخير فانه يجب النزول على إرادته وعدم اخراج هذه الشركات من الشكل الذي ارتأى أن تكون عليه الى شكل آخر قصد الى عدم ادخالها في نطاقه .

ومن حيث أنه وقد تحدد الوضع القانوني للشركات المؤتممة أو الشركات التي تملك الحكومة أو إحدى المؤسسات العامة بمفردها جميع أسهمها على النحو السالف البيان فانه يتصور بعد ذلك خلاف حول ملكية أموال هذه الشركات ، فثمة رأى يذهب الى أن أموال المنشآت المؤتممة لها صفة مزدوجة فالرقبة تكون ملكا للدولة ، أو الهيئة العامة المختصة ، أما المنفعة فانها تكون ملكا للشركة ، وعلى مقتضى هذا الرأى فان العقارات المبنية المملوكة لهذه الشركات تكون رقبته ملكا للدولة أو المؤسسات العامة باعتبارها المالك الوحيد لهذه الشركات ومن ثم فان الاعفاء من الضريبة على العقارات المبنية يتسحب عليها طبقا لنص المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ وذلك

أن العبرة بملكية الدولة بمعناها الواسع لهذه المقاربات حتى ولو كانت المنفعة مملوكة لشخص معنوي آخر لأن مناطق الإعفاء هو الملكية وليس المنفعة .

الا ان هناك رأيا آخر ينهب الى أن الشركات المؤممة أو المملوكة بأكملها للدولة أو المؤسسات العامة تعتبر هي المالكة لكافة أموالها بوصفها شخصا معنويا له ذمة مالية مستقلة تبعا عن ذمة الهيئة العامة المالكة لاسيهم ، وقد رجحت الجمعية العمومية هذا الرأي استنادا منها الى أنه ما دام القانون أو القرار الخاص بتأميم الشركة أو بتأسيسها قد احتفظ لها بشخصيتها المعنوية المستقلة فإن مقتضى ذلك أن تمتلك هذه الشركات كافة أموالها ولا يؤثر في ذلك أن الشركة بأكملها مملوكة لشخص معنوي آخر هو الدولة أو المؤسسة العامة ، إذ أن اختلاف الشخصيتين يقتضي حتما أن يستقل كل منها بملكية أمواله ، وعلى أساس هذا الرأي فإن العقارات المبنية المملوكة لهذه الشركات لا تدخل في نطاق الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، لأن الاصل ان كل العقارات المبنية تخضع للضريبة فيما عدا ما نص صراحة على إعفائه منها واذ نصت الفقرة (أ) من المادة ٢١ من القانون المذكور على إعفاء العقارات المبنية المملوكة للدولة فإن هذا الإعفاء يكون مقصور الأثر على هذا النطاق فلا يشمل الا العقارات المبنية المملوكة للدولة والمؤسسات العامة ولا يمتد الى تلك المملوكة للأشخاص المعنوية الأخرى حتى لو كانت أموالها مملوكة بأكملها للدولة أو لاحدى المؤسسات العامة وذلك اعمالا للاصل العام الذى يقضى بخضوع جميع الاشخاص حتى أشخاص القانون العام للضريبة وقصرا للاستثناء على النطاق الذى شرع من أجله .

٣٠٠ (١٩٦٢/٥/١)

١١٤٣ - الضريبة على العقارات البنية - عدم استحقاقها على العقارات التى آلت ملكيتها الى هيئة قناة السويس بعد التأميم .

تنص المادة الثانية من الامر العالى الصادر فى ١٣ من مارس سنة ١٨٨٤ بشأن عوائد الابنية على ما يأتى « يعفى من تلك العوائد : -
أولا - العشش المؤجرة .

ثانيا - البيوت التى لاتزيد اجرتها السنوية عن خمسمائة قرش .

ثالثا - الابنية المخصصة لاقامة الشعائر الدينية مثل المساجد والكنائس والاديرة ، والابنية المعدة للخيرات او للصديقة .

رابعا - العقارات ملك الحكومة المعدة للمصلحة العمومية . »

وظل هذا النص نافذا حتى ألغى الامر العالى المشار اليه بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على العقارات المبنية والذى نظم الاعفاء من هذه الضريبة فى المادة ٢١ منه ونصها : تعفى من اداء الضريبة : -
(أ) العقارات المملوكة للدولة .

(ب) العقارات المملوكة لمجالس المديرىات والمجالس البلدية والقروية والمحلية المخصصة لمكاتب ادارتها أو للخدمات العامة سواء كانت هذه الخدمات تؤدى باليد أو بمقابل كبنائى عمليات الكهرباء والغاز والمياه والمجارى والاسفاف واطفاء الحريق والمذابح والخدمات والمغاسل العامة وما شابهها .

(ج) الابنية المخصصة لاقامة الشعائر الدينية كالمساجد والكنائس والاديرة والمعابد والمدارس التى تختص بتعليم الدين وكذلك الابنية المملوكة للجهات الخيرية والاجتماعية وابنية النوادى الرياضية المسجلة وفقا للقانون ولا تكون منشأة لغرض الاستثمار بل معدة لمزاولة النشاط الخيري أو الاجتماعى لهذه الجمعيات والنوادي اما ما كان من العقارات ذات الربح منكا للارواق أو الطوائف الدينية أو الجمعيات أو النوادي المذكورة فلا يعفى من العوائد .

(د) المستشفيات والمستوصفات والملاجىء المصحة لقبول جميع المرضى أو اللاجئين فيها مجانا بصرف النظر عن الدين أو الجنس فاذا أعد جزء منها بتاجر أو فقد شروط التعميم استلقت الضريبة كاملة عليها كلها .

ولم يلبث المشرع أن عدل حكم اعفاء المجالس البلدية من هذه الضريبة وذلك بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية فنص على اعفائها من جميع الضرائب دون قيد ، ولم يقصر الاعفاء على الضريبة العقارية وحدها كما أضيف نص مماثل الى كل من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بشأن انشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة والقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية والقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ بإنشاء مجلس بلدى لمدينة بور سعيد وذلك بالقوانين رقم ٢٢١ و ٢١٤ و ٢٨٧ لسنة ١٩٥٦ .

كما عدل أيضا حكم الاعفاء بالنسبة الى مجالس المديرىات بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٦ الذى نص على اعفاء مجالس المديرىات من جميع الضرائب والرسوم الحكومية عدا الرسوم والعوائد الجبركية .

وبين من مجموع هذه النصوص أن الاعفاء من الضريبة المستحقة على العقارات المبنية شمل بمقتضى الامر العالى الصادر فى سنة ٢٨٨٤ جميع الاموال العامة المملوكة للدولة سواء فى ذلك ما كان منها مخصصا لخدمة تعليمية أو لحمة قومية ولم يكن ثبوت الشخصية المعنوية للمديرية أو

للمدينة أو للقرية التي تمثلها مجالس المديرية أو المجالس البلدية أو القروية كما لم يكن من شأن ثبوت هذه الشخصية للمؤسسات العامة أن ترفع عن أموالها المخصصة للمنفعة العامة الإعفاء الذي نص عليه الأمر العالي ذلك لأن هذه الشخصية المعنوية لم تحصر عن أموال هذه الهيئات صفة المال العام .

وقد أبرزت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ هذا المعنى إذ جاء بها أن المشرع قصد من هذا القانون أن يشمل الإعفاء جميع الأموال التي كان يتناولها في ظل الأمر العالي عدا ما عاجله المشرع في القانون المذكور صراحة وهي أموال المجالس البلدية ومجالس المديرية ومن ثم يتعين تفسير لفظ الدولة الوارد في المادة ٢١ على أنه يتناول أموال الحكومة المركزية والأشخاص العامة وهي الأموال التي كانت معفاة في ظل الأمر العالي والتي يتسع لها مدلول هذا اللفظ في القانون الإداري وذلك ما لم يرد نص خاص في التشريعات المنظمة لهذه الأشخاص بحكم يخالف ذلك .

ولا يحتاج على هذا التفسير بأن المشرع نص صراحة على مجالس المديرية والمجالس البلدية في الفقرة ب ولم يكن ثمة داع للنص عليها إذا كان مدلول لفظ الدولة يتناولها ولا يحتاج بذلك لأن المشرع غاير في الحكم بين الدولة بمعناها الواسع وبين مجالس المديرية والمجالس البلدية والقروية ذلك أنه بينما يكون إعفاء العقارات المملوكة للدولة هذه من الضريبة مطلقاً أي دون قيد أو شرط فإن العقارات المملوكة للمجالس المذكورة لا تعفى إلا بشرط أن تكون مخصصة للمنفعة العامة وذلك كله حتى تاريخ صدور القوانين الأخيرة المشار إليها .

ولما كان القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية قد نص في المادة الثانية على أن « يتولى إدارة مرفق المرور بقناة السويس هيئة مستقلة تكون لها الشخصية الاعتبارية وتلحق بوزارة التجارة ويصدر بتشكيل هذه الهيئة قرار من رئيس الجمهورية ويكون لها في سبيل إدارة المرفق جميع السلطات اللازمة لهذا الغرض ... » .
وعلى ذلك فهذه قناة السويس هي مؤسسة عامة يتسع لها مدلول لفظ (الدولة) المنصوص عليه في الفقرة (١) من المادة (٢١) من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه ومن ثم تعفى عقاراتها من الضريبة المفروضة بمقتضى القانون .

وفضلاً عما تقدم فإنه لا وجه للترقية في الحكم بين العقارات التي آلت إلى الهيئة بمقتضى قانون التأميم وتلك التي تملكها بمقتضى قانون تنظيمها ذلك أن هذه العقارات كافة تستهدف هدفاً واحداً هو مرفق الملاحة في قناة السويس .

لذلك انتهى الرأي إلى عدم خضوع العقارات التي تملكها هيئة قناة

السويس بعد التأميم للضريبة المفروضة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤
المشار إليه .

٧٢٣ (١٩٦٠/٩/١)

١١٤٤ - الضريبة على العقارات المبنية - النص على إعفاء الابنية المخصصة لأقامة
الشعائر الدينية كالمساجد والكنائس والاديرة والمعابد والمدارس التي تختص بتعليم الدين -
لا ينصرف الى المدارس الاخرى التي لا تختص بتعليم الدين .

ان المادة الاولى من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على
العقارات المبنية معدلة بالقانون رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥ تنص على أن « تفرض
ضريبة سنوية على العقارات المبنية ايا كانت مادة بنائها وايا كان الغرض
الذى تستخدم فيه دائمة أو غير دائمة مقامة على الارض أو تحتها أو على الماء
مشغولة بعوض أو بغير عوض . . . » .

وان المادة ٢١ بند (ج) من القانون المذكور معدلة بالقانون رقم ٥٤٩
لسنة ١٩٥٥ تنص على « أن تعفى من أداء الضريبة :

(ج) الابنية المخصصة لأقامة الشعائر الدينية كالمساجد والكنائس
والاديرة والمعابد ، والمدارس التي تختص بتعليم الدين ، وكذلك الابنية
الملوكة للجهات أو الجمعيات الخيرية والاجتماعية والعلمية وابنية النوادي
الرياضية المسجلة وفقا للقانون ولا تكون منشأة لغرض الاستئجار - بل معدة
لمزاولة النشاط الخيري أو الاجتماعي أو الرياضي أو البحث العلمى لهذه
الجمعيات والنوادي أما ما كان من العقارات ذات الربح ملكا للاوقاف أو
الطوائف الدينية اوالجهات أو الجمعيات أو النوادي المذكورة فلا يعفى من
العوائد » .

وبين ما تقدم أن المشرع قد فرض ضريبة سنوية على العقارات المبنية
ايا كانت مادة بنائها وايا كان الغرض الذى تستخدم فيه سواء كانت دائمة
أو غير دائمة مقامة على الارض أو تحتها أو على الماء ، مشغولة بعوض أو
بغير عوض ، وانه استثناء من هذا الاصل نص على إعفاء بعض العقارات
المبنية من أداء هذه الضريبة ، ومن بين العقارات التى أجرى عليها هذا الاعفاء
الابنية المخصصة لأقامة الشعائر الدينية كالمساجد والكنائس والاديرة
والمعابد والمدارس التي تختص بتعليم الدين ، وقد ظهر قصد المشرع فى قصر
إعفاء المدارس من الضريبة العقارية على تلك التى تختص منها بتعليم الدين
دون غيرها من دور التعليم الذى لا يتحقق فيها هذا الشرط فقد أورد النص
على المدارس المذكورة صراحة وتحديدا ، ومن ثم لا يندرج حكم المدارس
الاخرى - أى التى لا تختص بتعليم الدين - تحت عبارة (وكذلك الابنية
الملوكة للجهات أو الجمعيات الخيرية) اذ القول بهذا يجعل التخصيص

«السابق لفوا ، ذلك التخصيص الذى هو من قبيل التقيد قبل الاطلاق والذى
قرره الشارح لحكمة ارتأها ومن المسلم فى أصول التفسير أن النص المقيد
يتقيد بالحكم المقرر له ، وإن مقتضى قيام حكمه هو استقلاله عن حكم عبارة
النص المطلقة وعدم انطوائه فيه ، ومن ثم فإن المدارس المملوكة للهيئات
والطوائف الدينية التى لا تختص بتعليم الدين لا تتمتع بالاعفاء من الضريبة
على العقارات المبنية .

ومن حيث أنه يضاف الى هذا أن المشرع حين أعفى الابنية المملوكة
للجهات أو الجمعيات الخيرية والاجتماعية والعلمية وأبنية النوادي الرياضية
تقيد هذا الاعفاء بأن تكون تلك الابنية معدة لمزاولة النشاط الخيري والاجتماعي
أو الرياضي أو البحث العلمي للجمعيات والنوادي المذكورة ولم ينص من بين
ذلك على النشاط التعليمي وقد اقتضاه الامر لاعفاء ابنية جمعيات البحث
العلمي أن يدخل على نص البند (ج) من المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة
١٩٥٤ المشار اليها تعديلات بالقانون رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥ نص فيه صراحة
على نشاط البحث العلمي الذى لم يرد له ذكر فى القانون الاول وما كان
اغناء من هذه الاضافة لو صح انصراف حكم الاعفاء الى النشاط التعليمي على
اطلاقه .

وغنى عن البيان انه في مقام تفسير قوانين الضرائب - ولا سيما الاعفاء
منها - ينبغي عدم التوسع في هذا التفسير بل يجب تفسيرها تفسيراً ضيقاً
وعلم تأويلها على وجه يجعلها تسرى على حالات لم ينصرف اليها قصود
الشارح .

ومن ثم فإن الاعفاء المنصوص عليه فى البند (ج) من المادة ٢١ من القانون
آنف الذكر انما يقتصر - فيما يتعلق بالمدارس المملوكة للهيئات والطوائف
الدينية - على ما هو منها مختص بتعليم الدين حسبما سلف البيان .

(١٩٦٦/٧/٩) ٧١٣

١١٤٥ - الوزير للخص بتحديد الجهات الاخرية التى تتولى المشاركة في تقدير
الاجور التى تقاضاها المستشفيات والمستوصفات والملاجىء والمبرات المملوكة للجمعيات الخيرية
والاجتماعية توصلاً لاستيفاء شروط التمتع بالاعفاء من الضريبة على العقارات .

نص المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ - المشار اليه أن :

« تعفى من اداء الضريبة :

(١) (ب) (ج) (د) المستشفيات والمستوصفات
والملاجىء والمبرات المملوكة للجمعيات الخيرية والاجتماعية المعدة لقبول جميع
المرضى والملاجىء بصرف النظر عن الدين والجنس ولا تكون منشأة لغرض

الاستثمار ويشترط للاعفاء أن تكون تلك الجمعيات مسجلة وفقا للقانون ولا تتقاضى من المرضى أو اللاجئين أية أجور الا أن وافقت على ذلك وشاركت في تحديد تلك الاجور الجهات الادارية التي يصدر بها قرار من الوزير المختص .

ولما كانت وزارة الشؤون الاجتماعية هي الجهة الادارية القوامة على الجمعيات والمؤسسات الخاصة وما تمتلكه من أوجه النشاط الخيري والاجتماعي وذلك عملا بأحكام قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة الصادر بالقانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ الذي ناط بتلك الوزارة ولاية الاشراف العامة على تلك الهيئات وما تمتلكه من أوجه النشاط الخيري والاجتماعي مما يمثل في اقامة مستشفيات ومستوصفات وملاجيء ومبرات .

وتبعاً لذلك تكون وزارة الشؤون الاجتماعية أصلاً هي صاحبة الاختصاص بالاشراف على جميع الهيئات واليها وحدها يوجه الخطاب في أمورها ومنها وحدها يصدر التوجيه والتنظيم في تلك الامور .
واذا كان القانون رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم ادارة المؤسسات العلاجية قد ناط بوزارة الصحة اختصاصا بالاشراف على المستشفيات والمستوصفات والمبرات حتى لو كانت مملوكة لجمعيات أو مؤسسات خيرية ، فإنه يبين من الاطلاع على أحكام القانون المذكور وخاصة المواد ٢ ، ١٣ ، ١٧ منه أن اختصاص وزارة الصحة بالنسبة الى المؤسسات العلاجية هو اختصاص محدد بالاشراف على توافر الاشتراطات الطبية المبينة بهذا القانون والجدول الملحق به .

ويترب على تحديد ذلك الاختصاص أنه في خارج نطاقه تتخلف ولاية وزارة الصحة على المؤسسات المذكورة وينعقد الاشراف لجهة الأصل وهي وزارة الشؤون الاجتماعية اذا كانت هذه المؤسسات مملوكة لجمعيات خيرية .

ولا يتعلق الاختصاص المنصوص عليه بالفقرة (د) من المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ الآنف ذكرها بالاشرطاطات الصحية بالمؤسسة العلاجية ومن ثم لا يكون لوزارة الصحة شأن به وإنما يندرج في اختصاصات جهة الولاية العامة على الجمعيات الخيرية وأوجه نشاطها وهي وزارة الشؤون الاجتماعية وعلى ذلك يكون الوزير المختص في تطبيق الفقرة (د) المشار اليها هو وزير الشؤون الاجتماعية لا وزير الصحة .

ومما يؤكد ذلك أن المقصود بتدخل الجهة الادارية في تحديد الاجور للتمتع بالاعفاء الضريبي المنصوص عليه بالمادة ٢١ المذكورة ليس قياسه مناسبة الاجور للخدمة الصحية حتى يبرر تدخل وزارة الصحة في هذا الخصوص ، وإنما المقصود - تبعاً لحكمة نص تلك المادة وغاياته وهو استظهار مدى مناسبة عبء الاجر على المستفيد بالخدمة للتوصل الى ما اذا كانت الجمعية وغم تقاضيتها اجرا عن الخدمة التي تبذلها المبرة أو المستشفى أو الملجأ أو

المستوصف الذى تملكه تعتبر مازالت قائمة بنشاط اجتماعى لم انها قد تخطت ذلك وبالتالي تستحق اعفاء ضريبيا بمناسبة نشاطها الاجتماعى أولا تستحقه لتعدي هذا النشاط الوجهة الاجتماعية ولا شك فى انه ليس اقدر على ذلك من وزارة الشؤون الاجتماعية القائمة بحكم مسئولياتها على النشاط الاجتماعى فى البلاد فهى وحدها التى تملك اجراء القياس المقصود من تحديد الاجور لان الامر فى هذا لتحديد ليس قياس الاجر بنفقة الحلفة وانما قياس هب الاجر على المستفيد .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المقصود بعبارة « الوزير » المختص فى تطبيق الفقرة (د) من المادة ٢١ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٦٠ هو وزير الشؤون الاجتماعية .

(١٧٧ / ٣ / ١٩٦٢)

٢ - حسابها

(تعليق)

يراعى ما قضت به المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ١٩٥ لسنة ١٠ ق بجلسة ٦٨/٢/٢٤ من انه يؤخذ من نصوص القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على العقارات المبنية أن المشرع جعل وعاء الضريبة على العقارات المبنية القيمة الاجبارية لهذه العقارات على أن يراعى فى تقديرها جميع العوامل التى تؤدى الى تعديلها وحدد الفترة الزمنية التى تتخذ فيها القيمة الاجبارية معيارا ملتزمه فى التقدير اللجان المنوط بها هذا التقدير ، ورأى انه متى ربطت الضريبة فانها تظل ثابتة خلال المدة المقررة للتقدير العام او المدة الباقية حسب الاحوال وذلك كى يوصد الباب فى وجه المنازعات التى تنثار فى شأن ربط الضريبة استقرارا لاوضاعها ومن ثم فلا ينال من ثبات الضريبة التى تقدر طبقا للاوضاع التى رسمها القانون ما قد يطرا بعد تقديرها على القيمة الاجبارية من زيادة او نقص ولو كان تعديل القيمة الاجبارية بمقتضى قانون ما دامت احكام القانون المعدلة للقيمة الاجبارية لم تتضمن احكاما بتعديل احكام الضريبة من حيث ربطها من ناحية استقرار هذا الربط واستمراره الى نهاية ميعاد الحصر والتقدير النصوص عليه قانونا (مجموعة احكام المحكمة الادارية العليا الصادرة عن المكتب الفنى بمجلس الدولة - السنة ١٣ ق ٧٣ ص ٥٤٠) .

١١٤٩ - حساب القيمة الاجبارية للمكان وفقا لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢

- إضافة الدرائب المقررة الاصلية والاضائية اليها - كيفية تقدير هذه الدرائب .

يبين من نص المادة الاولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ أن القيمة

الإيجارية للمكان تحدد أولاً على النحو المبين فيه فإذا تحددت القيمة على هذا النحو أضيف إليها ما يخص المكان من الضرائب العقارية الأصلية والإضافية . وفي تقدير الضرائب المشار إليها تتبع أحكام القوانين المقررة لها . وعلى مقتضى ذلك فإنه بالنسبة للضريبة الأصلية على العقارات المبينة يتعين تحديد قيمتها بالنسبة المحددة في المادة ١٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ وذلك من القيمة الإيجارية المحددة طبقاً للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بعد استبعاد ما يوازي نسبة ٢٠٪ منها قررها القانون كمقابل لجميع المصروفات التي يتكبدها المالك بما فيها مصاريف الصيانة ، أما ما جاء في كتاب جهة الإدارة مما يستفاد منه أنه « تحسب الضريبة على أساس ٥٪ من قيمة الأرض والمباني ثم تضاف قيمة الضريبة المحسوبة على هذا الأساس إلى الأجرة التي تحدد للمكان بمراعاة نسبة الـ ٥٪ من قيمة الأراضي والمباني وبعد تمام ذلك يضاف إلى هذه الأجرة وإلى الضريبة المحددة بنسبة منها - ما يوازي ما يخص المكان ، المؤجر من نسبة ٣٪ من قيمة المباني ، ومن مجموع ذلك تحدد أجرة المكان » ، فهذا قول فيه اجتهاد لا أساس له من النصوص ولذلك لا يصح الأخذ به أو العمل بمقتضاه .

ومن ثم فإنه يتعين تحديد قيمة الضريبة على العقارات المبينة بالنسبة المحددة في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ من القيمة الإيجارية المحددة وفقاً للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ وذلك بعد استئصال ما يوازي ٢٠٪ من القيمة الإيجارية المشار إليها كمقابل للمصروفات التي يتكبدها المالك .

(١٢٧) (١٩٦٣/١/٢٩)

١١٤٧ - الضريبة على العقارات المبينة - كيفية حسابها على المباني الخاضعة لأحكام

القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن .

إن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن تنص على أن « تحدد إيجارات الأماكن المدة للسكنى أو لغرض ذلك من الأغراض والتي تنشأ بعد العمل بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه ، وفقاً لما يأتي :

(أ) صافي فائدة استثمار العقار بواقع ٥٪ من قيمة الأرض والمباني

(ب) ٣٪ من قيمة المباني مقابل استهلاك رأس المال ومصروفات الإصلاحات والصيانة والإدارة .

ومع مراعاة الإعفاءات المقررة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ المشار إليه يضاف إلى القيمة الإيجارية المحددة وفقاً لما تقدم ما يخصها من الضرائب العقارية الأصلية والإضافية المستحقة .

وتسري أحكام هذا القانون على المباني التي لم تؤجر أو تشغل لأول مرة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

وانه جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ أن المادة الأولى من هذا القانون تضمنت (بيان كيفية تحديد إجراءات العقارات الخاضعة لأحكامه وذلك على النحو الآتي :

(أ) صافي فائدة استثمار العقار بواقع ٥٪ من قيمة الأرض والمباني أي بزيادة قدرها ١٪ عن متوسط استثمار الأموال السائلة المستغلة في السندات .

(ب) مقابل المصروفات والصيانة والإدارة واستهلاك رأس المال بواقع ٣٪ من قيمة المباني .

ومن مجموع هاتين النسبتين تتحدد القيمة الإيجارية للعقار .

وقد نصت المادة الأولى من المشروع على أن تراعى في شأن تلك القيمة الإعفاءات المقررة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الإعفاءات الضريبية على العقارات المبنية وخفض الإيجار بقدر الضريبة كما يضاف إلى تلك القيمة ما يخصها من الضرائب العقارية الأصلية والإضافية المستحقة في غير حالات الإعفاء) .

ويخلص مما تقدم أن المشرع قصد أن تؤول إلى المؤجر قيمة إيجارية صافية مقدرة على أساس البندين أ ، ب من المادة المذكورة للحكمة التي قام عليها هذا التقدير وتحدد نهائياً باعتباره وأنه بعد حساب القيمة الإيجارية طبقاً لهذين البندين تحسب الضريبة الأصلية والضرائب الإضافية المستحقة على العقار على هذا الوعاء ولا يضاف منها شيء إلى الإيجار الذي يلتزم به المستأجر إذا كان متوسط الإيجار الشهري للحجرة بالوحدة السكنية لا يزيد على ثلاثة جنيهات إذ أنه في هذه الحالة يكون العقار معفي من الضرائب الأصلية والإضافية - فإذا كان متوسط الإيجار الشهري للحجرة بالوحدة السكنية يزيد على ثلاثة جنيهات ولا يجاوز خمسة جنيهات أضيفت الضرائب الإضافية فقط إلى الإيجار الذي يلتزم به المستأجر وأدبت تلك الضرائب إلى الحزنة العامة وإذا كان متوسط الإيجار الشهري للوحدة السكنية للعقار يجاوز خمسة جنيهات أضيفت الضرائب الأصلية والإضافية إلى الإيجار الذي يلتزم به المستأجر وأدبت الضرائب المذكورة إلى الحزنة العامة وفي حساب هذه الضرائب يراعى تطبيق أسعار الشرائح الواردة في القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦١ في شأن الضريبة على العقارات المبنية بولا تدخل تلك الضرائب بدورها كمعصر في تقدير القيمة الإيجارية التي تعتبر وعاء للضريبة العقارية حتى لا يكون في ذلك تعديل للاسس التي قام عليها التقدير المنصوص عليه في البندين (أ) و (ب) من المادة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بما يخالف قصد التشريع -

لذلك انتهى الرأى الى أن وعاء الضريبة على إيراد العقارات المبينة هو القيمة الإيجارية التي حددها المشرع في البندين ١ ، ب من المادة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن وهي التي على أساسها يحدد نصاب الاعفاء أو الخصوع سواء للضرائب الإضافية أو للضرائب الأصلية والإضافية معا - أما هذه الضرائب ذاتها فلا تدخل في القيمة الإيجارية التي تعتبر وعاء للضريبة العقارية .

(٢١٨) (١٩٦٦/٢/٢٧)

٣ - الالتزام بإيجارها

١١٤٨ - مؤسسة النقل العام بمدينة القاهرة - أيلولة موافق النقل المؤممة بمدينة القاهرة إليها - مطالبتها بتسديد ضريبة المباني المستحقة على عقارات مملوكة لغير الملتزمين السابقين وتستأجرها المؤسسة المشار إليها - عدم مسئولية هذه المؤسسة لا بقدر الاجر المستحق عليها وبالشروط وفي الحدود المنصوص عليها في المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ .

أنه بالنسبة للضريبة على العقارات المبينة المستحقة على عقارات مملوكة لغير الملتزمين السابقين وتستأجرها مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة ، فلما كان الملتزم بأداء هذه الضرائب قانونا هو مالك العقار أو المنتفع به ، وهذان الشخصان هما اللذان يوجه إليهما المشرع خطابه في أكثر من موضع في القانون باعتبار أنهما الملتزمان بأداء الضريبة أما مستأجر العقار فإنه لا يكون مسئولاً عن أداء هذه الضريبة إلا في الحدود المنصوص عليها في المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ والتي تنص على أن « يكون المستأجرون مسئولون بالتضامن مع أصحاب العقارات عن أداء الضريبة والغرامات المنصوص عليها في هذا القانون بقدر الاجر المستحق عليهم بعد إخطارهم بخطاب موصى عليه بعلم وصول بذلك وبغير حاجة إلى إجراءات أخرى وتعتبر قسائم تحصيل الضريبة وملحقاتها التي تسلم إليهم كإيصال من المالك » .

وأداء الاجرة معجلا من المستأجر لا يعفيه من تضامنه مع المالك في أداء الضريبة المطلوبة فيما زاد على أجرة ثلاثة أشهر بشرط أن يكون الإداء بموجب مخرصة ثابتة التاريخ قبل موعد استحقاق الضريبة المطلوبة ،

وبناء على ذلك فإن مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة لا تكون مسئولة عن أداء الضريبة المستحقة على عقارات مملوكة لغير الملتزمين السابقين وتقوم المؤسسة باستئجارها إلا بقدر الاجر المستحق عليها بالشروط والحدود المنصوص عليها في المادة ٢٦ السابق ذكرها .

(٣٨٥) (١٩٦٤/٥/٩)

(د) ضريبة الأيراد العام

١ - وعلاؤها .

٢ - ما يخص من وعائها .

١ - وعلاؤها

١١٤٩ - ضريبة - الضريبة العامة على الأيراد - وعلاؤها - شموله فوائد مستندات
الإصلاح الزراعي التي استحققت فعلا حتى لو ترغى صرفها .

تنص الفقرة الأولى من المادة ٦ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض
ضريبة عامة على الأيراد العام على أن « تسرى الضريبة على المجموع الكلي للأيراد
السنوي الصافي الذي حصل عليه الممول خلال السنة السابقة » . وأن
الفقرات التالية من هذه المادة فصلت طريقة تحديد الأيراد السنوي الصافي
وختناوت الفقرة الثانية بيان مصادر ذلك الأيراد ونظمت الفقرات الثالثة
والرابعة والخامسة طريقة تحديد إيرادات العقارات المبنية والزراعية ونصت
الفقرة السادسة على ما يأتي (أما باقي الإيرادات فتحدد طبقا للقواعد المقررة
فيما يتعلق بوعاء الضرائب النوعية الخاصة بها) وقد أحالت هذه الفقرة
بالنسبة لباقي الإيرادات ومن بينها إيرادات القيم المنقولة إلى أحكام القانون
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة على
الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل .

ولما كانت المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه
تنص على أن « تفرض ضريبة بالإسعار المبنية بعد على جميع إيرادات رؤوس
الأموال المنقولة التي استحققت أو تستحق اعتبارا من أول سبتمبر سنة
١٩٣٨ » ومن ثم يكون استحقاق الأيراد هو مناط فرض ضريبة القيم
المنقولة .

ولما كان الأيراد يعتبر مستحقا من التاريخ الذي ينشأ فيه المالك القيم
المنقولة الحق قانونا في الاستيلاء عليه ولو لم يستول عليه فعلا .

واعمالا لحكم الفقرة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ، يكون
استحقاق إيراد القيم المنقولة هو مناط فرض الضريبة العامة على الأيراد
أسوة بضريبة القيم المنقولة .

ولما كانت المادة ٦ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح
الزراعي قبل تعديلها بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٨ تنص على أن « يؤدي

التعويض سندات على الحكومة بفائدة سعرها ٣٪ تستهلك خلال ثلاثين سنة . (١)

وتنفيذا لهذا النص صدر المرسوم بقانون رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٥٢ في شأن اصدار قرض لاداء ثمن الاراضى المستولى عليها وسنداته ونص فى مادته الاولى على أن « يؤذن لوزير المالية والاقتصاد فى اصدار قرض مصر فى حدود مائتى مليون جنيه لمدة ثلاثين سنة بالقيمة الاسمية وبفائدة سعرها ٣٪ تؤدى فى آخر كل سنة وذلك لاداء ثمن الاراضى المستولى عليها طبقا للمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه » .

ومن حيث أن سندات القرض المشار اليه تصدر على أجزاء ، حسب اطراد عمليات الاستيلاء الذى يتم بالتدريج . وبين من الاطلاع على صورة سندات الاصلاح الزراعى التى تمثل الجزء الاول من القرض أنها صادرة فى أول نوفمبر سنة ١٩٥٢ ومنصوص فيها على أن (فائدة هذا السند ٣٪ سنويا وتدفخ فى أول نوفمبر من كل سنة بالبنك الاهلى المصرى بالقاهرة مقابل تقديم الكوبون المستحق والملحق بهذا السند) .

ومقتضى ما تقدم أنه كلما استحققت الفائدة فى أول نوفمبر من كل عام تحقق مناط فرض كل من ضريبة القيم المنقولة والضريبة العامة على الأيراد . ولو تراخى القبض الفعلى لتلك الفائدة عن هذا التاريخ .

لهذا انتهى الرأى الى أنه يتعين رد فوائد سندات الاصلاح الزراعى الى وعاء الضريبة العامة على الأيراد عن السنة التى تستحق فيها هذه الفوائد . ولو تراخى صرف هذه الفوائد الى ما بعد تاريخ استحقاقها .

(٢١٧) (١٩٦١/٣/٩)

١١٥٠ - بدل الانتقال الثابت الذى يتكافئه الجير الذى يؤجره الاشغال لا يعتبر ميزة نقدية طبقا للمادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - عدم خضوعه للضريبة العامة على الأيراد .

ان المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالضريبة العامة على الأيراد تحيل فيما يتعلق بتحديد الأيرادات الخاصة بالضريبة هذا ايراد الاطيان والبنانى على القواعد المقررة فى شأن وعاء الضريبة النوعية الخاصة بها ، وأن المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ عند تحديدها

(١) هذا الحكم قد سقط بضمور القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٤ الذى جمل ايلولة الاراضى المستولى عليها دون مقابل .

للمبالغ التي تسرى عليها الضريبة على المرتبات وما في حكمها قد نصت على أنه تربط الضريبة على مجموع ما يستولى عليه صاحب الشأن من مرتبات وماهيات ومكافآت وأجور ومعاشات وإيرادات مرتبة للمدى الحياة يضاف الى ذلك ما قد يكون ممنوحا له من المزايا نقدا او عينا ومؤدى ذلك أنه لما كان وعاء الضريبة العامة على الإيراد يتكون من مجموع لوعية الضرائب النوعية التي يخضع لها الممول فيلزم اتباع القواعد المقررة في شأن تحديد وعاء الضرائب النوعية عند تحديد الإيرادات الخاضعة للضريبة العامة على الإيراد (١) ، وإذا كان الوعاء النوعي للضريبة على كسب العمل يتكون من العناصر الآتية كلها أو بعضها وهي :

أولا : المرتبات والماهيات والمعاشات والإيرادات التي يستولى عليها صاحب الشأن بصفة دورية مما يكون الجانب العادي الثابت لكافة العمل واثابته .

ثانيا : الملحقات النقدية من مكافآت ومزايا نقدية .

ثالثا : المقابل النقدي للمزايا العينية وذلك بتقويمها بالنقود .

فإن ذلك يقتضى أن نتعرف على طبيعة بدل الانتقال الثابت الممنوح للسيد الحبير الفنى لوزارة الأشغال ، وما كان إذا يعتبر ميزة نقدية تدخل في الوعاء النوعي للضريبة على المرتبات وما في حكمها أم أنه لا يعدو أن يكون ردا لنفقات فعلية تكبدها المذكور للقيام بأعباء وظيفته .

والقاعدة أن مرد اخضاع هذه المزايا للضريبة يكون بتعرف الغرض من منحها وما خصصت للصرف عليه فإذا كانت الميزة مخصصة لمواجهة نفقات الموظف الشخصية بمعنى أنها مقررّة لنفقه الخاص اعتبرت من الملحقات النقدية التي تخضع للضريبة على المرتبات وما في حكمها ، أما إذا أريد بتقرير هذه الميزات مواجهة ما تستلزمه الوظيفة من مطالب ومقتضيات لا تسعو اليها الحاجة في الوظائف الحكومية الأخرى وخصصت بذلك لمواجهة التكاليف المتعلقة بإداء الوظيفة ولقائمة الدولة عدت الميزة مقابل النفقة ولم يعد تمت مجال لاختصاصها للضريبة المذكورة حيث لم تعد الميزة عنصرا من عناصر كسب العمل .

وبين من تقصى المراحل التي مر بها هذا البديل النقدي الثابت أنه قرر بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٢ من يولييه سنة ١٩٥١ ، بعد

() قضت محكمة النقض في البطن رقم ٣١٩ لسنة ٢٩ ق بجلسته ١٩٦٤/٥/٦ أنه يتعين لتحديد وعاء الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية الذي يدخل في وعاء الضريبة على الإيراد العام ، الرجوع الى الأحكام المقررة في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في شأن تحديد وعاء تلك الضريبة . (كتابنا النقض المدني - قاعدة ١١١٠ ص ٦٧١) .

مسحب سيارات وكلاء الوزراء ووكلائها المساعدين ومن في حكمهم ممن يتقاضون مرتبات أكبر أو مساوية لمرتباتهم وذلك لمواجهة مصروفات الانتقال التي تقتضيها أعمال وظائفهم وأنه قدر على أساس المنصرف الفعلي طوال العام ثم عدلت خثات هذا البديل بالقرارات الصادرة من مجلس الوزراء في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ و ١١ من أغسطس سنة ١٩٥٢ .

ويخلص مما تقدم أن مجلس الوزراء حين قرر منح وكلاء الوزارات ومن في حكمهم بدلا نقديا ثابتا لمواجهة نفقات الانتقال التي تقتضيها وظائفهم لصالح الدولة لم يكن يستهدف منحهم مزايا خاصة وإنما قرر لهم مبالغ لمواجهة ما ينفقونه في انتقالاتهم التي تقتضيها أعمال وظائفهم ، ومن ثم فهي لا تعتبر مزايا نقدية مما يخضع لضريبة كسب العمل ويكون نص المادة ٣٣ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه على إعفاء مرتب الانتقال الثابت من ضريبة كسب العمل يكون هذا النص متفقا وحكم القانون في هذا الصدد .

وبتطبيق هذه المبادئ على بدل الانتقال المقرر لمهندس وزارة الأشغال يبين أنه يتقاضى هذا البديل مقابل مصروفات انتقالات تقتضيها أعمال وظيفته . كخبر فني لوزارة الأشغال ولم يمنح له لفائده الشخصية ، وعلى مقتضى ما تقدم لا يعتبر هذا البديل ميزة نقدية مما تخضع لضريبة كسب العمل ولا يؤثر في هذا النظر عدم تقديم حساب يبين أوجه صرفه ذلك لأن هذا الأمر مما يتصل بتنظيم العمل في الحكومة وقد كانت بالخير بين طريقتين في هذا الصدد إما أن تؤدي النفقات أولا بأول بناء على حساب يقدم إليها ، أو أن تقدر المبلغ المحتمل صرفه جزائفا على أساس المنصرف الفعلي في العام فاخترت الطريق الآخر .

ولما كان عدم خضوع بدل الانتقال لضريبة كسب العمل كما يبين مما تقدم يستتبع عدم خضوعه للضريبة العامة على الإيراد ذلك لأن وعاء هذه الضريبة يتكون من مجموع أنواع الضرائب النوعية طبقا لحكم المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ، فحيث تمتنع الضريبة النوعية على أي نوع من أنواع الإيراد تمتنع تبعا لها الضريبة العامة على الإيراد - على هذا النوع من أنواع الإيراد .

وعلى هذا فإن بدل الانتقال الثابت الذي تصرفه وزارة الأشغال العمومية لحبرها الفنى لا يعتبر من المزايا النقدية المنصوص عليها في المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، ومن ثم لا يخضع للضريبة النوعية على كسب العمل المقررة بالقانون المذكور ، ولا للضريبة العامة على الإيراد المقررة بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ .

١١٥١ - علاوة المخبرات المقررة بالقانون رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٥ - خضوعها
للضريبة العامة على الايراد .

كان العمل يجرى في مصلحة الضرائب على عدم اخضاع علاوة المخبرات
للضريبة على كسب العمل وبالتالي للضريبة العامة على الايراد استنادا الى
فتوى مجلس الدولة في هذا الشأن .

ولما صدر القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ معدلا للقانون رقم ١٤ لسنة
١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح
التجارية والصناعية وعلى كسب العمل رأت ادارة الفتوى والتشريع لوزارة
الحرزاة والاقتصاد أنه بتعين بعد اجراء هذا التعديل اخضاع علاوة المخبرات
للضريبة كسب العمل والضريبة العامة على الايراد .

ولكن المخبرات العامة تذهب غير هذا المذهب وترى أن علاوة المخبرات
لا تخضع لضريبة كسب العمل مستندة في ذلك الى الاسباب الآتية :
أولا : ان الفقرة الاولى من المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩
(معدلة بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠) أوردت على سبيل الحصر أنواع
الايرادات الخاضعة لضريبة كسب العمل ونصت فيما يخص البدلات ،
الخاضعة لهذه الضريبة على ثلاثة أنواع منها هي بدل التمثيل وبدل الاستقبال
وبدل الحضور والقاعدة المتفق عليها فقهاء هي تفسير النصوص المالية
تفسيرا حرفيا وأن الشك يفسر لصالح الممول .

ثانيا : ان المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ لا تفيد
خضوع أى بدل لضريبة كسب العمل عدا البدلات الثلاثة التي أوردتها وقد
قالت تبريرا لاختصاص هذه البدلات الثلاثة للضريبة أنها أخضعت للضريبة
حتى لا تنفرد ضريبة المرتبات والاجور باعفاء ايرادات يجب أن تصيبها الضريبة
باعتبارها في حقيقة الامر دخلا للممول فهذه العبارة انما وردت بعد حصر
أنواع البدلات التي رؤى اخضاعها للضريبة وهي بدل التمثيل وبدل
الاستقبال وبدل الحضور ومن ثم فلا يمكن القول بأن المذكرة الايضاحية تدل
على رغبة المشرع في فرض الضريبة على أى بدل آخر خلاف تلك البدلات .

ثالثا : ان علاوة المخبرات المقررة بالقانون رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٥ -
وان كان بعضها مقبورا لمقابلة ما يتطلبه مظهر الوظيفة فان هذا البعض فضلا
عن عدم امكان تقديره بعد ضئلا ولا يكاد يذكر اذا قيس بالغرض الاصلي
لتلك العلاوة وهو تعويض ما يقابله موظف المخبرات من اخطار جسمية
وزيادة حصانته ضد عوامل الاغراء المادى الذى يتعرض له .

رابعا : ان القول بأن اخضاع أنواع من البدلات التى تختلط فيها
عوامل الوظيفة بجهد الموظف يوجب تطبيق هذا الحكم بالنسبة الى غيره من
المزايا التى تمنح للموظف من وظيفته ، هذا القول يعد اجتهادا لا يحتمله

النص حيث وردت به الإيرادات التي تخضع للضريبة على سبيل الجهر كما سلف القول هذا إلى أن علاوة المخابرات لا تمتد بميزة من المزايا التي ينعنيها نص المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، بل هي في حقيقتها تعويض عما يلاقيه الموظف من أخطار بسبب تادية أعمال وظيفته ووسيلة لتحسينه من عوامل الاغراء .

وبعرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بمجلس الدولة تبين أن الفقرة الثانية من المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن « تربط الضريبة على مجموع ما يستولى عليه صاحب الشأن من مرتبات ومعايات ومكافآت وأجور وإيرادات منصرفه لدى الحياة يضاف إلى ذلك ما قد يكون ممنوحا له من المزايا نقدا أو عينا وكذلك بدل التمثيل وبدل الاستقبال وبدل الحضور ، وقد أضاف المشرع بهذا التعديل إلى وعاء ضريبة كسب العمل أنواعا جديدة من الإيرادات لم تكن خاضعة لها وهي بدل التمثيل وبدل الاستقبال وبدل الحضور وقد جاء في المذكرة الإيضاحية للقانون تبريرا لهذا التعديل أن المشرع أضاف هذه البدلات الثلاثة إلى الإيرادات الخاضعة لضريبة كسب العمل « حتى لا تنفرد ضريبة المرتبات والأجور بإعفاء إيرادات يجب أن تصيبها الضريبة باعتبارها في حقيقة الأمر دخلا للمول » .

ومفاد ذلك أن وعاء ضريبة المرتبات وما في حكمها يتناول فضلا عن إيرادات العمل الفعلي إيرادات أخرى غير ناتجة عن عمل فعلي وهي المعاشات والإيرادات المرتبة لدى الحياة .

وبالنسبة إلى إيرادات العمل الفعلي فإن وعاءها لا يقتصر على المرتبات والأجور وإنما يشمل نص القانون أنواعا معينة من البدلات هي بدل التمثيل وبدل الاستقبال وبدل الحضور كما يشمل المزايا التقديرية والعينية التي يحصل عليها الموظف .

ولما كان بيان حكم القانون في شأن خضوع علاوة المخابرات لضريبة كسب العمل أو عدم خضوعها يقتضى ابتداء تحديد الطبيعة القانونية لهذه العلاوة .

وبين من المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٥ أن علاوة المخابرات قررت لاعتبارات وأسباب مختلفة وهي :

أولا - أن الموظف الذي يعمل في المخابرات يتعرض بحكم عمله لأخطار جسيمة ويلاحظ أن كثيرا من فئات الضباط والموظفين يتقاضون علاوة خطر .

ثانيا - أن أعمال المخابرات تتطلب من الموظف مظهرا اجتماعيا يتناسب مع الأوساط المختلفة التي يستلزم عمله الاندماج فيها ، وهذا يتطلب منه نفقات لا يجتملها راتبه .

وهذا فلدينا ليس جديداً فهو مطبق على موظفي وزارة الخارجية .

ثانياً - ان هذه الملاوة تساعد على رفع قدرة الموظف على مواجهة أعبائه المالية وتزيد حصانته ضد عوامل الإغراء المادي الذي قد يتعرض له .

ويستفاد من ذلك ان شطرا من علاوة المخبرات هو في حقيقته بدل تمثيل لموظفي المخبرات لمواجهة النفقات التي تقتضيها أعماله وظائفهم والشغل الآخر هو في الواقع من الامور مزية تمنح لهم لرفع مستواهم المادي والادبي .
تحسينا لهم ضد عوامل الإغراء القوية التي يتعرضون لها .

ولما تقدم تدخل علاوة المخبرات ضمن وعاء ضريبة المرتبات وما في حكمها ومن ثم فانها تخضع للضريبة على المرتبات وما في حكمها وبالتالي للضريبة العامة على اليرداد .

٢٩٧ (١٩٦١/٤/٢٦)

١١٥٢ - الضريبة العامة على اليرداد تفرض على الاشخاص الطبيعيين وحدهم مستوى في الخسوع لها وفي الاعفاء منها وغير ذلك من الاحكام للمساهم في شركة مساهمة او الشريك المتضامن في شركة تضامن او توصية او للمول المفرد - تطبيق ذلك بالنسبة الى الشركاء في الشركات التي خضعت لاحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ - وكذلك اصحاب المنشآت التي خضعت له .

بمقتضى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على اليرداد تفرض هذه الضريبة على الاشخاص الطبيعيين وحدهم وتستحق في أول يناير من كل سنة على المجموع الكلي لليرداد السنوي الصافي الذي حصل عليه المول خلال السنة السابقة والمكون من أنواع اليردادات التي تنص عليها المادة ١٢ من القانون سالف الذكر - ومن بينها ايراد القيم ودروس الاموال المنقولة والإرباح التجارية والصناعية ٠٠٠ ومن ثم مستوى في الخسوع لهذه الضريبة وفي الاعفاء منها وغير ذلك من الاحكام للمساهم في شركة مساهمة او الشريك المتضامن في شركة تضامن او توصية او المول المفرد ويتعين محاسبتهما جميعا عما حققته الشركات والمنشآت من أرباح عن الفترة السابقة على العمل بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ في تاريخ العمل بهذا القانون طالما أنه في هذا التاريخ قد ضمت الارباح الى رأس المال واعتبرت جزءا منه واعطى لهم مقابلها سندات على الدولة .

ولما كان القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٢ في شأن بعض الاعفاءات الضريبية يقضى باعفاء الفرق بين القيمة الاسمية للاسهم وحصص التأسيس للبنوك والشركات والمنشآت التي تؤول ملكيتها الى الدولة او تساهم فيها بمقتضى القانون وبين قيمة السندات التي تعطى في مقابلها من الضريبة العامة على اليرداد - كما يقضى باعفاء الفروق التي تنشأ نتيجة لتحويل الشركات او

المنشآت الى شركات مساهمة عربية بمقتضى القانون من الضريبة على الارباح التجارية والصناعية فانه يتعين مراعاة ما يقضى به هذا القانون من إعفاءات الارباح التي تحققت للمساهمين أو الشركاء الموصين أو الشركاء التضامنين أو الافراد حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٩ سنة ١٩٦٢ واعتبرت جزءاً من رأس المال وأعطى مقابلها سندات على الدولة في هذا التاريخ فانها تعتبر من الإيرادات المنصوص عليها في المادة ١٢ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ - وتدخل في العناصر المكونة للإيراد العام الذي تستحق عليه الضريبة العامة على الإيراد في أول يناير سنة ١٩٦٣ .

(١٩٦٧/٢/٢) ١٠٠ ، ١٠٤

٣ - ما يخص من وعائها

١١٥٣ - بدل التمثيل وبدل الاستقبال وبدل المصروف خضوعها لضريبة حسب العمل دون خصم أية نفقات منها - يترتب عليه خضوع هذه البدلات كلها دون خصم أية نفقات للضريبة العامة على الإيراد .

أن المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالضريبة العامة على الإيراد تنص على أن « تفرض ضريبة عامة على الإيراد وتسرى على صافي الإيراد الكلي للأشخاص الطبيعيين » ، وتنص المادة ٦ من هذا القانون على أن « تسرى الضريبة على المجموع الكلي للإيراد السنوي الصافي الذي حصل عليه الممول خلال السنة السابقة » . ويتحدد هذا الإيراد من واقع ما ينتج من العقارات وروؤوس الأموال المنقولة ومن المهن ومن المرتبات وما في حكمها والاجور والمكلفات والأتعاب والمعاشات والإيرادات المرتبة مدى الحياة . ويكون تحديد إيراد العقارات مبنية كانت أو زراعية على أساس القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط عوائد المبنى أو ضريبة الاطيان بعد خصم ٢٠٪ مقابل جميع التكاليف ومع ذلك يجوز تحديد إيرادات العقارات ... على الأساس الإيراد الفعلي اذا طلب الممول ذلك أما باقي الإيرادات فتحدد طبقاً للقواعد المقررة فيما يتعلق بوعاء الضريبة النوعية الخاصة بها » .

وتنص المادة ٧ من القانون المذكور على أن :

« يخصم من الإيراد الخاضع للضريبة ما يكون قد دفعه الممول عن :

١ - فوائد القروض .

٢ - أقساط الإيرادات لدى الحياة والمعاشات والنفقات الملزم بها قانوناً ...

٣ - كافة الضرائب المباشرة ٠٠٠ غير الضريبة العامة على الإيرادات
ولا يشمل ذلك مضاعفات الضريبة والتعويضات والغرامات ٠٠٠

٤ - الخسائر التي يكون قد استهدف لها المول في حالة بيع المنشأة
٠٠٠ ويشترط في خصم المبالغ السالفة الذكر عدم دخولها في الحساب عند
تقدير الإيرادات النوعية » .

ويبين من هذه النصوص أن الضريبة العامة على الإيراد تعتبر ضريبة
تكميلية للضرائب النوعية تحسب على مجموع الاعوية النوعية الخاضعة لتلك
الضرائب فيخضع للضريبة العامة على الإيراد كل ما خضع لضريبة نوعية
ويخرج من وعائها كل ما خرج من الاعوية النوعية ، وقد أفصح المشرع عن
أن الإيرادات النوعية المبينة في المادة ٦ من قانون الضريبة العامة تدخل في
وعاء هذه الضريبة بعد تصفيتها طبقا لقانون الضريبة النوعية فيدخل في
الوعاء النوعي كل ما نص قانون الضريبة النوعية على فرضها عليه ولا يخصم
من هذا الوعاء غير ما نص هذا القانون على خصمه الا أن يكون مما نصت عليه
المادة ٧ من الالتزامات التي تخصم من وعاء الضريبة العامة وحدها .

ولما كانت المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون
رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن « تربط الضريبة (ضريبة كسب العمل)
على مجموع ما يستولى عليه صاحب الشأن من مرتبات ومهاميات ومكافآت
وأجور ومعاشات وإيرادات مرتبة لمضى الحياة يضاف إلى ذلك ما قد يكون
ممنوحا له من المزايا نقدا أو عينا وكذلك بدل التمثيل وبدل الاستقبال وبدل
الحضور » ويبين من ذلك أن المشرع رأى إخضاع بدل التمثيل وبدل
الاستقبال وبدل الحضور لضريبة المرتبات والأجور وأدخل هذه البدلات الثلاثة
كاملة في وعاء هذه الضريبة النوعية ولم ينص على خصم شيء من قيمة البدل
نظر نفقات ينفقها من يمنحه بل صرح في المذكرة الإيضاحية بأن هذه البدلات
هي في حقيقتها دخل للممول مما يجب أن تصيبه الضريبة وتكون هذه البدلات
في اعتبار الوعاء النوعي إيرادا كلها لا يخصم منه شيء وإذا لا تعتبر نفقات
التمثيل أو الاستقبال أو الحضور الفعلية التي يراد خصمها من الالتزامات
التي ذكرتها المادة ٧ من قانون الضريبة العامة فلا يكون وجه من القانون
لخصم شيء من تلك البدلات حين تدخل وعاء الضريبة العامة ومن ثم تخضع
كلها لهذه الضريبة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى خضوع بدل التمثيل والاستقبال
والحضور للضريبة العامة على الإيراد المفروضة بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩
دون خصم أية نفقات منها .

١١٥٤ - المادة ٧ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة على عمل الإيراد - نصها على أن خصم من الإيراد الخاضع للمطالبة والمطالبة على التحويل بدون مقابل - شرط ذلك ألا يكون قد سبق خصمها عند تقدير الإيرادات النوعية - عدم جواز خصم المصروفات أو اشتراكات مدد الخدمة السابقة المحسوبة في المصروفات .

إن المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الإيراد تنص على أن « يخصم من الإيراد الخاضع للضريبة ما يكون قد دفعه الممول من :

١ - فوائد القروض وفوائد الديون التي في ذمته .

٢ - أقساط الإيرادات لدى الحياة والمعاشات والتفقات الملزم بها قانوناً أو تنفيذاً لحكم قضائي إذا قررت عليه بدون مقابل .

٣ -

٤ -

٥ -

ويشترط في خصم المبالغ السالفة الذكر عدم دخولها في الحساب عند تقدير الإيرادات النوعية » .

وظاهر من هذا النص أنه إنما يتناول حالة المعاشات التي يلتزم الممول بأدائها إلى غيره ، ويشترط خصمها من الإيراد الكلي الإجمالي الخاضع للضريبة أن تكون قد رتب على الممول بدون مقابل فإذا كانت قد استحققت عليه بمقابل لم يجز له خصمها ، وأن لا تكون قد سبق خصمها عند تقدير الإيرادات النوعية ، ومن ثم تخرج من حكم الخصم المقرر بهذا النص أقساط المعاش التي يستحقها الممول قبل الحكومة ، وعلى هذا لا يجوز استبعاد اشتراكات مدد الخدمة السابقة المحسوبة في المعاش - وهي التي لا تعدو أن تكون مستعملاً للإيراد - سواء من الإيراد الخاضع للضريبة النوعية أو الخاضع للضريبة العامة على الإيراد .

٧٦٢ (١٩٦٦/٧/٢٨)

(ج) ضريبة الملاح

١١٥٥ - وعاء الضريبة الإضافية للملاح - هو ذات وعاء الضريبة الأصلية .

ولما كان وعاء الضريبة الإضافية للملاح ، هو ذات وعاء الضريبة الأصلية تطبيقاً للمادة الثالثة من القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ بفرض

ضريبة اضافية للدفاع فإن تلك المبالغ تخضع كذلك للضريبة الإضافية للدفاع .

(١٦٠ / ١ / ٣٠) ٩٢

(١٦٢ / ٨ / ٢٩) ٥٥١

(١٦٠ / ١١ / ٣) ٩١٦

(١٦٨ / ١ / ٤) ٣

(تعليق)

المبالغ المشار اليها في هذه الفتوى هي المبالغ التي سبق ان اخضعتها الجمعية العمومية في فتاوى سابقة لضريبة كسب العمل كبدل حضور جلسات مجلس ادارة مصلحة صناديق التأمين والمعاشات المشار اليه في قاعدة ١١١٤ من هذا الكتاب والمقابل المستحق لرئيس واعضاء مجلس ادارة صندوق طرح النهر واكله ولاعضاء لجنة تقويم الاموال الخاضعة للحراسة المشار اليه في قاعدة ١١١٥ من هذا الكتاب ومصاريف انتقال ومقابل حضور جلسات لجنة كهربة الجمهورية العربية المتحدة والمشار اليه في قاعدة رقم ١١١٦ والمبالغ المستحق للعامل مقابل الاجازة التي لم يحصل عليها والمشار اليه في قاعدة رقم ١١١٧ .

١١٥٦ - ضريبة الدفاع - وعلاؤها - هو الاراضى الزراعية والعقارات البنية الخاضعة لضريبتى الاطيان والعقارات البنية .

تنص المادة الاولى من القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ بفرض ضريبة اضافية للدفاع على ما يأتى : « تفرض ضريبة اضافية للدفاع .

(ا) بنسبة ٣٥٪ من الايجار السنوى للاراضى الزراعية المفروضة عليها ضريبة طبقا لاحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه .

(ب) بنسبة ٢٥٪ من الايجار السنوى للعقارات المفروضة عليها ضريبة طبقا لاحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه ويعتبر في تطبيق احكام هذه المادة كل تكليف موروث أو مشترك أو موقوف وحصة واحدة حتى يتم شهر تجزئته طبقا للقانون .

وتقتضى هذه الضريبة مع أقساط الضريبة الاصلية المستحقة اعتبارا من أول يولييه سنة ١٩٥٦ وبنسبتها وتأخذ حكمها وتسرى عليها القوانين الخاصة بتلك الضريبة » .

ويستفاد من هذا النص أن نطاق الاراضى والعقارات البنية الخاضعة لضريبة الدفاع هو ذات النطاق الخاص بضريبتى الاطيان والعقارات البنية

والذي حددته المادة الاولى من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ ، والقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ .

(٨٠٤) ١١/٢٣ / ١٩٥٩

١١٥٧ - ضريبة الدفاع - الاعفاء منها - مناهة - أن يكون الممول فيها هو الدولة - عدم اعفاء الممول إذا كان شخصا غيرها إلا في الحدود المنصوص عليها في القوانين رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ و رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، و رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ .

تنص الفقرة الرابعة من المادة الاولى من القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ بفرض ضريبة اضافية للدفاع على أن : « تقتضى هذه الضريبة مع أقساط الضريبة الأصلية المستحقة اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٥٦ ونسببتها وتأخذ حكمها وتسرى عليها القوانين الخاصة بتلك الضريبة » . ويؤخذ من هذا النص أن الاعفاء من هذه الضريبة يكون وفقا للأحكام المنصوص عليها في القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ و رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ وهذان القانونان يقرران إعفاء الحكومة من أداء ضريبتى الاطيان والعقارات المبنية إذا كانت هى الممول فى كليتهما ، ومن ثم يتعين أعمال هذا الحكم فى شأن ضريبة الدفاع بحيث تغفى الحكومة من أداء هذه الضريبة متى كانت هى الممول فى هذه الضريبة ، ذلك أن مناطق الاعفاء واحد فى الحالتين وحكمته تقوم فى ضريبة الدفاع كما تقوم فى ضريبتى الاطيان والعقارات المبنية ، أما إذا كان الممول فى ضريبة الدفاع شخصا آخر غير الحكومة فإن الاعفاء لا يسرى عليه .

وتنص المادة الثانية من القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ على أن « يقع عبء الضريبة المنصوص عليها فى المادة السابقة بالنسبة الى الاراضى الزراعية على الزارع وحده إذا كان مالكا أو منتفعا أو مستأجرا وعلى الزارع والمالك معا إذا كان استغلال الارض بطريق المزارعة » وبالنسبة الى العقارات المبنية المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ والخاضعة لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المشار إليه على المستأجر أو المالك للسكن وفيما عدا ذلك يقع عبء الضريبة على الممول الأصل وذلك كله بعد استبعاد مدد الخلو عند ثبوتها وعلى الممول الأصلى تحصيل الضريبة » ، وهذه المادة إذ نصت على ذلك تكون قد حددت الممول فى هذه الضريبة تحديدا من مقتضاه أن لا يقع عبؤها دولما على الحكومة مالكة هذه الاراضى والعقارات إذ قد يلتزم بها المستأجرون من الدولة وهو ما يؤدى الى اختلاف فى أشخاص العلاقة الضريبية فى حالة ضريبة الدفاع عنه فى حالة ضريبتى الاطيان والعقارات المبنية وذلك تبعاً لاختلاف الممول فى كل منها إذ هو دائما الدولة فى حالة ضريبتى الاطيان والعقارات المبنية فى حين أنه فى حالة ضريبة الدفاع قد تكون الدولة تارة هى الممول وقد يكون غيرها تارة أخرى .

ومناطق الإعفاء من ضريبة الدفاع أن تكون الدولة هي الممول في هذه الضريبة أما حيث يكون الممول شخصا آخر غير الدولة فلا يكون ثمة إعفاء منها وذلك لانعدام السند القانوني للإعفاء في هذه الحالة فضلا عما ينطوي عليه من إخلال بالأغراض التي تفيهاها المشرع من فرض ضريبة الدفاع وخروج على مبدأ المساواة في الضريبة ، ولا يبرر الخروج على هذا المبدأ أن يكون الأفراد مستأجرين أرضا أو عقارات مملوكة للحكومة .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى أن مناطق الإعفاء من ضريبة الدفاع أن تكون الدولة هي الممول في هذه الضريبة . أما حيث يكون الممول شخصا آخر غير الدولة فإنه لا يعفى منها الا في الحدود المنصوص عليها في القوانين رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ و ٥٦ لسنة ١٩٥٤ و ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ .

(٨٠٤) (١٩٥٩/١١/٢٣)

١١٥٨ - ضريبة الباني - الإعفاء منها - شموله المؤسسات العامة والهيئات العامة -
اعطاؤها من ضريبة الدفاع ومن الرسم البلدي على شغل العقارات .

كانت المادة الثانية من الامر العالي الصادر في ١٣ من مارس سنة ١٨٨٤ تنص على ما يأتي : « يعفى من تلك العوائد :
أولا - العيش غير المؤجرة .

ثانيا - البيوت التي تزيد أجرتها السنوية عن خمسمائة قرش .
ثالثا - الابنية المخصصة لاقامة الشعائر الدينية مثل المساجد والكنائس والاديرة والابنية المعدة للخيرات والصدقة .
رابعا - العقارات ملك الحكومة المعدة للمصلحة العمومية » .

وقد ظل هذا النص نافذا حتى ألغى الامر العالي المشار اليه بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية ونظم الإعفاء من هذه الضريبة في المادة ٢١ منه ونصها : « تعفى من أداء الضريبة :
(أ) العقارات المملوكة للدولة .

(ب) العقارات المملوكة لمجالس المديرية والمجالس البلدية والقروية والمحلية المعتمدة لمكاتب ادارتها أو للخدمات العامة سواء كانت هذه الخدمات تؤدي بالمجان أو بمقابل كمباني عمليات الكهرباء والغاز والمياه والمجاري والاسعاف ، واطفاء الحرائق والمذابح والحمامات والمغاسل العلنية وما شابهها .

(ج) الابنية المخصصة لاقامة الشعائر الدينية كالمساجد والكنائس والاديرة والمعابد والمدارس التي تختص بتعليم الدين وكذلك الابنية المملوكة

للجهات الحيوية والاجتماعية وأبنية النوادي الرياضية المسجلة وفقا للقانون ولا تكون منشأة لغرض الاستثمار بل معدة لمزاولة النشاط اخرى أو الاجتماعي أو الرياضي لهذه الجمعيات والنوادي ، لما ما كان من الإعقارات ذات الربح ملكا للأوقاف أو الطوائف الدينية أو الجمعيات أو النوادي المذكورة فلا يعفى من العوائد .

(د) المستشفيات والمستوصفات والملاجئ المعدة لقبول جميع المرضى أو اللاجئين لها مجانا بصرف النظر عن الدين أو الجنس فإذا أعدد جزء منها بأجر أو فقد شروط التصميم استحققت الضريبة كاملة عليها كلها .

ولم يلبث المشرع أن عدل حكم إعفاء المجالس البلدية من هذه الضريبة وذلك بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ الخاص بنظام المجالس البلدية فنص في المادة ٥١ من هذا القانون على إعفائها من قائمة الضرائب دون قيد ولم يقصر الأمر على الضريبة العقارية وأضيف نص مماثل إلى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بشأن مجلس بلدى القاهرة وإلى القانون رقم ٩٨ لسنة ٢٩٥٠ بشأن مجلس بلدى مدينة الإسكندرية والقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن مجلس بلدى بور سعيد وذلك بالقوانين رقم ٢١٤ و ٢٢١ و ٢٨٧ لسنة ١٩٥٦ .

وعدل أيضا حكم الإعفاء بالنسبة إلى مجالس المديريات بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٦ الذى نص في المادة ٢ منه على إعفاء مجالس المديريات من جميع الضرائب والرسوم الحكومية عدا « الرسوم والعوائد الجمركية » .

وبين من مجموع هذه النصوص أن الإعفاء من الضريبة المستحقة على العقارات المبنية شمل بمقتضى الأمر العالى الصادر فى سنة ١٨٨٤ - جميع الاموال العامة للدولة سواء فى ذلك ما كان منها مخصصا لحمة اقليمية أو لحمة قومية ، ولم يكن ثبوت الشخصية المعنوية للمديرية أو للمدن أو القرى التى تمثلها مجالس المديريات أو المجالس البلدية أو القروية كما لم تكن ثبوت هذه الشخصية للمؤسسات العامة ترفع عن أموال هذه الاشخاص الادارية المخصصة للمنفعة العامة للإعفاء الذى نص عليه الأمر العالى ذلك لأن هذه الشخصية المعنوية لم تقص عن أموال هذه الهيئات صفة الاموال العامة .

وقد أبرزت هذا المعنى المذكورة الايضاحية للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بفرض الضريبة على العقارات المبنية المشار اليه واذا جاء بها أن المشرع قصد من هذا القانون أن يتناول الإعفاء جميع ما كان يتناوله فى ظل الأمر العالى أى إعفاء جميع الاموال العامة عدا ما عالج المشرع فى القانون سالف الذكر صراحة وهى أموال المجالس البلدية والقروية . ومن ثم يتعين تفسير لفظ الدولة الذى ورد فى المادة ٢١ على أنه يتناول أموال الحكومة المركزية والاشخاص العامة وهى الاموال التى كانت معفاة فى ظل الأمر العالى والتى

يتسع لها مدلول هذا اللفظ في القانون الإداري ، وذلك ما لم يرد نص خاص في التشريعات المنظمة لهذه الاشخاص بغير ذلك .

ولا يحتج على هذا التفسير بأن المشرع نص صراحة على مجالس المديرات والمجالس البلدية في الفقرة ب ولم يكن ثمة داع للنص عليها اذا كان مدلول لفظ الدولة يتناولها - لا يحتج بذلك لأن المشرع غاير في الحكم بين الدولة بمعناها الواسع وبين مجالس المديرات والمجالس البلدية والقروية ذلك أنه بينما قرر اعفاء العقارات المملوكة للدولة هذه من الضريبة اطلاقاً أى دون قيد أو شرط فإنه يقرر هذا الاعفاء للعقارات المملوكة للمجالس المذكورة بشرط أن تكون العقارات مخصصة للمنفعة العامة وذلك كله حتى تاريخ صدور القوانين الأخيرة المشار إليها .

ولما كانت ضريبة الدفاع تفرض طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ للدفاع بنسبة ١٥٪ من الأيجار السنوى للعقارات المفروضة عليها ضريبة طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ .

كما أنه وفقاً للمادة ٢١ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى مدينة القاهرة المعدل بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٦ يعفى من هذا الرسم العقارات المعفاة من الضريبة على العقارات المبنية بمقتضى الجند (أ) و (ب) و (ج) و (د) و (هـ) و (و) و (ط) من المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على العقارات المبنية .

ولما كانت العقارات المبنية المملوكة لمؤسسة أبنية التعليم وهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية وهيئة الإذاعة المصرية وهيئة العامة للبريد وهيئة العامة للمطابع الأميرية وهيئة العامة لشئون السكك الحديدية تدخل فى مدلول الدولة التى نص قانون الضريبة على المباني على إعفاء أموالها لذلك تعتبر معفاة من ضريبة الدفاع المفروضة بالقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ والرسم البلدى على شاغل العقارات المنصوص عليه فى المادة ٢١ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ عملاً بأحكام هذين القانونين .

(١٤٧ / ١٧ / ١٩٦٠)

١١٥٩ - ثلاثة ٤١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاصة بالإعفاء من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية - نصها فى الفقرة الأخيرة منها على عدم الاستفادة من الإعفاء إذا تجاوز صافي الربح مثل حدود الإعفاء بشرط ألا يقل ما بقى للممول بعد تأدية الضريبة عما يبقى أن يقل عنه ربحاً - نص الفقرة الرابعة من المادة ٦٣ على حكم مماثل بالنسبة للضريبة على كسب العمل - إثر فرض ضريبة اضافية للدفاع بمقتضى القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٦٢ على تطبيق المحكمين السابقين .

يبين من الاطلاع على القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على

ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح الصناعية والتجارية وعلى كسب
 العمل أن المادة ٤١ منه الواردة في الفصل الرابع الخاص بالاعفاء من الكتاب
 الثاني في شأن الضريبة على الارباح التجارية والصناعية تنص على أن « يعفى
 من الضريبة الافراد والشركاء في شركات التضامن والشركاء المتضامنون في
 شركات التوصية الذين لا يتجاوز صافي ربحهم السنوى ١٥٠ جنيها مهما
 يكن نوع التجارة أو الصناعة التي يباشرونها وذلك اذا كانوا غير متزوجين ،
 فان كانوا من المتزوجين ولا يعولون ولدا أو أولادا يكون حد الاعفاء لهم ٢٠٠ جنية
 واذا كانوا غير متزوجين ويعولون ولدا أو أولادا مهما بلغ عددهم يكون حد
 الاعفاء لهم ٢٣٠ جنيها واذا كانوا من المتزوجين ويعولون ولدا أو أولادا مهما
 يكن عددهم فيكون حد الاعفاء ٢٥٠ جنيها ، فاذا كان صافي الربح السنوى
 يتجاوز حد الاعفاءات المختلفة السالفة الذكر دون أن يزيد على مثلها فلا
 تسرى الضريبة الا على ما يزيد على ذلك الحد فان تجاوز صافي الربح مثلى حد
 الاعفاء فان الممول لا يستفيد من الاعفاء بشرط ألا يقل ما يبقى له بعد تأدية
 الضريبة عما يبقى للممول الذى يقل عنه ربعا » .

وأن المادة ٦٣ الواردة في الفصل الثالث من الكتاب الثالث الخاص
 بالضريبة على كسب العمل من القانون المشار اليه تنص على أن « حدد سعر
 الضريبة على الوجه الآتى :

٢٪ عن ال ١٠٠ جنية الاولى - ٣٪ عن ال ١٥٠ جنية التالية - ٤٪ عن
 ال ١٥٠ جنية التالية - ٥٪ عن ال ١٥٠ جنية التالية - ٧٪ عن ال ٢٠٠ جنية
 التالية ..

ويعفى من الضريبة كل ممول لايزيد مجموع ما يستولى عليه من الايرادات
 المبينة انواعها في المادة ٦١ على ١٥٠ جنيها فاذا كان متزوجا ولا يعول أولادا
 يكون حد الاعفاء له ٢٠٠ جنية واذا كان غير متزوج ويعول ولدا أو أولادا
 مهما بلغ عددهم يكون حد الاعفاء ٢٣٠ جنيها واذا كان متزوجا ويعول ولدا أو
 أولادا فيكون حد الاعفاء له ٢٥٠ جنيها .

واذا كان صافي اليراد السنوى يتجاوز حد الاعفاءات المختلفة السابقة
 الذكر دون أن يزيد على مثلها فلا تسرى الضريبة الا على ما يزيد على ذلك
 الحد فان تجاوز صافي اليراد مثلى حد الاعفاء فان الممول لا يستفيد من الاعفاء
 بشرط ألا يقل ما يبقى له بعد تأدية الضريبة عما يبقى للممول الذى يقل عنه
 ايرادا ... » .

وأن المادة الاولى من القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ بفرض ضريبة
 اضافية للدفاع تنص على أن (تفرض ضريبة اضافية للدفاع) . كما تقضى
 المادة الثالثة منه بأن « تفرض الضريبة المنصوص عليها في المادة الاولى :

أولا : بنسبة ٣٥٪ من وعاء كل من الضرائب الآتية :

(أ) الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المتقولة .

(ب) الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

(ج) الضريبة على أرباح المهن غير التجارية .

المقررة بمقتضى الكتابين الأول والثاني والباب الثاني من الكتاب الثالث
من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه

وتستحق هذه الضريبة في المواعيد ذاتها الخاصة باستحقاق الضرائب
الاصيلة وتسرى بالنسبة الى إيرادات القيم على كل

ثانيا : بنسبة ١٪ عن ال ٥٠٠ جنيه الأولى من الوعاء السنوى وبنسبة
٣٪ عما يزيد على ذلك . .

وقد عدلت أحكام هذه المادة بمقتضى القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٦٢ ،
الذى قضى في المادة الأولى منه أن « يرفع الى النصف سعر الضريبة الإضافية
للدفع المقررة بالقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه وتستثنى من هذه
الزيادة المرتبات وما فى حكمها والاجور والكلفات والمعاشات التى لا يزيد
الوعاء السنوى للضريبة الاصيلة الخاصة بها على ٤٠٠ جنيه (اربعمائة
جنيه) » .

وأن المادة الرابعة من القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ تنص على أن
« تحصل الضريبة الإضافية المنصوص عليها فى المادة السابقة مع الضرائب
الاصيلة وفى مواعيدها وتأخذ حكمها ويسرى عليها جميع أحكام القوانين
الخاصة بتلك الضرائب سواء تعلقت بتحديد الإيرادات أو لأرباح الخاضعة
للضريبة ، أو بالإعفاءات أو بالاجراءات أو بطرق التحصيل أو بغير ذلك » .

كما تنص المادة السادسة من هذا القانون على أنه « لا يجوز للمهيئة
المحلية أو الوحدات الادارية بأنواعها أن تفرض ضرائب اضافية بنسبة من
الضريبة المفروضة بموجب هذا القانون » .

ويؤخذ من استظهار النصوص المتقدمة أن المشرع فرض ضريبة إضافية
للدفع على بعض الإيرادات وأحال الى أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩
بالنسبة الى تحديد الإيرادات أو المرتبات الخاضعة للضريبة أو الإعفاءات أو
الاجراءات أو طرق تحصيل الضريبة أو غير ذلك ، وإن وعاء كل من الضريبة
النوعية وضريبة الدفع واحد كما أن الإعفاءات المقررة فى الضريبة النوعية
هى ذات الإعفاءات المقررة بالنسبة الى ضريبة الدفع ، فإذا كان ثمة ايراد أو
ربح فى حدود الإعفاء من الضريبة النوعية أعفى فى وقت واحد من الضريبتين
معاً ، وإذا كان ثمة ايراد أو ربح يجاوز الحدود المقررة للإعفاء دون أن يجاوز
مثليها سرت عليه ضريبة الدفع فى الحدود التى تسرى فيها الضريبة النوعية
إذا كان ثمة ايراد أو ربح يجاوز مثل حدود الإعفاء أخضع بأكمله لكل من

الضريبة النوعية وضريبة المظاع بشرط ألا يقل ما يتبقى للممول بعد أداء كل من الضريبتين عما يتبقى للممول الأقل إيرادا ، أما استئصال ضريبة المظاع المقررة بالقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٦٢ عن الضريبة النوعية المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فانما ينصرف فقط الى تخصيص حصيلة ضريبة المظاع لمواجهة (الاعباء المالية - الجسمية في تعزيز وتقوية الدفاع عن أرض الوطن حرصا على استقلاله) على نحو ما ورد في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ بمعنى أن تؤدي حصيلة هذه الضريبة الاضافية لخزينة العامة ولا يجوز للهيئات المحلية أو الوحدات الادارية بأنواعها أن تفرض ضرائب اضافية بنسبة منها .

لذلك انتهى الرأى الى أن الاحكام التى تسرى بالنسبة الى الضرائب النوعية الاصلية المقررة بمقتضى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تسرى كذلك بالنسبة الى الضريبة الاضافية للدفاع التى تفرض معها بمعنى أن يؤخذ فى الاعتبار أثر تطبيق الضريبتين الاصلية والاضافية مجتمعتين بحيث لا يقل ما يبقى للممول بعد أداء هاتين الضريبتين معا عما يبقى للممول الحدى الأقل إيرادا بعد أدائهما معا كذلك .

(٢٢٧) (١٩٦٦/٣/٢)

(د) ضريبة التركات

١١٦٠ - القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ بالقابـل الذى كانت تلزمه الحكومة عن الاطيان المستول عليها طبقا للمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ - اثر صدور هذا القانون على ضريبة التركات المستحقة على السندات المظاع عن هذه الاطيان .

(١) ان تركات المتوفين بعد الاستيلاء على اطيانهم تنفيذا لقانون الاصلاح الزراعى سنتى ١٩٥٢ ، ١٩٦١ تعتبر سندات الاصلاح الزراعى المستحقة لهم من اموال تركاتهم التى يفرض على صافيتها ضريبة التركات ورسوم الايلولة وتعتبر هاتان الضريبتان مستحقتين من وقت الوفاة فيقدر وعازهما بحالته حينئذ ولا يعتد بما يطرا عليه من بعد هلاكه كان أو زيادة أو نقصا لان ذلك الطارئ يتعلق بما تملكه الورثة ومن اليهم ولا شأن للمتوفى به - فما طرا على سندات الاصلاح الزراعى بالقانون رقم ١٠٤ سنة ١٩٦٤ المشار اليه لا يغير من امرها كمنصر فى التركات التى استحققت عليها الضرائب ولا يعاد تقدير هذه التركات لاستبعاد قيمة هذه السندات منها كما لا تستبعد من التركات التى لم يتم تقديرها بعد ما دامت قد لحقها استحقاق ضرائب التركات.

لوفية صاحبها قبل العمل بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ وانها تبقى لضرائب التركات ما يقتضيه امتيازها الذي قرره الماده ٤٣ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ على نصيب كل وارث بقدر المطلوب منه وما يقتضيه اقتضاؤها على الاعيان المستحقة عليها وفقا لما نصبت عليه الماده ٤٨ من هذا القانون من أنه لا يجوز اتخاذ اجراءات تسجيل رسم الايلولة الا على الاعيان المفروضة عليها تلك الرسوم دون تعرض للملاك الشخصية لصاحب الشأن الا اذا كان قد أصاب فياندة من الاموال والمجقوق التي آلت وحقها بما كلف اليه منها ويسرى هذا الحكم على ضريبة التركات لسريان احكام ذلك القانون بالنسبة اليها - فاذا اقتصر نصيب صاحب شأن في التركة على سندات الاصلاح الزراعي ولم يكن قد أصاب من فوائدها شيئا فان ضرائب التركات المستحقة عليها تنقضي ولا يجوز استيفاؤها من اموال اصحاب الشأن الاخرى ، وذلك التزاما لاحكام الماده ٤٨ المشار اليها . اما اذا اشتمل نصيب الوارث مع السندات على اموال اخرى فان الضرائب المستحقة تخضع من قيمة السندات حين تخرج من ذمة صاحب الشأن بما لتلك الضرائب من امتياز على نصيب الوارث في مجموعه ولا يقتصر الخصم على قيمة الضرائب التي تقابل سندات الاصلاح الزراعي بل يتم خصم الضرائب المستحقة كلها في حدود سندات صاحب الشأن وقد رددت هذا الحكم الفقرة قبل الاخيرة من الماده ٤١ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ - فبعد أن أجازت تقسيط الضرائب على مدة لا تزيد على عشر سنوات ولا تقل عن ثلاث سنوات - نصت على أنه في حالة التصرف في شيء من اعيان التركة فان الرسوم المؤجلة تصبح واجبة الاداء بمقدار المبالغ المتحصلة فعلا من هذا التصرف .

وعلى حدى هذا الاصل - تعتبر ضرائب التركات المستحقة قد حل اداؤها ولو كان بعضها مؤجلا وتخصم كلها بمقدار قيمة السندات التي انتقلت من الوارث الى الدولة بما يشبه ذلك التصرف الذي يخرج شيئا من اعيان التركة من ملك الوارث .

(٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ (١٦ / ٣ / ١٩٦٥)

١١٦١ - رسم ايلولة التركات - فرضه على اموال التركة التي تؤول الى الورثة هو من في حكمهم بسبب الوفاة - انتفاء وجود التركة وباتت انتفاء ايلوتها يمنع فرض الرسم لانعدام محله - ترتيب ذلك الحكم في حالة انتفاء أحد عناصر التركة التي فرض عليها الرسم - مرسوم رقم ١٢٠٠٠ فرض الرسم رغم ذلك بجسبه متعمدا ولا يتحصن بطوات مواعيد الضمان - التمرات الاخرى الصادرة برسم رسم ايلولة على عناصر موجودة فعلا - صدورهما بالخالفه للقانون فيما يخص بكيفية تقدير الرسم لا يؤدى الى ابعادهما - تعصها بطوات ميعاد الضمان لا يمنع مصلحة الضرائب من سحبها لصالح الدول تطبيقا للمادة ١١٠ من ذلك محلا .

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم ايلولة

على التركات معدلة بالمرسوم بقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ وبالمرسوم بقانون رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٥٢ تنص على أن « يفرض على ايلولة التركات رسم يعتبر مستحقا من وقت الوفاة محسوبا على صافي نصيب الوارث طبقا للنسب الآتية ٠٠٠ » كما تنص المادة ٢٦ من هذا القانون على أنه « اذا اتصل بعلم صاحب الشأن في أى وقت بعد تقديم الاقرار او قائمة المبرد المنصوص عليها فى المادتين ١٩ ، ٢٠ وبأية طريقة من الطرق معلومات جديدة يترتب عليها تعديل ما ورد فى الاقرار او القائمة من البيانات الخاصة بما للتركة او ما عليها وجب عليه فى خلال سبعة أيام من تاريخ علمه بذلك أن يقدم بها اقرارا تكميليا والا عوقب بالمعقوبات المنصوص عليها فى المادتين ٢٤ ، ٢٥ حسب الاحوال » .

وتنص المادة ٢٧ من هذا القانون معدلة بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ على أن « يعهد بتقدير قيمة التركات الخاضعة لرسم ايلولة الى المأمورين المختصين ويجرى التقدير على الاسس المقررة فى المادة السابقة فيما يتعلق بالاموال والحقوق الميينة فيها - لما ما عدا ذلك فيكون تقديره بعد الاطلاع على ما يقنمه اصحاب الشأن من أوراق ومستندات وبيانات فى المواعيد وطبقا للاوضاع التى تقررها اللائحة التنفيذية وللمأمورين المختصين عند الاقتضاء اجراء تحقيقات أو نيب خبراء ترتب اتعابهم حسيبا تقرره اللائحة المذكورة ويجب عند التقدير قبل اعلانه الى ذوى الشأن من مصلحة الضرائب بالكيفية التى تنص عليها اللائحة التنفيذية ويكون الاعلان بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول تبين فيه الاسس التى قام عليها تقدير قيمة التركة - ولذوى الشأن خلال شهر من اعلانهم بالتقدير أن يخطروا المصلحة بملاحظاتهم عليه بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول فاذا قبلوه أو انقضت هذه المدة ولم ترد ملاحظاتهم اعتبر التقدير نهائيا واصبحت الرسوم واجبة الاداء » .

ويستفاد مما تقدم أن رسم ايلولة على التركات يفرض على أموال التركة التى تؤول الى الورثة أو من فى حكمهم بسبب الوفاة فاذا انتفى وجود التركة وبالتالى أنتفت ايلولتها أمتنع فرض الرسم لانعدام محله فان صدر قرار بفرض الرسم فانه يكون منعما لانعدام محله ولا يتحصن بفوات مواعيد الطعن ويجوز لكل ذى شأن أن يطلب بطلانه فى أى وقت كما يجوز للمصلحة الضرائب من تلقاء نفسها أو بناء على طلب ذوى الشأن أن تقرر بطلانه . وكذلك الشأن اذا كان أحد عناصر التركة التى فرض عليها الرسم لا وجود له فى الحقيقة فان قرار ربط الرسم على هذا العنصر غير الموجود يكون منعما .

ولئن كان هنا البطلان يقع بالنسبة للقرارات المنعمة لانعدام محلها الا أنه لا يقع بالنسبة للقرارات التى تصدر بربط رسم ايلولة على عناصر موجودة فعلا وصدرت هذه القرارات مخالفة لنصوص القانون بالنسبة لكيفية تقدير الرسم فان هذه القرارات لا تعتبر منعمة وانما هى قرارات قائمة

مخالفة للقانون ويجوز لصاحب الشأن أن يطعن فيها في الميعاد الذي حدده القانون ووفقا للإجراءات التي نظمها فإن استغلق عليه ميعاد الطعن القضائي بفوات الميعاد فليس ثمة ما يمنع مصلحة الضرائب تحقيقا للعدالة أن رأت لذلك محلا أن تسحب لصالح الممول قرار ربط الضريبة المخالف للقانون حتى ولو استغلق عليه باب الطعن لفوات ميعاده .

وغنى عن البيان أنه يجب على مصلحة الضرائب أن تضع من الضمانات ما يكفل عدم إساءة استعمال حق ابطال القرارات المتقدمة أو سحب القرارات المخالفة للقانون بعد فوات مواعيد الطعن فيها .

وينبني على ما تقدم أنه يتعين على مصلحة الضرائب أن تسحب جزئيا قرارها بربط رسم الايلولة على شركة المرحوم ٠٠٠ إذا تبين لها أن أحد عناصر الشركة التي ربط عليها الرسم لم يكن له وجود وقت وفاته وذلك باستبعاد هذا العنصر من عناصر الشركة وذلك لانتفاء واقعة وجود المال وبالتالي محل فرض الرسم .

ويجوز لها أن تسحب جزئيا قرارها بربط رسم الايلولة على شركة ٠٠ غيما يجاوز التقدير الذي حدده القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب اسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لأحكام القوانين أرقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها تعويضا اجاليا قدره ١٥ ألف جنيه ما لم يكن مجموع ما يمتلكه فيها أقل من ذلك فيعوض عنه بمقدار هذا المجموع وذلك بالنسبة لتقدير عنصر أسهم شركة الاقطان التي أتمت بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى :

١ - ان قرار ربط الضريبة لا يكتسب أية حصانة اذا تبين أنه وقع على غير محل ويكون في هذه الحالة منعما ولا يتحصن بفوات مواعيد الطعن ويجوز لكل ذى شأن أن يطلب بطلانه في أى وقت كما يجوز لمصلحة الضرائب من تلقاء نفسها أو بناء على طلب ذوى الشأن أن تقرر بطلانه .

٢ - ليس ثمة ما يمنع مصلحة الضرائب من أن تسحب لصالح الممول قرار ربط الضريبة حتى ولو استغلق عليه باب الطعن لفوات ميعاده اذا تبين أن قرار ربط الضريبة قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون .

٣ - وعلى ذلك فإنه يتعين على مصلحة الضرائب أن تسحب جزئيا قرارها بربط الضريبة على شركة ٠٠٠ إذا تبين لها أن أحد عناصر الشركة التي ربطت عليها الضريبة لم يكن له وجود وقت وفاة المورث وذلك باستبعاد هذا العنصر من عناصر الشركة كأساس لتقدير الضريبة .

ويجوز لها أن تسحب جزئيا قرارها بربط الضريبة على شركة ٠٠٠٠٠ أرملة ٠٠٠ فيما يجاوز التقدير الذي حدده القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤

بالنسبة لتقدير عنصر أسهم التركة التي أمت طبقا للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ .

(٨٤١) ١٩٦٧/٧/٨

(١ - ضريبة الملاهي)

١ - خففها

٢ - الاعفاء منها

١ - خففها

١٩٦٢ - ضريبة الملاهي - ضريبة الملاهي التي تحصل على اجرة الدخول الى مسرح النوى المتحركة - تخفيضها بمقدار النصف على تلك الاجرة .

يبين من الاطلاع على القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهي أن المادة الاولى منه تنص على أن « تفرض ضريبة على كل دخول أو اجرة مكان في النور والمحال المبينة بالجدولين (أ) و (ب) الملحقين بهذا القانون ، وذلك وفقا للفئات الواردة فيهما ويجوز لوزير المالية بقرار يصدره اضافة دور أو محال مماثلة للنور أو المحال الواردة فيهما » وقد تضمن الجدول رقم (ب) الملحق بهذا القانون بيانا بالمحال التي تفرض عليها الضريبة وهي - دور السينما الحفلات العامة في النوادي ... الارجوز ، ... دور التمثيل ، الخ وتخضع للفئات الواردة في الجدول المرافق عدا ما يقام في دور التمثيل من حفلات الاوبرا والاوبريت والمسرحيات التمثيلية والباليه فتخضع بنسبة مخفضة بمقدار ٥٠٪ من الجدول المذكور .

ويستفاد من ذلك أن ثمت أنواعا من الملاهي ومحال الفرجة تخضع اجرة دخولها للضريبة كاملة وان ثمت أنواعا أخرى تخضع لنصف الضريبة فحسب .

ولئن كان المشرع لم ينص على أن مسرح العرائس يعتبر من بين هذه الانواع أو تلك الا أن ذلك لا يعني عدم خضوع اجرة الدخول الى هذا المسرح للضريبة المشار اليها اذا توافرت في شأنه عناصر احدي هذه الانواع .

ولما كان مسرح العرائس يقوم على حكاية قصة معينة تؤدي بواسطة مجموعة من الممى يحركها عدة أشخاص ويصحب الحركة حوار يؤديه أشخاص آخرون بحيث يتكون من مجموع هذه الحركات وهذا الحوار القصة التي يستهدف المسرح اداها ومن ثم تكون المسرحية من قبيل المسرحيات التمثيلية التي تخضع لضريبة الملاهي مخفضة بمقدار النصف .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى أن المسرحيات التى تعرض بمسرح العرائس تعتبر من المسرحيات التمثيلية ومن ثم تخضع الضريبة المقررة على أجرة الدخول فيه الى النصف وذلك على النحو المشار إليه فى الجدول رقم (ب) الملحق بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهى .

(١٩٦١/٥/٨) ٣٩٥

٢ - الاطلاع منها

١٩٦٣ - ضريبة ثلاثي الفرجة بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ - نص المادة الخاصة من هذا القانون على اطاء احدى الحفلات التى تقيمها كل سنة اى جمعية او مؤسسة من الجمعيات الخيرية او المؤسسات الاجتماعية وفقا للقانون - عدم انطباق هذا النص على نادى سبلح شرطة اسبوت الرياض .

يبين من الاطلاع على القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ الخاص بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهى أنه ينص فى مادته الخامسة على أن « تعفى من الضريبة احدى الحفلات التى تقيمها كل سنة اى جمعية او مؤسسة من الجمعيات الخيرية او المؤسسات الاجتماعية وفقا للقانون » .

فمناطق تمتع النوادى بالاعفاء من الضريبة طبقا لهذا النص ، هو أن تكون إما من الجمعيات الخيرية او المؤسسات الاجتماعية .

وبين من الاطلاع على القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجمعيات والمؤسسات الخاصة انه اشتمل على كتابين أولهما خاص بالجمعيات وثانيهما خاص بالمؤسسات الخاصة وفيما يتعلق بالجمعيات نصت المادة الاولى من القانون على أنه « تعتبر جمعية فى تطبيق هذا القانون كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة من أشخاص طبيعية أو اعتبارية لفرض غير الحصول على ربح مادي » .

وتضمن الباب الثالث من الكتاب الاول بيان الاحكام الخاصة ببعض الجمعيات فنصت المادة ٥٢ على أن « تعد جمعية خيرية كل جمعية تتكون لتحقيق غرض أو أكثر من أغراض البر أو الرعاية الاجتماعية قصر نفعا على أعضائها أو لم يقصر عليهم وإذا باشرت جمعية خيرية غرضا من أغراض البر أو الرعاية الاجتماعية عن طريق هيئات داخلية منها خصصت هذه الهيئات لاحكام الجمعيات الخيرية » .

ونصت المادة ٥٣ على أنه « على مجلس ادارة الجمعية الخيرية أن يضع تقريرا سنويا عن أعماله ونشاطه ... » .

وقضت المادة ٥٤ بأنه « تعتبر جمعية ثقافية كل جمعية يكون الغرض من تكوينها النهوض بالعلوم أو الفنون والآداب » .

ونصت المادة ٥٥ على أنه « على مجلس ادارة الجمعية الثقافية موافاة الجهة الادارية المختصة بتقرير عن نشاطها ... » .

ثم قضت المادة ٥٦ بأنه « يجب أن يراعى عند انتخاب مجالس ادارة الاندية التي يشترك في عضويتها مصريون وأجانب أن تكون نسبة عدد الاعضاء المصريين في مجلس الادارة ماثلة على الاقل لنسبتهم الى مجموع الاعضاء المشتركين » .

ومن حيث أنه يتضح من هذه النصوص أنه وإن كانت النوادي يصدق عليها تعريف الجمعية باعتبار أنها تسعى الى تحقيق أغراض لا تهدف من وراءها الى الحصول على ربح مادي وأن أنظمتها تشهر وفقا لاحكام القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه الا أن القانون المذكور يفرق بين أنواع ثلاث من الجمعيات ، وأخضع كلا منها لاحكام خاصة لا تخضع لها الاخرى وهذه الأنواع الثلاث هي الجمعيات الحيرية والجمعيات الثقافية والنوادي . وقد تعرضت النصوص لتعريف بعض هذه الأنواع واكتفت بذكر البعض الآخر مع بيان الاحكام التي تنفرد بها وهو ما يبين منه أنه ليس ثمة تلازم بين اتخاذ اجراءات شهر الجمعية طبقا لاحكام القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ وبين اعتبارها جمعية حيرية باعتبار أن الوصف الاخير لا يصدق قانونا الا على جمعيات معينة وهي تلك التي تهدف أساسا الى تقديم خدماتها على وجه التبرع وليس من بينها النوادي سواء اعتددا بأغراضها التي تستهدف أساسا الى تقديم خدمات لأعضائها يسهمون في تكاليفها ولا تؤدي لهم على وجه التبرع والاحسان كما هو الحال بالنسبة لنادي شرطة أسبوط الرياضي، حيث ينص نظامه الاساسي على أن هدفه هو نشر التربية الرياضية والاجتماعية بين أعضائه وتهيئة الوسائل لشغل أوقات فراغهم فالنوادي لا تعتبر من قبيل الجمعيات الحيرية سواء اعتددا بأغراضها الموضحة آنفا أو اعتددا بنظرة المشرع اليها حيث اختصها بأحكام خاصة ، ويميز بينها وبين الجمعيات الحيرية تمييزا من شأنه أن يقطع بأنها لا تعتبر من هذه الجمعيات ، هذه التفرقة بين النوادي والجمعيات الحيرية ليست مستحددة بأحكام القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ بل كانت قائمة قبل العمل بهذا القانون اذ كانت تخضع لقانون خاص بها هو القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن الاندية بينما خضعت الجمعيات الحيرية والمؤسسات الاجتماعية في تنظيمها لاحكام قانون آخر هو القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالجمعيات والمؤسسات الاجتماعية .

وعلى مقتضى هذا فإن النوادي وقد انتفى عنها وصف الجمعيات الحيرية قانونا فانها لا تفيد من الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٥ من القانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥١ بشأن ضريبة الملاهي .

هذا وغنى عن البيان أن النوادى كما ينتفى عنها وصنف الجمعيات الخيرية لا تعتبر كذلك من قبيل المؤسسات الاجتماعية التى تفيد من الاعفاء للنصوص عليه فى المادة الخامسة من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ المشار اليه لأن المؤسسة وفقا لنص المادة ٥٧ من القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ هى تخصيص مال لغرض انساني لا يتصل بتحقيق الربح وهو تعريف لا يصدق على النوادى والتى تعتبر جمعيات فى حقيقتها وفى مفهوم المشرع ولذا إبان عن أحكامها فى الكتاب الاول من القانون المشار اليه والذي اقتضت أحكامه على تنظيم الجمعيات .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد ما ذهبت اليه إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الخزانة فى صدد عدم انطباق الاعفاء المنصوص عليه فى المادة الخامسة من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ الخاص بضرية الملامى على نادى أسبوط الرياضى وكذلك النوادى المماثلة .

(٢١ / ١ / ١٩٦٢)

١١٦٤ - نادى التجديف المسمى - هو جمعية خيرية - اعفاء إحدى حلقاته السنوية من ضريبة الملامى .

نص المادة الخامسة من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملامى على أن « تعفى من الضريبة إحدى الحفلات التى تقيمها كل سنة أى جمعية أو مؤسسة من الجمعيات الخيرية أو المؤسسات الاجتماعية المسجلة وفقا للقانون » .

ومقاد هذا النص أن المشرع قد أعفى الجمعية الخيرية من أداء الضريبة المشار إليها عن إحدى الحفلات السنوية التى تقيمها .

وبين من الرجوع الى القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة أن المادة الاولى تنص على أن « تعتبر جمعية فى تطبيق هذا القانون كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعىة أو اعتبارية لغرض غير الحصول على ربح مادي » . وتنص المادة ٥٢ على أن « تعد جمعية خيرية كل جمعية تتكون لتحقيق غرض أو أكثر من أغراض البر أو الرعاية الاجتماعية قصر نفعها على أعضائها أو لم يقصر عليهم » ، وقد ورد بالمذكرة الايضاحية لهذا القانون أن هذا التعريف للجمعيات الخيرية جامع بين معنى البر والرعاية الاجتماعية إبرازا لبدن التكافل الاجتماعى بين أبناء الأمة الواحدة وبيننا لأن البر حق لبعضهم على بعض وليس منه أو احسانا .

ويستفاد من هذين النصين فى ضوء المذكرة الايضاحية للقانون المشار

اليه أن كل جماعة ذات تنظيم مستمر تتألف بقصد تحقيق غرض أو أكثر من أغراض البر أو الرعاية الاجتماعية لأفراد الأمة تعتبر جمعية خيرية سواء وجهت هذه الأغراض الى أعضائها أم لغيرهم .

وحيث أن النادى الرياضى - وهو جمعية فى حكم القانون سائف الذكر - يسعى الى البر بأعضائه ورعايتهم اجتماعيا عن طريق تقوية أجسامهم بالرياضة البدنية وما تستتبعه هذه التقوية الجسمية من تقوية للنفس أيضا ومن ثم يعتبر النادى الرياضى جمعية خيرية .

ولا يغير من هذا النظر أن البر الذى يؤديه النادى ليس ماديا محسوسا ذلك لأن نص المادة ٥٢ قد ورد مطلقا يشمل البر المادى المحسوس كما يشمل البر المعنوى على السواء يؤيد ذلك نص المادة الأولى من قانون الجمعيات الخيرية رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ والذى ألغى بمقتضى القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ سائف الذكر على أن « تعد جمعية خيرية كل جماعة من الافراد تسمى الى تحقيق غرض من أغراض البر سواء آكان ذلك عن طريق المعاونة المادية أم المعنوية » .

وعلى مقتضى ما تقدم يعتبر نادى التجديف المصرى جمعية خيرية فى مدلول القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ ومن ثم تعفى احدى حفلاته السنوية من ضريبة الملاهى اذا كان قد سجل وفقا لأحكام القانون المشار اليه .

(١٩٦٢/٢/٢٠) ٢٦٦

١١٦٥ - الضريبة المفروضة على المسارح وغيرها من الملاهى ومحال الفرجة - عدم جواز إعفاء الحفلات التى تقيمها الجمعية الاقليمية فتيان الكشافة بالجيزة من تلك الضريبة
ما دامت لم تسجل وفقا لأحكام القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ باصدار قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة .

تنص المادة الخامسة من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من الملاهى ومحال الفرجة على أن « تعفى من الضريبة احدى الحفلات التى تقيمها كل سنة أى جمعية أو مؤسسة من الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية المسجلة وفقا للقانون » . ومقتضى هذا النص أن مناطق إعفاء الحفلات التى تقيمها الجمعيات الخيرية أو المؤسسات الاجتماعية من الضريبة المذكورة هى أن تكون الجمعية الخيرية أو المؤسسة الاجتماعية مسجلة وفقا للقانون الخاص بالجمعيات والمؤسسات الخاصة .

ومن حيث أن المادة الثانية من القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ باصدار قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة قد نصت على أن « تسرى أحكام القانون الكرافق على الجمعيات والمؤسسات الخاصة القائمة وقت العمل به ويجب عليها

تعديل نظامها وطلب شهره بالتطبيق لاحكامه خلال سنة من تاريخ العمل به والا جاز حلها بقرار من الوزير المختص ، والمستفاد من ذلك أن هذا القانون قد وضع قاعدة عامة مقتضاها وجوب شهر أنظمة جميع الجمعيات والمؤسسات الخاصة القائمة وقت العمل بأحكامه ، ولم يفرق في ذلك بين المؤسسات المنشأة بقانون وتلك التي لم يصدر بها قانون .

ومن حيث أنه ولئن كان القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٥ الخاص بنظام الجمعيات الكشفية المصرية ، قد نص على منع هذه الجمعيات الشخصية المعنوية الا أن ذلك لا يعفى الجمعيات المذكورة من ضرورة اتباع حكم المادة الثانية من القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر وجوب تعديل نظامها وشهره بالتطبيق لاحكام هذا القانون وذلك أنه ليس المقصود بالشهر (التسجيل) هو مجرد ثبوت الشخصية المعنوية للجمعية وانما المقصود به هو بسط رقابة الجهات الادارية المختصة على الجمعية للتحقق من مدى مطابقة نظامها لاحكام القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ .

ومن حيث أنه لذلك فان ثبوت الشخصية المعنوية للجمعيات الكشفية سائلة الذكر طبقا لاحكام القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٥ لا يعفى هذه الجمعيات من ضرورة شهر نظامها (تسجيله) طبقا لاحكام القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ وهو قانون لاحق حتى تتمتع بالاعفاء من الضريبة على الملاهي طبقا لحكم المادة الخامسة من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ المذكورة .

ومن حيث أن الجمعية الاقليمية لفتيان الكشفاء بالجيزة لم تسجل وفقا لاحكام القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة ومن ثم فانها لا تتمتع بالاعفاء المنصوص عليه في المادة الخامسة من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ المشار اليه .

(١٩٦٢/٩/٦) ٥٨٢

١١٦٦ - القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهي انطلاقا من إحدى المجلات التي تقيّمها كل سنة أي جمعية أو مؤسسة من الجمعيات الخيرية أو المؤسسات الاجتماعية المسجلة وفقا للقانون - ثبوت أن الجمعية قد اقامت ثلاث حفلات في يوم واحد تغلبها استراحات يغرق خلالها المشاهدون ليحل محلهم بتلك التذاكر تغاير قيمتها بحسب موعد الحفلة التي تغول حاملها مشاهدتها - وجوب تحصيل ضريبة الملاهي عن الحفلات الآخرين .

تنص المادة ٥ من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهي على أن « تعفى من الضريبة إحدى المجلات التي تقيّمها كل سنة أي جمعية أو مؤسسة من الجمعيات الخيرية أو المؤسسات الاجتماعية المسجلة وفقا للقانون » . ومفاد هذا النص أنه يجوز

اعفاء حفل واحد في السنة من الحفلات التي تقيمها الجمعيات الخيرية أو المؤسسات الاجتماعية المسجلة وفقا للقانون - من ضريبة الملاهي المفروضة بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر .

ولما كان السيد مفتش الملاهي بالسويس قد أثبت أن جمعية الاخوة المسيحيين وهي من الجمعيات التي ينطبق عليها حكم المادة الخامسة من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ المشار اليه - قد أقامت ثلاث حفلات الاولى من الساعة الثالثة ، والثانية من الساعة السادسة ، والثالثة من الساعة التاسعة ، وكان المشاهدون يخرجون جميعهم في أثناء الاستراحات التي تتخلل الحفلات ويحل محلهم غيرهم يتذاكر جديدة تتفاير قيمتها بحسب موعد الحفلة التي تخول حاملها مشاهدتها وقد كان ما أثبتته المفتش المذكور بناء على مشاهدته شخصيا أثناء مراقبته تلك الحفلات .

ولما كان ما ذكره السيد مفتش الملاهي لم يقم الدليل على ما يدحضه ومن ثم يجب الاخذ به اذ أن التقرير المقدم منه في هذا الشأن هو تقرير من موظف رسمي مختص فيعتبر ما أثبتته حجة ما لم يقم الدليل على ما يخالفه . وبالتالي فلا يعتد بادعاء السيد رئيس الجمعية المذكورة أن ما أقامته الجمعية هو حفل واحد ذو عرض مستمر اذ لم يقم الدليل على صحة ما يدعيه بالإضافة إلى أنه صاحب مصلحة في هذا الخصوص .

ومقتضى ما تقدم فإن ما أقامته جمعية الاخوة المسيحيين في يوم ١٢ من مايو سنة ١٩٦٢ ليس حفلا واحدا ذا عرض مستمر وانما ثلاث حفلات مستقلة ومن ثم يكون الاعفاء الذي تقرر لتلك الجمعية - في ذلك اليوم - لا يتسع الا لحفل واحد أما الحفلات الأخرى فلا يشملها الاعفاء ويجب تحصيل ضريبة الملاهي عنها .

(١٩٦٤/١/١٤) ٢٨

١١٦٧ - القرار الصادر من المحافظ بإعفاء إحدى الجمعيات الخيرية من ضريبة الملاهي المستحقة عن بعض الحفلات التي تقيمها - قرار معلوم .

ان القرار الصادر من السيد محافظ السويس بالموافقة على اعفاء جمعية الاخوة المسيحيين من ضريبة الملاهي المستحقة عن الحفلات اللذين أقامتهما - قد صدر من غير مختص (١) ، وبالتالي يكون هذا القرار مشوباً بعيب اغتصاب السلطة مما ينحدر به الى درجة الانعدام ويجعله مجرد فعل مادي عديم الاثر قانوناً ، فلا يترتب عليه أى أثر ولا يعطل من تنفيذ قرار الجهة المختصة بربط

وتحصيل الضريبة المستحقة على الجمعية صالفة الذكر عن الحقلين المشار اليهما .

(١٩٦٤/١/١٤) ٢٨

١٩٦٨ - الجهة المختصة بتقرير الاعفاء من ضريبة الملاهي المفروضة بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بالتطبيق للجهة المختصة من هذه القوانين - هي وزارة الخزانة - ليس للمحافظ اى اختصاص فى هذا الشأن .

تنص المادة ٧٦ من قانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ على أنه « ٠٠٠ وتستمر الحكومة فى ربط وتحصيل الضرائب العامة التى تخص المجالس وتؤديها الى المجالس كل بمقدار نصيبه منها » وعلى ذلك فان قانون الادارة المحلية لم يغير من أساس فرض وتحصيل الضرائب العامة كما لم يسلب الجهات التى اختصتها قوانين الضرائب ببساطة سلطة الفرض والحماية ومن ثم يظل الاختصاص فى فرض وتحصيل الضرائب العامة والاعفاء منها منوطا بالجهات التى اختصها القانون بذلك وطبقا لما حدده من شروط الاعفاء منها .

ولما كانت وزارة الخزانة (مصلحة الاموال المقررة) هى الجهة التى ناط بها المشرع ربط وتحصيل ضريبة الملاهي المفروضة بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ - وهى من الضرائب العامة - فان الوزارة المذكورة تكون هى جهة الاختصاص فى ربط وتحصيل هذه الضريبة والتحقق من توافر شروط الاعفاء منها ومن ثم فان تنفيذ حكم الاعفاء المنصوص عليه فى المادة الخامسة من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ المذكور يكون من اختصاص وزارة الخزانة (مصلحة الاموال المقررة القائمة على تطبيق أحكام هذا القانون) .

واذا كانت حصيلة ضريبة الملاهي تدخل ضمن موارد مجالس المدن المفروضة فى دائرتها طبقا لنص المادة ٣٩ من قانون نظام الادارة المحلية فان هذا القانون لم يخول ايا من رجال وهيئات الادارة المحلية اختصاص تحصيل هذه الضريبة أو الاعفاء منها ، اذ أنها - باعتبارها من الضرائب العامة يسرى عليها حكم المادة ٢٦ من القانون المذكور دون أن يعتدى حق المجالس فى حصيلتها - باعتبارها من مواردها - الى سلطة التدخل فى أمور فرضها أو الاعفاء منها أو التعقيب على القرارات الصادرة بشأنها من موظفى الجهة صاحبة الاختصاص قانونا .

ولا يغير من هذا النظر كون المادة ٦ من قانون نظام الادارة المحلية قد نصت على أن « يعتبر المحافظ ممثلا للسلطة التنفيذية فى دائرة اختصاصه ويتولى الاشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة ٠٠٠ كما يتولى المحافظ الاشراف على جميع فروع الوزارات التى لم ينقل القانون اختصاصاتها الى

مجلس المحافظة ويشرف على موظفيها ويعتبر الرئيس المحلى لهم عدا رجال القضاء ومن فى حكمهم - ذلك أن سلطات المحافظ واختصاصاته تنحصر فى الإشراف العام من الناحية الادارية على موظفى المحافظة وفروع الوزارات بها دون أن يكون له الإشراف الفنى أو الموضوعى على مباشرة موظفى فروع الوزارات واختصاصاتهم الفنية التى يظنون خاضعين بالنسبة اليها للوزارات المتابعين لها أصلا . فقانون الادارة المحلية لم يخول المحافظ سلطات موضوعية فى مباشرة ما يدخل فى اختصاص الوزارات وما يقوم به موظفوها من أعمال فنية وإن كان للمحافظ الإشراف الإدارى عليهم وإبلاغ الوزارات المختصة بملاحظاته على السير الفنى لنشاط الوزارة فى نطاق المحافظة ، ولم يسند القانون الى المحافظ أى اختصاص فى فرض الضرائب أو الرسوم أو الاعفاء ، من هذه أو تلك .

وعلى ذلك فإن وزارة الخزانة (مصلحة الاموال المقررة) هى الجهة المختصة بتقرير الاعفاء من ضريبة الملاهى المفروضة بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ - بالتطبيق لنص المادة الخامسة من هذا القانون وليس للمحافظ أى اختصاص فى هذا الشأن .

(٢٨) (١٩٦٤/١/١٤)

(تعليق)

سبق للجمعية العمومية أن قررت نفس هذين البندان فى فتاها المؤرخة ١٩٥٣/١٢/٢٤ حيث انتهت الى أن « الجهة المنوط بها تنفيذ قانون ضريبة الملاهى والاعفاء منها هى وزارة المالية لا المجالس الإقليمية حتى وإن اعتبرت تلك الضريبة من موارد هذه المجالس » (كتابنا فتاوى الجمعية العمومية ق ٤٣٦ ص ٧٣٢) .

١١٦٩ - تحصيل مجلس محافظة السويس ضريبة الملاهى على تذاكر حفل اقامته ادارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوى بالقوات المسلحة بالاستئثار مع محافظة السويس بمناسبة العيد العاشر للثورة - عدم جواز الاعفاء من الضريبة فى هذه الحالة .

إذا كان الثابت أن ادارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوى بالقوات المسلحة اشتركت مع محافظ السويس فى اقامة حفل يوم ١٨ يوليو سنة ١٩٦٢ ابتهاجا بالعيد العاشر للثورة ، وقد افتى المراقب المالى للمحافظة بأنه يجوز لمجلس المحافظة التنازل عن ضريبة الملاهى المستحقة على تذاكر الدخول الى هذا الحفل على أن تخطر بذلك مصلحة الاموال المقررة التى تقوم بربط وتحصيل الضريبة وتؤديها الى المجلس بالتطبيق لقانون الادارة المحلية ، ولما أخطرت المصلحة بموافقة المحافظ على رأى المراقب المالى استطلعت رأى ادارة

الفتوى والتشريع لوزارة الخزانة فأفادت بعدم جواز الاعفاء في هذه الحالة لأن القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ يفرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهي خلا من نص يقرر الاعفاء من الضريبة في الحالة سابقة الذكر .

ومن جهة أخرى استطلعت محافظة السويس رأى إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الحكم المحلي فأفادت بأن ضريبة الملاهي ضريبة عامة لم يغير قانون الإدارة المحلية من أساس فرضها إذ قضى في الفقرة الأخيرة من المادة ٧٦ بأن تستمر الحكومة في ربط وتحصيل الضرائب العامة التي تخص المجالس (المحلية) وتؤديها إلى هذه المجالس كل بمقدار نصيبه ومن ثم فإن مصلحة الاموال المقررة هي المختصة وحدها بربط وتحصيل ضريبة الملاهي وانتهى رأى هذه الإدارة الى عدم جواز اعفاء أجرة الدخول الى الحفل المشار اليه من ضريبة الملاهي لانتهاء النص في قانون الإدارة المحلية على الاعفاء من الضرائب العامة .

وقد عادت المحافظة فذكرت لإدارة الفتوى والتشريع أنها هي وحدها التي استغلت الحفل وتحملت جميع نفقاته ولم يكن لإدارة الشؤون العامة بالقوات المسلحة شأن فيمسوى اقتراح اقامته والافادة من ايراده في مشروع محلي .

ولما استبان لإدارة الفتوى والتشريع أن تذاكر الدخول الى الحفل مختومة بخاتم الضريبة مما يفيد تحصيلها من المتفرجين وإن المحافظة هي التي حصلت هذه الضريبة لأنها استغلت الحفل وحدها على نحو ما ورد بيانه ، لما استبان للإدارة ذلك رأت أن مجلس المحافظة يكون مدينا بمقدار ضريبة الملاهي ولكن هذا الدين انقضى باتحاد الذمة لأن المجلس دائن في ذات الوقت بهذه الضريبة .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أنه ليس ثبت خلاف في الرأى حول عدم اعفاء الحفل الذي اقامته محافظة السويس يوم ١٨ من يوليو سنة ١٩٦٢ من الضريبة على أجرة الدخول الى هذا الحفل ذلك لأن كلا من ادارتي الفتوى والتشريع لوزارة الخزانة والحكم المحلي قد رأت - بحق - وجوب خضوع هذه الاجرة للضريبة لانتهاء النص على الاعفاء منها .

ومن حيث أنه وان كانت إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الحكم المحلي قد رأت في فتواها الثانية عدم التزام مجلس محافظة السويس بأداء الضريبة الا ان الواضح من الفتوى أنها لا تعنى عدم مديونيته بهذه الضريبة أصلا أى اعفائه منها ولكنها تعنى انقضاء هذه المديونية باتحاد الذمة لأنه دائن في ذات الوقت بمقدار الضريبة .

ومن حيث ان الجمعية ترى انه وان كانت مصلحة الاموال المقررة هي المختصة وحدها بتحصيل ضريبة الملاهي - بوصفها ضريبة عامة - ثم تؤديها لمجلس المحافظة وذلك بالتطبيق للمادة ٧٦ من قانون الإدارة المحلية الا أنه

نظرا لما لايس الحالة المعروضة من تحصيل محافظة السويس ضريبة الملاهي.
عقب ما أشار به المراقب المالي للمحافظة فانه لا وجه لالتزام المجلس بأدائها
الى المصلحة ثم استثنائها منها بعد ذلك .

وغنى عن البيان أن علم التزام مجلس محافظة السويس بأداء الضريبة
الى مصلحة الاموال المقررة لا يحول دون اخطارها بما تطلبه من بيانات فى
هذا الشأن والوفاء لها بما كانت تستحقه طبقا للقوانين واللوائح مقابل
تحصيلها لهذه الضريبة .

١٥٣ (١٩٦٤/٢/٢٤)

(ل) ضرائب محلية

راجع : حكم محل (ج - ضرائب ورسوم محلية)

(م) الاعفاء منها

(تعليق)

تنص المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٢ لسنة ٥٧ باصدار قانون المؤسسات
العامة على أن « تعتبر أموال المؤسسات العامة أموالا عامة وتجري عليها
القواعد والاحكام المتعلقة بالاموال العامة على أن أموال المؤسسات العامة التى
تمارس نشاطا تجاريا او صناعيا او زراعيا او ماليا لا تعتبر أموالا عامة ما لم
ينص القرار الصادر بإنشاء المؤسسة على خلاف ذلك او خصصت لمنفعة عامة
بالفعل » . وقد صدر القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات
العامة ذات الطابع الاقتصادى ونصت المادتان ٢٢ ، ٢٣ منه على سريان احكام
قانون المؤسسات العامة رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ فيما لم يرد به نص خاص فى
هذا القانون وعلى أن تظل الاحكام المنظمة للمؤسسات العامة ذات الطابع
الاقتصادى سارية المفعول فيما لا يتعارض مع احكام هذا القانون ، وعلى ذلك
استمر نص المادة ٢٠ فقرة ثانية من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ فيما يتعلق
بطبيعة أموال المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى قائما فى ظل القانون
رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ . وقد حل محل هذا القانون والقانون رقم ٣٢ لسنة
١٩٥٧ القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة ونصت
المادة ١٩ منه القابلة للمادة ٢٠ من القانون ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الملغى على أن
« تعتبر أموال المؤسسة من الاموال المملوكة للدولة ملكية خاصة ما لم ينص
على خلاف ذلك فى القرار الصادر بإنشائها » ، كما نصت المادة ١٤ من القانون
رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة على أن « تعتبر أموال
الهيئة العامة أموالا عامة وتجري عليها القواعد والاحكام المتعلقة بالاموال
العامة ما لم ينص على خلاف ذلك فى القرار الصادر بإنشائها » . وأخيرا
صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ وحل محل القانون ٦٠ لسنة ١٩٦٣

وردت المادة ٢٧ منه ذات الحكم الذى كان واردا فى المادة ١٩ من القانون الملقى .

ومن ذلك يتضح ان الشارع منذ صدور قانون المؤسسات العامة رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ اعتبر اموال المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى من اموال الدولة الخاصة وعلى ذلك تخضع هذه المؤسسات للفرائب والرسوم فيما تزاوله من نشاط مماثل لنشاط الافراد والمؤسسات الخاصة وتنطبق عليه شروط الخضوع للفرائب والرسوم المقررة فى هذه القوانين على ما قد تنص عليه القوانين المنظمة لهذه المؤسسات من اعفاء من الفرائب والرسوم، اما المؤسسات التى لا تمارس نشاطا اقتصاديا وهى الهيئات العامة فقد كشف الشارع عما هو مقرر من اعتبار اموالها من الاموال العامة وعلى ذلك لا تخضع للفرائب والرسوم ، وقد ظلت هذه التفرقة قائمة منذ عرف الشارع المصرى نظام المؤسسات العامة حتى الآن .

وعلى ذلك فان معيار فرض الفرائب والرسوم على اساس طبيعة المال وكونه عاما أو خاصا هو الاصل ويخرج عن هذا الاصل التخصيص الخاصة بالاعفاء الضريبى التى اوردتها قوانين المؤسسات العامة المتعاقبة ، وقد جاء فى المادة ٢١ من القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى ان المؤسسات العامة تعفى « من اداء كافة رسوم المدة المفروضة بمقتضى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم المدة ، وتعفى القروض التى تقرضها هذه المؤسسات من رسم المدة المفروض على صرفيات الحكومة كما لا يخضع ناتج استثمار هذه المؤسسات للفرائب المقررة بمقتضى القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض فرائب على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية » . ثم جاء نص المادة ٣٠ من القانون ٦٠ لسنة ١٩٦٣ الذى حل محل هذا القانون مطابقا لنص المادة ٢١ الملغاة فيما عدا ما اضافته من اعفاء اكتسابات هذه المؤسسات فى رؤوس اموال الشركات من رسم المدة . وقد تعدل هذا النص بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٣ فاصبح يجرى على النحو الآتى « تعفى المبالغ التى تصرفها المؤسسات العامة بقصد مساهمتها فى رؤوس اموال الشركات والجمعيات التعاونية والمنشآت التابعة لها وكذا القروض التى تقرضها وما تدفعه ثمنا لشراء اوراق مالية من رسم المدة المفروض على صرفيات الحكومة والهيئات العامة » . وقد ورد نص المادة ٣١ من القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ والمعمول به حاليا مطابقا لهذا النص . وعلى ذلك فان المؤسسات العامة لا تتمتع باى اعفاء ضريبى سوى ما تقرر بشأن رسم المدة فى الحدود التى اوضحتها النصوص التى اسلفناها وذلك بعكس الهيئات العامة التى تعفى من الفرائب والرسوم تأسيسا على ان اموالها من الاموال العامة .

والواقع ان الفتاوى العديدة الواردة فى شأن الاعفاء الضريبى للمؤسسات العامة والهيئات العامة التى نشرت فى هذا الفصل وفى بقية

فصول هذا الكتاب وما ترددت فيه طورا من عدم اخضاع المؤسسات العامة للضرائب والرسوم ثم ما ذهبت اليه في آراء تالية من تفرقة حسب نوع النشاط وما انتهت اليه اخيرا من خضوع المؤسسات العامة للضرائب والرسوم كافة علما ما ورد عليه النص ، كل هذا التردد لم يكن له محل لو ان الجمعية التزمت بما سبق ان قررته اعتبارا من سنة ١٩٥٦ فقد قررت الجمعية في الفتوى رقم ٢٣٥ الصادرة في مارس سنة ١٩٥٦ ان « شريعة الضرائب لا تفرق بين الافراد او الهيئات الخاصة وبين اشخاص القانون العام واذا كانت بعض القوانين تنص صراحة على اعفاء هيئات معينة من الضرائب والرسوم فان حرص هذه القوانين على النص صراحة على الاعفاء لهيئة معينة يفهم منه خضوع هذه الهيئات عامة للضرائب والرسوم ما دامت تنطبق عليها احكام وشروط القوانين الخاصة بهذه الضرائب والرسوم المختلفة ما لم تكن هناك نصوص قانونية خاصة بالاعفاء على انه لا يمكن هذا الاعفاء يتعين ان يكون نشاط هذه الهيئات نشاطا خاصا يعادل ما يقوم به الافراد من نشاط خاضع للضرائب والرسوم اما ما تقوم به الهيئات من نشاط عام يرمي الى خدمة عامة او منفعة عامة فانه لا يخضع للضرائب نظرا لان مثل هذا النشاط لا يقصد به مجرد تحقيق الربح وبالتالي لا تنطبق عليه نصوص قوانين الضرائب فضلا على انه غير مجد ان يدفع الشخص العام ضرائب لجهة ليس لها استقلال مالي عنه لان ذلك لا يعنى اكثر من اضافة هذه المبالغ في باب الايرادات واستنزائها في باب المصروفات » . كما ذهبت الجمعية في الفتوى رقم ١٦٦ بتأريخ ١٩٥٦/٢/٦ الى انه « لا يمكن سريان الضريبة على نشاط معين يشترط ان يكون هذا النشاط نشاطا خاصا يهدف الى تحقيق الربح وليس الى تحقيق منفعة او خدمة عامة وينتج بالتالي اموالا خاصة يمكن ان تكون وعاء للضريبة وذلك بعكس الاموال العامة التي تخرج بطبيعتها من نطاق التعامل فلا يجوز التصرف فيها أو الحجز عليها ولا تصالح بالتالي وعاء للضريبة » (كتابنا فتاوى الجمعية العمومية ق ٣٩١ ، ٤٠٢ ص ٦٥٦ ، ٦٨٠) .

١١٧٠ - المؤسسات العامة والهيئات العامة ذات الميزانيات المستقلة - خضوعها

للضرائب اذا قامت بنشاط مماثل لنشاط الافراد ما لم يوجد نص باعفائها منها .

ان الرأي قد استقر على ان الاصل هو خضوع الهيئات العامة للضرائب اذا قامت بنشاط مماثل للنشاط الذى يقوم به الافراد ما دامت ذات ميزانية مستقلة عن ميزانية الجهة التى تجبى الضريبة لصالحها وذلك ما لم يكن نص باعفائها من الضرائب وقد أكد المشرع هذا الاصل بحرصه على النص في بعض التشريعات على عدم خضوع هيئات او مؤسسات عامة من بعض الضرائب . وحكمة ذلك انه ما دامت الهيئة او المؤسسة العامة ذات ميزانية مستقلة فانه يتعين ان تتحدد ميزانيتها على وجه مطابق لحقيقة مركزها المالي.

حتى تستطيع الجهة المختصة ممارسة وصايتها عليها على نحو سليم في ضوء ما تسفر عنه أرقام الميزانية من حقوق والتزامات ولا يتأتى ذلك إلا إذا تضمنت الميزانية بياناً سليماً بالضرائب التي تلتزم بها الهيئة أو المؤسسة التزاماً مماثلاً لالتزام الأفراد إذا قاموا بذات النشاط الخاضع للضريبة .

(١٠٦٥ (١٠/١٠/١٩٦٣)

١١٧١ - مؤسسات عامة - الاصل هو خضوعها للضرائب إلا إذا نصت القوانين

على غير ذلك .

إن الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ نفت عن أموال المؤسسات العامة التي تمارس نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو زراعياً أو مالياً صفة المال العام حتى تصبح هي والأموال الخاصة سواء بسواء من حيث الأحكام التي تخضع لها - ومنها أحكام قوانين الضرائب - وذهب المشرع في القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي إلى إعفاء تلك المؤسسات من رسم البعثة وإعفاء ناتج استثمار أموالها من الضرائب المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وذلك استثناء من الأصل الذي يقرر خضوعها للضرائب إذا مارست نشاطاً يعادل نشاط الأفراد وتوافرت شروط إخضاعها لتلك الضرائب ، وقد تأكد هذا الاتجاه التشريعي بعد ذلك في قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ - حيث قرر في المادة ٣٠ منه بعض أوجه الإعفاء الضريبي للمؤسسات العامة .

(١٧٤٧ (٧/٢٥/١٩٦٥)

١١٧٢ - شركة مياه القاهرة الكبرى - تمتعها بالإعفاءات من الضرائب والرسوم

التي كانت مقررة لإدارة مرفق مياه القاهرة بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٧ للعمل بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٠ .

إن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٧ تنص على أن تعتبر مصفاة بحكم القانون شركة مياه القاهرة - وتنص المادة السادسة منه على « أن يتولى إدارة مرفق المياه بمدينة القاهرة مؤسسة عامة تتبع مجلس بلدى مدينة القاهرة ويصدر بتنظيمها قرار من رئيس الجمهورية وتعفى هذه المؤسسة من كافة الضرائب والرسوم » - وفى أول يوليو سنة ١٩٥٧ صدر قرار رئيس الجمهورية بإنشاء مرفق مياه القاهرة ، ونص في المادة الأولى منه على أن « تنشأ مؤسسة عامة تتبع مجلس بلدى القاهرة تسمى « إدارة مرفق مياه القاهرة » ويكون مقرها مدينة القاهرة

وتتولى توزيع المياه بواسطة آلات وأنابيب ومرشحات وخزانات وتكون لهذه المؤسسة الشخصية الاعتبارية وتعتبر أموالها من جميع الوجوه أموالاً عامة .

وفي ١٥ من مايو سنة ١٩٦٠ صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر واستبدل بنص المادة الأولى منه النص الآتي :

« تتولى إدارة مرفق المياه بمدينة القاهرة مؤسسة عامة تتبع مجلس بلدى مدينة القاهرة ويصدر بتنظيمها قرار من رئيس الجمهورية وتنفى هذه المؤسسة من كافة الضرائب والرسوم عدا رسم النصفة المقرر بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار إليه فتعامل المؤسسة بالنسبة إليه معاملة الحكومة » .

وفي ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٤٤١٧ لسنة ١٩٦٥ بتحويل إدارة مرفق مياه القاهرة الى شركة مساهمة عربية ونص في المادة الأولى منه على أن « تحول إدارة مرفق مياه القاهرة الى شركة مساهمة عربية تسمى « شركة مياه القاهرة الكبرى » مقرها بمدينة القاهرة وتكون لها شخصية اعتبارية وتباشر نشاطها وفقاً لأحكام هذا القرار والنظام الملحق به وتتبع هذه الشركة المؤسسة المصرية العامة لأعمال المرافق » ، ونص في المادة الثانية من ذلك القرار على أن غرض هذه الشركة هو الحلول محل إدارة مرفق مياه القاهرة فى جميع حقوقها والتزاماتها والامتيازات والاعفاءات المقررة لها والقيام بإدارة واستغلال مرافق مياه الشرب الكبرى بمحافظات القاهرة والقليوبية والجيزة وعلى الاخص المنشآت الملحقة أو المرتبطة أو المتممة لها التى تقوم عليها حالياً إدارة مرفق مياه القاهرة أو التى يتقرر إلحاقها بها أو ضمها إليها - ونص فى المادة الخامسة من هذا القرار على أن تؤول الى هذه الشركة جميع أموال وموجودات وحقوق والتزامات إدارة مرفق مياه القاهرة وتعد الشركة خلفاً عاماً لإدارة المرفق المذكور .

ولما كانت إدارة مرفق مياه القاهرة معفاة من كافة الضرائب والرسوم عدا رسم النصفة المقرر بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم نصفة فقد كانت تعامل بالنسبة الى معاملة الحكومة وقد حلت إدارة شركة مياه القاهرة الكبرى محل إدارة المرفق المذكور بمقتضى نص المادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ٤٤١٧ لسنة ١٩٦٥ لتستمر فى عملها كشركة مساهمة متمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة كما أوضحت المادة الثانية من هذا القرار بأن إدارة الشركة المذكورة قد حلت محل إدارة مرفق مياه القاهرة فى جميع حقوقها والتزاماتها واعفاءاتها وامتيازاتها .

ولما كان القرار الجمهورى رقم ٤٤١٧ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه لم يترتب عليه إلغاء القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٧ للمعدل بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تقرير الاعفاء من كافة الضرائب والرسوم (عدا رسم الدمغة المقرر بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١) لمرفق مياه القاهرة اذ أن قرار تحويل ادارة مرفق مياه القاهرة الى شركة لم يغير الا طريقة ادارة المرفق .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للمفتوى والتشريع الى احقية شركة مياه القاهرة الكبرى للمتنع بالاعفاءات من الضرائب والرسوم التى كانت مقررة لادارة مرفق مياه القاهرة بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٧ للمعدل بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٠ .

٦٣١ (١٩٦٧/٥/٢٢)

١١٧٣ - القرار الجمهورى رقم ٤٤١٧ لسنة ١٩٦٥ بتحويل ادارة مرفق مياه القاهرة الى شركة مساهمة عربية - لا اثر له على اعفاء المرفق من كافة الضرائب والرسوم وهو الاعفاء المقرر بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٠ - سريان هذا الاعفاء على المجمعل المقرر بالقرار الوزارى رقم ٨٨٠٨ لسنة ١٩٥٦ للمعدل بالقرار الوزارى رقم ١٠٠٧٦ لسنة ١٩٦٠ عن شغل منافع الرى والصرف بوضع الوسائل للتصريف للشرب والاستعمال .

سبق للجمعية العمومية أن انتهت بجلستها المنعقدة فى ١٧ من مايو سنة ١٩٦٧ الى أن قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٤٤١٧ لسنة ١٩٦٥ بتحويل ادارة مرفق مياه القاهرة الى شركة مساهمة عربية لم يترتب عليه إلغاء القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تقرير اعفاء مرفق مياه القاهرة من كافة الضرائب والرسوم (عدا رسم الدمغة المقررة بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ فتعامل المؤسسة بالنسبة اليه معاملة الحكومة) اذ أن قرار تحويل ادارة مرفق مياه القاهرة الى شركة لم يغير الا طريقة ادارة المرفق (١) .

ولما كانت المادة ٢٢ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الرى والصرف تنص على أنه « لا يجوز اجراء أى عمل خاص داخل حدود الاملاك العامة ذات الصلة بالرئ والصرف ولا احداث تعديل فيها بغير ترخيص من وزارة الاشغال العمومية بالشروط التى تقررها بعد اداء رسم يعينه وزير الاشغال العمومية بقرار منه » ولا يجوز أن تزيد مدة الترخيص على عشر سنوات ومع ذلك يجوز لوزارة الاشغال العمومية عند انتهاء هذه المدة ان تعطى ترخيصاً جديداً بالشروط التى تراها « - ولما كان مستند وزير الاشغال العمومية فى اصدار القرار رقم ٨٨٠٨ لسنة ١٩٥٦ للمعدل بالقرار الوزارى رقم ١٠٠٧٦ لسنة ١٩٦٠ بتحديد المجل الذى يحصل نظير شغل منافع

(١) هذه الفتوى منشورة فى القاعدة السابقة .

مصلحة الرى هو المادة ٢٢ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ مسالفة الذكر التى تخوله فرض رسم فى الحالات المذكورة - فان الجعل المنصوص عليه بالقرار الوزارى المذكور هو فى واقع الامر رسم وبهذا الوصف فان شركة مياه القاهرة الكبرى معفاة منه وفقا لقانون انشائها .

٣٣١

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى أن شركة مياه القاهرة الكبرى لا تنتزم بدفع الجعل المقرر بالقرار الوزارى رقم ٨٨٠٨ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار الوزارى رقم ١٠٠٧٦ لسنة ١٩٦٠ عن شغل منافع الرى والصرف بوضع المواسير المخصصة للشرب والاستعمال بالمنازل وغيرها .

(١٩٦٧/٧/١٥) ٨٩٠

١١٧٤ - هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية - عدم خضوعها لى ضريبة أو رسم مما تفرضه له المؤسسات العامة أو الافراد - سريان هذا الإعفاء على الجعل المقرر بالقرار الوزارى رقم ٨٨٠٨ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار رقم ١٠٠٧٦ لسنة ١٩٦٠ نظير شغل الهيئة منافع مصلحة الرى بوضع كابلات تليفونية داخل مواسير .

فى ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٥٧ صدر قرار رئيس الجمهورية بإنشاء مؤسسة عامة لشئون المواصلات السلكية واللاسلكية يطلق عليها « هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية » وتلحق بوزارة المواصلات وتتولى ادارة مرفق المواصلات السلكية واللاسلكية ويكون لها اختصاصات السلطة العامة المخولة للمصالح الحكومية .

ولما كانت المادة الاولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة تنص على أنه يجوز بقرار من رئيس الجمهورية إنشاء هيئة عامة لادارة مرفق مما يعوم على مصلحة أو خدمة عامة وتكون لها الشخصية الاعتبارية - وأن المادة ١٤ من هذا القانون تنص على أن تعتبر أموال الهيئة العامة أموالا عامة وتجرى عليها القواعد والاحكام المتعلقة بالأموال العامة ما لم ينص على خلاف ذلك فى القرار الصادر بإنشاء الهيئة .

وفى ٥ من فبراير سنة ١٩٦٦ صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٤٥٧ لسنة ١٩٦٦ باعتبار هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية هيئة عامة فى تطبيق القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة . ولما كانت الهيئات العامة هى فى الاغلب الاعم مصالح عامة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية وهى تقوم اصلا بخدمة عامة ولا تقوم بنشاط مالى أو تجارى أو زراعى أو صناعى ، والاصل أن الخدمات العامة كانت تقوم بها الدولة الا أنه روى فى النظام الاشتراكى أن يعهد ببعضها الى هيئة مستقلة لما يتناز به هذا النظام من مرونة فى الادارة وانه ولتن

كانت للهيئات العامة ميزانية خاصة الا أنها تلحق بميزانية الدولة وتجري عليها أحكامها وتحمل الدولة عبئها ويؤول لميزانية الدولة ما تحققه من أرباح والهيئة العامة لما أن تكون مصلحة عامة حكومية رأت الدولة ادارتها عن طريق هيئة عامة للخروج بالمرفق عن الروتين الحكومي واد ان ننسها الدولة بداءة لإدارة مرفق من مرافق الخدمات العامة - وعلى هذا الاساس فانها لا تخضع لأية ضريبة أو رسم مما يخضع له المؤسسات العامة أو الافراد وآية ذلك أن المشرع فرق في القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ الخاص بالمؤسسات العامة ورقم ١٦ لسنة ١٩٦٣ بالهيئات العامة فبينما نص في القانون الاول على إعفاء المؤسسات العامة من بعض الرسوم المبينة فيه لم ينص في القانون الثاني على إعفاء الهيئات العامة من أية ضريبة أو رسم لأنها لا تخضع أصلا للضرائب أو الرسوم .

ولما كانت المادة ٢٢ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الري والصرف تنص على أنه « لا يجوز اجراء أى عمل خاص داخل حدود الاملاك العامة ذات الصلة بالري والصرف ولا احدات تعديل فيها بغير ترخيص من وزارة الاشغال العمومية بالشروط التي تقررها وبعد أداء رسم يمينه وزير الاشغال العمومية بقرار منه ولا يجوز أن تزيد مدة الترخيص على عشر سنوات ومع ذلك يجوز لوزارة الاشغال العمومية عند انتهاء هذه المدة ان تعطي ترخيصا جديدا بالشروط التي تراها » .

ولما كان سند وزير الاشغال العمومية في اصدار القرار رقم ٨٨٠٨ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار رقم ١٠٠٧٦ لسنة ١٩٦٠ بتجديد الجمل الذي يحصل نظير شغل منافع مصلحة الري هو المادة ٢٢ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ مبالغ الذكر التي تخوله حق فرض رسم في الحالات المذكورة - فان الجمل المنصوص عليه بالقرار الوزاري المذكور هو في واقع الامر رسم وبهذا الوصف فان هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية لا تخضع لهذا الرسم .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للمفتوى والتشريع الى أن هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية لا تلتزم بداء الجمل المقرر بالقرار الوزاري رقم ٨٨٠٨ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار الوزاري رقم ١٠٠٧٦ لسنة ١٩٦٠ عن شغل منافع الري والصرف بوضع كابل تليفوني داخل مواسير .

٨٩٢ (١٦٧/٧)

١١٧٥ - شروط اعطاء الجمعيات التعلوية من بعض الضرائب والرسوم المشار اليها في القرار الجمهوري رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ .

حددت المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ باعفاء الجمعيات التعاونية من بعض الضرائب والرسوم ، الضرائب والرسوم التي تعفى الجمعيات التعاونية من سدادها واشترطت للتمتع بهذا الاعفاء أن تبلغ معاملات أعضائها ٥١٪ على الأقل من مجموع معاملاتها وأن تنفذ الجمعية ٥٠٪ على الأقل من برنامجها السنوي ، فتمت توافر في الجمعية الاستهلاكية الشرط الاول من هذين الشرطين وتوافر في الجمعية الانتاجية الشرطان معا استحققت الجمعية الاعفاء المنصوص عليه في القانون وتقدير مدى توافر هذين الشرطين أو أحدهما بحسب الجمعية التعاونية مسألة موضوعية يرجع بحثها وثبوتها الى الجهة الادارية المختصة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الجمعيات التعاونية التي تنشئها المؤسسات التعاونية وفقا لاحكام القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ بناء على الحق المخول لها بالقانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ تتمتع بالاعفاءات المنصوص عليها في المادة الاولى من القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ ، متى توافر فيها الشرطان المنصوص عليهما في عجز المادة بالنسبة للجمعيات للتعاونية الانتاجية والشرط الاول منها بالنسبة للجمعيات التعاونية الاستهلاكية .

وتوافر هذين الشرطين أو أحدهما بحسب الاحوال في كل جمعية تعاونية مسألة موضوعية يرجع بحثها وتقدير ثبوتها الى الجهة الادارية المختصة .

١٢٦ (١٩٦٨/٢/٤)

(ن) مسائل متنوعة

١١٧٦ - حظر الشراء سر المهنة - كقاعدة عامة - اجازة القانون الشراء سر
أو ايجاب ذلك في حالات معينة - دفع الضريبة عن السر شروط برضاء صاحب ذلك .

تنص المادة ٨٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن « كل شخص يكون له بحكم وظيفته أو اختصاصه أو عمله شأن في ربط أو تحصيل الضرائب المنصوص عليها في هذا القانون أو في الفصل فيما يتعلق بها من منازعات يكون ملزما بمساعدة سر المهنة طبقا لما تقضى به المادة رقم ٣١٠ من قانون العقوبات والا كان مستحقا للعقوبات المنصوص عليها فيها » .

ويلاحظ على هذا النص انه وان كان يقضى بعقاب من يفشى سر المهنة من موظفي مصلحة الضرائب الا انه لم يعرض لبيان أركان الجريمة أو عقوبتها اكتفاء بالاحالة في هذا الصدد الى المادة رقم ٣١٠ من قانون العقوبات ، وتنص هذه المادة على أن « كل من كان من الاطباء أو الجراحين أو الصيدلاني أو

القوابل أو غيرهم مودعا اليه بمقتضى صناعته أو وظيفته سر خصيصى أو ثمن عليه فافشاء في غير الاحوال التى يلزمه القانون فيها تبليغ ذلك يعاقب بالمحسب مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا ، ولا تسرى أحكام هذه المادة الا فى الاحوال التى لم يرخس فيها قانونا بإفشاء أمور معينة كالمقرر فى المواد ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

ومقاد هذا النص أن المشرع لم يجعل حماية سر المهنة حقا مطلقا لصاحب هذا السر ذلك أن القانون استثنى من هذه القاعدة حالات خاصة أوجب فيها على كل من أؤتمن على السر أن يفشيها أو رخص له فى ذلك .

وبين من استقراء الحالات التى أجاز القانون فيها لحابل السر أن يفشيها أن المادة ٢٠٧ من قانون المرافعات (المقابلة للمادة ٢٠٣ من قانون المرافعات السابق) تنص على أنه « لا يجوز لمن علم من المحامين أو الوكلاء أو الأطباء أو غيرهم عن طريق مهنته أو صناعته بواقعة أو معلومات أن يفشيها ولو بعد انتهاء خدمته أو زوال صفته ... » وتنص المادة ٢٠٨ (المقابلة للمادة ٢٠٤ من القانون السابق) « ومع ذلك يجب على الأشخاص المذكورين فى المادة السابقة أن يؤدوا الشهادة عن تلك الواقعة أو المعلومات متى طلب ذلك منهم من أسرها اليهم ، على ألا يخل ذلك بأحكام القوانين الخاصة بهم » وتنص المادة ٢٠٩ (المقابلة للمادة ٢٠٥ من القانون السابق) على أنه « لا يجوز لأحد الزوجين أن يفشى بغير رضاء الآخر ما أبلغه اليه أثناء الزوجية ولو بعد انفصالهما الا فى حالة رفع دعوى من أحدهما على صاحبه أو اقامة دعوى على أحدهما بسبب جنابة أو جنحة وقعت منه على الآخر » ويؤخذ من هذه النصوص أن المشرع يقر القاعدة التى ترفع عن السر حصانته متى رضى بذلك صاحب السر الذى يعنيه أمره دون سواء أى أن رضاه هنا يعتبر سببا من أسباب الاباحة يرفع عن الإفضاء العقوبة . ولا يغير من هذا النظر أن النصوص المشار إليها قد وردت فى صدد الشهادة أمام القضاء ذلك لأنه اذا كان المشرع فى صدد الشهادة التى يترتب عليها نتائج بالغة الاثر قد أجاز إفشاء السر برضاء صاحبه فإن هذا الرضاء يعتبر من باب أولى مبرا لافشائه فى الحالات الاخرى التى تقل خطرها عن أداء الشهادة .

وعلى مقتضى ما تقدم يكون قبول الممول اطلاق اللجنة القضائية على اقرارات الضريبة المقترحة منه عن السنوات من ١٩٤٩ الى ١٩٥١ مبررا لاطلاع اللجنة على هذه الاقرارات .

لهذا انتهى الرأى الى جواز اطلاق عضو اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى على اقرارات ضريبة الايراد العام المقترحة من الممول المذكور ما دام هذا الممول قد قبل ذلك .

١١٧٧ - رسم اعانة اغادير والضريبة الاضائية المقررة على مستهلك الكهرباء.
لصالح الاذاعة - اعتبارهما غريبتين وليستا من قبيل الرسوم - التزام لصالح الحكومية
بهذين الرسمين .

أضافت شركة سكك حديد مصر الكهربائية وواححات عين شمس على المنطقة الشمالية التعليمية مع حساب استهلاك كهرباء مدارسها عن شهر مايو سنة ١٩٦٠ رسماً اضافياً اعانة لمدينة اغادير وكذلك ضريبة مقدارها مليونان عن كل كيلوات لصالح هيئة الاذاعة طبقاً لقانون رسم الاذاعة والاجهزة اللاسلكية . فاستطلعت المنطقة للرأى فى مدى التزامها بدفع هذه المبالغ .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للمقتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ فاستبان لها أن قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٦٠ ، بشأن مساعدات اغادير بالمغرب ينص فى مادته الثانية على أن « تقرر رسم اضافية على فواتير وايصالات استهلاك المياه والتيار الكهربائى واشتراك التليفون المستحقة الدفع خلال شهر ابريل سنة ١٩٦٠ بواقع ٢٠ مليماً على كل فاتورة أو اتصال وتحصل مع القيمة المستحقة وتورد لحساب اللجنة العليا لمعونة الشتاء (لصالح مساعدة اغادير بالمغرب) » وتنص المادة الاولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن رسوم الاذاعة والاجهزة اللاسلكية على أن « يفرض رسم على كل مستهلك لتيار كهربائى على كل وحدة كيلوات ساعة من التيار الكهربائى على الوجه الآتى (مليونان) فى دائرة كل من مجلس بلدى مدينتى القاهرة والاسكندرية ٠٠٠ ويحصل هذا الرسم مع ثمن التيار الكهربائى المحصل ٠٠٠ ويؤدى الى هيئة الاذاعة » ، ويؤخذ من هذين النصين أن الفريضتين المنصوص عليهما فى هذين القانونين هما ضربيتان غير مباشرتين تفرقان عن الرسوم بالمعنى القانونى فى أنهما لا تفرضان مقابل خدمة خاصة تؤديها الدولة وينتفع بها دافعوا هذه الفريضة بالذات وبصفة خاصة . فالضريبة المفروضة لاعانة اغادير قد أفصح القانون أنها مخصصة لغرض محدد لا يتعلق بأداء أى خدمة معينة لدافعها ، أما الضريبة المفروضة لصالح هيئة الاذاعة فانها وان كانت مخصصة لتسكين هذه الهيئة من أداء خدماتها لحائزى أجهزة الراديو ولتعويضها عن الغاء الرسوم التى كانت مفروضة على هذه الاجهزة الا أنه من الواضح أنها لا تجبى من حائزى هذه الاجهزة وحدهم وانما تجبى من جميع مستهلكى التيار الكهربائى ولو كانوا غير حائزين لأى جهاز من اجهزة الراديو مما يخرج بهذه الفريضة عن مجال اعتبارها رسماً مقابل خدمة معينة تؤدى لدافعها الى اعتبارها ضريبة تؤدى من جميع الافراد الخاضعين لها لمواجهة بعض التكاليف العامة . كذلك فان الفريضتين المشار اليهما ليستا بضريبتين مباشرتين تفرضان عناصر ذات طابع دائم مستقر أو مستمر كالوجود أو الملكية أو

المهنة وانما هما ضريبتان غير مباشرتين مفروضتان على وقائع غير ثابتة أو مستمرة تتعلق باستهلاك الكهرباء وهو أمر يتغير من وقت لآخر مقداراً واستمراراً بل وجوداً وعلماً .

ولما كانت الضرائب غير المباشرة تحصل بمناسبة أداء خدمة معينة دون نظر الى شخص داخها أو طبيعة نشاطه بحيث يلتزم بها كل من يستأدى هذه الخدمة ولو كان جهة حكومية . هذا فضلاً عن أن النصوص المقررة لهاتين الضريبتين والواردة بالقانونين رقمي ١١٠ و ١١٢ لسنة ١٩٦٠ المشار اليهما قد وردت عامة شاملة في مجال تحديد المكلفين بأداء هذه الضريبة دون استثناء المصالح الحكومية أو غيرها مما يتعين معه تفسير هذه النصوص على إطلاقها وعدم تقيدتها دون مقيّد من النص اذ أن مثل هذا التقيد يكون بمثابة إعفاء من الضريبة غير جائز دون نص صريح في القانون .

وبالإضافة الى ما تقدم فإن الضريبتين المشار اليهما مخصصتان بنصوص صريحة في قانوني انشائهما لجهاً مستقلة تماماً عن ميزانية الحكومة المركزية التي يتعين في الحالة المعروضة أن تتحمل ببعض أعباء هاتين الضريبتين باعتبار منطقة القاهرة الشمالية التعليمية المطلوب منها أداء هذه الضرائب إحدى إدارات الحكومة المركزية . وبذلك فإنه لا مجال للدفع - حتى يفرض جواز ذلك في مجال الضرائب غير المباشرة - باتحاد ذمة الجهة المفروضة عليها الضريبة والجهة الجابية لها .

٩٤٣ (١٩٦٠/١١/٩)

١١٧٨ - القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن البنك المركزي والبنك الاهل المصري - نصه على تقسيم البنك الاهل المصري الى بنكين (الاهل المصري والمركزي) على أن يؤول لكل منهما الاصول والخصوم الصلحة في القانون وما يتبقى منها يؤول الى الدولة - صدور القرارين الجمهوريين رقمي ٤٧٤ و ٤٧٥ لسنة ١٩٦١ في اول يناير سنة ١٩٦١ باعتناء البرزانية الانتاحية لكل من البنكين تنفيذاً للقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ - لا يجوز لهذين البنكين المطالبة باصول لم يرد ذكرها في أي من هاتين البرزانتين فلا يجوز للبنك الاهل المصري المطالبة برد ضرائب سبق دفعها - سريان ذلك للبداً على التزامات هذا البنك قبل مصلحة الضرائب في الفترة السابقة على اول يناير سنة ١٩٦١ .

صدر القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن البنك المركزي المصري والبنك الاهل المصري تم عدل بالقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٦٠ وتقضى أحكامه بعد التعديل بأن أصول وخصوم البنك الاهل المصري يؤول بعضها الى البنك المركزي المصري ويؤول بعضها الى البنك الاهل المصري وما يتبقى يكون من حق الدولة بصفتها مالكة وفقاً للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ للبنك الاهل المصري قبل تقسيمه الى بنكين (الاهل والمركزي) وقد صدر قراران

جمهوريةان باعتماد الميزانية الانتاجية لكل من البنكين تنفيذاً للمادتين ٣ و ١٦ من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ يبين من الاطلاع عليهما أن أصول وخصوم كل من البنكين قد تحلدا على الوجه المبين فيهما ولم يعد لأى من البنكين حق المطالبة بأية أصول لم يرد ذكرها فيهما باعتبار أن الأصول التى اغفل ذكرها فى الميزانيتين المشار اليهما قد آلت الى الدولة بوصفها مالكة طبقاً للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر ويتفرع على ذلك انه لم يعد للبنك الاهلى المصرى اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦١ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ أية صفة فى المطالبة برد الضرائب المتنازع عليها . ولهذا انتهى رأى الجمعية الى أنه لا يجوز للبنك الاهلى المصرى بعد صدور القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ المطالبة برد الضرائب موضوع الدعاوى المرفوعة منه ضد مصلحة الضرائب .

وبالنسبة الى الدعاوى المرفوعة من المصلحة ضد البنك فانه لما كانت أصول البنك الاهلى المصرى وخصومه قبل تقسيمه الى بنكين (الاهلى المصرى والمركزى) قد آل جزء منها الى البنك المركزي وآل جزء آخر الى البنك الاهلى المصرى ذاته وآل باقى الأصول والخصوم الى الدولة وقد حددت الميزانية الافتتاحية لكل من البنكين الصادرة بقرار جمهورى أصوله وخصومه ومن ثم فلم يعد للبنك الاهلى المصرى حق المطالبة بأصول لم ترد فى ميزانيته الافتتاحية على أساس أيلولة هذه الأصول الى الدولة بوصفها مالكة لهذا البنك .

ومبنى الرأى الذى انتهت اليه الجمعية فى عدم جواز مطالبة البنك الاهلى مصلحة الضرائب برد الضرائب المتنازع عليها والمستحقة قبل أول يناير سنة ١٩٦١ هو أيلولة أصول البنك التى لم ترد فى ميزانيته الافتتاحية فى هذا التاريخ الى الدولة فمن ثم فانه على وجه التقابل يتعين عدم جواز مطالبة المصلحة له بضرائب مستحقة قبل التاريخ المذكور اذا لم تكن قد وردت ضمن خصوم البنك فى هذه الميزانية لأيلولتها هى أيضاً الى الدولة .

ويبين من الاطلاع على القرار الجمهورى رقم ٤٧٤ لسنة ١٩٦١ باعتماد الميزانية الافتتاحية للبنك الاهلى المصرى فى أول يناير سنة ١٩٦١ عدم وجود خصوم للبنك فى شأن الضرائب وبذلك تكون هذه الخصوم قد آلت الى الدولة .

لهذا فقد انتهى رأى الجمعية الى عدم جواز مطالبة مصلحة الضرائب للبنك الاهلى المصرى بأية ضرائب مستحقة قبل أول يناير سنة ١٩٦١ .

(١٠٦٣ / ١٠ / ١٩٦٣)

اتفاق بين مصلحة الضرائب وبين الممول أو انقضت مواعيد الطعن فيها طبقاً للمادتين ٤٥ و ٤٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادتين ٢٠ و ٢٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ وذلك في غير الأحوال المستثناة على سبيل المحصر بنص المادة ٤٧ مكرراً من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

سبق أن انتهى رأى الجمعية العمومية للمقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى عدم جواز سحب قرارات ربط الضريبة التى تم الاتفاق عليها بين مصلحة الضرائب وبين الممول أو انقضت مواعيد الطعن فيه طبقاً للمادتين ٤٥ و ٤٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادتين ٢٠ و ٢٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ وذلك في غير الأحوال المستثناة بنص المادة ٤٧ مكرراً من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

وقد استندت الجمعية فى هذا الرأى الى ما استبان لها من نصوص القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من أن المشرع قد حرم الطعن فى قرار ربط الضريبة الذى يتم بناء على اتفاق المصلحة والممول وتنفوت مواعيد الطعن فيه وما يستهدفه المشرع بذلك من حسم النزاع بين الطرفين واستقرار المراكز القانونية الخاصة بالحزارة العامة والمولدين ، وقد أكد المشرع هذه القاعدة بنصه فى المادة ٤٧ مكرراً على حالات معينة على سبيل المحصر يجوز فيها اجراء ربط اضافى بعد أن يصبح الربط الاصلى نهائياً وقطعياً .

وقد طلبت وزارة الحزارة اعادة عرض الموضوع على الجمعية العمومية للمقسم الاستشارى للفتوى والتشريع فى ضوء ما يأتى :

أولاً - أن هذا الرأى لا يساير الفقه الضريبى فى النظر الى ماهية القرار الادارى ووظيفته ذلك لأن قوانين الضرائب هى التى تحدد المركز القانونى للممول ولا يعدو قرار ربط الضريبة أن يكون كاشفاً عن شخصية هذا الممول ومن ثم يجوز سحبه أو العدول عنه خلال المدة المحددة لسقوط دين الضريبة بالتقادم اذا خالف أحكام القانون سواء أكان السحب أو العدول لصالح الإدارة أو الممول . وقد ذهب أغلب الرأى فقها وقضاء الى أن الاتفاق بين المصلحة وبين الممول لا يحول دون تصحيح المصلحة قرارات ربط الضريبة خلال المدة المحددة بقصد تطبيق قوانين الضريبة تطبيقاً سليماً .

ثانياً - انه لا وجه لاستناد الفتوى الى المادة ٤٧ مكرراً من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التى حددت الحالات الجائز فيها العدول عن الربط واجراء ربط اضافى ذلك لأن المستفاد من تقرير لجنة الشؤون المالية أن اضافة هذا النص قصد به تقنين أحكام القضاء وكانت هذه الاحكام مستقرة على عدم جواز اعادة الربط بالزيادة الا فى حالات معينة ومن ثم يتعين تفسير نص المادة ٤٧ مكرراً سالف الذكر على أن المقصود بها تعديل الربط بالزيادة على الممول إما تعديله بالانقضاء فتحتكه القواعد العامة فى قوانين الضرائب دون حاجة الى نص يمنع هذا التعديل .

ثالثا - ان حكم محكمة النقض الذى يمنع الطعن فى القرار الصادر بربط الضريبة استنادا الى أن ميعاد الطعن يفلق كل نزاع حول الضريبة لا يتعارض مع قيام جهة الادارة بعد فوات ميعاد الطعن بسحب القرار المخالف للقانون وفقا للقواعد المقررة فى فقه القانون الإدارى اذا لم يترتب على السحب ضرر للمول ، ومن ثم فإن هذا الحكم لا يصلح سنداً كافياً لحرمان المصلحة من تصحيح القرار المخالف للقانون رغم امتناع الغائه .

رابعاً - ان انقانون الفرنسى يجيز لجهة الادارة النظر فى الطلبات المتعلقة بربط الضرائب والرسوم والغرامات اذا كان الغرض منها تصحيح الاخطاء فى تحديد وعاء الضريبة أو طريقة حسابها أو الانتفاع بحق مقرر بمقتضى حكم تشريعى أو قاعدة تنظيمية .

خامساً - ان أعمال فتوى الجمعية على اطلاقها يؤدى الى نتائج لا يمكن التسليم بها من ذلك أن تحصيل القرارات النهائية بربط الضريبة رغم ما يشوبها من عيب ينطوى على اقرار مبدأ تعديل الضريبة أو الاعفاء منها فى غير الاحوال المقررة قانوناً وذلك على خلاف أحكام الدستور وأن ربط الضريبة على غير المالكين بأدائها لمجرد وقوع الخطأ فى تطبيقها وتفويت مواعيد الطعن واسباغ الحماية على هذا الخطأ بصورة لا تقبل التصحيح يجعل أداء الضرائب قائماً على غير سند من القانون ، وأن قصر العلول عن القرار فى حالة ربط الضريبة بالزيادة (المادة ٤٧ مكرراً من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩) وعدم العلول فى حالة الربط بالنقص لصالح الممول يخل بمبدأ المساواة فى أداء الضرائب ومبدأ العدالة بين المكلفين ، ويضاف الى ما تقدم أن ترتيب آثار مائة على الاتفاق بين الممول وبين المصلحة على أوضاع ضريبة مخالفة للقانون يتعارض مع قاعدة عدم شرعية الاتفاق المخالف للقانون .

ولهذه الاسباب ترى الوزارة جواز سحب القرار النهائى بربط الضريبة اذا شابه خطأ مادى أو خطأ فى تطبيق القانون .

وقد أعيد عرض هذا الموضوع على الجمعية فاستبان لها من الرجوع الى رأى السابق صدوره منها فى هذا الشأن أنه بنى على أن الاستفادة من نصوص القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل أن المشرع نظم اجراءات ربط الضريبة سواء تم هذا الربط بناء على اتفاق المصلحة والممول حيث يكون غير قابل للطعن فيه وتكون الضريبة واجبة الاداء فوراً اذا تم ربط الضريبة بمعرفة المصلحة وفقاً لما يستقر عليه رأياً أثر اختلافها مع الممول فى هذا المصدد ، كما رسم للممول اجراءات خاصة أوجب عليه اتخاذها فى مواعيد محددة اذا ما أراد الطعن فى قرار المصلحة الصادر بربط الضريبة فإذا انقضى هذا الميعاد دون اتخاذ اجراءات الطعن أصبح نهائياً وأصبحت الضريبة واجبة الاداء فوراً . وكما يقوم الطعن على خلاف فى الواقع يقوم

كذلك على خلاف في تطبيق القانون أو تأويله ومن ثم فإن لجنة الطعن تختص بالفصل في جميع أوجه الخلاف التي تنور بين الممول وبين مصلحة الضرائب سواء في ذلك ما يتعلق منها بالموضوع أو ما يتعلق بالقانون . وإذا حرم المشرع الطعن في قرار ربط الضريبة الذي يتم بناء على اتفاق المصلحة والممول والذي يفوت مواعيد الطعن فيه فإنه يستهدف بذلك حسم النزاع بين الطرفين واستقرار المراكز القانونية الخاصة بالخزانة العامة والمولين على السواء حتى لا تكون هدفا للتعديل والتغيير كلما طرأ سبب يدعو إلى ذلك . وغنى عن البيان أن تحقيق هذه الأهداف المشار إليها منوط بسد السبيل أمام أية منازعة قد تنور بعد صيرورة الربط نهائيا غير قابل للطعن فيه سواء بنيت المنازعة على أسباب تتعلق بالواقع أو أسباب تتعلق بتطبيق القانون أو تأويله ولا يجوز لذات الاعتبارات أن يسمح بالمنازعة في الربط النهائي بالطريق الإداري بعد أن أغلق باب المنازعة بالطريق القضائي لأن ذلك - لو أجاز - لفوت الأغراض التي استهدفها الشارع من تقرير نهائية الربط وغلق باب الطعن فيه بالطريق القضائي ، ولما كان الشارع قد نص في المادة ٤٧ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على حالات معينة على سبيل الحصر يجوز فيها إجراء ربط إضافي بعد أن يصبح الربط الأصلي نهائيا وقطعيا فإنه بذلك قد أكد القاعدة العامة التي تقضي بأن الربط الذي يصبح نهائيا وقطعيا لما لاتفاق المصلحة والممول عليه وإنما لفوت مواعيد الطعن فيه لا يجوز سحبه أو تعديله سواء أكان ذلك لسبب متعلق بالوقائع أو لسبب متعلق بتطبيق القانون أو تأويله .

ومن حيث أن الجمعية عند إعادة عرض الموضوع عليها رأت تأييد الرأي السابق صدوره منها لذات الأسباب التي بنى عليها .

ومن حيث أنه لا وجه للاجتهاد الوارد في كتاب الوزارة للقول بجواز سحب قرار ربط الضريبة سواء أكان ذلك استنادا إلى أنه قرار كاشف عن شخصية الممول الذي حدد قانون الضريبة مركزه قبل صدور هذا القرار أو استنادا إلى عدم وقوع أضرار بالمول إذا كان السحب مفعرا لصالحه أو استرشادا بأحكام التشريع الفرنسي أو غير ذلك ، لا وجه لهذا الاجتهاد لأن المستفاد من أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ سائل الذكر أن المشرع قد أكد في صراحة حصانة قرارات ربط الضريبة التي تم الاتفاق عليها بين المصلحة وبين الممول أو انقضت مواعيد الطعن فيها فنص في المادة ٤٥ على أن « تربط الضريبة على الأرباح الحقيقية والثابتة من الأقرار المقدم من الشركة إذا قبلته مصلحة الضرائب ... ولل مصلحة تصحيح الأقرار أو تعديله ... فإذا وافقت الشركة على التصحيح أو التعديل ربط الضريبة على مقتضاها .. ويكون الربط غير قابل للطعن فيه وتكون الضريبة واجبة الاداء فورا .. وإذا لم توافق الشركة على التصحيح أو التعديل أو لم تقتنع مصلحة الضرائب بما أرسلته الشركة من ملاحظات في الميعاد ربطت المصلحة الضريبة وفقا

لما استقر عليه رأيها وأخطرت الشركة بهذا الربط بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول وحددت لها شهرا لقبوله أو الطعن فيه وفقا للمادة (٥٢) فإذا انقضى هذا الميعاد دون طعن من الشركة أصبح الربط نهائيا والضرريبة واجبة الاداء فورا ٠٠٠ ، وقضت المادة ٥٢ من ذات القانون على أن للممول خلال شهر من تاريخ اخطاره بربط الضريبة في الحالتين المنصوص عنيهما في الفقرتين الرابعة والخامسة من المادة ٤٥ أن يطعن في الربط والا أصبح غير قابل للطعن فيه ٠٠٠٠ ، كما نصت المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإراد على أنه « ٠٠٠٠ فإذا لم يقدم الطعن خلال المدة المبينة في الفقرتين السابقتين أو قدم بدون مراعاة للاوضاع المقررة في المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يصبح الربط وفقا لتصحيحات المصلحة وتقديراتها نهائيا ولا يجوز الطعن فيه أمام أية جهة وتصبح الضريبة واجبة الاداء ٠٠٠٠٠ ، هذه النصوص وغيرها في قوانين الضرائب المشار اليها تؤكد في صراحة حصانة قرارات ربط الضريبة التي تم الاتفاق عليها أو فاتت مواعيد الطعن فيها وقد استهدف المشرع بذلك حسم النزاع بين المصلحة والممول واستقرار المراكز القانونية الخاصة بالحزنة العامة والمولين .

ومن حيث أن القول بأن رأى الجمعية المشار اليه ينطوى - في اطلاقه - على مخالفة لاحكام الدستور بجعل أداء الضريبة أو الاعفاء منها غير قائم على سند من القانون هذا القول مردود بأن المقصود من قاعدة عدم جواز فرض ضريبة أو الاعفاء منها الا بقانون هو القاعدة العامة التي تنشئ مراكز قانونية عامة مجردة يكون من شأنها اخضاع الافراد للضرائب أو الاعفاء منها أما قرارات الربط فليست بذاتها هي التي تفرض الضريبة أو تمفي منها ولكنها تنشئ المديونية في ذمة الممول وقد حدد القانون مواعيد للطعن في هذه المديونية يتحصن بانقضائها قرار ربط الضريبة وتستقر المديونية في ذمة الممول بصفة نهائية ويلتزم بها الممول والمصلحة على السواء وتصبح الحماية عندئذ مقررة لهذه المديونية دون القرار الصادر بانشائها .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى تأييد فتواها السابقة التي رأت فيها عدم جواز سحب قرارات ربط الضريبة التي تم الاتفاق عليها بين مصلحة الضرائب وبين الممول أو انقضت مواعيد الطعن فيها طبقا للمادتين ٤٥ و ٤٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادتين ٢٠ و ٢٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ وذلك في غير الاحوال المستثناة بنص المادة ٤٧ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - (١)

١١٨٠ - المادة الثالثة من كل من القانونين رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ورقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ - بأن تقييم الشركات طبقاً لحكم هاتين اللاتين - لا تختص بالتقدير النهائي للضرائب المستحقة على الشركات والمنشآت المؤممة - تقديرات هذه اللجان للضرائب لا تعتبر نهائية لا بالنسبة الى مصلحة الضرائب ولا الى غيرها من اللاتين .

ان القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل قد ناط بمصلحة الضرائب عن طريق اجهزتها الادارية تقدير الضرائب واعطى الحق للنوى الشأن فى الطعن على التقديرات الابتدائية امام لجان ادارية مشككة تشكيلة خاصا وامام جهات القضاء .

ومن حيث ان المادة الثالثة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ والمادة الثالثة من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ اوجبتا فى الحالات التى لا تكون اسهم الشركة او المنشأة متداولة فى البورصة او كان قد مضى على آخر تعامل عليها اكثر من ستة شهور وبالنسبة للمنشآت المتخذة شكل شركات مساهمة ان تقوم بتحديد سعر الاسهم فيها او تقديرها لجان يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد وتكون قرارات اللجان نهائية وغير قابلة للطعن فيها باى وجه من اوجه الطعن .

فلا يدخل فى اختصاص هذه اللجان التقدير النهائي للضرائب المستحقة على الشركات والمنشآت المؤممة والذي ناط المشرع به اجهزة ادارية وقضائية اخرى - واذا رصدت هذه اللجان فى قراراتها التقديرات الابتدائية لمصلحة الضرائب وضمنت قراراتها مبالغ كاحتياطى او مخصص الضرائب فان هذه المبالغ المخصصة للضرائب انما هى تسجيل لما تحت نظر هذه اللجنة من عناصر واوراق وبيانات فى الفترة الوجيزة التى حددتها لها المشرع للانتهاء من اعمالها - ولا يعتبر قرارها نهائيا لا بالنسبة لمصلحة الضرائب ولا لغيرها من اللاتين اذ ان نهائية قرارات هذه اللجان انما تتعلق بتقدير التعويض الذى تلتنزم بالدولة لادائه لاصحاب الشركة المؤممة - وقرار التقييم لا يثبت حقا لغير مستحق ولا يمنع صاحب حق من استثناء حقه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن فرض الضرائب وربطها بدخل فى اختصاص اجهزة ادارية وقضائية ناط بها المشرع هذا الاختصاص ومن ثم يخرج من اختصاص لجان التقييم التقدير النهائي لهذه الضرائب مسواه بالنسبة لمصلحة الضرائب او للادنى المشرع المؤم - ولا يعدو ما تقرره لجان التقييم من مبالغ كاحتياطى او مخصص لضرائب أن يكون تسجيلا لما تحت نظرهما من عناصر واوراق ويشما يتم الربط النهائي لهذه الضرائب من السلطة المختصة بمصلحة الضرائب أو من جهة القضاء . وذلك دون اخلال

بنهائية قرار اللجنة فيما يتعلق بتحديد التعويض المستحق لأصحاب الشركات
اذ أن قرارها في هذا الخصوص نهائي لا يجوز الطعن فيه بأي طريق من
طرق الطعن .

١٥٦ د ١٩٦٧/٢/١٥ ٤



✱ طرح النهر •

✱ طرق عامة •

طرح النهر

١١٨١ - طرح النهر - نقله المتابعة ومعه وفقا لهذه النظم - اختصاص مؤسسة طرح النهر بمسائل طرح يقتصر عليه دون غيره من الاراضى الواقعة بين جسور النيل .

تنص المادة الخامسة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الرى والصرف على أن « لوزارة الاشغال العمومية الهيئة العامة ومطلق الاشراف على الاملاك العامة المنصوص عليها بالمادة الاولى من هذا القانون » ، وتنص المادة الاولى على أن « الاملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف ، هي : (أ) مجرى النيل وجسوره وجسور الخياض والحوش العامة وجسورها وتدخل فى مجرى النيل جميع الاراضى الواقعة بين الجسور ويستثنى من ذلك كل ارض أو منشأة تكون يوم العمل بهذا القانون مملوكة للأفراد وذلك مع عدم الاخلال بالحقوق المترتبة للأفراد بمقتضى القوانين واللوائح » وقد فسرت المذكرة الايضاحية للقانون هذا التحفظ الاخر بأن المقصود به الحقوق المترتبة على قانون طرح النهر ومن ثم تخرج من نطاق النص المشار اليه اراضى طرح النهر يؤكد ذلك أن اراضى طرح النهر تعتبر حسب المادة الاولى من القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ من الاملاك الخاصة للدولة على خلاف الاراضى الوارد ذكرها فى المادة الاولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ والتي تعتبر من الاملاك العامة للدولة .

وتنص المادة الخامسة من القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن طرح النهر واكله على أن « تنشأ بقرار من رئيس الجمهورية مؤسسة عامة تسمى (مؤسسة صندوق طرح النهر واكله) وذلك لبيع اراضى طرح النهر وشراء حق تعويض الاكل واجراء نزح الملكية والبدل واستغلال اراضى الطرح »

ويبين من مقارنة نصوص المواد سالفة الذكر أن مؤسسة صندوق طرح النهر واكله تختص فيما تختص به باستغلال اراضى طرح النهر دون غيرها من الاراضى الواقعة بين جسور النيل .

ولما كان القانونان رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ ورقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ - سالفا الذكر لم يعرضا لتحديد مدلول عبارة « طرح النهر » ومن ثم يتعين لاستحالة مدلول هذا الاصطلاح استقصاء التطور التشريعى لقوانين طرح النهر .

ومن حيث أن موضوع طرح النهر قد نظمته في بداية الامر لائحة الاطيان السعيدية الصادرة في ٢٤ من ذى الحجة سنة ١٢٧٤ هجرية (٥ من أغسطس سنة ١٨٥٨) في البندين ١٢ و ١٤ منها وقد جاء في البند ١٤ منها - « انه بحسب جريان النيل وتحويل جريان المياه تارة من الشرق الى الغرب وأخرى من الغرب الى الشرق يتخلف آكل بحر في الاطيان من الجهتين وتحتل جزائر مستجدة الخ » ثم صدر القانون المدني القديم ونص في المادة ٦١ منه على ما يأتي - « أما الاراضي التي يحولها النهر بقوة جريانه والجزائر التي تتكون فيه فيتبع فيها منطوق اللائحة الصادرة في سنة ١٢٧٤ » وهي اللائحة السعيدية المشار اليها ثم صدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٢ الخاص بطرح النهر واكله وحل محل البندين الثاني عشر والرابع عشر من اللائحة سالفة الذكر ولما صدر القانون المدني الحالي نص في المادة ٩٢١ منه على أن « الاراضي التي يحولها النهر من مكانها أو ينكشف عنها والجزائر التي تتكون في مجراه تكون ملكيتها خاضعة لاحكام القوانين الخاصة » ، واستنادا الى هذه المادة صدرت عدة قوانين خاصة آخرها القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن طرح النهر واكله .

ويخلص مما تقدم أن المقصود بطرح النهر هو الاراضي التي يحولها النهر من مكانها avulsion والاراضي التي ينكشف عنها النهر ، ثم الجزائر التي تتكون في مجراه ولكنه لا يشمل ما يسمى طمي النهر alluvion التي نصت عليه المادة ٩١٨ مدني بقولها ان « الاراضي التي تتكون من طمي يجلبه النهر بطريقة تدريجية غير محسوسة تكون ملكا للملاك المجاورين » .

ولما كانت المادة ٨ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الري والصرف قد حددت الاراضي المملوكة للدولة والواقعة داخل جسور النيل بأنها « مساطيعه وحوشه وميوله وجزره وطرح البحر » مما يفيد أن مدلول عبارة « الاراضي الواقعة بين جسور النيل » أوسع نطاقا من مدلول عبارة (طرح النهر) .

ويخلص من هذا أن اختصاص مؤسسة صندوق طرح النهر واكله يقتصر على طرح النهر وفقا للتعديد سالف الذكر دون غيره من الاراضي الواقعة بين جسور النيل .

ومن حيث أن المادة الخامسة من القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر تنص على أن من بين موارد صندوق طرح النهر واكله ايجار اراضي الطرح التي لم يتم بيعها فعقبلا من اول السنة المالية ١٩٥٨/١٩٥٩ .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى أن مؤسسة صندوق طرح النهر واكله تختص باستغلال ما يعتبر من الاراضي موضوع الخلاف طرحا للنهر وفقا لحكم المادة ٩٢١ من القانون المدني واقتضاء ايجارها اعتبارا من اول

السنة المالية ١٩٥٨/١٩٥٩. وفقا لحكم القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن طرح النهر وأكله .

٤١٣ (١٩٦١/٥/١٥) .

(تعليق)

الفى القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن طرح النهر وأكله بمقتضى المادة ٨٦ من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تاجر العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها وقد نظم الباب الثانى من هذا القانون أحكام طرح البحر وأكله .

وقد فوضت المادة ٢ من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ أن أراضى طرح النهر التى الحقها بالأراضى الزراعية تشمل الأراضى الواقعة بين جبرى نهر النيل وفروعه على امتداد مجرى النهر داخل حدود الجمهورية العربية المتحدة التى يحولها النهر من مكانها أو ينكشف عنها والجزائر التى تتكون فى مجراه وهذا النص لا يخل بحكم المادة ٩١٨ من القانون المدنى .

ويلاحظ أن مؤسسة صندوق طرح النهر وأكله أُنشئت فى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨٦ لسنة ١٩٦٣ .

١١٨٢ - حق التعويض عن أكل النهر - عدم جواز التصرف فى هذا الحق إلا بمؤسسة صندوق طرح النهر اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٧ .

ان بيع حق التعويض عن طرح النهر وأكله فى ظل النظام الجديد لا يجوز لغير مؤسسة صندوق طرح النهر ذلك أنه وإن كانت لا توجد تصوص صريحة فى هذا الشأن إلا أن هذا هو المستفاد من المواد الخامسة والثامنة والتاسعة من القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن طرح النهر وأكله إذ يبين من مجموع هذه النصوص أن المشرع يستهدف قصر التصرف فى حق التعويض عن أكل النهر على المؤسسة بحيث لا يجوز لصاحب هذا الحق أن يتصرف فيه ، وحكمة هذا التنظيم هى حماية صغار الملاك من استغلال بعض كبار المزارعين الذين كانوا يشترون منهم حق التعويض فى ظل القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ بثمن بخس ويحصلون مقابل هذا الحق على الطرح الموزع ، وهذه الحكمة ذاتها تقتضى قصر التعامل فى حق التعويض فى ظل النظام الحالى بين صاحب حق التعويض والمؤسسة . وإذا كانت تصصوص المواد الخامسة والثامنة والتاسعة من القانون المشار اليه قد جاءت مطابقة فى

أحكامها لنصوص وردت بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٧ في شأن طرح النهر وهو القانون الذي كان معمولاً به قبل صدور القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ (مادة ٧ و ٨ و ٩) فإنه يستفاد من ذلك أن القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٧ يمنع بدوره بيع حق التعويض لغير المؤسسة .

وهو ما انتهى منه إلى أن القاعدة هي امتناع بيع حق التعويض لغير المؤسسة اعتباراً من ١٣ من يولييه سنة ١٩٥٧ تاريخ نفاذ القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٧ وأن أي تصرف على خلاف القاعدة يعتبر باطلاً ومخالفاً لأحكام القانون .

(٨٧٩ (١٩٦٢/١٢/١٦)

(تعليق)

نصت الفقرة الثانية من المادة ١٤ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ على حظر التصرف في حق التعويض عن أكل النهر سواء بالنزول عنه أو بحوالته إلى الغير ، ونصت ببطان كل تصرف يتم بالمخالفة لهذا الحكم .

١١٨٣ - حق التعويض عن أكل النهر - جواز التصرف في هذا الحق قبل ١٣ من يوليو سنة ١٩٥٧ - عدم الاعتداد بالتصرف الذي لم يسجل قبل التاريخ المذكور .

إنه عن التصرفات السابقة على ١٣ من يولييه سنة ١٩٥٧ تاريخ نفاذ القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٧ ، فإنه لما كان القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن طرح النهر لا يعترف ولا يعتد في مجال صرف تعويض أكل النهر إلا لصاحب الأكل نفسه ، أو المتصرف اليهم في حق التعويض بفقود مسجلة بعد العمل بالقانون رقم ٧٣ سنة ١٩٥٣ ، وفي ذلك نصت مادته السابعة على أن « يشتري الصنفوق في حدود موارده حق تعويض أكل النهر الذي يتم حصره بثمن يعادل خمسين مثلاً للضريبة المقررة على الحياض الواقع بها أكل النهر فإذا لم تكن هذه الحياض موجودة وقت الشراء فيحسب خمسين مثلاً للضريبة المقررة على أقرب الحياض إليها التي يصدر بتحديثها قرار من مجلس إدارة هيئة الصنفوق » .

ويكون تقدير الضريبة في جميع الأحوال بحسب فئاتها المقررة وقت الشراء .

وإذا كان حق تعويض أكل النهر قد سبق شراؤه بعد العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ بعقد مسجل فيكون الثمن الذي تؤديه الهيئة معادلاً ثمن الشراء الحقيقي والمصروفات القانونية حسبما تقدره لجنة يصدر بتشكيلها قرار وزير الإصلاح الزراعي بشرط ألا يجاوز الثمن والمصروفات خمسين مثلاً للضريبة » .

والحكم الذى أوردته هذه المادة لا يمثل حكما استحدثه القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ وإنما سبق أن ورد هذا الحكم بلفظه ومضمونه فى المادة السابعة من قانون الطرح رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٧ ، ولما كانت المادة ١٥ من هذا القانون قد نصت على إلغاء المادة ١٩ من قانون الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٤ والمادة الأخيرة هى التى أوجببت شهر التصرف فى حق تعويض أكل النهر فانه يتضح من ذلك أن هذه التصرفات قد خرجت اعتبارا من تاريخ نفاذ القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٧ من دائرة المحررات الواجبة الشهر بحيث يتعذر أن يرد عليها التسجيل بعد إلغاء سند اجرائه بنص المادة ١٥ من القانون .

وعلى ذلك فانه لا يكون ثمة مجال للشك فى أن المادة السابعة من القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٧ قد عنت بالعقود المسجلة بعد العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٢ ، العقود المسجلة بعد العمل بهذا القانون وقبل نفاذ القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٧ باعتبار أنه من تاريخ نفاذ القانون المذكور لم يعد التصرف فى حق تعويض الأكل خاضعا لاجراءات الشهر ، وإذ كانت الفقرة الثانية من المادة السابعة من القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ لم تكن الا ترديدا لميلتها فى القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٧ فانه يستفاد من ذلك أن المشرع لم يقصد بهذه الفقرة سوى ما قصده من نص الفقرة الثانية من المادة السابعة من القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٧ وهى على ما سلف بيانه نعى العقود المسجلة بعد العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ وقبل نفاذ القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٧ .

وعلى مقتضى ما سبق فان الفقرة الثانية من المادة السابعة من القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ لا تعنت فى صرف التعويض الا بالتصرفات المسجلة بعد العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ وقبل نفاذ القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٧ وهو ما ينبئ عليه أن كل تصرف لا يتوافر له هذه الشروط يصبح عديم الأثر ولا يخول للمتصرف اليه الحق فى اقتضاء التعويض .

(٨٧٩) ١٦/١٢/١٩٦٢)

(تعليق)

تقضى الفقرة ٣ من المادة ١٤ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بأنه « مع عدم الإخلال بالقرارات النهائية الصادرة قبل العمل بهذا القانون من اللجان المشكلة وفقا لحكم المادة ٧ من القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه إذا كان حق تعويض أكل النهر قد سبق شراؤه بعقد مسجل بعد العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ الخاص بطرح النهر واكله فيكون التعويض الذى تؤديه الحكومة معادلا للثمن المتخذ فى العقد المسجل مضافا اليه رسوم الشهر و ١٠٪ من جملة هذا الثمن بشرط ألا يتجاوز مجموع ذلك خمسين

مثل الضريبة العقارية وفقا لحكم الفقرة السابقة والا اقتصر على خمسين مثلا .

١١٨٤ - طرح النهر واكله - نص المادة التاسعة من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ على تقديم طلبات التعويض من اصحاب اكل النهر خلال شهر يونيو - طيبة هذا البعد وحكمته وجزء مخالفته .

تقدم بعض من اكل النهر اطيانهم بناحية الميديدات التابعة لمديرية قنا خلال شهر يونيو سنة ١٩٥٤ بطلبات وغربوا بها في تعويضهم عن ذلك بتسليمهم اراضي من طرح النهر في ناحية الطويرات بالمديرية المذكورة . وفي يولييه سنة ١٩٥٤ ابدى بعض هؤلاء رغبتهم في ادخال تعديل على طلباتهم من مقتضاه ان يكون التعويض عن طرح النهر في نواحي جزيرة الطوايبة مركز قنا والسمطا مركز دشنا والادوسط سمهود مركز ابوطشت والزوايدة مركز قوص وذلك بدلا من الناحية الاصلية التي كانت مبينة في طلباتهم .

واحالت مديرية قنا هذه الطلبات الى مصلحة الاموال المقررة التي كانت تقوم آنئذ على تطبيق قانون طرح النهر واكله للنظر فيها فترات هذه المصلحة في كتابها رقم ١٩ - ٣١ بتاريخ ١٩/٧/١٩٥٤ انه ليس ثمة ما يمنع من اجابة الطالبين الى ما طلبوه اذا كانت طلباتهم الاصلية بمقتضى الميعاد المنصوص عليه في المادة ١ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ بشأن طرح النهر واكله اي اذا كانت مقسمة في شهر يونيه وذلك مع مراعاة عدم تعدد التراخي المطلوب التعويض فيها ، بالنسبة للطلب الواحد . واستنادا الى ما جاء في هذا الكتاب قامت مديرية قنا في ١٨/١١/١٩٥٤ بابالغ مفتش المالية بها بأنه لا مانع من تسليم هؤلاء الطالبين اراضي من طرح النهر في النواحي المحددة في طلباتهم المعدلة وبناء على ذلك تم تسليم المذكورين اراضي من طرح النهر في جزيرة الطوايبة وفي السمطا وفي الادوسط سمهود وفي الزوايدة .

وأشر السيد مأمور المالية بما يفيد الانتهاء من ذلك في ٢٩/١٢/١٩٥٤ ، وبعد ذلك عرضت مصلحة الاموال المقررة على ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخزانة واقعة مماثلة اجري فيها طالب التعويض بمديرية الجيزة تعديلا على طلبه في الشق الخاص بتحديد الناحية المراد التعويض من اراضيها وانتهى رأى الادارة في كتابها رقم ٤ - ١٤٩/٥ (٢٤٥٩) المؤرخ في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ الى أنه لا يمكن النظر الآن في الطلب لتقديم في ٣١/١٠/١٩٥٥ بتعديل الناحية المطلوب التعويض منها ، ولمستندت في ذلك الى أن هذا الطلب قدم في غير الميعاد المحدد بالقانون . وقد اخذت مصلحة الاموال بالقررة بمنه المفترضة ، واصدرت في ٢١/١١/١٩٥٦ كتابا بالتعويض رقم ١ - ١٠/١٢/٥٦

التي ذهبت فيه الى أنه « لا يجوز لصاحب الاكل اجراء تعديل على طلبه باختيار بلد آخر بعد فوات الميعاد » . وانه يلزم تنفيذ ذلك في جميع الحالات المعروضة حاليا والتي تعرض مستقبلا ، . ولما أعيد فحص التوزيعات الابتدائية التي تمت في ظل القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ ومنها التوزيعات التي تمت في سنة ١٩٥٤ في نواحي جزيرة الطوايبة والسوسسطة والاسوط سمهود والزوايدة المسالف الاشارة اليها ، اختلف النظر فيها اذا كانت هذه التوزيعات تعتبر صالحة للاعتماد ، أم أنها لا تعتبر كذلك بسبب تمامها على أساس ما ورد من تعديلات تقدم بها ذوو الشأن بعد شهر يونيه أي بعد الميعاد المحدد في القانون لتقديم مثلها ، وبعرض الموضوع على السيد المستشار القانوني لمؤسسة صندوق طرح النهر واكله رأى أن ما جرت عليه مصلحة الاموال المقررة من جواز اجراء تعديل في البيان الخاص بالجهة المطلوب التعويض من طرحها حتى بعد انقضاء شهر يونيه ، يعتبر قاعدة تنظيمية عامة ، وانه ما دامت هذه القاعدة قد طبقت في حق ذوى الشأن فتم التسليم بناء عليها فان هؤلاء يكونون قد اكتسبوا حقوقا لا يجوز المساس بها ، ومن ثم فلا يجوز الغاء هذه التوزيعات ، ويتعين اعتمادها متى استوفت الشروط المنصوص عليها في القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ ، وعلى العكس من ذلك ترى مؤسسة طرح النهر : ان هذه التوزيعات قد تمت بناء على رأى لصصلحة الاموال المقررة ولم تؤيده ادارة الفتوى والتشريع المختصة وقد أجاز القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه الغاء التسليمات التي تمت قبل صدوره وكانت مخالفة للقانون ، لأن النواحي التي تم فيها التسليم حددت بعد الميعاد القانوني .

وازاء هذا الخلاف ، استطلعت مؤسسة طرح النهر رأى ادارة الفتوى والتشريع لرياسة الجمهورية في الموضوع فوافدت هذه الادارة بكتابها المؤرخ في ١٩٦١/٨/٣ أنه بعرض الموضوع على اللجنة الاولى للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بحلقتها المنعقدة في ١٩٦١/٧/٢٠ انتهى رأى اللجنة الى صلاحية التوزيعات المشار اليها متى استوفت سائر الشروط الاخرى المنصوص عليها في القانون ، وبنيت اللجنة رأيها هذا على أسباب مؤداها أنه وان كان الاصل أن تجزى التوزيعات المشار اليها وفقا لما جاء في الطلبات المقدمة في شهر يونيه من سنة ١٩٥٤ دون مراعاة لما ورد عليها بعد فوات هذا الشهر من تعديلات ، الا أنه لما كانت التوزيعات قد تمت فعلا على أساس التعديلات التي ادخلت على الطلبات الاصلية فانه لذلك ، تكون هذه التوزيعات صحيحة من هذه الناحية اذ أنه وقد تم التوزيع فعلا على أساس التعديلات المشار اليها في ذات السنة التي قدمت فيها الطلبات الاصلية ، فانه من ثم لم يكن هناك من محل لأن يقدم ذوو الشأن طلبات جديدة في شهر يونيه من السنة التالية يضمونها رغباتهم المعلقة ما دلموا قد أجيبوا اليها وتم التوزيع على أساسها ، هذا الى أن تقديم الطلبات المعدلة بعد الميعاد وان كان مخالفا للمقانون لا أنه لا يترتب على هذه المخالفة بطلان التوزيعات لأن الميعاد المنصوص

عليه في قانون طرح النهر وقتئذ - وهو شهر يونيه من كل سنة - لا يعتبر ميعاد سقوط يترتب على فواته ضياع الحق في طلب التوزيع وإنما هو لا يعدو مجرد تنظيم للسالة حتى تتحدد المطالبات وتستطيع الإدارة تقرير موقفها منها في ميعاد واحد .

وبعرض هذه التوزيعات على السيد وزير الإصلاح الزراعي لاعتمادها رأى سيادته عرض الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع لبيان رأيها فيما انتهت إليه اللجنة الأولى من لجان هذا القسم .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ فاستبان لها أن المادة ١٣ من القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن طرح النهر وأكله تنص على أن :

١ - طرح النهر الذى لم يوزع توزيعاً ابتدائياً - حتى تاريخ العمل بهذا القانون يباع طبقاً لأحكامه .

٢ - فإذا كان الطرح قد تم توزيعه توزيعاً ابتدائياً وكان مطابقاً لأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ وصالحاً للاعتماد ولم يتم اعتماده بقرار من وزير المالية والاقتصاد أو وزير الحزارة فيتمين صدور قرار من وزير الإصلاح الزراعي باعتماده خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون إذا كان الطرح قد وزع على مستحقيه الاصليين أو على من انتقلت اليهم ملكية الاكل قبل صدور القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ أو على من آلت اليهم هذه الملكية بعد صدور هذا القانون بغير طريق التعاقد والا اعتبر نافذاً بمضى المدة . ومع ذلك إذا كان التوزيع المشار اليه فى الفقرة السابقة قد تم الى أصحاب وكالة حصلوا عليها بعد العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٥ فلا يعتبر منه الا الحالات التى تكون الوكالة فيها صادرة الى أقارب لفاية الدرجة الرابعة .

٣ - أما التوزيعات التى لا تطابق الأحكام المنصوص عليها فى الفقرتين السابقتين فتلقى ولو كانت قد اعتمدت وتم شهرها .

٤ - وفى جميع الحالات التى يلقى فيها التوزيع تستلم هيئة الصندوق اراضى الطرح الملقى توزيعها بالطريق الادارى من أول السنة الزراعية ١٩٥٩/١٩٥٨ إذا كان التوزيع قد تم اعتماده وشهره . أما ما لم يتم اعتماده وشهره فيحاسب أصحاب التوزيع على ايجازه من وقت استلامه ابتدائياً .

وبين من هذا النص أن كل طرح نهر وزع توزيعاً ابتدائياً قبل العمل بالقانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ولم يتم اعتماده من الوزير المختص وفقاً لأحكام قانون طرح النهر وأكله رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ يجب إعادة النظر فيه فإن كان مطابقاً لأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ الذى تم فى فترة نفاذها اعتبر صالحاً للاعتماد ووجب إصدار قرار باعتماده من وزير الإصلاح الزراعي. وذلك إذا كان من وزع عليه الطرح توزيعاً ابتدائياً من المستحقين

الاصليين له أو ممن انتقلت اليه ملكية الأكل قبل صدور القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ أو ممن آلت اليهم الملكية بعد صدور هذا القانون بغير طريق المتعاقدين . أما إذا لم يكن التوزيع كذلك فإنه يكون حقيقيا بالألغاء - ويلغى كذلك كل توزيع لا يطابق حكم القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ والمادة ١٣ من القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ ، ولو كان قد اعتمد وتم شهره .

ويبين من الوقائع المبينة فيما تقدم أن التوزيع الابتدائي في خصوصية الحالة محل البحث تم في شهر ديسمبر ١٩٥٤ وأنه وزع على من أكل النهر من أطيانهم أي أنه وزع على المستحقين للطرح وإن الخلاف في شأن صلاحيته للاعتماد من عمده إنما يدور حول ما إذا كان إجراء هذا التوزيع على أساس ما ورد في التعديلات التي أدخلها من نالوا هذا التوزيع على طلباتهم الخاصة بالتعويض عما أكله النهر من أطيانهم بعد شهر يونيو سنة ١٩٥٤ وهو الشهر الذي كانت المادة ٩ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ تنص على أن « تقدم خلاله طلبات التعويض من أصحاب أكل النهر » مما يجعل هذا التوزيع غير مطابق لأحكام هذا القانون وقت إقراره فيلغى ، أم لا ؟ .

ولما كان الميعاد المنصوص عليه في المادة ٩ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ السالف الإشارة إليه لا يعدو أن يكون بحسب مقصود الشارع من النص عليه مجرد ميعاد أريد بتحديدته تنظيم تقديم طلبات التعويض من أصحاب أكل النهر في ميعاد معين حتى تتحدد الطلبات وتجتمع فيه لدى الجهة القائمة على تنفيذ أحكام القانون بحيث يمكنها بعد حصر هذه الطلبات وفحصها أن تقرّر خلال السنة التالية لتقديرها ما ترى اتباعه في شأنها وتجري التوزيع على أساس ذلك خلال هذه السنة بقرار من الوزير المختص بإصدار القرار بتوزيع طرح النهر فإنه من ثم لا يؤدي إدخال أي تعديلات على الطلبات التي تقدم خلال هذا الميعاد إلى أكثر من إمكان عدم الاعتداد بها من جانب الجهة القائمة على تنفيذ أحكام القانون . وفي هذه الحالة يجري التوزيع على أساس ما ورد في الطلبات الأصلية بغير نظر إلى ما طرأ عليها من تعديلات تقدم بها ذوي الشأن بعد الميعاد . أما إذا رأت الجهة القائمة على تنفيذ أحكام القانون أن تأخذ بهذه التعديلات وتجري التوزيع على مقتضاها فإنه لا يترتب على ذلك اعتبار التوزيعات في هذه الحالة باطلة قانونا إلا لا بطلان إلا بنص ولا نص ، كما أن الميعاد المنصوص عليه في المادة ٩ من القانون لم يقصد به إلا مجرد تنظيم عملية تقديم طلبات التعويض في شهر بذاته تيسيرا على جهة الإدارة في فحص الطلبات التي تقدم وتمكينها من النظر فيها وإجراء التوزيع على أساسها في حدود ما أتى به النهر في السنة ، مما يجعل لها الحق في أن تهمل ما يرد بعده من طلبات أو ما يرد بعده على الطلبات المقدمة خلاله من تعديلات . فالميعاد المذكور إذن مقرر لهذا السبب بقصد التيسير على جهة الإدارة ومن ثم فلا حرج إذا ما أجازت الإدارة وفقا لقاعدة عامة كانت تجرى عليها أنبذ لدوى الشأن أن يقدموا بعد فواته تعديلا في الطلبات التي قدموها خلاله .

وعلى مقتضى ما سبق - فإن إجراء التوزيع الابتدائي للطرح - في خصوصية الحالة المروضة - على أساس التعديلات التي أدخلها ذوو الشأن على طلباتهم في شهر يولييه سنة ١٩٥٤ ، لا يجعل هذا التوزيع مخالفا للقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ مخالفا من شأنها أن تؤدي إلى اعتباره غير صالح للاعتماد بل يكون هذا التوزيع صالحا للاعتماد إذا كانت سائر الشروط الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون وقت إقراره قد توافرت في شأنه .

ولما تقدم يكون ما انتهت إليه اللجنة الأولى للقسم الاستشاري من رأي في الموضوع صحيحا في القانون ، ولذلك قررت الجمعية العمومية للقسم الأخذ به .

(١٩٦٤ / ١١ / ١٩)

(تعليق)

الفى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٧ الذى استحدث مبدأ العلول فى توزيع أراضي طرح النهر كتمويش عيني يقتضيه اصحاب اكل النهر وقضى بتقرير تعويض تقضى تأديبه لهم الحكومة ، وصارت على هذا النوال القوانين التى حلت محل هذا القانون وهى القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ ومن بعده القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ .

طرق عامة

راجع : تراخيص (ج - تراخيص التنظيم) .



- * عاملون بالقطاع العام *
- * عقد ادارى *
- * عقود *
- * علاج الموظفين بالخارج *
- * علاوات *
- * عمال القناة *
- * عمال اليومية *
- * عمال مقابل قاعدة القناة *
- * عمال مؤقتون *
- * عمل *

عاملون بالقطاع العام

- (أ) التشريعات المنظمة لهم .
- (ب) أعضاء ورؤساء مجالس الإدارات .
- (ج) تعيين .
- (د) مدة خدمة سابقة .
- (هـ) اعارة وندي .
- (و) ترتيب وتعادل الوظائف .
- (ز) أجر .
- (ح) تأديب .
- (ط) علاجهم .
- (ي) أعمال اضافية .
- (ك) نقل .
- (ل) انتهاء الخدمة .

(أ) التشريعات المنظمة لهم

راجع : مؤسسات عامة (ب - التشريعات المنظمة للعاملين فيها) .

(ب) أعضاء ورؤساء مجالس الإدارات

راجع : شركات (ب - مجالس إدارتها « ١ » تشكيلها - « ٢ » المركز
القانوني لرؤسائها وأعضائها) .

(ج) تعيين

راجع : تعيين (أ - عموميات « ١ » الاختصاص به - « ٢ » العاملون
في القطاع العام) .

(د) مدة خدمة سابقة

راجع : مدة خدمة سابقة .

(هـ) اعارة ونائب

راجع : اعارة ونائب (ب - جواز التندب والاعارة - ج - راتب الموظف المتدرب والعار » ٤ « العاملون بالقطاع العام) •

(و) ترتيب وتعادل الوظائف

راجع : ترتيب وتعادل الوظائف •

(ز) أجبر

راجع : راتب •

(ح) تاديب

راجع : تاديب (و - العاملون في القطاع العام) •

(ط) علاجهم

راجع : علاج بالخارج •

(ي) أعمال اضافية

راجع : واجبات الموظف •

(ك) نقل

راجع : نقل (نقل من كادر أعلى الى كادر أدنى) •

(ل) انتهاء الخدمة

راجع : فصل (فصل بسبب بلوغ السن القانونية) •

عقداداري

(١) اجراءاته

١ - مراجعته •

٢ - الالتزام بالمعطاء •

(ب) تنفيذه وتفسيره

١ - تفسيره •

- أولا : تحديد أسرار العقود المتعلقة بمعاملات خارجية •
- ثانيا : تحديد مكان استلام البضائع المستوردة من الخارج وطريقته •

٢ - تنفيذه •

- أولا : استلام الاستئناف •
- ثانيا : اثر النيابة في ابرامه •
- ٣ - أسباب الإعفاء من المسؤولية وتخفيفها •

• أولا : القوة القاهرة •

- ثانيا : الظروف الطارئة وفصل الامر •
- ثالثا : الصعوبات المادية غير المتوقعة •

(ج) التأمين

١ - عوميات •

٢ - خطابات الضمان •

(د) الجزاءات

١ - عوميات •

٢ - غرامة التأخير •

٣ - التنفيذ على حساب المتخلف •

٤ - التعويض •

(هـ) احكام خاصة ببعض العقود

١ - عقود استغلال الثروة الطبيعية •

• أولا : استغلال البترول •

• ثانيا : استغلال المحاجر •

• ثالثا : استغلال الطحالب •

عقد الإداري (٢) - اجراءاته (١) مراجعته - ١٩٢٠ -

٢ - عقد المساهمة في الاشغال العامة .

(١) اجراءاته

١ - مراجعته .

٢ - الالتزام بالعطاء .

١ - مراجعته .

١١٨٥ - ضرورة استفتاء مجلس الدولة في كل عقد تزيد قيمته على خمسة الاف جنيه قبل ابرامه - حكمة هذا الالتزام والمجاز عليه .

طلبت وزارة الصناعة بالاقليم السوري الى ادارة الفتوى المختصة مراجعة العقد الذي أبرمته الوزارة مع ٠٠٠٠٠ وأن ادارة الفتوى المختصة أعادت العقد المشار اليه الى وزارة الصناعة دون مراجعة لما تبين من أن العقد أبرم فعلا في تاريخ سابق على تاريخ عرضه على الادارة الامر الذي يخالف ما ينص به المادة ٢/٤٤ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة في الجمهورية انعمية المتحدة من أنه « لا يجوز لاية وزارة أو مصلحة من مصالح الدولة أن تبرم أو تقبل أو تجيز أي عقد في مادة تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه بغير استفتاء ادارة الفتوى المختصة » . وقد رد السيد وزير الصناعة بالاقليم السوري على ذلك بكتاب جاء فيه « نظرا لان هذا العقد قد أبرم في موسكو من قبل الوفد الرسمي المشكل لهذه الغاية ، ونظرا لان قيمة العقد المشار اليه تبلغ حوالي ٠٠٠ روبل ولاهيته بالنسبة للوزارة وللرغبة في سرعة وضعه موضع التنفيذ . لهذا نرجو عرض ذلك العقد على اللجنة المختصة بمجلس الدولة لفحص نصوصه وبيان الرأي في مدى قانونيتها مع ملاحظة أن الوزارة تأخذ في اعتبارها مراعاة تطبيق أحكام الفقرة الثانية من المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة فيما يعرض مستقبلا من عقود » .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستثماري لفتوى والتشريع بمجلس الدولة بجلستها المنعقدة في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ فاستبان لها أن المادة ٤٤ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة تنص على أنه « لا يجوز لاية وزارة أو مصلحة من مصالح الدولة أن تبرم أو تقبل أو تجيز أي عقد أو صلح أو تحكيم أو تنفيذ قرار محكمين في مادة تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه بغير استفتاء ادارة الفتوى المختصة » - ومفاد هذا النص أن الشارع أوجب على كل وزارة أو مصلحة من مصالح الدولة أن تعرض مشروع كل عقد تزيد قيمته على خمسة آلاف جنيه

على ادارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة لتبدي فيه رأيا من الناحية القانونية وبذلك يكون القانون قد حظ على الجهات الحكومية ابرام تلك العقود مباشرة مما يتعين معه عرض العقد مقلما على مجلس الدولة قبل ابرامه ، وغنى عن البيان أن القانون لم يشترط ذلك عبثا ، وانما أراد به أن يجنب الوزارات والمصالح المختلفة مواطن الخطأ وأن يكفل لها من أسباب السلامة في صياغة تلك العقود ووضع أحكامها ما تتحقق به المصلحة العامة للدولة على أكمل وجه ولؤفاه .

وإذا كان هذا هو حكم القانون في الاحوال العادية الا أنه اذا وجدت ظروف استثنائية تبلغ حد الضرورة الملجئة التي توجب ابرام عقد دون إمكان الرجوع الى مجلس الدولة مقما كما لو اقتضت ظروف طارئة ابرام عقد في بلد أجنبي وكانت الظروف لا تسمح بالرجوع الى المجلس وكانت المصلحة العامة تقتضى عدم فوات فرصة ابرام العقد فإن مثل هذه الضرورة يكون لها وزنها بحيث يعتبر ابرام العقد في مثل هذه الظروف أمرا استثنائيا ولكن مع ملاحظة أن الضرورة تقدر بقدرها بحيث اذا أمكن التفاهم بين الطرفين على أن يكون الاتفاق بمثابة مشروع تعاقد تحت المراجعة القانونية من مجلس الدولة لكان ذلك أولى اما اذا فرض وتعد ذلك كله بحيث لم يكن ثمة مناص من ابرام العقد حتى لا تفوت مصلحة عامة كبرى فليس ثمة ما يمنع من ابرامه على مسئولية موقعيه .

وترى الجمعية العمومية في مثل هذه الظروف أن التوفيق بين تطبيق القانون ورعاية المصلحة العامة يقتضى في الاحوال التي تستلزم ايفاد وفد خاص الى الدولة التي قد يبرم العقد معها أو مع هيئة أو شركة من الهيئات الكائنة فيها للمفاوضة في شروط العقد أن يشترك في هذا الوفد أحد أعضاء مجلس الدولة ممثلا لة في الوفد حتى يستوفى العقد الاوضاع والشروط والصيغ القانونية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن العقد الذى أبرمته وزارة الصناعة بالأقليم السوري قد وقع مخالفا للقانون لعدم عرضه على مجلس الدولة قبل ابرامه لا بواسطة هيئاته المختصة ولا باشتراك ممثل لمجلس الدولة في الوفد الذى أبرم هذا العقد .

ولكن لا يسع المجلس وقد أصبح ابرام هذا العقد أمرا واقعا الا أن يراجع من الناحية القانونية لابداء ما عساه يوجد فيه من ملاحظات ... والوزارة بعد ذلك وشأنها في تدارك ذلك ان أمكن مع الطرف الآخر في العقد .

(تعليق)

يلاحظ ما قصت به محكمة النقض في الطعن رقم ٦٢ لسنة ٢٧ ق بجلسته ١٩٦٤/٦/٢٤ من أنه « بين من عبارة المادة ٢٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس الدولة ومن المناقشات البرلمانية التي دارت بشأن النص المقابل له في القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ أن الشارح إنما أراد به مجرد طلب الرأي فيما تجر به الجهة الإدارية من العقود والمشارطات المذكورة دون أن تكون ملزمة باتباعه ، وإنه لم يقرن هذا الإجراء بجزء ما ولم يرتب البطلان على مخالفته وبالتالي لم يجعل منه ركنا أو شرطا لانعقادها أو صحتها » كتابنا النقض المدني ١٢٩١ ، ص ٧٧٦ .

١١٨٦ - العقود الإدارية التي تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه وترتب حولا أو التزامات مالية على الدولة - خضوعها لتوعين من الرقابة : رقابة مالية يباشرها ديوان المحاسبات ورقابة قانونية يمارسها مجلس الدولة - لا تعارض بين هذين النوعين من الرقابة.

استطلعت وزارة الأشغال بالإقليم السوري رأى اللجنة المختصة بمجلس الدولة في شأن المناقصة الخاصة بمشروع بناء مبنى وزارة الخزانة بدمشق ، فأيدت تلك اللجنة ملاحظات بشأن المناقصة والعقد المقترح إتمامه . وبتاريخ ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ طلبت وزارة الأشغال إلى ديوان المحاسبات التأشير على اضيافة المناقصة فطلب الديوان إلى مجلس الدولة إبداء الرأي في رد وزارة الأشغال العامة على ملاحظاته لها . وقد عرض الموضوع على اللجنة المختصة بمجلس الدولة بجلستها المنعقدة بتاريخ ٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ ، فرأت أن مراقبة العقود من الناحية القانونية أصبحت من اختصاص مجلس الدولة بعد نفاذ القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة ، أما اختصاص ديوان المحاسبات فقد أصبح مقصورا على مراقبة العقود من الناحية المالية ونظرا لاعتراض ديوان المحاسبات على هذا الرأي فقد أعيد عرض الموضوع على اللجنة بجلستها المنعقدة بتاريخ ١١ من يناير سنة ١٩٦٠ فأيدت فتواها السابقة .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للمقسم الاستشاري للمقتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٤ من يناير سنة ١٩٦١ فاستبان لها أنه أيا كان وجه الرأي في الاعتراضات التي أبدتها ديوان المحاسبات بشأن الفتوى الصادرة من اللجنة المختصة بمجلس الدولة في ظل قانون ديوان المحاسبات رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٥٢ فقد صدر القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٦٠ الخاص بديوان المحاسبات والذي أصبح نافذا اعتبارا من ١٨ يولية سنة ١٩٦٠ ، ونصت المادة الأولى منه على أن « يستبدل بأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٢ والمرسوم التشريعي رقم ٢٠٧ المؤرخ ١٩٥٢/٤/١٩ المشار

انتهما احكام القانون المرافق وتلقى جميع الاحكام المخالفة لهذا القانون مع مراعاة ما تقضى به .

ونصت المادة ١١ على أنه « مع عدم الاخلال بأحكام قانون مجلس الدولة تخضع لرقابة ديوان المحاسبات المسبقة عقود التوريد والاشغال العامة وعلى وجه العموم كل عقد يرتب حقوقاً أو التزامات مالية للدولة وغيرها من الاشخاص الاعتبارية العامة أو عليها اذا زادت قيمته على خمسة آلاف جنيه - وتشمل الرقابة في هذه الحالة التحقق من أن هذه العقود قد أبرمت ضمن الاعتمادات المدرجة لها في الميزانية ووفقاً للاحكام والقواعد المالية المقررة - وإذا ظهر أن في ابرام العقد مخالفة لاحكام الفقرة السابقة كان لرئيس الديوان أن يعترض عليه بقرار مسبب ويجوز للوزير المختص أن يعرض الامر على رئيس الجمهورية ويصل بالقرار الذي يصدر منه » .

ولما كانت المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة تنص على أنه « ولا يجوز لاي وزارة أو مصلحة من مصالح الدولة أن تبرم أو تقبل أو تجيز أى عقد أو صلح أو تحكيم أو تنفيذ قرار محكمين في مادة تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه بغير استفتاء الادارة المختصة » فان مقتضى ذلك ان رقابة ديوان المحاسبات على العقود التي تبرمها جهات الادارة التي تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه أصبحت مقصورة على النواحي المالية فقط دون النواحي القانونية ويؤكد ذلك :

أولاً : ان المشرع نص في المادة ١١ من قانون المحاسبات على ان رقابة ديوان المحاسبات لا تخل باحكام قانون مجلس الدولة . ولما كانت رقابة مجلس الدولة على العقود هي رقابة قانونية ، ومن ثم فان رقابة ديوان المحاسبات على العقود المذكورة لا يمكن أن تكون من نفس النوع والا أدى ذلك الى ازدواج الاختصاص بهاتين الهيئتين .

ثانياً : تنص الفقرة الثانية من المادة ١١ على أنه « وتشمل الرقابة في هذه الحالة التحقق من أن هذه العقود قد أبرمت ضمن الاعتمادات المدرجة لها في الميزانية ووفقاً للاحكام والقواعد المالية المقررة » كما نظمت الفقرة الثالثة وسيلة الفصل في اعتراضات السيد رئيس الديوان بالنسبة الى تلك العقود في حالة مخالفتها للقواعد المالية .

ومما تقدم يتضح ان رقابة ديوان المحاسبات على العقود التي تبرمها الجهات الادارية المشار اليها في المادة ١١ سالفة البيان أصبحت وفقاً لقانون ديوان المحاسبات الجديد مقصورة على النواحي المالية دون المسائل القانونية التي يتعقد الاختصاص في شأنها لمجلس الدولة بالتطبيق لنص المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة .

لهذا انتهى الرأي الى أن عقود التوريد والاشغال العامة وكل عقد يرتب حقوقاً والتزامات مالية للدولة وغيرها من الاشخاص الاعتبارية العامة أو عليها

اذ زادت قيمتها على خمسة آلاف جنيه - هذه العقود تمر قبل إبرامها بمحلتين تخضع في الأولى لرقابة مالية يباشرها ديوان المحاسبات وفقاً لقانون ديوان المحاسبات الصادر بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٦٠ وتخضع في الثانية لرقابة قانونية يجريها مجلس الدولة على العقود المذكورة بالتطبيق لاحكام المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .

١١٢ (١٩٦١/٢/٤)

٢ - الالتزام بالعطاء .

١١٨٧ - لائحة المناقصات والمزايدات - التزام مقدم العطاء بعطائه من وقت تصديده الى نهاية المدة المحددة في شروط العطاء - وروود استثناءين على هذا الاصل - اولهما جواز تعديل العطاء بانخفاض بشرط وصول التعديل الى جهة الادارة قبل موعد فتح المظاريف ، وثانيهما جواز العدول عن العطاء بسعيه قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف - عدم جواز تعديل العطاء بالزيادة وتو قبل فتح المظاريف .

ان المادة ٣٩ من لائحة المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير الحزانية رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ تنص على أن « يبقى العطاء نافذ المفعول وغير جائز الرجوع فيه من وقت تصديده بمعرفة مقدم العطاء بفرض النظر عن ميعاد استلامه بمعرفة المصلحة أو السلاح أو الوزارة حتى نهاية مدة سريان العطاء المبينة باستمارة العطاء المرافقة للشروط - ومع ذلك يعمل بأى خفض في الاسعار الواردة بالعطاء يصل المصلحة أو السلاح أو الوزارة قبل الميعاد المعين لفتح المظاريف على انه اذا سحب مقدم العطاء عطائه قبل الميعاد المعين لفتح المظاريف فيصبح التأمين المؤقت المودع حقاً للمصلحة أو السلاح أو الوزارة دون حاجة الى اعداد أو الالتجاء الى القضاء أو اتخاذ أية اجراءات أو اقامة الدليل على حصول ضرر » .

ومفاد هذا النص أن القاعدة هي أن مقدم العطاء يلتزم بعطائه من وقت تصديده الى نهاية المدة المحددة في شروط العطاء . وهذه القاعدة تطبيق للقاعدة العامة في مجال القانون الخاص (المادة ٩٣ من القانون المدني) والتي لم ير المنع موجباً للخروج عليها في مجال عقود الادارة الا انه يرد على هذه القاعدة استثناءان ، الاستثناء الاول هو جواز تعديل العطاء بشرطين - اولهما ان يكون موضوع التعديل هو خفض اسعار العطاء ، وثانيهما ان يصل التعديل جهة الادارة قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف . والاستثناء الثاني هو جواز العدول عن العطاء بسعيه ويشترط فيه كذلك أن يتم قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف وفي هذه الحالة يوقع على مقدم العطاء جزاء يتمثل في مصادرة التأمين المؤقت المودع عن عطائه .

وعلى ذلك فانه منذ أن يصدر مقدم العطاء عطائه يظل ملتزماً به ولا

يكون له الا أن يعمل عنه كلية أو أن يخفض ما ورد به من أسعار على أن يتم ذلك في الحائزين قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف ، ومن ثم فإنه لا يكون له أن يعمل اعطاء بما يزيد من الاسعار التي تقدم بها ولو كان ذلك قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف . لأن هذه الحالة لا تندرج تحت أى من الاستثناءين المقررين على القاعدة - والمشار إليهما - فقد خصص المشرع التعديل الحائز بأنه التعديل الذى يتضمن خفض الاسعار وبالتالي فإنه لا يجوز أن تقاس عليه حالة رفع الاسعار والا كان ذلك خروجاً على صريح النص ، كما لا يجوز أن تقاس هذه الحالة على حالة العدول عن العطاء بقوله أن التعديل يرفع الاسعار ما هو الا عدول عن عطاء وتقديم لعطاء جديد ، ذلك أن ثمة فرقاً بين العدول والتعديل ، ففي الحالة الاولى يعمل مقدم العطاء عن عطائه وينسحب من المناقصة كلية - ويترتب على ذلك - فى الاصل استحقاقه لما أودعه من تأمين الا أنه لا يصرف اليه جزء له على عدوله عن المناقصة ، أما فى الحالة الثانية فهو يظل متمسكاً بعطائه الاول الذى أودع عنه التأمين المؤقت ، ومن ثم لا يستحق له هذا التأمين غاية الامر انه يطلب تعديل العطاء الفنى تقدم به ، وعلى ذلك فإنه لا يجوز أن يقاس هذا التعديل على العدول ، لأنه ليس ثمة نية للانسحاب كلية من المناقصة كما وأنه ليس هناك عطاءان مستقلان يمكن فصل كل منهما عن الآخر بحيث يقال ان مقدم العطاء سحب الاول وقدم الثانى ، ولو صح ذلك - جدلاً - لكان العطاء الثانى (المعدل) غير مصحوب بتأمين مؤقت - ولذلك لا يلتفت اليه ولا يجوز أن يقال ان التأمين المؤقت المنفوخ عن العطاء الاول قد انتقل الى العطاء الثانى لأن الغرض أن اعطاءين مستقلان وان هذا التأمين قد أصبح حقاً لجهة الادارة بالعدول عن العطاء الاول .

ومن حيث أنه لما تقدم جميعاً فإنه طبقاً لنص المادة ٣٩ من لائحة المناقصات والمزايدات سألغة الذكر يظل مقدم العطاء ملتزماً بعطائه من تاريخ تصديره الى تاريخ انتهاء المدة المحددة لسريانه ، وأى تعديل لهذا العطاء بعد تصديره - فيما عدا خفض الاسعار - لا يكون له ثمة أثر سواء تم هذا التعديل قبل فتح المظاريف أو بعد فتحها ومن ثم فان تعديل العطاء بزيادة الاسعار الواردة فيه - ولو كان ذلك قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف - لا يكون له أى أثر ولا يلتفت اليه .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم فى الحالة المعروضة - فإنه لما كان التعاقد مع الادارة قد عدل عطائه الذى تقدم به الى تفتيش النيل فرع رشيد بان زاد قيمته من ١٧٤٠٠ جنيه الى ١٧٩٢٢ جنيه أى بزيادة مقدارها ٥٢٢ جنيه فان هذا التعديل كان من الواجب ألا يلتفت اليه وكان يتعين أن يتم التعاقد على أساس أسعار العطاء قبل التعديل ، الا أنه لما كانت جهة الادارة المتعاقدة قد عولت على التعديل الذى تم بزيادة أسعار العطاء وتم التعاقد بينها وبين السيد المذكور على أساس هذا التعديل - بعد أخذ رأى ادارة

الفتوى والتشريع لوزارة الاشغال - فان هذا التعاقد ينتج آثاره ويترتب عليه استحقاق التعاقد المذكور لحقوقه قبل جهة الادارة التعاقد معها على اساس أسعار العطاء بعد تعديلها بالزيادة . ولذا تم الوفاء الى التعاقد المذكور على الاساس سالف الذكر ، فانه لا يجوز لجهة الادارة التعاقدية مطالبته برد الفرق بين أسعار العطاء قبل تعديله واسعاره بعد التعديل .

(٢١٨) ١٩٦٥/٣/١٨

١٩٨٨ - عقد ادارى - ابريل - لا يتم بمجرد دسو المؤرخ - لابد من تصديق الجهة المختصة على التعاقد ، فهو الذى يعتبر قبولا ، ويلزم تطابقه مع الإيجاب حتى اذا وصل القول الى علم من وجه اليه اعتبر العقد مبرما عند تاريخ هذا الوصول .

قامت ادارة المهمات بوزارة الحربية بالنشر عن حاجتها لبعض اصناف المنسوجات في ممارسة علنية تحدد لها ظهر يوم ١٩٦٠/٥/٢١ وأثناء انعقاد لجنة الممارسة قدمت خمسة عروض أقلها العرض المقدم من ٥٠٠٠٠٠ يسعر قدره مائتان وسبعة وأربعون ملياً للمتر من الاقمشة المطلوبة مع الارتباط بالعرض حتى يوم ١٩٦٠/٦/٢٠ ، وفي أثناء تلاوة الاسعار تقدم اصحاب هذا العرض بطلب أوضحوا فيه أن حقيقة السعر هو ثلثائة وسبعة وأربعون ملياً للمتر . ولما كانت لجنة الممارسة قد أوصت بقبول ذلك العرض يسعر قدره مائتان وسبعة وأربعون ملياً للمتر ووافقت الوزارة على هذه التوصية ، فقد حررت ادارة المهمات بتاريخ ١٩٦٠/٦/١٨ أمر التوريد وقامت بتصديره الى صاحب العرض المقبول بواسطة البريد الحربي الموصى عليه يوم ١٩٦٠/٦/١٩ أى قبل انتهاء المدة التى حددها لسيريان مفعول عطائه بيوم واحد وبتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٠ وصل الى الادارة المذكورة كتاب صاحب العرض المؤرخ ١٩٦٠/٦/٢٠ الذى ضمنه رغبته فى ألا يستد مفعول عرضه الى ما بعد انتهاء المدة التى حددها لسيريانه والتي انتهت يوم ١٩٦٠/٦/٢٠ دون أن يصله أمر التوريد . ولما ردت عليه تلك الادارة بأنها قامت بتصدير أمر التوريد قبل انتهاء مدة سيريان عرضه ، أرسل اليها برقيتين تفيد اولاهما أن أمر التوريد لم يصل اليه وتفيد الثانية أن هذا الأمر قد وصل بالبريد يوم ١٩٦٠/٦/٢٦ .

وقد أوضح صاحب العرض بعد ذلك بكتابه المؤرخ ١٩٦٠/٦/٢٦ أن أمر التوريد الذى قام باستلامه يعتبر لاغياً ، فاستطلعت الوزارة رأى ادارة الفتوى والتشريع المختصة التى انتهت فى فتواها المؤرخة ١٩٦٠/٧/٢٠ الى عدم قيام الرابطة التعاقدية بين الوزارة وصاحب العرض المشار اليه ، بالنظر الى أن أمر التوريد لم يصله الا بعد انتهاء المدة التى كان العرض المقدم منه قائماً خلالها .

وقد طلب عرض الامر على الجمعية العمومية للمقسم الاستشارى لايءاء
الرأى فى هذا الموضوع لما له من أهمية خاصة تتعلق بتحديد تاريخ إبرام
العقد الادارى .

عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة فى ٢١ من
فبراير سنة ١٩٦١ فتبين لها أن المادة ٩٩ من التقنين المدنى فيما نصت عليه
من أن التعاقد فى الزايدات يتم برسو المزداد ، قد وضعت لتعالج حالة خاصة
من حالات القبول فى مجالات القانون الخاص ، ومن ثم فهى غير لازمة للتطبيق
بشأن تحديد وقت إبرام العقد فى مجالات القانون العام ما دام أنه ليس
ثمة نص خاص يوجب ذلك ومتى كان التنظيم الادارى المقرر للتعاقد بطريق
الممارسة يقتضى اعتماد قرار لجنة الممارسة من السلطة المختصة بإبرام العقد
(المادة الثامنة من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات
والزايدات) فلا يمكن انقول بأن العقد يتم بصودر القرار من لجنة الممارسة ،
اذ أن هذه اللجنة ليست مختصة أصلا بشئ يدخل فى نطاق قبول التعاقد .
وذلك فضلا عن أن اختلاف التنظيم الادارى للتعاقد بطريق المناقصة عنه فى
مجال القانون الخاص ، كان أمرا ملحوظا عند المناقشة فى مشروع القانون
المدنى بمجلس الشيوخ ، فقد تساءل بعض حضرات الاعضاء عن حكم
الزايدات الحكومية التى تحتاج الى تصديق طبقا للقواعد المالية ، فأجاب
مقرر اللجنة بأنه لا يمكن ارساء المزداد الا بعد التصديق عليه ، اذ التصديق
هو القبول بالارساء ممن يملكه ، كما أن نص المادة ٩٩ سالفة الذكر تقتضى
أن المتعاقدين يضمهما مجلس واحد ، بينما أن التعاقد بطريق المناقصة أو
الزايدة فى مجال القانون العام يمر قبل إبرامه بمراحل إدارية متعددة ليس
لزاما على صاحب العرض أو العطاء أن يحضرها ويتعذر عليه فى الغالب أن
يتتبعها ، وبالتالي تنطبق بشأنه قواعد التعاقد بين غائبين ، ولا يكون العقد
مبرما الا اذا تم التوافق بين ارادة الموجب واردة القابل .

ومن القواعد الاصولية أن القبول - باعتباره عملا إداريا - لا ينتهى
آثره الا من وقت اتصاله بعلم من وجه اليه .

وقد كسبت هذه القاعدة أنصارا كثيرين فى الفقه والقضاء المدنين
حتى قبل تضمينها نص المادة ٩٩ من التقنين المدنى الجديد ، اذ أنه لا يكفى
لتتمام العقد صدور ارادتين وإنما يتعين توافق هاتين الارادتين ، وتطبيقا
لذلك نصت المادة ٩٧ من هذا التقنين على أن التعاقد ما بين غائبين يعتبر
تماما فى المكان والزمان اللذين يعلم فيهما الموجب بالقبول .

وينطبق هذا المبدأ كذلك بشأن تحديد الوقت الذى يتم فيه إبرام
العقد الادارى ، اذ أن التراضى يجب فيه التمييز بين وجود التعبير عن الإرادة
وجودا فعليا ووجوده وجودا قانونيا ، فالتعبير يكون له وجود فعلى بمجرد
صدوره من صاحبه ، ولكن لا يكون له وجود قانونى الا اذا وصل الى علم

من وجه اليه . والعبرة فى القبول الذى يتم به العقد بوجوده القانونى ، لأن هذا الوجود وحده هو الذى تترتب عليه الآثار القانونية للتصير ، وهذا هو المعنى المقصود من انتاج التعبير لآثره ، فاعلم الذى يستد به فى هذا الشأن هو الذى يتم طبقاً للقانون أو لاتفاق الطرفين وهو فى العقود الادارية يتم بابلاغ هذا القبول كتابة الى صاحب العطاء متضمناً اعتماد عطائه وتكليفه بالتنفيذ ، وهو ما نص عليه البند التاسع والعشرون من المادة ١٣٧ من لائحة المخازن من أنه (بمجرد اخطار مقدم العطاء بقبول عطائه يصبح التعاقد تاماً بينه وبين الوزارة أو المصلحة وتعتبر مدة التوريد من تاريخ اليوم التالى لاطار المتعهد بقبول عطائه) وأكملت الفقرة الاخيرة من المادة ٣١ من لائحة المناقصات الجديدة حيث تقرر « ويجب البت فى المناقصة والاطار فى حانة القبول قبل انتهاء مدة سريان العطاء » . اذ من المفهوم أن الاخطار لا يتحقق له صفة كونه اخطاراً الا اذا علم به من هو موجه اليه . وغنى عن البيان أن اعتبار العقد قائم من وقت صدور القبول من السلطة الادارية المختصة يتعارض مع الحكم الوارد بالمادة السابعة من قانون المناقصات والمزايدات الذى أثبت لها حق إلغاء المناقصة اذا قامت دواعى هذا الإلغاء وأسبابه ، حيث يحتج عليها بأن الإلغاء يعتبر فسخاً للعقد الذى تم ، وهو أمر لا يمكن التسليم به ويتعارض مع حكم القانون .

وفى خصوصية الموضوع المروض فالثابت أن المتعهد قد حدد لسريان مفعول عرضه موعداً ينتهى يوم ١٩٦٠/٦/٢٠ كما قرر بكتابه المؤرخ فى نفس هذا التاريخ والذى ورد للادارة بتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٣ أنه لا يوافق على سريان مفعول عرضه بعد يوم ١٩٦٠/٦/٢٠ فقد كان يتعين - حتى يتم التوافق بين ارادة الجهة الادارية وارادة صاحب العرض - أن يعلم بقبولها قبل تحلله من الارتباط بعطائه . ومن ثم فانه متى ثبت انه لم يتسلم كتاب الجهة الادارية الذى تضمن اخطاره بقبول عرضه الا فى يوم ١٩٦٠/٦/٢٦ فلا يمكن افتراض علمه بهذا القبول قبل ذلك وبالتالى يكون القبول ولم يصادف محلاً لسقوط الإيجاب الصادر من صاحب العرض ولا تكون له والحالة هذه أية قيمة قانونية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه متى ثبت أن صاحب ذلك العرض لم يتسلم القبول الا بعد يوم ١٩٦٠/٦/٢٠ فلا يكون ثمة عقد بينه وبين ادارة المهمات بوزارة الحربية .

(٢٨٧) (١٩٦١/٢/٢٧)

(تعليق)

قضت المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٩ ق بجلسته ٨ من ابريل سنة ١٩٦٧ بأن « العقد الادارى شأنه شأن سائر العقود التى تخضع لأحكام القانون الخاص يتم بتوافق ارادتين تتجهان الى احداث أثر

قانوني معين هو انشاء الالتزام او تعديله وليس عملا شرطيا يتضمن اسناد مراكز قانونية عامة موضوعية الى اشخاص بلواتهم « (مجسوة احكام المحكمة الادارية العليا الصادرة عن المكتب الفني بمجلس النوبة - السنة ١٢ و ٩٤ ص ٨٧٨) .

١١٨٩ - الفلظ المادى - لا يؤثر فى صحة العقد ويجب تصحيحه وفقا للمادة ١٢٣ مدنى .

ان المادة ١٢٣ من القانون المدنى تنص على أنه « لا يؤثر فى صحة العقد مجرد الفلظ فى الحساب ولا غلطات القلم ولكن يجب تصحيح الفلظ » .

ومن حيث أن هذا النص يواجه حكم الفلظ المادى كالحطأ فى الكتابة أو فى الحساب وهو غلط جوهري لا يؤثر فى صحة العقد وانما يجب تصحيحه ويسرى هذا الحكم على العقود بوجه عام ومن بينها العقود الادارية .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن العطاء الذى تقلمت به بالنسبة للبند ٢٣ من العطاء قد شابه خطأ مادى اذا جاء به أن السعر ١٦٠ مليا بدلا من ١٦٠٠ دليل ذلك مسارعة الشركة الى تصحيح ذلك فى لجنة الممارسة وتضمنها العقد المبرم فى هذا الشأن فى ١٩٦٢/٣/٤ هذا التصحيح كما اقرت مؤسسة البترول ضمنا هذا الخطأ فى ١٩٦٢/١٠/٢٩ عندما طلبت من الشركة الاستمرار فى العمل على اثر انتهاء العقد لمدة أربعة أشهر. على أن يكون سعر البند (٢٣) جنيه و ٦٠٠ مليم بدلا من ١٦٠ مليا ويترتب على ما سبق تصحيح العقد واعمال آثاره على أساس أن سعر البند (٢٣) هو ١ جنيه و ٦٠٠ مليم .

(٥٢١) (١٩٦٤/٦/٩)

(تعليق)

قررت المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ١٣٤٢ لسنة ٦ ق بجلسة ١٩٦٢/٥/٥ تصحيح ما يقع فى العطاء من اخطاء عند الكتابة بما يتحقق معه التعبير الصحيح للإرادة كما قررت أن نص المادة ٤٣ من لائحة المناقصات والمزايدات الذى يقضى بعدم الالتفات الى ادعاء صاحب العطاء بحد ميعاد فتح المظاريف بحصول خطأ فى عطائه لا يمنع من هذا التصحيح . (كتابنا المحكمة الادارية العليا ق ١٣٠٤ ص ١٣٦٩) .

(ب) تنفيذ وتفسيره

١ - تفسيره .

أولا : تحديد اسماء العقود المتعلقة بمعاملات خارجية .

- ثانيا : تحديد مكان استلام البضائع المستوردة من الخارج وطريقته .
٢ - تنفيذ .

- اولا : استلام الاصناف .
ثانيا : اثر النياية في ابرامه .

- ٣ - اسباب الاعفاء من المسؤولية وتخفيفها .
اولا : القوة القاهرة .

- ثانيا : الظروف الطارئة وفضل الامر .
ثالثا : الصعوبات المالية غير المتوقعة .

١ - التفسير

- اولا : تحديد اعمار العقود المتعلقة بعمليات خارجية .
ثانيا : تحديد مكان استلام البضائع المستوردة من الخارج وطريقته .

اولا : تحديد اعمار العقود المتعلقة بعمليات خارجية

١٩٩٠ - حكم قرار تقديم العطاء بتحويله علانية لفرق العملة بتقليص قيمة عطاءه
بما يعادل مقدار الخسائر في قيمة هذه العملة فلا ما حدث الخسائر بعد الافراج وقبل البت في
اللائحة لتقديم فيها العطاء .

تقضى المادة ٦١ من الشروط العامة للمناقصة التي وقع عليها المفاوض
بأن « يعمل الحساب الختامي بالتطبيق للفئات الواردة بجداول الفئات بصرف
النظر عن تقلبات السوق وسعر العملة » . وتقضى المادة ٦٢ منها بأن
« يتحمل المفاوض كل زيادة تحصل في اثمان المهمات أو الشحن أو النقل
البحري والنامين بكافة أنواعه أو اليد العاملة أو خلافا أثناء مدة العمل ولا
يقبل منه أي طلب بالزيادة لهذا السبب وليس له الرجوع لأي سبب كان
عن الاثمان التي قبلها » ، على حين نصت المادة ٢٠ من ذات الشروط وهي
مطابقة لنص الفقرة (د) من المادة ٤٥ من لائحة المناقصات والمزايدات على
أن « تقدم العطاءات عن توريد الاصناف على أساس التعريفة الجمركية ورسوم
الانتاج وغيرها من أنواع الرسوم والضرائب المعمول بها وقت تقديم العطاء
فاذا حصل تغيير في التعريفة الجمركية أو الرسوم الاخرى أو الضرائب في
المدة الواقعة بين تقديم العطاء وآخر موعد للتوريد وكان التوريد قد تم في
غضون المدة المحددة له فيسوى الفرق تبعا لذلك بشرط أن يثبت المفاوض

أنه سدد الرسوم والضرائب عن الاصناف الموردة على أساس الفئات المعدلة بالزيادة إما في حالة ما اذا كان التعديل بالنقص فتخصص قيمة الفرق من العقد الا اذا أثبت المقلول أنه سدد الرسوم على أساس الفئات الاصلية قبل التعديل .

ومن حيث أنه يبين من مقارنة هذه النصوص أن الحكم يختلف باختلاف السبب الذي يطرأ فيؤثر على قيمة العطاء فاذا كان هذا السبب راجعاً الى تقلب السوق وسعر العملة التزم المقلول بما يترتب على ذلك من آثار سواء بالزيادة أو النقصان . لما اذا كان السبب راجعاً الى تعديل في الضرائب والرسوم الجمركية التزمت الوزارة بما يترتب عليه من آثار على النحو المبين في المادة ٢٠ سالفة الذكر ومن ثم لا يجوز قياس تقلبات سعر العملة على تعديلات أسعار الضرائب والرسوم الجمركية في خصوص ما يترتب عليها من آثار .

٢٠٢ (١٩٦١/٣/٦)

١١٩١ - الاقرار المقدم من التمهيد بقوله تحمل خفض عمولة المبادلة النقدية للمبالغ المحولة الى الخارج وفقاً لما تبديه ادارة الفتوى والتشريع للخصمة بمجلس الدولة مع اعتباره قراراً نهائياً وملزماً - تكيف مثل هذا الاقرار .

اذا كان المقلول قرر في محضر المفاوضات المؤرخ ٢٩ يونيه سنة ١٩٦٠ أن النقد الاجنبي اللازم لاستيراد المواسير من ألمانيا الغربية هو مارك ألماني وأنه سيتحمل فيما سيتحمله علاوة فرق العملة ما يعتبر تأكيداً لما جاء في المادة ٦١ من الشروط العامة للمناقصة من أن المقلول هو الملزم بتحمل تقلبات سعر العملة .

وجاء في الاقرار المقدم من المقلول بتاريخ ١٠ من يولييه سنة ١٩٦٠ : ما يأتي : « أقر أنا المقلول المتقدم بعطاء عن عملية انشاء ٧٣ بئراً ارتوازيات والتي فتحت مظاريفها بجلسة ١٤/٥/١٩٦٠ بأني أقبل المحاسبة فيما يخص بتطبيق قرار التخفيض الصادر من وزارة الاقتصاد بتاريخ ٣/٧/١٩٦٠ ، أي بعد تاريخ فتح المظاريف للعملية المذكورة والتي يقضى بتخفيض عمولة المبادلة النقدية للمبالغ التي تحول الى الخارج من ٢٠٪ الى ١٠٪ ، وذلك وفقاً لما تبديه أي من ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الشؤون البلدية والقروية أو ادارة الشؤون القانونية بالوزارة في هذا الشأن ويعتبر ما تقرره أي منهما قراراً نهائياً ملزماً لي وهذا اقرار مني بذلك » .

فالاقرار المشار اليه لا يتضمن موافقة المقلول على خفض قيمة العطاء المقدم منه بمقدار الحفض الذي طرأ على علاوة فرق العملة دون قيد أو شرط فهو لا يعدو أن يكون مجرد احتكام الى القانون على النحو الذي تستظهره

ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الشئون البلدية والقروية أو ادارة الشئون القانونية بالوزارة المذكورة .

ولما كان الالتزام الذى رتبته عقد الاشغال العامة فى ذمة الوزارة مقوما بالعملة المصرية وأن ما ذكره المفاوض من أن النقد الاجنبى اللازم لاستيراد المواسير هو ٠٠٠٠٠٠ مارك المانى لا يعنى أن العطاء بالنسبة لقيمة المواسير قد أصبح مقوما بعملة اجنبية اذ أن ذكر البيان المشار اليه كان نزولا على حكم البند ١٥ من الشروط والمواصفات الفنية حتى يتسنى المفاضلة بين العطاءات المختلفة من ناحية ما يتطلبه كل عطاء منها من عملة اجنبية ومن ثم يعتبر العطاء بالنسبة لثمان المواسير المستوردة من ألمانيا الغربية مقوما بجميعه بالعملة المصرية .

(٢٠٢) (١٩٦١/٣/٦)

١١٩٢ - عقد الصرف - طرفاه ومحلله - هما للمفاوض والمصرف وليست الوزارة كالمقالة مع هذا المفاوض طرفا فى عقد الصرف هذا بل تعتبر من الغير - اتى ذلك .

ان تنفيذ المفاوض لتعهداته الواردة بالعطاء بالنسبة للمهمات المستوردة من الخارج يتطلب منه الحصول على العملة الاجنبية اللازمة لذلك عن طريق شرائها من أحد المصارف المرخص لها فى بيع العملات الاجنبية وفقا لاحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم عمليات النقد وذلك عن طريق ابرام عقد صرف .

ولما كان طرفا عقد الصرف الذى يبرمه المفاوض مع مصرفه هما المصرف والعميل ومحلله شراء عملة اجنبية يدفع ثمنها بالجنيه المصرى بسعر الصرف الرسمى يضاف اليه علاوة المقررة ومن ثم يتحمل العميل أية زيادة تطرأ على تلك العلاوة كما يستفيد من أى خفض فيها ، شأنها فى ذلك شأن أى تغيير يطرأ بالزيادة أو النقصان على ثمن المهمات أو المواد الأولية أو أجور العمال أو أجور الشحن أو التأمين .

وإذا كانت وزارة الشئون البلدية والقروية طرفا فى عقد الاشغال العامة المبرم مع المفاوض الا أنها تعتبر من الغير بالنسبة لعقد الصرف ومن ثم لا تلحقها آثار هذا العقد فلا تفيد من خفض علاوة فرق العملة من ٢٠٪ الى ١٠٪ وفقا للقرار الصادر بتاريخ ٣ من يولييه سنة ١٩٦٠ .

(٢٠٢) (١٩٦١/٣/٦)

(تعليق)

نفس المعنى الوارد فى هذه الفتوى قد ورد فى حكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ١١٨٦ لسنة ١٠ ق بجلسته ١١/٢٥/١٩٦٧ كما قام

هذا الحكم على ذات الاسباب التى اقيمت عليها هذه الفتوى * (مجموعة احكام المحكمة الادارية العليا الصادرة عن المكتب الفنى بمجلس الدولة - السنة ١٢ ق ١٩ ص ١٢١) .

١١٩٣ - العقود المتعلقة بمعاملات خارجية - عدم الخلط فى شأنها بين سعر التعادل للجنيه المصرى للحدد بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥١ وسعر الصرف الذى يحدده البنك المركزى المصرى بالاشتراك مع وزارة الاقتصاد وتنفيذا لقانون الرقابة على النقد رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ - سريان سعر الصرف وحده من تاريخ صدوره على هذه العقود - التمييز بين العقود للقومة بالنقد الاجنبى وتلك للقومة بالجنيهات المصرية .

انضمت مصر الى اتفاقية بريتون وودز اعتبارا من ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ بمقتضى الرسوم الصادر فى ٧ من يناير سنة ١٩٤٦ وانها - طبقا لاحكام هذه الاتفاقية - حددت سعر التعادل للجنيه المصرى بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥١ الذى نص فى المادة الاولى منه على انه « حدد وزن الذهب الخالص فى الجنيه بمقدار ٣,٥٥١٨٧ جرام وذلك ابتداء من ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٩ » واذا تحدد سعر التعادل بقانون فانه لا يسوغ تعديله الا بقانون آخر ، على انه يجب عدم الخلط بين سعر التعادل الذى تحدد بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥١ المشار اليه وبين سعر الصرف الذى يحدده البنك المركزى المصرى بالاشتراك مع وزارة الاقتصاد طبقا لما تقضى به المادة الاولى من قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٦ ، ذلك ان سعر الصرف الذى يملك وزير الاقتصاد تحديده وتعديله بقرار منه هو السعر الذى تشتري وتبيع به الدولة العملات الاجنبية اعمالا لنص المادة الثالثة من قانون الرقابة على النقد رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ التى تقضى بانه « على كل شخص طبيعى او معنوى ان يعرض للبيع على وزارة المالية ويسعر الصرف الرسمى الذى يحدده وزير المالية جميع الارصدة المصرفية من العملة الاجنبية المملوكة له » .

فاذا كان البنك المركزى المصرى - بناء على قرار وزير الاقتصاد رقم ٤٤٥ مكررا - قد حدد اسعار صرف العملات الاجنبية بالنسبة لجميع المعاملات الخارجية منظورة او غير منظورة اعتبارا من ١٥ من مايو سنة ١٩٦٢ على اساس ان الجنيه المصرى يعادل ٢,٣ دولار فاصبح سعر شراء الدولار الأمريكى ٤٣,٦٤٩٤ قرشا وسعر بيعه ٤٣,١٢٩ قرشا فيما عدا رسوم المرور فى قناة السويس التى تسدد على اساس ان سعر الدولار الأمريكى ٣٤,٨٢٤٢ قرشا فانه يتعين لذلك اعمال هذا السعر الجديد بالنسبة الى جميع المعاملات الخارجية التى تباع فيها الدولة او تشتري عملات اجنبية فيما عدا رسم المرور فى قناة السويس ، ومن ثم فان كل العقود المتعلقة بمعاملات خارجية يسرى فى شأنها هذا السعر الجديد اعتبارا من تاريخ

صلاوه لأن المتعاقدين فى هذه العقود يلجأون الى استبدال عملات أجنبية بالجنيهات المصرية التى حصلوا عليها عن طريق شراء هذه العملات من البنوك التى تنوب عن الحكومة فى مباشرة هذه العملية ، فإذا كانت هذه العقود مقومة بالنقد الاجنبى واتفق على أن يتم الوفاء بقيمتها بالجنيهات المصرية أو كانت مقومة بالجنيهات المصرية واتفق على الوفاء بنقد أجنبى يعادلها فإن الوفاء يجب أن يتم وفقا لسعر الصرف الجديد اعتبارا من تاريخ العمل به ما لم يتفق الطرفان على تثبيت القيمة بحيث لا تتأثر ارتفاعا أو انخفاضاً بتغير سعر الصرف لانه فى هذه الحالة يتعين النزول على ارادة الطرفين المتعاقدين .

أما اذا كانت العقود - حتى لو تعلقت بمعاملات خارجية - مقومة بالجنيهات المصرية واتفق على أن يتم الوفاء بقيمتها بالجنيهات المصرية فإن قيمتها لا تتأثر بسعر الصرف الجديد لأن هذا السعر لا يؤثر الا فى العملات التى تتضمن تحويل القيمة من نقد مصرى الى أجنبى أو العكس .

وعلى مقتضى ما تقدم فانه يتعين فى كل حالة الرجوع الى أحكام العقد الذى ينظمها ، والنزول على ارادة المتعاقدين الثابتة فيه أو تقصى هذه النية من ظروف العقد وملابساته اذا كان فيها غموض مع ملاحظة أن عبارة سعر تطلق فى أحيان أخرى على سعر الصرف المتغير ومن ثم فانه يلزم دوما تحديد الصرف قد تطلق فى العقود أحيانا على سعر الصرف الثابت كما أنها قد ما يقصده المتعاقدان من هذه العبارة اذا وردت فى العقد .

وفى خصوص العقد موضوع النزاع المبرم بين هيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية وبين شركة أ. ب. م. وولد كوربوريشن فإن التعاقد بين هاتين الجهتين تم بالكيفية الآتية :

١ - عطاء مقدم من شركة أ. ب. م. فى ٣١ مايو سنة ١٩٥٣ .

٢ - برقية من هيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية الى الشركة فى ١٩٥٣/٩/٢٩ تتضمن الموافقة على العطاء .

٣ - عقد رقم ٥٣/٣/٣٨/٦٥ ت ٤٧ فى ١/١٠/١٩٥٣ فى صورة كتاب موجه من المدير المسام للتلفونات والتليفونات الى وكيل شركة أ. ب. م. يتضمن الشروط التى وافقت عليها المصلحة .

وإذا لم تترض الشركة على ما جاء بالبرقية والعقد بل قامت بالتنفيذ على أساس الشروط التفصيلية التى تضمنها العقد المذكور فإن شروط هذا العقد تكون هى التى التقي عليها ايجاب وقبول الطرفين المتعاقدين وتعتبر الفصيل فيما ينشأ من خلافات فى خصوص تفسير هذا العقد .

وبين من مطالعة العطاء المقدم من الشركة والبرقية المرسلة لها والعقد

المبرم معها أن قيمة العملية قد تحددت فيها جميعا اجمالا وتفصيلا بالجنيه المصرى وعلى هذه القيمة التقى ايجاب وقبول الطرفين المتعاقدين وتم الاتفاق بينهما على أدائها بالجنيه المصرى وعلى ثباتها ما لم تتغير الاسعار العالمية على النحو المبين فى البند العاشر من العقد ومن ثم فإن هذه القيمة وقد تحددت بالجنيه المصرى واتفق على الوفاء بها بالجنيه المصرى لا يؤثر فيها تغير سعر الصرف ارتفاعا أو انخفاضاً لما الاشارة الى سعر الصرف فى البند الثامن عشر من العقد فلم يكن القصد منها الا بيان الاساس الذى يتم على مقتضاه تحويل القيمة المتفق عليها من دولارات الى جنيهات ولم يكن الغرض منها أن يتغير السعر ارتفاعا أو انخفاضاً تبعاً لارتفاع وانخفاض سعر الصرف بل ان النص الانجليزى لهذا البند لم يشر الى سعر الصرف وإنما ورد به أن التحويل يكون على أساس أن الجنيه يساوى ٣٤.٨٧٢ قرشا .

لذلك انتهى الرأى الى أن هيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية لاتلتزم قبل شركة ا. ب. م. وولد كوربوريشن الامريكية الا بالوفاء بالقيمة المبينة فى العقد المبرم بينهما برقم ٥٣/٢/٢٨/٦٥ ت ٤٧ فى أول اكتوبر سنة ١٩٥٣ بالجنيهات المصرية دون أن تتأثر هذه القيمة بما طرأ على سعر الصرف من تغيير بمقتضى الاعلان الصلاد من البنك المركزى فى ١٥ مايو سنة ١٩٦٢ .

(١٩٦٢/٧/٤) ٧١٢

ثانيا : تحديد مكان استلام البضائع المستوردة من الخارج وطريقته

١١٩٤ - مسئولية تلورد فى العقد بشرط C & F - فالصود بهذه الشرط - هم مسئوليتهم الا عن الهلاك او التلف الناتج عن عيب فى البضاعة فانهما او عن سوء التصريف .

اذا بأن من المتعاقد أنه شرط اعتبار العقد C & F أى أن البيع مع شرط التسليم فى ميناء القيام وإضافة المصاريف وأجرة النقل الى الثمن - فان مفاد هذا الشرط أن الثمن المتفق عليه فى عقد التأمين يتضمن فضلا عن قيمة البضاعة المبينة المصاريف وأجرة النقل ويتم التسليم فى هذه الحالة فى ميناء القيام ، غير أن البائع يلتزم بدفع جميع المصاريف وبإبرام عقد النقل ودفع أجرته لأن هذه النفقات تضاف الى الثمن الذى يلتزم به المشتري ولا يعمل البائع - وهو يؤدى المصاريف ويبرم عقد النقل - بوصفه وكلاء عن المشتري وإنما يتفقد التزاما ناشئا عن عقد البيع ذاته وهو مسئول عن تنفيذه وفقا للقواعد العامة .

ولما كان التسليم فى البيع المشار اليه يتم فى ميناء القيام فان هلاك البضاعة بحادث قهرى أثناء الطريق يقع على عاتق المشتري الذى يتحمل كل

أنواع الهلاك سواء أكان كلياً أو نقصاً أو تلفاً في البضاعة أم خسائر بحرية (العوار) ولا يستثنى من ذلك إلا الهلاك أو التلف الناشئ عن عيب في البضاعة ذاتها اذ يسال عنه البائع طبقاً للقواعد العامة .

وغنى عن البيان أنه اذا وقع الهلاك أو التلف أثناء عملية النقل بخطا الناقل فان للمشتري حق الرجوع عليه وفقاً لقواعد المسؤولية الناشئة عن عقد النقل البحري .

وبتطبيق هذه المبادئ على الموضوع مبالغ الذكر تكون الشركة الموردة غير مسئولة إلا عن التلف الناشئ عن عيب في البضاعة ذاتها أو عن سوء التستيف واذا أبانت وزارة الصحة أن التلف في البضاعة قد نتج عن رداءة في التستيف فان الشركة تسال عن هذا التلف ، وذلك دون اخلال بمسئولية شركة النقل ، فلكل مسؤولية مجالها ولا يبنى على مسؤولية شركة النقل إعفاء الشركة الموردة من المسؤولية ما دام التلف راجعاً لسوء التستيف .
(١٩٥٩/١٠/٢٧) ٢٧٧

١١٩٥ - تعاقد إحدى الوزارات مع شركة مصر للتجارة الخارجية على استيراد صفقة من السكر الكوبي - تمام التعاقد على أساس ان السعر يشمل مصاريف الشحن والتستيف في الباخرة - مفاده - حلول الشركة محل الوزارة بالنسبة لعقد استئجار الباخرة من شركة الملاحة التي تم حساب الوزارة - اثره - التزام الشركة بقرعة التأخير قبل شركة الملاحة اذا تأخرت في الشحن عن الموعد المحدد كما تستحق كسب الوقت وفقاً لعقد النقل الما انتهت الشحن قبل موعدة .

بتاريخ ١٩٦٢/١/١٨ تعاقدت وزارة التموين مع شركة مصر للتجارة الخارجية على استيراد صفقة من السكر الكوبي على أن تشحن على دفعات شهرية حسب التفصيل الوارد بالعقد ، وأبرم العقد المذكور على أساس السعر C & F أي أن السعر المتفق عليه يتضمن نفقات شحن السكر على ظهر الباخرة وتستيفه في عنابرها .

واذا كان عقد استئجار الباخرة المبرم لحساب الوزارة بين المؤسسة العامة للنقل البحري وبين الشركة الناقلة قد تضمن شرطاً مفاده استحقاق الوزارة لكسب وقت في حالة اتمام شحن السكر على الباخرة في مدة أقل من المدة المحددة في العقد لاتمام الشحن وتحملها بقرعة تأخير في حالة اتمام الشحن في مدة تزيد على المدة المحددة ، واذا كان قد ترتب على تنفيذ عقد البيع المبرم بين الوزارة وشركة مصر للتجارة الخارجية أن استحققت بعض البواخر الناقلة لهذه الشحنات غرامات تأخير في مواعي الشحن بسبب تراخي الشركة الباقعة في عملية الشحن وبقاء البواخر في تلك الموانئ مدة تجاوز المدة المنسوح بها في عقد استئجار الباخرة لاتمام عملية الشحن ،

كما استحق على بعض البواخر الناقلة كسب وقت بسبب الاسراع في شحن السكر بحيث تم الشحن في مدة أقل من المدة المسموح بها لانتامه .

فقد ثار النزاع بين الوزارة وبين الشركة البائنة حول استحقاق كسب الوقت الذى وقته البواخر التى تم شحنها فى مدة أقل من المدة المسموح بها ، فرأت الوزارة أنها تستحق كسب الوقت المذكور مستندة فى ذلك الى أن هذا الكسب ناشئ عن عقد النقل البحرى المبرم لحسابها بين المؤسسة العامة للنقل البحرى وبين ملك البواخر ، وأن هذه العلاقة التعاقدية أثرها مقصور على طرفى العقد لا يتعداه الى غيرها - ومن ثم فلا شأن لشركة مصر للتجارة الخارجية بما يرتبه هذا العقد من آثار من بينها كسب الوقت الذى يستحق فى حالات الاسراع فى عملية الشحن أما التزام الشركة البائنة بقرامات التأخير ، فى الحالات التى استحققت فيها هذه القرامات للبواخر الناقلة ، فأساسه فى رأى الوزارة هو المسئولية العقدية الناشئة عن العقد المبرم بينها وبين الشركة المذكورة بسبب تأخرها فى التسليم .

أما شركة مصر للتجارة الخارجية فقد تمسكت باستحقاقها لكسب الوقت مستندة فى ذلك الى أن موضوع كسب الوقت وغرامة التأخير إنما تحكمه عقود استئجار البواخر التى قامت الوزارة باستئجارها عن طريق مؤسسة النقل البحرى وأنه لما كان التعاقد بين الشركة والوزارة من نوع C & F فإن الشركة البائنة كما تتحمل غرامات التأخير فى موانئ الشحن فهي تستحق أيضا كسب الوقت الذى يتحقق فى هذه الموانئ .

وقد عرض موضوع النزاع على ادارة الفتوى والتشريع لوزارة التكوين كما عرض على المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى فأيد كل منهما وجهة نظر الشركة البائنة .

ولذلك رأت الوزارة استطلاع رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع فى هذا الخصوص .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلسته المنعقدة فى ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٤ فاستبان لها أن العقد المبرم بين الوزارة وبين شركة مصر للتجارة الخارجية قد أبرم على أساس السعر C & F .

ومقتضى ذلك أن تعاقد الوزارة على عملية النقل البحرى بعرفتها وتلتزم الشركة البائنة بشحن السكر وتستيفه على نفقتها فى البواخر التى تتعاقد معها الوزارة على أن تخطر للشركة البائنة بمواعيد وصولها الى موانئ الشحن فى الوقت المناسب لانتام الشحن ، وذلك اعتبارا بأن عملية الشحن م ١٩٣٧ فتاوى

والتستيف قد دخلت في حساب ثمن الشراء المتفق عليه في العقد المبرم بين الوزارة والشركة البائعة . وبمعنى آخر فإن الالتزام المستحق والتستيف القائم أصلاً في ذمة الوزارة قبل شركة الملاحه بمقتضى عقد استئجار الباخرة المبرم بين الطرفين ، هذا الالتزام نقلته الوزارة بجميع أحكامه وشروطه الى ذمة الشركة البائعة بإبرائها معها عقد البيع من نوع C & F ولذلك تحمل الشركة محل الوزارة في جميع الآثار المالية المترتبة على ذلك سواء إيجاباً أو سلباً ، فإن اخلت الشركة بأحكام ذلك الالتزام وجاوزت المدة المسموح بها لانتهاء عملية الشحن - والمنصوص عليها في عقد النقل البحري - التزمت قبل شركة الملاحه بغرامة التأخير المترتبة على هذا الاخلال ، وان قامت بجهودات اضافية فحققت وفراً في الوقت المسموح به للشحن استحققت كسب الوقت الذي تدفعه شركة الملاحه والمتشاطر عليه في عقد النقل البحري كحكم من احكام الالتزام بالشحن والتستيف - فأساس مسؤولية الشركة البائعة عن غرامة التأخير هو تأخرها عن الموعد المحدد لانتهاء الشحن، وأساس استحقاقها لكسب الوقت هو انجازها عملية الشحن في مدة أقل من المدة المسموح بها لذلك ، والمسئولية في الحالة الاولى ، والاستحقاق في الحالة الثانية قائمان على أساس حلول الشركة المذكورة محل الوزارة - باتفاق بين الطرفين في الالتزام بشحن السكر وتستيفه في عنابر الباخرة - ذلك الحلول الذي يستتبع لزماً اضافة النتائج المالية للالتزام الى ذمة الشركة البائعة سواء إيجاباً أو سلباً ، ولا يستقيم في القول أن تتحمل الشركة البائعة غرامة التأخير اذا هي تراخت في تنفيذ الالتزام فجاوزت المدة المسموح بها لانتهاء من الشحن والتستيف ولا تتقاضى كسب الوقت ان هي بذلت مجهودات اضافية فقامت بهذه العملية في مدة أقل عن المدة المسموح بها لذلك .

وغنى عن البيان انه اذا كانت الشركة البائعة قد تأخرت في اعداد السكر للشحن في الميناء المتفق عليه فترتب على ذلك ان تأخرت في تسليم السكر عن الموعد المحدد في العقد المبرم بينها وبين الوزارة فإن هذه مسألة أخرى تحكمها شروط العقد المبرم بين الوزارة وبين الشركة الموردة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن شركة مصر للتجارة الخارجية كما تلتزم بغرامات التأخير قبل شركات الملاحه في حالة تأخرها عن اتمام الشحن على ظهر البواخر في المدة المسموح بها لذلك والمنصوص عليها في عقد استئجار الباخرة ، فهي تستحق أيضاً كسب الوقت الذي تدفعه تلك الشركات في حالة اتمام الشحن في مدة أقل من المدة المذكورة .

(١٩٦٤/٣/١١) ١٩٥

(تعليق)

يلاحظ أنه صدر القرار الجمهوري رقم ٢٢٥٩ لسنة ١٩٦٢ في شأن

قواعد منع مكافآت كسب الوقت - وقد نصت المادة الأولى منه على أن « يمنع متعهدو تفريغ المواد التيمونية بجميع موانئ الجمهورية العربية المتحدة تسببا من قيمة كسب الوقت طبقا للقواعد الواردة في المواد التالية » ونصت المادة الثانية على أنه « يحسب كسب الوقت من وقت وصول البواخر على الرصيف لحين الانتهاء من التفريغ على ما يجاوز ١٠٠٠ طن يوميا عن البواخر التي بهسا أربعة عتابر فأكثر وماتى طن لكل عتبر فى البواخر التى تقل عتابرها عن أربعة ، وفى تطبيق هذه المادة تعتبر الباخرة وحدة واحدة » .

١١٩٦ - عقد التوريد - استيراد البضائع من الخارج - تحديد مكان الاستلام وطريقته - التفرقة بين الاستلام فى ميناء الشحن C.I.F. والاستلام فى ميناء الوصول F.O.B. - اثرها على مسؤولية المورد .

ان عقد التوريد قد يكون بضائع أو سلعا ترد من الخارج وعندئذ يحدد العقد مكان التسليم وطريقته فقد يكون هذا التسليم فى ميناء الشحن F.O.B. أو فى ميناء الوصول C.I.F. أو C & F ما لا اذا كان الثمن يشمل مصاريف النقل والتأمين أو مصاريف النقل فقط دون التأمين أو أن يكون التسليم بمخازن الوزارة أو المصلحة المتعاقدة . فى الحالة الأولى يكون التسليم نهائيا فى ميناء الشحن وبمجرد وضع البضاعة على السفينة وتسليم المستندات الناقلة للملكية وينقضى بذلك عقد التوريد وتنتهى مسؤولية المورد فى ميناء الشحن أما اذا كان التسليم بميناء الوصول - فلا تنتهى مسؤولية المورد الا فى هذا الميناء حتى ولو كان قد سلم مستندات الشحن الناقلة للملكية الى الوزارة أو المصلحة المتعاقدة معه فى ميناء الشحن ومن ثم فانه يظل ضامنا كافة الاخطار والعيوب التى قد تصيب البضاعة (الاصناف) حتى يتم تسليمها فى ميناء الوصول وأخيرا اذا كان التسليم فى مخازن الوزارة أو المصلحة فلا تنتهى مسؤولية المورد الا بعد وصول البضاعة الى هذه المخازن وفحصها نهائيا .

وحاصل ما تقدم ان مسؤولية المورد وما يترتب عليها من احتفاظ الجهة الادارية بخطاب الضمان الخاص بالتأمين النهائى - حتى يتم تنفيذ العقد بصفة نهائية طبقا لشروطه - انما ترتبط بالتسليم النهائى الذى قد يتم فى ميناء الشحن أو فى ميناء الوصول أو فى مخازن الوزارة حسبما اتفق عليه فى العقد المبرم بين الجهة الادارية وبين المورد .

فاذا جرت الوزارة على النص فى العقود المبرمة فى هذا الشأن على أن يكون التسليم C.I.F. أو F & الاسكندرية ، فان قيام الموردين بتسليم مستندات الشحن الى الوزارة فى ميناء الشحن وما يترتب على ذلك من انتقال ملكية المواد المستوردة الى الوزارة وأحقية الموردين فى صرف الثمن

من الاعتماد للتفراغ المفتوح لصالحهم ٠٠٠ لا يعتبر بمثابة التسليم النهائي الذي لا يتم في هذه الحالة الا في ميناء الوصول (الاسكندرية) ، ومن ثم تظل مسئولية الموردين قائمة حتى يتم التسليم وحينئذ فقط تنتهي مسئوليتهم ويتعين على الوزارة أن ترد اليهم خطاب الضمان بالتأمين النهائي بعد أن يكون العقد قد تم تنفيذه بصفة نهائية طبقا لشروطه .

وعلى مقتضى ما تقدم فإن إلغاء وزارة التموين البند الذي يقضى بأحقية الوزارة في إعادة فحص المواد التموينية المستوردة في ميناء الوصول من العقود التي تبرمها في شأن استيراد تلك المواد لن يغير شيئا من القاعدة المشار اليها التي تقضى بأن يظل الموردون مسئولين عن الاصناف الموردة حتى يتم فحص هذه الاصناف في ميناء الوصول مع الاحتفاظ بطلبات الضمان وبالتأمين النهائي حتى يتم التسليم بصفة نهائية في ميناء الوصول وذلك ما دامت تلك العقود تتضمن النص على أن الاثمان خالصة التسليم C.I.F. أو F.O.B. الاسكندرية (ميناء الوصول) ومقتضى ذلك ان مسئولية الموردين لا تنتهي في ميناء الشحن الا اذا نص صراحة في العقود التي تبرمها الوزارة مع الموردين - على أن يكون التسليم نهائيا في ميناء للشحن سواء كانت الاثمان خالصة التسليم في ميناء الشحن F.O.B. أو في ميناء الوصول C.I.F. أو C & F ففي هذه الحالة يتم التسليم بصفة نهائية في ميناء الشحن وتنتقل حيازة الاصناف الموردة من المورد الى الوزارة مع انتقال ملكيتها بمقتضى تسليم مستندات الشحن ، وينقضى عقد التوريد وتنتهي مسئولية الموردين عن الاصناف في ميناء الشحن ولا يكون للوزارة في هذه الحالة حق إعادة فحص الاصناف في ميناء الوصول - ويتعين عليها رد خطاب الضمان بالتأمين النهائي بمجرد تسليم الاصناف بصفة نهائية وتسليم مستندات الشحن الناقلة للملكية في ميناء الشحن .

وليس ثمة ما يمنع قانونا من إخلاء مسئولية الموردين بالتسليم النهائي في ميناء الشحن على الوجه المتقدم - وذلك متى رأت الوزارة أن النص على مسئولية هؤلاء الموردين حتى تتم إعادة فحص المواد المستوردة في ميناء الوصول ، يحول دون التعاقد مع هؤلاء الموردين على أنه يتعين عندئذ اتخاذ كافة الضمانات التي تكفل مطابقة البضائع للمواصفات وسلامتها من العجز والعيوب كان يعهد الى شركة المراجعة العالمية كي تقوم نيابة عن الوزارة بفحص المواد والتأكد من مطابقتها للمواصفات في ميناء الشحن ومع أخذ الضمانات الكافية على هذه الشركة وبحيث تكون مسئولة قانونا عما يتبين للوزارة بعد وصول البضائع المستوردة عن عجز أو عيوب أو اختلاف في المواصفات وذلك فضلا عن مسئولية شركة التأمين المؤمن لديها على هذه البضائع عما قد يصيبها من عجز أو تلف وكذلك مسئولية صاحب السفينة (الناقل) عما قد يصيبها أثناء الرحلة البحرية وذلك وفقا لاحكام القانون البحري .

١١٩٧ - البيع (سيف) - المقصود به هو بيع البضائع تسليم ميناء الشحن
مع التزام البائع بشحنها والتأمين عليها نظير ثمن إجمالي لقيمة البيع وأجرى النقل والتأمين
- تسليم المستندات الخاصة بذلك للمشتري أو لمن يعينه - يعتبر تسليم البضاعة .

ان المقصود بالبيع (سيف) هو بيع البضائع تسليم ميناء الشحن مع التزام البائع بشحنها والتأمين عليها نظير ثمن إجمالي شامل لقيمة البيع وأجرى النقل والتأمين ويعتبر تسليم المستندات الخاصة بذلك للمشتري أو لمن يعينه المشتري لاستلامها تسليمًا للبضاعة .
وبالنسبة للعقد موضوع الفتوى فإنه يبين من الاطلاع على العقد أن المادة الثانية تقضى في فقرتها الأولى بأن « تسليم المهمات المتعاقد عليها يتم على ثلاث مراحل » .

المرحلة الأولى من أول سبتمبر سنة ١٩٦٠ الى ٣٠ أبريل سنة ١٩٦١

المرحلة الثانية من أول سبتمبر سنة ١٩٦١ الى ٣٠ أبريل سنة ١٩٦٢

المرحلة الثالثة من أول سبتمبر سنة ١٩٦٢ الى ٣٠ أبريل سنة ١٩٦٣

وتنص الفقرة الرابعة من هذه المادة على أنه « اذا لم تحدد في ملاحق العقد الكميات المقرر شحنها خلال فترات التسليم المشار إليها في الفقرة الأولى ، فإنه يتم توريد المقادير الآتية ٠٠٠ » .

كذلك تنص المادة ١٥ منه على أنه « يجب ألا يتجاوز التأخير في تسليم المهمات المنصوص عليها في هذا العقد مدة شهرين عن الموعد المحدد والا كان لوزارة الحربية حق إلغاء العقد بالنسبة للمواد التي لم تشحن حتى هذا التاريخ ، وفي حالة ثبوت أن التأخير مرجعه الى القوة القاهرة فإن للوزارة حق رفع غرامة التأخير بشرط عدم تجاوز التأخير لأكثر من خمسة أشهر والا كان لها حق إلغاء العقد بالنسبة للمواد التي لم تشحن حتى هذا التاريخ » .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن البيع (سيف) هو بيع البضائع تسليم ميناء الشحن مع التزام البائع بشحنها والتأمين عليها نظير ثمن إجمالي شامل بقيمة البيع وأجرى النقل والتأمين ويعتبر تسليم المستندات الخاصة بذلك للمشتري أو لمن يعينه المشتري لاستلامها تسليمًا للبضاعة .

وبالنسبة للعقد موضوع الفتوى فإنه يستفاد من الفقرة الرابعة من المادة الثانية والمادة ١٥ منه أن المواعيد المنصوص عليها في المادة الثانية هي تواريخ الشحن .

٢ - تنفيذ

اولا : استلام الاصناف .

ثانيا : اثر النيابة في ابرامه .

اولا : استلام الاصناف

١٩٩٨ - عقد التوريد - استلام الاصناف - تنظيم اجراءاته بلادة ١٠٠ من لائحة المناقصات والمزايدات - التمييز في شأنها بين الاستلام المؤقت والاستلام النهائي - اثر ذلك بالنسبة لاختلاف المورد من مسؤوليته عن الاصناف الموردة وهلاكها .

ان لائحة المناقصات والمزايدات نظمت اجراءات تسليم الاصناف المستوردة في المادة ١٠٠ منها على أساس التمييز بين الاستلام المؤقت والاستلام النهائي . فالاستلام المؤقت هو الذي يتم بمعرفة أمين المخازن بصفة مؤقتة الى حين اجتماع لجنة الفحص ولا يترتب على الاستلام المؤقت أي أثر فيما يتعلق بانتهاء مسؤولية المورد عن الاصناف الموردة فتبقى تبعة الهلاك على عاتق المورد ولا تنقل منه الى جهة الادارة المتعاقدة كما ان المورد يظل ضلعنا كافة ما يصيب الاصناف الموردة من فساد أو عيوب أخرى حتى بعد التسليم المؤقت والى أن يتم الاستلام النهائي .

فاذا ما قامت لجنة الفحص باتخاذ اجراءات الفحص وقررت قبول الاصناف ، فان الاستلام النهائي يتم بذلك ويحرر المورد من كافة الالتزامات التي كانت ملقاة على عاتقه فتنتقل تبعة هلاك الاصناف الموردة منه أو ما يصيبها من عيوب بعد ذلك الى جهة الادارة المتعاقدة فلا يجوز لجهة الادارة أن تسأله عن عيوب تظهر بعد الاستلام النهائي - الا اذا أثبتت أن هذه العيوب نشأت قبل الاستلام النهائي ، وإن عدم اكتشافها وقت الاستلام النهائي يرجع الى غش من جانب المورد . كما يتعين على الادارة رد التأمين النهائي المفوض من المورد أو خطاب الضمان المقدم منه . إذ أنه بالاستلام النهائي ينقضي عقد التوريد وتنتهي مسؤولية المورد عن الاصناف الموردة ويتعين رد التأمين النهائي له (سواء أكان نقداً أو بكتاب كفالة) .

وان لائحة المناقصات والمزايدات وإن فرقت بين التسليم المؤقت والتسليم النهائي على النحو المتقدم ذكره الا أنها يندمجان أحدهما في الآخر في بعض الأحيان وذلك متى قبلت جهة الادارة الاصناف الموردة مرة واحدة وبصفة نهائية وقد خلت هذه اللائحة من تفصيص ملزمة باتمام التسليم على مرحلتين ، ولهذا فقد يتم على مرحلة واحدة بصفة نهائية ، وفي هذه الحالة ينقضي عقد التوريد وتنتهي مسؤولية المورد عن الاصناف الموردة على الوجه السابق .

ثانيا : اثر النيابة في إبرامه

١١٩٩ - إبرام وزارة التموين العقد بأموال مخصصة لوزارة الصحة لاستيراد بضائع حسبها - لوزارة الصحة التمسك بشروط العقد والمطالبة بتنفيذ أحكامه .

إذا بان من ظروف التعاقد أنه قد تم بأموال خصصت لوزارة الصحة من طريق الاعتماد الذي فتحته لها وزارة المالية ، وإن البضائع محل التعاقد كانت مطلوبة لوزارة الصحة . فإنه يبين من ذلك أن وزارة الصحة العمومية طرف أصيل في هذا التعاقد وليست وزارة التموين وحدها هي طرف التعاقد ، ذلك أنها اشترت الصنف محل التعاقد لحساب وزارة الصحة العمومية وبالنيابة عنها .

ومقتضى ذلك يكون لوزارة الصحة التمسك بشروط العقد والمطالبة بتنفيذ أحكامه دون أن يقتصر ذلك على وزارة التموين وحدها .

٧٣٧ (١١٠٩/١٠/٢٧)

(تعليق)

سبق للجمعية العمومية في الفتوى رقم ٤٢٧ بتاريخ ١٩٥٢/٦/١٩ أن قررت أن « وكيل وزارة المالية إنما تصرف بالنيابة عن وزير الخزانة وإن تصرفه لم يتعد حدود هذه النيابة ولما كانت آثار التصرفات التي يقوم بها النائب إنما تنصرف إلى ذمة الاصيل فإنه يترتب على ذلك أن تكون وزارة الخزانة مرتبطة بالصرف الذي أجراه وكيل وزارة المالية ويجب عليها تنفيذ العقد الذي أبرمه بالممارسة مع التجار الذين قبلوا التوريد » (كتابنا فتاوى الجمعية العمومية ق ٤٣٥ ص ٧٤٥) .

١٢٠٠ - تعاقد مجلس مدينة بصفته نائبا عن مديرية الاوقاف مع أحد القانونيين للقيام بعملية توصيل المياه إلى أحد المساجد - عدم إعلان القبول بوجود النيابة لا يمنع انصراف آثار العقد إلى مديرية الاوقاف - التزام وزارة الاوقاف بإداء المستحق للمقاول عن العملية - لا يؤثر فيه ما تلعب اليه من التزام مديرية الاسكان والمرتبط بذلك لقبها مشروع لاحق استوعب للشروع القديم واقتضى إزالة الوصلة التي قام بها المقاول .

أن المادة ١٠٦ من القانون المدني تنص على أنه : « إذا لم يعلن التعاقد وقت إبرام العقد أنه يتعاقد بصفته نائبا فإن أثر العقد لا يضاف إلى الاصيل دائما أو مدينا إلا إذا كان من المفروض حتما أن من تعاقد معه النائب يعلم بوجود النيابة أو كان يستوى عنه أن يتعامل مع الاصيل أو النائب » .

ومن حيث أنه ولئن كان البأى من الأوراق أن مجلس مدينة أبو تيج

لم يعلن المفاوض وقت إبرام العقد - المتمثل في أمر العمل وشروط المفاضلة وقبول المفاوض التنفيذ طبقاً لها - أنه تعاقد بصفته نائباً عن مديرية الاوقاف كما أنه ليس مفروضاً حتماً علم المفاوض بوجود هذه النيابة إلا أنه يخلص من ظروف الحال أن المفاوض المذكور تاجر يحترف تنفيذ عمليات توصيل المياه وغيرها من مقاولات الاعمال الصحية لحساب من يتعاقد معه من الجهات العامة أو الخاصة مستهدفاً في المقام الاول تحقيق الربح دون أن يعتد بشخص المتعاقد معه قدر اعتداده بسلامة شروط العقد لمصلحته وأنه قبل التعاقد على العملية موضوع النزاع طبقاً لشروط المفاضلة التي أعدها مجلس المدينة وفقرتها مديرية الاوقاف ومن ثم فقد كان يستوى عند هذا المفاوض أن يتعامل مع أي من المجلس أو المديرية ما دامت شروط التعامل واحدة في الحالتين ، وعلى ذلك فإن آثار العقد الذي أبرمه مجلس المدينة مع المفاوض - حقوقاً والتزامات - تنصرف الى مديرية الاوقاف مباشرة .

ولما كان مجلس مدينة أبو تيج قد أشرف على تنفيذ المفاوض للعقد أن أتم العمل وفتحت المياه بالمسجد ثم تسلم منه الاعمال تسليماً ابتدائياً وطبق عليه الشروط والجزاءات عن مخالفته لبعض المواصفات المتعلقة بالمواسير الحديدية ، وباعد الحساب الختامي ملتزماً في ذلك كله أحكام لائحة المناقصات والمزايدات وشروط المفاضلة ، وكانت المادة ٩٥/ج من اللائحة تنص على أنه « بعد تسلم الاعمال مؤقتاً تقوم الوزارة أو المصلحة أو السلاخ بتحرير الكشف الختامي بقيمة جميع الاعمال التي تمت فعلاً ويصرف للمفاوض عقب ذلك مباشرة ما يستحق بعد خصم المبالغ التي سبق صرفها على الحساب أو إية مبالغ أخرى مستحقة عليه » ، فان مقتضى ذلك أن يستحق للمفاوض المبلغ الذي أسفر عنه الحساب الختامي عن الاعمال التي أتم تنفيذها فعلاً بعد اجراء المحصومات اللازمة وعلى هذا فان وزارة الاوقاف تكون ملزمة بان تؤدي اليه صافي المبلغ المستحق له طبقاً للحساب الختامي على الاساس المتقدم .

ولا حجة فيما ذهب اليه وزارة الاوقاف من ان مديرية الاسكان والمرافق بمحافظة اسبوط ازالته وصلة المواسير الحديدية التي نفذها المفاوض لصالح المسجد التابع لها واستعملت بها وصلة أخرى من مواسير الاسبستوس لتمد ناحية الزرابي بالمياه - بما في ذلك مسجد اشواغ - وان المشروع الجديد - وهو يخص مديرية الاسكان والمرافق - قد استوعب المشروع الاول ، بما ينبغي عليه ان تكون وزارة الاسكان والمرافق هي المزممة بإدائه مستحقات المفاوض عن المشروع الاول ، لاحجة في ذلك ، من جهة لان حق المفاوض في اقتضاء قيمة الحساب الختامي إنما نشأ نتيجة لتنفيذه التزامه في عقد المفاوضة ، وليس ثمة علاقة واقعية او قانونية بين هذا العقد وبين المشروع اللاحق الذي نفذته وزارة الاسكان والمرافق والذي اقتضى لاسباب فنية - ازالة الوصلة التي سبق ان نفذها المفاوض طبقاً للعقد المذكور ومن ثم فلا يؤثر

تنفيذ المشروع الجديد على حق المقاول المتولد عن هذا العقد . ومن جهة أخرى لان المشروع الجديد الذى نفذته مديرية الاسكان والمرافق بمحافظة سوهاج انما يهدف الى تحقيق منفعة عامة لناعية الزرنبى الواقع بها مسجد الشوافع باعتباره جزءا من المشروع العام لامداد الريف بمياه الشرب - وإذا كان تنفيذ هذا المشروع قد استلزم ازالة خط المواسير الخاص بالمسجد وحده - حيث حالت الاعتبارات الفنية دون جمع خطى مواسير فى طريق واحد - فان المشروع الجديد يحقق لمسجد الاوقاف ذات الغرض الذى كان قد ترتب على تنفيذ المشروع الاول الخاص وهو امداد مسجد الشوافع بالماء وليس من شأن استيعاب المشروع الجديد للمشروع الاول ترتيب أثر قانونى بنقل الالتزام باداء مستحقات المقاول الناشئة عن عقد المقاوله الخاص بهذا الاخير الى عاتق مجلس مدينة أبو تيج أو مديرية الاسكان والمرافق ، ولا سيما أن وزارة الاوقاف لم يلحقها ضرر ما من جراء ازالة مواسير مشروعها الخاص ، فضلا عن حقها فى استرداد المواسير الحديدية التى أزيلت من طريق المشروع الخاص لكونها ملكا لها بموجب عقد المقاوله .

لذلك انتهى الرأى الى أن وزارة الاوقاف - مديرية الاوقاف بمحافظة اسيوط - هى الجهة الملزمة بالوفاء بمستحقات المقاول عن عملية توصيل المياه الى مسجد الشوافع التابع للوزارة ، وهى المحددة بالحساب الختامى لهذه العملية الذى أعده مجلس مدينة أبو تيج .

(٤٣٩) ١٩٦٦/٥/٧

٣ - اسباب الاعلان عن المسئولية وتنفيذها

اولاً : القوة القاهرة -

ثانياً : الظروف الطارئة وفعل الامر -

ثالثاً : الصعوبات المادية غير المتوقعة -

أولاً : القوة القاهرة

١٢٠١ - مسئولية تعاقدية - تحققت فى عدم وفاء إحدى شركات التصدير بالتزامها بالتقيد عليه بتدبير كميات من الارز من السوق وتصديرها الى الخارج خلال مدة محددة ، الا ببطء هذا الالتزام - انصرف العملاء فى الخارج عن الشراء من الشركة المصدرة نتيجة لمنافسة الشركات فى الخارج لعرضها الارز بسعر اقل مما عرضته هذه الشركة لا يعتبر من قبيل القوة القاهرة .

رأت وزارة الاقتصاد ، بناء على موافقة لجنة التمويل العليا ، أن ترخص فى تصدير الفى طن من كسر الارز ، على أن يكون ذلك وفقاً لشروط أعلنت

عنها الوزارة وتتحصل في أنه على من يرخّص له في ذلك أن يدبر بنفسه كميات كسر الأرض المرخص له بتصديرها من السوق الحرة وأن يتولى شحن هذه الكميات في خلال مدة ثلاثة أشهر من تاريخ منح الترخيص ، وأن يكون التصدير بأحدى العملات الأجنبية الحرة وبشرط ألا يمنح المصدر علاوة حساب التصدير المقررة وأنه على أساس ذلك ستكون أولوية الترخيص بالتصدير لأصحاب أعلى الأسعار وأكبر حصيلة وأنه إذا تسوّت الأسعار بالحصيلة تكون الأولوية لأصحاب المضارب وتكون الحصيلة من حق الحكومة بمجرد حصول المرخص له على ترخيص التصدير بحيث لا ترد في أي حال من الأحوال ، وقد أجريت مزايدة علنية في هذا الشأن ، عرض فيها ثلاث عطاءات ، كان من بينها المطاء المقدم من شركة ٠٠٠٠ ، وفيه يتعهد بتصدير كمية الأرض المشار إليها - بسعر قدره ٣٤ جنيه استرلينيًا للطن (فوب) وعلى أن تسدد للوزارة عن كل طن ، حصيلة قدرها ٦٠٠ ملين وإذا كان هذا المطاء هو أحسنها ، فقد قبلته الوزارة وأعلنت الشركة بذلك في ٢٩ من فبراير سنة ١٩٥٩ ومن ثم قبلت الشركة خطاب ضمان بما يساوي قيمة التأمين النهائي البالغ مقداره ٦٨٠٠ جنيه كما دفعت إلى الوزارة الحصيلة المستحقة عن الكمية المرخص بتصديرها ومقدارها ١٢٠٠ جنيه ، وفي أبريل سنة ١٩٥٩ منحت الشركة ترخيص تصدير الأرض المشار إليه على أن يتم ذلك وفق لشروط المزايدة سالفة الذكر ، وفي ١٣ من يونيو سنة ١٩٥٩ تلقت الإدارة العامة للتصدير كتابا من الشركة ذكرت فيه أن دول تايلاند وبورما والصين عرضت في الأسواق الخارجية كميات كبيرة من كسر الأرض مما أدى إلى هبوط أسعاره عما كانت عليه وقت المزايدة وأنه إلى ذلك فإن عملاء الشركة في اليابان وفي فرنسا يشترطون في مقابل شراء الأرض بسعر ٣٤ جنيه أن يكون لهم حق تصدير منتجاتهم إلى البلاد بكامل حصيلة الأرض ، ولذلك فإن الشركة لم تصدر فعلا إلا مائة طن فقط ، ولا تستطيع تصدير باقي الكمية بالسعر المحدد من قبل ومن ثم فإنها تطلب السماح لها باستخدام حصيلة بيع كسر الأرض في استيراد سلع ضرورية أو تعديل السعر وطريقة الدفع على أساس أن يكون ذلك بالجنية المصري بالنسبة إلى باقي الكمية وعلى أن يكون سعر الطن ٤٠ جنيه مصريًا للكسر رقم زيرو و ٣٨ جنيهًا للكسر رقم (١) وعلى أن تكون حصيلة الوزارة عندئذ ، ٥ جنيهات و ٢٥٠ مليما عن الطن ، ولكن الوزارة رفضت هذا الطلب ورأت بعد أخذ رأي إدارة الفتوى المختصة إجراء مزايدة جديدة عن تصدير باقي الكمية وقدرها ١٩٠٠ طن وحددت لذلك يوم ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٩ وقدمت هذه المزايدة الجديدة ثلاث عطاءات من بينها عطاء من شركة ٠٠٠ لإجراء التصدير بسعر ٣٩ جنيهًا فوب للكسر زيرو و ٣٧ جنيهًا للكسر رقم (١) مع أداء حصيلة قدرها جنيه واحد عن الطن ورأت الوزارة إجراء مزايدة بين أصحاب العطاءات على أساس التصدير بالجنية المصري في حساب (ب) سويسري - هولندي - بلجيكي - نمسوي ولم تسفر هذه المزايدة عن نتيجة فقررت

الوزارة الفاعمة هي والمزاينة المشار اليها وقبول عرض تقديمت به الشركة الفاعمة التجارية اليها ولكن هذه الشركة لم تقبل تنفيذ عملية التصدير على الاساس الذي اراته الوزارة ، فاضطرت الوزارة الى الموافقة على اباحة تصدير الارز لمن يتقدم من طالبي التصدير على اساس شروط جديدة ، قررتها في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ ، ولكن احدا لم يتقدم بطلب الترخيص له في ذلك وازاء ذلك استطلعت وزارة الاقتصاد رأى ادارة الفتوى المختصة فيما يتبع بالنسبة الى شركة ٠٠٠٠٠٠ فاجابت هذه الادارة بما مؤداه ان للوزارة الحق في الحصول على الحصيلة المدفوعة كاملة وفي مصادرة التأمين النهائي المقدم من الشركة ولها فضلا عن ذلك المطالبة بما يستحق من تعويض عن اخلال الشركة بالتزامها . وبتقدير قيمة هذا التعويض تبين انه يبلغ ١٧٧٦٥ جنيتها هي قيمة الارباح التي كانت تعود على الخزنة العامة عند استرداد قيمة الكمية المبعة بالجنهات الاسترلينية اذ انه عند السحاح باجراء مدفوعات خارجية تحصل الدولة على حصيلة قدرها ٢٧٪ من قيمة النقد الاجنبي وبذلك فانها كانت ستحصل من كل طن أرز يصدر بالسعر المتفق عليه على ٩ جنهات و ٣٥٠ مليا فتكون جملة الحسارة التي لحقت بها من عدم التصدير هي ١٧٧٦٥ جنيتها - يخص منها ما تقاضته من قيمة التأمين فيكون الباقي ١٠٧٦٥ جنيتها .

وترى الوزارة الاكتفاء بمصادرة قيمة التأمين النهائي دون المطالبة بالـ ، لمشار اليه مراعاة لظروف التصدير وطبيعة الاسواق الخارجية ولسائر الظروف التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار ولما في مطالبة المصدر بالتعويض قضاء من آثار من شأنها الاضرار بالتصدير بصفة عامة .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بجلستها المنعقدة في ١٠ من يناير وفي ٢١ من فبراير وفي ٩ من مايو سنة ١٩٦٢ - فاستبان لها ان الامر يقتضي البحث في ثلاثة أمور (اولها) هي مسؤولية شركة ٠٠٠٠ عن عدم تنفيذ ما تعهدت به وما اذا كانت تمت من الاسباب ما يدرأ عنها هذه المسؤولية . (ثانيا) الجزء الذي يترتب قانونا على اخلال الشركة بما تعهدت به وهل يقتصر الامر على اقتضاء قيمة التأمين النهائي للمفوع أم انه يضاف الى ذلك التعويض المتمثل فيما ضاع على الخزنة بسبب عدم تصدير كميات الارز المتفق عليها ومقدار هذا التعويض (وثالثها) حق الوزارة في التجاوز عن المطالبة بالتعويض مراعاة للاعتبارات التي ابدتها .

ان من المقرر قانونا أن مجرد عدم تنفيذ المدين لالتزامه العقدي يعتبر في ذاته خطأ موجبا للمسؤولية وانه لا يدرأ عنه ذلك الا اثباته ان التنفيذ قد استحال بسبب اجنبى لا يد له فيه كأن يكون ذلك راجعا الى قوة قاهرة أو مبرودا الى خطأ من الدائن . والى هذا اشارت المادة ٢١٥ من القانون المدني

بنصها على أنه « اذا استحال على المدين أن ينفذ الالتزام علينا حكم عليه بالتعويض لعدم الوفاء بالالتزامه ما لم يثبت أن استعجال التنفيذ قد نشأت عن سبب اجتنبي لا يد له فيه » ، وعلى مقتضى ذلك فإنه لما كانت شركة ٠٠٠ ، للتصدير قد تعهدت بأن تدبر بذاتها كمية من كسر الارز مقدارها الفا طن تشتريها من السوق وأن تقوم بتصديرها الى الخارج خلال ثلاثة أشهر تبدأ من أول أبريل سنة ١٩٥٩ ، على أن يؤدي ثمن ما يصدره بالجنهيات الاسترلينية وأن تتقاضى الوزارة عن كل طن حصيد قدرها ٦٠٠ ملين الى جانب ما تحصل عليه نتيجة لعدم تمتع الشركة بعلاوة حساب التصدير البالغ قدرها ٢٧,٥٪ من قيمة كل جنيه استرليني يرد من ثمن المبيع ولكن الشركة لم تف من التزامها هذا الا ببعضه اذ لم تصدر الا مائة طن خلال المدة المقررة لذلك ، لما كان ذلك فإن الشركة لا تكون قد اوفت بالتزامها المتفق عليه مما يستتبع مسئوليتها التعاقدية عن ذلك الا أن يكون تمت قوة القاهرة وليس فيما اوردته الشركة من أسباب تبريرا لعدم تنفيذ الالتزام ما يعتبر من قبيل القوة القاهرة اذ أن انصراف الصلاء في الخارج عن الشراء من الشركة نتيجة لمنافسة الشركات في الخارج لها وعرضها « الارز » بسعر أقل مما عرضت شركة ٠٠٠٠ ذلك أمر متوقع كان بوسع الشركة أن تحتاط له وإن تنفاده لو أنها ارتبطت مع الجهات المستورد في الخارج قبل الاقدام على الاشتراك في المزايدة التي رسست عليها وبخاصة وأنه كان واجبا عليها أن تقدم طبقا لشروط المزايدة المستندات المثبتة لجدية الارتباط بكمية الارز المطلوبة الترخيص بتصديرها .

ولما سبق تكون مسئولية الشركة عن عدم تنفيذ التزامها قائمة بما يستتبع ترتيب الآثار على ذلك قانونا .

(٥١٦) (١٦ / ٨ / ١٩٦٢)

(تعليق)

أوضحت المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٦٨٩ لسنة ٤ ق بجلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٥٩ الشروط الواجب توافرها في الحادث حتى يعتبر قوة القاهرة لا تتحقق معها المسئولية وفردت تطبيق القواعد الواردة في القانون المدني في هذا الشأن على الروابط الادارية . (كتابنا المحكمة الادارية العليا في ١٣٢٣ ص ١٣٩٠) .

ثانيا : الظروف الطارئة وفعل الامر

(تعليق)

أوضحت المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٦٥ لسنة ٢ ق سوريا بجلسة ٢٥ / ١ / ١٩٦١ شروط تطبيق نظرية فعل الامر Fait de Prince

عقد الإداري (ب - تنفيذ ونفسه
(٣) الاعطاء من المسؤولية - ثانيا :
الظروف المقررة وفصل الامر)

وهي :

- ١ - أن يكون ثمة عقد من العقود الإدارية .
- ٢ - أن يكون الفعل الصادر صادرا من جهة الإدارة المتعاقدة .
- ٣ - أن ينشأ عنه ضرر للمتعاقد ، لا يشترط فيه درجة معينة من الجسامة .
- ٤ - افتراض أن الإدارة المتعاقدة لم تنطلي ، حين اتخلت عملها الصادر فمسئوليتها عقدية بلا خلا .
- ٥ - أن يكون الاجرة الصادر من الإدارة غير متوقع .
- ٦ - أن يلحق المتعاقد ضرر خاص لا يشاركه فيه سائر من يسه القرار العام .

وفي هذا تختلف نظرية فعل الامر عن نظرية الحوادث الطارئة ، فلا يشترط في هذه النظرية الاخيرة أن يكون الفعل الصادر صادرا من جهة الإدارة المتعاقدة ويشترط فيها بعكس نظرية فعل الامر أن يكون الضرر على درجة معينة من الجسامة كما لا يشترط في هذه النظرية أيضا أن يلحق المتعاقد ضرر خاص ، بل يستوى الامر اذا كان الحادث الطارئ قد اخط به ضرر خاص أو كان الضرر عاما ، فتنطبق نظرية الحوادث الطارئة وهن بأن تطرا خلال تنفيذ العقد الإداري حوادث أو ظروف طبيعية أو اقتصادية أو عمل من أي جهة إدارية غير الجهة المتعاقدة أو من عمل إنسان آخر غير المتعاقد ولم تكن هذه الظروف في حيز المتعاقد عند إبرام العقد ولا يمكن توقعها ولا يملك لها دفعا ومن شأنها أن تنزل به خسائر فادحة تختل معها اقتصاديات العقد اختلالا جسيما . وقد طبقت المحكمة الإدارية العليا هذه النظرية في الطعن رقم ٢١٥٠ لسنة ٦ ق بجلسة ١٩٦٢/٦/٩ وأوضح في الطعن رقم ١٥٦٢ لسنة ١٠ ق والطعن رقم ٦٧ لسنة ١١ ق أن امتناع تطبيق نظرية فعل الامر لا يحول دون تطبيق نظرية الحوادث الطارئة اذا ما توافرت شروطها ، وأكدت في هذين الحكمين أنه يجب لاعمال نظرية فعل الامر أن يكون الفعل الصادر صادرا من جهة الإدارة المتعاقدة . فإذا ما صدر هذا الفعل عن شخص معنوي عام غير الذي أبرم العقد تخلف أحد شروط نظرية فعل الامر وأمكن النظر في تطبيق نظرية الحوادث الطارئة اذا ما كان الفعل الصادر من الشخص المعنوي غير المتعاقد تتوافر فيه شروطها (كتابنا المحكمة الإدارية العليا القواعد ارقام ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ من ١٣٩٣ ، ١٣٩٤ - مجموعة أحكام المحكمة الإدارية العليا الصادرة عن الكتب الفنى بمجلس الدولة - السنة ١٣ ق ١١٧ ص ٨٧٤)

عقد ادارى (پ - تنفيذ وتفسيره

- ١٩٥٠ -

(٣) النظام من المستوية - ثانيا :

الظروف المقررة وحصل التصحيح .)

١٢٠٢ - اتفاق الشركة الموردة مع الجهة الادارية للتعاقد معها على تثبيت الاسعار الواردة في العطاء المقدم منها اختياراً من تاريخ تقديم هذا العطاء حتى تاريخ تسليم العملية للتعاقد بشأنها - عدم خضوع هذه الاسعار لاية تغييرات قد تطرأ عليها خلال هذه الفترة سواء اكلن مرجع تلك التغييرات هو تقلبات العملة او ارتفاع الاسعار او تغيير في الرسوم الجمركية ورسوم الانتاج وغيرها من الرسوم الاخرى - لا يجوز للشركة الموردة الاستناد الى نظريتى عمل الاسعار والظروف المقررة كطالبة الجهة الادارية للتعاقد معها بتعويضات عن الاضرار التى حلت بها نتيجة للتغيرات لشعاراتها .

ان المادة ٧ من دفتر الشروط والمواصفات العامة - التى تم التعاقد بين الادارة العامة للمياه بوزارة الاسكان والمرافق وبين الشركة ٥٠٠٠ على أساسه - تنص على أنه « يجب على مقدم العطاء أن يلاحظ أن فئته الواردة بالعطاء هي التى ستكون عليها المحاسبية النهائية يقطع النظر عن تقلبات العملة وارتفاع الاسعار لاي طرف من الظروف - او تغيير في التعريفات الجمركية ورسوم الانتاج وغيرها من الرسوم الاخرى » . وتنص المادة ٣٦ من دفتر الشروط المشار اليه على انه « لا يمكن باى حال من الاحوال اجابة طلبات المقاولين فيما يختص بزيادة الفئات الواردة بالمقاييسات المرفقة بهذا العقد . لو بصرف شيء زيادة ما لم يكن منصوباً عن ذلك بالمعقد صراحة » .

ومقتضى هذين النصوصين هو تثبيت الاسعار الواردة في العطاء المقدم من الشركة المذكورة - بحيث لا يجوز لهذه الشركة أن تطالب الجهة الادارية بالتعاقد معها (الادارة العامة للمياه بوزارة الاسكان والمرافق) باية زيادة نظراً على هذه الاسعار - سواء كان منشأ هذه الزيادة تقلبات العملة او ارتفاع الاسعار - لاي طرف من الظروف - او تغيير في الرسوم الجمركية ورسوم الانتاج وغيرها من الرسوم الاخرى ، هذا ما لم يكن منصوباً في العقد صراحة على حق الشركة في المطالبة بالزيادة كما هو في حالة قيام الجهة الادارية بتعديل الاعمال موضوع العقد بالزيادة ، استناداً الى السلطة المخولة لها في هذا الشأن - طبقاً لنص المادة ٣٩ من دفتر الشروط .

ومن حيث أنه ولئن كان العطاء المقدم من الشركة المذكورة - في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ - قد جاء فيه - فيما يتعلق بالاسعار - أن الاسعار المتقدمة من هذه الشركة محسوبة على أساس الاسعار المعمول بها في تاريخ تقديم العطاء في بلاد المصانع الموردة للمهمات ولذلك فهي خاضعة للتغيرات في اسعار الخامات والمواد الاولية وكذلك اجور النقل ورسوم الجمارك وسعر العملة الرسمى الا أن الشركة تنازلت أمام لجنة الممارسة المنعقدة في ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٦ عن جميع شروطها الخاصة بخضوع اسعارها للتغيرات وذلك فيما عدا التغيرات الخاصة برسوم الجمارك وسعر العملة - ثم عادت الشركة وتنازلت - بكتابها المؤرخ في ١٥ من مارس سنة ١٩٥٦ عن الشرط

الوارد. فى عطائها عن تغيير أسعارها بالنسبة للتغيير فى أسعار العملة الأجنبية وقررت - فى كتابها الأخير - أن أسعارها تظل ثابتة حتى تسليم العملية .

وعلى ذلك تكون الشركة المذكورة قد قبلت أن تظل أسعارها الواردة فى العطاء ثابتة دون أى تغيير ، اعتباراً من تاريخ تقديم العطاء حتى تاريخ تسليم العملية المتعاقد بشأنها فلا تخضع لاية زيادة قد تطرأ عليها سواء كانت هذه الزيادة ترجع الى تقلبات العملة أو ارتفاع الأسعار أو تغيير فى الرسوم الجمركية ورسوم الانتاج وغيرها من الرسوم الأخرى أو الى غير ذلك من الأسباب - وذلك اعمالاً لحكم المادة ٧ من دفتر الشروط المشار اليه - ذلك أن البند ثالثاً من المادة ٤٨ من دفتر الشروط يقضى بتطبيق الشروط العمومية التى يتضمنها الجزء الأول - ومنها نص المادة ٧ - فى كل الاحوال الا اذا تعدلت صراحة بموجب شروط خاصة نص عليها فى مستندات العقد .

ولما كان الشرط الذى ضمنته الشركة عطائها والخاص بخضوع أسعارها للتغيير - بالمخالفة لنص المادة ٧ من دفتر الشروط المشار اليه - قد تنازلت عنه صراحة بقبولها تثبيت الأسعار حتى تسليم العملية فإن حكم المادة ٧ من دفتر الشروط يكون هو الواجب التطبيق .

ومن حيث أنه لما تقدم جميعاً فإن الأسعار الواردة بعطاء الشركة المذكورة لا تخضع لاية تغييرات قد تطرأ عليها - بعد تقديم العطاء وحتى نهاية العملية - سواء كان مرجع تلك التغييرات هو (١) تقلبات العملة (٢) ارتفاع الأسعار (٣) أو تغيير فى الرسوم الجمركية ورسوم الانتاج وغيرها من الرسوم الأخرى ، وذلك طبقاً لحكم المادة ٧ من دفتر الشروط المشار اليه - ولا يجوز للشركة أن تطالب الجهة الإدارية المتعاقدة معها باية زيادة تطرأ على تلك الأسعار - أياً كان منشأ هذه الزيادة ما لم يكن منصوباً فى العقد صراحة على حق الشركة فى المطالبة بها - طبقاً لحكم المادة ٣٦ من دفتر الشروط .

ومن حيث أن المبالغ التى تطالب الشركة المذكورة بها - هى عبارة عن قيمة سعر المهمات الميكانيكية للمروق وعمولة شركة مصر للتجارة الخارجية وعلاوة حساب التصدير (علاوة التحويل) عن المواسير الزهر المستوردة ورسم احصائى جمركى ورسم بحرى وجميع هذه المبالغ لا ترجع الى قيام الجهة الإدارية المتعاقدة باستعمال سلطتها فى تعديل الاعمال موضوع العقد بالزيادة - طبقاً لنص المادة ٣٩ من دفتر الشروط ، كما وإنه لم ينص صراحة فى العقد على حق الشركة فى المطالبة بمثل هذه المبالغ ومن ثم فإنه - طبقاً لنص المادة ٣٦ من دفتر الشروط لا يجوز للشركة مطالبة الجهة الإدارية المتعاقدة معها لعدم قيام طلبها هذا على أساس سليم من شروط العقد المبرم فى خصوص هذه العملية .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بمدى تطبيق أحكام نظرية عمل الامر ،
لتعويض الشركة عن المبالغ سالفة الذكر فإنه يشترط لأعمال هذه النظرية
صدور اجراء خاص أو عام من جانب جهة الادارة المتعاقدة لم يكن متوقفا
وقت التعاقد يترتب عليه الحاق ضرر خاص بالتعاقد لا يشاركه فيه سائر من
مسهم هذا الاجراء . وعلى ذلك فإنه بالنسبة الى قيمة فرق سعر المهمات
الميكانيكية للمروق والتي تمثل قيمة زيادة هذا السعر عنه كما هو وارد
بالعطاء المقدم من الشركة - وكذلك قيمة العمولة التي أدتها الشركة الى شركة
مصر للتجارة الخارجية لتغطية المصاريف والتكاليف التي تحملتها الشركة
الاخيرة في سبيل استيراد تلك المهمات لحساب الشركة المتعاقدة ، فإن هذه
المبالغ لا ترجع الى أية اجراءات خاصة أو عامة صادرة من الجهة الادارية
المتعاقدة ولا حتى من أية سلطة عامة أخرى أجنبية عن العقد وانما ترجع الى
تغير الظروف الاقتصادية أثر العنوان الثلاثي على مصر وما أعقب ذلك من
تجميد ارصدة مصر بفرنسا التي كانت الشركة المتعاقدة ستستورد من
مضائنها المهمات الميكانيكية اللازمة للمروق - وعدم موافقة المراقبة العامة
للنقد على استيراد المهمات المشار اليها من فرنسا وقيام شركة مصر للتجارة
الخارجية باستيراد تلك المهمات لحساب الشركة المتعاقدة مقابل عمولة ومن ثم
فانه لا تطبق في شأن هذه المبالغ نظرية عمل الامر - التي تشترط صدور
اجراءات خاصة أو عامة من جانب جهة الادارة المتعاقدة وهو ما لا يتوافر في
هذا الخصوص .

أما بالنسبة الى علاوة تحويل العملة (أو علاوة حساب التصدير)
فهى في الواقع عبارة عن قيمة التكاليف الفعلية التي تتحملها الدولة في سبيل
تدبير العملات الاجنبية نتيجة انخفاض القوة الشرائية للجنيه المصرى عما هو
مقرر له رسميا وبذلك يكون جوهر هذه العلاوة انها مقابل ارتفاع سعر
العملات الاجنبية بالنسبة الى الجنيه المصرى ويرى البعض أن هذه العلاوة فى
حقيقتها سعر اضافى على الاسعار الرسمية للعملات الاجنبية - وهى بذلك
تعتبر بمثابة عمولة تحصل عليها الدولة ، مقابل قيامها بعملية مبادلة عملة
أجنبية بعملة وطنية . سواء اعتبرت هذه العلاوة مقابل التكاليف الفعلية التي
تتحملها الدولة في سبيل تدبير العملات الاجنبية أو بمثابة عمولة تحصل
عليها الدولة مقابل قيمتها بعملية المبادلة فانها - فى الحالة المروضة - لا ترجع
الى صدور اجراءات خاصة أو عامة من جانب الجهة الادارية المتعاقدة وانما ترجع
الى تغير الظروف النقدية التي أدت الى انخفاض قيمة الجنيه المصرى عن القيمة
الرسمية المحددة له بالنسبة الى بعض العملات الاجنبية فى ارتفاع سعر تلك
العملات الاجنبية بالنسبة الى الجنيه المصرى ومن ثم فإنه لا تجوز المطالبة
بالتعويض عما أصاب الشركة من ضرر من جراء قيامها بإداء هذه العلاوة
استنادا الى نظرية عمل الامر خاصة وأن الضرر الذى نال الشركة ليس ضررا
خاصا وانما تحمته فى ذات الظروف الخاصة بسائر المواطنين .

لما فيما يتعلق بالرسم الاحصائي الجمركي فإن القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٦ قضى في المادة الاولى منه بفرض رسم احصائي جمركي بواقع ١٪ من القيمة على جميع البضائع المستوردة من الخارج ، وبتخصيص هذا الرسم مع رسوم الجمرك واخضاعه للشروط التي تحصل بها هذه الرسوم والجزاءات الخاصة بها ، كما قضى بأن كل بضاعة لم تكن قد دفعت عنها الرسوم الجمركية قبل تاريخ العمل بهذا القانون يفرض عليها الرسم المقرر به وقضى في المادة الثانية منه بالعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، وقد تم هذا النشر في ١٩ من ابريل سنة ١٩٥٦ واذ كان هذا الرسم قد صدر بإجراء عام هو القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه - الا أن هذا الاجراء العام لم يصدر من جهة الادارة المتعاقدة ، ومن ثم فإنه لا يكون ثبت مجال لأعمال نظرية عمل الامر لتعويض الشركة عما اذته من قيمة هذا الرسم - بالزيادة عما هو مقدر في العقد - اذ أنه لا يكفي لأعمال هذه النظرية أن يصدر الاجراء العام الموجب لتعويض من سلطة عامة - بل يتعين أن يصدر هذا الاجراء من ذات السلطة التي أبرمت العقد - فلا يكون ثمة عمل أمير الا بالنسبة الى الاجراءات التي تتخذها الادارة المتعاقدة فاذا كان الاجراء صادرا من سلطة أخرى اجنبية عن العقد - فلا يكون للمتعاقد في مواجهة الادارة المتعاقدة - الا أن يلجأ الى نظرية الظروف الطارئة اذا توافرت شروطها (١) ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الضرر الذي أصاب الشركة من جراء فرض هذا الرسم - انما تحلته في ذات الظروف الخاصة بسائر المواطنين - ومعناه أن الشركة لم يصيبها ضرر خاص لا يشاركها فيه سائر من مسهم حكم القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٦ الذي قضى بفرض هذا الرسم .

وما سبق قوله بالنسبة الى الرسم الاحصائي الجمركي ينطبق فيما يتعلق بالرسم البحري اذ أن هذا الرسم الاخير قد فرض بمقتضى قرار وزير الاقتصاد رقم ٦ لسنة ١٩٥٩ الصادر تطبيقا لنص المادة ١٥ من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ بانشاء الهيئة العامة لشئون النقل البحري - التي تقضى بأن تتكون أموال الهيئة المذكورة من حصيلة رسم لا يقل عن ١٪ من ثمن البضاعة أو من أجر نقل الاشخاص يحدده كما يحدد الشروط التي يفرض على أساسها وكذلك الحالات الخاصة بالاعفاء منه وزير الاقتصاد المركزي بقرار منه - فقد قضت المادة الاولى من قرار وزير الاقتصاد المشار اليه ، بفرض رسم بواقع اثنين في الالف من قيمة البضائع على ما يصدر منها وما يستورد في اقلبي الجمهورية العربية المتحدة ويتم نقلها بواسطة السفن - وذلك لحساب الهيئة العامة لشئون النقل البحري ، وقد عمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ١١ من يوليو سنة ١٩٥٩ ومن ثم

(١) راجع تعليقنا على هذا البحث .

فانه لا يجوز التحويز عن هذا الرسم استغناء الى نظرية عمل الامير - لعدم صدور الاجراء الذي فرض بمقتضاه هذا الرسم من ذات الجهة الادارية المتعاقدة من ناحية - ومن ناحية اخرى لانه لم يترتب عليه أن نال الشركة ضرر خاص لا يشاركها فيه سائر من مسهم حكم القرار المشار اليه - وانما تحلته في ذات الظروف الخاصة بسائر من مسهم هذا القرار .

ويخلص مما تقدم أنه لا يجوز للشركة المتعاقدة المطالبة بالمبالغ المشار اليها استنادا الى نظرية عمل الامير - لتخلف شروط أعمال هذه النظرية بالنسبة اليها جميعا .

ومن حيث انه فيما يختص بمدى جواز تطبيق أحكام نظرية الظروف الطارئة في الحالة المعروضة لتعويض الشركة عن المبالغ سالفة الذكر - فانه بالنسبة الى قيمة فرق سعر المهمات الميكانيكية للمروق وقيمة العمولة التي أدتها الشركة المتعاقدة الى شركة مصر للتجارة الخارجية وعلاوة تحويل العملة (علاوة حساب التصدير) فانها ترجع جميعها الى تغيير الظروف الاقتصادية اثر العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر سنة ١٩٥٦ أي بعد إبرام العقد وأثناء تنفيذه ولا شك في أن العدوان الثلاثي يعتبر حادثا استثنائيا عاما أو ظرفا طارئا لم يكن في وسع المتعاقدين توقعه وقت إبرام العقد كما وأن الظروف الاقتصادية التي ترتبت عليه - والتي تعتبر من آثاره لم تكن بدورها متوقعة .

أما بالنسبة الى الرسم الاحصائي الجمركي فانه بالرغم من أن هذا الرسم قد فرض قبل العدوان الثلاثي على مصر ومن ثم لا يعتبر أثرا من آثار هذا الظرف الطارئ الا أن صدور القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٦ بفرض هذا الرسم يعتبر في حد ذاته ظرفا أو حادثا استثنائيا عاما مستقلا عن إرادة كل المتعاقدين طرأ بعد إبرام العقد وفي أثناء تنفيذه - كما وأن هذا الظرف الطارئ لم يكن في الوسع توقعه عند إبرام العقد إذ أنه لا يعتبر تعديلا للرسوم الجمركية بالزيادة وانما يتضمن فرضا لرسم مستقل مستحدث فرض لأول مرة ، بقصد تحديد قيمة البضائع المستوردة كلها مست الحاجة الى أن تحدد هذه القيمة .

وأخيرا فانه بالنسبة الى الرسم البحري الذي تقور فرضه بمقتضى قرار وزير الاقتصاد رقم ٦ لسنة ١٩٥٩ - فإن صدور قرار وزير الاقتصاد المشار اليه بفرض هذا الرسم - يعتبر حادثا استثنائيا عاما لم يكن في وسع المتعاقدين توقعه وقت التعاقد - ذلك أن القرار سالف الذكر قد صدر بفرض هذا الرسم لحساب الهيئة العامة لشئون النقل البحري تنفيذا لنص المادة ١٥ من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء الهيئة المذكورة ولا شك أن انشاء مثل هذه الهيئة ثم فرض الرسم المشار اليه لحسابها يعتبر من الأمور غير المتوقعة وقت إبرام العقد .

بحد أقصى (ب -) تولد ونفسه
 (٣) - الاطباء من المستوية - ثانياً :
 الظروف الخاصة وحصل التمسك >

ومن حيث انه ولئن كانت المبالغ المشار اليها - والتي تطالب بها الشركة المتعاقدة - ترجع الى ظروف أو حوادث استثنائية عامة مستقلة عن ارادة الشركة المذكورة والجهة الادارية المتعاقدة طرأت بعد ابرام العقد وأثناء تنفيذه ولم يكن في وسع أي من المتعاقدين توقعها أو دفعها - على الوجه السابق ايضاحه - الا أنه يشترط لاعمال نظرية الظروف الطارئة أن يكون من شأن الظرف الطارئ أن يلحق بالمتعاقدين - من جراء تنفيذ العقد - خسائر فادحة واستثنائية تتجاوز الحسارة العادية المألوفة في التعامل بحيث يترتب عليها قلب اقتصاديات العقد رأساً على عقب - فإذا لم يترتب على الظرف الطارئ أية خسارة أو كانت هذه الخسارة طفيفة بالنسبة الى مجموع عناصر العقد - أو كانت في حدود الحسارة العادية المألوفة في التعامل أو انحصر أثر الظرف الطارئ في تفويت فرصة الربح على المتعاقد بانقاص أرباحه كلها أو بعضها فإنه لا يكون ثمة مجال لاعمال نظرية الظروف الطارئة لتخلف أحد شروطها وأهمها .

ومن حيث انه لم يثبت انه كان من شأن قيام الشركة بأداء المبالغ المشار اليها - زيادة على الاسعار الواردة في عطاياها والتي تم التعاقد على أساسها - أن لحقتها خسارة - ولم تدع الشركة بوجود مثل هذه الخسارة وعلى ذلك فقد يكون من شأن أداء تلك المبالغ انقاص أرباح الشركة بعضها أو كلها وذلك بالنظر الى مجموع العناصر التي يتألف منها العقد - بحيث يفوت على الشركة فرصة الربح - وقد يكون من شأن أداء تلك المبالغ تجاوز حد تفويت فرصة الربح الى إلحاق بعض الخسائر بالشركة - وقد يمثل مجموع المبالغ المشار اليها بأكمله خسارة تلحق بالشركة . الا أنه حتى في هذا الغرض الأخير فإن الثابت من مقارنة قيمة جميع تلك المبالغ بقيمة مجموع عناصر العقد - كما تم التعاقد على أساسها - انه لا يمكن اعتبار الحسارة في هذه الحالة أنها خسارة فادحة واستثنائية يترتب عليها قلب اقتصاديات العقد رأساً على عقب ذلك بأن مجموع قيمة المبالغ المطالب بها ٧٦١ جنيه ، ٩٠٢ مليون بالنسبة الى قيمة العقد البالغة ١٣٠١٢٢٠٠٠ جنيهها وهي نسبة لا تتجاوز ٦٪ ومن ثم فإنها تكون في حدود الحسارة العادية المألوفة في التعامل ولا تتجاوزها الى درجة الحسارة الجسيمة الاستثنائية غير المألوفة .

ومن حيث أنه يخلص من ذلك أن قيام الشركة بأداء المبالغ المشار اليها - زيادة على الاسعار الواردة في عطاياها والتي تم التعاقد على أساسها - لا يترتب عليه - في أسوأ صورته السالبة الذكر - إلحاق خسارة فادحة بالشركة تؤدي الى قلب اقتصاديات العقد رأساً على عقب - ومن ثم يكون قد تخلف أهم شرط من شروط اعمال نظرية الظروف الطارئة وبالتالي فلا يكون ثمة مجال لاعمال هذه النظرية في الحالة المعروضة .

ومن حيث أنه لا تقوم جميعاً - فإنه لا يجوز للشركة

أن تطالب الادارة العامة للمياه بوزارة الاسكان والمرافق بالمبالغ المشار اليها ، استنادا الى شروط العقد المبرم بينهما فى خصوص عملية مروق مياه بنى سويف كما أنه لا يجوز للشركة المذكورة مطالبة الادارة العامة للمياه بالتعويض عما أصابها من ضرر من جراء زيادة الاسعار الثابتة فى العطاء المقدمتها نتيجة التغيرات سالفة الذكر - استنادا الى أى من نظرية عمل الامر أو نظرية الظروف الطارئة - لتخلف شروط اعمال كل من هاتين النظريتين .

(١٩٦٤/١١/٣) ٩٤١

١٢٠٣ - القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسليم الجبرى - نصه على سريان جداول الاسعار وقرارات تعيين الارباح على ما يتم تسليمه من سلع بعد تاريخ العمل بالجدول أو القرارات ولو كانت تنفيذاً لتعهدات أبرمت قبل هذا التاريخ - شروط تطبيق هذا الحكم فى حالة زيادة التسعيرة بعد الميعاد المحدد للتوريد ألا يكون التسليم واجباً الى قبل للتعهد .

ان المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشؤون التسليم الجبرى المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٩ تنص على أن : -

« تسرى جداول الاسعار وقرارات تعيين الارباح على السلع التى يتم تسليمها بعد تاريخ العمل بهذه الجداول أو القرارات تنفيذاً لتعهدات أبرمت قبل هذا التاريخ » ، ويبين من هذا النص أنه ولئن كان الاصل أن العقد الذى يبرم طبقاً لتسعيرة جبرية معينة يحدد الثمن فيه وفقاً لهذه التسعيرة ، إلا أنه اذا صدر قرار بتعديل التسعيرة الجبرية التى كانت سارية وقت التعاقد خلال مدة تنفيذ العقد فإن التسعيرة الجبرية الجديدة هى التى تسرى على السلع التى لم يتم تسليمها حتى تاريخ العمل بهذه التسعيرة الجديدة ، على أنه يراعى أنه اذا كان تعديل التسعيرة قد تم بالزيادة بعد الميعاد المحدد للتوريد فإن المورد لا يستفيد من تعديل التسعيرة ولو لم يكن قد قام بالتوريد وذلك لأنه هو الذى أخل بالتزامه المتعلق بميعاد التوريد ومن ثم يتحمل هو الزيادة جزاء تأخيره ما لم يثبت أن التأخير يرجع الى القوة القاهرة .

ومن حيث أن الثابت - فى الحالة المعروضة - أن العقد بين شركة انجلو اجيشيان موتور وبين مجلس مدينة الجيزة قد أبرم فى ٢٤ من ابريل سنة ١٩٦٢ وأن ميعاد التوريد المحدد فى هذا العقد ينتهى فى ٢٦ من يونيه سنة ١٩٦٣ وأن قرار وزير الصناعة رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٦٢ بتعديل اسعار

عقد اتفوى (ب -) تنفيذه وتفسيره
(٣) الاعطاء من لستوية - ثانيا :
القروى الطارة وفصل السعر >

السيارات نشر فى ١١ من يونيه سنة ١٩٦٢ وعمل به من التاريخ المذكور
أى أن تعديل السعر الجبرى للسيارات عمل به قبل أن ينتهى ميعاد التوريد
المحدد بالعقد ، ومن ثم فانه طبقا لنص المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم
١٦٣ لسنة ١٩٥٠ سالف الذكر ، فان الاسعار الجديدة تسرى على السيارات
التي لم يتم توريدها حتى تاريخ تعديل أسعار السيارات بالقرار المشار
اليه ، ما دام أن ميعاد التوريد ما زال ممتدا بعد هذا التاريخ وعلى ذلك يكون
من حق شركة انجلو اجيشيان موتورز طلب تعديل اسعار السيارات الواردة
بالعقد - وفقا للتسعيرة الجديدة ولا يجوز لمجلس مدينة الجيزة مصادرة
التأمينات المدفوعة من الشركة المذكورة أو الحجز على مستحقاتها وله أن
يقبل التوريد بالاسعار الجبرية الجديدة أو أن يفسخ العقد المبرم بينه وبين
الشركة دون أن يكون له الحق فى سحب العمل من الشركة وإعادة الشراء
على حسابها مع ما يترتب على ذلك من الآثار ، على أنه يشترط - بطبيعة
الحال - ألا تكون الشركة المذكورة قد تسلمت السيارات المتعاقد عليها من
شركة النصر للسيارات قبل صدور قرار التسعيرة الجديدة إذ فى هذه الحالة
الآخرة تكون التسعيرة القديمة - التي تسلمت السيارات فى ظلها - هى
الواجبة التطبيق ، ولا يكون للشركة الحق فى المطالبة بزيادة الاسعار وفقا
للتسعيرة الجديدة ■

ولا جدوى للقول بأن فرض التسعيرة الجبرية الجديدة ليس من الامور
الطارئة غير المتوقعة. ذلك أن التسعيرة الجبرية تضعها الدولة وتحاط دائما
بالسرية منعاً من التلاعب ولا يمكن لأى فرد أن يعرف مقدما أى السلع
ستدخلها الدولة فى التسعيرة الجبرية أو ترفع التسعيرة بالنسبة لها ، وعلى
ذلك فان فرض لتسعيرة الجبرية أو زيادتها ليس من الامور المتوقعة التى
يكون فى مقدور كل متعاقد بصير أن يعمل حسابها ، ومن ثم فانه لم يكن
فى مقدور الشركة المذكورة أن تتوقع زيادة التسعيرة الجديدة للشاسمسيات
المتعاقد عليها وحتى بفرض أنه كان فى مقدور الشركة توقع زيادة الاسعار
فانه لم يكن فى مقدورها توقع مقدار الزيادة فى السعر وبالتالي لم يكن فى
مقدور الشركة وقت عطاها أن تحتاط لزيادة السعر إذ أن هذا القول ان
كان سليما بالنسبة الى تقلبات الاسعار نتيجة للتعاقد والعرض والطلب
ولكن ليس بالنسبة الى زيادة الاسعار جبريا •

ولا يسوغ القول بأن المقصود بالتسعير الجبرى وضع حد أعلى للاسعار
لا يمكن تجاوزه وإن ذلك لا ينع من الاتفاق على سعر أقل من السعر المحدد
جبريا ذلك انه ولكن كان من الممكن الاتفاق على ذلك عند التعاقد إلا أن ذلك
لا يعزى المتعاقد حقه - اذا ارتفعت التسعيرة الجبرية - فى المطالبة بالزيادة
الناشئة عن ذلك لأن المتعاقد الذى يقبل التعاقد بسعر أقل من السعر
المحدد إنما يتنازل عن جزء من ربحه أو عمولته فإذا ما تغيرت التسعيرة

الجبرية بالزيادة فانه لم يكن يدخل ذلك فى حسابه عند التفاضل ولم يهتم بمقدار الزيادة مقدما ، حتى يمكن القول بأنه قبل المفاضلة بالكل من السعر الجبرى - كما لا يمكن القول بأن نص المادة الغامضة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ يسرى على العقود التى تتضمن سعرا يزيده على السعر الجبرى الجديد لما تلك التى تتضمن سعرا يقل عن السعر الجديد فانها تظل نافذة وسارية المفعول ولا يسرى عليها التسعير الجديد فذلك لأن نص المادة الغامضة قد ورد عاما بحيث يسرى على كل ما لم يسلم من السلع ولو كان عن تعهدات سابقة - ولم يفرق بين ما اذا كانت الاسعار فى هذه التعهدات تزيد أو تقل عن تلك المحددة فى قرارات التسعيرة .

ولا مجال للاستناد الى الفقرة السادسة من المادة ٣٦ من لائحة المناقصات والمزايدات ، اذ لا تعنى هذه الفقرة سوى أن يحدد مقدم العطاء الثمن بحيث يغطي جميع مصروفاته والتزاماته وتقلبات السوق - وهى التى يمكن تقديم العطاء توقعها والاحتياط لها - ولكنها لا تشمل بأية حال الزيادة الناتجة عن التسعير الجبرى .

ولا يسوغ الاستناد الى ما ورد بالعطاء المقدم من الشركة المذكورة من أن الشاسبيات من صنع شركة النصر لصناعة السيارات (بضاعة حاضرة) ذلك أن كلمة (بضاعة حاضرة) الواردة فى عطاء الشركة لا تعنى سوى أنها غير مستوردة من الخارج ولا تعنى حتما أنها موجودة فعلا لدى الشركة - اذ المعروف أن هذه الشاسبيات من انتاج شركة النصر لصناعة السيارات التى تحتكر هذه الصناعة وتقوم شركة انجلو اجيشيان موتورز بتوزيع انتاجها ومن ثم فإن هذا التوزيع مرتبط بقيام شركة النصر بالانتاج ، بحيث اذا توقفت شركة النصر عن انتاج هذا النوع لسبب أو لآخر استحال على الشركة الموزعة الوفاء بالتزاماتها .

ولما كان هذا التوزيع يتم طبقا للتسعيرة الجبرية المحددة بقرار من وزير الصناعة وتقوم الشركة بالتوزيع سواء بالوارد أو عن طريق المدخول فى المناقصات الحكومية طبقا للتسعيرة الجبرية كذلك ، وعلى ذلك فإن التسعيرة الجبرية اذا تغيرت بالزيادة فانها تسرى كذلك فى الصلابة بين الشركة المنتجة والشركة الموزعة بمعنى أن الشركة الموزعة تتسلم السيارات المتعاقد عليها من الشركة المنتجة بالتسعيرة الجديدة ، ومن ثم فليس من المعقول أن تقوم بتوريدها بالتسعيرة القديمة لمجرد أن العقد أبرم قبل التسعيرة الجديدة أو لانها ذكرت أنها بضاعة حاضرة اذ لم يقصد من هذه العبارة الاخيرة - كما سبق القول - سوى أنها انتاج شركة النصر وليست استيراد الخارج - كما وإن هذه العبارة الاخيرة لا تفيد حتما أن الشركة الموزعة تستطيع الحصول على البضاعة المتعاقد عليها فى أى وقت تشاء

عنه الفتوى (ب) - تطبيقه وتفسيره

(٣) الاشارة من المحاكمية - لانيا :

الظروف الخاصة وتفصيل الامر

- ١٩٥٩ -

خلاصة اذا روعي ان شركة النصر أوقفت انتاج هذا النوع من المشابيهات بتعليمات من السيد الوزير - لتوجيه الانتاج للاتوبيسات ومن ثم فلم يكن في مقدور الشركة الموردة باعتمادها موزعة لمنتجات شركة النصر لصناعة السيارات الحصول على تلك المشابيهات في أي وقت وانما كان ذلك متوقفا على مدى استجابة شركة النصر لطلباتها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن قرار وزير الصناعة رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٢ بتعديل اسعار السيارات يسرى على العقد المبرم بين شركة انجلو اجيبسيان موتورز ومجلس مدينة الجيزة ، ويكون من حق الشركة المذكورة طلب تعديل اسعار العقد طبقا للتسعيرة الجديدة ما دام أن ميعاد التوريد لم يكن قبل العمل بالقرار المشار اليه وتبعا لذلك فلا يجوز لمجلس مدينة الجيزة مصادرة التأمينات المدفوعة من الشركة أو الحجز على مستحقاتها وله اما أن يقبل التوريد بالاسعار الجبرية الجديدة أو أن يفسخ العقد .

(١٢٦) (١٩٦٥/٢/٧)

(تعليق)

يلاحظ ما قضت به المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٢١٥٠ لسنة ٦ ق بجلسته ١٩٦٣/٦/٩ من أنه « اذا كانت الوزارة قد وافقت على امتداد المدة الممتدة في العقد للتقليد ووقع الحادث الطارئ خلال الامتداد الذي سبق ان وافقت عليه الوزارة فتحكم حكم المدة الممتدة في العقد » (كتابنا المحكمة الادارية العليا ق ١٣٢٧ من ١٣٩٣) ، ويلاحظ ان الجمعية العمومية سبق أن انتهت في الفتوى رقم ٥٣٨ بتاريخ ١٤/١٠/١٩٥١ الى أنه : « لا تأثير التسعير الجبري اللاحق للعقد على السعر الاقل الوارد به » (كتابنا فتاوى الجمعية العمومية ق ١٤٨ من ٢٣٦) .

١٢٠٤ - التكاليف الاساسية المترتبة على افعال المحاكم قانون ملك العمل الموحد
الناتج تطبيق العقد الاداري - المطالبة بالتعويض عنها بالرغم من عدم تضمن العقد شرطا يقول هذا الحق - في غير محلها .

اذا كان الغايت ان العقد المبرم مع الشركتين هو عقد اداري تحكمه القواعد القانونية التي تطبق على العقود الادارية وأن شروطه لم تتضمن حكما يقول الشركتين حقا في المطالبة بتعديل حقوقهما المالية تبعا لتعديل اجور العمال أو شروط عقد العمل . ومن ثم فان طلب الزيادة في النفقات المترتبة على خفض ساعات العمل لليومى للعمال الى ثباتي ساعات وعمل طريقة حساب اجور ساعات العمل الإضافية وذلك تنفيذا لاحكام قانون العمل الموحد رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذي صدر أثناء تنفيذ العقد - هنا

الطلب لا يقوم على أساس من شروط العقد - أما الشرط الخاص بتحمل الحكومة بكل زيادة في الرسوم الجمركية الذي اعتبرته الشركتان دليلا على تحمل الحكومة بكل تكليف اضافي فلا يمكن اعماله الا في خصوص هذه الرسوم فلا يجوز سحب حكمه على ما يطرأ على أجور العمال من زيادة والا كان ذلك اضافة لشرط جديد في العقد ، واذ كان من الطبيعي ألا يشمل العقد شروطا خصوصية تواجه جميع الظروف فإن من البديهي ألا يتم الاحتكام لشرط لم يتضمنه العقد . كما لا تستحق الشركتان التعويض على أساس نظريات القانون العام التي تخول المتعاقد مع الادارة حقا في التعويض في احوال معينة ، ذلك لأن نظرية عمل الأمير التي تنطبق على موضوع النزاع باعتبار أن تشريع العمل عمل من أعمال الأمير تشترط لاستحقاق التعويض أن يكون الضرر الذي ترتب على العمل التشريعي قد أصاب طائفة خاصة أو أفرادا محددين ، فإذا كان التشريع عاما يتناول عددا غير محدود من الأفراد فليس ثمة محل لتعويض أي ضرر يصيب الأفراد من تطبيقه - ولما كان قانون العمل الذي تطلب الشركتان التعويض عما أصابهما من ضرر بسبب تطبيقه هو قانون عام لا يسرى على الشركتين وحدهما ، وانما يتناول عددا غير محدود من الأفراد والشركات والهيئات ، فعلى مقتضى ما تقدم لا تستحق الشركتان تعويضا عما أصابهما من ضرر بسبب تطبيقه .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية للمقسم للاستشارى الى أن الشركتين المتعاقدين لا تستحقان قبل الحكومة تعويضا عن التكاليف الإضافية المترتبة على تطبيق قانون العمل الموحد رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

(١٩٦٠/٧/٢٠) ٦٠٤

١٢٠٥ - طلب شركات المقاولات زيادة قيمة العقود التي أبرمتها وذاتة الاسكان قبل العمل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالتأمينات الاجتماعية استنادا الى ما حصله اياها هذا القانون من زيادة في التزاماتها قبل عمال الترحيل والعمال الموسمين - غير جائز .

انه وان ترتب على تنفيذ القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ زيادة في اعباء شركات المقاولات عن عمال المقاولات وعمال الترحيل والعمال الموسمين الذين تستخدمهم وذلك كاشتراكات في التأمينات الاجتماعية المقررة بذلك القانون الا أن ذلك لا يبرر وحده نشوء حق لهذه الشركات في المطالبة بتعويض عن هذه الاعباء الجديدة ، أو في زيادة قيمة ما أبرمته من عقود قبل تقرير تلك الاعباء لمواجهةها وانما يجب أن يرد هذا الحق الى أساس في القانون ويستند من قواعده الصادرة عن التشريع أو القضاء الإداري المستقر ، ذلك أن صندوق تشريع يؤدي الى زيادة الاعباء المالية للمتعاقد مع الادارة قد يكون سببا في نشوء حق لهذا المتعاقد في المطالبة بالتعويض عن

الاضرار التي تلحقه نتيجة هذا التشريع ، والاساس القانوني لهذا الحق -
حسبما استقر عليه الفقه والقضاء الاداري - يرجع إما الى نظرية عمل الامر
أو نظرية الظروف الطارئة .

ولما كان عمل الامر هو اجراء خاص أو عام يصدر من جانب الجهة
الادارية المتعاقدة لم يكن متوقفا وقت التعاقد يترتب عليه الحاق ضرر خاص
بالتعاقد لا يشاركه فيه سائر من يسهم الاجراء ، وكان القانون رقم ٦٣
لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما تضمنه من زيادة اعباء رب العمل عن
يستخدمهم من عمال المقاولات والتراحييل والموسمين لم يضيف هذه الاعباء
على شركات المقاولات وحدها وإنما حمل بها ارباب الاعمال جميعا على اختلاف
مستوياتهم وتباين انشطتهم ومن ثم لا يتوافر في هذا القانون وصف عمل
الامر بمعناه السابق لأنه لم يلحق بهذه الشركات ضرر خاص .

ومن حيث أنه بالنسبة الى نظرية الظروف الطارئة فانه يشترط
لتطبيقها - حسبما استقر عليه الفقه والقضاء الاداري - حدوث ظرف طاريء
بعد ابرام العقد وفي أثناء تنفيذه مستقل عن ارادة كل من المتعاقدين ولم
يكن في التوسع توقعه عند ابرام العقد ويترتب عليه حدوث خسائر فادحة
للمتعاقد تخرج عن الحد المألوف في التعامل .

ومن حيث أن القضاء الاداري قد أقر مبدأ اعتبار التشريعات العامة
من قبيل الظروف الطارئة اذا توافرت شروطها .

ومن حيث أن القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فيما قرره من احكام زيادة
اعباء ارباب الاعمال - ومنهم شركات المقاولات - كان من المتوقع صدوره
بهذه الاحكام فتأمين اصابات العمل كان مفروضا من قبل منذ العمل بالقانون
رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الذي كان يفرض تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة
بنسبة ١٤٪ من اجور العمال وكان في التوسع توقع تدخل المشرع في أي
وقت لسحب هذا التأمين على طوائف العمال الذين لم يستفيدوا منه ومنهم
عمال المقاولات والتراحييل والموسمين وهو ما تحقق بالقانون رقم ٦٣ لسنة
١٩٦٤ ، وبالمثل فان تأمين البطالة والتأمين الصحي كان موعودا بتطبيقها
في المادة ٣ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ فاذا صدر القانون رقم ٦٣
لسنة ١٩٦٤ بعد ذلك مقروا هذين التأمينين فانه لا يكون بذلك غير متوقع .

ومن حيث أن المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ كانت
تنص على أنه يجوز تنظيم شروط انتفاع بعض الفئات التي لا تنتفع بكل
تأمينات القانون بمزايا التأمينات كلها أو بعضها وذلك افصاح من المشرع
عن اتجاهه الى بسط كل مزايا التأمينات الاجتماعية على العمال غير المنتفعين
بها مما يجعل تقرير هذا الانتفاع أمرا متوقفا في المستقبل وهو ما تحقق
بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أنه يبدو من ذلك أن القانون المذكور فيما قرره من إعفاء
على أبواب الأعمال ومنهم شركات المقاولات كان متوقفاً كأي لازم للاتجاه
الاستراتيجي الذي تعتبر العدالة الاجتماعية ركناً هاماً في متطلبات تطبيقه .
وعلى ذلك لا يعتبر هذا القانون ظروفاً طارئة بالمعنى القانوني وبالتالي لا يجوز
الاستناد إليه في مطالبة شركات المقاولات بتعويض عما تحملته من أعباء
بسببه - يستوى في ذلك أن تكون عقود هذه الشركات إدارية أو مدنية -
حيث تطبق نظرية الظروف الطارئة في المجالين مما بنفس الشروط . لذلك
انتهى الرأي إلى أن الإعفاء الذي فرضها قانون التأمينات الاجتماعية الصادر
بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لا تجيز لشركات المقاولات أي حق في زيادة
قيمة ما أبرمته من عقود قبل العمل بهذا القانون .

٢٩٧ (١١/٣/١٩٦٥)

ثالثا : الصعوبات المادية غير المتوقعة

١٢٠٦ - نظرية الصعوبات المادية غير متوقعة - أصلها وشروطها - مدى مبرانها
بالنسبة للعقود الجزائية التي تضمن تعديداً لجزئية الأعمال المقبولة وتعدية إجرائياً لا
لتلزم الإدارة بدفعه من حين يقابلها .

إن نظرية الصعوبات المادية غير المتوقعة والتي يمكن أن تستند إليها
مطالبة الشركة بمنحها مبالغ تزيد عما اتفق عليه في العقد المبرم معها -
تجمل في أنه « إذا ما صادف المتعاقد في تنفيذ التزاماته صعوبات مادية
ذات طبيعة استثنائية خالصة ولا يمكن توقعها بحال من الأحوال عند إبرام
العقد ونؤدى إلى جعل تنفيذ العقد مرهقاً فإن من حقه أن يطالب بتعويض
كامل عما تسببه هذه الصعوبات من أضرار » ، وتقصيل ذلك أنه « عند
تنفيذ العقود الإدارية وبخاصة عقد الأشغال العامة قد تطرأ صعوبات مادية
استثنائية لم تدخل في حساب طرفي العقد وتقديرهما عند التعاقد وتجعل
التنفيذ أشد وطأة على المتعاقد مع الإدارة وأكثر كلفة ، فيجب من باب
العدالة - تعويضه عن ذلك بزيادة الأسعار المتفق عليها في العقد زيادة
تغطي جميع الأعمال والتكاليف التي تحملها باعتبارها بأن الأسعار المتفق
عليها في العقد لا تسري إلا على الأعمال العادية المتوقعة فقط وأن هذه نية
الطرفين المشتركين والتعويض هنا لا يتمثل في معاونة مالية جزئية تمنحها
جهة الإدارة للمتعاقد معها بل يكون تعويضاً كاملاً عن جميع الأضرار التي
يتحملها وذلك بدفع مبلغ اضافي له على الأسعار المتفق عليها . »

وعلى ذلك بشرط لاستحقاق التعويض وفقاً لأحكام هذه النظرية
توافر شروط خاصة يمكن إجمالها فيما يأتي :

- أولاً - أن تكون هذه الصعوبات مادية وغير مادية واستثنائية .
- ثانياً - أن تكون هذه الصعوبات طارئة أي غير متوقعة أو مما لا يمكن توقعه أو لم يكن في الوسع توقعها عند التعاقد .
- ثالثاً - أن يترتب على التنفيذ نفقات تجاوز الأسعار المتفق عليها في العقد وتزيد في أعياء التعاقد مع الإدارة .
- وفي هذه الحدود والضوابط يكون من حق التعاقد مع الإدارة الرجوع عليها بالتعويض ، أما إذا تخلف شرط من هذه الشروط فإن النظرية لا تطبق ولا يستحق التعاقد مع الإدارة أي تعويض .

ومما يجب التنبيه إليه بالنسبة إلى العقود الجزائية وهي التي تتضمن تحديد أجر لكمية الأعمال المطلوبة وتحديدًا إجماليًا لما تلتزم الجهة الإدارية بدفعه من ثمن يقابلها فإن هذا الطابع الجزائي في تحديد الثمن لا يحول دون تطبيق نظرية الصعوبات المادية غير المتوقعة على أنه يجب عندئذ أن يكون من شأن الصعوبات المادية في هذه الأحوال - أن تخلل بالتصديقات العقد تبعاً لانهيار الأساس التي قام عليها تقدير الثمن المتفق عليه فيه .

(١٩٦٤/٢/٤) ٩٥

١٢٠٧ - تنبيه الإدارة من تعاقد معها إلى صعوبات معينة في تنفيذ العقد - مؤداه عدم مسئوليتها عما يصادفه التعاقد منها من هذه الصعوبات إلى الحدود المقولة التي يحصل إليها التقدير العادي للامور دون ما يجاوز هذه الحدود - تطبيق نظرية الصعوبات المادية غير المتوقعة على الزيادة التي يكون من شأنها الاخلال بالتصديقات العقد دون الزيادات التي لا يكون لها هذا الأثر .

لا يصح القول بأنه كان ثمة اتفاق على عدم مسئولية هيئة قفلة السويس عن تعويض الشركة عما تصادفه من صعوبة غير متوقعة كذلك التي صادفتها متمثلة في زيادة حجم التربة الصلبة اضعافاً مضاعفة تجاوز كل ما كان مقدراً على أساس الاختيارات التي جرت بمعرفة المفاوضين قبل التعاقد وبمعرفة الهيئة . ذلك أن القول مردود بأن ما جاء في العقد وفي الشروط في خصوص التنبيه إلى طبيعة التربة وإلى ما تحتويه من صخور صلبة ، ونحو ذلك يجعل على أنه قصد به عدم مسائلة الهيئة عما يصادفه من يعهد إليه بتنفيذ المشروع من عقبات بسبب ذلك في الحدود المقولة التي يصل إليها التقدير العادي للامور مبنياً على الاختبارات والبحوث الممكنة إجرائها عند وضع مثل هذا التقدير ، أما ما جاوز هذه الحدود مما يكون ثمة تسليم بأنه لم يكن ليخطر ببال أي من المتعاقدين أو مما يمكن في مقدر

أحد أن يتكهن به عند التعاقد ، فإن تفسير العقد على أساس النية المشتركة للمتعاقدين مع الاستهداء بطبيعة التعامل وبما ينبغي أن يتوافر من أمانة وثقة بين المتعاقدين وفقا للعرف الجاري في المعاملات - يقضى القول بأنه ما لم يتجه اليه قصد المتعاقدين لأمر يدهي هو أنها لم يكونا يتوقعانه . أما ما جاء بعدئذ من تحديد لقيمة ما يدفع من ثمن لمجموع الاتربة المستخرجة من أعمال التوسيع والتعميق بعد أقصى قدره ١٢٧٧٠٠٠ ج فهو بدوره لا يعتبر اتفاقا على عدم أداء زيادة على هذا الثمن مما يقتضيها تطبيق نظرية الصعوبات غير المتوقعة اذا تحقق موجب اعمالها إذ أن هذا التحديد لا يحول دون تطبيق النظرية المذكورة ولا يمنع من تمويض الشركة عن الصعوبات الاستثنائية غير المتوقعة التي تصادفها عند تنفيذ العقد بل يحمل هذا التحديد على أساس أن يجري أعمال مقتضاها اذا ما تم التنفيذ في ظروف عادية وفقا لما كانت تتوقعه الهيئة والشركة معا .

وبالبناء على ما تقدم فانه اذا ما بدى أثناء التنفيذ أن حجم التربة الجبلية قد زاد زيادة كبيرة عن التقدير المتوقع أو عن المدى الذي قدر ابتداء وفقا لعناصر وبناء على مقدمات سليمة - فإن ذلك يقتضي أن يتفق الطرفان على تقدير ما يترتب على هذه الزيادة من نتائج من شأنها أن تجعل تنفيذ العقد أشد وطأة وأكثر كلفة وبخاصة اذا ما بلغ مدى ذلك حد الإخلال باقتصادات العقد وقليلها رأسا على عقب بسبب انهيار الاسس التي أقيمت عليها ويكون تقدير الأثر المترتب على النتائج المشار إليها بالاتفاق على أداء مبالغ اضافية الى الشركة زيادة عما كان متفق عليه من قبل وذلك تمويضا لها عما تحملت بسبب الصعوبة غير المتوقعة التي صادفتها من نفقات وذلك تطبيقا لنظرية الصعوبات المادية غير المتوقعة .

ومما يؤيد النظر السالف بيانه أن قوام نظرية الصعوبات غير المتوقعة هو اعتبارات العدالة وهذا بنفاته ما يستوجب تفسير ما قد يؤخذ على أنه اتفاق على عدم تطبيق النظرية تفسيراً مضيقاً غير موسع فيه وذلك في الحدود التي تسمح بها قواعد التفسير إذ الاتفاق صحيح أصلا في القانون ولكن المقصود بعدم التوسع في تفسير العبارات التي يمكن حملها على أنها مؤدية إليه هو ألا تحمل على أنها تتناول كل الاحوال التي يقع فيها التنفيذ سواء منها ما خطر بذهن المتعاقدين أو ما لم يخطر بذهنهما بل تحمل على أن المراد بها الاحوال التي يجري فيها التنفيذ في ظروف مما يمكن أن يرد تصورهما ببال المتعاقدين وفقا لما أجرياه من تقدير للأمور في الحدود التي يمكن فيها لمثلها ذلك وهذا ما لا يعدو أن يكون تطبيقا لما هو مسلم به من وجوب تفسير العقد وفقا للنية المشتركة لطرفيه .

ومتى انتهى الامر الى ما تقدم وبأن منه أن الزيادة في حجم كميات الاتربة المستخرجة من الارض الصلبة مما لا يمكن اجرائها الا بكميات

ذات قاطع خاص يعتبر بالقدر الذى بلغته ما شهدت الهيئة بأنه يفوق
 أضعافا مضاعفة كل ما كان متوقعا ومقدرا على أساس الاختبارات التى
 أجرتها الهيئة والتى أجرتها الشركة وإن ذلك ما لم يكن فى مقنن أحد
 أن يتكهن به أو يكشف عنه قبل التعاقد لرجوعه الى طبيعة التربة فى ذاتها
 - أن الزيادة المشار إليها مما يعد من قبيل الصعوبات المادية غير المتوقعة
 التى تقضى أن تعوض الشركة عما تكلفته بسببها من نفقات تجاوز ما قدرته
 على أساس الاسعار المتفق عليها مجاوزة من شأنها أن تخل باقتصاديات
 العقد . متى انتهى الامر الى ما تقدم وبأن منه وما سلف تقريره - فانه
 بعدئذ يجب تحديد الزيادة التى يجرى التعويض عما ترتب على مواجهتها
 من نفقات . وفى هذا الخصوص فانه يلاحظ أن الاسعار المتفق عليها فى
 العقد انما تغطى الحالة التى يبلغ فيها مقدار ما يستخرج من الاتربة من
 الارض الصلبة ٥٣٥٠٠٠ مترا مكعبا من مجموع الاتربة المقرر استخراجها
 وقدره ٥١٠٠٠٠٠ مترا مكعبا كما أنها تغطى ما قد يزيد على المقدار السالف
 بيانه لمجموع ما يستخرج من الاتربة من الارض الصلبة زيادة تدخل فى
 حدود المعقول الواجب اجراء التقدير على اساسه . ومن ثم يلزم تحديد
 الزيادة التى تدخل فى حدود المعقول والتى تغطى اسعار العقد مما يترتب
 عليها من نفقات فلا تمنح الشركة عنها أية زيادة فى هذه الاسعار ، وتعديد
 هذه الزيادة مسألة فنية وذلك مع مراعاة أنه يؤخذ فى الاعتبار فى هذا
 المقام أن كل زيادة لا يكون من شأنها الاخلال باقتصاديات العقد ولا تؤدى
 تبعاً الى وضع الشركة فى مركز غير ذلك الذى يمكن توقعه عند التعاقد
 ويكون من شأنه قلب اقتصاديات العقد لا مجرد اعتبار تنفيذه مما يرهق
 انشركة وينقل كاهلها - كل زيادة لا يكون من شأنها ذلك يتجاوز عنها ولا
 تعوض الشركة عنها وذلك مراعاة لما نص عليه فى العقد من تحديد سعر
 أقصى جزأى لثمن الاتربة المستخرجة عنها مما يستوجب أن يقبل الضرر
 المترتب على الزيادة التى صادفتها الشركة الى درجة قلب اقتصاديات العقد
 رأساً على عقب لا مجرد ضرورة التنفيذ للعقد أكثر ارهاقاً وأشد وفراً .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن شروط نظرية للصعوبات غير
 المتوقعة متوافرة فى خصوص عملية استخراج الاتربة ونقلها فى المناطق
 التى يجرى فيها توسيع وتعميق القناة تنفيذنا للمرحلة الاولى من مشروع
 ناصر وإن لشركة ميزونوجوى التى قامت بتنفيذ هذه المرحلة الحق فى
 الرجوع الى هيئة قناة السويس مطالبة بالمبالغ التى تعوضها عن الاضرار
 التى لحقت بها نتيجة لما صادفته أثناء تنفيذ العملية المستندة اليها من
 صعوبات وتقدر هذه المبالغ بمقدار ما أنفقته الشركة من مبالغ اضافية
 بسبب الزيادة غير المتوقعة التى تجاوز حد المعقول ، وحد ما يمكن توقعه
 - وأنه يحق للهيئة أن تفاوض الشركة المشار اليها بقصد التوصل الى اتفاق
 فى شأن تحديد قيمة التعويض المستحق للشركة ، طبقاً لما تقدم وذلك لأن

الاصل هو أن تحدد هذه القيمة رضاء وأنه لا يلجأ إلى القضاء الا حيث يتعذر ذلك ، هنا بالإضافة إلى ما أبدته الهيئة من اعتبارات تقتضى تجنب التقاضى ما أشكر ذلك ، مراعاة للمدالة ولسمعتها العالمية .

(١٩٦٤/٢/٤) ٩٥

(ج) التأمين

١ - عيومات .

٢ - خطابات الضمان .

١ - عيومات

١٢٠٨ - التأمين مؤقت والتأمين النهائي - التصود بهما - كيفية أدائها .

من المعلوم أن على كل من يتقدم بعبء لتوريد منقولات معينة إلى إحدى الوزارات أو المصالح العامة أن يقدم إلى الجهة طالبة التوريد مع عطائه تأميناً نقدياً يوازى ٢٪ من مجموع قيمة العطاء . ويؤدى هذا التأمين إلى إحدى خزائن الحكومة أو تسحب به حوالة بريدية أو شيك ويجوز أن يكون هذا التأمين كتاب ضمان يصدر من أحد البنوك غير مقترن بأى قيد أو شرط ، ويقر فيه أنه يضع تحت أمر الجهة المشار إليها مبلغاً يوازى التأمين المؤقت وأنه مستعد لإدائه بأكمله عند أول طلب منها دون الالتفات إلى أية معارضة من جانب مقدم العطاء . وإذا قبل العطاء فإن على صاحبه أن يكمل خلال مدة معينة - تبدأ غالباً من تاريخ اليوم التالى لإخطاره بقبول عطائه - بالتأمين المشار إليه إلى ما يوازى ١٠٪ من مجموع قيمة العطاء وذلك ضماناً لتنفيذه ويسمى ذلك بالتأمين النهائي . وتسرى فى شأنه الأحكام المتقدمة من حيث وجوب أدائه نقداً بإيداع قيمته لدى خزائن الحكومة أو تقديم شيك أو حوالة بريدية أو الاستعاضة عن ذلك بكتاب من أحد البنوك يقر فيه بأنه يضع تحت أمر الجهة المتعاقد معها مبلغاً يساوى قيمة التأمين النهائي وأنه يتعهد بإدائه إليها عند أول طلب منها دون الالتفات إلى أية معارضة من جانب المتعاقد معها .

(١٩٦٤/٤/٢) ٢٠٣

١٢٠٩ - تقاليد لدى الشركات عما اودعه عن سندات لدى البنك المركزى

كتأمين لأحدى الصناعات - يؤدى إلى انخفاض ملكية السندات إلى هذه الصناعة .

فى سندات القرض الوطنى ٢٪/١٩٦٢/١٩٧٣ (سندات غرض الإنتاج المحول ٣٪/١٩٧١/١٩٧٣) التى قامه شركة الميسيرات المتحدة بإيداعها كتأمين لمصلحة الطرق والكبارى لدى البنك المركزى (البنك المركزى

المصرى حاليا) ، والتي تبلغ قيمتها الاسمية ١٤٢٠٠ جنيهه هذه السندات قد آلت ملكيتها الى مصلحة الطرق والكبارى فى مارس سنة ١٩٥٧ ، ولم تعد مملوكة للشركة سالفة الذكر منذ التاريخ الذى تم فيه قبول المصلحة لتنازل الشركة عنها . واذا كانت هذه السندات قد بقيت مودعة لدى البنك - بعد ذلك - فليس بصفتها تأمينا مودعا من الشركة لحساب مصلحة الطرق والكبارى - وانما باعتبارها مملوكة لهذه المصلحة بعد اذ تغيرت صفتها على هذا الوجه .

ولا يحول دون انتقال ملكية السندات المشار اليها الى مصلحة الطرق والكبارى - على نحو ما تقدم - ما قضى به القانون رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٥٣ من عدم جواز التعامل فى الاوراق المالية الا بوساطة أحد السماسرة المقيدين بالبورصات ، ومن بطلان كل تعامل يتم على خلاف ذلك ، اذ أن القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٥٦ قد أجاز للحكومة وللأشخاص المصنوية العامة أن تتعامل فيما تملكه من أوراق مالية ، وأن تشتريها من الغير ، دون التقيد بأحكام القانون رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٥٣ آنف الذكر .

هذا الى أنه لما كانت السندات المذكورة قد أودعت بالبنك كتأمين لحساب مصلحة الطرق والكبارى ، ضمنا لقيام الشركة بتنفيذ التزاماتها بحيث يكون لهذه المصلحة الحق فى خصم أى مبلغ مستحق لها قبل الشركة من قيمة هذه السندات ، وكذلك الحق فى مصادرتها ، دون حاجة الى أخطار أو الى الاتجاه الى القضاء أو اتخاذ اجراء ما ، ورغم أية معارضة من الشركة - فإن هذا الايداع بوصفه وأوضاعه المتقدمة ينطوى على تخصيص كاف بذاته فى اعلام البنك بطبيعة هذه الوديعة وشرطها وما لها وحق المصلحة عليها المعلق على موقف الشركة من تنفيذ التزاماتها بما لا حاجة معه الى اخطار لاحق للبنك بحصول تنازل الشركة عنها لمصلحة الطرق والكبارى بعد تأخر الشركة فى أداء الاتولة المستحقة عليها .

(١١٧ (١٩٦٥/١٢/١٤)

٢ - خطابات الضمان

(تعليق)

جانب الجمعية العمومية للصواب حتى سنة ١٩٦٤ عندما كتبت خطاب الضمان بأنه كلمة شخصية من البنك للمتعهد تأمينا لتنفيذ العقد (راجع الثلاثة قواعد الأولى من هذا البحث) ثم عادت الجمعية الى الرأى السليم عندما اعتبرت خطاب الضمان من قبيل الانابة القاصرة المنصوص عليها فى المادتين ٣٥٩ ، ٣٦٠ من القانون المدنى .

وقد قضت محكمة النقض فى الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٢٩ فى بطلانة ١٩٦٤/٥/١٤ بأن « البنك فى التزامه بخطاب الضمان انما يلتزم بصفته

أضيقا قبل المستفيد لا يوصف كونه نائباً عن غميلة « (كتابنا النقض المدني ق ٤٤٤ ص ٣٦٣) ، وقضت المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٨٩٧ لسنة ٩ ق بجلسته ١٩٦٣/٧/٢٠ بأن « ضمان البنك لا يعتبر عقداً بينه وبين المستفيد من خطابات الضمان ولذلك فإنه لا يشترط لالتزام البنك أن يقبل المستفيد الخطابات وإنما يلتزم البنك نهائياً بمجرد إصدار الخطابات ، وإذا كان المستفيد في مطالبته البنك يفيد من عدم ائتمان المصرف في خطاب الضمان بأى قيد أو شرط فليس ذلك لأنه طرف في عقد بينه وبين البنك وإنما لأن ذلك هو التزام البنك الذى انشأته خطابات الضمان لصالح المستفيد ، فخطابات الضمان وحدها هي التى تحكم العلاقة بين البنك والمستفيد . وأنه ولئن كان يترتب على ذلك أن المقلول لا يملك الاحتجاج قبل البنك بأثر مثل ذلك التعديل ضد البنك (تعديل شروط المقاوله) إلا أنه ثمة علاقة أخرى في خصوص خطاب الضمان بين المستفيد والمقلول وهذه العلاقة الأخرى هي التى يحكمها عقد مقاوله وهي مستقلة تماماً عن العلاقة بين البنك والمستفيد « (كتابنا المحكمة الإدارية العليا ق ١٣٢٢ ص ١٢٨٧) .

ولذلك نرى أن القاعدة الأولى من هذا البحث والتي انتهت فيها الجمعية العمومية إلى أنه لا يجوز للوزارة أن تخصم مستحقاتها عن عملية أخرى قبل المتعهد من خطاب الضمان الصادر فى شأن العملية التى انصبت عليه محل نظر لأن تقديم خطاب الضمان كأمين لا يختلف عن التأمين النقضى المودع وحتى جاز للجهة الإدارية طبقاً لشروط العقد ولائحة المناقصات والمزايدات أن تستوفي من التأمين المقدم بشأن عقد معين ما قد يكون مستحقاً لها عن عقود أخرى غير التى قدم بشأنها التأمين فإن ذلك يسرى أيضاً على خطابات الضمان متى طلبت الجهة الإدارية من البنك صرفه خلال مدة سريانه ولا يملك البنك أن يحتج قبلها بأن العقد موضوع الخطاب قد نفذ وأنها تطلب صرف هذا الخطاب للحصول على مستحقاتها عن عقود أخرى نظراً لاستقلال العلاقة بين المستفيد والبنك عن العلاقة بين المستفيد والمضمون فلا يملك البنك أن يتنقص أسباب طلب صرف خطاب الضمان وكل ما له هو أن يتأكد من واقعة واحدة هي أن طلب الصرف قدم خلال فترة سريان خطاب الضمان أما الذى يملك الاعتراض على طلب الصرف فهو المضمون وحده إذا كانت الأسباب التى من أجلها يطلب المستفيد صرف خطاب الضمان مخالفة لشروط العقد .

١٢١٠ - كالة أحد البنوك لتعاقد ما مع وزارة الصحة - الخصام الكفالة على عقد

معين بلاته - يجعلها مضمونة بجهة فلا يجوز للوزارة أن تخصم مستحقاتها عن عقد آخر قبل هذا المتعهد من خطاب الضمان الصادر فى شأن العقد الذى انصبت عليه الكفالة والذى نفذ صحيحاً .

أبرمت وزارة الصحة مع المتعهد ٠٠٠٠٠ عدة عقود تعهد بقتضاها بتوريد ملابس وأثاثات خشبية وقد قصر في تنفيذ التزامه فقامت الوزارة بتصفية هذه العقود فيما عدا العقد رقم ٢٠٣ - ١٩٥٦/٥٥ اذ نفذته على حسابه وقد استبان لها أن التأمين النهائي المقدم عن هذا العقد لا يكفي للوفاء بما تستحقه عنه ، ولذلك طلبت الى البنك اللبناني للتجارة الوفاء بقيمة الضمان المقدم عن العقد رقم ٨٦ - ١٩٥٦/٥٥ ولكنه عارض في هذا يتعهد بإدائه اليها عند اول طلب منها دون الالتفات الى أية معارضة من جانب المطلب استنادا الى أن كتاب الضمان قد صدر عن عقد بذاته وقد صفي هذا العقد بدون خسارة ، ومن ثم ينتهي أثر الكفالة لانتهاء الغرض منها .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة يوم ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ فاستبان لها من الاطلاع على العقد رقم ٨٦ - ١٩٥٦/٥٥ - والاوراق المرافقة له ان كتاب الضمان المقدم من البنك اللبناني للتجارة ضمانا لهذا العقد ينص على أن يتعهد البنك بأن يضمن ٠٠٠٠٠ الذي رسا عليه عطاء توريد أقمشة وملابس بموجب العقد رقم ٨٦ - ١٩٥٦/٥٥ بمبلغ ٢٧٦٤ جنيه قيمة ال ١٠٪ من مجموع قيمة العقد وأن يدفع للحكومة عند اول طلب رغم أية معارضة في ذلك من قبل المتعهد المذكور .

ومفاد هذا الكتاب أن ضمان البنك اللبناني للتجارة للمتعهد ٠٠٠٠٠٠ مقصورا على العقد رقم ٨٦ - ١٩٥٦/٥٥ ، ومن ثم فلا يجوز أن يجاوز الضمان هذا العقد الى غيره من العقود .

ولا يغير من هذا النظر ما ورد في البند السابع والحسين من الشروط العامة للعقود التي أبرمت مع هذا المتعهد من خصم ما تستحقه المصلحة قبل للمتعهد جزاء اخلاله بالتزاماته من التأمين المودع منه أو من أي مبلغ آخر يكون مستحقا له قبل المصلحة (المتعاقبة) أو أية مصلحة أخرى ، وذلك لأن هذا الخصم لا يرد الا على ما يكون مستحقا للمتعهد ، لما خطاب الضمان فانه لا يمثل حقا للمتعهد اذ أنه طبقا للتكييف القانوني السليم كفالة شخصية من البنك للمتعهد تأمينا لتنفيذ العقد الذي أبرمه مع الوزارة ، فليس ثمة مبالغ مستحقة لهذا المتعهد حتى يجوز الخصم منها وفاء لمبالغ مستحقة للحكومة عن عقود أخرى .

ولما كان البند الخامس والاربعون من الشروط المشار اليها يقضي برد التأمين بعد تنفيذ العقد بصفة نهائية وكان العقد رقم ٨٦ - ١٩٥٦/٥٥ قد نفذ على هذا الوجه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز خصم ما تستحقه الوزارة قبل المتعهد من العقد رقم ٢٠٣ - ١٩٥٦/٥٥ من خطاب الضمان م ١٢٤ فتوى

المصادر من البنك اللبناني للتجارة ضماناً لتنفيذ العقد رقم ٨٦ -
١٩٥٦/٥٥ .

(١٩٦١/٢/١١) ١٣٨

١٢١١ - كتاب الكفالة الصادر من البنك هو كفالة شخصية لا تنتهي الا بانتهاء مدة الكفالة أو انتهاء الالتزام الاصل - امتناع البنك عن صرف قيمة خطاب الكفالة بجهة الاطراف الدائنة يعتبر ملاماً بالتزاماته قبلها ويتميز التزامه بقيمة الكفالة .

ان كتابي الكفالة الصادرين من البنك لا يعدو كل منهما ان يكون كفالة شخصية من البنك للمدين الاصيل ولصالح التفتيش « الدائن » ومن ثم فان البنك المذكور يكون مسؤولاً عن أداء القيمة الواردة بهما ، اذا ما طلب التفتيش منه ذلك ، خلال المدة المحددة بمقضى الكفالة المذكورين ، ولا تنتهي هذه الكفالة الا بانتهاء المدة المحددة في عقدي الكفالة أو بانتهاء الالتزام الاصيل ، فاذا كان الالتزام الاصيل مازال قائماً ، وقام التفتيش بطلب صرف قيمة كتابي الكفالة على النحو المذكور فانه يكون استند الى حقه المشروع والمقرر بموجب عقدي الكفالة - طالما ان المطالبة كانت في حدود المبلغ الوارد بهما وبالنسبة الى العملية الصادرين بشأنها .

ومن حيث أنه لذلك يكون امتناع بنك مصر عن صرف قيمة خطابي الكفالة لا يستند الى أساس سليم من القانون ، ويعتبر اخلافاً منه بالتزاماته قبل التفتيش ، ويتميز التزامه بأداء قيمة خطابي الكفالة طالما ان التفتيش باعتباره الدائن المكفول قد طلب صرف قيمة خطابي الكفالة خلال مدة نفاذ هذه الكفالة ، ولا يفي من ذلك قيام التفتيش باستعمال حقه في تعديل انعقد بالزيادة طبقاً لحكم المادة ٣٩ من شروط العقد اذ لا اثر لزيادة قيمة العملية على التزامات البنك التي حددت أصلاً بمبلغ معين في خطابي الكفالة كما أنه لا اثر لاعتراض الما قول المذكور على أداء قيمة خطابي الكفالة المشار اليهما الى التفتيش .

(١٩٦٢/٤/٢) ٢٢٤

١٢١٢ - تعاقب مصلحة الطرق والكبارى مع إحدى الشركات على عمليتين لتوسيع ورصف بعض الطرق ، وضمان بنك مصر للشركة المتعاقب معها بمقتضى كتب ضمان لديها - عدم انجاز الشركة لى من العمليتين وسحب العمل منها واستناده لما قول آخر تعهد بتسليم خطابات ضمان من بنك آخر - بقا التزام الضمان الاول « بنك مصر » طوال اجل الضمان .

استندت مصلحة الطرق والكبارى الى شركة عمليتي توسيع ورصف طريقى دكرنس المطرية ودمهور/البلنجات وعملية رصف الطريق

بين محطة انشاق دكرنس ، وقدم بنك مصر كتب ضمان بالتأمين النهائي عن العمليات الثلاث الا أن الشركة لم تنجز أيا منها وعندما بدأت المصلحة فى اجراءات سحب العمل قلمت الشركة طلبا التمس فيه تصفية حساب ما أنجزته من عمل الى ذلك الحين واسناد ما تبقى منه الى السيد /
المقاول الذى قبل القيام بباقي الاعمال على أن تعد المصلحة ختاميات عن الاعمال التى أتمتها شركة ومستحقاتها عند الحد الذى يتسلمه هذا المقاول واعتبار العقود المبرمة مع الشركة منتهية على أن تتم محاسبة المقاول عن الاعمال التى سيقوم بها وفقا للاسعار الواردة بالعقد المبرم أصلا مع الشركة ، وتم تحرير اتفاق بهذا المعنى انترم فيه السيد / - بصفته متنازلا اليه - بتنفيذ الاعمال المتبقية من العمليات المذكورة وتعهد بأن يقدم للمصلحة خطابات ضمان نهائية عن هذه العمليات من بنك آخر .

ولما طالب تفتيش طرق وكبارى غرب الدلتا وتفتيش الزقازيق بنك مصر بقيمة كتب الضمان النهائية الصادرة منه للشركة عن العمليات الثلاثة المذكورة خلال مواعيد سريانها وذلك لتسوية حسابات الشركة التى اتضخ أنها مدينة بالنسبة الى ما أنجزته من أعمال - رفض بنك مصر توريد قيمة كتب الضمان واستند فى ذلك على أن السيد / تعهد بمقتضى الاتفاق المشار اليه بتقديم كتب ضمان أخرى .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسيم الاستشارى بجلستها المنعقدة فى التاسع من أكتوبر سنة ١٩٦٣ فاستبان لها من وقائع الموضوع أن كتب الضمان المشار اليها قسما بنك مصر كتأمين نهائى عن الاعمال المسندة الى شركة الدلتا بمقتضى العقود المبرمة معها وطولب البنك بقيمة هذه الكتب خلال مواعيد سريانها .

ويظل هذا التأمين قائما - فى حدود مدته - حتى يتم تنفيذ العقد بصفة نهائية وحينئذ يرد التأمين أو ما تبقى منه لصاحبه الا اذا كان العقد ينص على الاحتفاظ بالتأمين بأكمله لمدة معينة بعد انتهاء العمل .

ولا يجوز لمصدر الضمان أن يمتنع عن الوفاء بقيمة التأمين الا برضا المصلحة أو انتهاء أجل سريانه والثابت أن مطالبة بنك مصر بقيمة كتب الضمان تمت قبل انقضاء أجل سريانها .

وبالرجوع الى الاتفاق الذى تعهد بمقتضاه السيد / بتنفيذ باقى العمليات المسندة الى شركة يبين أنه أبرم فى أكتوبر سنة ١٩٥٩ وورد به « ولما كان المقاول قد قبل أن تتم محاسبته عن الاعمال التى سيقوم بها وفقا للاسعار الواردة بالعقد المبرم أصلا بين المصلحة وشركة الدلتا ولا تستند اليه المصلحة أية أعمال أخرى بهذه الاسعار كما تعهد بأن يقدم للمصلحة خطابات ضمان نهائية عن هذه العمليات من بنك آخر » .

وظاهر أن المقصود بخطابات الضمان النهائية هنا هو خطابات ضمان عن الاعمال الباقية التي تعهد بها المقاول وليس عن العملية كلها والا ما كان هناك حاجة للنص في ديباجة الاتفاق على تحديد محل الاتفاق بباقي الاعمال واعداد ختامى عن الاعمال التي تمت وتسوية حسابها مع الشركة ، فلا يجوز بعد هذه التسوية أن يكون المقصود بخطابات الضمان التي يقدمها السيد / ٠٠٠٠ أن تشمل العملية كلها ، ويؤيد ذلك أن الاتفاق لم يلزم هذا المقاول بأى التزامات ناتجة عن الاعمال التي نفذتها الشركة كما يؤيده أنه فى حين أبرم الاتفاق المذكور فى أكتوبر سنة ١٩٥٩ فإن بنك مصر مد كتب ضمانه بحيث ظل بعضها ساويا حتى أبريل سنة ١٩٦٢ .

ويظل التزام شركة الدلتا باقيا حتى اعداد ختامى العمليات وتسوية حساباتها ومن ثم فإن ضمان هذا الالتزام يبقى حتى انقضاء الالتزام الاصلى وهو لا ينقضى الا باستيفاء المصلحة حقوقها مادامت طالبت بها أثناء مدة سريان الضمان الذى ما وجد الا لضمان هذه الحقوق .

ولا يعدو كتاب الضمان أن يكون كفالة شخصية من البنك للمدين الاصلى ولصالح الدائن بحيث يكون البنك ملزما بسداد القيمة الواردة بكتاب الضمان اذا ما طالبه الدائن بها خلال المدة المحددة بالكتاب ولا ينتهى التزام الضمان الا بانقضاء موعده أو بانتهاء الالتزام الاصلى فاذا كان الالتزام الاصلى مازال قائما وقامت المصلحة بطلب صرف قيمة كتب الضمان فانها بذلك تكون مستندة على حقها المقرر بموجب هذه الكتب مادامت المطالبة فى حدود مبالغ الضمان وبالنسبة الى العمليات التى يضمونها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن لمتناع بنك مصر عن سداد قيمة كتب الضمان المذكورة لا يستند على أساس من القانون ، ويتعين وفاءه بقيمة هذه الكتب .

١١٢٠ (١٦ / ١٠ / ١٩٦٢)

١٢١٢ - خطاب فضلمان - ليس عقد كفالة بل هو من ليلل الإنابة القاسرة المشار اليها فى المادتين ٣٥٩ و ٣٦٠ من القانون المدنى .

تفرقت وجوه الرأى فى شأن كتاب البنك الذى تقبله جهة الادارة كتأمين نهائى ، فذهب رأى الى أن هذا الكتاب يتضمن عقد كفالة بمقتضاء يكفل البنك المتعاقد مع الادارة فى تنفيذ التزامه بالتوريد المتفق عليه فى العقد المبرم بينها وبين المتعاقد معها على ذلك اذا أدخل هذا الأخير بالوفاء بهذا الالتزام وأنه بهذه المثابة يكون التزام البنك - وهو على ما سلف كفيل - التزاما تابعا لالتزام المتعاقد المشار اليه ، فيكون له من ثم أن يدفع فى مواجهة جهة الادارة بكل المدفوع الذى يمكن أن يدفع بها المتعاقد معها ، ولكن هذا

الرأى غير صحيح اذ الكفالة قانونا هي عقد بمقتضاه يكفل شخص تنفيذ التزام بأن يتعهد للدائن بأن يفي بهذا الالتزام اذا لم يف به المدين (م ٧٧٢ من القانون المدني) وهذا غير الحاصل فى الحالة محل البحث اذ البنك فيها لا يضمن المتعاقد مع الادارة فى تنفيذ التزامه بتوريد الاصناف المتفق على توريدها ويتعهد بأن يقوم بذلك اذا لم يتم به هذا المتعاقد ، وهو - كذلك - لا يضمنه فى تنفيذ التزامه بتقديم التأمين النقدي النهائي المتفق عليه الى جهة الادارة ليكون تحت يدها وانما هو يقدم الى جهة الادارة بدلا من ذلك هذا الخطاب كتنفيذ منه للالتزام المتعاقد معها بتقديم التأمين المشار اليه وهو بذلك يحل محل المتعاقد مع الادارة فى التزامه بتقديم قيمة هذا التأمين على أن يكون ذلك عند طلبها منه ، وبذلك يكون هو الملتزم بهذه القيمة تطالبه بها الادارة ابتداء ان شئت ذلك اذ هو بتقديمه خطاب الضمان المشار اليه قد أصبح مدينها بالالتزام بأداء القيمة المبينة فى الخطاب عند الطلب ولا يخل ذلك بالتزام المتعاقد مع الادارة نفسه بهذا الالتزام اذ هو لا يبرأ منه الا اذا وفى البنك بالتزامه هذا . وبذلك يكون لجهة الادارة فى هذه الحالة مدينان هما المتعاقد مع الادارة والبنك يلتزم كل منهما بأداء قيمة التأمين النهائي نقدا عند طلبه ، ويقوم التزام اثنائى الى جانب التزام الاول . ومصير التزام الاول معروف وهو العقد المبرم مع الادارة وهو مصدر التزاماته قبلها - أما مصدر التزام البنك فليس العقد المشار اليه وانما هو عقد آخر بمقتضاه وقع الاتفاق بين جهة الادارة والمتعاقد معها والبنك على أن يعتبر هذا الاخير مدينا بقيمة التأمين النقدي يلتزم بوفاء هذه القيمة مكان المتعاقد معها . وبهذا يكون التزام البنك قبل جهة الادارة ، التزاما أصليا مباشرا ومستقلا عن التزام المتعاقد معها . ويتضمن الامر فى هذه الحالة انابة للبنك فى الوفاء بالدين الذى لجهة الادارة قبل المتعاقد معها قيمة التأمين مكان المتعاقد المشار اليه مع استمرار قيام التزام هذا المتعاقد بالدين المذكور الى جانب التزام البنك به . وهذه هي الانابة القاصرة التى أشار اليها القانون المدني فى المادتين ٣٥٩ و ٣٦٠ (فقرة ثانية) حين نص على أنه « تتم الانابة اذا حصل المدين على رضا الدائن بشخص أجنبي يلتزم بوفاء الدين مكان المدين » . ولا تقتضى الانابة أن تكون هناك مديونية سابقة ما بين هذا المدين والاجنبي (م ٣٥٩) . ولا يفترض التجديد (تجديد الدين لتغيير المدين) فى الانابة ، فاذا لم يكن هناك اتفاق على التجديد قام الالتزام الجديد الى جانب الالتزام الاول .

ولذلك - يكون الرأى الصحيح فى شأن تكييف خطاب الضمان فى مثل هذه الاحوال - أنه لا يعتبر كفالة وانما هو من قبيل الانابة القاصرة المعروفة فى القانون المدني وبه ينشأ فى ذمة البنك التزام مجرد بأداء قيمة التأمين عند طلب جهة الادارة ذلك منه .

وعلى مقتضى التكييف القانونى المتقدم ايضا حقه للتعهد الذى يستعمل

عليه خطاب الضمان الذى تقلعه البنوك بدلا من التأمين النقدى الذى تلزم العقود التى تبرمها جهة الادارة المتعاقدين معها بأدائه متى قبلت إعطائهم - فان هذا التعهد تحكمه الشروط المنصوص عليها فيه والتي تقضى بالتزام البنك بأداء القيمة المبينة فى خطاب الضمان عند طلب جهة الادارة ذلك منه ودون التفات الى أية معارضة فى ذلك تصدر من المتعاقد مع جهة الادارة . وهذا لا يعدو أن يكون أيضا نتيجة تترتب على ما سلف تقريره من أن تعهد البنك بأداء القيمة المشار إليها الى جهة الادارة هو تعهد مجرد اذ يستتبع ذلك - بحسب الرأى الذى تراه الجمعية العمومية أولى بالترجيح فى هذا الخصوص - عدم جواز احتجاج البنك على جهة الادارية بأية دفع مما يمكن أن يحتج بها المتعاقد قبلها فيما يتصل بحق الجهة المذكورة فى اقتضاء قيمة التأمين المشار اليه . ومن ثم فلا يقبل من البنوك عند مطالبتها بدفع قيمة التأمين المبينة فى خطاب الضمان التى تصدر منها التحدى بأن ثمة منازعة من جانب المتعاقد مع جهة الادارة فى شأن استحقاق هذه الجهة لاقتضاء قيمة التأمين وانما يتعين عليها أن تؤدى هذه القيمة وفاء لالتزامها الناشئ عن خطاب الضمان أصلا ومباشرة - والذى بمقتضاه تمهت بدفع القيمة المشار إليها عند الطلب ودون التفات الى أية معارضة ترد من المتعاقد مع جهة الادارة .

ولما كان بنك مصر كان قد أصدر فى ٢٤ من يولية سنة ١٩٥٨ خطاب ضمان بمبلغ ٢٨٠٠٠ جنيه ينتهى مفعوله فى ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ لصالح وزارة الاقتصاد والتجارة ضمانا لشركة ٠٠٠٠ عن توريد ١٥٠٠ طن بن برازيل كما أصدر فى ٢٠ من يولية سنة ١٩٥٨ خطاب ضمان آخر برقم ١١٦ لسنة ١٩٥٨ بمبلغ ٨٠٠ جنيه ينتهى أيضا فى ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ ضمانا للشركة ذاتها عن نفس الصفقة وهى الصفقة التى كانت موضوع المناقصة التى أجرتها الادارة العامة لاستيراد المواد التموينية والتى كانت تتبع فى ذلك الوقت وزارة الاقتصاد .

وبتاريخ ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ قامت مراقبة الحسابات بالوزارة بمطالبة البنك المذكور بتجديد أو سداد قيمة خطابى الضمان قبل انتهاء مفعولهما الا أن البنك لم يقم بالتجديد أو السداد . كما طالبت البنك فى ١٨ من مايو سنة ١٩٦٠ بتعديل أسم المستفيد من خطابى الضمان المشار إليها بجعله « الادارة العامة لاستيراد المواد التموينية بدلا من وزارة الاقتصاد نظرا لتبعية تلك الادارة لوزارة التموين طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٥ لسنة ١٩٥٩ » . غير أن البنك لم يقم بإجابة المراقبة الى طلبها هذا وذلك . واستند فى ذلك الى أن شركة ٠٠٠٠ نازعت فى حق وزارتي التموين والاقتصاد فى المطالبة بقيمة خطابى الضمان اذ إن المتعاقد المبرم معها يقضى بأن التسليم يكون نهائيا فى ميناء الشحن وانها قد وفقت بهذا الالتزام كاملا . ولهذا رفعت ضد وزارتي التموين والاقتصاد والبنك

دعاوى امام القضاء الادارى بمجلس العولة تطلب الحكم بعدم احقية الزارتين
فى صرف قيمة خطابى الضمان .

ولما كانت وزارة الاقتصاد ترى أنه لا حق للبنك المذكور فى أن
يستند الى مثل هذه الحجة ليمتنع عن تنفيذ تعهده الذى تضمنه خطابا
الضمان الصادران منه فقد أعادت مطالبته بأداء قيمة التأمين المشار اليه
ولكنه أصر على موقفه .

وأخذ بالاصول المتقدم بيانها - يكون الحكم أن من حق وزارة الاقتصاد
أن تقتضى من بنك مصر ، قيمة خطابى الضمان الصادرين منه كتأمين نهائى
عن عملية توريد البن البرازيلى المشار اليه وقدر هذه القيمة ٢٨٨٠٠ جنيه ،
ولا يقبل من البنك ما دفع به من أن ثمة منازعة قائمة بين المتعاقد مع
الادارة لتوريد البن المشار اليه وبين جهة الادارة حول استحقاق هذه الجهة
لاقتضاء أية مبالغ منه اذ أن ذلك مما لا أثر له فى خصوص استحقاق جهة
الادارة لاقتضاء المبالغ المبينة فى خطابى الضمان الصادرين من البنك اذ أن
التزام البنك بأداء هذه المبالغ هو على ما سلف البيان التزام مجرد فلا يجوز
للبنك أن يدفع قبل جهة الادارة بما يكون متعلقا بمصدر التزام المتعاقد
معها من دفع تدور حول تنفيذ هذا الاخير للعقد المبرم بينه وبين جهة
الادارة .

(٣٠٣) ١٩٦٤/٤/٢

١٢١٤ - طلب الجهة الادارية خلال مدة سريان مفعول خطاب الضمان ، مد سريانه
دون أن يرد عليها البنك فى الوقت المناسب بما يفيد الرضى - التزام البنك بمصدر خطاب
الضمان بسداد قيمته تلتا للجهة الادارية عند اول طلب منها فى خلال الاجل الذى طلبت
مد مفعول سريانه .

اذا كان البنك التجارى الايطالى قد أصدر خطاب ضمان مؤقت
بمقتضاه يضمن الشركة الايطالية للبترول ٠٠٠٠ بـ ٨٥٠ جنيتها و ٩٩٦
مليها وهو ما يساوى ٢٪ من قيمة عطائها عن توريد ١٥٠ طن سائل رابع
أثيل الرصاص المقدم للهيئة العامة للبترول فى مناقصة ١٤ من أبريل سنة
١٩٦٠ ويتعهد البنك بأن يدفع للهيئة العامة للبترول هذا المبلغ عند أول
طلب منها وبصرف النظر عن أية معارضة تصدر من جانب الشركة الايطالية
للپترول المشار اليها ويسرى مفعول هذا الخطاب لغاية اليوم الرابع عشر من
شهر مايو سنة ١٩٦٠ واذا لم تصل أية مطالبة من جانب الهيئة العامة
للپترول قبل انقضاء التاريخ المذكور فإن البنك يكون فى حل تام من جميع
القيود والالتزامات قبلها - الناتجة عن خطاب الضمان ٠٠٠٠ الذى يصبح
لاغيا وغير معمول به نهائيا ويجب اعادته الى البنك . ويتاريخ ٣٠ من أبريل

سنة ١٩٦٠ أى قبل انقضاء أجل الضمان المشار اليه طلبت الهيئة العامة للبترول من البنك الإيطالى أن يمد سريان مفعول خطاب الضمان لمدة ثلاثة أشهر تنتهى فى ١٤ من أغسطس سنة ١٩٦٠ وقبل نهاية هذه المدة وعلى وجه التحديد فى أول أغسطس سنة ١٩٦٠ تلقى البنك من الهيئة العامة للبترول خطابا تطلب اليه فيه موافقتها بامتداد تاريخ سريان خطاب الضمان رقم ١٠١٦٠ بمبلغ ٩٩٦,٨٥٠ مليا وذلك لمدة ثلاثة أشهر تبدأ من اليوم التالى لتاريخ انتهاء مفعول الضمان وهو ١٤/٨/١٩٦٠ حيث أن الغرض المقدم من أجله لم ينته بعد .

وأتى ذلك قام البنك الاهلى (الذى انتقلت اليه أصول وخصوم البنك التجارى الإيطالى) باخطار الشركة بطلب الهيئة فرفضت مد أجل خطاب الضمان مدة أخرى وطلبت اعتبار خطاب الضمان غير دى موضوع على أساس أن الهيئة لم تطلب دفع قيمته وإنما طلبت فقط مد أجل صلاحيته وإذا لم يرد البنك على الهيئة فقد أعادت هذه الكتابة تطلب مد أجل الضمان ولكن البنك ظل ساكنا حتى ٢٥ من مارس سنة ١٩٦١ حيث أرسل خطابا الى الهيئة ردا على كتابها (استعجال ثان) بتاريخ ٢٨ من يناير سنة ١٩٦١ رقم ٨٩٥ بخصوص طلب مد أجل خطاب الضمان لمدة تسعة أشهر ابتداء من ١٤ من أغسطس سنة ١٩٦٠ - يخبرها فيه أن الشركة رفضت مد أجل خطاب الضمان .

وعند ذلك قامت الهيئة فى ٩ من مايو سنة ١٩٦١ بطلب صرف قيمة خطاب الضمان فامتنع البنك عن الصرف .

والذى يستخلص مما سبق أن الهيئة العامة للبترول كانت تطالب دائما بمد أجل خطاب الضمان ولمدة تنتهى فى ١٤ من مايو سنة ١٩٦١ وأخيرا طلبت فى ٩ مايو سنة ١٩٦١ أداء قيمة الضمان نقدا .

ولما كانت طلبات الهيئة بمد أجل خطاب الضمان قد استمرت وتجددت خلال المواعيد المحددة لذلك ، ولم يقم البنك باخطار الهيئة برفض الشركة مد أجل خطاب الضمان وطلبات المدد قائمة فإن البنك يكون مستولا عن إيفاء بقيمة الضمان نقدا وذلك أن البنك الضامن قد التزم بأن يدفع للهيئة مبلغ الضمان عند أول طلب منها ويصرف النظر عن أية معارضة من جانب الشركة الإيطالية المشار إليها مادام طلب صرف القيمة قد وقع خلال المدة المحددة لسريان مفعول الضمان (المدة الأصلية أو المدة المجددة) . ولو أن البنك أخطر الهيئة بعدم موافقة الشركة على تجديد الضمان لاستطاعت الهيئة أن تطالب بصرف قيمة الضمان نقدا خلال أجل سريانه ، أما أن يسكت البنك على أن يخطر الهيئة برفض التجديد بعد إذ طلبته ولمدة تنتهى فى ١٤ من مايو سنة ١٩٦١ فإن الهيئة - وقد وقعت مطالبتها فى ٩ من مايو سنة ١٩٦١ (أى خلال الاجل) فإنها تكون على حق فى اقتضاء قيمة الضمان

نقدا ، ويكون البنك ملزما بهذا الوفاء اذ أن دفع القيمة ليس معلقا على رغبة الشركة المضمونة وانما هو التزام مفروض على البنك بصرف النظر عن أية معارضة من جانب الشركة الإيطالية المضمونة مادامت المطالبة بالتجديد أو بدفع القيمة نقدا قد وقعت - على ما سبق ايضاحه - خلال مدة سريان مفعول خطاب الضمان .

ولا وجه للقول بأن عدم قيام البنك بالرد بالموافقة على تجديده خطاب الضمان يفيد عدم موافقته فاذا انتهت المدة دون أن تطلب الهيئة الوفاء بقيمة الضمان نقدا سقط حقها في المطالبة - وذلك إن الاصل أن تطلب الهيئة مد أجل خطاب الضمان وعلى البنك إما أن يوافق على المد أو يخطر الهيئة في الوقت المناسب المعقول لكي تطالب بإداء قيمة الضمان نقدا فاذا هو قعد عن ذلك ، فانه يكون ملتزما بالوفاء بقيمة الضمان نقدا عند أول طلب من الهيئة مادام طلب الهيئة قد وقع خلال الاجل الذي طلبت الهيئة مد مفعول سريان الضمان اليه وهو أمر متحقق في حالتنا هذه .

ولهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى أن البنك الاهلى مسئول عن دفع قيمة الضمان الى المؤسسة المصرية للبترول .

٥٤٤ (١٩٦٤/٦/٢٠)

(د) الجزاءات

- ١ - عموميات .
- ٢ - غرامة التأخير .
- ٣ - التنفيذ على حساب المتخلف .
- ٤ - التعويض .

١ - عموميات

١٢١٥ - حق الجهات الادارية طبقا لثلاثة المناقصات والمزايدات في انقضاء المبالغ المستحقة لها في ذمة الغير والوجوده طرف للمصالح العامة دون اتباع طريق حجز ما للمدين لدى الغير - يشول تلك المصالح العامة للمؤسسات العامة والهيئات العامة في تطبيق هذا الحكم .

لكن كانت المصالح العامة التي تعنيها أحكام القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات وكذلك التي تعنيها أحكام لائحة المناقصات والمزايدات انما يقصد بها إحدى وحدات التنظيم الداخلى فى الوزارات دون غيرها من مصالح الدولة وذلك باعتبار أن كلمة (الحكومة)

المشتق منها هذا الوصف يقصد بها الهيئة التي تعتبر رأس الهيئات العامة وهي الادارة المركزية ويكون المقصود بالتالي بعبارة (المصالح الحكومية) على وجه قاطع المصالح التابعة للوزارات المكونة للادارة المركزية وهذا التفسير انما يؤخذ به في غير نطاق النصوص الدستورية ، باعتبار أن الدستور عندما يشير الى الحكومة فانما يعنها بلوسع معنى لها وهو مجموع السلطات المسيرة للدولة .

لئن كان ذلك هو المقصود بالمصالح العامة ، الا ان المؤسسات العامة والهيئات العامة ليست الا وسيلة من الوسائل التي تلجأ اليها الدولة لتحقيق الخدمات العامة للأفراد وهي وسيلة لا تنشأ الا بأذن وترخيص الدولة وتعتبر فرعاً من فروع الدولة وللشخصية المعنوية انما منحت لها لمصالح التنظيم الاداري وبهذا الهدف الذي ترمي اليه فكرة الشخصية المعنوية للمؤسسات العامة والهيئات العامة يمكن أن تثار فكرة المعنى النسبي للشخصية المعنوية للمؤسسات العامة والهيئات العامة ، وذلك بأن يقتصر مجال هذا التشخيص القانوني المقرر على ما فيه تحقيق الهدف المبني من انشائها وهو صالح التنظيم الاداري والسبيل الى ذلك فكرة الضابط القانوني . ولما كانت الشخصية مركزاً قانونياً توجد فيه المؤسسة أو الهيئة العامة فتطبيقاً لهذا الضابط القانوني يكون أثر هذه الشخصية واعمالها مقصوراً على الهدف أو الغرض الذي رعى اليه القانون من منحها لها ، بمعنى أنه لا يحتاج بفكرة الشخصية المعنوية المقررة للمؤسسات أو الهيئات العامة باعتبار ان هذه المؤسسات والهيئات العامة هي أصلاً مرافق عامة تتولاها الدولة الا فيما هو مقرر لمصلحة التنظيم الاداري ، أما فيما عدا ذلك فلا ينبغي الاستناد الى فكرة الشخصية المعنوية لأعمال أثارها فيما يجاوز صالح التنظيم الاداري ذاته .

ومتي كان ذلك - وكانت هيئة البريد تعتبر هيئة عامة - فانه لا يجوز للمقاول المذكور والذي تطالب وزارة الحربية بنقص مستحققاتها من المبالغ التي له قبل هيئة البريد أن يتمسك بالشخصية المعنوية لهذه الهيئة لان هذا الوضع الذي يتمسك به المقاول لا يفيد التنظيم الاداري في شيء ومن ثم يجب أن ينظر في هذه الواقعة عن فكرة الشخصية المعنوية المقررة لهيئة البريد وتقف الهيئة بالنسبة الى هذه الواقعة مجردة عن شخصيتها المعنوية لتعد كسائر المصالح الحكومية ، وبهذه المثابة يكون جائزاً - وفقاً لأحكام لائحة تنظيم المناقصات والمزايدات - اقتضاء المبالغ المستحقة لوزارة الحربية بطريق الخصم من مستحقات المقاول قبل هيئة البريد دون ما حاجة الى اتباع طريق حجز ما للمدين لدى الغير كذلك ليس لهيئة البريد أن يتمسك في هذه الواقعة بشخصيتها المعنوية لان تمسكها بهذه الشخصية ليس مقررراً لمصالح التنظيم الاداري في هذا الخصوص وأخذاً بفكرة نسبية الشخصية المعنوية للمؤسسات والهيئات العامة .

لذلك انتهى الرأى الى أنه يتعين على هيئة البريد أن تخصص المبالغ للمستحقة لوزارة الحربية قبل المقلول المذكور وذلك من مستحقات هذا الأخير لدى هيئة البريد .

(١١٦) ١١٦ / ٢ / ١٩٦٥)

٢ - غرامة التأخير

١٢١٦ - حق جهة الادارة توقيع غرامات التأخير دون التزام منها بالثبات وقوع ضرر من التأخير ودون أن يقبل من المتعاقد اثبات عدم وقوع الضرر .

ان القضاء الادارى قد استقر على أن الغرامات التى ينص عليها فى العقود الادارية توقعها جهات الادارة من تلقاء نفسها دون حاجة الى صدور حكم بها اذا توافرت شروط استحقاقها بحصول الاخلال من جانب المتعاقد معها ، ولها أن تستنزل قيمتها من المبالغ التى عساها تكون مستحقة له بموجب العقد دون أن تلتزم الادارة باثبات حصول الضرر ، كما لا يقبل ابتداء من المتعاقد اثبات عدم حصوله على اعتبار أن جهة الادارة فى تحديد مدة معينة لتنفيذ العقد يفترض فيها أنها قررت ان حاجة المرفق تستوجب التنفيذ فى هذه المواعيد دون أى تأخير . هذا وان اقتضاء الغرامات منوط بتقدير الجهة الادارية المتعاقدة باعتبارها القوامة على حسن سير المرفق العام والقائمة تبعاً لذلك على تنفيذ شروط العقد ، ولذا فيجوز لها أن تمنع المتعاقد معها من تطبيق الجزاءات المنصوص عليها فى العقد كلها أو بعضها بما فى ذلك غرامة التأخير اذا هى قدرت أن لذلك محلاً . واذن فليجبه الادارة أن توقع الغرامة دون التزام عليها باثبات حصول الضرر كما لا يقبل من المتعاقد مع الادارة ابتداء اثبات عدم حصول الضرر ، اذ أن الضرر مفترض وقوعه ، هذا هو الاصل وانما قد يجيء عنصر الضرر فى نطاق آخر هو نطاق الاعفاء من توقيع الغرامة كان يكون عنصر الضرر من العوامل التى تستهذى بها جهة الادارة عند استعمال سلطتها التقديرية فى الاعفاء من توقيع الغرامة .

وبالبناء على ما تقدم يكون غير صحيح ربط توقيع غرامة التأخير بحصول الضرر وانما توقع جهة الادارة الغرامة دون التزام عليها باثبات حصول الضرر ولما كان الضرر مفترضاً فلا يقبل من المتعاقد اثبات عدم حصوله ومع ذلك فان توقيع الغرامة - كجزء من الجزاءات التى تتمتع بها جهة الادارة فى العقد الادارى من سلطان جهة الادارة تترخص فيه طبقاً لما يتراعى لها محققاً للمصالح العام وقد ترى - بناء على سلطتها التقديرية - ألا محل لتوقيع الغرامة وفى هذه الحالة الاخيرة يمكن أن يكون عنصر الضرر من العوامل التى تستهذى بها جهة الادارة اذا ما اتجهت الى الاعفاء من توقيع الغرامة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن غرامات التأخير تستحق وتوقع كون أن تلتزم الادارة باثبات حصول الضرر ، كما لا يقبل ابتداء من المتعاقد اثبات عدم حصوله على أساس أن الضرر مفترض ، والى أن توقيع الغرامة من سلطان جهة الادارة المتعاقدة تتروخض فيه وفقا لما يترامى لها محققا للصالح العام .

(٨٤٥ (١٩٦٥/٩/٦)

(تعليق)

مبدأ استحقاق غرامات التأخير بمجرد تراخى المتعاقد مع الادارة فى تنفيذ التزامه بصرف النظر عن وقوع الضرر فعلا وعدم التزام الجهة الادارية باثبات الضرر أو قبول نفيه من المتعاقد معها لان الضرر مفترض وقوعه وتحققه بمجرد حصول التأخير لاخلال ذلك ومساسه بحسن سير العمل بالرفق بانتظام وإطراد مبدأ مقرر ، اقرته الجمعية العمومية فى الفتوى رقم ٦٣٧ بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٢٣ (كتابنا فتاوى الجمعية العمومية قاعدة ٤٣٧ ص ٧٥١) ، وقضت به المحكمة الادارية العليا فى الطعون أرقام ٨٣٤ لسنة ٧ ق بجلسة ١٩٦٣/٤/٧ ، ٩٣٣ لسنة ٨ ق بجلسة ١٩٦٤/٢/٨ ، ٦١ لسنة ٢ ق سـوريا بجلسة ١٩٦٠/٩/٢١ ، ٩٤ لسنة ٩ ق بجلسة ١٩٦٥/١٢/١١ (كتابنا المحكمة الادارية العليا المصادرة عن الكتب الفنى ١٤٠٤ - مجموعة احكام المحكمة الادارية العليا المصادرة عن الكتب الفنى بمجلس البولة - السنة ١١ ق ١٥ ص ١٢٧) كما اقرته محكمة النقض فى الطعون أرقام ٢٦٢ لسنة ٢٩ ق بجلسة ١٩٦٣/١١/٢١ ، ٢٥٣ لسنة ٢٩ ق بجلسة ١٩٦٤/٢/٦ ، ٤٧١ لسنة ٣٠ ق بجلسة ١٩٦٥/١٠/٢٦ (كتابنا البنقض المدنى ق ١٢٩٧ ص ٧٨٠) .

١٢١٧ - إبرام اتفاقيتين بين القوات المسلحة ، والمؤسسة العامة لتعمير الصحارى ، تضمنان التزام المؤسسة بتوريد المصابون العادى والمالغ - اندراج الاتفاقيتين فى عداد العلاقات العقدية - عدم خضوعهما لقواعد تأدية الخدمات المخصوص عليها فى لائحة المالية والحسابات - خلو العدين المذكورين من النص على غرامة تأخير يمنع من توقيعها .

ان الاتفاقيتين اللتين أبرمتها ادارة التعيينات بالقوات المسلحة مع المؤسسة العامة لتعمير الصحارى وموضوعهما قيام المؤسسة المذكورة بتوريد المصابون العادى والمالغ بالسعر والكميات والمواصفات والمواعيد المشارا اليها فى الاتفاقيتين بـندرجان فى عداد العلاقات العقدية نظرا لقيامهما على توافق ارادتين مستقلتين احدهما ارادة البولة ممثلة فى ادارة التعيينات بالقوات المسلحة والثانية ارادة المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى وهى مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة ، ومن ثم فان هاتين

الاتفاقيتين لا تخضعان لقواعد تأدية الخدمات المنصوص عليها في لائحة الميزانية والحسابات ذلك أن هذه القواعد يقتصر تطبيقها على العلاقات التي تنشأ بين المصالح المختلفة في الدولة سواء كانت تابعة لوزارة واحدة أو لوزارات متعددة بقصد تأدية خدمات أو توريد أصناف فيما بين بعضها والبعض الآخر ، ذلك لأن الوزارات والمصالح التي ينقسم إليها الجهاز الإداري للدولة لا تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الدولة ولا تعدو أن تكون فروعا أو أعضاء في الشخص الاعتباري العام الذي هو الدولة وتعتبر عن إرادة الدولة وتعمل باسمها وحسابها ، ومن ثم يخرج عن نطاقها العلاقات الناشئة بين إحدى المصالح الحكومية وواحد الأشخاص الاعتبارية العامة ذات الشخصية المعنوية المستقلة كالمؤسسة العامة لتعدين الصحارى ، وقد أكدت هذا النظر المادة ٤٨ من لائحة المناقصات والمزايدات الصادر بها قرار وزير المالية رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ فيما نصت عليه من إعفاء الهيئات والمؤسسات العامة والشركات التي تساهم الحكومة في رأس مالها من أداء التلمين المؤقت الأمر الذي يستفاد منه أن هذه الهيئات والمؤسسات العامة يجوز أن تدخل مع الجهات الحكومية في معاملات عقدية غير أنها تعفى من تقديم تأميمات .

ومن حيث أن الأصل في العقد أيا كانت طبيعته سواء كان عقدا إداريا أو من عقود القانون الخاص أن يحوى كل آثاره وأن يتضمن جميع ما اتجهت إليه إرادة الطرفين وخاصة الأحكام الماثلة أمام جهة الإدارة في لوائح تقيدها تبرم عقودها على أساسها ، وكون الإدارة طرفا في العقد لا يغير من اعتباره عملا ذاتيا فرديا تتولد عنه مراكز شخصية لا يمكن أن تحدد مقاما بالنسبة لكل شخص فهو ليس عملا شرطيا يتضمن استناد مراكز قانونية عامة موضوعية لأفراد معينين .

ولما كانت غرامة التأخير تعويضا اتفاقيا فإن خلو العقد الذى أبرمته القوات المسلحة مع المؤسسة المصرية العامة لوادى المنطرون من النص عليها لا يجيز للقوات المسلحة توقيعها .

٥٢٢ (١٩٦٦/٥/٢٣)

(تعليق)

ما قرره الجمعية العمومية في هذه الفتوى والفتوى التالية لها من أن لائحة المناقصات لا تعتبر مكملة للعقد بحيث لا يمكن تطبيق الجزاءات المبينة بها ما لم يتضمن العقد أحكامها أو الإحالة عليها باعتبارها جزءا مكملا له ومن خلو العقد من النص على غرامة التأخير لا يجوز توقيعها لكونها تعويضا اتفاقيا - ما قرره الجمعية العمومية في ذلك - بخلاف ما قرره المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٨٨٥ لسنة ١٠ ق بجلسة ١٩٦٨/١/٦ من أن « القوانين واللوائح التي يتم التعاقد عليها إنما تغايب الكلافة وعلمهم

بمحتواها مفروض فان اقبلوا حال قيامها على التعاقد مع الادارة فالمفروض انهم ارتضوا كل ما ورد بها من احكام وحيث تنمذج في شروط عقودهم وتصير جزءا لا يتجزأ منها حيث لا فكاك من الالتزام بها ما لم ينص العقد صراحة على استبعاد احكامها كلها او بعضها عما ما تعلق منها بالنظام العام ، ولما كان العقد المحرر مع المدعى لم ينص على استبعاد احكام لائحة المناقصات والمزايدات او لائحة المخازن والمشتريات فانه يتعين تطبيق نصوص هذه اللائحة « (مجموعة احكام المحكمة الادارية العليا الصادرة عن المكتب الفني بمجلس الدولة - السنة ١٣ ق ٥ ص ٣٦٩) »

وانه وان انهارت الاسباب التي قامت عليها كل من هاتين الفتوين وانهارت معهما النتيجة التي انتهت اليها الفتوى الاولى الا انه يمكن حمل الرأى الذى انتهت اليه الفتوى الثانية في ضوء الوقائع الواردة بها على المبدأ الذى قرره المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٩ ق بجلسته ١٩٦٧/٤/٨ من انه « اذا ما توقع التعاقدان في العقد الادارى خطأ معينا ووضعما له جزء بعينه فيجب ان تنقيد جهة الادارة بما جاء بالعقد ولا يجوز لها كقاعدة عامة ان تغالطه او تطبق نصوص لائحة المناقصات لأن الاحكام التى تضمنتها كانت ماثلة امامها عند ابرام العقد » (مجموعة احكام المحكمة الادارية العليا الصادرة عن المكتب الفني بمجلس الدولة - السنة ١٢ ق ٩٤ ص ٨٧٨)

١٢١٨ - عقد ادارة - غرفة التسخين - عدم جواز توقيعها الا اذا نص في العقد عليها .

ان الثابت من مستندات العملية المشار اليها المودعة بمكتب التفتيش الادارية رقم ١٠٠٠ (قضية النيابة الادارية للمؤسسات والشركات الادارية السادسة بالاسكندرية رقم ٠٠٠٠٠٠٠٠) انه بناء على تعليمات ولوائح السيد وزير الزراعة والسيد المدير العام الشفوية أثناء مرورهما بتفتيش (ادكو) الخاصة بعمل ممارسة مستحقة لبناء سردر احاطة تربية الابقار المجرية فقد عملت فعلا وارسلت للهيئة (الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى) للاعتماد وكلف الما قول ٠٠٠٠ بتنفيذ العملية وفقا لتلك الممارسة قبل ان يحرر العقد وقد طلب الما قول صرف مبلغ تحت الحساب فوافقت الهيئة على الصرف وقد صرف فعلا مبلغ ٢٠٧٢٩٤ جنيها على حساب المهدد طرف الما قول المذكور بالتسوية رقم ٤٦ المؤرخة فى ٨ من فبراير سنة ١٩٥٩ بحساب مالى التفتيش .

وفى ١٧ من يناير سنة ١٩٥٩ ذكر وكيل ادارة المباني بأن العمل جار فعا فى بناء السور المذكور .

وفي ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٩ حرر عقد مقولة انشاء مباني أو ترميمات بين مفتش تفتيش ادكو والمقاول (٥٠٠٠) عن عملية بناء أسوار لمحطة الايقار المجرية بتفتيش ادكو وذلك مقابل ٤٢٠ جنيها وقد نص في البند أولا منه على أن يتعهد المقاول باجراء هذه العملية بحسب الفئات المتفق عليها المبينة بالعطاء المقدم بتاريخ أول يناير سنة ١٩٥٩ والمعتمد بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٥٩ ، كما نص البند الخامس من هذا العقد على أن يتعهد المقاول باتمام هذه العملية في مدى خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره ببدء العمل بحيث اذا تنحى أو تأخر عن انجازها في الميعاد المحدد طبق عليه قورا جميع ما هو وارد بالقيود والشروط العامة المكملة لهذا العقد ويكون ملزما بدفع مبلغ (٥٠٠٠٠) عن كل يوم من أيام التأخير بدون حاجة الى تنبيه أو انذار . ولوحظ بالعقد فضلا عن انه لم يذكر مقدار الغرامة التي تستحق في حالة التأخير شطب الفراغ المعد لبيان مقدارها .

وثابت من مستندات العملية أيضا أن العمل في هذا السور قد انتهى في ٢١ من ابريل سنة ١٩٥٩ ولم تحدث اضرار من ناحية تأخير العملية . ولما كان الواضح من الوقائع المتقدمة أنه وقت تكليف المقاول ٥٠٠ بعملية اقامة سمسور لمحطة الايقار المجرية بتفتيش ادكو لم يحرر عقدا يجيز لجهة الادارة توقيع غرامة تأخير عليه . وبعد أن كلف بها شفويا وبدأ في تنفيذها حرر العقد في ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٩ وهو تاريخ لاحق لتكليفه بالعملية وبهذه التنفيذ فيها بأكثر من شهرين وقد شطب على مقدار الغرامة التي توقع في حالة التأخير وهذا طبيعي إذ أن المدة المنصوص عليها في العقد وقدرها خمسة عشر يوما من تاريخ تكليفه بالبدء في العملية كانت قد انقضت فعلا قبل تحرير هذا العقد الذي ما كان تحريره الا لاستكمال أوراق العملية من الناحية الشكلية فقط كما أن النص الوارد به بتطبيق الشروط العامة المكملة له في حالة التأخير في التنفيذ أو التنحي عنه لا يتفق مع الوقائع التي مرت بها العملية إذ أن الاتفاق عليها قد تم فعلا قبل تحرير العقد في ٢٦ مارس سنة ١٩٥٩ ولم يرفق به شروط عامة تكملة .

ولما كانت لائحة المناقصات والمزايدات لا تعتبر مكملة للعقد بحيث يمكن تطبيق الجزاءات المبينة بها ما لم يتضمن انعقد أحكامها أو الاحالة عليها باعتبارها جزءا مكملا له الامر غير المتوافر في هذا العقد (١) .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع الى أنه لا يجوز توقيع غرامة تأخير على المقاول (٥٠٠٠) عن اعقد موضوع

الفتوى ولا وجه لمسألة أى من الموظفين المختصين بالمؤسسة نظرا للظروف التي تم فيها التعاقد والتي بدى فيها بتنفيذ قبل تحريره .

٤١٧ (١٩٦٧/٤/١٥)

٣ - التنفيذ على حساب المتخلف

١٢١٩ - قرار سحب الاعمال وتنفيذها على حساب المتخلف - هو اجراء تصدره الادارة لتفليده للعقد ومستندا الى نصوصه وليس قرارا اداليا - استمر العقد الاصل قائما على ان يتم تنفيذه على حساب المتخلف الاصل - جواز إعادة العملية الى المتخلف بعد سحبها .

إذا كان الثابت أن ' مصلحة الطرق والنقل البرى ' رأت سحب الاعمال من الشركة عمالا لنص المادة ٦٠٧ من المواصفات القياسية من العقد المبرم بين المصلحة والشركة المذكورة لتقصير الشركة وتراخيها فى تنفيذ العقود ، وقد اعتذرت الشركة عن هذا التراخي والتقصير لظروف طارئة أسفرت عن أزمة مالية حلت بها فحالت بينها وبين تنفيذ الاعمال التي وكلت اليها فى حينها ، ولكنها أبرمت بعد ذلك اتفاقين مع شخصين آخرين تمهدا بتنفيذ الاعمال وفقا لشروط العقد ومواصفاته على أن يقوم بنك الجمهورية بتمويل العمليات وقد أشار بنك الجمهورية فى كتابه الموجه الى وزير المواصلات بتاريخ ٢٨ من يناير سنة ١٩٦٠ الى أن البنوك مجتمعة على استعداد لتمويل العمليات المتعاقد عليها مع الشركة المذكورة بعد التنازل عنها وأن البنوك قد رتبمت الامر بينها وبين الشركة والمتاولين من الباطن بطريقة تبعث على الاطمئنان وتكفل انجاز الاعمال فى أقصر وقت ممكن .

وقد قررت المصلحة أنها لا ترى مانعا من الناحية الفنية من قيام الشركة بتنفيذ الاعمال على أن تقدم برنامجا زمنيا لسير الاعمال تقبله المصلحة وتلتزم به الشركة بحيث أن أى اخلال فى تنفيذه يتحول المصلحة حق سحب الاعمال وتنفيذها على حساب الشركة ومسئوليتها .

ولابداء الرأى فى هذا الموضوع يتعين تحديد التكليف القانونى لعملية السحب المتقدم ذكرها وهل تعتبر قرارا قابلا أو غير قابل للسحب أو الاثناء أم أنها مجرد اجراء اتخذته المصلحة استنادا الى نص من نصوص التعاقد المبرم بينها وبين الشركة فيجوز لها العدول عنه متى رأت فى العدول تحقيقا لمصلحة عامة .

ويتعين التفرقة فى هذا الصدد بين نوعين من القرارات التي تصدرها الادارة فى شأن العقود الادارية .

النوع الاول : القرارات التي تصدرها الادارة أثناء المراحل التمهيدية لتعاقد وقبل ابرام العقد وهذه تسمى القرارات الادارية المنفصلة ، ومن

هذا القبول القرار الصادر بطرح العمل في مناقصة والقرار الصادر باستبعاد أحد المتنافسين والقرار الصادر بالفاء المناقصة أو بإلغائها على شخص معين وهذه قرارات إدارية نهائية شأنها في ذلك شأن أى قرار إداري نهائي وتنطبق عليها كافة الأحكام الخاصة بالقرارات الإدارية النهائية ويجوز الطعن فيها بالإلغاء في المواعيد المقررة .

النوع الثاني : ينتظم القرارات التي تصدرها الإدارة تنفيذا لمقتضى من العقود الإدارية واستنادا إلى نص من نصوصه مثال ذلك القرار الصادر بسحب العمل ممن تعاقد معها والقرار الصادر بمصادرة التأمين المقدم منها أو بالفاء العقد ذاته وهذه القرارات لا تعتبر قرارات إدارية وتختص محكمة القضاء الإداري بنظر المنازعات التي تثور بشأنها لا على أساس اختصاصها بالفاء القرارات الإدارية النهائية ، وإنما على أساس اعتبارها المحككة ذات المولوية الكاملة في نظر المنازعات الناشئة عن العقود الإدارية بالتطبيق للمادة العاشرة من قانون مجلس الدولة .

وعلى مقتضى ما تقدم لا يكون القرار الصادر بسحب العمل من الشركة قرارا إداريا وإنما هو مجرد إجراء اتخذته مصلحة الطرق استنادا إلى نص من نصوص العقد المبرم بينها وبين الشركة ومثل هذا الإجراء لا ينهى التعاقد لأنه مجرد إجراء تمهيدى يسبقه إجراء آخر وأجهته المادة ٩٤ من لائحة المناقصات والمزايدات التي أجازت للإدارة أن تقوم بالعمل بنفسها أو أن تطرح الأعمال التي لم تتم في مناقصة أو أن تتفق مع أحد المقاولين بطريق الممارسة لاتمام العمل . وفي هذه الحالات جميعها يظل العقد الاصل قائما على أن يتم تنفيذه على حساب المتعاقد الاصل وتحت مسؤوليته .

ومن حيث أنه يترتب على استمرار الرابطة العقدية بحكم اللزوم جواز إعادة العملية إلى الشركة بعد مسحها منها متى ما قدرت المصلحة أن الضمانات الجديدة التي قدمت الشركة تجعلها أقدر من غيرها على اتمام العمل وهي مسألة موضوعية تستقل بها الإدارة إلا أن هذا لا يخل بحقوقها في إنهاء العقد متى ثبت إخلال الشركة بالتزاماتها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى جواز العنول عن سحب الأعمال من الشركة متى رأت المصلحة أن الضمانات الجديدة التي قدمت الشركة والمصارف تكفل إنجاز العمل عاجلا وعلى نحو يحقق المصلحة العامة .

٣٩٩ (١٦ / ٥ / ١٩٦٠)

(تعليق)

المبدأ الذي قامت عليه هذه الفتوى بأن من مقتضى تخلف المتعاقد عن التنفيذ وقيام الإدارة بالتنفيذ على حسابه علم انتهاء الرابطة العقدية
م ١٢٥ فتوى

وباستمرار العقد منتجا لاثلة سبق ان قررته المحكمة الادارية العليا في
الطعون ارقام ١٥٠ لسنة ٦ ق بجلسته ١٩٦٢/٦/٩ ، ١٣٤٥ لسنة ٨ ق
بجلسته ١٩٦٤/٢/١ ، ٩٢٣ لسنة ٨ ق بجلسته ١٩٦٤/٢/٨ ، ٨١٥ لسنة
٨ ق بجلسته ١٩٦٤/٣/١٤ (كتابنا المحكمة الادارية العليا في ١٣٣٩ ،
١٣٤٠ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ص ١٤٠١ ، ١٤٠٢) .

١٢٢٠ - مدى حق الجهة الادارية في الشراء على حساب المتعهد للقصر بعد انتهائها
السنة المالية لذلك بالتوريد خلالها .

تنص المادة ١٠٥ من لائحة المناقصات والمزايدات على أنه « اذا تأخر
المتعهد في توريد كل الكميات المطلوبة أو جزء منها في الميعاد المحدد بالعقد
- ويسفل في ذلك الاصناف المرفوضة - فيجوز للوزارة أو المصلحة أو السلاح
أو فروعها اذا رأت مصلحة في ذلك ، اعطاء المتعهد مهلة اضافية للتوريد على
أن توقع عليه غرامة قدرها ١٪ عن كل اسبوع تأخير أو جزء من اسبوع من
قيمة الكمية التي يكون المتعهد قد تأخر في توريدها بحيث لا يجاوز مجموع
الغرامة ٤٪ من قيمة الاصناف المذكورة .

وللوزارة أو المصلحة أو السلاح في حالة عدم قيام المتعهد بالتوريد
في الميعاد المحدد بالعقد أو خلال المهلة الاضافية أن تتخذ أحد الاجراءين
التاليين وفقا لما تقتضيه مصلحة العمل .

(ا) شراء الاصناف التي لم يتم المتعهد بتوريدها من غيره على حسابه
سواء بالممارسة أو بمناقصات محلية أو عامة بنفس الشروط والمواصفات
المعلن عنها والتعاقد عليها . ويخصم من التأمين المودع من المتعهد أو من
مستحققاته لدى المصلحة أو أية مصلحة حكومية أخرى قيمة الزيادة في الثمن
مضافا اليها مصروفات ادارية بواقع ٥٪ من قيمة الاصناف المشتراة على
حسابه وما يستحقه من غرامة عن مدة التأخير في التوريد ، أما اذا كان
سعر شراء أي صنف يقل عن سعر المتعهد فلا يحق له المطالبة بالفرق وهذا
لا يمنع من تحصيل قيمة غرامة التأخير المستحقة والمصروفات الادارية .

(ب) انتهاء التعاقد فيما يختص بهذه الاصناف ومصادرة التأمين بما
يوازي ١٠٪ من قيمتها دون الحاجة للالتجاء الى القضاء مع اخطار المتعهد
بذلك بكتاب موصى عليه وذلك دون اخلال بحق الوزارة أو المصلحة أو
السلاح في المطالبة بالتعويض . وفي هذه الحالة لا يجوز شراء هذه الاصناف
خلال السنة المالية التي تم فيها انتهاء التعاقد ، على أنه يجوز ذلك بموافقة
وكيل الوزارة المختص بشرط ايضاح المبررات التي تدعو لهذا الشراء » .

وتنص المادة ١٠٦ من ذات اللائحة على أنه « اذا تأخر المتعهد عن توريد

اصناف تعاقد على توريدها الى ما بعد انتهاء السنة المالية المكلف بالتوريد فيها فانه يجب اخطاره بالفاء العقد عن الكمية الباقية وتطبيق احكام البند (ب) من المادة ١٠٥ .

اما اذا كانت الحاجة ماسة للاصناف المذكورة فيجوز لرئيس المصلحة او المنطقة او الفرع ان يعطى المتعهد مهلة للتوريد مع تطبيق احكام الفقرة الاولى من المادة ١٠٥ المشار اليها بالشروط الآتية :

١ - أن تكون أسعار المتعهد لا تزيد على أسعار العقود الجديدة أو الاسعار السارية في السوق أيهما أقل .

٢ - أن يكون هناك وفر كاف في البند المختص بميزانية السنة الجديدة .

٣ - أن يكون قد حصل فعلا وفر في بند ميزانية السنة السابقة يوازي القيمة المطلوبة .

٤ - أن تكون الحاجة ماسة لقبول اصناف زائدة على المطلوب والا غير اى استبعاد هذه الكمية من المطلوب خلال السنة المالية الجديدة .

والمستفاد من النصوص المتقدمة أن المادة ١٠٥ من اللائحة تتناول احكام التأخير في التوريد بصفة عامة فهي تقرر في الفقرة الاولى اعطاء المتعهد مهلة للتوريد مع توقيع غرامة تأخير بنسب معينة ثم تخول الجهات الادارية في الفقرة الثانية - اذا لم يتم التوريد في الموعد المحدد له أو خلال المهلة الاضافية - الحق في اتخاذ أحد اجراءين حسبما تقتضيه المصلحة العامة (أ) - الشراء على حساب المتعهد المقصر بما يؤدي اليه في ذلك من تحميله فرق السعر والمصاريف الادارية . (ب) انتهاء التعاقد بالنسبة الى الاصناف المقصر في توريدها ومصادرة التأمين النسبي عنها . أما المادة ١٠٦ فقد اوردت استثناء من احكام المادة ١٠٥ ومؤدى الاستثناء انى قرره أنه اذا كان التأخير في التوريد قد استمر الى ما بعد انتهاء السنة المالية فانه يتعين في هذه الحالة الفاء العقد ومصادرة التأمين النسبي . وقد دعا الى هذا الاستثناء اعتبارات مردها الى أن الحاجة غالبا ما تكون قد انتهت بالنسبة الى الصنف المتعاقد عليه لأن الاصل في شراء صنف معين هو حاجة الادارة اليه خلال السنة المالية التي تم التعاقد فيها فاذا انتهت هذه السنة دون توريد كل من الطبيعي أن تنقضى حاجة الادارة الى الصنف .

ومن هنا قررت المادة ١٠٦ في فقرتها الاولى الفاء العقد ومصادرة التأمين غير أنه لوحظ أن السنة المالية قد تنتهى دون انقضاء حاجة الادارة الى الصنف المتعاقد عليه فكان من الضروري في هذه الحالة ايراد استثناء من الحكم الذى آتت به الفقرة الاولى من المادة ١٠٦ وورد هذا الاستثناء في الفقرة الثانية التى قضت بجواز اعطاء المتعهد مهلة اضافية للتوريد متى

كانت الحاجة ماسة الى الصنف (وتوافرت باقى الشروط) فالخاجة الى الصنف بعد انتهاء السنة المالية - هي التى دعت الى ايراد حكم الفقرة الثانية من المادة ١٠٦ المشار اليه -

ومؤدى ما تقدم أن الفقرة الثانية من المادة ١٠٦ تعد استثناء من الاستثناء الوارد فى صدر هذه المادة ، وهذا الاستثناء رجوع الى الاصل المقرر فى المادة ١٠٥ من اللائحة ، بمعنى أنه اذا ما انتهت السنة المالية وكانت حاجة الادارة ماسة الى الصنف وجب اصدار الاستثناء الذى أوردته المادة ١٠٦ فى صدرها والرجوع الى الاصل الذى يتعين اتبعه فى حالة التأخير فى التوريد ، أى الرجوع الى أحكام المادة ١٠٥ مع مراعاة الشروط الواجب توافرها لتطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٠٦ تلك الشروط التى تتعلق بمصلحة الخزنة من ناحية الاسعار مع تأمين استقرار الميزانية - وبعبارة أخرى يكون تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة ١٠٦ أنفة الذكر ترخيصا باسقاط حكم الفقرة الاولى منها اذا ما ارتأت جهة الادارة ذلك وبشرط مراعاة ما لموردته الفقرة الثانية من تحفظات قصد بها مصلحة الخزنة وتأمين استقرار لوضع الميزانية .

ومع التسليم - جدلا - بأن نص المادة ١٠٦ المشار اليها ليس فيه ما يفيد تحويل الجهات الادارية الحق فى الشراء على حساب المتعهد المقصر بعد انتهاء السنة المالية فانه ليس ثمة ما يمنع جهات الادارة من مباشرة هذا الحق استنادا الى القواعد العامة فى العقود الادارية ، ذلك أن هذه العقود تتميز بطبيعة خاصة تختلف عن تلك التى تخضع لها عقود القانون الخاص . ومعد الاختلاف الى ما تنصف به العقود الادارية من اتصالها بسير المرافق العامة الامر الذى يستتبع منح الادارة الكثير من الامتيازات التى لا مجال لها فى نطاق عقود القانون المدنى .

ولقد استقر الرأى فى هذا المجال على أن علاقة المتعاقدين فى العقود الادارية لا تستند الى شروط العقد فقط وانما تستند أيضا الى القواعد القانونية التنظيمية الخاصة بالمرفق العام .

وتتمتع جهات الادارة فى العقود الادارية بامتيازات كثيرة متنوعة منها الحق فى الرقابة على تنفيذ العقد وتعديله والحق فى توقيع الجزاءات المختلفة تلك الجزاءات التى لا تستهدف فى الواقع من الامر تقوم اعوجاج فى تنفيذ الالتزامات التعاقدية بقدر ما تتوخى تأمين سير المرافق العامة وبعبارة أخرى فان نظام الجزاءات فى العقود الادارية لا يستهدف فقط إعادة التوازن بين الالتزامات المتبادلة التى تنشأ بين طرفى العقد ولا يتسم بطابع العقوبات التى توقع على المتعاقد مع الادارة وانما هدفه الاساسى هو الوصول الى تنفيذ الالتزام المتصل بسير المرفق العام أو استبعاد الاختلال الذى يكون قد لحق

به . ويرتب على هذه الفكرة نتيجة هامة محصلها أن الإدارة تتمتع بهذه الحقوق والسلطات حتى ولو لم ينص عليها في العقد بمعنى أن جهة الإدارة لا تستمد امتيازاتها في نطاق العقود الإدارية من نصوص العقد وإنما من طبيعة المرفق العام واتصال العقد به ووجوب الحرص على انتظام سيره واستدامة تعهد الإدارة له وإشرافها عليه بما يحقق المصلحة العامة ومن هنا يحق للإدارة مباشرة هذه السلطات ولو لم ينص عليها في العقد .

ويعد الشراء على حساب المتعهد المقصر مظهرا من مظاهر الامتيازات التي تتمتع بها جهة الإدارة في مجال العقود الإدارية وهو يعتبر نوعا من العقوبات الجزية أو صورة من التنفيذ الجبرى أساسه وجوب تنفيذ العقد لأن المرفق في حاجة إلى ذلك وإذا كان من المسلم - على ما سلفنا - أنه يحق للإدارة تنفيذ العقد على حساب المتعهد المقصر ولو لم يتضمن العقد نصا بذلك فليس هناك ما يحول دون اتباع هذا الاجراء ولو جاءت نصوص اللائحة خلوا من حكم صريح يخول الإدارة هذا الحق . والقول بغير ذلك يتعارض مع طبيعة العقد الإداري ويقفل حقيقة هامة هي وجوب استمرار سير المرافق العامة بانتظام واطراد . فطبيعة العقد الإداري وارتباطها بحسن سير المرافق العامة توجب تخويل الإدارة الحق في الشراء على حساب المتعهد المقصر إلى ما بعد انتهاء السنة المالية دون حاجة إلى نص صريح على ذلك في المادة ١٠٦ . وكفى في هذا الصدد ألا يوجد نص مانع من اتخاذ هذا الاجراء أى يكفى ألا يكون في نص المادة ١٠٦ ما يفيد - صراحة أو ضمنا - عدم جواز هذا الشراء .

وعندما تتعاقد الإدارة على توريد صنف ما فإنه يقلب أن تكون حاجتها إليه قائمة خلال السنة المالية التي تم التعاقد فيها فإذا انتهت هذه السنة انقضت حاجة المرفق عادة إلى هذا الصنف . ومن هنا قررت المادة ١٠٦ أنه إذا تراخى التوريد إلى ما بعد انتهاء السنة المالية وجب إلغاء العقد ومصادرة التأمين وهذا الحكم مرتبط بما تقضى به المادة ١٠٥ في غقرتها الأخيرة من أنه في حالة الإلغاء لا يجوز شراء الأصناف التي تقرر إلغاء العقد المبرم عنها خلال السنة المالية التي تم التعاقد فيها ، غير أن هناك حالات تنتهي فيها السنة المالية دون توريد ورغم ذلك تظل الحاجة ماسة للأصناف التي لم تورد . فهنا يكون من الطبيعي - بمراعاة طبيعة العقد الإداري واحتياجات المرافق - أن تخول الإدارة تنفيذ العقد على حساب المتعهد المقصر دون أن يحتج عليها بأن المادة ١٠٦ ليس فيها ما يفيد ذلك لأن هذه السلطة لا تستمد من نصوص العقد ولا من أحكام اللائحة بل من الطبيعة القانونية للعقد الإداري على النحو السالف إيضاحه . وكفى ألا يوجد في نصوص هذه اللائحة - باعتبارها تنظيما قانونيا يجب على الجهات الإدارية اتباعه - ما يحول دون اتخاذ هذا الاجراء .

والقول بعدم جواز الشراء على حساب المتعهد الذي تراخى في التوريد

الى ما بعد انتهاء السنة المالية وقصر حق الادارة - متى أبرمت عقدا جديدا بأسعار أكثر - على الرجوع على المتعهد المقصر بالتعويض بدعوى تقييمها أمام القضاء وفي هذه الحالة تطالب بفرق السعر باعتباره عنصرا من عناصر التعويض التي تخضع لتقدير القاضي - هذا نقول يفعل ما تتمتع به جهات الادارة من سلطة التنفيذ الجبرى الذى يعد الشراء على حساب المتعهد مظهرا من مظاهره كما أن الاخذ به يحتاج الى وقت طويل ويستوجب كثرة فى الاجراءات والتنفقات .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أحقية الجهات الادارية فى الشراء على حساب المتعهد الذى يتراخى فى التوريد الى ما بعد انتهاء السنة المالية المكلف بالتوريد خلالها اذا كانت الحاجة ماسة الى الصنف وتوافرت باقى الشروط المنصوص عليها فى المادة ١٠٦ من لائحة المناقصات والمزايدات .

(١٩٦٢/٨/٢٩) ٥٢٧

٤ - التعويض

١٩٢١ - جزء اخلال الشركة المصدرة بالالتزام المتعاقد بالتصدير - التزامها بالتعويض طبقا للقواعد العامة فضلا عن مصادرة التأمين النهائى ، على أن يخصم مقدار التأمين من قيمة التعويض اذا كانت هذه القيمة تزيد عليه .

(١) ان تخلف الشركة المصدرة عن الوفاء بالتزامها يستتبع التزامها بالتعويض عن ذلك طبقا للقواعد العامة كما يستتبع مصادرة التأمين النهائى المدفوع منها طبقا لاحكام لائحة المناقصات والمزايدات التى نص فى شروط المزايدة على أنها تكمل شروط العقد ، وطبقا للعقد ذاته الذى يقضى بأن للوزارة مصادرة التأمين النهائى اذا تأخر المصدر فى تنفيذ شروط المزايدة مما يقتضى إمكان ذلك عند التخلف عن التنفيذ نهائيا من باب أولى يضاف الى ذلك استحقاق الحكومة الحصيلة المدفوعة عند العقد والتى نص فى الشروط المتفق عليها على أنها تصبح من حق الحكومة بمجرد حصول المرخص على ترخيص التصدير وأنه لا ينظر فى ردّها بأى حال من الاحوال وحتى ولو لم يقم المصدر بال شحن .

وغنى عن البيان أن مصادرة التأمين النهائى فى هذه الحالة انما تكون من قبيل التعويض عن عدم التنفيذ وبهذه المثابة فانه لا يجمع بين التأمين النهائى وبين مقدار التعويض وانما يخصم مقدار التأمين من قيمة التعويض ان كانت هذه القيمة تزيد عليه .

وتقدر قيمة التعويض عن عدم تنفيذ الالتزام المشار اليه على أساس ما نشأ عن عدم التنفيذ من ضرر يتمثل فيما لحق الوزارة من خسارة وما فات عليها من كسب بشرط أن يكون هذا نتيجة طبيعية لعدم الوفاء بالالتزام ويعتبر الضرر نتيجة طبيعية إذا لم يكن في استطاعة الدائن أن يتوقاه ببذل جهد معقول (م ٢٢١ من القانون المدني) .

وإمراعاة ما سبق فإن التعويض الذي يستحق لوزارة الاقتصاد في خصوصية الحالة محل البحث يتمثل في مقابل ما ضاع عليها من ربح قدرته الإدارة العامة للنقد بمبلغ ١٧٧٦٥ جنيها هو مجموع ما كانت تحصل عليه لو بيعت باقي كمية الارز المتفق عليها بالجنيهاسترلينية على أساس أنه عندئذ كانت الوزارة تتقاضى عن كل طن مبلغ ٩ جنيهات و ٥٣٠ مليما يمثل الحصيلة المقررة والتي تقدر بنسبة ٧٧.٥٪ من كل جنيه استرليني على أنه وقد عرضت الشركة أن تقوم بتصدير تلك الكمية على أساس أن يتم الدفع بالجنيه المصري وعلى أن يكون سعر الطن في هذه الحالة ٤٠ جنيها وعلى أن تحصل الحكومة على حصيلة قدرها ٥ جنيهات و ٢٥٠ مليما عن كل طن - فانه كان من شأن هذا العرض أن ينقص من قيمة ما ضاع على الحكومة من ربح بسبب تخلف الشركة عن التزامها بحيث يكون مقدار ما ضاع على الحكومة من ربح هو مبلغ ٤ جنيهات و ٧٠٠ مليم عن كل طن أى ما مجموعه ٨٩٣٠ جنيها عن الكمية كلها ، ولما كانت الحكومة بعدم قبولها هذا العرض قد تسببت في عدم تخفيض مقدار الضرر الذي لحق بها فانها تكون قد ساهمت في زيادة مقدار ما ضاع عليها من كسب فلا يحق لها أن تطالب بما يقابل هذه الزيادة وينحصر حقها في المبلغ الاخير الذي يمثل ما ضاع عليها من كسب نتيجة خطأ الشركة المذكورة وحدها ويخصم من هذا المبلغ ما أدته الشركة من تأمين نهائي فيكون الفرق وقدره ٢١٣٠ ج هو باقى التعويض المستحق للوزارة قبل الشركة .

(١٩٦٢/٨/١٦) ٥١٦

(تعليق)

يلاحظ ان المحكمة الادارية العليا قد قضت في الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ٧ ق بجلسته ١٩٦٣/١٢/٢٨ بأن « ليس ما يمتع من الجمع بين مصادرة التأمين والتعويض عن العقد الادارى فلكل منهما سببه ومبرراته ولا تعارض بين هذا الجزء والتعويض ، فمصادرة التأمين جزء من الجزاءات التي يجوز توقيعها على المتعاقد بسبب الاخلال في ذاته بينما المطالبة بالتعويض يقصد بها مواجهة الاضرار التي لحقت بالادارة من جراء خطأ المتعاقد معها » (كتابنا المحكمة الادارية العليا ق ١٣٥١ ص ١٤١٠) ، وقررت في الطعن رقم ١٣١٦ لسنة ٧ ق بجلسته ١٩٦٤/٢/٢٢ لن « التعويض الذى مرده القواعد العامة مستقل في سببه كما انه مختلف في طبيعته ووجهته وغايته

عن شرط مصادرة التأمين الذي هو أحد الجزاءات المالية التي جرى العرف الإداري على اشتراطها في العقد الإداري وما دام السبب في كل من مصادرة التأمين والتعويض مستقلا والطبيعة والوجهة والغاية في كل منهما متباينة فلا تريب أن اجتمع في حطة فسخ العقد الإداري مع مصادرة التأمين استحقاق التعويض « كتابنا المحكمة الإدارية العليا ق ١٣٥٢ ص ١٤١٣ » .

غير أن المحكمة قد أوردت تحفظا على هذا المبدأ في نفس حكمها سالف الذكر بقولها « وغنى عن البيان أن الجمع بين مصادرة التأمين والتعويض وهن بالاحتظر العقد الإداري صراحة هذا الجمع وأن يكون الفرد لا زال موجودا بعد مصادرة التأمين أي يجاوز قيمة هذا التأمين فإذا كانت مصادرة التأمين قد جبرت الفرد كله فلا محل للتعويض تطبيقا للقواعد العامة ما لم يتفق على خلاف ذلك » ، ثم أكدت هذا المعنى في الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٨ ق بجلسته ١٩٦٥/١١/٢٧ ووردته في الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٩ ق بجلسته ١٩٦٦/١٢/٢٧ (مجموعة أحكام المحكمة الإدارية العليا الصادرة عن المكتب الفني بمجلس الدولة - السنة ١١ ق ٧ ص ٥١ ، السنة ١٢ ق ٣٦ ص ٣٥٥) .

وقد فوضت محكمة النقض قاعدة جواز الجمع بين مصادرة التأمين والمطالبة بالتعويض بقولها في الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٢٩ ق بجلسته ١٩٦٤/٤ ان « مصادرة التأمين تعتبر من الجزاءات التي تملك جهة الإدارة توقيعها على المتعاقد اذ قصر في تنفيذ التزامه ولذلك يشترط للإدانة الحق في توقيعها بقيام موجبها بغير حاجة الى التزام الإدارة بالثبت أن ضرر ما قد لحقها من جراء اخلال المتعاقد معها بالتزامه وحتى ولو لم يلحق بها أي ضرر من هذا الاخلال ، ومن ثم فإن مصادرة التأمين على هذا الاساس لا يمنع الإدارة من المطالبة بالتعويض عن الاضرار الحقيقية التي حلت بها بسبب تقصير المتعاقد معها في تنفيذ التزامه ولا يعتبر ذلك جمعا لتعويضين عن فعل واحد لاختلاف الاساس القانوني لحق الإدارة في الحالتين » (كتابنا النقض المدني ق ١٣٠٢ ص ٧٨٢) .

١٢٢٢ - استحقاق الدولة تعويضا عن عدم تنفيذ الشركة للصحة التزاماتها على اساس ما أصابها من خسارة وما فاتها من كسب - عدم جواز التزول عن هذه المبالغ الا طبقا لاحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن التصرف في اموال الدولة بالجنح .

إذا استحق التعويض للدولة مقابل ما لحق بها من ضرر بسبب عدم تنفيذ شركة لما تمهت به في العقد سالف الذكر (١) . ذلك أن الضرر الذي سلف القول بأنه يتمثل في ضياع ما كان يعود الى الدولة من

عقد اداری (ه - احكام خاصة
(١) استغلال الثروة
الطبيعية - أولا : البترول (

كسب فيما لو نفذت الشركة التزامها وهو الكسب الذي قدر بالمبلغ المحدد آنفا - فانه من ثم يترتب للدولة حق في اقتضاء ذلك المبلغ ، والحقوق المالية التي تستحق للدولة لا يجوز التنازل عنها الا طبقا لاحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن التصرف في اموال الدولة بالمجان وهي احكام لا تجيز التنازل الا بقصد تحقيق غرض ذي نفع عام وهو القصد الذي لا يتحقق مباشرة في الحالة محل البحث حيث يتصل الامر في اساسه بمصلحة ذاتية للشركة . وغنى عن البيان انه وقد قام الاساس القانوني لاستحقاق التعويض بثبوت الضرر المشار اليه نتيجة اخلال الشركة بالتزامها فان الاعفاء من أداء التعويض يكون من باب التنازل عن ماله من اموال الدولة .
(١٩٦٢/٨/١٦) ٥١٦

(تعليق)

سبق للجمعية العمومية أن قررت في الفتوى رقم ٦٣٧ بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٥٦ أن جهة الادارة المختصة اذ قدرت ان اعتبارات العدالة او الصالح العام تقتضي التجاوز عن الفرامة كلها او جزء منها فانه يتعين عليها اتخاذ الاجراءات الواجبة قانونا للتنازل عن مال مستحق للدولة ، وقررت الفتوى رقم ٣٢٣ بتاريخ ١٠/٥/١٩٥٩ انه متى انتفت احد اركان المسؤولية الموجبة للتعويض فلا مجال عندئذ لاستعمال الحق المخول للادارة بمقتضى العقد في اقتضاء التعويض لانعدام الاساس القانوني ومن ثم ففي مثل هذه الاحوال لا ينطوي الاعفاء من الفرامة على تصرف بالمجان في اموال الدولة ، واكملت نفس هذا المعنى في الفتوى رقم ٣٨٧ بتاريخ ٣١/٥/١٩٥٩ (كتابنا فتاوى الجمعية العمومية ق ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٤٠ ص ٧٥١ ، ٧٤٢ ، ٧٥٣) .

(ه) احكام خاصة ببعض العقود

١ - عقود استغلال الثروة الطبيعية .

- أولا : استغلال البترول .
- ثانيا : استغلال الطاجر .
- ثالثا : استغلال الطحالب .

٢ - عقد المساهمة في الاشغال العامة .

١ - عقود استغلال الثروة الطبيعية

- أولا : استغلال البترول .

- ثانيا : استغلال الحاجر .
- ثالثا : استغلال الطحالب .

أولا : استغلال البترول

١٢٢٣ - عقود الاستغلال الممنوحة لشركة أبار الزيت الانجليزية المصرية من وزارة الصناعة بالأرقام ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، للفترة بتاريخ ٢٥ من يونيو سنة ١٩٥٢ - النصوص في القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ على أن يكون مقدار الاتاة عند تجديد عقود الاستغلال ٢٥٪ بالنسبة للبترول - سريان هذا النص على تلك العقود بعد تجديدها بحيث تكون الاتاة ٢٥٪ لا ١٠٪ فلا يطبق القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٦ الذي لا يمسو أن يكون مجرد إذن لوزير التجارة والصناعة بتجديد العقود المشار إليها ، فيقت أثر القانون عند هذا الحسد بحيث إذا تضمن لوائح مخالفة للقواعد القانونية العامة لهذه وحدها التي تطبق .

في أثناء النظر في تجديد عقود الاستغلال أرقام ٣ ، ٥ ، الممنوحة لشركة أبار الزيت الانجليزية المصرية من وزارة الصناعة صدر القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ وقد نص فيه على أن تراخيص الاستغلال تعطى بقانون وإلى زمن محدد وأن الاتاة الخاصة بعقود البترول تكون ٢٥٪ عند التجديد . ولما كان مقدار الاتاة التي تمنحها الشركة وفقا للبند ٢٤ من هذه العقود كان ١٠٪ فاعترضت على سريان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ على هذه العقود . وعرض الأمر على قسم الرأي مجتمعاً بمجلس الدولة وانتهى بجلسته المنعقدة في ٢٣ من مارس سنة ١٩٥٤ إلى أن امتداد التراخيص المشار إليها قد وقع في تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ ومن ثم فلا محل للبحث فيما إذا كانت أحكامه تستلزم استصدار قانون بتجديد هذه التراخيص من علمه وتكون هذه التراخيص جددت فعلا بمجرد الاتفاق على ذلك بين الطرفين أما فيما يتعلق بالاتاة فإنه لما كان القسم يرى أن الشرط الخاص بها في عقود استغلال مواد الثروة الطبيعية هو من الشروط التعاقدية التي يحكمها التراضي ولما كان للبند ٢٤ سالف الذكر وضع حدا أقصى للاتاة التي يحق للحكومة فرضها عند التجديد هو ١٠٪ فإن أحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٨ التي جعلت « الاتاة عند التجديد ٢٥٪ » لا تؤثر على شروط الاتفاق التي تظل سارية إلى نهاية مدته وتم تجديد هذه العقود وفقا لما أشارت إليه هذه الفتوى .

رأت مصلحة المناجم والوقود عند تجديد العقود أرقام ٦ و ٧ و ٨ و ٩ أنها جميعها تنتهي في تاريخ لاحق لتاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ ومن ثم يتعين أن تكون الاتاة ٢٥٪ عند تجديدها وفقا لأحكام القانون المذكور إلا أن إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الصناعة رأت عند عرض

الموضوع عليها أن مقدار الاتولة المستحقة عند تجديد هذه العقود لا يجوز أن يتجاوز ١٠٪ ذلك أن الشرط الخاص بالاتولة كما ذهب إلى ذلك قسم الرأى حيثما فى فتواه سالفة الذكر هو من الشروط التعاقدية التى يحكمها التراضى ولما كان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ نص فى مادته الخامسة على أن يكون منح التراخيص بقانون لذلك فإنه يتعين استصدار قانون بتجديد هذه التراخيص .

وبناء على ذلك صدر القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٦ بالأذن للسيد وزير التجارة والصناعة بتجديد العقود أرقام ٦ و ٧ و ٨ و ٩ لمدة ١٥ سنة باتاوة ١٠٪ من الانتاج .

ولما كانت مصلحة المناجم والوقود لا تزال متمسكة برفع الاتاوة إلى ٢٥٪ عند تجديد هذه العقود تطبيقا للقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ رأت وزارة الصناعة عرض الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع لابتداء الرأى .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٨ من ابريل سنة ١٩٦٢ فاستبان لها أن موضوع النزاع ينطوى فى واقع الامر على نقطتين هامتين هما :
أولا - مدى انطباق أحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ على موضوع النزاع .

ثانيا - ما اذا كان القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٦ يغير من قيمة الاتاوة المشار اليها فى القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ .

ومن حيث أن القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ هو القانون الذى كان ساريا وقت تجديد عقود شركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية أرقام ٦ و ٧ و ٨ و ٩ فى ٢٥ من يونيه سنة ١٩٥٢ ، وبالتالي فإنه يتعين تطبيقه على تلك العقود .

ومن حيث أن المادة الاولى من القانون المشار اليه كانت تنص على ما يأتى :

« تعتبر من أملاك الدولة جميع الحفلات المعدنية والعناصر الكيميائية والاحجار الكريمة التى تحويها الطبقات والرواسب المعدنية التى توجد على سطح الارض أو بباطنها الواقعة فى حدود الارض المصرية أو فى المياه الإقليمية المصرية وسيطلق على هذه المواد فى هذا القانون عبارة (الحفلات المعدنية) » .

ونصت المادة الثانية فيه على ما يأتى : « الحامات المعدنية المشار اليها
فى المادة السابقة منها :

خامات البترول السائلة بمختلف كثافتها والانواع الصلبة كالاسفلت
أولا - خامات الوقود ومنها :

والازدكريت وكذلك الصخور المتشعبة بالبترول وكذلك الغازات الطبيعية
والبترولية » .

ونصت المادة الرابعة على ما يأتى :

« يحظر البحث عن المعادن بأنواعها سواء أكان ذلك فى أملاك الحكومة
العامة أو الخاصة أم فى أملاك الافراد أم فى المياه الاقليمية الا بترخيص خاص
ويعطى الترخيص بقانون والى زمن محدود » .

ونصت الفقرة الرابعة من البند سادسا على أن الاتاوة عند التجديد
بالنسبة للبترول ٢٥٪ .

ويخلص من كل ما تقدم أنه وفقا لاحكام القانون المشار اليه فانه
لا يجوز ابرخيص بالبحث عن البترول الا بقانون لا ان الاذنة فى حاه
التجديد ٢٥٪ .

ومن حيث أن تعديل الاتاوة المنصوص عليها فى عقود الشركة وهى
١٠٪ والنص فى القانون على أنها ٢٥٪ أمر متفق عليه على أن النسبة المشار
اليها تنطبق دون ما حاجة الى التطرق لبحث مدى سلطه الادارة فى اصدار
تشريعات عامة بزيادة ارسوم أو اضرانب ومدى سريان ذلك على عقودها
التي أبرمتها مع الملتزمين .

ومن حيث أن الاصل أن احكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ المشار
اليه هى التى تنطبق على التجديد فان مؤدى ذلك فى الحالة المروضة
ما يأتى :

أولا - انه يلزم صدور التجديد بقانون .

ثانيا - ان الاتاوة المقررة تصبح ٢٥٪ بدلا من ١٠٪ .

وباستعراض ظروف اصدار القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٦ يبين أنه
صدر ترديدا لفتوى ادارة الفتوى والتشريع الصادرة فى ٣٠ من يونيه سنة
١٩٥٥ المشار اليها فيما سبق والتي تضمنت أن القانون رقم ١١١ لسنة
١٩٤٨ ينطبق على تجديد تلك العقود بأثر مباشر وبالتالى ينبغى لتجديدها
صدور قانون بالأذن بذلك وان الاتاوة شرط تماقضى وفقا لما انتهى اليه

قسم الرأي مجتمعا وبالتالي لا يمكن مخالفته ويظل عند التجديد ١٠٪ ولا تصبح ٢٥٪ .

وقد انطوت فتوى ادارة الفتوى والتشريع المذكورة على خلط في الامر ذلك أن اعتبار الاتاوة عند التجديد ١٠٪ أو ٢٥٪ هو في الواقع امر يرتبط وجودا وعدمه مع القول بانطباق أحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ ، أو عدم انطباقه على تجديد تلك العقود . فإذا ما قيل بأن هذا القانون ينطبق على تجديد تلك العقود وجب وفقا لأحكامه أن تكون الاتاوة ٢٥٪ وإذا كان العكس بأن أحكامه لا تنطبق على التجديد وجب القول بأن الاتاوة ١٠٪ وفقا للاتفاق وليست وفقا للقانون الذي لا ينطبق على التجديد .

وبين من أحكام القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٦ أنه في حقيقته مجرد وجود إذن لوزير التجارة والصناعة في تجديد العقود المشار إليها فيه ولم يحدد في واقع الامر اتاوة معينة ب ١٠٪ وإنما تردده للفتوى المشار إليها جدد العقود بفتحها المنصوص عليها في البند ٢٤ منها . يؤيد ذلك ما ورد في مذكرته الايضاحية حيث جاء فيها ما يأتي « لهذا أعدت الوزارة مشروع القانون المرافق وقد نص في المادة الاولى منه على الاذن للوزير التجارة والصناعة في تجديد تلك العقود لمدة ١٥ سنة وتنتهي في ١٢/١٢/١٩٦٧ على أن تكون الاتاوة بنسبة ١٠٪ من الانتاج تنفيذا لنص البند الرابع والعشرين من تلك العقود » .

وبخلص مما تقدم أن القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٦ كان ينبغي أن يقتصر أثره على الاذن للوزير المختص بالتجديد دون تعرض للاتاوة حيث أنها معددة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ ب ٢٥٪ .

وبوجب أن يتم التجديد بمراعاة أحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ التي تحدد الاتاوة ب ٢٥٪ لا ب ١٠٪ طبقا لحكم المادة ٢٤ من هذه العقود يعتبر نص المادة ٢٤ المذكور غير سار في هذه الحالة بل الساري طبقا لقاعدة الاثر المباشر للقانون هو الاتاوة المنصوص عليها في القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ حيث أن واقعة التجديد تمت في ظل وسلطان أحكام القانون المذكور الذي تعتبر أحكامه أحكاما أمرة متعلقة بالنظام العام ، ولا يمكن الاحتجاج في هذا الصدد بأن القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٦ هو الذي يخكم هذه الحالة ذلك لأن هذا القانون لا يعتبر أنه قانون خاص بحيث يجب تطبيق أحكامه دون أحكام القانون العام إذ أن التكييف السليم لحكم هذا القانون الذي استقر عليه الفقه والقضاء الإداري أنه لا يعتبر قانونا من الناحية الموضوعية حيث لا يتضمن أي قواعد عامة مجردة إنما هو نوع من رقابة السلطة التشريعية على بعض افعال السلطة التنفيذية لما لهذه الاعمال من أهمية خاصة ولذلك فإن أثر هذا القانون يقف عند هذا الحد فإذا تضمن

قواعد مخالفة للقواعد القانونية العامة فان هذه القواعد لا يعتمد بها بل
الواجب هو تنفيذ احكام القانون العام .

لهذا انتهت الجمعية العمومية الى سريان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨
على هذه العقود وتحديد نسبة الاتاة بـ ٢٥٪ عند تجديدها ومنعا لكل لبس
يمكن للوزارة استصدار قانون معدل لاحكام القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٦
بما يحقق هذا الغرض .

(١٩٦٢/٥/٢٦) ٣٣٨

١٣٣٤ - الشروط الانجية والشروط التعاقدية في عقد البحث عن البترول -
الفترة بينهما - غشوع العقد فيما يتعلق بالشروط التعاقدية للقانون السارى وقت إبرام
العقد دون القانون اللاحق الذى يسرى فى شأن الشروط الانجية باثره للبشر - اعتبار
الاتفاق على سعر الاتاة من الشروط التعاقدية .

بتاريخ ١٠ من يناير سنة ١٩٣٧ وافق مجلس الوزراء على مذكرة
وزير المالية المتضمنة شروطا جديدة للتصريح بالبحث عن البترول بالقطر
المصرى ومن هذه الشروط تحديد فئة الاتاة التى تحصل عليها الحكومة
فى عقود استغلال البترول بواقع ١٥٪ من الانتاج . وبذات جلسة مجلس
الوزراء فى ١٠ من يناير سنة ١٩٣٧ وافق على مذكرة أخرى لوزير المالية
تناولت الإشارة الى التسهيلات التى سبق ان منحتها الحكومة لشركة انجلو
اجيشيان أويل فيلنز مقابل حصول الحكومة على مائة ألف سهم من أسهم
الشركة بالمجان سنة ١٩١٣ ثم قالت المذكرة « ان وزارة المالية رفعت فى
ذات التاريخ لـ ١٠ من يناير سنة ١٩٣٧) الى مجلس الوزراء الشروط العامة
الجديدة لاستغلال منابع البترول فى القطر المصرى » وأضافت المذكرة اقتراحا
بالتعاقد مع الشركة المذكورة بشروط تخالف الشروط العامة الجديدة وأوردت
ضمن الشروط المخالفة جعل الاتاة فيما يختص بالحقوق التى يستطلب
الشركة استغلالها ١٤٪ لما ستجنيه الحكومة من أرباح أسهمها فى حالة نجاح
الحقول الجديدة وللرغبة فى أن تستمر أعمال الشركة ناجحة حتى تتوفر مواد
التوحد بالقطر المصرى وتستمر حركة معمل التكرير الذى تديره .

وفى ١٧ من فبراير سنة ١٩٣٧ أبرم اتفاق بين الحكومة المصرية وبين
الشركة المذكورة وافقت الحكومة بمقتضاه على منح الشركة عددا من الرخص
لاستكشاف البترول وجاء بالبند (ثالثا) من الاتفاق أن للشركة فى أى
وقت خلال مدة التصريح أن تحصل من الحكومة على عقد أو عقود ايجار فى
أى جزء أو أجزاء من المساحة أو المساحات التى تشملها تلك التصاريح
بالاستراطات وللأغراض المنصوص عليها فى نموذج عقد ايجار الموقع عليه
من الطرفين وبالمطابقة للتعديلات المتفق عليها وهى :

١ - قد حصل الاتفاق بين الطرفين على أن تكون الاتاوة التي تدفعها الشركة بموجب عقد الايجار الصادر اليها ١٤٪ (أربعة عشر في المائة) .
٢ -

ولما اكتشفت الشركة البترول في إحدى مناطق الاتفاق وهي المنطقة رقم (١) الخاصة برأس غارب أبرمت الحكومة معها في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ عقد ايجار لاستغلال بترول هذه المنطقة وكتب بالحبر في نهاية العقد بند اضافي ترجمته أن الترخيص قد صدر طبقا لاحكام الاتفاق الخاص المبرم مع المرخص له يوم ١٧ من فبراير سنة ١٩٣٧ بناء على موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ١٠ من يناير سنة ١٩٣٧ .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم ما يلي :

أولا - ان مجلس الوزراء ميز هذه الشركة فوافق على تخفيض الاتاوة الى ١٤٪ اذا تعاقدت مع الحكومة على استغلال البترول وكان ذلك في ١٠ من يناير سنة ١٩٣٧ .

ثانيا - حرصت الشركة على الافادة من هذه الميزة فحصلت من الحكومة على ترخيص باستكشاف البترول اقترن باتفاقها مع الحكومة على أن تدفع الاتاوة المخفضة اذا استغلت البترول بعد اكتشافه وكان هذا الاتفاق في ١٧ من فبراير سنة ١٩٣٧ .

ثالثا - تمسكت الشركة في تصريح استغلالها بترول منطقة رأس غارب بميزة الاتاوة المخفضة وتم التعبير عن ذلك بإيراد بند اضافي في عقد استغلال البترول بهذه المنطقة يتضمن أن الترخيص بالاستغلال يخضع لاحكام اتفاق الحكومة بأن تتقاضى من الشركة الاتاوة المخفضة التي قررها مجلس الوزراء بصفة خاصة للشركة .

ونبنى على ما قدم أن الاتاوة المستحقة للحكومة مقابل استغلال الشركة بترول منطقة رأس غارب هي ١٤٪ منذ تنفيذ العقد .

أما بالنسبة الى اثر القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ ثم القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ فيما تضمناه من أن الاتاوة عن استغلال حقول البترول ٢٥٪ على مقدار الاتاوة المخفضة المشار اليها فان الشرط الخاص بالاتاوة يعتبر من الشروط التعاقدية التي يحكمها التراضي ولا يؤثر فيها القانون اللاحق لايرام العقد ، وذلك بعكس الشروط اللاتحفية التي يحكمها القانون الجديد . وهذه التفرقة بين الشروط التعاقدية والشروط اللاتحفية ليست انعكاسا لفكرة تعلق أو عدم تعلق القانون بالنظام العام ولكنها تطبيق لنظرية الاثر المباشر للقانون مكملة بقاعدة استمرار القانون القديم في مجال

العقود التي لا تخضع للقانون الجديد الصادر اثناء سريانها بل تظل محكمة بالقانون القديم الذي نشأت في ظله ومن هنا جاءت التفرقة في عقود الالتزام بين ما يعتبر تعاقديا وما يعتبر لانحيا من شروط العقد فالاولى لا تتأثر بصدر القانون الجديد لانها تخضع لقاعدة استمرار القانون القديم شأنها في ذلك شأن سائر العقود بينما الشروط اللانحوية تخضع للقانون الجديد اعمالا لمبدأ الاثر المباشر وهو الاصل العام في سريان القوانين من حيث الزمان .

وعلى مقتضى ما تقدم تكون الاتوة المستحقة عن استغلال بترول رأس غارب هي ١٤٪ الى حين انتهاء مدة العقد أى لا أثر للقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ على هذه الاتوة ولا أثر عليها أيضا للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الذى ألغى القانون الاول ملحوظا في ذلك أن ايا من هذين القانونين لم يتضمن نصا صريحا بسريان تحديدتهما لاتوة استغلال حقول البترول ب ١٥٪ على العقود المبرمة قبل تاريخ العمل به .

وفى ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ تعاقدت الشركة المذكورة مع الحكومة على استغلال بترول منطقة سدر وعسل وورد فى البند الرابع من العقد الخاص بكل منهما أن مقدار الاتوة ١٤٪ وقد أبرم كل من العقدين بمقتضى اذن من البرلمان صدر فى شكل القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٨ بالنسبة الى منطقة سدر والقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٨ بالنسبة الى منطقة عسل .

ويبدو من ذلك أنه لا أثر للقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالمناجم والمهاجر فيما تضمنه من تحديد اتوة استغلال حقول البترول ب ٢٥٪ على القانونين رقمى ١٤٠ و ١٤١ لسنة ١٩٤٨ المشار اليهما لأنه صدر قبل صدورهما ومع ذلك حددت اتوة الاستغلال فيهما ب ١٤٪

بالمخالفة لذلك القانون ، كما أنه لا أثر للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ على مقدار هذه الاتوة المخفضة لأن الشروط الخاصة بها من الشروط التعاقدية التي لا تتأثر بالقانون الجديد كما سلف .

ومن حيث أنه على مقتضى ذلك يكون مقدار الاتوة من استغلال بترول المنطقتين المذكورتين ١٤٪ من تاريخ إبرام عقدى الاستغلال حتى انتهاء مدتهما .

(١٤٨٢) ١٢/٢٨/ ١٩٦٣)

١٢٢٥ - القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٤ - ترخيصه لوزير الصناعة في التعاقد مع المؤسسة العامة للبترول وشركة بان امريكان مصر للبترول في شأن البحث عن البترول واستغلاله ببياه خليج السويس - نصه على أن تكون للاحكام الواردة في مواد معينة من

الشروط المرافقة قوة القانون وتكون نافذة بالاستثناء من القرارات السارية - ليس من بين هذه النصوص ما يفيد التزام المؤسسة بدفع تعويضها في التكليف ونظمت العمليات للبترولة بعملية اجنبية - التزام المؤسسة يقف عند الوفاء بتعويضها بالعملية المصرية .

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة باصدار القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٤ بالترخيص لوزير الصناعة في التعاقد مع شركة بان امريكان مصر للبترول والمؤسسة المصرية العامة للبترول في شأن البحث عن البترول واستغلاله بمياه خليج السويس تنص على أن « يرخص لوزير الصناعة في التعاقد مع المؤسسة المصرية العامة للبترول وشركة بان امريكان مصر للبترول في شأن البحث عن البترول واستغلاله بمياه خليج السويس وفقا للشروط المرافقة والخريطة الملحقة بها » وان المادة الثامنة من هذا القانون تقضى بأن « تكون للاحكام الواردة في المواد ٧ - ١٠ - ١٦ - ٢٠ - ٢١ - ٢٣ - ٣٠ - ٤٣ - ٤٤ من الشروط المرافقة قوة القانون وتكون نافذة بالاستثناء من القرارات السارية » .

وانه ملحق بالقانون المذكور (اتفاقية امتياز بترول) ورد في صدرها ما يأتى :

تحررت هذه الاتفاقية وصار الالتزام بها في اليوم ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٤ بين كل من حكومة الجمهورية العربية المتحدة (ويعبر عنها فيما يلى بلفظ « الحكومة ») والمؤسسة المصرية العامة للبترول وهي شخصية معنوية مؤسسة بمقتضى القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ بما أدخل عليه من تعديلات (ويعبر عنها فيما يلى بلفظ « المؤسسة ») وشركة بان امريكان للزيت مصر وهي شركة مؤسسة في ديلاور (ويعبر عنها فيما يلى بلفظ « بان امريكان ») .

وان الفقرة (ك) من المادة الاولى من الاتفاقية المشار اليها تنص على أن (الاكتشاف التجارى) : هي بئر الاكتشاف التى ينتج من اختبار انتاجها اختبارا مطابقا للاصول السليمة المتبعة فى الانتاج لمدة ثلاثين يوما متواصلة أنها تنتج فى المتوسط ما لا يقل عن سبعائة وخمسين (٧٥٠) برميلا من الزيت فى اليوم اذا كانت المسافة المفتوحة للانتاج من الطبقة المنتجة لا يزيد عمقها عن ألف وخمسمائة متر (١٥٠٠) أو تكون قد انتجت الف (١٠٠٠) برميل فى اليوم . و (تاريخ الاكتشاف التجارى) : هو اليوم الذى يتم فيه تكملة واختبار تلك البئر وفقا لما تقدم ذكره .

وان المادة السابعة من الاتفاقية المذكورة تنص على الاتى :

« الشركة الوكيله : القائم بالعمليات (جاىكو) .

(أ) تقوم المؤسسة وبان امريكان بتكوين شركة فى الجمهورية العربية

المتحدة يطلق عليها اسم (شركة بترول خليج السويس) ويعبر عنها بلفظ (جايكو) ، وتكون هذه الشركة خاضعة للقوانين السارية في ج.ع.م باستثناء قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات والقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ الخاص بتمثيل الموظفين والعمال في مجالس ادارة الشركات ، والقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ الخاص بالمؤسسات العامة ، والقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ الخاص بنظام العاملين بالشركات العامة .

(ب)

(ج) تسدد كل من المؤسسة وبان امريكان قيمة اسهم نصف رأس مال « جايكو » ، وتمتلك وتحوز هذا النصف طوال مدة الاتفاقية .

(د)

(هـ) تكون جايكو هي الوكالة التي تقوم كل من المؤسسة وبان امريكان عن طريقها بمزاولة وإدارة العمليات التي تقتضيها هذه الاتفاقية في قطاعات البحث ٠٠٠ وجميع النفقات والتكاليف والمصروفات التي تتحملها وتدفعها بان امريكان وحدها في سبيل الوفاء بالتزامات البحث المقررة في هذه الاتفاقية تحتسب من التزامات البحث المفروضة على بان امريكان بمقتضى هذه الاتفاقية وتعتبر جزءا منها ، وذلك سواء أكان الاتفاق والدفع بواسطة بان امريكان مباشرة أو عن طريق (جايكو) - وتحفظ (جايكو) بسجل تقيد فيه جميع ما ينفق بواسطة بان امريكان والمؤسسة أو لصالحها من نفقات وتكاليف ومصروفات تقتضيها هذه الاتفاقية .

(و)

(ز)

(ح) تلتزم وتدفع كل من المؤسسة وبان امريكان خمسين في المائة (٥٠ ٪) من التكاليف والمصروفات التي تنفقها جايكو نيابة عن الطرفين للقيام بالعمليات المشتركة المبينة في هذه الاتفاقية وفي اليوم السابق لليوم الاول من كل ربع سنة تقويمية يضع كل من الطرفين تحت تصرف (جايكو) مبلغا بحيث لو أضيف الى مقدار نصيب هذا الطرف في الحساب المشترك الذي يكون وقتئذ تحت يد (جايكو) يكون المجموع كافيا للوفاء بنصف المصاريف المتوقعة اللازمة خلال الربعين القادمين من تلك السنة التقويمية .

وأن الفقرة (ب) ، (أ) من المادة التاسعة من هذه الاتفاقية وهي الخاصة ببرامج العمل والميزانيات تنص على أنه « في خلال ستين (٦٠) يوما

من بعد أن تصبح (جايكو) هي القائم بالعمليات وفقا لاحكام هذه الاتفاقية يعد المدير العام لجايكو برنامج عمل وميزانية يتناولان العمليات التي يرم اجراؤها على حساب ونفقات الطرفين في هذه الاتفاقية عن المدة الباقية من السنة الجارية والسنة للمالية التي تليها - ويجتمع مجلس ادارة جايكو في ج.ع.م. في خلال ثلاثين (٣٠) يوما تالية لاعداد البرنامج والميزانية المذكورين آنفا لمراجعتها وتعديلها - اذا لزم الحال واعتمادها .

وفي موعد لا يتجاوز الخامسة عشر من شهر مارس من كل سنة تقويمية يعد المدير العام لجايكو برنامج ميزانية عن السنة المالية لاعتماده من مجلس ادارة (جايكو) .

وان المادة العاشرة (١) من الاتفاقية ذاتها وهي المتعلقة بالمشروعات والاستثمارات الاخرى المعتمدة ، تنص على أنه اذا اعتمد مجلس ادارة (جايكو) مشروعا او اى استثمار آخر في ظل هذه الاتفاقية وحصل عقب ذلك الاعتماد ان تعهد على احد الطرفين - المؤسسة او بان امركان ان يدفع او يتكفل بدفع اى مبلغ حل موعد ادائه الى (جايكو) لاجراض هذا المشروع او الاستثمار الآخر لا ويسمى هنا الطرف المتخلف عن الدفع) فان الطرف الآخر (ويسمى هنا الطرف الدافع) يصبح له الحق في أن يقدم الى (جايكو) المبالغ الكافية بمقتضى هذه الاتفاقية لمواصلة العمليات اللازمة لذلك المشروع المعتمد او الاستثمار الآخر المعتمد فاذا اختار الطرف الدافع مواصلة العمليات على هذا الوضع فيجب أن تطبق الشروط والاحكام الآتية :

١ - عقب اتمام المشروع أو الاستثمار الآخر يتحمل الطرفان الدافع والمتخلف عن الدفع مناصفة تكاليف ومصروفات تشغيل واصلاح ...

٢ - ابتداء من الشهر التقويمى الاول التالى للشهر التقويمى الذى تم فى اثنائه المشروع أو الاستثمار الآخر . على الطرف المتخلف عن الدفع أن يدفع الى الطرف الدافع مبلغا (يسمى هنا مقدار العجز) مساويا للمفرق بين ما تحمله الطرف المتخلف عن الدفع من تكاليف ومصروفات وبين خسسين في المائة (٥٠ ٪) من المجموع الكلى للتكاليف والمصروفات التى استلزمها المشروع أو الاستثمار الآخر . كما يدفع الطرف المتخلف عن الدفع مبلغا إضافيا يعادل خمسة وسبعين في المائة (٧٥ ٪) من مقدار العجز . وحصيلته للبليئين تصبح واجبة الاداء مشاهرة بمقدار ١/١٧ (واحد على اثنى عشر) .

وكل دفعة شهرية مما سبق ذكره يجب دفعها من جانب الطرف المتخلف عن الدفع الى الطرف الدافع خلال خمسة عشر (١٥) يوما تالية لكل شهر تقويمى ابتداء من الشهر التقويمى الاول السابق ذكره حتى يتم الوفاء بالكامل . وهذه الدفعات يجب أن تكون بنفس العملة التى استعمالها الطرف الدافع في الصرف والاتفاق .

وان الفقرة (د) (١) من المادة الثانية عشرة من الاتفاقية ، وهي المادة الخاصة بعمليات التنمية تنص على أنه (عقب الاكتشاف التجاري الاول الذي يحصل وفقا لهذه الاتفاقية وعند الاستلام طلب كتابي صادر من المؤسسة تقوم بان امريكان يدفع مبلغ يقيد لحسابها وحساب المؤسسة معا وقدره خمسة عشر مليوناً (١٥.٠٠٠.٠٠٠) من دولارات الولايات المتحدة الامريكية وهو المبلغ الاول المطلوب أدائها لمنفقات التنمية المشتركة المقررة في هذه الاتفاقية وفي المدة التي يجرى خلالها اتفاق هذه خمسة عشر مليوناً من الدولارات في هذا السبيل من جانب بان امريكان على الحساب المشترك الوارد ذكره في هذه الاتفاقية تقوم المؤسسة في الوقت نفسه تباعاً يدفع قيمة أية التكاليف والمصروفات التي يقتضي تحملها بالجنيه المصري وللوفاء بتلك التكاليف والمنفقات وبعد أن تكون بان امريكان قد أنفقت المبالغ المذكورة بماليه ٠٠٠٠٠ يخصم من هذا المبلغ مبلغ من دولارات الولايات المتحدة الامريكية مساو كما هو مبين بعد تجميع مبالغ الجنيهات المصرية التي صرفت في نفس الوقت على هذا الوجه تباعاً من جانب المؤسسة . والمحسوف في المائة (٥٠ ٪) من دولارات الولايات المتحدة الامريكية من المبلغ المتبقى بعد ذلك الخصم تستردها بان امريكان من خمسين في المائة لا ٥٠ ٪) من مستحقات المؤسسة المقررة في المادة ١٤ من هذه الاتفاقية .

وان الفقرة (ج) من المادة العشرين من الاتفاقية تنص على أن :

(جميع مدفوعات بان امريكان الى الحكومة والى (جايكو) بمقتضى هذه الاتفاقية تكون بدولارات الولايات المتحدة الامريكية أو بعملة حرة قابلة للتحويل ومقبولة من الحكومة دون أعباء عند التحويل الى دولارات الولايات المتحدة الامريكية في ج.ع.م. أو في أى مكان آخر أو بجنيهات مصرية حصلت عليها بان امريكان في ج.ع.م. بمقتضى المادة ٢٠ - ب) .

وان الفقرة (١) من المادة الثالثة والعشرين من الاتفاقية تنص على أن :

(تقوم كل من المؤسسة وبان امريكان (جايكو) بالمسك دفاتر حسابات وتحفظ بها في مكاتب عملها الرئيسية في ج.ع.م. وتكون هذه الدفاتر في نظامها مطابقة للنظم الحسابية المقبولة والمستعملة بصفة عامة في صناعة البترول - وكذلك تمسك الدفاتر الاخرى والسجلات التي تلزم لبيان الاعمال التي تنفذ بمقتضى هذه الاتفاقية بما في ذلك كميات وقيمة كل البترول المنتج والمحتفظ به بمقتضى هذه الاتفاقية ولكي يتيسر حساب المبالغ التي يلزم دفعها من جانب بان امريكان وفقا لهذه الاتفاقية تمسك بان امريكان دفاتر حساباتها وسجلات حساباتها المشار اليه مفيدا فيها الحساب بدولارات الولايات المتحدة الامريكية ٠٠٠) .

وان الفقرة (١) من المادة الثالثة والاربعين من الاتفاقية تنص على أن :

عقد اذرى (هـ - احكام خاصة
(١) استغلال الثروة
الطبيعية - فولا : البترول <

(الحقوق والواجبات والالتزامات والمسئوليات الخاصة بالمؤسسة وبأن
أمريكان والواردة في هذه الاتفاقية تعتبر متفرقة وليست مشتركة ولا
جساعية وذلك على اعتبار أن الغرض الصريح والقصد الواضح للطرفين
المذكورين هو أن ملكية كل منهما لما يخصه من نسبة الانتفاع المقرر بموجب
هذه الاتفاقية تقوم على أساس أنهما حائزان على المشاع ٠٠٠) .

وقد استظهرت الجمعية العمومية من النصوص المتقدمة ان الاتفاقية
موضوع البحث ان هي الا عقد من عقود استغلال أحد موارد الثروة الطبيعية
في البلاد ، وبهذه المثابة فانها تتعلق بأحد مشروعات التنمية ، وباستقراء
نصوصها بين انها لا تتضمن أى نص يقضى بالزام المؤسسة المصرية العامة
للپترول بدفع نصيبها في التكاليف والنفقات الخاصة بالعمليات المشتركة
المتعلقة بمواصلة البحث والتنمية والانتاج التي تتولاها (جايكو) كشركة
وكيلة عن الطرفين بعملة أجنبية ، أو ان يكون وفاؤها بنصيبها متضمنا قدرا
من النقد الاجنبى (دولارات أمريكية) لمواجهة ما يتعذر توريده محليا من
المعدات اللازمة للمشروع ، فى حين أن نص الفقرة (ج) من المادة العشرين
من الاتفاقية قضى بأن جميع مدفوعات (بأن أمريكا) الى الحكومة والى
(جايكو) بمقتضى هذه الاتفاقية تكون بدولارات الولايات المتحدة الامريكية
أو بعملة حرة قابلة للتحويل أو مقبولة من الحكومة دون أعباء عند التحويل
الى دولارات الولايات المتحدة الامريكية فى الجمهورية العربية المتحدة أو فى
أى مكان آخر ٠٠٠ ودلالة هذه المفايرة واضحة فى اتجاه نية المتعاقدين فى
الاتفاقية الى تحميل (بأن أمريكان) التزاما بأداء جميع مدفوعاتها الى كل
من الحكومة و (جايكو) بدولارات الولايات المتحدة الامريكية ، دون تكليف
المؤسسة بمثل هذا الالتزام - ولو انصرفت الى غير هذا لما أعوز الطرفين
النص عليه صراحة .

ولما كانت الاتفاقية المذكورة من العقود المبرمة محليا ، وكان الوفاء
(جايكو) انما يتم داخل الجمهورية العربية المتحدة ، وكانت القاعدة العامة
فى الوفاء النقدى هي أن الدفع يتم بالعملة المتداولة قانونا فى البلاد ، فان
وفاء المؤسسة - ازاء عدم ورود نص فى الاتفاقية على خلاف هذه القاعدة
بالنسبة اليها - يكون ، والحالة هذه بالجنيهات المصرية ، ولا سيما ان الشك
يقصر لمصلحة الدين ، وأن مصلحة المؤسسة هي أن تكون التزاماتها قبل
(جايكو) على أساس الجنيهات المصرية باعتبار هذا أخف عليها عيئا وأكثر
يسرا لها - وأن هذا هو ما يتفق وأحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧
بتنظيم الرقابة على عمليات النقد .

لما ما ورد فى المادة العاشرة (ا) فى خصوص عدم دفع أحد طرفي
العقد المؤسسة أو (بأن أمريكان) لنصيبه فى التكاليف الخاصة بالمشروعات
والاستثمارات المعتمدة فى موعد أدائه ، وما رقبه هذا النص على ذلك من

امكان قيام الطرف الآخر بالدفع عن الطرف المتخلف مع تحميل هذا الاخير بأداء ما دفع عنه بالإضافة الى مبلغ اضافى يعادل ٧٥٪ الى انطرف الدافع وما ورد فى نهاية النص من اشتراط أن يكون الدفع بنفس العملة التى استعملها الطرف الدافع فى الصرف والائناق - فان ما قضت به هذه المادة من حكم مقتضاه أن يكون الدفع بنفس العملة التى استعملها الطرف الدافع فى الصرف والائناق ، انما يحل على أنه تأكيد لما سلف من أن (بان أمريكان) لا تدفع الى (جايكو) الا بالدولارات بينما لا تدفع اليها المؤسسة الا بالعملة المصرية اذ أنه يقرر نوعاً من التعويض العيني للطرف الدافع ، فاذا ما أدت لز (بان أمريكان) التزامات المؤسسة فى حالة تخلفها لزم أن تؤدي هذه الالتزامات الى (جايكو) لان هذا هو الاصل بالنسبة اليها فى كل ما تدفعه - وتعين على المؤسسة بالمقابلة لهذا عند وفاتها بما دفعته عنها (بان أمريكان) وبالمبلغ الإضافى (الـ ٧٥٪) أن يتم الدفع بنفس العملة التى استعملتها (بان أمريكان) فى الصرف والائناق كضرب من التعويض العيني عن الدفع الذى تم فعلاً بهذه العملة والعكس صحيح فيما يتعلق بحالة ما اذا كانت (بان أمريكان) هى المتخلفة ودفعت عنها المؤسسة الى (جايكو) بالجنهات المصرية ، فان (بان أمريكان) تلزم بالدفع بنفس العملة التى استعملتها المؤسسة فى الصرف والائناق .

وغنى عن البيان أن هذا النص لا يواجه حالة دفع الى (جايكو) وانما يواجه حالة دفع من طرف الى الطرف الآخر - ومن ثم فلا احتجاج بيدونه للاستناد اليه فى تحديد نوع العملة التى تلتزم بها المؤسسة أصلاً قبل (جايكو) بل ان ما تضمنته من حكم خاص فى مقام بذاته عنهما أراد الطرفان المتماثلان فنصاً عليه استثناء على خلاف الاصل يؤكد هذا الاصل وهو دفع المؤسسة بالعملة المصرية ، لان الاستثناء يؤكد القاعدة العامة ، وقد جرت نصوص الاتفاقية على تعيين نوع العملة صراحة فى كل مناسبة روى فيها الخروج على الاصل المشار اليه بما يعد تأييداً لا له ترديدا لعكسه .

هذا الى أن (جايكو) انما هى شركة تأسست وفقاً لحكم خاص فى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٤ - هو حكم المادة السابعة من الاتفاقية والملحق الذى أحالت اليه هذه المادة وعلى ذلك فانها تقوم كشركة مساهمة على خلاف التشريعات السارية فى شأن المساهمة والشركات عموماً وذلك بصريح نص خاص فى القانون المذكور - ومن ثم فانها وفقاً للقانون شركة قائمة وغرضها محدد هو مزاولة وإدارة العمليات التى تقتضيها اتفاقية البحث عن البترول واستغلاله بيماء خليج السويس نيابة عن المؤسسة وبان أمريكان وحسابهما - فهى والحالة هذه معهود اليها من قبلها بمزاولة وإدارة العمليات التى تتطلبها هذه الاتفاقية نيابة عنهما : أى انها المنظم الادارى للمشروع ، وعملها هذا تقتضى منها مباشرة جميع أعباء الادارة ، والاستغلال

التي تلقى تبعثها عليها مختلف وظائفها بما فيها وظيفتها المالية ، وبهذه الصفة تلتزم بالحصول على النقد الاجنبي ، باعتبار أن هذا النقد الاجنبي ليس الا سلعة ، وأن الحصول عليه أمر لازم لتنفيذ العمليات التي تقتضيها الاتفاقية . وأن مسعيها لتدبيره هو الأمر يدخل أساسا في مهمتها التي تبشرها نيابة عن كل من المؤسسة و (بان امريكان) .

ولا حجة في الاستناد الى ما جاء بالفقرة (ج) الخاصة بتحويل العملة من البند ١٣ من المادة الثانية من الملحق (د) المرافق للاتفاقية من أن (بمسك القائم بالعمليات دفاتره في الجمهورية العربية المتحدة بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية جميع النفقات بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية والتي تحمل على أوجه نشاط البحث تقيد بنفس المبلغ المنصرف جميع النفقات بالجنيهات المصرية تترجم الى دولارات أمريكية بسعر الصرف الرسمي الذي يعلنه البنك المركزي ٠٠٠٠٠٠ بمسك سجلا بأسعار الصرف الذي استعملت في ترجمة النفقات بالجنيهات المصرية الى دولارات ٠٠٠٠) لتخريج نتيجة على مقتضاها التزام المؤسسة بالدفع الى (جايكو) بالدولارات الأمريكية . ولا حجة في ذلك لان هذه الفقرة اذ تحدثت عن ترجمة النفقات بالجنيهات المصرية الى دولارات لم تتعرض لتحديد نوع العملة التي تؤدي بها المؤسسة مدفوعاتها الى (جايكو) . وما كان لها وهي واردة في الملحق البياني الخاص بالنظام المحاسبي أن تصنع مثل هذا الحكم الذي قصرت عنه نصوص الاتفاقية الاصلية ذاتها - وانها سلمت بوجود نفقات بالجنيهات المصرية - وتضمنت مجرد ضرب من التيسير على القائم بالعمليات في نظام مسك دفاتره ، وأية ذلك ما نصت عليه المادة ٢٣ من الاتفاقية - وهي المادة الخاصة بدفاتر الحسابات وعمليات المحاسبة والمدفوعات - في فقرتها (أ) من أن تقوم كل من المؤسسة و (بان امريكان) و (جايكو) بمسك دفاتر حسابات ٠٠٠٠ ولكي يتيسر حساب المبالغ التي يلتزم دفعها من جانب (بان امريكان) تمسك (بان امريكان) دفاتر حسابها وسجلات حسابها مقيدا فيه الحساب بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية . مما يفسر الحكمة في امسك الدفاتر بالدولارات الأمريكية وحصرها في مجرد قصد التيسير دون أى معنى آخر بجأوزه .

ويخلص مما تقدم أن التزام المؤسسة المصرية العالمة للبترول بأداء مدفوعاتها قبل (جايكو) يكون بالجنيهات المصرية - ومتى كان الامر كذلك فانه يتفرع عليه أمران :

(الاول) أن ميزانيات (جايكو) المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة التاسعة من اتفاقية امتياز البترول يلزم أن تقدر في صورة نهائية بالعملة المصرية - وعلى هذا التقدير يتحدد مقدار نصيب المؤسسة المصرية

العامة للبترول فيها بواقع ٥٠٪ بينما يتحدد نصيب (بان أمريكان) بتحويل هذا القدر الى دولارات أمريكية تدفعها الى (جايكو) .

(الثاني) أنه متى أوفت المؤسسة المصرية العامة للبترول بنصيبها بالجنهات المصرية فلا شأن لها بعد ذلك بما يجب أن تبذله (جايكو) من مسمى في سبيل الحصول على العملات الاجنبية اللازمة ، اذ تكون (جايكو) هي الملزمة بحكم وضعها بهذا المسمى لدى السلطات النقدية المختصة في الجمهورية العربية المتحدة - ولا التزام على المؤسسة في هذا الشأن لكنهما تتمتع بشخصية اعتبارية منفصلة عن شخصية الدولة ، ولانها في تعاقدها مع (بان أمريكان) في خصوص استغلال البترول بمياه خليج السويس اما تقوم بعملية تجارية بعيدا عن فكرة السلطة العامة .

لذلك انتهى الرأي الى ما يأتي :

أولا : ان ميزانيات العمليات المشتركة التي تعدها (جايكو) يجب ان تشمل التقديرات في صورة نهائية بالعملة المصرية .

ثانيا : ان التزام المؤسسة المصرية العامة للبترول بأداء مدفوعاتها قبل (جايكو) يكون بالجنهات المصرية .

ثالثا : انه لا شأن للمؤسسة المصرية العامة للبترول بمدى نجاح (جايكو) في الحصول على العملات الاجنبية اللازمة لتمويل المشروع ، فمتى أوفت بنصيبها بالعملة المصرية كانت (جايكو) هي الملزمة بالسعي لدى السلطات النقدية المختصة في الجمهورية العربية المتحدة على هذه العملات الاجنبية .

رابعا : ان المادة العاشرة (١) من اتفاقية امتياز البترول تطبق في حالة اعتماد مجلس ادارة (جايكو) مشروعا أو أي استثمار آخر في ظل هذه الاتفاقية اذا ما حصل عقب ذلك الاعتماد أن تعذر على أحد الطرفين بالمؤسسة أو (بان أمريكان) أن يدفع أو يتكفل بدفع أي مبلغ حل موعد أدائه الى (جايكو) لاغراض هذا المشروع أو الاستثمار الأخرى - وذلك بنوع العملة الملزم بالدفع به على الوجه المتقدم .

٧٦٥ (١٩٦٦/٦/٢١)

ثانيا : استغلال المعاجير

١٩٢٢٦ - عقد استغلال المعاجير - النص في العقد على مواعيد للتخل والتشتراف موافقة مصلحة المناجم والمعاجير - عدم مراعاة الاستقل لهذه المواعيد - عدم تضمين العقد جزءا على ذلك - حكما قياس عدم مراعاة المواعيد على التخل فانه وتطبق جزاء التخل عليها .

ينص البند الرابع والعشرين من عقد الاستغلال على أنه : للمستغل في أي وقت أن يتخلى عن العقد باخطار كتابي يرسله الى مصلحة المناجم والمحاجر قبل التاريخ الذي يرغب التخلي فيه بشهر على الأقل وذلك اذا كان العقد لمدة سنة ، وستة شهور اذا كان العقد لمدة خمس سنوات أو أكثر ويشترط لصحة هذا التخلي موافقة مصلحة المناجم والمحاجر عليه ، وفي هذه الحالة لا يرد للمستغل أي جزء من الرسوم أو الإيجارات عن باقي المدة التي سبقت عنها الإيجار السنوي وإذا لم يصل للمستغل اخطار بالاعتراض على ذلك في خلال ٣٠ يوما اعتبر ذلك موافقة من المصلحة .

والمستفيد من هذا البند أن التخلي هو رغبة المستغل في ترك المجزئ المرخص له باستغلاله قبل انتهاء المدة المحددة في العقد ، وبمعنى آخر هو إنهاء للعقد قبل موعده ، وقد أجاز البند سالف الذكر للمستغل أن يطلب في أي وقت التخلي عن العقد وقرر للتخلي ميعادا يجب مراعاته وشرطا يتعين توافره لصحته وجزءا لإنهاء العقد قبل موعده .

فما ميعاد التخلي فهو شهر اذا كان العقد لمدة سنة ، وستة شهور اذا كان لمدة خمس سنوات أو أكثر ، بمعنى أنه يجب على المستغل أن يخطر المصلحة كتابة بالتخلي قبل الميعاد الذي يرغب التخلي فيه بشهر أو ستة شهور حسب مدة العقد . ويشترط لصحة التخلي أن توافق عليه مصلحة المناجم والوقود ولكن لا يشترط أن تكون هذه الموافقة صريحة بل يجوز أن تكون ضمنية ذلك أنه اذا لم يصل للمستغل اخطار بالاعتراض على التخلي خلال ٣٠ يوما من طلبه التخلي اعتبر ذلك موافقة من المصلحة ، وعلى ذلك فإنه يشترط لصحة التخلي أن توافق عليه المصلحة صراحة أو ضمنا .

وجزاء التخلي - كما ورد بنص البند المشار اليه - هو ألا يرد للمستغل أي جزء من الرسوم أو الإيجارات عن المدة التي سبقت عنها الإيجار السنوي ذلك أن الإيجار يدفع مقدما عن كل سنة فإذا أنهى المستغل العقد قبل موعده فلا يرد له من الإيجار ما يوازي المدة الباقية من السنة وذلك جزاء له على إنهائه العقد قبل موعده .

وإذا كان البند المذكور قد نص على جزاء للتخلي ذاته بأن حرم المستغل من باقي الإيجار السنوي عن باقي المدة التي أدى عنها إلا أنه لم يضع جزاء على عدم مراعاة مواعيد التخلي .

والمستقر أن الجزاء لا يكون إلا بنص خاص وبالإرجوع الى أحكام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر ولائحته التنفيذية يبين أنهما لم يتضمن النص على جزاء معين لمخالفة المستغل لمواعيد التخلي كما أن عقد الاستغلال لم يتضمن نصا على ذلك ، ومن ثم فإنه لا يجوز للمصلحة - استنادا

الى احكام قانون المناجم والمحاجر او لائحته التنفيذية او عقد الاستغلال - ان
تطالب المستغل بايجار السنة التالية كجزء له على مخالفته لمواعيد التخلي .

(٢٨٢) ١٩٦٢/٤/١١

١٢٢٧ - عقد استغلال المحاجر - فتنبؤه عقدا اداريا - عدم جواز اكتملة قواعد
بقواعد القانون الخاص الا لما ظهرت نية الادارة صراحة فى الاخذ بها .

ان بحث مدى جواز مطالبة المستغل الذى لم يراع مواعيد التخلي بايجار
السنة التالية طبقا لقواعد القانون المدنى الخاصة بمقد الإيجار يقتضى - بادية
فى بده - تكييف عقد استغلال المحاجر لمعرفة ما اذا كان عقدا اداريا أم من
قواعد القانون الخاص .

ولما كان العقد الادارى هو ذلك الذى يبرمه شخص معنوى عام بقصد
تسيير مرفق عام أو تنظيمه وتظهر فيه نية الادارة فى الاخذ باحكام القانون
العام بأن يتضمن شروطا استثنائية غير مألوفة فى القانون الخاص أو أن يخول
المتعاقد مع الادارة الاشتراك مباشرة فى تسيير المرفق العام .

وعقد استغلال المحاجر يعتبر - طبقا للتعريف سالف الذكر - عقدا
اداريا ذلك أن الادارة طرف فى هذا العقد كما وأنه يتصل بمرفق عام من
ناحية استقلاله إذ أن المتعاقد مع العولة يهدف الى استغلال المحاجر المملوكة
لها . أما عن استخدام الادارة لوسائل القانون العام فانه بالرجوع الى بنود
العقد نجد أنها تتضمن شروطا غير مألوفة فى القانون الخاص ، فالبند الرابع
يعطى للمصلحة حق مصادرة كل أو بعض التامينات لتغطية ما لحقها من
أضرار بسبب مخالفة المستغل لبنود العقد أو لوائح ونظم التشغيل بالمحاجر ،
والبند التاسع يعطى للوزير حق إلغاء العقد فى حالات حددها والبند الثانى
عشر يلزم المستغل بأن يلتزم القواعد والتعليمات وتنفيذ كافة القوانين
واللوائح والقرارات الوزارية الخاصة بالتشغيل فى المحاجر ، والبند الخامس
عشر يعطى للحكومة حق التصرف فى أى جزء من المساحة المستقلة كما تشاء
لاعمالها الخاصة أو العامة أو للاغراض العسكرية ، والبند الثامن عشر يوجب
على المستغل مراعاة كافة التعليمات التى تصدرها مصلحة المناجم والمحاجر
بشأن تنظيم وحسن سير العمل بالمحجر . فهذه كلها شروط استثنائية غير
مألوفة فى القانون الخاص تعطى للادارة حقوقا وامتيازات أوسع بكثير من
حقوق المتعاقد معها وهذه الشروط الاستثنائية هى المعيار المميز للعقود
الإدارية .

ولئن كان من المستقر أن كون العقد اداريا لا يمنع من أن تلجأ الادارة

الى وسائل القانون الخاص اذ رأيت أن هذه الوسائل أجدي في تحقيق أغراضها
الا أنه يتعين أن تظهر نية الإدارة في الأخذ بوسائل القانون الخاص من
نصوص العقد ذاته كان يتضمن العقد نصاً يقضي بتطبيق أحكام القانون المدني
الخاصة بعقد الإيجار مثلاً فإذا لم تظهر هذه النية من نصوص العقد ذاته فإن
ذلك لا يعنى الرجوع الى أحكام القانون الخاص . ولما كان عقد استغلال
الحاجر لم ينص على ما يفيد أن نية الإدارة قد اتجهت الى الأخذ بقواعد
القانون المدني الخاصة بعقد الإيجار ومن ثم فلا يسوغ أعمال تلك القواعد في
هذا الخصوص وبالتالي فلا يجوز للمصلحة أن تطالب المستغل المذكور بإيجار
السنة التالية للاستغلال استناداً الى أحكام القانون المدني الخاصة بعقد
الإيجار .

ومن حيث أنه اذا كان قد ترتب على عدم مراعاة المستغل المذكور لمبدأ
طلب التخلي أن لحق المصلحة ضرر من جراء ذلك - كان يكون قد ترتب عليه
أن ضاع على المصلحة مقابل استغلال السنة التالية - ففي هذه الحالة يكون
للمصلحة أن تطالب المستغل - قضاء - بالتعويض عن الأضرار التي لحقتها
من جراء مخالفته لمواعيد التخلي .

٢٨٢ (١٩٦٣/٤/١١)

ثالثاً - استغلال المطالب

١٢٢٨ - الترخيص باستغلال المطالب في منطقة الاسكندرية - مساندة شقويا
من محافظة الاسكندرية الى المؤسسة المصرية العامة للثروة السائية - جائز - قيام هذه
المؤسسة بمساندة الترخيص المذكور الى الشركة المصرية لتصدير المطالب - لا غير
التنازل على مسئولية المؤسسة تجاه المحافظة .

ان استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية - طبقاً لما استقر عليه
الفقه والقضاء الإداري - قد يتم خفية دون علم من جهة الإدارة كما قد يتم
بموجب ترخيص يصدر من جهة الإدارة تحدد فيه شروط الاستغلال وقده
يتخذ هذا الترخيص صورة عقد التزام كما قد يتم في صورة تصريح من
الإدارة يكون للمرخص اليه بمقتضاه حق الاستغلال . ومن المقرر كذلك أنه
في حالة الاستغلال الخفي يكون الملتزم بأداء مقابل الاستغلال هو الشخص
المستغل نفسه ، أما في حالة الترخيص يكون الملتزم بأداء الاتاة التي
تؤدى مقابل هذا الاستغلال هو الشخص المرخص اليه بالاستغلال سواء قام
هو بالاستغلال بنفسه بوسائله الخاصة أو عهد الى الغير بهذا الاستغلال
لحسابه أو عن طريق التنازل عن الترخيص ، اذ أنه في حالة قيام الغير
بالاستغلال لحساب المرخص اليه فإن الاخير يظل المسئول قبل الإدارة بأعماله

طرفا في العقد كما أنه في حالة التنازل عن الترخيص الى الغير دون علم الإدارة وموافقتها يظل المرخص اليه مسئولا كذلك قبل الإدارة إذ أن مثل هذا التنازل يقتصر أثره على العلاقة بين المرخص اليه الاصيل والتنازل اليه ولا يجاوزها الى العلاقة بين الإدارة والمرخص اليه الاصيل . وعلى ذلك فان قيام الغير بالاستغلال لا يغني المرخص اليه من المسؤولية عن أداء الاتاة ولا يجوز له أن يدفع بوجوب الرجوع على المستغل من الباطن بهذه الاتاة لانه يعتبر مدينا أصليا بها وليس ضامنا مما يجوز له أن يدفع بالتجريد .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن المؤسسة المصرية العامة للثروة المائية أعربت عن رغبتها في استغلال الطحالب البحرية وتصنيعها وعلى هذا الاساس أوقفت محافظة الاسكندرية (شئون الاسكان والمرافق) اجراءات طرحت من ازيادة الاستغلال التي كانت بصدد اجرائها في صيف عام ١٩٦٢ وقد بدأت المؤسسة فعلا في عملية الاستغلال وخطرت المحافظة بذلك بكتابتها المؤرخ في ٢٩ من مارس سنة ١٩٦٢ حيث ذكرت فيه أنها قد بدأت في جمع الاعشاب البحرية اعتبارا من ٢٧ من مارس سنة ١٩٦٢ كما بدأت في الوقت ذاته المفاوضات بين المؤسسة والمحافظة لتحديد شروط الاستغلال ، فمن ثم ذلك فان قيام المؤسسة بالاستغلال بعد اخطار المحافظة وعدم اعتراض الاخيرة فان قيام المؤسسة بالاستغلال بعد اخطار المحافظة وعدم اعتراض الاخيرة القول بصدر ترخيص شقوى من المحافظة الى المؤسسة خولت المؤسسة بمقتضاه حق استغلال الطحالب وهذا الترخيص يرتب أثره من حيث مسؤولية المؤسسة عن أداء الاتاة المستحقة عن هذا الاستغلال ولا يخليها من المسؤولية أن تكون قد عهدت الى الشركة المصرية لتصدير الطحالب بعملية الاستغلال سواء كان ذلك لحساب المؤسسة أو لحساب الشركة بناء على تنازل المؤسسة اليها ذلك أن الترخيص الشقوى بالاستغلال لم يصدر الى الشركة المذكورة كما أن محافظة الاسكندرية (شئون الاسكان والمرافق) لم تخطر بأى تنازل يمكن أن يكون قد تم بين المؤسسة والشركة وعلى ذلك فان المؤسسة تظل مسئولة عن أداء الاتاة للمحافظة عن المدة التي كان الاستغلال فيها يتم باسمها ولها أن ترجع بما تؤديه للمحافظة على الشركة المصرية لتصدير الطحالب .

(٢١٩) (١٩٦٢/٢/٢١)

٢ - عقد المساهمة في الاشتغال العامة

١٢٢٩ - احتفال الملك لدى حياته ببيع الاقلام التي يريدها ولها نصيب مشترك - عدم اعتباره وفقا لحريا وانما هو وقف اهل حرمه القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥١ - تنازل هذا الملك عن الريع لا يجعل التصرف وفقا ولكنه تبرع بالمساهمة في مشروع قد دفع عام - عدم اشتراط الرسمية لانقلاده باعتباره عقلا نظريا .

أن التصرف وإن مسماه المالك وقفا خيريا - إلا أنه لم تجتمع لهذا التصرف أركان نشوء الوقف الخيري - طبقا لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ذلك أن احتفاظ المالك المذكور لنفسه ببيع الإطيان الموقوفة مدى الحياة يسبغ على هذا الوقف طابع الوقف الإهلي الذي حرمة القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥١ . كما وأنه يشترط من ناحية أخرى - لصحة الوقف أن يكون بإشهاد رسمي الأمر غير المتوافر في هذه الحالة

ولكن أمام إقرار المالك المذكور بتنازله عن بيع الإطيان المشار إليها - والذي كان قد سبق أن احتفظ به لنفسه مدى الحياة - كما أقر بأن تلك الإطيان هي تبرع خالص غير مشروط لصالح مستشفى الجمهورية وبأنه مستعد لتسليمها فوراً ، وقد أشر السيد المحافظ على هذا الكتاب بتحويله إلى السكرتير العام للتنفيذ وعلى ذلك فإن نية المالك المذكور قد أصبحت صريحة واضحة في جعل تصرفه في الإطيان - صالفة الذكر - تبرعا غير مشروط . وبقبول هذا التبرع من السكرتير العام للتنفيذ - تكون قد توافرت أركان عقد تقديم المعاونة وهو عقد إداري يتعهد بقتضاه شخص - برضائه واختياره - بالمساهمة عينا أو نقدا في نفقات مشروع من مشروعات الأشغال العامة أو المرافق العامة وينتقد بإيجاب مقدم المعاونة وقبول الإدارة دون اشتراط الرسمية التي يتطلبها انتقاد الهيئة المدنية .

٦٦٢ (١٩٦٢/١/٢٥)

عقود

(أ) عقد البيع .

(ب) عقد النقل .

(أ) عقد البيع

١٢٣٠ - لمن يبيع - كيفية تحريمه في حالة ما إذا لم يصحبه المتعاقدان يكون بحسب السعر المتداول في التجارة أو السعر الذي جرى عليه التعامل بين المتعاقدين .

تنص المادة ٤٢٤ من القانون المدني على أنه « إذا لم يحدد المتعاقدان ثمن البيع فلا يترتب على ذلك بطلان البيع متى تبين من الظروف أن المتعاقدين قد نوايا اعتماد السعر المتداول في التجارة أو السعر الذي جرى عليه التعامل بينهما » .

فإذا كان الثابت أنه لم يتم إبرام عقد بيع مكتوب فيما بين إدارة الاشغال العسكرية وبوزارة الحربية وبين الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية اتفق فيه على تحديد سعر كميات الفحم الرجوع التي تسلمتها الادارة المذكورة من الهيئة ، كما وأن كميات الفحم المشار اليها ليست من عروض التجارة التي يعرف لها سعر معين بين المتجار يكون هو السعر المتداول في التجارة ومن ثم فإنه يتعين تحديد سعر هذه الكميات من الفحم طبقا لما جرى عليه التعامل بين الادارة سالف الذكر والهيئة العامة لشئون السكك الحديدية .

ومن حيث أن الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية قد قررت أن عرف التعامل بينها وبين ادارة الاشغال العسكرية قد جرى على أن تتم المحاسبة عن كميات الفحم الرجوع التي تسلم للادارة المذكورة على أساس السعر المقرر لها في السنة الناتجة فيها تلك الكميات ولم تذكر هذه الادارة أن عرف التعامل بينها وبين الهيئة قد جرى على خلاف ذلك . وقد سبق أن التزمت ادارة الاشغال العسكرية بإداء أثمان بعض الكميات في تاريخ تسليمها وإنما على أساس السعر المقرر في السنة الناتجة فيها . ومن ثم فإنه لا يجوز للادارة سالفة الذكر أن تتمسك بضرورة المحاسبة عن كميات الفحم الرجوع المسلمة اليها على أساس السعر المقرر في تاريخ التسليم وذلك بشرط أن يكون تحديد الثمن في معظم حالات تسليمها كميات من الفحم الرجوع قد تم على أساس السعر المقرر في السنة التي نتجت فيها تلك الكميات حتى يمكن القول بأن التعامل بين الجهتين المذكورتين قد جرى على أن هذا الأساس هو المعمول عليه دون سواء في المحاسبة بينهما .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن ادارة الاشغال العسكرية بوزارة الحربية تلتزم قبل الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية بإداء فرق الثمن بين أسعار الفحم الرجوع محسوبة على أساس السعر في تاريخ التسليم والسعر المقرر في السنة الناتجة فيها الفحم وذلك تأسيساً على أن التعامل قد جرى بين الجهتين المذكورتين - في معظم الحالات - على تحديد ثمن الفحم الرجوع على أساس السعر المقرر في السنة الناتجة فيها وبصرف النظر عن تاريخ التسليم .

(١٩٦٤/١٠/١٨) AVE

١٣٣١ - بيع الزبد - عقد البيع من العقود الرضائية ينقذ بمجرد القبول
الايجاب بالقبول - ترتب عليه كالة آثاره فيها عما نقل للكلية إذا كان وارداً على عقد .

من حيث أن المادة ٨٩ من القانون المدني تنص على أن « يتم العقد بمجرد أن يتبادل طرفاه التعبير عن إرادتين متطابقتين » ، ونقضى المادة ٩٤ منه على

أن • ينتج التعبير عن الإرادة أثره في الوقت الذي يتصل فيه بعلم من وجه إليه ، وتنص المادة ٩٥ منه على أنه « إذا اتفق الطرفان على جميع المسائل الجوهرية في العقد واحتفظا بمسائل تفصيلية يتفقان عليها فيما بعد ولم يشترط أن العقد لا يتم عند عدم الاتفاق عليها اعتبر العقد قد تم » .

ومن حيث أن عقد البيع بالرغم من أن الملكية لا تنتقل بمقتضاه لا بين المتعاقدين ولا بالنسبة للغير إلا بشهره طبقا لما يقضى به قانون الشهر العقاري ، فإنه لا يزال من العقود الرضائية التي تنعقد بمجرد اقتران الإيجاب بالقبول - وترتب عليه جميع آثاره عنا نقل الملكية فيلتزم المشتري بأداء الثمن ويلتزم البائع بالتسليم .

ومن حيث أن يؤدي ما تقدم بالنسبة لعقد البيع الصادر من وزارة الأوقاف أن يكون قد تم من تاريخ اعتماد وزارة الأوقاف لمسمى الزاد وإخطارها للمشتريين بذلك ليخضع معجل الثمن - إذ أنه في هذا التاريخ اقترن قبول الوزارة بوصفها بائعة بإيجاب المشتريين .

ومن حيث أن وزارة الأوقاف قد اعتمدت مسمى الزاد بتاريخ ١٩ يونيو سنة ١٩٤٩ وأخطر به المشترون فإن العقد المذكور يكون قد تم في هذا التاريخ .

١٥٧ (١٩٦٧/٢/١٥)

١٢٢٢ - التزام البائع بتسليم العين المبيعة - هو مقابل التزام المشتري بدفع الثمن - دفع للمشتري معجل الثمن للتصديق عليه في العقد - يوجب على البائع الوفاء بالتزامه بالتسليم - تروى البائع في الوفاء بهذا الالتزام - أثره .

من حيث أنه بالإطلاع على عقد البيع يتضح أنه ولو أنه قد حدد ميعادا للمشتريين للوفاء بالثمن ، إلا أنه لم يحدد ميعادا لوزارة الأوقاف البائعة بالتزامها بتسليم الاطيان المبيعة .

ومن حيث أن التزام البائع بتسليم العين المبيعة هو التزام مقابل لالتزام المشتري بدفع الثمن .

ومن حيث أن عقد البيع المذكور نص في البند الثاني منه على أن هذا البيع قد تم نظير ثمن إجمالي قدره ٣٧٥٠ جنيهاً دفع المشترون منه مبلغ ٢٤٦٠ جنيهاً على أن يسدد الباقي وقدره ١٢٩٠ جنيهاً على ثلاثة أقساط سنوية متساوية وقد دفع المشترون معجل الثمن على دفعتين الأخيرة منها في ١٩٤٩/١١/٢١ - ففي هذا التاريخ يكون المشترون قد وفوا بما ألزمهم به العقد من معجل الثمن ، وكان يتعين على وزارة الأوقاف أن تقوم بفورها بالوفاء بالتزامها بتسليم الاطيان المبيعة في هذا التاريخ أما وقد تراخت في

الوفاء بالتزامها بالتسليم حتى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٠ فان المشتريين يستحقون قبلها ربح هذه الاطيان من تاريخ وفاتهم بالتزامهم بدفع كامل مبلغ الثمن أي اعتباراً من ١٩٤٩/١٢/٢١ حتى تسليمهم الارض البيعة فعلاً في ١٩٥٠/١١/١٩ .

١٥٧ (١٩٦٧/٢/١٥)

(ب) عقد النقل

١٢٣٣ - مسؤولية النقل مسؤولية تعاقدية - المفروض على الناقل في حالات هلاك البضاعة أو تلفها أو التأخر في إرسالها - جواز الاتفاق على إعفاء أمين النقل من المسؤولية في غير حالات الفسخ أو هلاك الجسيم .

انه ولئن كانت مسؤولية الناقل في حالة هلاك البضاعة أو تلفها أو تأخر وصولها هي مسؤولية تعاقدية تنشأ عن عقد النقل ويترتب على ذلك تطبيق القواعد العامة للمسؤولية التعاقدية بحيث أنه يفترض خطأ الناقل في حالات هلاك البضاعة أو تلفها أو التأخر في إرسالها فلا يلتزم المرسل أو المرسل اليه بإقامة الدليل على هذا الخطأ ، إلا أنه في غير حالات الفسخ أو لخطأ الجسيم يجوز أن يتفق أمين النقل على إعفائه من المسؤولية ويمكن أن يكون ذلك بوضع تعريفات للنقل تقل أو تزيد تبعاً لالتزامه بالمسؤولية كاملة أو محدودة أو إعفائه منها تماماً ويختار منها المرسل الطريقة التي يراها وفي هذه الحالة تكون المسؤولية وفقاً للطريقة التي يتم بها الشحن .

٢٣٥ (١٩٦٧/٣/١٥)

١٢٣٤ - الهيئة العامة للسكك الحديدية - لائحة تعريفات نقل البضائع والحيوانات بغیر المستعمل الصادر بالقرار الوزاري رقم ٦ لسنة ١٩٣٠ - أوردت طريقتين لنقل السيارات - مسؤولية الهيئة العامة للسكك الحديدية والإعفاء منها يعنون وجوداً وعدماً بحسب الطريقة التي تتبع في نقل السيارة .

(١) ان لائحة تعريفات نقل البضائع والحيوانات بغیر المستعمل الصادر بالقرار الوزاري رقم ٦ لسنة ١٩٣٠ قد نصت في المبدأ الرابع والأربعين منها على الأحكام الخاصة بنقل العربات المركبة على عجلها والسيارات والموتوسيكلات وعربات نقل البضائع وبالأجمال جميع العربات المركبة على عجلها وأوردت طريقتين لنقل السيارات :

(١) تمت المراجعة السومية لهذا المبدأ بالمبدأ الوارد بالقاعدة السابقة .

- ١ - السيارات غير المحزومة داخل صناديق خشب .
 - ٢ - السيارات المحزومة التي تكون مركبة على عجلها .
- ويتبع في الطريقة الأخيرة أحد أساليب ثلاثة :

١ - أن يتم نقل السيارة على عربة خاصة على أن يتم الشحن والتفريغ بمعرفة المرسل منه وتحت مسؤوليته .

٢ - أن يتم نقل السيارة بمعرفة المصلحة ولكن على عربة كشف وتحت مسئولية الناقل الذي يقع على شرط عدم مسئولية المصلحة .

٣ - أن يتم نقل السيارة بمعرفة المصلحة داخل عربة مغلقة وتحت مسئوليتها ، وقد قسم هذا البند درجات النقل وجعل لكل درجة من هذه الدرجات أجرا يختلف باختلاف طريقة الشحن .

ومقتضى ذلك أن مسئولية النقل والاعفاء منها يتوران وجودا وعدما بحسب الطريقة والاسلوب الذي يتبع في نقل السيارة فلا تعفى الهيئة العامة للسكك الحديدية من المسئولية إذا نقلت السيارة محزومة داخل صناديق من الخشب أو غير محزومة وكان النقل في عربة مغلقة وتم الشحن والتفريغ بمعرفة المرسل وتحت مسئوليتها .

وعلى العكس تعفى من المسئولية إذا كانت السيارة غير محزومة وكان الشحن والتفريغ بمعرفة المرسل منه وتحت مسئوليته أو كان الشحن والتفريغ قد تم بمعرفة المصلحة في عربة كشف وتحت مسئولية المرسل منه ويحدد كل حالة من هذه الحالات التعريف المقررة لها وهي /تزيد كلما كانت المسئولية على هيئة السكك الحديدية وتقل التعريف كلما كانت المسئولية على المرسل منه .

ومن حيث أنه بالنسبة للمسئولية عن التلف الذي حدث للسيارة رئاسة الجمهورية فانه ما دام لم يثبت من الأوراق الواردة أن هناك اهمالا جسيما أو غشا من جانب الهيئة العامة للسكك الحديدية فانها لا تلزم بتعويض التلف الذي أصاب السيارة رقم ٢٦٤ رئاسة الجمهورية أثناء نقلها من اسوان الى قنا بمعرفة المرسل الا اذا كانت هذه السيارة قد تم نقلها محزومة أو كان الشحن والتفريغ بمعرفة الهيئة وتحت مسئوليتها .

والمناطق في تحديد ذلك ما تضمنته بوليصة الشحن بالنسبة لطريقة الشحن والاجرة المحصلة عنه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه ما دام لم يثبت من الأوراق الواردة في شأن هذا الموضوع أن هناك اهمالا جسيما أو غشا من جانب الهيئة العامة للسكك الحديدية أو أحد عمالها فانه لا تلزم بالتعويض عن

التلف الذى أصاب السيارة رقم ٢٦٤ رئاسة الجمهورية اذا كان نقلها قد تم وهي غير محزومة وكان الشحن والتفريغ بمعرفة رئاسة الجمهورية والنقل تحت مسئوليتها أو كان الشحن والتفريغ بمعرفة الهيئة على عربة كشف وتحت مسئولية رئاسة الجمهورية ولكنها اتلتزم بالتعويض اذا تم نقل السيارة محزومة داخل صندوق من خشب لو فى عربة مقلقة وتحت مسئولية الهيئة .

والمناطق فى تحديد ذلك طريقة الشحن المبينة فى البوليصة والاجرة المحصلة عنه .

(٣٣٠) ١٩٦٧/٣/١٥

علاج الموظفين بالخارج

١٢٣٥ - علاج الموظفين خارج حدود الجمهورية العربية المتحدة طبقاً لاحكام القرار الجمهورى رقم ١٧٥٤ لسنة ١٩٥٩ - شروط تقرير هذا العلاج .

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٤ لسنة ١٩٥٩ فى شأن علاج الموظفين خارج حدود الجمهورية العربية المتحدة (١) تنص على انه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية معالجة الموظفين الذين يصابون بجروح أو بأمراض بسبب تادية أعمال وظائفهم على نفقة الدولة فى خارج الجمهورية العربية المتحدة الذين ترى اللجنة المشار اليها فى المادة الثالثة ضرورة علاجهم » ، وتنص المادة الثانية على أنه « يجب أن تتوافر الشروط الآتية لتقرير العلاج فى خارج الجمهورية العربية المتحدة - (أ) أن تكون الإصابة أو المرض بسبب تادية أعمال الوظيفة (ب) أن تكون الإصابة أو المرض قابلة للشفاء (ج) أن يوجد نقص فى الاختصاصيين أو فى الاجهزة اللازمة للعلاج فى الجمهورية (د) أن توصى اللجنة الطبية المختصة بضرورة السفر الى الخارج . ويجب على اللجنة الطبية المختصة أن تحدد فى تقريرها المؤسسة التى توصى بمعالجة الموظف فيها ومدة العلاج وتكاليفه على وجه التقريب » ، وتنص المادة الخامسة على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية تقرير اعانة مالية للموظفين الذين يصابون بجروح أو بأمراض ليست بسبب يتعلق بتاديتهم أعمال وظائفهم وذلك لمساعدتهم فى العلاج فى داخل الجمهورية

(١) حل محل هذا القرار القرار الجمهورى رقم ١٠٦٩ لسنة ١٩٦٤ ثم الذى هذا القرار الاخير وحل محله القرار الجمهورى رقم ٣١٨٣ لسنة ١٩٦٦ (راجع تعليقاتنا على الفتوى التالية) .

العربية المتحدة أو في خارجها ، ويجب اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها في هذا القرار ٥٥٥٥ ٥

ومفاد هذه النصوص أن علاج الموظفين في الخارج سواء تحملت الدولة نفقاته كاملة أم تحملت جزءا منها في صورة إعانة مالية يتم بقرار من رئيس الجمهورية يتخصص في إصداره على أن يسبق صدور هذا القرار اجراءات معينة تتخذ بقصد الاستيثاق من أن المرض غير مستطاع علاجه داخل الدولة اما لتقص في الاجهزة اللازمة أو لتقص في الاختصاصيين ويكون تقرير ذلك عن طريق لجنة طبية معينة تحدد المؤسسة التي يعالج فيها الموظف ومدة العلاج وتكاليفه .

وانه وإن كان عرض الموظف المريض على اللجنة المشار إليها أمرا واجبا قانونا قبل سفره الى الخارج لعلاجه الا أنه ليس ثمة مانع من اتخاذ هذا الاجراء وعرض الموظف على اللجنة بعد ذلك متى حالت ظروف القاهرة بينه وبين استيفاء هذا الاجراء في حينه ويكون العرض وقتئذ في ضوء ما يتقدم به الموظف من وثائق وتقارير طبية .

فاذا بان من الاطلاع على الاوراق أن الاستاذ كان مريضا ببعض شديد بالبطن ومصابا بضعف عام وانيميا وكانت حالته تستلزم السفر الى الخارج للعلاج وذلك على نحو ما قرره القومسيون الطبي يوم ٢٠ من مارس سنة ١٩٦٠ وهذه الظروف تكون حالة من حالات الضرورة التي تبرر السفر العاجل الى الخارج دون انتظار اجراءات العرض على اللجنة وهي اجراءات قد تطول فتسوء حالة المريض وتعرض صحته للخطر . ومن ثم فليس ثمة مانع من عرض حالته الآن على اللجنة الطبية المختصة مشفوعة بما يلزم من الاوراق والبيانات المتعلقة بعلاجه في الخارج فتبحث في ضوئها موضوع مرضه وما تم من علاجه في الخارج لمعرفة ان كان من المستطاع علاجه داخل الدولة أو لم يكن مستطاعا فاذا ما انتهت الى أن علاجه في الخارج كان لازما رفعت الاوراق الى رئيس الجمهورية ليقرر ما يراه طبعا لاحكام القرار الجمهوري سالف الذكر .

٣٩٦ (١٩٦١/٥/١٠)

١٢٣٦ - المؤسسة المصرية العامة للصناعات الخيرية - إصدار مجلس إدارتها قرارين في ١/١٦ و ١٩٦٢/٤/١٠ في شأن الرعاية الطبية للعاملين بالمؤسسة - عدم تعرض فرادى المؤسسة لحالات علاج العاملين بها خارج الجمهورية بوجوب الرجوع في شأنها الى احكام القرار الجمهوري رقم ١٠٦٩ لسنة ١٩٦٤ في شأن علاج العاملين في الحكومة وهيئات الادارة المحلية والهيئات والؤسسات العامة على نفقة الدولة .

ان المادة ١٩ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١

بإصدار لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة تنص على أنه « يجوز لمجلس إدارة المؤسسة أن يقرر المساهمة في تحمل نفقات الرعاية الطبية والاجتماعية الخاصة بموظفيها وعمالها وذلك طبقا للقواعد التي يضعها » ، وتنفيذا لهذا النص أصدر مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للصناعات الحربية قرارين بجلستيها المتعقدتين في ١٦ من يناير و ١٠ من إبريل سنة ١٩٦٢ في شأن الرعاية الطبية للأفراد المؤسسة من موظفين وعمال ، كما تنص المادة ٤١ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة (١) المطبقة على المؤسسات العامة بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ على أن « يصرح مجلس الإدارة نظاما للعلاج الطبي للعاملين يراعى فيه أحكام القانون وطبيعة العمل وظروفه ومكانه » .

ويجوز للمجلس تقرير مزايا اضافية فيما يتعلق بالعلاج والادوية على أن يعتمد ذلك النظام بقرار من مجلس إدارة المؤسسة المختصة » .

ويتبين من استعراض النصوص المتقدمة أن لائحة موظفي وعمال المؤسسات العامة الصادرة بقرار من رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ قد أجازت بمقتضى المادة ١٩ منها لمجلس إدارة المؤسسة أن يقرر المساهمة في تحمل نفقات الرعاية الطبية للعاملين بها طبقا للقواعد التي يضعها في هذا الشأن وقد رددت هذا الحكم ذاته لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والمطبقة على العاملين في المؤسسات العامة بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ .

ومؤدى ذلك أن تقرير المساهمة في نفقات الرعاية الطبية للعاملين بالمؤسسات العامة هو حق لمجلس الإدارة بترخيص في تنقيحه طبقا للقواعد التي يضعها في هذا الشأن والتي تبين مدى هذه المساهمة وحدودها حسبما يراه معقلا لهذا الغرض فإذا ما وضع مجلس الإدارة هذه القواعد التزمت المؤسسة العمل بها - وقد استعمل مجلس إدارة المؤسسة العامة للصناعات الحربية هذا الحق المقرر له فأصدر قراره في ١٦ من يناير ، ١٠ من إبريل سنة ١٩٦٢ بتحمل المؤسسة لنفقات علاج العاملين بها على الوجه المبين في هذين القرارين - وقد تضمن الأخير منهما في جملة جميع الأحكام التي كان ينظمها القرار الاول - ولم يحدد مجلس إدارة المؤسسة نظاما للعلاج الطبي للعاملين بها تنفيذا للمادة ٤١ من لائحة العاملين بالشركات المشار إليها اكتفاء بالقرارين شالقي الذكر .

(١) تقابل وتطابق المادة ٨٢ من القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ .

ولما كان القرار الصادر بجلسته ١٠ من ابريل سنة ١٩٦٢ لم يقض بصفة عامة ومطلقة بتحمل المؤسسة لنفقات علاج موظفيها وجوانهم بل ان شرط الانتفاع بالرعاية الطبية المقررة بمقتضاه هو أن يتم العلاج في الحدود وبالكيفية المبينة به ولم يتعرض لمالات علاج العاملين بالمؤسسة خارج الجمهورية سواء بالنسبة الى المرض بسبب الوظيفة أو المرض الذى لا علاقة له بالوظيفة ومن ثم لا تخضع هذه الحالات لاحكام القرارات سالفى الذكر ويتعين الرجوع فى شأنها الى أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٦٩ لسنة ١٩٦٤ فى شأن علاج العاملين فى الحكومة وهيئات الادارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة الذين يصابون بأمراض أثناء وبسبب الخدمة على نفقة الدولة وهو الذى نظم فيما تنلوه فى المادة الثانية منه علاج العاملين بالمؤسسات العامة الذين يصابون بمرض لا علاقة له بأعمال الوظيفة والذى أجاز هذا العلاج فى الخارج بقرار من رئيس المجلس التنفيذى (رئيس الوزراء حاليا) وبشرط موافقة اللجنة الطبية المختصة وإجازة فى هذه الحالة منح اعانة مالية للمريض توازى نصف تكاليف السفر والعلاج فقط على أن يتحمل المريض النصف الآخر وما يستتجد من تكاليف أخرى ولم يحز للحكومة أن تتحمل نفقات العلاج الا اذا كانت الحالة الاجتماعية للمريض لا تسمح له بتحمل هذه النفقات وهو الحكم الواجب التطبيق فى الخصوصية المعروضة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الحالة المعروضة وهى حالة عامل بالمؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية أصيب بمرض لا علاقة له بأعمال الوظيفة ويتطلب علاجه السفر الى الخارج تسرى فى شأنها الاحكام الواردة فى القرار الجمهورى رقم ١٠٦٩ لسنة ١٩٦٤ آتف الذكر .

(١٠/١١/١٩٦٦) ٣٤

(تعليق)

صدر بتنظيم علاج العاملين والمواطنين بالخارج القرار الجمهورى رقم ٣١٨٣ لسنة ١٩٦٦ وقد حل محل القرارات رقمى ١٠٦٩ لسنة ١٩٦٤ ، ١٠٧٠ لسنة ١٩٦٤ وكان اولهما خاص بعلاج العاملين والثانى خاص بعلاج المواطنين .

وقد نصت المادة الخامسة من القرار الجمهورى رقم ٣١٨٣ لسنة ١٩٦٦ على انه « تكون نفقات العلاج بالنسبة للعالات التى تبرد احوالها للمراكز المختصة او غيرها من دور العلاج بالداخل على الوجه التالى :

(أ) العاملين فى الحكومة وهيئات الادارة المحلية وهيئات العمالة والمؤسسات والشركات الذين يصابون بأمراض أثناء وبسبب الخدمة يكون علاجهم على نفقة الجهات التى يعملون بها .

(ب) يجوز بقرار من رئيس الوزراء اعانة الرضى من العاملين غير

من ذكروا في الفقرة السابقة والمواطنين ببعض أو كل تكاليف العلاج طبقا لحالتهم الاجتماعية » .

علاوات

راجع : راتب (١ - علاوات) .

عمال القناة

(تعليق)

يلاحظ أن القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ في شأن تعيين عمال القناة على درجات بالميزانية قد وضع نهائيا حلا حاسما لمشاكل عمال القناة وقضت المادة الأولى منه على أنه « تسرى أحكام هذا القانون على عمال القناة الذين تركوا خدمة السلطات البريطانية بقاعدة القناة والتحقوا بخدمة الحكومة ولم يعينوا على درجات دائمة في الميزانية حتى تاريخ العمل بهذا القانون » .

ونصت المادة الثانية على أنه « يقسم الاعتماد المخصص لعمال القناة في ميزانية كل وزارة أو مصلحة أو هيئة عامة إلى وظائف من الدرجات السابعة والثامنة والتاسعة في الكادرين الفني المتوسط والكتابي ووظائف من درجة صبي إلى درجة عامل دقيق ممتاز بكادر العمال وتؤخذ الزيادة اللازمة لإنشاء هذه الدرجات طبقا لمتوسط مربوطها من وفورات الباب الأول من الميزانية » .

ونصت المادة الثالثة على أنه « مع التجاوز عن شرطي اللياقة الصحية واجتياز الامتحان المقرر لشغل الوظيفة يوضع عامل القناة المؤهل في الدرجة التي يجيز مؤهله الحاصل عليه حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ ترشيحه لها ويوضع عامل القناة غير المؤهل في الدرجة المقررة للحرفة التي يشغلها وفقا لأحكام الجدول رقم ٢ الملحق بتقرير لجنة إعادة توزيع عمال القناة » .

(أ) تحديد درجاتهم واجورهم

(ب) علاواتهم الدورية

(ج) تعيينهم على درجات بالميزانية

(١) تحديد درجاتهم وأجورهم

١٢٣٧ - عمال القناة - تعيينهم - استحقاقهم الدرجات المقررة لحرفتهم في كادر عمال القناة دون ترخيص من جهة الادارة - اختصاص اللجان المشكلة لامتحانهم بالكادر من صلاحيتهم حرفتهم دون أن يكون لها تقدير درجة أو أجر يزيد عما هو مقرر بالكادر .

حيث أنه على أثر إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ترك العمال المصريون الجيش البريطاني بمنطقة القناة أعمالهم فكان لزاماً على الحكومة أن تدبر لهم سبل العيش ومن ثم فقد قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ تشكيل لجنة في وزارة المالية تمثل فيها جميع الوزارات لاعادة توزيع العمال على المصالح الحكومية بحسب حرفتهم وبحسب احتياجات المصالح المختلفة كما صدر قرار من مجلس الوزراء في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ بتحويل اللجنة المشار إليها الحق في اعادة النظر في اجور العمال ، وفي ١٩ من مارس سنة ١٩٥٢ وضعت اللجنة تقريراً تضمن القواعد التنظيمية في شأن اعادة توزيع هؤلاء العمال واعادة تقدير أجورهم ودرجاتهم وهي القواعد التي اصطلح على تسميتها بكادر عمال القناة وقدرت فيه أجور ارباب الحرف بما يطابق درجات كادر عمال الحكومة .

وكان من القواعد الجوهرية التي وضعتها اللجنة أن الاجور المقدرة تمنح الى العمال الذين يقومون فعلاً بأعمال الحرف التي قدرت لها هذه الاجور في الكادر وأنه يجب وضع كل عامل في الدرجة التي تتفق مع حرفته في كادر العمال بالحكومة ومنحه بداية تلك الدرجة كما يجب أن يؤدي هؤلاء العمال امتحاناً في حرفتهم بواسطة لجان مشكلة في مختلف الوزارات والمصالح لهذا الغرض وذلك لمعرفة الدرجة التي يوضع فيها كل منهم حسب قدرته على العمل وللوقوف على كفايتهم واستحقاقهم للدرجات المقدرة لهم في الكادر .

ومن حيث أنه من هذا يبين أن الغرض من الامتحان الذي يؤديه العمال هو التحقق من الحاقهم بحرفهم وللوقوف على كفايتهم للعمل واستحقاقهم للدرجات المقدرة لهم في الكادر ومفاد هذا انه ولئن كان من اختصاص لجنة الامتحان تقدير الدرجة التي يستحقها العامل والاجر الذي يمنح له حسب نتيجة امتحانه في حرفته الا أنه ليس لها أن تقدر لهذه الحرفة درجة أو أجراً يزيد عن الدرجة أو الاجر المقرر لها في الكادر .

فاذا كانت مهنة العامل وزدت في الكشف الملققة بالكادر وقدر لها درجة صانع دقيق (٣٠٠ - ٥٠٠ مليم) فلا يجوز للجنة أن تضعه في درجة صانع دقيق ممتاز - بدعوى أن درجاته تؤهله للدرجة صانع دقيق ممتاز ما دام أن مهنته التي يقوم بعملها فعلاً لم ترد في الكشف رقم ٩ المخصص لدرجة صانع دقيق ممتاز (٣٦٠ / ٧٠٠ مليم) .

ومن حيث أنه يبين من الاوراق أن عمال القنال الذين الحقوا بوزارة العدل يشغلون حرف (منجد) ، (نجار) ، (اسطرجي) ، (عامل تكييف هوا) .

ومن حيث أن هذه الحرف مقدر لها في الكشف رقم (٨) الملحقه بكادر عمال القنال درجة صانع دقيق (٣٠٠ - ٥٠٠ مليم) .

ومن حيث أن اللجنة الفنية المشكلة لامتحان هؤلاء العمال قررت نجاحهم في الحرف التي يشغلونها وقدرت لهم اجرا قدره ٣٦٠ مليما يوميا في درجة (صانع دقيق ممتاز) .

لذلك يكون قرار اللجنة في شقه الاخير والخاص بوضعهم في درجة (صانع دقيق ممتاز) باطل لمخالفته لاحكام الكادر ولتجاوز اللجنة لحدود اختصاصها المنصوص عليه في هذا الكادر ومن ثم يجوز سحب قرارها في أى وقت وحتى بعد فوات مواعيد السحب وانزال حكم القانون على هؤلاء العمال وذلك بتسوية حالتهم في الدرجة المقررة لحرفهم وهي درجة صانع دقيق من تاريخ تعيينهم بوزارة العدل .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى :

١ - ان عمال القنال يستحقون الدرجات المقررة لحرفهم في كادر عمال القنال دون ترخيص من جهة الادارة .

٢ - ان اللجان المشكلة لامتحان هؤلاء العمال تختص فقط بالتثبت من صلاحيتهم لحرفهم ولا يجوز لها أن تقدر لهم درجة أو اجرا يزيد عما هو مقرر بالكادر .

٣ - ان ما قرره اللجنة المشكلة لامتحان عمال القنال الملحقين بوزارة العدل من وضعهم في درجة صانع دقيق ممتاز (٣٦٠ - ٧٠٠ مليم) قرار مخالف للقانون لا يكتسب أى حماية ويجوز سحبه في كل وقت ويتعين تسوية حالة هؤلاء العمال في الدرجات المقررة لحرفهم وهي (صانع دقيق ٣٠٠/٥٠٠ مليم) .

٤٨٦ (١٩٦٤/٥/٣٠)

(تطبيق)

هذا المبدأ تطبيق لما قضت به المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٥ ق بجلسته ١٩٦٠/٥/٧ من أنه « ولئن كان من اختصاص لجنة الامتحان تقدير الدرجة التي يستحقها العامل والاجر الذى يمنح له حسب نتيجة الامتحان في حرفه الا أنه ليس لها أن تقدر لهذه الحرفة درجة أو اجرا يزيد على الدرجة أو الاجر المقرر لها في الكادر » (كتابنا المحكمة الادارية العليا ق ١٤٦٤ ص ١٥٣٣) .

١٢٣٨ - الكتبة والمخزنية - الرتب التي يتقاضونها وفقا لقواعد كادر عمال القناة - هي مهيا شهرية مقابل عملهم في أيام التسهر جميعها من منهم تتقاضىها كاملة ايا كان عدد أيام الجمع والعطلات الرسمية التي تتخلل التسهر - عدم احتيتهم في العطلة بأجر اضافي فلا اشتغلوا في التسهر الواحد أكثر من خمسة وعشرين يوما او كلفوا بالعمل في نحر أيام العمل الرسمية .

ان قواعد كادر عمال القناة قد نصت على أنه تجري التسوية في حالة الكتبة والمخزنية على أساس أن يمنح الحاصل على شهادة التوجيهية أو ما يعادلها أجرا يوميا يعادل ٩ جنيهات شهريا ، ويمنح الحاصل على شهادة الكفاءة أو ما يعادلها أجرا يوميا يعادل ٨ جنيهات شهريا ، ويمنح الحاصل على شهادة الدراسة الابتدائية أو ما يعادلها أجرا يوميا يعادل ٧ ج شهريا ، وهذا بخلاف اعانة غلاء المعيشة التي تمنح بمقتضى القواعد المعمولة بها بحسب الحالة الاجتماعية لكل عامل . اما العمال الغير حاصلين على مؤهلات فيمنحون أجرا يوميا يعادل ٦ ج شهريا بخلاف اعانة الغلاء بحد أدنى قدره ١٢ جنيها ، وهو الاجر الذي يحدد لهم بداية ، هذا وفي حالة ما اذا لم يصل أجر العامل من الكتبة أو المخزنية (مضافا اليه اعانة غلاء المعيشة حسب الحالة الاجتماعية) الى ما يعادل ١٢ جنيها شهريا (وهو الحد الأدنى الذي سبق تقريره) ، فيمنح الاجر الاخير وقدره اثنا عشر جنيها شهريا شاملا اعانة غلاء المعيشة - ومقاد ذلك أن أجور الكتبة والمخزنية قدرت على أساس أن يحصل كل منهم على الماهية الشهرية المقررة لمؤهله مضافا اليها اعانة الغلاء على ألا يقل مجموعها في كل الاحوال عن اثني عشر جنيها شهريا وهو الحد الأدنى للمرتب الشهري الشامل لاعانة الغلاء الذي قرر لكل منهم ايا كان المؤهل الحاصل عليه ، وهذه الماهية هي مقابل عمله في كل شهر ايا كان عدد أيام العمل الفعلية في الشهر أي سواء بلغت خمسة وعشرين يوما أو زادت على ذلك ، ولذلك يكون من حق الكاتب أو المخزني أن يتقاضى هذه الماهية الشهرية كاملة اذ هي مقابل عمله في كل الجمع والعطلات الرسمية التي تتخلل الشهر . وبهذا يختلف وضع الكاتب أو المخزني عن وضع عامل من عمال اليومية الذي يستحق أجره يوما بيوم أيام العمل الفعلية ولا يمنح أجرا عن يوم لا يعمل فيه ولا يمنح من ثم أجرا عن أيام الجمع والعطلات الرسمية ، ومن ثم تكون الماهية الشهرية التي تمنح للكاتب والمخزني مقابل أيام الشهر جميعا بما في ذلك أيام الجمع والعطلات الرسمية التي تعتبر بالنسبة الى كل منهما أيام راحة بأجر يتناولوه ضمن الماهية الشهرية التي تمنح له عن مجموع عمله خلال الشهر ، ولا تتأثر زيادة أو نقصانا تبعاً لعدد أيام الجمع والعطلات الرسمية التي تقع فيه ، فأيام العمل الفعلية تتحمل بأيام الجمع والعطلات الرسمية مما يستوجب اعتبار الماهية الشهرية مقدرة على أساس أيام الشهر كلها على ما سلف البيان ، وإذا أريد حساب الاجر اليومي له وجب قسمة الماهية الشهرية على أيام الشهر وهي ثلاثون يوما .

وعلى مقتضى ما سبق فإنه إذا ما كلف الكاتب أو المخزنجي من عمال القناة بالعمل في غير أيام العمل الرسمية ، فإنه لا يستحق لزوماً أجراً عن ذلك إذ أن تقدير ماهية شهرية له ، يفيد أنه مثاب عن هذه الأيام ومن باب أولى لا يستحق أجراً إضافياً إذا ما اشتغل في الشهر الواحد أكثر من خمسة وعشرين يوماً إذا كانت الأيام الزائدة على هذا الحد هي أيام عمل وليست أيام جمع أو عطلات رسمية .

(١٣٨٣ / ١٢ / ٨)

(ب) علاواتهم الشهرية

١٣٣٩ - استحقاق عامل القناة لعلاواته الشهرية طبقاً لأحكام كادر عمال القناة ولاحكام كادر عمال الحكومة فيما لم يرد النص عليه في كادر عمال القناة في الفترة السابقة على نفاذ قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٤ من مارس سنة ١٩٥٦ بشأن مشكلة موظفي وعمال القناة - المادته من العلاوة بعد صدور قرار مجلس الوزراء السابق المذكور مشروط بنقله على درجة خالية بمرتبة الوزاره الملحق بها - المادته من تدرج أجره بالعلاوات قبل صدور هذا القرار معلق على فتح الاعتبارات المالية اللازمة .

ان تقرير اللجنة المكلفة بإعادة توزيع عمال القناة على المصالح العمومية وتقدير أجورهم (تنفيذاً لقراري مجلس الوزراء الصادرين في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ و ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١) - بحسبانه القواعد التنظيمية العامة لشئون هؤلاء العمال - قد حدد الاجر في كل درجة من الدرجات التي تضمنتها بداية ونهاية معينتين ومفهوم ذلك أن العامل يمنع بداية أجر الدرجة المعين فيها ثم يتدرج أجره الى أن يصل الى نهاية مربوط هذه الدرجة ، وإذا كانت هذه القواعد لم تنظم هذا التدرج فإنه يمكن الرجوع في شأنه الى أحكام كادر العمال باعتباره الاصل الذي ينطبق ما دام لم يوجد حكم يخالفه .

كما أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٤ من مارس سنة ١٩٥٦ - الذي نص على عدم استحقاق عمال القناة وموظفيها أية علاوات دورية حتى يتم نقلهم على الدرجات الحالية بمرتبة الوزاره - يفيد بوضوح أن عمال القناة يستحقون علاوات دورية في الفترة السابقة لصدوره بدليل أن المشرع عندما رأى حرمانهم من هذا الحق لم يجد مناصاً من النص على ذلك صراحة .

على أنه إذا كانت قواعد كادر عمال القناة قد تضمنت منحهم علاوات دورية فإنه مما لا شك فيه أن تنفيذ هذه القواعد في هذه الخصوصية معلق ضمناً على اعتماد المال اللازم لذلك لأن القرار الإداري إذا كان من شأنه ترتيب أعباء مالية جديدة على عاتق الخزنة العامة فلا يتولد أثره حالاً ومباشرة

الا اذا كان ذلك ممكنا وجائزا قانونا أو حتى يصبح كذلك بوجود الاعتماد المالي اللازم لتنفيذه .

فإذا كان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٤ من مارس سنة ١٩٥٢ بشأن مشكلة موظفي وعمال القناة الذين تركوا العمل بالمستعمرات البريطانية في أكتوبر سنة ١٩٥١ نص في الفقرة ٤ من البند ثانيا منه على أن (باقي موظفي وعمال القناة في كل وزارة الذين لم يتم نقلهم بعد على الدرجة الحالية بميزانية الوزارة تصرف مرتباتهم وأجورهم خصما من اعتماد تكاليف موظفي وعمال القناة الذي خصص للوزارة طبقا للفقرة السابقة ، مع ملاحظة عدم استحقاقهم لأي علاوات دورية أو ترقية حتى يتم نقلهم على الدرجات الحالية بميزانية الوزارة) ، ومن ثم لا يستحق عمال القناة الذين لا زالوا خاضعين لاحكام كادرسهم علاوات دورية وانما يقفون عند الاجور التي استحقوها قبل نفاذ قرار مجلس الوزراء المذكور .

(١٠٥٨ (١٢/٨) ١٩٦٠)

(تعليق)

سبق للمحكمة الادارية العليا أن قضت في الطعن رقم ٧٧ لسنة ٢ ق بجلسة ٥٨/٣/٢٩ بان « عامل القناة لا يستحق علاوات دورية في حدود الدرجة التي عين فيها عند التحاقه بغلطة الحكومة لأنه عندما ربطت ميزانية الدولة عن السنة المالية ١٩٥٤/١٩٥٥ روعي في ربط الاعتمادات الخاصة باجور عمال القناة ألا تصرف لهم أية علاوات اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٥٤ كما يستفاد من كتاب وزارة المالية والاقتصاد الى ديوان الموظفين رقم ١٢٣ - ٢/٥٣ في ١٣ من مايو سنة ١٩٥٤ » (كتابنا المحكمة الادارية العليا ق ١٤٨٠ ص ١٥٤٦) .

١٢٤٠ - مساعو الصناع والصبية والشرافك من عمال القناة يلبدون من احكام كادر عمال اليومية في حدود ما تم ينص عليه في كادر عمال القناة .

ان اللجنة التي وضعت احكام كادر عمال القناة قصرت تطبيق كادر العمال الحكومي على الصبية والشرافات من عمال القناة وآية ذلك أن تقرير اللجنة لم يضع قواعد خاصة تنطبق عليهم ومن ثم يجب الرجوع الى كادر العمال باعتباره الاصل في هذا المجال كما أن قرار مجلس الوزراء في ١٢ من اغسطس سنة ١٩٥١ الخاص بكادر عمال اليومية ابان وجه الاختلاف بين حكم هؤلاء الصبية والشرافات وحكم زملائهم من عمال الحكومة العاديين ويمثل هذا الوجه في أن عمال القناة الموضوعين في هذه الدرجة يبدأ بمنحهم مائة ملين يوميا في حين يعين زملاؤهم الآخرون مجالا في الستة الاشهر

الأولى ثم يمنحون خمسين مليماً يومياً وفيما عدا ذلك ينطبق عليهم حكم كادر العمال الوارد في قرار مجلس الوزراء سالف الذكر .

هنا بالنسبة إلى الصبية والشرقات أما بالنسبة إلى مساعدي الصناع فيلاحظ أن كادر عمال القناة حدد هذه الدرجة في الحدود ذاتها المنصوص عليها في كادر عمال الحكومة وهي ١٥٠ - ٣٠٠ مليم يومياً بيد أنه لم يفصل طريقة تدرج الأجر من بدايته إلى نهايته وهذا للتدرج أمر لازم بحكم تحديد الدرجة ببداية ونهاية ومن ثم فلا مناص من الرجوع في هذا التدرج إلى أحكام كادر العمال وتمثل في قرار مجلس الوزراء سالف الذكر .

(١٠٥٨ (١٩٦٠/١٢/٨)

(تعليق)

المبدأ الذي انتهت إليه هذه الفتوى بالنسبة إلى الصبية والشرقات أقرته المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٩٤٤ لسنة ٥ ق بجلسته ١٩٦١/١/٧ حيث قضت بأن كادر عمال القناة قرر وضع من تقل أعمارهم عن ثماني عشرة سنة في وظائف صبية أو تلاميذ بأجر يومي قدره مائة مليم ولم يضع القواعد التي تتبع بشأنهم مستقبلاً ومن ثم يتعين الرجوع إلى قواعد كادر العمال في هذا الشأن . (كتابنا المحكمة الإدارية العليا ق ١٤٤٩ ص ١٥٢٢) .

١٢٤١ - عمل قناة - الزيادة للقررة في أجور مساعدي الصناع والصبية بكادر عمال اليومية - المادة عمال القناة من هذه الزيادة ومن بتواتر شروط استحقاقهم لعلاواتهم الدورية .

إن درجة الصبية بحسب حكم قرار مجلس الوزراء في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ هي في حقيقتها ذات بداية ونهاية إذ يبدأ الأجر بخمسين مليماً بعد ستة أشهر من التعيين ثم ينتهي بمائتين وخمسين مليماً في أول السنة الخامسة وفي سبيل تدرج العامل من أول الدرجة إلى نهايتها يمنح زيادة في أجره وهذه الزيادة تمنح سنوياً أي أنها تمنح بصفة دورية وبذلك تعتبر علاوة دورية لكونها زيادة في أجر درجة ذات بداية ونهاية . وهذه العلاوة وإن كان القرار لم ينص على منحها في أول مايو وإنما نص على منحها في أول كل سنة من تاريخ التعيين فإن ذلك لا يفقدها وصفها المستند من طبيعتها إذ ليس ثمة ما يحول دون أن يقرر الشارع مواعيد لمنح العلاوات الدورية في حالة معينة .

ووصفت هذه الزيادة بأنها علاوة دورية هو الذي كان قائماً في مفهوم اللجنة التي وضعت كادر عمال القناة إذ أوردت في تقريرها الفقرة الثالثة ،

• لاحظت اللجنة أن كادر العمال قضى بالنسبة لدرجة الصبية والشرقات أن يكون تعيينهم في السنة الأولى وتندرج أجورهم بالعلوات حتى تصل إلى ٢٥٠ مليا يوميا فرأت اللجنة أن يبدأ بمنح عمال الجيش الموضوعين في هذه الدرجة مائة مليم يوميا ، ، ، ، ومن ثم تكون اللجنة قد قررت صراحة بأن هذه الزيادة بمثابة علوات .

ولا مراء في أن الزيادة المقررة لأجور مساعدي الصناعات تعتبر علاوة دورية كذلك فقد حدد القرار سالف الذكر درجاتهم بأجرة مقدارها ١٥٠ مليا يوميا تراد إلى ٢٠٠ مليم بعد سنتين وإلى ٢٥٠ مليا بعد سنتين آخرين ثم يمنح علاوة بعد ذلك بواقع ٢٠ مليا كل سنتين إلى أن تبلغ الأجرة نهاية ربط الدرجة ومن ثم فإن الزيادة في الأجر تتصف هنا كذلك بصفة الدورية وهي وإن حددت بسنتين فإن ذلك لا يحول دون اتباع القاعدة المقررة في كادر العمال من منح العلوة في أول شهر مايو بحسبانها القاعدة العامة التي تراعى في تطبيق الأحكام الخاصة ، كما أنه لا يفر من طبيعة هذه الزيادة تغير فئتها من خمسين مليا في كل من السنتين الأوليين إلى ٢٠ مليا بعد ذلك ، لأن العبرة يجب أن تكون بكونها زيادة دورية في أجر ذي بداية ونهاية بصرف النظر عن فئة هذه الزيادة . ونتيجة لاعتبار هذه الزيادة علاوة دورية فإنها تخضع للأحكام ذاتها التي تسرى على استحقاق عمال القناة علاوة دورية ، ومن ثم فإنها في الفترة السابقة على صدور قرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٩٥٦/٣/١٤ كانت معلقة المنح على اعتماد المال اللازم لها ومن بعد نفاذ هذا القرار يستحق أصلا منحها .

(١٠٥٨ / ١٢ / ١٩٦٠)

(ج - تعيين على درجات بالميزانية)

١٢٤٢ - عمال القناة - تعيينهم على درجات بالميزانية - القديمتهم في هذه الدرجات - القانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ في هذه الشأن - لا يكسبهم حق في ضم مدة خدمتهم السابقة .

يبين من استعراض نصوص القانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعيين عمال القناة على درجات بالميزانية أنه يحدد في مادته الأولى عمال القناة بأنهم العمال الذين تركوا خدمة السلطات البريطانية بقاعدة القناة ولتحقوا بخدمة الحكومة ويخصم بأجورهم حاليا على القسم ٢٥ من ميزانية الدولة ويخصص في مادته الثانية نسبة معينة من الوظائف بالكادربين الكتابي والفني المتوسط لتعيين ذوي المؤهلات منهم ثم نص في المادة الخامسة على أنه « مع مراعاة أحكام المواد السابقة تسرى على من ذكروا من عمال القناة

بعد تعيينهم على درجات طبقا لاحكام المادة (٢) باقى احكام القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ باعتبارهم معينين لأول مرة ، ويتخذ تاريخ التعيين فى الدرجة أساسا لتحديد الاقدمية وفترة العلاوة والاجازات ، وقد جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون تعليقا على هذه المادة أنه « وبالنظر الى أن الحاقهم بخدمة الحكومة بالدرجات الدائنة يحقق لهم مزايا شتى فضلا عما فيه من تجاوز عن القواعد العامة المتعلقة بالتعيين فى خدمة الحكومة ، فقد تضمنت المادة الخامسة ما يفيد أن تعيينهم فى درجات بالميزانية يعتبر افتتاحا لرابطة التوظيف الفعلى بالنسبة لهم فنصت على اتخاذ تاريخ تعيينهم على الدرجات الحالية بالميزانية مبنأ لحساب الاقدمية بحيث لا يجوز لهم المطالبة بضم مدة الخدمة السابقة لهم واكتساب اقلصيات على من سبقهم بالتعيين بالطريق القانونى المعتاد ... خصوصا وأن الحكومة اذ الحقتهم بها من قبل لم تكن بحاجة فعلية لخدماتهم ولم يلاحظ فى الحاقهم بالخدمة لا خبرتهم ولا مؤهلاتهم . وفيما عدا هذا التحفظ تطبق باقى احكام القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ عليهم بعد تعيينهم مساواة لهم بباقى الموظفين فى كافة اللوجوه الاخرى » .

وبين من عبارة نص المادة الخامسة المشار اليها فى ضوء تعليق المذكرة الايضاحية عليها أن المشرع يعنى أن يكون تاريخ التعيين على درجات طبقا لاحكام المادة الثانية من القانون أساسا لتحديد الاقدمية فى هذه الدرجات وفترة العلاوة والاجازات مثلهم فى ذلك مثل المعينين ابتداء ولأول مرة وقد جاءت عبارة المذكرة الايضاحية قاطعة صريحة فى هذا المعنى - ولم تكن عبارة النص فى هذا الخصوص تزييدا من المشرع ولا ترديدا للمبدا المنصوص عليه فى المادة ٢٥ من قانون نظام موظفى الدولة وهو المبدأ القاضى باعتبار الاقدمية فى الدرجة من تاريخ التعيين فيها ذلك لأنه يستهدف بها غرضا معيناً أفصحت عنه المذكرة الايضاحية وبينت أسبابه ومبرراته فى وضوح وجلاء . وقد اقتضى ذلك منه أن يلتزم جانب الحيطة والتحفظ بالنص صراحة على اعتبار تاريخ التعيين على للدرجات أساسا لتحديد الاقدمية انخ .

يؤيد هذا النظر أن المشرع يستهدف بهذا القانون تنظيم مراكز قانونية لعمال لهم خدمة سابقة فى الجيش البريطانى وقد تركوا عملهم بجيش العدو لتلبية لدعوى الوطن فأتاهم المشرع نظير تضمينهم هذه بمزايا أشارت اليها المذكرة الايضاحية وقد استبعد منها مزية ضم الخدمة السابقة اكتفاء بتلك المزايا ورعاية لحقوق من سبقهم الى خدمة الحكومة بالطريق القانونى العادى .

كما وإن المشرع لم يدع تحديد رواتب هؤلاء العمال عند تعيينهم على درجات للقواعد العامة الواردة فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى العولة ، وهى القواعد التى تقضى بمنح الموظف عند التعيين أول مربوط الدرجة المقررة للوظيفة (م ٢١) كما تسمح بتجاوز هذا الحد اذا كان للمعين مدد خدمة سابقة قضيت فى الحكومة (م ٢٤) وانما نظم رواتبهم تنظيميا خاصا فقضى فى المادة الثالثة من القانون رقم ٥٦٩ لسنة

١٩٥٥ يمنح كل منهم راتباً يوازي الاجر الشهري الذى كان يتقاضاه طبقاً لاحكام كادر عمال القناة سواء تجاوز أو قل عن أول مربوط الدرجة فان كان يمنح اجراً يومياً حدد مرتبه فى الدرجة على أساس أجره اليومي مضروباً فى ٢٥ يوماً ولو لم يصل الى أول مربوط الدرجة وذلك دون تجاوز بدايتها.

وليس من شك فى أن هذا التنظيم الخاص لرواتب العمال عند تعيينهم القائم على أسس وقواعد مفارقة للأسس والقواعد العامة المنصوص عليها فى قانون نظام موظفى الدولة يدل على أن المشرع قد استبعد فيما استبعده من هذه القواعد والأسس العامة قواعد ضم مدة الخدمة السابقة التى يثمر تطبيقها وعمالها زيادة فى راتب الموظف عن أول مربوط الدرجة (م ٢٥ من قانون التوظيف) وانه (أى المشرع) يرغب عن اعمال قاعدة عامة أخرى وهى القاعدة التى تقضى بمنح الموظف عند تعيينه أول مربوط الدرجة المقررة لوظيفته (م ٢١ من قانون التوظيف) .

ويخلص من كل ما تقدم أن نصوص القانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ ، المشار إليها تؤيدها المذكرة الإيضاحية لهذا القانون واضحة الدلالة على أن المشرع إنما يقصد الى عدم ضم مدة الخدمة السابقة لعمال القناة عند تعيينهم على درجات بالميزانية تطبيقاً لاحكام القانون المذكور .

(٢٩٩ (١٢/٤/١٩٦٠)

(تعليق)

أقرت المحكمة الادارية العليا هذا المبدا فى الطعن رقم ١١٤٧ لسنة ٨ ق بجلسته ١١/٢٤/١٩٦٣ عندما قضت بأن « المشرع عندما استثنى هؤلاء العمال من تطبيق القواعد العامة المتعلقة بالتعيين فى خدمة الحكومة تكفل فى ذات الوقت تقرير عدم مخالفتهم من احكام المادتين ٢٣ ، ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة الخاصتين بحساب مدة الخدمة السابقة وما ترتبه من حيث تقدير الدرجة والترتب والقدمة الدرجة وبهذه المثابة فان القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ الصادر بتنظيم شروط وإوضاع حساب مدة الخدمة السابقة التى تقضى فى الحكومة أو خارجها مستنداً للتفويض التشريعى الذى نص عليه فى المادة ٢٤ من قانون الموظفين بعد تعديلها بالقانون ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ لا يفيد منه المدعى باعتباره من عمال القناة الذين عينوا على درجات دائمة بالميزانية تنفيذاً للقانون ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ ما دام هذا القانون قد عنى بالنصر على حرمان هؤلاء العمال من الانتفاع باحكام المادتين ٢٣ ، ٢٤ من قانون التوظيف وبالتالي من قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٢ فى شأن حساب مدة الخدمة السابقة مع أن احكامه كانت تقضى بتطبيق القواعد التى انطوى عليها على الموظفين الذين يدخلون الخدمة أو يعادون إليها ابتداء من أول يوليو سنة ١٩٥٢ ، وغنى عن البيان أن القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ وقد حل محل

قرار مجلس الوزراء المذكور الذي يصنوه يأخذ حكمه في هذا الصدد ،
(كتابنا المحكمة الادارية العليا ق ٢٠٨١ ص ٢١٣٣) .

ويرجع في أثر صدور القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ في شأن تعيين
عمال القناة على درجات بالميزانية الى القاعدة التالية وتطبيقا عليها .

١٢٤٣ - عمال القناة - لا يجوز تلميع منهم في درجة بالميزانية طبقا للقانون
رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ ان يطلب ضم مدة الخدمة السابقة ونقسا للقرار الجمهوري رقم ١٥٩
لسنة ١٩٥٠ - القانون رقم ١٧٣ سنة ١٩٦١ لم يغير من هذا الوضع .
٢٠٢٢ -

ان القانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعيين عمال القناة على درجات
عندما أجاز تعيينهم على درجات بالميزانية قد قصد أن يكون تاريخ التعيين
على درجات طبقا له أساسا لتحديد الاقدمية في هذه الدرجات مثلهم في ذلك
مثل المعينين ابتداء ولأول مرة وان عبارة كل من النص والمذكرة الايضاحية
قاطعة في هذا المعنى ، ويؤيد ذلك أن المشرع استهدف بهذا القانون تنظيم
مراكز قانونية لعمال لهم خدمة سابقة في الجيش البريطاني ومدة خدمة
حكومية سابقة على التعيين على درجة وقد استبعد منها كما أشارت المذكرة
الايضاحية مزية ضم مدد الخدمة السابقة اكثفاء بالمزايا التي قررها القانون
ورعاية لحقوق من سبقهم الى خدمة الحكومة بالطريق القانوني العادي بمراعاة
أن تعيين هؤلاء العمال على درجات قد تم بالاستثناء من القواعد العامة في
هذا الشأن كذلك فان للتنظيم الخاص لرواتب هؤلاء العمال عند تعيينهم على
درجات - وقد قام على أسس وقواعد مغايرة للأسس والقواعد العامة
المنصوص عليها في قانون نظام موظفي الدولة - يدل على أن المشرع قد
استبعد فيما استبعده من هذه القواعد والاسس العامة قواعد ضم مدد
الخدمة السابقة وهذا هو ما قرره الجمعية العمومية للمقسم الاستشاري
بجلستها المقودة في ٦ من ابريل سنة ١٩٦٠ عندما عرض عليها موضوع
افادة عمال القناة المعينين على درجات بالميزانية طبقا للقانون رقم ٥٦٩ لسنة
١٩٥٥ - من قواعد ضم مدد الخدمة السابقة - فانتهت الى عدم اخذة هؤلاء
العمال من هذه القواعد (١) .

وان القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ بتعيين عمال القناة على درجات
بالميزانية لم يترتب عليه تغيير هذا الوضع الا فيما يتعلق برغبة المشرع في
القانون الجديد في عدم اصدار المدة التي قضاهما العامل بعد الحاقه بالحكومة
اهدارا كاملا ، فقرر بالنسبة الى المؤهلين اعتبار اقدميتهم في الدرجة التي
عينوا عليها من تاريخ تعيين العامل بوصفه من عمال القناة او من تاريخ

حصوله على المؤهل أيضا أقرب ، وبالنسبة الى غير المؤهلين تعتبر أقدميتهم في الدرجة التي عينوا فيها من تاريخ شغل كل منهم الحرفة الخاصة بهذه الدرجة ، وقرر المشرع كذلك سريان هذا الحكم على من سبق تعيينهم من عمال القناة على درجات بالميزانية قبل صدور هذا القانون . ومعنى ذلك أن المشرع لم يعدل عن سلوكه الذي اتبعه في القانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ بالنسبة الى استبعاد قواعد ضم مدد الخدمة السابقة ذلك أن ما اتبعه المشرع في القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ فيما يختص بتقرير أقدمية اعتبارية لعامل القناة المعين على درجة إنما هو استثناء من قواعد ضم مدد الخدمة السابقة وليس تطبيقا لها إذ أن الإقضية الاعتبارية قد تقررت في هذه الحالة بنص المادة السادسة ولو لم تتوفر شروط الضم الواردة في قواعد ضم مدد الخدمة السابقة وأهمها تعادل الدرجة واتحاد طبيعة العمل فتقرير هذه الإقضية إذن إنما هو تأكيد من المشرع لاستبعاد قواعد ضم مدد الخدمة السابقة في هذا المجال .

ويؤيد ما تقدم أيضا أن الفقرة الرابعة من المادة السادسة تنص على أنه « وتحسب الإقضية الاعتبارية التي ترتبها هذه المادة في الدرجة دون زيادة الرتب عن الحدود المنصوص عليها في المادة السابقة وتحسب مدة الخدمة السابقة في المعاش طبقا لاحكام القانونين ٣٦ لسنة ١٩٦٠ و ٣٧ لسنة ١٩٦٠ » ، فهذه الفقرة مضافة الى الفقرة الاولى من ذات المادة تكفي للقول بأن المشرع اراد أن يكون لهؤلاء العاملين أقدمية اعتبارية بالقدر الوارد في الفقرة الاولى دون تجاوز هذا القدر بأي حال مع حساب مدة هذه الإقضية في المعاش ، وإذا كان عجز الفقرة الرابعة قد نص على أن تحسب مدة الخدمة السابقة في المعاش طبقا لاحكام القانونين ٣٦ ، ٣٧ لسنة ١٩٦٠ فإن الإشارة الى مدة الخدمة السابقة لا تنصرف الا الى مدة الخدمة السابقة التي اعتد بها المشرع في الفقرة الاولى وأشار إليها في مستهل الفقرة الرابعة . وعلى ذلك فلا يجوز - في ظل القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ - لمن يعين من عمال القناة - أو سبق تعيينه - على درجة من درجات الميزانية - أن يطلب ضم مدة خدمة سابقة في أقدمية الدرجة التي عين فيها تخالف الإقضية الاعتبارية التي تقررت له بقوة القانون بمقتضى نص المادة السادسة من القانون سالف الذكر .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه - في ظل القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ - لا يجوز لمن يعين أو سبق تعيينه من عمال القناة على درجة بالميزانية أن يطلب ضم مدة خدمة سابقة في أقدمية الدرجة التي عين فيها ، ويقتصر الامر على الإقضية الاعتبارية التي تقررت له بقوة القانون بمقتضى نص المادة السادسة من القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

(١٩٦٠/٧/١) ١٧٦٧

(تعليق)

قضت المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١١٤٧ لسنة ٨ ق بجلسته ١٩٦٣/١١/٢٤ بأن « القانون ١٧٣ لسنة ١٩٦١ في شأن تعيين عمال القناة على درجات بالميزانية حدد أقيمتهم من تاريخ تعيينهم بوصفهم عمال قناة أو من تاريخ الحصول على المؤهل أيهما أقرب » (كتابنا للمحكمة الإدارية العليا ق ١٤٩٠ ص ١٥٥٦) ، ثم أوضحت في الطعن رقم ١٥٥٧ لسنة ٨ ق بجلسته ١٩٦٧/١٢/٣ أن « ما سبق يسرى بالنسبة للمؤهلين أما عامل القناة غير المؤهل فتعتبر أقيمته في الدرجة المقررة له راجعة إلى تاريخ شغله الحرفة الخاصة بهذه الدرجة ويسرى الحكم المتقدم على من سبق تعيينهم من عمال القناة على درجات في الميزانية قبل صدور هذا القانون » (مجموعة أحكام المحكمة الإدارية العليا الصادرة عن المكتب الفني بمجلس الدولة السنة ١٣ ق ٣٠ ص ٢٧) . وقد وضعت المحكمة الإدارية العليا القاعدة العامة في شأن عدم جواز حساب مدة العمل السابقة لعمال القناة بقولها في الطعن رقم ١٤٥٨ لسنة ٨ ق بجلسته ١٩٦٦/٣/٦ « إن ما نص عليه القانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ ، والقانون ١٧٣ لسنة ١٩٦١ من تحديد أقيمتهم على أساس من تاريخ التعيين في الدرجة يكشف عن قصود المشرع في توحيد الأساس الذي يتخذ لتحديد أقيمتهم على أساس القناة عند تعيينهم على درجات بالميزانية سواء عينوا طبقاً لأحكام القانون ١٧٣ لسنة ١٩٦١ أو عينوا طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ أو عينوا طبقاً لمواضع التعيين العامة » (مجموعة أحكام المحكمة الإدارية العليا الصادرة عن المكتب الفني بمجلس الدولة - السنة ١١ ق ٦٣ ص ٥١٥) .

١٢٤٤ - تحديد مرتب العامل طبقاً لحكم المادة الأولى من القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ في شأن تعيين عمال القناة على درجات مع خضوعه للسلطة التقديرية للأدارة بل يستند مباشرة من القانون .

تنص المادة الخامسة من القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ في شأن تعيين عمال القناة على درجات على أنه « يمنح عامل القناة عند وضعه في الدرجة المقررة لمؤهله أو حرقته بداية ربطها أو أجره الحالي مضروباً في ٢٥ أيهما أكبر ولو جاوز نهاية مربوط الدرجة » ويبين من ذلك أن المشرع نص على كيفية تحديد أجر عامل القناة الذي ينقل إلى درجة في الميزانية ولم يعط الإدارة أية سلطة تقديرية في هذا الشأن بل أوجب عليها منح بداية مربوط الدرجة أو أجره الحالي مضروباً في ٢٥ أيهما أكبر وبهذا فإن مثل هذا العامل يستحق أجره من القانون مباشرة دون ترخص من الإدارة .

ومن حيث أن هذا الحكم قد خولف أخذاً بفتوى ديوان الموظفين المبلة

الى الجامعة بكتاب الديوان رقم ٥٧ - ١٨/٦ المؤرخ ١٨ من نوفمبر مسنة ١٩٦١ فان القرار الصادر من جامعة عين شمس برفع مرتبات عمال القناة الذين وضعوا على درجات بالميزانية الى ٢٠٠ مليون بالنسبة الى من تقل بداية ربط درجاتهم عن هذا القدر هذا القرار يكون مخالفا للقانون ويتعين سحبه .
(٧٤٢ (١٩٦٤/٨/٢٠)

عمال اليومية

(١) التشريعات التي تطبق عليهم .

١ - عموميات .

٢ - سريان كادر العمال على المستخدمين الخارجين عن الهيئة .

٣ - سريان كادر العمال على عمال المجالس المحلية .

(ب) تسويات .

(ج) اجر .

١ - عموميات .

٢ - اعانة غلاء المعيشة .

٣ - مكافأة عن الاعمال الإضافية .

(د) ترقية .

(هـ) نقل من اليومية للدرجات .

(و) اصابة عمل .

(٣) فصل .

(٢) التشريعات التي تطبق عليهم

١ - عموميات .

٢ - سريان كادر العمال على المستخدمين الخارجين عن الهيئة .

٣ - سريان كادر العمال على عمال المجالس المحلية .

١ - عموميات

١٢٤٥ - قانون المصالح بالعمالة - الحاج الوائلي وعمال اليومية في سنة واحد

- نصه على استمرار اللوائح والقرارات المعمول بها في شئون الموظفين والعمال قبل العمل بهذا القانون فيما لا يتعارض مع أحكامه - صدور قرار بتفسير التشريع رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ من اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين ونصه في المادة ٦ منه على أن استمرار تطبيق هذه اللوائح والقرارات ينصرف إلى من يشغلون درجات عمالية في الميزانية .

نظن كان قانون نظام العاملين المدنيين الجديد الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لم يفرق بين الموظفين وعمال اليومية بل أجمعهم جميعاً في سلك واحد وأطلق عليهم وصفاً واحداً هو أنهم عمال مدنيون بالدولة ، ولم يعد من بين هؤلاء من يصل باليومية ، إلا أن الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون إصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة سالف الذكر نصت على أنه « والى أن يتم وضع اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون تستمر اللوائح والقرارات المعمول بها في شئون الموظفين والعمال قبل العمل بهذا القانون صارية فيما لا يتعارض مع أحكامه » .

كما نصت المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين إلى الدرجات للمعادلة لدرجاتهم الحالية على أن « ينقل العاملون المدنيون الموجودون في الخمسة إلى الدرجات الجديدة وفقاً للأوضاع التالية :

١ - ١٠ ب - ٠٠٠ ج - يستمر العاملون الحاضرون لأحكام كادر العمال شاغلين لوظائفهم الحالية بدرجاتهم المنقولين إليها ، .

وبناء على هذا أصدرت اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين قراراً بتفسير التشريع رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ الذي جاء في المادة ٦ منه أنه « في تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون إصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة تسري اللوائح والقرارات التنفيذية التي كانت تطبق على الحاضرين لكادر العمال على من يشغلون درجات عمالية في الميزانية » .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٥٦ في شأن حوالة أجر يوم ٢٣ يولييه من كل عام من أجور العمال ، لا يبدو أن يكون من اللوائح التي كانت تطبق على الحاضرين لكادر العمال وعلى عمال اليومية المؤقتين .

ومن حيث أنه لما تقدم بتعيين استمرار العمل بالقانون رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٥٨ على من يشغلون درجات عمالية في الميزانية سواء كانوا من الحاضرين لكادر العمال عند تطبيق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه أو كانوا معينين بعد تطبيق هذا القانون على درجات عمالية وفقاً لأحكام كادر العمال وطبقاً للبند ثانياً من المادة الأولى من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع أحكام وقتية للعاملين المدنيين

بالدولة الذي نص على أن « (٢) يراعى عند التعيين والترقية الاحكام
النصوص عليها في كادر العمال » .

(١٦ / ١ / ١٩٦٦)

٢ - سريان كادر العمال على المستعملين الخارجين عن الهيئة

١٣٤٦ - الملاحظات الدورية للمستعملين الصناع الذين سويت حالاتهم طبقا
لاحكام كادر العمال والتي يصل ميعادها طبقا له بعد اول مايو سنة ١٩٤٥ - عدم استحقاقهم
هذه الملاحظات ما داموا قد بلغوا نهاية مربوط درجة المستعملين المعينين عليها وما داموا لم
يتخلوا الى درجات عمال اليومية حتى ولو كان مربوط الدرجة المعتدلة لتتقرر بأكادر العمال
يسمح بمنحه هذه الملاحظات .

يبين من الاطلاع على احكام كادر العمال أنها تنص في البند الثالث
سهر منها على أن « المستعملون الصناع اللذين يشغلون وظائف خارج الهيئة
والموظفون الغنيون المؤقتون (سواء كانوا على وظيفة دائمة أو على وظيفة
مؤقتة) ممن يشغلون وظائف مماثلة لوظائف العمال الذين تنطبق عليهم
القواعد المبينة في البنود السابقة هؤلاء تسوى حالتهم على أساس ما يناله
زملاؤهم أرباب اليومية اللذين يتعادلون معهم في الوظائف » .

ويجوز لاجراء هذه التسوية مجاوزة نهاية ربط الدرجة بشرط ألا
تزيد ماهية المستخدم بحال ما على نهاية مربوط الدرجة المحددة لنظيره من
عمال اليومية بأكادهم .

ويمكن تحويل وظائف المستعملين المؤقتين والخمسة الخارجين عن الهيئة
من سلك الدرجات الى سلك اليومية بموافقتهم وتنقل الوظائف الى اعتمادات
اليومية .

والصانع الذي يشغل درجة في كادر الخمسة أو درجة مؤقتة وسويت
حالته طبقا لقواعد الكادر السالف الذكر وجاوزت ماهيته الجديدة نهاية مربوط
درجة وظيفته ولم يوافق على تحويل وظيفته الى سلك اليومية لا يمنح أي
علاوة بعد ١٩٤٥/٤/٣٠ ما لم يرق الى درجة أعلى يسمح مربوطها بمنح
العلاوات الدورية .

لما أستخدم الصناع الدائم فتسوى حالته طبقا للقواعد المتقدمة ولو
جلوزت ماهيته بالتسوية نهاية ربط درجة وظيفته فإذا بلغت ماهيته
بالتسوية نهاية ربط الدرجة أو جاوزته تقف عند الحد الذي تصل اليه في
١٩٤٥/٥/١ .

لما اذا كانت التسوية لم تصل الى نهاية ربط الدرجة في هذا التاريخ
فيمنح العلاوات المقررة لدرجته حسب احكام كادر الموظفين العام » .

ويتضح من نص الفقرتين الاخيرتين أن كادر العمال قد مسوى في المعاملة بين المستخدمين الخارجين عن الهيئة والمستخدمين المؤقتين من ناحية وبين المستخدمين الدائمين من ناحية أخرى فجميع هؤلاء إذا صوبت حالتهم طبقاً لاحكام الكادر مع الاحتفاظ بدرجاتهم الاصلية يمنحون مرتباً يعادل ما يناله زملاؤهم ارباب اليومية الذين يتعاملون معهم في الوظائف ولو ترتب على ذلك أن زادت ماهياتهم الجديدة على نهاية ربط درجاتهم الاصلية بشرط ألا تتجاوز هذه الماهية ربط الدرجة المحددة لنظير كل منهم بكادر العمال .

فاذا بلغت الماهية بالتسوية نهاية ربط درجته الاصلية أو تجاوزتها امتنع منحه أي علاوة بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ تأريخ تنفيذ الكادر الى أن يرقى الى درجة أعلى يسمح مربوطها بمنح العلاوات المقررة .

ومؤدى الحكم الاخير هو امتناع منح المستخدم أي علاوة في هذه الحالة ولو كان مربوط الدرجة المحددة لنظيره بكادر العمال يسمح بمنحه علاوات دورية على مقتضى أحكامها وهو ما يبين منه أن نصوص الكادر تقتضى امتناع تطبيق أحكامه على هذه الفئة بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ فلا يعين متحهم أية علاوة دورية طبقاً لهذه الاحكام - ويكون المرجع في استحقاقهم لهذه العلاوات هو بمدى ما يسمح به ربط الدرجة المعين بها أصلاً فان بلغ منتهاها امتنع منحه أية علاوة الا بعد ترقيته الى درجة أعلى وان لم يبلغ مرتبه هذا الحد منح العلاوة والفئة المقررة في درجته الاصلية .

وعلى مقتضى ما تقدم فان حكم كادر العمال بالنسبة الى من صوبت حالته طبقاً له من المستخدمين الخارجين عن الهيئة مع احتفاظه بدرجة الاصلية هو امتناع منحه أية علاوة دورية بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ طبقاً لاحكام هذا الكادر .

هذا وليس في حكم المحكمة الادارية العليا المشار اليهما في كتاب الديوان ما يتعارض مع النتيجة السابقة ، بيان ذلك أن الحكم الصادر في ١١ من يونية سنة ١٩٦٠ في القضية رقم ٤٧٨ لسنة ٥ ق (١) ثم يتعرض للمسألة مثار البحث على وجه الاطلاق ، واذا كان قد وصف في أسبابه حكم البند الثالث عشر من كادر العمال بأنه حكم وقفي فان هذا يتفق مع النتيجة سالفة الذكر من امتناع تطبيق احكام الكادر بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ على المستخدمين الذين مسويت حالتهم طبقاً لاحكامه مع احتفاظهم بدرجاتهم الاصلية . أما عن الحكم الذي أصدرته المحكمة بتاريخ ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ في القضية رقم ١٦١٣ لسنة ٢ ق (٢) - فانه من قصي مراحل المنازعة التي صدر فيها هذا الحكم يبين ان المحكمة لم تقض بأحقية العامل

(١) منشور بكتابنا المحكمة الادارية العليا قاعدة ١٨٢٨ ص ١٨٩٠٠

(٢) منشور بكتابنا المحكمة الادارية العليا قاعدة ١٨٢٢ ص ١٨٨٤

في المعاملة وفقا لاحكام كادر العمال بعد اول مايو سنة ١٩٤٥ وذلك فيما يتعلق باستحقاقه للمعاشات الدورية رغم بقاءه في درجته في سلك المستخدمين الخارجين عن الهيئة . واذا كان قد جاء في اسباب الحكم المطعون فيه تقرير احقية المدعى باجر يومي مقداره ٢٠٠ مليون - ٣٠٠ مليون في درجة صانع دقيق مع تدرج أجره بالمعاشات الدورية بواقع ٢٠ مليا كل سنتين وايدت المحكمة الادارية العليا هذا الحكم فيما قضى به من استحقاق المدعى لأن تسوى حالته على افتراض أنه صانع دقيق باجر يومي قدره ٣٠٠ مليون الا أن الحكم المطعون فيه اذ قضى باحقية هذا العامل في تدرج أجره بالمعاشات المقررة لدرجة صانع دقيق إنما كان ذلك يجد أساسه في تسليم الحكم بأحقية العامل المذكور في النقل الى سلك اليومية وخروجه من سلك المستخدمين الخارجين عن الهيئة الامر الذي يجعله خاضعا لاحكام كادر العمال من جميع الوجوه بما في ذلك استحقاقه للمعاشات الدورية . ومن ثم فانه والثابت من حكم المحكمة العليا المشار اليه أنها قضت بإلغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من احقية المدعى في النقل الى سلك اليومية فانها بذلك تكون قد ألغت ما رتبته الحكم المطعون فيه من نتائج على ذلك والتي تحصل في استحقاق المدعى للمعاشات الدورية لدرجة صانع دقيق بعد اول مايو سنة ١٩٤٥ .

(تعليق)

لم تأخذ المحكمة الادارية العليا بالرأي الوارد في هذه الفتوى وقضت في الطعنين رقمي ١٢٤٨ لسنة ٧ ق بجلسته ١٩٦٤/٦/٢١ ، ٨٧٢ لسنة ٩ ق بجلسته ١٩٦٥/٦/٢٠ بأنه « لا وجه لما جاء في الطعن من أنه طالما لم تحول وظيفة المدعى الى سلك اليومية فانه لا يستحق أي علاوة بعد ١٩٤٥/٤/٣٠ اذ أن البند الثالث عشر من كادر العمال والفقرة هـ من البند ٦ من مذكرة اللجنة المالية سائلة الذكر يقضيان بتسوية حالة المستخدمين الخارجين عن الهيئة الذين طبق عليهم كادر العمال بتدرجهم في المعاشات الدورية دون اعتداد بنهاية ربط درجاتهم خارج الهيئة ولم يقيد اطلاق هذه المعالاة الا بالنسبة لمن كان من المستخدمين الخارجين عن الهيئة او المستخدمين المؤقتين وجاوزت ماهيته الجديدة بعد التسوية طبقا لكادر العمال نهاية ربط درجات وظائفهم ولم يوفقوا على تحويل وظائفهم الى سلك اليومية » (كتابنا المحكمة الادارية العليا ق ١٨٢٥ ص ١٨٨٧) .

١٢٤٧ - النقل من درجة عامل عاوى الى درجة مستخدم - هو نقل وليس تعيينا
مبتدأ - اثر ذلك احتفاظهم بأجورهم ولو كانت تزيد على بداية مربوط الدرجة للنقل اليها .

ان درجة مستخدم باللغة ٢٠٠ - ٣٢٠ مليا هي من الدرجات المقررة للعمال العاديين دون تخصيصها لنوع معين من الحرف العادية وأنه لذلك

يجوز شغلها بأى عامل ممن يقومون بأى عمل يصدق عليه وصف عمل عاى ولا يوجد ما يمنع من نقل العمال العاىين الى الدرجات ٢٠٠ - ٣٢٠ مليا الحالية بنفس أجورهم على أن تحسب لهم إعانة غلاء المعيشة على بداية ربط الدرجة المنقولين إليها عملا بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٨ من مارس سنة ١٩٥٣ .

ومتى كان النقل من درجة عامل عاى الى درجة مستخدم يعتبر نقلا ولا يعد تعيينا جديدا ، فلا محل للقول بأن القرارات الصادرة من وزارة فى هذا الشأن تكون قرارات غير صحيحة ويتعين سحبها ، وذلك أن هذه القرارات الادارية متى كانت تتضمن نقلا للعمال العاىين الى الدرجة ٢٠٠ - ٣٢٠ مليا المنشأة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ والتكيف القانونى الصحيح لهذه القرارات هو أنها قرارات نقل - والعمال المنقول يحتفظ بحالته الوظيفية ولا يوجد ما يمنع من هذا النقل قانونا مادامت الدرجات الجديدة مخصصة للعمال العاىين وليست مخصصة لنوع معين من أولئك العمال - فإذا كان العامل العاى المنقول الى الدرجة الجديدة يزيد أجره على أول مربوط هذه الدرجة فإنه يحتفظ به كائر من آثار النقل وهذا ما قرره الفقرة الثالثة من البند الثامن من أحكام كادر الأعمال وهو عدم تخفيض أجر العامل عند نقله من درجة الى أخرى إذا كان يزيد هذا الاجر على أول مربوط الدرجة المنقول إليها .

ومتى كان ذلك وكانت الاوامر الصادرة من وزارة ترى بنقل عمال عاىين الى درجة مستخدم ٢٠٠ - ٣٢٠ مليا المنشأة بمقتضى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ هى قرارات صحيحة فى القانون فلا يكون ثمة مجال للظن عليها بأنها قرارات تنطوى على تعيين .

لذلك أنتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الاوامر الادارية الصادرة من وزارة ترى بنقل عمال عاىين الى درجة مستخدم ٢٠٠ - ٣٢٠ مليا مع احتفاظهم بأجورهم التى كانوا يتقاضونها فى درجة عامل عاى والتى تزيد على بداية مربوط درجة مستخدم هى قرارات صحيحة فى القانون .

٥٤٨ (١ / ١٦٥)

٣ - سرعان كادر العمال على عمال للجالس للعلية

١٢٤٨ - قانون نظام الإدارة للعلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ واللائحة التنفيذية الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ - تصوبا على سرعان كادر العمال على عمال للجالس للعلية - مؤننه وجوب تسوية حالاتهم فى الدرجات للقررة لمنهم طبقا لحكام هذا الكادر من تاريخ العمل بالقانون المشار اليه دون توقف على تعديل ميزانيات هذه الجاليس .

ان قانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ، ينص في المادة ٩٠ منه على أنه « فيما عدا الاحكام المنصوص عليها في هذا القانون لم يدرج في لائحته التنفيذية تسرى على مستخدمي وعمال مجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية الاحكام الخاصة بمستخدمي الحكومة وعمالها » . وان اللائحة التنفيذية للقانون آتت الذكر الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ تنص في المادة ٧١ منها على أنه « فيما عدا الاحكام المنصوص عليها في هذه اللائحة تسرى على عمال مجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية الاحكام الخاصة بعمال الحكومة » . ولمجلس المحافظة أن يضع أحكاما خاصة تسرى على عمال مجلس المحافظة ومجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة » .

وان المادة ٧٢ من هذه اللائحة تنص على أن « ينقسم عمال مجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية طبقا لكادر العمال الى فئتين :

(أ) عمال عاديون . (ب) عمال فنيون . ويجوز للمحافظ أن ينشئ درجات فرعية في حدود الدرجات الواردة في كادر العمال » . كما تنص المادة ٧٥ من اللائحة المذكورة على أن « تسرى أحكام كادر العمال والقواعد العامة المنظمة لشئونهم على عمال المجالس المحلية » .

ومن حيث أن القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ آتت الذكر نص في مادته السادسة على أن يعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره ، وقد نشر في الجريدة الرسمية في ٤ من أبريل سنة ١٩٦٠ ، ومن ثم فانه عمل به اعتبارا من ٤ من يوليو سنة ١٩٦٠ ، وأصبح نافذا وتاجز الاثر اعتبارا من هذا التاريخ ، دون تعليق نفاذ أحكامه على فتح الاعتماد المالي اللازم طالما أن هذا النفاذ لم يعلق على شرط أو يقترب بأجل ، ولذا فإن تراخي فتح هذا الاعتماد ولا سيما أنه كان في تقدير الادارة وحسبانها وأنه كانت لديها سعة من الوقت لتدبيره لا يؤثر في المراكز القانونية التي رتبها للقانون لتغري الشأن منذ تاريخ العمل به - والتي يستمدون حقهم فيها مباشرة منه ينص المشاريع - ومقتضى ذلك أن أحكام كادر عمال اليومية المحكوم تسرى - وفقا للمنصوص السالف ايرادها وبمراعاة الأوضاع الخاصة التي تشايرها فيها - على عمال المجالس المحلية ، اعتبارا من تاريخ العمل بقانون نظم الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ في ٤ من يوليو سنة ١٩٦٠ ، وما يستتبع تسوية حالات هؤلاء العمال في الدرجات القروية لمنهم طبقا لاحكام هذا الكادر ، مع ما يترتب على ذلك من آثار اعتبارا من ذلك التاريخ .

لذلك انتهى الرأي الى سريان أحكام كادر عمال اليومية المحكوم على عمال المجالس المحلية اعتبارا من تاريخ العمل بقانون نظام الادارة المحلية

المصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ، دون توقف على تعديل القوانين
هذه المجالس .

(١٩٦٠/٢/١٢)

١٩٤٩ - عمل مجالس المحاكمات ومجالس المدن والمجالس القروية - عدم سريان
احكام كادر العمال الا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باستصدار قانون
الاجرة المحلية .

ان المادة ٩٠ من قانون نظام الادارة المحلية الصادر به القانون رقم
١٢٤ لسنة ١٩٦٠ تنص على انه : فيما عدا الاحكام المنصوص عليها في هذا
القانون لا في لائحته التنفيذية تسري على مستخدمى وعمال مجالس
المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية الاحكام الخاصة بمستخدمى
الحكومة وعالها .

وللمحافظ ان يضع احكاما تكميلية تسرى على مستخدمى وعمال
مجالس المحافظة ومجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة وذلك في
حدود انظمة عامة تضعها اللجنة المركزية للادارة المحلية ويصدق عليها بقرار
من رئيس الجمهورية .

وكذلك نصبت المادة ٧١ من اللائحة التنفيذية لقانون الادارة المحلية
الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٢ لسنة ١٩٦٠ على انه : فيما
عدا الاحكام المنصوص عليها في هذه اللائحة تسرى على عمال مجالس
المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية الاحكام الخاصة بعمال الحكومة .

وللمجالس المحافظة ان يضع احكاما خاصة تسرى على عمال مجالس
المحافظة ومجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة .

ولما كان مؤدى هذه النصوص ان ينطبق على عمال هذه المجالس احكام
كادر العمال وذلك من تاريخ نفاذ قانون الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة
١٩٦٠ الذي نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٤ من ابريل سنة ١٩٦٠
وقد في المادة السادسة من قانون امضاه على ان يعمل به بعد ثلاثة اشهر
من تاريخ نشره .

ومن حيث ان قانون نظام الادارة المحلية وكذلك لائحته التنفيذية لم
يتعرضا لتسوية حالة عمال هذه المجالس في المدة السابقة على نفاذ هذا
القانون فان حساب مدة الخدمة السابقة في اقسيمات هؤلاء العمال قبل نفاذ
قانون الادارة المحلية يتطلب ان يعالجها تشريع يبين حساب هذه المدة في
الاقسام هؤلاء العمال وذلك مسوة بنا اقمع في شسلك العمال الموسمين
والفصل الذين صدر بلكلنسبة لهم القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٤ وحتى

يمكن مساواتهم بعمال القناة الذين صدر في شأنهم القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ والمستغلين الخارجين عن الهيئة الذين صدر في شأنهم القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن أحكام كادر العمال لا تسرى على عمال مجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية الا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ولا ترتد لتقدمياتهم في درجات كادر العمال الى ما قبل نفاذ هذا القانون ما لم يصدر تشريع يجيز ذلك .

٨٩٦ (١٩٦٧/٧/١٨)

(ب) تسويات

١٢٥٠ - تطبيق كشوف حرف (ب) الملحق بكادر العمال على العمال الذين عينوا قبل اول مايو سنة ١٩٤٥ لتاريخ العمل بهذا الكادر وكشوف حرف (ا) على من عينوا بعد اول مايو سنة ١٩٤٥ - صدور قرار من مجلس الوزراء بعد ذلك في ١١ من يونيو سنة ١٩٥٠ بتطبيق كشوف حرف (ب) على العمال المعيينين بعد اول مايو سنة ١٩٤٥ بدلا من كشوف حرف (ا) - وجوب نقل هؤلاء الى الدرجات القوية لهم بكشوف حرف (ب) ، مع احتفاظهم بالاجور التي يستحقونها في هذا التاريخ ودون ساس بما استحقوه فلا قبل ذلك من اجور وان لم يوجد حتى مكتسب في اجر معين مستقبلا .

ان كادر عمال اليومية المعمول به اعتبارا من اول مايو سنة ١٩٤٥ كان يتضمن نوعين من الكشوف ، كشوف حرف (ا) وهذه تطبق بأثر مباشر من تاريخ نفاذ الكادر أي أنها تسرى على كل عامل يعين بعد اول مايو سنة ١٩٤٥ ، وكشوف حرف (ب) وهذه تطبق على الموجودين بالخدمة أي الذين عينوا قبل هذا التاريخ مع تدرج حالتهم من بدء الخدمة حتى تاريخ نفاذ الكادر .

وعلى مقتضى ذلك فقد تمت تسوية حالة المبشرين الذين عينوا قبل اول مايو سنة ١٩٤٥ طبقا للكشوف حرف (ب) وحللت لهم هذه الكشوف درجة صانع لا يحتاج الى دقة (٢٠٠ - ٣٦٠ مليم) وصرفت لهم الفروق اعتبارا من هذا التاريخ ، أما العمال الذين عينوا بعد ذلك فقد جرت الإدارة على تعيينهم وفقا لكشوف حرف (ا) وكانت هذه الكشوف تحدد لهم درجة صانع دقيق (٣٠٠ - ٥٠٠ مليم) وذلك تنفيذا لكتاب المالية المؤرخ ١٩٤٦/٢/١٠ الذي قضى بعدم تطبيق كشوف حرف (ب) على الذين يعينون بعد اول مايو سنة ١٩٤٥ ، وبذلك أصبح العمال الذين عينوا بعد هذا التاريخ أحسن حالا من العمال الذين عينوا قبل ذلك إذ وضعت المطابقة الاولى في درجة صانع دقيق ووضعت الفئة الثانية في درجة صانع لا يحتاج الى دقة .

وعندما صدر قرار مجلس الوزراء في ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ ويقتضى بتطبيق كشوف حرف (ب) على العمال الميعنين بعد تاريخ نفاذ الكادر (١٩٤٥/٥/١) بحيث لا يكون هناك مجال لعمال كشوف حرف (أ) بعد ذلك ثار التساؤل عن مدى مساس هذا القرار على مراكز الميعنين بعد أن تحدث لهم مراكزهم على مقتضى كشوف حرف (أ) بعد تاريخ نفاذ الكادر في درجة صانع دقيق (٣٠٠ - ٥٠٠ ملين) وعما إذا كان يتعين تعديل حالتهم بوضعهم بدرجة صانع لا يحتاج الى دقة من تاريخ إلغاء كشوف حرف (أ) .

ومن حيث ان علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح فمركز الموظف من هذه الناحية هو مركز قانوني عام يجوز تغييره في أي وقت وليس له أن يحتج بأن له حقا مكتسبا في أن يعمل بمقتضى النظام . لتقديم الذي عين في ظله ومرد ذلك أن الموظفين العموميين هم عمال المرافق العامة وبهذه المثابة يجب أن يخضع نظامهم القانوني للتعديل والتغيير وفقا لمقتضيات المصلحة العامة ويتفرع عن ذلك أن النظام الجديد يسرى على الموظف بأثر حال مباشر من تاريخ العمل به ولكنه لا يسرى بأثر رجعي بما من شأنه إهدار المراكز القانونية الفاتية التي تكون قد تحققت لصالح الموظف في ظل النظام القديم قانونا أو لائحة الا بنص خاص في قانون وليس في أداة أدنى منه كلائحة .

ومن حيث أنه بتطبيق هذه القاعدة على حالة الميعنين الذين عينوا بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ طبقا لقواعد وكشوف حرف (أ) الملحقه بكادر العمال تنفيذًا لكتاب المالية الدوري رقم ٥٣/٩/٢٣٤ المؤرخ ١٠/٢/١٩٤٦ ثم صدر قرار مجلس الوزراء بعد ذلك في ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ بإلغاء كشوف حرف (أ) وتسوية حالة العمال الذين عينوا بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ على أساس قواعد وكشوف حرف (ب) بتطبيق القاعدة المشار اليها على هؤلاء العمال يبين أنهم لا يستطيعون الاحتجاج بحقهم المكتسب في معاملتهم طبقا لقواعد وكشوف تقرر الفاؤها استنادا الى أن هذه القواعد كانت أصلح لهم وانهم عينوا تعيينا سليما بمقتضاها بل يسرى عليهم قرار مجلس الوزراء المتقدم ذكره وذلك بتسوية حالتهم على الدرجات التي ورفت في كشوف حرف (ب) وطبقا لقواعد الكشوف .

وليس من شأن تطبيق هذه القاعدة الإخلال بحقهم المكتسب في الاجر الذي استحقوه فعلا بتطبيق كشوف حرف (أ) عليهم منذ بدء تعيينهم ذلك لانه اذا كان مركز الموظف بالنسبة الى مرتبه في المستقبل هو مركز قانوني عام يجوز تغييره وتعديله في أي وقت فان مركزه بالنسبة الى مرتبه الذي استحقه فعلا هو مركز قانوني ذاتي لا يجوز المساس به الا بقانون وهو أمر لا يتوالت في هذه الحالة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الميعنين للميعنين بعد أول

حايوسنة ١٩٤٥ طبقا لقواعد وكشوف حرف (ا) الملحقة بكادر العمال بأن ينقلون تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ الى الدرجات المقررة لهم بكشوف حرف (ب) مع احتفاظهم بالاجور التي يستحقونها في هذا التاريخ .

(١٦٧ / ١٢ / ١٩٦١)

(ج) اجر

- ١ - عوميات .
- ٢ - اعانة غلاء المعيشة .
- ٣ - مكافأة عن الاعمال الإضافية .

١ - عوميات

١٢٥١ - قانون العاملين بالدولة - اتماعه للوظفين وعمال اليومية في سلك واحد - نصه على استمرارية اللوائح والقرارات المعمول بها في شئون الموظفين والعمال قبل العمل بهذا القانون فيما لا يتعارض مع احكامه - دستور قرار التفسير التشريعي رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ من اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين ونصه في المادة ٦ منه على ان يستمر تطبيق هذه اللوائح والقرارات ينصرف الى من يشغلون درجات عمالية في اليزانية - القانون رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٥٦ مديلا بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٥٨ في شأن حوالة اجر يوم ٢٣ يوليو من كل عام من اجور العمال لصالح المؤسسة الاجتماعية يعتبر من بين هذه اللوائح ومن ثم يسرى على من كانوا خاضعين لكادر العمال عند تطبيق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ومن عينوا بعد تطبيقه على درجات عمالية .

لئن كان قانون نظام العاملين المدنيين الجديد الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لم يفرق بين الموظفين وعمال اليومية بل اجمعهم جميعا في سلك واحد وأطلق عليهم وصفا واحدا هو أنهم عمال مدنيون بالدولة ، ولم يعد من بين هؤلاء من يعمل باليومية الا أن الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون اصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة سالف الذكر نصت على أنه « والى أن يتم وضع اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون تستمر اللوائح والقرارات المعمول بها في شئون الموظفين والعمال قبل العمل بهذا القانون سارية فيما لا يتعارض مع احكامه » .

كما نصت المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ ، بشأن قواعد وشروط ووضائع نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية على أن « ينقل العاملون المدنيون الموجودون في الخمسة الى الدرجات الجديدة وفقا للاوضاع التالية :

(١) ٠٠٠ (ب) ٠٠٠ (ج) يستمر العاملون الحاضرون لاحكام كادر العمال شاغلين لوظائفهم الحالية بدرجاتهم المنقولين اليها .

وبناء على هذا اصدرت اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين قرار التفسير التشريعي رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ الذي جاء في المادة ٦ منه انه « في تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون اصدار نظام العاملين المدنيين بالعمولة تسري اللوائح والقرارات التنفيذية التي كانت تطبق على الحاضرين لكادر العمال على من يشغلون درجات عمالية في الميزانية » .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٦٥ في شأن حوالة أجر يوم ٢٣ يولية من كل عام من أجور العمال ، لا يعدو أن يكون من اللوائح التي كانت تطبق على الحاضرين لكادر العمال وعلى عمال اليومية المؤقتين بما نصت عليه المادة الاولى من هذا القانون معطلة بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٥٨ من أن « تقبل الحوالة لصالح المؤسسة الاجتماعية بنخصم أجر يوم ٢٣ يولية من كل عام اعتبارا من ٢٣ يولية الحالي وذلك من جزر عمال اليومية الدائمين والمؤقتين اللذين يعملون بخدمة الحكومة والمصالح العامة ، ومجالس المديرية والمجالس البلدية والقروية ، ولا يدخل الاجر المذكور في حساب التقدير الجائز الحجز عليه أو حوالاته .

ويقوم الاقرار الكتابي الذي تقدمه للرقابة أو الرابطة التي ينتمي اليها العامل بحوالة أجر اليوم المذكور ، مقام الاقرار الكتابي المقدم من العامل وفقا لحكم الفقرة السابقة » .

ومن حيث أنه لما تقدم يتعين استمرار العمل بالقانون رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٥٨ على من يشغلون درجات عمالية في الميزانية سواء كانوا من الحاضرين لكادر العمال عند تطبيق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه أو كانوا معينين بعد تطبيق هذا القانون على درجات عمالية وفقا لاحكام كادر العمال وطبقا للبند ثانيا من المادة الاولى من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع احكام وقتية للعاملين المدنيين بالعمولة الذي نص على أن « (٢) يراعى عند التعيين والترقية ٠٠٠ الاحكام المنصوص عليها في كادر العمال » .

(١٩٦٦/١/٤) ١٢

١٢٥٢ - امانة فلاه للحيثية - تثبيتها على الاجور المستحقة في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ - اخطا الاجر القانوني دون القيل لمسا لهذا التثبيت - افعال الامر الرجعي للتسوية التي تم على قواعد تنظيمية وتثبيت الامانة على الاجر المستحق نتيجة لها - وجوب حطب نسبة ١٢٪ التي تقرر ردها بقرار مجلس الوزراء في ٢١ من يونيو سنة ١٩٥٠

انه عن تثبيت اعانة غلاء المعيشة على الاجور الفرضية التي تستحق لعمال اليومية في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ تاريخ افعال قاعدة التثبيت نتيجة لتسوية حالتهم على مقتضى قاعدة قانونية لاحقة في نفاذها أو صدورها على التاريخ السالف الذكر وذلك في ضوء ما قضت به المحكمة الادارية العليا في القضيتين رقم ٥٥٢ لسنة ٣ ق (١) ورقم ٢٤٩ لسنة ٥ ق (٢) . فانه يبين من الاطلاع على القضية الاولى انه وان كان موضوعها قد انصب اساسا على بحث مدى احقية العامل الذي طبق عليه الكادر في أول مايو سنة ١٩٤٥ وخرج من الخدمة قبل ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ في الافادة من قرار مجلس الوزراء الصادر في هذا التاريخ فيما قضى به من رد الـ ١٢٪ التي سبق أن خصمت من العمال عند تسوية حالتهم طبقا لاحكام الكادر الا أن المحكمة قد تعرضت في اسباب حكمها للحالة محل البحث في التدليل على ما انتهت اليه من نتيجة تحصل في عدم استحقاق العامل المذكور لاسترداد الـ ١٢٪ فقد جاء في الحكم أنه لما كان القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥١ الصادر بفتح اعتماد اضافي لمواجهة صرف الفروق المالية المترتبة على تنفيذ قرار مجلس الوزراء المشار اليه قد صدر في ١٤ من فبراير سنة ١٩٥١ فقد أوضع كتيب وزارة المالية المؤدى ملف رقم ف ٢٢٤ - ٤٣/٩ الصادر في ٢٦ فبراير سنة ١٩٥١ أن التكملة المشار اليها تصرف من تاريخ صدور القانون المذكور لا من ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ وقد أقر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٤ من يونية سنة ١٩٥١ ما ذهبت اليه وزارة المالية من تعيين ذلك للتاريخ مبدا لعرف هذه الفروق اذ قضى بأن تظل الاعانة مثبتة كما هي في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ قبل رد الـ ١٢٪ مؤبدا بذلك اعتبار تلك الفروق غير مستحقة الا من ١٤ فبراير سنة ١٩٥١ لا قبل ذلك وان استحقاقها ليس بأثر رجعي منطلقا على الماضي ...

لما في القضية رقم ٢٤٩ لسنة ٥ ق فقد حكمت المحكمة بتثبيت الاعانة على الاجر المستحق فرضا في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ واستئننت في ذلك الى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من مارس سنة ١٩٥٣ والذي قضى بالموافقة على تثبيت الاعانة لعمال اليومية الذين تثبت لهم الاعانة في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ثم نقلوا الى درجات أعلى بعد ذلك التاريخ على

(١) منشور بكتابتها الفعكة الإدارية العليا القواعد أرقام ١٨١٢ ، ١٨١٣ ، ١٨١٤ ، ١٨١٥ ، ١٨١٦ ، ١٨١٧ ، ١٨١٨ ، ١٨١٩ .

(٢) منشور بكتابتنا المحكمة الادارية العليا القواعد ارقام ١٤٢٨ ، ١٨١١ من ١٤٧٤ . ١٨٧٣

أسس أول مربوط درجاتهم الجديدة من تاريخ الحصول عليها سواء أكان النقل في حدود الوظائف المختصة للتعيين من الخارج أو للترقية وذلك حتى لا يستأز قديم على جديد . فقد جاء في الحكم أنه « باستلھام روح هذا القرار والاتلفات الى أهدافه وعراميه يتحتم القول بأن تحسين أجر ٠٠٠٠ المطعون لصلالھ بزيادة مربوط درجته وتدریج أجره في نطاقها بأثر رجعی طبقا لقرار مجلس الوزراء في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ أجدر بالاعتبار في مقام تثبيت الاعانة من مجرد تحسين یطراً علیه نتيجة لترقيته أو نقله الى درجة أعلى بعد ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، ذلك أن التحسين الاول انما نشأ عن إعادة تسوية افتراضية بحيث يعتبر مستحقا لاجر فرضی مقدارھ ١٥٠ ملیسا في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ بحكم الاثر الرجعی للتسوية التي اوجبھا قرار مجلس الوزراء في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ ولا یقدح في ذلك أن يكون استحقاقه لفروق الاجر المترتبة على هذه التسوية ممتنعا قبل تاريخ نفاذ القرار المذكور لأن حظر صرف للفرق المالية عن الماضي لاعتبارات مالية لا تنفي استحقاق هذا الاجر افتراضا قبل ذلك ومؤدى هذا لزوم تثبيت اعانة الغلاء على مقدار الاجر طبقا للتسوية الفرضية » .

و جدير بالذكر أنه بالإضافة الى هذا الحكم فقد واجهت المحكمة ذات الموضوع في قضية أخرى هي القضية رقم ٦٣٤ لسنة ٥ القضائية (١) وقد قضت فيها بتثبيت الاعانة على الاجر المستحق فرضا في تاريخ التثبيت استنادا الى أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ وقد قضى بتثبيت الاعانة على أساس الماهيات والاجور المستحقة في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ فان العبرة - تكون بالاجر المستحق في هذا التاريخ دون ما یصرف منه اذ الصرف أثر من آثار استحقاق المرتب أو الاجر .

وبین من استعراض هذه الاحكام أن قضاء المحكمة الادارية العليا قد استقر على تثبيت اعانة غلاء المیشية للعامل على الاجور الفرضية التي استحققت لهم في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ نتيجة لتسوية حالتهم على مقتضى قاعدة قانونية لاحقة في صدورها أو نفاذھا على هذا التاريخ ، أما حكم المحكمة الادارية العليا في القضية رقم ٥٥٢ لسنة ٢ القضائية فانه لم يتعلق اساسا بالمسألة محل البحث وانما بمسألة أخرى سبق بیانھا وإن ما ورد في أسبابه متعلقا بتثبيت اعانة الغلاء لعمال اليومية بعد صدور قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ يونية سنة ١٩٥٠ لم یکن مثار منازعة أو خلاف وفضلا عن ذلك فانه لا تعارض بین ما جاء بأسبابه و بین قضاء المحكمة في القضية رقم ٢٤٩ لسنة ٥ القضائية ورقم ٦٣٤ لسنة ٥ القضائية ذلك أن موافقة الحكم بأن اعانة الغلاء تظل مثبتة على الاجر الذي استحق فلا للعامل في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ وقبل رد ال ١٢٪ التي تقرر ردھا بقرار مجلس

الوزراء الصادر في ١١ يونية سنة ١٩٥٠ المشار إليه والمنفذ اعتبارا من ١٤ فبراير سنة ١٩٥١ تاريخ فتح الاعتماد - هذه الموافقة لم تستند في أساسها الى مقتضى تطبيق القواعد العامة التي تحكم اعانة الغلاء الى سبيل اختطته المحكمة في تفسير قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ بتثبيت الاعانة المذكورة ، وانما استندت المحكمة في ذلك الى نص صريح هو قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٤ يونية سنة ١٩٥١ في خصوص مدى تأثير تثبيت الاعانة للعمال بعد رد ١٢٪ وهي تمثل إحدى المزايا التي صدر بها قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ يونية سنة ١٩٥٠ وليسست كل ما ورد من مزايا في هذا القرار أو غيره من القرارات اللاحقة . ومن ثم فإن هذه الميزة وحدها (ال ١٢٪) هي التي لا تدخل في الاجر الذي تثبت عليه الاعانة وذلك اعمالا لاحكام قرار مجلس الوزراء المسالف الذكر أما ما عداها من مزايا ما ورد منها في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ يونية سنة ١٩٥٠ أو غيره من القرارات اللاحقة فانها تخضع في مدى استحقاق الاعانة عنها وتأثيرها يقيد التثبيت للقواعد العامة وهذه تشير الى استحقاقها حسبما أبانت عنه المحكمة العليا في حكمها المشار اليها مادامت - وان تراخت آثارها الطيبة الى ما بعد تاريخ اعمال قاعدة التثبيت - تعتبر مستحقة فرضا في تاريخ اعمال هذه القاعدة ،

ويتضح مما سبق أنه وفقا لقضاء المحكمة الادارية العليا فان الممول عليه في تثبيت الاعانة لعمال اليومية هو بالاجر المستحق قانونا في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ نتيجة لتسوية حالتهم وفقا لقاعدة قانونية لاحقة في صدورها أو نفاذها على هذا التاريخ مادامت أن تراخت آثارها المالية الى ما بعد التاريخ المذكور تعتبر مستحقة فرضا في تاريخ اعمال قاعدة التثبيت وذلك فيما عدا نسبة ال ١٢٪ التي تقرر ردها بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ يونية سنة ١٩٥٠ المنفذ اعتبارا من ١٤ من فبراير سنة ١٩٥١ تاريخ فتح الاعتماد فهذه تستبعد من الاجر الذي تثبت عليه الاعانة اعمالا لنصوص قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ من يونية سنة ١٩٥١ .

(تعليق)

قضت المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٢٠٦٧ لسنة ٦ ق بجلسته ١٩٦٤/٦/٢١ بأنه « لا كان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ يونية سنة ١٩٥٠ بشأن تطبيق الكشوف حرف (ب) الملحق بكادر العمال على العيين بعد ٣٠ من أبريل سنة ١٩٤٥ الذي استعمل منه المسمى الحق في التسوية الجديدة قد صدر قبل قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ بتثبيت اعانة غلاء المعيشة ، فبهذه المثابة يكون الاجر المذكور هو الاجر المستحق فعلا للمدعى في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ فان تراخي صرف الفروق المالية الناشئة عن هذه التسوية الى ١٤ فبراير سنة ١٩٥١ تاريخ صدور

القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥١ بفتح الاعتماد اللازم لهذه التسوية ، ولا مناص والحالة هذه من تثبيت إعانة غلاء المعيشة للمدعى على أساس الاجر الذى استحقه فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ سالف الذكر « (كتابنا المحكمة الإدارية العليا ق ١٤٢٧ ص ١٤٩٤) »

١٢٥٣ - تشغيل العمال أيام الجمع يعتبر عملا اضافيا لا من قبيل أيام العمل الفعلية فى تطبيق حكم قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦/١٢/١٩٥٢ - تقاسيمهم عن تشغيلهم أيام الجمع اجرا اضافيا اذا وجدت الاعتمادات المالية والا فيمتحنون بدلا عنها أيام راحة بمقدار عددها - عدم استحقاقهم إعانة غلاء للمعيشة عن هذا الاجر الاساسى .

ان تشغيل العمال أيام الجمع يعتبر عملا اضافيا يتقاضون عنه اجرا اضافيا ومن ثم فلا تعتبر أيام الجمع من قبيل أيام العمل الفعلية التى يستحق عنها العمال إعانة غلاء المعيشة ، وذلك أن أيام الجمع - هى فى الاصل أيام راحة لا يجوز تشغيل العمال فيها وبالتالي لا يجوز صرف أجور لهم عنها لمخالفة ذلك للقواعد المالية ، وانما يجوز ذلك استثناء اذا اقتضته الضرورة وأملت المصلحة العامة وسمحت الاعتمادات المالية المدرجة فى الميزانية بمنح أجور عن هذه الايام وقد جاء بكتاب وزارة المالية الدورى ملف رقم ٢٢٤ - ٥٣/٩ المؤرخ فى ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ بشأن صرف مبلغ على الحساب لعمال اليومية ومن فى حكمهم تنفيذًا لكادر العمال أنه :

« ترى وزارة المالية تيسرا عليهم أن يصرف على الحساب الآن ما يوازي أجره شهرين من الاجور الحالية لا تدخل فيها إعانة الغلاء ويكون تقدير الاجرة على أساس ٢٥ يوما فى كل من الشهرين » كما ورد فى كتاب وزارة المالية (مراقبة مستخدمى الحكومة) ملف رقم ف ٢٣٤ - ٥٣/٩ المؤرخ يونية سنة ١٩٦٤ فى شأن تطبيق كادر العمال على سائقي السيارات والوتوسيكلات أن اللجنة المالية قررت بجلستها المعقودة فى ٢٨ من مايو سنة ١٩٤٦ ٠٠٠ - ٣ - جعل أساس أيام العمل للطاقتين ٢٥ يوما فى الشهر لا ٣٠ يوما ، وقد ردد كتاب وزارة المالية (المراقبة العامة لمستخدمى الحكومة) ملف رقم ف ٢٣٠/١/٢٣ الصادر فى ٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ بشأن المستخدمين الذين حولت وظائفهم من اليومية الى درجات والمستخدمين الذين كانوا باليومية ثم وضعوا على درجات بعد ديسمبر سنة ١٩٤٤ أنه « (ب) يمنع كل منهم فى الدرجة التى وضع عليها ماهية تعادل أجرته اليومية مضروبة فى ٢٥ يوما ومن يكون قد استحق فى الفترة من أول مارس سنة ١٩٤٨ لناية الآن علاوة اعتيادية أو علاوة ترقية طبقا لقواعد كادر العمل تضاف هذه العلاوة لماهيته من تاريخ استحقاقها وتحسب على أساس ٢٥ يوما أيضا ٠٠٠ »

وأيد هذا النظر التفسير الذى تضمنته قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٥٠ - والذى رده كتاب وزارة المالية الدورى رقم ٢٣٤ - ٢١٤/١ جزء ثان الصادر فى ٣٠ مارس سنة ١٩٥٢ بشأن كيفية تحديد المرتب عند النقل من اليومىة الى الدرجات اذ جاء به ما ياتى :

« قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٥٠ المبدأ الآتى : عمال اليومىة - الحاصلون على مؤهلات دراسية وغير الحاصلين على مؤهلات - عندما يوضعون على الدرجات طبقا للقواعد والاحكام المقررة تحدد مرتباتهم على أساس الاجر اليومى مضروبا فى ٢٥ يوما وترى وزارة المالية اتباع هذا المبدأ أيضا عند النقل من اليومىة الى الدرجات الخارجة عن الهيئة . » كما توضح ذلك كله بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ الصادر بقواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية حيث قضى بأن يكون حساب مجموع ما استحقه عامل اليومىة فى ٣٠ من يونية سنة ١٩٦٤ على أساس أجره اليومى فى هذا التاريخ مضموما اليه إعانة الغلاء مضروبا فى ستة وعشرين .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم جميعه أن أجر عامل اليومىة يحسب فى جملته بعد استبعاد أيام الجمع لكونها الاصل فيها أنها أيام الراحة الاسبوعية التى لا يعمل فيها ولا يتقاضى بالتالى أجرا عنها - وأن الاصل أن يخصص العامل وقته وجهده لأداء واجبات وظيفته وأن يقوم بنفسه بالعمل المنوط به فى أوقاته الرسمية ، أو الذى يكلف بأدائه ولو فى غير هذه الاوقات علاوة على الوقت المعين لها متى اقتضت مصلحة العمل ذلك . والقاعدة الاساسية التى تحكم استحقاق العامل أجرا عما جاوز أيام العمل الرسمية هى وجوب التزام حدود الاعتمادات المالية المقررة لتلك فى الميزانية فإن وجدت هذه الاعتمادات منح الاجر وان لم توجد أو وجدت ولم تق امتنع الاجر وحق البديل بيوم الراحة فلا تثريب على جهة الادارة اذا هي منحت العامل فى هذه الحالة بدلا من أيام الجمع التى عمل فيها بغير أجر - أيام راحة بمقدار عددها جملة أو فرادى اذ ينتقل حقه عندئذ من الاجر الى الراحة .

ومن حيث أنه متى كان ذلك - وكان الاصل ألا يعمل العامل فى أيام الجمع وبالتالي لا يتقاضى عنها أجرا ولا تدخل فى مدلول أيام العمل الرسمية - الا أنه اذا اقتضت مصلحة العمل تشغيل العامل فى أيام الجمع - فهو لا شك يعرض عن هذه الأيام التى تعتبر فى الاصل أيام راحة له ، ويتم ذلك التعويض بأن يصرف اليه أجر اضافى عن هذه الايام اذا وجدت الاعتمادات المالية التى تسمح بالصرف - وتقتيد المصلحة فى ذلك بضابط الاعتمادات المالية التى لا سلطان لها فى تقريرها ، بل مرجع الامر الى جهة أخرى هى السلطة التشريعية صاحبة الاختصاص وحدها فى ذلك - أما اذا لم توجد الاعتمادات المالية التى تسمح بالصرف استحق العامل أيام راحة أخرى بدلا

عن أيام الجمع التي اشتغلها وفي الحالتين لا يتصور أن يمنح العامل اعانة غلاء المعيشة عن أيام الجمع ما دامت هذه الأيام ليست داخلية في أيام العمل الرسمية ، وما دام العامل اذا اشتغلها لا يكون له حق أصلاً في أن يتقاضى عنها أجراً ما لم تكن الاعتمادات المالية المدرجة بميزانية المصلحة تسمح بذلك ، وانما حقه الاصيل هو أن يحصل على أيام راحة بدلا عنها ، وحتى لو سمحت الاعتمادات المالية بصرف أجور عن أيام الجمع هذه ، فإن هذا الاجر انما يعتبر من قبيل الاجر الاضافي فتسرى عليه أحكامه وقيدوده طبقا للقرارات الوزارية المنظمة له أي أن أيام الجمع ليست من قبيل أيام العمل الفعلية بالمعنى المفهوم ، واعانة غلاء المعيشة لا تستحق عن أيام الجمع ما دامت ليست أيام عمل فعلية وانما تستحق عن أيام العمل الفعلية ولو تجاوزت أيام العمل الرسمية والمحددة بخمسة وعشرين يوما .

ولهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن أيام الجمع التي قد يشتغلها العمال بناء على مقتضيات العمل لا تعتبر من قبيل أيام العمل الفعلية المشار اليها بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ الذي يقضى بحساب اعانة غلاء المعيشة لعمال اليومية على أساس أيام العمل الفعلية ومن ثم فلا يمنح عنها هؤلاء العمال اعانة غلاء معيشة .

(١٩٦٢/١١/١٧) ١٩٦

٣ - مكافأة عن الاعمال الاضافية

١٢٥٤ - قرار مجلس الوزراء في ١٩٥٣/٤/١ بتعديل قواعد منح المكافآت عن الاعمال الاضافية - تنظيمه الاجر الاضافي لعمال اليومية - بقاء هذا القرار ساريا لم يسخفه قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ لاقصاره على المكافآت الخاصة بالموظفين الخاصين لقانون نظام موظفي الدولة - وجوب موافقة الحد الاعلى المنصوص عليه في القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ .

ان المادة الثانية من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين تقضى بأنه الى أن يتم وضع اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون تستمر القرارات واللوائح المعمول بها في شئون الموظفين والعمال قبل العمل بهذا القانون سارية فيما لا يتعارض مع أحكامه .

ولما كان مجلس الوزراء قد وافق بجلسته اول ابريل سنة ١٩٥٣ على تعديل قواعد منح المكافآت عن الاعمال الاضافية للموظفين الدائنين والمؤقتين والمستخدمين الخارجين عن الهيئة وعمال اليومية ، وقد نظم هذا القرار الاجر الاضافي لعمال اليومية وذلك باعتبار ساعات العمل الاضافي ساعة واحدة عن العمل العادي على ألا تصرف لهؤلاء العمال مكافآت الا عما يزيد عن ساعات العمل العادية في الشهر . وقد عمل بهذا القرار اعتبارا من اول ابريل سنة

١٩٥٣ وظل ساري المفعول لم ينسخه قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجور الاضافية الذى اقتصر على تنظيم المكافآت المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة ٤٥ من قانون نظام موظفى الدولة ، والتي لم تكن تنظم المكافآت المتعلقة بعمال اليومية بل كانت تقتصر على المكافآت الخاصة بالموظفين الحاضرين لقانون نظام موظفى الدولة ومن ثم فان مؤدى الغاء جميع القواعد السابقة الخاصة بالمكافآت الاضافية بالتطبيق للمادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ هو الغاء القواعد التى حلت محلها أحكام هذا القرار الاخير بالنسبة للموظفين دون عمال اليومية ، ومن ثم يظل قرار مجلس الوزراء الصادر فى أول ابريل سنة ١٩٥٣ ساريا فيما يتعلق بالعمال المنقولين من كادر اليومية فى ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والى أن يتم وضع اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون .

ومن حيث أن الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ فى شأن الاجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوه على مرتباتهم الاصلية معدلة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ نقضى بأنه « فيما عدا حالات الاعارة فى خارج الجمهورية لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من اجور ومرتبات ومكافآت علاوه على ماهيته أو مكافآته الاصلية لقاء الاعمال التى يقوم بها فى الحكومة أو فى الشركات أو فى الهيئات أو فى المجالس أو اللجان أو فى المؤسسات العاملة أو الخاصة على ٣٠٪ (ثلاثين فى المائة) من الماهية أو المكافأة الاصلية ، على ألا يزيد ذلك على ٥٠٠ جنيه (خمسمائة جنيه) فى السنة » .

ومؤدى هذا النص أنه لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من اجور ومرتبات ومكافآت لقاء الاعمال التى يؤديها فى الحكومة أو فى القطاع العام أو فى المؤسسات الخاصة عن الحدين المشار اليهما ، وقد جاء النص من العموم والشمول بحيث يشمل الاجور والمكافآت التى يتقاضاها الموظف لقاء الاعمال التى تعتبر امتداد لعمله الاصلى أو فى غير الوزارة أو المصلحة أو الادارة التى يتبعها .

وعلى ذلك فلا يجوز قصر تطبيق أحكام هذا القانون على الاعمال التى يؤديها الموظف فى غير الوزارة أو المصلحة الادارية التى يتبعها لأن ذلك يكون تخصيصا لاحكامه بغير مخصص من نصوصه .

ومن حيث أن المادة الخامسة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ تنص على أنه :

« يقصد بالموظف فى تطبيق أحكام هذا القانون ، الموظفون والمستخدمون والعمال الدائمون أو المؤقتون بالحكومة أو بالهيئات والمؤسسات العامة ، ويعتبر فى حكم الموظف فى هذا الشأن أعضاء مجالس

الإدارة المنتدبون والمديرون في الشركات المساهمة الذين يعينون كممثلين أو مندوبين للحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة .

وهذا النص شامل مؤداه سريان أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ على الفئات التي حددها وتشمل جميع العاملين بالحكومة والهيئات العامة وسواء كان من الموظفين أو العمال الدائمين منهم أو المؤقتين .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري الى أن قرار مجلس الوزراء الصادر في أول إبريل سنة ١٩٥٣ هو الذي يسرى بالنسبة للعاملين المنقولين من كادر عمال اليومية وليس قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ سنة ١٩٥٩ مع مراعاة الحد الأقصى المنصوص عليه في القانون رقم ٦٧ سنة ١٩٥٧ وذلك حتى يتم إصدار اللوائح والقرارات التنفيذية للقانون رقم ٤٦ سنة ١٩٦٤ .

(١١٥٩ / ١١٦٧ / ٥)

(د) ترقية

١٢٥٥ - الترقية من درجة صانع ممتاز الى درجة اسطر - لا تكون مصحوبة بملأوة ترقية - انطبق هذا الحكم سواء في ظل قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٤/١١/٢٣ أو في ظل قراره الصادر في ١٩٥١/٨/١٢ .

ان البند الخاص بالترقيات الوارد بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ قد نص في فقرته الثالثة على أنه « وكل من يرقى بمنح علاوة واحدة فإذا ظلت الاجرة مع ذلك أقل من بداية الدرجة المرفى إليها منح زيادة للوصول الى بدء الدرجة بحيث لا تتجاوز الزيادة في جملة علاوتين من علاوات الدرجة المرقى إليها فإذا قلت أجرته بعد كل ذلك عن أول المربوط بمنح علاوة واحدة متكررة كل سنة (مع مراعاة مايو) الى أن تصل أجرته الى أول المربوط » .

ويستفاد من هذا النص أن الاصل في الترقية طبقا لكادر العمال أنها لا تتحول الحق في الحصول على بداية الدرجة المرقى إليها بل تمنح العلاوات المحددة بهذا الكادر حتى يبلغ الاجر بداية الدرجة كما أن علاوة الترقية لا تمنح الا اذا كانت الترقية لدرجة مالية تزيد بدايتها عما يتقاضاه العامل المرقى ومن ثم فإذا تماثلت بداية الدرجة التي يشغلها العامل مع بداية الدرجة المرقى إليها فلا يمنح علاوة ترقية حيث أن أجره لن يقل عن بداية الدرجة الجديدة .

وبما أن كلا من درجة الصانع الممتاز ودرجة الاسطر كانت تنقسم في ظل قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ الى فئات

ثلاث متعده في البداية ، ومن ثم فلا يترتب على الترقية من درجة صانع ممتاز الى درجة أسطى استحقاق علاوة الترقية وهو ما رددته البند الثامن من كتاب المالية الدورى الصادر فى ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ بالنص فى فقرته الاخيرة على أنه « لتعادل درجة الصانع الممتاز مع درجة أسطى لا يكون النقل من الاولى الى الثانية مصحوبا بعلاوة ترقية » .

ولما كان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ قد اقتصر على ادماج الدرجات الفرعية لدرجتي الصانع الممتاز والاسطى ولم يتضمن هذا القرار او كتاب المالية الدورى الذى صدر تنفيذا له بتاريخ ٨ من سبتمبر سنة ١٩٥١ ما يفيد الغاء القاعدة التنظيمية الخاصة بتنظيم منح علاوات الترقية مما يتعين معه اعمال هذه القاعدة متى توافرت شروط تطبيقها .

ولما كان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ استحدث قاعدة جديدة من قواعد الترقية مؤداها أن تكون الترقية من درجة صانع ممتاز الى درجة أسطى ومن درجة أسطى الى درجة ملاحظ بالاختبار للكفاية وهذه القاعدة مستقلة عن قاعدة استحقاق علاوة الترقية التى تترتب على الترقية ذاتها ، ذلك لأن مجال اعمالها مقصور على تنظيم الترقية الى درجة أسطى لاعتبارات قدرها الشارح بالنسبة الى من يشغل هذه المهنة حتى يكون على قدر من الكفاية والخبرة يؤهله لشغل درجة ملاحظ . وهى اعداد درجات الكادر ، ومن ثم فهو مجرد ترقية أدبية وليست مالية لتساوى درجتها مع درجة الصانع الممتاز ، وهذا التنظيم فى طريقة شغل الدرجات منبث الصلة بالقواعد التى تحدد المرتبات فى الدرجات التى تتم الترقية اليها ومن بينها القاعدة الخاصة بمنح علاوة الترقية التى نص عليها قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ والتى ردها كتاب المالية الدورى فى البند الثامن منه على نحو ما تقدم .

ولما كانت وظيفته الصانع الممتاز حدد لها فى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ الدرجة من (٨٠٠/٣٦٠) بعلاوة (٤٠ ملياً) لكل سنتين ، كما حدد لوظيفة الاسطى ذات الدرجة والعلاوة .

وهذا التعادل بين هاتين الدرجتين يجعل الترقية من درجة صانع ممتاز الى درجة أسطى غير مصحوبة بعلاوة الترقية اذ أن الاجر المحدد للعامل فى الدرجة الاولى (صانع ممتاز) لا يقل عن بداية الدرجة التالية (اسطى) .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الترقية من درجة صانع ممتاز الى درجة أسطى لا تكون مصحوبة بعلاوة ترقية سواء بالنسبة الى من رقى فى ظل قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤

أو من رضى بعد تاريخ العمل بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من
أغسطس سنة ١٩٥١ .

٧٢٣ (١٧/١٠/١٩٥٩)

!

(ه) نقل من اليومية الى الدرجات

١٢٥٦ - عامل يومية - تهيئته فى الدرجة الثامنة الفنية لى ظل القانون رقم
٢١٠ لسنة ١٩٥١ - منه اول مربوط هذه الدرجة دون نظر الى أجره الذى كان يتقاضاه .

يبين من استعراض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام
موظفى الدولة أنها تقوم بحسب الاصل على أساس الفصل بين الكادرات
المختلفة التى يستقل كل منها بنظام خاص بموظفيه وذلك بالنسبة الى
شروط التعيين والترقية فيه والمرتبات والعلاوات التى يمنحونها وغير ذلك
من قواعد التوظيف ومن مقتضى ذلك أنه عند تعيين الموظف بأحد هذه
الكادرات يخضع للنظام الخاص به بغض النظر عن الكادر الذى كان معينا فيه
وذلك ما لم ينص المشرع على احتفاظ الموظف بما حصل عليه من مزايا فى
الكادر السابق ومثال ذلك ما نصت عليه المادة ٢١ من الاحتفاظ لموظفى الكادر
المتوسط الذين يمينون فى احدى وظائف الكادر العالى بمرتباتهم التى كانوا
يتقاضونها فى الكادر المتوسط اذا زادت على أول مربوط الدرجة التى عينوا
فيها وبشرط ألا تتجاوز نهاية مربوط هذه الدرجة .

وقد ورد هذا النص استثناء من أصل عام من أصول القانون المشار
اليه ضمنته الفقرة الاولى من هذه المادة ونصها « يمنح الموظف عند التعيين
أول مربوط الدرجة المقررة للوظيفة أو المربوط الثابت على الوجه الوارد
بجدول الدرجات والمرتبات الملحق بهذا القانون ولو كان المؤهل العلمى الذى
يحملة الموظف يجيز التعيين فى درجة أعلى » .

وعلى مقتضى ما تقدم فإن عامل اليومية الذى كان يشغل درجة فى كادر
العمال وبلغ أجره ٦٠٠ مليم يوميا ثم عين فى وظيفة من الدرجة الثامنة الفنية
بالكادر اعلم يمنح أول مربوط الدرجة التى عين فيها دون النظر الى مرتبه
الذى كان يتقاضاه .

ولا يؤثر فى هذا النظر أن مجلس الوزراء كان قد قرر فى ٢٧ من
أغسطس سنة ١٩٥٠ تسوية ماهيات العمال عند تعيينهم على درجات على
أساس مرتبتهم اليومى مضروبا فى ٢٥ يوما ذلك لأن هذا القرار قد سقط
فى مجال التطبيق بصدر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، الذى قامت
أحكامه على الفصل بين الكادرات على ما سبق بيانه ، فضلا عن المبدأ الاصيل

المصار إليه التي قررته الفقرة الاولى من المادة ٢١ منه وهو يقضى بمنع
الموظف منه مربوط الدرجة التي يعين فيها فقط .

٢٨٢ (١٩٦٠/٥/١)

(تطبيق)

صدر التفسير التشريعي رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ من اللجنة العليا لتفسير
قانون العاملين المدنيين وقد نص على أن « العاملين الذين يعاد تعيينهم في
وظائف أعلا عند حصولهم على مؤهلات أعلا يحتفظون بمرتباتهم التي كانوا
يتقاضونها ولو كانت تجاوز بداية الدرجة التي عينوا فيها بشرط ألا تجاوز
نهاية مربوط الدرجة » . وهو ذات الحكم الذي كانت تتضمنه المادة ٢١ من
القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الملغى ، وقد أصبح هذا الحكم ساريا على
كافة العاملين دون أن يقتصر أثره على موظفي الكادر المتوسط كما كان الحال
في ظل العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بل شمل أيضا العمال الذين
وضعوا على درجات في كادر واحد ينتظم جميع العاملين في الدولة .

(و) اصابة عمل

راجع : تأهيلات إجتماعية (ج - اصابة عمل) .

(ذ) فصل

راجع : فصل (فصل جتاني) .

عمال مقاولي قاعدة القناة

١٢٥٧ - عمال مقاولي شركة قاعدة قناة السويس - تعيينهم على درجات بالميزانية
ولما لاحكم القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٧ - شرط المصلحة الطبية .

تنص المادة المتضمنة من القانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعيين
عمال القناة على درجات بالميزانية المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٩ على
أن « تنظم بقرار خاص من مجلس الوزراء القواعد الخاصة بتعيين غير المؤهلين
من عمال القناة على درجات بالميزانية » .

وقد صدر تنفيذا لهذا النص قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٣ من
نوفمبر سنة ١٩٥٥ في شأن تعيين عمال القناة على درجات بالميزانية وحددت
المادة الاولى من هذا القرار بالدرجات التي يتعين شغلها بعمال القناة غير
المؤهلين في سلك اليومية الدائمين والمؤقتين وهي جميع درجات العمال

العاديين ومساعدى الصناع والعمال الذين لا يحتاجون لبقة و ٥٠٪ من الدرجات ابتداء من عامل دقيق فما فوق ، ونصت المادة الثانية على أن : « يكشف طبيا على عمال القناة وفقا للمستوى الذى يحدد بقرار من مجلس الوزراء ويعين فى الدرجات الحالية من تثبت لياقته الطبية من هؤلاء العمال وفقا للاحكام الآتية : » .

ونصت المادة الرابعة على أن « من لا تثبت لياقتهم الطبية على الوجه وبالمستوى الذى يحدده مجلس الوزراء يعين فى احدى درجات المستخدمين الخارجين عن الهيئة وفقا لاحكام الفصل الثانى من الباب الثانى من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ مع المجاوزة عن شرط اللياقة الطبية » .

وقد صدر بعد ذلك قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٢ من اكتوبر سنة ١٩٥٥ بتحديد مستوى اللياقة الطبية لعمال القناة عند المحاقهم بوزارات الحكومة ومصالحها على وجه معين يقوم على اساس التخفيف عن هؤلاء العمال رعاية لهم .

وبين من استعراض نصوص القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٧ فى شأن استخدام موظفى وعمال مقاولى شركة قاعدة قناة السويس أن المادة الاولى من هذا القانون تضمنت تعريفا لهؤلاء الموظفين والعمال ثم نصت المادة الثانية على أن « يخصص لتعيين الموظفين والعمال المشار اليهم فى المادة الاولى وظائف الدرجة الثامنة الفنية والتاسعة والمستخدمين الخارجين عن الهيئة وعمال اليومية الحالية فى تاريخ العمل بهذا القانون وكذا تلك التى تخلو بالوزارات والمصالح ابتداء من ذلك التاريخ حتى تاريخ انتهاء العمل بميزانية السنة المالية ١٩٥٧/١٩٥٨ » .

ويكون تعيينهم فى هذه الوظائف وفقا لاحكام المقررة فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه وكادر العمال مع مراعاة القواعد الواردة فى النصوص التالية » .

ونصت المادة الرابعة من هذا القانون على أن « يكشف طبيا على المرشحين للتعيين وفقا للمستوى المحدد لعمال القنال الذين يوضعون على درجات بالميزانية عملا بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعيين عمال القنال على درجات بالميزانية » ، وقد جاء بالمذكرة الايضاحية لهذا القانون تعليقا على النص المذكور أن « المادة الرابعة بينت شروط اللياقة الطبية وهى الشروط ذاتها المقررة لتعيين عمال القنال على درجات بالميزانية عملا بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعيين عمال القنال على درجات بالميزانية » .

وقد حدثت المادة الرابعة من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٧ مستوى اللياقة الطبية لعمال قاعدة قناة السويس عند الكشف عليهم وذلك فى حين أن المادة الرابعة من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٣ من نوفمبر سنة

١٩٥٥ تنظم موضوع اعفاء عمال القتال من شرط اللياقة الطبية عند تعيينهم في إحدى درجات المستعملين الخارجين عن الهيئة وليس من شك في أن الأمرين مختلفان فتحديد مستوى اللياقة الطبية على وجه معين بالتدخل من الشروط العامة الخاصة باللياقة الطبية أمر مغاير للاعفاء التام من هذا الشرط مما يدل على أن المشرع قد قصد في المادة الرابعة من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٧ إلى المساواة في مستوى اللياقة الطبية بين عمال القناة وعمال القاعدة دون أن يجاوز هذا الحد إلى الاعفاء الخاص بعمال القتال من شرط اللياقة الطبية يؤيد هذا النظر أن المادة الرابعة من قرار مجلس الوزراء المشار إليه يعتبر استثناء من القواعد العامة للتوظيف في خصوص شروط اللياقة الطبية وغنى عن البيان أن الاستثناء يتعين حصره فيما وضع له فلا يجوز التوسع في تفسيره أو القياس عليه .

هذا إلى أن المشرع نص صراحة في المادة الثانية من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٧ على أن يكون تعيين عمال قاعدة قناة السويس في وظائف الدرجة الثامنة الفنية والتاسعة والمستعملين الخارجين عن الهيئة وعمال اليومية وفقاً للأحكام المقررة في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وكادر العمال مع مراعاة القواعد الواردة في القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه ومن هذه القواعد ما ورد بالمادة الرابعة بشأن تحديد مستوى اللياقة الطبية عند الكشف على هؤلاء العمال وفقاً للمستوى الذي يخضع له عمال القتال ولما كانت أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وقواعد كادر العمال التي رأى المشرع تعيين عمال قاعدة قناة السويس على مقتضاها تشترط نجاح الموظف أو العامل في الكشف الطبي على الأساس المقرر لجميع الموظفين والعمال طبقاً للقواعد العامة المقررة في هذا الشأن ، ومن ثم فإن خروج المشرع على هذه القواعد بتحديد مستوى معين أخف قيوداً لا يعني الاعفاء من الكشف الطبي اعفاء تاماً والتجاوز عن هذا الشرط .

وفضلاً عن ذلك فإنه يبين من استقراء نصوص القانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ وقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ والقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٧ أن المشرع قد خص كل طائفة من الطائفتين المشار إليهما باستثناءات معينة محدودة ما يقتضي قصر ما وضعه المشرع من استثناءات على الطائفة التي يعينها دون الطائفة الأخرى .

ولما كان الاستثناء الوارد في المادة الرابعة من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ مقصوراً على عمال القتال - ولم يردد المشرع ذات الحكم بالنسبة لعمال قاعدة قناة السويس فإنه لا يسرى عليهم .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن الاستثناء الوارد بالمادة الرابعة من قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ بشأن

تعيين عمال الثقال على درجات بالميزانية لا يسرى على عمال مقاولي شركة قناة السويس الذين يعينون طبقاً لأحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٧ .

١

٤٥٢ (١٩٦٠/٥/٢٤)

عمال مؤقتون

(أ) تعيينهم على درجات .

(ب) أجالاتهم .

(ج) حظر فصلهم .

(أ) تعيينهم على درجات

١٢٥٨ - القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لا يسرى إلا على العاملين الشاغلين لدرجات في الميزانية سواء أكانت الوظيفة دائمة أم مؤقتة - العاملون المعينون على اعتماد غير مقسم إلى درجات - لا تنطبق عليهم أحكام القانون المذكور - ولا أحكام القرار الجمهوري رقم ٢٣٦٤ لسنة ١٩٦٤ ما لم يقسم الاعتماد للمعین عليه في درجات في الميزانية - لا تنطبق عليهم كذلك أحكام القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٤ بتعيين العمال المؤقتين وتلويصهم على درجات في الميزانية .

ان المادة الثانية من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على أن « يعتبر عاملاً في تطبيق أحكام هذا القانون كل من يعين في إحدى الوظائف الدائمة أو المؤقتة بقرار من السلطة المختصة » .

وتنص المادة الثالثة منه على أن « الوظائف العامة إما دائمة أو مؤقتة والوظيفة الدائمة هي التي تقتضى القيام بعمل غير محدد بزمان معين . أما الوظيفة المؤقتة فهي التي تقتضى القيام بعمل مؤقت ينتهى في زمن محدد أو تكون لغرض مؤقت » .

وتتضمن الميزانية سنوياً بياناً بكل منها » .

كما تنص المادة الرابعة منه على أن « تقسم الوظائف العامة الدائمة أو المؤقتة إلى اثنتى عشرة درجة كما هو مبين بالجدول المرفق وذلك فيما عدا وظائف وكلاء الوزارات والوظائف الممتازة » .

ان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لا يسرى إلا على العاملين الشاغلين

لدرجات في الميزانية سواء أكانت الوظيفة دائمة أو مؤقتة ذلك أن هذا القانون قد نص صراحة على أن الميزانية تتضمن مسنوبا بياناً بكل من الوظائف الدائمة والمؤقتة ، وعلى أن الوظائف الدائمة أو المؤقتة تنقسم الى اثني عشرة درجة كما هو مبين بالجدول المرافق له - ومؤدى ذلك أن العامل المعين على اعتماد غير مقسم الى درجات لا تنطبق عليه أحكام القانون المذكور ولا القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط ولوائح نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية ما لم يقسم الاعتماد الخاص بهم الى درجات في الميزانية ومن هذا التاريخ فقط يمكن تطبيق هذا القانون وهذا القرار على هؤلاء العمال ، كما أنه لا يمكن تطبيق أحكام القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٤ بتعيين العمال المؤقتين والموسمين على درجات في الميزانية عليهم ذلك أن المادة الأولى منه تنص على أن « ينقل العمال المؤقتون والموسميون المعينون على اعتمادات في البابين الثاني والثالث من ميزانية السنة المالية ١٩٦٤/٦٣ الى الدرجات المنشأة لهم في الباب الأول من ميزانية السنة المالية ١٩٦٤/٦٣ مقابل حذف هذه الاعتمادات وذلك وفقاً للقواعد المبينة في المواد التالية » ، فطبقاً لهذا القانون مقصور على من نقلت الاعتمادات الخاصة بهم الى الدرجات المنشأة لهم في ميزانية السنة المالية ١٩٦٤/٦٣ دون غيرهم .

ومن حيث أن عمال وزارة الري المعينين على بند غير مقسم الى درجات بالميزانية لم تنشأ لهم درجات في الباب الأول من ميزانية السنة المالية ١٩٦٤/٦٣ فلا يقبلون من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٤ سلف الذكر .

(٢٢٢) (١٩٦٧/٣/١٣)

١٢٥٩ - كتاب دوري وزعرة الحزاة رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٥ بقواعد تقسيم اعتمادات المكافآت والأجور الشاملة الى درجات - تطبيق أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على عمال وزارة الري المعينين على بند غير مقسم الى درجات - لا يكون الا بعد تفصيل الكتاب الدوري المشار اليه في شأنهم - حساب مدة خدمتهم السابقة في اقدمية الدرجات التي يؤسسون عليها - لا يكون الا بقانون .

ان وزارة الحزاة قد أصدرت الكتاب الدوري رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٥ بقواعد تقسيم اعتمادات المكافآت والأجور الشاملة الى درجات وطلبت من الوزارات والمصالح ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحويل اعتمادات المكافآت والأجور الشاملة المدرجة في ميزانياتها الى درجات مع عرض مشروعات التقسيم والنقل الى الدرجات الجديدة على الجهاز المركزي للتنظيم والادارة لاعتمادها قبل اصدار القرارات الخاصة بذلك - وبعد تنفيذ هذا التقسيم وانشاء الدرجات المذكورة في الميزانية

يمكن تطبيق أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ عليهم (عمال وزارة الري المينون على بند غير مقسم الى درجات) .

أما بالنسبة لضم مند خدمتهم الطويلة فان حسابها في أقدمية الدرجات التي يوضعون عليها يقتضى استصدار قانون بذلك أسوة بما اتبع في شأن العمال الموسمين والمؤقتين الذين صدر بالنسبة لهم القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه اذا حولت الاعتمادات التي يخصم عليها العاملون بوزارة الري المينون على بند غير مقسم الى درجات في الميزانية فان حساب المدة التي قضوها في حرفهم على غير درجة مدرجة في الميزانية في أقدمية الدرجات التي يوضعون فيها بعد ادراجها في الميزانية يقتضى استصدار قانون بذلك أسوة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

(١٩٦٧/٣/١٣) ٣٢٢

(ب) أجازاتهم

١٩٦٦ - قرار مجلس الوزراء الصادر في مايو سنة ١٩٦٢ بشأن الاجازات الاعتيادية والرفضية لعمال اليومية الدائمين والمؤقتين - تقريره حق العمال المؤقتين في اجازة يوم واحد عن كل شهر خدمة دون ضم الاجازة بعضها الى بطنى - عدم استفادتهم بنظام الاجازات الذى تضمنه كادر العمال - بقاء العمال المؤقتين محكومون بالقواعد الواردة في قرار ٨ مايو سنة ١٩٦٢ - عدم تغير هذا الوضع في ظل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

ان مجلس الوزراء كان قد أصدر قرارا في ١٤ من أغسطس سنة ١٩١٩ نص فيه على الاجازات المستحقة لعمال اليومية سواء كانوا دائمين أم مؤقتين ثم أصدر قرارا في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ بالموافقة على التعليمات الخاصة بالاجازات الاعتيادية والمرضية لعمال اليومية الدائمين والمؤقتين ، وبمقتضاه أصبح لعمال اليومية المؤقتين الذين يستخدمون في أعمال متقطعة الحق في اجازة يوم واحد عن كل شهر خدمة على ألا يسوغ لهم ضم أجازاتهم بعضها الى بعض . وقد ظل الحال كذلك بالنسبة الى هذه الطائفة من العمال على الرغم من صدور قرارى مجلس الوزراء في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ و ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ في شأن عمال اليومية الدائمين اذ يؤخذ من نصوص هذين القرارين أن ما استحدثناه من نظام للاجازات السابقة الذى تضمنه قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ إنما اقتصر على عمال اليومية الدائمين . أما لعمال المؤقتين فقد استمر مركزهم القانوني الذى قرره مجلس الوزراء في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ قائما بالنسبة اليهم فيما يتعلق بالاجازات بحيث لا يفيدون من أى نظام غيره تقرر لعمال اليومية

الدائمين • ولم يتغير هذا الوضع في ظل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الذى نص فى المادة الاولى من قانون الاصدار على أن يعمل فى المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنيين بالدولة بالاحكام المرافقة لهذا القانون ، وتسرى احكامه على وزارات الحكومة ومصالحها وغيرها من الوحدات التى يتألف منها الجهاز الادارى للدولة ، كما تنظم شئون العاملين بها سواء منهم من كان ينطبق عليه قانون موظفى الدولة أو كادر العمال • اذ يؤخذ من هذا النص أن المنسأط فى تطبيق الاحكام المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ هو أن يكون العامل ممن كان ينطبق عليهم قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، أو كادر عمال اليومية الدائمين الصادر به قرار مجلس الوزراء فى ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ و ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ والقرارات اللاحقة المكملة لها • ولما كان العمال المؤقتون خارجين عن نطاق تطبيق احكام قانون نظام موظفى الدولة وكادر عمال اليومية الدائمين فانهم يظلون بمنأى عن تطبيق احكام قانون نظام العاملين المدنيين ويستمر نظام الاجازات الخاص بهم والذى تضمنه قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ ساريا ومطبوقا فى حقهم مع ما يترتب على ذلك من آثار من حيث الاجور •

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن عمال اليومية المؤقتين يسرى فى شأن نظام أجازاتهم قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ سواء قبل صدور كادر عمال اليومية الدائمين أو بعد صدوره ، وسواء قبل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين أو بعد العمل به وما يترتب على ذلك من آثار فيما يتعلق بالاجور •

(١١٨٩) (١١/١٤ / ١٩٦٥)

١٢٦١ - قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٨ مايو سنة ١٩٢٢ بشأن الاجازات الاعتيادية والمرضية لعمال اليومية الدائمين والمؤقتين - نظريته بين العمال الدائمين والعمال المؤقتين فى شأن الاجازة - معيار التفرقة بين كل من المؤقتين - تحديد طائفة المؤقتين بانهم أولئك الذين يستخدمون فى اعمال متقطعة دون المؤقتين الذين أمضوا مدة سنتين فى عمل منتظم مستمر - سرعان احكام الاجازات الوافدة بكادر العمال على من عدا المؤقتين على التعديد السابق •

ان المادة الاولى من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ - بالموافقة على التعليمات الخاصة بالاجازات الاعتيادية والمرضية لعمال اليومية الدائمين والمؤقتين وهو الذى ما زال العمل به قائما - تنص على : « عمال اليومية الدائمون يكون لهم الحق أثناء الاثنى عشر شهرا الاولى من مدة خدمتهم فى اجازة يوم واحد بأجرة كاملة عن كل شهر خدمة

وعمال اليومية المؤقتين الذين يستعملون في أعمال متقطعة يكون لهم الحق في إجازة يوم واحد عن كل شهر خدمة ، ويبين من هذا النص أن العامل الدائم في عرفة هو الذي تربطه بالادارة علاقة دائمة مستقرة وأن العامل المؤقت هو الذي يستعمل في أعمال متقطعة لا تتحقق بها صفة الدوام ومن ثم يكون معيار التفرقة بين عامل اليومية الدائم والعمال المؤقت مرده الى نوع العلاقة القانونية التي تقوم بين الحكومة والعمال بالنظر الى طبيعة العمل الذي يعهد الى انعام انقيام به ، وما اذا كان متسما بطابع الدوام والاستقرار أو ذا صفة عارضة ولفترة محدودة يفصل العامل بعد اتمامه والانتهاء منه وبمراعاة الوصف الذي تخصصت به هذه العلاقة وهذا المعيار حسبا يستخلص من أحكام قرار مجلس الوزراء سالف الذكر يحتاج الى تجلية تقتضى تحديده وضبطه بمراعاة أحكام باقى التشريعات التى تنظم شئون عمال الحكومة .

ومن حيث أنه في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ صدر قرار مجلس الوزراء بالموافقة على رأى وزارة المالية في شأن كادر العمال ونص على أن يطبق هذا الكادر على عمال اليومية الموجودين في الخدمة باثر رجعى من تاريخ شغلهم الوظائف المقابلة للدرجات المقترحة في الكادر ولم ينص هذا القرار على أن يقتصر تطبيق الكادر على العمال الدائمين بيد أنه يستشف من مجموع ما تضمنه من أحكام أن الاصل فيه انه انما يطبق على العمال الدائمين ، وأن كان هذا لا يحول دون امكان اعتباره القانون العام الذى يصدق فى حق العمال المؤقتين من أحكامه ما لا يتعارض مع طبيعة التوقيت ، ولما كان الذى يؤخذ من مفهوم هذه الاحكام ومن الكتب الصادرة من وزارة المالية تنفيذا للكادر المذكور أن العامل يكون تحت الاختبار لمدة السنتين الاوليين من خدمته الى أن يمضيها بنجاح فى عمل مستمر متصل لا تتخلله فترات انقطاع فان هذا الوضع بالنسبة الى العامل المؤقت يخرج في خصوص نظام اجازاته من عداد من عناهم قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ بوصف التوقيت الوارد فيه والذي مناطه استخدام العامل في أعمال متقطعة أما تخلقه فينبينى عليه خضوع العامل فى نظام اجازاته لاحكام قرار مجلس الوزراء المشار اليه (تراجع الفتويان الصادرتان من الجمعية العمومية بجلستها المنعقدتين في ١٤ من يناير سنة ١٩٥٩ ، ٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٤) .

لذلك انتهى الرأى للجمعية العمومية الى أن العمال المؤقتين الذين يخضعون فيما يتعلق بإجازاتهم لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ هم أولئك الذين يستعملون في أعمال متقطعة حسبا عناهم ووصفهم هذا القرار دون المؤقتين الذين أمضوا بالفعل مدة سنتين فى عمل منتظم مستقر .

(ج) حظر فصلهم

(تعليق)

أوضحت المحكمة الإدارية العليا أحكام القرار الجمهوري رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ بشأن العمال المؤقتين والعمال الموسمين فقضت في الطعن رقم ١٤٦٤ لسنة ١٠ ق بجلسته ١٩٦٦/١١/٢٦ بأنه « متى كان الثابت من الأوراق أنه لم يصدر أي قرار بتعيين المدعى بمكتب البريد النزه عنه بل كان يعهد إليه رئيس المكتب بالمساعدة في أعمال ذلك المكتب أثناء غياب أحد موظفيه وعلى ذلك فإن عمله لم يكن له صفة الاستقرار بل كان عمله عرضيا يتوقف قيامه وبقاؤه على غياب أحد عمال المكتب وينتهي بحضور ذلك العامل ومن ثم فلا تثير على رئيس المكتب إذا استغنى عن مساعدته في أعمال المكتب بسبب عودة من كان غائبا من عماله ولا يعتبر استغناؤه هذا فصلا من خدمة مؤقتة حتى يتناول هذا الفصل الحظر المنصوص عليه بالقرار الجمهوري رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ إذ أن المدعى يعتبر حسبما تقدم عاملا عرضيا لا مؤقتا ولا موسميا ومن ثم فإنه لا يفيد من أحكام القرار الجمهوري سائر الذكر » (مجموعة أحكام المحكمة الإدارية العليا الصادرة عن المكتب الفني بمجلس الدولة - السنة ١٢ ق ٢٨ ص ٢٩٥) .

وقضت في الطعون أرقام ٩٠٠ ، ٩٠٢ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ١٠٢٤ لسنة ٨ ق بجلسته ١٩٦٢/١٢/٨ و ٩٠١ لسنة ٨ ق بجلسته ١٩٦٢/١٢/٢٩ بأن القرار الجمهوري رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ لم يمس « سلطة الإدارة القليلة في فصل العامل المؤقت أو الموسمي عند انتهاء الأعمال التي عين عليها أو نفاذ الاعتمادات المخصصة لها » وهذا الفصل الذي يعين أعماله خارج نطاق الحظر (فصلهم بغير الطريق التأديبي) متى توافرت أسبابه إذ لا تملك الإدارة سلطة تقدير ملائمة الإبقاء على العامل المؤقت أو الموسمي على الرغم من انتهاء الأعمال أو نفاذ الاعتمادات بل إن خدمته تنتهي لزوما في هذه الحالة وتنقطع علاقته بالحكومة لزوال حاجة العمل إليه » (كتابنا المحكمة الإدارية العليا ق ١٤٩٥ ص ١٥٥٩) .

وقضت في الطعن رقم ٥٩ لسنة ١٠ ق بجلسته ١٩٦٥/١/٢٧ « إن مجال أعمال هذا القرار لا يكون إلا بعد أن تثبت صلاحية العامل المؤقت أو الموسمي للعمل الذي يسند إليه وأنه لا يكسب مركزه إلا بعد أن يجتاز فترة الاختبار بنجاح إن تطلبت الجهة الإدارية الصلاحية فيه وأعربت عنها في قرار التعيين » (كتابنا المحكمة الإدارية العليا ق ١٤٩٦ ص ١٥٦٠) .

كما قضت في الطعن ٨٢٨ لسنة ١٠ ق بجلسته ١٩٦٦/١١/١٩ والطعن رقم ٤٨٧ لسنة ١٠ ق بجلسته ١٩٦٧/١٢/١٨ بأن « الذي استهدفه المشرع بالحظر الوارد في القرار الجمهوري رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ هو سلب سلطة الإدارة التقديرية في فصل العمال المؤقتين والموسمين بغير الطريق

التأديبي دون المساس بسلطتها في إنهاء خدمتهم إذا ما ثبت عدم لياقتهم الصحية للاستمرار في الخدمة » (مجموعة أحكام المحكمة الإدارية العليا الصادرة عن المكتب الفني بمجلس الدولة - السنة ١١ ق ١٨ ص ١٩٢ والسنة ١٢ ق ٦٥ ص ٦٢٧) .

١٢٦٢ - حظر فصل العامل المؤقت أو الموسمي إلا بالطريق التأديبي طبقاً لأحكام القرار الجمهوري رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ - مفهوم العامل المؤقت أو الموسمي طبقاً لأحكام هذا القرار .

تنص المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ على أن :
« يحظر على الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة فصل أى عامل مؤقت أو موسمي إلا بالطريق التأديبي . » .

وبين من هذا النص أن حكمه لا ينطبق على العمال العرضيين وإنما يسرى فحسب على العمال المؤقتين والموسمين أى طائفة العمال الذين يتسم عملهم في ذاته بقسط من الاستقرار ذلك أن القرار حين حظر فصلهم عند انتهاء الأعمال المعينة لادائها أو نفاذ الاعتمادات المعينة عليها فإنها راعى في ذلك أنهم رتبوا حياتهم لمدة طويلة على الأجور التي يتقاضسونها من وظائفهم المؤقتة أو الموسمية وهذه الاعتبارات تنتفي بالنسبة إلى من يعينون لمدة قصيرة .

ويستفاد معيار التمييز بين العامل الموسمي أو المؤقت وبين سواء من العمال من عبارة نص المادة الرابعة من القرار المذكور التي تقضى بأنه « يجب على الوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات العامة موافاة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالأقليم الجنوبي بأسماء العمال المؤقتين في كل منها مع بيان المهنة والأجر اليومي المقرر لكل عامل وذلك قبل نفاذ الاعتمادات وانتهاء الأعمال المكلفين بها بشهرين على الأقل » اذ يفيد هذا النص أن أحكام القرار لا تسرى إلا على العمال الذين يعينون لمدة تجاوز شهرين .

ومقتضى ما تقدم أن يكون العمال المؤقتون والموسميون في مفهوم القرار الجمهوري رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ هم أولئك الذين يعينون لمدة تجاوز شهرين .

لذلك انتهى الرأي إلى أن القرار الجمهوري رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ لا يسرى على عمال اليومية المؤقتين الذين يكلفون بأعمال تتراوح مدتها بين عشرة أيام وأربعين يوماً .

١٢٦٣ - قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ بشأن العمال المؤقتين
او العمال الموسمين وحظر فصلهم - قواعد سرياته .

تقضى المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ بشأن العمال المؤقتين والعمال الموسمين بأن « يحظر على الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة فصل أى عامل مؤقت وموسمى الا بالطريق التأديبى » وتقضى المادة الثانية منه بأنه « يجب على الوزارات والمصالح والهيئات العامة موافاة وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بالاقليم الجنوبى بأسماء العمال المؤقتين المعينين فى كل منها مع بيان المهنة والاجر اليومى المقرر لكل عامل وذلك قبل نفاذ الاعتمادات وانتهاء الاعمال المكلفين بها بشهرين على الاقل » وتقضى المادة الثالثة منه بأن « تدرج وزارة الشئون الاجتماعية والعمل أسماء هؤلاء العمال فى مكاتب التوظيف والتخديم التابعة لها وتكون لهم الاولوية فى التعيين فى الجهات التى كانوا يعملون بها او فى اقرب جهة اليها » وتقضى المادة الرابعة منه بأن « تعتبر كل وزارة والمصالح والادارات التابعة لها فى تنفيذ أحكام القرار وحدة واحدة من حيث تعيين العامل المؤقت على اعتماد آخر عند نفاذ هذا الاعتماد المعين عليه » وتقضى المادة الخامسة منه بأنه « على وزارة الشئون الاجتماعية والعمل الاتصال بالوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات العامة بشأن العمال المؤقتين المدرجة اسماؤهم فى مكاتب التوظيف والتخديم لاستخدامهم فى المشروعات التى تقوم بها كل منها بالاجر الذى يتقاضاه كل منهم او لتعيينهم مع المقاولين الذين يهولون تنفيذ هذه المشروعات » وتقضى المادة السادسة من ذات القرار بأن « يجب على الوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات العامة مراعاة أنه تتضمن عقود التوريد الزام المقاولين بأن يستخدموا ما لا يقل عن ٢٥٪ من العمال سالفى الذكر وذلك بناء على اقتراح وزارة الشئون الاجتماعية والعمل » .

وانه وان كان نص المادة الاولى من القرار الجمهورى سالف الذكر قد جاء عاما غير مقيد بقيد زمنى فيما يتعلق بمدة استخدام العامل المؤقت او الموسمى الا أن المادة الثانية منه اذ نصت على الزام الوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات العامة موافاة وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بأسماء العمال المؤقتين المعينين فى كل منها مع بيان المهنة والاجر اليومى المقرر لكل عامل وذلك قبل نفاذ الاعتمادات وانتهاء الاعمال المكلفين بها بشهرين على الاقل تكون قد اوردت قيذا على محل الحكم الذى نصت عليه المادة الاولى وهو أن تزيد مدة تعيين العمال المؤقتين والموسمين على شهرين فخرج بذلك من نطاق النص العمال الذين لا تبلغ مدة عملهم هذا المدى .

والحظر المفروض بموجب المادة الاولى من القرار الجمهورى المشار اليه واتق على الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة ، ومن ثم

يفترض تحقق ذلك الحظر سبق قيام علاقة عمل بين العمال المؤقتين أو الموسمين وبين إحدى الجهات المشار إليها سواء وقعوا عقود العمل بأنفسهم أو وقعها معهم المتعهد الذى استخدمهم أما إذا كان عقد العمل قائما بينهم وبين مقارن يربطه بالحكومة تعهد ما فلا يصدق عليهم وصف العمال المؤقتين أو الموسمين المعيّنين على اعتمادات مؤقتة فى إحدى الجهات سالفة الذكر ومن ثم لا يصادف الحظر محلا فى هذه الحالة .

والنقص من تعيين العامل تحت الاختبار هو التعرف فى نهاية مدة الاختبار على مدى صلاحيته للعمل ومن ثم يرتبط توقيت التعيين تحت الاختبار بالخضوع المشار إليه بحيث إذا ثبت أن العامل غير صالح للعمل فإنه يكون من غير الجائز قانونا إبقاؤه فى العمل فى نهاية فترة الاختبار ، أما إذا اجتاز مرحلة الاختبار بنجاح استقر به الأمر سواء بتعيينه فى عمل دائم أو فى عمل مؤقت ، ومن ثم لا يكون لتوقيت التعيين تحت الاختبار ذات الأهمية القانونية التى يتسم بها توقيت خدمة العمال المؤقتين أو الموسمين المنصوص عليهم فى المادة الأولى من القرار الجمهورى سالف الذكر وتبعاً لذلك لا يسرى الحظر المنصوص عليه فيها على العمال المعيّنين تحت الاختبار .

ومن بين أسباب انتهاء الخدمة بالنسبة للعمال المؤقتين أو الموسمين انتهاء الأعمال المكلفين بها ونفاذ الاعتماد المعين عليه العمال والفصل من الخدمة .

والمادة الأولى من القرار الجمهورى المشار إليه اذ حظرت فصل أى عامل مؤقت أو موسمى إلا بالطريق التاديبى تكون قد ثورت قيداً معيناً على أحد أسباب انتهاء خدمة هذه الفئة من العمال فأصبح لا يجوز فصلهم إلا بالطريق التاديبى ولكنها لم تتناول بالتعديل أو الإلغاء الأسباب الأخرى لانتهائهم ومنها انتهاء الأعمال المكلفين بها أو نفاذ الاعتماد الذى يصرفون منه ، ومن ثم لا يكون من مقتضى الحظر المنصوص عليه فى المادة السالفة الذكر بقاء العامل المؤقت أو الموسمى فى خدمة الجهات المنصوص عليها بصفة دائمة على الرغم من انتهاء العمل أو نفاذ الاعتماد المعين عليه .

وقد رسم القرار الجمهورى سالف الذكر فى اللوادر ٣ و ٤ و ٥ و ٦ منه تنظيمًا معيناً للاحاق العمال المؤقتين أو الموسمين بأعمال أخرى عند انتهاء الأعمال أو نفاذ الاعتمادات المعيّنين عليها فإذا قامت الجهات المنصوص عليها فى المواد المذكورة بالإجراءات المبينة فيه فإنها تكون قد أوفت بالتزامها فى هذا الشأن دون أن يكون للعامل المؤقت أو الموسمى حق فى الاستمرار فى العمل لديها رغم انتهاء العمل المكلف به ونفاذ الاعتماد الذى كان معيناً عليه .

لهذا انتهى الرأى الى أن أحكام القرار الجمهورى رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ تسرى على العمال المؤقتين أو الموسمين المعيّنين فى إحدى الوزارات أو للمصالح

الحكومية أو الهيئات أو المؤسسات العامة لمدة تجاوز شهرين وأن الحظر الوارد بالمادة الأولى من القرار المذكور لا يحول دون انتهاء خدمة هؤلاء العمال عند انتهاء الأعمال المكلفين بها أو نفاذ الاعتمادات المعيّنين عليها كما انتهت لجمعية العمومية إلى عدم سريان أحكام القرار سالف الذكر على العمال المؤقتين أو الموسمين المعيّنين لمدة لا تجاوز شهرين ولا على العمال المعيّنين تحت الاختيار ولا على العمال الذين لا يربطهم عقد عمل بأحدى الجهات المنصوص عليها في ذلك القرار وأن ارتبطوا بعقد عمل مع أحد المقاولين المتعلّقين مع الحكومة أو إحدى الهيئات والمؤسسات العامة .

(٦١٩) (١٦٦/١/٦)

عمل

- (أ) عقد العمل .
- (ب) تحديد الاجر .
- (ج) الاجازات .
- (د) تحديد ساعات العمل .
- (هـ) الفصل .

(أ) عقد العمل

(التعليق)

إن العبرة في تكييف العقد هي بتحقيق الواقع والنية المشتركة التي البحت اليها ارادة المتعاقدين فإذا افرغ المتعاقدان فيه كل عناصر عقد العمل الفردي كان هذا طبيعى عن أن الطرفين قد اتفقتا فيهما إلى إبرام عقد عمل فردي (محكمة النقض المظن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٧ ق بجلسة ١٣/١٣/١٣٦٣ - كتابنا النقض المظن ق ١٣٥١ ص ٧٥٦) والمناط في تكييف عقد العمل وتعيينه من غيره من العقود هو بتوافر عنصر التبعية ويكفي لتطبيق هذه التبعية ظهورها ولو في صورتها التنظيمية والإدارية (محكمة النقض المظن رقم ١٣٧ لسنة ٢٩ ق بجلستين ١٣/٣/١٩٦٣ - كتابنا النقض المظن ق ١٣٠٩ ص ٧٨٩) .

١٣٦٤ - الميار الذي يميز عقد العمل عن غيره من العقود الأخرى هو ميار التبعية القانونية التي تتمثل في قيام العمل بتأدية عمله حساب وب العمل وتحت اشرافه

واشرافه ممثلا لوامره ونواحيه خاضعا لجزائره - تطبيق هذا المعيار على كليا وحدة الاسعاف
العلاجية .

سبق للجمعية العمومية للمقسم الاستشارى للتقوى والتشريع ان انتهت فى جلستها المنعقدة فى ١٤ من اكتوبر سنة ١٩٦٤ الى أن المعيار الذى يميز عقد العمل بحسبانه العقد الذى يتعهد فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل فى خلمه المتعاقد الآخر وتحت ادارته واشرافه - مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر - عن غيره من العقود الاخرى كمقد المقاوله هو معيار التبعية أى التبعية القانونية التى يفرضها القانون والتى تتمثل فى قيام العامل بتأدية عمله لحساب رب العمل وتحت ادارته أو اشرافه ممثلا لوامره ونواحيه دون مناقشة أو ابداء رأى والا تعرض لتوقيع الجزاءات من رب العمل اذا ما قصر أو أخطأ فى عمله أو خالف لوامر رب العمل وتوجيهاته .

والثابت من الرجوع الى ملفات خلمة أطباء وحدة الاسعاف العلاجية ومن مطالعة العقود المبرمة معهم - انها نصت على قيام الطرفين بتنفيذها فى حدود تشريعات العمل المعمول بها فى البلاد وإن هذه العقود وصفت صراحة بأنها عقود عمل - وانهم يعملون - بموجب العقود المذكورة ٠٠٠٠ فى خلمة وحدة رمسيس العلاجية (وحدة الاسعاف العلاجية سابقا) فى مقام الوحدة وفى ساعات حددتها لهم بما يتفق مع طبيعة نظام العلاج لديها وتحت ادارتها واشرافها ممثلين لوامرها وتوجيهاتها والا وقعت عليهم الجزاءات المقررة فى حالة التقصير أو الخطأ - مع التزام الوحدة مقابل ذلك بدفع اجورهم حسبما هو مبين بالعقد الخاص لكل منهم .

ومع قيامها هى والهيئة بعد ذلك بخصم اشتراكات التأمينات والمعاشات من مرتباتهم بأسوة بباقي العاملين .

ومقتضى ما تقدم هو اعتبار هؤلاء الاطباء من عمال وحدة الاسعاف المذكورة - ولا يغير من ذلك كونهم يعملون نصف الوقت أو صلبا أو مساه فقط ما دام تحديد ساعات العمل قد تم من جانب الوحدة العلاجية تبعا لظروف العمل بها باعتبار ذلك داخلا فى نطاق الاعمال الادارية التى تترخص فيها الوحدة بما تراه محققا لصالح العمل ، وما دام قانون عقد العمل قد تكفل ببيان الحدود القصوى لساعات العمل التى لا يجوز تشغيل العامل أكثر منها - كما لا يغير من هذا النظر أيضا كون البعض من الاطباء المذكورين له عيادات خاصة يعمل بها - لعدم تعارض العمل بالعيادة الخاصة مع مواعيد العمل بالوحدة العلاجية وكون هذا العمل الخارجى ليس من شأنه أن ينفي عنهم صفتهم كعمال بالوحدة العلاجية .

١٢٦٥ - قيام الهيئة العامة للتأمين بإبرام عقود علاج طبي مع الأطباء الممارسين والاختصاصيين - تكليف هذه العقود - خروجها عن نطاق عقود العمل واعتبارها من العقود غير السواء .

ان قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٢٠٩ لسنة ١٩٦٤ فى شأن انشاء الهيئة العامة للتأمين الصحى وفروعها للعاملين فى الحكومة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة قد نص فى المادة ٢ منه على أن « الغرض من انشاء هذه الهيئة هو القيام بالتأمين الصحى للعاملين ولها فى سبيل ذلك القيام بما يأتى :

(أ)

(ب)

(ج)

(د) التعاقد مع الممارسين العاميين والاختصاصيين وغيرهم من أرباب المهنة المرتبطة بمهنة الطب وتحديد المرتبات والاجور والمكافآت الخاصة بهم » .

وان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩٨ لسنة ١٩٦٤ فى شأن قيام الهيئة العامة للتأمين الصحى بتنفيذ التأمين الصحى المنصوص عليه فى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد نص فى المادة ١ منه على أن « تنقل الى الهيئة العامة للتأمين الصحى المنشأة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٠٩ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه اختصاصات التأمينات الاجتماعية فى شئون التأمين الصحى المنصوص عليه فى الباب الخامس من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه (باصدار قانون التأمينات الاجتماعية) » .

ومن حيث أن التاب أن الهيئة وجدت نفسها مضطرة الى الاستعانة بخدمات المشرح لهم بمزاولة المهنة فى عياداتهم الخاصة سواء منهم من يعمل بجهة أخرى كالجامعة أو القوات المسلحة أو لم يسبق له الخدمة بأية جهة من قبل أو محالا الى المعاش ، ونظرا لانه لا يتيسر استخدام هذه الطائفة عن طريق تعيينهم بخدمة الهيئة بصفة دائمة أو مؤقتة فان الهيئة ترتبط معهم بعقود علاج طبي لا يخضعون فيها لاشراف الهيئة ورعايتها ولا يتعرضون لتوقيع الجزاءات التأديبية الى غير ذلك من الشروط التى تضمنها هذا العقد وأن نية الهيئة اتجهت ابتداء الى الاستعانة بمثل هؤلاء الأطباء فى عياداتهم الخاصة ينهب اليها المرضى المنتفعون للكشف عليهم وأعدت فعلا الاجراءات الخاصة بذلك الا أنه قبل البدء فى التطبيق أمكن للهيئة تدبير الاماكن التى يمكن أن ينتقل اليها هؤلاء الأطباء للكشف على المرضى الذين يحولون اليهم .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على نموذج لعقد العلاج الطبي للممارس العام أن البند (١) منه ينص على « يلتزم الطرف الثانى (الطبيب المتعاقد)

بأن يتولى العلاج والرعاية الطبية للمصابين المؤمن عليهم لدى الهيئة والذين يحتاجون له وفي المكان الذي تعينه وذلك في حدود التغطية التي يؤدها الممارس العام طبقاً للمستويات المحددة في الملحق المرافق للعقد والذي يعتبر جزءاً متكاملاً ويكون أداء هذا الالتزام على الوجه الذي تحدده الهيئة حسب فترات العمل يومياً فيما عدا أحد أيام الأسبوع طبقاً للنظم التي تضعها الهيئة .

وإن البند (٢) من هذا العقد ينص على أن يلتزم الطرف الأول (الهيئة) بأن يؤدي إلى الطرف الثاني مبلغ ٠٠٠٠ (فقط) في نهاية كل شهر شاملة مصروفات الانتقال وعلى أساس أداء الطرف الثاني جميع الاعمال المقررة عليه .

وإن البند (٣) من هذا العقد ينص على أن يكون الطرف الثاني مسئولاً شخصياً عن تنفيذ العقد فلا يجوز له التنازل عنه أو أن ينيب عنه غيره في تنفيذه .

وأن البند (٥) ينص على أن يتحمل الطرف الثاني وحده مسئولية ما قد يقع منه من أخطاء فنية أو مخالفات قانونية في مباشرة تنفيذ هذا العقد .

وإن البند (٦) ينص على أنه في حالة إخلال الطرف الثاني بأي شرط من شروط هذا العقد يكون للطرف الأول الحق في تنفيذه على حساب الطرف الثاني أو قسح العقد ، وذلك دون حاجة إلى إنذار ودون إخلال بحقه في مطالبة الطرف الثاني بالتعويضات المترتبة على ذلك .

وقد رددت هذه الأحكام في عقد العلاج الطبي لاختصاصي .

ومن حيث أن المادة ٦٧٤ من القانون المدني تنص على أن « عقد العمل هو الذي يتعهد فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل في خدمة المتعاقد الآخر وتحت إدارته وإشرافه مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر » .

ومن حيث أن المادة ٤٢ من قانون العمل الصادر به القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أن « تسرى أحكام هذا الفصل على العقد الذي يتعهد بمقتضاه عامل بأن يشتغل تحت إدارة صاحب عمل أو إشرافه مقابل أجر » .

ومن حيث أن الجمعية العمومية سبق أن انتهت بجلستها المنعقدة في ١٣ من إبريل سنة ١٩٦٦ (١) إلى أن المعيار الذي يميز عقد العمل بحسبانه العقد الذي يتعهد فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل في خدمة المتعاقد الآخر وتحت إدارته أو إشرافه مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر - عن غيره من العقود الأخرى كعقد المقاولة - هو معيار العنصرية القانونية التي يفرضها القانون

والتي تمثل في قيام العامل بتأدية عمله لحساب رب العمل وتحت إدارته أو إشرافه مستقلاً لأوامره ونواحيه دون مناقشة أو إبداء رأى ولا تعرض لتوقيع الجزاءات من رب العمل إذا ما قصر أو أخطأ في عمله أو خالف أوامر رب العمل وتوجيهاته .

ومن حيث أن نصوص العقدين المذكورين وإن جلا لرب العمل سلطة تحديد العاملين الذين يلتزم الطبيب بعلاجهم وتقديم الرعاية الطبية لهم وتحديد المكان والزمان الذي يزاول فيه الطبيب العمل إلا أنها لم تعط لهيئة حق الإشراف والرقابة والتوجيه على الطبيب كما لم تتضمن أية حقوق للأطباء قبل الهيئة ولا أية امتيازات لهم . وعلى ذلك فإن العقود التي تبرمها الهيئة مع الأطباء تخرج عن نطاق عقود العمل وتعتبر عقود علاج طبي وهي ذات طبيعة خاصة وهي من العقود غير المساء في القانون .

(١٦٦٨/٧/٢٧) ٦٧٠

(ب) تحديد الاجر

١٢٦٦ - عقد العمل الفرضي - اجر - كيفية تحديده .

إن الاجر يحدد عادة على أساس الزمن ، فيحدد اجر معين لكل وحدة زمنية معينة كالساعة أو اليوم أو الاسبوع أو الشهر ، ولما على أساس الانتاج فيحدد اجر معين لكل وحدة أو لعدد من الوحدات التي ينتجها العامل ، وهو ما يسمى الاجر بالقطعة ، وقد يجمع بين الزمن والانتاج في تحديد الاجر فيحدد اجر ثابت على أساس الزمن يكون هو الحد الأدنى لما يتقاضاه العامل من اجر ثم يزداد مقدار هذا الاجر تبعا لزيادة انتاج العامل ، وتسمى هذه الطريقة المشتركة في تحديد الاجر - بين الزمن والانتاج - الاجر بالطريقة .

(١٦٦٥/٨/١) ٧٠٥

١٢٦٧ - عقد العمل الفرضي - اجر - مكافأة زيادة الانتاج - المقصود به .

المقصود بمكافأة زيادة الانتاج - هي الزيادة في مقدار الاجر التي يتقاضاها العامل نتيجة لزيادة انتاجه عن المعدل المقرر له خلال الوحدة الزمنية المحددة التي يتقاضى عنها اجرا ثابتا - وذلك في حالة تحديده اجره على أساس الطريقة المشتركة في تحديد الاجر - التي تجمع بين الزمن والانتاج وهي التي تسمى بطريقة تحديد الاجر بالطريقة .

(١٦٦٥/٨/١) ٧٠٥

١٢٦٨ - مكافأة نهاية الخدمة - حسابها بالتطبيق لاحكام الرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ - يكون على اساس اجر العامل - للقصور باجر العامل ولا للقانون المذكور .

تنص المادة ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ على أنه اذا انتهت مدة عقد العمل المحدد المدة أو كان الفسخ صادرا من جانب صاحب العمل في العقود غير المحددة المدة وجب عليه أن يؤدي الى العامل مكافأة عن حصة ختمته على الوجه الآتي :

(أ) للعامل المعين بالماهية الشهرية :

أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الاولى وأجر شهر عن كل سنة من السنوات التالية بحيث لا تزيد المكافأة عن أجر سنة ونصف (ب) للعامل الآخرين :

أجر عشرة أيام عن كل سنة من السنوات الخمس الاولى وأجر خمسة عشر يوما عن كل سنة من السنوات التالية بحيث لا تزيد المكافأة عن أجر سنة ونصف .

وتنص المادة ٣٨ من المرسوم بقانون المذكور على أن « يتخذ الاجر الاخير للعامل أساسا لتقدير المكافأة المنصوص عليها في المادة ٣٧ وذلك بالنسبة الى العمال الذين يتقاضون اجورهم بالشهر أو بالاسبوع أو باليوم أو بالساعة » .

ويعتضى هذين النصين أن الممول عليه في حساب مكافأة نهاية الخدمة - طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ - هو اجر العامل ومن ثم فانه يتمين تحديد المقصود بالاجر الذي يتخذ أساسا لتقدير مكافأة نهاية الخدمة في نطاق تطبيق احكام المرسوم بقانون مبالغ الذكر .

ولما كانت المادة الرابعة من هذا المرسوم بقانون تنص على أنه « يقصد بالاجر في تطبيق احكام هذا القانون ما يتناوله العامل من أجر ثابت مضافا اليه جميع ما يحصل عليه من المبالغ المشار اليها في المادتين ٦٨٣ و ٦٨٤ من القانون المدني . . » .

وتنص المادة ٦٨٣ من القانون المدني على أن « تعتبر المبالغ الآتية جزءا لا يتجزأ من الاجر وتحسب في تعيين القدر الجائز الحجز عليه .

١ - العمالة التي تطلى للطوائف والمنسوبيين الجوالين والمثلثين المتجاربين .

٢ - النسب المثوية التي تدفع الى مستخدمى المحال التجارية عن ثمن ما يبيعونه والعلاوات التي تصرف لهم بسبب غلاء المعيشة .

٣ - كل منحة تعطى للعامل علاوة على المرتب وما يصرف له جزاءاته أو في مقابل زيادة أعبائه العائلية وما شابه ذلك إذا كانت هذه المبالغ مقررة في عقود العمل الفردية أو لوائح المصنع أو جرى العرف بمنحها حتى أصبح عمال المصنع يعتبرونها جزءاً من الاجر لا تبرعاً .

وتنص المادة ٦٨٤ من القانون المدني على أنه « لا يلحق بالاجر ما يعطى على سبيل الوهبة الا في الصناعة أو التجارة التي جرى فيها العرف بدفع رعية وتكون لها قواعد تسمح بضبطها . وتعتبر الوهبة جزءاً من الاجر اذا كان ما يدفعه منها العملاء الى مستخدم المتجر الواحد يجمع في صندوق مشترك ليقوم رب العمل بعد ذلك بتوزيعه على هؤلاء المستخدمين بنفسه أو تحت اشرافه ويجوز في بعض الصناعات كصناعة الفنادق والمطاعم والمقاهي والمشارب الا يكون للعامل اجر سوى ما يحصل عليه ومن وهبة وما يتناوله من طعام » .

ويخلص من النصوص سائفة الذكر أن الاجر الذي تحسب على أساسه مكافأة الخدمة يتكون من عنصرين : أولهما - هو الاجر الثابت للعامل والعنصر الآخر يتمثل في جميع ما يحصل عليه العامل من المبالغ المشار اليها في المادتين ٦٨٣ و ٦٨٤ من القانون المدني - فقد يكون عمالة أو نسبة مئوية من ثمن ما يبيعه المستخدم أو اعانة غلاء معيشة أو مكافأة على لماته أو في مقابل زيادة أعبائه العائلية أو وهبة من عملاء المحل الذي يشتغل فيه . والنوع الاول من المبالغ التي تضاف الى الاجر الثابت في حساب مكافأة نهاية الخدمة هي العمالة ، والعمالة - أو العمولة - هي الاجر الذي يتقاضاه مستخدموا المحال التجارية الذين يطوفون بمختلف المدن والقرى بحثاً عن مشترين للسلع التي تجر فيها تلك المحال وتحسب العمالة على أساس الصفقات التي تأتي عن طريقهم ، والنوع الثاني هو النسب المئوية التي تدفعها بعض المحال التجارية لمستخدميها من ثمن ما يبيعونه تشجيعاً لهم على الاهتمام بعملهم ، والنوع الثالث هو اعانة غلاء المعيشة (١) وهي عبارة عن نسبة مئوية من الاجر تؤدي الى العامل لتغطية زيادة نفقات المعيشة ، والنوع الرابع من المبالغ المشار اليها هو المنحة التي تعطى للعامل علاوة على الاجر الثابت في نهاية كل سنة أو في فترات معينة خلال السنة ، وقد جرت العادة الا يختص بالمنحة فريق من عمال المؤسسة الواحدة دون الفريق الآخر بل تصرف للجميع دون استثناء وصرف هذه المنحة انما يكون من جانب صاحب العمل وحده تبرعاً منه لعماله دون أن يكون موضع مساومة بينه وبين العمال والدافع الى ذلك ما يحققه صاحب العمل من أرباح تسمح له

(١) قضت المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١٧٤٩ لسنة ٢ ق بجلسة ١٦٥٨/١/٤

بأن اعانة غلاء المعيشة جزء لا يتجزأ من الاجر (كتابنا المحكمة الادارية العليا - قاعة

١٧٨٤ و ١٣٨٢ من ١٤٢٨ و ١٤٣٩) .

بهذا التبرع . وقد استقر القضاء في فرنسا على أن صرف المنفعة سنوياً ينصبها حقاً - لا تبرعاً - إذا صرفت باستمرار وكان صرفها بنسبه وخدمة لجميع مستخدمى المؤسسة دون استثناء أحد منهم وعلى هذه الحالة تعتبر المنحة جزءاً من الاجر وتأخذ حكمه . ويعتبر كذلك من قبيل المنحة ما يصرفه للعامل جزاء أمانته أو في مقابل زيادة أعبائه المالية وما شابه ذلك إذا كانت هذه المبالغ مقررة في عقود العمل الفردية أو لوائح المصنع أو جرى العرف بمنحها حتى أصبح عمال المصنع يعتبرونها جزءاً من الاجر لا تبرعاً ، والنوع الخامس والاخير من المبالغ سائلة الذكر هو الوهبة - فقد جرى العرف على أن يدفع عملاء المحال العلة كالمقاهى والمطاعم والمشارب بالإضافة الى ثمن ما يقدم لهم من طعام أو شراب مبلغاً من المال لمن قام بخدمتهم وهو ما يسمى (باليقشيش) - والطابع الذي يميز الوهبة أنها تدفع لشخص لا يتقاضى ممن دفعها ثمناً لما قدم من خدمات ، ويشترط لاغتيال الوهبة جزءاً من الاجر - فى الصناعة والتجارة - شرطان : الاول أن يكون العرف قد جرى بلقبها ، والثاني أن يكون لها قواعد تستمع بضبطها ، كما تعبر الوهبة جزءاً من الاجر - ولو لم يتوافر الشرطان المذكوران - إذا كان ما يدفعه بمنحها الصلاء الى مستخدمى المتجر الواحد يجمع فى صندوق مشترك ليقوم رب العمل بعد ذلك بتوزيعه على هؤلاء المستخدمين بنفسه أو تحت إشرافه كما قد تحل الوهبة محل الاجر الثابت فى بعض الصناعات كصناعة الخنازير والمطاعم والمقاهى والمشارب .

ومن حيث أن المكافأة التى كانت تمنح للموظف - صاحب الشأن - لإشراكه على الأعمال السياسية الخاصة بمراحل تصفية مرفق سكك حديد الدلتا وتزويد لجنة التصفية بالبيانات اللازمة لم تكن تصرف من ميزانية المرافق وإنما كانت تصرف من حصيلة التصفية نظير عمل مؤقت خاص بالتصفية وينتهى بانتهائها ومن ثم فإن هذه المكافأة لا تعتبر أجراً ثابتاً كما أنها لا تعتبر جزءاً من هذا الاجر الثابت اذ أنها لا تدخل فى نوع من أنواع المبالغ المشار إليها . فهي ليست عمالة أو نسبة مئوية من ثمن المبيعات أو عمالة عملاء المحيطة كما أنها ليست منحة بمنحها سالف الذكر ولا مكافأة على لمانته أو فى مقابل زيادة أعبائه المالية وعلى آخره ليست هبة على النحو السابق الإشارة إليه ، وعلى ذلك فإن المكافأة المذكورة لا تدخل فى مدلول الاجر الذى تحسب على أساسه مكافأة نهاية الخدمة للمسيء المذكور - بالتطبيق لاحكام المرسوم بقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العكس الفردى .

(١٣٣ / ١ / ١٩٦٣)

(تعليق)

قضت محكمة النقض فى الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٢٠ ق بجلسة ١٩٦٤/١/٨ والطن رقم ٣٤٧ لسنة ٢٩ ق بجلسة ١٩٦٣/١/١٢ بأن

« الأصل في المبلغ أنها تبرع ولا تصبح التزاما يفرض على الأجر إلا إذا كانت مقررة في عقد العمل أو لائحة المصنع أو جرى العرف بمنحها حتى أصبح العمال يعتبرونها جزءا من الأجر » (كتابنا النقض المدني ق ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ص ٧٩٨) .

١٢٦٩ - ختم المدارس الخاصة - الإعانة التي تقدمها وزارة التربية والتعليم لهم - اعتبارها جزءا من الأجر .

ان المادة ٥٦ من القرار الوزاري رقم ٢٠ الصادر في ١٧ من مارس سنة ١٩٥٩ في شأن اللائحة التنفيذية لقانون التعليم الخاص رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ تنص على أن تقوم المديرية التعليمية بأداء مرتبات ختم المدارس الخاصة المجانية المانة اليهم مباشرة خصما من أعانة التعويض المستحقة للمدرسة - وانه نظرا لاضطراب بعض أصحاب المدارس في تحديد مرتبات هؤلاء العمال ورغبة في تحسين حالهم أصدرت وزارة التربية والتعليم كتابها الدوري رقم ٢٣ في ٨ من فبراير سنة ١٩٦٠ بالا يقل مرتب الحادى بالمدرسة الخاصة عن ٣ جنيه شهريا عند التعيين يزداد كل سنتين بمقدار ٢٥٠ مليما حتى يصل أجره الى ٤ جنيه شهريا - ونظرا لان هؤلاء العمال قد تقدموا بشكاوى متعددة لهذه الوزارة من قلة مرتباتهم التي يتقاضونها من أصحاب المدارس الخاصة المجانية خصما من أعانة التعويض حيث يلتصون مساواتهم بنظرائهم فى المدارس الرسمية - وقد رأت الدولة رعاية منها هؤلاء العمال وحرصا على مصلحتهم أن تضع فى اعتبارها الاول الاهتمام بشأنهم وأدرجت وزارة التربية والتعليم فى ميزانيتها للسنة المالية ١٩٦٥/٦٤ مبلغا قدره ١١٠٠٠٠ جنيه لتحسين حالهم وقررت تكملة مرتب كل عامل بالمدارس المذكورة الى سبعة جنيهات شهريا لمن يقل مرتبه عن ذلك وبمحيث لا تتجاوز قيمة التكملة أربعة جنيهات فى الشهر أما من بلغ سبعة جنيهات فى الشهر أو أزيد من ذلك فيبقى مرتبه الحالى ولا تتحمل ميزانية الدولة أية زيادات بالنسبة اليه - وعلى أن تصرف تكملة للمرتبات المستحقة من ميزانية المدرسة من بند ١٢ بصفة أعانة شهرية وذلك اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ ، أو من تاريخ التعيين لمن يكون قد عين بعد هذا التاريخ (كتاب الإدارة العامة للتفتيش الإدارى بوزارة التربية والتعليم رقم ٨٠٤٥٣٠ المؤرخ ٢٠ من يوليو سنة ١٩٦٥) .

ولما كانت المادة الثالثة من قانون العمل الصادر به القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه « يقصد بالأجر فى تطبيق أحكام هذا القانون كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه مضافا اليه جميع العلاوات أيا كان نوعها وعلى الاخص المبالغ التى أوردتها المادة الثالثة فى فقراتها الثلاثة وعن بينها كل منحة تعطى للعامل علاوة على الأجر وما يصرف له جزاء أمانته أو كفادته وما شابه ذلك اذا كانت هذه المبالغ مقررة فى عقود العمل الفردية

أو المشتركة أو الانظمة الاساسية للعمال أو جرى العرف بمنحها حتى أصبح العمال يعتبرونها جزءا من الاجر لا تبرعا .

ولما كانت ألبالغ التي يقبضها العامل لقاء عمله سواء أكان مصدرها صاحب العمل أم غيره تعتبر أجرا طالما أنها تؤدي اليه مقابل العمل موضوع العقد - وعلى ذلك فإن ما يتقاضاه خلم المدارس الخاصة المجانية المعانة لقاء عملهم يعتبر أجرا سواء أدى اليهم خصما من الاعانة المقررة أم أدى اليهم من الاعتماد الذي أدرجته وزارة التربية والتعليم فى ميزانيتها عن السنة المالية ١٩٦٥/٦٤ .

٥٦١ (١٩٦٧/٥/١٠)

(ج) الاجازات

١٢٧٠ - اجتماع يوم الراحة الاسبوعية مع يوم عيد رسمى - لا يعطى العامل حقا فى اجر اضافى عن يوم العيد - دخول اجازات الاعياد الرسمية والراحة الاسبوعية ضمن الاجازة السنوية - استحقاق الاجر عن مدة الاجازة السنوية بغض النظر عما اذا كانت هذه الاجازات عاجزة أم غير عاجزة .

أنه مهما كانت الحكمة التي تستهدفها أنواع الاجازات المختلفة فإن العطله فى ذاتها كما تصلح لتحقيق غرض بذاته فإنها تصلح كذلك لتحقيق غيره من الأغراض التي تتوخاها الاجازات الاخرى فاحتفال العامل بالاعياد الرسمية لا يحول دون استعادة نشاطه وتجديد قوته وحيويته وهو ما تستهدفه الراحة الاسبوعية بل على العكس من ذلك فإن الطابع الذي تتسم به الاعياد الرسمية يزيد من نشاط العامل ويوفر له من أسباب الراحة والترفيه ما لا توفره الايام العادية وهذا القول يصدق على حالات اجتماع الاجازات الاخرى .

ومن حيث أن خلو قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ من حكم مماثل للحكم الذى كان ينتظمه المرسوم رقم ٢٥١١ لسنة ١٩٥٥ من أن « أيام العطل والاعياد الواقعة ضمن الاجازة السنوية تعتبر من الاجازة نفسها ولا يحق للعامل تقاضى أى أجر اضافى عنها » ، أن خلو قانون العمل من مثل هذا الحكم لا يعنى عدول المشرع عن الاخذ بهذا الحكم وانما هو تقرير للقاعدة العامة المقررة من أن عطلة الاعياد أو الاجازات الاخرى متى وقعت أثناء الاجازة السنوية اعتبرت جزءا من الاجازة لان الاجازة مهما تعددت أسبابها أو اختلفت مبررات منحها فإنها تهدف الى اراحة العامل فترة من الزمن يعود بعدها للعمل وقد استرد نشاطه واستعاد قوته وحيويته . ولعل سبب اغفال هذا الحكم أنه ترديد للقواعد العامة فلم ير المشرع حاجة الى النص عليه . وهذا الرأى ينطبق بالضرورة على حالة وقوع الراحة الاسبوعية خلال الاجازة السنوية اذ لا مبرر للفرقة بين منح العامل يوما أو أياما بدل اجازة الاعياد أو منحه يوما بدل العطلة الاسبوعية .

ومن حيث أن المادة ٦٢ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لا تفيد أكثر من حق العامل في أجر مضاعف إذا اشتغل في يوم عطلة أحد الاعياد لما إذا وافق اليوم يوم عطلة أخرى فلا يفيد النص حق العامل في يوم عطلة تال أو في أجر عن هذا اليوم دون اشتغاله فيه .

لذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه إذا اجتمع يوم الراحة الاسبوعية للعمل مع يوم من أيام الاعياد الرسمية التي يعطل فيها العمال فلا يكون لهم حق في تقاضى أجر اضافى في أيام الاعياد .

وان أجازات الاعياد والراحة الاسبوعية تدخل في ضمن الاجازة السنوية ويستحق العامل أجرا كاملا عن مدة الاجازة السنوية بغض النظر عما إذا كانت الاجازات المذكورة مأجورة أو غير مأجورة .

٦٩٨ (١٩٦٠/٨/٢٤)

١٢٧١ - عدم استحقاق العامل الاجر الإضافى عن يوم العطلة الرسمية فلا يجتمع مع يوم الراحة الاسبوعية .

ان خلو قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ من حكم مماثل للحكم الذى كان يتضمنه المرسوم رقم ٢٥١١ لسنة ١٩٥٥ من « أن أيام العطلة والاعياد الواقعة ضمن الاجازة السنوية تعتبر من الاجازة نفسها ولا يحق للعامل تقاضى أى أجر اضافى عنها » ان خلو قانون العمل من مثل هذا الحكم لا يعنى عدول المشرع عن الاخذ به وانما هو تقرير للقاعدة العامة المقررة من أن عطلة الاعياد أو الاجازات الاخرى متى وقعت أثناء الاجازة السنوية اعتبرت جزءا من الاجازة ، لان الاجازة مهما تعددت أسبابها واختلفت مبررات منحها فانها تهدف الى اراحة العامل فترة من الزمن يعود بعدها للعمل وقد استرد نشاطه واستعاد قوته وحيويته وهذا الرأى ينطبق بالضرورة على حالة وقوع الراحة الاسبوعية خلال الاجازة السنوية إذ لا مبرر للتمفرقة بين منح العامل يوما أو أياما بدل أجازة الاعياد وبين منحه يوما بدل العطلة الرسمية . كما أن المادة ٦٢ من القانون المشار اليه لا تفيد أكثر من حق العامل في أجر مضاعف إذا اشتغل في يوم عطلة أحد الاعياد أما إذا وافق اليوم يوم عطلة أخرى فلا يفيد النص حق العامل في يوم عطلة تال أو في أجر عن هذا اليوم دون اشتغاله فيه . أما بالنسبة لى سريان هذا الحكم على المؤسسات الكهربائية المؤتممة بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٥١ فقد استبان للجمعية أن قرار نائب رئيس الجمهورية رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٠ ينص على تطبيق أحكام قانون العمل سالف الذكر على عمال الحكومة والمؤسسات العامة والمؤتممة والوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة ومن مقتضى هذا النص خضوع عمال المؤسسات المؤتممة للحكم المشار اليه ذلك لانها طبقا للتكييف القانونى الصحيح مؤسسات عامة .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى أنه اذا اجتمع يوم الراحة الاسبوعية مع يوم من أيام الاعياد الرسمية التي يعطل فيها العمال فلا يكون لهم حق في قضاى أجر اضافى في أيام الاعياد وكذلك لا يستحقون عطلة في أيام تالية بدلا من هذه الأيام وأن هذا الحكم يسرى فى شأن عمال المؤسسات الكهربائية الموزمة بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٥١ .

(١٩٦٠/١٠/٣٠) ٩٠٥

١٢٧٢ - التمويش النقدي الذى يستحق فى مقابل الاجازات طبقا لاحكام قانون الفصل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - عدم استحقاق هذا التمويش اذا كان الحق فى الاجازات قد سقط بضى سنة دون تقديم طلب بلجزة ما خلال السنة التى مفتت .

ان القاعدة فى تطبيق قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن انقضاء سنة دون الحصول على الاجازة ، يعتبر تنازلا عنها ، وأن هذا التنازل جائز قانونا لانه بانقضاء السنة التى تستحق بها الاجازة ، دون أن يحصل عليها العامل تنقطع الصلة بينها وبين اعتبارات النظام العام التى تبررها ، وتصبح حقا عاديا يجوز التنازل عنه ، ولذلك فهى تسقط بانقضاء السنة المشار اليها ومتى سقط الحق فى الاجازة سقط الحق فى مقابلها ، وهو الاجر المستحق عن قيامها .

وإذا كان الثابت من الاوراق ، أن الموظف لم يتقدم بطلب الاجازة المستحقة له خلال سنتى ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ فإن حقه يسقط نهائيا فى هذه الاجازة وتبعا لذلك يسقط حقه فى أى تمويش نقدي عنها .

(١٩٦٢/٧/١٨) ٤٧١

١٢٧٣ - حساب الاجر الإضافى عن العمل فى يوم الراحة مضاعفا طبقا للمادة ١٢١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - قصر هذا الحكم على أيام الراحة التى يتقاضى عنها العامل اجرا .

نظم المشرع فى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أوقات العمل بالنسبة للعمال الخاضعين لقانون العمل ، وقد أفرد الفصل الثانى (المواد من ١١٤ الى ١٢٣) من الباب الثالث من هذا القانون لموضوع « تحديد ساعات العمل » ، غنص فى المادتين ١١٤ ، ١١٥ على الحد الاقصى لساعات العمل اليومية والاسبوعية ونظم فى المادتين ١١٦ ، ١١٧ فترات اطعام والراحة اليومية ولحد الاقصى لساعات العمل اليومية المتواصلة وكذا فترات وجود العامل فى مكان العمل ونص فى المادة ١١٨ على حكم الإغلاق الاسبوعى كما نص فى المادة ١١٩ على حكم الراحة الاسبوعية وبين فى المادة ١٢٠ الاحوال

التي يجوز فيها لرب العمل عدم التقيد بالاحكام المنصوص عليها فى المواد السابقة ونص فى المادة ١٢١ على ما يأتى :

« يجب على صاحب العمل أن يمنح العامل فى الحالات المذكورة فى المادة السابقة أجرا اضافيا يوازى أجره الذى كان يستحقه عن الفترة الاضافية مضافا اليه ٢٥٪ على الاقل عن ساعات العمل النهارية ، ٥٠٪ على الاقل عن ساعات العمل الليلية .

فاذا وقع العمل فى يوم الراحة وكان العامل يتقاضى أجرا فى أيام راحته حسب الاجر الاضافى فى هذه الحالة مضاعفا » .

والذى يتضح من نص المادة ١٢١ سالف الذكر - أن الفقرة الاولى من هذه المادة تحدثت عن حكم الاجر الاضافى الذى يستحقه العامل عن الفترة الاضافية وتتضى بالزام رب العمل بأن يمنح العامل عن العمل فى هذه الفترة الاضافية أجرا اضافيا يقدر بما يوازى الاجر الذى كان يستحقه أصلا عن الفترة الاضافية مضافا اليه ٢٥٪ على الاقل عن ساعات العمل النهارية من المادة ١٢١ المذكورة - حيث تقضى بحساب الاجر الاضافى عن العمل فى يوم الراحة مضاعفا وقصر المشرع هذا الحكم الخاص - لحكمة ارتآها - على أيام الراحة التى يتقاضى عنها العامل أجرا عملا بصريح نص الفقرة الثانية المشار اليها - ومن ثم يكون الاجر المستحق للعامل عن العمل فى يوم الراحة المدفوع مساويا لمثل الاجر اليومى الاصلى فيمنح العامل فى هذه الحالة أجره اليومى المستحق أصلا عن يوم الراحة مضافا اليه مثل هذا الاجر مقابل عمله عن هذا اليوم وذلك عملا بقاعدة أن الاجر مقابل العمل . ومادام أن العامل كلف بالعمل فى يوم راحته المدفوع فانه يستحق أجرا مقابل عمله فى هذا اليوم وهذا يساير اتجاه التشريع ويتمشى مع باقى نصوص القانون ويوائمها فقد نص قانون العمل صراحة فى المادة ٦٢ على أن للعامل الحق فى اجازة بأجر كامل فى الاعياد التى يصدر بتحديدتها قرار من وزير العمل على ألا تزيد على عشرة أيام فى السنة ، ولصاحب العمل تشغيل اعمال فى هذه الايام بأجر مضاعف اذا اقتضت ظروف العمل ذلك . فهذا النص الاخير يفضى بمنح العامل أجرا مضاعفا عند العمل فى اجازات الاعياد المشار اليها ولا ريب فى أن أيام الراحة الاسبوعية المدفوعة شأنها شأن أيام الاعياد المدفوعة تتلاقى كلها فى كونها اجازات راحة لا يعمل فيها العمال فى الاصل ومع ذلك يتقاضون عنها أجرا ، مما يستوجب التسوية بينها جميعا فى حساب الاجر الاضافى المستحق للعمال عند تكليفهم بالعمل فيها .

لذلك انتهى الرأى الى أن الاجر المستحق للعامل عند العمل فى يوم الراحة المدفوع هو مثلا الاجر اليومى الاصلى ، فيمنح العامل فى حالة عمله

فى يوم الراحة المدفوع أجره اليومى المستحق أصلا عن يوم الراحة مضافا اليه مثل هذا الاجر مقابل عمله فى هذا اليوم .

٦٦٣ (١٩٦٥/٧/١٢)

١٢٧٤ - الاجر الذى يستحق أثناء الاجازات السنوية أو الرضوية للعامل لا تحفل فيه مكافأة زيادة الانتاج .

(١) ان الحكمة التى دعت الى قيام نظام تحديد الاجر بالطريقة - على أساس تحديد أجر ثابت للعامل مقابل معدل معين من الانتاج يزيد تبعا لزيادة ذلك المعدل وبنسبة تلك الزيادة - هذه الحكمة هى حفز همة العمال على زيادة الانتاج ودفع عجلته نحو التقدم وذلك بزيادة أجورهم تبعا لزيادة انتاجهم مع ضمان حد أدنى من الاجر الثابت لهم ، ومقتضى هذه الحكمة هو أن العامل الذى لا يساهم فى زيادة الانتاج عن المعدل المقرر له لا يتقاضى سوى الاجر الثابت باعتباره حد الاجر الأدنى ولا شك أن العامل وهو فى أجازته السنوية أو المرضية لا يساهم فى زيادة الانتاج خلال أيام الاجازة ومن ثم فانه لا يستحق خلالها سوى الاجر الثابت فقط دون زيادة والقول بغير ذلك يؤدى الى أن العامل الذى يتغيب خلال أيام الاجازات السنوية أو المرضية يكون أحسن حالا مما لو عمل ولم ينتج أكثر من المعدل المقرر ، اذ أنه فى هذه الحالة الأخيرة لن يتقاضى سوى الاجر الثابت فقط وهو ما يؤدى الى أهدار الحكمة سالفة الذكر ، اذ يشجع العمال على استغلال أجازاتهم السنوية أو المرضية وينتج أثرا عكسيا يترتب عليه خفض الانتاج .

ولذلك فانه فى حالة تحديد الاجر بالطريقة - أى على أساس الزمن والانتاج - يتقاضى العامل أثناء أجازته السنوية أو المرضية الاجر الثابت فقط المقابل للمعدل المقرر على العامل انتاجه خلال ساعات العمل اليومية المحددة له دون مكافأة زيادة الانتاج - التى لا تمنح للعامل الا اذا زاد انتاجه عن المعدل المقرر له .

٧٠٥ (١٩٦٥/٨/١)

(د) تحديد ساعات العمل

١٢٧٥ - القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ فى شأن تنظيم تشغيل العمال فى المؤسسات الصناعية المعدل بالقانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٦١ - يشترط تطبيقه وجوب توافر شرطين أساسيين - الاول : يجب أن تكون المؤسسة صناعية يحكم العاملين فيها قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، والثانى : أن يصدر قرار وزير الصناعة باخضاع المؤسسة الصناعية

(١) قدمت الجمعية العمومية لهذا الرأى بما هو وارد بقاعدة ١٢٦٦ و ١٢٦٧ .

لاحكامه - عدم تطبيق القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ على الهيئة العامة لشئون المطابع
الاميرية .

تنص المادة الاولى من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ فى شأن تشغيل
العمال فى المؤسسات الصناعية المعدل بالقانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٦١ على
انه « استثناء من احكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه لا يجوز
للمؤسسات الصناعية التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الصناعة
تشغيل العامل تشغيلا فعليا أكثر من ٤٢ ساعة فى الاسبوع » .

وظاهر من هذا النص انه يتطلب لتطبيق حكمه توافر شرطين :

الاول : يتعلق بصفة المؤسسات التى تخضع لاحكام هذا القانون اذ
يجب أن تكون مؤسسة صناعية يحكم العاملين فيها قانون العمل رقم ٩١
لسنة ١٩٥٩ . وبيان ذلك أن المادة الاولى من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١
تورد استثناء على احكام قانون العمل والاستثناء من القانون لا يسرى الا على
المعامل به أصلا ، فاذا كان ثمة مؤسسة صناعية لا يسرى على عمالها القانون
رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فانه لا يسرى فى شأنهم الاستثناء من هذا القانون
انذى جاء به القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ .

الثانى : أن يصدر قرار من وزير الصناعة باخضاع المؤسسة الصناعية
لاحكام القانون المذكور لانه لا يطبق تلقائيا على المؤسسات الصناعية وانما على
ما يحدده منها وزير الصناعة وعلى أن تكون من المؤسسات الصناعية التى يحكم
العاملين فيها قانون العمل لانها المؤسسات الصناعية التى فوض القانون
الوزير أن يحدد منها ما يخضع لاحكامه ويترتب على عدم مراعاة ذلك تجاوز
التحديد نطالغ التفويض الذى قرره المشرع لوزير الصناعة مما يجعل قرار
التحديد معدوما لا يرتب أثرا لوروده على غير المحل الذى بينه القانون
صراحة .

ومن حيث أنه بالرجوع الى القانون رقم ٣١٢ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء
هيئة عامة للمطابع يبين أنه ينص فى مادته الاولى على أن « تنشأ هيئة عامة
تلحق بوزارة الصناعة يطلق عليها « الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية »
تكون لها شخصية اعتبارية » وتنص المادة الثانية على أن « يكون لهذه
الهيئة مجلس ادارة وله على الاخص (١) (د) وضع اللوائح
المتعلقة بتعيين موظفى الهيئة ومستخدميها وعمالها وترقيتهم ونقلهم وفصلهم
وتحديد مرتباتهم » وغير ذلك من شئونهم الوظيفية دون التقيد بالقوانين
واللوائح الخاصة بموظفى الحكومة ومستخدميها وعمالها » وتنص المادة
١٣ على أنه « (حكم وقتي) تسرى فى شأن موظفى الهيئة ومستخدميها
وعمالها القواعد المطبقة بشأنهم حاليا حتى يتم وضع اللائحة الخاصة بهم » .

ومن حيث أنه لم تصدر لائحة خاصة بموظفي وعمال الهيئة طبقا للبند (د) من المادة الثانية المشار اليها وعلى ذلك ظلوا معاملين - منذ انشاء الهيئة وللآن - بالقواعد القانونية التي كانت تحكمهم عند انشاء الهيئة بالقانون رقم ٣١٢ لسنة ١٩٥٦ ولما كانت المطبعة الاميرية والمطابع التابعة لها - التي تكونت منها الهيئة - تشكل الى ما قبل العمل بالقانون المذكور جهازا من أجهزة وزارة الصناعة الداخلة في تكوينها وكان موظفو هذه المطابع وعمالها يخضعون تبعا لذلك للقواعد المطبقة على موظفي وعمال الحكومة فقد صرنا معاملين - بنفس القواعد بعد انشاء الهيئة طبقا للمادة ١٢ الأنف صها حيث لم تصدر لائحة خاصة بشؤونهم الوظيفية .

ومن حيث أنه يبين من ذلك أن العاملين بالهيئة كانوا يخضعون في تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ - وما زالوا - للقواعد المطبقة في الحكومة دون أن تسرى عليهم أحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، ومن ثم لا تكون الهيئة من عداد المؤسسات الصناعية المشار اليها في المادة الاولى من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ ولا يجوز بالتالي ادراجها ضمن المؤسسات الصناعية التي يحددها وزير الصناعة لتخضع للقانون المذكور .
يؤنقر القرار الصادر بتطبيق القانون عليها قرارا معبوما لا يرتب أي أثر .
(١٩٦٤/١٩) ٥٢٤

(هـ) الفصل

١٢٧٦ - قرار وزير العمل رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ ببيان العقوبات التأديبية وقواعد واجراءات تأديب العمال - استنزاها عرض الامر على اللجنة المشار اليها بالمادة السادسة قبل العمل بالعمل - اضافة فقرة جديدة الى هذه المادة بمقتضى قرار وزير العمل رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٣ تقضى بسريان هذه الحكم على حالات الفصل المتصوص عليها في المادة ٧٦ من قانون العمل - هذا القرار مشروع .

صدر قرار وزير العمل رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ ببيان العقوبات التأديبية واجراءات تأديب العمال - ونص في مادته السادسة على أنه « اذا رأت ادارة المنشأة انتم تستخدم خمسين عاملا فاكتر أن المخالفة التي ارتكبتها العمال تستوجب فصله - تعين عليها قبل أن تصدر قراراتها نهائيا بذلك عرض الامر على لجنة تشمل على اوجه الامى ٠٠٠٠ » ، تم صدر قرار وزير العمل رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٣ بتعديل بعض أحكام القرار السابق ونص في مادته الثانية على اضافة فقرة جديدة الى المادة السادسة من القرار رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ استنبار اليه بالنص الآتى « ٠٠ ويسرى حكم الفقرة السابغة على حالات الفصل المتصوص عليها في المادة ٧٦ من قانون العمل » .

بدن حيث أن المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج تعترض على قرار وزير العمل رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٣ - بأنه الحق حالات هيسنج عقد العمل

المنصوص عليها في المادة ٧٦ من قانون العمل بحالات فصل العمال تأديبيا من حيث اشتراط عرضها على اللجنة المنصوص عليها في المادة السادسة من قرار وزير العمل رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ في حين ان فسخ العقد طبقا للمادة ٧٦ من قانون العمل ليس اجراء تأديبيا وإنما هو مجرد استعمال رب العمل لحقه في فسخ العقد يقابله حق مماثل للعامل نص عليه في المادة ٧٧ من قانون العمل مما يخرج عن المجال التأديبي ، هذا فضلا عن أن المشرع في المادة ٦٦ من قانون العمل لم يفوض وزير العمل في اصدار قرارات الا في مجال التأديب دون مجال فسخ عقد العمل .

ومن حيث أن المادة ٧٦ من قانون العمل - الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - تنص على أنه « لا يجوز لصاحب العمل فسخ العقد دون سبق اعلان العامل دون مكافأة أو تعويض الا في الحالات الآتية :

١ - اذا انتحل العامل شخصية غير صحيحة أو قدم شهادات أو توصيات مزورة .

٢ - اذا كان العامل معينا تحت الاختبار .

٣ - اذا ارتكب العامل خطأ نشأت عنه خسارة مادية جسيمة لصاحب العمل

٤ - اذا لم يراع العامل التعليمات اللازم اتباعها لسلامة العمال والمحل رغم انذاره كتابة

٥ - اذا تقيب العامل بدون سبب مشروع أكثر من عشرين يوما خلال السنة الواحدة أو أكثر من عشرة أيام متوالية على أن يسبق الفصل انذار كتابي من صاحب العمل للعامل .

٦ - اذا لم يقم العامل بتادية التزاماته الجوهرية المترتبة على عقد العمل

٧ - اذا أفشى العامل الاسرار الخاصة بالمحل الذي يعمل به .

٨ - اذا حكم على العامل نهائيا في جناية أو في جنحة ماسة بالشرف أو الامانة أو الآداب العامة .

٩ - اذا وجد أثناء ساعات العمل في حالة سكر بين أو متأثر بما تعاطاه من مادة مخدرة .

١٠ - اذا وقع من العامل اعتداء على صاحب العمل أو المدير المسؤول

ومن حيث أن مقطع النزاع في بيان مشروعية قرار وزير العمل رقم

١٠٧ لسنة ١٩٦٣ هو تحديد ما اذا كان فسخ علاقة العمل في الحالات الواردة بالمادة ٧٦ من قانون العمل يعتبر فسخا للعقد بمعناه الفني ما ينأى عن 'التأديب نظاما وفيما أم أنه تنظيم لا يتدرج في مجالات الفسخ وإنما ينمط عنه الى دائرة التأديب .

ومن حيث أنه وإن كانت المادة ٧٦ المشار إليها وإن عبرت عن حالات إنهاء علاقة العمل الواردة فيها - بأنها فسخ للعقد مع الحرمان من المكافأة أو التعميـض - إلا أن هذا الاجراء من جانب رب العمل يعتبر عقابا تأديبيا للعامل - يؤيد ذلك ما يلي :

أولا - أن الحرمان من المكافأة الذي خوله صدر المادة ٧٦ المذكورة رب العمل لا يستمد أساسه من النظرية العامة للفسخ في العقود الملزمة لجانبين وإنما هو يقوم على أساس الفكرة التأديبية وحدها إذ أن فسخ العقد لا يؤدي طبقا للقواعد العامة الى اسقاط حق العامل في المكافأة التي هي اجر 'صافي مستحق عن العمل السابق وعقد العمل من العقود الزمنية التي لا يكون للفسخ فيها أثر رجعي .

ثانيا - أن من الحالات الواردة في المادة ٧٦ ما لا يجيز فسخ الرابطة العقدية طبقا للقواعد العامة ، خاصة انتحال العامل شخصيه غير صحيحة أو تقديم شهادات أو توصيات مزورة ليست حالة من حالات الفسخ وإنما هي من صور الإبطال للتدليس الذي أوقعه العامل على رب العمل كذلك فإن قض رب العمل علاقته مع العامل المعين تحت الاختيار يعتبر اعمالا للشرط المفاسخ الذي علق عليه عقد العمل تحت الاختيار وهو عدم رضا رب العمل عن نتيجة الاختيار ، ولا يتأتى اعتبار هذه الحالة من حالات الفسخ الفني يترتب في القواعد العامة على اخلال التعاقد بالتزامه الجوهرية وهو ما لم يلتزمه المشرع في هذه الحالة وكذلك فإن العامل الذي يحكم عليه نهائيا في جناية أو جنحة مخلة بالشرف في الفرض الذي لا تتصل فيه الجرمية بالعمل - لا يمكن اعتباره مخلا بالتزاماته العقدية مما لا يسمح على قض رب العمل علاقته معه في هذه الحالة وصف الفسخ وسماته .

والدلالة المستمدة من عرض هذه الحالات أنها لا تنتمي الى نظام الفسخ بمعناه الفني .

ثالثا - غير المشرع في المادة ٧٦ عن الفسخ بأنه فصل ، حيث نجد البند الخامس يوجب أن « يسبق الفصل انذار كتابي من صاحب العمل للعامل » والفصل اصطلاح ينتمي الى التأديب ولا يتصل بالفسخ .

رابعا - يعتبر الفصل من الحفمة مع عدم الحرمان من المكافأة عقوبة تأديبية طبقا لما جاء بقرار وزير العمل رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ - ولعل قض

علاقة العمل مع الحرمان من المكافأة أولى بأن يعتبر تأديبيا وإن عبرت عنه المادة ٧٦ من قانون العمل بأنه فسخ للعقد .

خامسا - حتى مع التسليم بأن حالات المادة ٧٦ تعتبر من قبيل الفسخ على اختلاف مع القواعد العامة فإن هذا الفسخ ينطوي في جوهر ذاته - كنظام مستقل - على كامل معنى العقاب التأديبي في قمة تدرجاته إذ يترتب عليه باجراء من جانب رب العمل ابعاد العامل عن عمله لفعل ارتكبه وهذا هو التأديب مهما اختلفت مسبباته .

ومن حيث أنه يخلص من جميع ما تقدم أن الحالات المنصوص عليها في المادة ٧٦ من قانون العمل تعتبر من قبيل العقاب التأديبي وتندرج في مجالاته ومن ثم يكون قرار وزير العمل رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه حين أنزل قواعد واجراءات التأديب على هذه الحالات لم يخالف القانون في شيء ويكون بذلك قرارا مشروعاً .



✽ غش وتلیس ✽

غش وتدلّيس

١٢٧٧ - جريمة غش أغذية الإنسان أو الحيوان للتصوّل عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ - قيامها أصلاً على فعل عاوى هو واقعة الغش أو الشروع فيه وهذا يقتضى خدع الجمهور في حقيقة نوع البضاعة المعروضة للبيع أو في طبيعتها أو في صلاتها الجوهرية أو فيما تحتويه من عناصر نافعة وعلى المصنوع العناصر الدخلية في تركيبها - تطبيق ذلك على تداول مادتين للشرب مصنوعتين من أعشاب ونباتات طبية محلية ليحلا محل الشاي والبين باسم « شاينا وكافينا » .

تقدم السيد / ٠٠٠٠٠ الى وزارتي الصحة والتموين يطلب الموافقة على الترخيص له في تداول مشروبين أحدهما من أعشاب ونباتات طبية محلية ليحلا محل الشاي والبين واختار لأحدهما اسم (شاينا) وللآخر (كافينا) على أساس أن المشروب الأول يدخل في تركيبه الشاي الأخضر بنسبة ٣٠٪ والشاي الأحمر بذات النسبة وأن المشروب الثاني يدخل في تركيبه البين بنسبة ٢٠٪ .

وعند تداول هذين الصنفين بالسوق تحت اسم شاينا وكافينا أرسلت صحة بلدية القاهرة عينتين من كل من المادتين الى الإدارة العامة لمعامل وزارة الصحة لتحليلها وقد جاء بتقرير تحليل عينتي الشاينا أن نسبة الرماد الكلي في إحدى العينتين ٨٪ وفي الأخرى ٩٫٦٪ وأن نسبة الرماد الغير ذائب في الماء ٤٫٥٪ في العينة الأولى و ٥٪ في العينة الثانية وأن قلوية الرماد الذائب في الماء في العينة الأولى ٣١ وفي الثانية ٢٨ وانتهى التقرير الى أنه نظراً لأن المشروب الصحي شاينا هو بديل للشاي الذي يعامل بالقرار الوزاري الخاص بالشاي . وحيث أن ذلك يعتبر تلاعباً يؤدي الى غش الشاي بمواد أرخص منه وليست لها نفس الخواص الطبيعية ولا يمكن للمعمل ضبط نسبة الغش (خصوصاً الشاي الأخضر والنوع) مما يمكن صاحب المشروب من التغيير في نسب التركيب لذلك أشار التقرير بمنع تداول هذا المشروب .

كما جاء بالتقرير الخاص بعينتي الكافينا أن نسبة الرماد الكلي في إحدى العينتين ٣٫٣٪ وفي الأخرى ٩٫٩٪ وأن قلوية الرماد الذائب في المادة ١١ في العينة الأولى و ١٢ في العينة الثانية وإن نتيجة النشا في كلتا العينتين ايجابية وانتهى التقرير الى أنه نظراً لأن هذا المشروب المسموم كافينا هو بديل للبين المحمص المطحون الذي يعامل بمرسوم البين وحيث أن ذلك يعتبر تلاعباً يؤدي الى غش البين بمواد أرخص منه وليست لها نفس الخواص الطبيعية ولا يمكن للمعمل ضبط نسبة الغش مما يمكن صاحب

المشروع من التغيير في نسب التركيب فلذلك اشار التقرير بمنع تداول هذا المشروب .

ولم يرد في كلا التقريرين ما يفيد وجود مواد ضارة بالصحة في أية عينة من العينات التي أرسلت للتحليل .

ويؤثر الخلاف في هذا الموضوع حول التكييف القانوني لواقعة بيع هاتين المادتين وعرضهما للبيع والتداول وهل ينطوي هذا الفعل على الجريمة المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بجمع التديليس والغش التي تنص على عقاب من غش أو شرع في أن يغش شيئاً من أغذية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية معدة للبيع أو من طرح أو عرض للبيع شيئاً من هذه المواد كز اعقاقير أو الحاصلات مع علمه بغشها أو بفسادها .

وتقوم هذه الجريمة أصلاً على فعل مادي وهو واقعة الغش أو الشروع فيه وذلك يقتضي خداع الجمهور في حقيقة نوع البضاعة المعروضة للبيع أو في طبيعتها أو في صفاتها الجوهرية أو فيما تحويه من عناصر نافعة وعلى العنوم العناصر الداخلة في تركيبها تلك العناصر التي يفرض لها بقرار حد أدنى أو حد معين في العقاقير الطبية أو في المواد المستعملة في غذاء الإنسان أو الحيوان أو في المواد المعدة للبيع باسم معين .

ومن حيث أن المادتين موضوع البحث تحتوى احدهما على نسبة معينة من الشاي مخلوطة بمواد أخرى كما تحوى الأخرى على نسبة معينة من البن مخلوطة بمواد أخرى وقد عرضهما صاحبهما للبيع دون إخفاء العناصر الداخلة في تركيب كل منهما ودون تضليل أو خداع من جانبه في هذا الشأن ولم يطلق عليهما اسم الشاي أو اسم البن حتى تسرى في شأنهما القرارات الخاصة بتحديد مواصفات هاتين المادتين والعناصر الداخلة في تركيبهما وعلى مقتضى ذلك لا يكون في الأمر ثمة جريمة طبقاً للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المشار اليه .

وتسرى أحكام الرسوم الصادر في ٢٣ يناير سنة ١٩٥٤ بتنظيم تجارة المواد الغذائية المخلوطة فقط على المواد الغذائية المخلوطة بعضها بالبعض بقصد اعدادها للاستهلاك الآدمي والتي يطلق عليها اسم إحدى المواد المكون منها الخليط .

ولما كانت مادة شايينا التي يدخل الشاي في تكوينها لا تحمل اسم (الشاي) كما لا تحمل مادة كافيينا التي يدخل البن في تكوينها اسم هذه المادة أي البن لهذا لا تعمى أحكام المرسوم المشار اليه على المادتين المشار إليهما وإخبران فإن مادة شايينا لا تعمى شايًا خيطيًا مكوناً من أصناف مختلفة المصادر من الشاي لأن ثمة مواد أخرى غير الشاي تدخل في تكوينها .

وفيما يتعلق باختيار اسم شايينا لاطلاقه على إحدى المادتين واسم كافيينا لاطلاقه على المادة الأخرى فإن الفقرة (ي) من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والتبنيات التجارية تحظر تسجيل العلامات التجارية التي من شأنها تضليل الجمهور أو التي تتضمن بيانات كاذبة عن مصدر المنتجات أو عن صفاتها الأخرى وكذلك العلامات التي تحتوي على بيان اسم تجاري وهمي أو مقلد أو مزور . ومن ثم فإن للجهة الادلوية المختصة أن ترفض تسجيل اسمي شايينا وكافيينا إذا اتخذتا شكلا مميزا يجعلهما في حكم العلامات التجارية تطبيقا للمادة الأولى من القانون المذكور وذلك متى تبين لها أن هذه التسمية تؤدي إلى تضليل الجمهور وإثارة اللبس والخلط بين هاتين المادتين وبين الشاي والبن .

لهذا انتهى الرأي إلى أنه ليس ثمة مانع قانوني يحول دون تداول مادتي شايينا وكافيينا بمقتضى قرارات تنظيمية تصدر في هذا الشأن باعتبارهما مادتين مغايرتين لمادتي الشاي والبن على أن لمصلحة التسجيل التجاري أن ترفض تسجيل هذين الاسمين بسجل العلامات التجارية إذا اتخذ لهما شكل مميز يلحقهما بالعلامات التجارية متى رأت أن من شأن هذه التسمية تضليل الجمهور .

(١٦٦٠/١١/١٤) ١٦٦

(تعليق)

قضت محكمة النقض في الطعن رقم ١١٧٥ لسنة ٢٢ ق بجلسته ١٢/١١/١٩٦٢ بأن « الغش كما عيّنته المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ٤١ المعدل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ قد يقع بالإضافة مادة غريبة

إلى السلعة ، أو بانتزاع شيء من عناصرها النافعة ، كما يتحقق أيضا باخفاء البضاعة تحت مظهر خادع من شأنه غش المشتري ، ويتحقق كذلك بالخلط أو بالإضافة بمادة مقابلة لطبيعة البضاعة أو من نفس طبيعتها ولكن من صنف أقل جودة بقصد الإيهام بأن الخلط لا شأن به فيه ، أو بقصد اخفاء رداءة البضاعة وتظهارها في صورة أجود مما هي عليه في الحقيقة . ولا يشترط في القانون أن تتغير طبيعة البضاعة بعد الخلط بالإضافة بل يكفي أن تكون قد زيفت ، ويستفاد التزيف من كل خلط ينطوي على الغش بقصد الاضرار بالمشتري » (كتابنا النقض الجنائي ق ٣٧٧٣ في ١٥٥٩) ، وكانت المحكمة قد ذهبت من قبل إلى نفس هذا المعنى في الطعن رقم ١٤٠١ لسنة ١٩ ق بجلسته ١٤/٦/١٩٥٠ (مجموعة أحكام النقض في ٢٠ علما - الدائرة الجنائية - ق ٢٨ ص ٨٨٢) . كما قضت في الطعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٢٩ ق بجلسته ٢٢/٣/١٩٦٠ بأنه « يكفي لتحقيق غش خلط الشيء أو إضافة مادة مقابلة لطبيعته أو من نفس طبيعته ولكن من صنف أقل جودة بقصد الإيهام بأن المادة المخلوطة لا شأنة فيها أو بقصد اظهارها في صورة أحسن مما هي عليه » (كتابنا النقض الجنائي ق ٣٧٧٤ في ١٧٦٠) .

١٢٧٨ - تنظيم صناعة وتجارة المشروبات الكحولية في ظل القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش والتدليس يجب أن يصدر به قرار جمهوري ولا يكفي في هذه الشأن قرار وزاري .

تنص المادة الخامسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش والتدليس على أنه « يجوز بمرسوم فرض حد أدنى أو حد معين من العناصر في تركيب العقاقير الطبية أو في المواد المستعملة في غذاء الإنسان أو حيوان أو المواد المعدة للبيع باسم معين أو في أية بضائع أو منتجات أخرى » وتنص المادة السادسة من ذات القانون على أنه : « يجوز بمرسوم فرض استعمال أوان أو أوعية أو أشياء مختلفة أو تنظيم استعمالها في تحضير ما يكون معدا للبيع من العقاقير الطبية والمواد الغذائية وغيرها أو في صنعها أو وزنها أو تعبئتها أو حزمها أو حفظها أو حيازتها أو توزيعها أو نقلها أو عرضها أو طرحها للبيع أو بيعها »

ويجوز كذلك - لمنع الغش والتدليس في البضائع أن ينظم بمرسوم تصدير البضائع التي يسرى عليها هذا القانون أو استيرادها أو صنعها أو بيعها أو طرحها أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع ومقادير هذين النصين أن تحدد العناصر التي تدخل في تركيب وصنع المواد المستعملة في غذاء الإنسان أو في المواد المعدة للبيع تحت اسم معين أو في أية بضائع أو منتجات أخرى وكذلك تحديد مقادير هذه العناصر سواء كان ذلك بفرض حدود دنيا لا يجوز النزول عنها أو بفرض حدود ومقادير معينة لا يجوز مخالفتها بالزيادة أو النقصان - أن ذلك كله إنما يتم بمرسوم - ومن ثم وإذ كانت المراسيم قد استبدل بها قرارات من رئيس الجمهورية فإنه يتعين أن يتم تنظيم الأمور الواردة في النصين المتقدمين بقرار من رئيس الجمهورية وليس بأداة تشريعية أدنى من ذلك قرار وزاري .

ولا وجه للقول بالاكتفاء بقرار وزاري استنادا إلى ما تقضى به المادة ١٤ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها من قيام وزارة الصناعة بعد أخذ رأى الجهات المختصة بأعداد قوائم بأنواع المنتجات الصناعية المصرية والمواد الأولية المحلية ومواصفاتها ، وما تقضى به المادة ١٥ من القانون ذاته من أن « لوزير الصناعة أن يتخذ قرارات ملزمة للمنشآت الصناعية فيما يتعلق بإيجاد معايير موحدة تطبقها في عملياتها الانتاجية وتحديد مواصفات المنتجات والحملات المستعملة في الصناعة » ، ولا وجه لهذا القول لأن النص الأول إنما يتناول أعداد قوائم وصفية بأنواع المنتجات الصناعية المصرية بعد أن تكون قد صنعت فعلا طبقا للمواصفات والمقايير التي تحددها الجهات المختصة بالأداة التشريعية اللازمة ، ومن ثم يتناول حكم هذا النص مرحلة تالية لمرحلة إتمام التصنيع بأن قد تعد وزارة الصناعة قوائم بتعداد ومواصفات المنتجات المصنعة فعلا ، أما النص الثاني

فحكمه يتناول مرحلة سابقة على مرحلة التصنيع وهي مرحلة تحديد مواصفات المواد المستعملة في الصناعة سواء كانت هذه المواد خامات أولية أو مواد مصنعة ، وقد استهدفت النصان تحديد أنواع ومواصفات المنتجات والمواد الأولية المصرية تحديدا وصفا دقيقا حتى يسهل التعامل فيها دوليا ، ويؤيد ذلك ما ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون تعليقا على هذين النصين من أن المشروع قد أوضح « دور وزارة الصناعة بتحديد المواصفات والمعايير (بقصد) تسهيل تصريف المنتجات المصرية والمواد الأولية المحلية بعد أن تحدد مواصفاتها تحديدا دقيقا يرفع كل شك في أمرها ويجعل التعامل فيها أمرا ميسورا ويخفض تكاليف إنتاجها ويرفع مستواها بما يساوى الانتاج العالمى وبهذا تتطور صناعتها الى صناعة مصدرة تنافس المنتجات الاجنبية فى الخارج مما يدعم مركز البلاد الاقتصادى والمالى » .

لذلك انتهى الرأى الى أنه يتعين أن يصدر مشروع القرار الخاص بتنظيم صناعة وتجارة المشروبات الكحولية بقرار جمهورى .

١١١٨ (١٦/١٠/١٩٦٣)



* فصل *

فصل

- (أ) فصل إدارى .
- (ب) فصل بسبب الاستقالة .
 - ١ - عموميات .
 - ٢ - تسهيل باعتزال الخدمة .
- (ج) فصل بسبب الانقطاع عن العمل .
- (د) فصل بسبب بلوغ السن .
 - ١ - من انتهاء الخدمة .
 - ٢ - أثبات سن الموظف .
 - ٣ - مد الخدمة .
- (هـ) فصل بسبب علم اللياقة الصحية .
- (و) فصل جنائى .
 - ١ - الحكم فى جناية بمقوبة جنحة .
 - ٢ - الجرائم المخلة بالشرف .
 - ٣ - وقف التنفيذ .
 - ٤ - العفو عن الجريمة .
- (ز) سحب قرار الفصل وإلغائه .

(أ) فصل إدارى

١٢٧٩ - صدور قرار جمهورى بتعيين الموظف فى إحدى المؤسسات العلمية أو إحدى الشركات - اختياره انتهاء للخدمة بطريق الفصل بقرار جمهورى وليس من قبيل الاستقالة .

أن المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ (١) فى شأن نظام موظفى الدولة تنص على أن « تنتهى خدمة الموظف المعين على وظيفة دائمة لأحد الأسباب الآتية : -

(١) تنال المادة ٧٧ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

- ١ - بلوغ السن المقررة لترك الخدمة .
- ٢ - عدم اللياقة للخدمة صحيا .
- ٣ - الاستقالة .
- ٤ - العزل أو الاحالة الى المعاش بقرار تاديبى .
- ٥ - الفصل بسبب الغاء الوظيفة .
- ٦ - الفصل بموسوم أو أمر جمهورى أو بقرار خاص من مجلس الوزراء .
- ٧ - فقد الجنسية المصرية .
- ٨ - الحكم عليه فى جناية أو جريمة مخلة بالشرف .
- ٩ - الموت .

ومفاد هذا النص أن المشرع قد حدد حالات انتهاء خدمة الموظف المعين على وظيفة دائمة تحديدا وإردا على سبيل الحصر ومن ثم يتعين معرفة سبب انتهاء خدمة الموظف الذى يصدر قرار بتعيينه فى إحدى المؤسسات العامة والشركات .

ومن حيث أن هذا الموظف الذى يصدر قرار جمهورى بتعيينه عضو مجلس إدارة منتدب يعتبر هذا القرار قد تضمن أمرين أولهما إنهاء خدمته فى وزارة الخزانة والثانى تعيينه عضو إدارة منتدب للشركة المذكورة وبذلك تكون خدمته فى الحكومة قد انتهت بقرار جمهورى أى بطريق الفصل طبقا للبند ٦ من المادة ١٠٧ من قانون موظفى الدولة .

ولا وجه لقول بأن خدمة مثل هذا الموظف قد انتهت بالاستقالة استنادا إلى أن طلبه تسوية معاشه عن مدة خدمته فى الحكومة وامتناعه لقرار تعيينه فى الشركة المذكورة يعتبر بمثابة تقديم طلب استقالة لا وجه لهذا القول :

أولا : لأن امتناعه لتنفيذ هذا القرار وطلب تسوية معاشه لا يمثل إرادة حرة له فى ترك خدمة الحكومة إذ أن ثمة التزاما أدبيا على عاتقه بتنفيذه حتى لا يتخلف عن القيام بخدمة عامة تستلزمها النظم الحديثة فى الدولة وهى نظم تقتضى الاستعانة بخبرات موظفى الدولة فى مختلف الهيئات والمؤسسات .

ثانيا : ان قبول الاستقالة قرار ادارى يستلزم توافر سببه أولا وهو تقديم طلب الاستقالة ومن ثم فلا يجوز القول بأن امتثال الموظف المذكور لقرار تعيينه فى الشركة المشار اليها وطلب تسوية معاشه عن مدة خدمته

فى وزارة الحزاة يعبر طلبا للاستقالة لأن مقتضى هذا القول أن يكون السبب فى قرار قبول الاستقالة لاحقا على القرار ذاته .

ثلاثا : ان رأى الجمعية قد استقر على أن الموظف الذى يعين فى مؤسسة عامة يسرى على موظفيها قوانين المعاشات يظل معاملا بقانون المعاشات الذى كان معاملا به قبل تعيينه فى المؤسسة العامة وتعتبر مدة خدمته فى كل من الحكومة والمؤسسة العامة مدة متصلة فى خصوص تسوية معاشه وأساس هذا الرأى هو أن مثل هذا الموظف لا يعتبر مستقبلا من الحكومة ومن ثم فان التسوية فى المعاملة تقتضى عدم اعتبار الموظف الذى يعين فى مؤسسة عامة لا ينتفع موظفوها بقانون المعاشات أو فى احدى الشركات مستقبلا من الحكومة .

رابعا : ان تخفيض المعاش فى حالة استقالة الموظف مبنى على أن تركه خدمة الحكومة بعد أن استشار بإرادته ارادة الحكومة فى انتهاء خدمته يخل بالاسس الحسابية للمعاش مما يقتضى تخفيضه فى هذه الحالة إما بالنسبة الى الموظف الذى يعين دون سعى منه فى احدى المؤسسات العامة أو الشركات تحقيقا للنظم الحديثة فى الدولة على نحو ما سبق بيانه فلا يكون ثمة اساس لتخفيض معاشه .

٥٤١ (١٨ / ٥ / ١٩٦٣)

(تعليق)

تعديل الرأى الوارد فى هذه الفتوى بصور القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة وقد نصت المادة ٤١ منه على أنه «يجوز نقل العامل من وزارة أو مصلحة أو محافظة الى أخرى أو مؤسسة أو هيئة أخرى» وتؤكد ذلك بقرار اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين رقم ١ لسنة ١٩٦٥ الذى جاء به «يجوز نقل وندب وإعادة العاملين بوزارات الحكومة ومصلحتها ووحدات الادارة المحلية الى الهيئات العامة والمؤسسات» .

١٢٨٠ - صدور قرار جمهورى بتعيين موظف مديرا ومعضوا بمجلس ادارة احدى الشركات التابعة لمؤسسة عامة - اعتبار خدمته بالحكومة متجهة بطريق الفصل بقرار جمهورى طبقا لبلند ٦ من المادة ١٠٧ من قانون للتوظيف .

كان السيد/ يشغل وظيفة مدير ادارة المحاسبة والسجلات بوزارة الاوقاف ثم ندب للعمل بوزارة الاصلاح ازراعى فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦١ وفى ٣٠ من يناير سنة ١٩٦٢ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٦٢ متضمنا تعيينه مديرا عاما ومعضوا بمجلس ادارة شركة صناعة الطحن بالاسكندرية وهى من الشركات التى تتبع المؤسسة المصرية العامة للمطاحن والمضارب فهل يعتبر هذا قرارا بانهاء خدمته فى وزارة

الاقواق التي كان الى ما قبل تاريخ هذا القرار يشغل وظيفة فيها . واذا كان الامر كذلك فهل يسوى معاشه على أساس معاملته معاملة من يفصل من الخدمة بقرار من رئيس الجمهورية أم على أساس اعتباره مستقila من وظيفته الاولى .

ويبين من هذه الوقائع أن السيد المذكور ظل يشغل منصبا في وزارة الاوقاف الى أن صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٦٢ بتعيينه مديرا عاما وعضوا بمجلس ادارة شركة صناعة الطحن بالاسكندرية وهذا القرار اذ صدر بتعيينه في الوظيفة الجديدة دون دخل لارادته ينطوى في الوقت نفسه على اتجاه الى الاستغناء عن خدماته في الجهة التي كان يعمل بها أصلا وبهذه المثابة يكون القرار المشار اليه قد أنهى خدمته بوزارة الاوقاف بتعيينه في وظيفته الجديدة واذ استجاب لهذه الإرادة - فإن إنهاء الخدمة في الوظيفة الاولى على النحو سالف الذكر وبالإداة التي صدر بها سيعتبر من قبيل انتهاء الخدمة للسبب المنصوص عليه في البند ٦ من المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة (١) اذ إن الأسباب الأخرى التي نصت هذه المادة على أن خدمة الموظف المعين على وظيفة دائمة تنتهى بأحدها غير متحققة في هذه الحالة ومن ثم يحمل القرار على أنه قرار بإنهاء الخدمة بسبب الفصل عنها بقرار من رئيس الجمهورية وهو السبب المنصوص عليه في البند ٦ من المادة ١٠٧ من القانون سالف الذكر .

يؤيد هذا النظر أن تعيين السيد المذكور في الوظيفة التي نص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٦٢ غير جائز الا اذا ترك الخدمة في الوظيفة التي كان بها قبل ذلك وذلك تطبيقا للقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ الذي يحظر تعيين شخص في أكثر من وظيفة وتصحيح القرار الأخير ما دام الموظف قد استجاب له - يقضى اعتباره متضمنا في الوقت ذاته إنهاء خدمته في وظيفته بوزارة الاوقاف وفي خصوص الحالة المعروضة فإن من الواضح أن إرادة الموظف لم تنتج ابتداء الى الاستقالة من عمله ومن ثم فلا محل لمعاملته على أساس اعتباره مستقila . (٢)

وعلى مقتضى ما سبق فإن خدمة السيد المذكور بوزارة الاوقاف تعتبر منتهية بصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٦٢ بتعيينه مديرا عاما وعضوا بمجلس ادارة شركة صناعة الطحن ومن ثم يقتضى الامر تسوية معاشه عن مدة خدمته السابقة على هذا التعيين وفي هذه التسوية يعامل سيادته المعاملة التي يعامل بها من تنتهى خدمته بسبب الاستغناء عن خدماته في الحكومة بقرار من رئيس الجمهورية .

(١٩٦٣/٣/٣)

(١) تقابل وتطابق البند ٦ من المادة ٧٧ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

(٢) راجع تملينا على القاعدة السابقة .

١٢٨١ - القرار الجمهورى الصادر بتعيين أحد موظفى ادارة المخابرات العامة بالسلك الدبلوماسى بوزارة الخارجية - اعتبارا من تاريخ هذا القرار من قبيل القرارات الصادرة بانها خدمة الموظف بالفصل بقرار خاص من مجلس الوزراء وفقا لنص الفقرة (و) من المادة ١٠٤ من القانون رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٥ بنظام ادارة المخابرات العامة - عم تضمن فصل هذا الموظف فى هذه الحالة معنى عقابيا يعنى كفائه .

ان القرار الجمهورى الصادر بتعيين الموظف بادارة المخابرات العامة وزيرا مفوضا بوزارة الخارجية يتضمن انتهاء خدمته بادارة المخابرات العامة وذلك اعتبارا من تاريخ صدور القرار الجمهورى المذكور بتعيينه بوزارة الخارجية ويتوجب على ذلك أن يخرج هذا الموظف اعتبارا من هذا التاريخ من عداد موظفى ادارة المخابرات العامة . ذلك أن القرار الجمهورى المشار اليه بما انطوى عليه من انتهاء لخدمته بادارة المخابرات العامة إنما يعتبر من قبيل القرارات التى تصدر من رئيس الجمهورية استنادا الى الفقرة (و) من المادة ١٠٤ من قانون نظام ادارة المخابرات العامة رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٥ التى تقضى بأن تنتهى خدمة الموظف بالفصل بقرار خاص من مجلس الوزراء (حاليا بقرار من رئيس الجمهورية) . ولا يتضمن الفصل فى هذه الحالة معنى عقابيا يعنى كفائه هذا الموظف ، اذ أن ما لصق بالفصل من الوظيفة العامة من معنى عقابى لا محل له اذا ما اتجهت نية جهة الادارة الى انتهاء خدمة بعض الموظفين فى جهاتهم الاصلية بفصلهم منها واعادة تعيينهم فى الجهات التى ترى الاستعانة بهم فيها وفقا لما تنفياه جهة الادارة من تحقق للصالح العام فى ظل ازدياد نشاط الدولة وتدخلها بما يقتضيه ذلك من اعادة ترتيب الوزارات والمصالح العامة وتزويدها بالكفايات من الموظفين ولا يسوغ القول بأن مثل هؤلاء الموظفين قد استفنى عنهم بالفصل من جهاتهم الاصلية لعدم الكفاءة بل على العكس من ذلك فان توافر شروط الكفاية فيهم - حسبا بقدره جهة الادارة - هو أساس اعادة تعيينهم فى وظائفهم الجديدة الامر الذى يمنحى معه عن الفصل ما قد يعلق به من صيغة عقابية .

(١٦١ (١٩٦٤/٢/١٩)

١٢٨٢ - تشكيل مجالس ادارة شركات المساهمة طبقا للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ معدلا بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦١ - تعيين الاعضاء غير المنتخبين بالشركات التى تسلم فيها القوة او التوسعات الطمعة يكون بقرار من رئيس الجمهورية - صدور هذا القرار مضمنا لاسماء بعض الموظفين السابقى لادارتهم من الحكومة الى إحدى المؤسسات للعمل مفوضين بادارة شركاتها - اثر هذا القرار انها خدمتهم بالحكومة وبالتالى انها ادارتهم بالمؤسسة .

تنص المادة الاولى من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجالس ادارة شركات المساهمة معدلا بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦١ على أن :

« تشكل مجالس ادارة شركات المساهمة من سبعة أعضاء على الاكثر على النحو الآتى :

(أ) اثنان ينتخبان عن الموظفين والعمال يتم انتخابهما طبقا لاحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ .

(ب) خمسة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية منهم واحد على الاقل وثلاثة على الاكثر من بين مدير الشركة أو مديري الاقسام بها .

ويعين هؤلاء الاعضاء فى الشركات التى تساهم فيها الدولة أو احدى الهيئات أو المؤسسات اعلمة بقرار رئيس الجمهورية بناء على ترشيح رئيس مجلس ادارة الهيئة أو المؤسسة العامة أو الوزير المختص بالنسبة للشركة التى لا تتبع هيئات أو مؤسسات عامة » ، ومعاد هذا النص أن المشرع قد ناط برئيس الجمهورية تعيين أعضاء مجالس ادارة الشركات التى تساهم فيها الدولة أو المؤسسات العامة .

ومن حيث أن اشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للمقاولات والانشاءات من الشركات التى تساهم فيها الدولة ومن ثم فانه وفقا لنص المادة الاولى من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه يكون تعيين أعضاء مجالس ادارة هذه الشركات بقرار من رئيس الجمهورية وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٩٠ لسنة ١٩٦٢ بتشكيل مجالس ادارة بعض هذه الشركات وقضى بتعيين السادة المهندسين المذكورين رؤساء وأعضاء مجالس ادارة تلك الشركات وأشار فى ديباجته الى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ومن ثم فانه لا جدال فى اعتبار هؤلاء المهندسين معينين أعضاء ورؤساء مجالس ادارة تلك اشركات ويترتب على ذلك انتهاء خدمتهم بالجهات التى يعملون بها اذ أن الموظف فى هذه الحالة ينهى صلته بشخص معنوى هو الدولة ويبدأ صلة جديدة بشخص معنوى آخر هو الشركة ومن ثم تنتهى مدة خدمته بالجهة التى يعمل بها دون حاجة الى تقديم استقالة منه .

ويترتب على ذلك أنه بانتهاء خدمة هؤلاء الموظفين تنتهى مدة اعارتهم بالمؤسسة اذ أن هذه الاعارة لا ترد الا على العلاقة الوظيفية التى كانت تربطهم بالوزارات والمصالح والتى انتهت بتعيينهم أعضاء مجالس ادارة بالشركات .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان اعارة المهندسين المذكورين الى المؤسسة قد انتهت بانتهاء الغرض منها اذ أنها قد تمت بناء على طلب المؤسسة اعارة هؤلاء المهندسين للعمل بها كمفوضين بالادارة لشركاتها المنضمة الى القطاع العام ولما كان نظام مفوضى الادارة قد انتهى بصدر القرار الجمهورى رقم ١٢٩٠ لسنة ١٩٦٢ بتشكيل مجالس ادارات الشركات التابعة للمؤسسة المذكورة ومن ثم لم يعد ذاع لاستمرار اعارتهم الى تلك المؤسسة لأن عملهم كمفوضين فى تلك الشركات كان هو حلولهم محل مجلس ادارة .

الشركة الى حين تشكيله ومن ثم فتمت تم هذا التشكيل تنقضى الحاجة الى
المفوضين وبالتالي تنتهى الحاجة الى اعارة هؤلاء المهندسين الى المؤسسة .

(٧٨٠ / ١١ / ١٩٦٢)

١٢٨٣ - انماذج شركة تايمة لاحدى المؤسسات العامة فى اخرى - يترتب عليه
انتهاء شخصية الشركة المنمجة ومن لم يزول مجلس ادارتها - لا يترتب عليه انتهاء خدمة
رئيس واعضاء مجلس ادارتها المتفرغين - ينقل هؤلاء الى الشركة الدامجة باعتبارهم من
العمالين بالشركة المنمجة .

ان الانماذج للشركات المساهمة له احدى صورتين إما أن تندمج شركتان
معا لتكونا شركة جديدة ، وإما أن تندمج شركة فى شركة أخرى ، وفى الحالة
الاولى تنتهى الشخصية القانونية للشركتين وتنشأ شخصية قانونية لشركة
جديدة ، أما فى الحالة الثانية فتتنقضى الشخصية القانونية لشركة المنمجة
وتظل الشخصية القانونية للشركة الدامجة ، والانماذج الذى تم فى الحالة
المروضة من النوع الثانى ومن ثم فان شركة محلات افرينو الكبرى انقضت
شخصيتها القانونية وبقيت شخصية الشركة الدامجة . وبدهى أن انتهاء
شخصية الشركة المنمجة يترتب عليه بالتبعية انتهاء مهمة مجلس ادارتها
وزوال كيانها ، ولكن لا يترتب على هذا انتهاء خدمة رئيس وعضوى مجلس
الادارة المتفرغين اذ أنهم ينقلون الى الشركة الدامجة شأنهم فى ذلك شأن
بقية العمالين بالشركة المنمجة اذ سبق أن رأت الجمعية العمومية للقسم
الاستشارى بجلستها المنعقدة فى ١٨ / ١١ / ١٩٦٤ (١) ان رؤساء وأعضاء
مجالس ادارة الشركات المتفرغين يعتبرون من عداد العمالين فى هذه الشركات
وذلك من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بنظام
العمالين فى الشركات التابعة للمؤسسات العامة - ومن المقرر طبقا للمادة ٤
من القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الانماذج فى الشركات المساهمة
ان الشركة المندمج فيها تعتبر خلفا عاما للشركة المنمجة وتحل محلها حلولا
قانونيا فيما لها وما عليها وذلك فى حدود ما اتفق عليه فى عقد الانماذج .
وعلى ذلك فطالما أن قرار مجلس ادارة المؤسسة الاستهلاكية بهيئة جمعية
عمومية لم يتضمن الاشارة الى المركز القانونى لرئيس وعضوى مجلس ادارة
الشركة المنمجة ، فانهم بوصفهم من عداد العمالين بها ينقلون الى الشركة
الدامجة باعتبارها قد حلت حلولا قانونيا محل الشركة المنمجة وتعتبر
خلفا عاما لها ، سيما وان زوال مناصبهم لا يترتب عليه انتهاء خدمتهم حيث
ان أسباب انتهاء الخدمة محددة على سبيل الحصر فى المادة ٥٦ من لائحة نظام
العمالين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ التى
تم الانماذج فى ظلها وليس من بين هذه الاسباب ادماج الشركة فى غيرها أو

إلغاء الوظيفة بل إن هذه اللائحة أحوالت في المادة الأولى والمادة ٥٦ الى قانون العمل وهو ينص بدوره في المادة ٨٥ منه على ألا يمنع من إلفاء بجميع الالتزامات حل منشأة أو تصفيتها أو اغلاقها أو إفلاسها أو ادماجها أو انتقالها بالارث أو الوصية أو الهبة أو البيع أو النزول أو غير ذلك من التصرفات وفيما عدا حالات التصفية والإفلاس والإغلاق النهائي المرخص فيه يبقى عقد استخدام عمال المنشأة قائما . . . فيقتضى ذلك هو استمرار علاقة السادة المذكورين ما داموا متفرغين إذ الإدماج لا يترتب عليه إنهاء هذه العلاقة ، وأخيرا فلا يسوغ القول بأنهم قد عينوا بقرار جمهوري ولهم بالتالي مركز خاص يجعلهم غير قابلين للنقل بدون قرار جمهوري ، إذ أنه في الحالة المعروضة تم نقلهم تبعا لإدماج الشركة في غيرها بصفتهم من العاملين في الشركة وليس بصفتهم أعضاء في مجلس إدارتها .

(١٣٠٧ : ١٩٦٦/١٢/٧)

١٢٨٤ - اندماج شركة في أخرى - تقييم - نقل رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة الأخرى الى الشركة المندمجة - يوجب إعادة تقييم الوظائف بالشركة المندمجة طبقا لاحكام القرار الجمهوري رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ - ١٩٦٧ لم تستحدث وظائف تستند الى هؤلاء العاملين ، فتنشئ خطتهم باللائحة اللازمة قانونا - احتفظت بمرتباتهم التي كانوا يتقاضونها في الشركة المندمجة حتى تمام إعادة التقييم .

إن أعضاء ورئيس مجلس إدارة الشركة المندمجة المتفرغين وقد نقلوا الى الشركة المندمجة يظلون عاملين بها ولكن وضعهم الوظيفي لا ينبغي الا في ضوء التقييم الذي ينبغي على الشركة المندمجة أن تقوم به بالنسبة الى جميع الوظائف سواء التي كانت مدرجة بميزانيتها أو تلك التي كانت بالشركة المندمجة ثم آتت الى الشركة المندمجة وعلّة إجراء هذا التقييم أنه بمجرد الاندماج اختل التقييم السابق وأصبح الوضع منذ لحظة الاندماج مجددا بالنسبة الى جميع العاملين الى أن يعاد تقييم مستوى الشركة كما يعاد تقييم وظائفها كافة ، وإعادة التقييم هذه تتم وفقا لاحكام القرار الجمهوري رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ الذي ينص في مادته الأولى على أن : « يكون تقييم مستوى الشركات وتحديد الآثار المترتبة على ذلك وفقا للاسس التي يعتد بها مجلس الوزراء بناء على عرض نائب رئيس الوزراء أو الوزير المختص - كما يجوز إعادة تقييم مستوى الشركات بسبب ازدياد نشاطها أو بسبب الاندماج وغير ذلك من عوامل التغيير وفي هذه الحالة تسري الآثار المترتبة على إعادة تقييم المستوى ابتداء من أول السنة المالية التالية لتاريخ اعتماد مجلس الوزراء » .

وتنص المادة الثانية من القرار الجمهوري سالف الذكر على أنه « يجوز إعادة تقييم الوظائف العامة بالمؤسسات أو الشركات أو استحداث وظائف جديدة وفقا لاحكام المادة ٦٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .

للفقرة الأخيرة من المادة ١١٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ٠٠٠ إلا أنه هذا الحكم لم يوضع إلا لمصلحة الجهة الإدارية وحدها ، ومن ثم فلها أن تلتزم به أو تتنازل عنه وفقاً لمقتضيات الصالح العام أي أن لها في هذا الصدد أن تقبل الاستقالة بشروطها وإلا اعتبرت كأن لم تكن .

١٤٢ (١٩٦١/٢/١٢)

(تعليق)

كانت المادة ١١٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الملغى تقضى بأنه « للموظف أن يستقيل من الوظيفة وتكون الاستقالة مكتوبة وخالية من أى شرط وتعتبر الاستقالة المقترنة بأى قيد أو العلقه على أى شرط كأن لم تكن » . في حين خالفت المادة ٧٩ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ التى حلت محل هذا النص ذلك بقولها « للعامل أن يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة ويجب البت في الطلب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه وإلا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون ما لم يكن طلب الاستقالة معلقاً على شرط أو مقترناً بقيد وفى هذه الحالة لا تنتهى خدمة العامل إلا اذا تضمن قرار قبول الاستقالة اجابته الى طلبه » . وواضح أن النص الجديد أكثر تمسكاً مع ما جاء بهذه الفتوى وما قضت به المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ٦ ق بجلسة ١١/٩/١٩٦٣ من أنه « ومن ثم لكل ما تقدم تكون الحكومة قد اجابت المدعى الى كافة الشروط التى علق عليها قبول استقالته من الخدمة ومتى قامت الادارة بما يحقق طلب الموظف فليس ثمة ما يوجب إلغاء القرار الصادر بقبول الاستقالة » (كتابنا المحكمة الإدارية العليا ق ١٥٥٩ ص ١٦٣٠) .

١٢٨٦ - استقالة - سحب قرار قبولها - صيرورة قرار السحب حصيناً من السحب
بغض اليعاد يجعله منتجاً لجميع آثاره - من هذه الآثار انقضاء قرار قبول الاستقالة وصيرورة هذه الخدمة متصلة - منح الطلاوة الوظيفية للمصلحة خلال مدة الوجود خروج الخدمة - وجواز اعتبار هذه الخدمة غيابياً بدون مرتب .

إذا كان الثابت أن عودة الموظفة الى الخدمة بعد أن كانت قد تركتها بالاستقالة قد تم عن طريق سحب قرار فصلها الصادر بناء على قبول الاستقالة المقلمة منها ، ولقد كان ذلك صريح القرار الذى تمت به هذه العودة وحقيقة ما لاتجهت اليه نية الجهة الإدارية فهى قد سحبت قرار الفصل (قبول الاستقالة) قاصدة ذلك لا غيره ، يؤكد هذا وضوح عبارة القرار الصادر فى ١٨ من فبراير سنة ١٩٥٨ واستناده الى مذكرة ادارة المستخدمين التى انتهت الى جواز سحب قرار قبول الاستقالة .

ومن حيث انه أيا كان الرأى فى قرار سحب قبول الاستقالة وسواء اعتبر صحيحاً لا شأنه فيه أم معيباً لوروده على قرار قبول الاستقالة السليم أو لصدوره بعد الميعاد الاصيل للسحب فإن هذا القرار الساحب على الحائتين وبدون قطع فى صحته أو بطلانه قد أصبح قراراً منتجاً لجميع آثاره حصينا من السحب لأن الثابت انه لم يلق أى اعتراض أو إجراء لمخاضته خلال استينين يوماً التالية لصدوره حيث لم تثر مناقشة فى مدى سلامته الا فى ١٠ من مايو سنة ١٩٦٠ بمناقضة ديوان المحاسبات أى بعد أكثر من سنتين من صدوره فى ١٨ من فبراير سنة ١٩٥٨ .

ومن حيث أنه مع التسليم بقيام قرار السحب المذكور لكل آثاره على ما سبق فإنه يرتب جميع النتائج القانونية المعقودة به فيعدم قرار قبول الاستقالة بأثر رجعى وينعنه من أن ينتج أى أثر فى احياء الوظيفة لهذه السيدة مما تعتبر معه مدة خدمتها متصلة - وكان لم تقبل استقالتها - وبذلك يكون تقرير علاوة نها فى أول مايو سنة ١٩٥٧ أى خلال مدة وجودها خارج الخدمة وترقيتها بالاقضية اعتباراً من ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ أى بعد عودتها الى الخدمة بقليل ، واعتبار مدة وجودها خارج الخدمة منذ قبول استقالتها حتى عودتها - غيباً بدون مرتب - يكون كل ذلك صحيحاً باعتباره الحقيقة الفنية للسحب وبدهى ألا تصرف لها تلك العلاوة الا من تاريخ رجوعها للعمل طالما أن الفترة السابقة على ذلك غياب بدون مرتب .

(١٢٢) ١٩٦٥/٢/٦

(١٥٤) ١٩٦٥/٢/١٢

٢ - تسهييل فتزال الخدمة

١٢٨٧ - طلبات ترك الخدمة وفقاً للمادة الأولى من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ - ميعاد تقديمها - هو الثلاثة اشهر التالية لتاريخ نفاذ هذا القانون .

تنص المادة الأولى من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ على أنه « استثناء من أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يجوز لكل من بلغ سن الخامسة والخمسين من الموظفين أو يبلغها خلال ثلاثة شهور من تاريخ نفاذ هذا القانون طلب ترك الخدمة على أن يسوى معاشه على أساس ضم سنتين لمدة خدمته وحسابها فى المعاش حتى ولو تجاوز بهذا الضم سن الستين على ألا تتجاوز مدة الخدمة المحسوبة فى المعاش نتيجة لهذا الضم ٣٧ سنة وعلى أن يمنح علاوتان من علاوات درجته ولا يتجاوز بهما نهاية مربوط الدرجة » .

ويستفاد من هذا النص ان طلب ترك الخدمة مع الافادة من المزايا المنصوص عليها فيه وهى ضم سنتين الى مدة خدمة الموظف ٥٠٠ وحسابها

في المعاش ومنح علاوتين من علاوات الدرجة هذا المطلب جائز لكل موظف بلغ من الخامسة والخمسين في تاريخ نفاذ القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ أي في ٣ من ابريل سنة ١٩٦٠ أو خلال الثلاثة الأشهر التالية لهذا القانون وانه وان كانت عبارة النص تدل في ظاهرها وللوهلة الاولى على أن تقديم طلبات ترك الخدمة غير مقيد بميعاد الا أن مقتضى النص وظروف الحال وقصد الشارع منه على نحو ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون - كل أولئك يقتضى اعتبار الثلاثة الأشهر المشار اليها أجلا محددا لتقديم طلبات ترك الخدمة طبقا للقانون صالفا للذكر فقد تضمن النص فيما تضمن من مزايا منح الموظف علاوتين من علاوة درجته بحيث لا يجاوز بهما نهاية مربوط الدرجة وقد جاء في المذكرة الايضاحية تحديدا لهذه الدرجة « على أن يمنح الموظف علاوتين من علاوات درجته الحالية » ومقتضى ذلك أن المزايا التي يقرها النص لمن يتقدم بطلب ترك الخدمة من الموظفين مقيدة بحالته التي يكون عليها في تاريخ نفاذ القانون أو في الثلاثة الأشهر التالية لهذا التاريخ فتضاف هذه المزايا الى حالته تلك ومفهوم ذلك أن المطلب يتعين تقديمه خلال المدة المذكورة وبذلك يمكن تعديد الدرجة التي يمنح الموظف عند تركه الخدمة علاوتان من علاواتها بما لا يجاوز نهاية مربوطها بأنها « الدرجة الحالية » التي يكون الموظف معينا عليها في تاريخ نفاذ القانون أو في الثلاثة الأشهر التالية لهذا التاريخ ، ومن ثم فلا يجوز طلب ترك الخدمة بعد انقضاء هذه الفترة لتتخلف شرط من شروط الافادة من هذا القانون فقد يرتقى الموظف الى درجة أعلى ويبلغ بذلك نهاية مربوط درجته الحالية أو يجاوز هذا المربوط ومنحه اية علاوة بعد ذلك ينطوي على مخالفة صريحة لقصد الشارع الذي حدد المزايا تحديدا واضحا قاطعا فلا يجوز الزيادة فيها أو الانتقاص منها .

٨٩١ (١٩٦٠/١٠/٢٧)

(تعليق)

اختلفت المحكمة الادارية العليا بالمبدأ الوارد بهذه الفتوى وبناء على ذات الاسباب التي قلعت عليها وذلك بحكمها الصادر في الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٩ في بجلسة ١٩٦٥/١١/٢٠ (مجموعة احكام المحكمة الادارية العليا الصادرة عن المكتب الفني بمجلس الدولة السنة ١١ ق ٢ ص ٩) .

١٢٨٨ - طلب ترك الخدمة وفقا للمادة الاولى من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ -

التفرقة بينه وبين الاستقالة المقررة في المادة ١١٠ من قانون موظفي الدولة - ليس هناك ميعاد محدد لبيت في هذا الطلب .

ان ترك الخدمة طبقا للمادة الاولى من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠

لا يعتبر طلب اعتزال للخدمة بطريق الاستقالة العادية بالمعنى وبالشروط والقيود المقررة في المادة ١١٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة بل هو اعتزال للخدمة من نوع خاص وفقا لوضاع وأحكام خاصة تضمنها قانون خاص ، وهو بهذه المثابة لا يتفق مع الاستقالة العادية الا في وجه واحد وهو أن كليهما يقدم بطلب من الموظف وبناء على رغبته ، وفيما عدا ذلك فإن طلب ترك الخدمة طبقا للقانون المذكور يختلف عن الاستقالة العادية ذلك لان الشارع في المادة الاولى من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ قرر احكاما ومزايا على خلاف احكام قانون نظام موظفي الدولة وقوانين المعاشات التي لا تحسب في المعاش الا امتد الخدمة الفعلية وهذا الاختلاف يقتضي عدم تطبيق احكام الاستقالة العادية الواردة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة على طلب اعتزال الخدمة طبقا للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ كما يقتضي اعتباره طلبا معلقا على شرط فلا ينتج اثره الا اذا قبلته جهة الادارة صراحة فلا يعتبر انقضاء مدة معينة على تقديمه بمثابة قبول ضمنى او حكمى له ولعل هذا هو ما دعا الشارع الى النص في صدر المادة الاولى من القانون المشار اليه على أنه « استثناء من احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ » وهو استثناء تقتضى الضرورة وطبيعة التكليف الصحيح لطلب ترك الخدمة طبقا للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه ان يتناول كافة احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التي تتعارض مع طبيعة ترك الخدمة طبقا للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ حكما مقروا للموظف يتعين الاستجابة له وانما هو مجرد طلب خاضع لتقدير جهة الادارة فلها أن تقبله أو ترفضه وفقا لمقتضيات الصالح العام وقد أشارت الى هذا المعنى المذكورة الايضاحية للقانون بقولها « رئي اتاحة الفرصة للموظفين ليتقدموا بطلب ترك الخدمة بنفس الشروط للمصالح والهيئات الحكومية والوزارات التي يكون لها البت في الطلبات في ضوء المصلحة العامة » ويتعين أن يكون قبول الادارة للطلب صريحا فلا يعد مقبولا الا بصور قرار من الوزير أو الرئيس المختص بقبوله كما لا يلزم أن تبت جهة الادارة في الطلب خلال مدة معينة لان القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ لم يحدد ميعادا معيناً للبت فيه ومن ثم فلا يصح القول بأن مضي ثلاثين يوما على تاريخ تقديم الطلب يعتبر بمثابة قبول ضمنى له ذلك لان هذا القول يستند الى نص المادة ١١٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وهو لا يسرى في شأن طلب ترك الخدمة طبقا للمادة الاولى من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ .

لم تأخذ المحكمة الادارية بما جاء في هذه الفتوى وقضت في الطعون ارقام ٩٧٨ لسنة ٧ ق بجلسة ١٠/٦/١٩٦١ ، ٩٤٧ لسنة ٨ ق بجلسة ١٠/٢٦/١٩٦٣ ، ١٥٢٤ لسنة ٧ ق بجلسة ٩/١١/١٩٦٣ و ١٠٠٣ لسنة

٨ ق بجلصة ١٩٦٤/١/٢٥ و ١٣٢٥ لسنة ٧ ق بجلصة ١٩٦٥/٥/١ ، ٢٢٣ لسنة ٨ ق بجلصة ١٩٦٥/٦/٥ بأنه « ولئن صح القول بأن طلب ترك الخدعة طبقا للقرار بقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ خاضع لتقدير الجهة الادارية ولها أن تقبله أو ترفضه وفقا لمقتضيات الصالح العام ، وهذا ما اشارت اليه المذكرة الايضاحية ، الا انه من البديهي أن مثل هذا الطلب هو بمثابة استقالة وبذلك ينبغي على الادارة أن تراعى ما تنص عليه الفقرة الاولى من المادة ١١٠ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من وجوب الفصل في طلب ترك الخدعة طبقا للقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ خلال ثلاثين يوما من تقديمه والا اعتبرت الاستقالة مقبولة بقوة القانون وذلك متى توافرت في مقدم الطلب الشروط المنصوص عليها في المادة الاولى من القرار بقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ » . كما قضت في الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٨ ق بجلصة ١٩٦٥/٦/٥ بأن « عدم اجابة جهة الادارة على طلب اعتزال الخدعة المقدم للانتفاع بأحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ خلال الثلاثين يوما من تاريخ تقديمه يعتبر قبولا ضمنيا لهذا الطلب مع التسوية المطلوبة ويترتب على ذلك انتهاء خدمة مقدم الطلب بقوة القانون متى توافرت في حقه الشروط المنصوص عليها في المادة الاولى من القانون - وترتبا على ذلك لا يجوز لجهة الادارة بعد انتهاء مدة الثلاثين يوما دون صدور قرار منها بالفصل في طلب ترك الخدعة أن تصدر قرارا برفض الطلب فان هي فعلت ذلك يكون مثل هذا القرار قد نزل على غير محل بعد اذ انقضت رابطة التوظيف مع مقدم الطلب بحكم القانون » (كتابنا المحكمة الادارية العليا ق ١٥٦٧ ، ١٥٦٧ م ص ١٦٣٦ ، ١٦٣٧) .

وبالنسبة لترخيص الادارة في قبول طلب اعتزال الخدعة طبقا لاحكام القانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ فقد فرقت المحكمة الادارية العليا بين شاغل الدرجات الشخصية وشاغل الدرجات الاصلية ، وأوجبت على جهة الادارة قبول الطلب بالنسبة لشاغل الدرجات الشخصية وقيلت سلطتها في ذلك بحيث لم تجز لها رفض هذا الطلب لاي سبب من الاسباب ، اما بالنسبة الى شاغل الدرجات الاصلية فقد رخصت المحكمة لجهة الادارة في قبول هذا الطلب أو رفضه دون أن يكون للقضاء الاداري التعقيب على القرار الذي تتخذه في هذا الشأن مادام قد خلا من عيب اساءة استعمال السلطة (راجع القواعد ارقام ١٥٧٠ ، ١٥٧٠ م ١٧٥٠ ، ١٥٧١ م ص ١٦٤٠ ، ١٦٤٣ ، ١٦٤٤ ، ١٦٤٦ من كتابنا المحكمة الادارية العليا - ومجموعة أحكام المحكمة الادارية العليا الصادرة عن المكتب الفني بمجلس الدولة - السنة ١١ ق ٢٣ ص ٢٠٢ والسنة ١٢ ق ٤ ص ٢١ و ق ٢٦ ص ٢٧٤ والسنة ١٣ ق ٢٢ ص ١٤٢ و ق ١٠٨ ص ٨٠٤) ، غير انه يلاحظ أن المحكمة قد أوردت في حكمها رقم ١٦١٤ لسنة ٨ ق بجلصة ١٩٦٧/١٢/٢٤ قيودا على استعمال حق اعتزال الخدعة المقرر بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ وعطلت هذا

الحق بالنسبة الى طائفة المهتمين (المجموعة صالحة الذكر السنة ١٣ في
٤٥ جى ٢٢٧) .

١٢٨٩ - لائحة الى المعاش طبقا لاحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ بناء على
طلب الموظف - يجوز سحب القرار الصادر بهذه الاجالة رغم كونه قرويا صحيحا ومشروعا .

أن المادة ١ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ بشأن تعديل بعض
احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفي الدولة تنص على
انه « استثناء من احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يجوز لكل من بلغ
سن الخامسة والخمسين من الموظفين أو يبلغها خلال الثلاثة شهور من تاريخ
نفاذ هذا القانون طلب ترك الخدمة على أن يسوى معاشه على أساس ضم
سنتين لخدمة خدمته وحسابهما في المعاش حتى ولو تجاوز بهذا الضم سن
الستين على ألا تتجاوز مدة الخدمة المحسوبة في المعاش نتيجة لهذا الضم
٣٧,٥ سنة وعلى أن يمنح علاوتين من علاوات درجته ولا يتجاوز بهما نهاية
مربوط الدرجة ٥٠٠٠٠ » ، ومفاد ذلك النص أنه يجوز للموظف أن يطلب
احالته الى المعاش وفقا للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه ، وللجهة
الادارية التابع لها أن تجيبه الى طلبه متى توافرت في شأنه الشروط التي
تطلبها القانون ، ومتى كان ذلك متفقا مع مقتضيات المصلحة العامة وفقا لما
تراه الجهة الادارية وهو ما عبرت عنه المذكرة الايضاحية لهذا القانون بقولها
ان هؤلاء الموظفين « ان يقتسموا بطلب ترك الخدمة بنفس الشروط للمصالح
أو الهيئات الحكومية والوزارات التي يكون لها البت في هذه الطلبات في
ضوء المصلحة العامة » .

ومن حيث أن القاعدة أنه اذا قدم طلب لاستصدار قرار اداري معين
فللطالب أن يعدل عن هذا الطلب في أى وقت مادامت الادارة لم تصدر
قرارا بشأنه الا أنه متى صدر القرار الاداري بناء على هذا الطلب كان
عدول صاحب الشأن غير ذي أثر ، ومرد ذلك الى أن القرار الصادر بناء على
طلب صاحب الشأن يكون قد قام في هذه الحالة على سبب صحيح وهو
تقديم الطلب وفقا لما رسمه القانون ومن ثم يكون قرارا مشروعا ولا يؤثر
في مشروعيته عدول صاحب الشأن عن هذا الطلب .

ومن حيث أنه بتطبيق ذلك على الحالة موضع النظر يبين أنه وقد قدم
السيد / طلبا لاحتالته الى المعاش وفقا لاحكام القانون رقم ١٢٠
لسنة ١٩٦٠ المشار اليه وأجيدرت الوزارة بناء على ذلك قرارا باحالته الى
المعاش فان عيوله عن هذا الطلب بعد صدور القرار لا يؤثر في صحة
القرار ولا يفتق من مشروعيته .

ومن حيث أن القاعدة أنه لا يجوز سحب القرارات المشروعة أو انقائها

الا أن الفقه والمقتضى الإداري قد أجازا استثناء من تلك القاعدة سحب القرارات الإدارية المشروعة التي لا تنشئ مزايا أو مراكز أو أوضاعا قانونية بالنسبة الى الغير وأساس ذلك أن سحب هذه القرارات أو إلغاؤها لا يتضمن مساسا بالحقوق المكتسبة .

ولما كان القرار الصادر بأحالة الموظف الى المعاش طبقا لاحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ يعد من القرارات التي لا تنشئ مزايا قانونية بالنسبة الى الغير ومن ثم فإن سحبه لا يتضمن مساسا بالحقوق المكتسبة فيكون جائزا استثناء على الاصل العام المتقدم ذكره .

ومن ناحية أخرى يمكن قياس هذا القرار على القرارات الصادرة بفصل الموظفين التي أجاز أيضا سحبها أو إلغاؤها في أى وقت ولو كانت سلبية استثناء من ذلك الاصل العام المتقدم الذكر وذلك لاتحاد العلة في الحالتين إذ يقوم هذا الاستثناء على اعتبارات تتعلق بالعدالة لان المفروض ان تنقطع صلة الموظف بالوظيفة بمجرد فصله وأنه يجب لاعادته الى الخدمة صدور قرار جديد بالتعيين ولكن قد يحدث خلال فترة الفصل ان تتغير شروط الصلاحية للتعيين ، وقد يبدو الامر مستحيلا او قد يؤثر الفصل تأثيرا سينا في مدة خدمة الموظف أو في أقدميته ، ومن جهة أخرى قد تتغير الجهة التي تختص بالتعيين فتصبح غير تلك التي فصلت الموظف وقد لا يكون لديها الاستعداد لاصلاح الاذى الذى أصاب الموظف بفصله أو غير ذلك من اعتبارات العدالة التي توجب علاج هذه النتائج الضارة ، ولما كانت هذه الاعتبارات تتوافر بالنسبة الى أحالة الموظف الى المعاش كما تتوافر بالنسبة الى فصله ومن ثم فليس ثمة ما يمنع قياس الحالة الاولى على الحالة الثانية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه وإن كان عدول الموظف عن طلب إحالته الى المعاش وفقا للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه لا يؤثر في صحة القرار الصادر بأحالته الى المعاش الا أنه يجوز للوزارة سحب هذا القرار في أى وقت وفقا لما تراه محققا للمصلحة العامة .

(١٩٦١/١٢/١٤) ٩٥٩

(ج) فصل بسبب الانقطاع عن العمل

(تعليق)

يتود الخلاف حول ما اذا كان القرار الذى تصدره الجهة الادارية بفصل الموظف الذى يتقرب خمسة عشر يوما متتالية باعتباره مستقيلا استقالة حكيمه هو قرار منتهى ام قرار كاشف ، ولعل ذلك راجع الى ما تقضى به المادة ١١٢ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ومن بعدها المادة ٨١ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ من اعتبار الخدمة منتهية من تاريخ الانقطاع عن

العمل ولعل ذلك راجع ايضا الى فهم خاطئ لبعض احكام المحكمة الادارية العليا كحكمها الصادر في الطعن رقم ١٥٢٩ لسنة ٦ ق بجلسته ١٤/٦/١٩٦٤ من أن الفصل في هذه الحالة « يقوم على قرينة الاستقالة التي تقتصر الادارة في خصوصها على تسجيلها بمعوقيد العامل من سجلاتها ، فالفصل هنا يقع استنادا الى هذه القرينة الا أن كتبت العامل المفسول أن الغياب كان بسبب قوة القاهرة » (كتابنا المحكمة الادارية العليا ق ١٦٣٣ ص ١٧٠٦) .
والصواب هو ما جاء بالفتاوى المنشورة بهذا الفصل من أن هذا القرار قرار منشيء وغاية ما في الامر انه يرتد الى الماضي اعمالا لنص القانون ولانه لا اجر بلون عمل .

وقد اضطرت احكام المحكمة الادارية العليا على أن فصل الموظف في هذه الحالة « انما يقوم على قرينة قانونية هي اعتبار الموظف مستقila اذا انقطع عن العمل هذه خمسة عشر يوما متتالية ولم يقدم اعلارا مقبولة خلال الخمسة عشر يوما التالية فاذا ما ابدى الموظف العذر من أول يوم انقطع فيه عن العمل فقد انتفى القول بأن انقطاعه كان للاستقالة وبالتالي تنتفي القرينة القانونية التي رتبها القانون على هذا الانقطاع حتى ولو تبين فيما بعد أن الاعذار غير صحيحة وفي هذه الحالة يكون الموظف محلا للمواخلة التأديبية بغير الفصل المنصوص عليه في المادة ١١٢ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ » (احكام المحكمة الادارية العليا في الطعون ارقام ٣٠١ لسنة ٥ ق بجلسته ١٣/١/١٩٦٢ ، ٥٨٧ لسنة ٧ ق بجلسته ٢٣/١١/١٩٦٣ ، ١٠ لسنة ١٠ ق بجلسته ١٣/٣/١٩٦٦ ، ٧١٤ لسنة ٩ ق بجلسته ١٧/٦/١٩٦٧ - كتابنا المحكمة الادارية العليا ق ٢٥٨ ، ١٥٧٣ ، ص ٢٧٣ ، ١٦٤٩ - مجموعة احكام المحكمة الادارية العليا الصادرة عن المكتب الفني بمجلس الدولة - السنة ١١ ق ٦٤ ص ٥١٩ ، السنة ١٢ ق ١٢٩ ص ١١٧٥) .

ولعل الدافع الى هذا التفسير الضيق حرص المحكمة على صالح الموظفين بحيث حرمت جهة الادارة من تقدير العذر الذي يبيده الموظف لانقطاعه عن العمل متى قدم هذا العذر خلال شهر من انقطاعه حتى لو اتضح لجهة الادارة عدم جدية هذا العذر بالرغم من صراحة النص من أن جهة الادارة لا تتمتع عن أعمال قرينة الاستقالة المحكمة الا اذا ثبت الموظف أن « انقطاعه كان لعذر مقبول » ويبدو أن قصد الشارع أن يكون العذر مقبولا من جهة الادارة فإن تسلفت في رفض العذر بالرغم من جديته فيمكن رفع الامر الى القضاء لمراجعتها ، ولا شك أن هناك حالات يكون فيها تلاعب الموظف ظاهرا أو عدم جدية ما يبيده من اعدار لانقطاعه واضحا حتى ولو قبلها من أول يوم تغيب فيه ويكون من التحل الإداري أن تلزم جهة الادارة بعدم فصل مثل هذا الموظف وانتظار اجراءات المحاكمة التأديبية التي قد تطول ، ولعل ذلك ما دعى المحكمة العليا في الطعن رقم ٣٠٤٧ لسنة ٦ ق بجلسته ١٦/١١/١٩٦٣ الى التحل من هذه القاعدة الضيقة والقول بسلامة

قرار فصل الموظف الذي ادعى المرض كسبب مبرر لانقطاعه عن العمل وقدم عبءه هذا في المعاد ثم يستبعد ذلك من الكسبب الطبي عليه علم صحة ما ادعاه (كتابنا المحكمة الادارية العليا في ١٥٧٤ ص ١٦٥٠) ، غير ان المحكمة قد عدلت مع الاسباب عن هذا الاتجاه في الطعن رقم ١٠ لسنة ١٠ ق بجلسته ١٣/٣/١٩٦٦ (مجموعة احكام المحكمة الادارية العليا الصادرة عن المكتب الفني بمجلس النوبة - السنة ١١ ق ٦٤ ص ٩١٩) .

.. وننوه بانه وان كانت الفقرة الاخيرة من المادة ٨١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ القابلة للفقرة الاخيرة من المادة ١١٢ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الملغى تقضي بانه « لا يجوز اعتبار العامل مستقيلا في جميع الاحوال اذا كانت قد اتخذت ضده اجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لتركه العمل او لالتحاقه بالخدمة في حكومة اجنبية » فان هذا النص لا يعني ان الموظف المعال للمحاكمة التأديبية لا يجوز اعمال قرينة الاستقالة الحكيمة في حقه عند تفحيزه اكثر من خمسة عشر يوما متتالية وان من حقه ان ينقطع عن عمله كما يشاء دون ان تملك جهة الادارة فصله ، وانما هذا النص لا يعنى ان يكون تنبيهها للجهات الادارية حتى لا يتهرب الموظفون من المحاكمات التأديبية بانقطاعهم عن العمل كما ان هذا النص يرمي الى حرمان الموظف من قرينة قبول الاستقالة في حالة تقديمها وعدم رفض جهة الادارة لها خلال ثلاثين يوما ، ولا يمكن للموظف المنقطع عن العمل ان يتمسك بحكم هذا النص الا في حالة واحدة فقط اشارت اليها المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٩ ق بجلسته ١٩٦٧/٦/٧ (مجموعة احكام المحكمة الادارية العليا الصادرة عن المكتب الفني بمجلس النوبة - السنة ١٢ ق ١٢٩ ص ١١٧٥) هي حالة ما اذا اُحالت الجهة الادارية الموظف الى المحاكمة التأديبية بسبب الانقطاع عن العمل فلا تملك بعد ذلك ان ترجع عن هذا الاجراء وتفصله بسبب انقطاعه عن نفس هذه المدة اعمالا لقرينة الاستقالة الحكيمة .

١٢٩٠ - مستخدم - استقاله شعبيا بالتقريب عن العمل دون ان مدة تزيد على شهر - ترد بالمرجعي الى تاريخ الانقطاع عن العمل - اداة لحسم الرابطة الوظيفية بين المستخدم والخدمة في هذه الحالة .

اذا كان الثابت ان السيد / قد انقطع عن عمله اعتبارا من ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ حتى قبض عليه في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ أى انه قضى دون اذن مدة تزيد على شهر وهي المدة التي تعتبر بعدها خدمة الموظف أو المستخدم خارج الهيئة منتهية بالمرجعي يترك الى تاريخ الانقطاع عن العمل الا أنه لم يصدر بالفعل قرار باعتباره مستقيلا من وظيفته وفقا لنص المادتين ١١٢ (أ) و ١١٧ من القانون رقم ٣١٠ لسنة ١٩٥٦ فلا تعتبر

خمسيتها قد انتهت بنقضها استقالة حكمتها ومن ثم فلا يمتثل قرار إعادته إلى عمله متطعنا تعييناً جديداً بل تعتبر علاقة الوظيفة مستمرة غير منقطعة .

(١٨٢) (١٩٦١/٧/٢٩)

١٢٩١ - اعتبار الموظف مستقلاً إذا انقطع عن عمله بدون إذن خمسة عشر يوماً متتالية ما لم يتم خلال الخمسة عشر يوماً التالية علواً مقبولا لانقطاعه - اعتبار هذا الانقطاع مجرد استقالة ضمنية يرفع سلطة الادارة التعديرية في قبوله أو رفضه . (١)

ان المادة ١١٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة تنص على أن « للموظف أن يستقيل من الوظيفة وتكون الاستقالة مكتوبة وخالية من أي قيد أو شرط - ولا تنتهي خدمة الموظف الا بالقرار الصادر بقبول استقالته ، ويجب الفصل في الطلب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه والا اعتبرت الاستقالة مقبولة .

ويجوز خلال هذه المدة تقرير ارجاء قبول الاستقالة لاسباب تتعلق بمصلحة العمل أو بسبب اتخاذ اجراءات تأديبية ضد الموظف » ، وتنص المادة ١١٢ من القانون المذكور على أن « يعتبر الموظف مستقلاً في الحالتين الآتيتين :

١ - اذا انقطع عن عمله بدون إذن خمسة عشر يوماً متتالية ولو كان الانقطاع عقب اجازة مرخص له فيها ، ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوماً التالية ما يثبت أن انقطاعه كان لعذر مقبول ، وفي هذه الحالة يجوز لوكيل الوزارة المختص أن يقرر عدم حرمانه من مرتبة مدة الانقطاع .

٢ -

وفي الحالة الاولى اذا لم يقدم الموظف اسباباً تبرر الانقطاع أو قدم هذه الاسباب ورفضت اعتبرت خلعته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل » .

وظاهر من هذين النصين - وهما المقابلان لنص المادتين ٧٩ و ٨١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة - ان الموظف يعتبر مستقلاً اذا انقطع عن عمله بدون إذن خمسة عشر يوماً متتالية ولو كان الانقطاع عقب اجازة مرخص له فيها ، ما لم يقدم خلال الخمسة عشر

(١) قضت المحكمة الادارية العليا في عديد من أحكامها بأن ابداء اعذار خلال المسدة القانونية تمنع من إعمال قرينة الاستقالة ولو كانت الاعذار غير مقبولة مع جواز المسألة التأديبية .

يوما التالية ما يثبت ان انقطاعه كان لعذر مقبول ، وأن خدمة الموظف لا تنتهي الا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة ، ومرد ذلك الى أن الجهة الادارية ترخص في قبول الاستقالة (الصريحة أو الحكمية) وفقا لما تراه محققا للمصالح العام ، والقول بغير هذا يؤدي الى أنه يكفي أن ينقطع الموظف عن عمله مدة معينة لكي تنتهي علاقته بالدولة بإرادته هو ، الا اذا تداركت الجهة الادارية الامر واتخذت ضلله الاجراءات التأديبية المقررة ، وهذا يتعارض مع صريح نص الفقرة الثانية من المادة ١١٠ آنفة الذكر ويعطل حكمها وهي التي تنص على أنه « يجوز خلال هذه المدة ارجاء قبول الاستقالة لاسباب تتعلق بمصلحة العمل أو بسبب اتخاذ اجراءات تأديبية ضد الموظف » - وقد سبق للجمعية العمومية أن رأت بجلستها المنعقدة في ٩ من مايو سنة ١٩٦١ (١) (ملف رقم ٨٦ - ٦٠/٢) أن الموظف الذي « تغيب دون اذن مدة تزيد على شهر - وهي المدة التي تعتبر بعدها خدمة الموظف أو المستخدم خارج الهيئة منتهية باثر رجعي يرتد الى تاريخ الانقطاع عن العمل الا أنه لم يصدر بالفعل قرار باعتباره مستقila وفقا لنص المادتين ١١٢ و ١١٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - لا تعتبر خدمته قد انتهت بمقتضى استقالة حكمية ومن ثم فلا يعتبر قرار اعادته الى عمله متضمنا تعيينا جديدا بل تعتبر علاقته الوظيفية مستمرة غير منقطعة ».

ولما كانت جامعة القاهرة لم تصدر قرارا بقبول استقالة السيدين الدكتورين المعروضة حالتهما ، أو بانها خدمتهما باعتبارهما مستقبليين على الرغم من تراخيها الذي استطل في العودة ، بل أصدر المجلس الاعلى للجامعات قرارا في ١٠ من يناير سنة ١٩٦٥ بالتجاوز عن مدة انقطاعهما عن العمل مع اعتبار هذه المدة أجازة بدون مرتب ، فانها تكون بهذا قد رفضت استقالتهما عمالا لسلطتها التقديرية في ذلك حسبا رآته محققا للمصالح العام المتمثل في مصلحة العمل بمرفق التعليم التي هي قوامه عليه .

ومهما يكن من أمر فان جهة الادارة تملك دائما بالتطبيق لاحكام القانون أن تنهى خدمة العامل بسبب انقطاعه عن العمل بدون اذن خدمة عشر يوما متتالية بغير عذر مقبول أو أن تبقيه في الخدمة متى شاعت عمالا لسلطتها التقديرية في هذا الشأن حسبا تراه محققا للمصلحة العامة .

لذلك انتهى الرأى الى أن ما قرره المجلس الاعلى للجامعات بجلستها المنعقدة في ١٠ من يناير سنة ١٩٦٥ من التجاوز عن مدة انقطاع كل من

الدكتورين المذكورين مع اعتبار هذه المدة اجازة بدون مرتب لا تشريب على الادارة فيه من الناحية القانونية .

(١٩٦٦/٦/٢٨) - ٦٨٩

(د) فصل بسبب بلوغ السن

١ - سن انتهاء الخدمة .

٢ - اثبات سن الموظف .

٣ - مدة الخدمة .

١ - سن انتهاء الخدمة

١٢٩٢ - المادة ١٣ من قانون التأمين والمعاملات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ - تقريرها انتهاء خدمة المتقاعدين بإحكامه عند بلوغهم سن الستين - استثناءها بعض طوائف العاملين الموجودين بالخدمة وقت العمل به ممن تقضى لوائح توظيفهم بانتهاء خدمتهم بعد هذه السن - احتفاظ المتقاعدين والعمال «المعينين» قبل ١/٦/١٩٦٣ عند نقلهم على درجات وفقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بهذه الميزة - اختلاف الوضع بالنسبة للمعينين بمكالات شاملة لهم وجود لوائح تقرر لهم ميزة معينة يحتفظون بها .

ان المادة ١٣ من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميهما وعمالها المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تنتهى خدمة المتقاعدين بإحكام هذا القانون عند بلوغهم سن الستين ويستثنى من ذلك :

١ - المستخدمون والعمال الموجودون بالخدمة وقت العمل بهذا القانون الذين تقضى لوائح توظيفهم بانتهاء خدمتهم عند بلوغهم سن الخامسة والستين .

٢ - الموظفون الموجودون وقت العمل بهذا القانون الذين تقضى لوائح توظيفهم انتهاء خدمتهم بعد السن المذكورة .

٣ - المتقاعدون الذين تقضى لوائح توظيفهم بانتهاء خدمتهم قبل السن المذكورة .

٤ - العلماء الموظفون بمراقبة المشيخون الدينية بوزارة الاوقاف والعلماء الموظفون والعلماء المدرسون بالازهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية ووعاظ مصلحة السجون الموجودون بالخدمة وقت العمل بهذا القانون فتنتهى خدمتهم عند بلوغهم سن الخامسة والستين .

ولا يجوز فى جميع الاحوال بغير قرار من رئيس الجمهورية ابقاء اى منتفع فى الخدمة بعد بلوغ سن التقاعد .

ولا تسرى أحكام هذه المادة على نواب رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس
الرياسة والوزراء ونواب الوزراء .

وقررت المادة ١٣ من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة
ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ أصلاً
عاماً يسرى على المنتسبين بأحكام هذا القانون كافة - مؤداه انتهاء خدمتهم
جميعاً عند بلوغهم سن الستين - إلا أن المشرع استثنى من هذا الأصل
واحتفظ لبعض طوائف العاملين الموجودين بالخدمة وقت العمل بأحكامه
الذين تقضى لوائح توظيفهم انتهاء خدمتهم بعد السن المذكورة بحقهم في
البقاء في الخدمة إلى السن التي كانت تحددها لوائح توظيفهم كما استثنى
العلماء الموظفين بمراقبة المصنوع الدينية بوزارة الأوقاف والعلماء الموظفين
والعلماء المدرسين بالأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية ووعاظ
مصلحة السجون الموجودين بالخدمة وقت العمل بهذا القانون فنص في
الفقرة (٤) من المادة سالفة الذكر على أن تنتهي خدمتهم عند بلوغهم سن
الخامسة والستين .

وبذلك يكون القانون قد أنشأ لكل من توافر في شأنه الاستثناء
المقرر بالمادة ١٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ مركزاً ذاتياً يخوله البقاء
في الخدمة بعد سن الستين وذلك طالما كانت علاقته الوظيفية بالدولة منذ
العمل بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ قائمة ولم يتغير مركزه الوظيفي
بانتهاء خدمته في إحدى هذه الوظائف بأحد أسباب ترك الخدمة وإعادة
تعيينه .

وعلى ذلك فإن المستخدمين والعمال المعيّنين قبل أول يولية سنة
١٩٦٣ تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر والذين تقضى لوائح توظيفهم
بانتهاء خدمتهم بعد بلوغ سن الستين والمستثنى بقضى المادة ١٣ من القانون
رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ من ترك الخدمة في سن الستين يحتفظون بالميزة التي كانت
مقررة لهم ولا يتركون الخدمة إلا عند بلوغهم السن المقررة في تلك اللوائح
ولا يغير من ذلك نقلهم إلى درجات وفقاً للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وذلك
لان المادة ٧٨ من هذا القانون قد احتفظت لهم بالاستثناءات المقررة لهم في
هذا الشأن التي نصت على أن تنتهي خدمة العاملين بأحكامه عند بلوغهم سن
الستين مع مراعاة الاستثناءات الواردة في المادة ١٣ من قانون التأمين
والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر بالقانون رقم
٥٠ لسنة ١٩٦٣ .

وإذا لم تكن للمعينين بمكافآت شاملة لوائح تقرر لهم حيزة معينة
يحتفظون بها فإن خدمتهم بعد وضعهم على درجات تنتهي ببلوغهم سن
الستين .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن المستخدمين والعمال المعيّنين

قبل ١٩٦٣/٦/١ والذين تقضى لوائح توظيفهم بأجاء خدمتهم بعد بلوغ سن الستين والستين بمقتضى المادة ١٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ من توك الخدمة في سن الستين يحتفظون بالدرجة التي كانت تقررها لهم لوائح توظيفهم عند نقلهم الى درجات وفقاً للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - أما المقيمون بمكافآت شاملة علم تكن ثمة لوائح تقر لهم ميزة معينة يحتفظون بها وعلى ذلك فان خدمتهم عند وضمهم على درجات تنتهي ببلوغهم سن الستين .

(١٩٦٧/٩/٢٨) ١-٤٧

١٩٩٣ - المادة ١٣ من قانون التأمين وظلمات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ - نصها على إنهاء خدمة العاملين للتأمين به عند بلوغهم سن الستين - احتفاظه لبعض الوظائف الذين تقضى لوائح توظيفهم بأجاء خدمتهم بعد هذه السن بضمهم في البقاء في الخدمة الى السن التي كانت تصدها لوائح توظيفهم - سريان هذا الحكم على العاملين بالخدمة الوجودية عند العمل بالقانون المذكور الذين كانت لوائح استخدامهم تجيز بقاؤهم الى ما بعد الستين - استباهم مركزاً ذاتياً في هذا الشأن لا يؤثر فيه نقلهم من مجموعة الوظائف العمالية الى مجموعة الوظائف للتعبية .

قررت المادة ١٣ من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميه وعمالها المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ أصلاً عاماً يسرى على العاملين المنتفعين بأحكام هذا القانون كافة مؤداه إنهاء خدمتهم جميعاً عند بلوغهم سن الستين الا أن المشرع استثنى من هذا الاصل واحتفظ لبعض طوائف العاملين الموجودين بالخدمة وقت العمل بأحكامه الذين تقضى لوائح توظيفهم إنهاء خدمتهم بعد السن المذكورة بضمهم في البقاء في الخدمة الى السن التي كانت تحددها لوائح توظيفهم ، كما استثنى العلماء الموظفين بمراقبة الشئون والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية ووعاظ مصلحة السجون الموجودين بالخدمة وقت العمل بهذا القانون فنص في الفقرة ٤ من المادة سالفة الذكر على أن تنتهي خدمتهم عند بلوغهم سن الخامسة والستين .

وبذلك يكون القانون قد انشأ لكل من توافر في شأنه الاستثناء المقرر بالمادة ١٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ مركزاً ذاتياً يحوله البقاء في الخدمة بعد سن الستين وذلك طالما كانت علاقته الوظيفية بالدولة منذ العمل بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ قائمة ولم يتغير مركزه الوظيفي بانتهاء خدمته في احدى هذه الوظائف باحد انساب ترك الخدمة وإعادة تعيينه .

ولما كان العاملون الموجودون بالخدمة عند العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ والذين كانت لوائح استخدامهم حينذاك تجيز بقاؤهم في

الحكمة الى ما بعد سن الستين يكسبون مراكز ذاتية تفوقهم الحق في البقاء في الخدمة فانهم يحتفظون بهذه الميزة بعد نقلهم الى كادر آخر تنفيذيا لاحكام القانون او تنفيذيا لمقتضيات حسن سير المرافق العامة ولا يفقدون حقهم المكتسب في البقاء في الخدمة الى ما بعد سن الستين ، وذلك استنادا الى ما تقتضيه المادة ١٣ من القانون سالف الذكر وعلى ذلك فان العاملين باليومية من الدرجة العاشرة بمجموعة الوظائف العمالية بالجهاز المركزي للمحاسبات والذين كانوا بالخدمة قبل الاول من يولية سنة ١٩٦٣ - تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر - والذين كانت لوائح توظيفهم تقضى ببقائهم في الخدمة بعد بلوغهم سن الستين والمستثنين بمقتضى المادة ١٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ والذين نقلوا الى الدرجة العاشرة بمجموعة الوظائف المكتبية تبعا لنقل وظائفهم العمالية الى مجموعة الوظائف المكتبية في ميزانية الجهاز عن العام الحالي ١٩٦٨/٦٧ يحتفظون بالميزة التي كانت لهم في هذا الشأن .

لذلك انتهى رأى الجمعية الى أن العاملين باليومية من الدرجة العاشرة بمجموعة الوظائف العمالية بالجهاز المركزي للمحاسبات والذين نقلوا الى الدرجة العاشرة بمجموعة الوظائف المكتبية تبعا لنقل وظائفهم العمالية الى مجموعة الوظائف المكتبية في ميزانية الجهاز عن العام الحالي ١٩٦٧/١٩٦٨ والذين كانت لوائح توظيفهم السابقة في تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٨ تقضى ببقائهم في الخدمة حتى سن الخامسة والستين يحتفظون بهذه الميزة بعد نقلهم الى الوظائف المكتبية .

(٢٤٨) (١٩٦٨/٣/٤)

١٢٩٤ - اللائحة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على
سريان احكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية على العاملين بشركات القطاع العام لما
يكون اكثر سخاء لهم - سريان احكام المادة ٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على العاملين
بهذه الشركات .

ان المادة الاولى من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على انه
« يسرى على العاملين بالشركات الخاضعين لاحكام هذا النظام احكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية والقرارات المتعلقة بهما فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة يكون أكثر سخاء بالنسبة لهم ويعتبر هذا النظام جزءا متصلا لقعد العمل » . ومن ثم فان مقتضى هذا النص هو اعمال حكم المادة السادسة من القانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية في شأن العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة بمقتضى عمل غير محددة المدة فتلتزم تلك الشركات بابقائهم بها بعد بلوغهم السن المقررة لترك الخدمة - اذا ما توافرت فيهم شروط اعمال حكم المادة المذكورة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى التزام الشركات التابعة للمؤسسات العامة بإبقاء العاملين بها بمقود غير محددة المدة بعد سن الستين (١) بشرط أن يكون العامل قادرا على العمل - وأن يكون من شأن استمراره في العمل أن يستكمل مدد الاشتراك الفعلية الموجبة للاستحقاق في المعاش فيما لا يتجاوز آخر ديسمبر سنة ١٩٧٦ . وذلك إعمالا لحكم المادة السادسة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية .

٩٥٤ (١٠ / ٩ / ١٩٦٥)

(تعليق)

يلاحظ أن المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ التي حل محل القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ لم تقض ببيان قانون التأمينات الاجتماعية على العاملين بالقطاع العام وتعتقد أن الرأى الوارد في هذه الفتوى قد تغير طبقا للتطور التشريعي .

٢ - اثبات سن الوفاة

١٢٩٥ - البيان سن الوفاة - يكون بشهادة الميلاد أو بصورة رسمية بها مستخرجة من سجلات المواليد والا حددت بقرار من القومسيون الطبي العام - المستخرج من دلائل المواليد الذي يتضمن أن القيد في هذه السجلات قد تم بناء على حكم جنائي لا يليق بـ
الاثبات سن الوفاة .

تنص المادة الثامنة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة على أن « تثبت سن الموظف عند التعيين بشهادة الميلاد أو بصورة رسمية منها مستخرجة من سجلات المواليد والا حددت بقرار من القومسيون الطبي العام ويكون هذا القرار غير قابل للطعن حتى ولو قدمت بعد ذلك شهادة الميلاد أو صورتها الرسمية » ومفهوم هذا النص أن سن الموظف تثبت أصلا بشهادة الميلاد أو بصورة رسمية منها مستخرجة من سجلات المواليد فإذا لم تكن أي منهما فيثبت السن بقرار من القومسيون الطبي العام ذلك أن تعيين سن الموظف في مسائل التوظيف يتعلق بالنظام العام نظرا للصلة الوثيقة بينه وبين حقوق الموظف وواجباته ، فتمت تم تحديد السن بالطريق الذي رسمه القانون استقرت الاوضاع القانونية على مقتضاه والمعمل عليه قانونا في هذا الصدد هو شهادة الميلاد أو المستخرج الرسمي من دفتر المواليد .

والأحكام هذا القيد، لحوز الوثيقة المثبتة على إجرائه وتعرف بشهادة الميلاد وتقوم مقامها في هذا الشأن المستخرج الرسمي من دفتر المواليد .

والقصد بالمستخرج الرسمي في هذه الحالة هو الوثيقة التي تقوم مقام شهادة الميلاد ، وذلك يقتضي أن يكون المستخرج الرسمي وشهادة الميلاد مستقي كلاًهما من أصل واحد هو البيانات المدونة في دفتر المواليد حين الولادة بمعرفة الموظف المختص بتلقى هذه البيانات ، أما إذا كان المستخرج مستقي من البيانات المدونة في دفتر المواليد بناء على حكم جنائي بإدانة من أهمل التبليغ عن الولادة في حينها أو بناء على أمر من النيابة العامة إذا قررت حفظ التحقيق الذي أجرى مع الشخص المكلف بالتبليغ عن الولادة ، فإنه لا يقوم مقام شهادة الميلاد لأن تعيين السن في هذه الحالات يتم عن طريق التحريات ولذلك يجيء تقريباً غير حقيقي مما يجعل حجية هذا المستخرج الرسمي قاصرة لا ترقى إلى حجية شهادة الميلاد أو المستخرج الرسمي من دفتر المواليد من واقع البيانات المدونة حين الولادة بمعرفة الموظف المختص بناء على تبليغ أحد الأشخاص المكلفين بذلك .

ولا محل للقول بأن هذا الرأي يخل بحجية المستخرج الرسمي فيه حالة القيد بناء على حكم - باعتباره ورقة رسمية - أو يخل بحجية الحكم الجنائي ، ذلك لأن القيد بناء على حكم ليس منتجاً في أثبات السن ، إذ ليس هو المقصود من شهادة الميلاد أو الصورة الرسمية له وما دام الأمر كذلك فإن عدم الاعتداد بهذه الورقة لا يعتبر اختلافاً بحجية لأنه لا يجعلها بصفتها ورقة رسمية صادرة من موظف مختص عن أمور تلقاها من ذوي الشأن .

وأما عن شبهة الاختلال بحجية الحكم فواقع الأمر أن حكم المحكمة بإجراء القيد لا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه فيما يتعلق بتعيين تاريخ ميلاد من أهمل قيده لأن الإداة لا تقوم عليه بل تقوم على من أهمل القيد حين الولادة .

لهذا انتهى الرأي إلى أن المستخرج من دفاتر المواليد الذي يتفحص أن القيد في هذه الدفاتر قد تم بناء على حكم جنائي لا يفيد في ثبوت سن الموظف ويتعين عندئذ الاعتداد بالسن التي يفدرها القومسيون لأطبي طبقاً لأحكام قانون نظام موظفي الدولة .

٦٨١ (١٩٦١/٩/٢٦)

(تعليق)

على القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ عن القاعدة التي كان يقرها القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الملغى من البات من الموظف بمعرفة التفتيش الذي يجريه القومسيون الطبي العام في حالة عدم وجود شهادة الميلاد أو صورة رسمية منها وجعل البات السن يتم بشهادة الميلاد أو مستخرج رسمي من سجلات الأحوال المدنية .

وقد اقتضى هذا التعديل أحكام القانون ٢٦٩ لسنة ١٩٦٠ العمل بالقانون ١١ لسنة ١٩٦٥ بشأن الأحوال المدنية التي أجازت نصوبه إعادة قيد ساقط القيد دون حاجة إلى استصدار حكم بإثبات سقوط القيد بل يتم بطلب ويتم تقدير السن بمعرفة الجهة الطبية ويتولى مكتب الاحوال المدنية تسجيل الطالب في سجلات الاحوال المدنية على اسمين ما تقره الجهة الطبية ثم يمنح الطالب مستخرجاً بذلك يعمل محل شهادة الميلاد .

٣ - مدة الخدمة

١٢٩٦ - القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ - من مقتضاه عدم ابقاء أي موظف بعد بلوغ سن التقاعد ، كاصل عام ، بغير قرار جمهوري - سريان هذا الحكم سواء أخط هذا الأبقاء بارتق يد مدة الخدمة أو بالتد شكل تعيين بمكافأة شاملة - أحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ لا تغير من هذا المقرر .

ان المادة ١٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تنتهي خدمة المتقاعدين بأحكام هذا القانون عند بلوغهم سن الستين ، ويستثنى من ذلك : -

١ - المستخدمون والعمال الموجودون بالخدمة وقت العمل بهذا القانون الذين تقضى لوائح توظيفهم بانتهاء خدمتهم عند بلوغهم سن الخامسة والستين .

٢ - الموظفون الموجودون وقت العمل بهذا القانون الذين تقضى لوائح توظيفهم بانتهاء خدمتهم بعد السن المذكورة .

٣ - المتقاعون الذين تقضى لوائح توظيفهم بانتهاء خدمتهم قبل السن المذكورة .

٤ - العلماء الموظفون بمراقبة الشؤون الدينية بوزارة الاوقاف والعلماء الموظفون والعلماء المدرسون بالازهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلاميه ووعاظ مصلحة السجون الموجودون بالخدمة وقت العمل بهذا القانون فتنتهي خدمتهم عند بلوغ سن الخامسة والستين .

ولا يجوز في جميع الاحوال بغير قرار من رئيس الجمهورية ابقاء أي متقاع في الخدمة بعد بلوغ سن التقاعد .

ولا تبهرى أحكام هذه المادة على نواب رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الرياسة والوزراء ونواب الوزراء .

ويؤخذ من هذا النص أن الاصل العام أن كل متقاع بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ لا يجوز ابقاؤه في الخدمة بعد بلوغ سن التقاعد بغير

قرار يصدر من رئيس الجمهورية وقد جاءت عبارة النص فيما قضت به من عدم جواز « ابقاء » أي منتفع في الخدمة بعد بلوغ سن التقاعد مؤكدة شمول حكمه لجميع الحالات التي تم فيها استناد مركز قانوني إلى الموظف في الوظيفة العامة بعد بلوغه سن الستين - سواء تم ذلك بطريق مد مدة خدمته ، أو اتخذ شكل تعيين بمكافأة شاملة - لكون المعنيين بمكافآت شاملة يدخلون في عداد المنتفعين بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ طبقاً للمادة الأولى التي تنص على أن « ينشأ صندوق للتأمين والمعاشات للفئات الآتية : -

١ - موظفي ومستخلصي وعمال الدولة المدنيين المرتبطين بمراتبهم أو أجورهم أو مكافآتهم في الميزانية العامة للدولة أو الميزانيات »

ولا يغير من هذا النظر ما ورد في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها من تنظيم لأحكام الجمع بين المرتب والمعاش وحالاته وشروطه يستشف منه جواز هذا الجمع وبالتالي جواز التعيين بعد سن الستين ، ذلك أن القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وهو قانون لاحق يعتبر مقيلاً للحكم الوارد في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر في هذا الخصوص باشتراط صدور قرار من رئيس الجمهورية لبقاء المنتفع في الخدمة بعد بلوغه سن التقاعد ، كما لا وجه للتحديث بما نصت عليه المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ من حكم خاص بحالة ما « إذا أعيد صاحب معاش إلى الخدمة في الحكومة أو في إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات التي تسلم فيها الخدمة » وذلك أن هذا النص إنما يوجه المسألة التي تنتهي فيها خدمة الموظف قبل سن الستين ثم يعاد إلى الخدمة قبل بلوغ هذه السن ، أما من بلغ سن الستين فلا يجوز طبقاً للمادة ١٣ آنفة الذكر إبقاؤه في الخدمة أو أعادته إليها ولو بصفة مؤقتة أو بمكافأة إلا بقرار رئيس الجمهورية ، وترتيباً على ما تقدم فإن القرار الصادر بغير الاداة القانونية الصحيحة بإعادة تعيين السيد الدكتور بعد بلوغه السن القانونية للحالة إلى المعاش يكون قد وقع مخالفاً لأحكام القانون . وبهذه المثابة لا تترتب عليه أية آثار من حيث الزايات الوظيفية ، بما لا محل معه لبحث مدة استحقاقه للاجازات المقررة للموظفين بأنواعها .

لذلك انتهى الرأي إلى أن إعادة تعيين العامل بعد بلوغه السن القانونية للحالة إلى المعاش لا تكون إلا بقرار من رئيس الجمهورية في ظل أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه - ومن ثم فإن تعيين السيد المروضة حالتها بمكافأة بعد بلوغه سن التقاعد بغير قرار من رئيس الجمهورية يكون قد جانب صحيح حكم القانون ولا يترتب عليه تبعاً لذلك أية آثار قانونية من حيث الزايات الوظيفية موضوع الاستفسار .

١٢٩٧ - القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بصدور قانون التقنين والمعاشات لوظيفي
المعولة - الاصل طبقاً له ان كل منقطع بالحكم لا يجوز ابقاؤه في الخدمة بعد بلوغ سن التقاعد
بغير قرار جمهوري - سريان هذا القيد سواء كان الابقاء بطريق حد الخدمة او بصفاته التعيين.

ان الاصل العام ان كل منقطع بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣
لا يجوز ابقاؤه في الخدمة بعد بلوغ سن التقاعد بغير قرار يصدر من رئيس
الجمهورية وقد جاءت عبارة نص المادة ١٣ من هذا القانون فيما قضت به من
انه « لا يجوز في جميع الاحوال بغير قرار من رئيس الجمهورية ابقاء أى منقطع
في الخدمة بعد بلوغ سن التقاعد » مؤكدة شمول حكمه لجميع الحالات التي
يتم فيها اسناد مركز قانوني الى الموظف في الوظيفة انعاماً بعد بلوغه سن
التقاعد - سواء كان هذا الابقاء بطريق مدة الخدمة او إعادة التعيين في
الوظيفة العامة .

ولا يغير من هذا النظر ما ورد في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن
جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة والمعاش المستحق قبل التعيين فيها من
تنظيم لاحكام الجمع بين المرتب والمعاش وحالاته وما يستشف من شروطه من
جواز الجمع وبالتالي جواز التعيين بعد سن الستين وذلك لان القانون رقم ٥٠
لسنة ١٩٦٣ وهو قانون لاحق يعتبر ناسخاً لاحكام القانون رقم ٢٥ لسنة
١٩٥٧ سالف الذكر وكل حكم يتعارض مع أحكامه .

وقد تأكد هذا الاصل العام بصدور القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذي
قسم الوظائف العامة الى دائمة وهي التي تقتضي القيام بعمل غير محدد بزمان
معين والى مؤقتة وهي التي تقتضي القيام بعمل مؤقت ينتهي في زمن محدد
او تكون لغرض مؤقت - ولذلك نص في المادة ٧٨ منه على أنه مع مراعاة
الاستثناءات الواردة في المادة ١٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنتهي
خدمة العاملين بأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ عند بلوغهم سن الستين
ولا يجوز مد خدمة العامل بعد بلوغه السن المقررة الا في حالة الضرورة
وبقرار من رئيس الجمهورية .

(١٠٤٩ (١٩٦٧/٦/٢٨)

١٢٩٨ - إعادة التعيين بعد سن التقاعد غير جائز الا بقرار جمهوري - الاستناد الى
المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وما ورد بها من بعض احكام المودة الى الخدمة للقول
يجوز هذه التعيين بغير قرار جمهوري - مرهون بان هذه الخدمة مجازها حالات التي تكون فيها
المودة جائزة أي قبل السن المقررة فترة الخدمة .

ان حكم المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ لا ينطبق الا عند
المودة الى الخدمة في الحالة التي يجوز فيها ذلك وهي لا تكون الا قبل السن
المقررة لتركها .

ولا يغير مما يقدم ما نصت عليه المادتان ٣ و ٤ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ من عدم سريان أحكام المادة ١٣ من هذا القانون على الموجودين بالخدمة وقت العمل بأحكامه من المصلحين وفقا لأحكام القوانين رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ و ٢٨ لسنة ١٩١٣ والمرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ والقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ ولأئحة التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين بالأزهر وذلك لأنه وفقا لحكم المادة ٧٨ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لا يجوز مد خدمة الموظف بعد بلوغه السن المقررة لترك الخدمة إلا في حالة الضرورة وبقرار من رئيس الجمهورية وما كان ذلك جائزا بغير قرار من رئيس الجمهورية أيضا وفقا لحكم المادة ١٠٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ السابق عليه .

أما في حالة ترك هؤلاء الخدمة ثم إعادة تعيينهم فانهم سيخضعون لأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ فتسرى عليهم المادة ١٣ منه .

وبناء على ما تقدم فانه متى كان الثابت أن السيد/ كان معاملا بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وانتهت خدمته ببلوغه السن المقررة لذلك وأعيد للعمل اعتبارا من ١٥ من مارس سنة ١٩٦٤ وهو التاريخ التالي لاحتالته على المعاش فان اعادته للعمل ما كانت تجوز بغير قرار من رئيس الجمهورية وعلى ذلك فان القرار الوزاري رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٥ بالترخيص له في الجمع بين المعاش المستحق له من الحكومة وبين المكافأة المقررة له عند إعادة تعيينه يكون قد صدر من غير مختص بإصداره مما ينحدر به الى حد الانعدام لصعوره مشوبا بحيب غصب السلطة .

(١٠٤٩) (١٩٦٧/٩/٢٨)

١٢٩٩ - موظف - مد مدة خدمة الموظف بعد بلوغه السن المقررة لترك الخدمة -
اعتباره مؤقلا تسرى عليه أحكام القوانين واللوائح التي كانت تنظم مركزه القانوني قبل انتهاء الخدمة - التزامه بما تفرضه عليه من واجبات وواجبات مما يفرضه من مؤاخذات - لا عبرة بشايف صندوق قرار مد الخدمة .

يبين من استقراء نصوص القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة أن المشرع لم يجدد السن التي تنتهي عند بلوغها خدمة الموظف بل ترك ذلك للقوانين التي تنظم مركز الموظف من الناحية المالية وتحدد حقه في المعاش أو المكافأة بعد ترك الخدمة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ (المادتان ١٤ و ٣٢) والقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية (م ١٤) والقانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة (م ١٧) .

ويستفاد من ذلك أن المشرع قد حدد سناً معينة يعتزل الموظف الوظيفة متى بلغها ، وهذه السن تختلف باختلاف الوظائف نوعاً وطبيعة وعملاً ولكن الأصل المقرر في هذا الصدد أن خدمة الموظف أو المستخدم تنتهي بقوة القانون متى بلغ هذه السن ويورد على هذا الأصل استثناء يعجز مد هذه الخدمة بعد بلوغ السن المقررة وذلك في حالة الضرورة وبقرار من رئيس الجمهورية (المادة ١٠٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٦) ، ومقتضى ذلك أن يستأنف الموظف خدمته ويستمر خلال فترة مد الخدمة في ذات المركز القانوني الذي كان يشغله من قبل دون تغيير في هذا المركز من حيث صفته كموظف عام وخضوعه تبعاً لذلك للقوانين واللوائح التي تحكم وضعه بهذه الصفة ، وإذا كانت هذه القوانين واللوائح لا تتضمن أحكاماً خاصة تنظم وضعه خلال فترة مد خدمته بنصوص استثنائية تخرج عن القواعد العامة فإن مقتضى هذا هو خضوع الموظف للقوانين واللوائح القائمة سواء فيما يتعلق بما تفرضه عليه من واجبات أو بما تقرره له من مزايا مرتبطة بالوظيفة العامة ومن ثم فإنه يفيد من جميع تلك المزايا ومن بينها الترقيات والملاوات والإجازات ألا ما استثنى بنصوص خاصة صريحة كما هو الحال بالنسبة إلى حساب هذه المدة في المعاش إذ قضى المادة ١٩ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات يعلم حساب مد الخدمة بعد سن الستين في المعاش وهذا الاستثناء يؤكد القاعدة العامة وهي إفادة الموظف خلال فترة مد خدمته من باقي المزايا التي تقررها القوانين واللوائح عدا ما يستثنى منها بنصب خاص .

ولا تجوز التفرقة في هذا الشأن بين من تتم إجراءات مد مدة خدمته قبل بلوغه السن المقررة لترك الخدمة وبين من تتم إجراءات مد خدمته بعد هذه السن بحيث يعتبر في الحالة الأولى موظفاً وفي الحالة الثانية معيناً بمكافأة لأن هذه التفرقة لا تقوم على أساس من القانون فضلاً عن أن قرار مد الخدمة الذي يصدر بعد بلوغ سن التقاعد يكون ذا أثر رجعي ومن المسلم فقهاً وقضاه سريان القرارات الإدارية بأثر رجعي كلما اقتضى ذلك سير المرافق العامة ومن هذا القبيل رجعية قرارات تعيين بعض الموظفين إذا ما تأخر صدورهما عن يوم تسلم العمل فإذا ما اقتضى سير المرفق العام إبقاء الموظف في وظيفته - بعد بلوغه السن المقررة لترك الخدمة واستمر قائماً بعمله دون انقطاع وتراخت الإدارة بعض الوقت في اتخاذ الإجراءات اللازمة لمدة خدمته فإنه لا يجوز أن يضار من هذا الوضع بل يجب عندئذ تطبيق قاعدة الرجعية واعتبار أن مثل هذا الموظف لم تنته خدمته بعد ، شأنه في ذلك شأن من تمت خدمته قبل بلوغه هذه السن .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن الموظف الذي تمت خدمته بعد بلوغه السن المقررة لترك الخدمة بالتطبيق للمادة ١٠٨ من قانون نظام موظفي الدولة يعتبر خاضعاً لأحكام القوانين واللوائح التي كانت تنظم مركزه قبل

انتهاء خدمته فيلتزم بما تفرضه عليه من واجبات ويفيد مما تخوله من مزايا
علا ما لم يستثنى منها بنص خاص وبغض النظر عن تاريخ صدور قرار مد
الخدمة ويترتب على ذلك أنه يستحق الترقية والملاوة خلال فترة المد متى
توافرت فيه شروط استحقاقها .

٥٠٣ (١٩٦٠/٧/٢)

(تعليق)

هذه الفتوى ترديد لحكم المحكمة الإدارية العليا الصادر في الطعن رقم
٦٢١ لسنة ٤ ق بجلسات ١٩٦٠/٥/٧ (كتابنا المحكمة الإدارية العليا
ق ١٥٤٨ ص ١٦٢٣) .

١٣٠ - مد خدمة الخدمة - الترتيب الذي يسوى على أساسه المعاش - القانون رقم ٢٧
لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات المدنية - خلوه من النص على حساب مد الخدمة بعد سن الستين
في الحالات التي يجوز فيها مد الخدمة بعد هذا السن - مد الخدمة وفقاً لنص المادة ١٠٨ من
قانون التقاعد - لا يمنع من تساوية معاش الموظف على أساس متوسط المعاشية متى كان
يتقاضاها في السنة الأخيرة عن مدة خدمته كلها بما فيها فترة الخدمة بقرار مد الخدمة .

يبين من استقراء نصوص القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن
نظام موظفي الدولة أن المشرع لم يحدد السن التي تنتهي عند بلوغها خدمة
الموظف بل ترك ذلك للقوانين التي تنظم معاش الموظف أو مكافأته بعد ترك
الخدمة وقد حددت هذه القوانين سناً معينة يعتزل فيها الموظف الوظيفة متى
بلغها تختلف باختلاف الوظائف نوعاً وطبيعة وعملاً ولكن الأصل المقرر في
هذا الصدد أن خدمة الموظف أو المستخدم وتنتهي بقوة القانون متى بلغ هذه
السن ويورد على هذا الأصل استثناء يجيز مد هذه الخدمة بعد بلوغ السن
المحددة وذلك في حالة الضرورة ويقرر من رئيس الجمهورية (المادة ١٠٨ من
القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١) .

ومقتضى ذلك يستأنف الموظف خدمته ويستمر خلال فترة مد الخدمة
في ذات المركز القانوني الذي كان يشغله من قبل دون تغييره في هذا المركز
من حيث صفته كموظف عام وخضوعه تبعاً لذلك للقوانين واللوائح التي
تحكم وضعه بهذه الصفة وإذا كانت هذه القوانين واللوائح لا تتضمن أحكاماً
خاصة تنظم وضعه خلال مدة خدمته بنصوص استثنائية تخرج عن القواعد
العامة فإن مقتضى هذا هو خضوع الموظف للقوانين واللوائح العامة سواء
فيما يتعلق بما تفرضه عليه من واجبات أو بما تقره له من مزايا مرتبطة
بالوظيفة العامة ومن ثم فإنه يفيد من جميع تلك المزايا ومن بينها الترقيات
والملاوات إلا ما استثنى منها بنصوص خاصة صريحة .

ولما كان المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ قد خلا من النص على حساب مدة الخدمة بعد سن الستين في المعاش ومن ثم فإنه إذا مدت خدمة الموظف العامل بإحكامه الى ما بعد هذه السن وجب تسوية معاشه على أساس متوسط الماهية التي كان يتقاضاها في السنة الأخيرة من مدة خدمته كلها بما فيها المدة المحددة بقرار مد الخدمة .

(١١٨٥) (١٠/١٠/١٩٦٣)

(هـ) فصل بسبب علم اللياقة الصحية

١٣٠١ - القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ في شأن رعاية الموظفين والعمال المرضى بالذرن والأمراض العقلية والأمراض الزمنة وتقرير معاشات لهم - تقريره اجازة مرضية استثنائية بمقتضى كمال الى أن يشفى المريض أو تستقر حالته المرضية مستقرًا يمكنه من العودة الى عمله - تقرير هذه الاجازة الاستثنائية شروط يكون المريض قابلاً للشفا، أو استقرار حالته المرضية - تغلف هذا الشرط يمنع من تقرير هذه الاجازة ويوجب انها، الخدمة بسبب علم اللياقة للخدمة صحياً .

ان الاصل العام الذى يحكم الاجازات المرضية التى تمنح للعامل الذى تجاوز مدة مرضه الاجازات المتتادة هو وجوب أن يتوفر فى المريض شرط أساسى هو احتمال شفاؤه أو استقرار حالته المرضية على نحو يمكنه من العودة الى مباشرة أعمال وظيفته - وهو ما استظهرته المادة ٦٨ من قانون نظام موظفى الدولة الصادر به القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وما رددته المادة ٤٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

وقد نص القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ فى شأن رعاية الموظفين والعمال المرضى بالذرن والجزام والأمراض العقلية والأمراض الزمنة وتقرير معاشات لهم - الذى عمل به اعتباراً من ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ - فى مادته الاولى على أنه « استثناء من أحكام الاجازات المرضية لموظفى الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة وعمالها يمنح الموظف أو العامل المريض بالذرن أو الجزام أو بمرض عقلي أو بأحد الامراض الزمنة التى يصيبها بتحديداتها قرار من وزير الصحة بناء على موافقة الادارة العامة للقومسيونات الطبية اجازة مرضية استثنائية بمقتضى كمال الى أن يشفى أو تستقر حالته المرضية استقراراً يمكنه من العودة الى مباشرة أعمال وظيفته ويجرى الكشف الطبى عليه بمعرفة القومسيون الطبى كل ثلاثة اشهر على الأقل أو كلما رأى داعياً لذلك » .

وقد ورد فى المذكرة الايضاحية لها القانون « ٥٥٥ » ويستمر صرحه المرتب الى أن يشفى المريض أو تستقر حالته المرضية استقراراً يمكنه من

العودة الى عمله وتقرير ما اذا كان المرض مزمنًا أو غير مزمن وقابليته للشفاء أو عدم احتماله من المسائل الفنية التي تركت للجهات الفنية لتقول فيها الكلمة النهائية .

ويؤخذ من هذا النص في ضوء مذكرته الايضاحية أن المشرع لم يخرج به على الاصل السابق في الاجازة المرضية التي تجاوز مدتها الاجازات التي يستحقها المريض بصفة معتادة والذي يتطلب لمنح هذه الاجازات أن يكون المريض قابلاً للشفاء على نحو ما بل أكد هذا الاصل بأن جعل مناح استحقاق الاجازة الاستثنائية المنصوص عليها في هذا القانون هو شفاء المريض أو استقرار حالته استقراراً يمكنه من العودة الى مباشرة أعمال وظيفته واستلزام من أجل هذا اجراء الكشف الطبي عليه دورياً بواسطة القومسيون الطبي كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما رأى داعياً لذلك ، كما إبان في المذكرة الايضاحية أن قابلية المرض للشفاء أو عدم احتماله إياه من المسائل الفنية التي تركت للجهات الفنية لتقول فيها الكلمة النهائية .

ومؤدى هذا أن الاستثناء الذى أورده القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ ، لا يملو أن يكون اطلاقاً للاجازات المرضية بالنسبة الى بعض الامراض وجعلها بمرتب كامل وعدم تقييدها بتمدد معينة على خلاف الحال في المادة ٦٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التي كانت تمنع مجلوذة الاجازات المرضية المعتادة الا لمدة لا تجاوز ستة أشهر بلا مرتب يجوز مدتها ستة أشهر أخرى بقرار من وكيل الوزارة . وهو ما قرره أيضاً المادة ٤٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، كأصل عام ، ولذا كان مناح منح الاجازة المرضية الاستثنائية المنصوص عليها في القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ وشرطه أن يكون المريض قابلاً للشفاء أو لاستقرار حالته استقراراً يمكنه من العودة الى مباشرة أعمال وظيفته . وكان هذا الاستثناء من القواعد العامة للاجازات المرضية المنصوص عليها في قوانين التوظيف يقدر بقدره فلا يتوسع فيه أو يقاس عليه ، فانه اذا ثبت للهيئة الطبية المختصة عدم إمكان تحقق هذا الشرط في حالة مريض بذاته فلا معنى عن اعمال حكم المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المقابلة للمادة ١٠٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فيما نصت عليه كلتأهما من انتهاء خدمة العامل بسبب عدم اللياقة للخدمة صحياً ، وهو الحكم الذى لا يزال قائماً لم يبلغ بصدور التنظيم الخاص للاجازات المرضية للعاملين المدنيين الذى تضمنته القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ ، وهو القانون الذى لا يزال سارياً في ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ استثناء من أحكام الاجازات المرضية الواردة به وبالإضافة اليه .

(و) فصل جنائي

(تعليق)

كانت المادة ١٠٧ فقرة ٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الملغى تقضي بأنه « تنتهي خدمة الموظف المعين علي وظيفة دائمة لأحد الأسباب الآتية (٨) الحكم عليه في جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف » وقد أثار تطبيق هذا النص مشاكل ثلاثة هي :-

- ١ - الحكم في جنائية بعقوبة جنحة .
- ٢ - الحكم مع وقف التنفيذ .
- ٣ - تعريف الجريمة المخلة بالشرف .

وقد ذهبت المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٧ ق بجلسته ١٩٦٥/٤/٢٤ والطعن رقم ٧٥٤ لسنة ١١ ق بجلسته ١٩٦٧/٢/٢٥ إلى أنه يترتب علي صدور الحكم علي الموظف في جنائية ولو بعقوبة جنحة انتهاء خدمته (كتابنا المحكمة الإدارية العليا ق ١٦١٧ م ص ١٦٩١ - مجموعة أحكام المحكمة الإدارية العليا الصادرة عن المكتب الفني بمجلس الدولة - السنة ١٢ ق ٧٣ ص ٦٩١) .

كما اصدرت المحكمة أحكاما في الطعون أرقام ٥ لسنة ٤ ق بجلسته ١٩٥٧/٧/١٢ ، ٦١٣ لسنة ٦ ق بجلسته ١٩٦٢/٣/٢٤ قررت فيها أن الحكم بوقف تنفيذ العقوبة وجميع الآثار القانونية المترتبة علي الحكم لا يحول بين الجهة الإدارية وبين حقها في فصل الموظف (كتابنا المحكمة الإدارية العليا القواعد أرقام ١٦١٧ ، ١٦١٨ ، ١٦٣٥ ، ١٦٣٦ ص ١٦٩٠ ، ١٦٩٣ ، ١٧٠٨ ، ١٧٠٩) ، إلا أن المحكمة عدلت عن ذلك في الطعون أرقام ٦٣٥ لسنة ٩ ق ، ٣٣٠ لسنة ١٠ ق بجلسته ١٩٦٥/٣/٢٧ ، ١١ لسنة ١٠ ق بجلسته ١٩٦٦/١١/٥ ، ٧٥٤ لسنة ١١ ق بجلسته ١٩٦٧/٢/٢٥ إلى أن الحكم بوقف تنفيذ العقوبة وجميع الآثار الختائية يمنع جهة الإدارة من إنهاء خدمة الموظف (كتابنا المحكمة الإدارية العليا ق ١٦١٨ م ص ١٦٩٣ - مجموعة أحكام المحكمة الإدارية العليا الصادرة عن المكتب الفني بمجلس الدولة - السنة ١٢ ق ٦ ، ٧٣ ص ٥٥ ، ٦٩١) .

وقد أنهى نص المادة ٧٧ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذي حل محل المادة ١٠٧ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سאלفة الذكر هاتين المشكلتين بأن قضى بأنه « تنتهي خدمة العامل لأحد الأسباب الآتية (٧) الحكم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ، ويكون الفصل جوازيا إذا كان الحكم مع وقف تنفيذ العقوبة » ، وبذلك أصبحت خدمة الموظف لا تنتهي إذا حكم عليه في جنائية بعقوبة جنحة في جريمة غير ماسة

بالشرف أو الامانة كما لا تنتهي خدمته تلقائيا اذا صدر عليه الحكم مع وقف التنفيذ ويكون فصله في هذه الحالة جواريا للوزير المختص .

على أن هذا النص لم يحل مشكلة فصل الموظف للحكم عليه في جنته لعدم تحديده الجريمة المخلة بالشرف ، ووضح من الاطلاع على الفتاوى الواردة في هذا الفصل تضارب الآراء في شأن تحديد ما يعتبر من الجرائم مخلا بالشرف وما لا يعتبر كذلك ، فبينما اعتبرت الفتوى المنشورة في قاعدة ۱۳۰۸ جريمة اعطاء شيك بدون رصيد غير مطلة بالشرف اعتبرت الفتوى المنشورة في قاعدة ۱۳۰۷ مخلة بالشرف مطابقة في ذلك احكام المحكمة الادارية العليا في الطعون ارقام ۶۷۳ لسنة ۷ ق بجلسته ۱۲/۲۹/۱۹۶۲ ، ۱۱ لسنة ۱۰ ق بجلسته ۱۹۶۶/۱۱/۵ (كتابنا المحكمة الادارية العليا ق ۱۶۲۱ ص ۱۶۶۷ - مجموعة احكام المحكمة الادارية العليا الصادرة عن المكتب الفني بمجلس الدولة - السنة ۱۲ ق ۶ ص ۵۵) ، وقد قررت المحكمة العليا في الطعن رقم ۱۴۱۳ لسنة ۷ ق بجلسته ۲/۴۲/۱۹۶۵ أنه اذا كان القانون قد سكت « عن وضع تعريف للجريمة المخلة بالشرف كما سكت عن تقديم امثلة للجريمة التي تنسم بهذا الوصف الا أن ذلك لا يعني البتة استقلال السلطة الادارية بتكييف الجريمة بل تخضع في ذلك لرقابة القضاء الاداري » (كتابنا المحكمة الادارية العليا ق ۱۶۱۷ م ص ۱۶۹۱) .

۱ - الحكم في جنایة بعقوبة جنته .

۳ - الجرائم المخلة بالشرف .

۲ - وقف التنفيذ .

۴ - الطعن عن الجريمة .

۱ - الحكم في جنایة بطریقہ جنتہ

۱۳۰۲ - ثلاث . من العلويات التالية رقم ۸ الصادرة في سنة ۱۹۱۳ - نصها على وقف العمل عن عمله مؤقلا اذا اتهم بجرم موجب للرفق وفصله من الخدمة اذا ثبتت اذنته من تاريخ وقفه عن عمله - مخففة فصله في حالة الحكم عليه في جرم موجب للرفق - تحديد القعود بالجرم موجب للرفق .

انه وان كان كادر الصال قد 'خلا من النص على احكام انتهاء تسلمة العامل' بسبب غير تاديبى الا ان تعليمات المالية رقم ۸ الصادرة في سنة ۱۹۱۳ والتي طبقت على الصال الملتحق بكتاب المالية رقم ق ۱۶/۹/۲۳۴ المؤرخ ۱۵ من نوفمبر سنة ۱۹۲۷ - قد نصت في مادتها الخامسة على أن « يوقف الصال المؤقت لو الخارج عن هيئة الصال اذا اتهم مؤقلا اذا اتهم بجرم موجب للرفق ويفصل من الخدمة اذا ثبتت اذنته من تاريخ وقفه عن عمله » .

فوفقاً لهذا النص يفقد العامل الدائم صلاحيته للاستمرار في خدمة الحكومة إذا حكم عليه في جرم موجب للرفق .

وإذا كانت تعليمات المالية سالفة الذكر لم تحدد مدلول عبارة الجرم الموجب للرفق فإنه يتعين تحديد هذا المدلول في ضوء القواعد العامة للتوظيف وعلى الخصوص المادة ١٠٧ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ (١) بشأن نظام موظفي الدولة وهو القانون العام المنظم لكافة شئون التوظيف والذي تسري أحكامه على جميع من تربطهم بالحكومة علاقة توظيف ما لم يرد نص مخالف في القواعد التنظيمية الخاصة بهم - ومؤدى هذه القاعدة أن الجرم الموجب للرفق إما أن يبلغ في جسامته حد الجنابة وإما أن يكون دون ذلك (جنحة) بشرط أن تكون مخلة بالشرف .

ولما كان الحكم على العامل يعقوبة الجنحة لارتكابه جنابة أحداث عامة مستديمة ليس من شأنه أن يغير وصف الجريمة التي ارتكبها من جنابة إلى جنحة فمن ثم فإنه يترتب عليه عدم صلاحية العامل المذكور للاستمرار في خدمة الحكومة ويمنع من إعادته إلى الخدمة وذلك حتى يرد إليه اعتباره .

(١٩٥٩/١٢/٢٩) ٩١٥

١٣٠٣ - الحكم الصادر ببلادة أحد العمال في جنابة إحراز مخبرات وقضاؤه يعقوبة الجنحة - يستوجب فصل العامل للتأديب ويحول دون شفاعته للخدمة .

أن قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٦٣٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن قواعد تأديب عمال اليومية الحكوميين لم يتناول بالتنظيم أحكام إنهاء الخدمة بسبب غير تأديبي ولذلك يقتضي الأمر الرجوع إلى تعليمات المالية رقم ف٢٣٤/١٦ المؤرخ ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٢٧ إذ أن هذه التعليمات ما يزال محمولا بها فيما لا تتعارض فيه مع أحكام القرار الجمهوري المشار إليه . وإذا تنص المادة الخامسة من هذه التعليمات على أن « العامل المؤقت أو الخارج عن الهيئة المتهم بجرم موجب للرفق يصير وقفا مؤقتاً عن العمل في كل حالة » .

ومن حيث أنه ولئن كانت هذه التعليمات قد خلت من أي نص يحدد نوع الجريمة الموجبة للفصل من الخدمة إلا أنه يتعين الرجوع في هذا الصدد إلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن موظفي الدولة باعتباره أن القانون العام المنظم لشئون التوظيف والذي تسري أحكامه على جميع من تربطهم بالحكومة علاقة توظيف ما لم يرد نص مخالف في القواعد التنظيمية الخاصة بالعمال .

(١) تقابل المادة ٧٧ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وراجع تعليقتنا على هذا الفصل .

ولما كانت المادتان ١٠٧ و (١) ١٢٠ من القانون المذكور تقضيان بانتهاء خدمة الموظف أو المستخدم اذا صدر ضده حكم في جناية أو في جريمة مخلة بالشرف فإن مؤدى ذلك أن الجرم الموجب للرقت لما أن يبلغ في جسامته حد الجناية وأما أن يكون جنحة مخلة بالشرف .

ومقتضى ما تقدم فإن الحكم بإدانة العامل في جناية احراز مخدرات يستتبع حتما فصله لعدم صلاحيته للاستمرار في الخدمة كما يحول دون اعادته اليها ولا يغير من هذه النتيجة مجرد الحكم عليه بعقوبة الجنحة ذلك أن تخفيض العقوبة أو تخفيفها لاعتبارات رأيتها المحكمة لا في وصف الجريمة التي ارتكبتها المذكور باعتبارها جناية .

٩٣٥ (١٩٦١/١٢/١٠)

٢ - الجرائم المخلة بالشرف

١٣٥٤ - انتهاء خدمة بسبب ارتكاب جريمة مخلة بالشرف - معيار الجريمة المخلة بالشرف - عدم وجود معيار موحد لتكييف الجريمة في هذه الحالة - وجوب النظر في كل حالة على حدة .

ان المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة (١) قد جعلت الحكم على الموظف في جريمة مخلة بالشرف سببا لانتهاء خدمته ، الا أن هذا القانون لم يورد بيانا بما يعد من الجرائم مخلا بشرف مرتكبها كما لم يتضمن معيارا لتحديد هذه الجرائم ، وبالمثل فإن قانون العقوبات لم يورد مثل ذلك البيان أو المعيار .

ويصعب مقدما تحديد الجرائم المخلة بالشرف ، كما أنه يتعذر وضع معيار مانع في هذا الشأن ، لأن الأمر في اعتبار جريمة ما مخلا بالشرف يتصل بعناصر عدة واعتبارات مختلفة ، من ذلك طبيعة الوظيفة ونوع العمل الذي يؤديه الموظف المحكوم عليه ونوع الجريمة وظروف ارتكابها والافعال المكونة لها ومدى كسفها عن ضعف الخلق وانحراف الطبع والتأثر بالشهوات والنزوات وسوء السيرة والحد الذي ينعكس اليه أثرها على الوظيفة ، وغير ذلك من الظروف والاعتبارات الامر الذي لا منسوجة معه من بحث كل حالة على حدة ودراستها منفردة لبيان ما اذا كانت الجريمة تعتبر مخلة بالشرف في تطبيق المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، لهذا انتهى رأى

(١) تقابل المادة ٧٧ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - راجع تعليقنا على هذا الفصل .

الجمعية العمومية الى أنه يصعب وضع بيان للجرائم المخلة بالشرف أو بيان لتحديدنها ، وإنما يبحث أمر كل جريمة على حدة .

(٣٥٩ (١٩٦٤/٤/٢٠)

١٣٠٥ - جنحة تبديد النقولات المملوكة للزوجة البتة - عدم اعتبارها جريمة مخلة بالشرف في حكم المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٩ .

ان جنحة تبديد منقولات الزوجة جنحة تتردد افعالها في محيط الاسرة ونحوها العائلي الذي لا يخلو من المصادمات والمنازعات التي مع بين الزوجين وما يصاحبها من الوقيع والملايسات التي قد تتجمع في جريمة من جرائم القانون العام التي تنسب لأحد الزوجين ، دون أن يكون وصفها القانوني بأنها جريمة تبديد كافيا بذاته لاعتبارها مخلة بالشرف ، هذا فضلا عن أن هذه الجريمة لا ترفع بها الدعوى العمومية الا بطلب الزوج الذي وقعت عليه الذي يكون له وقف تنفيذ العقوبة بعد صدورها شأن التبديد في ذلك شأن السرقة بين الزوجين ، وهذه الاحكام لتلك الجريمة مردها صلة الزوجية والاعتبار العائلي الذي يصادفها ، وهو بذاته ما يبرر عدم اعتبارها مخلة بالشرف في تطبيق المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٩ في شأن موظفي الدولة (١) .

(٣٥٩ (١٩٦٤/٤/٢٠)

١٣٠٦ - المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - نصها على انتهاء خدمة العامل بسبب الحكم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف والامانة - الجريمة المنصوص عليها في المادة ٩٨ من قانون العقوبات والجريمة المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣ في شأن حل الاحزاب السياسية - لا ينهي الحكم في ايها خدمة العامل الحكوم عليه .

ان المادة ٧٧ من قانون نظام العاملين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تقضي بانتهاء خدمة العامل بسبب الحكم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف والامانة ويكون الفصل جوازيا للوزير المختص اذا كان الحكم مع وقف تنفيذ العقوبة .

وقد جعل المشرع بمقتضى هذا النص الحكم بعقوبة جنائية سببا من اسباب انتهاء الخدمة أيا كانت الجريمة المحكوم فيها ، وان الحكم بغير عقوبة الجنائية سواء كان ذلك في جنائية أو جنحة لا تنتهي به خدمة العامل الا اذا كانت الجريمة التي حكم عليها فيها مخلة بالشرف والامانة ويكون الفصل جوازيا للوزير المختص اذا كان الحكم مع وقف تنفيذ العقوبة .

(١) تقابل المادة ٧٧ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

والاخر في اعتبار جريمة ما مخللة بالشرف يحصل بعناصر على اعتبارات مختلفة من ذلك طبيعة الوظيفة ونوع العمل الذي يؤديه العامل المحكوم عليه ونوع الجريمة وظروف ارتكابها والأفعال المكونة لها ومدى كشفها عن ضعف الخلق وانحراف الطبع والتأثر بالشهوات والنزوات وسوء السيرة وأثر ذلك على الوظيفة وغير ذلك من الظروف الاعتبارية .

ولما كانت الجريمة المنصوص عليها في المادة ۹۸ من قانون العقوبات التي تقضى بأن يعاقب بالحبس كل من علم بوجود مشروع لارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ۸۷ ، ۸۹ ، ۹۰ ، ۹۰ مكرر ، ۹۱ ، ۹۲ ، ۹۳ ، ۹۴ من هذا القانون ولم يبلغه الى السلطات المختصة وكذا الجريمة المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ۲۷ لسنة ۱۹۵۳ في شأن حل الأحزاب السياسية - الذي يحظر على أعضاء الأحزاب السياسية المنحلة والمنتمين اليها القيام بأي نشاط حزبي على أية صورة كانت - تقضى المادة الخامسة من هذا المرسوم بقانون يعاقب مرتكبها بالحبس وبضرامة لا تتجاوز ألفين من الجنهات أو بأحدى هاتين العقوبتين ۰۰۰۰ لما كانت هذه الجرائم بهذا الوصف هي من الجرائم المعتبرة جنحا وليست جنبايات وهي وإن كانت تقوم في مجموعها على مخالفة المبادئ التي يقوم عليها النظام السياسي والاجتماعي للدولة والسعى الى فرض ما يخالف الآراء والمعتقدات السياسية للمجتمع بطريقة غير مشروعة إلا أنها لا يصدق عليها وصف الجرائم المخلة بالشرف أو الأمانة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع الى أن الأحكام الصادرة بعقوبة الحبس على كل من ۰۰۰۰۰۰۰۰ في الجرائم المنسوبة اليهم والمشار اليها لا تنتهي بها خستهم وفقا لنص الفقرة السابعة من المادة ۷۷ من القانون رقم ۴۶ لسنة ۱۹۶۴ .

(۱۹۶۷/۱۰/۹) ۱۰۸۸

۱۳۰۷ - انتهاء خدمة الموظف لما حكم عليه في جريمة مكملة بالشرع - تعريف الجريمة المكملة بالشرع - اعتبار جريمة إعطاء شيك بدون رصيد من هذا النوع من الجرائم اثر ذلك - انتهاء الخدمة بالحكم فيها بالبراءة .

تقضى المادة ۱۰۷ من القانون رقم ۲۱۰ لسنة ۱۹۵۱ في شأن موظفي الدولة بانتهاء خدمة الموظف المعين على وظيفة دائمة لأسباب محددة منها (الحكم عليه في جنابة أو جريمة مكملة بالشرع) ويستفاد من هذا النص أن الجرائم ليست كلها سواء من حيث أثرها على رابطة التوظيف التي تربط الموظف بالحكومة فمنها ما يستتبع ارتكابها والحكم بالإدانة فيها فصح هذه الرابطة وينتظم هذا النوع الجنائيات كلفة وكذا الجرائم المخلة بالشرف ومنها ما لا يستتبع هذه النتيجة بحكم القانون وهو ما عدا ذلك من جرائم .

وقد تكفل الممارع في قانون العقوبات بتحديد الجنايات في وضوح وجلاء أما الجرائم المخلة بالشرف فلم يحددها الشارع في هذا القانون أو سواء تحديدا عاما مانعا كما كان شأنه بالنسبة الى الجنايات وكذلك عرض لها في المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه دون تحديد ماهيتها على أنه يمكن تعريف هذه الجرائم وتمييزها عما عليها بأنها ترجع الى ضعف في الخلق وانحراف في الطبع وخضوع للشبهوات مما يزوي بالضمير ويوجب احتقاره وتجريده من كل معنى كريم فلا يكون جديرا بالثقة ، وغنى عن البيان أن من ينحدر الى هذا المستوى الاخلاقي لا يكون اهلا لتولي المناصب الهامة التي تقتضي ليمين يتولاها أن يكون متحليا بخصال الامانة والنزاهة والشرف واستقامة الخلق .

ويتعين تكييف جريمة اعطاء شيك بدون رصيد في ضوء هذا التعريف لمعرفة ما اذا كانت تدخل في نطاقه أم تخرج عن هذا النطاق .

وهذه الجريمة لا تعدو أن تكون صورة من صور جريمة النصب مما حدا ببعض المحاكم الى تأنيبها والعقاب عليها بوصفها صورة من صورة النصب وذلك قبل النص عليها صراحة في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ .

ولما كانت جريمة النصب في كافة صورها تقتضي الالتجاء الى الكذب كوسيلة الى سلب مال الغير فهي تجمع بين رذيلتي الكذب وسلب مال الغير وكلتاهما لا تصدر الا عن انحراف في الطبع وضعة في النفس .

ويؤيد هذا النظر أن المشرع جمع بين هذه الجريمة وبين جرائم النصب وخيانة الامانة في باب واحد هو الباب العاشر لأنها كلها سواء في نظره وتقديره من حيث منافاتها للخلق الكريم والطبع المستقيم وأحال في العقاب عليها الى المادة ٣٣٦ عقوبات الخاصة بجريمة النصب فكشف بذلك عن قصده في اعتبار هذه الجريمة صورة من صور النصب تعذر ادخالها في مادة خاصة على نحو ما أشار اليه في المذكرة الايضاحية للقانون .

وعلى هدى ما تقدم يكون الموظف الذي حكم عليه بعقوبة الغرامة في ارتكاب جريمة اعطاء شيك بدون رصيد قد ارتكب جريمة مخلة بالشرف ومن ثم يقوم في شأنه سبب من أسباب انتهاء الخدمة المخصوص عليها في المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ويتمين لذلك فصله من الخدمة بحكم القانون دون حاجة الى محاكمة تأديبية (١) .

(١١٦) (١٩٦٠/٢/٨)

١٣٠٨ - لجنة اعطاء شيك بدون رصيد ليست في جميع الاحوال جريمة مخلة

بالشرف أو الامانة - كارجع في اعتبارها كذلك وفي انهاء خدمة الموظف أو النظر في أمره
التعزيب أو تاديبها - هو السلطة الاعترية المنوطة بها تطبيق القانون .

ان القانون لم يحدد ما يعتبر من الجرائم مخلا بالشرف أو الامانة ولعل
المشرع غفل ذلك حتى يكون هناك مجال للتقدير وان تكون النظرة اليها من
المرونة بحيث تساهم تطورات المجتمع ، فالجريمة المخلة بالشرف أو الامانة
هي تلك التي ينظر اليها المجتمع على أنها كذلك ، وينظر الى مرتكبها بعين
الازدراء والاحتقار اذ يعتبر ضعيف الخلق منحرف الطبع دنيء النفس ساقط
المروءة ، فاذا تمت الجريمة بحسب الظروف التي ارتكبت فيها عن ضعف في
الخلق أو عن انحراف في الطبع أو تأثر بالصهوات والنزوات أو سوء السيرة
كانت مخلة بالشرف أو الامانة تنتهي بها الحزمة بقوة القانون وفقا للفقرة
السابعة من المادة ٧٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به القانون
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، وان لم تنم عن شيء من ذلك فلا تعتبر مخلة بالشرف
أو الامانة بصرف النظر عن التسمية المقررة لها في القانون .

ولما كانت لجنة اعطاء شيك بدون رصيد ليست في جميع الاحوال مما
ينظر الى مرتكبها هذه النظرة اذ تختلف اليها من هذه الوجهة بحسب الظروف
التي تمت فيها وما ينكشف من وقائعها من أفعال تنم عن ضعف في اخلاق
وما تنطوي عليه نفسية مرتكبها من لؤم في الطبع أو دناءة في النفس أو رغبة
في اكل أموال الناس بالباطل أو لا تنم عن شيء من ذلك . والمرجع في
تقدير ظروف كل حالة وانها تخدمه الموظف طبقا للفقرة السابعة من المادة
٧٧ من نظام العاملين المدنيين سالف الذكر أو النظر في أمره اداريا أو
تاديبيا هو لجنة الادارة التابع لها الموظف وقرارها في هذا التقدير يخضع
لرقابة القضاء ان هي انحرفت أو جاوزت الحدود كما ان لها أن تصرف النظر
عن مواخذته ان رأت ان ليس فيما ارتكبه ما ينعكس أثره على عمله الوظيفي .

فاذا كان الثابت من الاوراق أن السيد / ٠٠٠٠ رئيس القلم الجنائي
بنيابة الساحل قد اتهم بأنه في أيام ٦/١٠ ، ٧/١٠ ، ١٠/٨/١٩٦٥ بدائرة
قسم عابدين ارتكب جريمة اعطاء ثلاث شيكات بدون رصيد وحكم عليه
حضوريا بجلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٦٦ بالحبس ثلاثة شهور مع الشغل
وكفالة عشرة جنيهات ، فاستأنف المذكور الحكم وقضى استئنافيا بجلسته
٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ بتفريمه جنيهاً بلا مصاريف وقد أبدت النيابة
العامة بكتابها المؤرخ ٢٣ من ابريل سنة ١٩٦٧ ان الحكم الاستئنائي الصادر
اليه كان على أساس ان المحكوم عليه قد صدد المبالغ المحرور عنها الشيكات
الثلاثة ، وان ثابت من الاوراق أيضا أن سبب الطعن في الحكم قام على أن هذه
الشيكات انما صنعت هي وشيكات أخرى مستندة الى سبب غير مشروع هو
حصول المستفيد من الطاعن على خلو رجل مسكن أجر له وقد جوبكم الطاعن
بسبب أحد هذه الشيكات وحكم ببراءته منها الا أن محكمة عابدين في هذه

الشيكات الثلاثة حكمت ضده بالادانة وسأيرتها محكمة الاستئناف . وإيا
كان تحكم النقض في تقدير هذا السبب من الناحية الجنائية وأثره على الجريمة
فانه من الناحية الادارية لم يثبت من الوقائع الواردة في الحكم أن ظروف
الجريمة المحكوم فيها تنطوي على شيء غير ما دفع به المتهم مما لا يمكن نفيه
اعتبار هذه الجريمة مخلة بالشرف أو الامانة ولا يترتب على الحكم فيها انتهاء
خدمته بقوة القانون طبقا للفقرة السابعة من المادة ٧٧ من نظام العاملين
المدينين بالمعونة الصادر بها القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وإن كان يجوز
للجهة الادارية التابع لها النظر في أمره ادائيا أو تأديبيا إن رأيت فيما ارتكبه
ما ينعكس أثره على الوظيفة التي يشغلها ويكون مخالفة ادارية .

لذلك انتهى رأي الجمعية الى أن جنحة اعطاء شيك بلون رصيد ليست
في جميع الاحوال جريمة مخلة بالشرف أو الامانة وتختلف النظرة اليها من
هذه الوجهة بحسب الظروف التي تمت فيها وما يتكشف من وقائعها من
أفعال تنم عن ضعف في الخلق وما تنطوي عليه نفسية مرتكبها من لؤم في
الطبع ودناءة في النفس ورغبة في أكل أموال الناس بالباطل أو لا تنم عن
شيء من ذلك .

والمرجع في تقدير ذلك هو السلطة الادارية المنوط بها تطبيق القانون
وفي الحالة المعروضة والتي اتهم فيها السيد / ٠٠٠٠ فان ما ورد في الاوراق
بشأن وقائعها لا يؤدي الى اعتبارها جريمة مخلة بالشرف أو الامانة يترتب
عليها انتهاء خدمته بحكم الفقرة السابعة من المادة ٧٧ من نظام العاملين
المدينين بالمعونة الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وإن كان يجوز للجهة
الادارية التابع لها النظر في أمره ادائيا أو تأديبيا .

(٣٠١) ١٩٦٨/٣/٣١

(تعليق)

ما ورد في هذه الفتوى مخالف لاحكام المحكمة الادارية العليا والفتوى
المشورة في القاعدة السابقة (راجع تعليقنا على هذا الفصل) وإن كنا نميل
الى تأييد ما جاء بهله الفتوى نظرا لما لايس اعطاء الشيك من ظروف .

١٣٠٩ - جنحة احرار مكررات بغير قصد الاتجار ليست ذاتها جريمة مخلة بالشرف
أو الامانة مما ينتهي به خدمة فأوقف حتما بحكم القانون - لا يصح هنا من اعتبارها ماسة
بالاعتبار مستوجبة للعاقبة التأديبية - فكان توقيع أي من الجزاءات المنصوص عليها ومنها
الفصل تبعاً لظروف كل حالة .

إن القانون لم يحدد ما يعتبر من الجرائم مخلا بالشرف أو الامانة ولعل
المشرع فعل ذلك حتى يكون هناك مجال للتقدير وأن تكون النظرة اليها من

المرونة بحيث تساهم تطورات المجتمع . فالجريمة المخلة بالشرف أو الامانة هي تلك التي ينظر اليها المجتمع على أنها كذلك وينظر الى مركبتها بعين الازدراء والاحتقار ويعتبره ضعيف الخلق منحرف الطبع دنيء النفس سائل المروءة فاذا نمت الجريمة بحسب الظروف التي ارتكبت فيها عن ضعف في الخلق او عن انحراف في الطبع او تأثر بالشهوات والغزوات أو بسوء السمعة كانت مخلة بالشرف أو الامانة تنتهي بها خدمة الموظف بقوة القانون وفقا للمفكرة السابعة من المادة ٧٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وان لم تنم عن شيء من ذلك فلا تعتبر مخلة بالشرف أو الامانة وذلك بصرف النظر عن التسمية المقررة لها بالقانون على أن بعض هذه الجرائم قد تكون مخلة بالاعتبار تستوجب الاحالة على المحاكمة التأديبية .

وبالنسبة لجرائم احراز المخدرات فإن الحكم بالإدانة للاحراز بقصد الاتجار يستوجب حتما انتهاء الخدمة بحكم الفقرة السابعة من المادة ٧٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لأن الحكم دائما في هذه الجريمة بمقتوبة الجناية طبقا لاحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ وهي على أي حال جريمة مخلة بالشرف ايا كانت العقوبة الصادرة فيها .

فما بالنسبة لكل من جريمتي احراز المخدرات بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي أو بغير قصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي اذا قضى فيها بمقتوبة الجناية فإنها ليست دائما مما ينتهي به خدمة الموظف بحكم القانون طبقا للمفكرة السابعة من المادة ٧٧ من نظام العاملين المدنيين المشار اليها فقد تكون كذلك في بعض الاحوال تبعا لظروف الجريمة يترتب على الحكم فيها على الموظف بمقتوبة الجناية انتهاء خدمته طبقا للمفكرة السابعة من المادة ٧٧ سابقة الذكر وقد لا تكون كذلك تبعا لظروفها وانما هي على كل حال جريمة ماسة بالاعتبار اذ أنها تلقي على الموظف ظلا ينعكس أثره على الوظيفة يستوجب المحاكمة التأديبية وتملك السلطة التأديبية المختصة حينئذ توقيع أي من الجزاءات المنصوص عليها في القانون ومنها الفصل من الوظيفة وذلك تبعا لتقديرها لظروف كل حالة ، ولا يمكن وضع قاعدة عامة تطبق بطريقة صماء على كل حالة والمراجع في تقدير ظروف كل حالة وإنهاء خدمة الموظف طبقا للمفكرة السابعة من المادة ٧٧ من نظام العاملين المدنيين أو محاكمته تأديبيا منوط بالجهة الادارية التابع لها الموظف وهي في هذا التقدير تخضع لرقابة القضاء ان هي أسرفت أو جاوزت الحدود .

وغنى عن البيان أن ما تقدم انما هو في تطبيق الفقرة السابعة من المادة ٧٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة ولا يمس بأي وجه من الوجوه حالات انتهاء الخدمة الاخرى المتصوص عليها في باقي فقرات المادّة المذكورة ومن

بينها ما نص عليه في الفقرة السادسة منها وهي حالة الفصيل بقرار جمهوري .

لذلك انتهى رأى الجمعية الى أنه بالنسبة لجريمة احراز المواد المخدرة سواء أكان ذلك بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي أو يغير هذا القصد ينبغي النظر الى كل حالة على حدة في تطبيق الفقرة السابعة من المادة ٧٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة فقد تنتهي بناء على الحكم فيها بعقوبة الجنحة خدمة الموظف المحكوم عليه باعتبارها جريمة مخلة بالشرف في حكم الفقرة السابعة المشار اليها في بعض الحالات ، وقد تستوعب المحاكمة التأديبية باعتبارها ماسة بالاعتبار في حالات أخرى .

والمرجح في تقدير ذلك هو السلطة الإدارية المنوط بها تطبيق القانون وفي الحالتين المعروضتين واللتين حكم في أحدهما ضد السيد لاحراز مواد مخدرة للاستعمال الشخصي بقصد التعاطي وحكم في الثانية ضد السيد/ لاحرازه مواد مخدرة بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي بعقوبة الحبس والغرامة والمصادرة ضد كل منهما فان ظروف الجريمة التي حكم فيها على كل منهما بهذه العقوبة لا يترتب على الحكم فيها بعقوبة الجنحة انتهاء الخدمة بحكم القانون طبقا للفقرة السابعة من المادة ٧٧ من نظام العاملين المدنيين وانما تستوجب محاكمتها تأديبيا .

(٣٠٢) (١٩٦٨/٣/٢١)

١٣١٠ - الحكم بعقوبة جنسية أو في جريمة كفلة بالشرف كمانع من التمييز أو كسب لانهاء الخدمة طبقا لقانون العاملين المدنيين بالدولة - عدم ترتيب هذه الآثار على الحكم في مخالفة .

ان المادة السابعة من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه « يشترط فيمن يعين في إحدى وظائف :

١ -

٣ - الا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الامانة ما لم يكن قد رد اليه اعتباره في الحالتين »

وان المادة ٧٧ من القانون ذاته تنص على أن « تنتهي خدمة العامل لأحد الأسباب الآتية : -

(١) (.....)

(٧) الحكم عليه بعقوبة جنائية او في جريمة مخلة بالشرف أو الامانة ويكون النقصل جوازيا للوزير المختص اذا كان الحكم مع وقف تنفيذ العقوبة

كما تنص المادة التاسعة من قانون العقوبات الصادر به القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ على أن « الجرائم ثلاثة أنواع : -
الاول : الجنايات .

الثاني : الجنح .

الثالث : المخالفات » .

ويؤخذ من هذه التصوص انه ولئن كان الاصل أن لفظ جريمة ينصرف الى الجنايات والجنح والمخالفات في مفهوم قانون العقوبات الا أنه لما كان المشرع في المادة السابعة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قد اعتبر الحكم في جريمة مخلة بالشرف أو الامانة مانعا من التعيين في الوظيفة العامة وجعل زوال هذا المانع رهنا برد اعتبار المحكوم عليه وكانت المادة ٥٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية قد قصرت رد الاعتبار على المحكوم عليهم في جنائيات وجنح دون المحكوم عليهم في مخالفات - فان المانع من التعيين في الوظيفة العامة - وبحكم اللزوم من الاستمرار في هذه الوظيفة - لا يصدق على المخالفات لخروج هذه الجرائم من دائرة رد الاعتبار . وهو ما سبق أن انتهى اليه رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٦ من مايو سنة ١٩٦١ في شأن مدى اعتبار الجرائم التي لا يرد فيها الاعتبار من الجرائم المانعة من تولي الوظائف العامة (ملف الجمعية رقم ٦٠/٨٦ - كتاب الجمعية رقم ٤٨٢ في ٢٩ من يونية سنة ١٩٦١ .

ومما يميز هذا النظر ما نص عليه البند (٧) من المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ من أن الحكم في جريمة مخلة بالشرف أو الامانة معوقف تنفيذ العقوبة لا ينهي الحدمة بقوة القانون وانما يكون انهاؤها في هذه الحالة جوازيا للوزير المختص . ولما كانت المادة ٥٥ من قانون العقوبات لا تجيز للمحكمة أن تقضى بوقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها الا في الجنايات أو الجنح دون المخالفات فانه لو قيل بقيام المانع من التعيين في الوظيفة العامة أو من الاستمرار فيها بسبب الحكم في المخالفات عن أفعال مخلة بالشرف أو الامانة لانبنى على ذلك أن يكون ترتب هذا الاثر الحائل دون التعيين أو الموجب لانها، خدمة العامل للحكم عليه في مخالفة من هذا القبيل حتميا وبقوة القانون في جميع الاحوال لانه ليس للمحكمة أن تقضى بوقف تنفيذ العقوبة في المخالفات في حين أن هذا الاثر لا يتحقق دائما في الجرائم الأشد حيث يكون الفصل جوازيا اذا ما قضت المحكمة بوقف تنفيذ العقوبة - وهو ما لا يسوغ في منطق التخريج التسليم بمراعاة تدرج الجرائم من حيث مبلغ خطورتها أو العقوبات المقررة لكل منها .

... ومن حيث أن الفقرة الأولى من المادة ٣٠٦ مكرر من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٦١٧ لسنة ١٩٥٣ تنص على أن « يعاقب بالمحبس مدة لا تزيد على سبعة أيام كل من تعرض لأذى على وجه يخدش حيامة بالقول أو بالفعل في طريق عام أو مكان مطروق » ، ومقاد هذا النص أن الجريمة المنصوص عليها فيه تعتبر مخالفة ومن ثم لا يصدق بالنسبة إليها المانع الخلفائي من التعيين في الوظيفة العامة أو من الاستمرار فيها في مفهوم المادتين ٧ و ٧٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة آنفي الذكر وإن كانت توجب مؤجلة مرتكبها تأديبيا .

وتطبيق ما تقدم في خصوص واقعة الحالة المعروضة بين أنه ولئن كان قد صدر حكم جنائي بأدانة السيد / في مخالفة تعرض لأذى على وجه يخدش حيامة في الطريق العام الأمر الذي ثبت نهائيا بالحكم الذي يقطع بخروج هذا العامل على مقتضى الواجب الوظيفي في الحفاظ على كرامة الوظيفة العامة ، وهو المسلك الذي يتعين مساءلته عنه تأديبيا ، إلا أن مثل هذا الحكم لا يترتب عليه انقضاء العلاقة الوظيفية التي تربط العامل المذكور بجهة الإدارة وإنهاء خدمته تلقائيا فلا يعتبر مفصولا بقوة القانون بصورة الحكم سالف الذكر بل المرد في ذلك إلى ما تقرره السلطة التأديبية المختصة .

٣٥٥ (١٩٦٦/٤/٥)

٣ - وقف التنفيذ

١٣١١ - انتهاء خدمة الموظف فلا حكم عليه في جريمة مخلة بالشرف - تعريف
لجريمة المخلة بالشرف - اعتبار جريمة اعتداء شيك بنون وصيد من هذا النوع من الجرائم - أثر ذلك - انتهاء الخدمة بالحكم فيها بالإدانة - لا يفر من هذا الأمر وقف تنفيذ العقوبة ولذا شاعرا كلمة الأثر الجنائي الترتبية عليها .

تقضى المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن موظفي الدولة (١) بانتهاء خدمة الموظف المعين على وظيفة دائمة لأسباب محددة منها (الحكم عليه في جنائية أو جريمة مخلة بالشرف) ويستفاد من هذا النص أن الجرائم ليست كلها سواء من حيث أثرها على رابطة التوظيف التي تربط الموظف بالحكومة فمنها ما يستتبع ارتكابها والحكم بالإدانة فيها فقصم هذه الرابطة وينتظم هذا النوع الجنائيات كافة وكذا الجرائم المخلة بالشرف ومنها ما لا يستتبع هذه النتيجة يحكم القانون وهو ما عدا ذلك من جرائم .

وقد تكفل الشارع في قانون العقوبات بتحديد الجنائيات في وضوح

نقد (١) كتابي المادة ١٧٧ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤

وجهه أما الجرائم المخلة بالعرف فلم يحددها المشرع في هذا القانون لموساه
تجديدها جامعا مانعا كما كان شأنه بالنسبة الى الجنائيات وكذلك عرض لها في
المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه دون تحديد ماهيتها
على انه يمكن تعريف هذه الجرائم وتمييزها عما عداها بأنها ترجع الى ضعف
في الخلق وانحراف في الطبع وخضوع للشهوات مما يزرى بالشخص
ويوجب احتقاره وتجريده من كل معنى كريم فلا يكون جديرا بالثقة ، وغنى
عن البيان ان من ينحدر الى هذا المستوى الاخلاقي لا يكون اهلا لثقل المناصب
العامة التي تقتضي فيمن يتولاها ان يكون متحليا بخصال الامانة والتزاهة
والشرف واستقامة الخلق .

ويتعين تكييف جريمة إعطاء شيك بدون رصيد في ضوء هذا التعريف
لمعرفة ما اذا كانت تمثل في نطقه أم تخرج عن هذا النطاق .

وعلم الجريمة لا تمدو أن تكون صورة من صورة جريمة النصب مما حدا
ببعض المحاكم الى تأنيبها والعقاب عليها بوصفها صورة من صور النصب
وذلك قبل النص عليها صراحة في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ .

ولما كانت جريمة النصب في كلفة صورها تقتضي الالتجاء الى الكذب
كوسيلة الى سلب مال الغير فهي تجمع بين رذيلتي الكذب وسلب مال الغير
وكلتاها لا تصدر الا عن انحراف في الطبع وضعة في النفس .

ويؤيد هذا النظر ان المشرع جمع بين هذه الجريمة وبين جرائم النصب
وخيانة الامانة في باب واحد هو الباب العاشر لانها كلها سواء في نظره
وتقديره من حيث منافاتها للخلق الكريم والطبع المستقيم وأحال في العقاب
عليها الى المادة ٣٣٦ عقوبات الخاصة بجريمة النصب فكشفت بذلك عن
قصدته في اعتبار هذه الجريمة صورة من صور النصب تعذر ادخالها في مادة
خاصة على نحو ما اشار اليه في المذكرة الايضاحية للقانون .

وعلى حدى ما تقدم يكون الموظف انذى حكم عليه بعقوبة الغرامة في
ارتكاب جريمة إعطاء شيك بدون رصيد قد ارتكب جريمة مخلة بالشرف
ومن ثم يقوم في شأنه سبب من أسباب انتهاء الخدمة المنصوص عليها في
المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة
ويتعين لذلك فصله من الخدمة بحكم القانون دون حاجة الى محاكمة تأديبية،
ولا يغير من هذا النظر وقف تنفيذ العقوبة وفقا شاملا كافة الآثار الجنائية
الترتبة على الحكم ذلك ان وقف تنفيذ الآثار المترتبة على الاحكام الجنائية
بالتطبيق للمادة ٥٥ من قانون العقوبات وما بعدها لا يشمل الا العقوبة
التبعية والآثار الجنائية المترتبة على الحكم فلا يجلوزها الى الآثار الاخرى
سواء اكانت هذه الآثار من روابط القانون الخاص أو من روابط القانون
العام أى سواء اكانت مدنية أم ادلرية كما انه يجب التفرقة بين الغزل
كعقوبة جنائية تبعية أو تكميلية ، وبين انها خدمة الموظف ونفسه لرابطة

التوقف نهائيا بالتطبيق للفقرة الثامنة من المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بموظفي الدولة فلكل منهما مجاله وأوضاعه وشروطه وأحكامه الخاصة به في التطبيق وليس ثمة تلازم بينهما في كل حال من الأحوال وإن كان قد يقع التلاقي في تحقيق الأثر في بعض الأحوال ، فلا يجوز إذا تعطلت أحكام قانون التوقف في مجال تطبيقها متى قام موجبها واستوفت أوضاعها وشروطها .

لهذا انتهى الرأي إلى أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تعتبر جريمة مخلة بالشرف في مفهوم المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة ومن ثم تنتهي خدمة الموظف بالحكومة ناداته فيها ولو خشي الحكم بوقف تنفيذ العقوبة وفقا شاملا كلفة الآثار الجنائية المترتبة عليه (١) .

(١١٦ / ٢ / ١)

١٣١٢ - فصل العمال - الحكم الصادر بثلاثة أعوام في جنائية مع وقف التنفيذ العقوبة والآثار الجنائية الأخرى - يستوجب فصل العامل انحرافا لتطبيق المادة الخامسة من تعليمات الكلية في سنة ١٩١٣ ، وذلك رغم النص في منطق الحكم على وقف الآثار الجنائية المترتبة عليه .

يبين من استقصاء التشريعات المنظمة لعلاقة الحكومة بعمالها أنهم لا يخضعون في ذلك إلى تنظيم تعاقدى بل هم يخضعون في ذلك إلى تنظيم لائى شأنهم في ذلك شأن موظفي الحكومة ومستخدميها ، ولذلك يتعين الرجوع في شأن تنظيم علاقة العمال بالحكومة إلى التنظيم اللائى الخاص بهم فإذا لم يوجد يتعين الرجوع في هذا الشأن إلى أحكام قانون موظفي الدولة باعتباره القانون العام الذى ينظم كافة شئون موظفي الحكومة ومستخدميها وعمالها الذين تجمع بينهم جميعا رابطة واحدة بوصفهم عمال المرفق العامة ، وقد أكد هذا المعنى نص المادة ١٣١ من قانون موظفي الدولة ونص المادة ١٣ من قانون المؤسسات العامة اللذين يفيدان أن قانون نظام موظفي الدولة هو الدستور العام في شأن تنظيم علاقة الحكومة بموظفيها ومستخدميها وعمالها بحيث يتعين الرجوع إليه متى خلت التشريعات الخاصة بطائفة من طوائفهم من أحكام تنظم أمورهم كلها أو بعضها .

وبين من الرجوع إلى القواعد المنظمة لشئون العمال أن المادة الخامسة من تعليمات المالية رقم ٨ الصادرة سنة ١٩١٣ والتي طبقت على العمال

الدائمين بكتاب وزارة المالية رقم ف - ١٦/٩/٢٢٤ المؤرخ في ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٢٧ تنص على أن « يوقف العامل المؤقت أو الخارج عن هيئة العمل عن عمله مؤقتاً اذا أتهم بجرم يوجب الرقت ويفصل من الخدمة اذا ثبتت ادانته من تاريخ وقفه عن العمل » .

ولما كانت هذه التعليمات قد خلت من أي نص يحسد نوع الجريمة الموجبة للفصل من الخدمة فانه يتعين الرجوع في هذا الصدد الى قانون نظام موظفي الدولة باعتباره القانون العام المنظم لقواعد التوظيف لتطبيق نصوصه على طائفة عمال الحكومة فيما لم يرد فيه نص خاص في تنظيمهم .

وقد حددت المادة ١٠٧ من قانون نظام موظفي الدولة (١) اسباب انتهاء خدمة الموظف ومن هذه الاسباب صدور حكم عليه في جنابة أو في جريمة مخلة بالشرف . وعلى مقتضى ما تقدم يتعين تطبيق هذا النص على العمال في خصوص تحديد نوع الجريمة التي تستوجب الفصل من الخدمة .

ومن حيث ان الحكم الصادر ضد العامل ٠٠٠٠ قد صدر بادانته في جنابة تزوير رخصة قيادة سيارة طبقاً للمواد ٢٠٦ ، ٢١٢ ، ٢١٤ من قانون العقوبات ومن ثم يتعين فصله من الخدمة ادارياً اعمالاً لنص المادة الخامسة من تعليمات المالية المشار اليها .

أما عن أثر وقف تنفيذ العقوبة والآثار الجنائية المترتبة على الحكم فان وقف تنفيذ الآثار المترتبة على الاحكام الجنائية بالتطبيق للمادة ٥٥ من قانون العقوبات وما بعدها لا يشمل الا العقوبة التبعية والآثار الجنائية المترتبة على الحكم فلا يجاوزها الى الآثار الاخرى سواء اكانت هذه الآثار من روابط القانون الخاص أو روابط القانون العام فيطبق كل منها في مجاله متى قام موجبه واستتوفى شرائطه ، ولذلك فلا أثر لوقف التنفيذ على الاسباب القانونية لانتهاء خدمة الموظف أو العامل . وقد سبق ان انتهت الجمعية العمومية في جلستها المنعقدة في ٢٧ من يناير سنة ١٩٦٠ (٢) الى هذا الرأي حيث قررت ان الحكم بادانة موظف في جريمة مخلة بالشرف في مفهوم المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يترتب عليه انتهاء خدمة الموظف حتى لو قضى الحكم الجنائي بوقف تنفيذ العقوبة شاملاً للآثار الجنائية المترتبة عليه كافة .

ويخلص من كل ما تقدم ان الحكم بادانة العتامل في جنابة تزوير رخصة قيادة سيارة يستتبع فصله من الخدمة ادارياً تطبيقاً للمادة الخامسة من تعليمات المالية المتقدم ذكرها رغم النص في منطوق الحكم على وقف تنفيذ

(١) تقابل المادة ٧٧ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

(٢) منشور بالملعة السابقة .

الآثار الجنائية لأن لكل من العزل الجنائي والعزل الإداري شرائطه الخاصة به
وقد توافر في حق هذا العامل سبب قانوني موجب لفصله (١) .

٦٠٦ (١٩٦٦/٨/٣٠)

١٣١٣ - الحكم الصادر بإدانة عامل في جنابة مع ولف تخليد العقوبة والآثار
الجنائية الأخرى - يستوجب فصل العامل إداريا .

أن المادة الخامسة من تعليمات المالية رقم ٨ الصادرة سنة ١٩١٣
والتي طبقت على العمال الدائمين بكتاب وزارة المالية رقم ف - ١٦/٩/٢٣٤
المؤرخ في ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٢٧ تقضى بأن « يوقف العامل المؤقت أو
الخارج عن هيئة العمال عن عمله مؤقتا إذا اتهم بجرم موجب للرفق ،
ويفصل من الخدمة إذا ثبتت ادانته من تاريخ وقفه عن العمل » .

ومن حيث أن هذه التعليمات وقد خلت من أي نص يحدد نوع الجريمة
الموجبة للفصل من الخدمة ، ولذلك يتعين الرجوع في هذا الصدد الى قانون
نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - باعتباره القانون العام المنظم
لكافة شئون موظفي الحكومة ومستخلميها وعمالها - لتطبيق نصوصه على
طائفة عمال الحكومة فيما لم يرد فيه نص خاص في القواعد المنظمة
لشئونهم .

ومن حيث أن المادة ١٠٧ من قانون نظام موظفي الدولة (٢) قد حددت
أسباب انتهاء خدمة الموظف ومن هذه الأسباب صدور حكم عليه في جنابة
أو في جريمة غيلة بالشرف . وعلى مقتضى ما تقدم يتعين تطبيق هذا النص على
العمال في خصوص تحديد نوع الجريمة التي تستوجب الفصل من الخدمة .

ومن حيث أن الحكم الصادر ضد العامل والذي يقضى بإدانته في
جنابة تزوير رخصة قيادة - أي في جريمة تستوجب الفصل - ومن ثم غابه
يتعين فصله من الخدمة إداريا أعمالا لنص المادة الخامسة من التعليمات المالية
المشار إليها .

ومن حيث أن وقف تنفيذ الآثار النهائية المترتبة على الأحكام الجنائية
بالتطبيق للمادة ٥٥ من قانون العقوبات وما بعدها لا يشمل إلا العقوبة
التبعية والآثار الجنائية المترتبة على الحكم فلا يتعداها الى الآثار الأخرى سواء
كانت هذه الآثار من روابط القانون الخاص أو العام أي سواء كانت مدنية أو
إدارية ويجب التفريق بين العزل كمعقوبة جنائية تقطع بالتطبيق لقانون

(١) راجع تعليقا على هذا الفصل .

(٢) تقابل المادة ٧٧ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

انقوبت وپہن انہاء خدمۃ الموظف اور العامل بالتطبیق للمادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ او التعليمات المالية المذكورة نتيجة للحکم عليه فی جنایة او فی جريمة مخلۃ بالشرف (جرم موجب للرفعت) و اذا کان انہاء خدمۃ الموظف او العامل کمقوبۃ جنائیة قد یتلاقى من حیث تحقیق الاثر مع انہائها طبقا للمادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ او التعليمات المالية سالفة الذکر الا انہما قد یفترقان ولا یتلاقیان فی تحقیق هذا الاثر فلا یجوز عندئذ تعطیل احکام قانون موظفی الدولة او التعليمات المالية المشار الیہا فی انہاء الخدمۃ متى توافرت شروط اعمالہا . ومن ثم فلا اثر لوقف تنفيذ العقوبۃ والآثار الجنائیة المترتبة علی الحکم الصادر ضد العامل المذكور فیما یتعلق باعمال الاثر الاداری المترتب علی هذا الحکم والحاصل بانہاء خدمتہ .

ومن حیث انه لكل ما تقدم فان الحکم الصادر ضد عامل البومیة المحکوم علیہ فی جنایة تزویر رخصۃ قيادة یتستیع فصلہ من الخدمۃ اداریا تطبیقا للمادة الخامسة من تعليمات المالية الصادرة سنة ١٩١٣ وذلك رغم النص فی منطوق الحکم علی وقف تنفيذ العقوبۃ والآثار الجنائیة المترتبة علیہ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومیة الى تأیید فتواہا الصادرة بجلستہ اول اغسطس سنة ١٩٦١ فی هذا الموضوع .

(٧٧٠ (١١/١١/١٩٦٢)

(تعلیق)

علت المحكمة الاداریة العلیا عن هذا الرأى كما علنت عنه الجمعية العمومیة وعللہ المشرع (راجع تعلیقنا علی هذا الفصل) .

١٣١٤ - وقف تخلیف الحکم الجنائی لا یقتصر اثرہ علی العقوبات التبیحیة والتکفیلیة والآثار المقررة فی المجال الجنائی - متعدد اثرہ علی جمیع الآثار الاتی ترتب علی صدور الحکم ایا کان المجال الذى تقرر فیہ هذه الآثار .

انہاء خدمۃ الموظف بسبب الحکم علیہ فی جنایة او فی جريمة مخلۃ بالشرف - وفقا لحکم الفقرة (٨) من المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ (١) - یتبرر اثرًا من الآثار المترتبة علی الحکم الجنائی الصادر ضده ومن ثم فانه یترتب علی الامر بوقف تنفيذ العقوبۃ والآثار الجنائیة المترتبة

على الحكم وقف اعمال الاثر الخاص بانتهاء خدمة الموظف ، ذلك ان وقف تنفيذ الآثار المترتبة على الاحكام الجنائية لا يقتصر على العقوبات التبعية أو التكميلية أو الآثار المقررة في المجال الجنائي بل انه يمتد ليشمل جميع الآثار التي تترتب على صدور الحكم - أيا كان المجال الذي تقرر فيه هذه الآثار - اذ انه حيث يرتب الشارع أثرا بذاته على صدور حكم جنائي فان هذا الاثر يدور وجودا وعسما مع هذا الحكم ويرتبط به ارتباط السبب بالنتيجة فيسرى عليه كل ما يرد على هذا الحكم إما بالتنفيذ أو بوقف التنفيذ فهو بهذه المثابة يعتبر من توابع الحكم الجنائي وأثاره ويرتّب على صدوره ، ولذلك فان وقف الآثار الجنائية المترتبة على الحكم الجنائي إنما يتسع ليشمل في مدلوله كافة الآثار التي تترتب على هذا الحكم - سواء ورد النص عليها في قانون العقوبات أو في غيره من القوانين الأخرى ، ملدملت كلها من آثار الحكم الجنائي . والثقل بغير ذلك يتضمن مجافاة لطبائع الأمور وإهدارا لحجية الحكم تلك الحجية التي يجب احترامها في جميع المجالات سواء في ذلك المجال الجنائي أو غيره من المجالات الأخرى ومنها المجال الإداري .

وبهذا قضت المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٩ قضائية والطعن رقم ٣٢٠ لسنة ١٠ قضائية بجلسته ٢٧ من مارس سنة ١٩٦٥ (١) .

ومن حيث ان الحكم الصادر ضد الموظف المذكور - في جريمة النصب التي أسندت اليه - قضي بمعاقبته بالمبس لمدة شهر مع وقف تنفيذ العقوبة على أن يكون الايقاف شاملا لكافة الآثار المترتبة على الحكم ومن ثم فانه لا يجوز انهاء خدمة الموظف المذكور - وفقا لحكم الفقرة (٨) من المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه - نظرا لوقف اعمال الاثر الخاص بانتهاء خدمته ، تبعا لوقف تنفيذ كافة الآثار المترتبة على الحكم الجنائي الصادر ضده .

(٥٣٢) ١٩٦٥/٥/٢٥

١٣١٥ - الموظف للحكوم عليه في جنابة مع وقف التنفيذ - انتهاء مدة الوقف دون الحكم بالتأنيها يرتب عليه اعتبار الحكم الصادر في الجنابة كأن لم يكن - اثر ذلك : اعتبار قرار التعيين أو الاعادة للخدمة صحيحا من التاريخ انقضاء مدة الوقف ويمتنع على الادارة سحب حساب الموظف علاوة الوقف في هذه الحالة من بعد انقضاء ثلاث سنوات على صدور الحكم مع وقف التنفيذ .

ان المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي

الدولة والذي كان مساوياً للمفعول في ذلك الوقت تقضى بانتهاء خدمة الموظف المعين على وظيفة دائمة الذي يحكم عليه في جنابة ومن ثم فإن هذا الموظف يعتبر مفضولاً بقوة القانون نتيجة للحكم عليه في جنابة .

ولما كانت المادة السادسة من القانون المشار اليه تشترط فيمن يعين في احدى الوظائف ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جنابة ما لم يكن قد رد اليه اعتباره ، فإن القرار الذي يصدر بإعادة الموظف المحكوم عليه في جنابة الى عمله أو بتعيينه يكون مخالفاً لنص المادة السادسة المشار اليها ويجوز لجهة الادارة أن تسحب هذا القرار في أى وقت طالما بقى الحكم الصادر في الجنابة قائماً .

الا أنه متى كان الحكم الصادر ضد الموظف قد أمر بوقف تنفيذ العقوبة المدنية لمدة ثلاث سنوات وليس في الاوراق ما يدل على أن وقف التنفيذ قضى بالغائه خلال الفترة المذكورة .

ولما كانت المادة ٥٩ من قانون العقوبات تقضى بأنه اذا انقضت مدة الايقاف دون أن يصدر خلالها حكم بالغائه فلا يمكن تنفيذ العقوبة المحكوم بها ويعتبر الحكم بها كأن لم يكن - وبذلك يزول كل اثر لهذا الحكم .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى أن الموظف المحكوم عليه في جنابة يعتبر طبقاً للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ مفضولاً بقوة القانون - وان القرار الذي يصدر بإعادته لعمله أو تعيينه يكون مخالفاً لنص المادة السادسة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر ويجوز لجهة الادارة أن تسحبه في أى وقت طالما بقى الحكم الصادر في الجنابة قائماً .

فاذا كان الحكم الصادر في الجنابة مع وقف التنفيذ وانتهت مدة الوقف دون الحكم بالغائها خلال مدة الوقف ، فإن هذا الحكم يعتبر كأن لم يكن ويمتنع في هذه الحالة على جهة الادارة ان تسحب قرارها بإعادة الموظف أو تعيينه - ويعتبر قرار الاعادة للخدمة أو قرار التعيين صحيحاً من وقت توافر صلاحية الموظف لذلك بعد اعتبار الحكم كأن لم يكن بانتهاء مدة وقف التنفيذ وبحسب ميعاد علاوته الدورية من بعد انقضاء ثلاث سنوات على صدور الحكم مع وقف التنفيذ .

(١٨٨) (١١/٧/١٩٦٦)

(تعليق)

المادة ١٠٧ - فقرة ٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الملغى تقابل المادة ٧٧ فقرة ٧ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ مع ملاحظة أن النص الجديد جعل الفصل مترتباً على الحكم بعقوبة جنابة لا الحكم في جنابة كما جعل

الفصل جوازياً للوزير المختص إذا كان الحكم مع وقف تنفيذ العقوبة ولم يكن لهذا مقابل في النص القديم .

والمادة ٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الملحق بقابل المادة ٧ فقرة ٣ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ مع ملاحظة استبدال عبارة (الحكم عليه في جنابة) التي كانت واردة في النص الملحق بعبارة (الحكم عليه بعقوبة جنابة) .

وقد قضت المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٣٤٨ لسنة ٨ ق بجلسته ١٩٦٣/٣/٢٣ بأنه « ظاهر من نص المادة ٥٩ عقوبات أن الحكم بعد انقضاء مدة الإيقاف يعتبر كأن لم يكن بما اشتمل عليه من عقوبات بمدولها الواسع أي سواء كانت عقوبات أصلية أو تبعية ، وبمعنى آخر يزول كل أثر لهذا الحكم . وحيث أنه بناء على ما تقدم وقد مضت ثلاث سنوات على تاريخ صدور الحكم ضد المظعون عليه قبل أن يصدر القرار الإداري بفصله من الخدمة فإن هذا القرار يكون قد صدر مستنداً إلى حكم يعتبره القانون بعد انقضاء هذه المدة كأن لم يكن وغير ممكن تنفيذ العقوبات المقررة بها به ومن ثم يكون القرار المذكور قد صدر فاقداً للسبب الذي قام عليه » .
(كتابنا المحكمة الإدارية العليا ق ١٦١٩ ص ١٦٩٦) .

٤ - المفوض عن الجريمة

١٣١٦ - انتهاء خدمة الموظف للحكم عليه في جنابة - صدور قرار جمهوري بالمعفو عن العقوبة لا يترتب عليه محلاتهم إلى وظائفهم بقوة القانون كنتيجة لحماية قرار المعفو - إعادة التعيين لا تكون إلا بقرارات تعيين جديدة - المدة من تاريخ انتهاء الخدمة إلى تاريخ إعادة التعيين لا يجوز حسابها ضمن مدة الخدمة .

لما كان المعفو عن العقوبة الذي يتم بقرار من رئيس الجمهورية - وإن شمل العقوبات التبعية والآثار الجنائية الأخرى المترتبة على حكم الإدانة ، لا يعتبر بمثابة المعفو الشامل - الذي لا يكون إلا بقانون طبقاً لنص المادة ١٢٧ من الدستور عن العقوبة والآثار المترتبة عليها .

ومن ثم فإن المعفو الصادر بقرار جمهوري لا يحو الجريمة ذاتها أو يزيل عنها الصفة الجنائية التي تظل عالقة بها ، كما أنه لا يحو الحكم الصادر بالإدانة الذي يظل قائماً ، ومن ثم فإنه لا يترتب على القرار الجمهوري الصادر بالمعفو سوى إسقاط العقوبة الأصلية ، أو ما بقي منها ، وكذلك العقوبات التبعية ، والآثار المترتبة على الحكم ، وذلك بالنسبة إلى المستقبل فحسب ، ولا يترتب عليه إسقاط العقوبات التي تفتتت أو الآثار التي وقعت في الفترة السابقة على صدوره ، وبغض النظر عن ذلك فإنه لا يترتب على قرار المعفو

استقاط الاثر الخاص بإنتهاء خدمة الموظف للحكم عليه في جنائية - الذي قروته الفقرة الثامنة من المادة ١٠٧ من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ (١) - والذي يعتبر أثراً فورياً ، يقع مباشرة وبقوة القانون كنتيجة حتمية للحكم الجنائي ، ويستنفذ غرضه - بقطع الرابطة الوظيفية بين الموظف المحكوم عليه والدولة - بمجرد وقوعه ، وبالتالي فللا كان إنتهاء خدمة بعض السادة الذين صدر القرار الجمهوري رقم ٢٩٣٧ لسنة ١٩٦٤ بشأن العفو عنهم - قد تم كأثر من آثار الحكم عليهم في الجنايات المنسوبة اليهم - فانه لا يترتب على صدور هذا القرار استقاط الاثر الخاص بإنتهاء خدمتهم ، الذي وقع واستنفذ غرضه فور صدور الاحكام عليهم ، وفي تاريخ سابق على تاريخ صدور قرار العفو .

أما بالنسبة الى الموظفين الذين تم فصلهم بقرارات (جمهورية او وزارية) سابقة على الحكم عليهم - ومنهم السادة المروضة حالتهم - فان الفصل في هذه الحالة لا يعتبر أثراً من آثار الحكم عليهم ، ومن ثم فان القرار الجمهوري الصادر بالعفو - والمشار اليه - ليس من شأنه المساس بقرارات فصلهم ، اذ أنه يتعلق بالعقوبات الاصلية والتبعية والآثار المترتبة على الحكم ولا شأن له بالقرارات الادارية السابقة على الحكم ، والتي لا تعتبر أثراً من آثاره وبالتالي لا يترتب على صدور قرار العفو سالف الذكر اعتبار قرارات الفصل المذكورة كأن لم تكن ، وإنما تظل هذه القرارات قائمة ومنتهجة لآثارها الخاص بانفصام العلاقة الوظيفية بين الموظفين الذين صدرت في شأنهم وبين الجهات الادارية التي كانوا يعملون فيها .

ويخلص مما تقدم جميعاً أنه لا يترتب على صدور القرار الجمهوري رقم ٢٩٣٧ لسنة ١٩٦٤ بالعفو عن العقوبات الاصلية والتبعية والآثار المترتبة على الاحكام الجنائية الصادرة ضد الموظفين المذكورين ، لا يترتب على ذلك اعادتهم الى وظائفهم بقوة القانون كنتيجة حتمية لصدور قرار العفو المشار اليه - سواء منهم من انتهت خدمتهم كأثر للحكم عليهم ومن فصلوا بقرارات سابقة على الحكم - لا تتأني اعادتهم الى العمل الا بقرارات تعيين جديدة تصل ما انقطع من الرابطة الوظيفية بينهم وبين الدولة ، اذا ما توفرت في شأنهم الشروط اللازمة توفرها حين يمين في الوظائف الملمة ، ومقتضى ذلك هو أن المدة من تاريخ فصلهم (انتهاء خدمتهم) الى تاريخ اعادة تعيينهم من جديد ، لا تعتبر مدة عمل ، وبالتالي لا يجوز حسابها من ضمن مدة خدمتهم لانتهاء الاساس القانوني .

١٣١٧ - المادة ٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة - انضمامها الى يكون الترخيص للتعويض قد سبق الحكم عليه بقوة جنائية ما لم يكن قد رد عليه اعتباره - صدور القرار الجمهوري رقم ٢٩٣٧ لسنة ١٩٦٤ يلغى عن العقوبات الأصلية والتبعية والآثار المترتبة على الأحكام الصادرة ضد التعويض في قضايا معينة - فتنبهه بمثابة رد الاعتذار .

لئن كانت المادة السابعة من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه « يشترط فيمن يعين في إحدى الوظائف ٠٠٠٠٠ (٣) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بقوة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره في الحالتين » ، وكان مقتضى نص هذه المادة هو أنه يشترط لإعادة تعيين السادة المذكورين أن يكون قد رد اليهم اعتبارهم إلا أنه لما كان القرار الجمهوري رقم ٢٩٣٧ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر قد صدر شاملا العفو عن العقوبات الأصلية والتبعية والآثار المترتبة على الأحكام الصادرة ضد السادة المعروضة حالتهم فإنه يترتب على هذا القرار اسقاط جميع العقوبات والآثار التي قد تقع بعد صدوره ومن بينها الحرمان من انتعيين في الوظائف العامة . ومن ثم فإنه يعتبر بمثابة رد الاعتبار للسادة المذكورين في مفهوم نص المادة السابعة من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار اليه ، ولا يتطلب الأمر في هذه الحالة قضاء مدد معينة بعد صدور قرار العفو ويجوز إعادة تعيينهم عقب صدور هذا القرار دون حاجة الى انتظار انقضاء المدد اللازمة لرد الاعتبار القضائي أو القانوني ، هذا مع مراعاة توافر الشروط الأخرى اللازمة فيمن يعين في الوظائف العامة .

(٢٣ / ٥ / ١٩٦٦)

(٢) سحب قرار الفصل والغاء (١)

١٣١٨ - اثر سحب قرار الفصل أو لغائه عودة الرابطة الوظيفية والتبعية مدة خدمة متصلة - استحقاق المرتب منوط بالقيام بالعمل لا بمجرد قيام الرابطة الوظيفية - استحقاق التعويض عن القرار الإداري الملغى بالعمل بالعمل لا يتم إلا إذا تمليك شروط قيام المسؤولية من خطأ وضرب وعلاقة السببية .

أن القرار الصادر بفصل الموظف إنما ينهي خدمته وتنتصم تبعاً لذلك الرابطة الوظيفية القائمة بينه وبين الدولة ، فإذا ما صدر بعد ذلك قرار بإلغاء قرار الفصل أو سحبه فإن الرابطة الوظيفية تعود من جديد فيعود الموظف إلى عمله وتعتبر مدة خدمته متصلة ، وتعود إليه جميع حقوقه الوظيفية إنما حقه في المرتب فهو حق يقابله واجب هو أداء العمل .

فالمرتب أو الاجر انما يكون لقاء العمل فاذا كان الموظف خلال فترة إبقائه أو فصله ، لم يؤد للجهة الادارية عملا ، فلا يتأتى القول باستحقاقه لمرتبه لمجرد إلغاء قرار الفصل لان هذا الاستحقاق ليس أثرا من آثار إلغاء قرار الفصل ، وانما هو مقابل القيام بالعمل وأدائه فحين يقوم الموظف بالعمل يستحق عنه الاجر ولو كان موظفا فعليا ، وحين لا يقوم به لا يستحقه حتى لو كان موظفا قانونيا اللهم الا في الحالات التي يجيز فيها القانون ذلك كالأجازات ، أي أن حق الموظف في اقتضاء المرتب لا يعود تلقائيا بمعدودة الرابطة الوظيفية بعد انفصالها بل يخضع لاعتبارات أخرى أهمها أن هذا الحق يقابله واجب هو أدائه العمل وقد يسرم للموظف الذي يحال بينه وبين أداء العمل حق آخر هو حقه في أن يعرض عن الاضرار التي تلحقه من جراء ذلك اذا كان القرار الإداري الصادر بفصله قرارا باطلا ومخالفا للقانون ومتى توافرت الشروط اللازمة لقيام المسؤولية أي يجب أن يكون ثمة خطأ وضرر وعلاقة سببية ما بين الخطأ والضرر ، ويكون التعويض بقدر الضرر .

(٦٢١) (١٩٦٥/٦/٢٧)

١٣١٩ - الحكم الصادر من محكمة النقضاء الإداري بإلغاء قرار إداري بفصل موظف - آثار هذا الحكم من حيث استحقاق الرواتب عن فترة الابتعاد عن العمل نتيجة قرار الفصل - استحقاق الموظف راتبه الاصل خلال هذه الفترة دون بدل التمثيل أو بعضه .

كان السيد / ٠٠٠٠٧ يعمل مسافيرا لسيورية لدى المملكة الاردنية الهاشمية وفي ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٥٧ صدر قرار من مجلس الوزراء بانتهاء خدمته فلجأ الى محكمة القضاء الإداري يطلب إلغاء هذا القرار فقضت المحكمة برفض دعواه ، فطعن في هذا الحكم كما طعن فيه هيئة المفوضين . ونظرت المحكمة الادارية العليا هذين الطعنين وقضت بجلستها المنعقدة في ٢٦ من أبريل سنة ١٩٦٠ بإلغاء القرار الإداري المطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من آثار والزمته الجهة الادارية المصروفات .

وعلى أثر صدور هذا الحكم تقدم المحكوم له الى وزارة الخزانة بالاقتسام السوري مطالبا بمبلغ ١١٥٢٨ ليرة سورية وهو مجموع راتبه عن المدة من أول سبتمبر حتى ٨ من حزيران سنة ١٩٥٨ ومبلغ ٢٧٥ ليرة مجموع نصف بدل التمثيل المستحق له عن هذه الفترة فضلا عن ١٦٧ ليرة قيمة مصروفات الدعوى .

وتستطلع وزارة الخزانة الرأي في مدى أحقية الطالب في رواتبه وفي نصف تعويض التمثيل عن المدة التي ظل خلالها مفصولا من الوظيفة .

ولما كان الحكم بإلغاء قرار إداري يعلمه من وقت صدوره في خصوص ما يتنوله هذا الحكم ويكون من شأنه اذا كان موضوعه إلغاء قرار بفصل

موظف ان يقول مركزاً قانونياً يعود به الى وضعه السابق على صدور قرار الفصل ويترتب على جانب الادارة التزاماً ايجابياً مقتضاه العمل على تنفيذ الحكم باتخاذ كل اجراء يقتضيه ذلك والتزاماً سلبياً مؤداه الامتناع عن اتخاذ أى موقف يتم على الاعتداد بالقرار الملغى والتمسك به على أى وجه وذلك هو جوهر حجية حكم الالغاء وأثره القانونى .

وتطبيقاً لذلك يمد الموظف الذى اقرّ قرار فصله كما لو كان مستمراً بوظيفته فى خدمة الدولة خلال الفترة من تاريخ صدور قرار الفصل حتى تاريخ الحكم بالغائه وعن ثم يستحق راتبه عن هذه الفترة لان حرمانه من هذا الراتب يخالف مقتضى الحكم الصادر بالغاء القرار اذ أن هذا الحرمان لا يستقيم ولا يقوم الا على أساس الاعتداد بقرار الفصل المقتضى بالغائه مما يهدد حجية حكم الالغاء وينطوى على اخلال واضح بالالتزامات التى يترتبها هذا الحكم على عاتق جهة الادارة .

والقول بحرمان الموظف من راتبه عن مدة فصله استناداً الى أنه لم يؤد أعمال وظيفته خلال هذه المدة - هذا القول مردود بأنه ولئن كان الموظف ملزماً بإداء واجبات وظيفته والقيام بأعبائها الا أنه حيث يكون مرد تخلفه عن تادية هذا الالتزام عملاً من جانب جهة الادارة ثبت علم صحته ومخالفته للقانون بحكم قضائى نهائى فان هذا الاخلال لا يحتج به قبله ولا يضار منه بحرمانه من راتبه .

وترتيباً على ذلك يكون للسيد/ مستحقاً لراتبه عن مدة عمله (١) .

وفىما يتعلق ببديل التمثيل المطالب به فان المادة ٧٦ من المرسوم التشريعى رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بتعريف مهمة وتحديد ملاك وزارة الخارجية تنص على أنه « يمنح رؤساء البعثات الخارجية بديل تمثيل للقيام بالتفقات التى يستلزمها تمثيل سورية تمثيلاً لائقاً » - كما تنص المادة ٧٧ من ذات المرسوم على أنه « ينبغى حق الموظف ببديل التمثيل فى الادارة المركزية من تاريخ مباشرته العمل وفى البعثات الخارجية من تاريخ وصوله ومباشرته العمل فى مقر وظيفته ويخفض مقدار النصف فى حال الاجازة الادارية والصحية والسفر لمهمة رسمية ، ويقطع فى حال زوال الصفة أو انتهاء الخدمة » .

ويستفاد من هذين النصين أن علة منح رؤساء البعثات الخارجية بديل التمثيل هي تمثيل سورية فى الخارج تمثيلاً لائقاً وأن المشرع قد واجه حالة تخلف هذه العلة فى الاجازة الادارية والصحية والسفر لمهمة رسمية فنص

على استحقاقه نصف بدل التمثيل في هذه الحالة خروجاً عن الأصل المنصوص
يقضى باستبعاد الحكم إذا تخلفت عنه .

• وإذا كان السيد / يستحق راتبه عن مدة فصله كما سبق إلا
أن علة استحقاق بدل التمثيل لا تتوفر في شأنه لأنه وإن ترتب على الحكم
الصادر بالغاء قرار فصله اعتباره مستمراً في وظيفته خلال فترة الفصل
واستحقاقه راتبه عن هذه المدة إلا أن مناط استحقاق بدل التمثيل هو قيام
الموظف فعلاً بأعمال وظيفته وانفاقه على ما تقتضيه الوظيفة من مظاهر يتفق
وكرامة الدولة أي أن بدل التمثيل يمدور وجوداً وعملاً مع القياس الفعلي
بأعمال الوظيفة فهو لم يقرر مقابل عمل الموظف ولكنه يقرر لأغراض
الوظيفة ومظهرها وذلك يستتبع بطريق اللزوم قيام الموظف فعلاً بأعمال
وظيفته وما يصاحب ذلك من الانفاق الفعلي على ما تقتضيه الوظيفة من مظاهر
تنطق بكرامة الدولة .

وفيما يتعلق باستحقاق نصف بدل التمثيل فإنه لم يكن في أية حالة
من الحالات التي يستحق فيها نصف هذا البديل وقد نصت على هذه الحالات
المادة ٢٧ من المرسوم التشريعي المتقدم ذكره ومن ثم فإنه لا يستحق هذا
البديل كله ولا نصفه .

(١٠٨٢ / ١٢ / ١٩٦٠)

• ١٣٣ - بدل الفرق - عدم استحقاق علة البديل عن حالة الوظيفة بين تاريخ فصل
الطبيب لانتقاله وتاريخ عودته إلى الخدمة تنظيلاً لحكم محكمة القضاء الإداري بالغاء قرار فصله .

بتأريخ ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ صدر قرار وزاري بإنهاء خدمة
الدكتور الطبيب من الدرجة الأولى بوزارة الصحة لانتقاله عن
العمل خمسة عشر يوماً دون إذن أو عذر مقبول فأقام سيادته بدعوى
رقم ٩٥٩ لسنة ١٢ قضائية أمام محكمة القضاء الإداري طاعناً في قرار إنهاء
الخدمة المشار إليه بالإلغاء . وفي ٦ من يناير سنة ١٩٦٠ قضت المحكمة
بالغاء القرار الخاص بإنهاء خدمته مع ما يترتب عليه ذلك من آثار .

وتنفيذاً لهذا الحكم أصدرت الوزارة القرار رقم ٧٥٨ في ٢٤ من
ديسمبر سنة ١٩٦٠ بإعادته إلى عمله وصرف مرتبه عن مدة فصله ما عدا
مرتب بدل طبيعة العمل .

وقد طالب الدكتور بصرف البديل عن المدة من تاريخ فصله
إلى تاريخ إعادته إلى الخدمة ، وقيم إقراراً بأنه لم يزول مهنة الطب أثناء مدة
الفصل .

وباستطلاع رأي إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الصحة بمجلسي

المنعولة رأيت بكتابها رقم ٨٠ المؤرخ أول أبريل سنة ١٩٦١ أن مرتب طبيعة العمل يأخذ حكم المرتب ، وأن المقرر أن الأجر مقابل العمل ، فلذا لم يؤد الموظف عملا فإنه لا يستحق أجرا إلا إذا كان علم أدائه راجعا لحظا من جهة الإدارة وتسبب عنه حرمان الموظف من مرتبه فإنه يكون مستحقا لتعويض . غير أنه وإن كان المرتب هو خير أساس لتقدير التعويض إلا أنه لا يرتبط به لزما - فقد يساوى التعويض المرتب الذي كان يتقاضاه الموظف وقد يختلف عنه زيادة أو نقصا تبعا لمقدار الضرر الذي عاد على الموظف بسبب حرمانه من عمله وبالتالي من مرتبه . وأنتهت الإدارة إلى أنه إذا اطمانت الوزارة إلى القرار الطالب بعدم مزاولته المهنة خلال مدة فصله وتيقنت من أنه لم يستفد فوائد أخرى خلال هذه المدة ما كان يستفيدا لو ظل في وظيفته ، فلا مانع في هذه الحالة من صرف راتب طبيعة العمل إليه أما إذا لم تستطيع الوزارة استظهار الضرر الذي أصاب الطالب على النحو السالف الذكر فيتعين أن يلجأ هو إلى القضاء لإثبات هذا الضرر واستصدار حكم بمقدار التعويض الكافي لتغطيته .

غير أن الوزارة ترى أنه وإن لم يثبت لها ما إذا كان الدكتور قد زاول المهنة خلال مدة فصله أو لم يزاولها ، إلا أنه لم يكن ثمة ما يحول دون مزاولته المهنة طيلة السنين الثلاث التي ظل فيها بعيدا عن خدمة الحكومة فإذا كان قد تقاسم عن ذلك فإنه يجب أن يتحمل نتيجة تقاعسه وإن بدل طبيعة العمل إنما يمنح للطبيب تعويضا له عن حرمانه من مزاولته مهنته في الوقت الذي يكون فيه موظفا عموما حتى يتفرغ كلية لعمله بالوزارة وهو أمر لم يكن متحققا في الدكتور طيلة مدة فصله .

ولهذا عرض الموضوع على الجمعية العمومية لإبداء الرأي في مدى استحقاق الطبيب المذكور لبذل طبيعة العمل عن مدة فصله .

فيان لها من استعراض وقائع الموضوع وفتوى إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الصحة أن القرار الوزاري رقم ٧٥٨ بتاريخ ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ بإعادة الدكتور المقتضول إلى العمل تنفيذا للحكم الصادر لصالحه في الدعوى رقم ٩٥٦ لسنة ١٢ القضائية ليس من شأنه استحقاق الطبيب المذكور لراتبه الذي كان يتقاضاه خلال مدة فصله ذلك إن استحقاق المرتب ومن بقاء الموظف بالعمل - فإذا كان خلال مدة فصله لم يؤد عملا للوزارة فإنه بداهة وإعمالا للقاعدة المتقدمة لا يستحق أجرا - وإنما قد يستحق الموظف تعويضا إذا ما توافرت مسئولية الإدارة بأركانها المعروفة وهي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بين هذين العنصرين .

إن للأطباء الحكوميين نظامين متباينين - نظام الأطباء المتفرغين لأعمال وظائفهم وهؤلاء محظور عليهم مزاوله المهنة في الخارج ويمنحون من أجل ذلك مرتب بدل طبيعة عمل - ونظام الأطباء غير المتفرغين لأعمال وظائفهم وهؤلاء مخصص لهم في فتح عيادات في الخارج .

وقد تقرر بدل مرتب طبعة المصبل في أول الامر بقرارات مجلس الوزراء الصادر في ٤ من يولية سنة ١٩٤٨ ، ٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ ، ١١ من أغسطس سنة ١٩٥٣ وأخيرا بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ الذي يقرر في المادة الثامنة منه منح جميع الأطباء الشاغلين لوظائف تقتضى الحرمان من مزاوله المهنة في الخارج (كل الوقت) بدل تفرغ بالكامل بواقع ١٨٠ جنيها سنويا وذلك استثناء من أحكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٩ فبراير سنة ١٩٥٠ ، ١٧ مايو سنة ١٩٥٠ كما نصت المادة الحادية عشر من ذات القرار على جواز نذب أطباء نصف الوقت الذين تتطلب وظائفهم التفرغ للعمل كل للوقت مع غلق عياداتهم مقابل تعويضهم ببذل عيادة في فترة النذب كما يجوز نقل الطبيب الى وظيفة كل الوقت وفيه هذه الحالة تسرى عليه أحكام هذا القرار مع حرمانه من بدل العيادة .

ويستفاد من هذه الاحكام أمران - الأول أن مرتب بدل طبعة العمل أو بدل التفرغ كما سماه القرار الجمهورى رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ يفتح للأطباء الشاغلين لوظائف تقتضى الحرمان من مزاوله المهنة في الخارج أى أطباء كل الوقت ، والحكمة من تقرير هذا البذل هو حرمان الطبيب من مزاوله مهنته في الخارج . والثاني أن شغل الطبيب كوظيفة كل الوقت زعن بلادة الادارة وليس متوقفا على رغبة الطبيب . ومن ثم فانه في كل حالة يرتفع فيها عن الطبيب حظر مزاوله مهنته في الخارج ، فانه لا يكون مستحقا لهذا البذل .

ولما كان الدكتور أثناء فصله من الخدمة ، حرا في مزاوله مهنته في الخارج فانه على مقتضى الحظر المتقدم لأن يكون مستحقا لبذل مرتب طبعة عمل سواء زاول المهنة خلال هذه الفترة أو لم يزاولها - إذ أن امتناعه عن مزاولتها كان بإرادته وحده دون دخل للوزارة ، ومن ثم فان هذا البذل لا يدخل ضمن عناصر التعويض من الضرر الذى لحقه من جراء فصله .

لذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أن الدكتور لا يستحق بدل مرتب طبعة عمل عن المدة الواقعة بين تاريخ فصله وتاريخ اعادته الى الخدمة بوزارة الصحة .

Bibliotheca Alexandrina



0446877

الناشر
دار الفكر العربي